

الوسيط في قانون العقوبات

القسم الخاص

تأليف

الدكتور أحمد فتحي نبوز

أستاذ القانون الجنائي
عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة
والمحامى بالنقض

الطبعة الثالثة

١٩٨٥

دار النهضة العربية
٣٢ شارع ميلادى نزل

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

١ - القسم الخاص من قانون العقوبات :

ينقسم قانون العقوبات الى قسمين : قسم عام يحدد المبادئ العامة التى يخضع لها هذا القانون ، وقسم خاص يبين الجرائم التى ينظمها القانون والعقوبات المقررة لها . فبعد أن يقوم القسم العام بدور تأصيلي مجرد فى ايضاح المبادئ العامة التى تحكم قانون العقوبات يؤدى القسم الخاص دورا تطبيقيا فينص على الجرائم وعقوباتها فى حدود الاطار الذى يرسمه القسم العام .

على أن القسم الخاص من قانون العقوبات لا يؤدى مجرد دور تطبيقى للمبادئ العامة المقررة فى هذا القانون ، لأنه كثيرا ما يحتوى على جرائم وعقوبات تخضع لأحكام خاصة لا يتكفل بحلها القسم العام . مثال ذلك تحديد المقصود بالرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة والتزوير وغير ذلك من الجرائم .

وقد عرفت التشريعات الجنائية القديمة أول ما عرفت القسم الخاص من قانون العقوبات بما نص عليه من جرائم وعقوبات ، وكان للجهود الفقهية الفضل فى استقراء أحكام القسم الخاص واستنباط قواعد عامة يتكون منها القسم العام من قانون العقوبات .

وان كان القسم العام من قانون العقوبات يتمتع بأهمية فى وضع المبادئ العامة والأصول التى يخضع لها القسم الخاص ، الا أن ذلك لا يهون من أهمية القسم الخاص أو ضرورته ، فلا يمكن فى ظل مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الاستغناء عنه بقسم عام مجرد لا يحدد الجرائم أو لا يبين عقوباتها . فاذا سكت القانون عن تجريم فعل معين أو عن بيان عقوبته كان هذا الفعل بعيدا عن نطاق قانون العقوبات .

على أن تلك الأهمية التي ينالها القسم الخاص من قانون العقوبات واحتواء نصوصه على تعريف الجرائم وتحديد عقوباتها ، لا تعنى استقلال هذه النصوص أو تكاملها ، بل انه يتعين الالتجاء دائما الى القسم العام من قانون العقوبات لتوضيح أركان ما تنص عليه من جرائم وعقوبات . وبعبارة أخرى فان تحديد الجرائم والعقوبات في القسم الخاص من قانون العقوبات لا يتخذ مظهره الكامل الا على ضوء القسم العام من قانون العقوبات (١) .

وبناء على ذلك فان بحث القسم الخاص من قانون العقوبات يؤدي دورا هاما لا غنى عنه في ظل مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وبالتالي لا يمكن أن تغنى عنه دراسة القسم العام .

٢ - قانون العقوبات الخاص :

اهتم بعض الفقهاء بعدم الخلط بين القسم الخاص من قانون العقوبات، وما يسمى اصطلاحا بقانون العقوبات الخاص . فهذا الاصطلاح الأخير لا ينصرف الى المدلول الذي ينصرف اليه القسم الخاص ، اذ يقصد به مجموعة الجرائم التي تتميز باستقلال قانون معين (٢) . وقد اختلف الرأي حول هذا الاستقلال فذهب رأى الى النظر الى الموضوع العلمى الذى تعالجه هذه الجرائم ويتشئل في نوع المصلحة المعتدى عليها ، فقلل بوجود قانون عقوبات مالى وآخر اقتصادى وآخر تجارى وآخر بحرى وهكذا(٣) . وذهب رأى ثان الى الاعتداد بالبناء المادى الذى تحتوى كل مجموعة من الجرائم ، وهو ما يسمى بالاستقلال التشريعى كالتمييز مثلا بين قانون

(١) J. Hall: General principles of criminal law, 1960 p. 19.

(٢) راجع للمؤلف كتاب قانون العقوبات الخاص في الجرائم الضريبية والنقدية ، جزء اول سنة ١٩٦٠ ص ٥ - ٧ .

(٣) Launais, Villeguerin et Accarias : Droit pénal financier, 1947.

Tchernoff : Traité de droit pénal financier, 1931.

Hamel : Le droit pénal spécial des sociétés anonymes, 1955.

Delogu : Droit pénal fiscal, 1958.

Tixier et Jean-Marie Robert, Droit pénal fiscal, Dalloz, 1980.

Levasseur : Le Droit pénal économique, Cours de doctorat à la Faculté de Droit de l'Université du Caire, 1960-61.

مكافحة المخدرات وقانون احرار الأسلحة وحيازتها وغير ذلك من القوانين الخاصة .

على أنه لا فائدة من تقسيم قانون العقوبات وفقا لمعيار علمي أو آخر تشريعي ، طالما أن جرائم هذا القانون تخضع في النهاية لمبادئ عامة واحدة . أما اذا بنى الاستقلال القانوني على أن هناك ثمة قواعد جنائية تخضع في الأصل لمبادئ أخرى تختلف في عدد هام منها عن تلك التي يخضع لها قانون العقوبات العام ، فهنا فقط يحق القول بأن هذه القواعد يتكون منها قانون عقوبات خاص . ومصدر هذه الخصوصية ليس في وضعها في تشريع خاص أو في معالجتها موضوعا معينا ، وانما في خضوعها بوجه عام لعدد هام من المبادئ القانونية لا يخضع لها في الأصل قانون العقوبات العام . مثال ذلك قانون العقوبات الاقتصادي وقانون العقوبات الضريبي وقانون العقوبات العسكري (١) . وهنا أيضا يلاحظ أن تحديد المقصود بأهمية المبادئ العامة التي يخضع لها القانون الخاص أمر قد يختلف في تقديره الفقه . ولذا فإن المقصود بقانون العقوبات الخاص لا يمكن تحديده بصورة نهائية ، وهو محض تكيف فهو يخلو في النهاية من الأهمية العملية . فقانون العقوبات الخاص في حقيقته ليس الا نوعا من القسم الخاص ، وهو تميز الى حد ما بخضوعه بوجه عام لمبادئ عامة متميزة .

يؤكد ما تقدم أن القول باستقلال قانون العقوبات الخاص لا يعني انفصاله تمام الانفصال من قانون العقوبات العام ؛ فهذا الأخير هو الأصل العام الذي يجب الرجوع اليه كلما شاب القانون الخاص نقص في تنظيم أحكام مسألة معينة (٢) .

٢ - أهمية دراسة القسم الخاص :

تتمتع دراسة القسم الخاص من قانون العقوبات بأهمية خاصة من الناحيتين العملية والنظرية .

(أ) فمن الناحية العملية : يعتبر القسم الخاص جزءا لا غنى عنه على الإطلاق لدراسة القسم العام من قانون العقوبات فهو الجزء الذى يضع موضع التنفيذ المبادئ الواردة به فى صورة واضحة محددة .

ولا يمكن للفقهاء الجنائي أن يقوم بدوره فى إيضاح المبادئ العامة لقانون العقوبات دون الالتجاء الى أمثلة من القسم الخاص لهذا القانون .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن العناية بدراسة القسم الخاص تمكن المشتغلين بالقضاء الجنائي من المحامين وأعضاء النيابة العامة والقضاة من الإحاطة بتعريفات الجرائم المختلفة ؛ باعتبار أنها هى التطبيقات العملية لقانون العقوبات . هذا فضلا عن أنها هى التى تكفل للمخاطبين بقانون العقوبات الإحاطة بالمضمون الحقيقى لهذا القانون .

(ب) ومن الناحية النظرية : فإن أهمية القسم الخاص تبدو واضحة فى المسائل الآتية :

١ - يعتبر القسم الخاص - كما يينا - هو الجزء الاقدم من قانون العقوبات .

وفد اقتضت أقدم التشريعات الجنائية على بيان قائمة الجرائم المعاقب عليها ، وهى فى طورها تعكس الحضارة والقيم الاخلاقية التى تسود فى دولة ما فى وقت معين .

٢ - ومن التطبيق العملى للقسم الخاص نشأ القسم العام . فبعد أن كانت التشريعات الجنائية القديمة تقتصر على وضع قائمة الجرائم والعقوبات ، وعلى أثر المحاولات التى بذلت للتنسيق بين مختلف قواعد القانون وإخضاعها لنظام معين ، وسياسة جنائية معينة ، بدأ القسم الخاص فى الظهور . ويبدو ذلك واضحا بالنسبة الى قانون العقوبات المصرى اذ بدأ تطوره التاريخى بقوانين جنائية خاصة (مثل قانون الفلاح سنة ١٨٣٠ ، وقانون السياسة الملكية سنة ١٨٣٧ ، وقانون عمليات الجسور سنة ١٨٤٢ ، وقانون سياسة اللأحة سنة ١٨٤٤) لا تحتوى الا على مجموعة من الجرائم والعقوبات .

٣ - والتطور الذى يلحق القسم الخاص من قانون العقوبات يتأثر بالأخلاق والمصالح الاجتماعية . هذا بالإضافة الى النتائج التى تسفر عنها بالبيئة الاجتماعية التى تسود دولة معينة فى وقت ما ، بما يحكمها من قيم الدراسات المتقدمة فى علم الاجرام بشأن تفسير السلوك الاجرامى وايضاح ما يجب اتخاذه من تدابير هامة لمكافحة الاجرام فى مجال معين .

٤ - فى الدول النامية يجب أن يهتم البحث العلمى بمعرفة المشاكل التطبيقية التى يفيد حلها فى خدمة المجتمع . ولذا يجب العناية بالبحث العلمى فى القسم الخاص من قانون العقوبات ، فهناك كثير من الجرائم التى تهدد عددا من مصالح المجتمع وخاصة فى فترة التنمية والتغيرات الاجتماعية . ويجب العناية ببحث ما تثيره من مشكلات وتحديد نطاق المصالح التى تتهدد بالخطر أو الضرر ، وتوجيه المشرع فى سياسته الجنائية لمواجهة الاعتداء على هذه المصالح .

والخلاصة اذن فان الاقدمية التاريخية للقسم الخاص ، واعتماد القسم العام على استقراء نصوصه ، بنتائج علم الاجرام فضلا عن التطور الاجتماعى للدولة . كل ذلك يمثل أهمية نظرية لدراسة القسم الخاص من قانون العقوبات .

٤ - تبويب القسم الخاص :

يواجه المشرع عند تبويب القسم الخاص من قانون العقوبات أول ما يواجه مشكلة المعيار العلمى الذى يهتدى به فى تبويب الجرائم التى يعالجها .

وقد ذهب اتجاه فى الفقه الى استبعاد المخالفات من نطاق القسم الخاص وترك تنظيمها الى قانون خاص ، فطر الى ما تتميز به من طبيعة لا تتفق وخضوعها لأحكام القسم العام من قانون العقوبات (١) وقد سارت فى هذا الاتجاه بعض التشريعات كالقانون السودانى (١٩٢٥) والقانون

الياباني (١٩٠٧ المعدل حتى سنة ١٩٥٨) (١) والقانون الفدرالى الأمريكى (٢) ، والقانون الألمانى (١٩٢٥) والقانون اليوغسلافى (١٩٥٨) وقانون رومانيا (١٩٦٨) •

ويدور البحث عن المعيار الذى يهتدى به المشرع فى تبويب القسم الخاص • وأمامنا عدة تقسيمات للجرائم يثور التساؤل عما يتعين الوقوف عنده فى مقام تبويب القسم الخاص من قانون العقوبات • فوفقا للمعيار الأخلاقى تنقسم الجرائم الى أفعال خاطئة بطبيعتها mala in se وأفعال خاطئة بنص القانون mala prohibita يذهب القانون العام الانجليزى Common law الى أن النوع الأول يتضمن جميع الجنايات felonies والجرائم التى تكدر السلام والنظام أو تضر بالاشخاص أو الملكية وجرائم انتهاك حرمة الآداب وجريمة الرشوة • أما النوع الثانى فيتضمن كل فعل ينهى عنه القانون دون أن يعتبر خاطئا بطبيعته (٣) • وقد استهدفت هذه التفرقة للاتقاد بدعوى أنه لا حاجة إليها ، وذهب أحد القضاة الانجليزى سنة ١٨٢٢ الى أنها قد هجرت منذ زمن طويل (٤) •

والواقع من الأمر أنه وإن جاز القول بهذه التقسيم فى مجال الشرح الفقهى لقواعد القانون ، إلا أن ذلك لا يجوز أن يمتد الى التشريع ذاته ، نظرا الى أن هذا النوع الثانى من الجرائم لا يمثل الا جانبا ضئيلا من جرائم قانون العقوبات ولا تربطه الا وحدة معينة فى أحكام الركن المعنوى للجريمة ، الأمر الذى لا يبرر جعل هذا التقسيم معيارا لتبويب القسم الخاص والا كان مشوبا بسوء التنسيق •

ويمكن تقسيم الجرائم وفقا لمعيار الأذى الاجتماعى أى الضرر أو الخطر الذى يترتب على الجريمة • على أن هذا التقسيم لا يصلح أساسا

(١) وقد صدر قانون المخالفات اليابانى فى سنة ١٩٤٨ ويسمى «The minor offenses law» .

(٢) 8 U.S.C.

(٣) Perkins : Criminal law, Brooklyn, p. 11.

(٤) Clark and Marshall : A treatise of the law of crimes, (٤)

Chicago, 1958, pp. 101, 102.

للتبويب ، ذلك أن كلا من مجموعة جرائم الضرر والخطر تضم لفيها من الجرائم غير المتناسقة التي يعوزها الاتحاد في الفكر أو الطبيعة القانونية .

كما يمكن تقسيم الجرائم بالنظر الى الصفة التي يتطلبها القانون في الجاني أو في المجنى عليه ، أو بالنظر الى طبيعة الاجراءات الجنائية التي تخضع لها طائفة معينة من الجرائم (١) . على أن هذا التقسيم بدوره لا يحقق فائدة قانونية محققة لاختلاف الأحكام العامة التي تخضع لها كل طائفة من الجرائم التي تدخل في أحد هذه التقسيمات .

وعندنا أن معيار الحق أو المصلحة المعتدى عليها ، هو أفضل المعايير التي تصلح أساسا لتبويب القسم الخاص من قانون العقوبات . فقانون العقوبات يهدف الى حماية مصالح المجتمع وقيمته بكل ما تتصل به من نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والادارية والمدنية والتجارية والعائلية والشخصية وغيرها (٢) . والجرائم التي تعتبر انتهاكا لمصلحة اجتماعية معينة تمثل وحدة قانونية تجمعها فكرة واحدة وتسيطر عليها أحكام متماثلة . وتطبيقا لهذا المعيار يتم التمييز بين الجرائم المصرة بالمصلحة العامة والجرائم المصرة بالمصلحة الخاصة (لأحاد الناس) . على أنه يجدر التنبيه الى أن الجرائم المصرة بمصالح الأفراد الخاصة تضر في الوقت ذاته بالمصلحة العامة للدولة . فالقاتل مثلا يصيب المجنى عليه بالضرر كما يصيب المجتمع غير مباشر بما يؤدي اليه من اخلال بالأمن العام وفقد أحد أعضائه . فالعبرة في التقسيم هو بالمصلحة التي يلحقها الأذى مباشرة . وفي داخل اطار مجموعتي الجرائم المصرة بالمصلحة العامة وتلك التي تضر بالمصلحة الخاصة تتعدد أنواع المصلحة المعتدى عليها . فبالنسبة الى

(١) كالجرائم التي تدخل في اختصاص حكمة امن الدولة ووفقا للشريعة العامة الانجليزية Common law تخضع الجرائم الجسيمة major offences لنظام المحلفين دون الجرائم البسيطة petty offences وقد سار على هذا النوال القانون الفرنسي حيث يشترك المحلفون في محاكم الجنايات دون محاكم الجنح .

(٢) انظر في الحماية الجنائية للمصلحة رسالة الدكتور أحمد خليفة في النظرية العامة للجرائم سنة ١٩٥٩ ص ١١٠ وما بعدها .

الجرائم المضرة بالمصلحة العامة يمكن التمييز بين جرائم الاعتداء على أمن الدولة سواء من جهة الداخل أو من جهة الخارج وجرائم الاخلال بواجبات الوظيفة العامة ، وجرائم الاخلال بالثقة العامة . وهكذا بالنسبة الى جرائم المصلحة الخاصة يمكن التمييز بين جرائم الاعتداء الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال وغير ذلك من الجرائم .

وقد أخذت قوانين الدول الاشتراكية بهذا المعيار الأخير في تبويب القسم الخاص من قانون العقوبات ، فقسمت الجرائم وفقا للمصلحة المحمية (١) . وتتميز هذه القوانين بأنها لا تأخذ بمبدأ تقسيم الجرائم الى جنایات وجنح ومخالفات عدا قانون ألمانيا الشرقية ، والقانون البولوني وقانون رومانيا . وعلى أساس هذا المعيار ، وهو المصلحة المحمية ، يجب تفسير القواعد المنظمة للجرائم وتحديد مدلولها في اطار مبدأ الشريعة .

٥ - القسم الخاص في القانون المصري :

قسم المشرع المصري الخاص لقانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ الى ثلاث كتب أولها الكتاب الثاني في الجنایات والجنح المضرة بأحد الناس وثالثها الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات . وواضح أن معيار التمييز بين الكتابين الثاني والثالث هو نوع المصلحة الاجتماعية المعتدى عليها ، أما الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات فهو لا يتفق مع هذا المعيار ويبدو وضعه شاذاً في القسم الخاص من قانون العقوبات . هذا وقد عني المشرع المصري بالنص في أبواب مختلفة داخل اطار كل من جرائم المصلحة العامة وجرائم المصلحة الخاصة بالتمييز بين طوائف أخرى من الجرائم تختلف باختلاف المصلحة المعتدى عليها كالعرض والحياء العام والشرف والاعتبار والحق في سلامة الجسم .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد فاتبع خطة أخرى في تبويب القسم الخاص ، تبدو في مظهرين :

(١) Anظر Screvens (R.) : Les infractions dans les cods pénaux des Etats socialistes, Bruxelles, 1965, p. 16.

الأول : استبعاد المخالفات ، مع النص على أحكامها العامة في باب مستقل في نهاية القسم العام وذلك نظرا الى تمييزها بأحكام خاصة في التجريم والعقاب . وقد بينت المادة ١٥٩ من المشروع أن الاداة القانونية التي تصلح لتقرير المخالفات هي القانون والقرار الجمهوري الوزاري وقرار مجلس المحافظة (١) .

والثاني : رأى المشروع أن لا محل لتقسيم القسم الخاص الى جرائم مضرّة بالمصلحة العامة وجرائم مضرّة بمصلحة الأفراد لأنها تفرقة معينة اذ أن كل الجرائم أيا كان موضوعها تعتبر مضرّة بالمصلحة العامة ، ثم قسم الجرائم الى عشرة أبواب (٢) .

٦ - خطة البحث :

اخترنا لهذه الدراسة نوعا هاما من الجرائم يتميز بأهميته القانونية وبكثرة تطبيقه في العمل .

وفي ضوء ذلك نقسم هذه الدراسة الى اربعة اقسام :

القسم الاول : جرائم الاعتداء على المصلحة العامة .

القسم الثاني : جرائم الاعتداء على الاشخاص .

القسم الثالث : جرائم الاعتداء على الاموال

(١) لم ير المشروع محلا للتعرض لما نصت عليه المادة ٣٩٥ من القانون الحالي بشأن صدور قرار دون تحديد جزاء جنائي . وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا المشروع أن علة هذا الاغفال هو ندرة هذا الفرد ، فضلا عن أن في ايقاع الجزاء على مخالفة قرار لم يتضمن جزاء فيه تحميل لهذا القرار بحكم لم يفصح عن القصد اليه .

(٢) وهي : ١ - الجرائم الماسة بأمن الدولة . ٢ - الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي . ٣ - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة . ٤ - الجرائم الواقعة على السلطات العامة . ٥ - الجرائم المخلة بسير العدالة . ٦ - الجرائم المخلة بالثقة العامة . ٧ - الجرائم ذات الخطر العام . ٨ - الجرائم التي تمس الدين والاسرة . ٩ - الجرائم الواقعة على الاشخاص . ١٠ - الجرائم الواقعة على المال .

القسم الأول

الجرائم المضرة بالمصلحة العامة

الباب الأول

جرائم الاعتداء على أمن الدولة

الفصل الأول

في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج

المبحث الأول

عمومات

٧ - تطور تاريخي ، ٨ - تعريف ، ٩ - الخيانة
والجاسوسية ، ١٠ - جرائم غير سياسية ١١ - نطاقها
المكاني ، ١٢ - خطة البحث .

٧ - تطور تاريخي :

كانت جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج تهدف الى حماية شخص الملك أكثر من حمايتها للدولة ذاتها (١) ، نظرا الى علاقة التبعية التي تربط الشعب بالملك . وفي العهد الاقطاعي حيث كانت علاقة اللورد مالك الأرض بالاجراء ، وعلاقة الزوج بزوجه ، والسيد بخادمه ، ورئيس الكنيسة بالقس ، مجرد علاقة تبعية ، نجد أن قتل أحد هؤلاء المتبوعين على يد تابعهم كان يعتبر جريمة من جرائم الخيانة treason (٢) ثم تطورت فكرة الدولة واتخذت شكلها القانوني الحديث ، واحتاجت

(١) جرسون ، ج ١ رقم ٤ ص ٢٤٤ .

(٢) كان قتل الملك يعتبر جريمة خيانة عظمى « high treason » ، أما قتل اللورد على يد الاجير أو الزوج على يد زوجته أو السيد على يد خادمه أو رئيس الكنيسة على يد القس فكان يسمى بالخيانة الصغرى « Petit treason » . انظر Perkins ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٣) ٢ م - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

الى حماية أمنها الخارجى والداخلى عن طريق التشريعات التى تعاقب على كل اعتداء على أمنها الخارجى أو الداخلى .

ومنذ الحرب العالمية الأولى عنت أغلب الدول الأوروبية بتنقيح تشريعاتها للعمل على حماية أمنها الخارجى والتغلب على أعدائها والضرب بشدة على أيدي الخونة والمارقين من صفوفها (١) . أما المشرع المصرى فقد ظل صامتا بالنظر الى الظروف التى كانت تحيط بمركز البلاد السياسى والدولى ابان الاحتلال حتى تحرك سنة ١٩٤٠ على أثر نشوب الحرب العالمية الثانية (٢) ، فاستصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ مستبدلا به ما ورد فى قانون العقوبات لسنة ١٩٣٧ تحت عنوان : « الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج » مسائرا بذلك أحدث التشريعات . ثم عدلت نصوص الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فى عام ١٩٥٧ (٣) .

٨ - تعريف :

يراد بالجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج تلك الجرائم التى تنطوى على الاضرار أو الاعتداء أو المساس باستقلال الدولة أو سيادتها أو مصالحها القومية . وهذا التعريف يتسع لجميع أنواع الجرائم التى يتحقق فيها معنى الاضرار بأمن الدولة الخارجى أو مجرد تعريضه للخطر

(١) فمثلا اضطر المجلس الفيدرالى السويسرى الى اصدار عدة قرارات ابان الحرب العالمية الثانية بالتوسع فى انعقاب على جرائم الاعتداء على أمنها الخارجى . وعقب انتهاء الحرب استوحى الشارع السويسرى من هذه القرارات تعديلا فى قانون العقوبات السويسرى فى عام ١٩٩٠ بقصد ضمان الحماية الجدية لامن الدولة الخارجى .

(Logoz : Commentaire du pénal suisse, p. 2, p. 584).

(٢) انظر على راسد طبعة ١٩٥٥ ص ٥ .
(٣) ورد بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ « ولما كانت البلاد فى وثبتها الاخيرة قد حققت استقلالها كاملا ودعمت شخصيتها فى المجال الدولى وارسن نظامها الدستورى كدولة جمهورية ديمقراطية بذلك وضحت الضرورة للحفاظ على هذه الاوضاع التى بلغتها الدولة ضد أى خطر قد ياتىها من ناحية الخارج أو يتألب عليها من ناحية الداخل كما اقتضى الحال مراجعة الاحكام الأخرى المسنونة لحماية النظام الدستورى السابق وتكييفها بصون الوضع الدستوى الجديد . على أن إعادة النظر فى الباب الاول الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج قد أوحى باستبدال جميع احكامه بغيرها » .

٩ - الخيانة والجاسوسية :

يجرى التمييز عادة بين الخيانة والجاسوسية ، وهو تمييز من الصعب قياسه وضبط معياره .

وقد أدلى الفقه بثلاث نظريات في تحديد معيار التمييز بين الجاسوسية والخيانة . فاتجه رأى الى الاعتداد بالعناصر الموضوعية للركن المادى لكل من الجريمتين ، والقول بأن الخيانة تقوم بارتكاب ما يعتبر تسليمًا *livraison* أما الجاسوسية فعلى العكس من ذلك تتكون من البحث والاستقصاء للحصول على السر . وقد جاهر بهذا الرأى الأستاذ *Morellet* فى تقريره الى البرلمان الفرنسى سنة ١٨٩٦ والأستاذ *Colonien* فى رسالة عن الجاسوسية فى القانون الدولى وقانون العقوبات الفرنسى سنة ١٨٨٩ (١) . وميزة هذا الرأى أنه يحقق تقابلا بين مفهوم الجريمتين فى اللغة الجارية ومفهومها فى اللغة القانونية . إلا أنه معيب نظرا الى أنه يؤدى الى اعتبار الجاسوسية عملا تحضيريا (جمع المعلومات) والخيانة عملا تنفيذيا (تسليم هذه المعلومات) ، فضلا عن أنه يحدد نطاق الجريمتين على نحو يضيق عما ظلمه المشرع .

وذهب رأى آخر (٢) الى الاعتداد بمعيار الباعث ، فاذا انصرف هذا الباعث *Animus hostilis* الى حفز الدولة الأجنبية على اعلان الحرب على وطنه أى توافرت لديه فية الاضرار بوطنه ، فان جريمته تعد خيانة ، فاذا لم يتوفر لديه هذا الباعث اعتبر مرتكبا لجريمة الجاسوسية . ويبدو هذا الرأى متجاوبا مع جسامه هاتين الجريمتين ، إلا أنه يعاب عليه اعتماده على العنصر النفسى للجانى وهو ما يصعب اثباته فى بعض الحالات ويعرض للوقوع فى الخطأ ، فضلا عن أنه من المستحيل بوجه عام اثبات شعور العداء بين الوطنى ووطنه وهو ما يتعين توافره وفقا لهذا الرأى لوقوع

(١) أنظر : Hirt : Du délit d' espionage, Paris, 1937, p. 106, etc.

(٢) Garraud : Droit pénal, t. 2, p. 225; 7 mars, Juris-Classeur pénal, art. 75 à 86, No. 7.

جريمة الخيانة (١) •

أما الرأي الثالث فيميز بين الجريمتين على أساس جنسية الجاني ، وهو ما ذهب اليه القانون الفرنسي منذ مرسوم سنة ١٩٣٩ محددًا معيار التمييز بين الجريمتين على أساس جنسية الجاني • فالجناية لا تقع الا من فرنسي ، أما اذا وقعت من أجنبي فهو جاسوسية (المادة ٢/٧٥) (٢) ، إلا أنه أزال الأهمية العملية المبنية على هذا التمييز بالنص على المعاقبة على الفعل ذاته سواء كان مرتكبه فرنسيا أو أجنبيا (٣) • وقد ميز قانون العقوبات الأثيوبي الصادر في عام ١٩٥٧ بين الخيانة العظمى (والدبلوماسية والاقتصادية) وبين الجاسوسية ، فالأولى لا تقع الا من أثيوبي أو ممن هو مكلف رسميا بالدفاع عن المصالح العامة الأثيوبية — وطنيا كان أو أجنبيا — أما الجاسوسية فلا يشترط في مرتكبها توافر صفة معينة (٤) • من هذا يبين أن الجنسية الوطنية والتكليف بالدفاع عن المصالح العامة الوطنية هو معيار التمييز بين الخيانة والجاسوسية في هذا القانون •

أما قانوننا فلا يعرف هذه التفرقة ولم يشترط الجنسية الوطنية ركنا مفترضا الا في جريمة واحدة هي المنصوص عليها في المادة ٧٧ أ من قانون العقوبات (٥) • ولذا فلا أهمية لتكليف الجريمة بأنها خيانة أو جاسوسية في مقام ارساء الأحكام القانونية لجرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج •

١٠ - جرائم غير سياسية :

من المقرر في التشريعات الحديثة استبعاد جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج من عداد الجرائم السياسية ، وذلك بالنظر الى ما

Hirt op. cit., p. 110, etc.

(١) راجع ما تقدم في

Pierre Huguency : Droit pénal et de procédure pénale militaire, Paris, 1933, p. 531, No. 493.

(٢) انظر Encyc. Dalloz, 1953. تحت كلمة Espionnage وتحت عبارة

Cass., Déc. 11, 1948. Bull. 255 Atteinte à la sûreté de l'État.

Garçon, art. 75, Nos. 55, 85.

(٣) انظر

(٤) نصت على انه « يعاقب بالاعدام كل مصرى التحق بأى وجهه

بالقوات المسلحة لدولة في حالة حرب مع مصر » •

Le code pénal l'Empire d'Ethiopie.

(٥)

تنطوى عليه من استعداء دولة أجنبية على الوطن مما لا يمكن تبريره أو النظر اليه بعين التخفيف .

وفي هذا المعنى قال البعض بأنه اذا كانت جريمة الجاسوسية قديما تعتبر من جرائم الاضرار بالذات الملكية فانها اليوم تعتبر من جرائم الاضرار بالأمة «Léses-Nations» جرائم المناهضة للمجتمع «Anti-Sociales»^(١).

ولم يكن هناك أدنى شك لدى شراح القانون الفرنسى فى الصفة السياسية لهذا النوع من الجرائم قبل صدور المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٣٨ والذى عاقب على بعض هذه الجرائم بالاعدام . ووضح الاتجاه الى زوال هذه الصفة بصدور مرسوم سنة ١٩٣٩ الذى أدخل نصا على المادة ٣/٨٤ من قانون العقوبات الفرنسى يفيد أن هذه الجرائم تعتبر من جرائم القانون العام بالنسبة الى توقيع العقوبات^(٢) ؛ فذهب جانب كبير من القضاء الفرنسى الى الاعتراف بأن هذه الجرائم أصبحت من جرائم القانون العام ورتب على ذلك جواز الحكم بتسليم المجرمين ، وهو أمر محظور فى الجرائم السياسية^(٣) .

وقد ذهبت بعض الأحكام الفرنسية الى رأى عكسى^(٤) . واتجه رأى ثالث^(٥) الى أن مرسوم سنة ١٩٣٩ لم يخضع جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج الى قواعد القانون العام الا بالنسبة الى توقيع العقوبات دون غيرها من القواعد الأمر الذى يتعين معه اخضاعها للقواعد الموضوعية دون الاجرائية . وكننتيجة لذلك لا تخضع هذه الجرائم للقواعد الاجرائية المتعلقة بتسليم المجرمين والاختصاص والتحقيق والحكم . وقد حاولت محكمة النقض الفرنسية تطبيق هذا الرأى فى بعض أحكامها،

Hirt, op. cit., p. 141.

(١)

Légal, Chronique, Rev. de sc. crim., 1953, p. 85.

(٢)

Paris 16 janvier 1945, D. 1945.122; 29 avril 1947, D.

(٣)

1947, Rev. crim. de dr. inter. privé, p. 435; Montpellier, 18 janvier 1951, J.C.P., 1951.2.6014.

Note de M. Carbonnier sur Paris, 16 janvier 1945, D.

(٤)

1945.122, note de M. Donnedieu de Vabres sur Cass., 5 déc. 1947.

Légal, Chronique, Rev. de sc. crim., 1953, pp. 85, 86.

(٥)

الا أن التوفيق لم يكن حليفها حين ذهبت الى عدم جواز استعمال الاكراه البدني ضد المحكوم عليهم في إحدى هذه الجرائم (١) ، وذلك لأن الاكراه البدني ليس الا وسيلة لتأكد تنفيذ عقوبة الغرامة ، فهو اذن من اجراءات تنفيذ العقوبة في جرائم القانون العام التي تسرى على جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج وفقا لمرسوم ١٩٣٩ •

أما قانون العقوبات المصري فانه لم يأخذ بفكرة الجريمة السياسية كأصل عام • وليست هناك أهمية للتمييز بين الجرائم السياسية وغير السياسية الا بالنسبة الى تسليم المجرمين • فمن المقرر عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين وفقا للدستور الصادر سنة ١٩٧١ (٢) وطبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين التي عقدت في ٩ يونية سنة ١٩٥٣ • وبالنسبة الى تطبيق هذا الأثر يبدو أن مشرعنا أخرج جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج من عداد الجرائم السياسية وذلك للأسباب الآتية :

١ — صرامة العقوبات التي فرضها القانون والتي وصلت في عدد من الجرائم منها الى الاعدام • هذا الى جواز اسقاط الجنسية المصرية عن ارتكب إحدى جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج (:للداتان ١٧ ، ١٨ من قانون الجنسية الصادرة سنة ١٩٥٦ والمادتان ٢١ ، ٢٢ من قانون الجنسية الصادرة سنة ١٩٥٨) وهو مالا يتلاءم مع فكرة الجريمة السياسية •

٢ — عبر المشرع في هذه النظرة في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الذي نص على العفو الشامل عن الجرائم السياسية المرتكبة في المدة

Huguency, note sur Cass., 15 juin 1939, S. 1940.1.105; (1)
Légal, Chronique, Rev. de sc. crim., 1953, pp. 85, 87.

وانظر في تأييد قضاء النقض الفرنسي :

Bouzat : Dr. pén., 1951, No. 139, n. 1.

Donnedieu de Vabres : Tr. de dr. crim., 1947, No. 210, No. 1.

(٢) كما نصت عليه ايضا المادة ١٥١ من دستور ١٩٢٣ ، والمادة التاسعة من الدستور المؤقت سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من دستور ١٩٥٦ . انظر رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام سنة ١٩٦٢ ص ٨٥ ، ١٦٠ •

بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ اذا استبعد بنص صريح بعض الجرائم منها الجرائم المخلة بأمن الدولة من جهة الخارج (المنصوص عليها في المواد من ١/١ الى ٨٥) (١) .

٣ - أكد القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم هذه الحقيقة اذا اعتبر سبق الحكم على الشخص بهذا النوع من الجرائم أو اشتهاه عنه ارتكابها مكونا لجريمة الاشتباه .

٤ - وتوضح هذه النظرة في مشروع قانون العقوبات الذي أخذ بفكرة التمييز بين الجرائم السياسية وغير السياسية ، اذ نص صراحة في المادة ٢/٥٥ على أنه لا يعد من الجرائم السياسية الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجى .

١١ - النطاق الاقليمى :

قد يقرر الشارع الجنائى عينية نصوصه الجنائية ، فيجعل الضابط في تحديد سلطانه هو أهمية المصلحة التى تهدرها الجريمة بغض النظر عن أهمية الاقليم الذى ارتكبت فيه الجريمة أو الجنسية التى يحملها الجانى (٢) . ومن الجرائم التى تخضع لمبدأ عينية النص فى قانوننا الجنائيات المخلة بأمن الدولة من جهة الخارج (المادة ٢/٢) وذلك بالنظر الى خطورة هذه الجرائم على سلامة الدولة وكيانها . وعلى هذا فانه لا عبرة بوقوع احدى هذه الجنائيات خارج اقليم الدولة طالما أن سلطان تطبيق قانون العقوبات قد امتد اليها مهما ارتكبت فى أى مكان . ويلاحظ أن امتداد

(١) نصت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ على انه « يعفى عفوا شاملا عن الجنائيات والجنح والشرع فيها التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك فى المدة بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٢ يولية ١٩٥٢ . وتأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة اخرى اقترنت بها أو تلتها وكان القصد منها التاهب لفعلها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة أو ايوائهم أو اخفاء ادلة الجريمة . ولا يشمل العفو الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٧١ الى ٨٥ ومن ٢٢٠ الى ٢٢٥ ومن ٢٥٢ الى ٢٥٨ من قانون العقوبات » .

(٢) محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، طبعة ١٩٦٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ .

سلطان قانون العقوبات على هذا النحو لا يمتد الى جميع الجرائم المخلة بأمن الدولة الخارجى وانما يقتصر على الجنايات دون الجنح .

ومن المقرر أن احتلال جزء من اقليم الدولة لا يؤدى الى اعتباره اقليما أجنبية عنها ، وبذا تظل له الحماية المقررة فى المواد التى نصت على جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج ، فيسأل كل من يعتدى عليه بارتكاب احدي الجرائم ، ولو كان من القوات الحربية الأجنبية ، ما دامت الدولة لم تأذن بوجود هذه القوات (١) . هذا ما لم تقع الجريمة من أحد المواطنين تحت تأثير الاكراه أو الضرورة ، فلا يجوز فى هذه الحالة مساءلته عنها وفقا للقواعد العامة .

١٢ - خطة البحث :

سوف تقتصر فيما يلى على دراسة أهم الجرائم أو أكثرها شيوعا مما ارتكب منها ، وهى جرائم السعى أو التخابر لدى دولة أجنبية ، وجرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد .

المبحث الثانى

جرائم السعى أو التخابر لدى دولة أجنبية

- ١٣ - تمهيد ، ١٤ - مدلول السعى والتخابر ،
- ١٥ - (أولا) السعى أو التخابر للقيام بأعمال عداية ضد الجمهورية ، تمهيد ، ١٦ - قصد القيام بأعمال عداية ضد الجمهورية ، ١٧ - العقوبة ، ١٨ - (ثانيا) السعى أو التخابر لمعاونة دولة أجنبية معادية فى عملياتها الحربية أو للاضرار بالعمليات الحربية للجمهورية ، تمهيد ، ١٩ - الدولة المعادية ،
- ٢٠ - القصد الجنائى ، ٢١ - العقوبة ٢٢ - (ثالثا) السعى أو التخابر الذى من شأنه الاضرار بمركز الدولة الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى ، تمهيد ،
- ٢٣ - صور الاضرار التى من شأن السعى أو التخابر أن يؤدى اليها ، ٢٤ - القصد الجنائى ، ٢٥ - العقوبة .

١٣ - تمهيد :

عاقب المشرع على ثلاث صور للاتصال غير المشروع بدولة أجنبية وهى :

- (١) حكم بأنه متى رابط رجال القوات الأجنبية فى اقليم الدولة بترخيص منها تمتعوا بالحصانة فى حدود الافعال التى يرتكبونها أثناء اداءهم أعمالهم أو فى داخل المناطق المخصصة لهم (المحكمة العسكرية العليا فى ٢١ يونيه ١٩٤٤ المجموعة الرسمية س ٤٥ رقم ٣٢) .

١ - السعى لدى دولة أجنبية أو التخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية (المادة ٧٧ ب) ،

٢ - السعى لدى دولة أجنبية معادية أو التخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها لمعاونتها في عملياتها الحربية ، أو للأضرار بالعمليات الحربية للدولة « المصرية » (المادة ٧٧ ج) ،

٣ - السعى لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو التخابر معها أو معه وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاقتصادي (المادة ٧٧ د) •

ويلاحظ على هذه الجرائم أنها جميعها تشترك في نشاط مادي معين ، هو السعى أو التخابر مع دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها ، مما يتعين معه أولاً أن نبدأ بتحديد معناه قبل أن نتولى شرح كل من أركان هذه الجرائم •

١٤ - مدلول السعى والتخابر :

تمهيد : يراد بالسعى أو التخابر لدى دولة أجنبية كل صور الاتصال المباشر غير المشروع بهذه الدولة (١) • وقد كانت المادتان ٧٨ و ٧٨ مكررا من قانون العقوبات قبل تعديل سنة ١٩٥٧ تنصان على « القاء الدسائس الى دولة أجنبية... » بالإضافة الى التخابر ، كما كان قانون العقوبات الفرنسي قبل تعديل سنة ١٩٣٩ ينص على العبارة ذاتها • وقد لوحظ أن عبارة (القاء الدسائس) تشوبها الغموض (٢) ، اذ ثارت الشبهة حول المراد بها وهل تنصرف الى مجرد التدابير السرية وحدها أم تستوعب أحوال الدميسة غير المستورة أيضا (٣) ، الأمر الذي خول قاضى الموضوع

(١) Lambert : Traité de droit pénal spécial, 1968, p. 781.

(٢) Pierre Hugueney : Droit pénal et de procédure pénale militaire. Deuxième supplément, 1940, p. 57.

(٣) Pierre Hugueney : Droit pénal et de procédure pénale militaire, 1933, p. 527.

سلطة واسعة في تقدير معناها (١) ، مما دفع الشارع في كل من القانون الفرنسي (٢) والصربي الى حذف هذه العبارة .

السعى : يراد بالسعى كل عمل أو نشاط يصدر من الجاني يتجه به الى الدولة الأجنبية لأداء خدمة معينة لها مما يقع تحت طائل التجريم ، حسبما سنبين فيما بعد ، دون أن يشترط أداء هذه الخدمة بالفعل (٣) . والسعى هو مرحلة سابقة على التخابر ، إلا أن القانون ساوى بين الاثنين نظرًا الى الخطورة التي ينطوي عليها مسلك الجاني الذي يتوجه بنفسه الى الدولة الأجنبية لخدمتها على نحو غير مشروع .

التخابر : أما التخابر فيراد به التفاهم غير المشروع بمختلف صورته بين الجاني نفسه وبين الدولة الأجنبية سواء كان صريحًا أو ضمنيًا ، وسواء تم عن طريق سعى الجاني نفسه الى الدولة الأجنبية أو طريق سعى هذه الدولة اليه (٤) . فإذا قبل الجاني العرض المقدم اليه من دولة أجنبية

(١) وقد شبه جاور القاء الدسائس بالتآمر ولكنه لم يشترط التآمر السري مع الدولة الأجنبية
(T. 3, n. 219)
(Cass. May 4, 1917, Bull. 135)

Garçon, art. 75, No. 76.

(٢)

(٣) وقد ذهبت محكمة أمن الدولة العليا الى أن « السعى » هو من العموم بحيث يشمل ما اذا كان الجاني هو البادئ للسعى لدى الدولة الأجنبية أو كانت هي البادئة فاستجاب لها الجاني وجارها فيه (القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ أمن دولة مصر الجديدة و ٢١٥ سنة ١٩٦١ أمن دولة عليا في ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ - غير منشور) .

(٤) راجع محاضرات المغفور له المستشار محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس محكمة النقض على طلبة دبلوم العلوم الجنائية في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج ، سنة ١٩٥٩ بالالة الكتابة ص ٢٤ .

وقد اشار حكم محكمة الدولة العليا في القضية رقم ٢٠٢ عليا سنة ١٩٦٠ بجلسة ٢٥ اكتوبر ١٩٦٠ الى أن الظاهرة الجديدة بالتسجيل هي أن وسائل تصيد العملاء تعتمد على المعلومات التي يجمعونها عن الشخص الذي يراد تشغيله كجاسوس ، ثم يبدأ لقاء مصنع بين عميل المخابرات الاجنبى وبين هذا الشخص ويأخذ دائمًا طابع المصادفة ويتمادى معه حديثًا يكشف به ميول محدثه ويقرر مدى اطمئنانه عليه ، ويتركه ويختفى فترة يجس فيها نبض العميل ويعرف مدى تلهفه للقاء آخر أو اتصاله بآخرين أو قيامه بعمل مريب ، ثم اذا ما وجده صالحا

للحصول على أسرار الدفاع ، وقعت منه جريمة تخاير تامة لا مجرد اشتراك في انتهاك أسرار الدفاع (١) . ومن هنا فإن التخابير يفترض توافر الاتفاق الجنائي . فالتفاهم والاتفاق من واد واحد وهو تبادل الارادتين . ويفترض هذا التخابير قيام صلة بين المتهم والدولة الأجنبية في نوع من الاتصال الواضح بها (٢) سواء كان ذلك مباشرة أو بمن يعمل لمصلحتها .

ومن أمثلة ذلك ما حكم به في القضاء المصري بشأن وقوع التخابير بالاتفاق مع مخبرات « إسرائيل » على مدها بمعلومات حرية عن القوات المسلحة (٣) ، واتصال أحد رجال المخبرات البريطانية بالجاني وتكليف بتكوين شبكة للجانوسية لجمع الأخبار والأسرار العسكرية المتصلة بالقوات المسلحة وأسرار السياسة المصرية (٤) .

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن قبول الشخص العمل في خدمة الجستابو الألماني وتقديم خدمات الى هذه الهيئة يعد من قبيل التخابير (٥) ، وأنه يعد من قبيل التخابير ارسال المتهم خطابات مجهولة الى قائد قوات الاحتلال الألمانية ضد شخص آخر يتهمة بالشيوعية ، باعتبار أن من شأن

ولا يريب امره بدا لقاء ثان يتم فيه الاتفاق على التعاون بينهما وتزويد العميل اذا ما احتاج ، ثم تبدأ دروس تعليمه على الحبر السري وعلى التصوير وعلى نقل المستندات ثم على الارسال والاستقبال واستعمال الشفرة (ص ٦٠ و ٦١) .

Cour pénale fédérale suisse, 20 novembre 1939, (Roger, (1)
L'Espionnage en droit suisse, Revue pénale suisse, 1953, p. 60).

(٢) وفي هذا يقول البعض ان الاتصال يجب ان يكون وثيقا
«entente étroite»

(Rigaux et Tousse : Les crimes et les délits du code pénal, Bruxelles, t. 1, 1950, p. 167).

(٣) محكمة أمن الدولة العليا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ القضية رقم ٢٠٢ عليا سنة ١٩٦٠ ومحكمة أمن الدولة العليا في ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ في القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ أمن الدولة مصر الجديدة و ٣١٥ سنة ١٩٦١ أمن دولة عليا .

(٤) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٥ ص ٥٠٥ . راجع وقائع الدعوى مشارا اليها في حكم النقض ص ٥١٥ .

(٥) بارسال مقالات تكشف عن نية صاحبها في مناصرة العدو
(Cass., 16 juin 1948, Bull. 1920, No. 90.

هذه الوسيلة ارضاء السلطة الأجنبية وخدمة مشروعاتها في فرنسا اذ اقتضى الحال (١) .

ملا يشترط : ولا تهم وسيلة هذا السعى أو التخابر (٢) ، فيمستوى حصوله شفاهة أو كتابة ، كما أنه لا عبرة بتمامه بلغة معينة أو بالشفرة ، ولا عبرة بوسيلة نقله ، بالبريد أو باللاسلكى أو التليفون أو بالتلغراف أو بغير ذلك . ولا عبرة بعدد مرات الاتصال غير المشروع بالدولة الأجنبية ، فيكفى مجرد الاتصال مرة واحدة (٣) .

ولا يعتد القانون بشخص الجانى أو مكان السعى أو التخابر (٤) أو مدته أو درجته أو الكيفية التى يتم بها . كما لا يستلزم القانون مضى زمن معين يستغرقه هذا السعى أو التخابر ، ولا يحتم صدوره على نحو معين . هذا الى أن الأجر ليس ركنا فى التخابر (٥) . ولكنه قد يعتبر دليلا عليه . ولقاضى الموضوع سلطة واسعة فى تقدير مدى توافر السعى أو التخابر فى الواقعة المسندة الى المتهم .

الشروع : ويلاحظ أن هذه الجريمة تتم بمجرد السعى نحو التفاهم غير المشروع بالدولة الأجنبية أى التخابر . وذلك بفض النظر عن حصول تسليم لأحد أسرار الدفاع ، فاذا عقبه هذه التسليم وقعت جريمة انتهاك أسرار الدفاع بالاضافة الى جريمة السعى أو التخابر .

وانه وان كان القانون قد عقب على مجرد السعى كجريمة تامة الا أنه يتصور الشروع فى هذا الفعل بكل ما من شأنه أن يقرب الجانى الى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها اذا أوقف فعله أو خاب لسبب لا دخل

(١) بعد ذلك مجرد سعى الى دولة أجنبية . انظر (Cass., 19 déc. 1949. Bull. 235) Garçon, art. 75, N° 192.

(٢) على راشد ٤ ص ٣٩ .
Garçon, art. 76, No. 67; Hugueney, 1933, p. 527. (٣)
Cass., 20 fév. 1920. Bull. 1920, No. 90.

(٤) وقد يتم خارج الاقليم المصرى .
(٥) حكم محكمة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٨٧ سنة ١٩٦١
جلسة ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ .

لارادته فيه . أما التخاير فلا يتصور الشروع فيه الا اذا كانت الدولة هي البادئة في السعى . أما اذا بدر السعى من الجاني فانه يعتبر بذاته جريمة تامة .

الدولة الاجنبية : لا يشترط في الدولة الاجنبية أن تكون مستكملة لكل المقومات الأساسية لاسباغ الصفة الدولية عليها وفقا لقواعد القانون الدولي العام . فمن المقرر وفقا لهذا القانون أنه تعتبر في حكم الدولة والجماعات السياسية التي لم يعترف لها بصفة الدولة متى كانت تعامل معاملة المحاربين (١) . وقد رأى تعديل عام ١٩٥٧ أن يحسم كل شك حول هذا المبدأ فنص في الفقرة د من المادة ١/٥٨ عقوبات على أنه « تعتبر في حكم الجماعات السياسية التي لم تعترف لها مصر بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين » (٢) .

ويتحقق الاتصال بالدولة الأجنبية اما عن طريق الهيئات المثلة لها ، أو عن طريق أى تنظيم بها تعترف به قانونا ، ولو كان لا يعبر عن سلطة هذه الدولة . مثال ذلك أن يحاول البعض الاتصال بجمعية في دولة أجنبية للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية . فالعبرة ليست بالاتصال بالتنظيم الرسمي للدولة ، وانما بأى سلطة أو جماعة بداخلها (٣) بشرط أن تكون معترفا بها من الدولة (٤) . وهو ما يتفق مع طبيعة المصلحة المحمية بالتجريم . هذا فضلا عن أن التخاير مع الدولة يتم بالاتصال اما بالحكومة أو ببعض تنظيماتها التي تعترف بها .

(١) . يترتب على اعتراف أحد الاشخاص القانون الدولي لهية ثورية قامت في أرجاء اقليمية بوصف المحاربين أن تصبح لهذه الهيئة التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات في الحدود التي ترسمها قوانين الحرب فقط (حامد سلطان ، القانون الدولي في وقت السلم ، ١٩٦٢ ص ٩٢)
(٢) انظر حكم محكمة امن الدولة العليا في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ الجناية ٨٧ سنة ١٩٦١ مصر الجديدة و ٣١٥ امن دولة عليا)
(٣) Rigaux et Tousse, t. 1, p. 169.

(٤) ويلاحظ ان القانون البلجيكي قد استعمل تعبير (سلطة أجنبية) بدلا من (دولة أجنبية) وهو تعبير أدق .
(٤) فاذا لم تكن معترفا بها ، وجب أن تكون ممن تعمل لمصلحتها ، لان القانون ساوى بين الدولة الأجنبية ومن يعمل لمصلحتها .

وغنى عن البيان أنه يجوز لمثلئ الدولة الأجنبية أخبار دولهم بما يجرى في البلاد من مسائل لها أهميتها بالنسبة الى علاقات البلدين ، الا أن ذلك لا يجوز أن يمتد الى السعى أو التخابر على الوجه غير المشروع المجرم قانونا ، وهو أمر مقرر وفقا للقانون الدولي العام (١) . وهنا يثور البحث عادة عن مدى الحصانة المقررة لمثلة الدولة الأجنبية وفقا لقواعد القانون الدولي العام ، الأمر الذى يتوقف عليه تحديد مدى ولاية القضاء الجنائئ الوطنئ بمحاكمتهم (٢) .

وانه وان كان لا يجوز مساءلة الدولة الأجنبية عن أفعال مثليها الا أن هذا لا يحول دون مساءلتها دوليا وفقا لقواعد القانون الدولي (٣) .

العميل : ساوى القانون بين الدول الأجنبية (٤) وبين من يعمل لمصلحتها . ولم يتطلب أن يكون الطرف الآخر فى السعى أو التخابر مثلا

(١) أنظر حكم محكمة امن الدولة العليا سالف الذكر .

(٢) وقد ذهبت محكمة امن الدولة العليا فى قضية لجنة الممتلكات الفرنسية (٢١٠ سنة ١٩٦١ قصر النيل و ٧١٦ سنة ١٩٦١ أمن دولة عليا فى ٢١ يناير سنة ١٩٦٢ الى أن القانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٩ هو الوثيقة الوحدة بالمعبرة قانونا لتحديد مدى حصانات أعضاء هذه اللجنة الفرنسية دون مذكرة وزارة الخارجية فى إبريل سنة ١٠٥٩ ما دامت هذه المذكرة عارية من القوة القانونية التى تلزم المحاكم الاخذ بها « لان الحقوق المراكز القانونية لا تنشأ الا فى حدود المنهج الذى سلكته الشرائع فى الترتيب التنازلى للمصادر القانونية الحقوق على أساس تربع الدستور على قمة هذه المصادر وبلنسه القانون ، فاللائحة فالقرار الادارى . وبين هذه المصادر تفاوت فى القوة بحيث يلى أوقاها ادناها أو النظر نظيره منها ، عند التعارض أو الاختلاف وإنه لما كانت مذكرة إبريل لا تعتبر نصا صادرا من السلطة التشريعية فانها تتجرد من القوة الموجبة لاعمال المحاكم لها ، وأن القانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٩ وأضح الدلالة فى منحه حصانات مقيدة لأعضاء اللجنة الفرنسية ممثلة فى عبارة « ما يصدر عنهم فى أعمالهم بصفتهم الرسمية » و « خلال قيامهم بمهمتهم » (انظر اسباب الحكم المذكور بقلم المغفور له المستشار عبد الحكيم ضرار ، مطبعة دار القضاء العالى ، سنة ١٩٦٢ س ١٨١ وما بعدها) .

Manzini, v. 4, p. 56.

(٣)

(٤) وقد بينا انه لا يشترط فى الدولة الاجنبية أن تكون مستكملة لكل القومات السياسية . والعناصر القانونية للدولة بمعناها المعروف فى القانون الدولي .

اثبات أن هذا العميل يعمل لمصلحتها (١) • واذن فلا يقع على الاتهام عبء رسميا للدولة الأجنبية ، أو مكلفا بواسطتها بأداء مهمة معينة ، بل يكفي اثبات أن الطرف الآخر في السعى أو التخابر كان مكلفا بذلك من قبل دولة أجنبية (٢) • وقد كان النص القديم قبل تعديل سنة ١٩٤٠ يقتضى أن يكون هذا الطرف مأمورا للدولة الأجنبية ، أى مندوبا من قبلها • الا أنه رؤى حذف هذا الشرط لما يثيره من صعوبة في اثبات هذه الصفة لما يؤدي اليه من اشتراط توافر الاتصال المباشر بين الجاني والدولة الأجنبية ، مع أن الجريمة تظل على خطورتها ولو كان الاتصال بالدولة الأجنبية بطريق غير مباشر •

ولا يشترط أن يكون الشخص الذى يعمل لمصلحة دولة أجنبية تابعا لهذه الدولة ، فقد يكون وطنيا أو تابعا لدولة أجنبية أخرى (٣) • ويشترط فيمن يعمل لمصلحة دولة أجنبية ألا يقتصر دوره على مجرد ابداء الشعور لمصلحة دولة أجنبية ، وانما يجب فوق ذلك أن يباشر نشاطا ايجابيا لمصلحة هذه الدولة •

ومن صور هذا النشاط امدادها بأسرار الوطن • على أنه لا يشترط في هذا الشخص أن يكون قد سبق له أداء عمل الدولة الأجنبية ، بل يكفي أن يكون التخابر الذى قام به هو أول مراحل نشاطه لصالح هذه الدولة •

اولا - السعى أو التخابر للقيام باعمال عدائية ضد الجمهورية :

١٥ - تمهيد :

نصت المادة ٧٧ ب عقوبات على أنه « يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى

(١) وقد ذهبت محكمة أمن الدولة العليا الى توافر التخابر اذا كان الاتصال قد تم بين الجاني واحد عملاء منظمة مخابرات اسرائيل في الخارج وانه لا يشترط ان يكون قد اتصل مباشرة مع احد اعضاء هذه المنظمة ، وذلك باعتبار ان القانون لم يتطلب ان يتم التخابر مباشرة بين الجاني وبين الدولة الاجنبية او مأمورها الرسمى (القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ أمن دولة مصر الجديدة و ٣١٥ سنة ١٩٦١ أمن دولة عليا في ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١) .
(٢) محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرة ص ٢٥ ،

Rigaux et Tousse, p. 168.

(٣) محكمة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٠ بجلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ : Manzini, v. 4, p. 91.

دولة أجنبية أو تخاير معها أو مع من يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر » .

وتقتضى هذه الجريمة توافر ركنين : ركن مادی قوامه السعى أو التخابر لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها ، وركن معنوی هو قصد القيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية .

وقد ينأى فيما تقدم المقصود بالسعى أو التخابر باعتباره نشاطا إجراميا مشتركا في جميع جرائم السعى أو التخابر . ولا تقتضى هذه الجريمة عنصرا جديدا في هذا النشاط . إلا أنه يجب ملاحظة أن القانون لم يتطلب في الدولة الأجنبية أن تكون دون معادية ، بخلاف ما نصت عليه المادة ٧٧ ج ، ومن ثم فإنه لا يصلح دفاعا في هذه الجريمة أن يدعى الجاني أن الدولة التي حصل السعى أو التخابر معها ليست معادية أو أنه لم يكن يعلم بصفقتها العدائية .

ونعرض الآن لبيان الركن المعنوی لهذه الجريمة ، وهو ما يضاف عليها الذاتية التي تتميز بها عن سائر جرائم السعى أو التخابر .

١٦ - قصد القيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية :

لا شبهة في ضرورة توافر القصد الجنائي العام في هذه الجريمة ، فيجب أولا أن تتجه ارادة الجاني الى السعى أو التخابر مع دولة أجنبية أو أحد ممن يعمل لمصلحتها مع علمه بذلك . فإذا ثبت أن المتهم مثلا لم يكن عالما بأن من تخاير معه أو سعى لديه مثلا لدولة أجنبية أو أنه يعمل لمصلحتها - فإن قصده الجنائي العام لا يتوافر .

وفضلا عن هذا القصد العام يجب أن يتوافر قصد جنائي خاص هو قصد القيام بأعمال عدائية « actes d'hostilité » ضد الجمهورية . وقد كانت المادة ٨٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ (المكافحة للمادة ٧٧ ب الحالية) تتطلب أن تتجه نية الجاني الى ايقاع العداوة بين الدولة الأجنبية وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها . كما كانت المادة ٧٦ القديمة من قانون العقوبات الفرنسي (المكافحة للمادة

٢/٧٥ (المالية) تتطلب أن يتجه القصد الى حمل السلطة الأجنبية على ارتكاب أعمال عدائية ضد فرنسا أو شن الحرب عليهما ، ثم جاءت المادة ٢/٧٥ (المقابلة للمادة ٧٧ ب عقوبات مصرى) فاقصرت على العبارة الخاصة بالقيام بالأعمال العدائية ضد فرنسا دون العبارة الخاصة بحمل الدولة الأجنبية على شن الحرب عليها . وهذا التطور الذى أصاب النص يفيد أن قصد القيام بالأعمال العدائية لا يطابق فى معناه قصد شن الحرب على البلاد ، وان كان بالضرورة يتسع لهذا المعنى (١) . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون ١٩٤٠ أن « الحوادث القرية العهد دلت على جواز وقوع قتال بالسلاح بين دولتين وأن تتحاربا بالفعل دون أن تعلن احدهما الحرب على الأخرى . والحرب بحسب الاصطلاح يقتضى أفعالا يعلن بها اعلانا صريحا . فالتعبير به أضيق من أن يكفى فى هذا الشأن ويجب أن يستعاض عنه بكلمة استعداد أو عدوان اذ تشمل أحوالا تختلف عن الحرب بحسب الاصطلاح فى أنها لا يسبقها اعلان الحرب » . وواقع الأمر أن عبارة (الأعمال العدائية) من العموم بحيث تتسع لكثير من الفروض ولا تقتصر على مجرد العنف المادى أو القسر . والمادتان ٧٧ ج و ٧٧ د قد نصتا على معاقبة السعى أوالتخاير للاضرار بالعمليات الحربية للدولة الوطنية، والاضرار بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الاقتصادى أو الاضرار بمصلحة قومية لها ، مما يوجب اعطاء عبارة (الأعمال العدائية) المنصوص عليها فى المادة ٧٧ ب معنى مغايرا لمعنى الأعمال سالفة الذكر . ولذا لامناص من قصر مدلول (الأعمال العدائية) على كل ما من شأنه تكدير العلاقات الطيبة بين البلدين وكذا كل ما من شأنه (٢) احداث صراع مسلح أو قتال بين الدولتين ولو لم يصل الى مستوى الحرب طبقا للقانون الدولى العام . ولا شك أنه يعتبر من قبيل هذه الأعمال تقديم الدولة الأجنبية المساعدات

Cass., 4mai 1917, Bull. 135.

(١)

وبلاحظ أن المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات الإيطالى قد نصت على معاقبة التخاير مع دولة اجنبية بقصد تحريضها على محاربة الدولة الإيطالية او القيام بأعمال عدائية ضدها .

(٢) مثال ذلك أن يتم التخاير مع دولة اجنبية بقصد تمكينها من تقديم المساعدات اللازمة للدولة معادية للقيام بأعمال عدوانية ضد البلاد .
(٣) - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

الى دولة معادية للجمهورية بقصد تمكينها من الاعتداء على البلاد (١) .
وتعتبر الأعمال عدائية حتى ولو كانت ممارستها من جانب الدولة
الأجنبية حقا يخوله القانون لها (٢) ، مثل توقيع معاهدة مع دولة معادية
أو رفض بيع الأسلحة .

ولا يشترط لوقوع هذه الجريمة نجاح الجاني في مقصده ، اذ يكفي
مجرد توافر هذا القصد ولو لم يتحقق تنفيذه بالفعل (٣) .

فإذا لم يتوافر هذا القصد الخاص ، بأن توجهت نية الجاني مثلا الى
حمل الدولة الأجنبية على عدم توقيع اتفاق تجارى أو الى الامتناع عن
التصويت لصالح مصر أمام هيئة الأمم المتحدة ، أو الى جر منفعة خاصة
له (٤) ، فإن هذه الجريمة لا تقوم ، مع عدم الاخلال بوقوع الجناية
المنصوص عليها في المادة ٧٧ د عقوبات . كما أنه لا يكفي لتوافر هذا
القيام بالأعمال العدوانية ما لم يكن قد انصرفت نيته الى ذلك . فلا يستعاض

(١) ذهبت محكمة أمن الدولة العليا الى ان العمل العدائي هو كل
عمل تتأذى به الوداعة والعلاقات الطيبة بين مصر والدول الأجنبية أو يتضرر
بها السلم القائم بينها (انقضية ٨٧ سنة ١٩٦١ مصر الجديدة و ٣١٥
سنة ١٩٦١ مصر الجديدة و ٣١٥ سنة ١٩٦١ امن دولة عليا ٢٠ يولييه
سنة ١٩٦١ .

(٢) قارن عكس ذلك : عبد المهيمن بكر القسم الخاص ، طبعة
١٩٧٧ ص ٨٦ .

(٣) Garçon, op. cit., art. 75 et 77. محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٦
المذكرات ، على راشد ص ٤٢ .

(٤) قضت المحكمة العسكرية العليا في قضية اتهم فيها شخص بأنه
تخابر مع مأمور دولة اجنبية هي ألمانيا ليمكنها من العدوان على مصر وقدم
له معلومات عن المعدات الحربية بميناء الاسكندرية وبمطار أبى قير ، فبرأته
المحكمة بناء على القصد الجنائي الذي يجب توافره طبقا للمادة ٨٧ عقوبات
القديمة (المقابلة للمادة ٧٧ ب) هو قصد خاص وقد اتضح عدم توافره لدى
المتهم اذ ثبت أنه يقصد من ذلك الاضرار بفرنسا ولم يكن يقصد استعلاء
ألمانيا على مصر (المحكمة العسكرية العليا في ٦ اغسطس ١٩٤٠ في الجناية
رقم ٤ عسكرية ١٩٤٠ . محمد مصطفى القللى في المسؤولية الجنائية
ص ٩٤ ، محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٦ من المذكرات) .

عن هذا القصد يباحث الكراهية للدولة ، وإنما يجب أن يثبت أنه يقصد
تمكين الدولة الأجنبية من القيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية (١) .

ولمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير مدى توافر هذا القصد .
ولا شك أن ثبوت السعى أو التخابر أثناء قيام الحرب على الدولة الأجنبية
يعتبر قرينة على توافر هذا القصد .

١٧ - العقوبة :

يعاقب على وقوع هذه الجناية بالاعدام . ولم يفرق القانون بين حالة
وقوعها في زمن حرب أو ارتكابها في زمن سلم .

**ثانيا - السعى أو التخابر لمعاونة دولة اجنبية معادية في عملياتها الجرية
أو للاضرار بالعمليات الحربية للجمهورية :**

١٨ - تمهيد :

نصت المادة ٧٧ ج عقوبات على أنه « يعاقب بالاعدام كل من سعى لدى
دولة أجنبية معادية أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها في
عملياتها الحربية أو الاضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية » .

ويهدف هذا النص الى حماية مصلحة الدولة وقت مباشرتها للعمليات
الحربية وهو ما يتعلق بأمنها وسيادتها واستقلالها .

تقتضى هذه الجريمة ركنا ماديا هو السعى أو التخابر لدى دولة
أجنبية معادية أو أحد ممن يعمل لمصلحتها ، حسبما ينشأ في الجريمة
المنصوص عليها في المادة ٧٧ ب عقوبات ، الا أن القانون تطلب في هذه
الجريمة أن تكون للدولة الأجنبية معادية كما اشترط توافر قصد جنائي
خاص في هذه الجريمة .

١٩ - الدولة المعادية :

لا يكفي مجرد السعى أو التخابر مع دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون
لمصلحتها أيا كانت هذه الدولة ، بل يجب أن تكون دولة معادية . والمراد

وتقتضى هذه الجريمة ركنا ماديا هو السعى أو التخابر لدى دولة البلاد . وآية ذلك أن الجريمة لا تقع الا اذا قصد الجاني معاونة هذه الدولة (١) في عملياتها الحربية أو الاضرار بالعمليات الحربية ، اذ أن اشتراط وجود عمليات حربية قائمة بين البلاد والدولة الأجنبية يفيد حتما أن هذه الجريمة تتعلق بالحرب أو تقع في زمن حرب (٢) . فلا يكفي اذن مجرد أن تكون الدولة قد قامت بأعمال عدائية لا تصل الى حد الحرب حتى تعتبر دولة معادية في حكم هذا النص . ويقودنا هذا البحث عن التساؤل عن ماهية حالة الحرب ؟

الأصل أن يتعين الرجوع الى فقه القانون الدولي العام لتحديد معنى الحرب (٣) . ومن المقرر بادىء ذي بدء أن الحرب هي صراع بين دولتين ، وأن الحرب قد تقوم بين دولة وبين بعض الثوار القائمين في وجهها بل بين هئتين في دولة واحدة تريد كل منهما أن تستولي على سلطة الحكم — بشرط أن يتم الاعتراف للفرقتين بصفة المحاربين .

وقد ثار البحث في احدى قضايا الجاسوسية الكبرى التي ارتكبت في الآونة الأخيرة عما اذا كانت الجمهورية في حالة حرب مع القوات الاسرائيلية التي تحتل أرض فلسطين أم لا — وذلك قبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ (٤) . وقد سنحت الفرصة أمام محكمة النقض لكى ترسى المقصود

(١) ان كلمة « معاونتها » تفيد ان العمليات الحربية قائمة فعلا او انها على وشك التيام مما يؤكد ضرورة توافر حالة الحرب أو ما في حكمها .
(٢) حكم محكمة أمن الدولة العليا في القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ امن الدولة مصر الجديدة جلسة ٢٠ يولية ١٩٦١ .

(٣) Manzini, v. 4, p. 56.

(٤) الجنائية رقم ٧١٦ لسنة ١٩٥٧ . قصر النيل جلسة ٢٢ بونية سنة ١٩٥٧ وقد دفع ممثل النيابة بعدم اختصاص محكمة الجنائيات ببحث ظرف الحرب بناء على أن اعلان الحرب أو تقدير حالتها هو عمل من أعمال السيادة لا يصلح للمحكم أن يتعرض له طبقا لنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء الا أن محكمة الجنائيات رفضت — بحق — هذا الدفع بناء على أن توقيع بعض العقوبات المقررة في القانون يستلزم توافر حالة الحرب مما يضمن على المحكمة وهي بسبيل توقيع هذه العقوبات أن تبحث هذه الحالة ، والقول بمنعها من هذا البحث ، بعد مجافاة لنصوص قانون العقوبات واهدارا لذاتيته (انظر حكم محكمة الجنائيات هي في هذه القضية ، مطبعة دار القضاء العالى سنة ١٩٥٧ ص ٩٢) .

بحالة الحرب في جرائم الاعتداء على أمن الدولة الخارجى ، فقالت بصحة ما انتهت اليه محكمة الجنايات من قيام حالة الحرب بين مصر واسرائيل استنادا الى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ، ومن امتداد زمن هذه العمليات ، ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التى لا تكون الا بين متحاربين واصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب كانشاء مجلس الغنائم ومن اعترف بعض الدول باسرائيل كدولة (١) .

وقد اشترط البعض (٢) لوقوع هذه الجريمة أن تكون هناك حرب قائمة أو معلنة «un état de guerre ouverte ou déclaré» . والحرب القائمة هى التى تتم بأعمال العدوان التى لا يسبقها اعلان بالحرب ، بخلاف الحرب المعلنة فهى التى يسبقها هذا الاعلان سواء كان مشروطا أو مسيبا (٣) . الا أن قانون العقوبات المصرى قد أعطى لحالة الحرب معنى أوسع من ذلك ، فنص فى الفقرة ج من المادة ١/٨٥ على أنه « تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية فى حكم حالة الحرب الفترة التى يحدق فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا » . وبذا يبين أن قانون العقوبات المصرى يتمتع باستقلال قانونى فى صدد تفسير معنى الحرب ويتعين الأخذ به فى تحديد معنى الدولة المعادية . فلا يكفى لتوافر حالة الحرب أن تقرر الدولة اتخاذ

(١) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٤ ص ٥٠٥ ، ومالت محكمة النقض ان « الهدنة لا تجيء الا فى اثناء حرب قائمة فعلا . وهى اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين ، أما الحرب فلا تنتهى الا بانتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين او بإبرام صلح بينهما يحسم اسباب هذا النزاع نهائيا » انظر اسباب حكم محكمة الجنايات التى حلتل نصوص الهدنة وأوضح بدهة انه ليس فيها ما يدل على أن الطرفين اعترضا أو ادخلا فى حسابهما عقد صلح دائم بل هو اتفاق لوقف القتال ويبقى موقوفا حتى انتهاء حالة الحرب (ص ٧٣ من الحكم) .

وقد ذهب Antolisei الى أنه لا يشترط فى العدو أن يكون دولة معترفا بها بل يكفى أن يكون عصابة اجنبية معادية .

Antolisei: Manuale di diritto penale., v. 2, 1960, p. 800.

Garraud, Trité t. III, No. 1191.

Rigaux et Tousse, t, 1, p. 193.

(٢)

(٣)

اجراءات داخلية مما تتخذ في الحرب ما لم تكن هناك حرب بالمعنى الذى يقصده قانون العقوبات (١) • ويستوى أن تكون الحرب قائمة فعلا فى جميع اقليم الدولة ، أو فى جزء منه أو أن ترتكب الجريمة فى المنطقة التى تباشر فيها الحرب أو فى غيرها من المناطق (٢) •

ويلاحظ أن حالة الحرب أو ما فى حكمها تعتبر شرطا مفترضا فى هذه الجريمة اذ هى لازمة لاسباغ صفة العداء على الدولة التى حصل السرى والتخابر معها ، فهى ليست مجرد ظرف مشدد كما فى المادة ٧٧ (د) •

وأخيرا ، فان المقصود بالدولة هنا يتسع للحكومة وجيشها وكافة المنظمات والجمعيات والأفراد فى هذه الدولة والذين يساهمون بنشاط معين فى العمليات العسكرية (٣) •

٢٠ - القصد الجنائى :

يتعين بادئ ذى بدء توافر القصد الجنائى العام بأن يعلم الجانى بأنه يسعى ويتخابر مع دولة معادية أو أحد يعمل لمصلحتها • وقد قضت محكمة أمن الدولة العليا بأن قيام العداء بين « الجمهورية العربية المتحدة » واسرائيل أمر لا يجهله أحد ، فالعلم فذلك من المعلومات العامة ومن الحقائق التاريخية الحاضرة المعلومة للكافة والتى لا تحتاج الى تدليل خاص (٤) •

وفضلا عن هذا القصد الجنائى العام ، يستلزم القانون توافر قصد جنائى خاص هو اتجاه نية الجانى أحد غرضين : (الأول) معاونة للدولة المعادية فى عملياتها • (الثانى) الاضرار بالعمليات الحربية لجمهورية مصر العربية) •

ولا يشترط لتحقيق الغرض الأول ، أن تكون العمليات الحربية الأجنبية قد شنت بالفعل ، اذ يكفي أن تكون الدولة المعادية قد اعترمت القيام

Manzini, v. 4, p. 91.

(١)

Manzini, v. 4, p. 92.

(٢)

Rigaux et Tousse, t. 1, p. 194.

(٣)

(٤) القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ أمن دولة مصر الجديدة و ٣٥ سنة ١٩٦١

أمن دولة عليا فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ •

بهذه العمليات ولو لم تكن قد قامت بتنفيذها وقت السعى أو التخابر .
ومن صور هذه المعاونة تزويد العدو بالبيانات والارشادات المتعلقة بالدفاع
عن البلاد ، وتمكينه من وسيلة أو أكثر من وسائل المواصلات أو تقديم
التسهيلات له لدخول اقليم البلاد . هذا ويعتبر مد العدو بالمواد التموينية
من ضروب المعاونة نظرا لأهميته القصوى في صمود العدو واستمراره في عملياته
الحربية . ولا يشترط أن تكون المعاونة قد تمت بالفعل ، فمن يتخابر مع
دولة معادية للحصول على أسرار الدفاع لتسليمها اليها بقصد معاومتها
في عملياتها الحربية تقع منه هذه الجريمة بصرف النظر عن عدم تمكنه
من تحقيق هذه المعاونة بسبب افتضاح أمره (١) . وهكذا فإن المعاونة
أما أن تكون استراتيجية أو عسكرية أو اقتصادية .

كما لا يشترط لتحقيق الغرض الثاني أن يكون الجانى قد تمكن
بالفعل من الاضرار بالعمليات الحربية الوطنية ، بل يكفي مجرد تحقيق
النية ولو لم يعقبها التنفيذ . ومن صور هذا القصد أن يسعى الجانى
الى تثبيت همم الجنود وحثهم على الاستسلام أو أن يسعى الى امتناع
موظفى السكة الحديد عن تسير القطارات التى تحمل الجنود والمؤن
الى القتال (٢) . هذا ويعتبر قصد معاونة الدولة المعادية فى عملياتها
الحربية منظويا بالضرورة على توافر قصد الاضرار بالعمليات الحربية
الوطنية ، فمثلا كشف المواقع الحربية أو مواقع واقامة رجال الجيش
وقادته مما يمكن العدو من ضرب هذه المواقع والاضرار بالعمليات الحربية
الوطنية .

فاذا لم يتجه قصد الجانى الى تحقيق أى من الغرضين المتقدمين ،
وانصرف نيته الى مجرد تحقيق المنفعة ، فان فعله لا يندرج تحت حكم

(١) حكم بتوافر هذا القصد اذا كان موضوع التخابر هو الحصول على
الاسرار العسكرية للجمهورية وانشائها وتسليمها الى اسرائيل العدو
(حكم محكمة أمن الدولة العليا سالف الذكر) .

(٢) قانون العقوبات الايطالى ، تعليقات كازيانكا ، المادة ٢٤٧ . انظر
محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٨ من المفكرات .

هذه المادة ، دون اخلال بانطباق المادة ٧٧ (د) اذا كان من شأن ما أثاره من أفعال الاضرار بالمركز الحربى للبلاد (١) . على أنه يجب أن يلاحظ أنه متى توافر القصد الجنائى على معاونة العدو فى عملياته الحربية ضد الجمهورية أو على الاضرار بعملياتها الحربية لم يحل دون وقوع الجريمة أن يكون الباعث عليها هو مجرد الحصول على الربح (٢) . ويستوى فى هذه الجريمة أن يكون الباعث على ارتكابها فى ظنر الجبانى هو الانتقام أو الكراهية أو الحقد أو الطمع طالما أن القصد الخاص قد توافر فى حق الجبانى وفقاً لأحد الفرضين سالف الذكر .

٢١ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هى الاعدام ، ولو لم يتحقق قصد الجبانى من ارتكابها . أما القانون الإيطالى فقد خفف العقوبة الى السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات اذا لم يتحقق قصد الجبانى (المادة ٢٤٧) .

ثالثاً - السعى أو التخابر الذى من شأنه الاضرار بمركز الدولة الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى .

٢٢ - تمهيد :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٧/د على أنه : « يعاقب بالسجن اذا ارتكبت الجريمة فى زمن السلم . وبالأشغال الشاقة المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب (١) كل من سعى لدى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أو تخاير معها أو معه وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى » . وتتطلب هذه الجريمة ركناً مادياً قوامه عنصران : (أ) النشاط الاجرامى وهو السعى

(١) حكم محكمة أمن الدولة العليا فى القضية ٨٧ لسنة ١٩٦١ امسن الدولة مصر الجديدة جلسة : ٢٠ يوليه سنة ١٩٦١ .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة العليا سالف الذكر . وقد ورد به أن نقاضى المتهمين للمال ناطق بدوره على قيام هذا القصد ومؤازر للأدلة الأخرى ، فما كانت اسرائيل لتبذل المال الوفير للمتهمين عبثاً فى سبيل الحصول على الاسرار العسكرية لجرد الاحتفاظ بها ، بل كان مرميها الذى لا يخفى على المتهمين أن تستخدم هذه الاسرار فى عملياتها الحربية وفى الاضرار بالعمليات الحربية للجمهورية العربية المتحدة .

أو التخابر ، وهو ما سبق يانه فيما تقدم • (٢) أن يكون من شأن هذا النشاط الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى ، وهو ما سنبحثه فيما يلى . وفوق هذا يتعين توافر القصد الجنائى •

٢٢ - صور الاضرار التى من شأن السعى أو التخابر ان يؤدى اليها :

يتعين أن يكون من شأن السعى أو التخابر الاضرار بمركز مصر الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى • ولم يتطلب القانون حصول ضرر فعلى بالبلاد ، فهذه الجريمة هى جرائم الخطر التى عاقب القانون فيها على نشاط اجرامى معين من شأنه أن يجلب الضرر على البلاد ، ولو لم يحدث هذا الضرر بالفعل ^(١) • وانما يجب أن يكون الفعل من شأنه أن يحدث هذا النوع من الضرر سواء كان ذلك فى زمن السلم أو فى زمن الحرب • فاذا لم يكن من طبيعة الفعل احداث هذا النوع من الضرر لم تقع الجريمة • ولا محل هنا لاثارة فكرة الشروع اذا لم يتحقق الضرر ، وذلك باعتبار أن هذه الجريمة لا تتطلب تتيحة مادية معينة لوقوعها حتى يقال بوقوفها عند مرحلة الشروع عند تخلف هذه النتيجة ، بل ان الجريمة تتم وتنتهى بمجرد حصول السعى أو التخابر ولم يحدث ضرر ما • والواقع من الأمر ان بحث الشروع فى هذه الجريمة لا يكون الا بالنظر الى فعل السعى أو التخابر نفسه ، فاذا أوقف نشاط الجانى نحو هذا السعى أو التخابر أو خاب أثره كان فعله شروعا •

ويلاحظ أن المشرع وان كان قد شدد العقاب اذا اتجه قصد الجانى الى الاضرار بالمصلحة القومية ، الا أنه لم يجعل صورة الاضرار بهذه المصلحة عنصرا لازما للسعى أو التخابر متميزا عن صور الاضرار الأخرى •

(١) الاضرار بالمركز الحربى : يتحقق ذلك بكل فعل من شأنه أن يؤثر فى نشاط القوة العسكرية للبلاد سواء كان ذلك فى دور الاستعداد

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ، ص ٣٤ من المفكرات : عبد المهيمن بكر ، القسم الخاص فى قانون العقوبات ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة طبعة ١٩٦٨ ص ١٢٨ •

أو الطوارئ أو العمل ، وسواء كان الدور الذي تقوم به هو الدفاع أو الهجوم (١) . ومن أمثلة ذلك السعى أو التخاطر لالغاء تحالف عسكري ، والغاء عرقلة اتفاق توريد أسلحة ، والاضعاف من روح الجنود ، واختلال ميزان القوات العسكرية . ويلاحظ أن افشاء أسرار الدفاع الحربى عن البلاد (٢) ينطوى فى الوقت ذاته على اضرار بمركزها الحربى .

(ب) **الاضرار بالمركز السياسى :** ويراد به كل ما من شأنه أن يمس استقلال الدولة وسياستها الخارجية (٣) . ومن أمثلة ذلك السعى أو التخاطر لخذلان البلاد فى منظمة دولية سياسية أو عرقلة مفاوضات سياسية أو تمكين دولة أجنبية من اكتساب نفوذ سياسى على الدولة أو تفويت الأغراض السياسية التى تهدف الى تحقيقها من وراء عمل معين .

(ج) **الاضرار بالمركز الدبلوماسى :** ويراد به كل ما يؤدي الى الاضرار بالتمثيل الدبلوماسى بين الدول ، ومن أمثلته السعى أو التخاطر لقطع العلاقات السياسية بين جمهورية مصر العربية ودولة أخرى أو انحراف أحد الممثلين الدبلوماسيين عن أداء واجبه مما يسيء الى المصلحة الوطنية .

(د) **الاضرار بالمركز الاقتصادى :** وقد استحدثت تعديل سنة ١٩٥٧ هذا النوع من الاضرار ، بالنظر الى ما للأحوال الاقتصادية من أثر هام على كيان الدولة وأمنها فى حالة السلم أو الحرب سواء . ويراد به كل ما من شأنه أن يلحق الضرر بالنظام العام الاقتصادى للدولة وهو الذى تحدده سياستها الاقتصادية ، كنظام الرقابة على النقد وكل ما يتصل بالانتاج

Manzini : op. cit., v. 4, p. 173.

(١)

(٢) كالتبليغ عن تحركات القوات العسكرية أو بيان مدى قدرتها على الدفاع أو الهجوم وذلك بالكشف عن بعض أسلحتها وعنادها (حكم محكمة جنايات القاهرة فى الجناية رقم ٧١٦ سنة ١٩٥٧ قصر النيل ص ٤٩) .

(٣) ورد فى حكم محكمة الجنايات سالف الذكر استعراض للمناقشات البرلمانية التى دارت فى مجلس النواب قبيل اقرار المادة ٧٨ مكرراً (المقاتلة للمادة ٧٧ د المالبة) وانتهى منها الحكم الى أن عبارة (مركز مصر السياسى) تساوى كيانها فى القانون الدولى كدولة مستقلة ذات سيادة ، ص ٤٩ من الحكم المذكور .

الزراعى أو الصناعى والتجارة الخارجية والتسوين (١) • ويختلف هذا النظام فى الدول الاشتراكية عنة فى الدول الرأسمالية

٢٤ - القصد الجنائى :

القاعدة : تتطلب هذه الجريمة قصدا جنائيا عاما ، فلا تقع الجريمة مالم يعلم الجانى بأنه سعى أو تخاير مع دولة أجنبية أو شخص يعمل لمصلحتها ، وما لم يعلم بأن سعيه أو تخايره هذا مما من شأنه الحاق الضرر بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى • ولا شك أن خطورة الأسرار التى يفشيها الجانى نتيجة سعيه أو تخايره تصلح قرينة على علمه بأن من شأنها الحاق الضرر بالبلاد فى احدى الصور سالفة الذكر، فلا جريمة اذا انتهى هذا القصد • مثال ذلك أن يتخاير الجانى مع دولة أجنبية لانشاء معلومات مما من شأنه الاضرار بالمركز الحربى للبلاد غير عالم بهذا الخطر الذى يتهدد الوطن •

ومتى تحقق هذا القصد فلا عبرة بالباعث على ارتكاب الجريمة ، كما اذا قصد الجانى مجرد الحصول على منفعة خاصة • هذا دون اخلال بمساءلة الجانى فى هذه الحالة الأخيرة عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ عقوبات اذا توافرت سائر أركانها •

القصد الخاص كطرف مشدد . ولا يتطلب القانون فوق هذا قصدا جنائيا خاصا لقيام هذه الجريمة ، وانما يتطلب هذا القصد كمجرد ظرف مشدد لعقوبتها ، اذا نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٧/د على أنه اذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بمركز البلاد الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى أو بقصد الاضرار بمصلحة قومية لها كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فى زمن السلم والأشغال الشاقة المؤبدة فى زمن الحرب • وقد بينا فيما تقدم المقصود بالمركز الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى للبلاد فما المقصود بالمصلحة القومية للبلاد ؟

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

المصلحة القومية : يراد بالمصلحة القومية للبلاد كل ما يتعلق بمصالح البلاد سواء من ناحية نظام الحكم الداخلى أو المرافق العامة ، أو من الناحية الحرية أو السياسية أو الاقتصادية • ومن أمثلة ذلك التآمر على أحداث قلاقل واضطرابات داخلية أو مشروعات على نحو يؤدي الى إلحاق الغبن بالدولة ، أو التجاء الى محاولة قلب نظام الحكم والتخريض على كراهيته وازدرائه •

اثبات القصد : وتستخلص المحكمة توافر القصد الجنائي من ظروف القضية وما تحيط بها من قرائن وموقف لدولة الأجنبية من جمهورتنا وما اذا كانت تفسر لنا العداء أولا ، وكذا ماضى المتهم وسلوكه • كل ذلك وغيره من الشواهد يكون للمحكمة أن تسندل منها على توفر القصد الجنائي في حدود سلطتها التقديرية •

وقد لاحظ البعض (١) أنه من الصعوبة إثبات قصد الأضرار بالمركز السياسى للبلاد اذ يصعب أو يتعذر في كثير من الأحيان إثبات أن المتهم كان ملما بأساليب السياسية وأغراضها ومراميها وخاصة في وقت الحرب أو في بعض الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد •

٢٥ - العقوبة :

ميز القانون بين الجريمة التي تقع في حالة سلم وتلك التي تقع في حالة حرب • وقد سبق أن بينا فيما المقصود بحالة الحرب ، فنحيل اليه • الا أنه يلاحظ لا يشترط لتوافر الحرب كظرف مشدد أن تقع بين الوطن وبين الدولة الأجنبية التي كانت طرفا في السعى أو التخابر أو تم ذلك لمصلحتها •

فاذا وقعت الجريمة في حالة الحرب كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، واذا توافر قصد الأضرار شددت الى الأشغال الشاقة المؤبدة • أما اذا وقعت الجريمة في حالة سلم كانت العقوبة هي السجن ، فاذا توافر قصد الأضرار سالف الذكر شددت العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة •

ولا يجوز تطبيق المادة ١٧ عقوبات بأى حال اذا وقعت الجريمة من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة •

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ص ٣٤ و ٣٥ •

المبحث الثالث

جريمة انتهاك أسرار الدفاع

٢٦ - تمهيد ؛ ٢٧ - أسرار ؛ ٢٨ - ما يعتبر سرا ؛
٢٦ - تمهيد ؛ ٢٧ - أسرار الدفاع ؛ ٢٨ - ما يعتبر
سرا ؛ ٢٩ - ما يتعلق بالدفاع ؛ ٣٠ - انتهاك أسرار الدفاع
٣١ - انتهاك الأسرار لمصلحة دولة جانية ؛ ٣٢ - انتهاك
الأسرار للدفاع لغير مصلحة اجنبية ؛ ٣٣ - الركن المعنوي ؛
٣٣ مكررا - انتهاك الأسرار لمصلحة دولة اجنبية بطريق
الاهمال ؛ ٣٤ - العقوبة .

٧٦ - تمهيد :

نصت المادة ٨٠ عقوبات على أنه « يعاقب بالاعدام كل من سلم لدولة
اجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها أو فشى اليها أو اليه بأية صورة وعلى
أى وجه وبأية وسيلة سرا من أسرار الدفاع عن البلاد أو توصل بأية طريقة
الى الحصول على سر من هذه الأسرار بقصد تسليمه أو افشائه لدولة
اجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها وكذلك كل من أئلف لمصلحة دولة
اجنبية شيئا يعتبر سرا من أسرار الدفاع أو جعله غير صالح لأن ينتفع به » .

وواقع الأمر أنه ليس أهم للدولة من حماية أسرار الدفاع عنها ،
مما لا يجوز معه أن يتوانى المشرع فى توقيع أصرم عقاب لتأكيد حماية هذه
الأسرار التى تتعلق بوجود الدولة وبقائها بين الأمم . وقد زادت أهمية
أسرار الدفاع وتسع نطاقها بعد أن تغيرت أساليب الحرب الحديثة فلم تعد
قاصرة على المجال العسكرى بل أصبحت حربا شاملة تمس جميع المصادر
الحوية للأمة وجميع خططها العسكرية والسياسية والدبلوماسية
والاقتصادية (١) .

وتفترض هذه الجريمة توافر ما يعتبر من أسرار الدفاع ، وتقضى ركننا
ماديا هو التسليم أو الافشاء أو الحصول على السر أو اتلافه أو جعل السر
غير صالح للاقتناع به ، وذلك بالإضافة الى ركنها المعنوى .

٢٧ - الشرط المفترض - أسرار الدفاع :

اختلفت التشريعات في تحديد المراد الدفاع الى مذهبين :

(أ) ذهبت بعض التشريعات (١) الى عدم وضع تعريف محدد لأسرار الدفاع ، واعتبارها فكرة واسعة تختلف وتنوع الى صور كثيرة مما لا يجوز معه تقييدها بتعريف ضيف محدد . وقد أدى هذا الاتجاه الى تخويل القضاء سلطة واسعة في تفسير النصوص مما قد يؤدي الى الانحراف عن قاعدة شرعية التجريم .

(ب) ذهبت بعض التشريعات الأخرى (٢) الى محاولة تعريف أسرار الدفاع وتمدادها في صيغ عامة . وقد ميز كل من القانونين الفرنسي والايطالى بين الأسرار الطبيعية والأسرار الحكومية ، وفقا لما اذا كانت السرية تنبثق من طبيعة الشيء ذاته أو بناء على أمر السلطة المختصة (٣) .

وقد اعتنق المشرع المصري المذهب الثاني فنص في المادة ٨٥ عقوبات على أنه يعتبر سرا من أسرار الدفاع .

١ - المعلومات الحرة والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي بحكم طبيعتها لا يعلمها الا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ويقتى مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء الأشخاص .

٢ - الأشياء والمكانات والمحركات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها الا من يناط بهم حفظها أو استعمالها والتي يجب أن تبقى سرا على من عداهم خشية أن تؤدي الى افشاء معلومات مما أشير اليه في الفقرة السابقة .

٣ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتكتيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ما له مساس بالشئون العسكرية

(١) في بلجيكا وأيسلاند ولوكسمبرج وهولندا وسويسرا ويوغسلافيا

(٢) في فرنسا وإيطاليا وألمانيا والجمهورية العربية المتحدة .

Léauté, op. cit., p. 11.

(٣)

والاستراتيجية ولم يكن قد صدر اذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو اذاعته .

٤ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التى تتخذها لكشف الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها . ومع ذلك فيجوز للمحكمة التى تتولى المحاكمة أن تأذن ما تراه من مجرياتها .

وما نصت عليه المادة ٨٥ عقوبات المذكورة ورد جامعا مانعا لكل ما يمكن أن يكون سرا للدفاع . وقد كانت تميز قديما بين ما يعتبر سرا حقيقيا وما يعتبر سرا حكيميا (١) فجاء القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وأزال هذه التفرقة بما أورده من تفصيل شامل لأسرار الدفاع . واذن فلا يكفى لسلامة الحكم بالاذاعة أن تقول المحكمة ان المتهم قد انتهك سرا من أسرار الدفاع ما لم يبين طبيعته التى تندرج تحت الفئات الموجودة فى القانون .

ويشترط فى أسرار الدفاع : (١) أن تكون ذات طبيعة سرية (٢) أن تتعلق بالدفاع عن البلاد أو بسلامة أمن الدولة الخارجى فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ٨٥ عقوبات .

٢٨ - أولا - ما يعتبر سرا :

يشترط لتوافر السر أن تسبغ الدولة على واقعة أو شيء ما صفة السرية ، بحيث يتعين بقاؤه محجوبا عن غير من كلف بحفظه أو استعماله ما لم يقرر اباحة اذاعته على الناس كافة دون تمييز (٣) . وتحقق ارادة

(١) الاسرار الحكمية طبقا للمادة ٨٥ القديمة هى التى تعتبر اسراراً بمقتضى امن الحكومة وكذلك المعلومات والوثائق والأخبار التى ليست بطبيعتها اسراراً ولكن اذاعتها تقضى الى كشف سر حقيقى . وقد نصت المادة ١/٨٨ من قانون العقوبات الالماني انه يعتبر سرا للدولة المكاتبات والرسومات والاشياء الأخرى والوقائع والأخبار التى تتعلق بها والتى يتعين حفظها حرصا على سلامة المانيا وبوجه خاص مصالح الدفاع الوطنى عنها . أما الشارع الفرنسى فقد فصل فى المادة ٧٨ عقوبات ما يعتبر من أسرار الدفاع .

Manzini : Trattato di diritto penale, 1934, v. 4, p. 173. (٢)

Anotidisci : op. cit., v. 2, p. 816.

Hirt : op. cit., p. 168.

الدول في اصفاء السرية اما صراحة بالتنبيه بعدم اذاعته ، واما بالنظر الى طبيعة الواقعة أو الشيء موضوع السر في ظروف معينة . فليس بشرط اذن لتوافر السرية أن ينبه على حافظ السر بعدم اذاعته ، متى كانت طبيعة تنطق بالسرية (١) .

وغنى عن البيان أن العبرة هي بإرادة الدولة الوطنية في اصفاء السرية على أمر ما ، فلا تقع الجريمة على ما يعتبر سرا في نظر دولة أجنبية (٢) الا اذا كان الأمر يعتبر سرا وطينا في الوقت ذاته ، كما هو الحال بالنسبة الى لاتفاقات العسكرية وصفقات الأسلحة مع دولة أجنبية .

ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في تحديد ما يعتبر من الأسرار (٣) ولها أن تستطع رأى السلطات المختصة صاحبة الشأن في سبيل تكوين اقتناعها (٤) على سبيل الشهادة (٥) أو الخبرة ، دون أن تلتزم بالرأى الذى

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ص ١٤٩ .

(٢) Manzini, op. cit., v. 4, p. 173 . قارن نظرية جيرار ص ٤٥

و ٤٦ فيما بعد .

(٣) نفى ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٥ ص السرية من ظروف خارجة عن السر كالأهمية التى يطلتها الجواسيس على الوثائق يسلمها اليهم الجاني وقيمة المكافئة التى يتحصل عليها أو الاحتياطات التى بدت منه (Cass., 7 avril 1936, Bull. 46) وأيد هذا الرأى جارسون (Garçon, art. 78, No. 33) ومحمود ابراهيم اسماعيل ص ١٥٠ وعارضته محكمة الجنايات فى القضية ٧١٦ سنة ١٩٥٧ قصر النزيل جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٥٧ (ص ٥٤ من نسخة الحكم المطبوعة) فقالت بأنه لا يجوز أن نكون الظروف الخارجية وحدها دليلا قائما بذاته على سرية المعلومات دون البحث فى حقيقتها . ونحن نؤيد هذا الرأى الاخير ذلك أن الادلة المؤيدة الى الطبيعة السرية للواقعة أو الشيء يجب أن تؤدى الى العقل والمنطق الى هذه النتيجة والا كان الاستدلال فاسدا . ولا يكفى فى نظرنا للكشف عن الطبيعة السرية للامر الاستناد الى اهتمام الجناة به وظلهم على معرفته معرفته اذ قد ينصرف ذلك الى معلومات غير سرية تعذر عليهم الاطاحة بها . فالكشف عن الطبيعة السرية للمعلومات يجب أن ينبثق من مضمونها ونحوها لا مجرد الظروف الخارجية عنها ، هذا دون اخلال بجواز الاعتماد على هذه الظروف باعتبارها قرائن مؤيدة للدلة الاخرى .

(٤) محكمة امن الدولة العليا فى القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ امن دولة مصر الجديدة و ٣١٥ سنة ١٩٦١ امن دولة عليا فى ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ .

Cass., 24 sept. 1891, D. P. 92.1375.

(٥)

تبديه هذه السلطات (١) ، باعتبار أن المحكمة وحدها هي صاحبة السلطة في تقدير مدى توافر هذه السرية (٢) .

وقد يكون السر ماديا سواء مثبتا أو متمثلا في كيان مادي كوثيقة أو مستند أو سلاح سري ، أو معنويا يبدو في مجرد أخبار أو معلومات لم تفرغ في ثوب مادي .

ولا تزول الطبيعة السرية عن الأمر بإرادة الدولة صاحبة السر ، فلا تزول هذه الطبيعة بمجرد ترامية الى طائفة من الناس بافشائه الى البعض منهم ، بل يظل الالتزام بالحفظ ولكتمان باقيا على الرغم من انتهاكه على هذا النحو طالما أن هذا الافشاء لم يؤد الى ذبوع السر بين الكافة (٣) . كما لا يحول دون الابقاء على السرية أن يلتزم بحفظه عدد كبير من الناس ، طالما أن العلم يتعين قصره عليهم دون غيرهم .

نظرية جبرار : اقترح الأستاذ جبرار التمييز بين السر الذي يتوافر في زمن الحرب بين السري في زمن السلم . فاذا وقعت الجريمة في الحرب ، تحدد معنى السر وفقا لمفهومه في نظر العدو ، فكل ما قد يفيد في سير العمليات العسكرية يعتبر سرا . أما في زمن السلم فإن السر يتحدد وفقا لمعناه في أضيق الحدود . وقد أسس رأيه بناء على اعتبارين هما :

الأول : أنه يصعب على الدولة الاحتفاظ بأسرارها في الوقت الحديث حيث ترتبط الدولة بمعاهدات مع غيرها من الدول فتذوب أسرارها مع أسرار هذه الدول الأخرى . ولذا يتعين قصر العقاب على انتهاك الأسرار

Cass., 7 avril 1936, Bull. 46.

(١)

(٢) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٥ ص ٥٠٥ ، محكمة أمن الدولة العليا في ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ القضية ٨٧ سنة ١٩٦١ أمن دولة مصر الجديدة :

Léauté, op. cit., p. 19; Cass., 6 déc. 1956, D. 1957.193.

Cass., 24 sept. 1891; D.P. 1892.I.475; 6 déc. 1956, D. 1957, 193.

Hirt : op. cit., p. 168; Garçon : op. cit., art. 78, N° 39, 83.

• محمود ابراهيم اسماعيل ص ١٧٤ .

(٣) قضت محكمة النقض الفرنسية بأن التعليمات الصادرة لطائفة من الضباط ومعاونتهم لا تفقدها طابع السرية على الرغم من ذبوعها بينهم .

(٢) - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

لسلطات أجنبية لا صفة لها في معرفة هذه الأسرار . وبالتالي فإن فكرة السر — حتى في وقت السلم — تصبح نسبية أى تتوقف على العلاقات الدبلوماسية بين الدولة صاحبة السر والدولة المنتفعة من انتهاكها .

الثاني : أن العقاب على ما يسمى بالجاسوسية المفتوحة «L'espionnage ouvert» في القانون الهولندي ، التي تقع بتسليم سلطة أجنبية معلومات وإن كانت لا تعتبر من الأسرار ، إلا أن جمعها في يد هذه السلطة قد يؤدي إلى الإضرار بأمن الدولة . هذا العقاب يكشف عن مدى ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى الفائدة التي سوف تعود على الدولة الأجنبية نتيجة لحصولها على الأسرار (١) .

وهذه النظرية معيبة في أساسها ، لما تؤدي إليه من تفرقة مصطنعة بين الدول الأجنبية التي انتهكت الأسرار لمصلحتها ، فضلا عن إثارة الشك في تقدير الدولة الوطنية لسرية بعض الأمور . هذا إلى أن هذا المعيار الشخصي سوف يؤدي إلى إشاعة الاضطرابات في تحديد معنى السر مما يؤدي إلى خلق شعور بعدم العدالة ، ولذا يجب أن يكون المعيار موضوعيا غير قابل للمنازعة فيه بقدر الامكان (٢) .

٢٩ — ثانيا — ما يتعلق بالدفاع :

نصت المادة ٨٥ عقوبات على تعريف مطول مفصل لما يعتبر من الأسرار المتعلقة بالدفاع ، مقيدا في ذلك بخطة قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٧٧) (٣) .

(Cass., 1 Feb. 1935, D.H. 1935, 181).

(١)

Léauté, op. cit., pp. 27, 28.

(٢)

(٣) اقتصر قانون العقوبات الإيطالي على تعريف نوع معين من هذه الأسرار هو ما يتعلق بالمصلحة للدولة (المادة ٢/٥٦) . أما القانون الاتيوي (الصادر سنة ١٩٥٧) فقد اقتصر على اعتبار انشاء اسرار الدفاع للعدو خيانة عظمى (المادة ٢٦١ ج) ، دون تعريف هذه الأسرار ، ثم أشار في المواد ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٣٤٥ و ٤٠٤ إلى الأسرار العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية في مقام العقاب على افشائها لغير العدو .

وقد اختلفت التشريعات في تحديد الوصف اللازم للأسرار المتعلقة بالدفاع ، فجرى اصطلاح القانون المصري والفرنسي والسويسري على استعمال هذا الاصطلاح . واستعمل القانون الألماني والإيطالي اصطلاح اسرار الدولة . واستعمل القانون البلجيكي والهولندي وقانون لوكسمبرج تعبير (السر المتعلق بالدفاع عن اقليم الدولة وأمنها) واستعمل القانون اليوغسلافي تعبير (الأسرار العسكرية والاقتصادية والرسمية) .

وقد عبر القانون عن هذه الاسرار فيما سماه بالمعلومات والأخبار والأشياء والمكتابات والمحركات ولوثائق والخرائط والتصميمات والصور . وهذه التعابير تتضمن في معظمها معان مترادفة متماثلة ، ويمكن حصرها في أربع اصطلاحات هي : المعلومات والأخبار والوثائق والأشياء (١) .

أما المعلومات *Renseignements* فيقصد بها الحقائق التي توصل اليها المسئولون أو الاحصائيون فيما يتعلق بالدفاع عن البلاد ، مثال ذلك اختراع سلاح سرى ، وزيادة عدد القوات المسلحة الى حد معين ، واعتزام الحكومة قطع علاقاتها السياسية بدونة معينة ، واعتزامها على تأمين بعض المشروعات الخاصة .

ويقصد بالأخبار *Informations* ما يروى من أنباء أو روايات تتعلق بالدفاع عن البلاد ، كانسحاب الجيش أو حصول كارثة في مصنع حربى أو طائفة حربية .

أما الوثائق *Documents* فهي المحركات أو المكتابات التى تتضمن معلومات أو أخبار تتعلق بالدفاع عن البلاد ، فهي لا تخرج عن الوعاء المادى الذى أفرغت فيه هذه الأسرار . ويستوى أن تكون فى صورتها النهائية أم فى شكل مسودة . ومثالها الخرائط والتصميمات والصور ومحاضر الجلسات والمذكرات .

ويقصد بالأشياء *Objects* الأسرار التى لها كيان مادى كالأسلحة والذخائر أو بعض أجزائها والطائرات والمعادن والمواد الخام التى تستعمل فى صنع لاسلحة أو استخدام الطاقة الذرية .

وتبين الآن الأحوال التى يتعلق فيها السر بالدفاع . وهى كما يلي :

(١) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية .

١ - المعلومات الاقتصادية : يقصد بها الحقائق التى تتعلق باستعداد البلاد العسكرية وكمايتها الحربية ووسائل الدفاع عنها وعملياتها الحربية فى البر

(١) انظر محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ١٣٩ و ١٤٠ .

والبحر والجو ، سواء في وقت السلم أو الحرب (١) . مثال ذلك المعلومات المتعلقة بسلاح سرى أو طريق الوقاية منه والخطط العسكرية وتاريخ ومكان اجراء التجارب العسكرية والتعليمات الصادرة من القيادات العسكرية لضباطها وجنودها (٢) .

المعلومات السياسية : وهي التي تتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية المتبعة أو التي تنوى الحكومة السير عليها ، متى كانت مرتبطة بشئون الدفاع عن البلاد ولو بطريق غير مباشر . فلا عبرة بالمعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة في الماضي (٣) . مثال ذلك موقف الحكومة ازاء بعض الاحداث التي تجرى في الدول الأخرى (٤) ، أو التدابير التي ينوى اتخاذها ردا على موقف حكومة أجنبية منها (٥) . ويجب عدم الخلط بين المعلومات الادارية التي لا تمس سياسة الدولة وبين المعلومات السياسية البحتة ، فالأولى لا يعاقب على افشائها الا طبقا لمادة ٣١٠ عقوبات (٦) .

المعلومات الدبلوماسية : ويقصد بها الحقائق التي تتعلق بعلاقاتها اندبلوماسية بأشخاص القانون الدولي العام (٧) . مثال ذلك اعتزام الحكومة قطع علاقاتها السياسية بدولة معينة أو الاعتراف بهيئة ثورية تناهض الحكومة والاتصالات الدبلوماسية بين الحكومة وحكومة دولة أجنبية للتوسط في حل نزاع دولي يمس أمن الدولة .

(١) راجع 4, v. 4, op. cit., 91 Bull. 11 juill. 1935, Crim.,

p. 178.

Cass., 11 févr. 1935, Bull. 181.

(٢)

(٣) Manzini, op. cit., V. 4, P. 176

اسرار الدفاع بأفشاء هذه السياسة القديمة . هذا مع عدم الاخلال بتطبيق المادة ٧٧ (د) اذا تم ذلك لمصلحة دولة اجنبية وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز البلاد السياسى .

Paris, 11 juill. 1911, Gaz. Pal. 1911.2.250.

(٤) أنظر

(٥) أنظر محمود ابراهيم اسماعيل ، المفكرات ص ١٤٠ .

(٦) أنظر قضية Rouet نائب القنصل الفرنسى الذى أطلع الغير على خطابات تتعلق بسياسة فرنسا تجاه بعض الدول الاجنبية التى كانت تعترم القيام بها لمنع هذه الدولة من تحقيق مشروعاتها

Paris 13 juillet 1911, Gaz. Pal. 1911.2.250

المعلومات الاقتصادية : ويراد بها كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي القومي الذي يمس الدفاع عنها (١) . مثال ذلك كل ما يتعلق بنشاط الدولة الاقتصادية في وجه حصار أو ضبط اقتصادي عليها ، ومقدرة الدولة على الانتاج أو خطتها في انتاج صناعات معينة أو مقدرة البلاد التموينية في وقت الحرب ، واعتزام الدولة على تثبيت سعر النقد المصري على نحو معين ، أو الغاء التعامل ببعض الأوراق أو تعديل شروط أحد القروض أو اتفاقية جمركية (٢) .

المعلومات الصناعية : هي ليست الا نوعا من المعلومات الاقتصادية الذي يرتبط بالمجهود الصناعي للدولة . ولا يقتصر الأمر على الانتاج الصناعي للدولة بل يمتد الى اشركات الخاصة التي تفيد الدولة من انتاجها في الدفاع عن البلاد (٣) . مثال ذلك مدى ما تورده احدى الشركات من انتاجها للقوات المسلحة لاستعمالها الخاص في العتاد الحربى .

ويجدر التنبيه الى أنه يشترط في هذه المعلومات حرية كانت أو سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية (أو صناعية) أن تتعلق بالدفاع عن البلاد ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولا يقتصر معنى الدفاع عن البلاد على المدلول العسكرى وحده بل يتسع لكل ما يتعلق بأمن الدولة الخارجى من النواحي الحرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية في زمن الحرب .

(٢) الاشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد قصر العلم بها على من يناط بهم حفظها أو استعمالها :

يراد بهذا النوع من الأسرار كل ما يتعلق بأسرار الدفاع التي من شأن كشفها الوقوف على معلومات حرية أو سياسية أو دبلوماسية أو

Logoz, v. 2, art. 273, p. 619 etc.

(١) راجع

(٢) انظر Manzini, v. 4, p. 177. ويعتبر ماتتسينى هذه الامثلة من

صور المعلومات السياسية .

(٣) محمود ابراهيم اسماعيل ، Garcon, art. 78, No. 20 etc.

اقتصادية أو صناعية مما يتعلق بشئون الدفاع^(١). مثال ذلك الأسرار العلمية التي تتعلق بالنواحي الحربية أو الاقتصادية المتعلقة بالدفاع . وقد ساوى القانون بين الأسرار التي يجب حفظها وتلك التي يجرى استعمالها ، وفرض الحظر في الحالتين . ومقتضى هذا أن استعمال السر لدى عدد كبير من الأشخاص ، كاستعمال ما كينة معينة بأحد المصانع الحربية مثلا ، لا يحول دون الإبقاء على الطبيعة السرية لهذا الأمر لأنه مهما تعدد الأشخاص الذين يستعملون السر فإن القانون قد فرض وجبا ألا يعلم به غير هؤلاء وحدهم دون غيرهم .

(٢) الأخبار والمعلومات المتعلقة بالشئون العسكرية والاستراتيجية :

حظر القانون كشف كل ما يمس الشئون العسكرية والاستراتيجية سواء ما تعلق بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها أو غير ذلك مما يتعلق بهذه الشئون^(٢) . والأصل هو حظر اذاعة هذه الأخبار ، الا اذا صدر تصريح كتابي بنشرها أو اذاعتها . ويستوى في الاذن أن يكون عاما أو خاصا . ولما كان الأصل هو الحظر فانه على المتهم عبء اثبات صدور التصريح بنشر هذه الأخبار أو اذاعتها^(٣) .

(٤) الأخبار والمعلومات المتعلقة بكيفية كشف جرائم الاعتداء على أمن الدولة الخارجي أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها :

استهدف المشرع من تقرير سرية هذه الأخبار والمعلومات عدم تمكين الجناة من الافلات من العقاب ، اذ يكون لديهم عادة من الوسائل ما يمكنهم من كشف أسرار الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة مما قد يعوق العدالة عن تحقيق رسالتها^(٤) . ويشمل الحظر جميع الأخبار والمعلومات التي

(١) نصت الفقرة ٢ من المادة ٨٥ بشأن هذه الاسرار على عبارة (خشية أن تؤدي الى افشاء معلومات مما اشير اليه في الفقرة السابقة) ثم حذفت المادة ٢/٢٣٠ من مشروع قانون العقوبات (المقابلة لها) هذه الفقرة . وهي لا غنى عنها في واقع الامر ما دام ما نص عليه القانون في هذه الفقرة من الاسرار بطبيعتها .

(٢) يلاحظ أن جيش التحرير كان يدخل في عداد القوات المسلحة بناء على قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩ اغسطس سنة ١٩٥٦ محمود ابراهيم اسماعيل ص ١٤٣ وانظر محكمة جنابات القاهرة في القضية ١٧٦ سنة ١٩٥٧ قصر النيل في ٢٢ يونية سنة ١٩٥٧ ص ٥٧ .

(٣) حكم محكمة أمن الدولة العليا في ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ مصر الجديدة (٤) انظر في هذا المعنى المواد ١٨٧ و ١٩٠ و ١٩٣ عقوبات

تبدأ من مرحلة التحرى عن الجرائم وكشفها (١) حتى انتهاء المحاكمة (٢) .
ويقضى هذا النص بحكم الضرورة التزام المحكمة بتقرير سرية الجلسة ،
ما لم تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها (٣) . ولا يمتد النص الى نشر منطوق
الحكم الذى يصدر فى الدعوى (٤) . وللمحكمة أن تأذن بإذاعة ما ترى اذاعته
مما دار فى المحاكمة ، ولها أن تقصر هذه الاذاعة فى حدود معينة وفقا لما
تراه محققا للصالح العام .

٣٠ - انتهاك أسرار الدفاع :

يتحقق انتهاك أسرار الدفاع بكل فعل من شأنه أن يمزق حجاب السرية
ويكشف مضمونه كله أو بعضه ، أو يؤدي الى ذلك أمام الغير ممن لم
تتجه ارادة الدولة الى احاطتهم به . ولم يتطلب القانون أن يكون الجاني
أмина على السر ، بخلاف الحال فى جنحة افشاء الأسرار حيث يتعين توافر
هذه الصفة فيمن يرتكب هذه الجريمة (٥) ، بل ان القانون قد فرض على
المواطنين كافة الالتزام بالمحافظة على أسرار الدفاع .

وقد بنى القانون سياسته فى تجريم هذا الفعل والعقاب عليه بناء على
التمييز بين نوعين :

(١) ويدخل فى هذه المرحلة التبليغ عن الجرائم ، فلا يجوز لمن ابلغ عن
جريمة من هذا القبيل افشاء الامر للغير (Garcon, art. 78, n. 70)
ويعتبر من اجراءات كشف الجرائم والجناة كل ما تتخذه الشرطة أو السلطات
العسكرية أو المخابرات فى هذا الشأن من اجراءات والتقارير التى تحررها
فى هذا الشأن (Garcon, art. 78, n. 7)

(٢) وقد حكم بأن لحامى الذى يعطى لشقيق موكله المتهم معلومات حول
سير التحقيق يستهدف للعقاب طبقا لمادة ١/٨١ عقوبات فرنسي
(Cass., 24 juin 1948, Bull. 169)

(٣) وللمحكمة أن تقصر هذا الاذن على بعض الاشخاص (Garcon,
art. 78, p. 77) ولها أن تحدد هذا الاذن بمجرد حضور جلسة المحاكمة
دون السماح بإذاعة مجرياتها ، لان من يملك الاكثر يملك الاقل .

(٤) قال المرحوم المستشار محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس محكمة
النقض السابق انه اذا قدرت محكمة الموضوع أن فى نشر أسباب الحكم ما يضر
بشئون الدفاع عن البلاد أو ما يسبب الى مركز الجمهورية من جهة نظر الدولة ،
فلرئيس المحكمة أن يمنع نشرها (ص ١٤٧ من المذكرات) .

- (أول) انتهاك الاسرار لمصلحة دولة أجنبية .
- (الثاني) انتهاك الاسرار لغير مصلحة دولة أجنبية .

٢١ - أولا انتهاك الاسرار لمصلحة دولة أجنبية :

يتحقق هذا الانتهاك في عدة صور هي :

تسليم السر أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، أو الحصول عليه بقصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها . وكذلك اتلافه أو جملة غير صالح للارتفاع به لمصلحة دولة أجنبية .

وقد بينا المقصود بالدولة الأجنبية ومن يعمل لمصلحتها عند شرح جرائم السعى أو التخابر ، فيتعين الرجوع اليه . ويلاحظ هنا أن المشرع لم يتطلب توافر صفة لعداء في الدولة الأجنبية . وعلى ذلك فلا عبء بمدى علاقة هذه الدولة بالوطن في مقام تجريم هذا الفعل والعقاب عليه ، ونعرض فيما يلي لشرح صور هذا النوع من انتهاك الاسرار .

١ - التسليم :

يراد بتسليم السر نقل وعائه المادى الى حيازة الغير بأية صورة وعلى أى وجه (١) .

والأصل أن يتحقق التسليم بالمناولة المادية للسر ، الا أنه يتحقق أيضا بتمكين الغير من الاستيلاء عليه ، كأنه يترك الجاني مستودع السر مفتوحا أو ظاهرا أو دون حراسة حتى يمكن الغير من الاطلاع عليه أو تصويره أو نسخة (٢) . ولا عبء بما اذا كان التسليم قد تم مباشرة أو عن طريق أحد الوسطاء . ويفترض التسليم وقوعه على الوعاء المادى للسر ، سواء تمثل هذا الوعاء في الكيان المادى للسر كالسلاح أو الآلة أو ورد في الكتابة التي أفرغ فيها مضمونه كصورته أو البيانات المتعلقة به . وفي هذا يتميز عن الاقضاء الذى يرد على مضمونه السر أو معناه دون وعائه المادى . ولا

Pierre Huguency : Supplément, 1940, p. 61.

(١)

Logoz, v. 2, art. 287, p. 601.

(٢)

عبرة بما اذا كان التسليم قد ورد على وعاء السر كله أو بعضه ، أو أن يكون الغير قد تمكن من معرفة السر بوضوح الى تفسير الرموز المدون بها .

٢ — الافشاء :

أما الافشاء فيتحقق باطلاع من يحيط بالسر أو يحوز وعاءه المادى شخصا معينا يستأثره لذلك لم تأمنه الدولة على السر — على مضمون هذا السر . ولا عبرة بما اذا كان المفشى هو المؤمن على السر أو غيره كما بينا فيما تقدم . أما المفشى اليه السر فانه يجب أن يكون شخصا معينا أى ألا يكون عددا غير متميز من الناس ، والا اختلط مدلول الافشاء مع الاذاعة كما سنبين فيما تقدم . على أن هذا لا يحول دون المعاقبة على اذاعة السر لمصلحة دولة أجنبية باعتبارها افشاء كما لو تم عن طريق اذاعة بعض الأسرار فى تصريح صحفى ، لكونها تتضمن افشاء بحكم الضرورة بل هى تفوقه خطورة وجسامة . ويتعين أن يكون اطلاع الغير على السر أمرا مخالفا للقانون ، فلا جريمة اذا صرح المسئولون عن السر بافضائه الى شخص معين (١) . ولا عبرة بوسيلة الافشاء ، فيستوى تحقيقه بالافشاء شفويا الى الغير سرا أو علنا ، أو كتابة .

ولا يشترط أن يرد الافشاء على السر حرفيا (٢) ، وانما يتحقق بمجرد اطلاع الغير على معناه أو مضمونه ولو كان بطريقة موجزة . ويفترض الافشاء علم الجانى بالسر ، بخلاف التسليم الذى قد يتحقق بنقل حيازة وعائه المادى من شخص لا يحيط به (٣) . ويستوى أن يقع الافشاء على

(١) Manzini, op. cit., v. 4, p. 208. فإذا كان التصريح باطلا لصدوره ممن لا يملكه وجهل الجانى بهذا البطلان أو توهم الجانى صدور التصريح لا تقع الجريمة لانقضاء القصد الجنائى .

(٢) قارن محمود ابراهيم اسماعيل ص ١٣٠ حيث يرى أن املاء السر ضرب من ضروب التسليم .

(٣) يبين مما تقدم أن التسليم يتميز عن الافشاء فى أمرين : ١ — وروده على الوعاء المادى للسر بخلاف السر الذى يرد على مضمونه أو معناه . ٢ — لا يفترض التسليم المام الجانى بالسر بخلاف الافشاء .

السر كله أو بعضه ، أو أن يتم على وجه خاطيء أو ناقص طالما أن جزءا من السر ذاته تسرب الى الغير عن طريق هذا الافشاء (١) .

٣ — الحصول على السر :

يراد بالحصول على السر التمكن من حيازة وعائه المادى أو الامام بمضمونه أو معناه ولو لم يعقبه تسليم أو افشاء أو اتلاف . فلا يشترط حيازته وانما يكفي مجرد الامام به عن طريق الحفظ أو التصوير . ويتعين صدور عمل ايجابي من الجاني للحصول على السر ، فلا يكفي لوقوع هذه الصورة من الجريمة مجرد الاطاحة بالسر عرضا بسماع حديث دار امامه أو العثور عليه ضمن مستندات تروى آلت اليه (٢) ، دون اخلال بمعاقبته عن الصور الأخرى لجريمة انتهاك أسرار الدفاع كالاتفاء والتسليم ان وقع منه فعل من ذلك . ولا عبرة بوسيلة الحصول على السر فيستوى أن يتم ذلك مباشرة أو عن طريق الوساطة ، أو باستخدام وسيلة مشروعة . ويستوى أن يتم ذلك بطريق الغش أو بدونه (٣) . وسوف نبين عند دراسة القصد الجاني ما تتميز به هذه الصورة من الجريمة .

٤ — الاتلاف :

يتحقق اتلاف السر باعدام وجوده أى وعائه المادى ، كيانه وذاتيته أو الكتابة التى أفرغ فيها ، وهو ما يسمى بالاتلاف العام . وقد يكون الاتلاف جزئيا فيرد على جزء مادى من وعاء السر ويؤدى الى فقد بعض

(١) نقض ١٣ مايو ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٥ ص ٥٠٥ وقد ردت محكمة أمن الدولة العليا بهذا المبدأ على ما اثاره الدفاع من أن الجاني زور فى السر الذى افشاءه (القضية ٨٧ لسنة ١٩٦١ أمن دولة مصر الجديدة جلسة ٢٠ يولية سنة ١٩٦١) . ونبه كما اوردنا فى المتن الى ضرورة اثبات أن ثمة جزء من السر قد تم افشاؤه ، فلا عقاب كليا على افشاء سر مزور بطريق الاصطناع أو اذاعة سر بعد تشويهه بحيث لا ينبىء اطلاقا عن حقيقة كليا أو جزئيا . ومع ذلك فان القانون الالماني يعاقب على افشاء اسرار الدولة بنص خاص . انظر Léauté, op. cit., pp. 40, 41

(٢) انظر Manzini, op. cit., v. 4, p. 187. والمذكورة الايضاحية لعانون ١٩٤١ عن بند ١ ، ٢ من المادة ٨٠ مكرره .

Manzini, Trattato, v. 4, p. 186.

آثاره أو تغيير وجه استعماله (١) . وانه وان كانت المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تنص على الاتلاف الجزئي صراحة ثم خلا النص الجديد من ذلك ، الا أن السكوت لا يحول دون اعتبار الاتلاف الجزئي بحسب طبيعته انتهاكا للسر أسوة بالاتلاف التام (٢) .

• — جعل السر غير صالح للانتفاع به

يتحقق ذلك بالتعطيل الكامل أو الجزئي لمنفعة السر ، أو هو عبارة أخرى جعل السر غير صالح بصفة مطلقة أو نسبية لتحقيق الغرض الذي أنشئ السر من أجله . ويستوى أن يرد على الوعاء المادى للسر أو على مضمونه ومعناه (٣) . ويشترك هذا الفعل مع اتلاف السر في أن كل منهما يصيب فعوى السر ومضمونه وما يتميز به ، الا أنه لا يشترط فيه أن يرد على الوعاء المادى للسر كما هو الحال في الاتلاف . هذا الى أنه لا يشترط فيه أن يصل الى حد التشويه التام أو الجزئي للسر بل يقتصر على مجرد تعمييه على نحو معين مما من شأنه ألا يحقق غرضه المطلوب . والواقع من الأمر أن دائرة هذا الفعل تتسع لمعنى الاتلاف ولا عكس (٤) . ولا عبرة بالوسيلة التي يلجئ اليها الجاني في تحقيق غرضه . كما يستوى أن يصبح غير صالح للانتفاع به بصفة دائمة أو مؤقتة ، كله أو جزئه (٥) .

(١) انظر محمود مصطفى القسم الخاص ، ١٩٥٨ ص ٥٣٢ :
Manzini, Trattato, v. pp. 150, 163.

(٢) محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ص ١٢٥ :
Manzini, Trattato, v. 4, p. 163.

(٣) كان يغير عامل الأسلكى في بعض رموز السر عند ارساله ، لتضليل المرسل اليه في فهم مضمون السر .

(٤) جاء بالذكره الايضاحية للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ تعليقا على المادة ٨٠ فتوبيت انه لما كان من آثار تسليم سر الى دولة أجنبية — بل هو في الغالب من أهم آثاره — أن يصبح السر غير صالح لان ينتفع به ، يجب أن يعتبر من حيث آثاره شبيها بتسليم السر ويجب لذلك أن يكون العقاب على المعلن واحد .

Manzini, Trattato, v. 4. p. 162.

(٥)

٣٢ - ثانيا - انتهاك الاسرار لغیر مصلحة دولة اجنبية :

نصت المادتان ٨٠ (١) و ٨٠ (ب) على معاقبة انتهاك الأسرار أما بطريق الحصول على السر أو اذاعته أو تنظيم أو استعمال وسائل التراسل أو الافشاء - متى كان ذلك مصلحة دولة أجنبية .

ويتحقق هذا الانتهاك في عدة صور هي :

(١) الحصول على السر :

بينما فيما تقدم مدلول هذا الفعل فيتعين الرجوع الى ما سلف . ويلاحظ أن القانون قد عاقب بذلك على مجرد حيازة السر دون موجب من القانون مع علمه بذلك متى كان الجاني قد سعى الى هذه الحيازة ، أيا كان الباعث على ذلك مشروعا أو غير مشروع كما سنبين عند دراسة القصد الجاني .

(ب) اذاعة السر :

يراد باذاعة السر كشفه للجمهور دون تمييز . ويتحقق بمجرد اطلاع شخص غير معين بالذات على مضمون هذا السر ، ولا يشترط حصول الاطلاع لعدد الناس (١) فيكفي مجرد اذاعته لشخص واحد طالما أن نية الجاني لم تتجه الى استشاره وحده بهذا السر . ويستوى حصولها في مكان خاص أو عام . ولا عبرة بوسيلة هذه الاذاعة فقد تتم شفاهة - كالادلاء بالسر في خطبة أو تصريح صحفي أو كتابة في مقال (٢) أو اعلان . ويستوى ورودها على السر كله أو بعضه، كما أنه لا عبرة بما اذيع كان السر قد أذيع على وجه خاطئ (٣) طالما أن ذلك لم يحل دون كشف بعض خباياه . فلا تقع هذه الجريمة اذا كان السر المذاع ليس الا اشاعة لا جانب لها من الصحة (٤) . ويلاحظ أن

(١) راجع محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ص ١٦٧ و ١٦٨ : Manzini, Trattato, v. 4, p. 212.

(٢) انظر Juris-Classeur pénal, art. 75 à 86, No. 217.

ويتعين التضحية بحرية الصحافة على قربان المصالح الوطنية للدفاع، لان هذه الحريات تغيرها من الحريات يجب ممارستها في حدود النظام العام (Léauté, op. cit., p. 62 etc.)

Cass, 24 sept. 1891, D. 1892.I.175.

(٣) انظر

(٤) هذا دون اخلال بتطبيق المادة ٨٠ (د) عقوبات في هذه الحالة اذا

الالتزام بعدم اذعة أسرار الدفاع يقع على كافة المواطنين ولا يسقط عن كاهلهم الا برفع حجاب السرية بارادة الدولة ، ومن ثم فلا يجوز لأحد الشهود أن يشهد أمام القضاء بسر من أسرار الدفاع طالما بقيت له طبيعته السرية (١) .

(ج) تنظيم او استعمال وسائل التراسل :

ويراد بوسائل التراسل كل ما من شأنه إيصال الأسرار الى شخص آخر بأية وسيلة كانت ، بالبريد أو بالتلغراف ، أو بالتليفون أو باللاسلكي أو غيره . ويتحقق التنظيم باعداد الرسائل اللازمة لتحقيق هذا التركيب جهاز اللاسلكي أو توصل آلة تسجيل بتليفون أحد المسؤولين المحيطين بالأسرار . ويتحقق الاستعمال بمجرد استخدام وسائل التراسل ولو مرة واحدة . ويلاحظ أن التنظيم في حد ذاته يصلح أن يكون وسيلة للاشتراك بالاتفاق والمساعدة ، كما أن استعمال وسائل التراسل دون الحصول على الأسرار يعتبر وحده شروعا في الحصول على السر وفقا للقواعد العامة . الا أن المشرع خرج على هذه القواعد اذ ساءل المنظم باعتباره فاعلا لاشريكا ولو لم يقع أدنى افشاء أو اذاعة لأسرار الدفاع واعتبر استعمال وسائل التراسل جريمة تامة لا شروعا فحسب .

(د) افشاء السر :

بينما فيما تقدم مدلول الافشاء فيتمين الرجوع اليه ويلاحظ أن القانون قد حظر الافشاء حظرا مطلقا ، فلا يجوز لمن يحيط بالسر أن يفشى به الى أحد أخصائه كصديقه أو شقيقه أو زوجته أو ابنه (٢) دون عبرة بما اذا كان قد ائتمن أحدهم على ما أفشى به اليه .

ويلاحظ أن المادة ٨٠ (ب) عقوبات قد تطلبت شرطا مفترضا في جريمة افشاء أسرار الدفاع لغیر مصلحة دولة أجنبية هو أن يكون الجاني موظفا عاما أو شخصا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ص ١٤٩ ،
Garcon, op. cit., art. 398, No. 321, 322.
Cass., 24 juin 1948, Bull. 169.

وأن تقع الجريمة في زمن الحرب • ولم يتطلب القانون أن يكون الجاني قد وصل اليه السر بحكم عمله أو وظيفته ، فيستوى أن يلم به بسبب ذلك أو عن طريق آخر •

كما يلاحظ أن القانون قد عني بالتمييز بين الافشاء والاذاعة على ما سبق بيانه ، وإذا كانت كل اذاعة نلسر تتضمن افشاء له دون جدال ، الا أن افشاء الأسرار لا يتضمن بالضرورة اذاعتها • لما كان ذلك — وكان القانون لم يعاقب على افشاء الأسرار لغير مصلحة دولة أجنبية الا اذا وقع من موظف عام أو نحوه في زمن الحرب ، فانه لا تقع جريمة الافشاء هذه من غير الموظف العام أو في حالة السلم • ولا محل لتطبيق المادة ٨٠ ا في هذه الحالة لأنها لم تتناول بالعقاب غير اذاعة السر دون افشائه • والقول بترادف معنى الافشاء والاذاعة يؤدي الى الخلط بين مفاهيم القانون وازالة جدوى التمييز بينهما • ولا شك أن هذا النقص يتعين معالجته بنص تشريعي •

٢٣ — الركن المعنوي :

يتعين التمييز بين انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية وبين انتهاكها لغير هذه المصلحة •

(١) انتهاك الاسرار لمصلحة دولة أجنبية :

هذه جريمة عمدية ، ومن ثم يتعين بادية ذي بدء توافر القصد الجنائي العام ، وهو اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب احدى صور ركنها المادي مع علمه بها فلا عبرة بالباعث الذي دفع الجاني الى ارتكاب جريمته طالما تحقق هذا القصد • ولا يجوز الادعاء بعدم العلم بأن الأمر موضوع الجريمة هو من أسرار الدفاع ، لأن الجهل به هو جهل بقانون العقوبات الذي تولي بذاته مهمة التعريف بها ، وهو ما لا يقبل الاعتذار به • على أنه يجوز الادعاء بالغلط في الاباحة بدعوى الاعتقاد بأن الدولة قد رفعت حجاب السرية عن أمر أو واقعة ما ، وعلى المتهم عبء اثبات هذا الدفاع •

وقد تطلب القانون ثلاثة صور لوقوع الجريمة هي : الحصول على السر واتلافه ، وجعله غير صالح للانتفاع به ، قصدا جنائيا خاصا متميزا .
ففى صورة الحصول على السر يتعين اتجاه ارادة الجانى الى تسليم السر أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، فإذا ارتكب الجانى فعله بسبب الفضول أو تحقيقا لباعث آخر لا تقع الجريمة . ولا شك أن حرص الجانى على الحصول على السر على الرغم من أنه لا صفة له فى حفظه أو استعماله يصلح أن يعتبر قرينة ضد المتهم على توافر القصد الخاص فى حقه (١) ، متى كان ظروف الوقائع ترشح لهذا القصد . وفى صورتى الاتلاف وجعل السر غير صالح للانتفاع به يتعين أن يتجه قصد الجانى الى تحقيق مصلحة للدولة الأجنبية . فإذا استهدف الجانى من ذلك تحقيق باعث آخر كالإضرار بمن عهد اليه بالمحافظة على السر ، لا تقوم الجريمة .

٣٣ مكررا - انتهاك الأسرار لمصلحة دولة أجنبية بطريق الإهمال :

عاقب القانون المصرى على الخطأ المؤدى الى انتهاك أسرار الدفاع (المادة ٨٢ ج) . وقد احتذى فى ذلك حذو كثير من التشريعات الجنائية الحديثة (٢) . وقد بينا أن قانون العقوبات قد فرض التزاما على الكافة بالمحافظة على أسرار الدفاع . فإذا أخل الجانى عمدا بهذا الالتزام لمصلحة دولة أجنبية وقعت منه الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ عقوبات سالفه الذكر . على أن هذا الالتزام يتسع الى واجب مراعاة الحيلة والحذر والحرص على الطبيعة السرية لأسرار الدفاع ، بحيث اذا أخل الجانى بهذا الواجب وأفضى تصرفه الخاطى الى انتهاك الأسرار لمصلحة دولة أجنبية تعين عقابة وفقا للمادة ٨٢ ج عقوبات .

ونلاحظ على هذه الجريمة ما يلى :

١ - انها تقع بتوافر الخطأ غير العمدى . وقد عبرت عنه المادة ٨٢ (ج) بالاهمال أو التقصير ، الا أن هاتين الصورتين لم ترد الا على سبيل المثال ،

(١) أنظر محمود إبراهيم اسماعيل ، المخدرات ص ١٥٥ .

(٢) كالتقنين الفرنسى (المادة ١/٨١) والإيطالى (المادة ٢٥٩) واليونانى (المادة ١٤٧) والبلجيكي (المادة ٢/١٠٠) والهولاندى (المادة ١٨٨)

ولذا يتعين عند تفسير مدلول الخطأ غير العمدى الرجوع الى تعريفه العام بجميع صورته (١) . ويفترض هذا الخطأ صدوره عن ارادة الجاني ، فلا يسأل الجاني عن انتزاع السر منه بطريق السرقة بالاكره (٢) .

٢ — يشترط أن يؤدي الخطأ غير العمدى الى انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية باحدى الصور السالف بيانها ، بمعنى أن الخطأ غير العمدى الذى تردى فيه الجاني هو الذى سهل أو هيأ الفرصة لمجرم آخر فى انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية . فالنتيجة فى هذه الجريمة هى وقوع الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٨٠ . ولما كانت هذه المادة قد عالجت حكم انتهاك أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية دون انتهاكه لغير هذه المصلحة ، فانه لا تتوافر هذه الجريمة اذا أدى الخطأ الى انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة أجنبية وفقا للمادتين ٨٠ أ و ٨٠ ب عقوبات (٣) . ويجب توافر علاقة السببية بين خطأ الجاني وهذه النتيجة . مثال ذلك أن يهمل أحد الحراس فى حراسة احدى المنشآت العسكرية ما يؤدي الى تمكين الغير من تصوريدها لمصلحة دولة أجنبية ، أو يسهو على كاتب أحد الأسرار أن يمزق مسودته أو ورقة الكربون التى كتبه عليها . وقد يؤدي انتهاك الأسرار لغير مصلحة دولة أجنبية الى انتهاكها لمصلحة هذه الدولة ، مثال ذلك أن يذيع أحد عمال المصانع الحربية سرا عن انتاج سرى يقوم به المصنع خلال ثروته فى احدى المقاهى فيستمع اليه أحد العملاء وينقله الى دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها . وفى هذه الحالة يسأل الجاني عن جريمة الاهمال المنصوص عليها فى المادة ٨٢ ج بالاضافة الى الجريمة المنصوص عليها فى ٨٠ أ الا أن الجريمتين تتعدان تعددا معنويا الأمر الذى يتعين معه توقيع عقوبة الجريمة الأشد وهى المنصوص عليها فى المادة ٨٠ أ . ونرى وجوب تدخل المشرع لتشديد العقاب على انتهاك أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية اذا أدى الى انتهاكها لمصلحة هذه الدولة ، بحيث يسأل

(١) ولا ادل على ذلك من ان المذكرة الايضاحية لقانون ٤ سنة ١٩٤١ تد اشارة الى صور أخرى للخطأ غير العمدى غير المشار اليها فى المادة ٨٣ مكرر المقابلة للمادة ٨٢ ج الحالية .

Manini, op. cit., v. 4, p. 154.

(٢) انظر

(٣) هذا دون اخلال بتطبيق المادة ١٥١ عقوبات اذا توافرت اركانها .

الجاني عن هذه النتيجة باعتبارها جريمة متعمدة القصد كما هو الشأن في الضرب المفضى الى الموت مثلا .

وقد ذهب رأى (١) الى مساءلة الجاني عن هذه الجريمة ولو أدى الخطأ الى وقوع الجناية المنصوص عليها في المادة ٨٠ في حالة شروع . ونحن لا نؤيد هذا ، الرأى لأنه ينطوى على قياس في التجريم ، وهو مالا يجوز فقد حدد القانون النتيجة المعاقب عليها في المادة ٨٢ ج بأنها ارتكاب الجناية ، المنصوص عليها في المادة ٨٠ . وقد اقتضت هذه المادة على النص على عقوبة الجريمة التامة الشروع فيها فتكفل به مادة أخرى هي المادة ٤٦ من قانون العقوبات .

(٢) انتهاك الاسرار لغرض مصلحة دولة اجنبية :

هذه جريمة عمدية ، ومن ثم يتعين توافر القصد الجنائي بعنصره : الارادة والعلم . والقرض في هذه الجريمة أن الجاني لم يقصد الحصول على السر بقصد تسليمه أو افشائه لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، أو اذاعته أو تنظيم أو استعمال وسائل التراسل أو افشائه لهذا الغرض ، والا وقعت ، لجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات (٢) . على أن القانون قد طلب قصدا خاصا متميزا في جريمة تنظيم أو استعمال وسائل التراسل ، اذ أوجب أن يكون هذا الفعل بقصد الحصول على سر من أسرار الدفاع عن البلاد أو تسليمه أو اذاعته دون أن يتوافر لدى الجاني قصد ابلاغ هذا السر لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها . ونلاحظ أن القانون اذ نص على قصد تسليم أسرار الدفاع قد أثار قانونيا حول تفسير هذا القصد . فقد رأينا في المادة ٨٠ عقوبات أن التسليم الذي جرمه القانون هو ما يكون لمصلحة دولة أجنبية ، فاذا جاءت المادة ٨٠ أ وعبرت عن قصد التسليم فما الذي تعنيه بذلك ؟ يجب أن نستبعد قصد تسليم السر لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ، فقد استبعده البند (أ) من المادة ٨٢ أ ذاتها بالنسبة الى فعل الحصول

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ، المذكرات ص ٢٦٠ .

(٢) مع ملاحظة أنه في هذه الحالة يعتبر تنظيم أو استعمال وسائل التراسل شروعا واشتراكا في هذه الجريمة على حسب الاحوال .
(م ٥ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

على السر • هذا الى أن تنظيم أو استعمال وسائل الترامل بقصد تسليم أسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية يعتبر شروعا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات • وعقوبة هذا الشروع تزيد بكثير عما نصت عليه الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٢ سالفة الذكر • ولذا فانه عند تفسير المقصود بقصد التسليم المنصوص عليه في المادة ٨٢ ! المذكورة يجب أن نستبعد فرض التسليم لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها • ونرى تعديل هذا النص تشريعا هذا التعبير لما يثيره من لبس ولعدم فائدته القانونية •

٣٣ - العقوبة .

١ - انتهاك اسرار الدفاع لمصلحة دولة أجنبية :

عاقبت المادة ٨٠ عقوبات هذا الفعل بالاعدام ، سواء وقعت الجريمة في حالة الحرب أو السلم • ويلاحظ أن المادة ٨٠ عاقبت بالحبس والغرامة أو أحداها على تسليم دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها أخبارا أو معلومات أو أشياء أو وثائق خاصة بالمصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وصدر أمر من الجهة المختصة بحظر نشره أو اذاعته • الا أن مجال ذلك يقتصر على مالا يعتبر من أسرار الدفاع ، والا تعين تطبيق المادة ٨٠ عقوبات •

وقد عاقبت المادة ٨٢ ج على الخطأ غير العمدى المؤدى الى وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٠ عقوبات بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين •

٢ - انتهاك اسرار الدفاع لغیر مصلحة دولة أجنبية :

(١) عاقبت المادة ٨٠ أ على الحصول على أسرار الدفاع أو اذاعتها أو تنظيم أو استعمال وسائل الترامل - لغیر مصلحة دولة أجنبية - بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه • وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب •

(ب) عاقبت المادة ٨٠ (ب) على افشاء أسرار الدفاع لغير مصلحة دولة أجنبية بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا وقع الفعل من موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة .

الحرب والسلام :

اختلفت التشريعات الأجنبية في تقدير مدى اعتبار حالة الحرب ظرفا مشددا في جريمة انتهاك أسرار الدفاع . فذهب القانونان الألماني والهولندي الى عدم اعتبارها ظرفا مشددا في هذه الجريمة (١) ، بينما ذهبت بعض التشريعات الأخرى الى التمييز بين حالة الحرب والسلام . فاتجهت غالبيتها (٢) الى اعتبار حالة الحرب ظرفا مشددا في الجريمة .

وقد اتخذ المشرع المصري موقفا وسطا فلم يميز بين حالتى الحرب والسلام الا اذا كان انتهاك الأسرار قد تم لغير مصلحة دولة أجنبية كما بينا فيما تقدم .

(١) ومع ذلك يلاحظ ان القانون الهولندي قد اجاز في المادة ٢/١٨ توقيع عقوبة أشد على الانتهاك العمدي للسر في زمن الحرب .
(٢) انظر القانون البلجيكي والقانون السويسري وقانون لوكسبرج .
وقد اعتبرت بعض التشريعات وقوع الجريمة في زمن الحرب سببا لتغيير جهة القضاء المختصة .

الفصل الثاني

في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل

المبحث الأول

عموميات

٢٤ - تطور تاريخي ؛ ٢٥ - خطة البحث

٢٤ - تطور تاريخي :

عنيت جميع التشريعات بالمعاقبة على الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل ، لما تنطوى عليه من جسامة تهدد نظام الدولة وأمن الناس .

وقد بدأت هذه الجريمة في صورة المساس بولي الأمر (Lèse-majesté) فعاقب عليها القانون الروماني بمقوبات جسيمة (١) ، واتسع نطاق التجريم لكي يشمل فضلا عن الاعتداء على شخص الامبراطور كل اعتداء على ضابطه أو اهانة لتماثيله أو تكسيرها . وقد تأثر القانون الفرنسي القديم بمسلك القانون الروماني في العقاب والتجريم فعاقب عليها بأشد العقوبات (٢) لانه لم يظهر الا في انجلترا وفي جنوب أفريقيا وفي استراليا ونيوزلندا . ووسع من نطاق التجريم لكي يشمل كل اعتداء على شخص الملك أو أحد أولاده أو ضد المصلحة العامة .

وقد بدأ التخفيف من حدة هذه الأحكام القاسية منذ القانون الفرنسي الصادر سنة ١٧٩١ ، ثم قانون سنة ١٨٣٣ .

-
- (١) وهي الحرمان من الماء والنار ، والتعذيب بالنار ، والتعريض للحيوانات المفترسة .
- (٢) وهي شد الاعضاء وتمزيقها بواسطة اربعة من الجياد ، فضلا عن المصادرة .
- وقد وطلت نفاذة العقوبة الى حد السماح بطلب توقيعها على جثة المتهم اذا مات قبل الحكم عليه .

أما قانون العقوبات المصرى فقد عالج فى سنة ١٩٠٤ تحت عنوان الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الدخل الجرائم الآتية : تحريض سكان القطر على قتال الحكومة أو على مقاتلة بعضهم بعضا ، واستعمال القوة العسكرية استعمالا غير قانونى ، وتخريب مباني الحكومة أو مخازن مهماتها أو نحو ذلك من أملاكها ، والتعمدى على القوة العمومية بواسطة عصابات مسلحة .

وفى عام ١٩٢٢ رؤى أن هذه الجرائم لا تفى بالحاجة بعد التغيرات التى طرأت على نظام البلاد السياسى ، فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ معدلا هذه الجرائم ، فاتسع التجريم بعد التعديل لكى يشمل الجرائم الآتية: الاعتداء على الملك أو الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش ، الشروع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شئ من ذلك، الحرب الأهلية ، تخريب مباني الحكومة أو مخازن ذخائرها أو غيرها من أملاك الحكومة . وقد تميز التجريم فى هذه الجرائم بأحكام معينة تبدو أهمها فى المعاقبة على التحريض على ارتكابها بمعاونة مادية دون أن تكون هناك نية الاشتراك مباشرة فى ارتكاب الجريمة ، والدعوة الى الانضمام الى اتفاق جنائى يكون الغرض منه ارتكاب الجريمة ولو لم تقبل هذه الدعوة ، وعدم ابلاغ أولى الأمر عن وجود مشروع لارتكاب الجريمة (١) .

وجاء قانون العقوبات الحالى الصادر سنة ١٩٣٧ فأعاد تنظيم هذه الجرائم ، ثم صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديلها . وعلى ضوء هذا التعديل أصبحت الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الدخل تتكون من الجرائم الآتية : محاولة قلب نظام الحكم (المادة ٨٧) ، الاشتراك فى عصابة تهاجم السكان أو السلطة العامة (المادة ٨٩) تخريب الأملاك العامة (المادة ٩٠) ومحاولة احتلال المباني العامة (المادة ٩٠ مكررا) ، استعمال القوة العسكرية لفرض اجرامى (المادة ٩١) ، تعطيل أوامر الحكومة (المادة) ، تأليف عصابة لاغتصاب للأراضي (المادتان ٩٢ و ٩٤)

(١) جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ١٠٩ وما بعدها .

تأليف التنظيمات المناهضة والاشتراك فيها والترويج لأفكارها (المادتان ٩٨ «أ» و ٩٨ «أ» مكرر) ، الترويج لتغيير مبادئ النظام (المادة ٩٨ «ب») ، حيازة مطبوعات لترويج تغيير مبادئ النظام أو لنشر المذاهب المناهضة (المادة ٩٨ «ب» مكررا) انشاء جمعيات دولية دون ترخيص (المادة ٩٨ «ج») ، الحصول على تقود أو منافع من خارج الجمهورية لترويج ما أشارت اليه المواد الثلاثة السابقة وما في المادة ١٧٤ عقوبات (المادة ٩٨ «د») ، محاولة حمل رئيس الجمهورية على عمل أو امتناع معين (المادة ٩٩) ، الجهر بالصياح لاثارة الفتن (المادة ١٠٢) ، اذاعة الأخبار أو الاشاعات الكاذبة (المادة ١٠٢ مكررا) • وتتميز الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٨٧ الى ٩٤ بالمعاقبة على التحريض عليها ولو لم يترتب عليه أثر (المادة ٩٥) مع المعاقبة على الاشتراك في الاتفاق الجنائي على ارتكابها والتشجيع على ارتكابها بمعاونة مادية أو مادية (المادة ٩٦) ، والدعوة الى الاتفاق الجنائي على ارتكاب هذه الجرائم اذا لم تقبل دعوته (المادة ٩٧) • وعدم التبليغ عن مشروع ارتكاب احدى هذه الجرائم (المادة ٩٨) •

٣٥ - تصريف :

يراد بالجرائم المضرّة بأمن الدولة من جهة الداخل تلك الجرائم التي تنطوي على الاعتداء على النظام الداخلي للدولة والمساس بالأمن والاستقرار الذي يتمتع به الناس •

ومن هنا يتضح أن المصلحة المحمية بهذا التجريم تختلف عن المصلحة في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج • فينما يهدف هذا التجريم الى حماية نظام الدولة الداخلي سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو كان يتعلق بنظام الحكم والى حماية أمن الناس واستقرارها ، فان تجريم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج يهدف الى حماية استقلال الدولة وسيادتها • والواقع من الأمر أن كيان الدولة من الداخل والخارج يمثل وحدة واحدة وكلا لا يتجزأ • ويتعرض هذا الكيان للخطر بكل مساس به من جهة الداخل أو الخارج • فالمصلحة المحمية في جرائم أمن الدولة بوجه عام هي كيان الدولة بأسره • ولكن هذه المصلحة تنفرع الى فرعين : مصلحة

تتعلق بسيادة الدولة واستقلالها، وأخرى تتعلق بنظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ونظام الحكم وأمن الناس الداخلي . وقد تكفل تجريم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج بحماية المصلحة الأولى ، كما تكفل تجريم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل بحماية المصلحة الثانية .

ويلاحظ أن معظم هذه الجرائم هي من جرائم الخطر ، وهي التي تنطوي على تهديد المصلحة المحمية بأحداث ضرر معين . وسوف نستجلى فيما ما هية هذا الخطر وضوابطه في الجرائم التي سندرسها .

٣٦ - خطة البحث :

سوف نقتصر فيما يلي على معالجة بعض هذه الجرائم وهي :

١ - محاولة قلب نظام الحكم (المادة ٨٧ عقوبات) .

٢ - تأليف وإدارة المنظمات المناهضة والترويج لأفكارها (المادتان ١٩٨ و ٩٨ مكررا) .

٣ - في التحريض والاتفاق والتشجيع والدعوة الى ارتكاب بعض جرائم الاعتداء على الأمن الداخلي (المواد من ٩٥ الى ٩٧ عقوبات) .

المبحث الثاني

محاولة قلب نظام الحكم

٣٧ - تمهيد ، المصلحة المحمية ، ٣٩ - الركن المادي ، ٤٠ - الركن المعنوي ، ٤١ ، العقوبة .

٣٧ - تمهيد .

نصت المادة ٨٧ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على أن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة . فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالاعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

وقد كانت هذه المادة قبل تعديل سنة ١٩٥٧ لا تعاقب على غير الشرع في قلب نظام الحكم . وكانت صياغتها تنصرف الى حماية «نظام توارث العرش»

نظرا الى أن المادة حين وضعت سنة ١٩٣٧ كانت تهدف أصلا الى حماية النظام الملكي الذي كان قائما . وقد ذهبت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أن الحال قد اقتضى تعديل المادة ٨٧ عقوبات بما يوافق الوضع الدستوري الجديد ، وأنه رؤى أن يتناول العقاب كل محاولة بالقوة أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل قانونا إباحة مقاومة السلطة الشرعية تحت اسم الثورة ، وذلك حتى لا يخلق في ارتكاب الجريمة .

والحماية المكفولة بهذا التجريم تقف ضد محاولة الانقلاب والذي يرمى الى تغيير الحكومة بالعنف واحلال حكومة جديدة محلها وما يقتضى ذلك من اسقاط الدستور أو تضييق في الحدود الذي يتنامى مع أهداف الانقلاب .

وقد عني فقهاء القانون العام بالتمييز بين الثورة والانقلاب ، على أساس أن الثورة حركة يقوم الشعب يقصد تغيير جذري في بناء الدولة وفلسفة الحكم وأساليب الحياة ، في حين أن الانقلاب حركة يقوم بها شخص أو أكثر ممن بيده قسط من السلطة بقصد الاستئثار بالحكم أو تغيير حكومة بأخرى (١) . ولا يرد هذا التمييز قانونا الا عند نجاح الثورة أو الانقلاب ، أما قبل ذلك فنكون دائما حيال عمل اجرامي يخل بأمن الدولة ويهدد سلامتها .

فالحكومة لا يمكن أن تنصاع للمقاومة والتمرد ، بل عليها أن تحافظ على الأمن والنظام ، فذلك جزء من وظيفتها وواجب من واجباتها . ولا يمكن قانونا إباحة مقاومة السلطة الشرعية تحت اسم الثورة ، وذلك حتى لا يخلق القانون معول هدمه ، وحتى لا يصبح القانون معرضا للهدم والاعتداء عليه .

(١) انظر محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري سنة ١٩٧٦ ص ٩٣ وما بعدها ، فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ص ٣١٩ .

(٢) انظر محمد كامل ليلة ، المرجع السابق ص ٩٧ .

٢٨ - المصلحة المحمية :

(أولا) تهدف المادة ٨٧ عقوبات الى حماية نظام الحكم من خطر الانقلاب . ويتحدد هذا النظام وفقا لمعنيين أحدهما واسع والآخر ضيق . أما المعنى الواسع لنظام الحكم فيشمل الهيئات الحاكمة أى القائمة على السلطات العامة فى الدولة كما قلها الدستور (التشريعية والقضائية والتنفيذية) كما يشمل أيضا كيفية ممارسة هذه السلطات العامة ، وشكل الحكم . وينصرف المعنى الضيق لنظام الحكم الى السلطة التنفيذية وحدها ، وهى التى تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة (١) . فما هو المعنى الذى تحميه المادة ٨٧ عقوبات المذكورة ؟ انه المعنى الواسع الذى يشمل كلا من الهيئات التى تباشر سلطات الدولة ، وكيفية ممارستها للسلطة، وشكل الحكم . ويتضح ذلك جليا من النص على الدستور كمعصر فى المصلحة المحمية . فحماية الدستور لا تكون بالابقاء على نصوصه مطبوعة أو منشورة ، وانما بالابقاء على النظم التى كفلها ونظمها . ولهذا فانه من المقرر أن الدستور كما ينتهى بأسلوب العادى عن طريق السلطة التى يحددها الدستور ، فانه ينتهى أيضا بأسلوب غير عادى عن طريق الثورة أو الانقلاب (٢) . فبقاء الدستور لا يتسنى الا بالابقاء على نظام السلطات العامة التى حددها ورسم كيفية عملها . وكل اعتداء على هذا النظام هو اعتداء على الدستور ذاته (٣) والخلاصة ، فان النص على الدستور كمحل للحماية يكشف عن اتساع الحماية للمعنى

(١) انظر ثروت بدوى ، النظم السياسية ج ١ (النظرية العامة) طبعة ١٩٧٠ ص ١٥٣ . وانظر هذا المعنى فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢١ المعدل للمادة ١٥١ من قانون العقوبات لسنة ١٩٠٤ (المقابلة للمادة ١٧٤ عقوبات الحالية) فقد بينت المادة أن كلمة « الحكومة » يجب اعطاها معنى واسع وهى تشمل كل النظم الأساسية للدولة — الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشيوخ والقضاء والجيش . وأشارت هذه المذكرة الإيضاحية الى أن النص القديم كان يمكن تفسيره تفسيراً ضيقاً واعتبار انه لا يشير الا الى الحكومة أو الوزارة وقتئذ .

(٢) محمد كامل ليلة ، المرجع السابق ص ٩٣ ، فؤاد العطار ص ٣١٨ .

(٣) انظر Manzini, Trattato di diritto penale, 1934, V. IV, p. 430.

الواسع لنظام الحكم على النحو الذى بيناه فيما تقدم (١) .

وإذا كان القانون المصرى قد حرص على ذكر النظام الجمهورى وشكل الحكومة ، وهما من نظام الحكم - بالمعنى الواسع - فإن هذا الحرص قد جاء على سبيل الايضاح والتخصيص . ويقصد بالنظام الجمهورى الشكل السياسى لنظام الحكم . أما شكل الحكومة فينصرف الى طريقة مباشرة الحكم ، أى أسلوب ممارسة السلطة العامة . وهذا التخصيص لا يحول دون اتساع المعنى لأشكال الحكم الأخرى وهى النظام الديمقراطى والاشتراكى .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد فأضاف الى نهاية الفقرة الأولى من المادة ٨٠ من المشروع (المقابلة للمادة ٨٧ عقوبات) عبارة (أو الاستيلاء) على الحكم حتى يمتد العقاب الى الشروع فى الاستيلاء على الحكم بالقوة ولو لم يقصد الجانى قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة ، بحجة أن الجوهرى فى الأمر هو تجريم الوسيلة غير المشروعة فى ذاتها دون نظر الى أهداف الجانى . ونحن لا نرى مبررا لهذا التعديل لأن الاستيلاء على الحكم بالقوة يقتضى تغيير الهيئة الحاكمة المسيرة

(١) ولذلك قضت محكمة النقض بأن الطعن فى الدستور والتحريض على عدم طاعته هو طعن فى نظام الحكم فى صورته التى قررها ذلك الدستور (نقض ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٣٣ ص ٤٦٩) . ويقول الأستاذ محمد عبد الله فى هذا الصدد أن عبارة نظام الحكومة تصدق على الدستور وعلى أى نظام من النظم الأساسية للدولة كالوزارة والبرلمان والقضاء والجيش (جرائم النشر طبعة ١٩٥١ ص ٤٧٦) . ويلاحظ أن الجيش هو جزء من السلطة التنفيذية . وقد ذهبت محكمة النقض الى أن عبارة نظام الحكومة كما تصدق لفة على هذا النظام فى نوعه أى أساسه الاجمالى المقرر الأولى من الدستور (سنة ١٩٢٣) من أن « حكومة مصر وراثية نيابية » تصدق لفة أيضا على هذا النظام فى صورته التفصيلية المقررة بباقي مواد الدستور وأن الحكومة فى ماهيتها القانونية هى السيادة فى مظهرها العملى La Souveraineté أى السيادة الفعالة بحرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطاتها فى الناس . فكل الضوابط والأحكام الكلية التى تحدد سير السيادة فى تحقيق سلطاتها فى الناس هى التى يتكون منها مجموعها معنى الحكومة (نقض مارس سنة ١٩٣٢ سالف الذكر) . وانظر فى هذا المعنى حكم محكمة أمن الدولة العليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ فى القضية ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ لمن دولة عليا غير منشور .

للسلطات العامة خلافا للدستور وهو ما ينطوى حتما على تغيير في نظام الحكم ، لأنه يقتضى عدم مباشرة هذا التغيير الا وفقا لأصول معينة . فالاستيلاء على الحكم ليس اعتداء على أشخاص القائمين عليه ، بقدر ما هو اعتداء على نظام الحكم ذاته الذى يحدد الهيئات القائمة عليه وينظم كيفية تغييرها عند الاقتضاء .

(ثانيا) تهدف المادة ٨٧ عقوبات أيضا الى حماية الدستور من خطر الاعتداء عليه بالقوة . ولا صعوبة اذا كان الاعتداء منصبا على الجزء الذى يتعلق بنظام الحكم ، فقد رأينا فيما تقدم أن كل مساس بنظام الحكم الذى حدده الدستور هو اعتداء على الدستور ذاته . انما تثار الدقة اذا انصب لاعتداء على نصوص الدستور الأخرى . مثل المواد التى تنظم الحقوق والواجبات العامة ، والمقومات الأساسية للجميع ، أو بيان الدين الرسمى واللغة الرسمية للدولة ، وفى هذه الأحوال اذا انصببت المحاولة الى تغيير هذه المعانى ، ما تنصب على الدستور ذاته لأنه لا قيام للدستور بدون المعانى التى يكفلها .

وعادة ما تتم هذه المحاولة مقرونة بالاعتداء على نظام الحكم ذاته ، مما لا يخلق صعوبة عملية .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أن الاعتداء على الحقوق العامة المقررة فى الدستور هو اعتداء على نظام الحكم لأن هذه الحقوق ليست الا ضوابط تحدد مدى السيادة والى أى حد يجب وقوف سلطانها (١) . على أن هذا القضاء يتجاهل أن الدستور لا يهدف الى مجرد تحديد نظام الحكم فحسب وانما يهدف أيضا وبصفة أصلية الى تقرير الحقوق والواجبات العامة للأفراد والمقومات الأساسية للمجتمع . واذا كان كل اعتداء على نظام الحكم هو اعتداء على الدستور ، الا أن العكس ليس صحيحا .

٢٩ - الركن المادى :

يتوفر الركن المادى عن طريق المحاولة بالقوة لقلب أو تغيير الدستور أو للنظام الجمهورى أو شكل الحكومة . وقد سبق أن بينا مدلول المصلحة

(١) نقض ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٣٣ ص

المحمية بالتجريم ، وبقي أن نحدد مضمون هذا الركن المادى ، هو يتكون أساسا من عنصرين هما المحاولة واستعمال القوة .

أولا - المحاولة :

يشير تحديد معنى المحاولة كثيرا من الدقة نظرا الى أن مراحل ارتكاب الجريمة تبدأ من الأعمال التحضيرية ، ثم بالبدء فى التنفيذ ، حتى اتمام الجريمة . فاذا وقت عند حد البدء فى التنفيذ اعتبرت شروعا فى الجريمة ، فما هو المقصود بالمحاولة ؟

قبل أن نبين مدلول المحاولة نستعرض موقف القانون المقارن فى هذا الصدد ، وهو ينقسم الى اتجاهين : الأول يشترط أن يصل النشاط الاجرامى الى حد البدء فى التنفيذ ، والثانى يكتفى بما دون ذلك من الأفعال .

ويمثل الاتجاه الأول قانون العقوبات الفرنسى فقد نص على معاقبة الاعتداء L'attentat الذى يهدف الى قلب أو تغيير النظام الدستورى للدولة (المادة ١/٨٦) ، ثم نص على أن التنفيذ والشروع وحدهما يتكون منهما الاعتداء المذكور (المادة ٢/٨٦) . وقد استعمل قانون العقوبات البلجيكي نفس التعبير أى الاعتداء L'attentat (المادة ١٠٤) ، بمعنى البدء فى التنفيذ أى الشروع^(١) . ويلاحظ أن قانون العقوبات الايطالى قد نص على معاقبة من يقوم بعمل يهدف الى تغيير دستور الدولة أو شكل الحكومة^(٢) (المادة ٢٨٣) . ومع ذلك ذهب الفقه الايطالى الى أن هذا العمل يجب أن يصل الى مرتبة الشروع^(٣) . ونحن هذا القانون فى ذاته لا يتطلب اشتراط وصول الفعل الى حد البدء فى التنفيذ ، نظرا لم يستعمل فى تعريف الشروع (المادة ٥٦) عبارة البدء فى التنفيذ ولم يميز بين الأعمال التحضيرية والبدء فى التنفيذ ، فاعتبر الشروع متوافرا من مجرد اتيان أفعال صالحة لتنفيذ الجريمة ومتجهة الى ارتكابها على نحو لا يقبل التأويل^(٤) .

Rigaux et Trousse, Les crimes et les délits du code pénal, 1950, t. I, p. 9. (١)

«Fatto diretto a mutare la costituzione dello Stato...» (٢)

Manzini, vol. IV, No. 1055, p. 433. (٣) انظر

(٤) رمسيس بهنم ، النظرية العامة للقانون الجنائى سنة ١٩٦٨ ص

أما الاتجاه الثاني : فيمثل قانون العقوبات السويسري الذي نص على معاقبة من يرتكب عملا يهدف الى تعديل الدستور بالقوة أو قلب السلطات السياسية بالقوة أو جعلها بالقوة في حالة تستحيل معها ممارسة سلطاتها (المادة ٢٦٥) وكذلك كل من يرتكب عملا يهدف الى قلب أو تغيير النظام المؤسس على الدستور بطريقة غير مشروعة (المادة ٢٧٥) . وذهب الفقه السويسري الى أنه لا يترط في هذا العمل أن يصل الى مرحلة الشروع لأن القانون يعاقب على « كل عمل » يهدف الى تحقيق هذا العرض ، وبالتالي فإن النموذج القانوني لهذه الجريمة يتسع للأعمال التحضيرية (١) . وقد وضع هذا المعنى في نص المادة ١٠٠ من قانون العقوبات اليوغسلافي التي عاقبت كل من يرتكب عملا يهدف الى قلب سلطة الشعب بالقوة أو بأي وسيلة أخرى غير دستورية. كما وضع أيضا في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات الايطالي كما بينا آنفا .

أما المشرع المصري : فقد وقف موقفا وسطا بين هذين الاتجاهين، فلم يشترط في الفعل أن يصل الى مرتبة الشروع كما لم يكتف بمجرد الأعمال التحضيرية ، بل اقتصر على ما سماه بالمحاولة . وهذا التعبير في حد ذاته ليس جديدا على المشرع المصري فقد عرفه من قبل في عديد من التشريعات الخاصة (٢) وبعض مواد قانون العقوبات (٣) . وقد اجتهد الفقه في تحديد المقصود بالمحاولة (٤) ، وقلنا في هذا الصدد أنه اذا تصورنا الشروع جريمة

(١) Logo, Commentaire du Code pénal suisse, partie, 1955, art. 265, p. 588, art. 275, p. 625.

(٢) انظر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة (المادة ٣/٨٥) ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ في شأن الضريبة على الايراد العام (المادة ٢١ مكرر (١)) .

(٣) انظر المادة ٩٠ مكرر عقوبات والمادتان ١١٦ عقوبات .

(٤) محمود مصطفى ، جرائم الصرف سنة ١٩٦٦ ص ٥٧ ، عوض محمد جرائم التهريب الجرمي النقدي سنة ١٩٦٦ ص ٣٠٥ ، رؤوف عبيد في قانون العقوبات التكميلي سنة ١٩٦٥ ص ٢٠٤ ، مصطفى كير في جرائم تهريب الاموال سنة ١٩٦٠ ص ٢٨ وما بعدها ، محمد عبد السلام في تجريم المحاولة ،

قائمة بذاتها كانت المحاولة شروعا في الشروع ، فبينما يتحقق الشروع بالبداية في تنفيذ الجريمة فإن المحاولة تتوافر بالفعل المؤدى حالا ومباشرة الى هذا البدء التنفيذ بحيث لو ترك الجاني لأمره لأدى الى البدء في تنفيذ الجريمة (١) . ويجب في جميع الأحوال أن تتجاوز المحاولة مجرد التصميم أو الاتفاق أو التخطيط للجريمة بل يجب أن يصل الأمر الى مباشرة بعض الأعمال المادية التي تكشف عن عزم الجاني على تحقيق قصده ، وأن لم تصل هذه الأعمال الى مرحلة البدء في تنفيذ الانقلاب . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن المحاولة هي دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول الى الجريمة ان لم تصل الى البدء في التنفيذ (٢) .

وهنا لا يكفي مجرد الأعمال التحضيرية بل يجب تجاوزها بعد يسير . ولذلك فإن مجرد شراء السلاح هو مجرد تحضير أما توزيعه على المتآمرين فهو من نوع من المحاولة . ويستوى أمام القانون أن يكون الاعتداء على المصلحة المحمية قاصرا على مجرد المحاولة أو وصل الى حد البدء في التنفيذ أو لانقلاب الفعل . فالنموذج القانوني للنشاط الاجرامي هو مجرد المحاولة ولكنه يتسع الى ما يزيد عن تلك من الأفعال . لقد رأى المشرع أنه لا يمكن تعليق التجريم على وقوع الانقلاب الفعلي والا توجد السلطة التي تحاكم الجناة اذا ما استتب الأمر لحكومة الانقلاب (٣) . كما أنه لم يشترط البدء في التنفيذ ، فكما قالت محكمة أمن الدولة العليا « لا يتصور أن تطلب من سلطات الأمن عدم التصدي والتدخل الا بعد الشروع في الفعل المؤدى لقلب نظام الحكم بالقوة والا لكان تدخل سلطات الأمن بعد فوات الأوان (٤) » .

مجلة القضاء سنة ١٩٦٨ العدد الثالث ص ٥٢ ، عادل غاتم في جرائم تهريب النقد سنة ١٩٦٩ ص ٣٠ ، سليمان عبد المجيد في بحث جيد غير مقدم مقدم لدبلوم القانون العام في جريمة المحاولة ، سنة ١٩٧٠ ص ٢١ .

(١) أنظر مؤلفنا في الجرائم الضريبية والنقدية ١٩٦٠ ص ١٢٣ - ١٢٦

(٢) نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢١٢

ص ١٠٢٩ : ٦ فبراير سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٢٨ ص ٨١ .

(٣) Rigaux et Trousse, t. 1, p. 51; Manzini, Trattato, (٣)

1054, p. 428.

(٤) محكمة أمن الدولة العليا ، الجنائية رقم ١٢ سنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا في أغسطس سنة ١٩٦٦ .

ويلاحظ أنه وإن كانت المحاولة بحسب خبيعتها هي جريمة فاقصة ، إلا أن المشرع عالجها بوصفها جريمة قائمة بذاتها لا بوصفها شروعا في جريمة أخرى . ولذلك فإنه لا تأثير على العدول الاختياري للجناة في وقوع جريمتهم . هذا بخلاف الحال في القانون الفرنسي الذي يشترط الشروع فإن العدول الاختياري يحول دون وقوع الجريمة (١) .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد ، فاستبدل الشروع بالمحاولة . وقالت المذكرة الايضاحية تبريرا لذلك بأن لفظ المحاولة غير واضح الدلالة وأن القواعد القانونية لا تعرف الفصل بين الأعمال التحضيرية والشروع . وبناء على هذا التعديل في التكييف القانوني سوف يحول العدول الاختياري دون وقوع الجريمة .

ومن أمثلة المحاولة وفقا للنص الحالي ممارسة الضغط على السلطات بوسائل التخريب والاضراب (١) ، وشهر المتآمرين السلاح في أيدهم في الأماكن العامة (٢) ، والقبض على أعضاء الحكومة أو أى سلطة عليا أو احتلال بعض مباني الحكومة (٣) ، وتوزيع الأسلحة على المتآمرين ، ووضع الأسلحة تحت تصرفهم أو تحديد أدوارهم مع رسم خطة التنفيذ وتحديد أدوار المتآمرين . وقد قضت محكمة أمن الدولة العليا بتوافر المحاولة عن طريق تأليف تجمع حركي وتنظيم سرى مسلح لحزب الاخوان المسلمين المنحل بهدف تغيير نظام الحكم القائم بالقوة ، وتزويد المتآمرين بالمال اللازم ، واحراز المفرقات والأسلحة والذخائر ، وتدريب أعضاء التنظيم على استعمال تلك الأسلحة والمفرقات ثم تحديد أشخاص لمسئولين الذين سيتم اغتيالهم ، ومعاينة محطات الكهرباء والمنشآت العامة التي سيخربونها ، ورسم طريقة تنفيذ ذلك ، والتأهب الفعلي وتعيين الأفراد الذين سيقومون به (٤) .

Goyet, Droit pénal spécial, 1972, p. 24.

(١)

Logoz, t. 2, art. 275, p. 625, No. 3.

(٢) انظر

Rigaux et Trousse, t. 1, p. 51.

(٣) انظر

Logoz, t. 2, art. 265, p. 588.

(٤)

مع ملاحظة أن المحاولة بالقوة لاحتلال شيء من المباني العامة تعتبر في حد ذاتها جريمة أخرى (المادة ٩٠ مكررا عقوبات) .
(٥) قضية الجناية ١٢ لسنة ١٩٦٦ أمن دولة عليا في الحكمين الصادرين في ٥ يوليو سنة ١٩٦٦ و ٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

وتفترض المحاولة عمليا تعدد الجناة وأن تكون مسبقة باتفاق جنائي بينهم . على أنه لا مانع من الناحية النظرية أن تقع الجريمة من شخص واحد (١) .

وقد ذهب البعض الى أن هذه الجريمة لا يتصور فيها وقوع النتيجة انسى يهدفها الجناة وهي الانقلاب ، وذلك بناء على أنه بعد وقوع الجناة لن توجد السلطة التي تقدم على محاكمة الجناة (٢) . وقيل بأن هذه الجريمة تكاد تكون الجريمة المثالية الواجب تأثيم المحاولة فيها لأنه لا يتصور العقاب عليها عند اتمام قلب نظام الحكم فعلا (٣) . والواقع من الأمر ، ان قلب نظام الحكم فترة معينة دون استقرار حقيقى لايعنى قلب نظام الحكم فعلا . فقد لا يستتب الأمر لحكومة الانقلاب ، فتسقط عن أيدي رجال الانقلاب مقاليد السلطة ويقعون في قبضة الحكومة الجديدة (٤) . ومن أمثلة ذلك الانقلاب الفاشل الذى وقع في السودان عام ١٩٧١ والذي تم القضاء عليه بعد أيام من تشكيل حكومة الانقلاب . وفي تاريخ فرنسا بعد أن نجح انقلاب النظام الملكى وساهم مع نابليون في حكم المائة يوم عوقب قادة الانقلاب على جريمتهم ، عودة انتظام الملكى . كما أن نجاح الثائرون في عام ١٨٧١ في باريس في جريمتهم واشغالهم للحرب الأهلية (ثورة الكومون) لم يحل دون عقابهم فيما بعد .

في هذه الأمثلة لا يعنى الاستيلاء المؤقت على السلطة مهما طال أمدته ان الانقلاب قد تم واستقر ، بل هو لازال في مرحلة المحاولة طالما كان يعوزه الأمن والاستقرار .

(١) محمد الفاضل ، محاضرات في الجرائم السياسية ، معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٦٢ ص ١١٢ .

(٢) جندي عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ص ٣ ١١٩ .

Rigaux et Trousse, t. 1, p. 51; Manzini, Trattato, vol. IV, No. 1054, p. 428.

(٣) محكمة أمن الدولة العليا في الجنائية ١٢ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا في ٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ .

(٤) محمد الفاضل ، المرجع السابق ص ١١١ ،

Garcon, art 87, No. 12 et 13.

(**ثانيا**) استعمال القوة : قرن نص المادة ٨٧ عقوبات المحاولة بالقوة ، مما يقتضى معه أن يصدر من الجانى فعل من أفعال القوة • فمجرد القول أو الكتابة أو الاثارة لا يكفى وحده لقيام عنصر القوة ، دون اخلال بالعقاب على ما ينطوى عليه من جرم آخر •

والقوة التى يعينها النص هى ،لقوة المادية والتى تتمثل فى أحد الأعمال المادية التى قارفها الجانى • وتتمثل فى جميع أفعال الاكراه أو العنف أو القسر ، وهى فى مجموعها تهدف الى تعطيل ارادة من وجهت اليهم هذه الأفعال • فالقوة هى مجرد وسيلة لتغيير ارادة الغير وحملها نحو الانصياع لمطلب صاحب القوة •

قد تكون القوة عسكرية متمثلة فى استعمال السلاح • وقد تتمثل القوة فى بعض مظاهر العنف المادى مثل تنظيم المظاهرات الشعبية وتسييرها كاداة للضغط على الحكومة • ولا يشترط فى السلاح المستخدم أن يكون سلاحا بطبيعته ، بل يكفى أن يكون سلاحا بالاستعمال • وفى القوة العسكرية لا يشترط استعمال السلاح فعلا ، بل يكفى مجرد حمله والتهديد باستماتة •

وهنا يجدر التنبيه الى أن القوة تعتبر الوسيلة التى اشترطها القانون لتجريم المحاولة • فلا قيام لهذه الجريمة اذا لجأ الجانى الى وسيلة أخرى لا تنطوى فى ذاتها على معنى القوة • على أنه لا يشترط أن تكون القوة هى الوسيلة الوحيدة للمحاولة ، فلا بأس من الاستعانة معها بوسائل أخرى غير مشروعة •

٤ - الركن المعنوى :

فضلا عن توافر القصد العام يشترط لوقوع هذه الجريمة توافر قصد جنائى خاص هو نية الانقلاب • وعلة ذلك أن الركن المادى لهذه الجريمة يتم بفعل ينطبق عليه وصف المحاولة ، ولا يشترط فيه وقوع الانقلاب فعلا • ومن ثم فان واقعة الانقلاب تبدو عنصرا بعيدا عن الركن المادى للجريمة • ولذلك فان انصراف قصد الجانى نحو تحقيق هذه الواقعة يعتبر قصدا جنائيا خاصا •

ونية الانقلاب هي نية قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة . فما لم تتوافر هذه النية لا تقع الجريمة . فاذا انصرف قصد الجاني من وراء المحاولة الى مجرد حمل رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه ، مما لا ينطوي على تغيير الدستور أو النظام الجمهوري أو شكل الحكومة ، لا تقع هذه الجريمة وانما يخضع فعله لحكم المادة ٩٩ عقوبات (١) .

٤١ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وقد عرف القانون ظرفا مشددا لهذه الجريمة يتمثل في صفة الجاني فما هو هذه الظرف؟

الظرف المشدد : يتعلق هذا الظرف بصفة الجاني ، اذ يفترض وقوع الجريمة من عصابة مسلحة . وفي هذه الحالة يتوافر الظرف المشدد بالنسبة الى مؤلف العصابة ، ومن تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما .

والمراد بالعصابة في هذا الصدر كل جمعية منظمة يديرها أو يتزعمها بعض أفرادها . ولا يشترط توافر عدد معين في هذه العصابة . وكل ما يجب هو أن تكون العصابة مسلحة ، أى حاملة للأسلحة . ولا يشترط أن يكون السلاح في أيدي أفرادها بل يكفي أن يكون تحت تصرفهم . ويكفى أيضا أن تتوافر صفة التسليح بالنسبة الى غالبية أعضائها ولو لم يحمل السلاح مؤلفها أو زعيمها أو من له قيادة فيها .

ولا يتوافر الظرف المشدد بالنسبة الى جميع أعضاء العصابة وانما يقتصر على مؤلفها أو زعيمها أو من تولى قيادة فيها . ومؤلف العصابة هو الذى قام بتشكيلها أو اختيار أعضائها . وقد يتعدد مؤلفو العصابة انواحدة . وزعيم العصابة هو قائدها الذى يوجه العصابة ويديرها . أما من تولى قيادة في العصابة فهو كل عضو أسندت اليه مهمة رئاسية على غيره من أعضاء العصابة تعطيه قدرا من سلطة التوجيه أو الادارة أو الاشراف على أعمال العصابة أو أعضائها .

فاذا توافر هذا الظرف عند أحد الأشخاص كانت العقوبة الاعدام .

(١) انظر فيما بعد بند ٢٢٤ .

المبحث الثالث

جرائم تآليف التنظيمات المناهضة للدولة أو الاشتراك فيها أو الترويج لأفكارها

٤٢ - تمهيد ، ٤٣ المصلحة المحببة ، ٤٤ صور الركن المادي ، ٤٥ - المنظمات المناهضة ، ٤٦ - تآليف وإدارة التنظيمات ، ٤٧ - الاشتراك في التنظيمات المناهضة ، ٤٨ - الدعوة للأفكار المناهضة ، ٤٩ - حيازة وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة ، ٥٠ - الركن المعنوي ، ٥١ - العقوبة .

٤٢ - تمهيد :

عاقبت المادتان ٩٨ (أ) (المضافة بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤) و ٩٨ (أ) مكررا (المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠) من قانون العقوبات على إنشاء التنظيمات المناهضة أو المشاركة فيها أو الترويج لأرائها . فنصت المادة ٩٨ (أ) على أن « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو منظمات ترمى إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة اجتماعية ، أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ، أو إلى تحييد شئ مما تقدم أو الترويج له ، متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في ذلك » .

ويعاقب بنفس العقوبات ، كل أجنبى يقيم في مصر ، وكل مصرى ولو كان مقيما في الخارج إذا أنشأ أو أدار فرعا في الخارج لاحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات المذكورة . وكذلك كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في مصر فرعا لمثل احدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات ولو كان مقرها في الخارج .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه كل من انضم إلى احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المذكورة في الفقرتين السابقتين أو اشترك فيها بأية صورة .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من اتصل بالذات أو بالواسطة بالجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الفروع المتقدم ذكرها لأغراض غير مشروعة أو شجع غيره على ذلك أو سهله له » .

ونصت المادة ٩٨ (أ) مكررا المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ على أن « يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز ألف جنية كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو منظمة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى الى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة أو الحزب على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو التحريض على مقاومة السلطات العامة أو ترويح أو تحبيذ شيء من ذلك » .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تجاوز ألف جنية اذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا في ذلك » .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنية كل من انضم الى احدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات مع علمه بالغرض الذي تدعو اليه أو اشترك فيها بأية صورة » .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل روج بأية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة أو حرض على كراهية هذه المبادئ أو الازدراء بها أو جذب الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو حرض على مقاومة السلطات العامة وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحييدا لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء مما ذكر » .

٤٣ - المصلحة المحية :

استهدف المشرع من وراء هذه الجرائم الى حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذى يرمى الى المساس بالمبادئ الأساسية التى تقوم عليها . فسياسة التجريم التى عبر عنها المشرع فى المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) مكررا عقوبات تنصرف الى حماية المصالح الأساسية للدولة التى تقوم عليها سيادتها الداخلية ضد نوع معين من الاعتداء هو التنظيم الهدام أو الترويع له .

وتتكون عناصر السيادة الداخلية للدولة وانتمى شملها القانون بالحماية الجنائية فى هاتين المادتين فيما يلى :

١ - النظم الأساسية للدولة سواء فيما يتعلق بمقومات المجتمع الأساسية أو بنظامها الاقتصادى أو بنظامها السياسى .

وقد عنيت المادة ٩٨ (أ) عقوبات بحماية النظامين الاجتماعى والاقتصادى للدولة بوجه عام . أما المادة ٩٨ (ب) مكررا فقد اهتمت باعطاء حماية خاصة للنظام الاشتراكى . وهذا النظام ينعكس على كل من النظامين الاجتماعى والاقتصادى للدولة بالإضافة الى طابعه السياسى الذى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . لذا امتدت حماية المادة ٩٨ (ب) مكررا الى هذا الطابع السياسى للنظام الاشتراكى . وقد كفل لدستور تحديد المقصود بالنظم الأساسية للدولة فى مبادئ معينة . وبهذه المبادئ يتوافر معنى المصلحة المحية فى المادتين المذكورتين .

٢ - السلطات العامة : ويقصد بهذا الاصطلاح أجهزة الدولة التى تباشر سلطاتها الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية

٤٤ - صور الركن المادى :

١ - تأليف وإدارة التنظيمات المناهضة لنظام الدولة .

٢ - الاشتراك فى التنظيمات المناهضة لنظام الدولة .

٣ - الترويج للأفكار المناهضة .

٤ - حيازة وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة .

وفيما يلي ندرس كلا من هذه الصور الأربعة •

وتشترك الجريمتان الأولى والثانية في عنصر واحد هو التنظيمات المناهضة ولذلك يجب البدء بتعريفها •

٥ - التنظيمات المناهضة :

عاقبت كل من المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (أ) مكررا على انشاء التنظيمات المناهضة • وقد عبر المشرع عن التنظيم بأنه كل جمعية أو هيئة أو منظمة (المادة ٩٨ « أ ») ، أو جماعة (المادة ٩٨ « أ » مكررا) وهذه الاصطلاحات الترادفة تتلاقى عند معنى معين وهو وجود تنظيم يجمع عدة أشخاص أيا كانت صورته ، سواء توافرت فيه عناصر الجمعية أو المنظمة كما يحددها القانون ، وسواء كانت أغراضه الأصلية مشروعة أو غير مشروعة •

ويستوى أن يكون مقر التنظيم في مصر ، أو أن يكون فرعه في مصر مع وجود مقره الأصلي في الخارج • وقد عنت المادة ٩٨ (أ) بايضاح هذا المعنى دون المادة ٩٨ (أ) مكررا • على أنه يتعين سريانه على جرائم المادة الأخيرة أيضا لأن التجمع المحظور قانونا يتوافر سواء كان مقره الأصلي مصر أو في الخارج • وغنى عن البيان فإن انشاء أجنبي يقيم في مصر لفرع في الخارج من هذه التنظيمات يجعله خاضعا لقانون العقوبات ، بناء على أن فعله يعتبر نشاطا إجراميا يقع في مصر (المادة الأولى عقوبات) فضلا عن خضوع هذه الجريمة للقانون المصري طبقا لمبدأ العينية المنصوص عليها في المادة الثانية (ثانيا) عقوبات • كما أن انشاء مصرى مقيم في الخارج لتنظيم من هذا القبيل يجعله خاضعا لقانون العقوبات ولو لم يكن قانون البلد الذي يقيم فيه يعاقب على هذا الفعل • ولذلك لا يشترط لمحاكمته أن يعود الى مصر كما هو الحال طبقا للمادة ٣ عقوبات •

هذا عن معنى التنظيم ، أما عن وصفه بالمناهضة فقد تميزت كل من المادتين ٩٨ (أ) و ٩٨ (أ) مكررا عن الأخرى في تحديد معيار هذا الوصف •

المادة ٩٨ (١) : فوققا للمادة ٩٨ (أ) يعتبر التنظيم مناهضا بشرطين يتعلق الأول بالهدف ويتعلق الثاني بالوسيلة •

(الأول) أن يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، أو الى القضاء على طبقة اجتماعية ، أو الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الى هدم أى نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، أو الى تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له . وبوجه عام ، فإن المشرع انصرف مراده الى حماية النظام الاجتماعى والاقتصادى للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التى ترمى الى بسط طبقة على أخرى ، وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا . ولذلك كانت تسمى جريمة انشاء هذا النوع من التنظيمات بجريمة الشيوعية . وغنى عن البيان ، فإن هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذى شرعه الدستور وكفله القانون . وبناء على ذلك ، فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية والاقتصادية واتجاهات ذوى الشأن فى حل مشكلات المجتمع فى حدود النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى الى تحقيق أحد الأهداف التى أئتمها القانون (١) .

(الثانى) أن يكون استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذاك . ولا يشترط لذلك أن يدعو التنظيم صراحة الى استعمال « القوة أو أى وسيلة غير مشروعة » ، وانما يكفي أن يفهم ضمنا أن برنامجهم وخطته الذى يرمى الى تحقيقها تقتضى بحكم اللزوم العقلى اللجوء الى القوة أو الى أى وسيلة غير مشروعة . وننبه الى وجوب أن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم ، فاذا كانت من آراء بعض أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه ، فإن ذلك وحده لا يعتبر كافيا (٢) . كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم فى استعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة ، بل يكفي التحقق من أن التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة واعتمد عليها فى تنفيذ أهدافه . ولا يكفي لذلك أن يدعو التنظيم الى احداث تغييرات اجتماعية أو دستورية معينة ولو استعان فى التدليل على قوة حجه ببعض تجارب الدول الأخرى أو احدى النظريات ، ما لم يكن مفهوما على سبيل اللزوم

(١) انظر فى هذا المعنى حكم محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٦ فى القضية رقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل (شرق) ١٩٧٤ كلى) ، غير منشور .

(٢) حكم محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ فى القضية سالفة الذكر والذى صدر بعد الغاء الحكم المشار اليه فى الهامش السابق واعادة المحاكمة .

القطعي أن تحقيق هذه الدعوة يتوقف حتما على استعمال القوة أو أية وسيلة غير مشروعة . ولذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا لم يستظهر الحكم أن الالتجاء الى القوة أو الارهاب أو الى أية وسيلة أخرى غير مشروعة كان ملحوظا في تحقيقها ، فانه لا يغير من الأمر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة « الشيوعية » الى المتهم لأن ذكر هذا الاصطلاح - الذي لم تتضمنه نصوص القانون ولم تورد له تعريفا - لا يفنى عن بيان العناصر التي تتألف منها الجرائم التي استند اليها الحكم في الادانة كما هي معرفة في القانون (١) .

وقد كانت محكمة النقض قديما تكتفى لتوافر شروط استعمال القوة أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، أن ترد الدعوة على نظام أو مذهب يرمى الى التغيير بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ، ولو لم يدر بخلد المتهمين الحض على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعة (٢) . وعلة هذا القضاء القديم أن المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد أشارت الى أن من يحبذ نظريات شيوعية كما تطبق في روسيا أو من يقرظ مذهب « لينين » يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة ، وذلك لأن هذه المذاهب تنطوى على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على تقاليد الحكم في الدولة . وهذا القضاء القديم غير سديد ، اذ يجب أن يثبت أن استعمال القوة أو الوسائل غير المشروعة كان ملحوظا من الجناة ، أى أنهم استهدفوا الالتجاء اليه فعلا . ولا محل للافتراضات والتخمينات في مجال التجريم والعقاب . ولهذا فان تصريح المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سندا للقبول بأن مبدأ هم هو استعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم وانما

(١) نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام من ١٢ رقم ٤٩ ص ٢٧٢ .

(٢) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ص ٣ رقم ٤١٢ ص ٥١٤ وفي هذا المعنى المحكمة العسكرية العليا ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ (القضية ٧٧ سنة ١٩٤٩ العسكرية العليا) ، مجموعة التشريع واحكام حسونة والدكتور حسن المرصفاوى ، طبعة ١٩٥٣ ص ٦٠٣ .
القضاء في جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية للاستاذ عصام

يشير فقط الى اتجاهاتهم السياسية والاقتصادية في علاج مشكلات البلاد الاقتصادية والسياسية .

ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الاشخاص أو التهديد باستعمال السلاح . كما يتحقق الارهاب بكافة وسائل الضغط الأدبى أو الاتلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق . ولا يشترط فى الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل إلى حد الجريمة . ولا يشترط القانون أن تكون هذه الوسائل هى الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة الهدامة بل يكفى أن تكون من طرقها الأصلية أو الاحتياطية .

وهنا يجدر التنبيه أن المساواة بين استعمال القوة أو الارهاب وبين أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، أمر يخالف مبدأ شرعية الجرائم والعقاب . فما المقصود بالوسيلة الأخرى غير المشروعة ؟ وما هو معيار عدم المشروعية؟ لا يكفى بطبيعة الحال مجرد مخالفة القوانين واللوائح لاضفاء طابع عدم المشروعة على الوسيلة والا اختل ميزان التجريم الذى يساوى هذه الوسيلة باستعمال القوة أو الارهاب . ان النص غامض وينقص التحديد والوضوح . ولا يجوز القياس فى مجال التجريم .

المادة ٩٨ (١) مكررا : تشترط هذه المادة لاعتبار انتظيم هداما شرطا واحدا وهو الهدف من التنظيم . فيشترط أن يكون الغرض منه الدعوة أنه بينما تحمى المادة (أ) نظام الدولة ضد خطر المذاهب المتطرفة ، فان يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى فى الدولة أو الحزب على كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة . وهنا يلاحظ أنه بينما تحمى المادة (أ) نظام الدولة ضد خطر المذاهب المتطرفة ، فان المادة ٩٨ (أ) مكررا تحمى نظام الدولة الاشتراكى ضد خطر النظام الرأسمالى . ويتمثل النظام الاشتراكى فى خصائص معينة يجب أن يتحلى بها كل من النظامين الاجتماعى والاقتصادى للدولة . ولما كان الجانب السياسى للنظام الاشتراكى فى بلادنا طبقا للدستور يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، فقد شمله القانون أيضا بالحماية . وقد استعمل المشرع عبارات مختلفة هى المناهضة والحض على الكراهية أو الازدراء ، والدعوة

المضادة • وكل هذه العبارات تعنى محاربة النظام الاشتراكى سواء بالعمل أو بالقول ، أى بمباراة أخرى اتخاذ موقف ايجابى معاد له • وكل هذا يفترض تماما أن التنظيم خرج عن حدود النقد المباح • فإذا التزم حدود النقد كل عمله مشروعا وذلك باعتبار أن النقد حق مقرر بمقتضى الدستور ومكفول بالقانون •

٢ - التحريض على مقاومة السلطات العامة • ويستوى فى هذا التحريض أن يكون عاما أو خاصا بسلطة معينة وسواء كان ذلك لحملها على أداء عمل معين أو الامتناع عنه ، حقا ذلك أو غير حق • ولا يشترط فى هذه المقاومة أن تتم بالقوة أو العنف - فيكفى أن يكون غرض التنظيم هو التحريض على مطلق المقاومة بكافة صورها طالما اتخذت شكلا لا يسمح به القانون •

٣ - ترويج أو تحييد شئ من الأمور السابقين السالف يانها • وهنا يجدر التنبيه الى أن المادة ٩٨ (أ) مكررا عقوبات لا تشترط لاعتبار التنظيم مناهضا أن يكون استعمال القوة أو الأراهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك ، أى أن الجريمة تقوم بغض النظر عن الوسيلة التى التجأ اليها الجانى • ومع ذلك فإن المشرع قد فطر الى هذه الوسيلة بوصفها ظرفا مشدد للعقوبة ، كما سنين فيما بعد عند دراسة العقوبة •

هـ - أولا - تأليف وإدارة التنظيمات المناهضة :

تأليف التنظيم المناهض : يتم هذا التأليف كما عبرت المادتان ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) مكررا عقوبات بالانشاء أو التأسيس • وهو كل فعل يؤدى الى تجميع الأفراد الذين يتكون منهم التنظيم ابتداء • وإذا ما تكون التنظيم فإن الدعوة الى الانضمام اليه التنظيم لا تعتبر تأليفا له ، دون اخلال بمعاقة الجانى عن انضمامه الى هذه المنظمة وتحريض الغير على هذا الانضمام • ولا يشترط فى هذا التأليف أن يتبع الاجراءات المعروفة فى تكوين الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات الأخرى ، بل يكفي مجرد القيام الفعلى التجمع المنظم المناهض لنظام الدولة عن طريق التخطيط له والدعوة اليه • وهذا التأليف يفترض تعدد الجناة اذ لا يتصور

نشوء المنظمة الا بعدد من الافراد ، ومن ثم فانه يقتضى توافر الاتفاق فيما بينهم ، فبدونه لا يتوافر معنى الجمعية أو الهيئة أو المنظمة . واذن فلا يكفي مجرد تقرير أحد الافراد انشاء منظمة ما ، ما لم يكن قد نجح فى توفير العدد اللازم الذى أقام به من الناحية الفعلية هذه التنظيم .

ادارة التنظيم المناهض : تتم ادارة التنظيم عن طريق تسييره وتوجيهه والاشراف عليه سواء عن طريق اعطاء التعليمات أو غيرها ذلك من أعمال الادارة . ويفترض ذلك أن يكون للجاني دور رئيسى فى المنظمة يتعدى مجرد العضوية وتلقى التعليمات الى حد الاتصال بالأعضاء وتنظيم أعمال التنظيم أو ادارته بأى طريق .

٤٧ - ثانيا - الاشتراك فى التنظيمات المناهضة :

الانضمام : عبرت المادتان ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) مكررا عن هذا الاشتراك بعبارة الانضمام أو الاشتراك فيها بأية صورة . أما الانضمام فينصرف الى قبول العضوية . ولا يتحقق الانضمام بمجرد التقدم بطلب العضوية أو العمل على ذلك اذا لم تتم الاستجابة الى هذا الطلب . ويستوى فى الانضمام أن يكون بناء على طلب الجاني أو قبول دعوة المنظمة اياه لهذا الانضمام .

ويلاحظ أن مجرد الانضمام الى أى تنظيم خارج التنظيمات التى يعترف بها القانون يعتبر جنحة يعاقب عليها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن حماية الوحدة الوطنية (المادة ٢/٣) . الا أنه يجب فى الانضمام الذى تعاقب عليه المادتان ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) مكررا أن يكون لاحدى المنظمات المناهضة بالمعنى السالف بيانه .

الاشتراك باية صورة : يتم الاشتراك فى التنظيم المناهض بغير صورة الانضمام عن طريق الاسهام فى نشاطها على أى وجه كان ولو لم يسبقه انضمام فعلى الى عضويته . ويقضى ذلك القيام بدور معين بناء على تكليف من المنظمة . ولا يكفي لذلك مجرد الاشتراك فى أحد اجتماعاتها أو الحصول أعمال المنظمة ووافق على ذلك . فلا يحول دون قيام الاشتراك أن يثبت عدم انضمام المتهم للتنظيم المناهض اذا ثبت فى حقه أنه قد شارك فى أعماله مع علمه بذلك .

الاتصال غير المشروع : عاقبت المادة ٩٨ (أ) عقوبات على الاتصال بالذات أو بالواسطة بالمنظمات المناهضة لأغراض غير مشروعة ، أو تشجيع الغير على ذلك أو تسهيله له • ولم يرد بالمادة ٩٨ (أ) مكررا نص بهذا المعنى •

ويتم الاتصال بالتنظيم اما بطريق مباشر أو بواسطة الغير سواء كان حسن النية أو من أحد أعضائها • ويشترط في هذا الاتصال أن يكون لغرض غير مشروع • وهنا أيضا التجأ المشرع الى هذا التعبير العام بصدد عدم المشروعية ولكن ارتباطه بالتنظيمات المناهضة يجعل معناه محددا بالأغراض غير المشروعة التي ألفت التنظيم من أجل تحقيقها • ولا يكفي لذلك مجرد الاتصال بالتنظيم لمعرفة أفكاره واعتناقها طالما أنه لا يستهدف القيام بأى دور ايجابي في أعمال التنظيم أو الانضمام اليه • ولا يجوز توسيع معنى الأغراض غير المشروعة خارج هذا النطاق والا كان ذلك خروجاً على مبدأ الشرعية •

أما التشجيع على الاتصال بالتنظيم فيتم عن طريق الدعوة الى ذلك وتحبيذه • ويتم التسهيل بتقديم ما يلزم من تيسيرات لتحقيق هذا الغرض • ويلزم في كلتا الحالتين أن يكون هذا التشجيع أو التسهيل بقصد تحقيق الاتصال غير المشروع وفقاً للمعنى المتقدم •

٤٨ - ثالثاً - الدعوة للأفكار المناهضة :

عاقبت المادة ٩٨ (أ) مكررا عقوبات كل من زوج بأية طريقة لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة ، أو حرص على كراهية هذه المبادئ أو الازدراء بها أو جذب الدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة أو حرص على مقاومة السلطات العامة • ويلاحظ مما تقدم أن أفكار الجاني التي يدعو إليها أن تكون مناهضة للمبادئ الآتية :

١ - المبادئ الأساسية لنظام الحكم الاشتراكي في الدولة •

٢ - تحالف قوى الشعب العاملة • وهو من مبادئ النظام الاشتراكي في الدولة •

٣- السلطات العامة : يجب أن تتم الدعوة لمناهضة النوعين الأول والثاني من هذه الأفكار عن طريق الترويج ، أو التحريض على الكراهية أو الازدراء أو تحييد الدعوة الى هذه المناهضة والترويج يتضمن نشر الفكر المناهض الى عدد من الناس سواء تم ذلك عن طريق الاذاعة أو توزيع المطبوعات أو غيره من من الناس سواء تم ذلك عن طريق الاذاعة أو المطبوعات أو غيرها من وسائل النشر ، سواء كان ذلك سرا أو علانية . أما التحريض على الكراهية أو الازدراء ، فيعني بث الفكر المناهض للمبادئ التي يحميها القانون وخلق فكر معاد لها . والتحييد هو التشجيع والتأييد ، وكل فعل ينطوي على هذا المعنى من أجل الدعوة الى الافكار المناهضة يقع تحت طائل التجريم .

أما الدعوة لمناهضة السلطات العامة ، فتتم بالتحريض على مقاومتها . ولا يكفي لذلك مجرد تحريض أحد الأشخاص لمقاومة أحد القائمين على سلطة معينة ، بل يجب أن يكون التحريض عاما ضد إحدى السلطات العامة أو كلها . فهنا يتوافر بصفة جدية الخطر الذي أراد المشرع تلافيه عن طريق تجريم فعل التحريض .

٤٩ - رابعا - حيازة وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة :

عاقبت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ (أ) مكررا عقوبات كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحييدا لاحدى الافكار المناهضة سائلة الذكر اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكذلك كل من حاز أو أحرز بأية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء مما ذكر .

والمحل الذي يجب أن ترد عليه الحيازة المؤتممة هو أحد نوعين :

١ - محررات أو مطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، تتضمن ترويجا أو تحييدا لاحدى الافكار المناهضة سائلة الذكر .

٢ - وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية اذ كانت مخصصة ونو
بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو اذاعة شيء من الافكار المناهضة سالفة
الذكر .

ويستوى أن تكون الحيازة عن طريق احراز شيء مما تقدم اذا كان
خاصا به ، أو احرازه لمصلحة غيره مع علمه بطبيعته . وهذا هو ما عبر
عنه القانون بقوله (الحيازة بالذات أو بالواسطة) والاحراز يعنى
العنصر المادى فى الحيازة .

٥٠ - الركن المعنوى :

هذه الجرائم عمدية ، فلا تقع قانونا الا اذا توافر القصد الجنائى عند
الجانى . ولا شك فى وجوب توافر القصد الجنائى العام ، وهو اتجاه
ارادة الجانى الى مباشرة النشاط الاجرامى مع علمه بسائر العناصر القانونية
التي تتكون منها الجريمة .

وتطبيقا لذلك فانه فى جريمة تأليف وادارة التنظيمات المناهضة يتعين
توافر ارادة الجانى الى تأليف التنظيم المناهض أو ادارتها مع علمه بهما
وبأغراضها وبأن استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير
مشروعة ملحوظا فى ذلك (المادة ٩٨ أ) . كما يشترط فى جريمة الاشتراك
فى هذه المنظمات توافر ارادة الجانى نحو الاسهام فى أعمال التنظيم
المناهض مع علمه به وبأغراضه ووسائله غير المشروعة (المادة ٩٨ أ) . وفى
جريمة الترويج للأفكار المناهضة يتعين توافر ارادة الجانى نحو الترويج
أو التحريض أو التحييد - على حسب الاحوال - مع علمه بطبيعة الافكار
التي يروج لها أى أنها تناهض المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام
الحكم الاشتراكى فى الدولة ، أو علمه بأن المبادئ التى يحرض على
كراهيتها أو الازدراء بها ، هى التى يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكى
فى الدولة ، أو علمه أن الدعوة التى يجذبها موجهة ضد تحالف قوى
الشعب العاملة أو علمه بأن أفعال التحريض التى يمارسها تنصرف نحو
مقاومة السلطة العامة (المادة ٩٨ أمكرا) . وكذلك الشأن فى جريمة
حيازة وسائل التعبير عن الافكار المناهضة فانه يتعين العلم بأن هذه الوسائل
تتضمن ترويجا وأ تحييدا لشيء مما تقدم (المادة ٨٩ أ أمكرا)

ولا صعوبة بالنسبة الى الجهل أو الغلط في الوقائع التي يجب أن ينصرف اليها علم الجاني فهي تنفي القصد الجنائي حتما . إنما يدق الأمر بالنسبة الى الجهل أو الغلط في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حكم الاشتراكي في الدولة ، أو في معنى تحالف قوى الشعب العاملة . وهذه الأفكار يعبر عنها كل من الدستور والقانون . وتحديد مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

وهنا يلاحظ أن طبيعة هذه الأفكار وانتمائها الى وصف قانوني معين ، لا يحول دون اعتبارها في صدد عناصر القصد الجنائي من قبيل الوقائع لا تنتمي الى القانون الدستوري لا الى قانون العقوبات ، وهذا الوصف يعتبر عنصرا في الجريمة لا قيام لها بدونه . ولما كان سبب الدعوى الجنائية هو مخالفة قانون العقوبات ، وليس مخالفة القانون الذي يحدد وصف الأفكار الذي اتجه الجاني نحو مناهضتها ، فقد استقر قضاء محكمة النقض على أن الجهل بقانون غير قانون العقوبات هو (خليط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس من أحكام قانون العقوبات مما يجب قانونا - في صدد المسألة الجنائية - اعتباره في جملة جهلا بالواقع ومعاملة المتهمين بمقتضاة على هذا الاعتبار) (١) .

ويشور البحث عما اذا كانت هذه الجرائم تقتضى لقيامها قانونا توافر القصد الخاص أم لا ؟ ويتميز هذا القصد عن القصد العام ، في أن الجاني توجه ارادته نحو تحقيق واقعة أخرى بعيدة عن الركن المادي . ولا يشترط توافر هذا القصد في الجرائم محل البحث - اكتفاء بمجرد توافر القصد العام ، عدا احدى صور جرائم الاشتراك في المنظمات المناهضة به التي تعاقب عليها المادة ٩٨ (١) . فلاشتراك المذكور يتم بمجرد الانضمام أو غير ذلك من وسائل الاسهام في أعمال المنظمة . على أن الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ (أ) عاقبت على مجرد الاتصال بالمنظمات المناهضة لأغراض غير مشروعة أو تشجيع الغير على ذلك أو تسهيله له . وبذلك امتدت يد التجريم الى مجرد الاتصال أو التشجيع عليه أو تسهيله بشرط أن يكون لدى الجاني

(١) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد س ٦ رقم ١٨١ ص ٢٤٧ ، أول فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ١٥ ص ٨٦ .

غرض غير مشروع من وراء هذا الفعل • وهنا ينزل الغرض غير المشروع منزلة القصد الخاص ، مما يتعين معه لوقوع هذه الجريمة أن تسجبه ارادة الجاني لا الى مباشرة النشاط الاجرامى فحسب وهو الاتصال أو التشجيع عليه أو التسهيل - وانما يجب أن يتوافر لديه أيضا باعث غير مشروع ، أى ارادة تحقيق واقعة غير مشروعة ، أى مخالفة للقانون •

٥١ - العقوبات .

١ - تأليف وإدارة التنظيمات المناهضة : يعاقب على هذه الجريمة اذا وقعت مخالفة للمادة ٩٨ (أ) بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه •

أما اذا وقعت هذه الجريمة مخالفة للمادة ٩٨ (أ) مكررا فيعاقب عليها بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه • وتشدّد العقوبة اذا كان استعمال القوة أو العنف أو الارهاب ملحوظا في هذه الجريمة ، فتكون الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه •

٢ - الاشتراك في التنظيمات المناهضة : يعاقب على هذه الجريمة اذا وقعت مخالفة للمادة ٩٨ (أ) بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه • علما بأنه اذا اقتصر الاشتراك على مجرد الاتصال بالتنظيم المناهض أو تشجيع الغير على ذلك أو تسهيله ، فتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين •

فاذا وقعت هذه الجريمة مخالفة للمادة ٩٨ (أ) مكررا كانت العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه •

٣ - الترويج للأفكار المناهضة : يعاقب على هذه الجريمة ، وقد نصت عليها المادة ٨٩ (١) مكررا ، بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنيه •

الفصل الثالث

التحريض والاتفاق والتشجيع والدعوة

الى ارتكاب بعض جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلى

٥٢ — تمهيد ، ٥٣ — الركن المادى ، ٥٤ الركن المعنوى
٥٥ — العقوبات .

٥٢ — تمهيد :

نصت المواد من ٩٥ الى ٩٧ من قانون العقوبات على معاقبة التحريض والاتفاق والتشجيع والدعوة الى ارتكاب بعض جرائم الاعتداء على أمن الدولة لدائخلى . وهذه الجرائم وردت على سبيل الحصر ، وهى محاولة قلب نظام الحكم (المادة ٨٧) ، وتآليف عصابة هاجمت السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة والاشتراك فى العصابة (المادة ٨٩) ، وتخريب أملاك الحكومة عمدا (المادة ٩٠) ، ومحاولة احتلال مباني الحكومة بالقوة (المادة ٩٠ مكررا) ، وتولى القيادة العسكرية لغرض اجرامى (المادة ٩١) ، وطلب تعطيل أوامر الحكومة لغرض اجرامى (المادة ٩٢) ، وقيادة عصابة مسلحة بقصد اغتصاب أموال الحكومة أو جماعة من الناس ، أو ادارة هذه العصابة أو تنظيمها أو الاسهام فى تمويلها أو تسليمها (المادتان ٩٣ و ٩٤) .

وهذه الجرائم تعتبر من جرائم الخطر العام ، لأن تيجتها القانونية لا تتمثل فى الاضرار بأمن الدولة الداخلى ، وانما تقف عند مجرد تعريض هذا الامن للخطر بمجرد التحريض أو الاتفاق أو التشجيع أو الدعوة . وقد افترض القانون توافر هذا الخطر بمجرد وقوع فعل من هذه الافعال اذا اتجه به الجانى نحو ارتكاب جريمة من جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلى مما سبق بيانه .

٥٣ — الركن المادى :

يتمثل الركن المادى لهذه الجرائم فى أربع صور هى التحريض ، والاتفاق والتشجيع ، والدعوة ، وذلك على الوجه الآتى :

(م ٧ — الوسيط فى قانون العقوبات — ج ٢)

١ - التحريض : يتحقق التحريض على الجريمة بخلق التصميم على الجريمة لدى الفاعل الاصلى لدفعه نحو ارتكابها . ولا عقاب على التحريض وفقا للقواعد العامة الا اذا نجح المحرض في دفع الغير نحو ارتكاب الجريمة . وفي هذه الحالة يعتبر التحريض مجرد وسيلة للاشتراك . واستثناء من ذلك فقد عاقبت المادة ٩٥ عقوبات على التحريض بوصفه جريمة قائمة بذاتها . ولا يشترط أن يأتي هذا التحريض بشمرته عن طريق حمل الغير على ارتكاب الجريمة . فاذا وقعت هذه الجريمة بناء على هذا التحريض تعين مساءلة المحرض عن الاشتراك فيها . وفي هذه الحالة يتحقق تعدد ظاهرى بين كل من نص المادة ٩٥ عقوبات من ناحية ونص المادة ٤ بشأن الاشتراك والنص الذى يعاقب على الجريمة التى وقعت بناء على هذا الاشتراك من ناحية أخرى . ولما كان النص الاخير أشمل نطاقا من نص المادة ٩٥ لأن النموذج القانونى للاشتراك فى الجريمة يتسع لوسيلة الاشتراك وهو التحريض بالاضافة الى الجريمة التى وقعت بناء عليه ، فانه يتعين مساءلة الجانى عن جريمة الاشتراك فقط (١) .

ويفترض هذا التحريض توجيهه الى شخص معين سواء كان واحدا أو عدة أشخاص ، فهو على هذا النحو تحريض فردى خاص . ويتميز هذا التحريض الفردى الخاص عن التحريض العام على ارتكاب جناية مخلة بأمن الحكومة (المادة ١٧٢) ، أو التحريض العام على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به (المادة ١٧٤ أولا) ، اذ يفترض التحريض العام توافر احدى طرق العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ عقوبات(٢)، وهو ما لا تتطلبه المادة ٩٥ عقوبات . ويشترط فى هذا التحريض أن يكون من شأن الوسيلة التى التجأ اليها الجانى التأثير فى المحرض عليه ولو لم ينجح فى هذا التأثير . والمعيار

(١) انظر مؤلفنا فى الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام ، طبعة

١٩٨١ .

(٢) قضى بأن ما يدعيه المتهم من ارضاء الغرور ليس الا من قبيل البواغث الثانوية التى لا دخل لها فى تمام ارتكاب الجريمة (أمن دولة عليا فى ه بولية سنة ١٩٦٦ ، الجناية ١٠ لسنة ١٩٦٦ أمن دولة عليا ، غير منشور) .

الاتفاق : يتوافر الاتفاق بانعقاد لعزم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب في هذه الحالة هو الشخص المعتاد في مثل ظروف الموجه اليه التحرض . ومتى توافر التحرض على هذا النحو لا يؤثر في وقوعه طبيعة ،لباغت عليه (١) .

الجريمة : وقد عاقب القانون على الاتفاق كقاعدة عامة بوصفه مجرد وسيلة من وسائل الاشتراك (المادة ٤٠) . واستثناء من ذلك عاقب عليه في بعض الاحوال بوصفه جريمة مستقلة قائمة بذاتها ، كما في المادة ٤٨ عقوبات . والجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٦ / ١ مثال اخر للاتفاق الجنائي المعاقب عليه كجريمة قائمة بذاتها . وهنا يلاحظ أن المادة ٩٦ / ١ المذكورة قد اتجهت في تجريم الاتفاق الجنائي ذات النهج الذي اتبعته المادة ٤٨ ، اذ عاقبت على الاتفاق بالنظر الى الغرض منه أو الوسيلة المتخذة للوصول الى الغرض المقصود . فاذا كان الغرض منه أو وسيلة تحقيقه هو احدي جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلى السالف الإشارة اليها وقعت جريمة الاتفاق الجنائي المذكورة المنصوص عليها في المادة ٩٦ / ١ . على أنه يشترط لوقوع الاتفاق الجنائي المذكور أن ينمقد عزم الجناة على ارتكاب جريمة معينة من الجرائم التي أوردها القانون على سبيل الحصر ، وذلك خلافا للاتفاق الجنائي المعاقب عليه طبقا للمادة ٤٨ اذ لا يشترط القانون فيه أن تكون الجريمة المتفق عليها معينة . ولا يشترط لتعيين الجرائم المتفق عليها طبقا للمادة ٩٦ / ١ أن يكون وصفها محددا بشكل واضح ، بل يكفي أن تكون مفهومة ضمنا . مثال ذلك ما قضت به محكمة أمن الدولة العليا من أن اتفاق أشخاص على الاصلاح الدستوري بالقوة يعتبر اتفاقا على الشروع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة (أى الجناية المنصوص عليها في ٨٧ عقوبات) (٢) .

(١) مثال ذلك التحريض الذي تتضمنه المنشورات (أمن دولة عليا في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٩ ، القضية رقم ١٠٥ سنة ١٩٦٨ أمن دولة عليا ، غير منشور) والتحريض الذي يرد في اذاعة موجهة الى المواطنين (أمن دولة عليا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، القضية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ أمن دولة عليا ، غير منشور) .

(٢) أمن دولة عليا في ٣٠ يناير سنة ١٩٦٤ في القضية رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦٣ أمن دولة عليا ، غير منشور .

٣ - **التشجيع** : جرمت المادة ٩٦/٢ التشجيع على ارتكاب احدى جرائم أمن الدولة الداخلى سائلة الذكر بواسطة المعونة المادية أو المالية . ويفترض هذا التشجيع تمضيد الجاني وتأييد أزره بوسيلة مادية هي تقديم المال أو غير ذلك من المعونات المادية ، فلا يكفي لذلك مجرد التأييد المعنوي كالتوجيه والارشاد . وقد اشترط القانون أن يتجرّد هذا التشجيع من نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب جريمة معينة بالذات جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلى سائلة الذكر ، وذلك حتى لا يختلط هذا التشجيع بالمساعدة كوسيلة من وسائل الاشتراك .

ولذلك يجب ألا يتوافر لدى المشجع قصد التداخل في الجريمة التي ينوي الفاعل الاصلى ارتكابها بالذات والا اعتبر شريكا معه في ارتكابها .

٤ - **الدعوة الى الاتفاق الجنائي غير المقبول** : جرمت المادة ٩٧ مجرد الدعوة الى الاتفاق الجنائي الذي يكون الغرض منه ارتكاب احدى الاعتداء على أمن الدولة الداخلى سائلة الذكر اذا لم تقبل دعوته .

ويشترط لتوافر هذه الدعوة أن تكون جدية وصريحة ومباشرة لا هزلية أو غامضة (١) ، ولا مجرد رغبة أو أمنية ، وأن ينطوي على مشروع إجرامي يهدف صاحب الدعوة الى الاتفاق على تنفيذه ، وأن يكون هذا المشروع جريمة من جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلى مما نصت عليه المادة ٩٧ المذكورة . ولا يشترط لذلك أن يذكر له تفاصيل هذا المشروع (٢) . على أنه لا يكفي مجرد أن يفرض صاحب الفكرة الآثمة الى الغير بأرائه أو أفكاره ما لم يضاف الى ذلك دعوة هذا الغير الى الاتفاق معه نحو تنفيذ مشروعه الاجرامي . فالاتفاق بوصفه اتحاد ارادتين يفترض ايجابا من أحد الطرفين . ولا يجاب المذكور هو بذاته الدعوة الى عقد الاتفاق . وقد يكون الاتفاق منعقدا بالفعل مع شخص آخر أو أكثر وتكون مهمة الداعية قاصرة على ضم الغير الى هذا الاتفاق وهنا يلاحظ أن عبارة المادة ٩٧ عقوبات قد تدعو الى قصر مدلول الدعوة على هذا المعنى

Rigaux et Trousse, t. 1, p. 100.

(١)

Rigaux et Trousse, t. 1, p. 101.

(٢)

الأخير وحده • على أن الخطر الذى أراد المشرع تفاديه يتحقق فى الحالتين معا (١) • فإذا لم يكن هناك اتفاق من قبل فإن حمل الغير على قبول الدعوة يعنى عقد اتفاق الجنائى • وإذا كان الاتفاق معقودا من قبل فإن حمل الغير على الانضمام الى هذا الاتفاق يعنى توسيع رقعة ••• وفى الحالتين يتوافر الخطر المهدد للأمن الداخلى •

ويشترط فى الدعوة ألا تلقى قبولا ممن وجهت اليه ، أى أن تظل معلقة دون رد بالقبول • ولا يهم بعد ذلك موقف الموجهة اليه الدعوة طالما أنه لم يقبلها • فلا يشترط أن يعلن صراحة رفضها • فإذا قبلها توافرت جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٩٦ عقوبات •

٥٤ - الركن المعنوى .

هذه الجرائم عمدية ، يكفى لانعقادها مجرد توافر القصد العام • فلا يشترط فوق ذلك أن تتجه ارادة الجانى من وراء التحريض أو الاتفاق أو التشجيع أو الدعوة الى تحقيق غرض آخر • ولا عبء بالبواعث ، فهما كان الباعث شريفا أو غير شريف ، فإن الجريمة تقع قانونا •

٥٥ - العقوبات :

١ - التحريض : عاقب عليه القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (المادة ٩٥) •

الاتفاق الجنائى : عاقب عليه القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن • وشدد العقوبة على محرض هذا الاتفاق أو من له شأن فى ادارة حركته ، فجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة (١/٩٦) •

٢ - التشجيع : عاقب عليه القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن (المادة ٩٦/٢) •

٣ - الدعوة الى الاتفاق الجنائى غير المقبول : عاقب عليه القانون بالسجن (المادة ٩٧) •

الفصل الرابع

التجهر

٥٦ - تمهيد ، ٥٧ - (أولا) - الركن المادى ، ٥٨ المقصود بالتجهر ، ٥٩ - التجهر المهدد للسلم العام .
٦٠ - التجهر لفرض غير مشروع ، ٦١ (ثانيا) - الركن المعنوى (قصد التجهر) ، ٦٢ - العقوبة ، ٦٣ - المسئولية الجنائية التى تقع أثناء التجهر .

٥٦ - تمهيد :

صدر لأول مرة فى مصر فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجهر . وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « ان القوانين المعمول بها الآن ليست وافية بالزجر عن الجرائم التى ترتكب بواسط التجهر هذا فضلا عن أن النصوص الحالية تجعل من الصعب تحديد مسئولية كل فرد من المتجهرين عن الجرائم التى ترتكب أثناء التجهر » . وأضافت المذكرة الايضاحية أن « القانون بقى الى الآن خاليا من أحكام تتعلق بالتجهر فى ذاته مع أن مجرد التجهر قد يكون خطرا على السلم العام خصوصا فى الظروف الاقتصادية الحاضرة التى نشأت عن الحروب الاوربية ، فكان من الضروري أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل التى تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف » . وقد أشار تقرير المستشار القضائى عن سنة ١٩١٤ الى أن نصوص هذا القانون مستمدة من الشرائع الأجنبية وبالأخص من قوانين الهند والسودان (١) . وهذا القانون يقابله فى القانون المقارن نص المادة ١١٥ من قانون العقوبات السودانى لسنة ١٩٢٥ (المقابلة للمادة ١١٠ من قانون سنة ١٨٩٩) ، والمادة ١٤١ من قانون العقوبات الهندى ، والمواد ٩٧ الى ١٠١ من قانون العقوبات الجزائرى لسنة ١٩٦٦ .

وقد صدر القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ (٢) فشدد عقوبة التجهر الذى يؤدى الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها ، أو منع

(١) جندي عبد الملك ، الموسوعة ، جزء ٢ ، ص ١٩٤ .

(٢) نشر فى الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٢/٣ على أن يعمل به من تاريخ نشره .

الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم
من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها (المادة ٦) •

٥٧ - الركن المادى :

التجمهر هو تجمع عدد من الناس • ولكن التجمع فى ذاته لا يعتبر
نشاطا غير مشروع ، ما لم تقترن به عناصر معينة تكفل اصفاء وصف عدم
المشروعية (التجريم) عليه • وقد اعتبر القانون التجمهر غير مشروع فى
صورتين هما التجمهر المهدد للسلم العام ، والتجمهر الذى يحصل لغرض
غير مشروع •

وسوف نبين أولا المقصود بالتجمهر ، ثم نبين مدلول كل من صورته •

٥٨ - المقصود بالتجمهر :

التجمهر قانونا هو كل تجمع يحصل من خمسة أشخاص على الأقل •
ولا يشترط أن يكون بينهم اتفاق على هذا التجمع ، بل يكفى حصوله
عرضا ومن غير اتفاق سابق (١) •

ويجب أن يكون التجمهر علنيا • ولا يقتصر مدلول العلانية على ما يتم
فى الطرق والمحلات العمومية ، لما قالته المذكرة الايضاحية لقانون التجمهر
فى هذا الشأن لذلك قضت محكمة النقض بأنه يكفى أن يكون التجمهر على رأى
من الناس ولو لم يكن فى ذات الطريق أو المحل العام ، فاذا حصل التجمهر
على المتجمهرين • وقالت محكمة النقض بأن اشتراط العلانية فى
التجمهر لا يعنى قصرها على التجمع فى الطريق أو المحل العام ، وانما القصد
أن يحصل التجمع فى أى مكان يمكن للناس أن يروا المتجمعين فيه فيزعجوا ،

(١) جندى عبد الملك ، الموسوعة ج ٢ ، ص ١٩٦ ؛ محمد محبى
الدين عوض ، قانون العقوبات السودانى معلقا عليه سنة ١٩٦٧ ص ١٧٣ ؛
نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ١ رقم ٧
ص ٣١٥ ؛ نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام ص ٨ رقم ٢١٦
ص ٨٠٣ ؛ ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام ص ١٢ رقم ٢٤ ص ١٤٧ •

أو يمكن للعامة بمجرد مشيئتهم أن ينضموا اليهم فيزداد خطره على السلم العام ، اذ الشخص في زمرة المتجهرين يختلف عنه خارج التجمع ، من حيث استهتاره بالمسئولية وانقياده الى أهواء الغير (١) .

واقف الأمر أن التجمع بوصفه من جرائم الخطر يكفي لوقوعه مجرد التجمع الذي يهدد الأمن العام . ومن مظاهر هذا التهديد اثاره الناس ودفع بعضهم الى الاشتراك في التجمع مسايمة لأعضائه ، وهو ما يتوافر بمجرد علانية التجمع ، ولو لم يصل الى حد التجمع في الطريق أو المحل العام .

٥٩ - التجمع المهدد للسلم العام :

نص قانون التجمع في مادته الأولى على عقاب التجمع المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل اذا كان من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجهرين بالتفرق ، فعلموا بالأمر ورفضوا اطاعته أو لم يعلموا به . وهكذا اشترط هذا القانون امتناع أعضاء التجمع عن تنفيذ الأمر الصادر اليهم بالتفرق .

وقد جاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ فنص في مادته الثامنة على أن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمع من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر ، ولم يشترط امتناع أعضاء التجمع عن تنفيذ الأمر الصادر اليهم بالتفوق . فتقع الجريمة بمجرد المشاركة في تجمع يعرض السلم العام للخطر . وهو نص ناسخ لقانون التجمع .

ولا يكفي مطلق التجمع ، بل يجب أن يكون هذا التجمع مهدداً للسلم العام . ويقتضى هذا التهديد أن يكون التجمع علنياً بالمعنى الذي سبق تحديده . ولكن مطلق العلانية لا يكفي أيضاً

(١) جندى عبد الملك ، المرجع السابق ص ١٩٦ .

(٢) تقض ٧ يونيو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد في ٢٥ عماما ج ١ رقم ٦ ص ٣١٤ و ٣١٥ . وقد ذهبت محكمة النقض في هذا الحكم الى أن « القول بغير ذلك انما يؤدي الى تمطيل حكم القانون اذ بناء عليه يكفي للانفلات من العقاب أن يعمل المتجهرون أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد سبر منه ، وهذا لا يمكن قبوله لا في الفعل ولا في القانون » .

ما لم تكن الظروف التي وقع فيها تفصح عما ينطوى عليه التجمهر من خطر على السلم العام • وتقدير هذه الخطورة أمر يقدره رجل السلطة العامة حين يصدر أمره للمتجهرين بالترق، وذلك تحت اشراف محكمة الموضوع •

٦٠ - التجمهر لفرض غير مشروع :

(اولا) **التجمهر البسيط** : نصت المادة الثانية من قانون التجمهر على أنه اذا كان الفرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو اذا كان الفرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها ، فإن الاشتراك في هذا التجمهر أو عدم الابتعاد عنه مع العلم بالفرض منه يعتبر معاقبا عليه •

وهذا النوع من التجمهر يتميز عن النوع السابق بالقصد الخاص • ويقتصر ركنه المادي على مجرد التجمهر • ولا يشترط فوق ذلك أن يكون التجمهر من شأنه تهديد السلم العام (١) •

(ثانيا) **التجمهر الجسيم** : جاء القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ فعاقب في مادته السادسة بالاشتغال الشاقة المؤبدة على نوع من التجمهر غير المشروع، وهو الذي يكون الفرض منه التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها ، أو منع الهيئات أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال للقوة أو التهديد باستعمالها • ويتميز هذا النوع الثاني من الجريمة بخصيصتين (الأولى) أن التجمهر يؤدي فعلا الى إثارة الجماهير • وهذا المعنى واضح من سياق عبارة المادة السادسة التي قالت (تجمهر يؤدي) (الثاني) أن تكون هذه الاثارة مقترنه بدعوة الجماهير الى تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح لتحقيق أحد الأهداف المشار اليها في المادة السادسة من هذا القرار والسالف ذكرها •

(١) نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١

رقم ٤ س ٣١٤ ؛ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ج ١ رقم ٥ ص ٣١٤ •

ولا يشترط لوقوع هذا التجمهر بنوعية تحقق الغرض غير المشروع الذى استهدفه المتجمعون (١) . ولكن يستوى لوقوع الجريمة أن يشترك الجاني فى التجمهر بادية الأمر علما بالغرض غير المشرع المقصود منه ، أو أن يشترك فيه جاهلا بهذا الغرض ثم لا يتعد عنه بمجرد علمه به .

ويعتبر كل من المشتركين فى التجمهر فاعلا أصليا فى هذه الجريمة سواء من اتجهت نيته الى تحقيق غرض غير مشروع من وراء هذا التجمهر ، أو من اقتصر على مجرد العلم بهذا الغرض ولم يتعد عن التجمهر . فكل من هؤلاء المتجمعين تحقق بفعله العمل المكون للركن المادى للجريمة وهو التجمع غير المشروع .

٦١ - الركن المعنوى (قصد التجمهر) :

يختلف الركن المعنوى لهذه الجريمة باختلاف نوع التجمهر . ففي النوع الأولى حيث يكون التجمهر مهددا للسلم العام يكفى مجرد القصد الجنائى العام ، وهو مجرد ارادة الجاني الاشتراك فى التجمهر وعصيانه الامر الصادر بالفرق مع علمه بالتجمهر وما ينطوى عليه من تهديد للسلم العام وبصدور أمر التفرق .

أما التجمهر لغرض غير مشروع ، فانه يتميز بما يتطلبه من قصد خاص لدى الجناة لقيام التجمهر ، وهو الغرض غير المشروع . ويختلف هذا الغرض باختلاف نوع التجمهر بسيطا أو جسيما . ففي التجمهر البسيط يجب أن يتمثل الغرض فى ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها . وفى التجمهر الجسيم يجب أن يكون الغرض من التجمهر هو التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها، أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص ، ومعاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

(١) محمد محبى الدين عوض ، المرجع السابق ص ١٧٣ .

ويستوى أن يكون هذا القصد الخاص مصاحباً للتجهر منذ نشأته ،
أو طارئاً بعد تكوينه (١) . فلا يشترط لتوافر جريمة التجهر وجوب قيام
اتفاق سابق بين المتجهرين إذ أن التجمع قد يندوربنا ثم يطرأ عليه ما يجعله
معاقباً عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض غير المشروع
الذي يهدفون اليه مع علمهم بذلك (٢) ، بشرط أن يستمر هذا القصد طالما قام
التجهر (٣) .

ويتعين أن يتوافر هذا القصد لدى عدد من المتجهرين لا يقل عن خمسة
أشخاص حتى يعتبر التجهر لغرض غير مشروع . فإذا اشترك في هذا
التجهر شخص لا يعلم بالغرض منه ثم علم به ولم يتعد عنه فوراً ، فإن
مجرد هذا العلم يكفي لمسأله قانوناً عن جريمة الاشتراك في التجهر
لغرض غير مشروع (٤) ، ولو لم تتجه نيته الى الغرض غير المشروع الذي
توافر عند غيره من المتجهرين . وواقع الأمر أن الاشتراك في التجهر المقترن
بالقصد الخاص مع علمه به يقوم على توافر قصد احتمالي ظاهر لديه والذي
يتمثل في قبول أحداث النتيجة التي يهدف اليها هذا القصد الخاص .
ولا يتوافر هذا الاشتراك إذا لم يتوافر القصد الخاص لدى خمسة من
المتجهرين على الأقل .

والخلاصة ، فإن القصد العام هو جوهر الائم الجنائي في التجهر المهدد
للسلم العام . هذا بخلاف التجهر لغرض غير مشروع ، فإنه يتعين توافر
القصد الخاص لدى المتجهرين الذين يتكون منهم التجهر (خمسة
أشخاص) ، ويكفي مجرد القصد العام القائم على مجرد العلم بهذا الغرض
عند غيرهم من المتجهرين . ولحكمة الموضوع سلطة تقديرية في بحث
مدى قيام الدليل على توافر قصد التجهر لدى المتهمين (٥) .

(١) محمد محيي الدين عوض ، المرجع السابق ص ١٧٣ .
(٢) أنظر نقض ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ٢٢٥
ص ١٠١٥ .
(٣) أنظر نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ١٦٣
ص ٧٢٤ .
(٤) نقض ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ٢٢٥
ص ١٠١٥ .
(٥) نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ١٦٣ ص
٧٢٤ .

٦٢ - العقوبة :

(أولا) يعاقب كل من دبر أو شارك في تجهم من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر بالاشغال الشاقة المؤبدة .

(ثانيا) يعاقب على المساهمة في التجهم البسيط لغرض غير مشروع بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .
وقد شدد القانون العقوبة في حالات حمل السلاح واستعمال القوة أو العنف .

أما عن ظرف حمل السلاح فيتوافر بمجرد حمل السلاح بطبيعته أو بالتخصيص وهو الآلة التي يكون من شأنها احداث الموت اذ استعملت بصفة أسلحة . وهو ظرف عيني لاتصاله بماديات الفعل الاجرامى ومن ثم ينصرف الى سائر المتجهرين سواء علموا به أو لم يعلموا .

وبالنسبة الى ظرف استعمال القوة أو العنف ، فانه اذا استعمل المتجهمون جميعا - أو أحدهم - القوة أو العنف ، جاز أن تصل مدة الحبس الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجهم (المادة ١/٣) .
واذا توافر الظرفان معا : حمل السلاح واستعمال القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس الى ثلاث سنين لحامل الاسلحة أو الآلات المشابهة لها (المادة ٢/٣) .

(ثالثا) يعاقب على المساهمة في انتجهم الجسيم (التدمير أو المشاركة) بالاشغال الشاقة المؤبدة وتطبق نفس العقوبة على مدبرى التجهم ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

٦٢ - المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تقع أثناء التجهم :

عرف قانون التجهم مثالا للجريمة المتعدية القصد ، حين يتجه قصد الجاني نحو ارتكاب جريمة معينة ، ولكن فعله يصل به الى ارتكاب جريمة أشد جسامة ، فيكون مسئولاً عن هذه الجريمة الأخيرة بناء على ما يسمى

بالقصد المتعمد . ومثال ذلك جريمة الضرب المفضى الى الموت . فقد نصت المادة ٣/٢ من قانون التجاهر على أنه اذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجاهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجاهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء اذا ثبت علمهم بالغرض المذكور .

والحال هنا ، أن المتجهرين قد اتجهت ارادتهم نحو ارتكاب جريمة معينة هي التجاهر لغرض غير مشروع ، فوقعت جريمة أخرى لتنفيذ هذا الغرض . لقد ساءل القانون المتجهرين عن هذه الجريمة بناء على سياسته فى القصد المتعمد والتي وردت على سبيل الحصر . ومؤدى هذه السياسة مساءلة بغض الجناة عن جريمة أشد جسامة مما اتجهت اليه ارادتهم . وهذا القصد خليط مركب من القصد الجنائى (نحو الجريمة التى اتجت ارادتهم اليها) والخطأ غير العمدى (نحو الجريمة التى وقعت) .

ويشترط لوقوع الجريمة المتعمدة القصد فى قانون التجاهر : (١) أن تقع حال قيام التجاهر (٢) أن تقع بقصد تنفيذ الغرض غير المشروع المقصود من التجاهر . وغنى عن البيان فانه يشترط علم بقية المتجهرين بهذا الغرض غير المشروع على الاقل ، حتى يمكن مساءلتهم عن هذه الجريمة . ويتحدد مدى ارتباط الجريمة بالغرض من التجاهر على ضوء ما نصت عليه المادة ٣٤ عقوبات بشأن مساءلة الشريك عن الجريمة التى وقعت كنتيجة محتملة للأفعال الاشتراك . وهو مبدأ يسرى على الفاعلين من غيرهم والشركاء سواء سواء^(١) . وتعتبر الجريمة محتملة بناء على التجاهر لغرض غير مشروع اذا كان هذا التجاهر ينطوى على خطر حدوثها تنفيذا لهذا الغرض وفقا للمجرى العادى من الأمور . ولا يتوافر هذا الاحتمال اذا ارتكب أحد المتجهرين الجريمة لحسابه دون أن يؤدي اليها السير الطبيعى للأمور^(٢) .

(١) انظر مؤلفنا الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم العام طبعة ١٩٨١ .

(٢) نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٢ رقم ١٦٣ ص ٧٢٤ .

ومن أمثلة ذلك ما قضت به محكمة النقض بما مؤداه أنه إذا كان الطاعنان يعلنان بالفرض من التجمهر وأن المتجمهرين في سبيل تنفيذ الفرض المقصود منه اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذ للفرض المقصود من التجمهر ، فإن الجدل في مساءلتهما عن هذه الجريمة لا يكون له محل (١) .

ولا تقتصر المسئولية عن الجريمة المتعدية القصد على المتجمهرين وحدهم ، بل تمتد طبقا للمادة الرابعة من قانون التجمهر الى مديري التجمهر لفرض غير مشروع . وهؤلاء المديرين هم شركاء في التجمهر بطريق التحريض والاتفاق . وقد ساءلهم انقانون عن جريمة أخرى غير مجرد الاشتراك ، وهي الجريمة التي تقع أثناء التجمهر تنفيذا لفرضه غير المشروع .

(١) نقض ١١ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٩ ص ٣١٥ . وفي هذا المعنى نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ المرجع السابق رقم ٨ ص ٣١٥ ؛ محكمة جنايات الزقازيق في ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ مشار الى حكمها في مؤلف جندي عبد الملك - الموسوع ج ٢ ص ٢١٠ .

القسم الثانى

جرائم الاعتداء على الوظيفة العامة

الباب الاول

الرشوة

الفصل الاول

عموميات

٦٤ - تمهيد :

تنطوى هذه الجريمة على اتجار الموظف العام لوظيفته واستغلالها لفائده الخاصة . فالموظف بحكم القانون مكلف بأداء اعمال وظيفته تنفيذا للرابطة القانونية التى تربطه بالدولة وليس له أن يتقاضى من الأفراد ما يقابل العمل أو المهمة التى يقوم بها ، أو أن يتمتع عن أدائها أو يخل بواجبات وظيفته لقاء أجر ما . ولا شك أن حاجة الأفراد للخدمات العامة التى يؤديها الموظف العام قد تحملهم على الازعان لشهواته اذا ما أراد الاتجار بوظيفته أو استغلالها لمآربه الخاصة وهو أمر يودى بهيبة الوظيفة العامة ويضعف شعور الأفراد بالهيبة والاحترام نحو الدولة . كما يؤدي الى اختلال ميزان العدل والتشكيك فى أعمال موظفى الدولة وزيادتهم فيما يبدونه من آراء أعمال . وكل ذلك يؤثر فى مصلحة الدولة فى حسن الأداء ، ويضعف من الاحساس بنزاهة الحكم . ومن ثم فانه يبدو واضحا أن الرشوة هى أخطر الآفات التى تصيب الوظيفة العامة وأبلغ أنواع الفساد الذى يمكن أن ينخر فى أجهزة الدولة . وقد وعى المشرع هذه الحقيقة فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فتوسع فى تجريم الرشوة وغلظ العقوبة المقررة لها .

وقد عرفت الرشوة في كل الأزمنة والعهود وانتشرت في عدد من الدول
الكبرى (١) . واتجه المشرعون منذ القدم الى فرض عقوبات جسيمة عليها .
وقد كان القانون الروماني وفقا لقانون جوليا *Julia repetundarum*
يعاقب على الرشوة بغرامة تساوى المبلغ الذى أخذه المرتشى ، ثم خول
بعد ذلك القاضى سلطة توقيع عقوبة النفى والاعدام اذا ترتب على الرشوة
التضحية بشخص برى . وقد اعتنق القانون الفرنسى القديم انتزعة
الرومانية فنص على عقوبات تتفاوت في جسامتها حسب الأحوال ، فاذا
عرضت الرشوة على قاض أو أدت الى صدور حكم بالاعدام، وصلت عقوبة
الرشوة الى الاعدام (٢) .

ويلاحظ أن الرشوة من الجرائم التى يقل عدد ما وصل منها الى علم
السلطات عن عدد ما يرتكب في انظلام دون علمها (٣) .

٦٥ - خطة المشرع في تجريم الرشوة :

نص قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٩٣٧ في الباب الثالث من
الكتاب الثانى (المواد من ١٠٣ الى ١١١) على جريمة الرشوة . وقد جاء
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فآلى بنصوص المواد من ١٠٣ الى ١١١ سابقة
الذكر واستعاض عنها بنصوص أخرى جديدة . وقد ترتب على هذا التعديل
التوسع في نطاق التجريم اذ امتد العقاب على جريمة الرشوة الى أفعال

Branes and Teeters : *New Horizons in Criminology*, (١)
1960, p. 217 ; Vitu (André) : *Les préoccupations actuelles de la politique
criminelle française dans la répression de la corruption* (Les principaux
aspects de la politique criminelle moderne, Institute de droit comparé de
l'Université de Paris, 1960), p. 128

Vitu (André), p. 128.

(٢)

(٣) وجاء قانون سنة ١٧٩١ ففقط عقوبة الرشوة اذا وقعت من
موظفين عموميين أو أعضاء الجمعية التأسيسية أو المحلفين ، وعاقب
بالاعدام على الرشوة التى تقع من أعضاء السلطة التشريعية ، وعاقب
بالحبس وبغرامة تساوى قيمة مبلغ الرشوة على الصور الأخرى للرشوة.

انظر في تطور العقاب على الرشوة في القانون الفرنسى :

Vitu (André), *op. cit.*, pp. 129-130.

Juris Classeur Pénal, art. 177a, 183, Nos. 1-21.

ثم تندرج تحتها من قبل ، والى أفعال أخرى ألحقت بجريمة الرشوة . وبالإضافة الى ذلك شدد التعديل المذكور العقاب على جريمة الرشوة حتى واصل الى الأشغال الشاقة المؤبدة في بعض الحالات . وقد جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتعديلات عامة في مواد الرشوة لتلاني بعض عيوبها ومجابهة ما يقتضيه تطور النظام الاجتماعي في بعض الاحوال سواء بالتجريم أو بتشديد العقاب .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات بخطة جديدة في تنظيم جريمة الرشوة مستهديا في ذلك تبسيط أحكامها وقصرها على المعنى الضيق للتجار بالوظيفة مع الاعتدال في العقوبات المقررة لها .

٦٦ - طرفا الرشوة :

تقتضى فكرة الرشوة توافر طرفين : المرتشى وهو الموظف العام ومن في حكمة ، والرائى وهو صاحب المصلحة الذى يعرض الوعد أو العطية على الموظف ثمنا لاتجاره بوظيفته أو استغلالها . على أن قانون الرشوة - كما سنين - لا يتطلب مساهمة الاثنين معا في ارتكابها ، ذلك أن مجرد طلب الموظف العام الرشوة من صاحب المصلحة يعد وحده كافيا لوقوع جريمة الرشوة ولو لم يستجيب الأخير الى طلبه . وواقع الأمر أن الموظف العام ومن في حكمه هو سيد المشروع الاجرامى في جريمة الرشوة ، اذ هي في جوهرها وأساسها جريمة موظف عام .

وقد يتدخل في الرشوة ما يسمى بالوسيط (أو الرائى) ممثلا لأحد طرفى الرشوة أو كليهما في تحقيق مآربهما ، وهو حقيقته ليس الا شريكا في جريمة الرشوة .

وقد يتوافر في الرشوة ما يسمى بالمستفيد ، وهو شخص يعينه المرتشى أو يوافق على تعيينه للحصول على الفائدة أو العطية موضوع الرشوة . وقد يساهم هذا المستفيد في جريمة الرشوة بفعل من أفعال الاشتراك فيعتبر شريكا فيها ، والا فانه يتعين مساءلته عن جريمة خاصة نصت عليها المادة ١٠٨ مكررا عقوبات .

٦٧ - منهج البحث :

سوف ندرس فيما يلي جريمة الرشوة بمعناها الدقيق • ثم نعرض للمساهمة التبعية فيها عن طريق الراشئ والوسيط وبعدها نحدد عقوبة هذه الجريمة وظروفها المشددة وأسباب الامتناع عن العقاب • واذا ما فرغنا من ذلك كله تناولنا بالشرح الجرائم التى ألحقها القانون بالرشوة •

الفصل الثانى

الرشوة بمعناها الدقيق

٦٨ - تمهيد :

الرشوة بمعناها الدقيق هى اتجار الموظف أو استغلاله لوظيفته على النحو المبين فى القانون • وتستلزم هذه الجريمة لقيامها توافر شرط مفترض يمثل الصفة الواجب توفرها فى الجانى ، وركنين هما : (١) ركن مادى هو النشاط الاجرامى الذى يتحقق به فى نظر القانون معنى الاتجار بالوظيفة أو استغلالها • (٢) ركن معنوى هو القصد الجنائى • وسوف ندرس فيما يلى الشرط المفترض وركنى الجريمة فى المباحث الثلاثة الآتية .

المبحث الاول

صفة الجانى

٦٩ - ذاتية مدلول الموظف العام :

افترض الشارع أنلصرى لوقوع جريمة الرشوة أن يكون المرتشى موظفا عاما أو أن يدخل فى طائفة معينة اعتبرها فى حكم الموظفين العموميين • هكذا يبين أن المشرع قد توسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى باب الرشوة فلم يقف عند التعريف الضيق لبعض فقهاء القانون الادارى للموظف العام بل استأثر بتعريف واسع يتفق مع ما يتمتع به قانون المقوبات من ذاتية

واستقلال عن سائر القوانين (١) . على أن هذا التعريف ليس من العمومية والشمول بحيث ينصرف إلى معنى الموظف العام في سائر جرائم قانون العقوبات ، إذ بينما نجد أن المشرع يتجه إلى التوسع في مدلول الموظف في جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس وغيرهما من جرائم الاخلال بواجبات الوظيفة نجده يتجه إلى التضييق من نطاق هذا التعريف الواسع في جرائم التزوير واستعمال القسوة والتعدي على الموظفين العموميين وغيرها من الجرائم التي يتطلب القانون في مرتكبها أو في المجنى عليه فيها أن يكون موظفا عاما . ولذا فانه يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف موحد للموظف العام في قانون العقوبات يقابل تعريفه المتفق عليه في القانون الإداري . وواقع الأمر أنه لتحقيق أكبر قسط من الأمن القانوني في قواعد قانون العقوبات يتعين أن تتميز تعريفاته - ومنها تعريف الموظف العام - بالثبات واليقين ، مما يحسن معه أن يضع المشرع موحدا للموظف العام في هذا القانون .

وقد تدارك مشروع قانون العقوبات الجديد هذا العيب ورأى أن يضمن القسم العام نصا يحدد المقصود بالموظف العام في جميع الجرائم الا اذا رأى الخروج على ذلك في نصوص يعينها لاعتبارات تقتضيها طبيعتها . وقد ذهبت المذكرة الايضاحية للمشروع الى أنه قد رأى الاستقلال في تحديد مفهوم الموظف العام عن المفهوم الإداري له اتباعا لذاتية قانون العقوبات من جهة ، وتجنباً لآثار مرحلة التطور البالغة السرعة التي يمر بها القانون الإداري على ما يقتضيه التجريم من ثبات و يقين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه لا تطابق بين مفهوم الموظف العام في قانون العقوبات حين يتوسع المشرع في تحديد معنى الموظف العام ، وبين معناه في قانون الاجراءات الجنائية. مثال ذلك أن المادة ١١١ من قانون العقوبات قد توسعت في تحديد هذا المعنى بالنسبة الى جريمة الرشوة . ولكن هذا التوسع لا يعنى مطلقا سريان أحكام الموظف العام في قانون الاجراءات الجنائية على من هو في حكم الموظف العام في هذه الجريمة أو غيرها من

(١) R. Vouin: Justice criminelle et autonomie du droit pénal, Dalloz, Chronique, 1947, 81.

Delogu: La loi pénale et son application, op. cit., p. 230.

الجرائم التي أخذ فيها المشرع بهذا لتعريف الموسع للموظف العام (المادة ١١٩ عقوبات) .

٧٠ - أولا - الموظف العام بالمعنى الدقيق :

عرفت المحكمة الادارية الموظف العام بأنه الشخص الذي يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الحكومة المركزية أو السلطات الادارية المركزية بالطريق المباشر^(١) . ويقصد بالسلطات الادارية اللامركزية في هذا الصدد الاشخاص العامة الاقليمية والهيئات والمؤسسات العامة .

وقد كان الفقه والقضاء قديما يلجأ الى معيار السلطة العامة^(٢) لتعريف الموظف العام ، ثم اتجه بعد ذلك الى معيار المرفق العام^(٣) ، فيعتبر موظفا عاما من يخدم في هذا المرفق وفقا للتعريف السالف بيانه .

وقد كان هناك ثمة خلاف حول الطبيعة القانونية للمشروعات المؤممة، وتلك التي تساهم الحكومة بنصيب فيها . وكان جوهر الخلاف يدور حول ما اذا كانت هذه المشروعات تعتبر « مؤسسات عامة » أم مجرد أشخاص معنوية خاصة^(٤) . وكان الراجح هو الرجوع الى القانون الصادر بتأميم المشروع

(١) ٦ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام المحكمة الادارية العليا من ٢ ص ٨٢٣ ، وأنظر نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام من ١٧ رقم ٢٧ ص ١٥٢ . وقد حددت محكمة النقض معنى الموظف العام بأنه هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغل منصب يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق (نقض ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام من ٢٧ رقم ٢٠ ص ١٥٢) .

(٢) أنظر نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام من ١٠ ص ٣٦٤ .

(٣) أنظر نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام من ١٧ رقم ٢٧ ص ١٥٢ .

(٤) انظر Juris Classeur Pénal, art. 177 à 183, No. 87. راجع اكتم الخولي ، دراسات في قانون النشاط التجاري الحديث للدولة سنة ١٩٦١ ص ٩٣ وما بعدها . وراجع محمد حامد الجمل في طبيعة المشروعات المؤممة ١٩٦٢ ص ٩٧ وما بعدها وصلاح الدين عبد الوهاب في مقال عن التأميم في نطاق التطبيق العملي بالمجلة المصرية للعلوم السياسية ، أغسطس سنة ١٩٦٢ ص ٣٢ وما بعدها .

أو بمساهمة الدولة بنصيب فيه لاستجلاء مدى خصائص « المؤسسة العامة » في هذا المشروع . وجاء القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ فحسم هذا الخلاف فاعتبر موظفي هذه المشروعات أيا كان تكييفها القانوني في حكم الموظفين العموميين في صدد جرائم الرشوة والاختلاس وباقي حكمها (١) .

ولا يشترط لاعتبار الشخص موظفا عاما أن يكون مثبتا (٢) أو أن يتقاضى مرتبا عن عمله (٣) . وقد اتجه الفقه الجنائي الفرنسي باديء الأمر الى قصر معنى الموظف العمومي في جريمة الرشوة على كبار موظفي الادارة ومن يملكون قسطا من السلطة العامة ، الا أن القضاء سرعان ما نبذ هذا التعريف الضيق وجمع داخل فكرة الموظف العام كل من يعمل في السلم الاداري ابتداء من الوزير حتى أقل الموظفين درجة (٤) .

ويلاحظ أنه لا عبرة بالنظام القانوني الذي يحكم طائفة معينة من الموظفين فلا يشترط خضوعهم للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، اذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة كهيئة التدريس بالجامعات وأعضاء الهيئات القضائية والقوات المسلحة والشرطة (٥) .

ويلاحظ أن تحديد المركز القانوني للموظف العام يتحدد وفقا للوظيفة التي يشغلها فعلا . فلا يحول دون توافر هذه الصفة أن يكون الموظف في

(١) وهو حكم خاص بجريمة الرشوة وغيرها من جرائم الاختلاس بواجبات الوظيفة (انظر نقض ١١ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٦٥ ص ٣٤٩) .

(٢) انظر المحكمة الادارية العليا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة المبادئ س ١ ص ٥٢٦ ، ١٤ ابريل سنة ١٩٥٦ س ١ ص ٦٧٦ ، ٥ مايو سنة ١٩٥٦ س ١ ص ٧٤٥ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٧ س ٣ ص ١٤٤ ، ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٨ س ١ ص ٧١٢ .

(٣) مثال ذلك المدة أو الشيخ (محكمة القضاء الاداري في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٦ ص ١٠٢٩ ، انظر Cass., 21 janv. 1959, Bull. 109.

(٤) راجع مقال Vitu, op. cit., p. 134. في هذا المعنى Cass., 11 nov. 1921, Gaz. Pal. 1922. 1. 381.

(٥) انظر نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٨١ ص ٣٦٤ .

أجازة أو موقفا عن العمل طالما أنه لا زال يشغل بصفة فعلية وظيفته العامة (١) ومع ذلك لا تقع الجريمة إذا لم يكن يشغل وظيفته وقت ارتكاب الجريمة ولو بصفة مؤقتة ، كما إذا كان معارا لجهة أجنبية أو متتدبا طول الوقت في شركة خاصة . في هذه الحالة يتحدد المركز القانوني للموظف العام في ضوء الجهة التي الحق بها بناء على الاعارة أو الانتداب طول الوقت . فإذا كان هذا اللاحق لجهة مما يعتبر موظفوها موظفين عموميين استمرت صفته كموظف عام . ولكن أعمال وظيفته تتحدد وفقا للجهة التي ألحق بها .

وقد توسع المشرع في المادة ١١١ عقوبات في تحديد الموظف العام في صدد الرشوة والاختلاس ونحوها فنص في هذه المادة على ما يسمى بالموظف العام الحكمي في صدد هذه الجرائم . ولكنه خلط بين الموظف العام الحقيقي والموظف العام الحكمي ، فجاءت المادة ١١١ المذكورة خليطا بين النوعين . وهو ما سنوضحه عند بيان كل حالة على حدة دون تقييد بالترتيب الذي جاء في المادة ١١١ عقوبات المذكورة ، وفيما يلي نورد الحالات التي أوردها المادة ١١١ عقوبات والتي تندرج تحت مدلول الموظف العام الحقيقي .

٧١ - (١) المستخدمون في المصالح الحكومية :

يراد بهؤلاء الموظفون الذين يشغلون أدنى درجات السلم الإداري في الحكومة المركزية (٢) . وقد أراد المشرع بالنص عليهم تأكيد شمول النص للموظفين العموميين كافة أيا كان مركزهم الوظيفي (٣) . وقد كانت العلة في هذه التسمية قديما هي الاعتقاد السائد بأن الوظيفة العامة تتميز بقدر من

(١) راجع مثالا للوقف عن العمل في نقض جنائي ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٨٧٥ سنة ٨٢ ق لم ينشر .

(٢) سواء تمثلت في صورة التركيز الإداري أو عدم التركيز الإداري (راجع ص ٧٥) .

(٣) وقد ذهب رأي قديم في الفقه الفرنسي (قال به Morin) الى قصر مدلول الموظف العام على كبار موظفي الجهة الإدارية الذين يملكون قسطا من السلطة العامة ، وأن تعبير المستخدم ينصرف الى غير الموظف الذي يزود بتفويض من السلطة العامة .
انظر
Vitu : op. cit., p. 133.

السلطة العامة ، مما دفع المشرع الى انصص صراحة على طائفة المستخدمين منعا لكل لبس أو خلاف (١) .

(ب) المستخدمون في المصالح الموضوعية تحت رقابة الحكومة :

يدور البحث حول المقصود بالمصالح الموضوعية تحت رقابة الحكومة . وقد استوحى المشرع هذه العبارة مما نصت عليه المادة ١٧٧ (١) عقوبات فرنسي المعدلة بقانون ١٦ مارس ١٩٤٣ .

«administrations placées sous le contrôle de la puissance publique»

وقد ذهب الفقه الفرنسي الى أن هذه العبارة تنصرف الى الهيئات ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن اندولة كالمؤسسات العامة والوحدات الاقليمية والمشروعات المؤممة أيا كانت طبيعتها (١) .

والواقع من الأمر أن المشرع قد استهدف بتعبير الرقابة معنى الوصاية الادارية «La tutelle administrative» أو الرقابة الادارية كما سماها البعض (٢) . ويقصد بالهيئات الخاضعة لهذه الرقابة الهيئات اللامركزية الادارية وهي نوعان : لامركزية اقليمية كما هو الشأن بالنسبة الى المحافظات والمدن والقرى ولا مركزية مصلحة أو مرفقية كما هو الشأن في المؤسسات العامة . وقد أراد المشرع بعبارة (المصالح الموضوعية تحت رقابة الحكومة) تحقيق تقابل تام بينها وبين عبارة (المصالح التابعة للحكومة) ، فبينما تنصرف الأولى الى الهيئات اللامركزية ، أو بعبارة أخرى بينما تخضع المصالح الأولى للرقابة الادارية تخضع اثنائية للسلطة الرئاسية (٣) . ولا شك أن الموظفين في هذين النوعين من المصالح هم موظفون عموميون في فقه القانون الاداري ، الا أن النص عليهم على حدة جاء في قانون العقوبات منعا لكل لبس أو شك .

(١) انظر مأمون سلامة ، جرائم الموظفين ضد الادارة العامة ، مجلة القانون والاقتصاد ص ١٦٦ ص ١٦٧ .
(١) Juris Classeur Pénal, art. 177 à 183, No. 83 etc.; Vitu

cit., p. 135; Garçon : art. 177 et 178, No. 28.

(٢) توفيق شحاته ، مبادئ القانون الاداري سنة ١٩٥٦ ص ١٧٨ ، عثمان خليل ، القانون الاداري طبعة ١٩٥٧ ص ١١٥ .

(٣) انظر في الفرق بين السلطتين محكمة القضاء الاداري في ١٩٥٥ مجموعة احكام مجلس الدولة س ١٠ ص ٩٥ .

٧٢ - أعضاء المجالس النيابية :

نصت المادة ١١١ (٢) عقوبات على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أم معينين . ولا شك أن هؤلاء الأشخاص يعتبرون موظفين عموميين إلا أن المشرع أشار إليهم صراحة منعا لكل خلاف (١) . وقد استقر القضاء الفرنسي إلى أنهم يعتبرون في حكم الموظفين العموميين (٢) قبل أن ينص عليه صراحة القانون الفرنسي بمقتضى الأمر الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ (٣) . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن بطلان الانتخاب لا يحول دون الإبقاء على صفة الجاني أنه كان يزاول أعماله العامة التي ارتكب الجريمة أفرادها قبل أن يتقرر البطلان نهائيا (٤) .

٧٣ - ثانيا - الموظف الفعلي :

يشور البحث حول مدى امكان وقوع الرشوة من موظف لم يصدر قرار بتعيينه أو صدر قرار التعيين باطلا ، وهو ما يسمى بالموظف الفعلي أو الواقعي *Fonctionnaire de fait* . ومن المقرر في القانون الإداري أن الموظف يعتبر فعليا إذا كان قرار تعيينه الباطل معقولا أى يرجع إلى الظاهر ، كيعتبر صحيحا إذا لم يفتن الجمهور إلى سبب بطلانه دون عبء بما إذا كان الموظف حسن النية أولا . أما إذا عين في الأوقات الاستثنائية كحالة الحرب والثورة ، فقد قيل بأنه ليس من الضروري أن يكون الفرد قد عين تعيينا معقولا ، بل يعتبر موظفا فعليا ولو لم يصدر قرارا بتعيينه (٥) . واذن فإن أساس نظرية الموظف الفعلي هو إما الظاهر أو الضرورة .

ولما كانت الأعمال الإدارية التي يقوم بها الموظف العام الفعلي تعتبر

(١) انظر على راشد ، جرائم الرشوة والتزوير طبعة ١٩٥٨ ص ١٨ .

(٢) *Juris Classeur Pénal*, art. 177 à 183, No. 39-43.

(٣) *Vitu : op. cit.*, P. 134.

(٤) *Cass.*, 3 Nov. 1933, *Gaz. Pal.*, 1933, 2, 972.

(٥) *Laubadère : Traité élémentaire de droit administratif*, (٥) 1953, P. 385, etc.

كالأعمال التي يباشرها الموظف العام الحقيقي فإن الموظف الفعلي يعتبر صالحا لارتكاب جريمة الرشوة (١) .

٧٤ - ثالثا - الموظف العام حكما :

٧٥ - (١) المكلف بخدمة عامة : ويقصد به كل من يلزمه القانون بالقيام بأحدى الخدمات العامة أو بمباشرة مهمة تتعلق بالنظام العام (٢) بغض النظر عن كونه لا يشغل مركزا وظيفيا في الدولة . ولا تثبت هذه الصفة إلا في حدود العمل المكلف به . ويشترط لصحة التكليف الصادر من موظف عام أن يصدر ممن يملكه فلا يستعاض عن ذلك بالأمر الواقع الذي تفرضه الإدارة خروجاً على حكم القانون . ويستوى أن يكون العمل المكلف به دائما أو مؤقتا ، بمقابل أو بغير مقابل (٣) ، سواء سعى إلى التكليف لإبرادته أو كان بناء على أمر من السلطة العامة (٤) . ومن أمثلة قضاء محكمة النقض أمين شونة بنك التسليف عند تكليفه باستلام القمح من الأهالي لحساب الحكومة ووزنه وتحديد درجة نظافته (٥) « وشيخ الحارة » بالنسبة إلى واجب استحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للأمن العام (٦) ، ونائب الحارس على إحدى الشركات (٧) ،

Garçon : op cit., art. 177, No. 74. (١)

وقد ذهب إلى أن العيب غير الظاهر أو غير الجوهري لا يؤثر في المركز الظاهر للموظف واحتمال ارتكابه جريمة الرشوة .

Vitu : op. cit., p. 135. (٢)

Garçon, art. 177, 178, No. 52. (٣)

وقارن نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ رقم ٣٣ ص ١٦٨ الذي قصر مدلول المكلف بخدمة عامة على من يكلف بعمل عارض .

(٤) راجع نص المادة ٣٥٧ عقوبات ايطالي الذي عرف المكلف بخدمة عامة ، فقد بين أن التكليف قد يكون مؤقتا أو دائما ، بمقابل أو بغير مقابل ، بإرادة الشخص أو رغما عنه .

(٥) نقض ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣١٤ ص ٤٢٤ .

(٦) نقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ١١٨ ص ٧٧٣ . انظر الاورنيك رقم ٢٣ شياخات الذي كان يحدد أعمال شيخ الحارة .

(٧) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ١٠٩ ص ٥٧٠ .

وعضو « الاتحاد الاشتراكي العربي » ، وعضو اللجنة التي تشكلها إحدى لجان هذا الاتحاد لبحث بعض الأموال الخاصة بالخدمة العامة (١) . وقد يكون المكلف بخدمة عامة موظفا عاما ثم ندبته الدولة لأداء خدمة عامة خارج أعمال وظيفته (٢) ، وبهذا المعنى نصت صراحة المادة ٣٥٨/١ من قانون العقوبات الايطالي .

ولا يجوز الخلط بين التكليف والترخيص ، فالأول ينطوي على عنصر الالتزام بخلاف الترخيص الذي يقوم على مجرد السماح والاذن . وإذا حكم بأن البنوك المرخص لها يمزولة عمليات النقد الأجنبي لا تمارس هذه العمليات بوصفها مكلفة بخدمة عامة (٣) .

كما لا يجوز الخلط بين التكليف والتعاقد على أداء عمل معين ، فلا يعتبرون مكلفين بمهمة تدخل في نطاق الخدمة العامة . ونظرا الى خطورة المصالح الحكومية لتنفيذ مشروع معين .

٧٦ - (ب) المحكمون والخبراء ونحوهم : نصت المادة ١١١ (٣) عقوبات على أنه يعتبر في حكم الموظفين العموميين المحكمون والخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون . ولا شك أن هؤلاء يعتبرون مكلفين بمهمة تدخل في نطاق الخدمة العامة ونظرا الى خطورة الأعمال التي يؤديها هؤلاء فقد نبه المشرع صراحة الى خضوعهم لأحكام رشوة الموظفين . فالحكم أشبه بالقاضي في مهمته ، والخير يمهّد للحكم بالرأى الذي ينتهي اليه في تقديره (٤) . وكذلك فإن أعمال وكيل الدبابة والمصنفي والحارس القضائي لا تقل خطورة وحساسية عن أعمال هؤلاء .

(١) نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١١٤ ص ٥٨١ .

(٢) راجع نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦١ سالف الذكر حيث اعتبرت محكمة النقض أن تنصيب أحد موظفي مصلحة الوقود لوزارة الصناعة نائبا للحارس على إحدى الشركات للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة يعد تكليفا بخدمة عامة .

(٣) انظر نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٣٣ ص ١٦١ .

Vitu : *op. cit.*, p. 135; Damour : *A propos un arrêt récent* (٤) *sur la corruption d'expert*; *Rev. de sc. crim.*, 1955, 576, etc.; Logoz : *v. 2*, p. 669.

ويشترط في الخبراء أو المحكمين أن يكونوا معينين من قبل المحكمة فلا يكفي أن يكونوا مختارين من قبل الخصوم (١) . ويستوى في هذه الحالة الأخيرة أن يكون ذلك بمناسبة خصومة قضائية أو اتفاق على التحكيم . ويعتبر هؤلاء من الموظفين العموميين (حكما) في صدد تطبيق جرائم الرشوة والاختلاس وما نحوها (المادة ١١٩ عقوبات) .

٧٧ - (ج) العاملون في القطاع العام : أضاف القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ (المادة ٨) فقرة جديدة الى المادة ١١١ من قانون العقوبات تقضى بأن يعتبر في حكم الموظفين العموميين : أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب بأية صفة كانت .

وقد جاء هذا التعديل لتأمين الحماية الكافية للأهداف الاشتراكية التي توختها قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهم الحكومة في بعضها الآخر (٢) . وقد أثير الخلاف حول صفة موظفي المشروعات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات العامة فجاء هذا النص وحسم كل خلاف بشأن موظفي هذه المشروعات اذ اعتبرهم في حكم الموظفين العموميين في صدد جرائم الرشوة والاختلاس وما نحوها (المادة ١١٩ عقوبات) . ويلاحظ أن العبرة هي بالمساهمة في رأس مال هذه المشروعات لا مجرد المساهمة في الإدارة . ويكفي أن تكون هذه المساهمة على سبيل الاستثمار المؤقت لبعض الأموال كمساهمة هيئة للتأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التأمين والمعاشات في بعض الشركات عن طريق شراء بعض الأسهم من البورصة (٣) . وبالنسبة الى أعضاء مجلس

(١) انظر مأمون سلامة ، جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة ، مجلة القانون والاقتصاد ص ١٦٦ ص ٦٦٧ .

Levasser (G), Droit pénal spécial, mise à jour, 1966, p. 101,

(٢) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) اكتم الخولي ، الموجز في القانون التجاري ، ج ١ سنة ١٩٧٠ ص ٧٢١ .

الادارة لا محل للتمييز بين من يتقاضى مرتبا دوريا أو من ينال مجرد مكافأة على الحضور • ويتعين في المستخدمين أن تربطهم علاقة تبعية بالشركة أو للمؤسسة أو نحوها ، فلا يعتبر كذلك من يقوم بهمة عارضة كاتسداب خبير لفحص حالة معينة أو توكيل محام للمراقبة في قضية معينة (١) • وتذهب أغلبية الفقه الفرنسي الى التفرقة بين شاغلي وظائف الادارة والتوجيه في المشروعات العامة وبين بقية مستخدمي المشروع ، فالطائفة الأولى تخضع لنظام من القانون العام وان كانوا لا يعتبرون موظفين عموميين بالمعنى الدقيق ، بخلاف الطائفة الثانية فهي تخضع للقانون الخاص ، أى لقانون العمل • وقد رفض مجلس الدولة المصرى هذه التفرقة الفرنسية (٢) • وعلى أية حال فانه لا شأن لقانون العقوبات بهذه التفرقة ، فجميع مستخدمي المشروعات سالفة الذكر أيا كان مركزهم في السلم الادارى للمشروع يعتبرون في حكم الموظفين العموميين (٣) •

ولا يحول دون اضافة صفة الموظفين العموميين على العاملين في القطاع العام في خصوص جريمة الرشوة وغيرها من الجرائم ، ما نص عليه القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، من تأكيد المركز التعاقدى للعاملين بشركات القطاع العام بسبب اخضاعهم لقانون العمل وانتايمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد به نص في هذا النظام (المادة الأولى) (٤) •

٧٨ - (د) حكم خاص بالأطباء والجراحين والقبالات والشهود :

بعد الشارح حكم الرشوة في نطاق الموظفين العموميين الى طائفة من الأشخاص

- (١) قارن عكس ذلك فوزية عبد الستار ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة طبعة ١٩٨٠ ص ٢٤ •
- (٢) انظر اكنم الخولى في قانون النشاط التجارى الحديث للدولة سنة ١٩٦١ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ •
- (٣) يلاحظ ان بعض هذه المشروعات تعتبر مؤسسات عامة ، ومن هذه الوجهة يتمتع موظفوها بالصفة العمومية •
- (٤) وبهذا المعنى كان القرار الجمهورى رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٦٠ والقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ (انظر اكنم الخولى ، الوجيز سنة ١٩٧٠ ص ٧١٨) وانظر تقضى ١١ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٦٦ ص ٣٤٩ ، تقضى ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٤١ ص ٢٠٩ •

تسلمهم في الخدمة العامة ، وقد رأى أن صدق هؤلاء في أعمالهم أمر يقتضيه الأمن الاجتماعي ، مما يتعين معه توفير الحماية الكاملة لهذا الأمن عن طريق تشديد العقاب . لذا نصت المادة ٢٢٢ (١) عقوبات على أن كل طبيب (أو جراح) أو قابلة أعطى شهادة أو بياناً مزوراً بشأن حمل أو فرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة ، إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للقيام بشيء من ذلك أو وقع منه فعل نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة . ويلاحظ أنه لا يشترط في الطبيب أن يكون موظفاً عاماً والا فإن فعله يخضع للقواعد العامة . ويستوى أن يكون الفرض من تحرير الشهادة أو البيان المزور تقديمه إلى المحاكم (٢) أو إلى أية جهة أخرى .

ونصت المادة ٢٩٨/١ عقوبات على أنه إذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور أن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة أو الشهادة الزور . فإذا كان الشاهد طبيباً (أو جراحاً) أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاداء الشهادة زوراً بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة أو في باب شهادة الزور أيهما أشد .

ويشترط لتطبيق هذا الحكم أن تكون الشهادة المزورة سبب الرشوة قد أبدت أو يتعين ابدؤها شفاهاة أمام القضاء في دعوى قائمة . فلا يكفي

(١) نص القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في المادة ١١١ عقوبات على اعتبار الأطباء والجراحين والقابلات في حكم الموظفين بالنسبة إلى ما يعطيه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة ثم جاء القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فحذف الفقرة الخاصة بذلك . وعدلت المادة ٢٢٢ عقوبات على النحو الوارد في المتن .

(٢) انظر المادة ٢٢٣ عقوبات بشأن الشهادة المقدمة إلى المحاكم ويلاحظ أنه يشترط لتوافر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ عقوبات أن يتم اعطاء الشهادة أو البيان المزور ، بخلاف الأمر في جريمة الرشوة بمعناها الدقيق حيث لا يشترط تنفيذ سبب الرشوة كما سنبين فيما بعد .

مجرد اعطاء مستند أو بيان للتسك به أمام أية جهة ولو كانت من المحاكم كما هو الشأن بالنسبة الى المادة ٢٢٣ عقوبات سائلة الذكر . كما لا يكتفى بمجرد ابداء الشهادة أمام سلطة التحقيق ، وذلك باعتبار أن المادة ٢/٢٩٨ عقوبات قد وردت في باب شهادة الزور ، التي تطلب القانون للعقاب عليها أن تحصل أمام القضاء (١) .

على أنه يلاحظ أنه وإن كان القانون لم يعاقب على شهادة الزور الا اذا أصر عليها الشاهد حتى قبل باب المرافعة (٢) ، إلا أن جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ عقوبات تقع كاملة ولو عدل الشاهد عن شهادته قبل قتل باب المرافعة - وذلك باعتبار أن الجريمة تقع وتتم بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ولو لم يقبه أداء فعلى للشهادة المزورة ، فيكون من باب أولى اذا كان الجاني قد شهد زورا ثم عدل قبل قتل باب المرافعة . على أنه اذا كانت الشهادة المزورة التي طرأ عليها العدول المذكور لم تقع الا نتيجة للرجاء أو التوصية أو الوساطة ، وكان القانون لا يعاقب على هذه الجريمة في المادة ١٠٥ مكررا الا بالاستجابة فعلا الى هذا الرجاء وما نحوه ، فانه لا تنوافر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٩٨ اذا كان الجاني لم يعدل قبل قتل باب المرافعة عن الشهادة المزورة التي أبداه ، الا استجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة .

المبحث الثاني

الركن المادي

٧٨ مكررا - تمهيد :

يتحقق الركن المادي في جريمة الرشوة بارتكاب نشاط إجرامي معين (الطلب أو القبول أو الأخذ) من أجل تحقيق غرض معين يتضح فيه معنى الاتجار بالوظيفة أو استغلالها (أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجباتها - أو أداء عمل يزعم الموظف أنه من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه) .

(١) نقض اول ديسمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة الاحكام س ٥ رقم ٤٧ .

(٢) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٧ .

ويتضح مما تقدم أن الركن المادى لجريمة الرشوة يستلزم توافر عنصرين:

١ - الطلب أو القبول أو الأخذ .

٢ - سبب الرشوة .

§ - ١ - الطلب أو القبول أو الأخذ

٧٩ - مدى أهمية الاتفاق بين الراشئ والمرتشئ :

يثور التساؤل بادئ ذي بدء عن مدى ضرورة توافر الاتفاق بين الراشئ والمرتشئ لقيام الركن المادى لجريمة الرشوة . وهذا الحكم ليس الا أثرا لسياسة التجريم التى يسير عليها المشرع فى العقاب على الرشوة ، واتى تتعلق بالتكييف ائقانونى لهذه الجريمة . وهذا أمر تحكمه نظريتان :

فوفقا للنظرية الأولى تعتبر الرشوة جريمة واحدة . ودخل هذه النظرية يوجد رأيان : الأول ينظر الى الموظف باعتباره سيد المشروع الاجرامى فهو وحده الذى ينهض بأعمال الوظيفة موضوع المساومة ، ومن ثم فانه يعتبر الفاعل الأصلى فى جريمة الرشوة ، أما الراشئ فليس الا شريكا مع الموظف . وقد عيب على هذا رأى أنه يتعذر وفقا له معاقبة الراشئ الذى لا تقبل منه الرشوة لأنه لا عقاب على الشروع فى الاشتراك (١) . أما رأى الثانى فقد ذهب الى أن الرشوة اتفاق غير مشروع بين الراشئ والمرتشئ ، وتتم الجريمة بمجرد هذا الاتفاق ، ومن ثم فان كلا من طرفى هذا العقد غير المشروع أى الراشئ والمرتشئ يقومان بدور لازم لا غنى عنه فى قيام الجريمة ، الأمر الذى يبرر اعتبارهما فاعلين أصليين فى جريمة واحدة . وعلى ذلك فانه يعاقب كلا من الراشئ الذى يعرض الرشوة دون قبولها والمرتشئ الذى يطلب الرشوة دون الاستجابة اليه باعتباره شارعا فى رشوة (٢) . وقد عيب على هذا رأى أنه يضع الراشئ على قدم المساواة مع المرتشئ على الرغم من اختلاف

(١) وقيل ايضا ان هناك شكاً فى مدى جواز عقاب شريك الراشئ وفقاً للرأى الذى لا يرى جواز العقاب على الاشتراك فى الاشتراك راجع

Vitu : op. cit., p. 143, No. 22.

Garroud : op. cit., v. 4, p. 37.

(٢)

(م ٩ - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

درجة اثم كل منهما ، لأن جرم الموظف هو بلا شك أكثر جسامة وفداحة بالنظر الى أنه صاحب الوظيفة التي تقع الرشوة بالاتجار بها أو استغلالها .

أما النظرية الثانية فتتظر الى الرشوة باعتبارها جريمة مزدوجة ، أي تتكون من جريمتين منفصلتين متميزتين : احدهما جريمة المرتشى وتسمى الرشوة السلبية ، والأخرى جريمة الراشي وتسمى بالرشوة الايجابية . وطبقا لهذه النظرية لا يشترط توافر الاتفاق بين طرفي الرشوة اذ أن كلا من الجريمتين تقع بمجرد ارتكاب أحدهما فعلا يتجه به نحو اتمام معنى الرشوة ، وهو طلب الرشوة من جانب المرتشى أو عرضها من جانب الراشي ولو لم لم يؤد هذا الفعل الى الاتفاق بين الاثنين (١) . كما أنه وفقا لهذه النظرية لا محل لتصور الشروع في الرشوة طالما أن الرشوة تقع تامة بمجرد البدء في تنفيذ الاتفاق وذلك بالطلب أو العرض حسب الأحوال .

وخلاصة ما تقدم أن نظرية وحدة الجريمة تقتضي توافر الاتفاق بين الراشي والمرتشى اما باعتباره وسيلة للاشتراك واما باعتباره عنصرا ضروريا لا تقع الجريمة الا به . أما نظرية ازدواج الجريمة فلا تتطلب توافر الاتفاق بين الاثنين .

وينظر قانون المقنونات الفرنسي الى الرشوة باعتبارها جريمتين متميزتين احدهما تقع من الراشي وتسمى بالرشوة الايجابية والأخرى تقع من المرتشى وتسمى بالرشوة السلبية (٢) . ومع ذلك فقد كان هذا القانون يتطلب لوقوع أي من الجريمتين توافر الاتفاق غير المشروع بين الراشي والمرتشى ، وهو ما لا يتفق مع تمزيق الرشوة الى جريمتين متميزتين (٣) . ثم صدر قانون ١٩١٩ فنص على أن الرشوة السلبية في مجال الأعمال

(١) وتطبيقا لذلك فقد قضى بأنه يجوز لهيئة المحلفين ان تطمنن الى ادانة المرتشى وبراءة الراشي . (Cass., 22 avril 1937, Gaz. Pal 1937.2.272).
(٢) Garraud : *Traité*, v. 4, No. 1519, p. 370.

(٣) ولهذا قيل بأنه لا يتصور الشروع في الرشوة السلبية في مجال الاعمال الخاصة طالما أن البدء في التنفيذ (الطلب) أصبح معاقبا عليه بوصفه جريمة تامة . اما الشروع في الرشوة الايجابية فقد ظل معاقبا عليه طالما كان الاتفاق لازال شرطا متطلبا لقيام الجريمة .
(Vitu : *op. cit.*, p. 145).

الخاصة تقع بمجرد طلب الرشوة من جانب المرتشى ، دون أن يمس بالتعديل أحكام الرشوة الايجابية بشأن وجوب توافر الاتفاق بين الراشي والمرتشى^(١). الى أن عدلت أحكام الرشوة في عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٥ بحيث أصبح القانون يعاقب على الرشوة الايجابية بمجرد العرض وعلى الرشوة السلبية بمجرد الطلب - ولو لم يعقبها قبول من الطرف الآخر ، وبذا أصبح لا محل لتصور العقاب على الشروع طالما أن البدء في تنفيذ الاتفاق بالعرض أو الطلب تقع به الجريمة^(٢) . أما قانون العقوبات الايطالي فقد نظر الى الرشوة باعتبارها جريمة واحدة صادرة من جانبين Bilatérale . يقتضى لوقوعها توافر الاتفاق بين الراشي والمرتشى^(٣) ، ويعتبر الفاعل فيها هو المرتشى ، بخلاف الراشي ، فهو مجرد شريك فيها .

وإذا حللنا سياسة التجريم في التشريع المصري ، نجد أن قانون العقوبات كان يستوجب قيام الاتفاق بين الراشي والمرتشى ، حتى صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فاعتبر الرشوة قائمة بمجرد تقديم الطلب من الموظف ولو لم يقبله الراشي . ولا يميز هذا القانون في داخل جريمة الرشوة بين جريمة الراشي وجريمة المرتشى كما يفعل القانون الفرنسي، بل ينظر الى الجريمة باعتبارها عملية واحدة فاعلها هو المرتشى . أما الراشي فهو ليس الا شريكا فيها يستعير اجرامه من الفعل الذي يساهم فيه . وآية ذلك أن القانون لم يؤثر فعل الشريك الا اذا صدر بناء على اتفاق مع المرتشى . أما مجرد عرض الرشوة وحده من جانب الراشي فلا يصلح وحده لاعتباره جريمة ارشاء (أو رشوة ايجابية) ، ولا يعاقب عليه القانون الا اذا جاء مقترنا بعدم قبول الرشوة من جانب الراشي فلا يصلح وحده لاعتباره جريمة ارشاء (أو رشوة

Cass., 10 juin 1948, D. 1949-15, note H. Carteret, (١)
1948, Gaz. Pal., 1948.2.90; 7 juill. 1949. Bull. 229.

F. Goyet; Droit pénal spécial, ..Sirey, 1972, p. 93. (٢)

(٣)

Manzini, Trattato, v. 4, No. 1322, p. 16; Antolisei: Manuale, v. 2, No. 181, p. 645.

جريمة خاصة لا رشوة ايجابية أو شروعاً في رشوة سلبية ، كما سنبين فيما بعد (١) .

وقد سار مشروع قانون العقوبات الجديد وفقاً لهذه السياسة في التجريم .

٨- الطلب أو القبول أو الأخذ :

الطلب : يكفي لتوافر النشاط الاجرامي في الرشوة أن يصدر عن الموظف بإرادته المنفردة ايجاب بالرشوة ولو لم يعقبه قبول لها ممن توقع الموظف أن يكون راشياً (٢) . فتقع الجريمة كاملة ولو رفض الراشي الاستجابة الى هذا الطلب . كما يستوى لوقوع الجريمة أن يطلب الموظف الرشوة لنفسه أو لغيره (٣) ، أو أن يرد انطلب على العطية أو ينصرف الى مجرد الوعد بها . وهذا التوسع في التجريم يرجع الى أن مجرد طلب الرشوة ولو لم يعقبه قبول أو أخذ ينطوي على معنى عرض الوظيفة للتجار بها أو استغلالها مما يحقق الخطر المراد تفاديه بتجريم الرشوة (٤) .

القبول : يكفي لوقوع جريمة الرشوة أن يقبل الموظف الوعد بالعطية الذي صدر من الراشي ، دون عبء بما اذا كان الراشي قد نفذ هذا الوعد أو نكل عن تنفيذه ، اذ يكفي مجرد صدور القبول من المرتشي لوقوع جريمة

(١) يعاقب الـ Common law على مجرد طلب الرشوة باعتباره شروعاً في رشوة . وقد سادت بعض القوانين الأمريكية بين طلب الرشوة وأخذها والاتفاق عليها (راجع

(Perkins, Criminal law, Chicago, 1957, pp. 403, 404.

كما نص قانون العقوبات الياباني على أن الرشوة تتوافر بمجرد الطلب أو الأخذ أو الاتفاق (المادة ١٩٥٧) .

(٢) نقض ٦ نوفمبر ١٩٦٧ مجموعة الأحكام س ١٨ رقم ٢٢٥ ص ١٠٨٧ .

(٣) ولذا قضى بأنه لا يصلح دفاعاً ان يدعى المرتشي انه لم يطلب الرشوة لنفسه وإنما طلبها لغيره (نقض ٧ يناير سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٣ ص ١٧ ؛ ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٢٨) ؛ وانظر نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٣٥ ص ١١٢٢ .

(٤) وقد حكم بتوافر جريمة الرشوة في حق ضابط بمكتب حماية الآداب توجه الى أحد الأشخاص وطلب منه مبلغاً من النقود لقاء حفظ بعض الشكاوى المرسلة ضده والحالة اليه من النيابة (نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ رقم ٤٥ ص ٢٢٠) .

الرشوة تامة كاملة (١) . والمحكمة أن تتحقق من توافر القبول من جميع ظروف الواقعة وفقا لما تستبينه من أدلة الاثبات المطروحة عليها . ولا يشترط فيه أن يكون في صورة معينة ، فيستوى أن يصدر شفاهة أو كتابة ، صراحة أو ضمنا . وقد تستبين المحكمة القبول الضمني من سكوت الموظف في ظروف معينة تفيد معنى القبول (٢) . ويشترط في القبول أن يكون جديا أى صادرا عن ارادة حرة واعية ، فلا تقع الجريمة اذا تظاهر الموظف بقبول الرشوة ليسهل على رجال الشرطة القبض على الراشئ (٣) . وعلى العكس من ذلك لا يشترط أن يرد القبول على ايجاب صحيح ، فتقع الجريمة ولو كان عرض الرشوة عليه غير جدى . وعلة ذلك أن الرشوة ليست عقدا حتى يتطلب فيه تبادل الارادتين .

الأخذ : يقع هذا انفعال باستلام الموظف أو انتفاعه بالعطية موضوع الرشوة . وتتميز هذه الصورة من الركن المادى بأنها ترد مباشرة على العطية سواء سبقها وعد بالرشوة أو لم يسبقها هذا الوعد . وتعتبر أخطر صور الرشوة ، اذ فيها يكون الموظف قد قبض فعلا ثمن اتجاره بوظيفته أو استغلالها ، ولهذا يطلق عليها تعبير (الرشوة المعجلة) خلافا لصورة القبول ، الذي يطلق عليها (الرشوة المؤجلة) . واذا تسلم الموظف العطية فلا عبرة بنوع التسليم ، فيستوى أن يكون حقيقيا أو رمزيا (٤) ويعتبر أخذا للعطية انتفاع الجاني بالميزة أو الفائدة موضوع الرشوة .

(١) انظر في قضاء محكمة النقض الإيطالية :

Cass. 29 gennaio 1953 ; Cass. 4 maggio 1954. Rassegna di giur. sul codice penale, 1955, art. 163.

(٢) انظر محمود مصطفى ، القسم الخاص طبعة ١٩٦٤ ص ٣٦ هامش ١ .

(٣) نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١١٠ ص ١٧٣ .

(٤) انظر Trib. Corr. de la Seine, 1er. juill. 1958, D. 1958, Somm. 154.

٨١ - التحريض الصوري على الرشوة :

وقد يتفق أحد طرفي الرشوة مع الشرطة على أن يتجه الى الطرف الآخر بطلب الرشوة أو عرضها - على حسب الأحوال - بقصد إيقاعه في جرمه اذا ما استجاب اليه ، وتمكين الشرطة تبعاً لذلك من القبض عليه . ويتعين بيان الحد الفاصل بين اجراءات الاستدلال التي يجوز للشرطة مباشرتها للتوصل الى كشف الجريمة وضبط الجاني وبين التحريض على ارتكاب الجريمة وهو أمر غير مشروع . وقد حكم بأنه اذا ثبت أن الشرطة قد حرضت على ارتكاب الجريمة فلا يجوز اتهام الجاني بارتكابها - طالما أن الدولة ممثلة في شرطتها قد ارتضت بوقوعها فيكون شأنها في ذلك شأن صاحب المال الذي يأذن للغير بالاستيلاء عليه (١) . على أن هذا الرأي مردود بأن الشرطة لا تملك سلطة الاذن بارتكاب الجرائم أو إباحتها (٢) . وذهب حكم عكسي الى أن الجاني الذي ارتكب جريمة تحت سطوة تأثير الشرطة لم يتوافر لديه القصد الجنائي نحو ارتكابها بل هو مجرد آلة سلبية في يد الشرطة (٣) . وهو رأي مردود بأنه لا يحول دون توافر هذا القصد أن يرتكب الجاني جريمته بناء على التحريض ، طالما أنه كان عالماً بالجريمة التي أقدم على ارتكابها واتجهت ارادته نحو ذلك (٤) . وقد استقر القضاء الأمريكي على عدم مساءلة الجاني الذي يرتكب جريمته بناء على تحريض الشرطة أيا كان التمليل القانوني لها القضاء ، وذلك باعتبار أن الجريمة

State v. McPeak, 243 N.C. 273 (1959), cited in Clark (١)
and Marshall, Treatise, p. 307, No. 45.

وقد ورد بها الحكم ما يلي :

«The defense is available, not in the view that the accused though guilty may go free, but that the government cannot be permitted to contend that he is guilty of a crime where the government officials are the instigator of his conduct».

Glanville Williams : Criminal law, general part, 1961, (٢)
No. 156, p. 785.

Sorrels v. United States, 287 U.S. 435 (1932) cited in (٣)
Clark and Marshall : Treatise, p. 305.

Cass., 3 mars 1944, D.A. 1944-92 ; Légal, Chronique, (٤)
Rev. de Sc. Crim., 1953, p. 295.

في هذه الحالة تكون ثمرة لنشاط القائمين على تنفيذ القانون (١) • وهو تقليد قضائي يسمح به النظام القانوني الأمريكي الذي يعتمد على السوابق القضائية فضلا عن نصوص القانون (٢) •

ولا شك أن تحريض رجال السلطة العامة الأفراد على ارتكاب الجريمة من أجل ضبطهم أثناء أو بعد ارتكابها يعتبر فعلا غير مشروع لا يتفق مع واجبه في الحرص على حسن تطبيق القانون ، ومن ثم فانه يتجاوز سلطتهم التي نص عليها القانون • ولذلك فان كل اجراءات الاستدلال والتحقيق المبنية على هذا العمل غير المشروع تعتبر باطلة لا أثر لها ، ولا يجوز الاعتماد عليها في ادانة المتهم (٣) لأنها ليست الا ثمرة التحريض على الجريمة • فهذا التحريض وسيلة للاشتراك في الجريمة وينسحب عليه اثمها ولا يمكن أن يتحول الى عمل مشروع يلقي تقدير القضاة وينبنى عليه اقتناعهم • ومع ذلك يجوز ادانة المتهم استنادا الى أدلة أخرى مستقلة عن الاجراءات الباطلة المذكورة كالاقراراف بالجريمة الذي لم يتأثر بالاجراء الباطل • وبناء على ذلك - فانه يتعين اقامة الحد الفاصل بين الجريمة التي ارتكبت بناء على تحريض رجال السلطة العامة وتلك التي كان دور السلطة العامة فيها لا يتعدى مجرد الاستقصاء المشروع لكشفها • وواقع الأمر أن سلطة رجال الشرطة في التحري عن الجرائم واكتشافها لا يجوز أن تبيح لهم اختيار الأفراد في ميولهم ومدى استعدادهم للتردى في الجريمة ، الا أن تقضى ضرورة حماية المصلحة العامة بذلك ، كما اذا زادت نسبة ارتكاب الجريمة مما يقتضى مضاعفة الجهود لمحاربتها ، أو اشتد خطر النتائج المترتبة على وقوعها أن كان ارتكابها يتم في سرية تامة مما يصعب معه جميع أدلة الاثبات التي تقيّد في كشفها (٤) وضبطها • على أنه حتى في هذا العدد المحدود من الجرائم - ومنها الرشوة - التي يتسع فيها نشاط مأمور الضبط القضائي عمله يجب ألا يمتد الى التحريض على الجريمة بالنسبة الى من لديهم

(١) ويطلق عليه اسم اصطلاح «Entrapment»

Clark and Marshall : Treatise, p. 308.

(٢)

(٣) انظر للمؤلف بحثا عن التحريض على ارتكاب الجرائم كوسيلة

لضبط الجناة ، المجلة الجنائية القومية س ٦ (سنة ١٩٦٣) •

G. Williams, No. 256, p. 788.

(٤)

الاستعداد لارتكابها ، بل يجب أن يقتصر دوره على مجرد مراقبتهم مراقبة دقيقة لضبطهم عند ارتكاب الجريمة أو التوصية بإبعادهم عن مباشرة الاعمال الهامة التي تقتضى اتصالا بالجمهور . فاذا ثبت أن فكرة الجريمة لم تولد عند الجاني الا بفعل مأمور الضبط مستغلة وما كانت لتقع لولا تدخله - أى أنها ليست الا نتيجة لتدييره غير المشرع وحده (١) ، فإن البطان يصمم كل ما بذل نحو كشفها من اجراءات هى وما ترتب عليها اثبات ذلك أمر موضوعى يدخل فى مطلق تقدير محكمة الموضوع ، التى يكون لها أن تستأنس فى تقديرها بظروف الواقعة وماضى التهم وشخصيته .

وهنا يلاحظ أن الجزاء المترتب على تحريض رجال الشرطة اجرائى بحث يهدر الأدلة المترتبة على القبض والتفتيش ، ولكنه لا يمس وقوع الجريمة من الناحية القانونية ، فيجوز اثباتها من خلال أدلة أخرى صحيحة (٢) . وقد حكم فى فرنسا بأن اقتراف الرشوة بناء على تحريض واستفزاز الشرطة للايقاع بالمتهم فى كمين لا يؤثر فى قيام الجريمة ، ولا يمنع من توافرها . وان كانت هذه الافعال من جهة أخرى تعتبر محل لوم شديد من جانب المحكمة (٣) .

وقد قضت محكمتنا العليا بما مؤداه أنه لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدير لضبط الجريمة اذا لم يكن الراشى جادا فيما عرض على المرتشى متى كان عرضه الرشوة جديا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتوبا البعث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى أو لمصلحة

United States v. Sherman, 200 Ford 880 (1952), cited (١)
in Clark and Marshal : Treatise.

G. Williams, No. 256, pp. 787, 788.

انظر

(٢) انظر مأمون سلامة ، المحرض الصورى ، مجلة القانون والاقتصاد س ٣١ (١٩٦٨) ص ٣١١ و ٣١٢ .

Cour de Limoges, 23 mai 1946, D. 1947, Somm. 29. 25 (٣)

انظر تأييدا لذلك فى القضاء البلجيكي

juin 1894, Pasic. belge 1894, p. 395.

غيره (١) . وواضح من هذا الحكم الأخير أن محكمة النقض قد اكتفت بالإرادة الظاهرة للراشئ دون الإرادة الباطنة ولاحظت أن نية الموظف قد اتجهت الى العبث بوظيفته سواء لمصلحة الراشئ أو لمصلحة غيره ، أى أن شأن الراشئ الذى يعمل متواطئاً مع الشرطة شأن غيره من الأفراد . ولكن المشكلة ليست فى مدى وقوع الجريمة وانما هى مشكلة اجرائية تتعلق بمدى سلامة اجراءات الضبط التى وقعت نتيجة التدبير والتحريض ، وهو ما لم تبحثه محكمة النقض . وقد قضت محكمة النقض أن من مهمة الشرطة الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها فكل اجراء يقوم به رجاله فى هذا السبيل يعد صحيحاً طالما أنهم لم يدخلوا فى خلق الجريمة بطريق الغش والخداع أو التحريض على مقارنتها (٢) . وواضح من هذا الحكم بمفهوم المخالفة (٣) أنه اذا ثبت أن الجريمة قد ارتكبت بناء على

State v. Dudoussat, 47 La. Ann. 17, cited in Clark and (1)
Marshall: Treatise, p. 311.

كما قضى بأن توجه ضابط الشرطة الى الراشئ وطلب الرشوة منه للإيقاع به يعتبر تحريضاً له على الارشاء .

U.S. v. Mathews, 22 F. 2d. 979 (1927), cited in G.
Williams, p. 788.

(٢) نقض ١٦ يونية سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٣٥٣
ص ١٨٨ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٤١ ص ٢٠٩ .
(٣) نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٠٦
ص ٤٨٧ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت من الحكم ان الطاعن قد اوما للضابط بادىء الامر بما كان ينبغى عليه من التقدم اليه مباشرة دون تدخل المتهم الآخر - الذى اوصله وأرشده اليه - لتدليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الامر الذى فسره المحكمة بحق بأنه ايماء من الطاعن باستعداده للتفاوض عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذنه من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلاً وضبط بمضه فى جيبه ، وان ذلك كله حدث فى وقت كانت ارادة الطاعن فيه طليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة وليد ارادة تامة فيكون صحيحاً ماخلص اليه لاحكم من ان تحريضاً على ارتكاب الجريمة لم يقع من رجال الضبط القضائى (نقض أول ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٩٩ ص ١٧٠) .

وانظر فى هذا المعنى نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام
س ٧ رقم ٣٣٥ ص ١٢٨٨ .

تحريض رجال الشرطة كانت الاجراءات المؤدية الى ضبطها باطلا (١) .

٨٢ - الفائدة موضوع الرشوة :

يتعين في الطلب أو القبول أو الأخذ أن يرد على وعد أو عطية حسب الاحوال . وقد نصت المادة ١٩٧ عقوبات على أن يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشي أو الشخص الذي عينه أيا كان اسمها أو نوعها ، وسواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية . ولا يقتصر مدلول العطية على معنى الهبة في القانون المدني ، بل ينصرف الى كل ميزة يحصل عليها الموظف (٢) . وقد أوردت المذكرة الابضاحية لمشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مثالا للفائدة المادية هو حصول الموظف على توظيف أحد أقاربه أو السعي في ترقية . ومن أمثلة ذلك أيضا المتع الشخصية كالعلاقة الجنسية (٣) وقضاء سهرة في إحدى الملاهي . وقد تكون الفائدة مستترة كأن تتمثل في استئجار الموظف مسكنا دون أداء الأجرة أو مقابل أجرة مخفضة أو في صورة تعاقد مع الراشي بشروط في صالح الموظف (٤) أو ظير أداء الراشي له عملا دون أجر كصنع أثاث أو اصلاح سيارة . بل تقع الرشوة اذا كان على كل من الراشي والمرتشي موظفين في حكم المادة ١١١ عقوبات ، وقام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عنه

(١) قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت أن تاريخ طلب الرشوة كان سابقا على تاريخ اذن التفتيش ، فإن القول بان اذن التفتيش قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية ، يكون بعيدا عن الصواب (نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ ص ٦١٧) .

(٢) Trib. Corr. de la Seine, juillet 1958 D. 1958, Somm. (٢)
154 ; Cass., 30 juin 1955, D. 1955. 655.

Vitu : op. cit., p. 132.

(٣)

وانظر القضية رقم ٨٠١ سنة ١٩٥٥ عسكرية عليا في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ ، غير منشور ، وهذا الحل هو المعمول به في ظل القانون الألماني وقد رفضت الاخذ به محكمة النقض الإيطالية .

(٤) كانت المادة ١٠٥ قبل القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تنص على انه « تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بشمن أزيد من قيمته أو شرائه بشمن انقص منها أو من أي عقد حصل بين الراشي والامور والمرتشي » . وقد جاء القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فاستعاض عن هذا الابضاح بالنص في المادة ١٠٨ على انه يكون من قبيل الوعد أو العطية على فائدة أيا كان اسمها ونوعها .

أو أخل بواجبات وظيفته مقابل قيام الآخر بفعل من هذا القبيل على نحو يعود بالفائدة على كل منهما • وفي هذه الحالة تمثل الخدمة التي عادت على كل منها صورة المقابل في الرشوة ، وبالتالي يعتبر كل منهما راشيا ومرتشيا في الوقت ذاته •

ولا تعتبر الواقعة رشوة بالمعنى الدقيق إذا لم ينل الموظف مقابلا على النحو المذكور ، كأن يخل بواجب وظيفته نتيجة لرجاء أو وساطة أو توصية (١) • ولذا حرص المشرع المصري على أن يعاقب على هذه الحالة بنص صريح هو نص المادة ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات كما سنبين فيما بعد •

ولا يشترط في الفائدة أن تكون محددة (٢) طالما كانت قابلة للتحديد •

ويجب أن يثبت أن المقابل قد طلبه الموظف أو قبله أو أخذه كتمن لأداء عمله أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته أو لأداء العمل أو الامتناع الذي زعم أنه يدخل في اختصاصه • وننبه إلى أن عنصر السبب في هذا الصدد لا غنى عنه • فمتى ثبت أن أداء الموظف لعمله كان قد حدث في وقت معاصر لحصوله على فائدة مادية ممن تم العمل لصالحه إلا أن الفائدة المذكورة لم تكن مقابل أداء هذا العمل ، فإن الواقعة لا تعد رشوة • ويستوى لدى القانون أن يحصل الموظف على الفائدة لنفسه أو لغيره • كما لا يشترط التناسب بين الفائدة والخدمة التي يراد من الموظف أدائها ، دون إخلال بسلطة محكمة الموضوع في الاستناد إلى قلة الفائدة للتدليل على أنها لم تكن مقابلا للخدمة (٣) •

Garçon : op. cit., art. 177, 178, No. 89. (١)

Cass., 29 maggio 1953, Albertazzi, Ressegna giur. cod., (٢)
1953, art. 318, p. 163.

Antolisei, Mannale, v. 2, No. 182, p. 649. (٣) راجع

Manzini, Trattato, v. 5, No. 1327, p. 174.

وانظر في القضاء الإيطالي :

Trib. Padova 7 dicembre -952, Trib. Agrigento 17
nivembre 1953 ; Ressegna giur. cod. pen., 1955, art. 318,
p. 163.

§ ٢ - سبب الرشوة

- ٨٣ - تمهيد ، ٨٤ - الاختصاص بالعمل ، ٨٥ -
الزعم بالاختصاص ، ٨٦ - ما يراد تحقيقه من الرشوة ،
٨٧ - الرشوة اللاحقة ، ٨٩ - تنفيذ السبب .

٨٣ - تمهيد :

كان قانون العقوبات قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يستلزم لوقوع جريمة الرشوة أن تكون الرشوة مقابل اتجار الموظف بعمل يدخل في حدود اختصاصه . وكان من المقرر وفقا لهذا القانون أنه لا تدخل في دائرة الرشوة حالة ما اذا كان الموظف قد استغل وظيفته فارتكب الرشوة مقابل عمل أو الامتناع عن عمل يزعم أنه من اختصاصه . وجريا على سياسة التشديد التي اتبعتها القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في معالجة الرشوة وسع من دائرتها بحيث أصبحت تغطي أفعال استغلال الوظيفة بجانب أفعال الانجاز بها . وقد انعكس هذا التوسع في صورة امتداد حكم الرشوة الى حالة الزعم بالاختصاص .

وسبب الرشوة الذي يتعين اتجاه ارادة الجاني اليه هو أداء العمل أو الامتناع عنه ، سواء كان هذا العمل مما يدخل في اختصاص الموظف أو يزعم أنه من اختصاصه ، أو في صورة الاخلال بواجبات الوظيفة . ويميز الفقه الايطالي بين الرشوة الكاملة «*corruzione propria*» وهي التي ترتكب بدافع قيام الموظف بعمل غير مشروع ، أى في صورة الامتناع عن أحد أعمال وظيفته أو الاخلال بواجبات الوظيفة، والرشوة الناقصة «*corruzione impropria*» وهي التي ترتكب بدافع قيام الموظف بعمل مشروع أى في صورة أداء عمل من أعمال الوظيفة (١) .

وننبه الى أن الرشوة تقع وتتم بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ، دون أن يعلق تمامها على تنفيذ المقابل ، وكل ما هنالك أن القانون لم يجرم الطلب أو القبول أو الأخذ ما لم يتحقق لسبب معين هو ما أشرنا اليه فيما تقدم . وأكثر من ذلك فإن جريمة الرشوة تقع وتنتهى ولو كان الموظف

Manzini : Trattato, v. 5, No. 1321, p. 161 ; Antolisei : (١)
Manuale, No. 182, p. 648.

يقصد منذ البداية عدم انقيام بالعمل أو الامتناع الذي ارتكبت الرشوة من أجله (المادة ١٠٤ مكررا عقوبات) . ومفاد ذلك أن العبرة في هذه الحالة هي بالإرادة الظاهرة للموظف - لا إرادته الباطنة - فمتى طلب أو قبل أو أخذ الوعد أو العطية حسب الاحوال - للسبب السالف الذكر - كان ذلك وحده كافيا لوقوعها وتامها ولو لم ينفذ الموظف غرضه أو كان في نيته عدم تنفيذه .

٨٤ - الاختصاص بالعمل :

يقصد بالاختصاص بالعمل أن يكون لدى الموظف سلطة مباشرة العمل الذي وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه . وتحدد القوانين واللوائح أعمال الموظف العام التي تدخل في اختصاصه . وقد تتحدد هذه لأعمال بمقتضى أوامر الرؤساء أو تعليماتهم المكتوبة (١) أو الشفوية (٢) . على أنه يتعين أن يكون العمل الذي يؤديه الموظف بناء على أمر رئيسه صادرا بناء على تكليف صحيح (٣) . فمتى كان الرئيس الأمر لا يملك القيام بهذا العمل فإنه لا يكون لرؤوسه اختصاص في هذا الأمر (٤) . وإذا كان العمل

(١) انظر تقضى ١١ مارس سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٢٨ ص ١٣٨ .

(٢) فإن كان الحكم قد دلل تدليلا سائفا على أن عمل السامي يقتضى التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيفها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظف مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة تكون على سير أساس (نقض ١٠ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٥ ص ٥٥) .

(٣) وبناء على ذلك قضى بأنه إذا ندب معاون الإدارة بناء على أمر « المدير » للقيام بأعمال التموين في المركز فإن هذه الأعمال تدخل في أعمال وظيفته (نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ص ٦ رقم ٢٤٣ ص ٤٢٠) . وانظر تقضى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٥٥ ص ١٦٢ .

(٤) قضت بأنه ليس لضابط البوليس الحربى طبا للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ صفة الضبط القضائى بالنسبة الى ما يركبه الافراد من جرائم طائلا انهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة . وبالتالي فإن أمر ضابط البوليس الحربى اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات

داخلا في اختصاص الموظف فلا يخرج من هذا الاختصاص أن يريد الموظف مباشرة خلافا لما تقضى به القوانين واللوائح ، وبعبارة أخرى فإن العمل الذي يدخل في اختصاص الموظف قد يكون حقا أو غير حق (١) .

ولا يلزم أن يكون الموظف المرتشي هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه علاقة أو نصيب من الاختصاص يسمح له من الناحية الفعلية بتنفيذ الغرض من الرشوة (٢) . وتطبيقا لذلك قضى بما مؤداه بأنه وإن كان تأجيل القضية ليس من اختصاص الكاتب إلا أنه يتعلق بوظيفته ، لأنه بصفته كاتباً يباشر الإجراءات التي يتوقف عليها التأجيل أو عدمه (٣) . أما إذا كان اختصاص الموظف المرتشي لا علاقة له مطلقا بالعمل أو الامتناع المتعلق بالرشوة ، فلا تقع الجريمة (٤)

المسلحة يكون قد اتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمردوسيه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر (نقض أول يونيو سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٣١ ص ٥٨٩) .

(١) في هذا المعنى نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٤١ ص ٧٧٤ ، ٦ يناير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٨ ص ٣٣ . (٢) نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ١٢٠ ص ٦٢٨ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٢٠٤ ص ٩٨٠ ، ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ٢٠٧ ص ٩٤ ، ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٦٢ ص ٨٠٢ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٧٥ ص ٧٦٩ ، ٨ يناير س ١٩ رقم ٥ ص ٢٩ ، أول أبريل سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٧٤ ص ٣٩٤ ، ٦ يناير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٨ ص ٣٣ ، ١٩ أبريل سنة ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٧ .

(٣) نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ رقم ٢١ . وفي هذا المعنى نقض ٦ يناير سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٢٤ ص ٥٥٣ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ٢٠٦ ص ٨٩٨ . وقد قضى بأنه إذا كان التهم يقرر بارتباط اختصاص وظيفته باختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال مما يفيد اتصال وظيفته بهذه الشئون فلا يصح منه أن يعنى على الحكم الذي أدانته في جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالا بالصلحة التي يشتغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه (نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٤ رقم ٤١ ص ٩٥) .

(٤) قضى بأنه لا رشوة ولا شروع في رشوة في تقديم نقود إلى باشجاویش مباحث الجيزة كيلا يضبط في القاهرة صاجا مسروقا من الجيش البريطاني ، إذ أن هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ص ٦ رقم ٤١٥ ص ٦٢٨) .

ما لم يزعم الموظف اختصاصه بهذا التنفيذ كما سنبين فيما بعد .
وتوافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض ما دام تقديرها سائفا مستندا الى أصل ثابت في الأوراق (١) . على أنه يجب على المحكمة ، ثبات مدى توافر الاختصاص أو انزعم به ، والا كان الحكم قاصر البيان (٢) .

٨٥ - الزعم بالاختصاص :

كان تجريم الرشوة قبل القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ متوقفا على ثبوت أن العمل الذي يراد من الموظف القيام به أو الامتناع عنه داخل في عمال الوظيفة . ولم تكن يد العقاب تمتد اليه في حالة الزعم بالاختصاص مع أن اجرام الموظف في هذه الحالة يكون أشد نكرا من الموظف المختص ، وذلك بالنظر الى أنه بجمع بين استغلال وظيفته بصفته العمومية والحصول من ورائها على فائدة محرمة (٣) ، وبين الاحتيال والاتجار . ولذا جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فساوى بين الاختصاص الحقيقي والزعم به ، ثم جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فساوى أيضا بين حالتي الزعم بالاختصاص والاعتقاد الخاطيء به (٤) . وهكذا ساوى الشارع في نطاق الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضه الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها (٥) . ولا عبرة بسبب عدم الاختصاص ، فيستوى أن يكون نوعيا أو محليا . ولا يشترط في الزعم بالاختصاص أن يقرن بمظاهر احتيالية بل كل ما يطلب في هذا الصدد هو مجرد ادعاء الموظف بأن العمل أو الامتناع المراد منه ادأؤه يدخل في حدود اختصاصه . كما لا يشترط أيضا أن يكون لهذا الزعم تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص

(١) نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٢٠٤ ص ٩٨٠ .

(٢) نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ ص ١٢٨٨ .

(٣) ذهبت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى أن حالة الاعتقاد الخاطيء بالاختصاص لم يكن يتناولها العقاب من قبل .

(٤) نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١٣٤ ص ٧٠٦ .

(٥) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٨٠ ص ٤٠٦ .

المزومع (١) ، لأن الجريمة تتم بمجرد الطلب من جانب الموظف العام ، فضلا عن اختلافها عن جريمة النصب في نموذجها القانوني . ومن أمثلة الزعم بالاختصاص أن يدعى رئيس قلم عمال اليومية والخدمة السائرة بأحدى المصالح قدرته على تسهيل اجراءات أحد العمال المتقدمين للامتحان وتوقيته ومساعدته في الترقية دون من يتقدمه في نتيجة الامتحان (٢) . ويتوافر الزعم ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفي الزعم الضمني بأن يبدى الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه ، في ظروف توهم الراشئ بأنه يمكن أداء هذا العمل . وتقدير ثبوت هذا الزعم مسألة موضوعية لا تخضع ارقابة محكمة النقض (٣) .

(١) نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٦٠ سالف الذكر . وقد قضت محكمة النقض بأن مجرد ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه يفيد ضمنا الزعم بالاختصاص (نقض ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٠٠ ص ٩٨٦ ، ٦ يناير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٨ ص ٢٣) ، نقض ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٠٠ ص ٩٨٦ .

(٢) قارن محكمة جنابات شبين الكوم في ١٩٦٥/٤/٢٦ حيث قضت بأنه اذا كان ما وقع من المتهم الذي يعمل وزانا بمصنع شبين الكوم انه أوهم الشاهدين الاول والثاني بأن في مكنته الحاق ابنهما بالعمل في المصنع فصدقا المتهم لأنه كان يسكن أمام منزلهما ويعلمان انه موظف بذلك المصنع . فهذا لا يكون جريمة الرشوة طالما انه ليس من اعمال وظيفة المتهم الحاق العمال بالمصنع ، وانما تقع به جريمة النصب . ولم تظن النيابة العامة في هذا الحكم بالنقض بل ظن فيه المتهم وحده على اساس عدم توافر اركان جريمة النصب . وقد قبلت محكمة النقض الظن على اساس أن استخدام 'لوظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا الا على اساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذي وقع منه يعتبر من الطرق الاحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليها ، وأنه كان يتعين على الحكم أن يبين أن ما وقع من المتهم لم يقتصر على انكذب المجرّد بل تعداه الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية (نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٥٤ ص ٨١٣) .

(٣) نقض ١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٠٠ ص ٩٨٦ .

ولا يحول دون وقوع الجريمة أن يعلم الراشئ بأن الموظف غير مختص بالعمل أو الامتناع الذي وعد بالقيام به ، مادام أن الجريمة تقع بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ولو لم يعقبه تنفيذ فعلى لسبب الرشوة • فضلا عن أن فاعل هذه الجريمة هو الموظف العام ويكفى أن يتوافر لديه القصد الجنائي اللازم لو وقوعها ، بغض النظر عن قصد الراشئ تجاهه •

وقد عاقب انقانون على الزعم بالاختصاص - المقترن بالرشوة - بالنظر الى ما ينطوى عليه من استغلال للوظيفة العامة • فجريمة الرشوة هي من جرائم الخطر لأن القانون لا يشترط لقيامها تحقق السبب من الرشوة بل يعاقب عليها لاحتمال القيام بهذا السبب ، الأمر الذي يعرض الوظيفة العامة للخطر • والرشوة ليست مجرد اتجار بالوظيفة العامة وانما هي أيضا جريمة استغلال لهذه الوظيفة • وان تعريض الوظيفة العامة لخطر العبث بها لا يكون الا من موظف عام يستغل صفته العمومية • وقد لاحظ المشرع أن الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد الخاطئ به قد يدفع الموظف العام الى محاولة القيام بهذا الاختصاص المزعوم متسترا وراء علاقته الوظيفية ، ولذا أدخله في نطاق جريمة الرشوة •

فجريمة الرشوة لا تقع اعتداء على سمة الوظيفة العامة فحسب وانما هي جريمة خطر تهدد أعمال هذه الوظيفة بالضرر • وبناء على ذلك فيجب أن تكون للوظيفة الأصلية التي يشغلها الجاني أثر في الركن المادى لهذه الجريمة أى يجب أن تكون هذه الوظيفة هي محور الاختصاص المزعوم • وبعبارة أخرى فيجب أن يكون هناك ارتباط سببي بين الوظيفة التي يشغلها وبين الاختصاص الذي زعمه • فهنا، وهنا فقط، يتحقق الخطر الحقيقي على الوظيفة العامة صاحبة الاختصاص المزعوم • فمثلا اذا انتحل الموظف صفة أخرى لاصلة لها بوظيفته الحقيقية ، كأن يدعى موظف بمؤسسة النقل العام أنه يعمل طبيبا بالقومسيون الطبى ، أو يدعى كاتب بوزارة العدل أنه يعمل قاضيا بها • ففى هذين المثالين لا تتوافر جريمة الرشوة ، ونكون بصدد جريمة النصب ، وذلك (١٠٢ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

باتتحال صفة غير صحيحة(١) - مع افتراض توافر سائر أركان هذه الجريمة وأساس هذا التفسير أن المصلحة المحمية بالتجريم في الرشوة ليست هي حماية أموال الأفراد ، وإنما هي حماية الوظيفة العامة التي يشغلها الموظف العام من خطر العبث بها . ولذلك فإنه يشترط لتجريم الزعم بالاختصاص المقترون بالرشوة أن تكون الوظيفة العامة التي يشغلها الموظف العام هي التي سهلت له هذا الزعم واستغلها لتحقيق مآربه (٢) . مثال ذلك أن يدعى كاتب بادرة شئون الافراد أنه يملك اختصاص مدير هذه الادارة ، أو أن يدعى أحد المدرسين أنه يملك اختصاص ناظر المدرسة ، أو أن يدعى طبيب باحدى المستشفيات أنه يملك اختصاص أطباء القومسيون الطبى . في هذه الأمثلة استغل العام وظيفته الحقيقية فزعم أنه يملك اختصاصا من اختصاص هذه الوظيفة . وتحقق بذلك الخطر الحقيقي على الوظيفة العامة صاحبة الاختصاص المزعوم .

وهنا يجدر التنبيه الى الفرق بين أمرين :

١ - اذا كان اختصاص الموظف له علاقة بالعمل أو الامتناع المتعلق بالرشوة .

٢ - اذا كان الموظف غير مختص على الاطلاق بالعمل أو بالامتناع المتعلق بالرشوة .

ففى الحالة الاولى يكون العمل أو الامتناع داخلا في جزء من اختصاص الموظف . أما في الحالة الثانية فيكون العمل أو الامتناع بعيدا عن هذا الاختصاص كله ، فلا يمكنه في حدود اختصاصه المساهمة في القيام بهذا العمل أو الامتناع مما يقتضى معه الزعم بالاختصاص حتى توافر الجريمة .

(١) ومن مثله ذلك أيضا أن يدعى موظف في وزارة الصحة انه يعمل موظفا في وزارة التعليم ويطلب لنفسه رشوة مقابل العمل على قبول أحد التلاميذ بمدارس الوزارة ، فهنا تكون بصدد جريمة نصب لا رشوة . على أنه قد تتوفر في حقه جريمة استغلال النفوذ اذا ادعى الموظف انه سوف يبدل نفوذه لدى احدى موظفى وزارة التعليم القيام بالعمل المطلوب .

(٢) وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأى (انظر نقض ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ١٦٨ ص ٧٥٥) بالنسبة الى الاشراف على الاشتراطات الصحية للرخص بالحلات العامة .

ويلاحظ أنه اذا ادعى الجاني أن اختصاصه قريب من اختصاص موظف آخر وأن صلته به تمكنه من عمله على تنفيذ العمل أو الامتناع المتعلق بالرشوة، تقع جريمة أخرى تسمى بجريمة استغلال النفوذ طبقا للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

٨٦ - ما يراد تحقيقه من الرشوة :

لاتقع جريمة الرشوة الا اذا أريد من المرتشى تحقيق أحد الاغراض الآتية:

- ١ - أداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه كذلك .
- ٢ - الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه كذلك .
- ٣ - الاخلال بواجبات وظيفته .

١ - أداء العمل :

يتحقق ذلك اذا تمثل مقابل الرشوة في صورة أداء عمل معين من أعمال الوظيفة أو عمل يزعم الموظف أنه كذلك . والفرض أن يكون العمل المذكور محددا دون عبرة بما اذا كان عملا واحدا أو مجموعة من الأعمال^(١) . وذلك باعتبار أن هذا العمل يمثل المحل في الاتفاق غير المشروع أو في الإيجاب (في حالة الطلب) . وهو ما يجب معه أن يكون محددا أو قابلا للتحديد^(٢) . ويتعين في هذا العمل أن يكون ذا صلة باختصاص الموظف الحقيقي أو المزعوم . وتطبيقا لذلك قضى بأن قيام أحد عمال مصلحة التليفونات باصلاح تليفونات أحد العملاء بعد ساعات عمله في ظهير أجر يتقاضاه ، لا تقع به جريمة رشوة مادامت صلة نلتهم بالمصلحة في هذه الظروف ليست صلة موظف يتجر في وظيفته بالمال ، بل عامل في غير أوقات العمل ، وأن صلة

Manzini, Trattato, v. 5, No. 1326, p. 171.

(١)

Antolisei, Manuel, v. 2, No. 182, p. 649.

(٢) ومثال هذه الجريمة أن يقبل الضابط النوبتجي الرشوة لتحرير محضر بالحدث ، أو أن يأخذ كاتب الحسابات رشوة مقابل تحرير استمارة بمبلغ مستحق للراشى أو أن يطلب كاتب الجلسة رشوة من المدعى بالحق المدني لاعلان المتهم .

(Garçon, op. annaté, art 177, 178, No. 95).

المتهم في الحالة صلة مستخدم بمخدومه وليست صلة موظف (١) • ولا يشترط في العمل المراد من الموظف أدائه أن يكون نهائيا فتقع الجريمة ولو كان خاضعا للمراجعة ولتمحيص •

٢ - الامتناع عن العمل :

قد يتحقق مقابل الرشوة في صورة الامتناع عن أحد أعمال الوظيفة أو التي يزعم أو كذلك •

ولا يشترط في الامتناع أن يكون تاما ، بل يكفي مجرد تأخير في القيام بالعمل أى الامتناع عن أدائه في الوقت المحدد له (٢) • ويستوى أن يكون الامتناع أو التأثير داخلا في حدود سلطته التقديرية أو مخالفا للقانون • كما يستوى أن يكون العمل محل الامتناع ممثلا في صورة كتابة أو قول شفوي أو فعل تنفيذي (٣) •

٣ - الاخلال بواجبات الوظيفة :

قد تقع الرشوة مقابل الاخلال بواجبات الوظيفة (أو الخدمة العامة) • ومتى كان الموظف مخلا بواجبات وظيفته أمتنع البحث في اختصاصه أو عدم اختصاصه ، لأنه لا محل للتحديث عن الاختصاص في مقام مخالفة

(١) حكم المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة في اول فبراير سنة ١٩٥٤ في الجناية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٣ عسكرية مصر !قديمه (٢٨٠ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا) مشار اليه في مؤلف الدكتور أحمد رفعت خفاجي عن جرائم الرشوة ، طبعة ١٩٥٧ ص ٢٩٨ •

(٢) Manzini, Trattato, v. 5, No. 1335, p. 186; Antolisei, (٢) Manuale, v. 2, No. 182, p. 652.

(٣) (Manzini, Trattato, v. 5, No. 1335, p. 188, 3). مثال ذلك طلب ضابط الشرطة للامتناع عن تحرير محضر متعين عليه تحريره وقبول كاتب الجلسة الرشوة للامتناع عن اثبات طلبات معينة سيبيدها الخصم في الجلسة واخذ مهندس التنظيم الرشوة للامتناع عن التقرير بأن المنزل آيل للسقوط وقد حكم بأنه اذا كان عمل المتهم هو تلقي الخطابات الواردة وتوزيعها على الاقلام لمختصة وان الشكوى التي دارت عليها الواقعة قد سلمت اليه بسبب وظيفته فاستبقاها لديه وحملها الى التاجر المشكو وطلب منه مبلغ الرشوة نظير اغلاف هذه الشكوى وعدم ارسالها الى المختصين فانه يرتكب بذلك جريمة الرشوة (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٢٠ ص ٩٤) •

القانون • ولهذا لم يفرق القانون في صدد الاخلال بواجبات الوظيفة بين الاختصاص والزرع به • كل هذا بشرط ألا يكون الموظف قد انتحل صفة وظيفة أخرى مما يخرج عن اطار النموذج القانوني لجريمة الرشوة (١) • وواقع الأمر أن محاولة الموظف القيام بعمل معين لا يدخل في حدود وظيفته مدعيا أنه يختص به ، ليس الا ضربا من ضرب الاخلال بواجبات الوظيفة • وقد اتجه الفقه والقضاء في ايطاليا الى اعتبارا أداء لموظف لعمل أو لامتناع خارج اخرج اختصاصه نوعا من الاخلال بواجبات وظيفته (٢) •

ويتحقق الاخلال بواجبات الوظيفة في عدة صور هي :

(أ) مباشرة العمل على نحو مخالف للقانون ، دون عبء بما اذا كانت هذه المخالفة قد انصبت على شكل جوهرى بحيث تؤدي الى بطلان العمل أو شكل تنظيمي غير جوهرى لتفويت مصلحة معينة دون أن تؤدي الى البطلان ، أو وقعت المخالفة لنص موضوعي كما اذا تجاوز حدود السلطة المقيدة المكلف بها (٣) •

(ب) الانحراف في استعمال السلطة التقديرية المخولة له (٤) : مثال ذلك أن يرتضى رئيس المصلحة مقابل تعيين أحد المرشحين للوظيفة •

(ج) مخالفة الاختصاص : لا شك أن الموظف الذى ينحرف عن نطاق اختصاصه يخالف ما تمليه عليه وظيفته من واجب أداء أعماله في حدود الاختصاص المرسوم له قانونا (٥) • واقع الأمر أن جميع ضروب

(١) انظر ما تقدم ص ١٤٧ و ١٤٨ •

(٢) Manzini, Trattato, v. 5, No. 1335, p. 188 Antolisei, (٢) Manuale, v. 2, No. 182, 265. Cass., 5 marzo 1957 ; Zarellato, Rassegna di giur. sul codice penale, 1959, art. 319, p. 165.

(٣) كما اذا ارتضى كاتب التحقيق مقابل اعطاء صورة من محضر التحقيق الى غير من خولهم القانون الحق في ذلك •

(٤) Manzini, Trattato, v. 5, No. 1335, p. 188.

(٥) انظر نقض ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٦٨ ص ٢٣٨ •

مخالفة الاختصاص تعتبر اخلايا بواجبات الوظيفة ، بشرط ألا تصل الى حد انتحال صفة وظيفة أخرى الأمر الذى يعتبر نصبا .

(د) مخالفة أمانة الوظيفة أو الخدمة العامة : استهدف المشرع مدولا أوسع من أعمال الوظيفة أو الخدمة العامة التى تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . مثال ذلك أن الموظف ملزم بحكم وظيفته بالمحافظة على المعلومات التى تنتهى اليه بسبب تأدية وظيفته وبحكم أنه يشغل الوظيفة . وقد قضى بصدد الاخلال بواجب الامانة فى أداء الوظيفة بأن القانون يعاقب على الرشوة اذا كانت قد قدمت الى الموظف لافساد ذمته ليقارف جريمة دس مخدر فى منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه (١) .

ويستوى أن تقع مخالفة واجبات الوظيفة بالنسبة الى واجب عام يقع على عاتق الموظف كإمانة الوظيفة ، أو واجب خاص يتعلق ببعض الأعمال المكلف بها . كما يستوى أن تعتبر هذه المخالفة فى حد ذاتها جريمة جنائية أو مخالفة تأديبية (٢) . ويعتبر من قبل الاخلال بواجبات الوظيفة أن يفتعل

(١) نقض ٤ أبريل ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٦٢ ص ٣١٦ وأول أبريل سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٨٤ ص ١٩٤ . وقد حكم أيضا بأن اخلال الموظف بواجب التبليغ عن الجرائم التى تتصل بعلمه بسبب تأدية وظيفته بأنه امر يتعلق بذمة الموظف ويكون اخلايا خطيرا بواجبات وظيفته (نقض اول يونية ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٣١ ص ٥٨٩ ، ٢٠ فبراير ١٩٦١ س ١٣ رقم ٤٣ ص ٢٤١ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٢٥٣ ص ١١٩٦ وقد قضى فى هذا الحكم أن عدم الاختصاص المكانى لا شأن له بالواجب العام بالتبليغ عن الجرائم .

Manzini, Trattato, v. 5, No. 1335, p. 188. (٢)

وقد قضت محكمة النقض بعدم وقوع جريمة الرشوة من عسكرى تقاضى مبلغا من النقود من أحد المتهمين مقابل اخراجه من الحجز ، وذلك بناء على ما تبين من أن هذا العسكرى ليس حارسا للبوابة وأن صلته بحامل مفتاح الحجز وامكان الحصول على هذا المفتاح من حامله تسامحا هو ضرب من صروب الصلات الخاصة ولا شأن له بالاختصاص الوظيفى (نقض مارس ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٥٥ ص ٩٢٧ و ٢٩٩) . ونحن لا نؤيد هذا الحكم ، ذلك ان أمانة وظيفة العسكرى فى المثال السابق تفرض عليه ألا يتدخل فى أعمال زميله وأن يساهم فى حماية الامن العام الذى تخل به واقعة تمكين مسجون من الفرار مما مؤداه أن هفدا العسكرى قد اخذ الرشوة مقابل الاخلال بواجبات وظيفته .

الموظف العام واقعة تبرر اختصاصاً بالعمل أو الامتناع من أجل الحصول على الرشوة . مثال ذلك أن يوهم مأمور لضرائب أحد الممولين بأنه مدين بمبلغ معين لمصلحة الضرائب ويطلب رشوة منه مقابل اغفائه من هذا المبلغ ، أو أن يوهم مأمور الضبط القضائي أحد النواطنين بأنه متهم في جريمة ويطلب منه رشوة مقابل التفاوض عن تحقيقها ، أو أن يوهم أحد كتبة المحاكم شخصا بأن حكماً قد صدر ضده ويطلب منه رشوة مقابل انغاء هذا الحكم أو تخليصه منه .

٨٧ - الرشوة اللاحقة :

الأصل في الرشوة أن يتم الطلب أو القبول أو الأخذ بقصد الحصول على فائدة معينة في المستقبل . إلا أنه قد يحدث أن يؤدي الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو يتمتع عنه أو يخل بواجبات وظيفته دون اتفاق سابق مع الراشي على الرشوة ، وعلى أثر ذلك يتقاضى ثمن ما أداه من عمل أو امتناع أو إخلال ، فهل تندرج هذه الرشوة اللاحقة تحت حكم قانون الرشوة ؟

لم ينص القانون الفرنسي على العقاب في هذه الحالة (١) ، واحداً حذوه القانون المصري قبل تعديل سنة ١٩٥٣ (٢) . ولكن بعض التشريعات الأجنبية (٣) نصت على اعتبار هذا الفعل صورة من صور تجار لموظف بوظيفته في يخضع لحكم لرشوة (٤) . وقد جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فعاقب على هذا الفعل في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ عقوبات . وجاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فوسع من نطاق العقاب على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ (٥) .

(١) Garçon, annotée, art. 177, 178, No. 90 ; Vitu, op. cit., (1) p. 133 ; Cass., 31 juill, 1962, D.H. 1926, 482 ; Nancy, 27 juill. 1949, JCP, p. 608.

(٢) محكمة الابتدائية في ٢ فبراير ١٩٤٣ المجموعة الرسمية س ٤٤

رقم ١٩ .

(٣) انظر قانون العقوبات الإيطالي (المادة ٣١٨) وقانون العقوبات الياباني (المادة ١٩٧/٣) وقانون العقوبات السوداني (المادة ١٢٨) .

(٤) Antolisei, Manuale, v. 2, pp. 646, 648 ; Manzini, (٤)

Trattato, v. 5, No. 1326, p. 173.

(٥) نصت المادة ١٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣

و ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن كل « موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها

ويشترط لوقوع لرشوة اللاحقة أن يكون الموظف قد أدى عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو لامتناع أو لاخلال (١) . فاذا توافر هذا النوع من الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة وقعت جريمة لرشوة لأنها تتم بمجرد الطلب أو القبول من الموظف العام .

وقد ميز القانون بين نوعين من الرشوة اللاحقة :

٢ - رشوة لاحقة تقع مكافأة على امتناع الموظف عن عمل من أعمال وظيفته أو لاخلال بواجباتها (المادة ١٠٤ عقوبات) . ويفترض هذا النوع من الرشوة اتفاق الموظف مع الراشئ من قبل على هذا الامتناع أو الاخلال ، بشرط ألا يكون من بنود هذا الاتفاق تقديم الرشوة بعد تنفيذ المطلوب ، والا اعتبر هذا الاتفاق وحده وفي حد ذاته مكونا لجريمة الرشوة التي تتم بمجرد طلب أو قبول الوعد بالرشوة . وبعبارة أخرى فإن هذا الاتفاق يجب ألا يتضمن وعدا بالمكافأة التي سيحصل عليها الموظف بعد تنفيذ المطلوب منه .

ويقع هذا النوع من الرشوة اللاحقة بمجرد الطلب أو القبول أو الاخذ من جانب الموظف العام بعد تنفيذه للامتناع أو الاخلال الذي اتفق عليه الراشئ من قبل .

٢ - رشوة لاحقة تقع مكافأة على أوامر الموظف لعمل من أعمال وظيفته أو امتناع عن أداء عمل من أعمالها ، أو اخلال بواجباتها ، وذلك بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات وظيفته (المادة ١٠٥ - عقوبات) .

ويشترط لتوافر هذا النوع الثاني ألا يكون الموظف قد اتفق من قبل مع الراشئ على أداء هذا العمل أو الامتناع أو الاخلال . فاذا توافر هذا

=
هدية أو عطية بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ادائه أو الامتناع عنه وبغير اتفاق سابق بعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه « :»

Cass., 8 ottobre 1953, Patti, Rassegna di giur. sul codice (1)
penale.

الاتفاق من قبل - وكان الاتفاق المذكور بطبيعة خاليا من الوعد الرشوة -
فان الرشوة اللاحقة تقع وفقا للنوع الأول منها الذى يخضع للمادة (١٠٤
عقوبات) وذلك بشرط أن يرد هذا الاتفاق على امتناع الموظف عن عمل
من أعمال وظيفته أو الاخلال بواجباتها • أما اذا ورد الاتفاق السابق على
أداء عمل من أعمال الوظيفة ، فان ذلك لا يؤثر فى توافر هذا النوع الثانى
من الرشوة اللاحقة الذى يخضع للمادة ١٠٥ عقوبات •

ويشترط لوقوع هذا النوع الثانى من الرشوة اللاحقة أن يقبل الموظف
المكافأة بعد تمام العمل أو لامتناع أو الاخلال ، فلا يكفى مجرد الطلب من
جانبه (١) • أما الاخذ فانه ينطوى على قبول المكافأة فتقع به الجريمة •

والخلاصة ، فان الفارق بين النوعين يبدو فيما يلى :

١ - يفترض النوع الأول وقوع امتناع عن أحد أعمال الوظيفة أو
اخلال بواجباتها ، وهو ما يفترضه أيضا النوع الثانى ولكنه يتميز عن
الأول فى أنه قد يقع أيضا بعد أداء عمل ما أعمال الوظيفة •

٢ - يفترض النوع الاول توفر اتفاق سابق بين الراشئ على الامتناع
أو لاخلال ، بينما لا يفترض النوع الثانى توافر اتفاق سابق على العمل أو
الامتناع أو الاخلال •

٣ - يقع النوع الأول بمجرد الطلب أو القبول أو الإخذ بينما لا يكفى
مجرد الطلب لتوافر النوع الثانى ، فلا يتم الا بالقبول أو الاخذ •

وقد انعكست هذه الفروق الثلاثة فى العقوبة المقررة للنوعين • فتكون
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة النسبية للنوع الأول (المادة
١٠٤ عقوبات) وتكون السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن
خمس مائة جنيه للنوع الثانى (المادة ١٠٥ عقوبات) •

ولا يكفى لوقوعها مجرد طلب الرشوة من جانب الموظف ، دون اخلال

(١) قد يعتبر هذا الطلب شروعا فى القبول ، انظر محمود مصطفى،
القسم الخاص سنة ١٩٦٤: ص ٣٨ •

باعتبار هذا الطلب شروعا في هذه الجريمة (١) . ولا شك أن اغفال اعتبار الطلب مساويا للقبول في هذه الجريمة على الرغم من هذه المساواة في الصورة العادية لجريمة الرشوة يبدو أمرا غير سائغ ولا يتفق مع سياسة التجريم في الرشوة . على أنه يلاحظ أن المادة ١٠٥ تنصرف إلى «الأخذ» أيضا باعتبار أنه يتضمن الضرورة قبول الموظف للوظيفة .

ولم تكن المادة ١٠٥ عقوبات تعاقب على الرشوة انلاحقة الا اذا كانت مقابل أداء العمل أو الامتناع دون الاخلال بواجبات الوظيفة ، ثم جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ومد نطاق هذه المادة الى حالة الارتشاء اللاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة . ويلاحظ أن ظاهر المادة ١٠٥ المذكورة يفيد انصرافها الى حالة الموظف المختص وحده ، الا أن التعديل الذي أتى به القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والذي بمقتضاه امتد نطاق المادة الى الموظف الذي يخل بواجبات وظيفته ، يؤدي الى المساواة بين الموظف المختص والموظف غير المختص سواء انصرف هذا الموظف عن اختصاصه عمدا أو دون عمد زاعما الاختصاص أو غير زاعم له ، لأنه في الحالتين يعتبر مخلا بواجبات وظيفته التي تقضى عليه بالآ يتجاوز حدود اختصاصه .

وقد ميز المشرع في تحديد العقوبة بين الرشوة في صورتها الأصلية والرشوة اللاحقة فجعلها أخف في الحالة الثانية عنه في الحالة الأولى ، كما سنبين عند دراسة العقوبة .

٨٨ - تنفيذ السبب :

تقع جريمة الرشوة تامة كاملة بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ولو لم يعقبها تنفيذ فعلي لسبب الرشوة وهو أداء العمل أو الامتناع أو الاخلال (٢) ، حتى ولو ورد فعل الرشوة على مجرد وعد بعطية أو علق الراشي تنفيذه على قيام الموظف بتنفيذ العمل أو الامتناع أو الاخلال . وأكثر من هذا ، فإن الجريمة تقع كاملة ولو كان الموظف يقصد وقت الطلب

(١) محمود مصطفى ، القسم الخاص سنة ١٩٦٤ ص ٣٨ .

(٢) Cass., 12 aprile 1954, D'Oria, Rassegna giur. cod. ben., (٢) 1955, p. 164 ; Antolisei, Manuale, v. 2, p. 650.

أو القبول أو الاخذ عدم القيام بالعمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة (المادة ١٠٤ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢). الا أنه يلاحظ بالنسبة الى الرشوة اللاحقة في صورتها المنصوص عليهما في المادتين ١٠٤ و ١٠٥ عقوبات ، أن القانون تطلب أن يكون الموظف قد نفذ سلفا الخدمة التي ارشى من أجلها سواء في صورة العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، على حسب الأحوال. ويلاحظ أن تنفيذ السبب في جريمة الرشوة اللاحقة لا يعتبر عنصرا في ركنها المادى ، وانما هو مجرد شرط مفترض في الجريمة يتطلبه القانون شرطا للعقاب على هذه الجريمة .

المبحث الثالث القصد الجنائي

٨٩ - القاعدة :

الرشوة جريمة عمدية يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي لدى المرتشى. ويتوافر هذا القصد باتجاه ارادة الجاني الى طلب الرشوة أو قبولها أو أخذها علما بأنها مقابل الاتجار وظيفته (أداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع أو للاخلال بواجبات) أو استغلالها (أداء عمل يزعم أو يعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه) (١) . وبذا يبين أن هذا القصد يتطلب توافر عنصرين هما الارادة والعلم .

(١) يجب أن تتجه ارادة الموظف الى الطلب أو القبول أو لاخذ . فلا يتوافر لقصد الجنائي اذا تظاهر الموظف بقبول الرشوة للإيقاع بالراشى أو اذا دس الراشى المبلغ في جيب المرتشى دون أن تتجه ارادة الأخير الى أخذه .

(١) نقض ٩ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٨ ص

وإذا اتجهت ارادة الجانى الى أخذ الرشوة وجب أن تتجه نيته الى الاستيلاء على العطية سواء بقصد التملك أو الاتفاع .

(ب) يجب أن يعلم الموظف بأن الرشوة التى طلبها أو قبلها أو أخذها ليست الا مقابل الاتجار بوظيفته أو استغلالها . فلا يتوافر القصد الجنائى اذا تسلم الموظف مبلغا من المال سدادا لدين على (الراشئ) غير عالم بنية هذا الأخير فى ارشائه، أو اذا أعطى الراشئ العطية لزوجة الموظف بنية ارشائه دون أن يعلم لموظف بذلك (١) .

ولا يحول دون عدم توافر القصد الجنائى أن يعلم الموظف متأخرا بنية الراشئ ، ولو قام بعد ذلك بالعمل المطلوب أو استمر فيه (٢) ، وذلك باعتبار أن القصد يجب أن يكون معاصرا للركن المادى للجريمة ، فإذا جاء لاحقا عليه فقد أثره القانونى فى تكوين الجريمة . ولا وجه للتحدى بأن استمرار الموظف فى حيازة العطية أو الاتفاع بها بعد علمه بالغرض من تقديمها يعد قبولا - كما ذهب البعض (٣) - ذلك أن هذا القبول لا تتوافر به جريمة الرشوة مالم يكن معاصر للقصد الجنائى كما قلنا . ولا شك أن هذا النقص أمر يجب تلافيه تشريعا .

وقد ذهب رأى فى الفقه (٤) الى اشتراط قصد خاص فى جريمة الرشوة هو نية الاتجار بالوظيفة أو استغلالها . والواقع من الأمر أن ما يسمى بنية الاتجار بالوظيفة أو استغلالها يعنى عنه عنصر العلم فى القصد الجنائى العام . فقد بينا أن الركن المادى للرشوة يوجب أن يكون أو القبول

(١) مثال ذلك أيضا ان يعتقد الموظف المكلف بمراقبة أعمال احدى الشركات أن السيارة التى وضعتها للشركة تحت تصرفه فى تنقلاته امر مشروع تقتضيه اعمال وظيفته ، ولو ثبت أن الشركة لم تقصد تمكين الموظف من هذه الميزة الا على سبيل الرشوة .

October 23, 1961, Court of Criminal Appeal (England) ; The Criminal law review, 1962, pp. 99, 100.

(٢) محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٤٢ .

(٣) رمسيس بهنام ، لقسم الخاص طبعة ١٩٥٨ ص ٢٦ هامش ١ ص ١٠٣ .

(٤) عبد الهيم بكر ص ٦٣ ، أحمد رفعت خفاجى ص ٢٧٢ .

أو الأخذ مقابل سبب معين هو لاتجار بالوظيفة واستغلالها ، ومن ثم فإن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتوافر عندما يحيط الجاني علماً بعناصر هذا الركن ومنها أن العتية موضوع الرشوة كانت ثمناً لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ، وهو ما يكفى للعقاب على الرشوة . وخاصة أن القانون لا يتطلب توافر نية تنفيذ المقابل في الرشوة ، فكما قدما تقع الرشوة ولو كان الموظف يقصد وقت الطلب أو القبول أو الأخذ عدم القيام بالعمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات وظيفته (المادة ١٠٤ مكرراً) .

٩٠ - الرشوة اللاحقة :

عاقبت المادتان ١٠٤ و ١٠٥ عقوبات على الارتشاء اللاحق ، ويشترط توافر القصد الجنائي العام في هذه الجريمة باتجاه ارادة الموظف الى طلب الرشوة أو قبولها أو أخذها — على حسب الاحوال (١) — مع علمه بأنها ليست الامكافأة على ما وقع منه . ويشترط لوقوعها ألا تتجه نية الجاني وقت مباشرة العمل أو الامتناع أو الاخلال أن يطلب بمكافأة عن تمامه كل ما يشترط لتطبيق المادة ١٠٤ عقوبات هو مجرد الاتفاق بين الموظف والراشي على الامتناع عن العمل أو الاخلال بواجبات الوظيفة دون لاتفاق على انفاذة أو الوعد (النوع الأول من الرشوة اللاحقة) بخلاف المادة ١٠٥ عقوبات التي تفترض عدم توافر شيء من هذا الاتفاق (النوع الثاني من الرشوة اللاحقة) .

(١) اقتصرت المادة ١٠٥ على عقاب القبول وحده — والأخذ من باب أولى — دون الطلب . بخلاف لمادة ١٠٤ التي ساوت بين الطلب والقبول والأخذ .

الفصل الثالث

المساهمة التبعية في الرشوة

٩١ - تمهيد :

قلنا أن الرشوة هي جريمة موظف عام يتجر بوظيفته أو يستغلها . الا أنه قد يساهم في الجريمة أشخاص آخرون عن طريق الارشاء أو الوساطة ، فيعاقب القانون على مساهمتهم بالنظر الى صلتها بالسلوك الاجرامى الذى يرتكبه المرتشى ، وهي لا تعدو أن تكون مساهمة تبعية للجريمة . وسوف ندرس فيما يلى اجرام كل من الراشى والوسيط .

المبحث الاول

اجرام الراشى

٩٢ - التكيف القانونى لجريمة الراشى :

اقتصر المشرع فى المادة ١٠٧ مكررا على بيان عقوبة الراشى دون التعريف بجريمته . وهو موقف يوضح اتجاه القانون الى اعتباره شريكا فى جريمة الرشوة . كما يوضح هذا الاتجاه أن تدخل الراشى فى الجريمة يقتضى أن يكون الموظف قد قبل الرشوة أو أخذها فعلا ، الأمر الذى يستلزم حصول اتفاق سابق بين الراشى ، وهو أمر يؤدى الى اعتبار الراشى مجرد شريك للمرتشى فى جريمة الرشوة وليس فاعلا أصليا فى جريمة ارشاء مستقلة . الا أن القانون قد عاقب الراشى باعتباره فاعلا أصليا فى جريمة مستقلة هي جريمة عرض الرشوة دون قبولها ، وهي جريمة متميزة عن جريمة الرشوة بمعناها الدقيق لأن الموظف لا يساهم فيها بأى قسط ، بل انه يتعين عدم قبول الرشوة حتى تقع هذه الجريمة .

وقد اعتنق مشروع قانون المقوبات الجديد هذه الوجة من النظر (المادة ٣٥٣) بعد أن كان قد اتجه بادىء الأمر الى عكس ذلك والمعاقة

على مجرد عرض الرشوة ، الأمر الذى يتفق مع سياسة المشرع الفرنسى فى التمييز الموحد) .

٩٣ - الركن المادى (الارشاء) :

لا يتحقق الارشاء الا باتفاق الراشئ على تقديم الرشوة الى هذا الأخير مقابل أداء عمل أو امتناع عن أعمال وظيفته أو يزعم أنه كذلك أو الاخلال بواجبات وظيفته . ولا أهمية لأن يكون الراشئ هو الذى بادر بعرض الرشوة أو أن يكون الموظف هو الذى بادره بالطلب . فمتى تم الاتفاق بين الاثنين تعين مساءلة الراشئ جنائيا وصفه شريكا ولو لم يكن بعد قد قام بتنفيذ ما وعد به ، ولذلك باعتبار أن مجرد قبول الموظف المرتشى للوعد أو العطية - ولو لم يكن قد أخذ الرشوة بعد - يعتبر وحده كافيا لوقوع جريمة الرشوة قانونا . ويستوى أن ينعقد الاتفاق المذكور بين الراشئ نفسه والموظف ، أو بواسطة من يمثلها أى الوسيط .

ويلاحظ أنه فى الرشوة اللاحقة فى صورتها المنصوص عليهما فى المادتين ١٠٤ ، ١٠٥ عقوبات يتعين مساءلة مقدم المكافأة اللاحقة باعتباره راشيا (١) ، وذلك أن قبول الموظف أو أخذه للمكافأة اللاحقة لا يتحقق الا بناء على اتفاق الراشئ والمرتشى الذى تم بعد قيام الموظف بالعمل أو الامتناع أو الاخلال - على حسب الاحوال ، وهو بذاته وسيلة الاشتراك فى الجريمة .

٩٤ - القصد الجنائى للراشئ :

يجب أن يحيط الراشئ علما بصفة المرتشى أو أن الرشوة التى عرضها أو قدمها اليه هى مقابل اتجار هذا الأخير بوظيفته أو استغلاله آياه وفقا لأى من الصور السالفة يانها . فاذا كان من عرض العطية يعتقد أنها ابراء لدين فى ذمته ولا يقصد من ورائها شراء ذمة الموظف فان جريمته لا تقع لوقبلها الموظف قاصدا الاتجار بوظيفته أو استغلالها ثمنا لذلك . هذا دون اخلال بمساءلة الموظف عن قصده الجنائى (٢) (المادة ٤١ عقوبات) .

(١) قارن على راشد ، المرجع السابق ص ١٩ .

(٢) انظر نقض ٧ يونية ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠٩ ص

المبحث الثاني اجرام الوسيط

٩٥ - التكييف القانوني لجريمة الوسيط ، ، ٩٦ -
الركن المادي ، ٩٧ - القصد الجنائي .

٩٥ - التكييف القانوني لجريمة الوسيط :

اقتصر قانون العقوبات في المادة ١٠٧ مكررا على بيان عقوبة الوسيط دون تعريفه ، كما فعل بالنسبة الى الراشي . ويراد بالوسيط كل شخص يتدخل بين الراشي والمرتشى ممثلا أحدهما لدى الآخر في القيام بدوره لانتماء جريمة الرشوة . ولاشك أن مهمة الوسيط المذكورة تقتضي منه أن يكون على اتفاق مع من يمثل راشيا أو مرتشيا أو مع الاثنين معا ، ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون شريكا في جريمة الرشوة اذا تمت بناء على هذا الاشتراك (١) . يؤكد ذلك مفهوم المخالفة من نص المادة ١٠٩ مكررا ثانيا التي نصت على جريمة خاصة تتعلق بمرض الوساطة وقبولها دون أن يتجاوز عمله المرض أو القبول .

(١) ذهب رأى الى التمييز بين الوسيط الممثل للمرتشى والوسيط الممثل للراشي قولا منه أن الاول ليس شريكا للمرتشى بينما يعتبر الثاني فاعلا أصليا في جريمة خاصة هي جريمة الوساطة في الرشوة وذلك استنادا الى أن نص المادة ١٠٧ مكررا لا يفى الا الوسيط ممثلا للمرتشى الراشي باعتبار أنها قد ساوت بين الوسيط والراشي في استحقاق الاعفاء من العقاب في حالتى الاخبار او الاعفاء ، وهو اعفاء مقصور على الراشي دون المرتشى ، ومن ثم فإن الوسيط من جانب المرتشى يخضع للاحكام العامة للاشتراك . أما الوسيط من جانب الراشي فلا يعد شريكا لهذا الأخيرة والا لما كانت هناك حاجة تحدد المشرع الى النص عليه نصا خاصا نترك أمره لقواعد الاشتراك (راجع على راشد ، المرجع السابق ص ٨٥ و ٨٦) . والواقع مع الامر أن هذا التمييز لا سند له من القانون ، فمساواة الوسيط بالراشي في الاعفاء من العقاب لا تعنى أن المقصود بالنص هو الوسيط الممثل للمرتشى وحده . وهذه النتيجة قد سلم بها صاحب هذا الرأى نفسه حين قرر بأن الوسيط الممثل للمرتشى يتمتع بالاعفاء من العقاب في حالتى الاخبار والاعتراف . هذا الى أن طبيعة عمل الوسيط تقتضى منه أن يكون على اتفاق تام مع من يمثل ، فإن اتفق مع الراشي دون المرتشى كان شريكا في الرشوة باعتبار أن الاشتراك في الاشتراك جائز في القانون . أما اذا كان الوسيط ممثلا للمرتشى فهو شريك في الرشوة بطريق الاتفاق بلا جدال .

ويجب عدم الخلط بين الوسيط عن المرتشى ، والمرتشى ذاته الذى يطلب الرشوة لغيره (١) ، الأول لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة تنقل رغبة المرتشى دون حاجة الى أن يكون مختصا أو زاعما الاختصاص بالعمل المراد أدائه مقابل الرشوة . هذا بخلاف المرتشى الذى يطلب الرشوة لغيره مقابل عمل يدخل فى اختصاصه الحقيقى أو المزعوم . فضلا عن أن الوسيط لا يشترط فيه أن يكون موظفا بخلاف المرتشى الذى تفترض فيه صفة الموظف العام . وننبه الى أنه اذا كان الوسيط موظفا عاما وأريد منه مساعدة المرتشى فى عمل يدخل فى اختصاصه الحقيقى أو المزعوم ، فانه يعتمد مرتشيا لا مجرد وسيط .

ويلاحظ أن أنجرام الوسيط يتوقف على وقوع جريمة الرشوة عن طريق انطلب أو القبول أو الإخذ . وتقع الجريمة المذكورة اذا ناب الوسيط عن المرتشى الذى يمثل في أحد هذه الأفعال المذكورة ، لا اذا ناب الوسيط عن الراشئ الذى يمثل في عرض الرشوة، فان مجرد هذا العرض وحده وفقا للقانون الحالى لا تقع به جريمة الرشوة ما لم يصادفه عدم القبول . ومن ثم فلا مسئولية للوسيط عن جريمة لم تقع . هذا مع عدم الاخلال بمساءلته وفقا للمادة ١٠٩ مكررا التى تتعلق بعرض رشوة دون قبولها باعتبارها شريكا فيها بطريق الاتفاق ، متى توافرت أركانها .

٩٦ - الركن المادى (الوساطة) :

تتحقق الوساطة قانونا بتدخل الوسيط لدى الطرف الآخر لعرض الرشوة عليه أو طلبها أو لقبولها أو لأخذها منه ، متى وقعت جريمة الرشوة بناء على هذه الوساطة . وهى متحققة بالفعل بمجرد تقدم الوسيط نيابة عن المرتشى طالبا الرشوة أو قابلا أو أخذا أياها ، بعكس حالة الوسيط عن الراشئ اذ لا تقع الرشوة كما بينا آنفا بمجرد عرضها على المرتشى الا اذا صادف العرض المذكور قبولا لدى المرتشى . أما مجرد عرض الوساطة على صاحب الشأن أو قبولها منه ، فلا يكفى لاختصاص الجاني لحكم المادة ١٠٧ مكرر ، وانما يسأل عن جريمة خاصة ملحقه بجريمة الرشوة نصت عليها المادة ١٠٩ مكررا ثانيا مندرجها فيما بعد .

(١) نقض ٢٩ مايو ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١٢٠ ص

٩٧ - القصد الجنائي :

يتعين لمسألة الوسيط عن الرشوة التي ساهم فيها أن يعلم بأركان الجريمة التي يريد المساهمة فيها ، فيجب أن يحيط علما بصفة الموظف وأن الجعل الذي سيتقاضاه هذا الأخير انما هو مقابل أداء أعمال وظيفته .
فمثلا اذا اعتقد الوسيط أن العطية التي أخذها نيابة عن موكله هي هدية أو دين فان مسؤوليته عن الاشتراك في الجريمة لا تتحقق قانونا . ولا يشترط أن تتجه نية الوسيط الى تقديم العطية الى المرتشى ، بمعنى أنه اذا تدخل بالوساطة قاصدا الاستيلاء لنفسه على الرشوة لم يحل ذلك دون مساءلته جنائيا باعتباره شريكا في الرشوة - وذلك باعتبار أن الرشوة قد تمت بمجرد قبول الرشوة أو أخذها نيابة عن المرتشى . على أن الوضع يبدو مختلفا فيما لو زعم الجاني أنه وسيط للمرتشى وحصل على الرشوة بنية الاحتفاظ بها لنفسه ، فهنا لا يخضع الوسيط لأحكام الرشوة لعدم وقوعها قانونا بل يقع لحكم جريمة النصب .

الفصل الرابع

عقوبة الرشوة

٩٨ - القاعدة ، ٩٩ - تشديد العقوبة ، ١٠٠ -
الرشوة اللاحقة ، ١٠١ - الشروع ، ١٠٢ - عقوبة الراشي
والوسيط ، ١٠٣ - امتناع العقاب ، ١٠٤ - عدم جواز
تعويض الراشي .

٩٨ - القاعدة :

قرر القانون لجريمة الرشوة عقوبة أصلية وعقوبتين تكميليتين وجوبيتين .
هذا فضلا عن العقوبات التبعية المترتبة على الحكم بعقوبة جنائية .

١ - العقوبة الأصلية : هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، وهي عقوبة صارمة تتفق مع سياسة القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في محاربة الرشوة . وغنى عن البيان أنه للقاضي أن يخفف العقوبة الى النحد المسموح طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات اذا اقترنت الجريمة بأحد الظروف المخففة .

٢ - **العقوبات التكميلية** : فرض القانون عقوبتين هما الغرامة النسبية والمصادرة . وبالنسبة الى الغرامة النسبية فقد نصت المادة ١٠٣ على أن يعاقب المرتشى بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أُرشئ به . وطبقا للمادة ٤٤ عقوبات يلزم الجناة اذا تعددوا بهذه الغرامة متضامنين . على أنه اذا تعدد المرتشون واختلف نصيب كل منهم في الرشوة فإن الغرامة الواجب الحكم بها في هذه الحالة تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين أو ما كان موضوعا لطلبهم أو قبولهم الرشوة (١) . واذا دعت رافة القضاء تخفيف العقوبة الأصلية وفقا للمادة ١٧ فلا يجوز أن يمتد ذلك الى الغرامة النسبية ، وذلك باعتبار أن المادة المذكورة لا تشمل غير العقوبات المقيدة للحرية (٢) . هذا الى أن رد مبلغ الرشوة الى الراشي لا يعفى المرتشى من هذه الغرامة (٣) ، وذلك باعتبار أنها عقوبة - وأن خالطها عنصر التعويض - وليست تعويضا بحتا . والحد الأدنى لهذه الغرامة هو ألف جنيه ، فاذ كانت قيمة الرشوة دون ذلك أو تعذر تحديدها - كما في حالة الفائدة غير المادية وجب الحكم بهذا الحد . ويلاحظ عند تطبيق هذا الحد أنه كلت المحكمة لا تقدر الغرامة بحسب الفائدة التي عادت على الموظف أو كان يراد أن تعود عليه ، الا أن الغرامة لازالت تحتفظ بصفتها النسبية التي ينظر فيها الى الحد الأقصى للغرامة ، ومن ثم فيتعين الحكم بالتضامن وفقا للمادة ٤٤ عقوبات . ولما كانت هذه الغرامة هي عقوبة نوعية أى روعيت طبيعة الجريمة ، لذلك - وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يجب توقيعها اذا ارتبطت الرشوة بجريمة أخرى أشد ارتباطا غير قابل للتجزئة (٤) ، والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

(١) راجع نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ الطعن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ، مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٧١٣ رقم ٢٦ .

(٢) نقض ١٧ ابريل ١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١٠ رقم ٧٢ .

(٣) نقض ٨ يناير ١٩١٧ مجموعة صديق في احكام محكمة النقض ص ٥٣ .

(٤) نقض ١٧ مارس ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٧٣ ص

والعقوبة التكميلية الثانية هي المصادرة ، اذ نصت المادة ١١٠ عقوبات على أنه « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة . والمصادرة تشمل النقود وغيرها من القيم التي كانت موضوعا لجريمة الرشوة ، دون عبء بالتعبير غير الدقيق الذي استعمله المشرع في قوله « ما يدفعه الراشي أو الوسيط » والذي قد يوحى خطأ بقصر المصادرة على النقود وحدها ، واذا لم تضبط الأشياء موضوع الجريمة أو تعذر ضبطها كما في حالة الفائدة غير المادية فلا محل للمصادرة ولا يجوز الحكم بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الأشياء ، باعتبار أن هذا الحكم مما يستلزم المشرع تقريره بنص صريح وهو ما فعله في المادة ١/٨٩ من قانون العقوبات . ويجب للحكم بالمصادرة أن يكون الراشي أو الوسيط قد قدم الشيء الى المرتشي ولو لم يكن هذا الأخير قد أحرزه بعد ، كما اذا ضبطت الجريمة في حالة تلبس لحظة تقديم الرشوة . فلا يجوز الحكم بالمصادرة اذا وقعت الجريمة عند حد الوعد بتقديم العطية (١) . ولا يشترط للمصادرة أن تقدم العطية الى المرتشي نفسه بل يكفي أن تقدم الى من يمثله أو الى الغير (٢) . وقد حكم بأنه يتعين المصادرة اذا كان الراشي قد وضع الشيء تحت يد المرتشي وتحت بصره لكي يره ، باعتبار أن هذا الفعل مما تتوافر معه واقعة الاعطاء (٣) . والمصادرة هنا وجوبية ولو كان الشيء المراد مصادرته مما تباح حيازته قانونا ، وذلك استثناء من القاعدة المقررة في المادة ١/٣٠ عقوبات . على أن هذا الاستثناء لا يتجاوز هذا الحد ، فلا تخل المصادرة بحقوق الغير حسن النية طبقا للمادة ١/٣٠ المذكورة كأن يكون لهذا الغير حق عيني على العطية موضوع الرشوة دون أن يساهم في الجريمة .

٣ - العقوبات التبعية : يترتب على الحكم بعقوبة الرشوة - باعتبارها عقوبة جنائية - عزل الموظف وحرمانه من الحقوق المنصوص عليها في المادة

Garçon, annoté art. 180, No. 36. (١)

Garçon, annoté, art. 180, No. 37, Cass., 29 mai 1949, (٢)

Sirey 45-1-678.

Cass. 13 déc. 1945, Bull. 145, Garçon, annoté, art. 180, (٣)

No. 37.

٢٥ عقوبات - وذلك كعقوبة تبعية تترتب بقوة القانون كنتيجة عليه بعقوبة جنائية .

٩٩ - تشديد العقوبة :

شدد المشرع العقاب على الرشوة في حالتين :

(الأولى) اذا كان الغرض من الوعد أو العطية هو الامتناع عن عمل تفرض الوظيفة العامة القيام به ، أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، أو مكافأة الموظف على ما قام به من امتناع أو اخلال . في هذه الحالة ، تضاعف الغرامة المقررة لجريمة الرشوة ، فيصبح حددها الأدنى جنيته وتكون حددها الأقصى ضعف العطية والوعد (المادة ١٠٤) . ولا أثر لهذا التشديد على العقوبات الأخرى .

(الثانية) اذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه انقاون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة - أى الاعدام - فانه يجب توقيع هذه العقوبات الأخيرة (المادة ١٠٨ عقوبات) . ويلاحظ أن القانون لم يعلق تشديد العقاب في هذه الحالة على ارتكاب الجريمة الأشد بالفعل ، وإنما يكفي مجرد ارتكاب الرشوة من أجل هذه الجريمة . ومثالها جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج المعاقب عليها بالاعدام (١) .

ويلاحظ أن قانونى العقوبات الايطالى والفرنسى قد شددا العقوبة حسبما يكون عليه الأثر المترتب على تنفيذ سبب الرشوة .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد بسياسة مختلفة فى العقاب على الرشوة ، اذ خفف من العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وذلك بناء على أن العقوبات الصارمة التى توسل بها الشارع لعلاج تقضى الرشوة لم تنجح فى وقف تيارها المتزايد بسبب أهمال الجانب الاقتصادى مما يشكل ضغطا يقتضى الاعتدال فى العقوبة (٢) .

(١) المواد ٧٧ و ٧٧ ا و ٧٧ ب و ٧٧ ج و ٧٨ ا و ٧٨ ب و ٧٨ ج و ٨٠ و ٨٢ ب/٢ و ٨٣/ ا من قانون العقوبات .
(٢) انظر المذكرة الإيضاحية للمشروع .

وواقع الأمر ان مكافحة الرشوة تكون بإزالة العوامل المشجعة لها ،
ومنها الظروف الاجتماعية وظهور طبقات طفيلية تحصل على ربح سريع ،
والتعقيدات الادارية وغيرها من عوامل .

١٠٠ - الرشوة اللاحقة :

يعاقب على الصورة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ ، والتي تتعلق بالرشوة
اللاحقة على اتفاق سابق ، بالاشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة النسبية
المنصوص عليها في المادة ١٠٣ عقوبات ، أى بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه
ولا تزيد على ضعف ما أعطى أو وعد به . أما الصورة المنصوص عليها في
المادة ١٠٥ ، والتي تتعلق بالرشوة اللاحقة بغير اتفاق سابق ، فقد عاقب
على ارتكابها بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة
جنيه .

١٠١ - الشروع :

بيننا أن القانون قد عاقب على الرشوة باعتبارها جريمة تامة بمجرد
طلبها ، مما دفع فريقا من الفقه (١) الى القول بأنه لا يتصور وقوف الجريمة
عند حد الشروع ، لأنها اما أن تقع تامة بمجرد الطلب ، أو لا تقع على
الاطلاق . والواقع من الأمر أنه لا يوجد ما يحول قانونا دون تصور
وقوع الشروع في طلب الرشوة ، كما اذا أوفد الموظف وسيطا الى الراشئ
لطلب الرشوة منه فلم يجده ، فهنا لم تقع جريمة الرشوة كاملة لأن الطلب لا يعتد
به الا اذا وصل الى علم الراشئ ، أما قبل ذلك فلا يعدو أن يكون مجرد
بدء في التنفيذ أى شروعا في الطلب . كما يلاحظ في جريمة الرشوة اللاحقة
دون اتفاق سابق المنصوص عليها في المادة ١٥٠ أن القانون لم يعاقب الا على
القبول ، ومن ثم فان طلب الرشوة اللاحقة يعد مجرد شروع في هذه
الجريمة (٢) .

(١) على راشد ، ص ٥٦ .

(٢) وقد ذهبت محكمة النقض قبل صدور القانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٥٣ حين كانت جريمة الرشوة لا تتحقق الا بالاتفاق على الوعد أو 'مطية' ،
الا ان مجرد طلب الموظف للرشوة لا يعد شروعا (نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩
مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٧ ص ١٠٠) ، وهو حكم سجل نظر (انظر
على راشد ص ٥٥) .

أما عن اجرام الراشئ والوسيط ، فانه لا يتصور قانونا الشروع فيه،ذلك أن جريمة كل منهما - وفقا لما بيناه - لا تعدو أن تكون اشتراكا في رشوة ، ومن المقرر أنه لا يتصور الشروع في الاشتراك . أما جريمة عرض الرشوة دون قبولها انصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا فهي ليست الا جريمة مستقلة بذاتها ولا تعتبر شروعا في ارشاء .

١٠٢ - عقوبة الراشئ والوسيط :

قلنا ان الراشئ والوسيط ليسا الا شريكين في جريمة الرشوة ، ومن ثم فانه يتعين توقيع العقوبات المقررة لجريمة الرشوة وفقا للمادة ٤١ عقوبات التي نصت على أن كلا من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها . وقد أكدت المادة ١٠٧ مكررا هذا المعنى فيما نصت عليه من أن يعاقب الراشئ والوسيط والعقوبة المقررة للمرتشي . والعقوبة المقررة في هذه الحالة هي عقوبة الرشوة سواء في صورتها البسيطة أو مقترنة باحدى الطرفين المشددين سألني الذكّر .

١٠٣ - امتناع العقاب :

نصت المادة ١٠١ مكررا على حالتين يتمتع فيهما العقاب على جريمة الرشوة ظرا لما يؤديه الجاني من خدمة تساعد على كشف هذه الجريمة الخطيرة والتعريف بفاعلها أو اثباتها ضده . ويقتصر نطاق لاشخاص الذين يتمتعون بالاعفاء من العقاب على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة (١) . ويلاحظ أن العذر المانع من العقاب مقصور على حالة وقوع الرشوة عدا جريمة عرض الرشوة دون قبولها - وذلك لاتفاء العلة التي أدت الى الاعفاء من لعقاب في حالة عدم قبول الموظف للرشوة ، وهي اثبات التهمة على هذا الموظف (٢) . هذا الى أن حكم مقدم الرشوة في جريمة الرشوة اللاحقة - بصورتها المنصوص عليهما بين المادتين ١٠٤ و ١٠٥ - هو

(١) نقض ٩ يناير سنة ١٨٩١ موسوعة جندى عبد الملك ص ٤٣٤ ، فلا يسرى على المرتشي (نقض ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٨٨ ص ٤١٤) .

(٢) نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١٢٠ ص

بذاته حكم الرأشى فى جريمة الرشوة فى صورتها الأصلية من حيث التمتع بالاعفاء من العقاب •

وغنى عن البيان أن العقوبات التى يسرى عليها الاعفاء لا تمتد الى عقوبة المصادرة التى يتعين الحكم بها فى جميع الأحوال طبقا للمادة ١/٣٠ عقوبات •

ويتعين الامتناع عن العقاب فى الحالتين الآتيتين :

اولا - اخيار السلطات بالجريمة : يتمتع الرأشى والوسيط بالاعفاء من العقوبة اذا أبلغ السلطات بالجريمة • والفرض فى هذه الحالة أن الجريمة قد وقعت ، الا أنها لازالت فى طى الكتمان ، فيكون لهذا التبليغ فضل تمكن السلطات من كشف الجريمة • أما اذا كانت الجريمة قد وصلت الى علم السلطات ، فان مجرد التبليغ فى هذه الحالة لا ينتج أثره المطلوب ، وهو الاعفاء من العقاب ، بل يتعين أن يتبعه باعتراف كامل وفقا للحالة الثانية التى سنينها فيما يلى • ويتعين أن تكون السلطة التى تلقت التبليغ بالجريمة مختصة بذلك • وظرا لعموم النص يستوى أن تكون هذه السلطة ادارية يتبعها الموظف أو جنائية تختص بالاستدلال أو التحقيق •

ويلاحظ أنه اذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من الرشوة - أى الاعدام - فيجوز اغفاء الرأشى أو الوسيط من العقاب متى توافرت احدى حالتى الاعفاء من العقاب فى جريمة الاتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ عقوبات وهى : (١) الاخبار بوجود الاتفاق بمن اشتركوا فيه قبل وقوع الجريمة المتفق عليها وقبل البحث والتفتيش عن الجناة (٢) الاخبار بعد البحث والتفتيش اذا أدى فعلا الى ضبط الجناة •

ثانيا - الاعتراف بالجريمة : يتمتع الرأشى والوسيط بالاعفاء من العقوبة اذا اعترف بالجريمة • والفرض فى هذه الحالة أن السلطات قد علمت بالجريمة ، فيكون لهذا الاعتراف فضل فى امداد السلطات بالدلة اللازمة لاثبات التهمة وتسهيل فى ادانة المتهم ولذا يجب أن يكون الاعتراف صادقا كاملا يعطى جميع وقائع لرشوة التى ارتكبها الرأشى أو الوسيط دون نقص أو تحريف • فلا اعفاء من العقاب اذا أنكر أو حرف فى احدى

الوقائع اللازمة في أثبات الجريمة والتي كان يعلم بها . على أنه اذا ثبت أن الراشي أو الوسيط قد أغفل في اعترافه بعض وقائع الرشوة بسبب جهله بها . فانه لا يمكن اهدار حجية الاعتراف ، اذ لا يمكن للقانون أن يطالبه بالاعتراف الا عما لديه من معلومات دون ما يجعله منها ، فلا التزام بمستحيل . ولم يحدد القانون الجهة التي يتعين الاعتراف أمامها ، وقد ذهبت محكمة النقض الى أنه لما كان الاعتراف لا تتحقق فائدته الا اذا كان حاصلًا لدى جهة الحكم ، فانه اذا حصل لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الاعفاء (١) . ونصن نريد هذا القضاء، ذلك أن الاعتراف المعفى للعقاب يجب أن يرقى الى مرتبة الدليل القضائي ويساعد العدالة . وأن عدول المتهم أمام المحكمة عن اعترافه يضعف من قوة هذا الدليل ويجشم المحكمة عناء التحقيق من كذب هذا العدول ، وهو أمر لا يتفق مع علة الاعفاء من العقاب بسبب اعتراف المتهم ، وهو تسهيل مهمة السلطات في اثبات التهمة على المرتشى . ولا يوهن من هذا التعليل ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات الأولية ولو عدل عنه في الجلسة (٢) . ذلك أنه لا تطابق بين شروط الاعتراف الموجب للاعفاء وشروط الاعتراف كدليل اثبات ، فبينما يكفي في الأخير - مثلا - أن يكون جزئيا يتعين في الاول أن يكون شاملا . وننبه الى أن انكار الراشي أو الوسيط في التحقيقات الأولية لا يسلبه فرصة التمتع بالاعفاء من العقاب ، اذ له أن يعترف بذلك الى ما قبل انتهاء المحاكمة أمام قضاء الموضوع . فلا يجوز له التمسك بهذا الاعتراف بعد قفل باب المرافعة الا اذا رأت المحكمة فتح

(١) نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٤١

ص ١٧٧ .

(٢) نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٢٤٥ ص ٦٤٤ ، ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١ س ٣ رقم ٧٨ ص ٢٠٩ . كما استقر قضاؤها على أن للمحكمة ان تأخذ باقرار المتهم على نفسه بالجريمة في التحقيق الابتدائي وتعمده اعترافا ولو عدل عنه أمام المحكمة (نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٤٠ ص ٤٦٤ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١١٩ ص ٢٥٦) ، كما لها ان تعتمد على اقراره أمام سلطة الاستدلالات ولو عدل عنه بعد ذلك (نقض ١١ يناير سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ١٢٨ ص ٤٢١ ، ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٥ رقم ٢٧٧ ص ١٢٩) .

باب المرافعة للاستماع اليه . كما لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ويتمتع المترف بالاعفاء من العقاب سواء كان الاعتراف تلقائيا أو بعد تضيق الخناق عليه بالاستئالة ، وذلك لأن الاعفاء لا يتقرر إلا اذا كان هذا الاعتراف صادقا كاملا بحيث يفصح عن نية المترف في مساعدة العدالة .

وخلافا لذلك اتجه مشروع قانون العقوبات الجديد الى اعتبار التبليغ والاعتراف بالجريمة غذرا مخففا ينزل بالعقوبة طبقا للقواعد العامة ، والى أنه لا يجوز للقاضي الاعفاء من العقوبة إلا اذا رأى محلا لذلك حتى لا يكون محل للتخفيف أو الاعفاء من العقوبة الا عند قيام موجه . ويلاحظ من اتجاه المشروع أن الأصل هو تخفيف العقاب بسبب التبليغ أو الاعتراف مع اعتبار الاعفاء من العقاب أمرا جوازيا للقاضي . وبذا يكون الاعفاء من العقاب مسألة موضوعية لا قانونية .

١٠٤ - عدم جواز تعويض الراشئ :

أوجب القانون مصادرة العتية المقدمة من الراشئ الى المرتشئ ، ومن ثم فلا يجوز بداهة أن يطالب باسترداد الرشوة . أما حسن النية الذي تعلق حقه بهذه العتية فيجوز له المطالبة باستردادها ، وذلك تطبيقا لقاعدة أن المصادرة لا تخل بحقوق حسن النية . ولكن هل يجوز للراشئ أن يدعى مدنيا قبل المرتشئ بتعويض عن الضرر الذي أصابه بسبب ارتكاب جريمة الرشوة ؟ هذا هو ما رفضت محكمة النقض التسليم به بناء على أنه لا يصح في القانون أن يترتب للراشئ حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها ، ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من اعفاء الراشئ أو الوسيط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها (١) ، لأن هذا الاعفاء لا يمس الجريمة التي أتاها الراشئ بفعله والتي تسبب بها فيما لحقه من ضرر . وبعبارة أخرى فإن خطأ الرشي وحده هو الذي أدى الى ما لحقه من ضرر .

(١) نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ١٢٥

ص ٣٢٤ . وانظر

Garcon, annoté, art. 180, No. 721, Paris, 14 mars 1942,

Gaz. Pal., 1924.2.86; 23 fév. 1925, S. 1926.1.289.

الفصل الخامس

الجرائم الملحقه بالرشوة

١٠٥ - تمهيد :

ألقى القانون بجريمة الرشوة لفيها من الجرائم المشابهة لها والتي تشترك معها في وحدة الهدف ، وهو محاربة الفساد وتوفير النزاهة الكاملة في أداء أعمال الوظيفة العامة والخاصة . وقد كان قانون العقوبات ينص في المادة ١٠٩ على سريان حكم الرشوة على استعمال القوة والعنف أو التهديد في حق موظف عمومي أو مستخدم للحصول على قضاء أمر غير حق أو اجتنباه أداء عمل من الأعمال المكلف بها ، كما كانت المادة ١٠٩ تكررا تنص على عقوبة الشروع في هذه الجريمة اذا لم يبلغ الجاني مقصده المذكور . الا أن ايراد الشارع لهذه الجريمة باب الرشوة كان من قبيل التوسعة في معناها لنوع شبه لاحظ الشارع بين الجريمتين من جهة النتيجة التي يفضي اليها التهديد أو الاعتداء لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة بمعناها الدقيق وهي لا تكون الا بوعده أو عطية (١) . وقد استهدفت هذه الجريمة لانتقاد الفقه (٢) بسبب النص عليها في غير موضعها الملأئم ، مما دفع المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى ادماج هذه الجريمة في نص مستحدث برقم ١٣٧ مكررا (٢) مع رده الى موضعه الطبيعي مع جرائم الاعتداء على الموظفين (٣) .

(١) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٨

ص ٧٢٢ .

(٢) محمود مصطفى ص ٤٠ ، أحمد أمين (تنقيح الدكتور على راشد)

ص ٤٤ ، دروس في الجرائم المضرة بالمصلحة العامة وجرائم الاشخاص المؤلف طبعة ١٩٦٢ ص ١٦ .

(٣) وقد ترتب على ذلك الفاء المادة ١٠٩ وتعديل المادة ١٠٩ مكررا

ورفع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (٢) المستندة الى مرتبة الجنابات مع التدرج في العقاب بما يتناسب والآثارة المترتبة عليها ، ومع حذف عقوبة القرابة لعدم ملائمتها لطبيعة الجريمة ، وتمشيا مع احكام

=

وسوف ندرس فيما يلي الجرائم الملحقة بالرشوة وهى : (١) الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة • (٢) رشوة المستخدمين فى محيط الأعمال الخاصة • (٣) استغلال النفوذ • (٤) عرض الرشوة دون قبولها • (٥) عرض الوساطة أو قبولها • (٦) الاستفادة من الرشوة •

المبحث الأول

الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة

١٠٦ - تمهيد :

ينبأ فيما تقدم ان الوعد أو العطية عنصر أساسى فى جريمة الرشوة ، وبدونه لا تقع هذه الجريمة • الا أن القانون رقم لسنة ١٥٣ جرم حالة استجابة الموظف للرجاء أو التوصية أو الوساطة وجعلها فى حكم الرشوة فنص فى المادة ١٠٥ مكررا فى باب الرشوة على أن « كل موظف عمومى قام بعمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن جمائة جنيه » • ويلاحظ أن قانون العقوبات لم يكن يعاقب من قبل على الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة الا بالنسبة الى القضاء (المادتان ١٢٠ و ١٢١ عقوبات) والأطباء (المادة ٢٢٢) • وقد جاءت المادة ١٠٥ مكررا أكثر شمولاً اذ تسمى على جميع الموظفين العموميين ومن حكمهم طبقاً للمادة ١١١ عقوبات ، وذلك للضرب على أيدي الفاسدين من الموظفين الذين يخضعون فى أعمالهم الوظيفية لنزوات الرجاء والوساطة والتوصية • ووقد صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فانسق بين العقوبة المقررة فى المادة ١٠٥ مكررا - وهى أشد - والعقوبات التى كانت مقررة فى حالتى القضاة والأطباء ، وحرص على أن

محكمة النقض فى هذا الشأن وعلى الاخص بعد ان نقلت من باب الرشوة الى الباب المتفق مع طبيعتها (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) • وبلاحظ أن نقل الجريمة سالفة الذكر بعيداً عن موضوع جريمة الرشوة لا يخلو من أهمية قانونية أخرى فيما يتعلق بمدلول الموظف العام ، ذلك أن المادة ١١١ عقوبات تعطى الموظف العام مدلولاً أوسع مما نصت عليه المواد الخاصة بالتعدي على الموظفين ومقاومتهم •

تكون العقوبة المقررة في جميع هذه الأحوال هي العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا المذكورة .

١٠٧ - التكييف القانوني لجريمة الاستجابة للرجاء والتوصية أو الوساطة :

يتعين أولا أن نعرض للطبيعة القانونية لهذه الجريمة . وهل تعد رشوة حتى يجوز معالجتها في باب الرشوة كما فعل المشرع المصري أولا .

نقد بينا فيما تقدم أن الرشوة هي اتجار بالوظيفة أو استغلالها ، الأمر الذي يوضح لنا أن الوعد أو العطية لا غنى عنه في هذه الجريمة . متى كان الأمر كذلك فإن الرجاء أو التوصية أو الوساطة لا تصلح بديلا لهذا العنصر الذي يمثل الفائدة التي يجنيها الموظف نتيجة لعبئه بأمانة الوظيفة . لهذا كان الوضع الصحيح لهذه الجريمة هو الباب الخاص بجرائم استعمال السلطة والاخلال بواجبات الوظيفة (١) ، على أن نص المشرع المصري على هذه الجريمة في باب الرشوة لا يخلو من أهمية قانونية إذ أصبح معنى الموظف انعام المشار اليه في هذه الجريمة يغطي مدلول الموظف العام بمعناه الدقيق وكل من يدخل في الطوائف المشار إليها في المادة ١١١ عقوبات .

وتشبه هذه الجريمة مع جريمة الرشوة في طبيعة النشاط الذي أريد من الموظف أدائه مقابل الرشوة ، وهو أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة . على أنها تتميز عن الرشوة فضلا عن اختلافهما في الجوهر كما أسلفنا ، في أنها جريمة الاستجابة للرجاء أو التوصية أو الوساطة لا تتم الا اذا تعد الموظف فعلا العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة . وانه وان كان نص المادة ١٠٥ مكررا قد خلا من النص على حكم لموظف الذي يؤدي عملا لا يدخل في اختصاصه الا أن عبارة الاخلال بواجبات الوظيفة التي تضمنتها المادة ١٠٥ مكررا المذكورة تسمح لهذه الحالة .

(١) انظر احمد رفعت خفاجي في جرائم الرشوة ص ١٧ .

١ - أركان الجريمة

فضلا عن الشرط المفترض المتعلق بصفة الجاني (موظف عام ومن في حكمه) تقع الجريمة بتوافر ركنين آخرين : (١) ركن مادي قسومه استجابة الموظف للرجاء أو التوصية أو الوساطة وقيامه بالعمل أو الامتناع أو الاخلال . (٢) قصد جنائي .

١٠٨ - الركن المادي :

يتوافر هذا الركن بتوافر عنصرين هما : (١) رجاء أو توصية أو وساطة . (٢) الاستجابة ، وتمثل النشاط الاجرامى للجاني .

(١) الرجاء أو الوساطة أو التوصية :

استهدف المشرع من النص على هذه الجريمة محاربة كل وسائل الاغراء خارج نطاق الرشوة التي قد تؤثر في نفس الموظف فتتحرف به عن مقتضيات وظيفته ، وهي الرجاء والتوصية والوساطة .

الرجاء : يتحقق الرجاء بواسطة صاحب المصلحة مباشرة باستعطاف الموظف أو استمالته أو دعوته في تزلف الى قضاء الحاجة .

الوساطة : أما الوساطة فتتحقق في صورة رجاء أو طلب أو يصدر عن وسيط لصاحب المصلحة لدى الموظف العام .

الأمر أو الطلب : ويدق البحث في حالة الموظف الذي بواجبات وظيفته استجابة للأمر أو طلب صادر من سلطة عليه ، كان يأمر بأمور القسم أحد الضباط بالامتناع من تحرير محضر بجريمة أبلغ عنها . ووجه الدقة أنه بينما نصت المادة ١٢٠ عقوبات المقابلة للمادة ١٠٥ مكرر على حالة التوسط بطريق الرجاء أو التوصية ، فإن المادة ١٠٥ مكررا قد خلت حالة التوسط لدى قاضى أو محكمة بطريق الأمر أو الطلب بالإضافة الى من النص على حالتى الأمر أو الطلب . والواقع من الأمر أن نص المادة ١٢٠ عقوبات قد عرض لحالات الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية كصور للوساطة ، وأنه عند تفسير مدلول الوساطة في المادة ١٠٥ مكررا ، يجب الاستئناس بمدلولها في الجريمة المقابلة لها المنصوص عنها في المادة ١٢٠ عقوبات .

التوصية : أما التوصية فلا تمدو أن تكون احدى صور الوساطة التي تصدر من شخص ذى قوْذ أو حيْشة على الموظف فيتدخل عنده طالبا - لاراجيا - قضاء حاجة معينة ، وغالبا ما تكون فى صورة مكتوبة .

الاثبات : وعلى المحكمة أن تستشف استجابة المتهم للرجاء أو التوصية أو الوساطة من جميع ظروف الدعوى وملاساتها ، وأهمها مدى الصلة بين الموظف وصاحب الحاجة (١) .

(٢) الاستجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية :

يتعين لوقوع الجريمة أن يستجيب المتهم فعلا الى الرجاء و الوساطة أو التوصية بأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الاخلال

(١) وتطبيقا لذلك حدث ان اسندت النيابة العامة الى مدير احد البنوك الكبرى انه قبل فائدة من مدير احدى الشركات وهى انخاذه المركز الرئيسى لهذه الشركات وشقة اخرى كانت خالية به مقرا لدعايته الانتخابية بمناسبة ترشيحه لمضوية مجلس الامة عن الدائرة التى يقع بها المركز الرئيسى للشركة مقابل حصول هذه الشركة من البنك الذى يرأسه على سلفة قدرها ثلاثة آلاف جنيه وان المتهم الثانى - مدير الشركة - قدم رشوة هى المركز الرئيسى للشركة والشقة مقابل الحصول على القرض ، وطلبت النيابة معاقبة المتهمين بالمواد ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٧ مكررا عقوبات . وقد انتهت محكمة أمن الدولة العليا بعد سماع الدعوى الى استبعاد الفائدة من الجريمة وقالت انها لا تقرر النيابة على التصوير الذى ذهبت اليه من وجود رابطة بين الفائدة التى حصل عليها مدير البنك وبين القرض الذى منح للشركة بل انها تطرح تلك الرابطة لعدم قيام الدليل المفتح عليها . وقد خلصت المحكمة الى ان حقيقة الواقعة تخلص فى ان حظوة مدير الشركة كانت امرا مقررا حتى ان مدير البنك اقدم على تعيينه مديرا للشركة بعد ان كان يعمل موظفا صغيرا بالبنك دون انتظار لاستصدار القرار الجمهورى اللازم لذلك ، معرضا عن اعتراض ادارة القضايا ، ومكت شافلا مركزه بالشركة - فاستجاب لذلك ومنح الشركة هذه السلفة مخالفا بذلك القواعد التنظيمية بالبنك ولوائحه المعمول بها مما يجعل الواقعة بالنسبة اليه انه اخل بواجبات وظيفته نتيجة لرجاء ووساطة مدير الشركة (محكمة أمن الدولة العليا فى ٥ يونية سنة ١٩٥٨ ، الجناية رقم ٨ سنة ١٩٥٨ أمن الدولة العليا ، منشور) .

وبين مما تقدم ان المحكمة فى هذه القضية قد استظهرت مدى الصلة الوثيقة التى تربط الموظف بمن قدم اليه الرجاء أو الوساطة ثم اعتبرتهما متوافرتين مستدلة عليهما بمظاهر خارجية على ضوء هذه الصلة (راجع مقال الاستاذ مصطفى كامل كيرة رئيس المحكمة تطبيقا على هذا الحكم فى المحاماة س ٣٩ ص ١١٠٣ وما بعدها) .

بواجبات وظيفته فاذا شرع الموظف في أمر من هذا القبيل ثم حالت ظروف معينة دون اتمامه اعتبرت الواقعة شروعا (١) . وهنا يبدو بجلاء مظهر من مظاهر التفرقة بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة اذ لا يشترط توافر هذه الجريمة الأخيرة أن ينفذ الموظف سبب طلبه الرشوة أو قبولها أو أخذها .

ويذكر البحث اذا ما استجاب الموظف للرجاء أو الوساطة أو التوصية لأداء عمل من أعمال وظيفته ، وذلك أن المصلحة العامة تقضى على الموظف بأن يؤدي أعمال وظيفته ، فاذا هو قصر في ذلك ورجاه صاحب الشأن أو جاءه بوساطة أو توصية من أجل أن يؤدي واجبه ، فاستجاب الموظف لذلك وأدى العمل المطلوب لم يكن من المستساغ أن نعاقب مثل هذا الموظف ، طالما أن الرجاء أو الوساطة أو التوصية قد بذلت لغرض مشروع هو تنبيه الموظف الى أداء واجبه . كما أن هذا الموظف من ناحية أخرى لم يتجر بوظيفته ولم يستغلها . ولا محل لعقابه اذا هو التفت الى عمله تحت وطأة الرجاء أو الوساطة أو التوصية ، والا كان خيرا له أن يظل مقصرا في أداء عمله ضاربا صفحا عن تنبيه صاحب الشأن أو رجائه حتى لا يورد نفسه موارد العقاب . ولذلك نرى التمييز بين نوعين من الاستجابة (الأولى) استجابة تتعلق بعمل يدخل في حدود السلطة التقديرية للموظفة . (الثانية) استجابة تتعلق بعمل يدخل في حدود السلطة المقيدة للموظفة . فقد يمنح القانون الموظف سلطة معينة تخول مباشرة حل معين من عدة حلول معينة يستطيع القيام باحدها كيفما شاء في حدود المصلحة العامة ، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية . فاذا اختار الموظف احدى الحلول التي تدخل في حدود سلطته اعتبر مؤديا لعمل من أعمال وظيفته . أما اذا استهدف الموظف من هذا الاختيار غاية لا تتعلق بالمصلحة العامة اعتبر منحرفا في استعمال السلطة ، ويتعين عقابه طبقا للمادة ١٠٥ لكررا اذا هو قام بهذا الاختيار تحت تأثير رجاء أو وساطة أو توصية . مثال ذلك أن يعين رئيس المصلحة أحد المرشحين لوظيفة لمجرد الاستجابة لرجاء أو وساطة أو توصية ، أو أن يرجى الموظف تنفيذ عمله الى وقت معين ثم يعجل بأداءه الى وقت آخر الا استجابة لأمر من هذا القبيل . أما في حالة

السلطة المقيدة حيث يلزم القانون الموظف مباشرة عمل معين أو الامتناع عن مباشرته أو يلزمه عند مباشرة العمل بمراعاة طريقة معينة أو وقت معين ، فانه يتعين على الموظف أن يباشر حلا واحدا معينا دون غيره من الحلول والا اعتبر مخالفا للقانون . وفي هذه الحالة لا أهمية لإثر الرجاء أو الرجاء أو الوساطة أو التوصية مادام أن العمل الذي أداه استجابة لذلك هو عمل مفروض قانونا على الموظف .

وواقع الأمر ان فكرة الاخلال بواجبات الوظيفة تسيطر تماما على المادة ١٠٥ مكررا ، سواء في صورة الامتناع عن العمل ، أو في صورة أداء عمل من الأعمال التي تدخل في حدود السلطة التقديرية حين يمارسها الموظف نحو غاية مشروع ، أي منحرفا في استعمالها . وقد أوضح مشروع قانون العقوبات هذه الفكرة في المادة ٢٦٦ (المقابلة للمادة ١٠٥ مكررا) اذ نصت على معاقبة الموظف العام الذي يخل بواجبات وظيفته استجابة لأمر أو وساطة (١) .

١٠٩ - الفاعل الأصلي والشريك :

يلاحظ أن الموظف الذي يخل بواجبات وظيفته استجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية هو الفاعل الأصلي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا . أما الراجي أو الوسيط أو الموصي فليس الا شريكا له في الجريمة بطريقة التحريض والاتفاق متى استجاب الموظف الى رجائه أو توصيته فأخل بواجب وظيفته بناء على ذلك . ولا يجوز التحدى بأن

(١) وفي هذا المعنى قضت محكمة أمن الدولة العليا انه لا جريمة في حكم المادة ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات الا اذا كان الرجاء الموجه للموظف يهدف الى الاخلال بواجبات وظيفته ووقع من الموظف فعل ما يعد اخلافا بواجبات الوظيفة ، وأضافت « واذا فرض جدلا أنه - أي المتهم - كان يبرجو لاعادة التهم الرابع للعمل طالما أن هناك ما يشير بتنفيذ التزاماته ، فانه ليس في ذلك ما يفسر بأنه تحريض للموظف على الاخلال بواجبات وظيفته لان المصلحة العامة واداء الوظيفة كان في الاستمرار في هذه العملية طالما ان هناك املا في انائها وقد اظهرت الايام ان المصلحة كانت في ذلك » . الجنابة ١٣١٠ من الدولة قصر النيل سنة ١٩٦١ (٤٦٤) من دولة عليا سنة ١٩٦١ - ١٩٦٣ سنة ٦١ كلى) جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ - غير منشور .

المشرع قد اغفل النص على عقاب الراجي والوسيط والموصى خلافا لما اتبعه بشأن الراشي ذلك أن نص المادة ١٠٧ مكررا ليس الا تطبيقا للقواعد العامة ، فاذا كان المشرع قد عنى بذكر هذا التطبيق فانه لم يفعل ذلك على سبيل الاستثناء . واذن فان اغفال المشرع النص على عقاب الراجي والوسيط والموصى لا يعنى اباحة أعمالهم ، فضلا عن أن الجريمة المذكورة لا تقوم قانونا ما لم يساهم الراجي أو الوسيط أو الموصى في ارتكابها مع الموظف (١) . وغنى عن البيان أن صاحب المصلحة لا يعد شريكا مع الموظف ما لم يصدر منه عمل ايجابي هو الرجاء أو الوساطة أو التوصية ، ولا يكفي مجرد علمه أن جهودا تبذل لمصلحته ما لم يثبت اتفاقه مع الموظف أو مع من يتوسط لمصلحته (٢) .

١١٠ - التمييز بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة اللاحقة (المادة ١٠٤) :

تشبه هذه الجريمة مع جريمة الرشوة اللاحقة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات في الموظف العام لا يخل بواجبات وظيفته الا بناء على اتفاق سابق مع صاحب الشأن . على أن جريمة المادة ١٠٤ تتطلب فوق ذلك عنصرا اضافيا هو أن يطلب الموظف أو أن يقبل أو أن يأخذ من صاحب الشأن بعد تمام الاخلال بواجبات الوظيفة مكافأة عن ماسبق أن أداه اذا وقعت الجريمة عند حد استجابة الموظف للاتفاق مع صاحب الشأن على

(١) وقد قضت محكمة أمن الدولة العليا في قضية اتهم فيها موظف فنى بالمطبعة السرية بوزارة التربية والتعليم بأنه اخل بواجبات وظيفته نتيجة لرجاء ، بأن قبل رجاء صديق له في أن يفضى الى نجله بأسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (القسم العلمى) وافضى اليه بهذه الاسئلة حالة كونه امينا عليها ومكلفا بحكم وظيفته بصيانة سريتها وعدم اذاعتها قضت بأن لراجي شريك مع الموظف في جريمته ، وأن هذا الرجاء صورة واضحة للتحريض والاتفاق (الجنائية ١٣٦ سنة ١٩٦٠ أمن دولة السيدة) ٣٧ سنة ١٩٦٠ أمن دولة عليا (جلسة ٩ يوليو سنة ١٩٦٠ غير منشور) .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة أمن الدولة العليا في القضية سالفة الذكر بأن الطالب الذى افشيت اسرار الامتحان من أجله ليس شريكا مع الموظف اذ أن مركزه سلبى فى الدعوى ، وقد جاءه الموظف بالاسئلة بناء على تحريض والده واتفاقه وهم فى منزل عنه (أمن دولة عليا فى ٩ يولية سنة ١٩٦٠ سالف الذكر) .

الاخلال بواجبات وظيفته دون أن تمتد الى تقاضى الموظف ثمن أداءه من خدمة له ، وقتت الجريمة عند حد المادة ١٠٥ مكررا موضوع هذا البحث .

١١١ - الركن المعنوى :

هذه جريمة عمدية ، يتعين لوقوعها توافر انقصد الجنائى العام ، وهو اتجاه ارادة الجانى الى القيام بالعمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة استجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية مع علمه بذلك . فلا يتوافر القصد اذا أخل الموظف بواجبات وظيفته غير عالم بما يبذله صاحب الشأن من رجاء أو وساطة أو توصية . وقد قلنا أن جوهر الركن المادى فى هذه الجريمة هو الاخلال بواجبات الوظيفة ، ولذا يجب أن يعلم صاحب الشأن أن العمل الذى يؤديه ليس الا اخلالا بواجبات وظيفته ، فلا تقوم الجريمة اذا اعتقد الموظف بأن العمل الذى قام به مطابق للقانون . وقد يدعى الموظف أن الوساطة جاءت من رئيسه ، فاستجاب اليها معتقدا أنها أمر صادر من رئيسه يتعين عليه الطاعة — الا أنه لا طاعة لمخلوق فى معصية القانون . فاذا حسنت نية الموظف واعتقد بصحة الأمر الصادر اليه ، سواء كان جهل الموظف متعلقا بالوقائع أو كان جهله متعلقا بقانون غير قانون العقوبات كالقانون الادارى أو المالى (١) ، ينتفى قصده الجنائى . ولما كانت جريمة الاستجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية هى من الجرائم العمدية التى لا يعاقب القانون على ارتكابها بطريق الخطأ غير العمدى ، فانه يكفى لقبول هذا الدفاع أن يثبت للموظف أنه كان يعتقد بأن الطلب الصادر من رئيسه هو من قبيل الأمر، وأنه كان يعتقد بمشروعيته . ولا يشترط أن يثبت أنه لم يعتقد بهذه المشروعية الا بعد التثبت والتحرى وأن اعتقاده فى هذا قد بنى على أسباب معقولة ، ذلك أن هذا الشرط الأخير لا يترتب على تخلفه سوى مسئولية الموظف عن خطأ غير عمدى ، وهذا

مالا يكفى لتوافر جريمة المادة ١٠٥ مكررا التى لا تقع الا بتوافر القصد الجنائى (١) .

٢ - العقوبة

١١٢ - العقوبة :

عاقب القانون على هذه الجريمة بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه . ويلاحظ أن هذه الغرامة ليست الا عقوبة تكميلية وجوبية باعتبار أنه لا يحكم بها الا باضافة الى عقوبة السجن (٢) ، الا أنها ليست من قبيل الغرامة النسيية التى تقوم على فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، بل ان لها صبغة عقابية بحتة . ومن هذه الوجهة فانه اذا ارتبطت هذه الجريمة بجريمة أخرى أشد فانه يتعين ادماج هذه الغرامة فى عقوبة الجريمة الأشد وعدم الحكم بها بالاضافة اليها .

ولا يستفيد من قام بالرجاء أو الوساطة أو التوصية بالاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ مكررا اذا هو أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . وعلة ذلك أن نطاق الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الاعفاء ينحصر فى نص المادة ١٠٧ مكررا كتحفظ على ما أوردته هذه المادة من أن الراشئ والوسيط يعاقبان بالعقوبة المقررة للمرتشى ، مما يفيد أن نطاق هذا النص يقتصر على جريمة الرشوة وحدها دون غيرها . ولا يجوز التحدى بأن من قدم الوساطة للموظف هو يعينه الوسيط الذى أشارت له المادة ١٠٧ مكررا المذكورة طالما أن هذه المادة كما بينا تتحدث عن الوسيط فى الرشوة ، وهو غير من قدم الوساطة فى المادة ١٠٥ مكررا موضوع البحث .

(١) محمود مصطفى ، القسم العام سنة ١٩٦٩ رقم ١١٣٩ ص ٢٠٠ ، محمود نجيب حسنى ، القسم العام سنة ١٩٦٢ ص ٢٦٢ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٦ عقوبات قد نصت على الغرامة كعقوبة تخيريية مع السجن أو الحبس كعقوبة أصلية الشروع فى جنابة عقوبتها اذا تمت هى السجن ، وفى هذه الحالة وحدها تكون الغرامة فى الجنايات عقوبة أصلية ، اما اذا قضى بها بالاضافة الى عقوبة أخرى فعندئذ تكون العقوبة الأخيرة هى الأصلية وتعتبر انغرامة مكمله لها (نقض ١٧ مارس لسنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٧٣ ص ٣١٧) .

المبحث الثاني

الرشوة في محيط القطاع الخاص

١١٣ - تمهيد :

نصت المادة ١٠٦ من قانون العقوبات على ما مؤداه أنه يعتبر مرتشياً كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية بغير علم مخدومه ورضائه لأداء عمل من الاعمال المكلف بها أو للامتناع عنه . وقد استحدث القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣ هذه الجريمة أخذاً عن القانون الفرنسي الذي أدخلها في قانون العقوبات سنة ١٩١٩ . وقد جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فاستحدث نصاً جديداً برقم ١٠٦ مكرراً « أ » ليوافق تطور المجتمع الجديد ، وبوأنهم مقتضياته وشدد عقوبة الرشوة في محيط الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والبنقات المنشأة طبقاً للقانون والمؤسسات والجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام ، كما عاقب على الرشوة اللاحقة في المحيط سالف الذكر إذا كانت بغير اتفاق سابق . وطبقاً لما استحدثه القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ نجد أن المشرع قد ميز بين صورتين للرشوة في محيط الاعمال الخاصة: صورة مخففة نصت عليها المادة ١٠٦ عقوبات تتعلق بالرشوة في محيط الاعمال الخاصة الفردية ، وصورة أخرى مشددة نصت عليها المادة ١٠٦ مكرراً (أ) عقوبات تتعلق بالرشوة في محيط الشركات المساهمة وما إليها .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات فاستبعد تجريم الرشوة في نطاق الاعمال الخاصة ، وأورد في المذكرة الإيضاحية للمشروع تعليلاً لذلك أن هذا التجريم لا محل له في الدول الاشتراكية حيث تسيطر الدولة على النشاط الاقتصادي فضلاً عن ندرة تطبيق نصوص هذا التجريم .

١ - الرشوة في محيط الاعمال الخاصة الفردية

١١٤ - الشرط المفترض :

الفرض أن يكون الجاني في هذه الجريمة موظفاً في مشروع خاص أو لدى أحد الأفراد ، أي كانت صفته في العمل الذي يؤديه طالما ارتبط بعلاقة

تبعية مع المشروع الخاص^(١) ، ويستوى أن يعتبر عاملا أو موظفا أو وكلاء ولا يشترط أن تكون التبعية دائمة ، بل يكفي أن تكون مؤقتة ولو كانت لبضع ساعات (٢) . ويندرج تحت هذه النصفة الخدم وغيرهم من توفيع الأفراد . وقد ثار الخلاف حول صفة المديرين أعضاء مجلس إدارة الشركات ، فذهب رأى (٣) الى استبعادهم من مجال تطبيق النص ، وذهب رأى آخر^(٤) الى اخضاعهم للعقاب ، وهو ما يؤيده ولا ترتب على تطبيق القانون مفارقة لا يمكن أن يتجه اليها قصد الشارع هي معاقبة صغار الموظفين دون كبارهم من المديرين وأعضاء مجلس الادارة وخاصة أن المادة ١٠٦ مكررا « أ » بشأن الصورة المشددة للرشوة في نطاق الاعمال الخاصة قد نصت صراحة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من المستخدمين . ولذا فنحن نرى أن عبارة (المستخدم) في المادة ١٠٦ يجب أن تنصرف الى كل من يعمل لدى المشروع الخاص أيا كانت صفته طالما توافرت علاقة التبعية بينه وبين هذا المشروع . وتطبيقا لذلك حكم في فرنسا بتطبيق حكم هذه الجريمة على عضو مجلس إدارة شركة مساهمة^(٥) ومدير شركة توصية^(٦) . ومتى توافرة علاقة التبعية بين المستخدم والمشروع الخاص لا يجوز التحدي بعدم مشروعية الاعمال التي يقوم بها هذا المشروع ، كما اذا وقعت الرشوة

Garçon, annoté, art. 177, 178, No. 151. (١)

Garçon, op. cit., art. 177, 178, No. 151. (٢)

Garçon, op. cit., art. 177, 178, No. 155. (٣)

Juris Classeur pénal, art. 177, No. 159. (٤)

Garçon, op. cit., art. 177, 178, No. 151 ; Rousselot. (٥)

Patin, Droit pénal spécial, No. 100; Cass., 25 mars 1929, D.P.

1930.1.22; Cass., 25 mars 1929, D.P. 1930.1.22; Cass. 30 déc.

1932.1.284.

Cass, 30 déc. 1930, S. 1532.1.248. (٦)

مع ملاحظة أن أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة يخضعون للمادة ١٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات المصري بشأن الصورة المشددة للرشوة .

Cass., 25 mars 1929, D.P. 1930.1.22.

ويلاحظ انه في هذا الحكم قررت المحكمة انه لا بغض من اعتبار المدير مستخدما كونه شريكا في الشركة ، اذ هو بوصفه مديرا يصبح تابعا للشركة التي تتميز شخصيتها عن شخصيته .

من عامل بمحل بيع الكحول دون ترخيص • كما لا يجوز التحدى بأن العامل لا تتوافر فيه شروط الخضوع لقانون العمل الفردى •

وغنى عن البيان أنه يتعين اخراج الموظفين في المشروعات المنصوص عليها في المادة المستحدثة برقم ١٠٦ مكررا « أ » من هذا الشرط المفترض •

١١٥ - الركن المادى :

يتحقق هذا الركن بتوافر ٣ عناصر هي :

- (أ) انطلب أو القبول أو الأخذ (للوعد أو العطية) •
- (ب) سبب الرشوة وهو أداء العمل أو الامتناع عنه •
- (ج) أن يتم ذلك بغير علم ورضا صاحب العمل •

(أ) **الطلب أو القبول أو الأخذ :** بينا مدلول كل من الطلب أو القبول والأخذ عند شرح جريمة الرشوة في نطاق الوظيفة العامة فيتعين الرجوع إليها فيما تقدم •

(ب) **سبب الرشوة :** نصت المادة ١٠٦ عقوبات على أن سبب الرشوة يتحقق بأداء عمل من الاعمال المكلف بها أو الامتناع عنه • ومثال أداء العمل مدير الفندق الذى يقبل مبلغا من النقود لتمكين أحد الزبائن من الإقامة بالفندق (١) ، والموظف بشركة النقل الذى يتقاضى مبلغا اضافيا على سعر الشحن — على سبيل الرشوة — مقابل شحن البضائع (٢) • أما الامتناع عن العمل فمثاله المستخدم الذى يتقاضى رشوة مقابل مخالفة تعليمات صاحب العمل (٣) • ويلاحظ أنه وأن كان القانون قد خلا من اعتبار الاخلال بواجبات الوظيفة سببا للرشوة الا أن عقد العمل ذاته يفرض على المستخدم واجبات معينة تتعلق بالعمل المكلف به ، بحيث يلحق هذه الواجبات بواجب أداء العمل ذاته وتكون معه كلا لا يتجزأ ، فاذا نكل عن أداء هذه الواجبات اعتبر ممتعا عن عمل من الأعمال المكلف بها • مثال ذلك المستخدم بمحل

Trib. Corr. Dax, 29 juillet 1936, Gaz. Pal, 1938.2811. (١)

Cass, 7 janvier 1927, Bull. 8. (٢) في هذا المعنى

Cass., 20 janvier 1927.1.602. (٣)

التفصيل والحيابة الذى يسلم خلسة الى محل منافس نماذج لتفصيل كان يتكرها المحل الذى يعمل به مقابل مبلغ من المال (١) والمستخدم الذى ينقل الى منشأة منافسة للمنشأة التى يعمل بها معلومات سرية عن نشاط هذه المنشأة وإبتكارها (٢) .

ويلاحظ أن المادة ١٠٦ عقوبات قد افترضت أن المستخدم مختص بالعمل الذى تقاضى الرشوة من أجل أدائه أو الامتناع عنه . واذن فلا تنطبق هذه المادة اذا هو زعم بالاختصاص أو اعتقد خطأ به . يؤيد هذا النظر أن المادة المذكورة لا تمتد الى حالة لاخلال بواجبات الوظيفة بالمعنى الواسع والتى تتضمن حالة مخالفة الاختصاص كما قلنا من قبل .

ويجدر التساؤل عن مدى مشروعية الوهبة أو « البقشيش » . وهنا يجب أن نستبعد أولا من دائرة العقاب حالة علم صاحب العمل أو رضائه باعطائها للعامل طالما أن عدم رضاه صاحب العمل عن الرشوة وعدم علمه بها هو عنصر أساسى لقيام الرشوة . أما اذا أعطيت دون علم صاحب العمل ودون رضائه فيجب التمييز بين فرضين (٣) أن يطلب العامل « البقشيش » أو يقبله أو يأخذه بعد أداء العمل أو الامتناع ودون اتفاق سابق عليه مع صاحب الشأن . ففي هذه الحالة لا جريمة فى هذا نظرا لأن المادة ١٠٦ عقوبات لم تمتد الى الرشوة اللاحقة . (٤) أن يتم الطلب أو القبول أو الأخذ قبل أداء العمل أو الامتناع . ففي هذه الحالة يعتبر الجانى مرتكبا لجريمة المادة ١٠٦ عقوبات . وواضح أنه فى هذه الحالة يهدد فعل العامل

Garçon, annoté art. 177 à 178, No. 157. (١)

Cass., 12 avril 1931, Rev. de Sc. Crim., 1936, p. 65. (٢)

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بتوافر هذه الجريمة بالنسبة الى مستخدم قبل رشوة لكى يفسخ عقد العمل المبرم بينه وبين مخدمه فى وقت غير ملائم ، باعتباره امتناعا عن أداء العمل المكلف به

(Cass., 22 mars 1928, D.P. 1928.1.169).

ونرى انه لا جريمة فى الامر اذا ثبت أن المستخدم كان يملك الحق فى فسخ العقد ، ذلك أنه فى هذه الحالة لا يمكن نسبة الامتناع عن العمل اليه طالما أن هذا الامتناع لا يتحقق الا بعد فسخ العقد .

Trib. Corr. Dunkerque, 28 mars 1952, Gaz. Pal., 1952. (٣)
Revue de Sc. Crim., 1952, p. 608.

مصالح رب العمل لما ينطوى عليه من احتمال شراء ذمة العامل للضرب
رب العمل (١)

ويلاحظ أن الارتشاء يجب أن يكون سابقا على العمل أو الامتناع .
ذلك أن المادة ١٠٦ عقوبات لم تعاقب على الرشوة اللاحقة كما هو الحال
في نطاق الموظفين العموميين (٢) . ولا يفض من هذا النظر أن يكون العامل
قد سبق له الاتفاق مع الراشي على أداء العمل أو الامتناع ما دام هذا الاتفاق
لا ينطوى على وعد العامل بالرشوة بعد أداء العمل أو الامتناع .

(ج) عدم علم ورضاء صاحب العمل : كانت هذه الجريمة تمثل في
جوهرها اعتداء على مصالح رب العمل ، لذا كان من الطبيعي ألا تقع متى
كان نشاط الجاني قد تم عن علم ورضاء صاحب العمل ، أسوة بما هو مقرر
في جرائم الاعتداء على المال . ويكفي أن يقع الفعل دون علم صاحب العمل
أو رضائه حتى تقسح الجريمة حتى ولو لم يصب رب العمل أدنى ضرر
منه (٣) . ولا يصلح دفاعا أن تصدر عن صاحب العمل موافقة لاحقة على
الفعل ، لأن الجريمة تقع قانونا قبل صدور هذه الموافقة التي لا تعدو
في هذه الحالة أن تكون مجرد ظرف مخفف لها .

١١٦ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي العام
وهو اتجاه ارادة الجاني الى طلب لرشوة أو قبولها أو أخذها مقابل أداء
العمل أو الامتناع دون علم أو رضاء صاحب العمل مع علمه بذلك .
فلا جريمة في الأمر اذا قبل الرشوة معتقدا أن صاحب العمل قد سمح له
بها . وبالإضافة الى القصد العام يتعين أن تتجه نية المستخدم الى أداء العمل
أو الامتناع وهو ما يعبر عنه بالقصد الخاص . ولا محل لتطبيق ما قلناه
بشأن عدم اشتراط هذا القصد في رشوة الموظفين العموميين لأن هذه
الجريمة الأخيرة تستبعد بنص صريح - هو نص المادة ١٠٤ مكررا - نية

(١) انظر احمد رفعت حفاجي ، المرجع السابق ٣٠٧ .

Dunkerque. 28 mars 1952, Gaz. Pal., 1952.2.153.

(٢)

Garraud, Traité, v. 4, No. 1525.

(٣)

تنفيذ العمل أو الامتناع ، وهو ما لم تستبعده المادة ١٠٦ عقوبات . يُزيد هذا النظر أن المادة ١٠٦ مكررة « أ » بشأن الصورة المشددة للرشوة في نطاق الاعمال الخاصة قد غنيت باستبعاد هذا القصد وهو ما لم تفعله المادة ١٠٦ سالفة الذكر ، وعلى ذلك أن جريمة الرشوة في نطاق الاعمال الخاصة تقع اعتداء على مصالح رب العمل ، بخلاف الرشوة في نطاق الوظيفة العامة فانها تهدد المصلحة العامة ذاتها التي تقضى حماية سمعة الوظيفة العامة والحرص على هيبتها (١) .

١١٧ - العقوبة :

يعاقب المرتشى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو بأحدى هاتين العقوبتين . هذا فضلا عن وجوب مصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة اعمالا لنص المادة ١١٠ التي قررت هذه العقوبات (في جميع الاحوال) .

أما الراشي والوسيط فيعاقبان باعتبارهما شريكين بالعقوبة المقررة للجريمة طبقا للمادة ٤١ عقوبات . أما بشأن الاعفاء من العقاب فنرى أنهما يتمتعان بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٠ (٢) . وعلة ذلك أن حكمه الاعفاء لا تقتصر على الرشوة في نطاق الموظفين العموميين ، فضلا عن أن النص المذكور قد ورد في عبارة مطلقة عقب المادة ١٠٦ مما يفيد سريانه عليها .

وبالنسبة الى تشديد العقاب ، فتسرى كذلك المادة ١٠٨ عقوبات سالفة البيان (٣) ، وذلك لأن سبب التشديد هو من العمومية بحيث لا يقتصر على رشوة الموظفين العموميين وحدهم ، وهو أمر يتضح من ورود هذه المادة عقب المادة ١٠٦ عقوبات .

(١) محمود مصطفى ، ص ٢٦ ، على راشد ، ص ٩٨ .

(٢) على راشد ص ١٠١ ، عبد المهيمن بكن ص ١٨ .

(٣) محمود مصطفى ص ٤٦ هامش ٣ ، على راشد ١٠١ ، رمسيس بهنام ص ٢٧ ، عبد المهيمن بكر ص ٨٧ .

٢ - الرشوة في محيط الشركات المساهمة وما إليها

١١٨ - الركن المفترض :

يتعين وفقا للمادة ١٠٦ مكررا « أ » المستحدثة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٢ أن يكون الجاني عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما في إحدى هذه الهيئات أو الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المتميزة قانونا ذات نفع عام . ويلاحظ أن هذا النوع من المشروعات خاضع لرقابة الدولة على نحو معين يتفاوت في كل منها عن الآخر ، إلا أن المشرع رأى أنها لا تندرج تحت عبارة « المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة » المنصوص عليها في المادة ١١١ عقوبات إيمانا منه بأن هذه العبارة الأخيرة تنصرف الى نوع آخر من الرقابة هي الرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية . كما عبر البعض (١) . ويصدر التنبيه الى عدم الاخلال بالحالات التي يعتبر فيها المستخدم بإحدى هذه الهيئات المشار في المادة ١٠٦ مكررا « أ » المذكورة مكلفا بخدمة عامة بالنظر الى المهمة التي كلف بأدائها ، ففي هذه الحالة يتعين اعتبار هذا المستخدم في حكم الموظف العام طبقا للمادة ١١١ عقوبات وهو أمر نبهت اليه المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ أن القانون قد استعمل تعبير « النقابات » دون تخصيصها بنوع معين ، مما يفيد لأول وهلة أنها تنصرف الى جميع النقابات أيا كانت طبيعتها القانونية . إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك من النقابات ما تعتبر مؤسسات عامة ، كنقابات المحامين والأطباء والمهندسين بالنظر الى أن الدولة تقوم بإنشائها وتهدف بها الى تحقيق مصلحة عامة وتباشر سلطات القانون العام مع الاحتفاظ للدولة بحقوقها في الرقابة والإشراف (٢) . أما نقابات العمال فهي تعتبر من أشخاص القانون الخاص بالنظر الى أن الدولة لا تقوم بإنشائها ، بل يتوقف تكوينها على إرادة أفراد المهنة ، ولا تملك

(١) انظر ما تقدم ص ١٢٢ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا في ١٢ ابريل سنة ١٩٥٨ ، مجموعة المبادئ القانونية س ٣ ص ١١٠٣ ، انظر محمد بكر القباني في نظرية المؤسسة العامة المهنية ، رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ٢٧٦ وما بعدها .

في علاقتها بالأعضاء حقوق السلطات العامة (١) . ولما كان موظفو المؤسسات العامة هم موظفون عموميون كما يينا، لذا كان من الغريب الا تسرى أحكام رشوة الموظفين العموميين على موظفي المؤسسات العامة المهنية ، على الرغم من أن طابع المادة ١٠٦ مكررا « أ » المستحدثة هو التشديد لا التخفيف .

١١٩ - الركن المادى :

لا تثير هذه الجريمة صعوبة ما ، فقد طبق المشرع جميع أحكام الرشوة فى نطاق الوظائف العامة على هذه الجريمة فتقع الجريمة بمجرد الطلب أو القبول أو الأخذ ، ويستوى أن يكون الموظف مختصا أو زاعما بالاختصاص أو معتقدا خطأ به . ويستوى فى سبب الرشوة أن يكون فى صورة أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة . كما عاقب القانون على الرشوة اللاحقة بغير اتفاق سابق (تقابل المادة ١٠٥) ولذا يتعين الرجوع الى هذه الأحكام فيما قدمناه بشأن رشوة الموظفين العموميين . على أنه يلاحظ أن الرشوة اللاحقة أكثر اتساعا فى جريمة موظف الشركات المساهمة وما إليها عنه فى رشوة الموظفين العموميين . فالمادة ١٠٥ تشترط فى الرشوة اللاحقة أن تقع بالقبول (أو الأخذ) ولايكفى لوقوعها مجرد الطلب ، فبينما المادة ١٠٦ مكررا « أ » تكتفى بمجرد الطلب فضلا عن القبول أو الأخذ (٢) . وهذا التوسع فى التجريم لا يوجد ما يبرره بل ولا يتسق مع نطاق تجريم رشوة الموظفين العموميين .

١٢٠ - الركن المعنوى :

يكفى توفر القصد العام بمدلوله السالف بيانه ، وقد غنيت المادة ١٠٦ مكررا « أ » عقوبات باستبعاد أن يتجه قصد الجانى الى القيام بالعمل أو

(١) محمود جمال الدين زكى فى الوجيز فى قانون العمل ، سنة ١٩٦٠

رقم ٢٥٢ ص ٣٩١ .

(٢) انظر عبد المهيمن بكر ، طبعة ١٠٧٠ ص ٣٨٤ هامش ٣

الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة فنصت على وجوب توقيع العقوبة ولو كان الجاني يقصد عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الاخلال بواجبات وظيفته . وهذا بخلاف الحال في الصورة المخففة من الرشوة في نطاق الاعمال الخاصة .

١٢١ - العقوبة :

عاقبت القانون على هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .
وبلاحظ أن المادة ١٠٦ مكررا « أ » في فقرتها الثانية قد نصت على هذه العقوبة ذاتها بشأن جريمة الرشوة اللاحقة ، وهو أمر لا يتفق مع سياسة المشرع في رشوة الموظفين العموميين اذ جعل لرشوة اللاحقة (المادة ١٠٥) عقوبة أقل كثيرا من عقوبة الرشوة في صورتها العادية .

ويعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للجريمة وفقا لقواعد الاشتراك كما يتمتعان بحالتى الاعفاء من العقاب عند توافرها .

المبحث الثالث

استقلال النفوذ

١٢٢ - تمهيد :

نصت المادة ١٠٦ مكررا عقوبات على أن كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أمر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع في حكم الراشي . ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان موقفا وبالجنس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى . ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرافها .

وقد كان العقاب على استغلال النفوذ في القانون المصري قاصرا على الاتجار بالنفوذ الحاصل من ذوى المصفة النيابة دون ما عداهم حتى صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣ فجعل عاما يشمل كل من يستغل نفوذه سواء كان من ذوى الصفة النيابة أو موطقا عاما أو من آحاد الناس . ويعاقب القانون الفرنسي على هذه الجريمة في المادة ١٧٨ ، وقد نص عليها بمقتضى اتفاق الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ على أثر وقوع بعض حوادث استغلال النفوذ من عضو بمجلس الشيوخ وآخر بمجلس النواب (١) ، ثم وسع في دائرة التجريم بمقتضى قانون فيشى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ والأمر الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ على التوالي .

١٢٢ - التمييز بين استغلال النفوذ والرشوة :

يلاحظ أن هذه الجريمة تختلف عن جريمة الرشوة في وجهين : (الأول) لا يشترط القانون صفة معينة في الجاني ، فيجوز أن يرتكب استغلال النفوذ أى فرد من آحاد الناس . غير أنه جعل من صفة الموظف العام أو ما في حكمها ظرفا مشددا للعقاب . (الثانى) لا يرمى مستغل النفوذ الى القيام بنفسه بالعمل أو الامتناع المتعلق بالرشوة وإنما يرمى الى مجرد استعمال نفوذه الحقيقى أو الزعوم للحصول لحمل الموظف العام على القيام بعمل معين . فالجاني هنا غير مختص ولا يزعم الاختصاص ولا يعتقد خطأ به - كما يشترط في الرشوة - ولكنه يسلم بعدم اختصاصه ويتذرع بنفوذه لدى السلطة العامة لتنفيذ العمل المطلوب . وكنتيجة لهذا التمييز بين الجريمتين فقد قضت محكمة النقض بأنه اذا دانت المحكمة المتهم بجريمة استغلال لنفوذ حالة كونه متهما بالرشوة ، فان هذه الادانة تنطوى على تعديل في التهمة مما يقتضى تبينه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية (٢) .

(١) راجع جرسون ، المادتان ١٧٧ و ١٧٨ رقم ٢٠٤ وما بعده وقد وقضية Andlau, Pattzi et autres اشار الى قضية Wilson وقد قضت فيهما محكمة استئناف باريس بأن الواقعة تعتبر نصبا .
(٢) نقض ٧ اكتوبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٨ ص ٨٠٧ .

١٢٤ - الركن المادى :

يشترط لتطبيق هذه الجريمة أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يأخذ وعدا أو عطية تذرعا بنفوذه الحقيقى أو المزعوم بفرض الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة . وقد بحثنا فى جريمة الرشوة المقصود بالطلب أو القبول أو الأخذ وحددنا معنى الوعد أو العطية ، فيرجع الى ما سبق أن بيناه فى هذا الصدد (١) . وتقتصر فى هذا المجال على ايضاح ما تتميز به هذه الجريمة من عناصر وهى : (١) التذرع بالنفوذ . (٢) الغرض من الفعل وهو ما عبرنا عنه بالسبب - وهما عنصران فى الركن المادى لجريمة استغلال النفوذ .

التذرع بالنفوذ : يشترط لتوافر هذه الجريمة أن يتذرع الجانى بنفوذ معين يستطيع بمقتضاه الحصول أو محاولة على ميزة من سلطة عامة . ولا يشترط للتذرع بالنفوذ أن يكون الجانى موظفا عاما أو فى حكمه ، فهذه الصفة ليست شرط مفترضا فى الجريمة وانما مجرد ظرف مشدد للعقاب . ولا يشترط أن يكون النفوذ حقيقيا بل يكفي أن يكون مزعوما سواء كان يعلم الجانى بعدم توافره أو يعتد به خطأ . فقد قدر الشارع أن الجانى حين يتجه بالنفوذ الموهوم يجمع بين الغش والاضرار بالثقة الواجبة فى السلطات العامة والجهات الخاضعة لاشرافها (٣) . ولا يشترط أن يزعم الجانى النفوذ صراحة ، فاذا توجه اليه صاحب الحاجة متوهما أن لديه نفوذ معين لدى إحدى السلطات العامة وعرض عليه عطية مقابل استعمال هذا النفوذ الوهمى نأخذ الجانى العطية واعدة اياه باستعمال هذا النفوذ ، فان ذلك الفعل ينطوى ضمنا على زعم منه بهذا النفوذ وأن تقاضيه الرشوة لم يكن الا بناء على هذا النفوذ المزعوم . والواقع من الأمر أن اثبات الزعم

(١) قضت محكمة النقض بأن جريمة استغلال النفوذ تتم بمجرد طالب العطية (نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٦٤ ص ٨٣٢) .

(٢) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٢٥ ص ١١٢٢ .

متروك لمحكمة الموضوع وفقا لوقائع كل دعوى (١) . ولا يشترط للتذرع بالنفوذ أن يكون قد استعمل الوسائل الاحتيالية لايهام صاحب الحاجة، فمجرد الكذب يتوافر به الزعم المطلوب (٢) ، فاذا قام الجاني بهذه الوسائل وقعت جريمة النصب الى جانب تلاتجار بالنفوذ وتبين الحكم بعقوبة الجريمة الاشد طبقا للمادة ٣٢ عقوبات (٣) .

الغرض من الفعل :

يشترط أن يكون تذرع الجاني بالنفوذ بغرض الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على شيء مما ذكرته المادة ١٠٦ مكررا حسبما تقدم أو أية مزية أخرى من أى كانت . ومثال ذلك في القضاء المصرى التذرع بالنفوذ للحصول على ترخيص بقيادة السيارات أو الحصول على

(١) ومن امثلة التذرع النفوذ في القضاء المصرى ان كاتباً بوزارة التربية والتعليم وعاملاً مقبى استعملا نفوذهما لدى أحد ضباط ادارة المرور بالقاهرة حتى حصلا لأحد الأشخاص على ترخيص بقيادة السيارات نظير مبلغ من النقود تقاضاه من المجنى عليه ، وقد ادانتهما المحكمة العسكرية العليا بالعاهره بتهمة استغلال النفوذ (الجنابة رقم ١٢ سنة ١٩٥٤ عسكرية ، باب الشرعية ، أحمد رفعت خفاجى ص ٨٠) . كما قضت المحكمة العسكرية العليا بتطبيق المادة ١٦٠ مكررا على كاتب بمحكمة السيدة زينب الشرعية طلب من إحدى ارباب القضايا ان تقابله في خلوة للاتصال بها زاعما لها انه في مقابل ذلك سيستعمل نفوذه لدى قاضى محكمة السيدة زينب الشرعية للحصول على حكم لصالحها في القضية الخاصة بها (الجنابة رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٥ عسكرية زينب ، أحمد رفعت خفاجى ص ٨٠) ، كما قضت محكمة أمن الدولة العليا بادانة متهم طلب وأخذ لنفسه عطية لاستعمال نفوذ مزعوم للحصول من موظف الإصلاح الزراعى على خدمة بأن تسلم من أحد الاشخاص شيكا بمبلغ ألف جنيه لىسمى لدى هؤلاء الموظفين بالرجاء للتوصل الى الغاء قرار السحب الصادر في عملية المقاوله المسندة الى هذا الشخص ومد الاجل المحدد لانتهاه العملية شهرين (الجنابة ١٠٣١ أمن الدولة قصر النيل سنة ١٩٦١ ، ٤٦٤ عليا سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٣ كلى سنة ١٩٦١) في ابريل سنة ١٩٦٢ ، غير منشور .

Garçon, annoté, art. 177, 178, No. 228.

(٢)

نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ٤٣ ص

٢٢٨ .

حكم معين أو مد الأجل المحدد لاحدى عمليات المقاوله (١) . وقد حكم في فرنسا بتوافر الجريمة اذا كان الغرض من التدرع بالنفوذ هو سحب أو إيقاف قرار بإبعاد أجنبى أو الحصول لأحد الأجانب على تذكرة سفر وقرار بمنحه الجنسية (٢) ، أو الحصول على ترخيص بمزاولة ألعاب القمار (٣) .

والغرض أن يكون الهدف من استغلال النفوذ القيام بعمل حقيقى ممكن ، فإذا كان العمل المقصود وهما فلا تقع الجريمة وانما نكون بصدد جريمة النصب متى توافرت أركانها . مثال ذلك أن يوهم الشرطى أحد الأشخاص خلافا للحقيقة أنه متهم بجريمة معينة وأن ثمة تحقيق يدور بشأنه وأنه سوف يستغل نفوذه لدى المحقق لحفظ التحقيق . فى هذا المثال يكون العمل وهما ولا تقع جريمة استغلال النفوذ .

جهة السعى : ويشترط أن يكون السعى المطلوب لدى سلطة عامة ، فلا تقع جريمة استغلال النفوذ اذا كان السعى لدى جهة خاصة . ويعتبر فى حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لاشرافها (المادة ١٠ مكررا) . ويراد بالسلطة العامة فى هذا ، الصدر السلطة الوطنية فلا مجال لتطبيق نص المادة ١٠٦ مكررا على السعى لدى سلطة أجنبية ، وهذا هو ما قضى به فى فرنسا (٤) وأيده الفقه الفرنسى (٥) .

والغرض أن يكون لهذه السلطة العامة وجود قانونى ، فإذا استغل الجانى جهل المجنى عليه وأوهمه أنه بإمكانه استغلال نفوذه لدى سلطة عامة وهمية اعتبرت الواقعة نصبا اذا توافرت سائر أركان هذه الجريمة .

(١) انظر الجنائية رقم ١٢ سنة ١٩٥٤ عسكرية باب الشعرية ، الجنابة ٣٢٨ سنة ١٩٥٥ عسكرية السيدة زينب ، الجنابة ١٠٣١ أمن الدولة قصر النيل سنة ١٩٦١ (٤٦٤) أمن دولة عليا سنة ١٩٦٤ .

Paris, 18 mai 1923, Gaz. Pal., 1923.2.156. (٢)

Cass., 20 nov. 1927, Sirey 1929.1.236. (٣)

Haiphong, 4 juillet, Gaz. Pal., 1902.2.396. (٤)

Paris, 15 fév. 1941, Gaz. Pal., 1941.1.412. (٥)

Garçon, art. 177, 178, No. 229: Hugueney, Rev. de Crim., 1941, p. 192.

(م ١٣ - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

١٢٥ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يتعين لوقوعها توافر القصد الجنائي العام ولا يشترط فيها أن تتجه نية الجاني الى استعمال النفوذ الذي تذرعه به .
وأية ذلك أن المشرع قد ساوى بين النفوذ الحقيقي والمزعوم مما يفيد ضمنا أنه يستوى لديه أن تتجه نية الجاني الحقيقية الى استعمال نفوذه الحقيقي أو ألا يتجه الى ذلك ، كما في حالة التذرع بالنفوذ المزعوم .
يضاف الى ذلك أن الاستعمال الفعلي للنفوذ ليس عنصرا في الركن المادي للجريمة (١) .

١٢٦ - العقوبة :

يعاقب الجاني في هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين هذا فضلا عن المصادرة وفقا للمادة ١١٠ . وشدد العقوبة في حالتين : (١) اذا كان الجاني موظفا عاما أو من في حكمه وفقا للمادة ١١١ عقوبات ، وفي الحالة يعاقب المرتشى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به . (٢) اذا كان الغرض من استغلال النفوذ ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد كالتزوير في محرر رسمي (٣) فيتعين الحكم بالعقوبة المقررة بهذا الفعل - ولو لم تكن الجريمة ذات العقوبة الأشد قد وقعت فعلا (المادة ١٠٨) . وعلة ذلك أن القانون قد اعتبر جريمة استغلال النفوذ في حكم جريمة الرشوة ، كما نص عليها قبل أن يورد نص المادة ١٠٩ المذكور مما يتعين انسحابه على الجرائم السابقة عليه والتي تعد في حكم الرشوة .

(١) محمود مصطفى ، ص ٣٥ .

(٢) كالحصول على شهادة معاملة مزورة ، وذلك بفرض ان الجاني في جريمة استغلال النفوذ ليس موظفا عاما ، والا فان الجريمة الأخيرة تعتبر الجريمة ذات العقوبة الأشد .

المبحث الرابع عرض الرشوة دون قبولها

١٢٧ - تمهيد ، ١٢٨ - الركن المادي ، ١٢٩ - عرض
الرشوة لدرء عمل ظالم ، ١٣٠ - الركن المعنوي ، ١٣١ -
المقبوبة .

١٢٧ - تمهيد :

نصت المادة ١٠٩ مكرر المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ مو قانون
العقوبات على أن « من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة
لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك اذا كان العرض
حاصلا لموظف عمومي تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو
غرامة لا تجاوز مائتي جنيه » .

وقد سبق أن قلنا ان الارشاء لا يتم الا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشي
والمرتشي وأن مجرد عرض الرشوة من جانب الراشي لا يعد وحده كافيا
لوقوع الرشوة قانونا . على أنه وان كان الراشي وفقا للقواعد العامة يستمد
اجرامه من تأييم فعل المرتشي الا أن المشرع رأى وجوب تجريم السعي نحو
ارشاء الموظف وافساد ذمته وذلك بعرض الرشوة عليه . ولم تكن القواعد
العامة بدون نص المادة ١٠٩ مكررا لتؤدي إلى هذه النتيجة ، طالما أن الجريمة
التي أراد الراشي الاشتراك فيها لم تقع قانونا ، فضلا عن أن الشروع في
الاشتراك لا يتصور قانونا . من أجل ذلك اضطر المشرع الى النص على اعتبار
فعل عرض الرشوة الذي لم يلق القبول جريمة خاصة لها ذاتيتها المستقلة .
ويلاحظ أن القانون الفرنسي قد اعتبر جريمة الارشاء كاملة بمجرد عرض
الرشوة ولو لم تصادف قبولا من المرتشي ، وهو مظهر من مظاهر السياسة
الجنائية للرشوة في القانون الفرنسي التي ترمي الى الفصل بين الرشوة
الايجابية والرشوة السلبية . أما قانون العقوبات الايطالي فقد عاقب على
عرض الرشوة دون قبولها باعتبارها جريمة مستقلة في المادة ٣٣٢ عقوبات) ،
كما هو الحال في القانون المصري . وقد حاول مشروع قانون العقوبات
الجديد الأخذ بنظرية القانون الفرنسي فنص المشروع الأول (المشروع
الموحد) على أن كل من عرض الرشوة على الموظف يعد راشيا ، دون أن

يعلق هذا العرض على قبول المرتشى ، مما يفيد الفصل التام بين جريمة الارشاء وجريمة الارتشاء ، لا أن المشروع الأخير عاد فحاذ بوجهة تثر القانون الحالي واشترط للعقاب على مجرد عرض الرشوة أن يصادف عدم قبول من الموظف العام .

١٢٨ - الركن المادي :

يتحقق هذا الركن بتوافر عنصرين :

(أ) عرض الرشوة (ب) عدم قبولها .

(أ) عرض الرشوة : لا يختلف المقصود بعرض الرشوة في هذه الجريمة عن المقصود بفعل العرض الذي يرتكبه الراشي للاشتراك في جريمة الرشوة فيستوى فيه أن يكون صريحا أو أن يكون ضمنيا (١) . ومثال ذلك من يقدم الى ابن الموظف ورقة مالية كبيرة لشراء بعض الحلوى في ظروف تفيد أن الجاني لم يفعل ذلك الا لافساد دمة الموظف . ولا يشترط في العرض أن يكون شفويا أو كتابة صراحة أو ضمنا (٢) أو أن يتم مباشرة أو بطريق غير مباشر (٣) . ومن الأمثلة القضائية تقديم مظلوف الى القاضي على أنه يحتوى على بعض المستندات مع أنه يتضمن في الحقيقة مبلغا من النقود (٤) ، وتقديم متعهد بالتوريد الى الجيش مظلوما يحتوى على مبلغ

(١) قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لتوافر العرض أن يصرح الجاني بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء دمة المعروض عليه الرشوة ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد (نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٢٠٤ ص ٩٨٠) ، وانظر في القضاء الإيطالي :

Cass., 2 april 1954, *Rassegna giur. pen.*, 1955, art. 322. p. 170.

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن القانون لا يشترط لتحقيق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العام بالتقول الصريح بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف (نقض ٥ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة لاحكام س ٢٣ رقم ٦٥ ص ٢٨٧) .

Manzini, *Trattato*, V. 5, No. 1346, p. 216.

(٣)

Cass., 28 janv. 1897, D. 1897.1.240, Garçon, art. 179.

(٤)

الرشوة الى زوجة الضابط المكلف باستلام البضائع الموردة مع قوله بأن هذا المظروف يحتوى بطاقة زيارته وعنوانه (١) . ويشترط في العرض أن يكون جديا لا هزليا . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يعتبر عرضا جديا وعد التهم للعسكري الذى قبض عليه باعطائه كل ما يملك أن هو أخلى سبيله استنادا الى أن قوله بأنه سيعطيه كل ما يملك أشبه بالهزل منه بالجدل (٢) .

وقد ساوى المشرع في التجريم - وان اختلف قدر العقاب - بين حالة عرض الرشوة على موظف عام (أو من في حكمه) أو العرض على غيره . المقصود بغير الموظف العام المروض عليه الرشوة المستخدمون في المشروعات الخاصة المعاقب على ارتشائهم طبقا للمادتين ١٠٦ و ١٠٦ مكررا « أ » من قانون العقوبات الجديد جاء على العكس من ذلك فقصر التجريم على عرض الرشوة على الموظف العام (والمكلف بخدمة عامة) دون غيره وذلك أسوة بقانون العقوبات الايطالى .

وفي صدد عرض الرشوة على موظف عام - أو من في حكمه - يثور البحث عما اذا كان يشترط أن يكون هذا الموظف مختصا بالعمل المراد أدائه أو الامتناع عنه أو انه يستوى أن يكون مختصا بذلك أو غير مختص . وقد ذهب رأى (٣) الى أنه يستوى أن يكون الموظف مختصا أو غير مختص ولو لم يزعم الاختصاص ، وذلك باعتبار أن الشارع أراد العقاب على مجرد عرض الرشوة بخلاف ما اذا كان ما تنص عليه المادة ١٠٩ مكررا هى من قبيل الشرع فى الرشوة لأن الشروع يتطلب لتحقيقه توافر كل عناصر وظروف الجريمة التامة - ومنها شرط الاختصاص أو الزعم به (أو الاعتقاد الخاطىء به) مع فارق واحد هو أن الركن المادى فى الشروع يقوم بمجرد البدء فى التنفيذ . وخلافا لذلك ذهب رأى آخر (٤) بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٠٩

Cass., 5 mai 1899, D. 1901.1.143; Garçon, art. 179. (١)
No. 14.

(٢) نقض ٢٥ ابريل ١٩٢٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٢ .

(٣) على راشد ، المرجع السابق ص ٧٧ و ٧٨ .

(٤) محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٤١ .

مكررا أن يكون من عرض عليه الرشوة مختصا بالعمل أو الامتناع المطلوب .
وعندنا أن اعتبار جريمة عرض الرشوة دون قبولها جريمة لها كيانها الخاص
لا يعنى اقترانها من التنظيم القانونى للرشوة (١) باعتبارها من جرائم الخطر
على الوظيفة العامة . ولما كان القانون قد لا حظ توافر هذا الخطر سواء
عند اختصاص الموظف وانحرافه عن الاختصاص أو عند زعمه بالاختصاص
أو اعتقاده الخاطيء به ، فانه لا يشترط لتجريم عرض الرشوة دون قبولها -
أن يكون الموظف المعرض عليه الرشوة مختصا بالعمل (٢) . الا أنه
يشترط فى عرض الرشوة على موظف غير مختص أن يزعم هذا الاختصاص
سواء بسوء نية أو بحسن نية (الاعتقاد الخاطيء به) . فهنا يكمن الخطر
على الوظيفة العامة العامة من غلبة الاخلال بها . وهو اساس تجريم الرشوة .
وتطبيقا لهذا المبدأ قضت محكمة النقض بأنه لا تقع جريمة عرض الرشوة
المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكررا اذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع
عنه لا يدخل فى اختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من
اختصاصه (٣) .

(١) انظر رمسيس بهنام ، المرجع السابق ٥١ ، محمود مصطفى ،
المرجع السابق ص ٤٨ .

(٢) من القضاء الايطالى : Cass., 22 ottobre 1953, *Rassegna giur.* : *Cod. pen.* 1955, art 232, p. 270.
٥٥ ص ٢٩٧ ، الا أن محكمة النقض عللت قضاءها بأنه مادام الاختصاص
أو الزعم به شرطا فى الجريمة التامة فالامر لا يختلف فى حالة الشروع مما
يفيد أنها ترى اعتبار جريمة عرض الرشوة دون قبولها شروعا فى رشوة ،
وهو رأى محل نظر .

(٣) نقض أول يونية ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٣١ ص
٥٨٩ ، انظر قبل تعديل سنة ١٩٥٣ نقض أول ديسمبر ١٩٤٧ مجموعة
القواعد ج ٨ رقم ٤٥١ ص ٤١١ وانظر أيضا حكم محكمة أمن الدولة العليا
فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فى قضية تلخص وقائعها فى ان مستوردا اراد
الحصول على اذن استيراد فصدر له الاذن مشروطا بعدم تحويل عمله الى
الخارج فسمى للعدول عن هذا الشرط فى ادارة التصدير والاستيراد الا ان
هذه الادارة احات الاوراق الى ادارة النقد ولكن الأخيرة قررت عدم
اختصاصها ، وقد عرض هذا المستورد الرشوة على أحد موظفى ادارة
النقد لاعفائه من القيد الوارد على اذن الاستيراد فلم تقبل منه . وقبل
قضت محكمة أمن الدولة العلنا ببراءة المتهم لما ثبت من ان ادارة النقد غير
مختصة أصلا بموضوع الرشوة بل ان المختصة هى مراقبة التصدير

ويشترط في هذا العرض أن يكون مقابل سبب معين هو أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، وهو ما يتطلبه القانون لوقوع جريمة الرشوة . ويستوى أن تكون الرشوة المعروضة حالة (كما في العطفية) أو مؤجلة (كما في الوعد (١)) أو لاحقة (كما في المكافأة بعد تنفيذ المطلوب) (٢) . وتقع الجريمة سواء أكان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق (٣) . وعلّة ذلك أن هذه الجريمة تتمثل في تحريض المعروض عليه الرشوة على ارتكاب الجريمة بقبول الرشوة ، ومن ثم فإن سبب هذا العرض يجب أن يتحدد مع سبب الرشوة كما نص عليه القانون في جريمة الرشوة .

ولما كانت هذه الجريمة تتطلب عرض الرشوة فعلا على الموظف أو غيره ، فإنه لا يستعاض عن ذلك بالرجاء أو الوساطة أو التوصية - ذلك أن القانون لا يعاقب الا على الاستجابة الى الوسائل المذكورة وليس على مجرد هذا التوسط اذا لم يلق الاستجابة . فضلا عن أن هذه الوساطة لا يعاقب عليها باعتباره شروعا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ مكررا ، لأن الوسيط ليس الا شريكا في هذه الجريمة ولا محل لمعاقبته الا بعد وقوعها ، فضلا عن أنه لا شروع في الاشتراك .

(ب) عدم قبول الرشوة : يشترط توافر عدم القبول من جانب الطرف الآخر ، وهذه العنصر يمثل جوهر هذه الجريمة الذي يميزها عن فعل الارشاء . ويتحقق عدم القبول برفض الموظف قبول الرشوة أو أخذها ، أو بالقبول الظاهري غير الجدى للرشوة تمهيدا لتمكين الشرطة من ضبط

والاستيراد وليس من المحتمل اطلاقا أن ترد الاوراق الى مراقبة النقد ، مما مؤداه أن الموظف المعروض عليه رشوة غير مختص (لجناية ١٠٦ سنة ١٠٥٩ من الدونة العليا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ غير منشور) . وقارن عكس ذلك طبعة سنة ١٩٦٨ ص ١٠٦ .

(١) تقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١١٤ ص ٥٨١ .

(٢) انظر تقض ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٦٧ ص ٣٣٨ .

(٣) تقض ٢٨ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٨٧ ص ٤٥٧ .

الجاني متلبسا بعرض الرشوة (١) . ولما كان عدم القبول عنصرا أساسيا في الجريمة ، فإن مجرد العرض لا يكفي لتوافرها قانونا ، وبالتالي فإنه طالما لم يبد المعروض عليه قبوله أو عدم قبوله يكون للمعارض أن يسحب عرضه دون أن يعتبر فعله هذا شروعا مادام هذا العرض لم يوقف أو يخبث أثره لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه . وبالتالي فإن رفض العرض بعد سحبه يعتبر واردا على غير ذي موضوع . وما لم يصل سحب العرض الى علم الطرف الآخر فإنه يعتبر قائما ، ولذا فإنه اذا عدل عارض الرشوة عن عرضه دون تبليغ المعروض عليه بهذا العدول ، وجاء هذا الأخير فرفض الرشوة ، فإن الجريمة تعتبر قائمة . أما اذا قام الجاني بكل ما في وسعه نعرض الرشوة الا أنها لم تصل الى علم الموظف لسبب لا دخل لإرادته فيه فإنه يعتبر شارعا في جريمة عرض رشوة دون قبولها (٢) . ولا وجه للتحدي بأن هذه الجريمة تعتبر شروعا في رشوة وأنه لا عقاب على الشروع في الشروع - ذلك أن الجريمة المذكورة كما قلنا ليست في حقيقتها شروعا في رشوة وانما هي جريمة مستقلة لها كيانها الخاص .

١٢٩ - عرض الرشوة لدرء عمل ظالم :

أثار التطبيق العملي لهذه الجريمة مشكلة قانونية وهي مدى مسؤولية المتهم بعرض الرشوة لدرء عمل ظالم به الموظف . فمثلا اذا هم أحد رجال البوليس بالقبض دون حق على انسان زعما منه بأنه قد ارتكب جريمة ،

(١) قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية بأن تقديم تقود الى طبيب المركز يعتبر « شروعا في رشوة » ولو حصل ذلك بعد الكشف على المصاب وتقديم التقرير الى النيابة ، ولا يمكن الاحتجاج بأنه بتقديم التقرير أصبحت الرشوة مستحيلة لانه فضلا عن ان عمل الطبيب لا ينتهي بتقديم التقرير ، فإن هذه الاستحالة مع فرض التسليم بها هي استحالة نسبية لا تمنع من العقاب (١٠ مايو ١٩٢٨ الجدول العشري الثالث رقم ٦٣٤ و ٢٢٤) .

قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط في جريمة عرض الرشوة ان يكون المجنى عليه جادا في قبولها ، فمجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل كاف نقيامها (نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١١٤ ص ٥٨١) .

(٢) كما اذا قدم المتهم الرشوة الى خادام الموظف ليعرضها عليه عند حضوره فاستولى عليها هذا الأخير لنفسه دون علم الموظف .

فعرض عليه هذا الأخير مبلغا من المال للافراج عنه أو للحيلولة دون القبض عليه فهنا يثور التساؤل عما اذا كان يجوز للمتهم بعرض الرشوة أن يدفع التهمة المسندة اليه بامتناع مسئوليته الجنائية أم لا . ذهب رأى (١) في الفقه الى اعتبار الجاني في حالة ضرورة متى توافرت شروطها القانونية . وذهب رأى آخر (٢) الى اعتبار الجاني في حالة اكراه أدبي يعفيه من المسؤولية الجنائية متى توافرت شروط هذا الاكراه . وذهب رأى ثالث (٣) الى أن الجاني في هذه الحالة لا يتنعى جبر مغنم أو شراء ذمة موظف وإنما يريد الخلاص من شر محقق ودفع مضرة لا يبررها القانون ، ومن ثم فإن قصده الجنائي لا يعد متوافرا . وذهب رأى أخير (٤) الى تقرير مسؤولية الجاني في هذه الحالة . وقد انعكست آراء الفقه سالفة الذكر في أحكام القضاء ، فاعتنقت المحكمة العسكرية العليا نظرية الاكراه (٥) ولم تفصح محكمة النقض (٦) صراحة عن اتجاهها في الموضوع اكتفاء بقولها بأن الجاني يؤاخذ على الرشوة « بغض النظر عما اذا كان العمل أو الامتناع

- (١) أحمد رفعت خفاجي ، المرجع السابق ص ٢٨٤ ، على راشد المرجع السابق ص ٧٢ ، صلاح الدين عبد الوهاب المرجع السابق ص ٩٥ .
(٢) أحمد أمين ، شرح قانون العقوبات المصري ، القاهرة ١٩٤٩ ص ٣٠ ، صلاح الدين عبد الوهاب ، المرجع السابق ص ٩٥ .
(٣) أحمد أمين المرجع السابق ص ٣٠ ، على راشد المرجع السابق ص ٧٢ .

- (٤) محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٤٨ .
(٥) الجنابة رقم ٦١٧ سنة ١٩٥٣ والجنابة رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٣ .
(٦) انظر أحمد خفاجي المرجع السابق ص (٢٨١ ، ٢٨٢) .
(٧) نقض ٧ نوفمبر ١٩٦٠ مجموعة الاحكام ص ١١ رقم ١٤٨ ص ٧٧٤ ، وتحصل وقائع هذه القضية في أن أحد مفتشي مراقبة الاسعار توجه يوم الحادث الى مصنع تعبئة الشاي الخاص بالمتهم وشاهد العمال يعبئون اكياسا صغيرة قام بوزن جانب منها فتبين له أن بها نقصا ملحوظا يتجاوز المقرر المتجاوز عنه . وطلب مفتش الاسعار من المتهم التوجه بالاكياس الى مقر مراقبة الاسعار لوزنها هناك بالميزان الحساس فامتنع فاحضر المفتش بعض الاكياس وخرج الى مراقبة الاسعار ليحمل المتهم على احضار باقي الاكياس فطلب المتهم امهاله وفي الطريق عرض عليه أن يقدم مبلغ عشرة جنيهات لفض الموضوع الا أن المفتش صمم على التوجه بالاكياس التي معه الى المراقبة فتتبعه المتهم ودس له في جيبه الورقة المألبة المذكورة . وقد قضت محكمة الموضوع ببراءة المتهم من واقعة طرحه للبيع شيئا في أغلغة أقل من الوزن القانوني وذكرت بأن عدم انمامه تعبئة الاكياس يجعل الجريمة المذكورة غير قائمة الا أن ذلك لا يؤثر تمام جريمة عرض الرشوة . وأمام محكمة النقض دفع الطاعن بأن جريمة عرض الرشوة ارتكبت في حالة

المطلوب من الموظف حقا أو غير حق » وهو ما لا يكفي وحده للقول بأن المحكمة العليا لا تجيز الرشوة لدرء عمل ظالم يصل الى حد الجريمة أو الخطر الجسيم على النفس أو الاكراه . والواقع من الامر أنه لا يهون من وقوع الرشوة من حيث المبدأ أن يكون الموظف قد أتى أمرا غير حق ، ذلك أن هذا الموظف اما أن يزعم لنفسه الاختصاص أو يعتقد خطأ به أو يخل بواجبات وظيفته . وقد جرم القانون كما قدمنا عرض الرشوة عليه للامتناع عن عمل زعم أو اعتقد خطأ أنه من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجبات وظيفته . على أنه قد تتوافر شروط الضرورة أو الاكراه الادبي في الواقعة حسب الأحوال . وقد تتوافر أيضا حالة الدفاع الشرعي اذا كان ما صدر من الموظف العام يكون جريمة ضد أحد الأفراد ، وكان عرض الرشوة عليه هو الوسيلة الوحيدة لرد هذا الاعتداء مع ملاحظة أنه لا يجوز عرض الرشوة استعمالا لحق الدفاع الشرعي ضد رجال الضبط الا طبقا للمادة ٢٤٨ عقوبات ، وهي أن يكون رجل الضبط قائما بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن ائنيه ولو تخطى هذه الحدود ، اذا خيف أن ينشأ عن ذلك موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول . مثال ذلك أن يهم رجل الضبط بإجراء قبض غير مشروع على شخص أثناء توجهه لاستحضار طبيب لحقن ابنه المريض لا نقاذه من خطر الم وفاة .

١٣٠ - **الركن المعنوي :**

هذه جريمة عمدية يتعين لوقوعها توافر القصد الجنائي العام باتجاه ارادة الجاني الى عرض الرشوة على الموظف أو غيره لحمله على قبول

اكره ادبي او لضرورة تنفي عنه المسؤولية الجنائية الا أن محكمة النقض رفضت اظمن استنادا الى انه اذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهم من التهمة التعمينية استنادا الى أن عدم اتمام التبعة يجعل الجريمة مستحيلة ، فان ذلك لا يترتب عليه ان الطاعن كان في حالة اكره ادبي معنوي او حالة ضرورة . قارن مع ذلك نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٨٧ ص ٨٨١ حيث نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه لأنه رفض دفاع المبنى عليه بأن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان يقصد التخلص من عمل ظالم ، استنادا على سوء فهم المحكمة لشهادة الشاهد بما يفيد أن المحكمة العليا ترى ان هذا الدفاع جوهرى بحيث لو صح لانهدمت به التهمة ، ولو رأت محكمة النقض غير ذلك لرفضت اظمن على أساس أن شهادة هذا الشاهد لم تتناول واقعة جوهرية تفيد في براءة المتهم .

الرشوة من أجل تحقيق أحد الأغراض التي نص عليها القانون في مواد الرشوة مع علمه بذلك . ولا عبرة بالباث الذي حمل الجاني على عرض الرشوة ، مشروعا كان أو غير مشروع (١) .

وقد قضت محكمة النقض أنه لا يشترط أن يستظهر الحكم توافر الركن المعنوي على استقلال مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافره (٢) .

١٢١ - العقوبة :

ميز القانون بين حالتين : (١) عرض الرشوة على موظف عام أو من في حكمه ، وفي هذه الحالة تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه . (٢) عرض الرشوة على غير موظف عام أو من في حكمه ، وفي هذه الحالة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه . ونلاحظ عدم توازن العقوبة في الحالتين ، ذلك أنه بينما راعى المشرع في الحالة الأولى تقرير عقوبة مخففة تقل كثيرا عما هو مقر للارشاء ، جاء وفرض في الحالة الثانية العقوبة ذاتها المقررة لجريمة رشوة المستخدمين في نطاق الأعمال الخاصة عدا الغرامة إذ خفض حداها الأقصى فجعله مائتين بدلا من خمسمائة ، ودون أن يشدد العقوبة إذا كان المعروض عليه أحد المستخدمين المشار اليهم في الصورة المشددة المادة ١٠٦ مكررا « أ » .

ولا يصلح الاخبار أو الاعتراف سببا لاعفاء الجاني من العقاب في هذا الحالة لعدم توافر علة الاعفاء وهي تسهيل القبض على الموظف المرتشي (٣) . وبذلك يمكن القول أن اعفاء الراشي المقرر في المادة ١٠٧ مكررا عقوبات يقتصر على حالة قبول الرشوة (٤) .

Manzini, Trattato, v. 5, No. 1347, p. 210.

(١)

(٢) نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ١٩

ص ٨٣ .

(٣) نقض ٩ يناير ١٨٩٧ موسوعة جندى عبد الملك ، ج ٤ ص ٤٣ ،

نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٨٨ ص ٤٧٨ ،

١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٢٢٤ ص ١٠٩٩ .

(٤) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم

٢٢٤ ص ١٠٩٩ .

المبحث الخامس عرض الوساطة أو قبولها

١٣٢ - تمهيد ، ١٣٣ - الركن المادي ، ١٣٤ - الركن
المعنوي ، ١٣٥ - العقوبة .

١٣٢ - تمهيد :

عرضنا في المبحث السابق صورة لجريمة الراشئ الذي لا يعد شريكا في جريمة الرشوة ، وذلك اذا عرض الرشوة ولم تقبل منه . وفي هذا المبحث نعرض صورة لجريمة مماثلة يرتكبها الوسيط دون أن يعد شريكا في الرشوة ، وذلك اذا عرض أو قبل الوساطة في الرشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول . وقد استحدثت هذه الجريمة القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ فأضاف الى قانون العقوبات المادة ١٠٩ مكررا ثانيا التي نصت على معاقبة كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول . وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ في تبرير تجريم هذا الفعل أن أحوال التطبيق قد دلت على أنه يكون بمنجاة من العقاب اذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى في القانون ، وأنه قد رؤى تجريمه في كل الصور لملاحقة جريمة الرشوة في مهدها الأول . وواقع الأمر أنه ما لم تقع جريمة الرشوة فعلا فانه لا مسئولية على الوسيط ، الذي اقتصر عمله على عرض الوساطة أو قبولها ، وذلك باعتبار أن مسئولية الشريك تتوقف على وقوع الجريمة ، لذا كان من الضروري القضاء على سمارسة الرشوة النص صراحة على تأييم هذا الفعل باعتباره جريمة لها كيانها الخاص .

١٣٣ - الركن المادي :

يتمثل الركن المادي في هذه الجريمة في احدى صورتين (١) عرض الوساطة . (٢) قبول الوساطة .

(١) عرض الوساطة : يتحقق ذلك بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة ، أو الى الموظف العام ، أو الى المستخدم في المشروع الخاص عارضا عليه

التوسط لمصلحته لدى الغير في الارشاد (١) . ويكفى لوقوع هذه الجريمة أن يتقدم الجاني بهذا العرض ولو لم يصادفه قبول من الطرف الآخر ، اذ تتم الجريمة وتنتهي بمجرد هذا العرض ، ولا يجدي به بعد ذلك أن يعدل عن عرضه لأن هذا العدول لا يعدو أن يكون محاولة لمحو آثار الجريمة دون أن يؤثر في سبق وقوعها .

ويفترض عرض الوساطة وجود الطرفين الذي سيتوسط بينهما الجاني فإذا زعم أنه وسيط لموظف عام غير حقيقي ولا وجود له أو عرض على أحد الأفراد التوسط لمصلحته لدى هذا الموظف الوهمي ، كان الجريمة لا تقع . وعلة ذلك أن الوساطة تفترض وجود طرفين يريد الوسيط أن يقرب بينهما (٢) .

(٢) قبول الوساطة : قد يعرض أحد الطرفين على الجاني أن يتوسط باسمه لدى الطرف الآخر لاتمام الرشوة ، فيقبل الوسيط ، وفي هذه الحالة تقع الجريمة بمجرد هذا القبول ولو لم يتبعه الوسيط بنشاط اجرامي آخر .

ويجب تحديد الركن المادي لعرض الوساطة أو قبولها في ضوء التنظيم القانوني لجريمة الرشوة . فإذا وقع الرشوة على موظف عام أو قبلت الوساطة منه وجب أن يكون هذا الموظف مختصا بالعمل أو الامتناع الذي يراد التوسط للرشوة من أجله ، أو أن يكون قد زعم الاختصاص أو اعتقد خطأ توافره بينما يشترط في المستخدم الخاص أن يكون مختصا بالعمل أو الامتناع ولا يكفي في شأنه مجرد الزعم بالاختصاص (٣) .

(١) نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٢١٠ ص ١١١٩ ؛ ونقض ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ٤٣ عن ٢٣٨ .
(٢) وفي هذا المعنى قضت محكمة امن الدولة العليا في جريمة عرض التوسط في رشوة بأنها تعتبر شروعا في نصب اذا كان الجاني قد أوهم المجنى عليه بأن شكوى قدمت ضده قام باصطناعها واستقل اسم شخص آخر زعم أنه سيعمل معه على تمزيقها ان دفع له مبلغا من المال ، وامكنه ان يحصل من هذا الطريق على مبلغ ثلاثين جنيها (٣١ مارس سنة ١٩٧٠ الجنابة رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٦٧ السيدة زينب « ٢٨ سنة ٦٨ عليا ») وانظر تأييدا لذلك قرار مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجنابة رقم ٨٦٧ سنة ١٩٦٧ الموسكى (٦٧ سنة ١٩٦٧ عام) .
(٣) انظر عبد المهيم بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات سنة ١٩٧٧ ص ٣٢٣ .

ولا يتطلب القانون لقيام الجريمة عنصراً يضاف الى عرض الوساطة أو قبولها على النحو المذكور . على أنه يشترط أن يكون التوسط المذكور لارتكاب الرشوة بمعناها الدقيق . فلا جريمة على من يعرض للوساطة أو يقبلها لحمل الموظف على الاستجابة لرجاء أو وساطة أو توصية وفقاً للمادة ١٠٥ مكرراً عقوبات .

١٢٤ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يتعين فيها توافر القصد الجنائي العام وذلك باتجاه الرادة الجانب الى عرض الوساطة أو قبولها مع علمه بأن هذا المتوسط (عرضاً أو مقبولا) هو مقابل الاتجار بالوظيفة (العامة أو الخاصة حسب الأحوال) وفقاً للمعنى السابق بيانه .

١٢٥ - العقوبة :

العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وقد نص القانون على أنه يعتبر ظرفاً مشدداً في الجريمة أن يكون الجاني موظفاً عاماً أو أن يكون المراد التوسط لديه موظف عام . وقد كان القانون ينص على أنه متى توافر الظرف المشدد المذكور تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ثم جاء القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ وميز بين ما إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو كان المراد التوسط لديه موظفاً عاماً وعقابه في الحالة الأولى بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ وهي الأشغال الشاقة المؤبدة وضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ . ويلاحظ أنه في هذه الحالة لا محل لتطبيق الحد الأقصى لعقوبة الغرامة وهو قيمة الرشوة التي أعطيت أو وعد بإعطائها ، طالما أن هذه الجريمة لا تقتض وقوع شيء من هذا القبيل . أما في الحالة الثانية فإن الجاني يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٥٠ مكرراً وهي السجن وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

المبحث السادس

الاستفادة من الرشوة

١٣٦ - تمهيد ١٣٧ - من هو المستفيد ، ١٣٨ -
الركن المادي ، ١٣٩ - الركن المعنوي ، ١٤٠ - العقوبة .

١٣٦ - تمهيد :

نصت المادة ١٠٨ مكررا عقوبات على معاقبة كل شخص عين لأخذ العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه المرتشى أخذ أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه وذلك اذا لم يكن قد توسط الى الرشوة .

ويلاحظ أنه اذا كان المستفيد من الرشوة وسيطا في الجريمة أو اتفق مع الرأى والمرتشى على ارتكاب الجريمة واستفاد من حصيلة الرشوة ، فإنه يعد أيضا شريكا في الرشوة ويتوافر ارتباط لايقبل التجزئة بين الجريمتين ويقضى عليه بعقوبة الجريمة الأشد وهى عقوبة الاشتراك في الرشوة . فإذا اعترف الوسيط في الرشوة وقضت المحكمة ببراءته لتوافر سبب الاعفاء من العقاب لديه، فإن ذلك لا يحول دون ادانته عن جريمة الاستفادة من الرشوة.

أما اذا لم يكن المستفيد قد توسط في الرشوة أو اتفق مع الرشى أو المرتشى على ارتكاب الجريمة ، بل اقتصر دوره على الاستفادة دون المساهمة في الجريمة ، فهنا تبدو الحاجة الى نص يقرر تجريم هذا الفعل ، وهو ما تداركه المشرع في المادة ١٠٩ مكررا المذكورة . لما كان ذلك وكان نطاق الجريمة موضع البحث يتحدد بالاستفادة من الرشوة دون الاشتراك فيها فإن هذا المستفيد يعد فاعلا أصليا في جريمة لها كيانها الخاص وذاتيتها المستقلة عن جريمة الرشوة . ومثال هذه الجريمة أن تحصل زوجة الموظف أو ابنه على مبلغ من النقود مع علمها بأن هذا المبلغ لم يدفع لهما الا مقابل اتجار الموظف بوظيفته أو استغلالها ، أو أن يلحق مدير إحدى الشركات أحد أقارب الموظف بعمل في شركته ، مع علم هذا القريب أن تعيينه في الشركة ليس الا مقابل اتجار الموظف بوظيفته أو استغلالها .

١٣٧ - من هو المستفيد من الرشوة :

المستفيد من الرشوة هو الذى عينه المرتشى للحصول على الرشوة أو وافق هذا الأخير على تعيينه . وقد تحصل موافقة المرتشى على تعيين

المستفيد ، بعد أن يكون المرتشى قد قدم الجعل اليه ثم أخطر المرتشى بذلك فوافق عليه وأقره . ومتى قبل المرتشى ذلك وقعت جريمة المرتشى بغض النظر عن قيام هذا الأخير بتنفيذ ما وعد القيام به من أعمال الاخلال بمقتضيات الوظيفة أو عدمه كما ينال (١) . أما اذا علم الموظف بتقاضى المستفيد للرشوة فلم يقر الرأشى على ذلك فلا تقع أى من جريمتى الرشوة أو الاستفادة . وهنا نبادر ونقول أنه يفترض لتجريم الاستفادة من الرشوة أن تكون جريمة الرشوة قد وقعت قانونا (٢) . ويلاحظ أن عبارة نص المادة ١٠٨ مكررا يتسع تفسيرها الى توافر هذه الجريمة اذا كان المستفيد قد حصل على الفائدة عقب أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو امتناعه عن أدائها وقبل الموظف ذلك أو عين المستفيد لهذا الغرض (المادتان ١٠ و ١٠٥) .

ويلاحظ أن المادة ١٠٨ مكررا حين عاقبت المستفيد لم تفرق بين رشوة الموظفين العموميين والرشوة في نطاق الأعمال الخاصة ، بل أوردت عبارة عامة تسرى على نوعى الرشوة دون تمييز . الا أن هذا النص جاء معينا اذ جعل عقوبة المستفيد من الرشوة في نطاق الأعمال الخاصة (المادة ١٠٦) أشد من المرتشى ، وهو ما يجب تداركه بالتعديل التشريعى (٣) .

١٢٨ - الركن المادى :

يجب أن يكون المستفيد قد أخذ الفائدة أو العطية أو قبلها . وقد سبق أن حددنا فيما تقوم المقصود بالأخذ أو القبول وكذا المقصود بالفائدة أو العطية . ويلاحظ أن المادة ١٠٨ مكررا قد اقتضت عند تحديد انجريمة على الإشارة الى الفائدة أو العطية دون الوعد ، الا أنها أشارت في مقام تحديد العقوبة الى أن الغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ، مما يفيد أن المشروع قد ساوى بين الرشوة الحالة والرشوة المؤجلة التى تبدو في صورة الوعد (٤) . ولا تقع هذه الجريمة بالنسبة الى المستفيد من جريمة الاستجابة الى رجا أو توصية أو وساطة اذ يتعين في الاستفادة أن ترد على (١) قارن على راشد ، المرجع السابق ص ٩٠ ، ومحمود نجيب

حسنى ص ٤٣ و ٤٤ .

(٢) قارن على راشد ص ٩٠ .

(٣) قارن على راشد المرجع السابق ص ١٠٢ حيث استخلص من هذا التناقض ان المادة ١٠٨ مكررا يقتصر نطاقها على رشوة الموظفين العموميين وحدهم .

(٤) على راشد المرجع السابق ص ٩١ .

العطية أو الميزة موضوع الرشوة • كما لا يعاقب من استفاد من أداء العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة إذا قام به الموظف لمصلحة شخص معين، مثال ذلك أن يقدم والد أحد المرشحين للوظيفة إلى مدير المستخدمين مبلغاً من المال لقاء تعيين ابنه ، فهذا لا يعتبر هذا الابن مستفيداً في حكم المادة ١٠٨ مكرراً عقوبات •

هذا هو الركن المادى الذى يتطلبه القانون لوقوع هذه الجريمة ، فإذا قام المستفيد بالتوسط فى الرشوة تعين مساءلته باعتباره وسيطاً فضلاً عن كونه مستفيداً •

١٣٩ - الركن المئوى :

يتعين لقيام الجريمة أن يتوافر انقصد الجنائى لدى المستفيد ، ويتحقق باتجاه ارادته من الرشوة مع علمه بأن سبب الوعد أو العطية هو انجاز الموظف أو استغلاله لوظيفته • فإذا جهل المستفيد هذا السبب فلا جريمة فى الأمر •

١٤٠ - العقوبة :

العقوبة المقررة لهذه الجريمة هى الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة ١١٠ عقوبات ، ويلاحظ أن القانون بهذه العقوبة المخففة قد أورد استثناء مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به • هذا فضلاً عن عقوبة المصادرة طبقاً للمادة على القاعدة العامة المقررة فى المادة ٤٤ مكررة والتى تنص على أنه إذا كان الجنائى يعلم أن الأشياء التى يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة • ويبان ذلك أن المستفيد بالعطية يعتبر مخفياً بالمعنى المقصود فى المادة ٤٤ مكررة المذكورة ، وكان يتعين طبقاً لهذا النص توقيع العقوبة المقررة لجريمة الرشوة على المستفيد إلا أن المشرع رأى تخفيف العقوبة وتجنبيه المصراة التى تتصف بها عقوبة الرشوة (١) • فضلاً عن أن العقوبة الخاصة بالمستفيد تنطبق عليه حتى ولو لم يتوافر لديه الإخفاء بالمعنى القانونى ، كما إذا كانت العطية التى حصل عليها هى مجرد ميزة أو فائدة معنوية •

(١) راجع أحمد رفعت خفاجى ، المرجع السابق ص ١٤١ و ١٤٢ •

(٢ م) - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

الباب الثاني

جرائم الأموال العامة

(اختلاس المال العام والعدوان عليه والفسد)

١٤١ - تمهيد :

بهذا العنوان جاء الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بعد تعديله بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٥ . والجامع المشترك في هذه الجرائم هو الاعتداء على الأموال العامة أو المصالح الممهودة بها الى الموظف العام .

وتنقسم هذه الجرائم الى أربعة أنواع بالنظر الى ركنها المادي :

(أولا) اختلاس المال العام والاستيلاء عليه (المواد من ١١٢ الى ١١٣ مكررا) .

(ثانيا) الفدر وتسخير العمال (المادتان ١١٤ و ١١٧) .

(ثالثا) التزيج (المادة ١١٥) .

(رابعا) الاضرار بالأموال والمصالح العامة (المواد ١١٦ و ١١٦ مكررا و ١١٦ مكررا (أ) و ١١٦ مكررا (ب) و ١١٦ مكررا (ج) ١١٧ مكررا . وقد طرأت على هذا الباب أربعة تعديلات تشريعية ، كان أولها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، الذي عبر لأول مرة عن سياسة المشرع في معالجة هذه الجرائم بالحزم والشدة لتحقيق القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفریط فيها - كما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون .

ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أثر صدور القوانين الاشتراكية في يوليو سنة ١٩٦١ ، وأدخل عدة تعديلات على هذا الباب لحماية مصالح المجتمع الاشتراكي الجديد .

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة ، فاستحدث أنواعا جديدة من الجرائم والظروف المشددة ، وقد لوحظ أن هذا القانون قد جانبته الدقة التشريعية ولا يسته ظروف المعجلة^(١) .

وأخيرا صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والاجراءات الجنائية . وقد استبدلت المادة الأولى من هذا القانون نصوصا جديدة تحمل عنوان (الباب الرابع : اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) بالباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بتعديلاته السابقة . وقد حاول المشرع في هذا القانون سد الثغرات التي كشف عنها التطبيق وتجميع النصوص الخاصة بالتجريم واستحداث بعض الجرائم وإضافة بعض الظروف المشددة^(٢) . وقد تم به إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة سالف الذكر .

ولكننا نلاحظ أنه على الرغم من كافة التعديلات التي أدخلت على هذا الباب ، فإنه لا زال يضم طوائف من الجرائم لا يجمعها بصورة دقيقة جامع مشترك . فالغالب في هذه الجرائم هو اعتدائها على المال العام ، ووقوع الجريمة من الموظف العام . ومع ذلك فقد أقحم المشرع في هذا الباب جرائم لا تمثل اعتداء على المال العام أو لا تقع من موظف عام . وكنا نقضل أن يعمد المشرع الى التنسيق التشريعي للجرائم بالنظر الى المصلحة المحمية بصورة أكثر تحديدا ودقة^(٣) .

وفيما يلي سوف ندرس الطوائف الأربعة من الجرائم المشار إليها في هذا الباب .

(١) انظر : محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص - طبعة ١٩٧٥ ، ص ١٠٣ و ١٠٤ .

(٢) انظر تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون (الجريدة الرسمية عدد ٣١ في ٣١ يوليو ١٩٧٥) .

(٣) انظر أيضا في هذا المعنى عبد المهيمن بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات طبعة ١٩٧٥ ، ص ٣٤٨ .

فصل تمهيدى

احكام مشتركة

١٤٢ - تعديها :

تشارك معظم الجرائم موضع هذا الباب فى احكام مشتركة تتعلق بثلاثة مبادئ عامة تمس التجريم والعقاب والدعوى الجنائية .

والمبدأ الأول يتعلق بالتجريم ، وهو الشرط المفترض لوقوع الجريمة . أما المبدأ الثانى فيتعلق بالعقاب ويمس أنواع العقوبات وتخفيفها وإلغاؤها منها ، والمبدأ الثالث يتعلق بالدعوى الجنائية ويمس سلطة رفع الدعوى والتقدم والتحقيق والمحاكمة .

ومنعا للتكرار ، وايضاها للأسس العلمية التى ترتكز عليها هذه الجرائم ، سوف نبدأ فى هذا الفصل بتحديد المقصود بهذه المبادئ .

المبحث الأول

التجريم

١٤٣ - الشرط المفترض ، ١٤٤ - الموظف العام ،
١٤٥ - المال العام .

١٤٣ - الشرط المفترض :

تشارك معظم جرائم هذا الباب فى مجال معين يمكن وقوعها فيه دون أن يتخذ هذا المجال أية صفة غير مشروعة . وهذا المجال يمثل الوضع القانونى أو الواقعى الذى يجب توافره سلفا قبل وقوع الجريمة . وهو بعبارة أخرى الشرط المفترض اللازم لتوافر التكييف القانونى للجريمة (١) .

ويتمثل هذا الشرط المفترض فى عنصرين هما : الموظف العام ، والمال العام . وسوف نذكر عند دراسة هذه الجرائم تفصيلا فيما بعد ، ما تتطلبه من توافر الشرط المفترض بالمعنى الذى تحدده الآن .

Decocq, Droit penal général général, 1971, p. 88.

(١)

وانظر الجزء الأول من هذا الوسيط (القسم العام) .

وبلاحظ أن قانون العقوبات قد أعطى لكل من الموظف العام ، والمال العام في هذه الجرائم معنى متميزا لكي يتفق مع ذاتية التي يسهر على حمايتها في القانون . فاذ كان الموظف العام والمال العام من أفكار القانون الإداري ، إلا أن المصلحة التي يحميها قانون العقوبات لا تتطابق مع المصلحة التي يحميها القانون الإداري . ولذلك فقد أثر قانون العقوبات إلا بتقيد بالمفهوم المستقر في القانون الإداري لمعنى الموظف العام والمال العام ، وأن يتوسع في تحديد هذا المعنى بصورة تتلائم مع سياسة التجريم التي اتبعها بشأن بعض الجرائم .

١٤٤ - (١) الموظف العام :

بينما فيما تقدم المقصود بالموظف العام طبقا للمادة ١١١ عقوبات في شأن جريمة الرشوة . وقد رأينا كيف أن المشرع قد توسع في تحديد مدلول الموظف العام ، فميزما بين الموظف العام الحقيقي والموظف العام العكسي . وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فلم يقف عند هذا التوسع بل زاد عليه (١) وهو موقف منتقد . فما كان يجوز لقانون العقوبات أن يغير في مدلول الموظف العام في جرائم الاعتداء على المصلحة العامة . وذاتية هذا القانون تتطلب بأن يكون لهذا المدلول مضمونا واحدا حرصا على ما يجب أن تخلى به نصوص هذا القانون من وضوح تام وتنسيق متكامل . وقد نصت المادة ١١٩ مكررا على أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب .

(١) جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون أنه « تبعا للتوسعة في مدلول المال العام تضمن المشروع المادة ١١٩ مكررا التوسعة في مدلول الموظف العام كذلك في نطاق تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، فلم يقف في شأن تحديد مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق أحكامه عند التعريف الضيق للموظف العام في نطاق تطبيق القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين في الدولة ، أو عند التعريف الذي وضعته المحكمة الإدارية العليا للموظف العام بأنه الشخص الذي يعين بصفة مستمرة غير عارضة للمساهمة في خدمة مرفق عام تديره الحكومة المركزية أو السلطات الإدارية اللامركزية بالطريق المباشر ، ولكن اتجه المشروع إلى التوسع في مدلول الموظف العام في نطاق تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » .

(أ) القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات المحلية .

(ب) رؤساء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرها ممن لهم الادارة المحلية .

(ج) أفراد القوات المسلحة .

(د) كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه .

(هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة .

(و) كل من يقوم بإداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة حتى من كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به .

ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا .

ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل أثناء الخدمة أو توافر الصفة » .

وكل ماورد في المادة السابقة يتفق مع مدلول الموظف العام في المادة ١١١ عقوبات سالفة الذكر الا في ثلاث حالات : (الأولى) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة - المديرين وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة (١١٩) ذلك أن هذه الجهات تشمل أيضاً النقابات والاتحادات ، والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية ، والشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى هذه الجهات (الفقرات « د » ، « هـ » ، « و » ، « ز » من المادة ١١٩ عقوبات) .

(الثانية) كل من يقوم بإداء عمل يتصل بالخدمة بناء على تكليف صادر اليه من موظف عام بالمفهوم الوارد في الحالة الأولى (الفقرة « و » من المادة ١١٩ مكررا) .

(الثالثة) العاملون في جهات أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة ، وكذلك المكلفون من قبل هؤلاء بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة .

أما الحالات الأخرى الواردة في المادة ١١٩ مكررا فهي تندرج تحت مدلول الموظف العام في المادة ١١١ عقوبات . فالقائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الإدارة المحلية الفقرة (أ) هم موظفون عموميون . ورؤساء المجالس والوحدات والتنظيمات الشعبية وغيرهم ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتجين أو معينين (الفقرة ب) هم موظفون عموميون حكما طبقا للمادة ١١١ عقوبات . وكذلك الشأن بالنسبة الى أفراد القوات المسلحة (الفقرة ج) ، وكل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل معين (الفقرة د) ، ومن يقوم بأعمال متصلة بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر اليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام ، يندرج تحت مدلول المكلف بخدمة عامة وهو موظف عام حكما طبقا للمادة ١١١ عقوبات (١) .

١٤٥ - (٢) المال العام :

الأصل في المال العام انه المال المملوك للدولة المخصص للمنفعة العامة . ولكن قانون العقوبات كان يعطى لمال العام مدولا ذاتيا هو المملوك للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما (المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ . والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) . ولم يكن يفرق المشرع بين المال الذى تخصصه الدولة ونحوها للمنفعة العامة والمال الذى تديره لحسابها (٢) . كما لم يكن يميز بين المال المملوك للدولة أو لاحدى

(١) انظر عبد المهيم بكر ، المرجع السابق ص ٣٥٣ و ٣٥٤ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن ما يقول به الطاعن من اموال الهيئة العامة لقناة السويس ليست اموالا عامة مستندا في ذلك الى

الأشخاص المعنوية العامة أو المال المملوك لشركة أو منشأة تسهم الدولة أو احدى الأشخاص المعنوية في مالها .

وجاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فلم يقتصر عند الوقوف على هذا المعنى الذاتى الواسع للمال العام ، بل توسع أكثر من المقصود به توسعا كبيرا . وتبدو مظاهر هذا التوسع في مسألتين : (الأولى) الجهات التى تملك المال (الثانية) المساواة بين ملكية المال والاشراف عليه أو ادارته .

اولا : الجهات التى تملك المال العام : نصت المادة ١١٩ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن هذه الجهات هى : (أ) الدولة ووحدات الادارة المحلية (ب) - الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام (ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له (د) النقابات والاتحادات (هـ) المؤسسات ولجمعيات الخاصة ذات النفع العام (و) الجمعيات التعاونية (ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها احدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة (م) (ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .

والواضح مما تقدم أن المشرع قد توسع فى تحديد هذه الجهات توسعا كبيرا . فأصبحت أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة على قدم المساواة مع أموال الأشخاص المعنوية الخاصة مما ورد ذكرها فى نص المادة ١١٩ .

ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ من أن هذه الهيئة تعتبر أموالا خاصة ، هذا القانون غير سديد لان الشارع اذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة انما قصد به املأك الدولة الخاصة تمييزا لها عن أموال الدولة العامة وهى فى الحالتين من أموال الدولة التى قصد الشارع حمايتها بما نص عليه فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات عن اختلاس الاموال الاميرية والفدر (نقض ١٧ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١٧ ص ١٠٤) .

(١) لا وجود لهذه الفقرة قانونا بعد الغاء الاتحاد الاشتراكي .

(٢) وبناء على ذلك فان اعتبار الشركات التى تستثمر مالا اجنبيا أو عربيا من شركات القطاع الخاص ولو كان المال المصرى الذى يشارك فى المشروع مملوكا للقطاع العام (المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) . هذا الاعتبار لا يمنع اعتبار أموال هذه الشركات أموالا عامة طبقا للمادة ١١٩ عقوبات « فقرة ز » .

ولا أهمية لما اذا كانت النقابات والاتحادات المشار اليها في الفقرة « د » أو الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية المشار اليها في الفقرة « ز » من الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة . فأموالها جميعا مهما كانت طبيعتها تعتبر أموالا عامة في حكم المادة ١١٩ عقوبات . وهذا التوسع يخل بميزان التجريم والعقاب الذي يجب أن يتوقف على مدى أهمية المصلحة الاجتماعية المعتدى عليها وهي مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات بالنسبة للاقتصاد القومي .

ثانيا : المساواة بين ملكية المال العام والإشراف عليه او ادارته : بلغ توسع قانون العقوبات في تحديد المال العام مداه اذ ساوى بين ملكية الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات لهذا المال أو إشرافها عليه أو ادارته . ولا صعوبة بالنسبة الى الملكية، اما الإشراف فيقصد به الرقابة المالية والادارية على صرف هذه الأموال على اختلاف مظاهرها، ويقصد بالإدارة كافة الأعمال اللازمة لتنظيم استعمال هذه الأموال . واقع الأمر أنه ما كان هناك مبرر للنص على الرقابة أو الإدارة طالما توسع المشرع في المادة ١١٩ واشتمل على كافة الجهات التي يمكن أن تخضع أموالها لرقابة ادارة الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة .

المبحث الثاني

العقاب

١٤٦ - الاحكام المتميزة للعقاب ، ١٤٧ - التدابير العقابية التكميلية الجوازية ، ١٤٨ - الاحكام المتميزة للعقاب في جرائم اختلاس المال العام والمدون عليه والغدر .

١٤٦ - الاحكام المتميزة للعقاب في جرائم اختلاس المال العام والمدون عليه والفسد :

تخضع هذه الطائفة من الجرائم الى أحكام متميزة فيما يتعلق بالعقاب وتمثل فيما يلي .

١ - فرض بعض التدابير العقابية التكميلية الجوازية (المادة ١١٨ مكررا) .

٢ - التخفيف الجوازي للعقاب (المادة ١١٨ مكررا) •

٣ - الاعفاء من العقاب (المادة ١١٨ مكررا ب) •

وتسرى جميع هذه الأحكام على جميع الجرائم موضوع البحث ،
وهي المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

١٤٧ - (١) التدابير العقابية التكميلية الجوازية :

من المعروف أن السياسة الجنائية قد عرفت نوعين من الجزاءات هما العقوبات التقليدية والتدابير العقابية • والفرق الموضوعي بين الاثنين يتضح في درجة الايلام المصاحب للعقوبة أو التدابير ، فضلا عن أن التدبير يتجه مباشرة الى مواجهة الخطورة التي تسبب في وقوع الجريمة • فمثلا اذا كان الجاني قد ارتكب جريمة بسبب مباشرته مهنة أو نشاطا معيناً كان حرمانه من القيام بتلك المهنة أو ذلك النشاط تدبيرا يواجه مباشرة خطورته • هذا بخلاف العقوبة فانها تنظر الى الجريمة فضلا عن الخطورة المؤدية اليها • ويلاحظ أن التدابير العقابية (وتسمى أحيانا بالتدابير الجنائية) تأخذ صفة العقوبة (بمعنى الجزاء الجنائي) لانه يحكم بها بناء على جريمة وعلى متهم مسئول جنائيا عن وقوعها • هذا بخلاف التدابير غير العقابية والتي تسمى أحيانا بالتدابير الاجتماعية أو تدابير الدفاع الاجتماعي فانها تفرض على الخطيرين الذين لا تتوافر المسؤولية الجنائية في حقهم ، مثل التدابير التي تفرض على الحدث لارتكابه جريمة قبل بلوغه سن الأهلية الجنائية وإيداع المجنون المصححة العقلية •

وفي ضوء هذا المفهوم أجاز المشرع بالإضافة الى العقوبات المقررة لهذه الطائفة من الجرائم لحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين •

٢ حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنين •

٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر •

٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأى سبب آخر .

٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى ثقة المحكوم عليه .

ويلاحظ بادىء ذى بدء أن هذه التدابير العقابية هى صورة من صور العقاب لأنها تقرر بناء على جريمة ، وبحكم بها على متهم مسئول جنائيا عن ارتكابها . وقد اعتنق بهذا النص مبدأ جواز الجمع بين العقوبات التقليدية والتدابير ، وهو مبدأ محل خلاف من الناحية الفقهية (١) .

وتعتبر هذه التدابير ذات طبيعة تكميلية جوازية . فهى تكميلية من حيث أنها تكمل العقوبات الأصلية التى يجب الحكم بها . ويتعين على المحكمة أن تقضى بها صراحة فى الحكم . فهى - بخلاف العقوبات التبعية - لا ترتب بقوة القانون وهى جوازية من حيث أن المحكمة غير ملزمة بالحكم بها (٢) فالأمر متروك لتقديرها وحدها وتستعين فى ذلك بتحديد مدى خطورة الجانى المبنية على مهنته أو نشاطه أو وظيفته .

ويدق الوضع بالنسبة للتدابير الرابع المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا وهو العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين . ذلك أنه إذا حكم على الموظف العام بعقوبة جنائية ترتب العزل حتما بقوة القانون كعقوبة تبعية طبقا للمادة ٢٥ عقوبات . فإذا استعملت المحكمة الرأفة فى الجنائيات طبقا للمادة ١٧ عقوبات وقضت بالحبس فإن الحكم بالعزل يكون واجبا لمدة لا تقل عن ضعف المدة المحكوم بها ولا تزيد على ست سنوات (المادة ٢٦ عقوبات) . كما أن المادة ١١٨ عقوبات نصت على عزل الجانى من وظيفته كتدبير تكميلى وجوبى (٣) . ومن هنا تنحصر فائدة الحكم

(١) انظر مؤلفنا فى أصول السياسة الجنائية ، القاهرة ، طبعة ١٩٧١ .

(٢) قارن المادة ١١٨ عقوبات التى نصت على تدابير عقابية تكميلية وجوبية .

(٣) وهكذا يتضح أن فائدة العزل المنصوص عليه فى المادة ١١٨ مكررا تنحصر عند تطبيق المواد الآتية : ١١٦ مكررا (١) و ١١٦ مكررا (ب) و ١١٨ مكررا (١) .

بالعزل كتدبير تكسيلي جوازى طبقا للمادة ١١٨ مكررا فى الجرائم التى لاتسرى عليها المواد ٢٥ و ٢٦ و ١١٨ عقوبات سالفة الذكر وهى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١١٦ مكررا (أ) و ١١٦ مكررا (ب) .

فهذا النوع من الجرائم لا يعتبر من الجنایات ومن ثم لا يقع تحت طائل المادتين ٢٥ و ٢٦ عقوبات سالفتى الذكر ، كما لا تشمله أيضا المادة ١١٨ عقوبات المذكورة . على أنه تريد أهمية تدبير العزل كتدبير تكسيلي جوازى المنصوص عليه فى المادة ١١٨ - مكررا ، اذا رأت المحكمة طبقا للمادة ١١٨ مكررا (أ) التى سندرسها حالا ، الاكتفاء بالحكم بهذا التدبير أو مع غيره من التدابير المنصوص عليها فى المادة وكان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه .

١٤٨ - (٢) التخفيف الجوازى للعقاب :

الأصل هو جواز تخفيف العقاب المقرر فى الجنایات طبقا لحدود معينة نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات (١) . ومع ذلك فقد تجاوزت المادة ١١٨ مكرر (أ) عقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هذه الحدود . فقد جاء فى هذا النص أنه يجوز للمحكمة فى «الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها والرد أن كان لها محل ، وبغرامة مساوية لقيمتها ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال أو ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح . وقد بينت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن الوقائع العملية تتخذ فى كثير من الاحيان صورا يكون من القسوة فيها حتى

وتتقيد المحكمة فى تطبيق المادة ١١٨ عقوبات بأحكام المادتين ٢٥ و ٢٦ عقوبات .

(١) وهى امكان النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أو النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى السجن أو الحبس الذى لا ينقص عن ستة شهور ، والنزول بعقوبة السجن الى الحبس الذى ينقص عن ثلاثة شهور .

الحكم بمثل العقوبات المخففة طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، الأمر انذى أدى الى استحداث التخفيف المنصوص فى المادة ١١٨ مكررا (أ) المذكورة .
ويتميز التخفيف المذكور بالخصائص الآتية أ

١ - يعتبر هذا التخفيف من وسائل التفريد القضائى للعقوبة فهو لا يمس وصف الجريمة ، فتظل جنائية وفقا لوصفها الأصلى الذى يتحدد وفقا للعقوبات المقررة فى النص الخاص بالجريمة .

٢ - أن المحكمة تمارس سلطتها التقديرية فى التخفيف وفقا لظروف الجريمة وملابساتها اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . فقيمة المال أو الضرر شرط أساسى لتقدير مبررات تخفيف العقاب . ولكنه وحده ليس معيارا كافيا للتخفيف بل يجب أن تمارس المحكمة سلطتها التقديرية فى ضوء سائر ظروف الجريمة وملابساتها ، فهى غير ملزمة بالتخفيف . وتستعين فى تقديرها بكافة الامارات الدالة على مدى خطورة المتهم وما يحتاج اليه من عقوبات أو تدابير لاصلاحه . ولا رقابة لمحكمة النقض على هذه السلطة التقديرية الا بالنسبة الى الشرط الأساسى لممارستها وهو قيمة المال أو الضرر (١) .

ويسرى هذا التخفيف الجوازى على جميع المساهمين فى الجريمة .
ونرى أن يستفيد منه مخفى الأشياء المتحصلة من جريمة من جرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمة خمسمائة جنيه . نعم أن عقوبة الاخفاء طبقا للمادة ٢/٤٤ مكررا عقوبات هى عقوبة الجريمة التى تحصل منها المال موضوع الاخفاء ولكن المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات تعتبر حكما عاما يسرى على جميع مواد الباب الرابع من الكتاب الثانى . وهى على هذا النحو تخاطب المحكمة عند تطبيق هذه المواد . ولما كان تطبيق المادة ٢/٤٤ مكررا عقوبات عند اخفاء الأشياء المتصلة من احدى جرائم الباب الرابع

(١) وإذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها مقوما بعملية اجنبية . وجب إعادة تقويمه بالعملة المصرية وقتا لسعر الصرف المعمول به قانونا وقت وقوع الجريمة .

من الكتاب الثاني يقتضى أيضا تطبيق إحدى مواد هذا الباب ، فإن المادة ١١٨ مكررا (١) بوصفها حكما عاما لجميع مواد هذا الباب تنطبق كذلك . فانه يجوز أن يسرى التخفيف الجوازى على مخفى الأموال المتحصلة من الجرائم المنصوص عليها في الباب المذكور . هذا فضلا عن أن القياس فى التخفيف من العقاب جائز لأنه صالح فى المتهم .

٣ - أن سلطة المحكمة فى التخفيف تنحصر فيما يلى :

(أ) العقوبات الأصلية للمحكمة بدلا من العقوبات الأصلية المقررة للجريمة أن تحكم بعقوبة الحبس (أى ما بين ٢٤ ساعة الى ثلاث سنين) أو بتدبير من التدابير العقابية المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مكررا (١) . ولا يجوز لها أن تجمع بين الحبس وهذه التدابير . ويلاحظ فى هذه الحالة أن المحكمة اذا ما رأت الحكم بتدبير أو أكثر اعتبر التدبير بمثابة عقوبة أصلية . وقد سبق أن عرف المشرع هذا الأسلوب فى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص - بالمشردين والمشتبه فيهم اذا أجاز الحكم على المشرد أو المشتبه فيه بوضعه تحت رقابة البوليس كمعقوبة أصلية .

(ب) العقوبات التكميلية : يجب على المحكمة عند استعمال سلطاتها فى التخفيف أيا كانت صورته أن تقضى بالمصادرة والرد أن كان لها محل . ويجب أن تقضى أيضا بغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء عليه من مال ما تم تحقيقه من منفعة أو ربح .

١٤٩ - (٢) الاعفاء من العقاب :

رغبة فى الكشف عن هذه الجرائم وهى مما تقترب فى العادة خفية ، وقد لا تقطن السلطات إليها الا بعد أن ينقضى على ارتكابها زمن يطول أو يقصر ، رأى المشرع أن يشجع التبليغ بهذه الجريمة لاماطة اللثام عنها وعن جناتها (٣) . وصورة هذا التشجيع هى تقرير الاعفاء من العقاب . لذلك نصت المادة ١١٨ مكررا ب نضافة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٥ على اعفاء الشركاء فى الجريمة من المحرضين من العقاب اذا توافر شرطان هما :

١ - التبليغ عن الجريمة . ويستوى أن يكون التبليغ للسلطات

(١) وهنا تبدو إحدى مظاهر أهمية النص على تدبير العزل فى الملة

١١٨ مكررا .

(٢) المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ (المادة ١١٨

مكررا ب) .

القضائية (النيابة العامة) • ويستوى أن يكون التبليغ بعد تمام الجريمة أو قبل اكتشافها • والاعفاء في هذه الحالة وجوبى • فإذا حصل الإبلاغ بعد اكتشافها الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها كان الاعفاء جوازيًا • والمقصود بالحكم النهائي هنا هو الحكم الصادر من المحكمة الجنائية لا محكمة النقض ذلك أن تقدير الاعتراف مسألة موضوعية لا يختص بها غير محكمة الموضوع •

٢ - أن يسفر الإبلاغ عن الجريمة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا الى رد المال موضوع الجريمة •

المبحث الثالث

الدعوى الجنائية

١٥٠ - الاحكام المتميزة في الدعوى الجنائية ، ١٥١ - سلطة رفع الدعوى الجنائية ، ١٥٢ - تقادم الدعوى الجنائية، ١٥٣ - التحقق ، ١٥٤ - المحاكمة •

١٥٠ - الاحكام المتميزة في الدعوى الجنائية :

أضاف القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ عدة مواد في قانون الاجراءات الجنائية تتعلق بجرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر بأحكام متميزة في الدعوى الجنائية وتتمثل فيما يلى :

١ - سلطة رفع الدعوى الجنائية في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) - عقوبات (المادة ٨ مكررا اجراءات) •

٢ - تقادم الدعوى الجنائية في جميع الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب اثنانى (المادة ٣/١٥ اجراءات) •

٣ - التحقيق : نصت المادة ٢٠٨ مكررا (أ) اجراءات على تخويل النائب العام سلطة اتخاذ بعض التدابير للمحافظة على المال العام •

٤ - المحاكمة :

(أ) من حيث اختصاص المحكمة (المادة ١٦٠ مكررا اجراءات) •

(ب) من حيث سلطة المحكمة في الحكم عند انقضاء الدعوى الجنائية

المادة ٣٠٨ مكررا (د) (اجراءات) •

١٥١ - (١) سلطة رفع الدعوى الجنائية :

نصت المادة ٨ مكررا الاجراءات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥

على أنه « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات الا من النائب العام أو المحامي العام » . والجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة تتعلق باهمال الموظف العام وتسببه في إلحاق ضرر جسيم بالمال العام ونحوه . وقد رأى المشرع الإهمال ، حتى لا يصاب الموظفون بالخوف وبعدم الإقدام على أداء وظائفهم خشية الخطأ ثم العقاب أن يعطى تقدير ملائمة رفع الدعوى الجنائية الى النائب العام (أو المحامي العام) . وقد كان هذا الحكم منصوصا عليه من قبل في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أستخدمت جريمة الإهمال في قانون العقوبات تحت رقم ١١٦ مكررا ب ثم رأى المشرع في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذي عدل في أركان هذه الجريمة وخصها برقم جديد هو ١١٦ مكررا (أ) أن يضع النص الاجرائي الخاص بسلطة رفع الدعوى في قانون الاجراءات الجنائية (المادة ٨ مكررا) . وهو مسلك تشريعي منطقي .

١٥٢ - (٢) تقادم الدعوى الجنائية :

نصت المادة ٣/١٥ المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه مع عدم الإخلال بالفترتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام الا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك . ومؤدى الفقرة الأولى من هذه المادة أن تقادم الدعوى الجنائية يبدأ من يوم وقوع الجريمة ومدته عشر سنين في الجنابات وثلاث سنين في الجنح وسنة واحدة في المخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ومؤدى الفقرة الثانية من المادة المذكورة ان الدعوى الجنائية لا تنقضى بمضى ائلمدة في نوع معين من الجرائم (وهى المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات) .

وفائدة الفقرة الثالثة من المادة ١٥ اجراءات انه على الرغم من أن التقادم يحسب لأصل يبدأ من يوم وقوع الجريمة الا أنه يبدأ في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات اذا

كان الجاني موظفا عاما الا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة . وهو نص يلیل مدة تقادم الدعوى الجنائية في هذا النوع من الجرائم ، بالنظر الى أن شغل الموظف العام لوظيفته قد يكون حائلا دون اكتشاف الجريمة . ويستوى أن يكون الموظف العام فاعلا أصليا في الجريمة أو مجرد شريك فيها . على أنه اذا كان التحقيق قد بدأ في الجريمة قبل انتهاء خدمة الموظف العام أو زوال صفته ، فيبدأ التقادم من يوم آخر اجراء في التحقيق ، وذلك باعتبار أن اجراءات التحقيق تقطع التقادم . والمقصود بالتحقيق هنا هو متابشره سلطة التحقيق الجنائي لا التأديبي . كما ينصرف المعنى الى اجراءات الاستدلالات ولو أخطر بها المتهم أو علم بها على وجه رسمى . وكان يجب على المشرع أن يساوى اجراءات الاستدلالات مع اجراءات التحقيق في هذا الشأن ، لأن الاستدلالات لا تكون الا بعد كشف الجريمة ، فلا تكون هناك حكمة من ارجاء التقادم الى تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة .

١٥٢ - (٢) التحقيق :

لاحظ المشرع أن الجناة في بعض الجرائم المنصوص عليها في البواب الرابع من الكتاب الثانى قد يلجأون الى نقل ملكية المال الذى استولوا عليه الى أزواجهم وأولادهم القصر على نحو يصعب معه اثبات التواطؤ فيه مما يحول دون تنفيذ الحكم بالرد أو التعويض . هذا الى أن بعض الجناة غالبا ما يسارعون فور افتضاح أمرهم الى التصرف فيما قد يكون باسمهم من أموال ، الأمر الذى يؤدي الى حرمان الدولة من استرداد أموالها التى ضاعت عليها بسبب لجريمة . وقد رأى المشرع أن أحكام الحراسة كما حددها القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ (ومن بعده القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١) قد لا تسعف في علاج بعض الصورة وقد لا تكون هناك حاجة لتطبيقها . كما قدر أنه المناسب احاطة تدابير منع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها بالضمانات الكافية وبراها الضمان القضائى . فأصدر القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ باضافة بعض المواد الى قانون الاجراءات الجنائية (المواد ٢٠٨ مكررا أ ، ٢٠٨ مكررا ب ، ٢٠٨ مكررا ج) متضمنا تحويل النائب العام سلطة منع المتهم من التصرف في أمواله أو ادارتها في (١٥٢ - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

الأحوال التي يتم فيها التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الشروط اللازمة للمنع من التصرف أو الإدارة : أجازت المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام إذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (أن يأمر ضمنا لتنفيذ ما على أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها بمنع المتهم ما التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفية مع تعيين وكيل لإدارة هذه الأموال) •

والواضح مما تقدم أن المشرع قد أحاط تدبير المنع من التصرف أو الإدارة بضمانات معينة تتمثل في الشروط الآتية :

١ - لا يصدر هذا "تقرر" إلا من النائب العام نفسه دون غيره من أعضاء النيابة العامة • إلا أنه يجوز للمحامين العامين ممارسة هذا الاختصاص في دائرة اختصاصهم •

ووفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض بشأن الاختصاصات الذاتية للنائب العام يجوز أن يعهد بهذا الاختصاص إلى أحد أعضاء النيابة العامة بناء على تفويض خاص بذلك في قضية بعينها •

٢ - لما كان هذا التدبير هو من إجراءات التحقيق فلا يجوز اتخاذ البناء على تحقيق ابتدائي تباشره سلطة التحقيق • فلا يكفي لذلك مجرد الاستدلالات • ولا يشترط في التحقيق أن يكون قد سار شوطا معينا أو يكون مسبوقا باستجواب المتهم • ويستوى في ذلك أن يكون المتهم حاضرا أو غائبا ، مفرجا عنه أو مجبوسا احتياطيا •

٣ - لا يجوز اتخاذ هذا التدبير إلا إذا ثبت للنائب العام من خلال التحقيق توافر دلائل كافية على جدية الاتهام المسند إلى المتهم • وتقدير هذه الدلائل أمر موضوعي متروك للنائب العام يباشره تحت رقابة الجهة التي يجوز أمامها التظلم في هذا القرار •

ووفقا للطبيعة الوقائية لهذا التدبير يجب أن يتحقق للنائب العام من توافر الحالة الخطرة لدى الجاني والتي شرع هذا التدبير لمواجهتها وهي احتمال تهريب الأموال الجائز التنفيذ عليها .

٤ - يجب أن يكون موضوع التحقيق جريمة من جرائم الاعتداء على الأموال العامة وهي الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو غيرها من الجرائم التي تقع على الأموال للمملوكة للحكومة أو الهيئات والمنظمات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة . ولا عبرة بصفة المتهم في هذه الجرائم ، فيستوى أن يكون موظفا عاما أو من آحاد الناس .

نطاق الأمر بالمنع من التصرف أو الادارة : (١) الأصل في هذا التدبير أن يرد على أموال المتهم . إلا أن القانون قد أجاز مد نطاق هذا التدبير إلى أموال زوجة المتهم وأولاده القصر لما لوحظ من أن بعض الجناة يصدون إلى نقل ملكية أموالهم المختلسة باسم هؤلاء ، أن يستترون وراءهم لاختفائها . لذا نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ مكررا (د) من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجوز للنائب العام أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمنا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال آلت اليهم من غير مال المتهم . ومن المتصور قانونا اتخاذ الاجراءات التحفظية على أموال زوج المتهم وأولاده القصر ، ولو لم يسبق اتخاذ هذه الاجراءات بالنسبة إلى المتهم وذلك اذا لم يكن لهذا الأخير مال ظاهر يمكن أن يكون محلا بهذه الاجراءات .

على أنه يجوز أن يلجأ إلى هذه الاجراءات بالنسبة إلى الزوج والأولاد القصر إلا بالشرطين الآتين :

١ - لا تكفى أموال المتهم لاقتضاء ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو الرد أو التعويض .

٢ - الا يثبت أن تلك الأموال قد آلت اليهم من غير المتهم . فهناك قرينة بسيطة على أن تلك الأموال مصدرها المتهم ما لم يثبت العكس . وعلى النائب العام أن يثبت من حقيقة مصدر هذه الأموال اذا ثارت الشبهة حول ذلك . وفي صدد الأموال التي آلت الى الزوج أو الأولاد القصر عن طريق المتهم يمكن التمييز بين فرضين :

(أ) أن تكون هذه الأموال مصدرها الجريمة المتهم بها ، وفي هذه الحالة لا جدال في امكان منع التصرف فيها وادارتها .

(ب) الا تكون هذه الأموال مصدرها الجريمة المتهم بها . وفي هذه الحالة الأصل أن هذه الأموال لا يجوز التنفيذ عليها لصالح الدولة . ومن ثم فلا يجوز تبعا لذلك المنع من التصرف فيها وادارتها ، الا اذا حكم بطلان التصرف بنقل ملكيتها اليهم بناء على دعوى الصورية . الا أن المشرع خرج عن هذا الأصل فأجاز في المادة ٢٠٨ مكررا (ج) اتخاذ اجراءات التنفيذ على هذه الأموال ، دون حاجة الى اثبات صورية للتصرف الذي نقل الملكية اليهم ، ومن ثم المنع من التصرف فيها وادارتها ابتداء . وقد عللت المذكرة التفسيرية للتشريع الجديد هذا النص بافتراض أن كافة أموال الأزواج والأولاد القصر جزء من أموال المتهم مما ييجز التنفيذ عليها دون نظر الى ارتباطها بالجريمة أو تاريخها بتقدير انها لو بقيت على اسم المتهم لأمكن التنفيذ عليها .

وهذا النص لا يتفق مع المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على أن الملكية الخاصة مصونة ، لأنه يهدر حماية هذه الملكية رغم مشروعية مصدرها ويخلط بين ملكية المتهم وزوجه وأولاده القصر وهو ما لا يتفق مع صيانة الملكية الخاصة لكل منهم .

(٢) مضمون التدبير : يتمثل مضمون التدبير في المنع من التصرف أو المنع من الادارة أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية التي يرى النائب العام فيها الكفاية لتحقيق الهدف منها كالغلق أو الضبط وايداع مبلغ على ذمة الوفاء بما قد يقضى به . ولما كان المشرع قد أجاز المنع من الادارة فقد أوجب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الاجراءات

الجنائية أن يتضمن الأمر بذلك تعيين وكيل لمباشرة ادارة الأموال التي منع من ادارتها وذلك للحيلولة دون تجديدها أو تعطيلها أو اتلافها على حسب الأحوال .

وقد ترك المشرع لوزير العدل سلطة تحديد قواعد اختيار هذا الوكيل وبيان واجباته وضوابط ادائه المهمة . وهنا يلاحظ أن سلطة هذا الوكيل قاصرة على أعمال الادارة وحدها دون التصرف في المال .

ويجوز أن يقتصر التدبير على بعض الأموال التي قد يراها النائب العام كافية لضمان ما عسى أن يقضى به من الغرامة والرد والتعويض . ولما كان هذا التدبير يستهدف التحوط للتنفيذ فانه من البديهي الا يرد على ما لا يجوز التنفيذ عليه .

(٣) **مذته** : المنع من التصرف والادارة أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية تدبير وقته يقدر بقدر الضرورة الملجئة له وهو ضمان تنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو الرد أو التعويض . فهو بحسب الأصل لا بد أن ينتهي هذا التدبير بتنفيذ ما يحكم به من غرامة أو رد أو تعويض . هذا وقد أوصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ مكررا (ب) اجراءات أن — يبين الأمر الصادر بالتصرف في الدعوى الجنائية سواء كان صادرا بعدم وجود وجه لاقامة دعوى أو بحالتها ، ما يتبع في شأن هذا التدبير وغيره من الاجراءات التحفظية . كما أوجب بيان ذلك في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء كان بالادانة أو بالبراءة أو بإجابة طلب التعويض أو برفضه . وبذلك أوجب اعادة النظر في التدبير في هذه المراحل من الدعوى الجنائية . وهذا وقد يصدر الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو الحكم بالبراءة مع استمرار التحفظ اذا كان قد اتخذ تحوطا للتعويض الذي لم يفصل في المطالبة به لاحالته الى المحكمة المدنية مثلا . وقد يصدر الأمر بالاحالة أو الحكم بالادانة مع الغاء التحفظ كما لو كان المتهم قد رد الأشياء محل الجريمة التي اتخذ الاجراء تحوطا للقضاء بقيمتها .

الطعن في التدبير : أجاز القانون الجديد في المادة ٢٨٠ مكررا (ب) اجراءات بعد تعديلها الطعن في هذا التدبير بطريق التظلم ، فنص على أن

لكل ذى شأن أن يتظلم من تدبير المنع من التصرف أو الإدارة أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى التي اتخذ التدبير ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به منها سواء كانت المحكمة الجنائية بالنسبة الى الغرامة أو الرد أو التعويض اذا كان قد ادعى به مدنية أمامها ، أو كانت المحكمة المدنية اذا كان التدبير قد اتخذ بالنسبة الى التعويض فقط وكان قد ادعى به أو احيلت دعواه الى المحكمة المدنية .

فاذا كانت الدعوى اتخذ التدبير تحوطا لما عسى أن يحكم به لم ترفع بعد فيعقد الاختصاص بنظر الطعن (التظلم) في جميع الأحوال أمام محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وتملك الجهة المطعون أمامها الغاء التدبير المتظلم من الأمر الصادر به أو التعديل في نظامه من حيث الأشخاص أو الأموال . وقرارها الذى تصدره في هذا الشأن لا يجوز حجية ما فهو لا يحول بينها وبين نظر تظلم آخر اذا تغيرت الظروف التي يعتبر الوقت عنصرا هاما فيها . فقد يستغرق في التحقيق أو المحاكمة وقتا طويلا . وقد تراخى الجهة المضرورة في الادعاء بحقوقها المدنية التي اتخذ التدبير تحوطا لها وحماية لأموالها ، مما يجعل هذا التدبير في بعض الأحوال عبئا غير مناسب استمراره تحوطا لحق أهملت - صاحبته في تحريكه (١) .

وأخير فانه يجوز التظلم من هذا الأمر الى النائب العام نفسه ، الذى يكون له في كل وقت - وبدون حاجة الى هذا التظلم - العدول تماما عما أمر به أو - تعديل هذا الأمر الذى أصدره (الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٨ مكررا (ب) . ولا يحول دون ممارسة سلطته في هذا العدول أو التعديل أن تكون الجهة المطعون أمامها قد رفضت التظلم من هذا التدبير . وعلة ذلك أن النائب العام وحده هو صاحب السلطة الأصل في اتخاذ هذا التدبير . ومن ثم فتكون له سلطة الغائه أو تعديله متى أوجبت ذلك اعتبارات المصلحة العامة . ويجب في جميع الأحوال أن يبين الأمر الصادر بالتصرف في الدعوى الجنائية ما يتبع في شأن هذا الاجراء . على أنه اذا احيلت الدعوى الى المحكمة متضمنة الاستمرار في فرض هذا الاجراء ،

(١) انظر المذكرة التفسيرية للقانون .

انتقلت سلطة الغاء هذا الاجراء كليا أو جزئيا الى المحكمة وحدها ، لأن الدعوى قد خرجت عن حوزة النيابة العامة . ويجوز للمتهم ولكل ذى شأن التظلم من الاجراء أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى في أى وقت دون تعليق الأمر على جلسة المحاكمة . ولا يحول رفض التظلم دون تكراره مرة أخرى . وعلى المحكمة عند الفصل في الدعوى أن تقرر ما يتبع في شأن هذا الاجراء .

١٥٤ - المحاكمة :

(١) التجنيج :

نصت المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية لمضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (أ) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى الى محاكم الجنج لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة المذكورة » . وواضح كما بينا فيما تقدم أن المادة ١١٨ مكررا (أ) عقوبات أجازت للمحاكمة في الجرائم التي يكون فيها المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبات الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة .

والأصل هو اختصاص محكمة الجنابات بالنظر في الجنابات التي يجوز فيها التخفيف وذلك باعتبار أن وصف الجريمة يتحدد بالنظر الى العقوبات المقررة لها تشريعا لا وفقا لما تحكم به المحكمة في حدود سلطتها في التفريد القضائي . ومع ذلك فقد أجاز القانون للنائب العام - أو المحامي العام - أن يأمر بأحالة الجنابة الى محكمة الجنج . ويشترط لصحة الأمر بالتجنيج أن تكون الجنابة منصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني ، وأن يكون المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه . على أنه لما كان التخفيف والعقاب جوازا ، فإن الأمر بالتجنيج لا يكسب محكمة الجنج اختصاصا بنظر هذه الجنابات . فيكون لها إذا رأت أن ظروف الجريمة لا تستدعي الحكم بعقوبة الحبس أو بالتدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا ، أن تحكم بعدم الاختصاص .

وعلى النيابة العامة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى الى محكمة الجنايات طبقا للقواعد العامة (المادة ١٨٠ اجراءات) (١) •

وقد جاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة فنص في مادته الثالثة على أن محكمة أمن الدولة العليا تختص وحدها دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تشمل جنابات الأموال العامة • ومقتضى ذلك أن محكمة الجنح لم يعد لها اختصاص في هذا الشأن طبقا للمادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية (٢) •

(ب) الحكم :

نصت المادة ٢٠٨ (د) مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أنه لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها الى المحكمة ، دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررة فقرة أولى أ ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات • وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة - والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جديّة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد • ويجب أن تندب المحكمة محاميا للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد • اذ لم ينوبوا من يتولى الدفاع عنهم •

ويلاحظ في هذه لحالة أن الرد يعتبر تمويضا مدنيا يحثا تقضى به المحكمة على الورثة والموصى لهم وغيرهم من استناد من الجريمة • ويتعين في هذه الحالة أن تطلب النيابة العامة الرد في مواجهة هؤلاء بعد اعلانهم قانونا بسماع الحكم في مواجهتهم • وتفصل المحكمة في طلب الرد استقلالا عن الدعوى الجنائية التي انقضت بالوفاة قبل أو بعد إحالتها الى المحكمة •

(١) واذا قضت محكمة الجنايات بعدم الاختصاص نشأ تنازع سلبي في الاختصاص •

(٢) أعدت وزارة العدل مشروعا يسمح بالاحالة الى محكمة امن الدولة الجزئية في الاحوال المبينة في الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات •

ويعتبر طلب الرد دعوى مدنية تبعية ناشئة عن الجريمة . وقد أجاز القانون رفعها أمام المحكمة الجنائية بصفة استثنائية رغم انقضاء الدعوى الجنائية قبل إحالتها الى المحكمة .

ولما كان المبدأ هو أنه لا تركة الا بعد سداد الديون ، فإن الورثة والموصى لهم يلتزمون بالرد في حدود التركة بنسبة أنصبتهم فيها ولا تضامن بينهم في الرد ، لأنه لا تضامن بغير نص . وعلى المحكمة أن تقرر نصيب كل منهم في الرد بقدر ما عاد اليه من التركة . فاذا كان المستفيد من الجريمة من غير الورثة أو الموصى لهم يجب على النيابة تحديده بشخصه وإعلانه أسرة بالورثة والموصى لهم ، ليكون طرفا في الدعوى ولكي يصدر الحكم في مواجهة . وإذا مات المتهم دون أن يترك تركة ودون أن يثبت أن أحدا استفاد فائدة جدية من الجريمة فلا يجوز اختصام ورثته .

١٥٤ - مكررات الحراسة :

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على أن « يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت وللائل جدية على أن تضخم أمواله ، أو الأموال المنصوص عليها في المادة ١٨ ، فقرة أخيرة من هذا القانون (١) قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب الآتية »

(خامسا) الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية » . وقد خولت المادة السابعة من هذا القانون للمدعي العام الاشتراكى اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى هذا الفعل أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو إدارتها ، واتخاذ ما يراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين اذا رأى لزوما لذلك .

(١) وطبقا للمادة المذكورة ، فان هذه الأموال هي التي تكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجه أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء اذا كان الخاضع هو مصدر ذلك الحال .

وتختص محكمة القيم وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بنظر دعوى الحراسة المرفوعة من المدعى العام للاشتراكى (المادة ٣٤) • وللمدعى العام الاشتراكى بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال خمس سنوات أن يطلب من المحكمة رفع الحراسة أو مصادرة كل أو بعض الأموال التى آلت الى الشخص المفروضة عليه الحراسة - وذلك لصالح الشعب (المادة ٢٢/٦ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب) •

وهنا يجب ملاحظة عدم المصادرة العامة لجميع أموال الشخص •
فهى محظورة بحكم الدستور (المادة ٣٦) (١) •

الفصل الأول

الاختلاس والاستيلاء على المال

ندرس فى هذا الفصل الطائفة الأولى من الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى ، وتعلق باختلاس الموظف العام لما يجوز به بسبب وظيفته واستيلائه على المال العام • والجامع المشترك لهذه الطائفة هو الاختلاس بالمعنى الواسع الذى يشمل كلا من اختلاس المال والاستيلاء عليه •

(١) انظر حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ٣ يناير سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية دستورية (٧ لسنة ١٠ ق ع) •

المبحث الأول

اختلاس الموظف العام لما يحوزه بسبب وظيفته

١٥٥ - تمهيد ، ١٥٦ - الشرط المفترض ، ١٥٧ -
الركن المادي (الاختلاس) ، ١٥٨ - الركن المعنوي ، ١٥٩ -
العقوبة ، ١٦٠ - الظروف المشددة ، ١٦١ - اختلاس
العاملين في الشركات المساهمة .

١٥٥ - تمهيد :

نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » وتكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

(أ) اذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو « لأمناء على الودائع أو الصيارفة وسلم المال بهذه الصفة » .

(ب) اذا ارتبطت جريمة لاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ج) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز ابلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها .

وواضح من هذا النص أنه يواجه اختلاس الموظف العام لما يحوزه بسبب وظيفته . ولا يشترط لوقوع الجريمة أن يكون محل الحيازة مالا عاما . فنحن في هذه الجريمة بصدد نوع من خيانة الأمانة يقع من موظف عام على مال وجد في حيازته ومؤتمن عليه بحكم وظيفته . فالجريمة على هذا النحو خيانة أمانة مشوبة باستغلال الوظيفة .

ويفترض وقوع هذه الجريمة أن تقع من موظف عام على أموال أو أوراق أو غيرها مما توجد في حيازته بسبب وظيفته . فصفة الجاني وضع قانونى يجب توافره - سلفا قبل وقوع الجريمة . ووجود الأموال ونحوها في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته وضع واقعى يجب توافره أيضا قبل وقوع الجريمة . ومن هنا كانت كل من صفة الجاني ومحل وقوع الجريمة شرطا مفترضا للجريمة . وتقع الجريمة بتوافر ركنين أحدهما مادي والآخر معنوي على النحو الذى سنبينه حالا .

١٥٦- الشرط المفترض :

يشترط اتوافر الجريمة وجود وضع قانوني وآخر واقعي قبل ارتكابها.
أما الوضع القانوني فهو صفة الموظف العام . وأما الوضع الواقعي فهو
الأشياء الموجودة في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته .

أولا : صفة الجاني :

لا تقع هذه الجريمة الا من موظف عام . وقد كانت المادة ١١٩ عقوبات
تنص على أنه يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص
المشار اليهم في المادة ١١١ من هذا القانون . ثم جاء القانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٧٥ فألغى هذه المادة وأضاف مادة جديدة تحت رقم ١١٩ مكررا عرفت
المقصود بالموظف العام في حكم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون
العقوبات . وقد ينما فيما تقدم المقصود بالموظف العام طبقا لهذه المادة
فيتعين الرجوع اليه (١) .

وقد كانت المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها الأول بالقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٥٣ تتطلب لوقوع جريمة الاختلاس أن يكون الموظف العام أو من في
حكمه مأمورا بالتحصيل أو مندوبا له أو أميناً على الودائع أو صرافا منوطا
بحساب نقودا أو أمتعة .

(١) انظر ما تقدم بند ١٥١ . ومثال ذلك ان محكمة النقض طبقت
أحكام الاختلاس على سبالك في معامل كلية الهندسة (نقض ١٧ ديسمبر
١٩٥٧ مجموعة الأحكام س ٨ رقم ٢٧٢ ص ١٦٦) وموظفي ومستخدمى
الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية (نقض ٢ ديسمبر ١٩٥٨ س ٩
رقم ٣٤٧ ص ١٠٢٠) وموظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات (نقض
٩ مارس ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٦٢ ص ٢٨٢) وأنه يعتبر مكلفا لخدمة عامة
باشجاويش ككتبة مكلف بتوزيع الخبز على الجنود (نقض ٢٨ أكتوبر
١٩٥٧ س ٧ رقم ٢٢٢ ص ٨٢٥) وجنود الجيش (نقض ١٧ نوفمبر ١٩٥٨
س ٩ رقم ٢٢٦ ص ٩٢٥ و ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٢ س ١٤ رقم ٦٦ ص
٣٢٩) وأمين شونة بنك التسليف (نقض ٨ أكتوبر ١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٦٢
ص ٧٦١) والخفير بإحد فروع بنك التسليف الزراعى التعاونى (نقض
٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٨ ص ١٠١) والخفير في شركة تابعة
للقطاع العام (نقض ١٠ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الأحكام س ١٩ رقم
١٢٨ ص ٦٧٩ ، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٢٨ ص ١١٥٣) .

وقد جاء قانون العقوبات المعدل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ثم القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فجعل صفة الموظف العام - وحدها - شرطا مفترضا في جناية الاختلاس ، واقتصر على اعتبار صفته كأمور بالحصول أو أمينا على الودائع أو صرافا مجرد ظرف مشدد في الجريمة لا شرطا مفترضا لارتكابها .

فاذا لم يكن الجاني موظفا عموما أو من حكمه فان الواقعة قد تندرج تحت احدى مواد جرائم الأموال التي تقع من الأفراد العاديين حسب الأحوال . ومن قبيل ذلك فصل الموظف من وظيفته قبل ارتكاب الواقعة الاجرامية (١) .

ونظرا لأن صفة الجاني شرط مفترض لوقوع الجريمة فيجب على المحكمة أن تستظهر هذه الصفة في حكمها والا كان معنيا بالقصور في التسبب (٢) .

ثانيا : وجود الأشياء المختلفة في حيازة الموظف العام بسبب الوظيفة :
تفترض هذه الجريمة أن تكون الأشياء المختلصة في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته .

١ - الأشياء المختلصة : ذكرت المادة ١١٢ عقوبات الأموال والأوراق وغيرها كموضوع لجريمة الاختلاس . وكلها تشير إلى معنى معين هو أن الاختلاس يشمل كل شيء يصلح محلا لحق من الحقوق . ولا يشترط أن يكون الشيء من الأموال العامة بالمعنى المقصود به في المادة ١١٩ عقوبات، فنص المادة ١١٢ عقوبات - خلافا لنص المادة ١١٣ عقوبات - صريح في عدم

(١) قضت محكمة النقض بأن تمسك الطاعن بأن صفة الموظف العام قد انحسرت عنه قبل ارتكاب الواقعة وإصراره أن الأمر لم يقتصر على مجرد وقفه عن العمل بل تمداه إلى فصله من وظيفته يعد دافعا جوهريا لمسأسته بصحة التكييف القانوني للجريمة ويوجب على المحكمة اجراء تحقيق من نستجلى به حقيقة الأمر (نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام ص ١٨، رقم ٣٤٣ ص ١١٥٨) .

(٢) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام ١٩ رقم ١٩٢ ص

التفرقة بين المال العام والمال الخاص المملوك للأفراد . فهو لا يعتد الا يكون الأشياء في حيازة الموظف بسبب وظيفته (١) . مثال ذلك أن يختلس موظف بمكتب البريد النقود المسلمة اليه من أحد الأفراد لايداعها لحسابه في صندوق التوفير ، وأن يختلس معاون المحطة أخشابا مملوكة لأحد المسافرين سلمت اليه على أثر سقوطها من القطار (٢) وأن يختلس مندوب الحسابات في لجنة فحص العطاءات تأمينا سلم اليه من أحد المقاولين (٣) .

ويلاحظ أن عبارة المادة ١١٢ عقوبات بشأن نوع الأشياء المختلسة قد جاءت من العموم بحيث تشمل الأموال وغيرها من الأشياء سواء كانت لها قيمة مادية أو مجرد قيمة اعتبارية بحته (٤) . هذا بخلاف المادة ١٦٩ من قانون العقوبات الفرنسي التي اشترطت أن يكون الشيء ذا قيمة نقدية (٥) . وقد كانت المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها الأول بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ مثل المادة ١٦٩ الفرنسية .

(٢) حيازته للأشياء المختلسة بسبب الوظيفة : اشترطت المادة ١١٢

عقوبات أن تكون الأشياء المختلسة قد وجدت في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته .

(١) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٣ ص ٩٥ ، نقض ١٥ يناير ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٣ رقم ١٦٠ ص ٤٢٢ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٨ ص ١٠١ ، ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ س ٣٠ رقم ٢٤ ص ١٠٨ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٥٧ ص ٢٦١ ، ٥ مارس سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٦٧ ص ٢٨٦ .

(٢) نقض ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٥٥ ص ٧٠١ .

(٣) نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٢٦٨ ص ٨٩٧ .

(٤) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة الأحكام س ٢٤ رقم ٧٦ ص ٣٤٨ . فلا يقع الاختلاس اذا كانت الأشياء مستهلكة انظر في هذا المعنى نقض ٥ مارس ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ٦٧ ص ٢٨٦ . أصحابها الى طواف البريد بسبب وظيفته هي من الاوراق المشار اليه في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لها من القيمة الاعتبارية ذلك أن عبارة « الاموال أو الاوراق ، أو الامتعة أو غيرها » الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمها بالمال وما تكون له قيمة ادبية أو اعتبارية (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٦٠ الطعن ١٦٦١ سنة ١٩٦١ ق) .

(١) وقد كانت المادة ١٢٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تشترط أن تكون الأشياء قد سلمت الى الموظف العام بسبب وظيفته .

وبالنسبة الى التسليم فقد استقر الفقه والقضاء على أنه يستوى أن يكون الشيء قد سلم الى الموظف العام تسليما ماديا ، أو وجد بين يديه بمقتضى وظيفته . ويتفق هذا التفسير مع الصيغة الفرنسية للمادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها وهي :

«qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonctions.»

وهو نفس التعبير الذي استعمله المشرع الفرنسي في المادة ١٦٩ عقوبات انتى أخذ عنها المشرع المصري المادة ١١٢ عقوبات .

مثال ذلك الشيء الذى يضبطه المخبر تحت اشراف مأمور الضبط القضائي أثناء التفتيش (١) . وقد يدخل الشيء في حيازة الموظف بناء على تسليم مادي للشيء لتقديمه في وقت معين أو عند طلبه (٢) للشيء . ولا محل للرجوع الى معنى التسليم الناقل للحيازة والمقرر في القانون المدني ، لأن ذاتية قانون العقوبات تقتضى تفسير عبارته على ضوء المصلحة المحمية من التجريم . وفي صدد جناية الاختلاس فان أمانة الوظيفة هي المصلحة التى يحميها المشرع من وراء التجريم وليست أمانة الموظف العام ، ومن ثم فان العبرة تكون هي بدخول المال في حوزة الموظف بمقتضى وظيفته ولو لم يسلم اليه تسليما ماديا (٣) .

فالمشرع يتدخل بالعقاب على كل فعل ينطوى على مساس بهذه الأمانة مما يصدر عن الموظف العام على الأشياء التى تكون بين يديه بسبب وظيفته . وعلى ضوء هذا التحديد لا يكون من الأهمية بحث ما اذا كانت الأشياء قد وضعت بين يديه بمقتضى وظيفته أو سلمت اليه تسليما ماديا . كما يستوى أن يوضع المال في يد الموظف بمقتضى تسليم فعلى أو حكمى له .

-
- (١) ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ١٠ ص ١٥٣ .
(٢) نقض ١٢ مارس سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ٥٨ ص ٣١٥ .
(٣) نقض ٣ يونية سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ رقم ١١٧ ص ٢٤٦ .

ومن أمثلة التسليم الحكيم أن يكلف الخفير بحراسة مكان به بالات من القطن (١) .

على أنه يجب أن يوضع المال حقيقة بين يدي الموظف سواء صورة فعلية أو حكومية ، فلا يتوافر هذا المعنى إذا كان الموظف قد أثبت زورا أنه استلم أشياء معينة وادخلها في دمة الدولة بقصد الاستيلاء عليها أو على ثمنها (٢) .

وهكذا يتضح أن التعديل الذي اضافته انقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على المادة ١١٢ عقوبات حين اشترط أن تكون الأشياء المختلسة قد وجدت في حيازته بسبب وظيفته ليس الا تقنيا لما استقر عليه الفقه والقضاء في هذا الشأن .

(ب) ويجب أن تكون وظيفته قد اقتضت وجود الأشياء في حيازته . مثال ذلك اختلاس موظف البريد النقود المسلمة اليه من أحد الأفراد لا يدعاه في صندوق التوفير ، واختلاس معاون المحطة اخشابا مملوكة لأحد المسافرين سلمت اليه على أثر سقوطها من القطار (٣) واختلاس مندوب الحسابات في لجنة العطاءات تأمينا سلم اليه من أحد المقاولين (٤) .

ويتعين أن يكون الشيء قد دخل حيازته بسبب وظيفته طبقا للقانون ، أو بأمر رئيس مختص (٥) . وبعبارة أخرى يجب أن يكون تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل وأن يدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو أمر ادلري صادر ممن يملكه أو نص مستمد مباشرة من القوانين واللوائح (٦) . فاذا لم تكن وظيفته تقتضي وضع الشيء بين يديه فلا مجال لاطلاق المادة ١١٢ عقوبات . على أنه كما ذهبت محكمة النقض

(١) فاذا اختلس احدى هذه البالات وقعت في شأن الجناية المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات (انظر نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٧٤ ص ٤٠٠) .

(٢) قارن عكس ذلك نقض ٤ مارس سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٥٨ ص ٣١١ .

(٣) نقض ٢٩ يونيو ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٥ ص ٧٠١ .

(٤) نقض ٢٦ ابريل ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٦٨ ص ٨٩٧ .

(٥) نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٣٠٦٤ ص ١٤١٤ و ٥ مارس ١٩٧٢ و ٨ مايو ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٦٧ و ١٥٤ و ٢٨٦ على التوالي .

(٦) نقض ٢ يناير سنة ١٩٦٢ الطعن ١٩٧ لسنة ٣١ ق ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ٩٤ ص ٤٩٣ .

الاطيالية يجب التمييز بين ما اذا كان سند التسليم باطلا أو منعدا ، فاذا كان السند باطلا كما اذا صدر قرار من موظف غير مختص لم يحل دون وقوع اختلاس ، بخلاف ماذا كان منعدا فانه لا محل لوقوع هذا الاختلاس (١) . وتطبيقا لذلك قضى بعدم انطباق المادة ١١٢ عقوبات على موظف كتابي بحسابات البلدية اختلس رسوم احدى الشركات ولم يكن من مقتضيات عمله تحصيل الرسوم المذكورة أو مستمدا صفة التحصيل هذه من القوانين أو اللوائح أو منوطا بها رسميا من رؤساء أو أية جهة حكومية مختصة بل أقحم نفسه فيما هو خارج عن نطاق أعمال وظيفته (٢) . وقضى بأنه اذا زعم « بلوكامين مباحث المركز أنه مختص بتحصيل الغرامات وتسليم بناء على ذلك مبلغ الغرامة الواجب اداؤه من أحد المحكوم عليها ، فانه لا يعتبر متسلما للمال بسبب وظيفته (٣) » .

ولا يشترط بداهة أن يكون الشيء مودعا لدى الموظف باعتباره أمينا عليه ، فذلك مما لا يعد ظرفا مشددا للجريمة دون أن يعتبر عنصرا في ركنها المادي ، بل يكفي أن يكون الشيء قد وجد تحت يد الموظف بحكم وظيفته ، ولم يكن على سبيل الدفعة .

اثبات التسليم : من المقرر أن المحاكم الجنائية تتبع في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل (المادة ٢٢٥ اجراءات) . وقد استقر القضاء على أن تسليم المال

(١) Cass, 18 giugno 1953; 20 gennaio 1953, Rassegna giur.,
Cod. Pen. 1955, Art. 334.

(٢) نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام ١٠ رقم ٤٧ ص ٢١٣ وقد قضى بأنه اذا كان الحكم لم يظهر اذا كان من عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسليم اموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للانظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فانه يكون معيبا اذ دانه باختلاس المال الذي ضبطه معه المتهم (نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٤٦ ص ٢٢٤) .

(٣) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ٢٩٠ ص ٩٥٠ .

بناء على أحد العقود يخضع لقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني (١) فما مدى تطبيق هذا المبدأ على تسليم الموظف العام للمال ؟ مثال ذلك الموظف الذي يحصل من الأفراد على قيمة الرسوم وغيرها من مستحقات الدولة . هذا التسليم لا يخضع لقواعد الاثبات المدنية للتصرفات القانونية (٢) ، وذلك لأن العبرة هي بوجود الشيء في حيازة الموظف بسبب وظيفته وهي واقعة مادية يمكن اثباته مكانة طرق الاثبات .

ومع ذلك فانه في الأحوال التي يجرى فيها الموظف العام عقودا باسم الدولة فان اثبات هذه العقود يخضع لقواعد الاثبات المدنية (٣) .

١٥٧ - الركن المادي (الاختلاس) :

يتوافر الاختلاس قانونا بأن يضيف الجاني مال الغير الى ملكه . ويتحقق ذلك عملا بأن يظهر على مال مظهر المالك وأن يتجه الى اعتباره مملوكا له . فالاختلاس ليس فعلا ماديا محضا وليس نية داخلية بحتة وانما هو عمل مركب من فعل مادي هو الظهور على الشيء بظهر المالك ، تسانده نية داخلية هي نية التملك . وتتضح نية الجاني في التملك من مختلف الأعمال المادية كالتصرف في المال أو رهنه أو عرضه للبيع الى غير ذلك من الأفعال التي تستشف منها محكمة الموضوع أن الجاني قد اتوى تملك مال الغير الذي يحوزه . ولا يكفي لذلك مجرد العجز في الحساب ، اذ يجوز أن يكون

(١) نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الأحكام س ١٦ رقم ١٦٢ ص ٨٤٨ ، وانظر نقض ٢١ يونية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٢٣ ص ٢٩٥ ورقم ٢٣٠ ص ٣٠٣ ، ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٤٩٧ ص ٦٤٢ .

(٢) انظر المواد ٦٠ الى ٦٣ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

(٣) نقض ٢ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٦ ص ٤١ وقد قضت محكمة النقض بأنه لا عبرة بما اذا كانت الاشياء المختلسة قد قيدت في دفاتر الحكومة (نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٣٦٧ ص ٩٤٨) أو تسلمها المتهم بإبصال أو بغيره (نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١٨ ص ٤١٣) .

فذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو بسبب آخر (١) . على أنه لا يشترط لتحقيق الاختلاس أن يتصرف تصرفاً قانونياً أو مادياً في الشيء الذي يحوزه بل يكفي أن يصدر من الجاني أى فعل آخر يكشف عن نية الجاني في تملك المال (٢) . وقد قضت محكمة النقض بوقوع جناية الاختلاس إذا حصل المتهم الضرائب المستحقة أو أقساط بنك التسليف أو أجور الخمر فاحتفظ بها لنفسه ولم يوردها (٣) ، وأن الجريمة تتم بمجرد إخراج المهمات الحكومية من المخزن الذى تحتفظ فيه بنية تملكها (٤) . وحكم بأنه إذا كانت الواقعة تخلص في أن الطبيب شاهد المتهم وهو مريض بالمستشفى يحمل في يديه لفافتين في طريقة نحو باب الخروج فاستراب في الأمر وأمره بفتحها فوجد بداخلها بعض الأدوات والمهمات الطبية ، فإن جريمة الاختلاس تكون قد تمت (٥) .

ومتى توافر الاختلاس فلا يقبل من الجاني الدفع بأنه لم يسبق تكليفه برد المال المختلس (٦) أو أنه قد بادر بأدائه عقب الاختلاس (٧) ، أو أنه قدم

(١) نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١٨ ص ٤١٣ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ٢٣ رقم ٢٦٨ ص ١١٨٤ ، ٢٩ يناير ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٢٧ ص ١١٤ .

(٢) نقض ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ مجموعة الطعن ٤٨٨ سنة ٢١ في مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ١ رقم ٢٠ ص ١٥٤ ، ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٦٦ ص ٣٢٩ ، ٣٠ يونية سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٦٠ ص ٨٤٦ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٢٨٤ ص ١٢٦٥ ، ٣ يونية سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١١٧ ص ٥٤٦ .

(٣) نقض ٧ مارس ١٩٣٨ الطعن ٩٥٦ سنة ٨ ق مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ١ رقم ٤ ص ١٥٢ .

(٤) ٢ يونية ١٩٥٥ الطعن ٤٣٥ سنة ٢٥ ق مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ١ رقم ١٩ ص ١٥٤ و ٢ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٤٧ ص ١٠٢٠ .

(٥) نقض ٢٤ يونية سنة ١٩٥٨ . مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٨٢ ص ٧٤٣ .

(٦) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٣ ص ٩٥ ، ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ١٦٠ ص ٤٢٢ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٨ ص ١٠١ ، ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٤ ص ١٠٨ ، ١٧ فبراير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٥٧ ص ٢٦١ .

(٧) قضى بأنه لا يؤثر في مسئولية المتهم مبادرته بسداد الحجز كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد بلائحة النقل المشترك وهي لائحة ادارية

تأمينات عند تعيينه في الوظيفة لسد العجز الذي ترتب على الاختلاس (١) .
ويدق البحث بالنسبة الى مدى تصور الشروع في الاختلاس . فقد اتجه الفقه الى أن الاختلاس لا يتصور الشروع فيه لأن تغيير صفة الحياة اما أن يقع فتكون الجريمة تامة واما ألا يقع فلا توجد الجريمة على الاطلاق ولو في صورة الشروع (٢) . وأساس هذا الرأي أن تغيير نية الحياة الى نية التملك هي التي تحدد وقوع الاختلاس من عدمه ، وهو أمر لا يحتمل التجزئة ، فالنية اما أن تتجه الى تملك المال فتقع الجريمة تامة واما ألا تتجه فلا تقع الجريمة مطلقا . وهذا الرأي نعارضه ، لأن الاختلاس كما قلنا ليس مجرد نية داخلية بحتة ، بل هو عمل مركب يتطلب توافر فعل مادي بالاضافة الى نية التملك . فاذا أراد الموظف العام الظهور على الشيء بمظهر المالك ثم ضبط قبل أن يتم هذا العمل كان فعله شروعا . مثل ذلك الموظف العام الذي يضبط أثناء اخراجه المال الذي يحوزه في خزينته . في هذا المثال ضبط الموظف قبل أن يتم اخراج المال من خزينته لكي يظهر عليه بمظهر المالك . وهذا الاستيلاء على المال لو ترك دون ضبطه لأتم الجاني الظهور عليه بوصفه مالكا . ومن ثم فإن الاستيلاء على المال في هذه الحالة يعتبر مشروعا موقوفا .

١٥٨ - الركن المعنوي :

يتوافر الركن المعنوي بتحقيق عنصرين هما الأهلية الجنائية (الادراك أو التمييز وحرية لاختيار) واللائم الجنائي . وصورة اللائم الجنائي في هذه الجريمة هي القصد الجنائي . وقد رأينا كيف أن الاختلاس عمل مركب من فعل مادي ونية التملك . فما المراد بالقصد الجنائي في الاختلاس ؟

تنظيمية ما ائذار المختلس ومنحته مهلة (نقض ٥ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام ص ٩ رقم ١٢٣ ص ٤٥٠) انظر نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧؛ ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٢١ و ٢٢ ص ١٥٤ .

(١) فوزية عبد الستار ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص بالجرائم المضرة بالسلطة العامة ، ١٩٨٠ ص ١٢٢ .
(٧) انظر عبد المهيم بكر ، المرجع السابق ص ٣٦٦ ، فوزية عبد الستار ، المرجع السابق ص ١٢٣ .

يتطلب القصد الجنائي بادیء ذی بدء أن يعلم الموظف العام بأن الأشياء المختلسة مملوكة للغير وأنها قد دخلت في حيازته بسبب وظيفته (١) . ويشترط بالإضافة الى ذلك أن تتجه نية الجاني الى حرمان المجنى عليه من ملكه نهائيا (٢) . فلا يتوافر القصد الجنائي اذا فقد الشيء الذي يحوز به الموظف بسبب اهماله أو تصرف فيه جهلا منه بأنه قد سلم بسبب وظيفته أو قصد الموظف مجرد استعمال الشيء دون تملكه (٣) . هذا الى أنه متى توافر القصد المطلوب فلا يؤثر في وقوع الجريمة أن يكون الجاني قد توقع امكان رد الشيء المختلس قبل كشف الجريمة أو هداه في ارتكابها باعث آخر مهما كان شرفا .

وقد ذهبت محكمة النقض الى أنه لما كانت صفة الجاني في هذه الجريمة هي شرطها المفترض الذي يسبق الواقعة الاجرامية . فلا يشترط أن يحيط بها العلم الذي يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي وأنه بناء على ذلك فلا يشترط أن يثبت الحكم بالادانة توفر العلم بهذه الصفة لدى الجاني (٤) . وهذا القضاء منتقد ، وذلك لأن العلم الذي يتطلبه القانون في القصد الجنائي يجب أن يمتد الى جميع أجزاء النموذج القانوني للجريمة ومنه شرطها المفترض (٥) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة (٦) بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه (٧) . فاذا أثبت الحكم أن الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي

(١) نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٢٦ ص ٩٢٥ .

(٢) نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٩٤ ص ٤٩١ .

(٣) مثال ذلك اذا استعمل السائق البنزين الحكومي اثناء قيادته السيارة في غير العمل الرسمي فيعتبر ذلك اختلاسا لبنزين وذلك باعتبار ان الانتفاع بالسيارة يقتضي استهلاك البنزين .

(٤) نقض ١٠ يونيو سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٣٨ ص ٦٧٦ .

(٥) انظر الجزء الاول من هذا المؤلف .

(٦) نقض ٧ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ١٠٠ ص ٤٧٦ ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٢٥٩ ص ١٢٧٣ .

(٧) نقض ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٧٩ ص ٧٣٨ .

بمعدته على اعتبار أنه مملوك له ، فذلك يكفي لاثبات القصد الجنائي لديه (١) .

وقد ذهب مشروع قانون العقوبات الجديد (المادة ٢٥٩) الى معاقبة على الاختلاس غير المصحوب بنية التملك اسوة بالمعاقبة على الاستيلاء على مال الدولة اذ لم يكن مصحوبا بهذه النية . وفي رأينا أن المشرع قد وقع في تناقض قانوني اذ افترض وجود (اختلاس) بدون نية التملك ، بينما أن فعل الاختلاس في حد ذاته يفترض حتما ولزوما توافر هذه النية .

١٥٩ - العقوبة :

(١) العقوبات المقررة لهذه الجريمة هي :

١ - الأشغال الشاقة المؤقتة (المادة ١/١١٢) . وقد قررت محكمة النقض أن العقوبة المؤثرة لاختفاء المختلسة مع العلم بذلك هي فقط العقوبة المقررة أصلا لجناية الاختلاس دون أن تنصرف الى العقوبات الأخرى المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات (٢) .

٢ - غرامة تقدر بقيمة ما اختلسه الجاني على ألا تقل عن خمسمائة جنيه (المادة ١١٨ عقوبات) حتى ولو قل المال المختلس عن هذا الحد (٣) . ويعتبر الغرامة من الغرامات النسبية التي أشارت اليها المادة ٤٤ عقوبات ، فلا تتعدد بتعدد الجناة وانما يكون الجناة متضامين في الالتزام بها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب ما (٤) ويتعين الحكم على جميع المساهمين في الاختلاس بهذه الغرامة ، سواء كانوا فاعلين أو شركاء (٥) .

(١) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ رقم ١٨٨ ص ٨٦٦ .
(٢) نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ١٠٩ ص ٤٩٢ .
(٣) نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٣٢١ ص ١٤٢٦ .
(٤) نقض ٢ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٩٨ ص ٥٢٨ .

(٥) نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام ١٠ رقم ١٩٥٥ ص ٧٠١ ، نقض ٥ مارس سنة ١٩٦٢ الطعن ١٦٤٣ سنة ٣١ ق . وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد عامل المتهم بجناية الاستيلاء على مال

٣- العزل : ويجب أن يكون العزل مؤبدا اذا حكم على المتهم بعقوبة جنائية . ويلاحظ أن المادة ٢٥ عقوبات قد نصت على هذه العقوبة بالنسبة الى الموظفين العموميين بالمعنى الدقيق ، الا أن اعادة النص عليها في المادة ١١٨ لا يخلو من فائدة وهي سريان هذه العقوبة على طوائف الموظفين العموميين بالمعنى الواسع المحدد في المادة ١١٩ مكررا عقوبات . أما اذا عومل الموظف بالرأفة فحكم عليه بالحبس فان العزل لا يكون الا مؤقتا ولمدة لا تقل عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على المتهم (المادة ٢٧ عقوبات) . ويشور البحث عما اذا كان يتعين الحكم بعقوبة العزل على المجند بالجيش اذا ارتكب جنائية الاختلاس . والرأى عندنا أن المحكمة يتعين عليها الحكم بهذه العقوبة في هذه الحالة نظر لعموم النصوص ، مع ملاحظة أن هذا الحكم لا يخل بسلطة ادارة التجنيد في إعادة تجنيده وفقا للقانون .

ويلاحظ أن المادة ١١٨ عقوبات قد نصت على عزل الجاني عن وظيفته أو زوال صفته . ويتصرف زوال الصفة الى الفئات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات والتي لا تعتبر من الموظفين العموميين بالمعنى الدقيق وان كانت تعتبر بهذا المعنى في حكم تطبيق الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(ب) الرد :

فضلا عن هذه العقوبات يتعين على المحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى برد الأشياء المختلسة . وهذا الرد هو بمثابة تعويض وليس عقوبة ، ولذا فانه اذا كان الشيء المختلس قد ضبط (١) - أو اذا كان الجاني قد رد الشيء المختلس من قبل فلا يجوز الحكم عليه بالرد مرة أخرى (٢) . وعند تعدد الجناة يتعين الحكم عليهم بالرد متضامنين (المادة ١٦٩) .

الدولة بالرأفة ، فيقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها اتباعا لحكم المادة ٢٧ عقوبات . فانه يتعين على محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وتنقض الحكم لمصلحة الطاعن تقضا جزئيا وتصححه بتوقيف مدة العزل (تقضى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٢٨ رقم ١٦ ص ٩١) .

(١) تقضى ٢٤ ابريل سنة ١٩٦١ سالف الذكر .

(٢) تقضى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ مجموعة انقواعد ج ٢ رقم ٧٩ س

٢٤ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٣٧ ص ٧٠٢ .

ويلاحظ أن الحكم برد المبلغ المختلس يقتضى من المحكمة تحديده .
وما ثم فانه إذا سكت الحكم عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون
قد جهل منطوقه مما يشوبه بعيب البطلان (١) .

١٦٠ - الظروف المشددة :

شدت الفقرة الثانية العقوبة الأصلية فجعلتها الأشغال الشاقة المؤبدة
فى الأحوال الآتية :

اولا : ان يكون الجانى من مامورى التحصيل او المندوبين له او الامناء
على الودائع او الصيارفة :

١ - مامور التحصيل :

يراد به كل شخص يوكل اليه طبقا للقانون أو اللوائح توريد الأموال
لحساب الحكومة . ومثاله الصراف والموظف المختص بتحصيل الضريبة
والمأذون فيما يتعلق برسوم الزواج . وقد حكم بأنه ليس من الضروري
أن يندب مأمور التحصيل بأمر كتابى رسمى بل يكتفى عند توزيع الأعمال
أن يقوم الموظف بعملية التحصيل . وفى قيامه بذلك وتسلمه دفاتر قائم
التحصيل ما يكسبه هذه الصفة ما دام لم يدع بأنه أفهم نفسه على العمل
وأنه قام به متظفلا أو متفضلا أو فضوليا سواء بتهاون من رؤسائه أو
زملائه أو باعفاء منهم (٢) ولا يؤثر فى قيام هذه الصفة ارتكاب الجانى
جريمة أثناء وجوده فى الأجازة (٣) .

٢ - مندوب التحصيل :

هو موظف ليس مختصا أصلا بالتحصيل لحساب الدولة وانما يوكل
اليه ذلك بمعرفة المحصل المختص أو يوجد عرضا فى ظروف الى استلام أموال
لحساب الدولة لتوريدها اليها فهو يساعد مأمور التحصيل لأنه يقوم

(١) انظر تقضى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٤
ص ٣٥ .

(٢) أموال الدولة أو أموال الافراد المهود بها للدولة ، ١٥ ابريل
١٩٥٧. مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٤ ص ٤١٨ ، ٤ ابريل سنة ١٩٦١
س ١٢ رقم ٧٩ ص ٤٤٨ .

(٣) تقضى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٣٢١
ص ١٤٢٦ .

بالتحصيل نيابة عنه (١) . مثال ذلك كاتب السجن الذي يباشر عملية تحصيل الغرامات وتوريدها الى خزانة المحكمة ، وكاتب جلسة محكمة الجنج بالنسبة الى تحصيل الرسوم أو الغرامات (٢) .

٢ - الأمين على الودائع :

يراد به كل شخص تكون وظيفته الأصلية المحافظة على أموال الدولة أو أموال الأفراد المعهد بها للدولة . مثال ذلك أمين المخزن (٣) وأمين المكتبة ، وأمين ثبوتة بنك التسليف باعتباره مكلفا باستلام ما يرد للثبوتة من محصول القمح وأن يقيه في عهده الى أن يتم طلبه والتصرف فيه (٤) .

ولا يعتبر أمينا على الودائع الخفير أو الحارس المكلف بحراسة أحد الأمكنة فيستولي على شيء بداخله ، ذلك أن واجب الحراسة لا يقتضي ائتمانه على تفصيلات محددة بعينها داخل هذا المكان ، فما سلم اليه لم يكن محتويات المكان وانما المكان ذاته كحز مغلوق . على أن هذا لا يحول دون مساءلته عن اختلاس هذه الأشياء بوصفها مسلمة اليه بسبب وظيفته (٥) . وكانت محكمة النقض قد توسعت قبل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في تفسير مدلول الأمين على الودائع بحيث أصبح نص المادة ١١٢ عقوبات ساريا على ما يؤمن على حفظ الأشياء التي تسلمها بسبب وظيفته ولو لم تكن وظيفته الأصلية حفظ الودائع ، مثال ذلك الكونسابل بالنسبة الى النقود التي وصلت اليه نتيجة لتفتيش (٦) ، وكاتب القيودات بالنسبة الى المظاريف

-
- (١) نقض ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ المحاماة س ١١ رقم ٨٠ ص ١٢٩ .
(٢) نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ مجموعة صديق س ٤٩ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٤ ص ٤١٨ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ٩١ ص ٢٣١ ، ابريل سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٧٩ ص ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٤ ص ٤١٨ ، ابريل سنة ١٩٦١ ص ٤٢٨ .

(٣) نقض ٦ اكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٦٠ .

(٤) نقض ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ المحاماة س ١١ رقم ٨٠ ص ١٢٩ .

ص ٧٦١ .

(٥) انظر نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم

٧٤ ص ٤٠٠ .

(٦) نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٤٢ .

ص ٤٢٤ .

المسلمة اليه لرصدها في دفتر خاص وارسالها الى الجهة المختصة (١) . وقد كان هذا التوسع يبرره ما كانت تشترطه المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها من أن يكون الموظف أميناً على الودائع أو غير ذلك ممن اعتبرت أوصافهم طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات - بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - ظرفاً مشدداً في الجريمة . أما وقد أصبحت الصفة المذكورة ظرفاً مشدداً يرفع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة فإنه لا مناص من الوقوف عند التفسير الضيق للمقصود بالأمين على الودائع . أما من تقتضى وظيفته استلام بعض الأشياء وحفظها ككاتب القيودات وأمور الضبط القضائي عند التفتيش فإنه يقع تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات اذا اختلس شيئاً مما سلم بسبب وظيفته .

٤ - الصراف :

ويراد به كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته باستلام نقود وحفظها وحسابها وصرفها في الوجوه المقررة لها قانوناً .

ثانياً : ارتباط جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباط لا يقبل التجزئة :

ويلاحظ أن الاختلاس عادة يرتبط بالتزوير أو استعمال المحرر المزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وفي هذه الحالة يكون المختلس قد استخدم التزوير أو استعمال المحرر المزور وسيلة لاختلاسه أو لاختفائه . فاذا طبقنا القواعد العامة سوف يحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات ، وهى الاختلاس أى الأشغال الشاقة المؤقتة (المادة ١١٢/١) . وقد رأى المشروع للحيلولة دون وقوع الاختلاس التضييق على الجناة فيما يتعلق بالوسيلة المعتادة عند الاختلاس وهى التزوير أو استعمال المحرر المزور بتشديد العقاب الى الأشغال الشاقة المؤبدة في هذه الحالة ، ولو لم تقض بذلك القواعد (٢) .

(١) محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٦٨ . ومع ذلك فقد ذهبت محكمة النقض الى خلاف ذلك في عبارة مرسلة ساقتها في حكمها الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ (مجموعة الأحكام س ١١ رقم ١٢٨ ص ٧٢٧) . وهى لم تكن بحاجة الى ذكر هذه العبارة إذ أن الواقعة كانت تتعلق بأمين مخزن إحدى المدارس وهو من الامناء على الودائع بلا جدال .

(٢) اذا لم يتوافر النوعين الاول والثانى من احوال الظروف المشددة .

ويستوى أن يكون التزوير في محور رسمي أو عرفي ، فهذه تفرقة لم يعتد بها المشرع عند تشديد العقاب على الاختلاس المرتبط بالتزوير أو الاستعمال .

(ثالثا) ارتكاب الجريمة في زمن الحرب ووقوع اضرار بمركز البلاد الاقتصادي او بمصلحة قومية لها بناء على الجريمة :

ويقضى توافر هذا الطرف المشدد تحقق شرطين معا هما : (١) زمن الحرب ، (٢) أن يترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

أما عن زمن الحرب فينصرف الى الحرب بمعناها الفعلي أو القانوني . وقد حددنا المقصود بزمن الحرب عند شرح جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج . وبمعنا في الشأن أن تؤكد أن قانون العقوبات بما له من ذاتية خاصة قد أضاف الى معنى الحرب حالتين طبقا للمادة ٨٥ عقوبات : (١) الخطر الوشيك بوقوع الحرب متى انتهى فعلا بوقوعه (٢) حالة قطع العلاقات السياسية .

أما عن الاضرار بمركز البلاد الاقتصادي فينصرف الى قدرة الدولة على الانتاج والتبادل ، كأن يمس تجارتها الخارجية أو مركزها النقدي في الخارج أو ميزانية مدفوعاتها . وليس من السهل وقوع اختلاس مهما بلغ حجمة يضر بمركز البلاد الاقتصادي الا اذا عاق نشاط الدولة الاقتصادي في أحد مجالاته الحيوية . ومع ذلك ، فانه يكفي لتوافر هذا الشرط المشدد أن يترتب على الاختلاس اضرار بالمصلحة القومية للبلاد . وهو تعبير واسع فضفاض . فجميع مصالح الدولة قومية بلا شك . ولا بد من اعطاء معنى أكثر دقة للمصلحة القومية في هذا الصدر لكي تتلائم مع مقتضيات التشديد . وخاصة أمام توسع المشرع في تحديد المال العام . ونرى أن المصلحة القومية هي التي تتعلق بمرفق حيوي من مرافق الدولة التي تمس مصالح الشعب الهامة .

وابتات حصول الضرر بالمركز الاقتصادي للبلاد أو بمصلحتها القومية ، مسألة موضوعية تحسمها المحكمة بحرية تامة في حدود سلطتها التقديرية .

أما معنى المركز الاقتصادى أو المصلحة القومية فهو تكييف قانونى يخضع لرقابة محكمة النقض •

١٦٠ مكررا - اختلاس العاملين بالشركات المساهمة :

استحدث القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ المادة ١١٣ مكرر المعاقبة الاختلاس الذى يقع من العاملين فى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات أو المؤسسات أو الجمعيات المقترنة قانونا ذات نفع عام • وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فاعتبر العاملين فى الجمعيات التعاونية أو النقابات أو المؤسسات والجمعيات المقترنة قانونا ذات نفع عام موظفين عموميين فى حكم تطبيق الباب الرابع من الكتاب الثانى لقانون العقوبات (المادتان ١١٩ مكررا « هـ » و ١١٩ « د ، هـ ، و ») (١) •

وبقى العاملون فى الشركات المساهمة وحدهم خارج نطاق الموظف العام - ما لم تكن إحدى الجهات المالكة للمال العام مساهمة فيها (المادة ١١٩ ز عقوبات) • لذلك واجه القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ جريمة الاختلاس التى تقع من العاملين فى الشركات المساهمة التى لا تسهم فى رأسمالها لدولة أو إحدى الجهات الأخرى المالكة للمال العام طبقا للمادة ١١٩ عقوبات • فهؤلاء لعاملين ليسوا موظفين عموميين • ولكن اتصال أموال الشركات التى يعملون بها بالاقتصاد القومى يقتضى من المشرع رعاية أوفى • لذلك نصت المادة ١١٣ مكررا عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على معاقبة الاختلاس الذى يقع ما العاملين فى الشركات المساهمة (رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو مدير أو عامل بها) بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين • ويحكم على الجانى فضلا عن هذه العقوبة الأصلية بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات والتى بينها فيما تقدم (العزل والغرامة النسبية) والرد •

(١) نصت المادة ١١٩ مكررا « هـ » على أن يعتبر موظفا عاما العاملون فى الجهات التى اعتبرت أموالهم أموالا عامة • ونصت المادة ١١٩ على أن أموال النقابات والاتحادات والمؤسسات ١٦٧ - والجمعيات الخاصة ذات النفع العام والجمعيات التعاونية (د ، هـ) تعتبر أموالا عامة •

المبحث الثاني

استيلاء الموظف العام على الاموال العامة

١٦١ - تمهيد ، ١٦٢ - الشرط المفترض ، ١٦٣ -
الركن المادى ، ١٦٤ - الركن المعنوى ، ١٦٥ - العقوبة ،
١٦٦ - الاستيلاء بغير نية التملك ، ١٦٧ - استيلاء العاملين
بالشركات المساهمة على اموالها .

١٦١ - تمهيد :

كانت المادة ١١٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه (يعاقب بالأشغال المؤقتة كل موظف عمومي
استولى بغير حق على مال للدولة أو لاحدى الهيئات أو المؤسسات العامة
أو الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم
فى مالها بنصيب ما ، أو سهل ذلك لغيره . فاذا وقع الفعل غير مصحوب بنية
التملك تكون العقوبة الحبس والغرامة اتى لا تزيد على خمسمائة جنيه
أو احدى هاتين العقوبتين) .

وتقابل هذه المادة ما كانت تنص عليه المادة ١١٨ من قانون العقوبات قبل
التعديل الذى أتى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . وقد جاء القانون رقم
١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لكى يساير النهج الجديد فى بناء المجتمع وفقا لقوانين يولية
سنة ١٩٦٠ الاشتراكية فوسع مدلول المال العام موضوع الاستيلاء لكى
يشمل أموال القطاع العام أسوة بأموال الحكومة ، ولكى يشمل أيضا
الشركات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة
تساهم فى مالها بأى نصيب . وجاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فوسع من
جديد دائرة المال العام وأحدث عدة تعديلات أخرى جوهرية فيما يتعلق
بنطاق البحث والعقاب ، تمثل أساسا فى التجريم على الاستيلاء على المال
الخاص ، وازادة ظرفين مشددين للعقوبة .

١٦٢ - الشرط المفترض :

يتمثل الشرط المفترض لهذه الجريمة فى شرطين : (الأول) صفة الجانى
(الثانى) ملكية المال المستولى عليه .

١ - صفة الجانى :

لا تقع هذه الجريمة الا من موظف عام أو ما فى حكمه على النحو الوارد

في المادة ١١٩ مكررا المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بالمعنى الذي حددناه فيما تقدم .

وغنى عن البيان فان الصفة الوظيفية للجاني يجب أن تظل عاقلة به لم نزل عنه وقت ارتكاب الواقعة الاجرامية بعزل أو نحوه . فاذا استمر الجاني في مباشرة أعمال وظيفته بالفعل بعد انتهاء وظيفته ، فان ذلك لا يدرجه في عداد المكلفين بخدمة عامة مالم يثبت أنه كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف ، اذ لا يكفي أن يكون الشخص قد فُقد نفسه لعمل من الأعمال العامة (١) .

٢ - ملكية المستولى عليه :

١ يفترض لوقوع الجريمة أحد أمرين :

(الأول) أن يكون المال المستولى عليه مالا عاما بالمعنى المقصود في المادة ١١٩ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

ويقتضى وجود المال في ملك احدى الجهات الميينة في المادة ١١٩ عقوبات أن يكون عنصرا من عناصر ذمتها المالية ، ولا يعتبر كذلك الا اذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملك (٢) . وبناء على ذلك ، فانه اذا تسلم أحد الموظفين العموميين بغير سبب وظيفته مالا واجبا أدأؤه لهذه الجهة ، فان هذا المال لا يدخل ذمة الجهة بمقتضى هذا التسليم غير القانوني لغير المختص ، ومن ثم فان الاستيلاء عليه لا يقع على مال عام (٣) . وكذلك الشأن اذا أوهم الموظف - ولو كان مختصا - الغير بوجوب أدائه احدى الفرائض وتقاضاها منه ثم استولى عليها ، فان هذا الاستيلاء لا يقع على مال مملوك للدولة ، دون اخلال بمعاقبة الجاني عن جريمة الغدر طبقا للمادة ١١٤ عقوبات . وأيضا اذا تسلم الموظف باحدى الجمعيات التعاونية ثمنا يزيد

(١) نقض ٩ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٠ ص

٧٢ .

(٢) نقض ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ٦١٢

ص ١٠٥٥ .

(٣) راجع نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم

١٩٠ ص ٩٥٠ .

على التسعيرة المحددة للسلمة التي باعها واختلس الفرق لنفسه ، فانه لا يعتبر مستوليا على مال عام ، لأن هذه الفرق لا يمكن أن يدخل ذمة الجمعية التعاونية بمقتضى سبب غير صحيح وهو جريمة البيع بأزيد من السعر القانوني .

ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة التحدث استقلالا عن ملكية المال المختلس ، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك ولم تكن تلك الملكية محل منازعة (١) .

ويلاحظ أن نطاق المادة ١١٨ عقوبات قديم (المقابلة للمادة ١١٣ الحالية) كان يقتصر على النقود وحدها ، ولذا كانت تعبر عن الاستيلاء بعبارة أدخل في ذمته) . أما المادة ١١٣ الحالية فانها تمتد الى كل شيء يمكن تقويمه . ولا يحفل القانون بقيمة الشيء ، فيستوى أن تكون ضئيلة أو كبيرة ، مادية كالنقود وغيرها أو اعتبارية كالمستندات والمذكرات والآثار . فلا يجوز الخلط بين المال والشيء ذي القيمة المادية ، فالشيء في نظر القانون سواء كان ماديا أو اعتباريا . هو ما يصلح أن يكون مالا . والمال هو الحق المالي الذي يرد على الشيء أيأ كانت قيمته مادية أو اعتبارية (٢) . وبناء على ذلك ، فانه اذا استولى موظف عام على أوراق مما نصت عليه المادة ١٥٢ عقوبات يحدث تعدد معنوي بين الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ أو الحكم بمقوبة الجريمة الأشد (المادة ١١٣) (٣) .

ويجدر التنبيه الى أن صفة تلوظف العام مقترنة بصفة المال المستولى عليه ، هي التي تميز هذه الجريمة وتكون طابعها الخاص . وقد ذهبت محكمة النقض على أنه لا يشترط أن يكون لوظيفة الجاني أى شأن في تمكنه من هذا الاستيلاء ، فقضت بانطباق المادة ١١٣ عقوبات على موظف عام سرق

(١) نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٧٤ ص ٤٠٠ .

(٢) السنهاوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، جزء ٨ (حق الملكية) سنة ١٩٦٧ ص ٢ - ٩ .

(٣) قارن عكس ذلك نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١٠٨ ص ٥٦٧ .

الكهرباء في منزله (١) . وعندنا أن هذه الجريمة ليست الا صورة من جرائم استغلال الوظيفة العامة حيث تكون الوظيفة هي المناسبة التي هيأت للموظف الاستيلاء على مال الدولة . ويتضح هذا المعنى من وضع هذه الجريمة في باب (اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) بين بين طائفة من جرائم استغلال الوظيفة . ويلاحظ أنه في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢/١ المذكور يجب أن يكون المال في المادة ١١٣ عقوبات . وبهذا الرأي الذي نادينا به أخذ مشروع قانون العقوبات الجديد (المادة ٢٥٨) .

(الثاني) أن يكون المستولى عليه مالا خاصا أو أوراق أو غيرها تحت يد احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات ، والواقع من الأمر ، أن المادة ١١٩ عقوبات المذكورة قد سوت بين الأموال المملوكة لهذه الجهات والأموال الخاضعة لاشراف أو ادارتها ، فكلها تعتبر أموالا عامة ، وكل مال اتحت يد هذه لجهات غالبا ما يكون مملوكا لها أو تحت اشرافها أو ادارتها . وقد ضربت المذكرة الايضاحية مثالا بين قيمة استخدام عبارة (تحت يد لجهة) ، وهو استيلاء موظف في البنك على مجوهرات أحد الأفراد المودعة بخزينة مؤجرة لهذا الفرد حين لا يكون أمر الخزنة معهودا به الى ذلك لموظف . ويشترط بطبيعة الحال أن يكون الاستيلاء على المال بمناسبة الوظيفة . كما قلنا فيما تقدم .

١٦٣ - الركن المادى :

يتحقق الركن المادى بتوافر عنصرين : ١ - الاستيلاء بغير حق ، أو تسهيله للغير . ٢ - استغلال الوظيفة العامة .

(العنصر الاول) الاستيلاء بغير حق أو تسهيله :

(اولا) الاستيلاء بغير حق : يتحقق الاستيلاء بأى فعل يأتية الجانى ينتزع به حيازة المال . ويفترض هذا الاستيلاء أن الموظف العام لم يكن حائزا للمال موضوع الاستيلاء أو واضعا يده عليه بسبب وظيفته ، والاعتبر

(١) نقض ٢ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٩٦٦ .
وفى هذا المعنى نقض ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ س ٩ رقم ١٣٩ ص ٥٥٣ ، ١٢ يونية سنة ١٩٧٠ س ١٨ رقم ١٦٢ ص ٨٠٢ .

اختلاسا طبقا للمادة ١١٢/١ عقوبات . أما في غير ذلك من الأحوال اذا كان المال غير مسلم اليه بسبب وظيفته ، فان الاستيلاء يقع قانونا بانتزاع حيازته . ويتحقق ذلك بأية وسيلة يراها الموظف مؤدية الي الحصول على الشيء بنية تملكه ، ومنها ما يعد خلسة أو احتيالا عندما يكون الجاني فردا عاديا . ومثال الجلسة أن ينتهز أحد السعاة فرصة نشغال الصراف عن خزائنه فيسرق بعض النقود ، أو أن يسرق أحد القراشين بعض الأدوات الكهربائية بالمصلحة الحكومية . ومثال الاحتيال أن يتقدم الموظف باقرار كاذب عن حالته الاجتماعية للحصول على علاوة غلاء تزيد عن المقرر قانونا ، أو أن يصرف اذن صرف مزور من خزانة احدى المصالح الحكومية (١) .

ويتعين في الاستيلاء أن يتم بغير حق ، أى خلافا لما تنص به القوانين واللوائح . ولا عبرة في أحقية الموظف في الحصول على الشيء ، طالما أنه قد التجأ في الحصول عليه الى غير الطريق الذى رسمه القانون . ولا يقبل الاحتجاج بأن الموظف المسلم اليه المال قد سمح له بالاستيلاء عليه لأنه سبب غير صحيح للاستيلاء على هذا المال .

(اولا) تسهيل الاستيلاء بغير حق للغير : يتحقق تسهيل الاستيلاء للغير بكل فعل من شأنه أن يسهل الموظف للغير الحصول على الشيء . مثال ذلك أن يحور كاتب الحسابات استمارة لصاحب الشأن بمبلغ يزيد عن المستحق له . وكما يقع تسهيل الاستيلاء بفعل ايجابى فانه قد يقع بفعل سلبى ، مثال ذلك أن يتغافل عمدا حارس احدى المصالح الحكومية لتمكين الغير من دخولها والاستيلاء على بعض محتوياتها . ويلاحظ أنه وفقا للقواعد العامة يعتبر الموظف العام في هذه الحالة مجرد شريك بالمساعدة للغير الذى استولى على مال للدولة . وقد يكون هذا الغير فردا عاديا مما يجعل جريمته سرقة عادية أو نصبا فيستعيد الموظف باعتباره شريكا له . لذلك

(١) حكم بأنه اذا كان المتهم بوصفه مندوبا للبيع كان محتجزا لنفسه نوعا من الاقمشة تنتجه الشركة بأن يعمل على خلق اسماء وهمية لعماله يطلبون ذلك النوع من القماش ويصطنع محبرات مزورة ثم يقدم بنقل الاقمشة المستولى عليها الى منزله ، فان ذلك يعتبر استيلاء بغير حق على مال عام (نقض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٤ رقم ١٤٥ ص ٦٧٤) .

تدخل المشرع في المادة ١١٣ عقوبات للحيلولة دون هذه النتيجة باعتبار أن الموظف العام هو المسئول عن وقوع هذه الجريمة ، ولولا فعله الاجرامى لما استولى الغير على مال لدولة ، فاعتبر الموظف فاعلا أصليا في جريمة خاصة تسمى بتسهيل الاستيلاء بغرض على مال الدولة • وبناء على هذا الوصف الجديد للجريمة فإن الغير سوف يصبح شريكا معه بالمساعدة في هذه الجريمة الخاصة (١) • وفي هذه الحالة اذا كان الغير فردا عاديا فإنه سيتوافر في حقه تعدد ظاهرى بين النصوص يتمثل فى النص الذى يعاقب على جنحة السرقة (أو النصب) التى ارتكبها ونص المادة ١١٣ عقوبات الذى يعتبره شريكا فى جناية تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة • ويحسم هذا التعدد الظاهرى بين النصوص طبقا لمبدأ النص الخاص يستبعد النص العام (٢) • ومقتضاه أن تطبيق المادة ١١٣ عقوبات يستبعد تطبيق مادة السرقة أو النصب •

(العنصر الثانى) استغلال الوظيفة العامة :

بينما فيما تقدم أن الاستيلاء بغير حق على مال الدولة يقتضى استغلال الوظيفة العامة • والمراد بذلك أن يتم الاستيلاء بمناسبة الوظيفة أى تكون هذه الوظيفة قد سهلت للجانى سبيل الاستيلاء على مال الدولة كالساعى الذى يدخل مكاتب الوظيفة فيسرق أحد الملفات • أما اذا لم يكن لووظة الجانى أى شأن أو دخل فى وقوع هذا الاستيلاء فإنه لا مفر من تطبيق القواعد العامة واعتبار الواقعة سرقة أو نصبا على حسب الأحوال •

ولا يشترط لاستغلال الوظيفة العامة أن يكون الجانى موظفا فى الجهة التى استولى الموظف على مالها (٣) • بل يكفي مجرد ثبوت أن الجانى قد استغل وظيفته فى الاستيلاء على مال هذه الجهة • كما اذا كانت أعمال هذه الوظيفة تتطلب منه التوجه الى حدى لشركات العامة أو المصالح الحكومية

(١) هذا ما لم يكن الغير موظفا عاما فإنه يسأل بوصفه فاعلا أصليا فى جناية الاستيلاء بغير حق على مال الدولة •

(٢) انظر مؤلفنا « الجزء الاول القسم العام ، ص ٢٩٨ وما بعدها » •

(٣) تقض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٨ ص

١٠١ ، ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٤٤ ص ١٢٢٠ •

الأخرى فاستولى على مالها . ولا يشترط لاستغلال الوظيفة أن يكون اختصاص الموظف قد خوله بحق الاتصال بالمال محل الاستيلاء (١) ، بل يكفي أن يكون لطلق وظيفته شأن في هذا الاتصال ولو لم يكن مختصا بالقيام بأى عمل في الجهة التى استولى منها على المال ، سواء زعم اختصاصا معينا أو لم يزعم . والفصل في مدى استغلال الوظيفة يكون في التحقق مما اذا كان الجانى قد احتاج للتستر وراء وظيفته من أجل الاستيلاء بغير حق على المال أو تسهيله للغير .

ولا يشترط لوقوع الجريمة أن يكون المال في حيازة الموظف قبيل الاستيلاء عليه أو تسهيله ، فتقع الجريمة مثلا من كاتب الحسابات الذى يعرر استثمارات المحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين (٢) .

١٦٤ - الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يتعين لتوافرها قيام القصد الجنائى . ولما كان الاستيلاء - وهو صورة من الاختلاس - يقتضى حتما ولزاما توافر نية التملك ، فان القصد الجنائى يقتصر على مجرد اتجاه ارادة الجانى نحو الاستيلاء بقصد حرمان المبنى عليه من ملكه نهائيا ، مع علمه ببقية عناصر الجريمة . ولا يختلف الأمر بالنسبة الى تسهيل الاستيلاء ، لأنه فى هذه الحالة يكون الاستيلاء هو النتيجة التى يجب أن ترتب على التسهيل . واتجاه قصد الجانى نحو هذه النتيجة يقتضى العلم بنية الغير فى تملك المال الذى استولى عليه .

وأهم ما يثيره القصد الجنائى فى هذه الجريمة هو فيما يتعلق بعنصر العلم . فلا تقع الجريمة اذا اعتقد الموظف خطأ أن المال مملوك لأحد أفراد الناس ، أو أن لديه - أو لدى الغير - حق هذا الاستيلاء . وقد يدفع للموظف بجهله بالقوانين واللوائح الادارية - وهو أمر يعذر به ويؤدى الى

(١) نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٦٢ ص ١٠٢ ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ س ١١ رقم ١٨ ص ١٠١ ، ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٤٤ ص ١٢٢٠ .

(٢) نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ الطعن ٢٥٥٥ سنة ٣١ ق .

انتفاء قصده الجنائي . فمن المقرر أن الجهل أو الغلط في قانون غير قانون العقوبات يأخذ حكم الجهل أو الغلط في الواقع ، فينفي القصد الجنائي (١) .

١٦٥ - العقوبة :

(أولا) يعاقب الجاني بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . وطبقا للمادة ١١٨ عقوبات يحتم على الجاني فضلا عن ذلك بالعزل وبالغرامة النسبية التي تساوى قيمة ما استولى عليه من مال أو منفعة بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، بالإضافة الى الرد .

وبالنسبة الى الغرامة النسبية ، فانه اذا تعدد المتهمون التزموا متضامنين بأدائها ما لم يخص الحكم كلا منهم بنصيب منها عملا بالمادة ٤٤ عقوبات (٢) . وقد استقر قضاء محكمة النقض على عدم جواز توقيع عقوبة الغرامة النسبية على الشروع في هذه الجناية بمقولة ان تلك الغرامة لا يمكن تحديدها الا في الجريمة التامة على أساس ما استولى عليه الجاني من مال أو منفعة (٣) . والأصل في العزل أن يكون مؤبدا ، الا اذا عاملت المحكمة الموظف بالرأفة فحكمت عليه بالحبس فانه لا يكون الا مؤقتا ولمدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها على المتهم (المادة ٢٧ عقوبات) (٤) . وبالنسبة الى الرد حكم بأنه اذا كان الجاني قد رد الشيء المستولى عليه من قبل فلا يجوز الحكم عليه بالرد مرة أخرى (٥) .

(١) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القوانين ج ٦ رقم ١٨١ ص ٢٤٧ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٨٠ ص ٨٤٤ ، ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ ، ٩ ابريل سنة ١٩٦٣ ص ١٤ رقم ٦٣ ص ٢١٣ ، اول فبراير سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٥ ص ٨٦ .
(٢) نقض ٢ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٩٨ ص ٥٢٨ .

(٣) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة س ٩ رقم ٢٤٧ ص ١٠٢٠ ، ٢٤ يونية سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٨٢ ص ٧٤٣ ، ٥ اكتوبر سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٢٨ ص ٦٧٢ .

(٤) نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٥ ص ٧٠١ ، ٥ مارس سنة ١٩٦٢ الطعن رقم ١٦٤٣ سنة ٣١ ق ، ٥ اكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٢٨ ص ٦٧٢ .

(٥) نقض ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٧٩ ص ٧٤ ، في هذا المعنى ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٣٧ ص ٧٠٢ .

١٦٦ - الاستيلاء بغر نية التملك :

(ثانيا) شدد القانون العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا توافر أحد الطرفين المشددين الآتين :

(أ) اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(ب) اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

ويرجع في تحديد معنى هذين الطرفين الى ما سبق أن بيناه في جريمة الاختلاس .

ذاتية الجريمة : كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات القديم لسنة ١٩٠٤ (المقابلة للمادة ١٣ عقوبات المالية) لا تنطبق الا على الاستيلاء بوصفه صورة للاختلاس ، أى تقتضى توافر التملك ، ولا تواجه الاستيلاء على المال بغير هذه النية . وقد لاحظت محكمة النقض أن هذا النص لا يضمن بكيفية أكيدة عدم استعمال الموظفين لمال الحكومة في مصالحهم الخاصة ولو استعمالا مؤقتا ، فأهابت بالمشرع عام ١٩٣٢ تعديل النص بما يضمن تلافى هذا القصور (١) . وقد استجاب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قانون العقوبات الحالى الى هذه الرغبة ، فأضاف فقرة ثانية الى المادة ١١٣ عاقب فيها الجاني بعقوبة الجنحة اذا لم تتوافر لديه نية التملك . وواضح - كما ذهب المذكرة الايضاحية لهذا القانون - أنه اذا كان محل الجريمة نقودا ، وتم لاستيلاء عليها بنية تفاقها في مصلحة خاصة ثم ردها بالتالى ، فان الاستيلاء في هذه الصورة يكون محققا للتملك بالنسبة لمن استولى عليها ، وكذلك الشأن بالنسبة الى غير النقود من الأشياء الأخرى القابلة للاستهلاك أى التى تهلك بمجرد استعمالها .

وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ فأبقى على هذه الجريمة في المادة ١١٣ وأصبحت في الفقرة الثالثة من هذه المادة .

ويجدر التنبيه أن المشرع بهذا التعديل لم يعاقب على مجرد الاستعمال

(١) نقض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣١٠ ص

دون حق لأحد أموال الدولة إذا كان المال مسلما الى الموظف من قبل ،
وانما يجب أن يكون الجاني قد استولى بغير حق على المال بنية الاستعمال ،
ولو لم يتحقق هذا الاستعمال بالفعل . مثال ذلك أن يأخذ أحد الموظفين
الآلة الكتابة المسلمة لزميله بنية استعمالها في أعماله الخاصة . أما إذا كان
الموظف قد تسلم الشيء تسليما صحيحا ثم أساء استعماله لمنفعة الخاصة ،
فإن هذا الفعل لا يندرج تحت طائل المادة ١١٣/٣ . مثال ذلك الموظف
المسلمة اليه الآلة الكتابة إذا استعمالها في أعماله الخاصة (١) . ويلاحظ
يستعمل السيارة الحكومية المسلمة اليه في جولة الخاصة (٢) . ويلاحظ
أن المادة ٢٠٧ عقوبات قد عاقبت الموظف الذي يستحصل بغير حق على
ختم حكومي ويستعمله استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة ، وقد أصبح
انفعل معاقبا عليه بوصف آخر وفقا للتعديل الجديد طبقا للمادة ١١٣/٣
عقوبات ، وهو أمر يتوافر به تعدد معنوي بين الجريمتين طبقا للمادة ٣٢
عقوبات .

العقوبة : يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس والغرامة التي لا تزيد
على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . ولا تسرى العقوبات التكميلية
المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات (العزل والغرامة النسبية وأيضا الرد
على مرتكب هذه الجريمة ، وذلك بصريح نص المادة ١١٨ التي قصرت ذلك
على الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١١٣ .

١٦٧ - استيلاء العاملين بالشركات المساهمة على أموالها :

بيننا فيما تقدم أنه بعد أن توسع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ في تحديد
المقصود بالموظف العام ، بقي العاملون بالشركات المساهمة خارج نطاق
الجهات التي لا يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، ما لم تكن إحدى
الجهات المالكة للمال العام مساهمة فيها (المادة ١١٩ « ز » عقوبات) .

وكما نص المشرع في المادة ١١٣ مكررا على معاقبة الاختلاس الصادر
من العاملين في الشركات المساهمة عاقبت أيضا على استيلائهم بغير حق على

(١) هذا دون اخلال بمساءلته عن اختلاس بنزين الحكومة طبقا
للمادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه قد سلم اليه بسبب وظيفته هذا ما لم
يستعمل السيارة ببنزينه الخاص .

الأموال أو الأوراق أو غيرها، أو تسهيلهم ذلك لغيرهم • وقد كانت المادة ١١٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تشترط صراحة أن تكون هذه الأموال أو الأوراق مملوكة للشركات المساهمة • ولكن هذا الشرط لم يرد في التعديل الجديد • ومع ذلك لا مناص من اشتراطه حتى يستقيم التجريم والعقاب • فقد عاقبت المشرع الموظف في هذه الحالة بعقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين • ولا مبرر لهذا التشديد ما لم يكن المال كذلك مملوكا لاحدى الشركات المساهمة واستغل الموظف وظيفته في الاستيلاء عليها • وبدون ذلك تكون حياال جريمة سرقة أو نصب عادية •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التي لا تزيد على مائتى جنيه أو احدى هاتين الفقرتين اذا وقع الاستيلاء بغير نية التملك •

الفصل الثانى

الفدر وتسخير العمال

١٦٨ - تمهيد :

استهدف المشرع حماية الأفراد والدولة من شر استغلال الموظف العام لوظيفته • وتجلت حمايته للأفراد ما هذا الاستغلال في جريمة ألفدر التي نصت عليها المادة ١١٤ عقوبات والتي تعاقب الموظف العام اذا استغل وظيفته فطلب أو أخذ ما ليس مسحتقا من الأعباء المالية العامة الملقاة على عاقل الأفراد • وفى جريمة استخدام العمال سخرة التي نصت عليها المادة ١١٧ عقوبات • فالعنصر المشترك فى هذه الجرائم هو الاعتداء على واجبات الوظيفة العامة واستغلالها على نحو يمس نزاهة الموظف العام ويضعه موضع الشبهات • فهذه الجريمة هى من جرائم الخطر التى تعرض الصالح العام للخطر • ووحدة هذا العنصر هى التى دعطنا الى دراسة هذه الجرائم معا فى باب وحد رغم اختلافها فى الركن المادى •

المبحث الأول

الفصل

١٦٩ - فكرة عامة ، ١٧٠ - الشرط المفترض ،
١٧١ - الركن المادي ، ١٧٢ - الركن المعنوي ، ١٧٣ -
المقوية .

١٦٩ - فكرة عامة :

نصت المادة ١١٤ عقوبات على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو الغرامات أو نحوها طلب أو أخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك . وتسمى هذه الجريمة بالغدر . وقد أخذ المشرع بهذا الوصف - كما بين من عنوان الباب الذي تضمن هذه الجريمة ، وهي تسمية مأخوذة من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي (١) .

وقد كان القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم يخططان بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة ، إلا أن القانون الحديث أصبح يميز بوضوح بين الجريمتين . والواقع من الأمر ، فإن الرشوة والغدر يتشابهان في أن الموظف العام يتنازع الفائدة نتيجة لاستغلال وظيفته . ولكن هذا الشبه لا يحول دون الفصل بين الجريمتين فصلا تاما . ووجه الاختلاف يكمن في السند الذي يدعيه الموظف لتبرير الحصول على المال من الأفراد (٢) . فإذا ادعى أن هذا المال عبء مالي عام مستحق أدائه على المجنى عليه ، كانت الجريمة غدرا . أما إذا طلب المال مقابل قيامه بعمل أو امتناع أو إخلال بواجبات الوظيفة اعتبرت الجريمة رشوة . فمثلا إذا طلب مأمور الضرائب من الممول مبلغا يزيد عن السجن زاعما ضريبة مطلوب أدائها منه فجريمته غدر ، بخلاف ما إذا طلب من هذا الممول مبلغا من المال مقابل التحفيف عن كاهله عند ربط لضريبة عليه ، فجريمته رشوة .

(١) وتسمى في الاصطلاح الفرنسي Concussion كما تسمى في الاصطلاح الإنجليزي extortion .

(٢) Garçon, art. 174, No. 59. وقد اتجه الفقه الأمريكي إلى أن علم المجنى عليه بمدى إحقية المبلغ المدفوع هو الفاصل بين الجريمتين ، فإذا دفع المبلغ مع علمه بأنه غير مستحق اعتبرت الواقعة رشوة والعكس بالعكس . (Perkins, Criminal Law, p. 408).

ويلزم لتوافر جريمة الغدر :

١ - شرط مفترض يتمثل في الصفة الواجب توافرها في الجاني ، والمال الذي يرد عليه الغدر .

٢ - ركن مادي يتحقق بالفعل الذي يقارفه الجاني .

٣ - ركن معنوي وهو القصد الجنائي .

١٧٠ - الشرط المفترض :

يفترض لقيام هذه الجريمة توافر عنصرين هما :

١ - صفة الموظف العام في الجاني .

٢ - صفة العبد المالي العام في المال موضوع الغدر .

١ - صفة الجاني :

لا تقع هذه الجريمة الا من موظف عام أو من في حكمه على النحو الوارد في المادة ١١١ عقوبات . وفوق هذا ، فانه يتعين أن يكون الموظف العام - أو من في حكمه - نه شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب . وقد كانت المادة ١١٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٤ تقسم أرباب الوظائف العمومية الذين تقع منهم هذه الجريمة الى ثلاثة طوائف ، ثم جاء القانون المذكور فنبذ هذا التقسيم مقتصر على ما نص عليه في عبارة عامة من أن الجاني يجب أن يكون موظفا عاما وله شأن في انتحصيل . ولا يشترط أن تكون وظيفة الجاني هي التحصيل بنفسه ، بل يكفي أن يكون له شأن فيه كالإشراف عليه أو المساهمة فيه (١) . ويتحدد اختصاص الجاني بالتحصيل أو المساهمة فيه وفقا للقوانين أو اللوائح أو الأوامر الكتابية أو الشفوية للرؤساء .

٢ - صفة المال موضوع الغدر :

لا تقع هذه الجريمة الا اذا ورد ركنها المادي على ضرائب رسوم أو غرامات أو نحوها . وهنا يلاحظ أن المشرع لم يورد هذه الأموال على سبيل الحصر حين استعمل لفظ (أو نحوها) ، فما هو المعيار المشترك في هذه الأموال حتى يمكن تحديد غيرها من الأنواع ؟ انه التكاليف العام من الدولة

(١) محمود مصطفى ، المرجع السابق ٧٦ .

الذى يرد على الأفراد بفرض التزامات مالية معينة تجاهها، ويمكنها اقتضاءها قهرا بوصفها سلطة عامة . أما ما تطالب به الدولة ما ايجار عن أملاكها الخاصة فلا يعتبر عبئا ماليا عاما ، وكذلك الأمر فان الأقساط المستحقة على الزراع لبنك التسليف لا تعتبر عبئا ماليا عاما ، ومن ثم فان المطالبة بمبلغ يزيد عليها لا تقع به هذه الجريمة .

١٧١ - الركن المادى :

يتوافر هذا الركن بطلب أو أخذ ما ليس مستحقا . وتقع الجريمة بمجرد الطلب ، أو يأخذها فعلا . ولم ينص القانون على حالة القبول ، كما اذا أخطأ الممول فى الاقرار المقدم منه لاحتساب الضريبة المستحقة عليه وعرض على مأمور الضرائب أداء ما ليس مستحقا فقبل هذا الأخير العرض مع علمه بالخطأ الذى وقع فيه الممول . ففى هذه الحالة تقع الجريمة بمجرد هذا القبول .

وتعتبر الإلغاء المالية العامة غير مستحقة فى ثلاثة أحوال :

- ١- اذا كان القانون لا يجيز تحصيلها بناء على السند الذى يستند اليه الموظف فى التحصيل .
- ٢- اذا كانت مما يجيز القانون تحصيله فى وقت آخر خلافا للوقت الذى قام فيه الموظف بالطلب أو الأخذ .
- ٣- اذا كان القانون يجيز تحصيلها بقدر يقل عما يطالب به الموظف ، أى أنها تزيد على المستحق قانونا (١) .

ولا يحول دون وقوع الجريمة أن يحصل الموظف العام على منغن حقيقى من ورائها ، كما اذا أضاف المال غير المستحق الى خزينة الدولة . كما لا يحول دون وقوعها أن يعلم المجنى عليه فعلا بأن المبلغ المطالب به ليس

(١) على ضوء ذلك عرف بلاكستون هذه الجريمة بأنها .

«An abus of public justice, which consists in any officer's unlawfully taking colour of his office from any man, any money or thing of value, that is not due to him, or more than is due, or before it is due».

(Perkins, p. 319)

(راجع)

مستحقاً ، اذ لا يشترط أن يكون قد خدع بما يطالب به الموظف (١) .
ولا يشترط في الطلب أو الأخذ أن يرد على الموجه اليه التكاليف بأداء المال . فمثلاً اذا أوهم الموظف أحد الاشخاص أن ابنه محكوم عليه بأداء غرامة معينة وأنه جاء لتحصيلها منه فأعطاه الأب مبلغ الغرامة ، فان الجريمة تقع بمجرد هذا الطلب أو الأخذ .

١٧٢ - الركن المعنوي :

هذه الجريمة عمدية يقتضى لقيامها توافر القصد الجنائي . فيجب أن تتجه ارادة الجاني الى طلب أو أخذ ما ليس مستحقاً مع علمه بأنه غير مستحق . فاذا جهل أن المبلغ الذى طلب به أخذه ليس مستحقاً أو يزيد عما هو مستحق انتهى قصده الجنائي (٢) ولو انصرف جهله الى قواعد القانون المالى أو لادارى وذلك باعتبار أن الجهل بغير قانون العقوبات يأخذ حكم الجهل بالوقائع (٣) .

ويكفى لتوافر القصد الجنائي أن تتجه ارادة الجاني الى طلب أو أخذ غير المستحق ولو لم تتجه نيته الى الاستيلاء على غير المستحق ، طالما أن ذلك ليس شرطاً في الركن المادى للجريمة .

ولا عبء بالبواحد ، فالقصد الجنائي يتوافر ولو كان الباعث على الجريمة هو زيادة إيرادات الدولة ، طالما كانت هذه الزيادة غير مشروعة وثمرة استغلال الموظف لوظيفته .

(١) واذا دفع المجنى عليه المال الى الموظف بنية الارشاء بعد ان كشف أنه غير مستحق ، فان ذلك لا يكفى لقيام جريمة الرشوة لأن الفاعل الاصلى لهذه الجريمة هو الموظف العام ، فينظر الى قصده الجنائي لتحديد مدى توافر هذه الجريمة في حقه . وطالما أن قصده لم ينصرف الى الرشوة فلا تقوم هذه الجريمة في حقه ، ومن ثم فانها لا تقوم ايضاً في حق الراشئ لانه بوصفه شريكاً يستمد اجرامه من وقوع جريمة الفاعل ، وهى لم تقع في هذا المثال .

(٢) Cass., 9 déc. 1904, Bull. No. 525; 29 janv. 1957, Bull. Nos. 98 et 99.

(٣) انظر الاحكام الامريكية المشار اليها في مؤلف Perkins, p. 323.

١٧٢ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (المادة ١١٤) .
وقد كانت العقوبة الأصلية هي الأشغال الشاقة المؤقتة الى أن جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فجعلها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . وفضلا عن ذلك يحكم على الجاني بالعزل والرد وبغرامة نسبية تساوى ما حصله أو طلبه الموظف من مال على ألا تقل الغرامة عن خمسمائة جنية (المادة ١١٨) .
أما اذا اقتصر فعل الجاني على انطلب لم يكن هناك ما يبرر الحكم بالرد .
هذا مع عدم الاخلال بواجب الحكم بالغرامة النسبية .

ويرجع في تحديد المقصود بهذه الجزاءات الى ما قلناه في شأن جريمة الاختلاس .

المبحث الثاني

تسخير العمال

١٧٤ - فكرة عامة ، ١٧٥ - الشرط المفترض ، ١٧٦ -
الركن المادى ، ١٧٧ - الركن المعنوى ، ١٧٨ - العقوبة .

١٧٤ - فكرة عامة :

نصت المادة ١١٧ من قانون العقوبات على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عام استخدم سخرة عمالا في عمل لاحدى الجهات الميينة فى المادة ١١٩ أو احتجز بغير مبرر أجورهم كلها أو بعضها . وتكون العقوبة الحبس اذا لم يكن الجانى موظفا عاما وهى تقابل المادة ١١٥ عقوبات الملقاة . وتهدف هذه الجريمة الى حفظ حقوق العمال وحمايتهم من أخطار استغلال الموظف لوظيفته عن طريق تسخيرهم أو احتجاز أجورهم بغير مبرر . وتشتمل هذه المادة على جريمتين :

١ - استخدام العمال سخرة .

٢ - احتجاز أجور العمال بغير مبرر .

وتشترك الجريمتان فى أمرين وتختلفان فى أمر واحد . أما الأمران المشتركان بين هاتين الجريمتين فهما .

١ - الشرط المفترض ، أى الصفة الواجب توافرها فى الجانى •

٢ - الركن المعنوى ، وهو القصد الجنائى •

أما الأمر المختلف فيه فهو الركن المادى المكون لكل منهما •

١٧٥ - الشرط المفترض :

الأصل أن يكون الجانى فى هاتين الجريمتين هو الموظف العام أو من فى حكمه حسبما بينا فيما تقدم • ويشترط فوق ذلك أن يكون الجانى مكلفا بقبض أجور عمال إحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ وتوزيعها عليهم (١) • فلا تقع الجريمة اذا كان الموظف العام قد استخدم العمال فى عمل لاحدى الشركات المساهمة ، وذلك باعتبار أن النص قد اقتصر على الاشارة الى الجهات التى يعتبر مالها مالا عاما (المادة ١١٩) • وقد كانت المادة ١١٧ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على الاشارة الى الدولة والهيئات العامة دون سواها • ولا عيرة بمصدر هذا التكليف فيستوى صدوره من رئيس مختص أو من القانون أو اللوائح مباشرة •

١٧٦ - الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة فى احدى صورتين : (الأولى) استخدام العامل سخرة ، (الثانية) الامتناع بغير مبرر عن اعطاء العمال أجورهم وقت استحقاقها •

(أولا) استخدام العمال سخرة :

يتحقق ذلك اذا حمل الموظف العام عاملا أو أكثر على العمل دون أجر • وفى هذه الجريمة يستغل الموظف العام سلطة وظيفته بحمل العمال سخرة على العمل دون أجر • وغالبا ما تقع هذه الجريمة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة مع غيرها من الجرائم كالالاختلاس والتزوير • مثال ذلك أن يعهد الى أحد موظفى وزارة الزراعة بجمع بعض عمال التراحيل لآبادة دودة القطن ، فيجمع الموظف نفرا من العمال ويوهمهم بأن ثمة تكليف قد صدر

(١) انظر نقض ٢١ يناير ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ٦ رقم ٦٢ ص ١٠٩ ، نقض ١٣ يناير ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٥٤ ص ١٤٢ •

اليهم من الحكومة بالاشتراك في حملة الإبادة دون أجر ، ثم يختلس الأجور المقررة لهم مصطنعا كاشوف حساب تحمل توقيعات منسوبة الى العمال زورا .

وتتم هذه الجريمة بمجرد انصياع العمال للعمل بناء على الأمر الصادر اليهم من الموظف العام بالعمل دون أجر . فلا يشترط لتماها أن ينتهي العمال من عملهم ثم يمتنع بعد ذلك عن أداء الأجر المستحق لهم ، طالما أن انقراض في هذه الجريمة أن الجاني قد أعلن سلفا أن العمال مكلفون بالعمل سخرة أى بدون أجر . وتقف الجريمة عند حد الشروع اذا بذل الجاني كل جهده لحمل العمال على العمل دون أجر ، الا أنهم رفضوا الانصياع لأمره ، أو تدخلت السلطات لوقف تنفيذ الأمر قبل أن يبدأوا في العمل .

ويلاحظ أن القانون لا يتطلب لوقوع هذه الجريمة أن يحتجز الجاني الأجر المقرر للعمال لنفسه ، بل تقع الجريمة ولو أراد أن يوفره للدولة أو للشخص المعنوى العام الذي يعمل به .

(ثانيا) الامتناع بغير مبرر عن دفع الأجور :

ويتحقق ذلك اذا رفض الموظف العام دون سند قانوني اعطاء العمال أجورهم المستحقة كلها أو بعضها . وتختلف هذه الجريمة عن الجريمة الأولى ، في أن العمال يؤدون عملهم لقاء أجر . الا أن الموظف العام يصدر أمره بعدم أداء هذا الأجر . ولهذا نجد أن وقت تمام هذه الجريمة معلق على انتهاء فترة العمل واستحقاق الأجر ، ثم الامتناع عن أدائه . هذا بخلاف الجريمة الأولى ، اذ تقع بمجرد بدء العمال في العمل خضوعا للأمر الصادر من الجاني . ولما كان الامتناع عن دفع الأجر جريمة سلبية بسيطة فلا يتصور الشروع فيها .

ويجب لوقوع الجريمة ألا يكون الامتناع مستندا الى مبرر قانوني . فاذا اعتقد الموظف خطأ بتوافر هذا المبرر ، لم تقع في شأنه هذه الجريمة لعدم توافر القصد الجنائي . هذا دون اخلال بتوافر جريمة الإهمال في أداء الوظيفة اذا توفر في حقه خطأ وضرر جسيمين .

وقد كانت المادة ١١٦ عقوبات الملاءة تنص على عقاب الموظف الذي لا يستوفى استخدام كامل العمال المعينين للمأمورية المكلف بها ويأخذ

لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها ، والموظف الذى يقيد أسماء خدمة الخصوصيين ليتمكن من اعطائهم أجورا يحسبها على الحكومة (١) . ولا شك أن هذه الأفعال ليست الا تطبيقات تدرج تحت مواد انتزوير والاختلاس على حسب الاحوال ، مما لا يبرر أفراد نص خاص لها .

١٧٧ - الركن المعنوى :

تتطلب هذه الجريمة فى صورتها سالفتي الذكر توافر القصد الجنائى . وفى الصورة الأولى يجب أن تتجه ارادة الموظف الى تشغيل العمال سخرة مع علمه بأنهم لن يتقاضوا أجرا . ولما كان الفعل الاجرامى فى هذه الجريمة هو مجرد الأمر الصادر من الموظف بهذا التشغيل فان القصد الجنائى يجب أن يكون معاصرا اياه . فاذا استحضر الموظف العمال وأمرهم بالعمل بنية اعطائهم أجورهم ثم سولت له نفسه أن يحرمهم من هذه الأجور ؛ فان فعله لا تقع به الجريمة الأولى . وان كانت تقع به للجريمة الثانية اذا امتنع عن دفع الأجر دون سند قانونى .

وفى الصورة الثانية يجب أن تتجه ارادة الجانى الى حرمان العامل من أجره كله أو بعضه دون سند قانونى مع علمه بالأجر المستحق له ومقداره . ويجب أن يتوافر هذا القصد وقت استحقاق الاجر للعمال . فلا تقع هذه الجريمة اذا اعتقد الموظف خطأ بأن هناك ثمة مبرر قانونى لهذا الحرمان أو أخطأ فى احتساب مبالغ الأجر . ويصلح عذرا أن يدعى الجانى جهله أو غلظه فى فهم القوانين الادارية أو المالية ، لأنه طالما تعلق الجهل أو الغلط بقانون غير قانون العقوبات يأخذ حكم الواقع ، وفقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض (٢) .

١٧٨ - العقوبة :

يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة . وطبقا

(١) انظر احمد أمين ص ٩٢ و ٩٣ .

(٢) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٨١ س

٢٤٧ ، ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٨٥ س ٨٤٤ .

١٥ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ .

المادة ١١٨ عقوبات بعزل الجاني عن وظيفته أو تزول صفته • ويلاحظ في تطبيق العزل ما نصت عليه المادتان ٢٥ و ٢٧ من قانون العقوبات •
وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فأضاف فقرة ثانية الى المادة ١١٧ عقوبات فتعلق بحالة كون المتهم ليس موظفا عاما • ففي هذه الحالة تكون العقوبة الحبس • وقد أراد المشرع بهذا التعديل حماية حقوق العمال في المشروعات الخاصة ضد أفعال لسخرة •

الفصل الثالث

التربح

١٧٩ - فكرة عامة ، ١٨٠ - الشرط المفترض ، ١٨١ -
الركن المادى ، ١٨٢ - الركن المعنوى ، ١٨٣ - العقوبة •

١٧٩ - فكرة عامة :

ينأى فى جريمة الرشوة كيف يتجر الموظف العام فى وظيفته ، فيطلب أو يأخذ مقابل عمل من أعمال هذه الوظيفة أو الاخلال بواجباتها • وفى هذه الجريمة فان الموظف العام لا يتجر فى وظيفته وانما يستغلها استغلالا ، فيعمل على الحصول لنفسه أو لغيره على ربح أو منفعة من وراء أعمال وظيفته • وهكذا فان استغلال الوظيفة العامة بقصد الربح هو جوهر هذه الجريمة •

وقد كان قانون العقوبات يعاقب على انتربح من وراء الوظيفة العامة فى صورتين ، الأولى يقترب فيها التربح بالاضرار بمصالح الدولة (المادة ١١٥) (١) ، والثانية يقتصر فيها الوظيف على التربح من وراء وظيفته (المادة ١١٦) (٢) فجاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ واستعاض عن الجريمتين

(١) نصت المادة ١١٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومى مكلف بالحفاظة على مصلحة الدولة أو احدى الهيئات فى صفة أو عملية أو قضية واضر بهذه المصلحة ليحصل على ربح لنفسه أو لغيره •

(٢) نصت المادة ١١٦ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على انه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومى له شأن فى ادارة المقاولات أو التوريدات أو الاشغال المتعلقة بالدولة أو باحدى الهيئات

بجريمة واحدة نص عليها في المادة ١١٥ المعدلة بهذا القانون . وتقضى هذه المادة بأن (كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه ، أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره ، بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة) . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذه المادة الجديدة أن جريمة التريبح تتسع لتشمل حالة كل موظف أيا كان وجه نشاطه يحصل أو يحاول الحصول لنفسه أو لغيره بدون حق على ربح من عمل من أعمال وظيفته . وقد كانت المادتان ١١٥ و ١١٦ القديمتان تشترطان صفات معينة في الموظف العام ، وهو ما لم تشترطه المادة ١١٥ الجديدة .

وهذه المادة تقابل المادة ١٧٥ من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بالقانون الصادر في ١٧ يونية سنة ١٩٦٧ (١) ، والمادة ٣٣٤ من قانون العقوبات الايطالي (٢) .

وفي هذه الجريمة يتمثل استغلال الوظيفة العامة من خلال العمل على تحقيق مصلحة خاصة من ورائها . فهناك تعارض لا شك فيه بين المصلحة الخاصة التي قد يستهدفها الموظف العام لنفسه أو لغيره ، وبين المصلحة العامة المكلف بالسهر عليها . فهذه جريمة من جرائم الخطر ، لأنها تؤدي الى تعرض المصلحة العامة للخطر من وراء تريبح الموظف العام من ورائها ولا يحول دون توافر هذا الخطر الا يترتب عليه ضرر حقيقي أو الا يتمثل في خطر حقيقي قطعي ، فهو خطر مجرد بحكم التعارض بين المصلحتين العامة والخاصة . ولا محل لتحديد مادية هذا الخطر أو قياسه في كل جريمة على حدة .

١٨ - الشرط المفترض :

تفترض هذه الجريمة صفة معينة في فاعلها الأصلي وهو أن يكون

العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مانها بنصيب ما بآية صفة كانت أو يكون له شأن في الاشراف عليها ، حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو لغيره بآية كيفية على ربح من عمل من الاعمال المذكورة .

(١) أنظر Goyet; Droit pénal spécial, 1972, p. 88 et s.

Michel Véron; Droit pénal spécial, 1976, p. 280. et s.

Manzini, Trattate, v. 5, no. 1359, p. 226. (٢)

(٣ م ١٨ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

موظفا عاما بالمعنى الذى حددته المادة ١١٩ مكررا عقوبات • ولا يشترط فوق ذلك توافر صفة خاصة فى الموظف العام خلافا لما كانت تنص عليه اللادتان ١١٥ و ١١٦ قبل تعديلها بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ (١) وهذا النحو هو ما يسير عليه كل من القانون الفرنسى (المادة ١٧٥) والقانون الايطالى (المادتان ٣٢٤) اذ لم يشترط فى الجانى سوى أن يكون موظفا عاما •

ولا أهمية لنوع الأعمال المكلف بها بوصفه موظفا عاما ، سواء كانت من أعمال الادارة أو التنفيذ أو الاشراف أو المشورة • ولا عبرة بكون الموظف العام يعمل فى اطار السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية • ولا عبرة بما اذا كانت أعماله تتسم بالطابع الفنى أو الذهنى أو المادى (٢) • وهكذا فجميع أعمال الوظيفة عامة على قدم المساواة طالما كان المكلف بها هو أحد الفئات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ مكررا عقوبات •

ولا يشترط أن يكون الموظف العام مكلفا بالقيام بجميع أعمال الوظيفة التى تريخ من ورائها بل يكفى أن يكون له نصيب منها مهما كان ضئيلا (٣) • ولو كان اشرافه على العمل الذى تريخ من وراءه خاضعا لرقابة رؤسائه (٤) • وغنى عن البيان أنه يشترط توافر الصفة المذكورة فى الموظف وقت حصوله على الربح أو محاولة الحصول عليه (٥) ، الا أنه يجب أن يلاحظ أنه اذا اشترك موظف فى احدى العمليات بصفته الشخصية أو تحت اسم مستعار، ثم كلف بعد ذلك بمقتضى وظيفته بإدارة هذه العمليات أو الاشراف عليها ، فلم يعتذر عن قبول هذا التكليف أو لم يكف عن الاستمرار فى مباشرة هذه العملية ، فان الجريمة تتوافر فى حقه قانونا (٦) وعلة ذلك أن المادة

(١) كانت المادة ١١٥ تشترط فى الموظف العام أن يكون مكلفا بالمحافظة على مصلحة الدولة أو احدى الهيئات فى صفة أو عملية أو قضية • وكانت المادة ١١٦ تشترط فى الموظف العام أن يكون له شأن فى ادارة المناولات أو التوريدات أو الاشغال •

Crim. 14 juin 1972, Bull. 1972, no. 204.

Ency. Dalloz, 1954, *Fonctionnaire public*, No. 202.

Crim. 18 mars 1976, D. 1976, 130.

Manzini, *Trattato*, v. 5, n. 1359, p. 226.

وانظر فى قضاء محكمة النقض الإيطالية :

Cass., 12-20 dicembre 1912; 24 agosto 1906 (Manzini *op. cit.*, n.

1359, p. 227, n. 1,2).

(٢) انظر

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

١١٥ عقوبات الجديدة قد أتت بواجب قانوني فرضته على مثل هذا الموظف مقتضاه عدم الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة وتريح من ورائها غير هذا مكونا للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة (١) .

ويكفى أن تثبت للجاني هذه الصفة وقت الجريمة ولو ترك بعد ذلك اختصاصه الوظيفي الذي وقعت الجريمة بناء عليه .

١٨١ - الركن المادي :

يتحقق هذا الركن بالتريح من وراء عمل من أعمال وظيفته ، وذلك على الوجه الآتي :

(١) التريح : يتوافر هذا النشاط اذا قال الجاني أى ربح ومنفعة من العمل المكلف به ، أو حاول الحصول على هذا الربح أو المنفعة . وهنا يلاحظ أن المشرع قد ساوى بين الحصول الفعلي على الربح ومجرد المحاولة في سبيل ذلك . والمحاولة هي دون الشروع من الأفعال ، فلا يشترط أن تصل إلى مرتبة البدء في التنفيذ (٢) . وبناء على ذلك فإن التريح يقوم بالحصول الفعلي على الربح أو بالسعى نحوه .

ويتعين أن يكون هذا التريح من وراء العمل ، سواء كان ذلك أثناء تقريره أو المداولة في اتخاذه ، أو التصديق عليه ، أو تعديله على نحو معين ، أو ابطاله أو الفائه أو تنفيذه (٣) ، إلى غير ذلك من التصرفات التي يزاولها طبقاً لوظيفته العامة فلا يكفي مجرد مزاوله العمل مشوباً بالخطأ الإداري أو بالتجاوز في استعمال السلطة ، ما لم يكن هذا العمل مقروناً بالسعى نحو الحصول على الربح أو المنفعة لنفسه أو لغيره .

ولا يشترط لتحقيق هذا النشاط أن يحصل الجاني بالفعل على الفائدة أثناء مباشرته للعمل المكلف به ، بل يستوى أن يحصل عليها بعد الانتهاء من هذا العمل (٤) ، أو أن يكون الحصول عليها رهيناً بتنفيذ اتفاق اتفاق لم

(١) يقول Manzini أن هذه الجريمة قد ترتكب بطريق الامتناع (Trattato, v. 5, n. 1362, p. 235).

وفي هذه الحالة تعتبر مثلاً للجريمة الإيجابية التي تقع بطريق الامتناع.

(٢) Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 228.

(٣) Cass., 31 déc. 1920, Bull. n. 514.

(٤) Cass., ler. juillet 1953, n. 229.

ينفذ (١) ، أو أن يأمل في الحصول عليها دون أن يتحقق مراده • ويكفى مجرد التبرج من وراء عمل واحد من أعمال الوظيفة ولم يتوفر فيه صفة الاستمرار (٢) •

وغنى عن البيان أنه لا يشترط حصول الضرر لوقوع هذه الجريمة لانها من جرائم الخطر الذي يهدد نزاهة الوظيفة العامة •

واذا حصل الجاني على فائدة ما ، فلا عبرة بقيمتها (٣) • ويستوى في هذه الفائدة أن تكون ذا مظهر مالى أو اقتصادى يحقق نفعاً مادياً أو اعتبارياً (٤) • ولا يصلح دفاعاً أن يدعى الجاني بمشروعية الفائدة الى حصل أو أراد الحصول عليها ، فهي حتماً فائدة غير شرعية في نظر القانون ما دام أن الحصول عليها جاء بسبب مباشرة الموظف أحد أعمال الوظيفة العاملة المكلف بها (٥) •

ويستوى أن يكون سعى الموظف من وراء الأعمال المكلف بها أو من أجل الحصول على الربح لنفسه شخصياً أو لغيره من الأشخاص •

ويستوى أن يحصل الموظف أو يحاول الحصول على الربح مباشرة أو بطريق غير مباشر • ومثال الحصول على الفائدة لنفسه بطريق مباشر ما حكم انطباق هذه الجريمة على عمدة رسا عليه مزاد أرض مملوكة للبلدية التى كان يديرها (٦) ، وعلى عمدة انضم الى شركة لاستغلال نبع في البلدية التى كان يشرف عليها (٧) ، وعلى قاض بحكمة تجارية عقد صفقة لحساب شركة كلف بالاشراف على تصفيتها باعتباره مأموراً للتبليسة (٨) • ومن أمثلة ذلك أيضاً المهندس الذى يشترك مع المقاول في

Cass., 5 juin 1890, Bull. n. 117. (١)

Crim. 2 nov. 1961, Bull. 1961, no. 438. (٢)

Ency. Dalloz, 1954, v. 2, Fonctionnaire public, n. 196. (٣)

Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 229. (٤)

Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 229. (٥)

Cass., 28 nov. 1840; 15 avril 1848 (Garçon, art 175, (٦)

n. 27, 28).

Cass., 5 juin 1890, Dalloz 91-1-42. (٧)

ويلاحظ أنه في هذه القضية حكم بطلان الشركة المذكورة ، إلا ان المحكمة قضت مع ذلك بأن هذا البطلان لا ينفي انها كانت خاضعة لاشراف العمدة أثناء وجودها الفعلى •

Cass., 26 juillet 1910, D. 1931-2-30. (٨)

أعمال المفاوضة المحالة عليه ، والطبيب الذي يشترك مع المتعهد في عملية توريد الأدوية للمستشفى المحالة عليه ادارتها ، وأمين المكتبة الذي يتدخل في أعمال توريد المكتب ، الى غير ذلك . أما الحصول على الفائدة بطريق غير مباشر فيتم ذلك اذ تدخل وسيط يعمل لحساب الموظف في الأعمال المكلف بها (١) ، ومثال ذلك أن يتفق المحضر مع أحد الأشخاص للدخول في مزاد يبيع منقولات أحد المحجوز عليهم لشرائها لحسابه الخاص، وفي هذه الحالة يتعين مساءلة هذا الوسيط باعتباره شريكا بطريق الاتفاق والمساعدة (٢) .

ومالم يتوافر الترتيب من وراء أعمال الوظيفة ، فلا تقع الجريمة . كما اذا تربع الموظف العام من وراء مشروع لا يخضع لاشراف وظيفته ولا يعتبر من أعمالها (٣) .

ويجب أن يكون حصول الجاني أو محاولة الحصول لغيره على الربح أو المنفعة ، أمرا غير حق . وهو ما يفترض في غالب الأحوال وجود اشتراك بين الجاني وهذا الغير . والأمر النهاية مرجعة الى تقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى لاستخلاص ما اذا كان الجاني قد حصل أو حاول أن يحصل على ربح للغير (٤) . وقد لاحظت محكمة أمن الدولة العليا في قضية

(١) Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 230; Antolisei,

Mannale, v. 2, p. 656.

(٢) Garcon, n. 24; Cass., 28 févr. 1925, Bull. n. 80; 5 déc. 1931, Bull n. 284.

(٣) Crim. 24 oct. 1957, Bull. 1957, no. 676.

(٤) ولا يكفي دليلا على ذلك مجرد علاقة القرابة أو المصاهرة بين الموظف وصاحب المصلحة في أداء العمل الذي يؤديه كما اذا كان أحد أعضاء لجنة البت في المناقصات قريبا أو مصاهرا لأحد أصحاب العطاءات ، ما لم يثبت أن هذه الصلة كانت هي العامل الوحيد في رسو العطاء عليه . وفي هذا المعنى تقول محكمة القضاء الإداري بأن مجرد صلة المصاهرة بين المعلنون في ترقيته وبين وكيل الوزارة لا ينهض وحده دليلا كافيا على أن القرار قد انحرف عن الجادة وصدر بيباط من المحاباة دون ابتغاء وجه المصلحة العامة إذ قد يكون الموظف في ذاته أهلا لترقيته بجدارة واستحقاق فلا يجوز أن يساء تعبیر علاقته بالرئيس الإداري بدون مبرر . كما لا يجوز أن يكون من شأن هذه العلاقة أن تجني على ذوي القرية والاصهار بدون وجه حق اذا توافرت فيهم شروط الترقية ومقومات الاختيار والافضلية فلا ندوحة إذن من تقديم الدليل المقنع بأن الصلة المذكورة كانت هي العامل المرجح في الاختيار (٢٥ أبريل سنة ١٩٥١ مجموعة احكام مجلس الدولة س . ص ١٠٧) .

الاستيراد الكبرى سنة ١٩٦٤ أنه لا يجوز في جميع الأحوال معاقبة الموظف التي يتعاقد مع آخر في خصوص المقاولات أو غيرها المنصوص عليها في المادة ١١٦ عقوبات ، إذا كان من شأن هذا التعاقد أن يدر ربحا على الطرف الآخر ، لأن المفترض أن المتعاقد معه إنما يرمى من وراء تعاقدته أن يحصل على ربح من المشروع انذى تعاقد على اتمامه والا وقف دولاب الأعمال تماما ، ولم ينبج من العقاب الا الموظف الذى يعقد صفة وهو على يقين من خسارة الطرف الآخر فيها وهذا أمر مستبعد (١) .

وكل ذلك لا يحول دون مساءلة الموظف العام عن خطئه الادارى في مراعاة صلته بالغير عند التعامل معه . وقد يصل الأمر الى معاقبته بالمادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات اذا توافرت سائر أركانها .

وننبه الى أن المصلحة التى يجب أن يحصل عليها الموظف العام أو يسعى نحو الحصول عليها هي مصلحة مادية . فاذا كانت له مصلحة غير مادية مجردة كزمانة أو قرابة فلا يوصف من أجلها فقط بأنه صاحب مصلحة مالم يعمل على تحقيق مصلحة مادية بغير حق لهذا الزميل أو القريب .

أما اذا كانت الفائدة التى يستهدفها الموظف هي من أجله لا من أجل الغير ، فيكفى لوقوع الجريمة مجرد تدخله لحسابه الشخصى ولو كانت الفائدة التى سيحققها تتفق مع الفائدة التى سيحققها أى شخص آخر ، لأن استثماره بالعمل لصالحه لا يتفق مع نزاهة الوظيفة العامة ويعرض المصلحة العامة للخطر . ومن ثم فهو ربح بغير حق في جميع الأحوال .

(ب) العمل الذى يؤديه الموظف : لا تقع الجريمة الا اذا كان الحصول على الفائدة أو محاولة الحصول عليها من خلال عمل من أعمال وظيفة .

ولا عبرة بطبيعة العمل الذى يؤديه ، فيستوى أن يكون تحضيريا أو تنفيذيا أو أن يكون نهائيا أو قابلا للمراجعة والالغاء ، وسواء كان صحيحا أو باطلا (٢) . ويشترط أن يكون الموظف مختصا بالعمل الذى أداه فلا تقوم الجريمة اذا تجاوز الموظف اختصاصه وأقتحم نفسه فى عمل لا يدخل فى

(١) محكمة أمن الدولة العليا فى ٢٩ يونية سنة ١٩٦٤ (القضية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٦٣ أمن الدولة) ، غير منشور .

Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 232.

(٢)

صميم وظيفته ثم حصل على فائدة من ورائه (١) . على أنه لا عبرة بما اذا كان الموظف قد أدخل بترتيب العمل وتوزيعه فباشر عملا غير مكلف به طالما أنه يدخل في صميم وظيفته . مثال ذلك أن يدخل محضر محل زميله في بيع بعض المنقولات المحجوزة ثم يجني فائدة من وراء ذلك . ولا عبرة اذا كان العمل يدخل في حدود السلطة المقيدة أو السلطة التقديرية للموظف .

ولا يجوز التحدى بأن العمل قد تم في حدود المصلحة العامة أو الدفع بشرعية من الدفع العمل لاثبات عدم توافر الجريمة (٢) ، طالما ثبت أن الجاني كان يهدف من وراء عمله الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه ، أو تمكين الغير من هذا الربح بدون وجه حق . وعلة ذلك أن هذه الجرائم من جرائم الخطر التي يكفي لوقوعها مجرد السعي للحصول على المصلحة الخاصة من وراء المصلحة العامة التي كلف الموظف بالسهر عليها ، وهو ما ينطوي على مخالفة حظر قانوني أتى به قانون العقوبات من خلال المادة ١١٦ (٣) . مثال ذلك المهندس الذي يشترك مع أحد المقاولين في عملية أسند اليه الاشراف عليها ، ومعاون المدرسة الذي يشترك مع المتعهد بتوريد الأغذية للطلبة .

(ج) تمام الجريمة : قلنا أن هذه جريمة من جرائم الخطر ، يكفي لتوافرها مجرد احتمال الضرر . فتتم الجريمة بمجرد محاولة الموظف الحصول على الربح لنفسه أو لغيره ، أو الحصول عليه بالفعل . فاذا حصل الجاني على ربح من وراء العمل المكلف به وقعت الجريمة تامة من تاريخ محاولة هذا الحصول بغض النظر عما يتبع ذلك من فوائد أخرى قد تعود على الموظف كأثر للفعل مصدر الفائدة الأولى (٤) . ولما كان مجرد محاولة

(١) Manzini, Trattato, v. 5, n. 1361, p. 233.

(٢) انظر في قضاء محكمة النقض الإيطالية .

Cass., 28 giugno 1954, Buzzaneco, *Rassegna giur. cod.*

pen. 1955, art. 324, p. 173.

Cass., 28 févr. 1925, D.H. 1925, 240; Ency. Dalloz, (٣)

Fonctionnaire public. n. 203.

فالمحضر الذي يشتري لنفسه المنقولات التي كلف ببيعها ، مثلا ، يقع تحت طائلة العقاب ولو ثبت أنه اشترى المنقولات بالثمن الذي كان يحتمل أن تباع به للغير .

Manzini, Trattato, v. 5, n. 1363, p. 237. (٤)

الحصول على الفائدة لا تعتبر جريمة مالم تكن مستتدة الى عمل من أعمال الوظيفة التي يؤديها ، فانه عند تقدير وقت تسام الجريمة يجب قياس محاولة الحصول على الربح بالنظر الى العمل الوظيفي الذي أداه الموظف .

وتعتبر هذه الجريمة من الجرائم الوقتية التي تتم بمجرد قيام الموظف بالفعل الذي يحصل به على الربح (أو يحاول الحصول عليه) • ولا عبرة بعد ذلك في استمرار حصول الجاني على أرباح نتيجة لنشاطه الاجرامى لأن الجريمة تتم وتنتهى بمجرد الواقعة التي أدت الى حصوله على الربح ايا كان مقداره (١) •

١٨٢ - الركن المعنوي (القصد الجنائي) :

هذه جريمة عمدية يقتضى قيامها توافر القصد الجنائي العام ، وهو اتجاه الادارة الى الحصول على ربح لنفسه أو لغيره من وراء أحد أعمال وظيفة ، مع علمه بذلك • وبناء على ذلك فلا يكفى مجرد التسبب في الحصول على ربح من وراء أعمال الوظيفة العامة المذكورة لقيام هذه الجريمة ما لم يثبت أن الموظف قد قام بالحصول على هذا الربح قاصدا ذلك • ولا يصلح عذرا أن يدعى الجاني جهله بالواجب المفروض عليه في عدم الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة من خلال العمل المكلف به ، لأن مصدر هذا الواجب هو قانون العقوبات ذاته • ولا يقبل من أحد الاعتذار بالجهل به أو الغلط فيه • الا أن القصد ينتفى اذ أثبت الموظف جهله بأن العمل الذي أداه يندرج تحت ادارته أو اشرافه ، ولو انطوى ذلك على جهل باللوائح الادارية أو التعليمات ، لأن الجهل أو الغلط في غير قانون العقوبات يصلح عذرا لاتفاء هذا القصد •

ويلاحظ أن اتجاه ارادة الجاني الى الحصول على الربح هو جوهر القصد انعام ذاته فلا محل للنظر اليه باعتباره قصداً خاصا • على أنه اذا كان الحصول على الربح أو محاولة الحصول عليه هو لنفع الغير بدون حق ، وجب أن تتجه ارادة الجاني الى هذا الباعث وهو نفع الغير بدون حق وما ما يتوافر به القصد الخاص •

وقد ثار الخلاف حول ما اذا كان يشترط في هذه الجريمة توافر ما يسمى بنية الغش ، فذهب رأى الى المنادة بذلك ، والقول بأنه باشر الموظف عمله دون أن يسبب ضررا بالجهة التابع لها ، لم يقع تحت طائلة العقاب (١) ، وذلك بناء على أن القانون لا يبغي مجرد المنع الشكلي وانما الحيلولة دون اساءة استعمال الأمانة المفروضة على الموظف بحكم وظيفته . واذا كانت مخالفة لهذا الخطر القانوني تؤدي الى افتراض نية الغش لديه ، الا أن هذا لا يحول دون تخويله حق اثبات حسن نيته . ولكن غالبية اتفقته مؤيدة بقضاء محكمة النقض الفرنسية قد اتجهت الى عكس ذلك ، بالنظر الى أن هذه الجريمة هي من جرائم الخطر التي تقع بمجرد التعارض بين وظيفة الجاني وتصرفه الصادر عن المصلحة الخاصة (٢) ، مما لا محل معه لاشتراط قصد الغش . يؤكد هذا المعنى أن القانون لا يشترط لوقوع هذه الجريمة احداث ضرر فعلى بالمصلحة التي كلف الموظف برعايتها ، ومن ثم فلا يشترط في ركنها المعنوي اتجاه نية الجاني الى هذا الاضرار .

١٨٣ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشقة المؤقتة (المادة ١١٥) . ويحكم على الجاني بالعزل وبغرامة نسبية تساوى قيمة الربح أو المنفعة الذي حصل عليه بشرط ألا تقل عن خمسمائة جنيه (المادة ١١٨) .

ولا محل للحكم بالرد الا اذا كان الجاني قد أضر بالمصلحة العامة ، وعند ذلك يكلف برد قيمة هذا الضرر . ولا محل للحكم بالغرامة النسبية اذا وقف نشاط الجاني عند مجرد محاولة الحصول على الربح ، دون أن يتمكن من الحصول عليه بالفعل ، وذلك باعتبار أن هذه الغرامة يتوقف

(١) Chauveau et Hélic, t. 2, n. 823 et 824; Rouen, 18 juill. 1896; Aix, 5 août 1897; Besancon, 20 juill. 1905; Poitiers, 23 mai 1952, D. 1952, p. 501.

(٢) Cass., 15 déc. 1905, D. 1907, I, 195; 22 avril 1915, D. 1921.1.139; 21 déc. 1935, Gaz. Pal. 1936.1.138; mai 1957, Bull. n. 447; Nancy, 22 fév. 1908; Lyon, 26 juill. 1910; Dijon, 16 mai 1917. Ency. Dalloz, Fonctionnaire public, n. 193.

Levasseur, mise à jour, 1966, p. 111.

على تقدير هذا الريح ، فاذا لم يكن قد تحقق بعد فلا محل للحكم بهذه الغرامة بالنظر الى ذاتية الجريمة في هذه الحالة . وهذا النظر هو ما اعتمدت عليه محكمة النقض حين قررت عدم جواز الحكم بالغرامة النسبية في جريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة (المادة ١١٣) (١) .

الفصل الرابع

الاضرار باموال والمصالح

١٨٤ - تمهيد :

عاقب المشرع على الاضرار بالاموال والمصالح العامة في سبعة مواد تحمل الأرقام ١١٦ و ١١٦ مكررا و ١١٦ مكررا (١) و ١١٦ مكررا (ب) و ١١٦ مكررا (ج) و ١١٧ مكررا .

وهذه الجرائم من نوعين : (١) جرائم عمدية ، وهي بحسب ترتيب النصوص الاخلال العمدي بنظام توزيع السلع (المادة ١١٦) ، والاضرار العمدي بالاموال ولمصالح عامة (المادة ١١٦ مكررا ج) ، وتخریب الاموال الملهود بها الى الموظف العام (المادة ١١٧ مكررا) .

٢ - جرائم غير عمدية ، وهي الاضرار غير العمدي بالاموال والمصالح الملهودة الى الموظف العام (المادة ١١٦ مكررا أ) ، والاهمال في صيانة أو استخدام الاموال العامة (المادة ١١٦ مكررا ب) .

وفيما يلي نبث كلا من هذين النوعين على حدة . وسوف نلتزم في ترتيبها بالمعيار العلمي دون التقيد بترتيب المشرع .

(١) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٤٧ ص ١٠٢٠ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٤٠ ص ٧٣٦ .

المبحث الثانى

الاضرار العمدى بأموال والمصالح

(أولا) اضرار الموظف العام بأموال والمصالح الممهود بها اليه :

١٨٥ - تحديدها :

استحدث القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ١١٦ مكررا (١) جريمة اضرار الموظف العام عمدا بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم الممهود بها اليه ولو لم يترتب على الجريمة أى قع شخصى له . وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فاستبقى هذه الجريمة من حيث المبدأ ثم أدخل عليها بعض التعديلات . فقد نصت المادة ١١٦ مكررا من القانون المذكور بأن « كل موظف عام أضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم الممهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة . فاذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن » . وهذه المادة تقابل المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات سائفة الذكر .

ويلاحظ أن هذه الجريمة تمثل النموذج القانونى العام لجريمة الاضرار العمدى بالأموال والمصالح لممهود بها الى الموظف العام . ولذلك فان تطبيق هذا النموذج يتطلب عدم توافر نموذج قانونى خاص بنوع معين من هذه الأموال والمصالح . مثال ذلك المادة ١١٧ مكررا بشأن تخريب الأموال ، فان توافر هذه الجريمة يؤدى الى تطبيق المادة المذكورة دون المادة ١١٦ مكررا ، لأن الخاص يستبعد العام (١) .

١٨٦ - الشرط المفترض :

(أولا) صفة الجاني : هذه جريمة موظف عام بالمعنى الوارد فى المادة ١١٩ مكررا . فيشترط فى الفاعل الأصلي أن تتوافر فيه هذه الصفة بخلاف الشريك .

(١) فى هذا المعنى عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ص ٤١٥ .

وتفترض هذه الجريمة أن يكون الموظف العام شاعلا لوظيفته العامة .
فاذا كان معاررا الى جهة خاصة أو عاملا بها بناء على تعاقد شخصي ، ثم
أضر بمصالح هذه الجهة ، فلا تقوم في شأنه الجريمة المنصوص عليها في
المادة ١١٦ مكررا عقوبات . وذلك باعتبار أن هذه الجريمة تفترض استغلال
الموظف العام لوظيفة العامة للاضرار بالأموال والمصالح المعهود بها اليه .
(ثانيا) الأموال والمصالح : يفترض لوقوع هذه الجريمة ورودها على
مصلحة مادية . وتنقسم هذه الأموال والمصالح الى نوعين :

(أ) أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العام والتي يتصل
بها بحكم عمله : يتحقق الاضرار بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها
الموظف ، أو التي يتصل بها بحكم وظيفته .

ومثال الاضرار بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف التعاقد
بشروط مجحفة بمصالح هذه الجهة أو تعمد افشاء بعض أسرار الناقصة
لأحد المتقدمين بالطلبات ، أو تعمد اخفاء بعض المستندات الهامة أو
اتلافها ، أو عدم تحصيل الضرائب أو الرسوم المستحقة لها ، الى غير ذلك
من الأفعال . ويشترط أن تتعلق المصلحة أو الأموال بالجهة التي يعمل بها
الموظف العام ، والتي يباشر فيها وظيفته العامة ، أو تلك التي يتصل بها
بحكم وظيفته .

ولا يشترط أن تكون الجهة التي يتصل بها بحكم وظيفته من الجهات
التي تعتبر أموالها أموالا عامة . وإنما يجب أن يكون اتصالها بحكم وظيفته
العامة لا بناء على علاقاته الشخصية

(ب) أموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها الى الجهة التي يعمل
بها الموظف العام والتي يتصل بها بحكم وظيفته : مد القانون حمايته الى
أموال الأفراد ، أو مصالحهم المادية المعهود بها الى جهة عامة من شر الاضرار
العمدى بها ، نظرا الى ما رآه من أن نشاط هذه الأموال أو المصالح يتصل
بخطا التنمية الاقتصادية والتنظيم الاشتراكي للمجتمع (١) . ويستوى في

(١) نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢٩
ص ١١٥٧ .

هذه الجهة أن يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته • مثال ذلك أن
تعتمد الموظف اخفاء عطاء مقدم من أحد الأفراد وعدم عرضه على لجنة
البت •

١٨٧ - الركن المادى :

تقتضى هذه الجريمة أن يصدر عن الجانى فعل يحقق به الاضرار
بالأموال أو المصالح السالف بيانها • وهو كل فعل يؤدي الى الحاق
الاذى ايجابا أو سلبا بهذه الأموال أو تلك المصالح ، ولو لم يترتب على
الجريمة أى نفع شخصى له (١) • ويستوى أن يكون هذا الفعل ايجابيا
أو سلبيا •

والفرض أن الموظف أساء استعمال وظيفته أو تجاوز حدودها فيما قام
به من فعل ضار • فلا جريمة اذا تم الاضرار بمصالح الغير فى حدود
ما تقتضيه واجاب وظيفته (٢) ويتمثل الاضرار اما فى انقاص ميزة أو منفعة
أو تضييع ربح محقق (٣) •

ويشترط فى الضرر أن يكون محققا ، أى حالا ومؤكدا ، ولو لم يتحدد
مداه ونطاقه الكامل على وجه اليقين • على أنه يجب أن يكون الضرر نفسه
قد حل بصفة مؤكدة مهما كان من المحتمل زيادة نطاقه فى المستقبل • ويجب
أن يكون الضرر جسيما • ورغم اشتراط الجسامة صراحة ، الا أن المادة
١١٦ مكررا نصت فى فقرتها الأخيرة على اعتبار الضرر غير الجسيم ظرفا
مخففا ، مما يفيد بمفهوم المخالفة وجوب أن يكون الضرر جسيما لاستحقاق
المقوبة الأصلية المؤثرة للجريمة • وهو تفسير جائز طالما كان فى مجال
التخفيف والاباحة لا فى مجال التشديد والتجريم •

ويجب توافر علاقة السببية بين فعل الموظف وبين الضرر ، فاذا ثبت
أن الضرر يرجع الى سبب أجنبى لا دخل لارادته فيه أن بسبب اهمال جسيم

(١) نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٩٤
ص ٤٩١ •

(٢) نصت المادة ١٤٤ من قانون العقوبات المجرى على اشتراط اساءة
استعمال الوظيفة لقيام الجريمة •

(٣) نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩٤١
ص ٤٩١ •

وقع فيه أحد الموظفين العموميين ، انقطعت علاقة السببية بين الفعل والضرر .
١٨٨ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يكفي القانون لقيامها بمجرد توافر القصد الجنائي العام . وهو اتجاه ارادة الجاني الى الحاق الضرر بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة مع علمه بذلك . فلا تقع هذه الجريمة بمجرد الخطأ غير العمدى مما قد يعتبر جريمة طبقا للمادة ١١٦ مكررا (١) .

ومن الصعوبة بمكان اثبات القصد الجنائي في هذه الجريمة ما لم تكن مرتبطة بأحدى جرائم الاعتداء العمدى على المال العام السالف بيانها .

ولا يكفي مجرد الحاق الضرر بالجهة أو الأفراد لتوافر ركن العمد في حق الموظف العام ، بل يجب أن يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الموظف العام أراد هذا الضرر وعمل من أجل احداثه . فلا يكفي لتوافر القصد الجنائي مجرد مخالفة الموظف للتعليمات أو أوامر الرؤساء ما لم يكن ذلك مصحوبا بإرادة الحاق الضرر بصورة باتة وقاطعة . وهو أمر يتوقف على ملاسبات الواقعة وظروفها على النحو الذى تقدره محكمة الموضوع . ولا عبرة بالبواعث التى تحدد الجاني الى ارتضاب جريمة .

١٨٩ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة . وقد كانت المادة ١١٦ مكررا (١) قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ يضع ظرفا مشددا لهذه الجريمة في حالة وقوع اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها ، إلا أن المادة ١١٦ مكررا الجديدة المنصوص عليها في هذا القانون خلقت من هذا الظرف المشدد . وذلك باعتبار أن عقوبة الجريمة أصبحت الأشغال الشاقة المؤقتة بعد أن كانت الحبس ، مما لا موجب معه للتشديد . ونصت الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكررا على أنه اذا كان الضرر الذى

(١) فإذا تمثل الضرر في تضييع ربح معين وجب أن يثبت ان الربح الضائع كان مؤكدا . وانظر نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٢٩ ص ١١٥٧ .

(٢) وانظر نقض ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ سالف الذكر .

ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن . وهذا دون اخلال بتطبيق المادة ١١٨ مكررا (أ) المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . وهي تجيز للمحكمة اذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة بها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا عقوبات .

(ثانيا) الاخلال بنظام توزيع السلع :

١٩٠ - تصديها :

استحدث القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هذه الجريمة في المادة ١١٦ من قانون العقوبات . وتنص هذه المادة على أن « كل موظف عام كان مسئولاً عن توزيع سلعة أو عهد اليه بتوزيعها وفقا لنظام معين فأخل عمدا بنظام توزيعها يعاقب بالحبس . وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو اذا وقعت الجريمة في زمن حرب » . وعلة استحداث هذه الجريمة كما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ أن « الدولة تستغل جانباً لا يستهان به من المال العام في توزيع السلع على الجمهور حتى تكفل عدالة توزيعها بين المواطنين وحتى لا يكون الجمهور تحت رحمة تجار القطاع الخاص اذا قل المعروض من السلع في الأسواق » . وهذه الجريمة ذات طابع اقتصادي لأنها تقع اعتداء على مصلحة اقتصادية قومية هي احترام نظام توزيع السلع بواسطة القطاع العام .

١٩١ - الشرط المفترض :

هذه جريمة موظف عام فلا بد من توافر هذه الصفة في الجاني طبقا للمادة ١١٩ مكررا عقوبات . وبالإضافة الى ذلك يجب أن يكون الموظف العام مسئولاً عن توزيع السلعة أو معهوداً اليه بتوزيعها . ومصدر هذا انتكليف هو القانون أو اللوائح أو الأوامر الادارية الصادرة من الرؤساء في حدود اختصاصهم .

١٩٢ - الركن المادي :

تقع هذه الجريمة بالاخلال العمدي بنظام توزيع السلع كما حددته الحمة المختصة قانونا بوضع هذا النظام . ولا فرق بين سلعة أو أخرى في هذا

الشأن لوقوع الجريمة • والعبرة هي بوجود نظام معين للتوزيع أخل به الموظف العام • ويفترض وقوع الاخلال بالنظام حدوثه على نحو منتظم • فالمخالفة الفردية لنظام التوزيع مثل اعطاء شخص أكثر من حقه المقرر في نظام التوزيع ليس كافيا ، فالاخلال هو أسلوب معين ينتهجه الموظف العام خلافا لنظام توزيع السلع • ويفترض هذا الأسلوب أن يكون مقرا على شكل منتظم • مثل مجاملة بعض الفئات واعطائها أكثر من حقه المقرر ، أو حرمان طائفة من الناس من بعض السلع ، أو تعليق التوزيع بوجه عام أو بالنسبة الى بعض الناس على شروط معينة مخالفة للنظام •

١٩٢ - الركن العنوى :

هذه جريمة عمدية تقتضى توافر القصد الجنائي العام وهو تعمد الاخلال بنظام السلع • ويفترض هذا التعمد العلم بالنظام ، والعلم بمسؤوليته عن توزيع السلع أو بأنه مكلف بالقيام بهذا التوزيع • ولا يتوافر الاخلال العمدى بالاهمال أو عدم الاحتياط ، بل يجب أن يكون متعمدا •

وتنتفى مسؤولية الموظف العام اذا وقع الاخلال العمدى تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته، متى كان يعتقد بعد الثبوت والتحري ولأسباب معقولة أن هذا الأمر مطابق للقانون (المادة ٦٣ عقوبات) •

١٩٤ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالحبس • وتكون العقوبة السجن اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أو اذا وقعت الجريمة في زمن حرب • ويكفى توافر أحد الطرفين المشددين لمعاقبة المتهم بالسجن • وقد سبق أن شرحنا المقصود بزمن الحرب فيما تقدم • ويلاحظ أن تحديد ما اذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته ، وتحديد زمن الحرب ، هو مسألة تكييف قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض • أما اثبات ما اذا كانت السلعة تنطبق عليها الوصف المتقدم فهو مسألة موضوعية تخضع لرقابة محكمة النقض • فلا يجوز الخلط بين اضياف الوصف على السلطة - وهو

مسألة قانون ، وبين اثبات مدى توافر هذا الوصف المحدد - هو مسألة واقع (١) .

(ثالثا) الاخلال العمدى بتنفيذ بعض الالتزامات العقديّة :

١٩٥ - تحديدها :

نص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على تجريم الاخلال العمدى بتنفيذ بعض الالتزامات العقديّة في المادة ١١٦ مكررا عقوبات . ثم جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فاستبقى هذه الجريمة بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات . وطبقا لهذا القانون فإن النص على هذه الجريمة أصبح في المادة ١١٦ مكررا (ج) عقوبات . وتجرى عبارته على النحو الآتي : « كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات الميينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدّة أو المؤقتة إذا ارتكب الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمرکز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد . ويحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة . ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر ، على حسب الأحوال ، المتعاقدون من الباطن والوكلاء والنسطاء إذا كان الاخلال بتنفيذ لالتزام أو الغش راجعا الى فعلهم » .

وهذه الجريمة أوسع نطاقا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨١ عقوبات بشأن الاخلال العمدى بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عقد التوريد أو الأشغال مع الحكومة لحاجات القوات المسلحة أو لوقاية المدنيين . هذا

(١) قارن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ والتي جاء بها أن تقرير ما إذا كانت السلعة متعلقة بقوت الشعب أو احتياجاته أمر متروك لتقدير المحكمة وفقا لما تراه من ظروف الحال .

ولا يوجد في القانون الفرنسى نظير للمادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المصرى • وانما عاقب القانون الفرنسى فقط على الاخلال بالتوريد للقوات المسلحة في المواد من ٤٣٠ الى ٤٣٣ عقوبات المعدلة بالقانون الصادر في ٢ يونية سنة ١٩٥٥ ، والتي تقابل المادة ٨١ عقوبات مصرى سالفه الذكر •

١٩٦ - الشرط المفترض :

هذه ليست جريمة موظف عام • فالفرض أنها تقع من الأشخاص العاديين • على أنها قد تقع من احدى شركات القطاع العام التى توقع مع الحكومة أحد العقود سالفه الذكر ثم يصدر منه شخصا الاخلال العمدى أو الغش فى تنفيذ العقد • وكل ما يطلبه القانون فى الجانى هو التعاقد مع احدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ (وهى الجهات التى اعتبر قانون العقوبات أموالها من الأموال العامة) أو مع احدى شركات المساهمة • وهو تحديد وارد على سبيل الحصر • وقد ساوت الفقرة الأخيرة من المادة ١١٦ مكررا (ج) بين التعاقد الأصلي والتعاقد من الباطن والوكيل والوسيط بالنسبة الى الاخلال بالتنفيذ والغش فيه • فكل من هؤلاء تتوافر فيه الصفة التى تجعله قابلا لارتكاب الجريمة •

ويدق البحث بالنسبة الى المتعاقدين من الباطن • ففى عقد الماولة أجاز القانون المدنى للمقاول أن يكل تنفيذ العمل فى جملة أو فى جزء منه الى مقاول من الباطن اذا لم يمنعه من ذلك شرط فى العقد أو لم تكن طبيعة العمل تقتضى الاعتماد على كفايته الشخصية (المادة ٦٦١) • أما فى العقود الادارية فالقاعدة هى شخصية التزامات التعاقد مع الادارة ، بحيث لا يجوز له أن يحل غيره فيها وأن يتعاقد بشأنها من الباطن الا بموافقة الادارة (١) • فاذا وقع التعاقد من الباطن باطلا ، فانه لا يسرى قبل الادارة • ونرى أن القانون حين ساءل المتعاقدين من الباطن عن الاخلال بالتزاماتهم التعاقدية سالفه الذكر أو عن الغش فى تنفيذها انما عنى هؤلاء الذين كان تعاقدهم من الباطن صحيحا نافذا فى حق التعاقد الآخر • أما اذا كان الأمر غير كذلك ،

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س ١١ ص ١٢٤ ، الطماوى ص ٣٥٥ •

فان المتعاقد الاصيل هو الذى يظل وحده مسئولا عن تنفيذ الالتزامات الملقاة عليه .

واذا كان القانون قد خلا من النص على حالة التنازل عن التعاقد ، الا أنه يجب مراعاة أنه اذا تم التنازل عن العقد صحيحا منتجا لآثاره قبل الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ج) ، فان التنازل له عن العقد يحل محل المتعاقد الاصلى فى التزاماته فى مواجهة المتعاقد الآخر ، ويتعين مساءلته باعتباره طرفا فى العقد .

والآن ما المراد بالعقود التى يتعين أن يكون الجانى طرفا فيها ؟

١ - عقد المقاولة : عرفته المادة ٦٤٦ من القانون المدنى بأنه العقد الذى يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا ، أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . ومن المقرر أنه يجوز أن يقتصر المفاوض على التعهد بتقديم عمله على أن تقدم الجهة المتعاقدة معه المادة التى يستخدمها أو يستعين بها فى القيام بعمله ، كما يجوز أن يتعهد بالمفاوض بتقديم العمل والمادة معا (المادة ٦٤٧ مدنى) . فاذا تعهد المفاوض بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسئولا عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل (المادة ٨٤٦) . فاذا كانت الدولة أو احدى جهات القطاع العام المتعاقدة هى التى قدمت المواد ، فعلى المفاوض أن يحرص عليها ويراعى أصول الفن فى استخدامه لها ، وعليه أن يأتى بما يحتاج اليه فى انجاز العمل من أدوات ومهمات اضافية . ويكون ذلك على ثقته ، هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره (المادة ٦٤٩ مدنى) .

ويلاحظ أن هذا العقد هو من العقود المدنية ، الا أنه يتحول الى عقد ادارى اذا أبرمه أحد أشخاص القانون العام (١) ، وفى هذه الحالة يسمى بعقد الأشغال العامة (٢) . ولا يخلو النص على عقد المقاولة رغم النص على عقد الأشغال العامة من أهمية معينة هى أن الشركات أو المشروعات التى

(١) سليمان الطماوى ، الاسس العامة للعقود الادارية ، طبعة ١٩٥٧ ص ٣٥ وما بعدها .

(٢) سليمان الطماوى ، ص ٧٩ وقد أشار الى حكم مجلس الدولة المصرى فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ التفضية رقم ٢٨٤ لسنة ٨ ق .

تساهم فيها الحكومة قد لا تعتبر من أشخاص القانون العام وبالتالي فان العقود التى تبرمها لا ينطبق عليها وصف العقود الادارية .

٢ - بعض العقود الادارية : نصت المادة ١١٦ مكررا (ج) على بعض العقود الادارية على سبيل الحصر وهى النقل والتوريد والالتزام والأشغال العامة .

ويقصد بعقد النقل اتفاق بين شخص معنوى عام وفرد أو شركة يتعهد يتعهد بمقتضاه بنقل أشياء منقولة الادارة أو بوضع سفينة تحت تصرفها .

أما عقد التوريد فيتحقق باتفاق بين شخص معنوى عام وفرد أو شركة يتعهد بمقتضاه بتوريد منقولات معينة لازمة لرفق عام مقابل ثمن معين (١) . وقد تفرعت عن عقد التوريد نظرا لانتشار الصناعة عقود متقاربة أهمها عقود التوريد الصناعية وعقود التحويل . ومقتضى النوع الأول ألا يقتصر المورد على تسليم المنقولات وانما يقوم بالإضافة الى ذلك بتصنيع البضائع المتفق على توريدها . ويقتضى النوع الثانى أن تسلم الدولة منقولات الى احدى الشركات لتحويلها الى مادة أخرى ، ثم يعاد تسليمها الى الدولة (٢) .

أما عقد الالتزام (أو الامتياز) فهو كما عرفته محكمة محكمة القضاء الادارى مرفق عام اقتصادى واستغلاله مقابل رسوم يتقاضاها من المتفعين ،

(١) محكمة القضاء الادارى فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة احكام مجلس الدولة س ٧ ص ٧٦ .

(٢) وهو اتفاق مركب ، يعتبره القضاء الادارى الفرنسى عقد توريد وفقا لقواعد وحدة الاتفاق ، اذا ما كانت فكرة التوريد هى المهيمنة على الاتفاق (انظر حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ مشارا اليها فى مؤلف الدكتور الطماوى عن العقود الادارية ، المرجع السابق ص ٩١) . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لمشروع المادة ١١٦ مكررا (ج) ما يلى : « وجدير بالإشارة ان عقد التوريد الذى ورد فى النص ليس عقدا قائما بذاته ، وانما هو عبارة عن التزام يتضمن عقد آخر ، وقد يكون هذا العقد بيعا حينما يتعهد البائع بتسليم المبيع أو توريده فى الزمان والكان المتفق عليهما بالعقد ، وقد يكون انتوريد على وجه القاوله اذا كان الصانع يقوم بتوريد سلعة ما يقوم بتصنيعها مقابل مبلغ من المال متى كانت قيمة العمل تفوق قيمة الخامه التى جرى تصنيعها والا فان التوريد يكون على وجه البيع لا القاوله . وقد يكون التوريد على سبيل الاجار أو على سبيل العارية » .

مع خضوعه للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرافق العامة ، فضلا عن الشروط التي تضمنها الادارة عقد الالتزام (١) .

ويراد بعقد الأشغال العامة الاتفاق الذي تجريه الادارة مع أحد الأفراد أو الشركات بقصد القيام ببناء أو ترميم أو صيانة عقارات لحساب شخص معنوى عام ، وبقصد تحقيق منفعة عامة في نظير المقابل المتفق عليه ، ووفقا للشروط الواردة بالعقد (٢) . ويلاحظ على هذا التعريف أن كل اتفاق يرد على منقولات مملوكة للادارة ، ولو كانت من أموال الدومين العام ، لا يعتبر من عقود الأشغال العامة - دون اخلال باعتباره عقد مقاوله (٣) .

ويلاحظ أنه لكي تتمتع هذه العقود بالصفة الادارية فلا يتصور صدورها الا من الدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة دون المشروعات الخاصة انتهى تساهم فيها بأي نصيب . الا أنه من المتصور أن تتعاقد هذه المشروعات الخاصة سائلة الذكر بعقدي التوريد أو النقل وعندئذ تزول عنها الصفة الادارية يخضعان لقواعد القانون المدني (٤) . وهو ما يسرى على الشركات المساهمة . أما عقدا الالتزام والأشغال العامة فهما دائما من العقود الادارية انتهى لا يتصور ابرامها الا من أشخاص القانون العام .

١٩٧ - الركن المادي - الاخلال أو الفش في تنفيذ العقود :

يتوافر الركن المادي لهذه الجريمة في الصور الآتية : (١) الاخلال

(١) الطماوى ص ٦٥ ، انظر حكم محكمة القضاء الادارى في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام مجلس الدولة س ١٠ ص ٢٥٩ .
(٢) الطماوى ص ٧٩ .

(٣) لم يعتبر القضاء الفرنسى الاتفاقات التى يكون محلها اعداد أو بناء ترميم سفينة أو حظيرة متحركة للطائرات من عقود الأشغال العامة (انظر حكم مجلس الدولة الفرنسى الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣٨ مشارا اليها في مؤلف الدكتور الطماوى ص ٨٠ هامش ١ . وانظر تأييدا لذلك فتوى ادارة الراى بمجلس الدولة رقم ٨٧٦ الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ مشارا اليها في المرجع السابق ص ٨٦) .

(٤) انظر الطماوى ص ٩٠ وقارن حكم محكمة القضاء الادارى في ١٧ مارس سنة ١٩٥٧ المشار اليه في المرجع السابق ص ٨٩ والذي يوحى بان عقد التوريد هو عقد ادارى باستمرار . وانظر مثالا لعقد النقل الذى لا يعتبر من العقود الادارية في حكم محكمة القضاء الادارى الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٧ ، الطماوى ص ٩٣ .

المعدي بالتنفيذ (٢) - الغش في التنفيذ • (٣) استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة •

(اولا) الاخلال بالتنفيذ : يتحقق ذلك بمخالفة أحد الالتزامات التعاقدية التي تتولد عن أحد العقود السالف بيانها (١) • فلا تقع هذه الجريمة بالنسبة الى مخالفة الالتزامات التي يكون مصدرها القانون ، كالالتزام الحائزين للقمح بتوريد مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب قرارات وزير التموين ، دون اخلال بالمعاقبة على هذا الفعل وفقا لنصوص القانون الأخرى (٢) • كما يجب أن نستبعد من عداد الالتزامات التعاقدية المشار اليها ما قد تفرضه القوانين واللوائح على المتعاقدين من التزامات تتعلق بأغراض الأمن العام (٣) ، أو بتسكين الادارة من مباشرة سلطتها في الرقابة على الملزم بالعقد الاداري أثناء تنفيذ التزامه • وقد ذهب الفقه الاداري الى أن للادارة سلطة التعديل باراداتها المنفردة في التزامات المتعاقد معها المتعلقة بتسيير المرفق العام ، واعتنق المشرع المصري هذا المبدأ في لائحة المناقصات والمزايدات لسنة ١٩٥٧ ، وتولت محكمة القضاء الاداري ابراز هذه السلطة وارجاعها الى فكرة المرفق

(١) ولا يهون من الطبيعة العقديّة لهذه الالتزامات ان بعض العقود الادارية تتميز فضلا عن الجانب الانفاقي بجانب آخر نظامي بحيث يقتصر دور العقد على اخضاع المتعاقد للمركز النظامي الذي تحدده القوانين واللوائح ، مما دفع محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة المصري الى أن تقول في بعض احكامها بأنه متى استعملت جهة الادارة حقها الاصيل في املاء شروطها على المتعاقد الذي ليس له الا ان يقبلها أو يرفضها، فانه اذا قبلها أصبح في مركز تعاقدى شكلا ، تنظيمى موضوعا (١٧ يونيو سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام مجلس الدولة س ١٠ ص ٥٣٩ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ٩٨٣ لسنة ٧ ق مشار اليه بمؤلف الطماوى ص ٣٣٣ هامش ٢) • والصحيح - كما قال الدكتور الطماوى - ان هذا التعميم على اطلاقه غير سليم ويهدم الفكرة التعاقدية في العقود ، فمجرد اعداد شروط العقد مقدما لا يمكن بذاته أن يجعل مركز المتعاقد مركزا نظاميا ، كما هو الشأن في عقود الاذعان • وقد اوضحت محكمة القضاء الاداري هذا المعنى في حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ٩٨٣ لسنة ٧ ق ، المرجع السابق ص ٣٣٤ و ٣٣٥ •

العام لتأكيد حسن سيره عند تغير الظروف (١) ، وهو أمر يتصل به العقد الإداري . ومتى جاء هذا التعديل في حدود السلطة المخولة لجهة الإدارة فانه يندمج في العقد ، بحيث يتعين على المتعاقد أن يوفى بما انطوى عليه من التزامات والا وقع تحت طائل المادة ١١٦ مكررا .

وطالما كان العقد صحيحا منتجا لآثاره ، فلا يجوز الاخلال بتنفيذه بدعوى قابليته للبطلان طالما لم يتقرر هذا البطلان أو (٢) ، الا اذا وقع البطلان مطلقا بقوة القانون فانه في هذه الحالة (٣) لا يحتاج الى تقرير . ويلاحظ أن القوة القاهرة تؤدي الى اعفاء المتعاقد من التنفيذ ، وبالتالي فلا يمكن نسبة تهمة الاخلال بالتنفيذ اليه ، مثال ذلك أن يصدر تشريع يحرم استيراد السلعة التي تم التعاقد على توريدها من الخارج (٤) . أو يحدث اضراب لعمال الشحن يؤدي الى تأخير النقل . ويدق البحث اذا تعرض المتعاقد لظرف طارئ ، وهو حادث استثنائي عام ، لم يكن في الوسع توقعه ، وترتب على حدوثه أن تنفيذ الالتزام المتعاقدى ، وان لم يصبح مستحيلا ، جاء مرهقا للمدين بحيث يهدده

(١) قالت محكمة القضاء الإداري « ان سلطة جهة الإدارة في تعديل طريقة تنفيذه » هي الطابع الرئيسي لنظام العقود الإدارية ، بل هي أبرز الخصائص التي تميز العقود الإدارية عن نظام العقود المدنية ، ومقتضى هذه السلطة أن جهة الإدارة تملك من جانبها وحدها وبارادتها المنفردة . وعلى خلاف المألوف في معاملات الافراد فيما بينهم حق تعديل العقد أثناء تنفيذه وتعديل مدى التزامات التعاقد معها على نحو وبصورة لم تكن معروفة وقت ابرام العقد (٣٠ يونيو سنة ١٩٥٧ في القضية رقم ٩٨٣ لسنة ٧ ق ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ١٦٠٩ لسنة ١٠ ق ، الطماوى ص ٣٥٧ و ٣٧٦) .

Manzini, Trattato, vol. 5, no. 1572, 552.

(٢)

(٣) اذا هلك على العقد لسبب خارجي عن الطرفين .
(٤) الطماوى ، ص ٣٥٩ . وكذلك الشأن ايضا اذا صدر تشريع اجنبى يحرم تصدير السلعة المتفق على توريدها من الدولة الاجنبية . وقد أبدى أحد أعضاء مجلس النواب المصرى عند مناقشة المادة ٨١ مكررة (القديمة) ان متعهد التوريد قد يعترضه ظرف قهري أو سمويات مادية يجعل الوفاء مستحيلا ، وكان الرد على هذا الاعتراض ان كلمة (مستحيلا) تعد كافية . اى أنه لا بد لا يكون لارادة الالتزام دخل في امتناعه (مضبطة مجلس النواب عن جلسة ٢ مايو سنة ١٩٤٠ راجع ما تقدم في مؤلف الاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل عن الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج ، طبعة ١٩٥٣ ص ٢١٦ هامش ١) .

بخسائر فادحة (المادة ١٤٧/٢ مدنى) ، مثال ذلك صدور قانون برفع الأجور أو الأسعار أو فرض ضرائب أو زيادة الضرائب على المتعاقد • أو صدور قانون بتخفيض العملة (١) ، أو فرض قيود على تداولها • وهذا الظرف اذا لم يكن من شأنه أن يؤدي الى جعل تنفيذ الالتزام مستحيلا ، فانه يجعله مرهقا الى حد كبير (٢) • لذا فانه من المقرر أن الظرف الطارىء ، لا يحرر المتعاقد من التزاماته طالما لم يتحول الى قوة قاهرة تحول دون التنفيذ • على أن هذا الارهاق قد يحول دون توافر القصد الجنائي في حق المتهم عندما يؤدي الى عدم تمكنه من تنفيذ الالتزام في موعده المحدد في العقد •

والفرض بطبيعة الحال أن المتعاقد لا يستعمل حقا موقرا بمقتضى القانون كالحق في الدفع بعدم التنفيذ اذا لم ينفذ الطرف الآخر التزامه •

ولا يكفي مجرد الاخلال بالتنفيذ لوقوع الجريمة ، بل يتعين أن يؤدي هذا الاخلال الى ضرر جسيم • ولم يحدد القانون شخصية المضرور ، ولذا فانه يستوى أن يلحق الضرر بالجهة المتعاقدة أو بالمستفيدين من تنفيذ العقد • وتقدير الأدلة على جسامه الضرر أمر موضوعي يدخل في مطلق تقدير محكمة الموضوع ، ولكن وصف الضرر بالجسامة تكيف قانوني يخضع ارقابة محكمة النقض •

(ثانيا) **الفش في التنفيذ** : ساوى القانون بين الفش في التنفيذ والاخلال الضار بالتزامات العقدية • ومن أمثله الفش في عدد الأشياء المورودة أو في مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة المنفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية ، أو ما تحتويه من عناصر نافعة وخصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها ، وكذا كل تغيير في الشيء لم يجربه العرف أو أصول الصناعة (٣) • وتقع الجريمة بأدنى قسط من الفش ولو لم يكن على درجة كبيرة من الجسامه أو الخطورة •

(١) انظر فتوى قسم الراى مجتمعا في ١٧ يولية سنة ١٩٥٤ مشاوا انبها في مؤلف الدكتور الطماوى ص ٥٥٨ •

(٢) انظر الوسيط في النظرية العامة للالتزامات ، المرجع السابق ج ١ ص ٦٤٥ •

(٣) المذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ •

وهذا الغش لا يختلف في طبيعته عن الغش المعاقب عليه بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (١) ، الا أنه متى توافر هذا الغش تعين تطبيق المادة ١١٦ مكررا باعتبارها ذات العقوبة الأشد . ويلاحظ أن القانون يكتفى بمجرد وقوع الغش لتوافر الجريمة ، ولو لم يترتب عليه ضرر ما بخلاف الحال بالنسبة الى الاخلال بتنفيذ حيث يتعين توافر الضرر الجسيم .

(ثالثا) استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مفسوشة أو فاسدة تنفيذا لآى من العقود سالفة الذكر ولو لم يثبت علمه بالغش أو الفساد : يتصور استعمال البضاعة أو المواد المفسوشة أو الفاسدة فى عقد المقاوله أو الالتزام أو الأشغال العامة . أما توريد هذا النوع من البضاعة أو المواد فيكون بطبيعة الحال بناء على عقد التوريد . وهذه الحالة من نوع من التجريم الاحتياطى عند عدم ثبوت الغش فى تنفيذه من جانب الجانى ، وتتميز هذه الصورة من الركن المادى بذاتية خاصة فى الركن المعنوى وهو عدم ثبوت العلم بالغش أو الفساد . ومقتضى ذلك أن تجريم الاستعمال أو التوريد فى هذه الحالة ينصرف الى عدم الاحتياط وبذل العناية الكافية للتحقق من نوع البضاعة أو المواد محل العقد .

الفاعل والشريك : يفترض فى فاعل هذه الجريمة - كما بينا - أن يكون متعاقدا مع احدى الجهات المبينة فى المادة ١١٦ مكررا (ح) ، سواء كان متعاقدا أصليا أو من الباطن . وإذا كانت المادة سالفة الذكر قد أشارت الى الوكيل والوسيط باعتبارهما قابلين لارتكاب الجريمة ، الا أن مسؤوليتهما لا تعدو أن تكون عن اشتراك فى جريمة الفاعل الأصلي وهو المتعاقد ، اذا صدر من أحدهما فعل من أفعال الاشتراك ووقعت الجريمة بناء عليه . ولا يشترط توافر وصف المتعاقد فيمن يكون شريكا فى الجريمة . مثال ذلك من يساعد المقاول فى عملياته فيمده بمواد أو أدوات غير صالحة .

وإذا تعاقد المتعاقد الأصلي من الباطن مع آخر خلافا للقانون ، فإن المتعاقد الأصلي يسأله باعتباره فاعلا أصليا عن اخلال المتعاقد من الباطن بالتنفيذ ، وذلك باعتبار أن تنفيذ الالتزام موكول اليه وحده ، فاذا ركن

(٤) محمود ابراهيم اسماعيل ، المرجع السابق ص ٢١٨ .

الى غيره دون حق في هذا التنفيذ اعتبر ذلك اخلالا منه بالتزامات العقد .
هذا دون اخلاا بمساءلة المتعاقد من الباطن بوصفه شريكا بطريق
المساعدة . الا أنه اذا ارتكب المتعاقد من الباطن المذكور غشا في التنفيذ
فان الفاعل الأصلي لا يسأل عن هذا الغش مالم يساهم فيه ، دون اخلاا بمساءلته
عن الاخلاا بالتنفيذ اعتمادا على أنه لم يقم بنفسه بتنفيذ الالتزامات الملقاة
عليه ، بشرط أن يترتب على ذلك ضرر جسيم .

١٩٨ - الركن المعنوى :

(أولا) بالنسبة الى الصورتين الأولى والثانية من الركن المادى : هذه
جريمة عمدية يتعين فيها توافر القصد الجنائى العام ، وهو اتجاه ارادة
الجنائى الى الاخلاا بتنفيذ العقد أو الغش فيه ، مع علمه بذلك (١) .
وترتبيا على ذلك ينتفى هذا القصد اذا وقع الفعل بسبب جهل الجنائى
بالالتزام أو غلطه فى فهم مدى ارتباطه به أو كيفية تنفيذه ، وذلك باعتبار
أن هذا الجهل أو الغلط قد تعلق بغير قانون العقوبات ، وهو ما يصلح
عذرا (٢) . ولا محل فى هذه الجريمة والتي أتى بها التعديل المدخل بالقانون
رقم ٥٢٢ لسنة ٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع
التدليس والغش ، حين افترض العلم بالغش أو الفساد اذا كان المخالف
المشتغلين بالتجارة .

كما ينتفى القصد اذا ترك المتعاقد مهمة تنفيذ بعض الالتزامات على
عاقق العاملين لحسابه فتهاونوا فى عملهم .

وقد سبق أن قلنا بأنه اذا تعرض المتعاقد لظروف طارئة تجعل تنفيذ
التزامه مرهقا فان ذلك لا يحول دون توافر الركن المادى طالما أن هذا التنفيذ
لا يخرج عن نطاق امكانه . الا أن عدم قدرته على تنفيذ الالتزام فى موعده

Manzini, Trattato, no. 1575, p. 558.

(١)

انظر نقض ٢١ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٤ ص

٤٩ .

(٢) انظر نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم
١٨٠ س ٨٤٤ ، ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٣ ص ٢٧٠ .

Manzini, Trattato, no. 1575, p. 559.

وقارن

المحدد يحول دون توافر القصد الجنائي في هذا الحالة ، اذ يجب أن يثبت أن الجاني قد أراد الاخلال بالالتزام وعمل على ذلك بحرية كاملة .

ولا يشترط أن يتجه قصد الجاني الى الاضرار الجسيم بالجهة المتعاقدة معه ، ذلك أن القانون وان كان قد تطلب حصول الضرر الجسيم كنتيجة للاخلال بالتنفيذ ، الا أنه لم يحصل هذا الضرر داخل النطاق الذي يجب يجب أن يشمل القصد الجنائي ، وهو ما يبدو في تعبير المادة ١١٦ مكررا (ج) عن الركن لهذه الجريمة بأنه الاخلال بالتنفيذ اذا « ترتب على ذلك ضرر جسيم » . فجريمة الاخلال بالتنفيذ هي من الجرائم المتعدية قصد الجاني ، شأنها في ذلك شأن جريمة الضرب المفضي الى عاهة مستديمة والضرب المفضي الى الموت ، بمعنى أنها تقع بحصول نتيجة جسيمة لم يتجه اليها قصد الجاني . هذا دون الاخلال بضرورة توافر علاقة السببية بين الاخلال بالتنفيذ والضرر الجسيم وهو بحث يدخل في الركن المادي للجريمة . على أنه اذا اتجهت نية الجاني الى الاضرار الجسيم فان الجريمة لا يتغير وصفها للقانوني ، كما هو الشأن في جريمة الضرب المفضي الى عاهة مستديمة .

واذا أخطأ المتعاقد في تنفيذ أحد الالتزامات الملقاة على عاتقه لا تتوافر في حقه الجريمة . كما لا تقع هذه الجريمة اذا أخل المتعاقد بتنفيذ بعض الالتزامات الملقاة عليه بسبب أخطاء وقعت ممن أسند اليهم مهمة مساعدته في التنفيذ . الا أنه يلاحظ أنه اذا تعمد هؤلاء الاخلال بالتنفيذ دون علم المتعاقد الأصلي ، فانه يتعين مساءلتهم باعتبارهم شركاء مع فاعل حسن النية في جريمة الاخلال بالتنفيذ اذا ترتب على ذلك ضرر جسيم . ويلاحظ أن قانون العقوبات الايطالي قد عاقب في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥٥ على مجرد اهماله في التنفيذ - خلافا للوضع في القانون المصري .

(ثانيا) بالنسبة الى الصورة الثالثة : لم يشترط القانون العلم بالغش أو القساد ما لم يثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم به . ومفاد ذلك أن القانون ألقى على الجاني وأجب العلم بنوع البضاعة أو المواد محل العقد . فاذا لم يبذل العناية الكافية للتحقيق من صلاحية البضاعة وقعت

الجريمة في حقه • أما اذا تعذر عليه هذا العلم ، سقط عنه الواجب وانهار
الركن المعنوي للجريمة •

١٩٩ - العقوبة :

١ - يعاقب على ارتكاب الصورتين الأولى والثانية من هذه الجريمة
بالسجن • هذا دون اخلال بتطبيق عقوبة المصادرة طبقا للمادة ١/٣٠
عقوبات على الأشياء التي كانت موضوعا للغش في تنفيذ العقود • وتكون
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، اذا ارتكب الجريمة في زمن حرب
وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها •

٢ - ويعاقب على ارتكاب الصورة الثانية من هذه الجريمة بالحبس
والغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين •

٣ - وفي جميع الصور المتقدمة يحكم على الجاني بغرامة تساوى
قيمة الضرر المترتب على الجريمة • ويلاحظ في هذا الشأن أن المادة ١١٨
عقوبات لم تقرر الغرامة النسبية بالنسبة الى مرتكبى الجريمة المنصوص
عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) ، وهو ما قرره هذه المادة بنفسها فيما نصت
عليه من غرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة • وهذه الغرامة
نوع من الغرامات النسبية ولذلك فان لها طبيعة مختلطة أى تجمع بين
العقوبة والتعويض • وبناء على ذلك فانه اذا قضت المحكمة بالغرامة في
الصورة الثالثة من الركن المادى (استعمال أو توريد بضاعة ومواد مغشوشة
أو فاسدة) ، فان هذه الغرامة بوصفها عقوبة بحتة لا تحول دون الحكم
بالغرامة النسبية باعتبار أنها ليست عقوبة بحتة بل تجمع بين العقوب
والتعويض (١) •

(رابعا) تخريب الاموال المهود بها الى الموظف العام :

٢٠٠ - تحديدها :

نصت المادة ١١٧ مكررا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥
على أن « كل موظف عام خرب أو أظف أو وضع النار عمدا في أموال

(١) انظر في هذا المعنى عبد المهيمن بكر ، المرجع السابق ص ٤٢٤ •

ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان معهودا بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت احدى هذه الجرائم بقصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا أو لاختفاء أداتها . ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التي خربها أو تلفها أو أحرقتها » . والجدير بالذكر في هذه المادة هو صفة الجاني أى الموظف العام ، وحماية جميع الأموال العامة المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات ، والأموال المملوكة للجهات التي يتصل بها بحكم عمله أو المملوكة للغير متى كان معهودا بها الى الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها - ولو لم تكن هذه الأموال مما ينطبق عليها وصف الأموال العامة . أما حماية الأموال العامة من التخريب أو الحريق فقد كفلها القانون بالحماية في مواضع أخرى . فقد كفلت المادة ٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ حماية الأموال العامة (١) ضد التخريب (ويشمل الاحراق) . وجاءت المادة ٨٩ مكررا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ لتؤكد هذه الحماية اذا كان التخريب بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى (٢) . ثم أكدت مرة أخرى المادة ٣٥٢ مكررا عقوبات المضافة

(١) نصت المادة ٩٠ عقوبات على انه « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات كل من خرب عمدا مبان أو املاكا عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة أو بقصد احدث الرعب بين الناس أو اشاعة الفوضى . وتكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجودا في تلك الاماكن ، ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها » . ويلاحظ أن أموال الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام اعتبرت من الاموال العامة طبقا للمادة ١١٩ عقوبات الجديدة .

(٢) نصت المادة ٨٩ مكررا عقوبات على أن « كل من خرب عمدا بأى طريقة احدى وسائل الانتاج أو اموالا ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى او بمصلحة قومية لها او اذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب . ويحكم على

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هذه الحماية في مواجهة وضع نيران عمدا على الأموال العامة بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي (١) .

ووضح مما تقدم أن نص المادة ١١٧ مكررا عقوبات بحكم موضعه مع جرائم اعتداء الموظف العام على الأموال العامة وما شابهها أنها تواجه حالة استغلال الموظف العام لوظيفته في تخريب الأموال العامة أو الخاصة المهود بها اليه .

٢٠١ - الشرط المفترض :

هذه جريمة موظف عام يشترط في مرتكبها توافر هذه الصفة . ولكن تخلف صفة الموظف العام لا تخرج الجاني عن دائرة العقاب طبقا للمواد ٨٩ مكررا أو ٢٥٢ مكررا و ٣٦١ (أ) عقوبات حسب الأحوال .

ويستوى في المال موضوع الجريمة أن يكون عقارا أو منقولاً ، وهو ما عبرت عنه المادة ١١٧ مكررا بالأموال الثابتة أو المنقولة أو الأوراق أو غيرها . ويستوى أيضا أن يكون المال موضوع الجريمة من الأموال العامة

الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها . ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها .

(١) نصت المادة ٢٥٢ مكررا عقوبات على أن « كل من وضع النار عمدا في إحدى وسائل الإنتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على الجريمة إلحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت في زمن حرب . ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها . ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء من غير المحرضين على ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها » .

وأخيرا نصت المادة ٣٦١ مكررا (١) المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل من عطل عمدا بآية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الإنتاج يعاقب بالسجن وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة بقصد الاضرار بالانتاج أو الإخلال بسير مرفق عام » .

(للجهة التى يعمل بها الموظف العام أو يتصل بها بحكم عمله) أو من الأموال الخاصة (للجهة التى يتصل بها بحكم عمله ، أو للغير متى كان معهودا بهذا المال الى الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله) .

٢٠٢ - الركن المادى :

التخريب والاتلاف معنيان مترادفان يدلان على جعل الشيء غير صالح للاستعمال فى انغرض المقرر له . وقد يكون الاتلاف كلياً بهدم المبنى أو تعطيل الشيء أو اعدائه ، وهو ما يعتبر تخريباً بالمعنى الدقيق . وقد يكون الاتلاف جزئياً يجعل الشيء غير صالح للاستعمال فى وقت معين أو تعطيل هذا الاستعمال على نحو معين أو التقليل منه ، ثم اتلاف بعض أجزاء السيارة ، وهدم جزء من سور المنزل وكسر الباب . ولا عبارة بالوسيلة المستخدمة فى التخريب (الاتلاف الكلى) أو الاتلاف الجزئى . وقد عنى القانون بالنص على وسيلة معينة للتخريب أو الاتلاف وهى وضع النار فى الأموال . والواقع من الأمر أن الاحراق هو من وسائل التخريب أو الاتلاف دون ريب . الا أن النص صراحة على وضع النار لا يخلو من فائدة قانونية هامة . ذلك أنه لا يشترط عند وضع النار تحقيق انغرض منه وهو الاحراق . وبناء على حكم فى شأن جريمة وضع النار عمداً بأنه اذا كان المتهم قد قذف كرة مولعة بمشغل الحصر لحرقة ، ولكن الكرة انطفأت فلم يتحقق الغرض الذى رمى اليه المتهم من فعله ، فإن ما وقع منه يعتبر فعلاً تاماً لاشروعاً رغم أن النار لم تلتهم شيئاً من محتويات المشغل^(١) . وهكذا يتضح أن مجرد وضع النار ولو لم يعقبه حريق فعلى يأتى على الشيء ، يتوافر به الركن المادى للجريمة .

٢٠٢ - الركن العنوى :

هذه جريمة عمدية تتطلب توافر القصد الجنائى العام ، وهو تعمد التخريب (أو الاتلاف) أو وضع النار مع علمه بالمال موضوع الجريمة .

(١) نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٦٣ ص ٤٦٦ فى هذا المعنى نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢٢ ص ٣٠٩ ، ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٦١٢ ص ٧٥٩ .

فاذا وقع التخريب او الاتلاف الجزئى باهمال الموظف العام لا تتوافر
الجريمة . ولا يتطلب القانون قصدا لوقوع التخريب أو الاتلاف .
وقد كانت المادة ٣٦١ عقوبات بشأن الاتلاف تشترط توافر قصدا خاصا
هو قصد الاساءة ، الا أن محكمة النقض استقر قضاؤها رغم هذا النص
على الاكتفاء بمجرد القصد انعام (١) . وقد رفع القانون رقم ١٢٠ لسنة
١٩٦٢ هذا اللبس بأن حذف نص (بقصد الاساءة) من المادة ٣٦١ عقوبات .
وجاءت سائر مواد التخريب والاتلاف الأخرى خالية من هذا النص
المحذوف .

ومع ذلك فقد اشترط القانون توافر قصد خاص من نوع آخر ،
لتشديد العقوبة . ذلك هو قصد تسهيل ارتكاب جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ مكررا أو لاختفاء أدلتها . ويتمثل
هذا القصد اما في تسهيل ارتكاب هذه الجرائم قبل وقوعها ، أو في العمل
على اخفاء أدلتها بعد وقوعها ولا يشترط عند ارتكاب الجريمة لاختفاء
أدلة جريمة أخرى من الجرائم المنصوص عليها في المواد المذكورة أن يكون
مساهما في هذه الجريمة .

٢٠٤ - العقوبة :

الأصل في عقوبة هذه الجريمة هو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
فاذا توافر الظرف المشدد المشار اليه عالياً والذي يتمثل في القصد الخاص
تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . واذا كان الجاني مساهما في إحدى
الجرائم المنصوص عليها المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا عقوبات سائلة
الذكر توافر بشأن الجرائم النسوبة اليه ارتباط لا يقبل التجزئة فيقضى
بعقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٣/٢ من قانون العقوبات .

ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأموال التي خربها أو

(١) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٢٣
ص ٢٠٦ ، ٤ فبراير سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ١٨٠ ص
٤٧٩ ، ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣ رقم ٣١٨ ص ٨٧٦ ، ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ س
٨ رقم ١٨٥ ص ٦٨٥ .

ألفها أو أحرقتها • وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بدفع هذه القيمة دون حاجة الى ادعاء مدنى من قبل صاحب الشأن ولو كان المالك مملوكا للأفراد • وتعود هذه القيمة الى المجنى عليه من الأفراد العاديين بعد سدادها من المتهم •

المبحث الثانى

الاضرار غير العمدى بالاموال والمصالح

(اولا) اهمال الموظف فى أداء وظيفته :

٢٠٥ - تحديدتها :

استحدث القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ جريمة اهمال الموظف العام فى أداء وظيفته على نحو يتسبب عنه ضرر بالاموال والمصالح المعهودة اليه ، وذلك نظرا لما يوجب به بناء المجتمع على كل فرد من أفراد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الاموال والمصالح حرصه على ماله ومصالحته الشخصية (١) ، وهو واجب يدق ويظم بالنسبة الى الموظفين العموميين • وهذه الجريمة تقابل جريمة اهمال الموظف العام المعروفة فى القانون العام الانجليزى (٢) •

وقد كان اهمال الموظف العام فيما مضى لا يؤدى الى غير تعرضه للجزاء التأديبى • وقد لوحظ أن هذا الاهمال أصبح لا يتفق مع ما يجب أن يتحلى به الموظف فى المجتمع الاشتراكى من واجب الحيطة والحذر والانتباه • الأمر انذى اقتضى تدخل المشرع جنائيا لتأكيد هذا المستوى الذى يجب أن يصل اليه لموظف ولا شك أن استحداث هذا النص قد احتاج من المشرع الى كثير من الدقة ، حتى لا يترتب عليه تهيب الموظف من مباشرة أعماله خشية التردى فى الخطأ والوقوع فى العقاب • لهذا صدر القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ محالا التوفيق بين هذه الاعتبارات جميعا ، فعلق

(١) المذكرة التفسيرية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ •

(٢) انظر

Harris's crimtnal law, 22 edition, London. Sweet and Maxwell, 1972, p. 170.

(م ٢٠ - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

التجريم على جسامه الخطأ غير العمدى فضلا عما يجب أن يترتب عليه من ضرر جسيم . ثم جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فنص على هذه الجريمة في المادة ١١٦ مكررا (أ) بدا من ١١٦ مكررا (ب) وأحدث تعديلا جوهريا في معيار التجريم ألا وهو الخطأ غير العمدى اذ استبعد درجة الجسامه من هذا الخطأ بحجة أن العمل قد كشف عن تعذر اثبات جسامه الخطأ (١) . وهذه الحجة غير مقنعة فلا يجوز أن يعلق التجريم على مدى سهولة الاثبات . بل أنه يعتمد على أهمية المصلحة الاجتماعية المراد حمايتها ودرجة الاعتداء الواقع على هذه المصلحة دون أى اعتبار آخر .

واذ بحثنا عن الحكمة من وراء العقاب على هذا النوع من الاهمال لوجدنا أنها ترتبط بمشكلة الجرائم غير العمدى بوجه عام ، وهى علة تجريم الاهمال . والراجح أن انعقاب على الخطأ غير العمدى من شأنه أن يحث الشخص على أن يمارس مزيدا من الرقابة على أعماله فيدفعه الى التأمل فى الأمور والتفكير قبل الاقدام عليها (٢) وهى حاجة ملحة بالنسبة الى الموظف العام .

٢٠٦ - الشرط المفترض :

يقوم الشرط المفترض فى هذه الجريمة بتوافر عنصرين :

- (الأول) صفة الموظف العام فى مرتكب الجريمة . وتتحدد هذه الصفة وفقا لذات المعنى الواسع لمنصوص عليه فى المادة ١١٩ مكررا عقوبات .
- (الثانى) نوع المصالح التى يصيبها الضرر المترتب على الجريمة . وهى ذات المصالح التى تحميها المادة ١١٦ مكررا عقوبات،والتي أوضحناها فيما تقدم . وهذه المصالح يجب أن تكون مادية كما بينا ، فتخرج المصالح الأدبية عن نطاق الحماية المقررة فى المادتين ١١٦ مكررا و ١١٦ مكررا (أ) عقوبات .

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .
(٢) وقد عارض البعض هذه الفكرة على أساس أن ذكاء بعض الأشخاص قد لا يمكنهم من الحيطة والحذر . إلا أنه يرد على ذلك بأنه عند تقرير معيار الخطأ غير العمدى يجب مراعاة الملكات الشخصية للفرد . راجع المشكلة فى :

٢٠٧ - الركنان المادى والمعنوى :

يقوم الركن المادى لهذه الجريمة على فعل يتصف بالخطأ غير العمدى يقوم به الجانى ويترتب عليه ضرر جسيم باحدى المصالح التى يحميها القانون . وهناك ارتباط وثيق بين هذا الركن وبين الركن المعنوى للجريمة ، لأن الفعل المادى الذى قارفه الجانى يجب أن ينم عن خطأ غير عمدى - وهو جوهر الركن المعنوى فى هذه الجريمة . فالحركة الاجرامية التى يترتب عليها الضرر الجسيم هى الركن المادى ، ووصف هذه الحركة بالخطأ هو الركن المعنوى . ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين الركنين ، وحرصا على ايضاح لموضوع وفى سبيل تماسك الفكرة ، فسوف ندرس هذين الركنين معا ، فنبين أولا مدلول الخطأ غير العمدى ثم نحدد بعد ذلك معنى الضرر الجسيم .

٢٠٨ - (أولا) الخطأ غير العمدى :

يتعين أولا تحديد معيار الخطأ غير العمدى ، ثم يتبين بعد ذلك أن الراد بجسامة هذا الخطأ .

معيار الخطأ غير العمدى : يذهب المعيار الموضوعى الى توافر الخطأ غير العمدى اذا لم يطابق سلوك الجانى مستوى الحيطة والحذر الذى يصل اليه الرجل المعتاد ، كما اذا لم يتوقع أمورا تقتضيها الخبرة العامة أو جهل دون مبرر ببعض الظروف التى ضاعفت من خطر سلوكه والتى كان يتعين على الرجل المعتاد الاالام بها ، دون اعتداد بالملكات الشخصية للجانى والظروف الخاصة التى يمر بها . على أن هذا المعيار لا يمكن الأخذ به ، لأن الالتزام بالحيطة والحذر المفروض على الجانى ليس التزاما عضويا بعيد الصلة عن اتجاهات ونطاق تفكيره وعقله ، وانما هو التزام يقع على عاتقه فى حدود ما لديه من قدرة معينة على التفكير (١) . فليس المطلوب منه مجرد أن يتصرف بحذر الا بالقدر الذى يمكن للشخص العادى أن

Henry W .Edgerton : Negligence, inadvertence and indifference. The relation of mental states to negligence, 30 Harvard L. Review, 1962, p. 850. (١)

يسلكه اذا كان في مثل ظروفه الشخصية (١) . فالخطأ غير العمدى ليس الا ظاهرة شخصية ، وما الجريمة غير العمدية الا سلوك أدت اليه هذه الظاهرة .

واذن فانه لا يمكن قياس هذا الخطأ مجردا عن الظروف الشخصية بكل شخص على حدة . مما يتعين معه أن يكون المعيار الموضوعى واقعيًا ، بمعنى أنه لا يجوز قياس الخطأ غير العمدى وفقا للملكات الذهنية المجردة للشخص المعتاد بعيدا عن ظروف الحياة وملابسات الواقع ، بل يجب أن نحدد السلوك الذى يمكن للرجل المعتاد أن يسلكه لو مر بالظروف الشخصية التي أحاطت بالجاني ، سواء ما تعلقت بخبرته أو بحالته الصحية أو سنه (٢) أو ظروف الزمان والمكان التي يمر بها . وبعبارة أخرى فان الخطأ غير العمدى يقاس بما يمكن توقعه من رجل عادى الحذر (٣) والدقة والنشاط في مثل هذه الظروف . وتطبيقا لهذا المعيار لا يمكن اختيار الشخص المعتاد من بين جميع الناس كافة . وإنما يتعين أن يكون هذا الشخص من فئة الاشخاص الذين ينتمى اليهم الجاني . فلا يمكن مثلا تقدير مدى الحيطة والحذر الذي يجب أن يلم به قائد سيارة تعلم القيادة حديثا بسائق آخر محترف مارس قيادة السيارات فترة طويلة . كما لا يجوز أيضا أن نوجب على طبيب يمارس الطب العام اضطرته ظروف قهرية الى مباشرة عملية جراحية أن يتخذ قدرا من الحيطة والحذر يماثل ما يلتزم به جراح أخصائي . واذن فانه عند تقدير مدى الحيطة والحذر التي يجب أن يتصف بها الجاني يجب مراعاة نوع المهنة التي ينتمى اليها الجاني ومدى ما يتمتع به من قدرة على مزاوله هذه المهنة . وبوجه عام فانه عند تقدير توافر الخطأ العمدى لشخص معين ، يجب قياس هذا الخطأ وفقا لما يجب

Vladimir Bayer, p. 69.

(١)

(٢) قضت محكمة النقض الإيطالية بأنه على القاضي أن يبحث في كل حالة على حدة ما اذا كان صغر السن يسمح للجاني بأن تتوافر لديه ملكات الحيطة أو الحذر التي أوجبها القانون .

(Cass., 12 avril 1929-30 avril 1928, Delogu, La culpabilité, 1949-1950, p. 232).

Harris's criminal law, op. cit., p. 170.

(٣)

أن يتمتع به شخص عادى ينتمى إلى الفئة الخاصة - الاجتماعية أو المهنة - التى جاء منها الجانى وفى ذات الظروف الشخصية التى يمر بها (١) .

ويجب أن يلاحظ أن الالتزام برعاية النصوص التى تفرصها القوانين واللوائح والتعليمات لتحكم سلوك الشخص لا يتطابق تماما مع الالتزام بواجب الحيطة والحذر الذى يفرضه عليه قانون العقوبات ؛ لأن تلك النصوص قد لا تفرض الا قدرا معينا من هذا الواجب لا يطابق كل مايتعين أن يياشره الشخص المعتاد . واذن فلا يصلح دفاعا أن يدعى الجانى أنه قد التزم فى سلوكه ما تنص عليه القوانين أو اللوائح أو التعليمات اذا ثبت أن دائرة هذا الالتزام تضيق عن دائرة الالتزام بالحيطة والحذر الذى يخضع له لشخص المعتاد . ومن ناحية أخرى فان الأصل هو أن مخالفة واجب الحيطة والحذر المنصوص عليه لا يعنى حتما أن الجانى قد حاد عن واجب الحيطة والحذر المفروض على الشخص المعتاد (٢) . الا أن بعض التشريعات الجنائية الحديثة قد اعتبرت مخالفة واجبات الحيطة والحذر المنصوص عليها فى القوانين واللوائح مخالفة للواجبات التى يقتضيها قانون العقوبات ، مثال ذلك المشرع المصرى فى المادتين ٣٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات .

(١) BAYER, PP. 71-73. ولا شك ان الاعتماد بالملكات الشخصية للجانى عند تقدير خطاه غير العمدى يجب ان يؤدي الى التشدد فى تبرير هذا الخطأ بالنسبة الى من يتمتع بملكات تفوق ما يتصف به الشخص فمثلا اذا قدم شخص فى ظروف معينة لآخر زجاجة بها سم ظنا منه انها تحتوى على ماء وكان ظنه هذا امر يقع فيه الشخص المعتاد ، فانه لا يمكن نسبة الخطأ فى حقه ، الا ان الامر يختلف بالنسبة الى شخص آخر فى ذات الظروف عينها يتوافر لديه شك فى محتويات الزجاجة ، اذ لا يجوز له الادعاء بان الشخص العادى لا يمكن ان يتوافر لديه هذا الشك الذى لم يحط به الا بسبب ما لديه من قدرة خاصة غير عادية ، بل انه يجب فى مثل هذه الحالة افتراض أن الشخص العادى قد أحاط بهذا الشك ثم التساؤل بعد ذلك عما يتعين عليه أن يسلكه هذا الشخص فى هذه الحالة لتحديد مدى توافر الخطأ غير العمدى . وقد قنن قانون العقوبات الايوبى الصادر سنة ١٩٥٧ هذه المبادئ ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩ على ما مؤداه ان الخطأ غير العمدى يتوافر اذا لم يلتزم الشخص الاحتياطي والحذر على النحو المعقول الذى يمكن تطلبه منه على ضوء ظروفه وحالته الشخصية ، وخاصة ما تعلق منها بسنه وخبرته وثقافته ومهنته او الطائفة التى ينتمى اليها .

كما أن بعض التشريعات الجنائية قد أحالت إلى النصوص الخاصة بواجب الحيطة والحذر والتي تحكم بعض النشاط الاجتماعي مثال ذلك قانون العقوبات اليوغسلافي وقانون العقوبات الروسى (١) .

وغنى عن البيان فانه يشترط فى الخطأ غير العمدى المتمثل فى مخالفة نصوص القوانين واللوائح لمساواته بالخطأ الذى يفرض واجب الحيطة والحذر لعام ، أن يؤدى لى نتيجة غير مشروعة هى الاضرار بالمصالح أو تعريضها للخطر . وقد نصت المادة ١١٦ مكررا (١) على اعتبار الاخلال بواجبات الوظيفة صورة للخطأ غير العمدى الذى يرتكبه الموظف العمومى ، وهو ما يتسع لجميع الصور الأخرى التى تحكم كيفية أداء أعمال الوظيفة فضلا عن غيرها من الواجبات غير المنصوص عليها والتى يقتضيها العمل الوظيفى .

وتطبيقا لما تقدم فانه عند تقدير الخطأ غير العمدى للموظفين العموميين ، يجب بادىء ذى بدء تحديد معيار الخطأ وفقا لما يمكن أن يسلكه شخص معتاد يقوم بالوظيفة المستندة الى هذا الموظف . وهو أمر يخضع للوف الناس فى أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها (٢) . ويختلف بالنسبة للمسئول عن التخطيط والإشراف عنه بالنسبة الى القائم بالتنفيذ البحث . ويختلف بالنسبة للقائم بالعمل الفنى أو الاستشارى عنه بالنسبة الى القائم بالعمل الإدارى . كما أن معيار الخطأ الذى قد يتردى فيه عامل بالمصنع يختلف عما قد يقع فيه أحد المهندسين . فالشخص العادى فى كل من الفئتين عليه قدر مختلف من الحيطة والحذر . وإذا كان خطأ الموظف ناشئا عن نقص كفاياته الادارية أو عن قصور فى ادراكه واجبات الوظيفة الى عين فيها فانه يجب قياس مدى خطئه غير العمدى وفقا لما يجب أن يتصرفه الموظف المعتاد الذى تمر به هذه الظروف عينها (٣) . هذا مع ملاحظة أن هناك ثمة أخطاء

(١) انظر أيضا

Le nouveau code pénal de la R.S.F. de 1960. (Rayer pp. 84-87).

(٢) نقض ١٠ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ رقم ٥٤

ص ٢٣٦ .

(٣) وهو امر نهى اليه لجنة تعديل قانون العقوبات فى تعليقها على

المادة ١١٦ مكررا «ب» المستحدثة .

في التقدير متسامح فيها بقدر معين كالأخطاء التي تقتضيها طبيعة العمل في بعض الأحوال ، والأخطاء الثروتينية المصلحية المعتاد الوقوع فيها والأخطاء الناجمة عن قصور أو سوء تنظيم في المرفق الذي يعمل فيه الموظف (١) ، كما أنه إذا كان الموظف قد اعتمد على تفسير قانوني معين فلا يمكن نسبة الخطأ اليه طالما أن هذا التفسير لا يصطدم مع الحقائق المسلم بها ولا يخالف التعليمات التفسيرية الصادرة اليه والتي يعلم بها ، ولا ينطوى على عدم تبصر لا يقع فيه شخص معتاد في مثل خبرته .

عدم اشتراط الجسامة في الخطأ العمدي : كانت المادة ١١٦ مكررا (ب) القديمة تشترط وقوع الجريمة أن يكون الخطأ جسيما . وهذه النوع من التشديد في التجريم لجأ اليه المشرع حتى يكفل للموظف عدم التهيب في أداء أعمال وظيفته . فإذا كان الخطأ يسيرا فان ذلك يصلح وحده موجبا للمسئولية التأديبية (٢) .

ولم تخل التفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير من أهمية في قانون العقوبات فقد قال بها البعض للتمييز بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي ، ثم استقر الفقه والقضاء على نبذ هذه الفكرة وبالمساواة بين هذين النوعين من الخطأ . وقال بها البعض الآخر للتمييز بين الخطأ الفني والخطأ المادي ، الا أن هذا القول بدوره لم يلق التأييد (٣) . ثم قيل بالتفرقة بين الخطأ

(١) انظر مقال الدكتور محمد عصفور في طبيعة الخطأ التأديبي ، مجلة ادارة قضايا الحكومة س ٦ العدد الأول ص ٧٢ .

(٢) ذهبت لجنة وضع مشروع قانون العقوبات في تحليل معيار جسامة الخطأ الى ان التشدد في مساءلة الموظف عن اهماله برفعها من النطاق التأديبي الى المسئولية يتطلب درجة معينة من الجسامة في الخطأ تبرز قيام هذه المسئولية بحيث يكون الخطأ صادرا عن اساءة الادارة او استعمال السلطة أو عن اخلال جسيم بواجبات الوظيفة ، ولا يكفي فيه مجرد توفر صورة من صور الخطأ الواقع من الافراد في جرائم القتل غير العمدي أو الاصابات غير العمدية ، بعد ان اصبح مستقرا في احكام القضاء وآراء الفقه مبدا وحدة الخطأ الجنائي والخطأ المدني وتأسيس المسئولية الجنائية كالمسئولية المدنية على وقوع أى خطأ مهما خفت درجته .

(٣) انظر :

Altavilla, Rev. int. de droit pénal, 1961, pp. 794-797; Cass., 18 déc 1912, Sirey 1914-1-249, ler. déc. 1930, Sirey 931-1-109.

الجسيم والخطأ اليسير في مقام تقدير العقوبة ، وتناولها التقارير المقدمة من المؤتمر الدولي الثامن قانون العقوبات المنعقد في لشبونة عام ١٩٦١^(١) ، واعتمدت عليها بعض التشريعات الحديثة (٢) ، آخرها القانون المصري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (أنظر المادتين ٢٢٨ و ٢٤٤) .

وقد جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ فلم يشترط وصف الجسامة في الخطأ غير العمدى في المادة ١١٦ مكرراً (أ) الجديدة . ولا يعنى عدم اشتراط الجسامة معاقبة الموظف عن كل هفوة صغيرة أو عن أى إهمال بسيط . بل أن تقدير معيار الخطأ غير العمدى للموظف العام يجب أن يسمح بتجاوز هذه الهنات على أساس أن مسئولية الوظيفة العامة تقتضى تمكين صاحبها أن يواجه أعباءها بشجاعة وإقدام . وهو اعتبار هام يجب مراعاته عند تقدير خطأ الموظف العام .

تأهيلات : حددت المادة ١١٦ مكرراً « أ » عقوبات الصور التى يمكن أن تقع بها هذه الجريمة وهى : الإهمال فى أداء الوظيفة ، والاخلال بواجبات الوظيفة ، وإساءة استعمال السلطة . وإن كانت هذه الصور قد وردت على سبيل الحصر ، إلا أنها تستغرق جميع تطبيقات هذه الجريمة لما يتسم

ومحمود مصطفى القسم العام ص ٢٠٥ ، محمود نجيب حسنى ، القسم العام ص ٧٩٤ ، وانظر محمد عصفور ، جريمة الموظف العام سنة ١٩٦٢ ص ٧٤ ج .

(١) محمود مصطفى ، المرجع السابق ص ٢٠٦ ، محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٧٨٩ ، وانظر مقال الدكتور محمود مصطفى فى مسئولية الاطباء والجراحين الجنائية ، مجلة القانون والاقتصاد س ١٨ ص ٢٩٦ ، محكمة استئناف مصر فى ٢ يناير سنة ١٩٣٦ ، الحامدة س ١٦ رقم ٣٣٤ ص ٧٥٣ ، محكمة الاسكندرية الكلية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، الحامدة س ٢٤ رقم ٣٥ ص ٧٨ .

Seichiro Ono, Rev. int. de droit pénal, 1961, pp. 1169-1170; Hani Bittai, Rev. int. ibid., p. 839; Constantaras, Rev. int. ibid., 1961, p. 853; Yotis, Rev. int. ibid., 1961, p. 1526.

(٢) انظر مثالا لذلك قانون العقوبات اليابانى الصادر سنة ١٩٢١ المعدل حتى سنة ١٩٥٨ (المواد ١١٦ و ١١٧ / ٢ و ٢١١) وقانون العقوبات الايوبى الصادر سنة ١٩٧٦ (المادة ٢/٥٩) .

به تعبير أداء الوظيفة وواجباتها واستعمال السلطة من مرونة تغفل تغطية جميع فروض الخطأ غير العمدى .

وسوف ندرس فيما يلى المقصود بهذه الصور .

١ - **الاهمال فى أداء الوظيفة** : يتحقق ذلك اذا ما نكل الموظف عن القيام بالأعمال الوظيفية الملقاة عليه فى الأوضاع المقررة بالقانون وبالقدر الواجب من الحيطة والحذر . ومن أوضح صور هذا الاهمال أن يرفض الموظف أداء عمل مكلف به من قبل رؤسائه ، أو الامتناع عن القيام بأعمال وظيفته ، أو مباشرتها على نحو غير صحيح أو التأخير فى أدائها . وقد عنى قانون العقوبات الايطالى بالمعاقبة فى المادة ٣٣٨ على هذه الصورة الأخيرة من اهمال الموظف العام .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بتوافر الاهمال (الجسيم) فى أداء الوظيفة بالنسبة لرئيس اكبر فرع من فروع الشركة اذا قبل التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتها المالية ويسارهما المالى شيئا ودون التحقق من شخصيتهما والتعرف على عملهما أو الاطلاع على سجلهما التجارى (١) .

ويتمثل الرفض فى امتناع الموظف صراحة أو ضمنا عن تنفيذ أمر صادر اليه رؤسائه الذى يجب عليه اطاعتهم (٢) . أما الامتناع عن القيام بأعباء وظيفته فينصرف الى التفتت لموظف عن أداء ما توجيه اليه القوانين واللوائح والتعليمات من مباشرة أعمال وظيفته . ويعتبر من هذا التقليل أداء الموظف للعمل القانونى المنوط به على نحو معيب يجعله مشوبا بالبطالان أو

(١) نقض ١٠ مارس سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ رقم ٥٤ ص ٢٣٦ .

(٢) ينشر البحث عن مدى التزام الموظف باطاعة أوامر الرئيس بالمخالفة للقانون ، وقد اختلف الراى فى هذا الصدد فمن قائل بتخويله حق مناقشة الأوامر الصادرة اليه ، ومن قائل آخر يحظر هذا الحق عليه . والراجح هو التزام الموظف باطاعة الرئيس ما لم يصل الأمر الى حد ارتكاب جريمة يطلب منه ارتكابها ، وذلك على ضوء ما نصت عليه المادة ٦٣ عقوبات (راجع الطماوى فى مبادئ القانون الادارى سنة ١٩٥٩ ص ٥١١ و ٥١٣) .

الانعدام (١) ، أو مباشرته خلافا للأوضاع المقررة في القانون (٢) . ويتوفر التأخير بعدم أداء العمل في الوقت المحدد له أو في الوقت الملائم لتحقيق الغاية منه (٣) . والفرض في كل الأحوال أن امتناع الموظف أو تأخيره لم يكن مستندا إلى سبب مشروع في القانون ، وأنه جاء انحرافا عن سلوك الشخص المعتاد في مثل ظروفه الشخصية (٤) .

٢ - **الاخلال بواجبات الوظيفة** : لا شك أن محور الجريمة موضوع البحث هو الاخلال بواجبات الوظيفة بمعناها الواسع . وقد ميز المشرع في صدد هذه الواجبات بين ما تعلق منها بأداء الأعمال الوظيفية ، وما تعلق باستعمال السلطة التقديرية ، وغير ذلك من واجبات يقتضيها حسن أداء الوظيفة . ولا يقف معنى الاخلال بواجبات الوظيفة عند حد الإطار الذي رسمه القانون لأعمال الوظيفة وأوضاعها ، وإنما يمتد إلى الأمانة المفروضة على الموظف في أدائها . وهي ما تقضى عليه بعدم افشاء الأسرار التي يقف عليها أثناء عمله ، والتبليغ عن الجرائم التي تصل إلى علمه بسبب وظيفته (٥) والابتعاد عن مواطن الريب درءا للشبهات (٦) إلى غير ذلك من واجبات .

(١) Manzini, Trattato di diritto penale, 1935, vol. 5, no. 1390, p. 265.

(٢) Manzini, Trattato, vol. 5, no. 1390, p. 265.

وقد قضى بأنه إذا كلف كاتب أول المحكمة كاتب الجلسة بالاسترام مع كاتب التحصيل في عد نقود واردة للمحكمة لدى تسليمها إلى القائم بعملية الصرف إثباتا لقدرها فان كل تهاون في هذا الإجراء يعد تفريطا في العناية المطلوبة في أعمال الوظيفة موجبا للمساءلة (المحكمة الإدارية العليا في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٨ مجموعة المبادئ القانونية للمحكمة الإدارية العليا رقم ٣ س ٧٢ ص ٦٣٥) .

(٣) Manzini, Trattato, vol. 5, no. 1390, p. 264; Antolisci, Manuale di diritto penale, 1960, vol. 2, no. 184, p. 663.

(٤) حكم بأنه وإن كان يتعين على موظف البنك أن يتحقق من مطابقة توقيع الساحب على الشيك لتوقيعه بالبنك ، وإن اخلاله بهذا الواجب يعد أهمالا ، إلا أن هذا الإهمال لا يتحقق أما كان تزوير الامضاء على نحو متقن يجعل كشفه أمرا مستحيلا .

(٥) المحكمة الإدارية العليا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة المبادئ س ٢ رقم ٢١ ص ١٧٧ .

(٦) المحكمة الإدارية العليا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة المبادئ س ٣ رقم ٣٧ ص ٢٨٩ ، ٨ مارس سنة ١٩٥٨ س ٣ رقم ٩٧ ص ٨٦٨ ، ٦ يونية ١٩٥٩ س ٩ رقم ٢٤ ص ١٤٢٣ .

وفترض هذا الاخلال بالواجب أن يكون متعلقا بوظيفته . فاذا تجاوز الموظف اعباء وظيفته وقام بصفة شخصية بأعمال غير مكلف بها ، فان اهماله في أدائها لا يكون هذه الجريمة دون اخلال بمعاقبته عن غير ذلك من الجرائم حسب الأحوال . ولا يشترط في أداء واجبات الوظيفة القيام بها في مواعيد العمل الرسمية . فاذا قام الموظف بعمله خارج هذه المواعيد يجب عليه عدم الاخلال بواجبات وظيفته .

ويجب أن يلاحظ أن الاهمال في أداء الوظيفة في حد ذاته جريمة تأديبية ، الا أن هذا لا يحول دون تأكيد عدم الخطأ بين نطاق كل من الجريمتين الجنائية والتأديبية ، وأن المحاكمة الجنائية ينحصر أثرها في قيام احدى جرائم القانون العام ، بخلاف المحاكمة التأديبية التي تبحث في سلوك الموظف وفي مدى انخلاله بواجبات وظيفته .

٣ - اساءة استعمال السلطة : قد يترك المشرع للموظف شيئا من الحرية في ممارسة سلطاته ليقرر في حدود الصالح العام بمحض اختياره ما يراه محققا لهذه الغاية ، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية . فاذا انحرف الموظف عند ممارسة هذه السلطة عن غاية المصلحة العامة التي يجب أن يتغياها انقرار وقام بالعمل تحقيقا لغاية أخرى لا تمت لتلك المصلحة فان تصرفه يكون مشوبا بعيب الانحراف في استعمال السلطة (١) . ولخطورة هذا الفعل نظرا اليه المشرع باعتباره نوعا من لاهمال وتواقع أن مشروعية السلطة التقديرية تتوقف على توخي الغاية المشروعة من وراء استعمالها لها . فاذا انحرف الموظف عن هذه الغاية اعتبر عمله غير مشروع .

٢٠٩ - (ثانيا) الضرر الجسيم :

يتعين لتوافر هذه الجريمة أن يترتب على الخطأ غير العمدى ، ضرر

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأنه لا يجوز لحفظة الامن ان ينحرفوا بالسلطة التي خولهم اياها القانون ابتغاء صيانة الامن في الفرض الذي منحوا من اجله هذه السلطة ليشقوا احقادا شخصية (المحكمة الادارية العليا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة المبادئ القانونية س ١ رقم ٢١ ص ١٧٧) وفي هذا المعنى نقض ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٢٩ ص ١١٥٧ .

جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته
أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المهود بها إليه .

ومن المقرر أن فكرة الضرر تمثل نقطة ارتكاز هامة في كثير من الجرائم .
أما جسامه الضرر فهي لا تعدو بحسب الأصل أن تكون عنصرا في تقدير
العقاب .

وقد ثار البحث حول الأحساس الملائم لتقدير مدى جسامه الجريمة
غير العمدية ، فذهب رأى الاستناد الى معيار جسامه الضرر ، وذلك
باعتبار أن الضرر يمثل عنصرا جوهريا لا غنى عنه للعقاب على الجريمة غير
العمدية بدون هذا الضرر لا يكفي وحده للعقاب (١) . بينما ذهب رأى
آخر الى تدرج العقاب وفقا لجسامه الضرر لا يكفل تحقيق الردع الخاص
الذي يجب أن تكفله العقوبة ، وأن هذا المعنى لا يتحقق الا اذا احتسب
العقاب وفقا لجسامه خطأ الجاني (٢) . وفي هذه الجريمة استند المشرع
الى معيار جسامه الضرر لوقوع الجريمة انها من حيث البدء .

ولا شك أولا أنه يتعين على محكمة الموضوع أن تثبت في حكمها توافر
الجسامه في الضرر ، مادام أن هذا الوصف أصبح عنصرا لتوافر الركن
لمادى للجريمة . فان اثباته كان حكمها قاصرا التسيب ويتعين نقضه .
ويتعين لصحة هذا الحكم أن يكون استخلاص المحكمة للجسامه مبنيا على
أدلة سائفة تؤدي الى النتيجة التي اتهمت اليها ، حتى يمكن لمحكمه النقض
أن تراقبها في سلامة استدلالها وهي بصدد مباشرة سلطاتها في الرقابة على
السبب . ومحكمة النقض عندما تزاوّل سلطاتها في مراجعة محكمة
الموضوع في سلامة الاستدلال يجوز لها أن تخطيء هذه المحكمة لاستنادها
الى اعتبارات أو قرائن أو أدلة تؤدي بحسب المنطق والعقل الى وصف
الجسامه ، بشرط ألا يصل الأمر الى حد الخوض في وقائع الدعوى
ومراجعتها في تقديرها .

Hani Bittar, Rev. int. de droit pénale, 1961, pp. 839,

(١)

840; Bayer, p. 107.

Jean Lebert, Rev. int. de droit pénal, 1961, pp. 1062, 1063. (٢)

ولكن هل يحق لمحكمة النقض أن تراقب قضاء الموضوع في صحة استخلاصه مدى توافر الجسامة في الضرر ؟

لا صعوبة اذا تولى القانون وضع معيار محدد لهذه الجسامة (١) ، فعندئذ لا مناص من الرجوع الى محكمة النقض اذا ما تجاوزت محكمة الموضوع سلطتها في تطبيق هذا المعيار .

انما تثار الصعوبة اذ خلا القانون من تعريف محدد لجسامة الخطأ أو الضرر . وقد نشأ خلاف في هذا الصدد . فقد ذهبت الدائرة المدنية لمحكمة النقض في صدد احدى دعاوى المخاصمة ، الى أنه اذا كان مآقره قضاء الموضوع بشأن عدم توافر الخطأ المهنى الجسيم مبنيا على اعتبارات تكفي لحمله فان في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة في ذلك (٢) . وقيل انتقادا لهذا النظر أن وصف الأفعال بأنها خطأ مهني جسيم أو يسير أو ليست خطأ على الاطلاق ، هو انزال حكم القانون على الواقع يقوم به القاضي ليتضح له

(١) ومن امثلة ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الايطالي في المادة ٣/٥١ من اعتبار التوقيع ظرفا مشددا لعقوبة الجريمة غير المصدية ، وكذلك ما نصت عليه المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ من وجوب تشديد العقوبة اذا كان القتل أو الاصابة ناجما عن اخلال الجاني اخلايا جسيما بما تفرض عليه اصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث ، أو لكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ، وكذلك اذا نشأ عن الفعل وفاة أو اصابة اكثر من ثلاثة اشخاص . وقد كان مشروع وزارة العدل يقضى بوضع معيار محدد لجسامة الضرر هو الف جنيه ، مع تشديد العقوبة اذا تجاوز الضرر هذا الحد ، ثم رأت لجنة تعديل قانون العقوبات أن تشترط في هذا الضرر أن يكون متجاوزا قيمته خمسمائة جنيه ، الا ان المشروع آثر البعد عن هذا الحكم في التقدير ، وترك الامر لقاضي الموضوع ، فهو وحده الذي يمكن أن يدر في كل قضية على حدة مدى جسامة الضرر المترتب على الخطأ الجسيم .

(٢) نقض مدني ١٨ ابريل سنة ١٥٩٧ الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ق . وانظر ايضا نقض مدني ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٢٥ سنة ٢٣ق .

ما اذا كانت الواقعة تتدرج تحت وصف الخطأ المهني الجسيم أو تخرج عن نطاق هذا لوصف القانوني (١) .

والواقع من الأمر فانه يتعين التمييز بين اثبات الجسامة ومعنى الجسامة . فاثبات الجسامة هو من المسائل التي تتعلق بالواقع لا بالقانون . ومحكمة الموضوع وحدها بما لها من سلطة في تمحيص الوقائع هي صاحبة السلطة في تقدير الأدلة التي تفيد مدى جسامة الخطأ أو الضرر لرقابة محكمة النقض الا من حيث صحة الاستدلال الذي انتهت اليه في قضائها . والقول بغير ذلك يؤدي الى خروج محكمة النقض عن وظيفتها الأصلية واقتحامها في مسائل موضوعية يجب أن تظل بمنأى عنها . وخلافا لذلك فإن تحديد معنى الجسامة تصبح مسألة تكييف قانوني ، اذا كان القانون قد طلبها عنصرا ضروريا لوقوع الجريمة .

وتزاول محكمة النقض رقابتها في التحقق من معنى الجسامة على ضوء ما ثبت لدى محكمة الموضوع من صورة الخطأ وأدلته . وفي هذه الحالة لا تناقش محكمة النقض قضاء الموضوع في مدى اقتناعه بأدلة الجسامة ولكنها تناقشه في مدى انطباق وصف الجسامة على الوقع التي أوردتها محكمة الموضوع .

٢١ - العقوبة :

القاعدة : الأصل أن يعاقب القانون على وقوع هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين (المادة ١١٦ مكرر « ب » / ١) .

الظروف المشددة : شدد القانون عقوبة هذه الجريمة الى الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ولا تتجاوز خمسمائة جنيه اذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها —

(١) انظر مقالا للاستاذ حلمي بطرس عن « سلطة محكمة الموضوع في وصف الخطأ المهني الجسيم في دعوى مخاصمة رجال القضاء » ، مجلة ادارة قضايا الحكومة سنة ١٩٥٧ س ١ عدد ٢ ص ٨١ .

ويراد بالمركز الاقتصادي كل ما من شأنه أن يلحق بالضرر بالنظام الاقتصادي للدولة ، كنظام الرقابة على النقد وكل ما يتصل بالانتاج الزراعى أو الصناعى أو التجارة الخارجية •

أما المصلحة القومية فيراد بها كل ما يتعلق بمصانح البلاد سواء من ناحية نظام الحكم الداخلى أو المرافق العامة ، أو من الناحية الحربية أو السياسية أو لاقصادية •

(ثانيا) الاهمال فى صيانة أو استخدام المال العام :

٢١١ - تحديثها :

نصت المادة ١١٦ مكررا (ب) المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل من أهمل فى صيانة أو استخدام أى مال من الأموال العامة معهودا به اليه أو تدخل صيافته أو استخدامه فى اختصاصه ، وذلك على نحو يعطل الانتفاع به أو يعرض سلامة الأشخاص للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين • وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات اذا ترتب على هذا الاهمال وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص • وتكون العقوبة السجن اذا وقعت الجريمة بالفقرة السابقة فى زمن حرب على وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى » وقد كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة تنص على هذه الجريمة • وقد ألغى القانون المذكور بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ •

٢١٢ - الشرط المفترض :

لا يشترط لوقوع هذه الجريمة صدورها من موظف عام • فالنص يقول (كل من) وهو ما يفيد توجيهه الى تكافة بغير تمييز • هذا بخلاف المادة ١١٦ مكررا (أ) بشأن الاضرار غير العمدى فانها موجهة الى الموظف العام وحده • يؤكد هذا المعنى أن المادة ١١٦ مكررا (ب) قد نقلت عن المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة

والذى ألقى بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . وكانت المادة الخامسة المذكورة بدورها موجهة الى الكافة دون تمييز ، خلافا للمادة السادسة من القانون المذكور فهي موجهة الى الموظف العام وحده . ولا شك أن اختلاف تعبير المشرع من مادة الى أخرى يعكس قصده فى تحديد المخاطبين بنصوص التجريم . ويجب تنزيه المشرع من اللعب وخصوصا فيما يتعلق بالتجريم والعقاب . ومع ذلك فقد ذهب رأى فى افقه (١) الى أن نص المادة ١١٦ مكررا (أ) يعنى الموظف العام ، على أساس أن من يعهد اليه بالمال أو تدخل صيافته أو استخدامة فى اختصاصه هو الموظف العام أو انكلف بخدمة عامة لاحدى الجهات المينة فى المادة ١١٩ مكررا « ح » وأن المذكرة الايضاحية للنص قد أشارت الى اهمال الموظف ، وأنه لو قصد المشرع معاقبة غير الموظف لنص على هذه الحالة مع جرائم المقاولين المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا « ح » وهذا الرأى مردود بأن الادارة قد تعهد بصيانة أو استخدام المال الى غير الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة . كما اذا تعاقدت مع شركة خاصة لرصف الطرق أو لصيانة المصاعد الكهربائية فى مباني الحكومة . فى هذه الحالة يكون موظف هذه الشركة - وهو ليس موظفا عاما ولا مكلفا بخدمة عامة - معهودا اليه بالأموال العامة أو مكلفا بصيانتها . ولا عبرة بما جاء فى المذكرة الايضاحية فهو مثال غير جامع مانع ولا يمكن أن يخالف صريح النص . أما القول بأن معاقبة غير الموظف تقتضى النص عليها فى المادة ١١٦ مكررا « ح » التى عالجت جرائم المقاولين ، فهو مردود بأن هذه المادة جاءت بشأن الاخلال لعمدى بتنفيذ بعض العقود . وقد جرت خطة المشرع فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على افراد نصوص خاصة بكل من الجرائم العمدية وغير العمدية . وفضلا عن ذلك فان الانتقاد الخاص بالملاءمة فى صيانة النصوص لا يمكن أن يدحض نصا واضحا صريحا أو يقيد من نطاقه .

وبناء عليه فان هذه الجريمة قد تقع من موظف عام أو من فرد عادى . وكل ما يشترط فى الجانى هو أن يكون اما معهودا اليه بصيانة أو استخدام المال العامة ، أو أن تكون هذه الصيانة أو ذلك لاستخدامة فى اختصاصه .

٢١٣ - الركنان المادى والمعنوى :

تقع هذه الجريمة بالاهمال فى الصيانة أو الاستخدام الذى يؤدى الى احدى تيجتين هما تعطيل الانتفاع بالمال العام ، أو تعريض سلامته أو سلامة الأشخاص للخطر .

وينطبق فى هذه الجريمة معيار الخطأ غير العمدى الذى سبق أن حددناه فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا ، وهو معيار موضوعى واقعى .

ولا شبهة فى الصورة الأولى للضرر الواجب توافره ، وهى تعطيل الانتفاع بالمال العام . فى هذه الحالة نكون حيال نوع من ،لاتلاف غير العمدى للمال . أما فى الصورة الثانية وهى تعريض سلامة المال العام للخطر أو تعريض سلامة الأشخاص للخطر ، فلا تكون حيال ضرر محقق وانما مجرد خطر يهدد المال العام أو الأشخاص . وتجريم الصورة الثانية يبدو غير ملائم فى الجرائم غير العمدية ، ذلك أن الضرر عنصر جوهري لا غنى عنه لتبرير امتداد العقاب الى مجرد الاهمال (١) .

٢١٤ - العقوبة :

١ - يعاقب على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

٢ - وتشدّد العقوبة اذا بلغ الضرر حدا معينا هو وقوع حريق أو حادث آخر نشأت عنه وفاة شخص أو أكثر أو اصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . وتكون العقوبة فى هذه الحالة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات .

٣ - وتصبح الجريمة جنائية اذا توافرت ٣ شروط : (أ) الظرف المشدد سالف الذكر (ب) زمن الحرب (ج) أن يكون محل الجريمة وسيلة من وسائل الانتاج المخصصة للمجهود الحربى . وفى هذه الحالة تكون العقوبة السجن .

Hanri Bittar, Rev. Int. de droit pénal, 1961, pp. 839.
840; Bayer, p. 107.

(١)

(م ٢١ - الوسيط فى قانون العقوبات - ج ٢)

الباب الثالث

اعتداء الافراد على الوظيفة العامة

٢١٥ - تمهيد :

عنى الفقه يبحث الجرائم التى تقع اخلايا بواجبات الوظيفة العامة ، وهى فى مجموعها تشكل اعتداء على الوظيفة العامة من جانب الموظف العام . ويقابل هذه الجرائم نوع آخر يقع من الافراد العاديين اعتداء على الوظيفة العامة . ويتمثل ظاهر النشاط الاجرامى فى هذا النوع الأخير من الجرائم فى اعتداء ماس بشخص الموظف العام ، ولكنه فى حقيقة الواقع ينطوى على اعتداء على الوظيفة العامة التى يشغلها هذا الموظف . فالحقوق الشخصية للموظف العام بوصفه فردا عاديا تحكمها المواد التى تعاقب على جرائم الأشخاص . ولكنه حين يمارس وظيفته العامة لا يقع عليه الاعتداء بوصفه فردا عاديا ، بل يصيبه بحكم وضعه العام الذى يشغله ، فيقع الاعتداء على وظيفته العامة لا على مصلحة الشخصية . من أجل ذلك ، نظر القانون الى هذه الجرائم نظرة أخرى لتأكيد الحماية القانونية للوظيفة العامة من خطر الاعتداء عليها من جانب الافراد . وتمثل هذه الجرائم أساسا فيما نص عليه الباب السابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات تحت عنوان « مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وبغيره » والمنصوص عليها فى المواد من ١٣٣ الى ١٣٧ مكررا .

ولكن حماية الوظيفة العامة من شر الاعتداء عليها تقتضى من الموظف العام أن يلتزم حدود وظيفته فلا يتجاوز سلطته . ولكن ما حكم هذا التجاوز ، هل يسقط الحماية القانونية عن الوظيفة العامة فيبيح للأفراد الاعتداء عليها ؟ هذا ما سندرسه فى هذا الموضع .

وفيما يلي سوف ندرس ابتداء الشرط المفترض في جرائم اعتداء الأفراد على الوظيفة العامة ، وهو ما يتوقف على تحديد المصلحة المحمية بالتجريم . وبعد ذلك ندرس صور الحماية الجنائية للوظيفة العامة للأفراد . ثم تبين مدى حق الفرد في مقاومة الموظف العام .

الفصل الأول

الشرط المفترض

(الموظف العام ومن في حكمه)

٢١٦ - أعمال الوظيفة العامة ، ٢١٧ - معنى الوظيفة العامة ، ٢١٨ - الموظف العام ، ٢١٩ - حدود المصلحة المحمية

٢١٦ - أعمال الوظيفة العامة :

لاحظ المشرع أن الاعتداء على الوظيفة العامة قد يقع من الأفراد العاديين ، مما يعوق سيرها ويؤدي إلى الاضطراب في النظام ، فيحول بذلك دون تحقيق الصالح العام الذي تبغيه الوظيفة العامة . لذلك مد القانون نطاق حماية الوظيفة العامة ليوالجه شر اعتداء الأفراد عليها .

ولما كانت هذه الجرائم تقع اعتداء على الوظيفة العامة ، فانه يفترض لوقوعها توافر صفة الموظف العام فيمن توجه اليه أعمال الاعتداء .

وقد حددت المادتان ١٣٣ و ١٣٦ من قانون العقوبات شخص المجني عليه في هذا النوع من الجرائم بأنه هو الموظف العام أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية . واقتصرت المادتان ١٣٧ و ١٣٧ مكررا (أ) على الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة . فما المراد بالموظف العام ورجل الضبط والمكلف بخدمة عامة ؟

٢١٧ - معنى الوظيفة العامة :

اختلفت سياسة التجريم في معالجة جرائم الاعتداء على الوظيفة العامة في نطاق هذه الحماية . وقد انعكس هذا الاختلاف في تحديد صفة الموظف

العام • فبينما توسعت في مدلول الموظف العام في جرائم اعتداء الموظفين العموميين على الوظيفة العامة في صور الرشوة والاختلاس، والضرر والترحيل وتسخير العمال، والاضرار بالأموال والمصالح؛ فانها أخذت بالمعنى الضيق للموظف العام في جرائم اعتداء الأفراد على الموظفين العموميين • ومظهر هذا الخلاف أن المصلحة المعتدى عليها في جرائم اعتداء الموظفين العموميين على الوظيفة العامة تشمل كلا من الادارة العامة والمال العام بمعناه الواسع • هذا بخلاف المصلحة المعتدى عليها في جرائم اعتداء الأفراد على الوظيفة العامة فانها تقتصر على الادارة العامة وحدها •

٢١٨ - الموظف العام :

يقصد بالموظف العام في هذا الصدد كل شخص عين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في كل عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الحكومة المركزية أو السلطات الادارية اللامركزية بالطريق المباشر (١) بموظفى الحكومة المركزية العاملين بالجهاز الادارى للدولة ويتكون من وزارة الحكومة ومصالحها • أما موظفو السلطات الادارية اللامركزية، فهم العاملون في وحدات الادارة المحلية، والعاملون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة •

وتقتصر الحماية على الموظف العام المصرى دون الموظف العام الأجنبى؛ لأنه لا يعتبر موظفا عاما في نظر انقانون المصرى (٢) • ولكن يتمتع بالحماية الموظف الفعلى؛ لأن المصلحة المحمية هي الوظيفة العامة، وقد كان يشغلها هذا الموظف بصفة فعلية •

رجل الضبط : يقصد برجل الضبط «agent de la force publique» هو كل شخص بيده سلطة حفظ الأمن والنظام والضبط • ويستوى أن يكون الضبط اداريا وقضائيا • ولا ترادف بين معنى رجل الضبط ومدنول

(١) نقض ٦ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا
س ٢ ص ٨٢٢ • وانظر نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س
١٧ رقم ٢٧ ص ١٥٢ •

مأمور الضبط القضائي ، فالأول أوسع وأشمل . والاشارة الى رجل الضبط لا تضيف جديدا الى مدلول الموظف العام ، لأنه ليس الا صورة من صورة . ولذلك فإن اغفال النص عليه كما في المادتين ١٣٧ مكررا (أ) لا يحول دون انطباقهما على رجل الضبط .

الكلف بخدمة عامة : هو كل من يلزمه القانون بالقيام باحدى الخدمات العامة أو بمباشرة مهمة تتعلق بالنظام العام بغض النظر عن كونه لا يشغل مركزا وظيفيا في الدولة (١) . وهو ما يضيف ذاتية على معنى الوظيفة العامة في هذه الجرائم .

٢١٩ - حدود الصلحة المحمية :

تقتصر الحماية القانونية للوظيفة العامة ضد اعتداء الأفراد على ما يقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . فهي ليست حماية لشخص الموظف العام ، بل هي حماية للوظيفة العامة ذاتها (٢) . ويعتبر الموظف أثناء تأدية وظيفته عندما يؤدي أى عمل من أعمال وظيفته مما تنص عليه القوانين أو اللوائح أو أوامر الرؤساء . ويدخل في ذلك انتقال الموظف العام الى المكان الذي يجب أن يمارس فيه عمله (٣) .

ولا يشترط لاعتبار الموظف مؤديا لوظيفته أن يرتدى الزي الخاص بالوظيفة أو أن يحمل علامتها المميزة (٤) . فاذا خرج الموظف عن نطاق

(١) ومن تطبيقات الاعتداء على المكلفين بخدمة عامة ان محكمة قنا الابتدائية قضت بأن الخبير الذي تعينه المحكمة هو من الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية « لأن المحكمة عند تعيينها الخبير تمهد به ليقوم مقامها في كشف بعض الحقائق اللازمة لجعل الدعوى صالحة للحكم ، والاعتداء على الخبير بالقول أو الاشارة وعدم تمكنه من اداء مأمورته بعد تعطيل العمل المحكمة نفسها واعتداء على من امرته بالقيام بتلك الخدمة العمومية ولو ان المحكمة غير مقيدة بأرائه » (قنا الابتدائية ١١ ابريل سنة ١٩٠٧ ، جندي عبد الملك ج ٢ ص ٦٣٧ . وفي هذا المعنى ذاته محكمة دمياط الجزئية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ، جندي عبد الملك ج ٢ ص ٦٣٨) .

(٢) Rigaux et Trousse; supra, p. 456.

(٣) Garçon, art. 222-225, no. 124; Rigaux et Trousse, t.

4, p. 458.

(٤) Chariéroï, 4 déc. 1928 (Rigaux et Trousse, t. 4, p. 458).

وظيفته (١) وقام بعمل خاص (٢) فإن الأعمال التي يقوم بها لا تشملها الحماية الجنائية . ولكن لا يحول دون اعتباره أثناء تأدية الوظيفة أن يففل بعض القواعد الشكلية التي يجب مراعاتها (٣) . ولا يحول دون اعتبار الموظف أثناء تأدية وظيفته أن يقع الاعتداء عليه بسبب وقائع تتعلق بحياته الخاصة طالما كان يمارس وظيفته وقت الاعتداء (٤) ، فإن كرامة الوظيفة كانت هي محل هذا الاعتداء .

أما سبب الوظيفة ، فيفترض أن الموظف العام لم يكن يمارس وظيفته ولكن الاعتداء عليه يقع بالنظر الى صفته العامة . فهو المقصود بالاعتداء لا بالنظر الى شخصه وانما بالنظر الى الوظيفة التي يشغلها أو الأعمال العامة المكلف بها . وعلّة ذلك أن المصلحة المحمية في هذه الجرائم هي الوظيفة العامة لا شخص الموظف العام . فإذا كان سبب الاعتداء راجعا الى الحياة الخاصة للموظف العام فلا تقوم الجريمة (٥) . هذا بخلاف الاعتداء الذي يقع أثناء تأدية الوظيفة العامة فيستوى أن يكون سببه عاما أو خاصا .

واذا كان الموظف في أجازة رسمية أو موقوفا عن العمل ، فلا يتصور التمديد عليه أثناء تأدية الوظيفة، وانما يتصور الاعتداء عليه بسبب الوظيفة . فإذا انتهت صفته كموظف عام ، لا تقوم الجريمة ولو كان الاعتداء بسبب الوظيفة التي كان يشغلها من قبل ، وذلك لعدم توافر الشرط المفترض في الجريمة وهو صفة الموظف العام (٦) .

Rigaux et Trousse, t. 4, p. 458.

(١)

Corr. Auch., 19 déc. 1950, D.H. 1951, Somm., p. 43.

(٢)

(٣) جندي عبد الملك الموسوعة ج ٢ ص ٦٤١ . وتطبيقا لذلك قضى في فرنسا بتوافر جريمة اهانة موظف عام اذا وقعت على محضر اثناء جرده منقولات سبق الحجز عليها ، وان كان قد أجرى هذا الجرد في يوم عيد بدون اذن من القاضي (جندي عبد الملك . ج ٢ ص ٦٤٢) .

Rigaux et Trousse, t. 4, p. 459.

(٤)

(٥) قارن عكس ذلك جندي عبد الملك ، الموسوعة ، ج ٢ ص ٦٤١ .

Corr. Auch., 19 déc. 1950, D.H. 1951, Somm., p. 43.

(٦)

الفصل الثاني

صور الجرائم

تمثل الجرائم التي عنها القانون عند حماية الوظيفة العامة ضد اعتداء الأفراد في ثلاث صور هي :

- ١ - اهانة الموظف العام .
 - ٢ - التعدي على الموظف العام .
 - ٣ - الاكراه على الاخلال بالوظيفة العامة .
- وفيما يلي نبث كلا من هذه الصور .

المبحث الأول

اهانة الموظف العام

٢٢٠ - تمهيد ، ٢٢١ - الركن المادي ، ٢٢٢ - الركن المعنوي .

٢٢٠ - تمهيد :

نصت المادة ١٣٣ عقوبات على أنه « من أهان بالاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

فاذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

٢٢١ - الركن المادي (الاهانة) :

معنى الاهانة Outrage : لم يحدد القانون المقصود بالاهانة . ولكنه عرف القذف في المادة ٣٠٢ بأنه كل ما يشتمل على أمور لو كانت

صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه العقوبات المقررة لذلك قانونا وأوجبت احتقاره عند أهل وطنه . كما عرف السبب في المادة ٣٠٦ بأنه كل ما يتضمن خدشا للشرف أو الاعتبار . وقد عرف البعض الاهانة بأنها كل تعبير عن فعل قاب يمس الموظف العام ووظيفته مباشرة (١) . وقال البعض الآخر بأنها كل تعبير خارجي عن الفكر الماس بكيان الموظف المسند اليه (٢) .

والواقع من الأمر فإن الاهانة هي فكرة واسعة ، وتشمل جميع صور الاعتداء على الشرف والاعتبار ، مثل الاساءة والقذف والسب . وفي هذا المعنى قالت محكمة النقض ان كلمة الاهانة تنصرف الى كل ما يوجه للموظف ماسا بشرفه وكرامته أو احساسه قذفا أو سبا أو غيرهما (٣) فهي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطا من الكرامة في أعين الناس وان لم يشمل قذفا أو سبا (٤) . وبناء على ذلك فلا يشترط في الاهانة أن تصل الى حد القذف أو السب ، بل يعتبر من قبيل الاهانة كل ما يدل على احتقار الموظف أو شأنه أو أعماله أو وظيفته فمعنى الاهانة يتحقق ولو بعبارة تنطوي على جريمة لو أسندت الى الأفراد (٥) لأنها أوسع نطاقا من السب والقذف .

ومعنى الاهانة لا يتحدد بصفة مطلقة ، بل هو أمر نسبي يتغير تبعاً لشخص الموظف ونوع وظيفته وما يحيط الواقعة من ظروف وملابسات . فما يعتبر اهانة لشخص لا يعتبر كذلك لشخص آخر ، وما يعتبر اهانة في

Nyeples, Législation criminelle. t. 11, Bruxelles, 1872, (١)
p. 215, cité par Rigaux et Trousse, t. 4, p. 450.

Rigaux et Trousse (٢)

(٣) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، جند عبد الملك ، الموسوعة ، ج ٢ ص ٦٢٥ .

(٤) نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ٢٥ عاما ص ٣٠١ .

Rigaux et Trousse, t. 4, p. 451. (٥)

ظروف معينة قد لا يعتبر كذلك في ظروف أخرى (١) . بل ان الاهانة يمكن وجودها تحت طى عبارات غير جارحة بل مهذبة متى كانت هذه العبارات أيا كان شكلها الظاهري تتضمن في الظروف التى ألفت فيها معنى الاهانة.

ومن أمثلة العبارات المهنية قول أحد الأشخاص للمحضر « لا دى موش ذمة أنا أشتيك اريس المحكمة » (٢) ، وقول متهم على أثر صدور حكم ضده « هذا ظلم » (٣) ، والقول عقب نطق القاضى بالحكم : « المحكمة مخطئة فى الحكم » (٤) ، وقول شخص عقب النطق بالحكم عليه فى دعوى مدنية : « يحيى العدل » (٥) والقول « ايه » بلهجة التهكم بعد صدور قرار

Garcon, art. 222-225, no. 11;

(١)

وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن (التحدى) وعدمه لا يتأى من معنى نفس الالفاظ الحرفية ولا من الاشارات والحركات المادية بل من ظروف الواقعة : اى ان العناصر التى من شأنها جعل القول او الاشارة

بمثابة (تعد) من عدمه هى الاحوال التى صدر بمناسبتها القول او الاشارة وكيفية انقاء ذلك القول وكيفية اسئمال تلك الاشارة والعلاقات الموجودة بين الاخصاص وقت صدور القول او الاشارة وبالجمله كافة الظروف التى حصل فيها ذلك القول او تلك الاشارة . والنظر فى هذه الظروف هو من اختصاص قاضى الموضوع دون غيره (نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ، جندى عبد الملك جزء ٤ ص ٦٢٦) .

(٢) نقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، جندى عبد الملك ج ٤ ص ٦٢٦ و ٢٦٧ .

(٣) قالت محكمة النقض بأن مواجهة القاضى وهو على منصة الحكم ووصفه بالظلم هو او حكمه يعتبر تجاوزا للحد المرسوم من التظلم وجرحا للقاضى فى كرامته (نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ، جندى عبد الملك ج ٤ ص ٦٢٧) .

(٤) قالت محكمة النقض بأن اسناد الخطأ للمحكمة عقب اصدار الحكم فى قضية ما ولو كانت مخطئة فى الواقع يعتبر اهانة لها (نقض ٣ يناير سنة ١٩٣٠ ، جندى عبد الملك ج ٤ ص ٦٢٧) .

(٥) قالت محكمة النقض بأن هذه العبارة اذا كانت فى أصل وضعها دالة على ارتياح النفس والابتهاج لعمل القاضى الا انها اذا صدرت من منقبض النفس الذى خيب القاضى رجاءه بقضائه عليه كانت من قبيل المدح فى معرض الذم وهو من شر ضروب التهكم والسخرية (نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٩ ، جندى عبد الملك ، جز ٤ ص ٦٢٨) .

تأجيل دعوى مدنية « (١) »

ويلاحظ أن القانون لم يشترط في الإهانة أن تكون علنية على النحو الذى تطلبه فى جنحة السب أو القذف . وقطرا لذاتية معنى الإهانة فإن هذه الجريمة تقوم حتى ولو صدرت الإهانة غير العلنية بسبب استفزاز الموظف العام . فلا محل لقياس الإهانة على السب غير العلنى الذى لا يقوم فى حالة الاستفزاز (مادة ٣٩٤ « أولا » عقوبات) .

ولا تقع الإهانة الا اذا وجهت مباشرة ضد الموظف العام وفى مواجهته (١)، وذلك لأنها تقتضى من احترامه على نحو يمس الوظيفة التى يشغلها . وعلى هذا النحو تتميز الإهانة عن السب أو القذف . والإهانة المباشرة لا تقتضى أن تكون فى حضور الموظف ، فقد توجه اليه بطريق التليفون طالما كان اسنادها اليه لشخصه .

طرق الإهانة : تتم الإهانة بثلاثة طرق وهى : القول ، والاشارة والتهديد . وقد وردت على سبيل الحصر .

١ - الإهانة بالقول : وهى الطريقة الغالبة ، وتتم بالنطق المبين الذى يوجه مباشرة نحو الموظف العام فيطرق السمع سواء اتخذ شكل الحديث أو الصراخ أو الصغير . فاذا استخدم آلة تحدث ضجيجا معيناً فإنه يعتبر اهانة بالاشارة لا القول .

ولا تتوافر الإهانة بالقول بمجرد الكتابة (٢) ، لأن المقصود هو النطق بالكلام الشفوى المبين ، ولا محل للقياس فى التجريم احتراماً لمبدأ الشرعية . وعلى ذلك فالإهانة بالكتابة تعتبر مجرد سب غير علنى ، الا اذا طلب منه

(١) نقض ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ ، جندى عبد الملك ، جزء ٤ ص ٦٢٨ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الإهانة يجب أن تقع فى مواجهة الشخص المهان ، وهذه المواجهة شرط أساسى لجنحة الإهانة . ويجب ذكرها فى الحكم والا كان باطلا لعدم بيان هذه الواقعة المكونة للجريمة (نقض ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ ، جندى عبد الملك ج ٤ ص ٦٤٣ و ٦٤٤) .

Cass., 25 mai 1959, pas., 1959, 1, 974, cité par Rigaux et Trousse t.

4, p. 453.

(٣) قضت محكمة طنطا الابتدائية بأن الإهانة تشترط الكلام الشفوى لا المكتوب لان غرض الشارع هو عقاب من يتجرأ من الناس على اهانة الموظف فى مواجهته (طنطا الابتدائية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، جندى عبد الملك ج ٤ ص ٦٤٤) .

أحد تلاوته على الموظف العام فانه يعتبر شريكا مع من تلاه في اهانة موظف عام (١) .

٢ - **الاهانة بالإشارة** : تتمثل هذه الطريقة في كل حركة يأتيها الجاني بجسمه أو كل موقف يتخذه ، سواء بنفسه أو بالاستعانة بآلة أو أداة معينة . والإشارة تعتبر نوعا من الأفعال اقتصر المشرع عليه في هذه الجريمة ، فاذا وصل الفعل الى حد المساس بجسم الموظف اعتبر تعديا .

٣ - **الاهانة بالتهديد** : تتمثل هذه الطريقة في كل تهديد يمس الاحترام الواجب للموظف العام ، وهو ما ينطوي على مساس بوظيفته العامة . وقد حكم في فرنسا بأن القول للقاضي بعد اصدار حكمه « سوف ندفع الثمن » يعتبر تهديدا (٢) ولا يشترط أن يصل التهديد الى بث الخوف في نفس الموظف ، بل يكفي مجرد القاء عبارات تحمل معنى الوعيد على نحو ينقص من احترامه (٣) .

٢٢٢ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يجب لقيامها توافر القصد الجنائي . ويكفي أن تتوافر ارادة الجاني نحو اهانة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها مع علمه بذلك . فلا يشترط في الحكم التدليل صراحة على توافر قصد الاهانة اكتفاء باثبات صدور ألفاظ الاهانة من المتهم (٤) . فلا يتوافر القصد الجنائي اذا لم يكن المتهم يعلم بصفة من وجهت اليه الاهانة ، وفي هذه الحالة قد تتوافر جريمة السب أو القذف الموجهة الى أحد الأفراد (٥) . ولا يتوافر القصد

Garçon, art. 222-225, mo. 60

(١)

Cass., 2déc. 1880, cité par Rigaut et Trousse, t. 4, p. 453.

(٢)

(٣) قالت محكمة النقض انه اذا قال شخص لمدير السلخانة « انا سأرفع عليك قضية اطلب فيها تعويضا » ، فان هذا القول لا يعد اهانة بالتهديد لأن رفع الدعوة والمطالبة بتعويض حق من حقوق كل انسان واستعماله ليست فيه شيء من التهديدات ولا الاهانة (نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، جندي عبد الملك ج ٤ ص ٦٣٣) .

(٤) نقض اول مارس سنة ١٩٢٧ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ص ٣٠٢ ، ٥ فبراير سنة ١٩٥١ المجموعة السابقة ص ٣٠٢ ، ٢٤ يناير سنة ١٩٥٣ المجموعة السابقة ص ٣٠٢ ، ٢ يناير سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام ص ٧ ص ٦ .

(٥) جندي عبد الملك ، الموسوعة ، جزء ٤ ص ٦٤٥ .

إذا لم يقصد الجاني نسبة ألفاظ أو اشارات الاهانة الى الموظف العام ، كسا اذا كان تحديد المعنى يتوقف على ما يحيط الموظف من ظروف معينة يجعلها المتهم أو كان المتهم يقصد مجرد التعبير عن حقه المقرر في القانون (١) . وعبء اثبات حسن النية يقع على عاتق المتهم (٢) .

ومتى ثبت القصد الجنائي العام ، وقعت الجريمة دون حاجة الى اثبات القصد الخاص في حقه ، فنية الاهانة هي بذاتها القصد العام .

٢٢٣ - العقوبة :

الاصل : عقوبة هذه الجريمة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها (المادة ١/١٢٣٣ عقوبات) .

ظرف مشدد : شدد القانون هذه العقوبة الى الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا اذا وقعت الاهانة على « محكمة قضائية أو ادارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة » (المادة ٢/١٣٣ عقوبات) . وقد قضت محكمة النقض بأن ازدياء الحكم يتضمن بحكم اللازم اهانة المحكمة التي أصدرته بناء على التلازم الذهني بين الحكم والهيئة التي أصدرته (٣) . ويستوى أن تكون المحكمة مما تتمتع بالولاية العامة للقضاء (الجنائي أو المدني) أو القضاء الإداري . ويستوى أن يكون القضاء عاديا أو استثنائيا ، عاما أو خاصا . وتأخذ حكم المحكمة كافة المجالس أو اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي .

(١) قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس الذي كلف بتفتيش منزل المتهم قد اصطحب معه أحد المحامين وشيخ الحارة وآخر ثم صعد معهما الى مسكن المتهمه فأغلقت الباب دونهم فطرق شيخ الحارة الباب فسالت هي من الطارق فأجابها الضابط وعرفها بشخصيته ومهنته فأجابته بقولها ، لانيابة ولا بوليس ولا أنت ولا أحسن منك ياخذني القسم ، وذلك على اثر مناقشة بينهما على التفتيش ودخول المنزل . فهذه العبارات لا تفيد بذاتها أن المتهمه تقصد اهانة الضابط اذ هي قد تحمل على أن مرادها هو أن حقا في عدم دخول منزلها مكفول بحكم القانون ، وأن أحدا مهما كان شأنه وقدره لا يستطيع أن يدخله (نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ص ٣٠٢) .

(٢) نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ، الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٤١ .

(٣) نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ص ٣٠١ .

وقد نصت المادة ١٠٧ مرافعات على أن تتولى المحكمة المدنية محاكمة من يرتكب جنحة تعد على هيئتها وأحد العاملين بالمحكمة فورا أو يكون الحكم واجب النفاذ ولو حصل استئنافه .

ويتوافر الظرف المشدد اذا وجهت الاهانة الى المحكمة كلها ولو لم يبين أسماء أعضائها ، أو الى أحد أعضائها سواء كان من القضاة أو عضو النيابة العامة (١) أو كاتب المحكمة بشرط أن يكون ذلك أثناء انعقاد الجلسة . ولا يكفي لذلك توجيه الاهانة بسبب المحاكمة ما لم تكن أثناء الجلسة .

ولا يشترط أن تكون الاهانة متعلقة بالدعوى المنظورة (٢) .

والعبرة في تحديد الجلسة هي بالنظر الى جميع القضايا للنظورة أمام المحكمة لا بالنظر الى القضية التي حضر فيها مرتكب الاهانة . ولا يشترط أن يكون الجاني طرفا في أية دعوى تنظرها المحكمة . ويستوى أن تكون الجلسة علنية أو سرية .

ويشترط انعقاد الجلسة وجود المحكمة ، فليست العبرة بقاءة الجلسة وانما بالجلسة ذاتها وهي في حالة انعقاد . فاذا انتهت الجلسة ، فلا قيام للظرف المشدد ولو وجهت الاهانة للمحكمة وهي في قاعة المدافلة ما لم تكن الجلسة قد استمر انعقادها في هذه القاعة .

والاهانة التي تقع أثناء الجلسة يجب توجيهها الى المحكمة أو أحد أعضائها ، فلا تقوم قانونا اذا وجهت الى أحد الشهود أو الى أحد الحاضرين في الجلسة .

اهانة المحامي : نصت المادة ٩٨ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على معاقبة من أهان محاميا بالاشارة أو بالقول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته وبسببها بالعقوبة المقررة في القانون لمن يرتكب هذه الجريمة على أحد أعضاء هيئة المحكمة .

(١) نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ص ٣٠٠ .

(٢) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ص ٣٠١ .

الاهانة والقذف في حق الموظف العام : قد تتضمن اهانة الموظف العام قذفاً في حقّه مما تنطبق عليه المادة ٣٩٣ عقوبات . وفي هذه الحالة يتوافر تعدد معنوى بين جريمة الاهانة وجريمة القذف مما يتعين معه الحكم بعقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . وإذا نصح المتهم في اقامة الدليل على صحة الوقائع التي أسندتها الى الموظف العام مما أباح القذف الذى قام به نحوه طبقاً للمادة ٣/٣٠٢ عقوبات ، فان هذه الاباحة لا تحول دون محاكمة المتهم عن جريمة الاهانة ، لأنها تقع اعتداء على الوظيفة العامة ذاتها لا على شخص الموظف العام . وذلك خلافاً لجريمة القذف فانها تنصرف الى شخص هذا الموظف ممثلاً في شرفه واعتباره .

المبحث الثانى

التعدى على الموظفين واكراههم على الاخلال بأعمال وظيفتهم

٢٢٤ - تمهيد ، ٢٢٥ المكن المادى ، ٢٢٦ - الركن المعنوى ، ٢٢٧ - العقوبة ، ٢٢٨ - صورة خاصة من جريمة الاكراه على الاخلال بواجبات الوظيفة .

٢٢٤ - تمهيد :

نصت المادة ١٣٦ عقوبات على أن « كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأديته وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً » .

ونصت المادة ١٣٧ و ١٣٨ عقوبات على ظرفين مشددين هما اقتران التعدى أو المقاومة بالضرب أو الجرح ، وكون المجنى عليه موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة فى وسائل النقل العام أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

ونصت المادة ١٣٧ مكرراً (أ) على نوع من الاعتداء على الموظفين العموميين أو مقاومتهم تتجه فيه نية الجانى على حملهم بغير حق على أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه .

ويطلق على النوع الأول من الاعتداء اسم التعدى (بالمعنى الواسع) ، تمييزاً عن النوع الثانى الذى نسميه بالاكراه على الاخلال بأعمال الوظيفة .

وكما سنبين فيما بعد فان التمييز بين نوعي الاعتداء يكمن في القصد الجنائي فهما يخضعان لركن مادي مشترك (١) هو التعدي أو المقاومة . وفيما يلي ندرس أولا هذا الركن المادي وبعده ندرس الركن المعنوي لكل من النوعين ثم العقوبة المقررة لهما .

٢٢٥ - الركن المادي (التعدي أو المقاومة) :

هو اعتداء بالفعل على الموظف العام يأخذ شكلا هجوميا هو التعدي (attaque) أو شكلا دفاعيا هو المقاومة (résistance) .

ويتميز هذا الاعتداء باقتراحه بالقوة أو العنف . والقوة اما أن تكون مادية كالבصق في الوجه أو تمزيق الملابس أو اقتراع العلامات من سترته أو قطع أزراره أو دفعه أو جذبه بشدة أو حجزه في مكان معين أو الضرب؛ أو الشروع في القتل (٢) . وقد تكون القوة معنوية أي تؤثر في معنويات الموظف وان لم تمس جسمه أو كيانه المادي ، مثل التهديد باستعمال السلاح أو اطلاق الأعيرة النارية في الهواء أمام الموظف اربابا له .

ولا يشترط أن تصل القوة أو العنف الى درجة معينة من الجسامه ، بل يكفي مجرد التعدي البسيط . على أن التهديد الذي يتوافر به التعدي يجب أن يتميز بالجسامه حتى يتميز عن التهديد الذي يقف عند حد الاهانة ، لأنه يجب أن يكون من شأنه التأثير في معنويات الموظف العام ، وهو لا يشترط أن يصل اليه التهديد في جريمة الاهانة .

٢٢٦ - الركن المعنوي :

في جريمة التعدي ؛ يكفي لتوافر جريمة التعدي المنصوص عليها في المواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكررا توافر القصد الجنائي العام . وهو اتجاه ارادة الجاني الى أعمال التعدي أو المقاومة نحو موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ولا يشترط فوق ذلك توافر أي

Garçon, art. 228-233, Nos. 10-18.

(١)

(٢) تنقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٨ ص ٧٢٢ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٦٢ س ١٢ رقم ٧٥ ص ١٩٥ ، ١٥ يونية سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١١٨ ص ٥٩٠ .

نية خاصة (١) ، فلا عبرة بالباث في هذه الجريمة فيستوى أن يكون هو الانتقام أو الكراهية أو أى غرض آخر .

في جريمة الاكراه على الاخلال باعمال الوظيفة : كان قانون العقوبات ينص على هذه الجريمة في المادة ١٠٩ مكررا من الرشوة ، من قبيل اتوسعة في معنى الرشوة لنوع شبه لاحظه الشارع بين من حيث النتيجة التى ينضى اليها التعدى أو المقاومة لا من جهة الدلالة على حقيقة الرشوة بمعناها الدقيق وهى لا يكون الا بوعد أو عطية (٢) . وقد نص قانون العقوبات الفرنسى في المادة ١٧٩ على هذه الجريمة ، وتتقد الفقه الفرنسى وضعها مع جرائم الرشوة استنادا الى أنها تطلو من معنى الاتجار بالوظيفة وأنه لا توجد أى علاقة بينها وبين جريمة الرشوة (٣) . كما استهدف وضع هذه المادة في باب الرشوة في القانون المصرى لاتتقاد مسائل في الفقه المصرى (٤) أدى الى استبعادها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من باب الرشوة وأفراد نص خاص لها في باب الخاص بجرائم الاعتداد على الموظفين العموميين هو المادة ١٣٧ مكررا (١) عقوبات .

وتتميز هذه الجريمة عن جريمة التعدى بضرورة توافر القصد الخاص . فيجب أن يريد الجانى الاكراه عالما بصفة المجنى عليه وذلك بنية حملة على أداء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها . وفي هذه النية الخاصة يكمن وجه التمييز بين هذه الجريمة وجنحة التعدى على الموظفين وفقا للمواد ١٣٣ ، ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات (٥) . مثال ذلك أن يتعدى المتهم المقبوض عليه أو أحد أنصاره على رجس الشرطة المكلف

(١) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٨ ص ٧٢٢ .

(٢) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(٣) Garcon, art. 179, No. 17.

(٤) محمود مصطفى ، التسم الخاص طبعة ١٩٥٨ ص ٤٠ ، أحمد امين ، تنقيح الدكتور على راشد طبعة ١٩٤٩ ص ٤٤ .

(٥) نقض ١٥ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١١٨ ص ٥٩٠ ، ٢١ مارس سنة ١٩٦٩ و ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٩٠ و ٢١٢٤ ص ١٠٧٨ ، ٨ مايو سنة ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٥٦ ، ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ س ٢ ص ١٣٠٩ ، ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٩٣ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٩٩ .

بحراسته بقصد تمكينه من الهرب (١) ، أو التعدي الذي يرتكبه أحد المتهمين على أحد رجال انضبط لمنعه من القبض عليه (٢) ، أو أن يقاوم المتهم الضابط المكلف بالقبض عليه بقصد انحيلولة بينه وبين مباشرة هذا الاجراء ، أو أن يستعمل المتهم بجرمة تموينية ^(٣) ، أو أن يمسك بملابس المحضر أثناء توقيع الحجز ويعتدى على الخفير المرافق له ليحول دون المضي في اجراءات الحجز (٤) . وهذا المعنى هو ما أكدته محكمة النقض في قولها بأن هذه النية هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم التعدي على الموظفين العموميين (٥) .

وقد ذهبت لجنة مشروع قانون العقوبات الموحد تعليقا على المادة ٣٣٣ من المشروع والمقابل للمادة ١٣٧ مكررا (أ) بأن الفارق الجوهرى بين هذه الجريمة وجرائم التعدي على الموظفين هو أن يكون امتناع الموظف أو قضاؤه عملا من أعمال وظيفته بسبب القوة أو العنف أو التهديد الموجه اليه لاحقا في حصوله للزمن الذي وقع فيه فعل القوة أو العنف أو التهديد لدلالة ذلك على افعال نفس الموظف ومن في حكمه بما سبق أو وجه اليه من عنف أو قوة أو تهديد ، وأنه اذا كانت القوة قد استعملت في أثناء قيام الموظف بالعمل الذي استوجب العنف أو الاعتداء بعد وقوعه فإن في هذه الحالة يكون منطبقا على النص الخاص بالتعدي على الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها (١) .

-
- (١) نقض ٣٠ يونية ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٨ ص ٧٢٢ .
 (٢) نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٠١ ص ٤٠٤ ، ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٢١ ص ١٠٧٨ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٩٩ .
 (٣) نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة الاحكام س ٢٤ ص ١٣٠٩ .
 (٤) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٩٠ ص ٤٢٤ .
 (٥) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، نقض ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٢ ص ٤٩٣ .
 (٦) مشروع قانون العقوبات الموحد س ١٩ و ١٨٠ ، انظر رمسيس بهنام ، القسم الخاص سنة ١٩٥٨ ص ٤٦ - ٤٨ .
 (٢٢ م - الوسيط قانون العقوبات - ج ٢)

وهذا الرأي مردود بأنه لا يشترط أن يشرع الاكراه الذي بذل مع الموظف في تحقيق غرض الجاني ، فان حدثت هذه النتيجة اعتبرت محض ظرف مشدد . كما أنه لا فارق في خطورة الجريمة بين موظف لم يكن قد بدأ في أداء عمله وبين موظف آخر بدأ في أدائه الا أنه لم يكمله بعد ، ففي الحالتين يتوافر معنى اكراه الموظف أو تهديده لحمله على الاخلال بالواجب .

والخلاصة ، فان القصد الخاص هو الميار المميز لهذه الجريمة ، أما العنصر الزمني فلا تبدو فائدته الا في بحث علاقة السببية بين النشاط والنتيجة المعبرة ظرفا مشددا .

هذا ، وقد أفصحت محكمة النقض صراحة عن رفضها لميار العنصر الزمني حين قالت بأن القصد الجنائي الخاص في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عقوبات هو الميار المميز لهذه الجريمة (١) . وطبقت ذلك في قضية تتحصل بعض وقائعها في أن الجاني اعتدى على أحد رجال الضبط بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسته بقصد التمكين من الهرب . وفي هذه القضية يتضح أن الاعتداء قد تم أثناء تأدية الموظف لوظيفته وهي حراسة المقبوض عليه (٢) . وقالت محكمة النقض صراحة بأنه يستوى أن يقع الاعتداء أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه أو في غير فترة قيامه لمنعه من أدائه مستقبلا (٣) .

وبجدر التنبيه الى أن القصد الخاص يجب أن يرد في صورة حمل الموظف على أداء أمر غير حق أو اجتنبه أداء عمل من الأعمال الكلف بها مما يتوافر به معنى الاخلال بالواجب . فلا تقع هذه الجريمة اذا انصرف القصد الى حمل الموظف على أداء وانجيه ، وان كان ذلك لا يحول دون تطبيق مواد التعدي على الموظفين السالف الإشارة اليها .

(١) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٨ ص ٢٢٢ .

(٢) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(٣) نقض ١٢ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٣٢ ص ٤٩٣ .

٢٢٧ - العقوبة :

الاصل العام : يعاقب على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها .

ظروف مشددة : نصت المادتان ١٣٧ و ١٣٧ مكررا على ثلاثة ظروف مشددة يرجع الأول والثاني منها الى الوسيلة انتى التجأ اليها الجانى أما الثالث فيرجع الى صفة المجنى عليه ومكان وقوعها .

(١) الوسيلة : اذا التجأ الجانى الى الضرب أو الجرح أثناء التعدى أو المقاومة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها (المادة ١٣٧ / ١) . ويتحقق الضرب بكل مساس بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها بجسم خارجى دون أن يؤدى الى تمزيقها . أما الجراح فيقتضى تمزيق أنسجة الجسم سواء كان التمزيق سطحيا أو عميقا ، ويستوى أن ينشق الدم من الخارج أو ينسكب فى الداخل .

فاذا بلغ الضرب أو الجرح حدا معينا من الجسامه ، وهو حدوث مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما (١) ، تكون العقوبة الحبس (المادة ١٣٧ / ٢) .

ويقصد بالمرض كل ما يصيب الصحة من ضرر عن طريق الاخلال بالوظائف الطبيعية للجسم البدنية أو النفسية . أما العجز عن الأشغال الشخصية فيراد به عدم قدرة المجنى عليه على القيام بالأعمال البدنية العادية التى تتصل بحياته كإنسان ، دون عبء بأعماله المهنية التى تتعلق بطبيعة الوظيفة التى يشغل بها .

(٢) صفة المجنى عليه ومكان وقوع الجريمة : يكون الحد الأدنى للعقوبة هو خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشر جنيهات بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه ذا صفة معينة وهو أن يكون موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة فى الهيئة العامة للسكك الحديدية أو

(١) وهو الحد الذى نصت عليه المادة ٢٤١ عقوبات .

غيرها من هيئات النقل العام (المادة ١٢٧ مكررا) • فضلا عن هذه الصفة فيجب أن يكون الاعتداء قد وقع أثناء سير وسائل النقل العام أو توقفتها بالمحطات • فإذا كانت وسيلة النقل العام متوقفة في مخزنها أو أثناء التصليح فلا يتوافر الظرف المشدد • ولا عبرة بما إذا كانت وسيلة النقل محتشدة بالركاب أو لا يوجد بها غير الجاني •

الاصل العامة : يعاقب على هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين (المادة ١٣٧ مكررا (١ / ١) •

الظروف المشددة : نصت المادة ١٣٧ مكررا (١) على أربعة ظروف مشددة ، ترجع الى النتيجة أو الوسيلة التي التجأ اليها الجاني ، وذلك على النحو الآتي :

(الأول) اذا بلغ الجاني مقصده في حمل الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفه ، أو على الامتناع عنه • ففي هذه الحالة تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين (المادة ١٣٧ مكررا (١ / ١) •

(الثاني) اذا كان الجاني يحمل سلاحا ، فتكون العقوبة السجن سواء بلغ مقصده أو لم يبلغه (المادة ١٣٧ مكررا ١ / ١) •

(الثالث) اذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأت عنه عاهة مستديرة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة الى عشر سنين (المادة ١٣٧ مكررا / ١) •

(الرابع) اذا أفضى الضرب أو الجرح المشار اليها في الظروف السابقة الى الموت ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة (المادة ١٣٧ مكررا / ١) •

٢٢٨ - صورة خاصة من جريمة الاكراه على الاخلال بواجبات الوظيفة الاكراه على الاخلال بواجبات رئيس الجمهورية أو أحد اعضاء الوزارة أو مجلس الشعب) :

نصت لمادة ٩٩ من قانون العقوبات على معاقبة كل من لجأ الى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على

أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه ، أو اذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الشعب .

وهذه الجريمة صورة من صور جريمة الاكراه على الاخلال بواجبات الوظيفة ، ولكنها تختلف عنها في الشرط المفترض والركن المادى .

الشرط المفترض : لا يكفى مطلق صفة الموظف العام فى المنجنى عليه بل يجب أن يكون متقلدا منصب رئيس الجمهورية أو أن يكون وزيرا أو نائب وزير أو عضوا بمجلس الشعب . فهذه الجريمة لا تقع اعتداء على مطلق الوظيفة العامة ، ولكنها تمس أعلى مراتب هذه الوظيفة وأخطرها وهى رئاسة الجمهورية ، أو الوزارة ، أو الوظيفة النيابية التشريعية .

الركن المادى : يشتمل هذا الركن على ذات الأفعال التى يقع بها الركن المادى فى جريمة الاكراه على الاخلال بواجبات الوظيفة . ولكن فضلا عن هذه الأفعال قد يقع بأية وسيلة أخرى غير مشروعة ولو لم تصل الى حد العنف أو التهديد (١) . ويتحدد عدم المشروعية بالنظر الى الدستور والقوانين . ولا يشترط أن تصل عدم المشروعية الى حد الجريمة . ولما كانت هذه الجريمة تهدف الى التأثير فى شخص من وجه اليه الاكراه أو الفعل ، وكان القانون قد سوى بين الوسائل غير المشروعة والعنف أو التهديد ، فيجب أن تكون الوسائل غير المشروعة على درجة كبيرة من الجسامه وأن يكون من شأنها وفقا للمجرى المادى للأمور التأثير فىمن وجهت ضده ، ولو لم يتم هذا التأثير بالفعل مثل تسيير المظاهرات المعادية . فالمعبرة هى بما تتطوى عليه أفعال الجانى من خطورة معينة لا بالأثر الفعلى أو الضرر الذى أحدثته هذه الأفعال . وتختلف هذه الوسائل باختلاف وظيفة من وجهت اليه . وكان يجب على المشرع تحديد المقصود بالوسائل غير المشروعة تحديدا دقيقا للحيولة دون القياس فى أمور تتعلق بالتجريم والعقاب . وهو واجب يقتضيه احترام مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات .

(١) كان الركن المادى فى المادة ٩٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - قاصرا على اشتراط استعمال القوة والتهديد ، دون الوسائل غير المشروعة .

وتفترض الوسائل المتخذة الا تقع في دائرة النقد المباح أو المعارضة السياسية في حدود القانون .

وغنى عن البيان فان هذه الجريمة تقتضى مباشرة وسائل الاكراه أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، طالما كان الغرض من هذا الاكراه هو أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه .

الركن المعنوي : هو ذات الركن الذى تقتضيه جريمة الاكراه على الاخلال بواجبات الوظيفة ، فلا بد من توافر القصد الخاص وهو نية حمل من وجه اليه الاكراه أو الوسيلة غير المشروعة على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه . ويستوى أن يكون العمل المطلوب عنه أداءه حقا أو غير حق طالما أنه من الأعمال التى تدخل في دائرة اختصاصه . ويرجع الى الدستور والى القانون لتحديد نطاق هذا الاختصاص .

العقوبة : اذا وقع الاكراه على رئيس الجمهورية فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . فاذا وقع على وزير أو على أحد أعضاء مجلس الشعب فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (المادة ٩٩) .

الفصل الثالث

مقاومة الموظف العام

٢٢٩ - المشكلة ، ٢٣٠ - مدى حق الفرد في متانومة الموظف العام ، ٢٣١ - موقف التشريع المصرى ، ٢٣٢ - رأينا فى الموضوع .

٢٢٩ - المشكلة :

أضفى القانون مباشرة حمايته على الوظيفة العامة . وبناء على ذلك يتمتع الموظف العام بحماية غير مباشرة لشخصه ضد أى اعتداء من جانب الأفراد . فمادما يكون الحل لو تجاوز الموظف حدود وظيفته أو قام بعمل باطل ، هل تسقط الحماية الجنائية التى قررها القانون ؟

يدق البحث عندما يعتبر تجاوز الموظف العام لوظيفته جريمة تهدد الأفراد بخطر على النفس أو المال مما يحميه القانون بحق الدفاع الشرعى أو بحالة الضرورة (فى بعض التشريعات) فهل يجوز للأفراد استعمال هذا

الحق ضد الموظف العام ؟ ترجع دقة المشكلة الى أن الصراع الدائر بين مصلحة الفرد المجنى عليه ومصلحة الموظف العام المعتدى لا تقتصر عليهما فحسب ، بل يتدخل في الصراع عنصر جديد هو الوظيفة العامة . والدفاع الذي يوجهه الفرد ضد الموظف العام أثناء تأدية وظيفته أو بسببها لا يقتصر على شخصه وإنما ينصب على الوظيفة العامة مما يعتبر اعتداء عليها ؟ فمتى يمكن أن ينحصر الصراع بين الفرد والموظف العام المتجاوز لسلطة وظيفته ؟ ومتى يمكن اسقاط عنصر الوظيفة العامة في حساب هذا الصراع ؟ ان الاجابة على هذا السؤال هي التي تحدد نطاق حق الفرد في مقاومة الموظف العام ، وهو ما يحدد بالتالى نطاق تجريم الاعتداء على الموظف العام .

٢٢. - مدى حق الفرد في مقاومة الموظف العام :

• يختلف الفقه في تحديد مدى حق الفرد في مقاومة الموظف العام (١) .
وينحصر الخلاف أساسا في ثلاثة اتجاهات :

الأول : يذهب الاتجاه الأول الى تفصيل الأمن والنظام على العدالة والمصالح التي يحميها قانون العقوبات . وقد ذهب البعض الى تبرير هذا التفضيل بأن هناك قرينة قانونية على شرعية أعمال رجال لضبط ، مما لا يجوز بالتالى مقاومتها تحت ستار الدفاع الشرعى أو حالة الضرورة (٢) .

ويعتمد هذا الاتجاه أساسا في انكار حق الأفراد في المقاومة على ثلاثة حجج هي حماية مصدر القرار الادارى وحماية منفذه ، وحماية المجتمع (٣) .
وتتمثل الحجج فيما يلي :

(١) Michel Vasseur; Des effets en droit pénal des actes nuls ou illégaux d'après d'autres disciplines, Rev. sc. crim., 1951. pp. 37 et 38.

Michel Vasseur, ibid., p 39.

(٢) انظر في الموضوع

وقد اشار الى احكام لمحكمة النقض الفرنسية في ١٧ ابريل سنة ١٨٩١
وه يناير سنة ١٨٢١ و١٥ يونية سنة ١٨٢٦ .

(٣) انظر في الموضوع

Jacques Verhaegen, La protection pénale contre les excès de pouvoir et la résistance légitime à l'autorité. pp. 66-75.

(١) **حماية مصدر القرار الإداري :** قيل بأنه من المستحيل أن نطلب من الموظف العام الذي أصدر القرار لإداري ألا يضيق ذرعا بمقاومة الأفراد له لأنه يصطدم بالبطول التي يريد تحقيقها .

(٢) **حماية القرار الإداري :** قيل بأنه ، إذا سمح بالاعتراض على منذ القرار الإداري ومقاومته ، فإن ذلك سوف يخلق أمامه عائق صلبة لم يحط بها من قبل ولم تتحدد أمامه سلفا ، ما يخشى معه ألا ينصرف هذا المنفذ إلى تحقيق أهداف القرار ولا يتفرع إلى دوره وإلى عمله المسند إليه . كما أنه سوف يترتب على تقرير شرعية مقاومة الأفراد لمنفذى القرارات خلق روح المبادرة عند هؤلاء المنفذين لإجادة عملهم خشية الوقوع في أعمال غير قانونية تبرر المقاومة .

(٣) **حماية المجتمع :** قيل بأن الآباء أكثر قوة وخبرة منا لأنهم يدعوننا إلى تحقيق الصالح العام . وبنفس المنطق فيجب علينا إطاعة أوامر الأحكام حتى ولو أثبتت التجربة خطأ هذا الفرض . فمن ذا الذي يجب عليه أن يقول ما هو معقول ؟ أنهم الذين منحناهم ثقتنا . وإذا كان الحل الأفضل يتوقف على عوامل مختلفة مما يجب معه المفاضلة بين عدة احتمالات ، فمن الطبيعي أن يتجه نحو من يتولى القيادة والحكم .

الثاني : يذهب الاتجاه الثانى إلى تفضيل العداوة والمصالح التي يحميها قانون العقوبات والمبنية على اعتبارات الأمن والنظام المتمثلة في إطاعة أوامر رجال الضبط . وقيل في تبرير ذلك أن قرينة شرعية جميع أعمال رجال الضبط لا يعرفها القانون العام وتمس قانون العقوبات . هذا إلى أن منع مقاومة الأعمال غير الشرعية التي تصدر عن رجال الضبط لا يتفق مع مبادئ القانون التي تتجه نحو حماية الشرعية وصيانة حقوق الأفراد التي كفلها الدستور (١) .

، مشار إليه في مؤلف :

(١) وانظر الفقيه الألماني

Andenaes, The General Part of the Criminal Law of Norway, London, 1965, p. 162.

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه إذا كانت أفعال الاعتداء المسندة إلى الفاعلين قد وقعت أثناء قيام رجل البوليس وموظفى وزارة

وقد قيل بأن في نطاق حق الدفاع الشرعى وحالة الضرورة ، فإن رفض اطاعة الأوامر ومقاومة السلطات السلبية أو الإيجابية غير المشروعة يعتبر الوسيلة الأخيرة التى يقدمها القانون لحماية القيم التى تتعرض للخطر بسبب تجاوز السلطة .

والرأى الذى ينكر دائما حق المقاومة لا يمكن الدفاع عنه اذا أضغنا بذون قيد على الاجراءات لادارية غير انشريعة رداء الصحة والحقيقة ، وهذا مالا يمكن التسليم به (١) .

ولذلك حاول كثير من الفلاسفة والفقهاء الدفاع عن حق المقاومة والدعوة الى النص عليه فى صلب الدستور (٢) .

الثالث : أما الاتجاه الثالث فيقف موقفا وسطا ؛ فهو يسلم من حيث المبدأ بتفصيل الأمن والنظام على العدالة والمصالح التى يحميها قانون العقوبات ، ولكنه يقيد هذا التفضيل بقيد معين . وقد اختلف الرأى فى تحديد هذا القيد فذهب البعض (٣) الى تخويل الأفراد حق مقاومة رجال الضبط اذا كانت أعمالهم قد وصلت الى حد الاعتداء المادى *Voies de fait* بالمعنى المعروف فى القانون لادارى ، والتى ليست الا أعمالا منعقدة فى نظر هذا القانون وليست باطلاة فحسب (٤) . وقد لوحظ أن هذا المعيار موضوعى بحت ولا يستطيع الأفراد تطبيقه بل هو من مهمة القاضى . ولذلك اقترح البعض الآخر (٥) معيارا شكليا يسمح للأفراد بتطبيقه وهو

الأوقاف بهدم الجدار الذى انشأته الطاعنة بالارض المتنازع عليها ، وكان الهدم مما يدخل فى اختصاص اولئك الموظفين ، فانه لم يكن ثمة ما يمنع من دفع عدوانهم (نقض ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد جـ ٦ رقم ٦١٩ ص ٧٦٨) .

Jacques Verhaegen, pp. 53 et 54.

(١)

(٢) محمد كامل ليلة ، القانون الدستورى سنة ١٩٦٧ ص ٩٦ .

(٣) مشار اليه فى :

Waline, Les rapports du droit administratif et du droit pénal, Cours de doctorat, Paris, 1948-(Vasseur, p. 41)

(٤) انظر مصطفى كيرة ، نظرية الاعتداء المادى فى القانون الادارى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٣ ص ٢٥ وما بعدها .

Vasseur, op. cit., p 41

(٥) مشار اليه فى :

مقياس الظاهر • وبناء على هذا المقياس تتوقف مدى شرعية أعمال رجال الضبط على ما تحوزه من حيث الظاهر من أمارات الشرعية • وبناء على هذا الظاهر فقط تتوافر قرينة الشرعية التي تستند إليها هذه الأعمال • أى أن الشرعية الظاهرة هى الشرعية التي يشترطها القانون في أعمال رجال الضبط ولا يجوز للأفراد مقاومتهم بناء عليها • فإذا كانت هذه الأعمال تنطبق بحسب الظاهر بعدم الشرعية سقطت قرينة الشرعية وجاز للأفراد مقاومة القائمين بها من رجال الضبط • وفي هذه الحالة ينشأ حق لمقاومة للأفراد ضد ما يسمى بعدم العدالة الظاهرة ^(١) *injustice manifeste* أو التلبس بعد الشرعية *(La flagrance d'illégalité)*

على أن الرغبة في حماية التوازن العادل بين الشرعية والنظام الاجتماعي دفع البعض ^(٢) الى عدم اطلاق حق الأفراد في المقاومة واخضاع هذا الحق لشرطين هما : (١) عدم الشرعية الظاهرة ، أو التلبس بعدم الشرعية : (٢) جسامه آثار الشرعية • فما تفسير عدم الشرعية الظاهر (التلبس بعدم الشرعية ؟ ، وما تفسير الآثار الجسيمة لعدم الشرعية ؟

ذهب البعض ^(٣) الى التزام التفسير الضيق لعدم الشرعية الظاهر ، بحيث ينحصر في الحالات الآتية :

- (١) جسامه عدم الشرعية على نحو يلاحظه الشخص العاد •
- (ب) تقييد عدم الشرعية بعيب عدم الاختصاص •
- (ج) رفض عدم الشرعية الشكلية اذا كانت عيوب الشكل غير جوهرية.
- (د) رفض اطلاق وصف عدم الشرعية لظواهر في أوقات الأزمات بوجه خاص على اجراءات يبدو فيها الخلل واضحا •

Crim., 28 nov. 1902, Bull., No. 47.

(١)

Verhaegen, p. 299.

Verhaegen, p. 54.

(٢)

Verhaegen, p. 55.

(٣)

بينما ذهب البعض الآخر^(١) الى التزام التفسير الضيق للأثار الجسيمة لعدم الشرعية على نحو يجعل انجسامة غير متوافقة في الحالات الآتية :

(أ) اذا كان يمكن للجنى عليه الحصول على تعويض كاف وتوافر سبب مقبول يدعوه الى الخضوع لتجاوز السلطة الذى أضر به .

(ب) لا يمكن الموازنة بين المصالح المالية مهما كانت حيوية ، وبين الاحترام الواجب للسلطة العامة مهما كان تصرفها ظاهرا في عدم الشرعية .

(ج) اذا كانت مخالفة الضمان الشكلى لم تؤثر في معنى القرار ووسيلة تنفيذه .

(د) اذا كانت مصلحة الفرد مهما كانت حيوية قد ضحى بها بحكم الضرورة من أجل المصلحة العامة أيا كانت أهميتها ومهما كان نوع الضرر الذى أصاب المصلحة الفردية ومدى قابليته للإصلاح .

(هـ) بعض الأضرار المتسامح فيها وانتي تصيب الأفراد لعدم كفاية تمتعهم ببعض القيم بسبب الجنس والجنسية أو الطبقة الاجتماعية ، أو الأيديولوجية أو الحزب السياسى الذين ينتمون اليه ، أو بسبب مهنتهم ، أو صفتهم كمتهمين أو سوابقهم القضائية .

٢٣١ - موقف التشريع المصرى :

أخذ التشريع المصرى بمنطق الاتجاه الثالث ، فنص في المادة ٣٤٨ عقوبات على أنه « لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف أسباب معقولة » . وقد اقتبس المشرع المصرى هذا النص من قانون سنة ١٩٥٤ نقلا عن قانون العقوبات الهندى (المادة ٩٩) . ويمكن اجمال الالبادىء التى يخضع لها قانون العقوبات المصرى فيما يلى :

١ - المبدأ : الأصل هو عدم جواز استعمال حق الدفاع الشرعى ضد الموظف العام أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته - ولو كان عمله هذا ينطوى على جريمة ، بشرط أن يكون الموظف حسن النية أى معتقدا مشروعية العمل ، سواء كان حسن النية مبنيا على أسباب معقولة أم لا • ويلاحظ أن حسن النية يجعل الموظف فى حانة غلط فى الإباحة مما يجعله مسئولاً مسئولية غير عمدية أو غير مسئول على الإطلاق (عند توافر الأسباب المعقولة) • و الحاليتين لا يعنى عدم المسئولية إباحة لجريمة ، وبالتالي يجوز - طبقاً للقواعد العامة - الدفاع انشريعى ضد الموظف • ولكن استثناء من هذه القواعد منع بنص خاص استعمال الدفاع الشرعى ضد مأمورى الضبط (الموظفين العموميين) الذين يتوافر لديهم حسن النية سواء كان مقترنا بأسباب معقولة أم لا (١) •

وقد ذهب البعض (٢) الى أنه اذا بأشر مأمور الضبط (الموظف العام) العمل خارج اختصاصه فيجوز الدفاع الشرعى ضده • ولكن القول بهذا الرأى سوف يهدم المعنى الذى أراد الشارع تحقيقه حين حظر مقاومة رجال الضبط ؟ لأن عدم الاختصاص هو من أسباب عدم شرعية أعمالهم التى لا تجوز مقاومتها • ولم يقصد المشرع من عبارة (أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته) - الا أن الموظف يقوم بعمله تحت ستار وظيفته • فإذا حاول الموظف القيام بعمله غير المشروع فى نطاق حياته الخاصة جاز اندفاع الشرعى ضده •

وهنا يلاحظ أن المشرع قد استعمل تعبير (مأمور الضبط) وهو اصطلاح قريب لاصطلاح آخر استعمله قانون الاجراءات الجنائية وهو (مأمور الضبط القضائى) • والاصطلاحان مختلفان من حيث المعنى وان اشتبها فى التعبير • فالأول ينصرف الى مطلق رجال الضبط الذين عهد اليهم اتقانون بسلطة ضبط الأمن والنظام والضبط اداريا كان أو قضائيا • أما الاصطلاح الثانى فينصرف الى نوع معين من الموظفين منحه القانون

(١) محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٢٣٧ •

(٢) انظر السعيد مصطفى ، ص ٢٧٠ هامش ١ •

الاختصاص بالقيام ببعض اجراءات الخصومة الجنائية (الاستدلال ، والتحقيق في حدود معينة) . وهذا النص يشير الى المعنى الأول اداريا ويكشف عن قاعدة عامة تتبع مع سائر الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة .

٢ - الاستثناء : استثناء من هذا الأصل يجوز الدفاع انشعري ضد الأعمال غير المشروعة لرجال الضبط في حالتين :

١ - عدم الشرعية الشخصية .

٢ - جسامه الأثر المترتب على عدم الشرعية .

(١) عدم الشرعية الشخصية : اشترط القانون أن يكون رجل الضبط سيئ النية ، أى يعلم أن عمله غير مشروع . مثال ذلك من يتوجه للقبض على انسان يعلم أنه ليس هو المقصود بأمر القبض . فكما قال البعض (١) ان عدم الشرعية الشخصية هو المعيار الحاسم لباحة الدفاع انشعري ضد الموظفين العموميين . ويلاحظ أنه اذا كان الذى يقوم به الموظف العام ظاهرا انبطلا أن فانه ينفي بذاته حسن نيته . فهذا العمل يعتبر تلبسا بعدم الشرعية مما لا محل معه للتذرع بحماية الوظيفة العامة لأن ما يمارسه الموظف العام في هذه الحالة ليس الا اعتداء على الوظيفة ذاتها . مثال ذلك أن يفتش مأمور الضبط امرأة على نحو يمس حيائها العرضى . وهو عمل غير مشروع باعتبار أن تفتيش الأنثى يجب أن تقوم به أنثى (المادة ٤٦/٢ اجراءات) ، أو أن يعمد مأمور الضبط الى تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف . ويلاحظ أنه رغم عدم الأخذ صراحة بفكرة عدم الشرعية الظاهر ، فانه قد سلم بها ضمنا . فاذا كان الأصل (٢) هو حسن النية ، فان هذا الأصل ينتفى اذا كان العمل ينطق في ذاته بعدم المشروعية بحسب

(١) انظر Augdahl مشار اليها في Andenaes ، المرجع السابق ص ١٦٢ وانظر تطبيقات القضا الفرنسي

Crim., 27 août 1908, D. 1909.1.79.

Lille, 12 févr. 1948, D. 1948.1.305.

(٢) ويلاحظ أن قانون العقوبات الفرنسي قد افترض حسن النية بمقتضى المادة ١٨٦ عقوبات .

الظاهر من الأمور • ويرجع في تحديد هذا الظاهر الى تقدير الشخص المعتاد من أفراد الناس الذين ينفذ عليهم هذا العمل •

(٢) جساماة الأثر المترتب على عدم الشرعية : أجاز انقانون مقاومة الموظف العام حسن النية ، وإذا كان يخشى أن ينشأ من تنفيذ عمله غير المشروع حددت موت أو جروح بالغة • إذا كان لهذه الخشية سبب معقول (المادة ٢٤٨ عقوبات) • وتقدير هذه الخشية وأسبابها المعقولة يتم وهنا لمعيار موضوعي واقعي • ويتحدد هذا الخطر وفقا لتقدير الشخص العادي إذا وضع في مثل الظروف الشخصية التي كان عليها المدافع وقت تعرضه للخطر •

والتحقيق من ذلك مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع • ومن أمثلة ذلك يحاول مأمور الضبط تنفيذ أمر باطل بالقبض على شخص سوف تجرى له عملية جراحية بعد قليل ، بينما ينطوى تأجيل العملية على تهديد لحياته بالخطر ، أو أن ينفذ مأمور الضبط أمراً غير مشروع بالقبض على طبيب أثناء توجهه لانتقاد مريض ، أو أن ينفذ أحد الجنود أمراً خاطئاً باطلاق الرصاص على أحد الأشخاص فيجوز له الدفاع الشرعي ضده • وكذلك الأمر إذا التجأ مأمور الضبط الى استعمال العنف ضد شخص على نحو يهدده بجروح بالغة ، مع ملاحظة أن هذا العمل في حد ذاته ينطق بسوء نية القائم به •

وقد لاحظ المشرع من هذا الاستثناء أن الاعتداء الجسيم على المصلحة المحمية وهي الحق في الحياة أو سلامة الجسم أولى بالرعاية من المصلحة المستفادة من النظم والأمن •

٢٢٢ - رايانا في الموضوع :

الأصل أنه لا يجوز تقرير حق الأفراد في مقاومة الموظفين العموميين ، حتى لا يخلق القانون معول هدمه • فالرقابة الفردية على أعمال الوظيفة العامة عن طريق المقاومة نوع من آثارة الفوضى ومدعاة للاضراب • هذا بعكس الرقابة القضائية على هذه الأعمال فانها ضمان لسلامتها ولتحقيق الصالح العام • فليس من المستطاع تنظيم شرعية المقاومة في القانون ، لأن

ذلك يتنافى مع معنى القانون ذاته • على أنه حتى يمكن تقريره بغير نص حين يسقط السند القانوني الذى يعصم أعمال الموظفين العموميين من سر المقاومة الفردية • ولا يتسنى ذلك الا حين تتجرد هذه الأعمال بوضوح من المسحة الشرعية فيبدو عدوانها على القانون أمرا ملوذا بوضوح ، فنكون حيال تلبس بعدم الشرعية • وفى هذه الحالة يجب أن يكون هذا التلبس حقيقيا لا مجرد وهم • فالفرد الذى يختار سبيل المقاومة يجب أن يكون مستعدا لتقديم الحساب أمام قضاة مهما كانت نيته الحسنة • ولن يشنع حسن نيته الا بقدر ما يسمح به القانون وفقا لنظرية الغلط فى الإباحة ومعيار الخطأ غير العمدى •

وفى هذه الحالة يستند الأفراد فى مقاومة الموظف العام اما على الدفاع الشرعى أو بناء على حالة الضرورة • فإذا كان العمل غير الشرعى الذى قارفه الموظف العام ينطوى فى حد ذاته على جريمة ، جاز الدفاع الشرعى ضد هذا العمل مهما كانت درجة جسامة الخطر المستفاد من عدم الشرعية ، مع استيفاء بقية شروط هذا الدفاع • أما اذا كانت العمل الشرعى لا ينطوى على جريمة ، فيجوز للأفراد مقاومته بناء على حالة الضرورة بشرط ان ينطوى عدم الشرعية الظاهر على خطر جسيم حال يهدد الناس • وهنا ينزل الأثر الجسيم لعدم المشروعية منزلة الشرط اللازم لتوافر حالة الضرورة • وهكذا يتضح أن التلبس بعدم الشرعية هو الشرط المفترض لتوافر حق المقاومة ، لأنه هو الذى يهدم العائق الذى يقف حيال واجب الأفراد فى اطاعة الموظفين العموميين • ولكن حق المقاومة ينظمه القانون اما فى اطار حق الدفاع الشرعى أو فى اطار حالة الضرورة • وفى الاطار الثانى يجب أن ينطوى عدم الشرعية الظاهر على مطلق الخطر الجسيم ولولم يترتب على الجريمة • وفى الاطارين يقتضى القانون نوعا من الجسامة فى آثار عدم الشرعية • ومعيار الجسامة فى الدفاع الشرعى قانونى بحت وهو مجرد خطر الجريمة ، ولكنه فى حالة الضرورة موضوعى بحت وهو مطلق الخطر الجسيم •

ولا يترتب على التمييز بين الوضعين أثر قانونى معين ، لأن الدفاع

الشرعى وحالة الضرورة يعتبران فى رأينا من أسباب الاباحة • هذا بخلاف جمهور الفقه المصرى الذى يرى أن حالة الضرورة تعتبر من موانع المسئولية (١) •

وإذا نظرنا الى نص المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات المصرى سوف نجد فكرة التلبس بعدم الشرعية ليست وضحة • ولا تفنى عنها فكرة عدم الشرعية انشخصية التى اعتنقها المشرع المصرى • ومن ناحية أخرى فإن اباحة مقاومة (مأمور الضبط) حسن النية اذا كان يخشى من تنفيذ عمله غير المشروع حدوث موت أو جروح بالغة ، اذا كان لهذه الخشية سبب معقول ، لا يجوز أن يقتصر على حق الدفاع الشرعى • فهذه المقاومة تعتبر مشروعة ولو كان العمل غير الشرعى الذى يصدر عن الموظف العام لا ينطوى على خطر ارتكاب جريمة • وأساس شرعية المقاومة فى هذه الحالة الضرورة لا حق الدفاع الشرعى •

(١) محمود مصطفى ، القسم العام طبعة ١٩٦٩ ص ٤٥٤ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٤٢٠ ، على راشد ، القانون الجنائى سنة ١٩٧٠ ص ٣٨٥ ، محمود نجيب حسنى ، ص ٦٨٢ •

القسم الثانى

الجرائم المخلة بالثقة العامة

الباب الاول

جرائم التزيف

٢٢٢ - المصلحة التي يحميها القانون :

كان القانون الروماني يعاقب على التزيف باعتباره اعتداء على ذات ولي الأمر ، بناء على اعتداء الجاني على سلطته في ضرب النقود . ولهذا كان التزيف يعد من جرائم الاعتداء على الذات الملكية «Crimen laesae majestatis» (١) ومن ناحية أخرى فقد عاقب عليه القانون الانجليزي قديما بوصفه من جرائم الخيانة «treason» (٢) . وقد حذا قانون العقوبات الفرنسي القديم وجهة النظر ذاتها فاعتبر تزيف العملة من جرائم الاعتداء على لدولة وعاقب عليه بالاعدام اذا كانت العملة من الذهب أو الفضة ، وبالأشغال لشاقة المؤبدة اذا كانت من معدن النحاس ، الى أن عدل في عام ١٨٣٣ فخفف العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة الى أنواع الأول من العملة، والى الأشغال الشاقة المؤقتة بالنسبة الى النوع الثاني . ولكن هذا التكييف القانوني لم يلق تأييد الشراح ، فذهبوا الى أن هذه الجريمة في حقيقتها ليست الا اعتداء على نوع من المصالح المالية . وقال البعض (٣) بأن المصلحة المالية المعتدى عليها بتزيف العملة هي الذمة المالية العامة للدولة ، بينما ذهب رأي آخر (٤) الى أن تزيف العملة ليس الا اعتداء على الملكية الخاصة ، لأنها لا تصيب بالضرر الا من قبل العملة المزيفة بحسن نية ولم يكشف ما شابها من عيوب ، فكل قطعة من العملة تعد ملكية خاصة وثروة خاصة بأحد الأفراد . وقد اعتنق هذا الرأي الأخير

Faustin Hélie, *Théorie du Code Pénal*, t. 2. 1887, no.

(١)

567, p. 249.

Perkins, *Criminal Law*, 1957, p. 308.

(٢)

(٣) مشار الى هذا الرأي في مؤلف

Faustin Hélie, t. 2, no. 568, p. 253.

Faustin Hélie, t. 2, no. 582, p. 268.

(٤) انظر

مقرر التشريع الفرنسي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٣٤ حين قال بأن التزييف ليس الا سرقة مصحوبة بطرف مشدد (١) .

ويتضح مما تقدم أن هناك تطورا في وجهات النظر حول تحديد المصلحة التي يحميها القانون من تجريم فعل التزييف ، فمن مصلحة خاصة بالحاكم ، انى مصلحة تتعلق بالدولة ، ثم الى مصلحة تتعلق بالملكية الخاصة بالأفراد . ونرى أن جريمة التزييف في حقيقة الأمر تنطوي على الاخلال بالمصلحتين العامة والخاصة معا . أما المصلحة العامة فهي ثقة الأفراد في سلامة النقد وصلاحيته للأداء وظيفتها . وهذه الثقة أمر هام بل ضرورى لتداول النقود وتخلفها قد يؤدي الى اضطراب اقتصادي في الدولة واخلال بالائتمان العام . وقد ظرت قوانين انعقوبات في الدولة المتسدينة الى الائتمان العام المنبعث من عملات الدول باعتباره مصلحة دولية لا مجرد مصلحة وطنية قاصرة على الدول صاحبة العملة . فقد ترتب على توثيق العلاقات الاقتصادية الدولية بين الأمم أن اهتمت الدولة بالحركات النقدية الدولية وتبينت أن تزييف النقود لا يؤدي فقط الى مجرد احتمال لاضرار بالنظام العام للدولة التي وقعت الجريمة في قلبها ، أو الاخلال بائتمان الدولة صاحبة العملة المزيفة ، وانما ينطوي في الوقت ذاته على اخلال بأداة التبادل التي تتمثل في النقود لما قد يؤدي اليه من مساس بالتعاون الاقتصادي الدولي (٢) . ولهذا شددت المادة ٢٠٣ مكررا العقوبة اذ ترتب على التزييف ضرر فعلى من هذا القبيل .

وتبدو المصلحة انحصار في الخطر الذي يتعرض له الفرد الذي يقبل العملة المزيفة من تفرط في ملكيته مقابل عملة لاقية لها . وقد انعكس هذا الاخلال المزيج للمصلحتين العامة والخاصة (٣) في القانون الأمريكي ، اذ اعتبر

Faustin Hélie, t. 2, no. 569. pp. 253, 254.

(١) انظر

Manzini, Trattato, vol. 6, no. 2094, p. 413.

(٢) انظر

وقد أشار الى

Société des Nations, Rapport du Comité Mixte pour la répression. du faux monnayage, Genève, 1927.

(٣) هناك نوع من الجرائم الذي يتعدد اعتدائه على المصالح كالسرقة بالاكراه فهي تنطوي فضلا عن الاعتداء على المصلحة المالية للفرد على اعتداء آخر على حقه في سلامة جسده .

جريمة التزييف من الجرائم الفيدرالية بالنظر الى كونها تمثل اعتداء على سلطة الحكومة الفيدرالية في تحديد العملة ، واعتبرها من ناحية أخرى من جرائم الولايات نظرا لما تنطوى عليه من خطر لاعتداء على الملكية الخاصة بالأفراد (١) .

وقد عالج قانون العقوبات المصرى جرائم التزييف فى المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ وقسمها الى ثلاثة أنواع :

(أولا) التزييف : ويشمل التقليد ، والانتقاص ، والتسويه ، والتزوير .
(ثانيا) الاستعمال : ويشمل ادخال العملة المزيفة فى البلاد أو اخراجها منها وترويجها .

(ثالثا) الحيازة : وتعنى حيازة العملة المزيفة بقصد الترويج أو التعامل بها .

ويتسم بالجسامة طابع جرائم التزييف فى القانون المصرى ، اذ عاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وقد تصل العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة فى بعض الأحوال (المادة ١٠٣ مكررا) .

وسوف ندرس تباعا فيما يلى الشرط المفترض فى هذه الجرائم وهو المحل الذى ترد عليه العملة المتداولة قانونا فى مصر أو فى الخارج ، ثم ركنها المادى بأنواعه الثلاثة سائلة الذكر ، ثم ركنها المعنوى وهو القصد الجنائى .

(١) انظر فى النص على المعاقبة على جريمة (التزييف فى القانون الفيدالى) :

18 U.S.C.A., sect. 485, 49.

وانظر فى قوانين بعض الولايات :

Code of Iowa, sect. 26, 34 (1851) ; Kans: Laws, C. 50, sect. 7 (1855) ;
N.Y. Pen. Code (1829) ; Perkins, Criminal Law, pp. 308, 309.

الفصل الأول

الشرط المفترض

(العملة المتداولة قانونا)

٢٢٤ - نصوص القانون المصرى :

تشمل الحماية الجنائية لجرائم التزيف ، جميع أنواع العملة ، المعدنية والورقية ، سواء كانت عملة وطنية أو أجنبية . وقد كانت المادة ٢٠٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ تقصر حمايتها على المسكوكات وحدها دون العملة الورقية ، فهذه كانت تحميها المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . وقد جاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ فوسع من نطاق المادة ٢٠٢ عقوبات وجعلها تشمل العملة الورقية أسوة بالمسكوكات أما بالنسبة الى أوراق المرتبات أو البونات أو سراكى السندات الأخرى الصادرة من خزينة الحكومة أو فروعها ، فلا تصلح محلا لجرائم التزيف ؟ بل تكفل حمايتها المادة ٢٠٦ التى عاقبت على تقليدها أو تزويرها .

ويراد بالعملة وسيلة الدفع القانونية التى تضمها الدولة وتحمل قيسة محددة وتخصصها للتداول فى المعاملات وتفرض الالتزام بقبولها .

ويستوى فى العملة المزيفة أن تكون وطنية أو أجنبية (١) ، وهو مظهر للتعاون الدولى على محاربة تزيف العملة ، فضلا عن أن العملة الأجنبية على الرغم من عدم تداولها القانونى فى الجمهورية ، قد يحدث التعامل بها أو التحويل إليها بالشروط والأوضاع التى يقرها وزير الاقتصاد (٢) . وقد ذهبت اتفاقية جنيف فى عام ١٩٢٩ الى عدم التمييز بين العملة الوطنية أو الأجنبية فى صدد الحماية الأجنبية . وجاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦

Cass. 17 fév. 1959, Bull. 218.

(١) انظر

(٢) انظر

Logoz, Commentaire du Code Penal Suisse, t. 11, 1955,
art. 250, no. 1.

محققا هذا الحكم بما أدخله من تعديل على المادة ٢٠٢ عقوبات ساوى بمقتضاه بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية . على أنه يجب ملاحظة أن نطاق حماية العملة الوطنية لا يطابق نطاق الحماية التي أسبغها القانون على العملة الأجنبية ، فقد نصت المادة الثانية من قانون العقوبات على أن أحكام قانون العقوبات تسرى على من يرتكب في خارج القطر احدى جرائم تزيف العملة بشرط أن تكون متداولة قانونا في مصر ، مما يؤدي الى استبعاد العملات الأجنبية من هذه الحماية . وهذا الأمر منطقي لأنه طالما وقعت الجريمة على العملة الأجنبية ، فقد نصت المادة الثانية من قانون العقوبات على أن أحكام قانون العقوبات تسرى على من يرتكب في خارج القطر احدى جرائم تزيف العملة ، بشرط أن تكون متداولة قانونا في مصر ، الأمر الذي يؤدي الى استبعاد العملات الأجنبية في الخارج فيجدر أن تعاقب عليها الدولة الأجنبية صاحبة الشأن . على أن ذلك لا يحول دون معاقبة الوطنى الذى يزيف عملة أجنبية في الخارج ثم يعود الى البلاد طالما كان هذا الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه (المادة ٣ عقوبات) (١) .

وغنى عن البيان فإن القيود الموضوعية على التعامل بالعملة في مصر لا تلغى صفة التداول القانونى عن هذه مادامت معترفا بتداولها داخل الدولة التى أصدرتها . ويرجع لقانون الدولة الأجنبية لمعرفة ما ذا كانت العملة المنسوبة اليها ذات تداول قانونى في هذه الدولة أم لا (٢) .

٢٣٥ - نوع العملة موضوع الجريمة :

يجب أن تكون العملة المزيفة متداولة قانونا في الجمهورية أو في الخارج .

(١) عكس ذلك Cass., 19 nov. 1949, Bull. 312. على انه حكم بجواز محاكمة جندي فرنسي زيف عملة اجنبية لبلد اجنبي واقع تحت الاحتلال الفرنسي ، بدعوى أن هذا الجندي يعتبر وكأنه ارتكب فعله في فرنسا .

(Cass., 18 oct. 1811; Juris Classeur pénal, art. 132 à 138, no. 66). Garraud, t. IV, no. 1316.

(٢) انظر رسالة الدكتور عادل حافظ غانم في جرائم تزيف العملة ، سنة ١٩٦٦ ص ٢٠٤ - ٢٢٤ .

ويتوافر التداول القانوني متى فرض القانون على جميع المواطنين الالتزام بقبول العملة في التعامل (١) سواء كان ذلك بكمية محدودة أو غير محدودة (٢) . ويفترض هذا التداول القانوني أن العملة قد صدرت من الحكومة ، باعتبار أنها وحدها هي التي تملك سلطة اصدار العملة .

وقد كانت المادة ٢٠٢ عقوبات قبل تعديل عام ١٩٥٦ تعاقب على تزيف المسكوكات ، المتداولة عرفا . وكان الخلاف يدور حول المقصود بالتداول العرفي ، فمن قائل انه يعنى انتعارف على التعامل بالنقود دون أن يصل الى حد الالتزام بقبولها (٣) ، ومن قائل بأنه يقتصر على النقود الأجنبية التي يقر وزير (المالية) قبولها في التداول (٤) . ثم جاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ وحذف حكم التداول العرفي للعملة . واذن فان نطاق جرائم انتزيف لا يمتد الى أدوات التعامل التي لا تصدر من الحكومة ، مثل كوبونات اليونسكو (٥) - ولو اعتاد الناس التعامل بها في أوجه معينة ، كالقيشات والبونات المستعملة في بعض المحلات . كما لا يمتد الى ما يصدر من الحكومة من أدوات تعامل تسبغ عليه وصف التداول القانوني (٦) ، كالسندات أو أدون البريد . وان كان ذلك لا يحول دون المعاقبة على هذا الفعل تحت وصف قانوني آخر هو التزوير .

ويلاحظ أن اذا حظر القانون التعامل بالعملة الوطنية في الخارج ، فان ذلك لا يهون من تداولها القانوني داخل البلاد ، والمعاقبة على تزيفها اذا وقع في الخارج طبقا للمادة الثانية من قانون العقوبات . واذا صدر قانون يوقف التداول القانوني لعملة معينة ، سقطت عنها الحماية الجنائية المنصوص عليها في مواد جرائم التزيف ، دون اخلال بالمعاقبة على الفعل

Cass, 27 juill. 1883; Juris Classeur pénal, *ibid.*, no. 40. (١)

Cass., 29 mars 1890, Sirey 91.1.137. (٢)

Manzini, Trattato, vol. 6, no. 2094, pp. 420, 421. (٣)

(٤) أحمد أمين ص ٢٥٠ وما بعدها ، جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ج ٢ رقم ٣٢ ص ٥٧٦ .

(٥) فضلا عن أن التعامل بها محصور في حدود معينة .

(٦) السعيد مصطفى السعيد ، جرائم التزوير ص ٢٦ .

Rouen, 16 juin 1952, Gaz. Pal. 195-2-284.

طبقا للمادة ٢٦٠ عقوبات اذا انطوى على تقليد تمغات أو علامات احدى مصالح أو جهات الحكومة (١) .

وقد ثار البحث عن الحكم تزييف الجنيه الذهبى المصرى بعد أن استبعد من عداد العملات المتداولة قانونا ، وأصبحت قيمة هذا النوع من العملات تقدر تبعا لوزنها على ضوء قيمة الذهب واعتبارات قيمة العرض والطلب .
والصحيح أن تزييف هذا الجنيه تبعا لذلك يخرج عن نطاق جناية التزييف (٢) ،
ليدخل فى نطاق جريمة أخرى كالغش التجارى طبقا لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤١ ، وتقليد علامة احدى الجهات الأجنبية ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٠٨ عقوبات .

(١) انظر

Paris, 12 juin 1946, Rev. de Sc. Crim. 1946, pp. 784
et 397; Tribunal correctionnel d'Evreux, 15 nov. 1951, D.
51.734; Louis Hugueney, Chronique, Rev. de Sc Crim.,
1953, p. 95.

Rouen. 16 juin 1952, Gaz. Pal. 195.2.284. عكس ذلك :

(٢) انظر مقال الدكتور عادل حافظ غانم عن الجنيه الذهبى وهل هو عملة قانونية يعاقب على تقليدها ، أم سلطة تجارية يعاقب على غشها ، مجلة الامن العام عدد ٧ ص ٢٣ و ٢٤ .

هذا وقد اوقف سك وتداول العملة الذهبية فئة الجنيه والنصف جنيه ، واستعمل بدلا منها اوراق البنكوت التى يصدرها البنك الاهلى .
ويثور البحث ايضا عن حكم تزييف الجنيه الذهبى الانجليزى . ومن المقرر فى مصر بعد أن زال ارتباطها بالكتلة الاسترلينية ، ووفقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ الذى أحل العملات الورقية من فئة الجنيه الذهبى الانجليزى - أن التداول القانونى فى مصر للجنيه الذهبى الانجليزى قد تقرر الفأؤه الغاء ضمينا ، ولكن هل يمكن المعاقبة على تزييف هذا الجنيه فى هذا الجنيه بوصفه عملة متداولة قانونا فى الخارج ، تتوقف الاجابة على هذا السؤال على معرفة حكم القانون الانجليزى فى هذا الصدد . وقد افنت الحكومة الانجليزية انه لا زال عملة متداولة قانونا فى انجلترا : وذلك على الرغم من سحبه من التداول وصدور قانون انجليزى فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩ يقضى بعدم جواز امتلاك او بيع النقود الانجليزية الا بترخيص من وزارة الخزانة (انظر بحثا قيميا فى هذا الموضوع فى رسالة الدكتور عادل حافظ غانم ، المرجع السابق من ص ٢٠٧ الى ٢٢٤) .

الفصل الثاني

الركن المادى

٢٣٧ - (اولا) التزييف . ٢٣٨ - (ثانيا) الاستعمال ،
٢٣٩ - (ثالثا) الحيازة بقصد الترويج أو التعامل .

٢٣٧ - (اولا) التزييف :

يتحقق التزييف بوسائل كثيرة . فاما أن يتم باصطناع العملة برمتها على وجه يشبه العملة الصحيحة - وهو ما يسمى بالتقليد - أو بانقاص قيمتها المعدنية - وهو ما يسمى بالانقاص - أو بتغيير قيمتها الاسمية أو شكلها وهو ما يتحقق بالتمويه أو بالتزوير .

١ - التقليد : ويتحقق بصنع شئ غير حقيقى يشبه عملة صحيحة . ولا يشترط فى التقليد أن يكون بالغ الاتقان (١) ، بل يكفى أن يكون قد وصل الى حد معقول يكفى لكى يخدع به الناس فى التعامل (٢) . ويرجع الى معيار الشخص المعتاد فى تقدير مدى احتمال قبوله العملة المزيفة فى التعامل (٣) ، فهو المعيار الذى يستعان به لتقدير مدى الخطر المترتب على التزييف . ان تقدير مدى التشابه بين العملة المزيفة والعملة الصحيحة أمر

(١) Faustin Hélin, t. 2, no. 582, p. 268; Manzini, Trattato, (١) vol. 6, no. 2098, p. 424.

(٢) قضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت نقلا عن الطبيب الشرعى أن الورقة التى ضبط المتهم من أجل استعمالها مزورة ، وانها وان كانت رديئة الصنع والتقليد ، تشبه ورقة البنكنوت من فئة العشرة الجنيهات فانه يكون صحيحا . ولا تقدر فى صحته كون التقليد ظاهرا ما دامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس (نقض ٣ ابريل سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٦ ص ٤٤) . انظر ايضا نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة الأحكام س ٢ رقم ٤١٣ ص ١١٣٢ ، ١١ يناير سنة ١٩٥٥ ، ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ١ رقم ٢٧٠ و ٢٧١ ص ٢٧٢ .

(٣) Perkins, p. 312; Wharton's Criminal Low, vol. 2, p. 444.

نقض ايطالى

Cass., 9 maggio 1958 (Antolisei, vol. 2, p. 493, no. 42).

موضوعي يستقل به قاضي الموضوع (١) . ولكن يجب أن يراعى القاضي في تقديره مدى قبول العملة في التعامل أن الناس عادة يستعملون قدرا ضئيلا من الحذر والاحتياط عند قبول العملات الصغيرة في التعامل (٢) ، بخلاف الحال بالنسبة الى العملات الكبيرة . هذا الى أنه يجب أن يراعى الوسط الاجتماعي الذي يراد ترويج العملة المزيفة خلال أفرادها ، فالاحتياط الذي يبدله القرويون في الريف أقل مما يبدله أهل المدن . ولكن ما الحكم اذا كان تقليد العملة ظاهرا بحيث لا يخدع به شخص معتاد الا أنه أدى الى اخداع أحد من البسطاء به ؟ نرى أنه اذا خدع شخص بالتقليد الظاهر، فذلك مما لا توافر به جريمة التزييف (٣) . ويبدو أن محكمة النقض تذهب الى عكس هذا الاتجاه اذ قضت بالنسبة الى التزوير المفضوح في المحررات بأنه لا مجال للقول بافتضاح التزوير اذا كان هناك من خدع فعلا من التزوير (٤) . وعندنا أن الخطر الذي يتطلبه القانون لوقوع هذه الجريمة هو احتمال قبولها في التعامل ، وهو أمر لا يمكن قياسه الا بناء على سلوك الشخص المعتاد . ولا يكفي لوقوع هذه الجريمة أن يقبل بسيط أو غافل العملة ظاهرة التقليد ، لأنها ليست من جرائم الاعتداء على مصالح الأفراد ، بل هي من الجرائم الماسة بالمصلحة العامة التي تتطلب توافر الخطر العام وهو ما يتحدد على ضوء ما يسلكه مجموع الناس طبقا لمعيار الشخص المعتاد . هذا دون الاخلال باعتبار الجاني مرتكبا لجريمة النصب في هذه الحالة متى توافر سائر أركانها .

وقد رأى المشرع أنه ضمانا للحماية الجنائية التي أسبغها على العملة ، أن يعاقب فضلا عن الأفعال سالفة الذكر على صنع أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزييفها أو تزويرها ، أو حيازتها بغير مسوغ (المادة ٢٠٤) مكررا . ولا يشترط للعقاب على حيازة هذه

Cass., 2 juin 1853, Juris Classeur Pénal, art. 132 à 138, (1)
no. 19; Faustin Hélie, t. 2, no. 582, p. 268.

Perkins, p. 312.

(٢)

Wharton's Criminal Law, p. 444.

(٣) في هذا المعنى :

(٤) نقض ٢ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٧٨ ص

الإدوات أو الآلات أو المعدات أن تستعمل فعلا في تزيف العملة بل يكفي مجرد حيازتها بغير مسوغ (١) .

كما ألحق القانون بجرائم التزيف جريمة أخرى تهدف الى الحيلولة دون ايقاع الجمهور في الغلط ، وذلك بصنع مسكوكات أو أوراق تشبه العملة الوطنية اذا كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية (٢) . وهذه الجريمة ليست من جرائم التزيف لأنها لا تشترك معها في أهم خصائصها وهو القصد الجنائي الذي يتمثل في اتجاه نية الجاني الى وضع العملات المزيفة في التعامل .

وغنى عن البيان فانه يجب لتوافر التقليد أن يكون الشيء قد توافرت فيه الخصائص الرئيسية الخارجية للعملة المزيفة (٣) . فلا جريمة اذا كانت

(١) نقض ٢٨ يونية سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٢٣ ص ٦٣٢ .

(٢) نصت المادة ٢٠٤ مكررا (١) على انه : « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل من صنع أو باع أو زرع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكنوت المالية التي اذن باصدارها قانونا اذا كان من شأن هذه المشابهة ايقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسين جنيها كل من طبق أو نشر أو استعمل الاغراض المذكورة صورا تمثل وجها أو جزءا من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ، ومع ذلك يجوز هذا الطبع أو النشر أو الاستعمال للأغراض سالفة الذكر بترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

وفي تطبيق احكام الفقرتين السابقتين تعتبر في حكم العملة الورقية اوراق البنكنوت الاجنبية » .

وبلاحظ ان المشرع اذ عبر ابالصنع قد عنى التقليد ، واذ عبر بالبيع أو التوزيع قد اراد الترويج ، واذ عبر بالحيازة لم يتجاوز مدلولها في جريمة حيازة عملة مزيفة بقصد الترويج أو التعامل . وانما يتحدد جوهر الخلاف بين هذه الجرائم وبين جرائم التزيف في صورة القصد الجنائي الواجب توافره . وبلاحظ ان طبع أو نشر أو استعمال صورة تمثل وجها أو جزءا من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر لا يتحقق فيها معنى تغيير الحقيقة اللازمة لجرائم التزيف ، اذ ان الجاني بهذه الاعمال يستعمل الورقة الصحيحة استعمالا يمرض المصلحة العامة للخطر .

العملة ظاهرة البطلان (١) . ولا يصلح دفاعا أن يبين الجاني أوجه الخلاف بين العملة المزيفة والعملة الصحيحة - ذلك أن القاعدة المقررة في جرائم التقليد بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف (٢) . وقد يكون التقليد كلياً بصنع العملة ، كما قد يكون جزئياً وذلك باحداث تغيير على عملة صحيحة أبطل تداولها القانوني بحيث تبدو مشابهة للعملة الصحيحة (٣) .

ولا يحول دون وقوع الجريمة أن يكون المعدن المستعمل في تقليد العملة المعدنية له ذات القيمة المعدنية للعملة القانونية (٤) . كما لا يتطلب القانون وسيلة معينة لحصول هذا التقليد (٥) .

٢ - الانتقاص : ويتحقق بانقاص قيمة العملة ، وهو أمر لا يتصور حصوله الا على العملة المعدنية ، وذلك بأخذ جزء من المعدن المشتملة عليه العملة اما بواسطة مبرد أو نحوه أو بالكهرباء أو باستعمال مواد كيميائية أو أية وسيلة أخرى (٦) .

٣ - التزوير : ولا يتصور وقوعه كذلك الا على العملة المعدنية . ويتم بطلاء المعدن الذي تكونت منه العملة بطبقة من معدن أغلى من معدنها ، أيا كانت وسيلة ذلك ، بمادة كيميائية أو بغيرها (٧) .

٤ - التزوير : ويستوى وقوعه على العملة المعدنية أو الورقية . وتحقق بتغيير الحقيقة في عملة صحيحة في الأصل ، كأن يغير الفاعل في الرسوم أو العلاقات أو الأرقام المينة على العملة الصحيحة حتى تبدو وكأنها أكثر قيمة . ولا عبرة بالوسائل المستعملة لتحقيق هذا الغرض .

Wharton's Criminal Law, p. 444.

(١)

(٢) تقض ٨ مايو سنة ١٨٦٢ مجموعة احكام س ١٣ رقم ١١٥ ص ٤٥٨ ، ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ٢٣ ص ١٠٧ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٢٦ ص ٦٨٦ .

Manzini, Trattato, Vol. 6, no. 2098, p. 427.

(٣)

Cass., 26 fév. 1808, Juris Classeur Pénal, art. 132 à

(٤)

138, no. 18.

Manzini, Trattato, vol. 6, no. 2098, p. 426.

(٥)

Manzini, no. 2107, p. 445.

(٦)

(٧) انظر السعيد مصطفى السعيد ، ص ١٧ و ١٨ .

ولا يحول دون وقوع الفعل ألا يمس الجاني بفعله قيمة المعدن الذي طرأ عليه التزوير (١) .

تمام الجريمة : تتم هذه الجريمة بمجرد وقوع التزيف بأحد الأفعال سالفة الذكر ، ولو لم توضع بعد في التعامل . فهناك انفصال تام بين جريمة التزيف من جهة وجريمة استعمال العملة المزيفة من جهة أخرى . ولا تلازم بين مسئولية الجاني عن الجريمتين ، فقد يقتصر نشاط الجاني على التزيف دون الاستعمال ، وقد يرتكب الاستعمال دون التزيف .

الشروع : يتحقق الشروع إذا أوقف تنفيذ فعل التزيف أو خاب أثره لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه . ومثال الشروع الموقوف أن يقوم الجاني بتحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة — وذلك إذا أوقف الفعل بسبب ضبط المتهمين قبل اتمام التزيف . أما الشروع الخائب فمثاله تقليد العملة تقليدا ظاهرا غير متقن بحيث لا يخدع به أحد ، فهنا قام الجاني بكل ما في وسعه لاتمام التقليد الا أنه خاب في تحقيق هذه النتيجة (٢) .

ولا يعتبر مجرد اعداد أدوات أو آلات بنية استعمالها في التزيف شروعا في الجريمة ، بل هو مجرد عمل تحضيرى لم يصل بعد الى مرحلة به بعض التشريعات كالتقانون الايطالى (المادة ٢٦١) . وقد نصت هذه المادة ٢٠٤ (٣) باعتباره جريمة خاصة ، وهو ما أوصت به اتفاقية جنيف وأخذت

(١) انظر Garraud, no. 1316. ويرى ان هذا الفعل يعد نصبا .
(٢) تقضى ١٣ يناير سنة ١٩٦٣ و ٨ ابريل سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٢٥٨ و ٢٦٠ ، ٢٧ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٥٢ ص ٤٦٣ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٢٧٣ ص ٣٧٢ ، ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٨٩ ص ٤٦٣ . وانظر Garçon, art. 132, no. 16.

(٣) قضت محكمة النقض بأن تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هو في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا (تقضى ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٧٩٥ ، ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ٨٨ ص ٤٤١ ، ٢٨ يونية سنة ١٩٦٥ رقم ١٢٣ ص ٦٣٢) .

به بعض التشريعات كالقانون الإيطالي (المادة ٢٦١) • وقد نصت هذه المادة أنه يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل في تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها •

ويلاحظ أن المشرع لم يتطلب للعقاب على صنع أو حيازة الأدوات سالفة الذكر غير مجرد ارتكاب هذا الفعل بغير سبب مشروع • ويكفي لتوافر القصد الجنائي مجرد اتجاه ارادة الجاني الى صنع الأدوات أو حيازتها دون سبب مشروع مع علمه بأنها تستعمل في التزيف •

ويكفي لاعتبار الصنع أو الحيازة بسبب غير مشروع أن يعلم الجاني أن هذه الأدوات سوف تستعمل بنفسه أو بواسطة غيره في تزيف العملة (١) •

٢٣٨ - (ثانيا) الاستعمال :

عاقب المشرع على استعمال العملة المزيفة في صورتين :

١ - ادخالها في مصر أو اخراجها منها •

٢ - تزويجها •

١ - ادخال أو اخراج العملة المزيفة : نصت المادة ٢٠٣ عقوبات على معاقبة كل من أدخل بنفسه أو بواسطة غيره في مصر أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة •

ويلاحظ من هذا النص أن القانون قد عاقب على مجرد ادخال العملة المزيفة في البلاد واخراجها منها ، ولو يكن الجاني هو الذي ارتكب التزيف (٢) • كما لا يشترط أن يقوم الجاني بنفسه بادخال العملة المزيفة أو اخراجها ، بل يعد فاعلا أصليا - خروجاً من المشرع على قواعد الاشتراك - اذا ارتكب هذه الجريمة بواسطة الغير • ويستوى أن يكون الغير عالماً بتزيف العملة أو حسن النية ، أو أن يكون في مصر أو في الخارج •

(١) انظر محمود مصطفى ص ٦٧ •

(٢) افتراض المشرع الإيطالي في المادة ٢/٤٥٣ عقوبات ان الجاني لم

يساهم في جريمة التزيف . انظر Manzini, Trattato, no. 2115, p. 456.

وغنى عن البيان أن القانون لا يتطلب لوقوع هذه الجريمة أن يكون التزييف قد وقع في مصر • كما يستوى أن يتم ادخال العملة المزيفة أو خارجها بأي وسيلة ، كحملها أو ارسالها بطريق البريد • فإذا حملها الجاني توافر في حقه تعدد معنوى بين هذه الجريمة وجريمة حيازة العملة المزيفة ، بحيث اذا وقعت هذه الجريمة عند حد انشروع تعين معاقبته وفقا لجريمة تامة هي حيازة العملة المزيفة باعتبارها ذات العقوبة الأشد •

٢ - الترويج : يتحقق الترويج بوضع العملة المزيفة في التعامل (١) • وبهذا الفعل يتحقق غرض الجاني من ارتكاب جريمة التزييف • وان كان الترويج والترويج يعتبرن معا مشروعا اجراميا متكاملًا ، الا أن القانون قد فصل بينهما وعاقب كلا منهما على حدة (٢) • ويترتب على ذلك أن كلا من الجريمتين يختلف عن الأخرى فلا يشترط فيمن روج أن يكون مساهما في جريمة التزييف • وقد يقضى ببراءة المتهم بالتزييف لانتفاء القصد الجنائي أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يؤثر ذلك في سير الدعوى الجنائية عن جريمة الترويج • فاذا ارتكب الجاني التزييف والترويج معا تعين توقيع عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات باعتبار أن الجريمتين مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة •

وتفترض هذه الجريمة أن العملة التي وضعت في التعامل قد زيفت فعلا الا أنه عند تقدير توافر التزييف يجب الاعتداد بمجرد الركن المادي في جريمة انتزيف دون ركنها المعنوى • فمثلا اذا قلد شخص عملة ورقية لأحد الأغراض الثقافية أو العملية — وهو ما يعد جنحة طبقا للمادة ٢٠٤ مكررا (٣) — فاستعمل شخص آخر هذه العملة المقلدة بأن وضعها في التعامل ، فانه يتعين مساءلة هذا الأخير عن جريمة الترويج ، على الرغم من عدم توافر جريمة التزييف في حق الأول • وهذا النظر هو ما استقر

(٢) محمود مصطفى ص ٦٩، ٢١١٥، Manzini, Trattato, no. 2115, p. 450.

Logoz, art. 242, p. 499.

Garcon, art. 132, no. 120.

(٢)

Garcon, art. 148, no. 47, 48; Garraud, vol. 4, no. 468.

(٣)

السعيد مصطفى السعيد ص ٤٩٨ •

عليه الرأي في جريمة استعمال المحررات المزورة (١) . وعلّة ذلك هو استقلال جريمة الترويج عن جريمة التزييف ، فكل من يرتكب هاتين الجريمتين يستمد اجرامه من فعله هو بل انه في الجريمة الواحدة لا يؤثر حسن نية أحد المساهمين في مسئولية من ساهم معه في الجريمة .

ويتم وضع العملة المزيفة في التعامل بمجرد قبولها أو أخذها (٢) من الغير ، متى توافر له ما تحققه من حاجة اقتصادية ، كما اذا قدمها الجاني مقابل شراء شيء ، أو كضمان (٣) أو قرض . ولما كان قبول الغير للعملة ولو لم يتناولها بعد ، يكفي وحده لتمام جريمة الترويج ، فانه لا يشترط في الترويج أن يكون الفاعل حائزا للعملة التي يروجها . فانوسيط في ترويج العملة يعد مروجاً ولو كانت العملة في حيازة غيره (٤) . ولا عبرة بعدم مشروعية الغرض من التعامل المزيفة ، فتقع الجريمة باستعمال العملة المزيفة في نهب القمار أو شراء المخدرات .

وتقف الجريمة عند حد الشروع اذا ضبط الجاني بعد وضع العملة المزيفة على مائدة قمار (٤) أو على منضدة تمهيدا لاستعمالها أو اذا تظاهر الغير بقبول العملة لضبط الجاني (٥) . على أن من يرتكب شروعا في ترويج يتعين مساءلته أيضا عن جريمة تامة هي حيازة العملة المزيفة (٦) .

Manzini, Trattato, no. 2115, p. 457.

(١)

Logoz, art 242, p. 499.

(٢)

على أنه لا يعتبر وضعاً في التعامل تقديم العملة المزيفة لآخر لحفظها على سبيل الوديعة .

(٣) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١٤٣ ص ٧٦٥ .

Wharton's Criminal Law, p. 451.

(٤)

(٥) محمود مصطفى ص ٨٦ . وقد حكم في فرنسا بأنه يعتبر شارعا في جريمة الترويج من تدس عنه قبضه من آخر مبلغا من النقود قطعة من العملة الزائفة ويحاول ردها ائى من دفع اليه المبلغ بالرغم انها من ضمن ما دفعه اليه ويطلب بدلها عملة جديدة .

Cass., 28 déc. 1954, Garçon, art. 132, no. 24, 30.

(٦) محمود مصطفى ص ٦٨ .

(م ٢٤ - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

ولا يجوز الخلط بين المراد بالترويج والاستعمال ، فينمنا يقتضى الأول قبول العملة المزيفة فى التعامل يكتفى بالنسبة الى الثانى بمجرد تقديم الشيء ولو لم يقبل (١) . ويلاحظ أنه قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ لم يكن التعامل بالعملة الورقية المزيفة معاقبا عليه الا طبقا للمادة ٢٠٦ عقوبات التى تعاقب على مجرد الاستعمال ، ولذا حكم بأن جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تتم بمجرد تقديمها الى الغير ولو لم يقبلها (٢) .

ولا يشترط أن يقرن الترويج بطرق احتيالية ، والا اعتبر الجانى مرتكبا لجريمة نصب بالاضافة على الترويج وتعين مساوئته عنها طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات .

٢٣٩ - (ثالثا) حيازة عملة مزيفة بقصد الترويج او التعامل :

عاقبت المادة ٢٠٣ عقوبات على مجرد حيازة العملة المزيفة بقصد الترويج أو التعامل بها . ولا يشترط أن يكون الجانى محرزا للعملة المزيفة ، بل يكتفى أن تتوافر لديه السيطرة القانونية عليها تاركا للغير احرارها لحسابه . وفى هذه الحالة يسأل كل من الحائز القانونى والمحرز المادى عن الجريمة باعتباره فاعلا أصليا . ولا تغنى هذه الجريمة عن جريمتى الترويج ودخال العملة المزيفة البلاد واخراجها منها ، لأن كلا من هاتين الجريمتين الأخيرتين قد تقع بغض النظر عن حيازة العملة المزيفة .

Garcon, art. 132, no. 27, etc.

(١)

(٢) نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٤٦٦

ص ١٥١٨ .

الفصل الثالث

القصد الجنائي

٢٤٠ - القصد العام :

لا تقع جريمة التزيف بصورها الثلاث، المتقدمة إلا إذا اتجهت ارادة الجاني الى ارتكاب فعلها المادى مع العلم بجميع عناصره . فلا يتوافر هذا القصد اذا لم يعلم من ساهم في التزيف بأن ما يرد عليه الفعل عملة وطنية أو أجنبية ، أو ألا يعلم من قام بترويج العملة المزيفة أو بحيازتها بأمر تزيفها . كما لا يتوافر القصد العام ما لم تنجبه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المادى ذاته ، فلا جريمة على من يوزع العملة الزائفة تحت ضغط اكراه مادى أو أدبى .

والأصل في جرائم التزيف أن هذا القصد متوافر في حق الجاني من مجرد ارتكاب الفعل المادى ذاته الذى يشهد بتوافر الارادة والعلم (١) ، ما لم يثبت الجاني بكافة السبل اتقاء هذا القصد . هذا بخلاف الحال في جرائم الاستعمال والحياسة ، ذاته يتعين على سلطة الاتهام أن تثبت توافر هذا القصد في حق الجاني ، لأن الأفعال المكونة لهذه الجرائم لا تقيّد وحدها توافر القصد المذكور .

٢٤١ - القصد الخاص :

لا صعوبة بالنسبة الى جريمتى ترويج العملة المزيفة أو حيازتها ، اد يتعين بالنسبة اليها بناء على صريح نص المادة ٢٠٣/٢ عقوبات توافر قصد الترويج أو التعامل بالعملة المزيفة . وقد سكت نص المادتين ٢٠٢ ، ١/٢٠٣ عقوبات عن ذكر مدى توافر القصد الخاص في جرائم التزيف وجريمة ادخال العملة في مصر أو اخراجها منها . وقد حذا المشرع في هذا المسلك

حذو قانون العقوبات الايطاني (المادة ٤٥٣/١ ، ٣٦) • وذهب ما نزنبي الى الاكتفاء بالقصد العام في هذه الحالة وعدم اشتراط قصد وضع العملة الزائفة في التداول (١) • الا أننا نرى أنه اذا كان اقلانون قد ميز بين التزيف والتعامل به ، فان ذلك كان لضرورة يجب أن تتقدر بقدرها • وهذه الضرورة هي خطورة فعل التزيف ذاته • على أن ذلك لا يحول دون اعتبار هذا التزيف جزءا في مشروع اجرامي واحد يهدف الى التعامل بالنقود المزيفة ، وأن هذا الجزء يجب أن يرتبط من الناحية النفسية بانجزء الآخر ألا وهو التعامل • ويصدق هذا القول على ادخال العملة المزيفة في البلاد أو اخراجها منها ، فهو ليس الا مرحلة في مشروع اجرامي يهدف الى التعامل بهذه العملة اما في الداخل أو الخارج •

لذا كان من المحتم أن تتطلب توافر القصد الخاص في جميع أنواع جرائم التزيف (١) ، وهو دفع العملة الزائفة في التداول • ولا يشترط أن يهدف اجاني من جريسته أن يتعامل بنفسه بالعملة الزائفة ، وانما يكفي أن يهدف وضعها في التعامل بين الجمهور ولو بواسطة الغير •

فلا تقع الجريمة اذا اتجه قصد الجاني الى مجرد ارضاء هوايته الفنية، الا أنه اذا ارتكب الركن المادي من جريسته لأحد الأغراض الثقافية أو العلمية أو الصناعية أو التجارية ، وقعت في شأن الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ مكررا (١) •

ومتى توافر القصد الخاص ، فلا عبرة بانباعث الذي حدا الجاني على ارتكاب جريسته (٢) • فيستوى أن يكون متمثلا في مجرد تحقيق ربح

(١) Manzini, Trattato, v. 6, no. 2100, 2109, 2117, pp. 432-446-449.

Antolizei, vol. 2, p. 491, etc.

قارن

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٤٨ ، محمود مصطفى ص ٧٠ و ٦١ .
وانظر المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات السويسري وتعليق
ص ٤٩٤ من الجزء الثاني تعليقاته على هذا القانون •

Manzini, vol. 6, no. 2100, p. 432.

(٣) انظر

ويعتبر ارتكاب تزيف العملة لفرض سياسي جريمة سياسية ومع
المادة ٣/أ من القانون العقوبات الايطالي •

شخصى له أو لغيره ، أو في مجرد الاضرار بمصالح الدولة الاقتصادية
أو السياسية •

٢٤٢ - اثبات القصد الجنائي :

للمحكمة أن تستخلص من جميع الوقائع والظروف مدى توافر القصد
الجنائي في حدود سلطتها الموضوعية (١) • وعليها أن تبين في حكمها أن
المتهم كان يعلم بتزيف العملة وقت قبولها لها في التعامل حتى تستبعد
توافر الظرف المخفف المشار اليه في المادة ٢٠٤ كما سنبين فيما بعد • إلا
أنه لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن هذا العلم مادامت
الوقائع كما أثبتتها تفيد توافره لديه (٢) •

وعلى المحكمة كذلك استظهار القصد الخاص في جريمة التزيف ،
إلا أنها لا تلتزم بأبائاته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن
تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها
القانون ، وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانى فإنه يكون متعيئا حينئذ
على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها (٣) •

(١) انظر نقض ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٣٦
ص ٤٣١ •

(٢) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١٤٣
ص ٨٩٥ •

(٣) نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٣٥
ص ٧١٠ •

الفصل الرابع

العقوبة

٢٤٣ - القاعدة ، ٢٤٤ - عذر مخفف ، ٢٤٥ - ظرف
مشدد ، ٢٤٦ - الاعفاء من العقاب .

٢٤٣ - القاعدة :

نصت الماتادن ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون العقوبات على معاقبة من يرتكب أحد جرائم التزيف بأنواعها الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤقتة . ويتعين فضلا عن الحكم بهذه العقوبة مصادرة العملة المزيفة طبقا للمادة ٣٠/٢ عقوبات باعتبار أنها مما يعده صنعه أو نحوه جريمة في ذاته .

٢٤٤ - عذر مخفف : جريمة قبول العملة المزيفة بحسن نية ثم التعامل بها بعد العلم بعيبها :

متى قبل أحد الأشخاص عمله مزيفة بحسن نية دون أى علم بما يشوبها من تزيف ، فلا توافر في حقه حيازة عملة مزيفة . أما إذا وضعها في التعامل بعد أن علم بهذا العيب، فإن الأصل هو وجوب مساءلته عن جريمة الترويع. إلا أن المشرع خرج عنه في المادة ٢٠٤ عقوبات إذ عاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها كل من قبل بحسن نية عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة ثم بعد علمه بعيبها .

ويتعين لتوافر هذا العذر توافر عناصر معينة في أركان الجريمة ، وذلك على النحو لآتي :

الشرط المفترض : تفترض هذه الجريمة أن الجاني قد قبل العملة المزيفة في التعامل . ويراد بالقبول في هذا الصدر استلامها المادي . ويستوى أن يكون الجاني قد حصل على العملة بطريق مشروع ، أو بوسيلة غير مشروعة كالنصب مثلا . ولا يفنى عن هذا الشرط أن يكون الجاني قد

زيف العملة أو أدخلها البلاد بحسن نية (١) . كما لا يصلح بديلا عنه أن يكون قد حازها بحسن نية لحساب أحد الأشخاص أو حصل عليها بناء على سرقة أو تبديد غير عالم بما فيها من عيب ، لأن القانون وقد عبر بالقبول قد انصرف مراده الى حالة أخذ العملة في التعامل ، حيث يحتمل خداع الجمهور بالترزيف .

ويتعين أن يكون الجاني حسن النية وقت قبوله العملة المزيفة . أما اذا كان الجاني قد اعتقد بأن العملة ربما تكون مزيفة الا أنه قبل هذا الاحتمال واضعا في ذهنه أنه سوف يروجها بدوره بين الجمهور ، فان القصد الاحتمالي يكون متوافرا لديه (٢) ، ويتعين عقابه عن جريمتي حيازة عملة مزيفة وترويجها . ويكفى أن يكون حسن النية معاصرا لواقعة استلامه العملة المزيفة ، فلا عبء بما اذا ساءت نيته بعد ذلك .

ويقع على المتهم عبء اثبات حسن نيته ، فان عجز عن هذا الاثبات يتعين مساءلته وفقا للقواعد العامة في جرائم التزيف (٣) . واذا ثار الشك في مدى توافر حسن النية ، تعين تفسيره لصالح المتهم (٤) .

الركن المادي : يتحقق بالتعامل بالعملة المزيفة بعد علمه بعيها ، أي بوضعها في التداول مع العلم بزيفها . وينطبق العذر المخفف بطريق القياس اذا اقتصر على مجرد حيازة العملة المزيفة بعد علمه بعيها ، أو ادخالها البلاد

Manzini, vol. 6, no. 2132, p. 469.

(١) انظر

Logoz, vol. 2, art. 242, p 499.

(٢) انظر

(٣) انظر في قضاء النقض الايطالي :

Cass., 28 marzo 1950; 6 giugno 1949 (Antolisei, v. 2, p. 492, 493).

وقد قضى انه اذا ادان الحكم المتهم بجناية ترويج مسكوكات مزورة بأنه كان وقت اخذها يجهل انها مزورة دون أن يتعرض لنفي هذا الجهل فانه يكون قاصرا (نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٦٧ ص ٢٦١ .

M anzini, vol. 6, no. 2132, p. 469.

(٤)

أو اخراجها منها بعد أن تبين عيوبها • فالقياس جائز في الإباحة والتخفيف (١)
تطبيقا لقاعدة أن الأصل في الإنسان البراءة •

الركن المعنوي : هو القصد الجنائي اللازم لجريمة الترويج بعنصريه العام والخاص ، أى اتجاه الإرادة الى التعامل بالعملة المزيفة مع علمه بها ، بنية وضعها في التداول • فلا جريمة اذا أخذ المتهم العملة المزيفة على أنها صحيحة ثم تعامل بها على هذا الاعتبار دون أن يكون قد اكتشف حقيقتها • ولكن ما الحل اذا كان الجاني بعد أن علم بتزييف العملة التي قبلها بحسن نية عمد الى بيعها لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية ؟ ان القول بانطبق المادة ٢٠٤ مكررا (١) هذه الحالة يؤدي الى مفارقة غير مستساغة ذلك أن عقوبة الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة تزيد عن العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات ولا يعقل أن يخفف القانون العقاب على من توافر لديه قصد الترويج ثم يشدده على من لا يتوافر اديه هذا القصد • ولعل الصحيح هو قياس هذه الحالة على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات من باب أولى ، اعمالا لمبدأ جواز القياس فيما هو أصلح للمتهم •

العقوبة : عقوبة هذه الجريمة هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها • وقد كانت المادة ٢٠٤ قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تعاقب على هذه الجريمة بغرامة لا تتجاوز ستة أمثال (المسكوكات) المتعامل بها • وقد ثار هذا التحديد خلافا حول تكييف هذه الجريمة ، وهل هي جنحة أو جناية ، نظرا لأن الحد الأقصى للجرمة في هذه الجريمة قد يجاوز مائة قرش • وقد لا يتجاوز هذا القدر تبعا لقيمة النقود المتعامل بها • وقد قضى على هذا الخلاف بتحديد العقوبة وفقا لمعيار ثابت • وعلى ضوء هذا المعيار الأخير نرى اعتبار هذه الجريمة

(٥) الهيئة العامة للمواد الجزئية في اول يناير سنة ١٩٦٢ في المظن رقم ١٠٨٤ سنة ٢٢ ق وبلاحظ اننا لم نشأ ان نقيس حالة من زيف العملة او حازها بحسن نية على حالة قول العملة بحسن نية لانتفاء أحد عناصر العلة من التخفيف وهو انخداع الجاني بقبول عملة مزيفة بحسن نية : وهو امر لا يتوافر في الحالات السابقة • ومن هذا الرأي الدكتور السعيد مصطفى ٣٧ والاسستاذ احمد امين ص ٣٦٩ ، t 4, no. 1328. Garraud

جنحة لا جنانية لا يسها عذر قانوني ، وذلك بالنظر الى أن الشارع قد فرض لها عقوبة الجنحة من أول الأمر • ويترب على ذلك أنه لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة ، طالما لم ينص القانون على ذلك •

٢٤٥ - ظرف مشدد :

هبوط سعر العملة الوطنية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان :

قلنا في صدد نوع بيان المصلحة العامة التي تصيبها جرائم التزيف ، أنها تعرض المصالح الاقتصادية للدولة للخطر • وقد رأى المشرع أنه اذا تحول هذا الخطر الى ضرر فعلي زادت جسامة الجريمة مما يتعين معه تشديد العقاب عليها • ولهذا جاءت المادة ٢٠٣ مكررا بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ (١) ونصت على أنه اذا ترتب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية جهاز الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة •

ولا يشترط أن يحيط الجاني علما بهذا الضرر ، لأن القانون قد نظر الى هذه الجريمة المشددة ، باعتبارها من الجرائم المتعمدية القصد التي لا يشترط لتوافرها اتجاه القصد الى النتيجة المحتملة ، الا أن هذا لا يحول دون التثبت من أن الجاني كان عليه أن يتوقع حصول النتيجة ، فضلا عن ضرورة توافر علاقة السببية بينها وبين فعله (٢) • ولا يشترط أن تكون الجريمة هي وحدها العامل المؤدى الى هذا الضرر الاقتصادي ، بل يكفي أن تساهم في الافضاء اليه بأى قدر •

ويستوى في هبوط في القيمة أن يرد على العملة المصرية أو سندات الحكومة وهنا يلاحظ أن المشرع لم يعاقب على تزوير هذه السندات الا بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات • الا أنه جعل هبوط سعرها ظرفا مشددا في

(١) تقابل المادة ٤٥٦ عقوبات ايطالى •

(٢) انظر محمود مصطفى ، رقم ٨٨ ص ٧٤ •

جرائم التزيف وحدها ، نظرا لما قد يصاحب هذا التزيف من اخلال بالائتمان العام قد يصيب سندات الحكومة .

بالنسبة الى زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية ، فانه يتعذر تصورة ما لم يكن مصحوبا بهبوط في سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة (١) . ومع ذلك فانه لا يشترط لتوافر الظرف المشدد أن تثبت المحكمة من حصول هذه الزعزعة في الائتمان ، بل يكفي مجرد تبوت ما أصاب العملة الوطنية أو سندات الحكومة من هبوط .

وللمحكمة أن تستعين بأهل الخبرة ورجال الاقتصاد الرسميين غيرهم للتحقق من مدى توافر هذا الظرف المشدد . كل هذا دون اخلال بسلطانها الموضوعية في التقدير ، باعتبارها الخبير الأول في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها (٢) .

٢٤٦ - الإعفاء من العقاب :

نصت المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على حالتين للإعفاء من العقاب في احدي جرائم التزيف بأنواعها الثلاثة المتقدمة سالفة الذكر ، وهما :
(أولا) الإخبار : نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ عقوبات على أنه يعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق .
والواضح أن هذا الإخبار يجب أن يكون للسلطات أيا كان نوعها ، إدارية أو قضائية . ويتقيد بشرطين :

Manzini, p. 435.

(١) انظر

(٢) نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٨٩ ص ٣٥٢ ويلاحظ ان محكمة النقض قالت في هذا الحكم أن محكمة الموضوع هي (الخبير الأعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها - أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها - مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة متى لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تحق طريقها لانبا راي فيها) وما قالته المحكمة العليا بشأن المسائل الفنية البحتة لا يعنى مصادرة سلطة محكمة الموضوع في مناقشة آراء الخبراء ، وانما يعنى ازام المحكمة بوجوب ان تأخذ بآراء اهل الفن في هذه المسائل دون ان يؤدي الى الزامها بالاخذ بآرائهم .

١ - أن يتحقق قبل استعمال العملة المزيفة .

٢ - أن يكون ذلك قبل الشروع في التحقيق .

وبالنسبة الى الشرط الأول ، فقد كانت المادة ٢٠٥ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن يكون الاخبار قبل تمام الجريمة وذلك نقلا عما نصت عليه المادة ١٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي في هذا الصدد . وقد ثار الخلاف حول تحديد المقصود بتامم الجريمة ، فمن قائل (١) بأنه يشترط أن يتم الاخبار قبل وقوع انتزيف على أية صورة ولو كان ذلك سابقا على الترويج . ومن قائل (٢) بأن المقصود بتامم الجريمة هو ترويج العملة المزيفة فيتمتع الجاني بالاعفاء ولو كان ذلك لاحقا على وقوع التزيف طالما أن العملة المزيفة لم تروج بعد . ومن قائل ثالث (٣) ان المشرع عني بأن يكون الجاني قد أخبر بالجريمة وهي في مرحلتها الأولى سواء أكانت تقليدا أو تزويرا أو ترويجا ، سواء كانت جرائم تامة أو شروعا فيها ، وأن يكون من شأن هذه الاخبار وقف النشاط الاجرامي لكل من هذه الجرائم على السواء ولو بعد تمامها . وقد جاء القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ فحسم هذا الخلاف مؤيدا الرأي الثاني حين نص على أن ينتج الاخبار أثره في الاعفاء اذا تم قبل استعمال العملة المزيفة . والمقصود باستعمال العملة المزيفة في هذا الصدد هو ترويجها (٤) ، فلا يكفي لتحقيق ذلك مجرد ادخالها في البلاد واخراجها منها .

وقضى بأن الاخبار بالجناية الذي يبرر الاعفاء من العقاب وهو الذي يبين نوعها ، وكيفية ارتكابها ، ومكانه وزمانه ، وغير ذلك من المعلومات التي تفيد في معرفة الجريمة ، وتمكين السلطة المختصة من التحقيق . وقد اشترط قانون العقوبات لفرنسي أن يكون الجاني قد عرف السلطات بمرتكبي الجريمة ، وهو شرط وان لم ينص عليه القانون المصري صراحة ،

Garcon, art. 138, no. 4.

(١) انظر

(٢) السيد مصطفى السعيد ، ص ٤٣ ، Garcon, art. 138, no. 5.

(٣) محمود ابراهيم اسماعيل ، جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير سنة ١٩٥٠ ص ٥٨٩ .

(٤) محمود مصطفى ص ٧٥ .

الا أن الغرض من الاعفاء لا يتحقق . لا باستلزام هذا انشروط وان ترتب على ذلك أن مجرد اعتراف الجاني بجريمة يسقط عن كاهله العقاب ولو لم يؤد الى خدمة العدالة . وخاصة أنه يتعين تحقيق نوع من الانسجام بين هذه الحالة والحالة الثانية من الاعفاء بحيث يصبح مجرد التعريف بالفاعلين كافيا للاعفاء من العقاب في الحالة الأولى ، بينما يتعين تمكين السلطات من القبض عليهم لتوافر الحالة الثانية (١) .

٢ - أن يتحقق الاخبار قبل انشروع في التحقيق (٢) . والمقصود بالتحقيق في هذا الصدد ليس التحقيق القضائي بمعناه الضيق الذي تتولاه النيابة العامة أو قاضى التحقيق ، وانما التحقيق بمعناه الواسع الذى يشمل اجراءات الاستدلال . ولا يكفي لتوافر الشروع في التحقيق أن يتقدم أحد الى السلطات ببلاغ عن الجريمة طالما أن سلطة التحقيق أو الاستدلال لم تكن قد بدأت بعد في التحقيق في هذا البلاغ . وبوجه عام فإن الاخبار

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٤٣ وقارن محمود مصطفى ص ٧٥ . وفي تسليل ذلك قالت محكمة النقض « ان المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الاشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السالفة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الآخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور » . وهذه المادة مطابقة في نصها وفي معناها للمادة ٢٠٥ ، ولا يفر من هذا المعنى شيئا اضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » والمادة ٢١٠ . والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسى ، فالمادة ٢١٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسى في المادة ١٤٤ بالنص على ان تسرى احكام المادة ١٣٨ لى الجرائم الخاصة بتقليد الاورق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصرى . وكلتا المادتان انما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما في حالة واحدة ، الحالة الاولى هي اخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم . وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع ان التوسع في الاعفاء فيتقاضى عن العقاب في الحالة الثانية ايضا في سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة (نقض ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ١ ص ٢٣) .

(٢) نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٨١ ص ٤٣٠ .

ينتج أثره ولو كانت السلطة العامة قد علمت بالجريمة الا أنها لم تكن قد شرعت بعد في اجراء التحقيق (١) .

الثانية - تمكين السلطات من القبض على الجناة : يجوز إعفاء الجاني من العقاب اذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على غيره من مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

والموضح أن المشرع قد استعاض بالشرط الثاني للحالة الأولى وهو أن يتم لاختبار قيم الشروع في التحقيق ، بشرط آخر هو تمكين السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة (٢) . ويبين من ذلك أنه يستوى في نظر القانون أن يسهل الجاني القبض على بقية الجناة في ذات الجريمة التي ساهم فيها أو في جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة . وتكون الجريمة مماثلة في النوع متى كانت من جرائم تزيف العملة . ويرجع في تحديد مماثلتها للخطورة الى قدر الخطر أو الضرر المترتب على الجريمة لا الى خطورة أشخاص الجناة . والمسألة في النهاية موضوعية أي متروكة لتقدير محكمة الموضوع . على أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد سهل القبض على جميع الجناة بل يكفي أن يسهل القبض على من يعرفه منهم ، لأنه لا يسكن أن يعلق المشرع الاعفاء من العقاب الا على شرط يمكن تحقيقه (٣) . ولا شك أن المراد بتسهيل القبض يزيد على مجرد الاخبار عن الجناة ، اذ يقتضي فوق ذلك أن يمد الجاني السلطات بالمعلومات امكانية لتسهيل القبض عليهم . ومتى قام المتهم بهذا العمل فلا يجد من قيمته أن تعجز السلطات عن القبض على الجناة سواء كان ذلك راجعا الى

(١) محمود مصطفى ص ٣٥ .

(٢) نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ و ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام ص ١٨ رقم ٨١ و ٢٠٤ ص ٤٣٠ و ١٠٠٤ .

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ٤٥ ، محمود مصطفى ص ٧٥ ، على حسن الشامي ، الاتفاق الجنائي ، رسالة دكتوراه سنة ١٩٤٩ ص ٢٣١ .

تقصير منها أو الى هروب الجناة ، أو الى كونهم في الخارج (١) . واذن فيكفي أن يكون الجاني قد أمد السلطات بالمساعدة اللازمة للوصول الى القبض على غيره من الجناة ، ولو لم يتحقق هذا الغرض لسبب لادخل لارادته فيه . وتقدير المراد بتسهيل القبض أمر متروك لمحكمة الموضوع تمارسه في حدود سلطتها التقديرية (٢) . ولا يهون من أثر الاخبار أن يعدن المتهم عن اعترافه في أى دور من أدوار التحقيق أو المحاكمة طالما قد ثبت أنه قد أتيح أثره في تسهيل القبض على الجناة (٣) . كما لا يشترط أن يبادر الجاني من تلقاء نفسه باخبار السلطات ومدها بالمعلومات المسهلة للقبض على الجناة ، بل يستوى أن يتم ذلك بعد تضيق الخناق عليه في أسئلة التحقيق .

أما عن الشرط الأول الخاص بأن يكون الاخبار قد حصل قبل ترويج العملة المزيفة ، فإن ظاهر النص يفيد أن المشرع لم ينسخ هذا الشرط وأن حكم الحالة الثانية من الاعفاء إنما ينصرف فقط الى الاستعاضة بالشرط الثاني للحالة الأولى بشرط آخر هو تمكين السلطات من القبض على الجناة . على أن محكمة النقض لم تلتزم هذا التفسير بصدد واقعة ثبت فيها أن الاخبار بالجريمة وتسهيل القبض على الجناة قد حصل بعد تمام فعل الترويج ، ورأت أن الشرط الخاص بتمكين السلطات من القبض على الجناة قد أحله انقانون محل كل من الشرطين الأول والثاني من الحالة الأولى للاعفاء (٤) . واذن فانه لا يحول دون تمتع الجاني بالاعفاء في نظر محكمة

Cass., 31 déc. 1936, Gaz. Pal. 1937.1.482.

(١) انظر

(٢) نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٨١

ص ٤٢٠ .

(٣) نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٥٤٢

ص ٥٤٩ .

(٤) نقض ٨ يونية سنة ١٩٤٨ مجموعة اقواعد ج ٧ رقم ٦٢٧

ص ٥٩٤ ، ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ١ ص ٢٢٣

النقض أن يتم الأخبار بعد حصول الترويح .

وأخيرا فانه يجب أن يلاحظ أن الاعفاء من العقاب في هذه الحالة جـوزى للمحكمة حسبما تراه من ظروف الدعوى كما يبين من الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات التي صدرت بكلمة (يجوز) ، بخلاف الحالة الأولى التي جعل فيها الاعفاء أمرا وجوبيا ، وهو تمييز لا مبرر له .

وما قالته محكمة النقض يجد تأييدا من المذكرة التفسيرية لقانون العقوبات في التعليق على المادة ٨٨ أذ ورد بها أن تمام الجناية لا يحول دون الاعفاء في الحالة الثانية من المادة ٢٠٥ .

الباب الثاني

تزوير الأختام والتمغات والعلامات وبعض الأوراق

٢٤٧ - كلمة عامة :

استهدف قانون العقوبات بالمواد ٥٦ إلى ٦٠٩ حماية الثقة العامة المنبثقة من الأختام والتمغات والعلاقات الحكومية وغيرها من وسائل التعبير عن ارادة الدولة وحماية الثقة التي تنبعث من أختام وتمغات وعلامات الجهات غير الحكومية .

على أنه يلاحظ بالنسبة الى تزوير وسائل التعبير عن ارادة الدولة ، أن الحماية الجنائية لا تقتصر على الثقة العامة المترتبة عليها وحدها ، وإنما تمتد الى سلطة اندولة ذاتها التي يتحقق الافتئات عليها بتزوير أختامها أو تمغاتها أو علاماتها ونحوها . أما بالنسبة الى تزوير أختام وتمغات علامات الجهات غير الحكومية فانه يمس المصلحة الخاصة لهذه الجهات .

والخلاصة أن الثقة العامة هي المصلحة المباشرة التي يحسبها القانون بالنص على هذه الجرائم (٢) ، وأن سلطة الدولة هي المصلحة غير المباشرة التي تنصرف هذه الحماية لجنائية اليها . ونظرا الى خطورة التزوير المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ عقوبات عاقب القانون مرتكبه بالعقاب ولو وقعت جريمته خارج البلاد وبغض النظر عن جنسيته ومحل وجوده (المادة ٢ « ثانيا ب » عقوبات) .

٢٤٨ - تقسيم :

قسم انقانون هذه الجرائم الى أربعة أنواع بالنظر الى كل من اركان المادى والمصلحة غير لمباشرة المعتدى عليها وهى :

(١) ولهذا كان قانون العقوبات الفرنسى القديم يعتبر جريمة تزوير الختم الملكى بمثابة اعتداء على الذات الملكية .

Manzini, Trattato, vol. 6, no. 2179, p. 503.

(٢)

- ١ — تزوير أختام وتمغات وعلامات الحكومة ونحوها .
- ٢ — الاستحصال بغير حق على أختام الحكومة .
- ٣ — تزوير أختام وتمغات وعلامات الجهات غير الحكومية .
- ٤ — الاستحصال بغير حق على أختام الجهات غير الحكومية .

الفصل الأول

تقليد الأختام والتمغات والعلامات غير الحكومية واساءة استعمالهم

المبحث الأول

تزوير أختام وتمغات وعلامات الحكومة وبعض الأوراق الرسمية

٢٤٩ — تمهيد :

عاقب القانون في المادة ٢٠٦ عقوبات على تزوير أختام وتمغات الحكومة ونحوها وعلى استعمالها أو ادخالها في البلاد ، وعلى استعمالها استعمالاً ضاراً .

ولما كانت هذه الجرائم تتحدد في طبيعة الموضوع الذي ترد عليه ، وهو ما يمثل شرطها المفترض ، فسوف نبدأ به ، ثم نتلوه بيان ركنها المادى في صوره المتعددة .

١ — الشرط المفترض

٢٥٠ — بيان وحصر ، ٢٥١ — الاختتام والتمغات والعلامات والامضاءات ، ٢٥٢ — بمض الأوراق الرسمية .

٢٥٠ — بيان وحصر :

حصرت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات الأشياء التى تتناولها بالحماية وتندرج تحت نوعين :

(م ٢٥٠ — الوسيط في قانون العقوبات — ج ٢)

١ - أختام وتمغات وعلامات وامضاءات ، وهي ما تعلقت بالدولة أو إحدى مصالح الحكومة أو رئيس الجمهورية أو أحد موظفي الحكومة .

٢ - بعض المحررات الرئيسية وهي : القرار الجمهوري أو القانون أو « المرسوم » أو القرار الصادر من الحكومة ، وأوراق المرتبات أو البونات أو السراكي أو غيرها من السندات الصادرة من خزينة الحكومة أو فروعها . ويستوى أن يكون القرار الجمهوري مجرد لائحة أو قرار فردي بقانون . أما القرار الصادر من الحكومة فينصرف الى قرار مجلس الوزراء أو القرار الوزاري ، وذلك باعتبار أن المراد بالحكومة في هذا لصدد ينصرف الى الوزارة .

٢٥١ - (أولا) الاختام والتمغات والعلامات والامضاءات :

الاختام : ثار البحث حول المقصود بالختم، وهل يقتصر على الادارة التي يطبع بها أم يمتد معناه الى أثرها المنطبع . ذهب رأى (١) الى قصر مدلوله على الاداة ذاتها دون أثرها المنطبع اعمالا لظاهر النص الذي لا يجوز القياس عليه باعتباره متعلقا بالتجريم . والراجح هو اتساع الختم لكى يشمل كلا من آله وأثره المنطبع ، والا توتب على ذلك مفارقة تودى بالنص ذاته ، وهي أن يجنح المجرم الى تزوير طابع الختم دون آله حتى يصبح في مأمن من العقاب . وبهذا المعنى استقر قضاء محكمة النقض (٢) .

ويجب أن يكون الختم خاصا بالدولة ، أو برئيس الجمهورية ، أو بإحدى المصالح ، أو بإحدى جهات الحكومة أو بأحد موظفيها . وخاتم

(١) Manzini, v. 6, no. 2182, p. 506; Chauveau et Faustin Hélie, t. 2, no. 614, p. 312; Garraud, t. 4, no. 1346, pp. 75, 76.

(٢) أحمد أمين طبعة ١٩٤٩ ص ١٧٤ ، السعيد مصطفى ص ٥١ ، على راشد ص ١٣٩ ، رؤوف عبيد ص ٣٤ ، محمود ابراهيم اسماعيل في جرائم الاعتداء على الاشخاص وجرائم التزوير ص ١٧٧ ، عبدالمهيمن بكر ص ١٤٩ .

وانظر احكام محكمة النقض الفرنسية في تأييد هذا الراى ، مشارا اليها في جارد ، المرجع السابق .

وانظر نقض ١٢ يونية سنة ١٩٤٩ مجموعة الاحكام ج ١ رقم ٢٤٨ ص ٣٤١ ، ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ج ١ رقم ٣٠٧ ص ٣٥٦ .

الدولة هو الخاتم الرسمي الأكبر للدولة ، وهو الذي تبصم به القوانين ، والقرارات الجمهورية ، والمعاهدات ، وأوراق الاعتماد وغير ذلك من الوثائق الرسمية التي أوجبت النظم المرعية أن تكون مبصومة بخاتم الدولة (١) . أما الخاتم الخاص بأحدى المصالح أو بأحدى جهات الحكومة فينصرف الى كل ما يتعلق بالحكومة المركزية ، واللامركزية في صورتها الاقليمية (وحدات الادارة المحلية) والمصلحية (الهيئات العامة والمؤسسات العامة) (٢) . وبالنسبة الى ختم موظف الحكومة فيقصد به ما يتعلق بالموظف العمومي في احدى جهات الحكومة المركزية أو اللامركزية على ما سلف بيانه . فلا ينصرف المعنى الى ما يتعلق بالملكف بخدمة عامة أو الموظف في شركة تسهم فيها ، لحكومة بنصيب ما . والفرص أن يتناول التزوير ختم الموظف المعد للاستعمال في الأغراض الرسمية لا حياته الخاصة (٣) .

والأصل أن يكون الختم معمولاً به ، أما اذا كان الختم قد تقرر الغاؤه أو كانت الجهة الحكومية التي تستعمله قد ألغيت ، أو كان الموظف العمومي قد نقل الى وظيفة أخرى فانه لا تنطبق في شأنه المادة ٢٠٦ عقوبات . وقد ذهب رأى (٤) الى انطباق هذه المادة اذا توافر في حق الجاني قصد استعماله في محركات سابقة التاريخ يصلح فيها التوقيع بهذا

(١) انظر المادة ٣ من المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بتحديد شكل شعار الدولة وخاتمها المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٥ يولية سنة ١٩٥٣ والمرسوم الصادر في ٢٨ يولية سنة ١٩٥٣ .

(٢) عبد المهيم بكر ص ١٤٩ . وقد قضت محكمة النقض بأن السلخانة التابعة للمجلس البلدي بالاسكندرية تعد مصلحة اميرية في حكم المادة ٢٩٦ عقوبات لان الحكومة عهدت الى المجلس البلدي في ادارة عدة مصالح بالنيابة عنها وتحت اشرافها وراقبتها ومنها السلخانة . فمن يضع ختما مزورا شبيها بختم السلخانة على اللحوم المذبوحة خارجها يعاقب بهذه المادة (نقض ٧ ابريل سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ رقم ١٨٠) .

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ٥٣ .

(٤) انظر السعيد مصطفى السعيد ص ٥٢ ، محمود مصطفى ص ١١٥ ، علي راشد ص ١٣٧ ، رؤوف عبيد ص ٣٥ ، عبد المهيم بكر ص ١٥٠ . وفي هذا المعنى نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ص ١٣ رقم ١٩ ص ٢٧ .

الختم . على أننا نرى أن المشكلة تتعلق بالشرط المفترض لا بالقصد الجنائي ، وبالتالي فيجب للعقاب على تزوير الختم أن يكون معمولا به وقت التزوير . فإذا لم يكن كذلك فيجوز معاقبة الجاني على جناية تزوير في محرر رسمي إذا هو استعمله في محرر رسمي .

ولا ينظر في تحديد نوع الختم الى الجهة التي عهد اليها باستعماله ، وانما تكون العبرة بالجهة الصادر منها ، فيستوى أن تكون هذه الجهة مصلحة حكومية أو جهة غير حكومية أو مكلفة بخدمة عامة (١) ، وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأن الختم الصادر من القسم البيطري التابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الاسواق في سلخانة معينة يكون تقليده جناية واقعة تحت حكم المادة ٢٠٦ عقوبات (٢) .

٢ - التمغات : يقصد بها الطوابع التي توضع على بعض الأوراق الرسمية كالشهادات العلمية وأوراق العرائض . وينصرف الى كل من الآلة التي تضع التمغة وأثرها المنطبع على الأوراق ، اعمالا لمفهوم النص .

وهناك نوع معين من التمغات يرسم بها الذهب والفضة ضمنا لنوعهما وعيارهما ، وهي خاصة بمصلحة تمنع المصوغات والموازين ، وتسمى بتمغات الذهب أو الفضة . وقد خصتها المادة ٢٠٦ عقوبات بالذكر صراحة لأهميتها . الا أن رأيا في الفقه (٣) ذهب في تبرير النص عليها الى أنه لا يقتصر مداولها على تمغات الذهب أو الفضة التي تستعملها مصلحة تمنع المصوغات والموازين ، وانما يشمل أيضا تمغات الذهب أو الفضة الأجنبية التي يعترف بها في مصر ، وهو ما لا تؤيده لأن المادة ٢٠٨ عقوبات هي التي

Manzini, vol 6 ,no. 2182, p. 508.

(١)

Cass., 4 mars 1954, D. 1954-242, note F.G.

وانظر الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة

(16 juin 1952, D. 1953.720, note de M. Carbonnier).

(٢) نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٨

ص ٤٩٩ .

(٣) السعيد مصطفى السعد ، ص ٥٥ و ٥٦ .

تتولى العقاب على تقليد مثل هذه التماغات ، وقد اقتصرَت المساواة في الحماية الجنائية على العملة الوطنية دون العملة الأجنبية .

٣ - **العلامات** : أما العلامات فيقصد بها الاشارات أو الرموز التي اصطلحت احدى جهات الحكومة أو أحد موظفيها على استعمالها تعبيرا عن شخصيتها أو اعطاء معنى خاص متصل بعملها . ومثالها العلامات التي تضعها الجمارك على البضائع الصادرة والواردة ، وعلامات مصلحة البريد . والواقع من الأمر ان مدلول العلامات يتسع فيشمل كلا من الاختام والتماغات . ولهذا نجد قانون العقوبات السويسرى قد اقتصر في المادة ٤٦ ع على معاقبة تقليد العلامات الرسمية ، باعتبار أنها تشمل كل من الاختام والتماغات (١) .

والمراد بالعلامة في هذا الصيّد - سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبق هو ما دل على الجهة مالكة العلامة ، سواء كانت الدلالة للتمييز أو للتوثيق ، ولا يمتد الى مجرد الشارات التي قد تستخدم للحلية أو للزينة (٢) .

وينصرف مدلول العلامات في حكم المادة ٢٠٦ عقوبات الى ما تعلق بإحدى جهات الحكومة أو موظفيها ، دون ما تعلق بإحدى الجهات الخاصة ، كالعلامات التجارية (٣) . كما يقتصر هذا المدلول على ما تعبر به عن شخصيتها أو عن معنى معين خاص بعملها (٤) . واذا فهي لا تشمل نمر رجال الشرطة لأنها لا تعدو أن تكون صفيحة معدنية عليها بعض الأرقام ما لم تحتوى على رمز معين يشير الى الجهة الصادرة منها ، وكذا الشأن في الصفيحة المعدنية التي تعلق على السيارات تمييزا للواحدة منها عن غيرها ،

Logoz, t. 2, art 246, p. 512.

(١)

(٢) تنقضى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٠٢ ص ١٤٦٧ .

Logoz, t. 2, art. 246, p. 511.

(٣)

Logoz, t. 2, art. 246, p. 512; Manzini, no. 2182, p. 509. (٤)

ما لم يقلد بها ختم المحافظة الذى يصمم به على ما يسلم منها لأصحاب السيارات (١) .

ويرجع الى ما يبينه فى صدد الاختام عند تحديد نوع العلامات المعاقب عليها .

٤ - **الامضاءات :** الامضاء هو التوقيع بالاسم ، سواء اتخذ شكلا مختصرا (فرمة) أو مطولا . ويقصد بالامضاء فى حكم المادة ٢٠٦ عقوبات ما تعلق برئيس الجمهورية أو أحد موظفى الحكومة (٢) . ويستوى فى الامضاء المزور أن يكون مطابقا للاسم الحقيقى للموظف العام أو لاسم شهرته ، اذ أثبت أن الموظف قد دأب على الامضاء باسم شهرته . ويرجع الى ما سبق ذكره فى صدد المقصود بالختم (٣) .

٢٥٢ - (ثانيا) بعض الأوراق الرسمية :

عاقب المادة ٢٠٦ عقوبات على تقليد أو تزوير بعض الأوراق الرسمية الهامة وهى القرار الجمهورى أو القانون أو القرار الصادر من الحكومة ، وكذا أوراق المرتبات أو البنونات أو السراكى أو أى سندات أخرى صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها . ويمكن تقسيم هذه الأوراق الى ثلاث فئات هى :

- ١ - القرارات التشريعية .
- ٢ - القرارات الادارية .
- ٣ - الأوراق المالية .

١ - **القرارات التشريعية :** ويقصد بها القوانين التى أقرتها السلطة التشريعية .

(١) نقض ١٢ يونية سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٨٤ ص ٢٤١ .
(٢) نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٤٠٧ ص ٢٥٦ .
(٣) يراجع فى تحديد موظف الحكومة الى ما سلف ذكره عند التحدث عن المقصود بالاختام .

٢ - **القرارات الادارية :** تندرج من انقرار الجمهورى بقانون الى القرار الجمهورى الصادر فى حدود السلطة التنفيذية الى غير ذلك من القرارات الادارية الصادرة من مجلس الوزراء أو الوزراء أو غيرهم من يملكون سلطة اصدر هذه القرارات . وهو ما عبرت عنه المادة ٢٠٦ عقوبات بالقرارات الصادرة من الحكومة .

٣ - **الأوراق المالية :** ويقصد بها فى حكم المادة ٢٠٦ عقوبات أوراق المرتبات أو البونات أو السراكي أو غيرها من السندات الصادرة من خزينة الحكومة أو فروعها . ومن قبيل هذه السندات أذون الصرف على خزينة الحكومة أو فروعها ، وسراكي الاستحقاق فى المعاش وسندات الدين العمومى وسندات الاصلاح الزراعى . ولا تعتبر من قبيل ذلك الشيكات التى تسحبها الحكومة على البنوك ، دون اخلال بانطباق المادة ٢٠٦ عقوبات على تزوير ما عليها امضاءات الموظفين العموميين . كما لا تعتبر من هذه الأوراق العملات الورقية التى تصدرها الحكومة ، فهذه مما تنطبق عليها المادة ٢٠٢ عقوبات . وقد كانت فيما سبق تخضع لحكم المادة ٢٠٦ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ . وتقتصر الحماية الواردة على ما سلف بيانه من الأوراق المالية على السندات الوطنية دون الأجنبية ، لأنه يجرى التعامل بالسندات الأجنبية بوصفها من الأوراق المالية (١) .

٢ - **الركن المادى**

٢٥٣ - التقليد ، ٢٥٤ - التزوير ، ٢٥٥ - احكام عامة ، ٢٥٦ - الاستعمال ، ٢٥٧ - الادخال فى البلاد .

يقع الركن المادى للجرائم التى يفترض حصولها على الاختتام والتمغات والعلامات فى الصور الأربع الآتية :

٢٥٣ - **التقليد :**

يتحقق التقليد بصنع شيء كاذب يُشبه شيئاً صحيحاً . ويكفى لتوافر

التقليد امكان انخداع الجمهور بالشيء المقلد دون اقتضاء شرط آخر^(١) .
فلا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص المدقق ، بل
يكفى أن يكون بين الشئين المقلد والصحيح تشابه يسمح بالتعامل بالشيء
المقلد^(٢) . ومن المقرر في تقدير مدى توافر التقليد الرجوع الى أوجه
الشبه لا أوجه الخلاف^(٣) . وتقدير مدى توافر التقليد أمر موضوعي
يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع دون الخضوع لرقابة
محكمة النقض الا في حدود سلامة التسيب^(٤) . ويرجع الى ما سلف
بيانه في مقام تزييف العملة لتحديد المقصود بالتقليد .

٢٥٤ - التزوير :

يقصد بالتزوير في هذا الصدد كل ما من شأنه احداث تغيير في حقيقة
أحد الأشياء التي تصلح محلا لهذه الجريمة . وقد ذهب رأى الى قصر
التزوير على ما سلف بيانه من أوراق رسمية دون غيرها من الأختام ونحوها ،
استنادا الى أن التزوير لا يسهل تصوره في الأختام وأن المادة ٢٠٧ ع التي
تمسرى بشأن الأختام غير الحكومية ونحوها اقتصررت على غقاب التقليد

(١) نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٨
ص ٤٩٩ .

(٢) نقض ١٥ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ١٨٦
ص ٤٩٢ ، ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ س ٦ رقم ٣٤٤ ص ١١٨٠ ، ٨ أبريل
سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٠٨ ص ٤٠٢ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم
١٦ ص ٦٨٦ .

(٣) نقض ٨ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٥٥ ص
٤٥٨ .

(٤) قضى انه متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم
توافر ركن التقليد لان العلامة التي وضعت على اللحوم لا يمكن أن ينخدع
بها أحد سوى من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفهما ، وهو من
الواقع الذي استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة
تقديرية ، فانه لا يتحد في سلامة هذا التقدير ان يكون الخبر الفني قد
راى غير ما راته المحكمة (نقض ٣ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س
٩ رقم ٦٤ ص ٢٢٢ ، وانظر مثالين للقصور في التسيب نقض ٢ أبريل
سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٣٢٦ ص ٨٨١ ، ٩ يونية سنة
١٩٥٢ س ٣ رقم ٣٩٤ ص ١٠٥٥ .

دون التزوير • على أن هذا الرأي لم يأخذ به جمهور الفقه (١) لأنه يتعارض مع ظاهر النص فضلا عن أن نطاق الحماية التي أراد القانون أن يسيغها على الإختام الحكومية وما إليها أكثر مما أراد أن يضيفها على أختام الجهات غير الحكومية (٢) •

ويلاحظ أن التقليد ليس الا صورة من صور التزوير وكان من الممكن الاستغناء عن النص عليه اكتفاء بالنص على التزوير • ويشور البحث عن حكم اصطناع شيء من الأشياء المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات ، وهو ما يختلف عن التقليد في أن المزور لا يتوخى فيه المشابهة بشيء آخر • ونرى أن القانون وإن كان قد عبر بالتزوير في هذا الصدد ، إلا أن مراده لم ينصرف الى مطابقة مدلول التزوير في المواد الأخرى ، لأن الحماية الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع تختلف عن تلك التي نص عليها القانون في المواد الأخرى للتزوير ، فضلا عن أن حرص المشرع على ذكر التقليد - وهو ما يقتضى المشابهة بين شيئين ، يفيد استبعاده للإصناع الذي لا يقتضى هذا الشرط • ويبدو هذا المعنى واضحا في التشريعات الأجنبية إذ عبرت بكلمة falsification في صدد تزوير الإختام وبكلمة faux في صدد تزوير المحررات (٣) مما يقتضى المغايرة بين المعنيين • وأذن فانه يشترط لتحقيق التزوير بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٦ عقوبات أن يرد على شيء صحيح •

٢٥٥ - احكام عامة :

هناك بعض الأحكام التي تسرى على كل من التقليد والتزوير نجعلها فيما يلي :

(١) أحمد أمين طبعة ١٩٤٩ ص ١٧٢ • ويذكر الدكتور على راشد أن الغالب هو انه لا يرد على الإختام وما إليها التقليد أو استعمال الإختام المقلدة ، لأنه لا يفهم لماذا يعمد الجاني مثلا الى تزوير الإختام الصحيحة في الاصل بادخال تغيير عليها (على راشد ، سنة ١٩٥٨ ص ١٤٠) •

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٥٧ ، رؤوف عبيد ص ٣١ ، عبد المهيم بكر ص ١٤٦ •

(٣) انظر قانون العقوبات الفرنسي المادتان ١٣٩ و ١٤٥ ، قانون العقوبات السوري (المادتان ٢٤٥ و ٤٥١) وقانون العقوبات الإيطالي في عنوان كل من الفصلين الثاني والثالث من الباب السابع من الكتاب الثاني •

أولاً - يعاقب القانون على التقليد أو التزوير كجريمة مستقلة بغض النظر عن استعمال الشيء المقلد أو المزور (١) .

ثانياً - خرج القانون على قواعد الاشتراك ، فاعتبر الجاني في التقليد أو التزوير فاعلاً أصلياً سواء ارتكب الجريمة وحده أو بواسطة غيره . وهذا الحكم ليس تطبيقاً لنظرية الفاعل المعنوي لأنه لا يشترط في الغير الذي يقوم بالفعل لتنفيذ الجريمة أن يكون جاهلاً بحقيقة ما يرتكبه .

٢٥٦ - (٢) الاستعمال :

يقصد بالاستعمال في هذا الصدد استخدام الشيء المقلد أو المزور في أحد الوجوه المعدة لاستعماله ، مثال ذلك وضع بصمة ختم مقلد أو علامة مزورة على إحدى المحررات (٣) . وبالنسبة إلى الأوراق الرسمية سالفه الذكر يتحقق استعمالها بمجرد تقديمها مع الاستناد إليها في أحد الوجوه ، كتقديم قرار إداري مزور إلى السلطات لتنفيذه ، وتقديم سرقي معاش مزور للخزانة لقبض قيمة المعاش (٤) . ولا يشترط في هذا الحالة قبول المحرر المزور ، فهذا الشرط هو ما يقتضيه القانون لقيام جريمة التزوير لاستعماله (٥) . ولهذا فإنه لا يهون من قيام جريمة الاستعمال تأمة أن يعلم من قدمت إليه الأوراق المزورة سلفاً بأمر تزويرها ويعد نفسه لضبطها (٥) .

٢٥٧ - (٤) الإدخال في البلاد :

يقصد به جلب الأشياء المشار إليها في المادة ٢٥٦ عقوبات داخل البلاد،

(١) في القضاء الإيطالي :

Cass., 15 ottobre 1953; Rassegna di Giurisprudenza sul Codice penale, art. 468, p. 521.

(٢) انظر نقض ١٨ سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٨ س ٦٦ ، ٦ أبريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ٩١ ص ٢٤٠ .

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ٦١ .

١٥١٨ .

(٤) ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٤٤ ص ٥٢٥ .

(٥) نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٨٣

- ولا عبء بما اذا كانت قد قلدت أو زورت داخل البلاد^(١) أو في الخارج .
- أما اخراج هذه الأشياء عن البلاد فلم تعاقب عليه المادة ٢٠٦ عقوبات .

٢ - الركن المعنوي

- ٢٥٨ - القصد العام ، ٢٥٩ - القصد الخاص ،
- ٢٦٠ - تقليد علامات البريد والتلفراف والضرائب .

يتطلب القانون لقيام الجرائم سائلة الذكر توافر القصد الجنائي بنوعيه العام والخاص - عدا جريمة الاستعمال فيكفى فيها توافر القصد العام .

٢٥٨ - القصد العام :

يتعين اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل مع العلم بجميع عناصره ووروده على أحد الأشياء المبينة في المادة ٢٩٦ عقوبات . فلا يتوافر هذا القصد اذا لم يعلم الجاني بأن الختم المقلد خاص بأحد موظفي الحكومة ، أو اذا لم يعلم من قام باستعمال أحد الأشياء المزورة بماهية تزويرها .

ويلاحظ بالنسبة الى جريمة الاستعمال أنه لا يحول دون توافرها طبقا للمادة ٢٠٦ عقوبات أن يقبل الجاني الشيء المزور باعتباره صحيحا ثم يستعمله بعد أن يتحقق له ما يشوبه من عيب ، ولا محل هنا للقياس على الظرف المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٠٤ عقوبات بدعوى أن القياس جائز فيما يعتبر في مصلحة المتهم ، لأن هذا الظرف يقتصر على العملة وحدها لعملة خاصة ترتبط بكون العملة مما يجري التداول بها ، وهو ما لا يتوافر في هذه الحالة .

٢٥٩ - القصد الخاص :

لما كان تقليد أحد الأشياء سائلة الذكر أو تزويرها أو ادخالها ليس الا جزءا من مشروع اجرامي يهدف الى استعمال هذه الأشياء ، فانه يتعين لتوافر هذه الجريمة في صورها الثلاث المذكورة أن يتجه قصد الجاني الى استعمال هذه الأشياء في الغرض الذي أعدت من أجله . فاذا زور الجاني

(١) كما اذا كانت قد صدرت الى الخارج ثم أعيدت بعد ذلك الى

امضاء الموظف العام أو ختمه بقصد استعماله في محررات تتعلق بحياته الخاصة لم تقع الجريمة لأن المشرع لم يعاقب على التزوير من أجل هذا النوع من الاستعمال . وفي جريمة الاستعمال يكفي مجرد تقديم الشيء في أحد أوجه الاستعمال المعدة للشيء المقلد أو المزور مع علمه بذلك ، دون عبء بالبائع الذي حدا الجاني الى هذا الاستعمال .

٢٦٠ - تقليد علامات البريد والتلغراف والضرائب :

يلاحظ أن المشرع قد وقف عند القصد الجنائي العام بالنسبة الى علامات البريد والتلغراف والضرائب وعاقب على تزويرها بصفة خاصة . فالنسبة الى تزوير علامات البريد والتلغراف نصت المادة ٢٩٩/١ عقوبات على معاقبة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نماذج مهما كانت طريقة صنعها تشابه بأنها الظاهرة علامات وطوابع مصلحتي البوستة والتلغراف المصرية أو مصالح البوستة والتلغراف في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأورق المقلدة . بالنسبة الى تزوير علامات مصلحة الضرائب جاء القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة بنص مماثل للمادة ٢٩٩/١ عقوبات المذكورة هو نص المادة ٢٧/١ من القانون يعاقب على صنع هذا النوع من العلامات . وقد ثار البحث عن مدى انطباق المادة ٢٠٦ عقوبات على تزوير هذا النوع من العلامات ، فذهب رأي (١) . في الفقه الى أن هذا التزوير قد خرج عن نطاق تطبيق هذه المادة لكي تحكمه المادتان ٢٢٩/١ عقوبات و ٢٧/١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وأنه يتعين للعقاب عليه توافر القصد الخاص الذي يتطلبه القانون في المادة ٢٠٦ عقوبات . ولعل الصحيح هو عدم الخلط بين نطاق كل من جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات وجريمة كل من المادتين ٢٢٩/٢ عقوبات و ٢٧/١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ . وذلك لأن المادة ٢٠٦ عقوبات يجب لتطبيقها توافر القصد الخاص في حق الجاني ، بخلاف المادتين الأخيرتين اللتين لا تتطلبان سوى توافر القصد

(١) جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٤٥ .

العام (١) • وقد سنحت الفرصة أمام محكمة النقض لكي تدلى برأيها في هذا الخلاف فقضت في حكم حديث لها بشأن تزوير علامات الدفعة بأن القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ عقوبات يختلف عن القصد الجنائي الذي تتطلبه الجريمة المنصوص عليها في قانون الدفعة ، وأن القصد الأخير هو قصد عام يتوافر بمجرد العلم بالتقليد أو بالتزوير دون اذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية (٢) •

٤ - العقوبة :

٢٦١ - تجديدها :

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من ارتكب احدى جرائم التقليد أو التزوير الاستعمال أو الادخال في البلاد المشار إليها في المادة ٢٠٦ عقوبات • وام ينص القانون على تشديد العقاب اذا تروى على تزوير سندات الحكومة هبوط في سعرها ، بخلاف الحال في جريمة تزيف العملة اذ اعتبر

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٥٩ ، محمود مصطفى ص ١١٧ ، على راسد ص ١٤٨ ، محمود ابراهيم اسماعيل ص ١٨٣ ، رؤوف عبيد ص ٣٥ و ٣٦ ، عبد المهيمن بكر ص ١٥٣ •

(٢) نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢٣ ص ١٥٥ . واضافت محكمة النقض ان « المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول هذه الدمغات في ذاته دون ان يلابس هذا التداول نية الفس أو باعت آخر غير مشروع يدل على ذلك المقارنة بين الالفاظ والعبارات المنصوص عليها في المادتين « فالشارع قد استعمل في المادة ٢٠٦ عقوبات لفظ « قد » و « زور » و « استعمل » بينما هو في المواد الاخرى قد استعمل الالفاظا اخرى غيرها هي « صنع » أو « حمل » أو « زرع » أو « عرض للبيع » مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيتها القاهرة طوابع الدفعة ، كما يدل على ذلك ان المشروع اضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثيلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة عبر عنها في بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ عقوبات وهي تداول تلك الدمغات والطوابع حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالها ضارا بمصلحة الحكومة أو الأفراد . انظر ملاحظتنا على هذا الحكم في مؤلفنا عن الجرائم الضريبية طبعة ١٩٦٠ ص ٣٤٠ و ٣٤١ •

هذا الهبوط ظرفا مشددا في الجريمة التزيف • ونرى وجوب النص على اعتبار الهبوط في سعر السندات ظرفا مشددا في جريمة التزوير أسوة بما هو منصوص عليه بصدد جريمة تزيف العملة •

٢٦٢ - الاعفاء من العقاب :

قرر المشرع في المادة ٢١٠ وجوب الاعفاء من العقاب للمرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة - وهي قاصرة على ما نصت عليه المادتين ٢٠٦ و ٢٠٦ مكررا - في حالتين هما :

(اولا) الاخبار : نصت المادة ٢١٠ من قانون العقوبات على أنه يعفى من العقاب الجناة الذين يخبرون الحكومة بالجريمة قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم اذا عرفوها بفاعليها الآخرين • وهذه هي الحالة من الاعفاء من العقاب المقررة في المادة ٢٠٥ عقوبات بشأن جرائم التزيف^(١).
ويلاحظ أن المشرع قد اشترط أن يكون الاخبار بالجريمة قبل تمامها، وهو ذات التعبير الذي كان يجري به نص المادة ٢٠٥ المذكورة ، والذي أثار خلافا فقهيا حول تحديده حتى حسمه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ حين نص على أن الاخبار ينتج أثره في الاعفاء اذا قبل استعمال العملة المزيفة • وعندنا أن هذا النص ليس الا تحديدا للمقصود بعبارة « قبل تمام الجريمة » حسبما ثار بشأنها من خلاف ، ومن ثم يتعين اعماله في حالة المادة ٢١٠ ظرا الى اتحادهما في لعلة والشروط مع حالة المادة ٢٠٥ سالفة البيان^(٢) •

وغنى عن البيان أن هذا الاخبار يجب أن يتضمن تعريف السلطات ببقية الجناة فاعلين كانوا أو شركاء • ولا يشترط أن يرد التعريف بالجناة في ذات البلاغ الأول الذي يتقدم به الجاني للسلطات ، بل يكفي أن يتحقق ذلك عند سؤاله في التحقيق ، بشرط ألا يكون ذلك قبل شروع السلطات

(١) قالت محكمة النقض أن المادة ٢١٠ مطابقة في نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ (نقض ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٤ رقم ١٠ ص ٢٢) •
(٢) في هذا المعنى : السعيد مصطفى ص ٧٦ ، عكس ذلك على راشد ص ١٥٤ •

في البحث عنهم بوسائل الاستدلال أو التحقيق (١) . ولا يشترط أن يدلى الجاني بأسماء جميع الجناة بل يكفي التعريف بمن يعرفه منهم ، لأن القانون لا يعلق الاعفاء الا على ما يمكن تحقيقه من شروط (٢) .

ويقصد بالتحقيق الذي يجب أن يسبقه الأخبار ، التحقيق بمعناه الواسع أى الذى يشمل كلا من الاستدلال والتحقيق انقضائى . ويلاحظ أن تحريات الشرطة للبحث عن الجرائم لا تعتبر من قبيل الاستدلالات ، اذ في حقيقتها من أعمال النضبط الادارى ، بخلاف التحريات اللاحقة على علم الشرطة بالجريمة للتوصل الى الجناة ، فانها تعد من الاستدلالات .

(ثانياً) تسهيل القبض على الجناة : قرر القانون اعفاء الجاني من العقاب ولو بعد لشروع في التحقيق في وقوع الجريمة (٣) ، متى أسدى للمعدلة خدمة كبيرة هي تسهيل القبض على بقية الجناة . وانه وان كان القانون لم يحدد أجلاً معيناً ينتهى فيه الانتفاع بهذا الاعفاء ، الا أنه من المفهوم أن فرصة المتهم تنتهى بانتهاء محاكمته أمام قضاة الموضوع (٤) ، فلا يجوز له أن يطالب بهذا الاعفاء لأول مرة أمام محكمة النقض بالارشاد عن متهم لم يرشد عنه أمام محكمة الموضوع وذلك لأن الوظيفة التى تقوم عليها هذه المحكمة - وهى التحقق من حسن تطبيق القانون - لا تسمح لها بأن تجرى تحقيقاً موضوعياً في مدى توافر شرط تسهيل انقبض على الجناة . ويرجع في ايضاح شروط الاعفاء الى ما سلف بيانه عند شرح جريمة التزيف (٥) .

(١) انظر نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم

٨١ ص ٤٣٠ .

(٢) على حسن الشامى ص ٢٢٣ .

(٣) انظر نقض ٨ يولية سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٢٧

ص ٥٩٤ .

(٤) نقض مختلط ١٢ مايو سنة ١٩٤١ مجلة التشريع والقضاء

المختلط س ٥٣ ص ١٨٩ .

(٥) ويلاحظ ما سبق أن قلناه بصدد الحالة الثانية من الاعفاء من العقاب في جرائم التزيف ، من أن يكفي أن يقدم الجاني المعونة اللازمة للقبض على الجناة ولو لم يتحقق هذا القبض بسبب لا دخل لارادته فيه . ويلاحظ من ناحية اخرى أن المادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

ويلاحظ أن الاعفاء في هاتين الحالتين وجوبى فيتعين على المحكمة أن نقضى به من تلقاء نفسها ، كما يتعين على النيابة متى استوثقت من نوافر مقتضاه أن تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لامتناع العقاب .

وهنا نلاحظ أن الاعفاء في الحالة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات جوازى بخلافه في الحالة الثانية من المادة ٢١٠ عقوبات فهو وجوبى ، وهى تفرقة لا محل لها أمام وحدة شروط كل منها .

المبحث الثانى

اساءة استعمال اختام الحكومة

٢٦٣ - تمهيد ، ٢٦٤ - الركن المفترض ، ٢٦٥ - الركن المادى ، ٢٦٦ - الركن المعنوى ، ٢٦٧ - العقوبة .

٢٦٣ - تمهيد :

نصت المادة ٢٠٧ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على معاقبة كل من استحصل بغير حق على أختام أو تمغات أو علامات حقيقة لاحدى المصالح الحكومية أو احدى جهات الادارة العمومية أو احدى الهيئات المبينة فى المادة ٢٠٦ مكررا السالف الاشارة اليها واستعمالها استعمالا مضرا بمصلحة عامة أو خاصة .

وقد استهدف المشرع من وضع هذا النص ضمان المصلحة القانونية فى الثقة العامة التى تنبعث من بصمات الأختام الحكومية ضد كل اساءة فى استعمال هذه

١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات قد اوجبت للاعفاء من العقاب اذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات بالجريمة أن يوصل هذا الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة . ونرى أن اشتراط أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط باقى الجناة لم يغير من طبيعة الالتزام الملقى على عاتق الجانى ، فهو مجرد التزام بوسيلة لا الالتزام بنتيجة ، لأن القبض على الجناة أمر منوط بالسلطات المختصة وليس معلقا على ارادة القاضى . ولما كان لا التزام بمستحيل ، فنرى أن التفسير السليم لهذا الشرط هو أن يقدم الجانى للسلطات المعونة اللازمة التى من شأنها أن توصل فعلا الى القبض على بقية الجناة ، ولو لم يتحقق هذا القبض بسبب لا دخل لارادته فيه .

الأختام (١) • هذا فضلا عن حماية المصلحة العامة للدولة ومصالح الأفراد التي قد يصيبها الضرر نتيجة لهذا النوع من اساءة الاستعمال • وتقابل المادة ٤٧١ من قانون العقوبات الفرنسي •

٢٦٤ - الشرط المفترض - الأختام والتمغات والعلامات الصحيحة:

عبر نص المادة ٢٠٧ عقوبات عن الشرط المفترض لهذه الجريمة بأنه يشمل ٣ أنواع من الأختام والتمغات والعلاقات الحقيقية •

(أ) ما يخص احدى المصالح الحكومية أو احدى جهات الادارة العمومية •

(ب) ما يخص احدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات تفع عام •

(ج) ما يخص المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت التي تساهم الدولة احدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت •

وسوف تقتصر هنا على النوع الأول فقط • أما النوعين الثاني والثالث فسوف نبحثهما عند دراسة تقليد الأختام والتمغات والعلامات غير الحكومية • وينصرف النوع الأول الى جهات الحكومة بالمعنى السالف بيانه عند دراسة المادة ٢٠٦ عقوبات • أما اشارة النص الى أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية فلا ينطوى على معنى جديد ، بل هو لا يعدو أن يكون تزيينا لا محل له • ولا شك أن ختم الدولة هو الأختام الحكومية فتتمد اليه الحماية المقررة في هذا النص (٢) • الا أن الحماية لا تمتد الى أختام موظفي الحكومة لأن النص قاصر على ما يتعلق بالحكومة فقط •

Manzini, vol. 6, no. 2196, p. 523.

(١)

Manzini, vol. 6, no. 2196, p. 524.

(٢)

وقد كان نص المادة ٣٠٧ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ يقتصر على ذكر الاختام ، الا أن الفقه جرى على تفسيرها على نحو يتضمن أيضا التمغات والعلامات (١) . وقد عني القانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ بذكرها صراحة .

وقد ثار الخلاف حول المقصود بالختم وهل يقتصر على الآلة أم يمتد الى أثره المنطبع ، فذهب رأى في فرنسا (٢) ومصر (٣) لا الى قصر المعنى على آلة الختم دون طابعه . وأبدته محكمة النقض المصرية (٤) ، استنادا الى أن النص يتطلب الاستحصال بغير وجه حق على الختم ، وهو ما يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل ، وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته ، بل أنه إنما يعمل ويسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته ، وهو ما لا يصدق الا على آلة دون طابعه . وأضافت محكمة النقض بأن القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مقبولة هي أن يملك شيئا من معدني الذهب والفضة مثلا وعليه طابع تمغة الحكومة فاستعمل هذه التمغة ينقلها المعدن من عيار ونوع أقل قيمة فلا عقاب عليه لأنه لم يستحصل من أحد على شيء بدون وجه حق بينما هو يستحق العقاب لو استحصل من فرد غيره على هذا الطابع بطريق غير مشروع فاستعمله الاستعمال المتقدم ، وأن مثل هذه النتيجة لا تجوز في التشريع لأن الغرض من العقاب وهو الغش قد تحقق في الحالتين .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٦٤ هذا ويلاحظ أن معنى العلامة أيضا يستغرق معنى الختم .

(٢) Garraud, t. IV, no. 1348; Chauveau et Hélie, t. 2, no. 620; Garçon, art. 141, no. 7.

(٣) محمود مصطفى ص ٨٦ ، على راشد ص ١٥٠ و ١٥١ : رؤوف

(٤) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٩ ص ٢٧ ، ١٠ يناير سنة ١٩١٩ المحاماة س ٩ رقم ١٦٦ ص ٣٦٤ .

وذهب رأى آخر (١) تؤيده محكمة النقض الفرنسية (٢) الى المساواة بين آلة الختم وطابعه في صدد تطبيق المادة ٢٠٧ المذكورة ، استنادا الى عموم مدلول كلمة (الختم) الذى يشمل كلا من آله وأثره المنطبع وفقا لما ذهب اليه الرأى الراجح في تفسير كلمة واحدة وردت بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ عقوبات ، طالما أن الخلاف بينهما لا يتعدى الأفعال المادية فقط . ونحن نؤيد هذا الرأى . ولا تنفق مع محكمتنا العليا تأييدا للرأى الأول ، فالقول بأنه لا يتحقق لاستحصال دون وجه حق على طابع التمغة الملتصق على معدن الذهب مثلا ، بمجرد نزع من موضعه ، مردود بأنه مادامت السلطة المختصة قد قررت وضع طابع التمغة فى مكان معين ، فان نقله الى مكان آخر يعتبر بمثابة استحصال عليه دون وجه حق (٣) .

ويشترط فى الختم موضوع الجريمة أن يكون صحيحا لا يشوبه عيب ، وهو ما عبر عنه النص فى غير دقة بعبارة (أختام الحكومة الحقيقية) ، فاذا وقع الاستعمال على ختم مقلد أو مزور انطبقت المادة ٢٠٦ عقوبات .

٢٦٥ - الركن المادى - الاستحصال بغير وجه حق والاستعمال الضار :

يتوافر هذا الركن بتحقيق عنصرين : (١) الاستحصال بغير وجه حق (٢) الاستعمال الضار .

(١) أحمد أمين ص ١٧٨ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٦٨ ، محمود إبراهيم اسماعيل ص ١٩٤ ، عبد المهيمن بكر ص ١٦٠ .
(٢) قضى بانطباق المادة ١٤١ من القانون العقوبات الفرنسى على من ينقل علامة الحكومة من شجرة مباحة ويضعها على شجرة أخرى غير مباحة .

(Cass., 12 août 1865, Juris-Classeur Pénal, art. 140 à 144, no. 48). Juris Classeur Pénal, art. 132-138, no. 124.
(٣) وعلى فرض ان الاستحصال بغير وجه حق لا يتحقق بانتزاع طابع الدمغة من المعدن لوضعه فى معدن آخر بل يقتضى الحصول بطريقة الفس على المعدن من غيره ، فان ذلك لا يقلل من سلامة الرأى الذى أخذنا به طالما ان القانون لا يعاقب على مجرد استعمال الختم بل يتطلب بالإضافة الى ذلك شرط الحصول عليه دون وجه حق . وكما سنبين فيما بعد اذا اساء شخص استعمال ختم فى عهده ، فان النص لا ينطبق بخلاف ما اذا استولى عليه من غيره ثم استعمله ، ولم يقلل احد بوجود ثمة مفارقة غريبة بين الحالتين بدعوى ان الفس يتحقق فى كل منهما .

١ - الاستحصال بغير وجه حق : يتحقق بكل من شأنه نقل الحياة المادية للختم أو التمعة أو العلامة بطريق غير مشروع • ولا عبرة بالوسيلة التي التجأ اليها الجاني لتحقيق هذا الاستيلاء ، فيستوى أن يقع بالسرقة أو النصب أو غيره من طرق الغش بالاكراه أو بدونه • وعلى ذلك فلا تقع الجريمة ممن تقتضى أعمال وظيفته حيازة الختم ، اذا هو اساء استعماله^(١) • هذا دون اخلال بإمكان تطبيق المادة ١١٦ مكررا (ب) المستحدثة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن جريمة الاهمال في أداء الوظيفة التي تعد اساءة استعمال السلطة من احدى صورها ، اذا ترتب على ذلك ضرر جسيم • كما أن القانون قد يعاقب على اساءة استعمال نوع معين من الأختام ، مثال ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧/٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة من معاقبة من يسىء استعمال أختام دمغة من الضرائب^(٢) • ويتوافر الاستحصال غير المشروع على الختم أو التمعة أو العلامة حتى ولو كان من سلطة من حصل اليه استعماله اذا أراد ، طالما أن الحصول عليه لم يتم الا بطرق الغش • كما اذا طلب الختم أو تحول ممن يحمله في عهده موهما اياه بأنه سوف يستعمله في أحد الأغراض المتخصص لها ، ثم اساء استعماله • هذا بخلاف ما اذا كان قد حصل على الختم أو نحوه لاستعماله استعمالا مشروعا ثم طرأت عليه بعد ذلك نية الغش فاساء استعماله ، فانه تتوافر هذه الجريمة لعدم توافر عنصر الاستحصال غير المشروع •

ولا عبرة بما اذا كان الاستحصال غير المشروع قد اقترن بنية التملك ، أو تم لمجرد اساءة استعمال الختم أو نحوه^(٣) • كما يستوى أن تقع الجريمة من موظف عام أو غيره من أفراد الناس •

٢ - الاستعمال الضار : تطلب المادة ٢٠٧ عقوبات أن يستعمل الجاني الختم أو التمعة أو العلامة استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو أحد الناس • ويتحقق هذا الاستعمال بوضع بصمة الختم أو نحوه مما يؤدي الى الاضرار

Cass., 22 juin 1901, Bull. no. 184; Manzini, vol. 6. (١)
no. 2197.

(٢) راجع مؤلفنا في الجرائم الضريبية ص ٢٢٣ - ٢٢٤ •

Manzini, vol. 6, no. 2197, p. 523.

(٣) انظر

بالمصلحة العامة أو الخاصة • ويستوى أن تكون مصلحة أديبة أو مادية • وترتبط الجريمة في معظم الأحوال ارتباطاً لا يقبل التجزئة مع جريمة التزوير في المحررات الرسمية • ويكفي لتحقيق الاستعمال الضار أن يكون من شأنه الاضرار بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس • ومثال الاضرار بمصالح الحكومة أن يستحصل شخص بغير حق على ختم حكومي ويختتم به على خطاب خصوصي فتقبله مصلحة البريد بغير طابع (١) ، وأن يتمكن شخص من الحصول على خاتم الدمعة ويصمم به الأوراق المستحق عليها الرسوم بما يفيد أداءها (٢) ، واستعمال ختم مصلحة الجمارك بما يؤدي الى الحيلولة دون أداء الرسوم المقررة (٣) ، واستخدام ختم احدى الكليات الجامعية على خطاب مزور يفيد أن الجاني طالب بها لكي يتمكن من تأجيل أدائه الخدمة العسكرية • أما الاضرار بمصالح البلاد فمثالها الاستحصل بغير حق على ختم الجامعة واستعماله على شهادة علمية مزورة • أما الاضرار بمصالح الأفراد فمثاله وضع خاتم السلخانة على لحوم فاسدة ووضع خاتم الحكومة على خطاب مزور يفيد أن الجاني موظف بها لتقديمه الى احدى الشركات للالتفاف بالتسهيلات التي تقدمها الى موظفي الحكومة •

ويكفي أن يكون الفعل من شأنه تحقيق أحد أوجه الاضرار سالفة الذكر،
واو لم يترتب عليه ضرر فعلي بسبب كشف الجريمة (٤) •

ولا جريمة اذا لم يكن من شأن الاستعمال غير المشروع للختم الاضرار
بأى من أنواع المصالح لمقدمة • مثال ذلك أن يلجأ أحد الموظفين الى

(١) انظر

Cass., 7 marzo 1953, Rassegna Giur. Cod. pen., 1 appendice, 1955, art. 471, p. 251.

(٢) السيد مصطفى السعيد ص ٦٧ •

(٣) ويكون هذا الفعل في الوقت ذاته الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة •

Manzini, vol. 6, no. 2197, p. 525.

(٤) انظر

ومع ذلك فقد قضى بعدم تطبيق المادة ١٤١ عقوبات فرنسي على جندي بالجيش حصل دون وجه حق على ختم الكولونيل لاستعماله ثلاث تصاريح على بياض ، ثم تقديم هذه التصاريح لشخص آخر ، طالما أن هذه التصاريح لم يتم استعمالها •

(Besancon, 21 mai 1890, D. 91.2.336).

الاستحصال بغير وجه حق على ختم المصلحة للتوقيع به على خطاب أو شهادة صحيحة .

ويلاحظ أنه إذا اقتصر فعل الجاني على الحصول دون وجه حق على الختم لتقديمه الى آخر واستعماله استعمالا ضارا فان كلا من الأثنين يعد فاعلا أصليا في هذه الجريمة لأنه قام بعمل من الأعمال المكونة لها (المادة ٢/٣٩ عقوبات) (١) .

٢٦٦ - الركن المادي :

هذه جريمة عمدية يكتفى فيها القانون بتوافر القصد الجاني العام .
كيتعين أن تتجه ارادة الجاني الى الحصول دون وجه حق على الختم الحكومي والى استعماله دون حق مع علمه بذلك ، وأن من شأن هذا الاستعمال الاضرار بمصلحة الحكومة أو البلاد أو آحاد الناس . ومتى توافر هذا القصد ، فلا عبرة بما اذا اتجهت نيته الى الاضرار أو الى مجرد تحقيق فائدة له (٢) .

٢٦٧ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هي الحبس . ولا تسرى عليها رخصة الاعفاء من العقاب المنصوص عليها في المادة ٢١٠ عقوبات لأنها قاصرة على انجنايات وحدها ولا يجوز الحكم بمصادرة الختم الذي أساء استعماله (٣) ، فهو محل الجريمة الذي يقع الاعتداء عليه بالحصول عليه دون حق اساء استعماله ، بل يتعين رده الى الجهة صاحبة الختم عند الطلب .

(١) على راشد ص ١٤١ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٦٩

Manzini, vol 6, no. 2200, p. 526.

Manzini, vol. 6, no. 2200, p. 526.

(٣)

الفصل الثاني

تقليد الاختتام والتمغات والعلامات غير الحكومية
واساءة استعمالها

المبحث الأول

تقليد الاختتام والتمغات والعلامات غير الحكومية

٢٦٨ - تمهيد ، ٢٦٩ - الشرط المفترض ، ٢٧٠ -
الركن لمادى ، ٢٧١ - الركن المعنوى ، ٢٧٢ - العقوبة .

٢٦٨ - تمهيد :

أضفى المشرع حمايته للاختتام والتمغات والعلامات غير الحكومية بنسب متفاوتة ، فميز ما يتعلق بالقطاع العام من جهة ، وبين ما يتعلق ببعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية ، وبين غير ذلك من الجهات الخاصة .

١ - أما عن حماية ما يتعلق بالقطاع العام ، فقد نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٠٦ مكررا عقوبات بما مؤداه أن تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنين اذا كانت الاختتام أو التمغات أو العلامات التي وقعت بشأنها الجرائم خاصة بمؤسسة أو شركة أو جمعية أو منظمة أو منشأة اذا كانت الدولة أو احدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

٢ - بالنسبة الى حماية بعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية ، فقد نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ مكررا عقوبات بما مؤداه أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين على الجرائم الواردة في المادة ٢٠٦ عقوبات اذا كان محلها اختتاماً أو تمغاً لاحدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام .

٣ - وبالنسبة الى حماية الجهات الخاصة الأخرى ، فقد نصت المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات على معاقبة من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لاحدى

الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو إحدى البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها^(١) .
وتشترك الحماية الجنائية لهذه الجهات في كل من الشرط المفترض والركن المعنوي للجريمة . ويبدو تفاوتها في الركن المادي وفي العقوبات المؤثرة للجرائم التي تقع اعتداء على المصالح المحمية . وفيما يلي نبين المقصود بأركان الجريمة والعقوبة المقررة لها .

٢٦٩ - الشرط المفترض :

تفترض هذه الجريمة وقوعها على أختام أو تمغات أو علامات على النحو الذي يبينه عند شرح المادة ٢٠٦ عقوبات .

ويقصر الشرط المفترض في هذه الجرائم على الجهات صاحبه الختم أو التمغة أو العلامة ، والفرض أنها جهات غير حكومية .

وتنقسم هذه الجهات الى ثلاثة أنواع :

(١) جهات القطاع العام : وهي المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت التي تساهم فيها الدولة بنصيب ما بأية صفة كانت (المادة ٢٠٦ مكررا / ٣) .

(٢) بعض المشروعات الخاصة ذات الاهمية : وهي الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات والمؤسسات أو الجمعيات ذات النفع العام (المادة ٢٠٦ مكررا / ٢) (٣) .

(١) ويقابل هذا النص المادة ٤٧٣ من قانون العقوبات الإيطالي ، والمادة ٢/١٤٢ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد استهدف المشرع من وضع هذا النص حماية الثقافة العامة التي تنبعث عن الاختام والتمغات والعلامات سالفة الذكر فضلا عن حماية المصلحة الخاصة للجهات التي تمتلكها .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه لا وجه لاعتبار الاندية الرياضية من قبيل الجمعيات ذات النفع العام لأن القانون نظم الاندية عامة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن الاندية والاندية الرياضية خاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات ايا كانت ومنها القانون رقم =

٣ - الجهات الخاصة الأخرى : وقد نصت عليها المادة ٢٠٨ عقوبات وتتصرف الى الجهات التي لاتتعلق بالقطاع العام ولا تندرج ضمن المشروعات الخاصة ذات الأهمية والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ مكررا عقوبات . وتتسع لكافة المشروعات والمنشآت الخاصة ، كالشركات (١) والبيوت التجارية (المتاجر) والمدارس الحرة . وتعتبر الحكومات الأجنبية جهات خاصة (٢) لأنها لا تندرج تحت الفئتين الأولى والثانية .

ولا تسرى المادة ٢٠٨ المذكورة على تقليد أختام أحد الأفراد ولو كان موظفا بإحدى الجهات المشار إليها في هذا المادة .

استثناء العلامات التجارية : ذهبت محكمة النقض في حكم قديم لها (٣) الى استبعاد تطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات على العلامات التي يضعها الصانع على مصنوعاتهم (علامات الفاوريفة) لتمييزها في السوق عما يماثلها من

= ٢٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألفى وحل محل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات الا بقرار جمهوري ولا تزول الا به ، على غير ما أستنه الشارع بالنسبة الى الاندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر (نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٠٣ ص ١٤٦٧) . وهذا القضاء يصدق على الاندية عموما لذات الاعتبارات التي ساقته محكمة النقض بشأن الاندية الرياضية . وقد عنت محكمة النقض بان تبين انه لا يصح اعتبار الاندية من جهات القطاع العام بناء على ما تسهم به الحكومة في مالها من معونات وما تضيفه عليها من ميزات وذلك لان « تلك الاندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى الى التربيع ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الاموال ، وعلى النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

(١) انظر بور سعيد الجزئية في ٣٠ يونية سنة ١٩٢٠ المحاماة س ١١ رقم ٢٨٩ ص ٤٦ ، بشأن فلامات (شركة المياه) ونقض مختلط ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجلة التشريع والقضاء المختلط س ٥١ ص ٧١ بشأن (شركة المياه) .

(٢) أحمد أمين ص ٢٧٦ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٨٠ ، محمود مصطفى ص ١٢٤ ، على رأسه ص ١٤٤ ، رؤوف عبيد ص ٥٠ .

(٣) نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد س ٤ رقم ٣٦٧ ص ٣١٩ .

مصنوعات غيرهم ليطمئن اليها الراغبون في الشراء ، وذلك استنادا الى أن المادة ٣٥٠ من قانون العقوبات قد عاقبت على تقليد هذه العلامات بالذات وفرضت لها عقوبة مختلفة ، واشترط لتوقيعها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في الافراد دون سواهم باستعمالها على منتجاتهم مقررًا بلوائح تنظم الملكية الصناعية ، وذلك حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد ممكن يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع من المتنافسين في التجارة والصناعة الا بالقدر الذي سنه وفي الحدود التي رسمها بهذا النص (١) . ونظرا الى عدم صدور اللوائح الخاصة بتنظيم الملكية الصناعية فان البراءة كانت واجبة في هذه الحالة ، الى أن صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وألغى ما نصت عليه المادة ٣٥٠ عقوبات فيما يتعلق بالعلامات التجارية . ولا شك أن الاعتبارات التي ساقتها محكمة النقض لازالت تدعو الى القول بأخراج العلامات التجارية التي تولى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ حمايتها من نطاق تطبيق المادة ٢٠٨ عقوبات (٢) . وهذا ما أكدته حديثا محكمة النقض اذ نصت بأن المشرع قصد اخراج العلامات التجارية من غموض نصوص المواد ٢٠٦ و٢٠٧ مكررا و ٢٠٨ عقوبات اذ استن لها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية وفرض لها عقوبة مخففة لما ارتآه من أن طبيعة هذا الحق ، وما تقتضيه النظم والقواعد على الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد ممكن ، يمليان عدم تضيق هذه الحرية بفرض عقوبات جنائية على التقليد الذي يقع عن المتنافسين في التجارة

(١) وقد اضافت محكمة النقض الى ذلك ما مؤداه ان نص المادة ٣٥٠ عقوبات وحدها الذي قصد به الى حماية علامات الفاوريق لان علة وجوده وصراحة عارائه ، وإبراده في قانون واحد مع المادة ٢٠٨ عقوبات - كل ذلك يقطع في الدالة على ان المشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ٢٠٨ عقوبات وخصها بحمايته في المادة ٤٤٠ .

(٢) السعيد مصطفى ص ٧٥ ، على راشد ص ١٤٥ . وبلا حظ أن بقية المادة ٣٥٠ عقوبات التي كانت تتناول بالحماية حق المؤلف قد اُلغيت بدورها بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

(٣) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الأحكام س ٢٠ رقم ٢٠٣ ص ١٤٦٧ .

والصناعة الا بالقدر الذى سنه ، وفى الحدود التى رسمها • وهو ما يوجب انقول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذى قصد به الى حماية العلامة التجارية أو البيان التجارى ، لأن علة وجوده ، وصراحة عبارته ، وإيراده فى قانون واحد دون تمييز بين القطاعين العام والخاص ، كل ذلك يقطع فى الدلالة على أن المشرع استثنى تقليد العلامات والبيانات المذكورة من حكم المواد السابقة وخصها بحمايته فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر • هذا فضلا عن أن المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات لا تنطبق — بحسب وضعها — الا على علامات الحكومة بوصفها سلطة عامة دون سائر ما تبشره من أوجه النشاط الصناعى أو التجارى (١) •

٢٧٠ - الركن المادى :

ميز المشرع بين عدة صور للركن المادى للجريمة وفقا لتمييزه بين المصالح المحمية على النحو الذى بيناه فى الركن المقترض للجريمة •

فبالنسبة الى جهات القطاع العام والمشروعات الخاصة ذات الأهمية يقع الركن المادى بكافة الأفعال المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ عقوبات وهى التقليد والتزوير ، والاستعمال ، والادخال فى البلاد • هذا بخلاف الجهات انخاصة الأخرى فقد اقتصر المشرع على تجريم فعل التقليد دون التزوير • ويجب الوقوف عند هذا المعنى لأنه لا يجوز القياس فى التجريم ، اعمالا لمبدأ الشريعة • والتقليد كما بينا ليس الا مجرد صورة واحدة من صور التزوير •

٢٧١ - الركن المعنوى :

هذه الجريمة عمدية يتعين فيها توافر القصد الجنائى بالمعنى الذى أوردناه عند شرح المادة ٢٠٦ عقوبات ، والتى تشترط طلب القصد الخاص عند الجانى ، وهو نية استعمال الشيء المزور فيما زور من أجله (٢) ، عدا

(١) وقد قضت محكمة النقض الإيطالية بأنه لا يقبل فى جريمة تقليد علامات الانتاج الصناعية الدفع من التهم بأنه كان يعتقد بمشروعية فعله ، لأن هذا الاعتقاد هو من قبيل الجهل بقانون العقوبات ، وهو مالا يعد به . (٢) (Cass., 20 maggio 1954, Rassegna giur. Code. pen., 1)

جريمة الاستعمال التي يكفي فيها توافر القصد العام الذي يتوافر بمجرد علم الجاني بتقليد الختم المستعمل ، فضلا عن عنصر الارادة عند الاستعمال .

٢٧٢ - العقوبة :

ميز القانون بين العقوبات المقررة لهذه الجرائم وفقا للجهات المالكة للاختام أو التسمات أو العلامات على النحو الآتي :

١ - بالنسبة لجهات القطاع العام : السجن مدة لا تزيد على سبع سنين (المادة ٢٠٦ مكررا) .

٢ - بالنسبة لبعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية : السجن مدة لا تزيد على خمس سنين (المادة ٢٠٦ مكررا / ١) .

٣ - بالنسبة للمشروعات الخاصة الأخرى : الحبس (المادة ٢٠٨) عقوبات . وغنى عن البيان فان المصادرة وجوبية طبقا للمادة ٣٠ عقوبات .

وتسرى المادة ٢٠ عقوبات بشأن الاعفاء من العقاب على جنابات التزوير فقط وهي التي تقع على جهات القطاع العام وبعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية (لمادة ٢٠٦ مكررا / ١ و ٢ عقوبات) .

ويلاحظ أن المادتين ٢٠٦ مكررا و ٢٠٨ عقوبات لا تسريان على من ارتكب احدى الجرائم التي تنص عليها خارج البلاد ، وذلك لأن المادة ٢ (ثانيا) ب من قانون العقوبات قد قصرت الخروج على مبدأ اقليمية قانون العقوبات في صدد التزوير على الجنابة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات . وهو استثناء لا يقاس عليه فضلا عن أنه ورد بشأن تحديد نطاق التجريم وهو مالا يجوز فيه القياس احتراماً لمبدأ الشريعة .

البحث الثاني

اساءة استعمال الاختام غير الحكومية

٢٧٣ - تمهيد ، ٢٧٤ - الشرط المفترض ، ٢٧٥ -
الركن المادى ، ٢٧٦ - الركن المعنوى ، ٢٧٧ - العقوبة .

٢٧٣ - تمهيد :

نصت المادتان ٢٠٧ و ٢٠٩ عقوبات على معاقبة كل من استحصل بغير

حق على أختام أو تمغات أو علامات احدى الجهات المحمية بالمادتين ٢٠٦
مكررا و ٢٠٨ عقوبات •

فقد نصت المادة ٢٠٧ عقوبات بشأن الاستحصال بغير حق على أختام
أو تمغات أو علامات الحكومة على سريان حكمها على ما يتعلق بالقطاع
العام أو المشروعات الخاصة ذات الأهمية (١) دون تمييز في العقوبة •

كما أفرد المشرع نصا خاصا بشأن الاستحصال بغير حق على أختام
أو تمغات أو علامات الجهات الخاصة بالأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٠٨
عقوبات ، وهو نص المادة ٢٠٩ عقوبات التي عاقبت بغير حق على الأختام أو
التمغات أو النياشين الحقيقية المدة لاحدى الجهات غير الحكومية المشار
اليها في المادة ٢٠٨ عقوبات واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية
أو شركة تجارية أو ادارة من ادارات الأهالى • ويقابل هذا النص المادة
٤٧٣ عقوبات ايطالى والمادة ١٤٣ فرنسى • قد استهدف المشرع من العقاب
على الجريمة حماية الثقة العامة التى قد يصيبها الضرر نتيجة لهذا النوع من
اساءة الاستعمال •

٢٧٤ - الشرط المفترض :

تفترض هذه الجريمة وقوعها على الأختام أو التمغات أو العلامات
الحقيقية • وقد عبرت المادة ٢٠٩ عقوبات بلفظ « النياشين » عن العلامات •
ويتعين أن تكون هذه الأشياء خاصة باحدى الجهات الواردة فى المادتين
٢٠٦ مكررا و ٢٠٨ عقوبات على حسب الأحوال •

٢٧٥ - الركن المادى :

يتحقق بتوافر عنصرى الاستحصال بغير حق على الختم ونحوه ، ثم
استعماله استعمالا ضارا • وقد تطلب القانون أن يكون من شأن هذا
الاستعمال الاضرار بالمصلحة العامة أو مصلحة احدى الهيئات الخاصة •
وقد عبر عن المصلحة الخاصة فى المادة ٢٠ عقوبات بقولها انها هى التى
تتعلق (بشركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الأهالى) ، وهو تعبير لا يخلو

(١) انظر ما تقدم فى تحديد المقصود بهذه الجهات •

من الركالة وعدم الدقة في الصياغة • ويلاحظ من ذلك أن المشرع قد تطلب في الضرر الخاص أن يلحق بإحدى المنشآت الخاصة ولم يكتف بمجرد الاضرار بمصالح الأفراد (١) • وقد ذهب البعض الى أن عبارة (المصلحة العمومية) الواردة في المادة ٢٠٩ عقوبات جاءت في غير موضعها استنادا الى أن هذه المادة اقتضت على حماية أختام غير الحكومية ونحوها ، وأن المشرع لم يتنبه الى حذف هذه العبارة بعد أن أخرج من نطاق المادة المذكورة الأختام الحكومية بعد أن كانت تعالجها من قبل في قانون سنة ١٨٨٣ •

وعلى الرغم من وجاهة هذا التعامل الا أنه يمكن تصور الحالات التي قد يترتب على استعمال هذا النوع من الأختام الاضرار بالمصلحة العامة ، مثال ذلك الموظف بإحدى الشركات الذي يستحصل بغير حق على ختم الشركة ويصمم به خطابا منسوباً اليها يفيد تمثيله للشركة في قبض قيمة المنتجات التي وردتها لاحدى مصالح الحكومة ، ليتمكن بناء على ذلك من الاستيلاء على ختم مصلحة حرة ، ليختم به شهادة تفيد نجاحه في امتحانات النقل ليتمكن بناء عليها من الالتحاق بمدرسة أخرى في سنة دراسية أعلى • أما الاضرار بمصالح الهيئات الخاصة ، فمثاله من يستحصل على ختم إحدى الشركات ليختم به على شهادة تفيد بأنه سبق أن خدم هذه الشركة لمدة معينة لتقديمها الى شركة أخرى •

وكما قلنا في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ عقوبات لا يشترط في هذه الجريمة حصول الضرر الفعلي للمصلحة بل يكفي مجرد تعرضها للخطر •

٢٧٦ - الركن المعنوي :

هذه جريمة عمدية يتعين فيها توافر القصد الجنائي العام ، ولا يشترط توافر نية الاضرار كما لا يحول دون توافر القصد حسن الباعث •

٢٧٧ — العقوبة :

ميز المشروع بين عقوبة الجريمة التي تقع على الاختتام أو التمتع أو العلامات المملوكة للقطاع العام أو لبعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية — من ناحية ، وبين الأشياء المذكورة المملوكة لغير ذلك من المشروعات الخاصة ، وذلك على النحو الآتي :

١ — نصت المادة ٢٠٧ عقوبات على معاقبة مرتكب هذه الجريمة بالحبس سواء وقعت على أشياء مملوكة للحكومة ، أو للقطاع العام ، أو لبعض المشروعات الخاصة ذات الأهمية (المادة ٢٠٦ مكررا ١/ (١)) وهذه المساواة في العقوبة لا تتناسب مع خطية المشرع في تدريج العقوبات المقررة لجرائم تقليد هذه الأشياء وتزويرها وما نحو ذلك .

٢ — نصت المادة ٢٠٩ عقوبات على معاقبة مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين اذا وقعت أشياء مملوكة لاحدى بالجهات الخاصة الأخرى (٢) ، وهي التي لا تنطبق عليها المادة ٢٠٦ مكررا عقوبات .

(١) أنظر ما تقدم في تحديد هذه الجهات .
(٢) أنظر أيضا ما تقدم في تحديد المقصود بالجهات الخاصة الأخرى .

الكاتب الشاب

التزوير في المحررات

الفصل الأول

الأركان العامة للتزوير

تمهيد :

نص قانون العقوبات على جرائم التزوير في المحررات في المواد من ٢١١ الى ١١٨ . وقد بينت المواد من ٢١١ الى ٢١٥ الأركان العامة لجريمة التزوير، ثم جاءت المواد التالية فنصت على صور خاصة للتزوير في طار هذه الأركان العامة .

ونقتصر فيما يلي على دراسة الأركان العامة لجريمة التزوير .

المبحث الأول

عموميات

٢٧٩ - المصلحة الممتدى عليها ، ٢٨٠ تعريف التزوير ،

٢٨١ - وضع الضرر في النموذج القانوني لجريمة التزوير .

المصلحة الممتدى عليها في جريمة التزوير :

سلطة الدولة : تتمثل المصلحة المباشرة التي تشملها الحماية الجنائية المقررة في مواد التزوير ، في الثقة المنبعثة من المحررات ، اذ يترتب على التزوير اخلال حال مباشر بهذه الثقة . فالمحرر باعتبار الموضوع المادى لجريمة التزوير ، ينطوى على قيمة معنوية ومفهوم معين بما يعبر به من معان أودعها محرره في صلبه وكيانه . ولا شك أن الكتابة المسطورة مع ما تتضمنه من معان يمثلان معا المحرر أو السنة الذي يقع عليه التزوير . ولما كان هذا

المحرر ليس الا أداة لاثبات ما تضمنه ، أو للشهادة على ما جاء به ، فانه تتولد عنه ثقة عامة ، لا في صحة ما ورد به من وقائع أو علاقات قانونية ، وانما في صحة مظهره القانوني . ولا تقتصر هذه الثقة العامة على المحررات الرسمية فحسب ، وانما تشمل المحررات الرسمية والعرفية سواء بسواء باعتبار أنها بنوعها تمثل الحقيقة الظاهرة . فالثقة العامة لا تقتصر على مجرد ما يشته موظف عام مختص ، لأنها في هذه الحالة ترجع الى علة شخصية قوامها مزاوله الموظف العام لوظيفته مما يقصر الثقة على ما يشته أثناء ذلك . بل يجب أن تفهم الثقة العامة التي يهتم بحمايتها قانون العقوبات بمعنى آخر موضوعي ، أى تفهم بغض النظر عن أى ضمان فردى لهذه الثقة . فليس الوظيفة العامة هي التي تضيى وحدها على المحرر الثقة العامة ، وانما القانون نفسه بما يعطيه من قيمة قانونية للمحرر . والقانون لا يقتصر على الاعتراف بقيمة المحررات الرسمية ، وانما يمنح أيضا القيمة القانونية للمحررات العرفية بشروط معينة . وبناء على هذه القيمة القانونية تتولى ثقة عامة في المحررات التي تتمتع بهذه القيمة . وهذه الثقة لازمة لتحقيق الأمن الاجتماعي (١) ويحميها قانون العقوبات لا بالنظر انى تعلقها بالدولة فقط أو بشخص من آحاد الناس وانما لتعلقها بجميع أفراد المجتمع . فالثقة العامة في حقيقة الأمر ليست ، الا مصلحة عامة يهددها فعل التزوير الأمر الذي أدى الى اعتبار جرائم التزوير سواء وردت على المحررات الرسمية أو العرفية من الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة . وهنا يجدر ملاحظة أن هذه الثقة لا تستمد من جميع المحررات أيا كانت صورها ، وانما هي ثقة موجهة منظمه تقتصر على المحررات التي يمنحها القانون قوة قانونية . وبعبارة أخرى لا يمكن أن تمتد حماية القانون الا للثقة التي تنبعث من المحررات التي يشملها هو بحمايته عن طريق منحها قوة قانونية معينة .

سلطة الدولة : يمثل التزوير في المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة التي يعبر عنها هذا النوع من المحررات ، فالمحرر الرسمي

Manzini, Trattato, vol. 6, no. 2217, pp. 552, 553; Don- (١)
nedieu de Vabres, Essai sur la notion de préjudice dans la
théorie générale du faux documentaire, 1943, pp. 32-35,
66, etc.

بصدوره من موظف عام ليس الا عملا يصدر باسم الدولة ، وبالتالي فان كل عبث بهذا المحرر يمثل افتئاتا على هذه السلطة واعتداء غير مباشر عليها .
فمثلا التزوير الذى يقع فى أوراق توثيق أحد العقود يعتبر اعتداء على سلطتها التنفيذية ، والتزوير الذى يقع فى محضر الجلسة أو الحكم يمثل اعتداء على سلطتها القضائية . وقد يقتصر الاعتداء على هذه السلطة ، على المساس بمصلحة الدولة الأدبية ؛ وقد يتعدى الى المساس بمصلحتها المادية كتزوير شيك حكومى والتزوير فى ايصالات أداء الرسوم .

ويتصور الاعتداء على سلطة الدولة بالتزوير فى المحررات العرفية ، مثال ذلك ما قضت به محكمة النقض من أنه يكفى أن تكون الشهادة التى يحررها طبيب معدة لتعزى طلب تأجيل احدى القضايا ، حتى يحق العقاب على تزويرها لما فى تأجيل القضايا بالباطل من الاضرار بالمصلحة العامة وبمصلحة المتقاضين ، ولا فرق بين أن يكون هذا الطبيب موظفا أو غير موظف (١) .

المصلحة الخاصة : قد يؤدى التزوير الى اعتداء غير مباشر على المصلحة الخاصة للأفراد ، وهو أمر وان كان نادرا فى تزوير المحررات الرسمية ، الا أنه يبدو عاما فى تزوير المحررات العرفية . مثاله فى المحررات الرسمية التزوير فى عقد بيع موثق بما يؤدى الى الاعتداء على مصلحة المشتري . أما فى المحررات العرفية فانه يحرز أهمية خاصة ، حتى أن بعض التشريعات (٢) قد طلبت للعقاب على التزوير العرفى أن يتم استعمال المحرر المزور . وقد يقتصر الاعتداء على المصلحة الأدبية الخاصة ، مثال ذلك اصطناع عقد زواج عرفى على امرأة (٣) أو اصطناع خطاب منسوب الى آخر يعرض فيه

(١) نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٨٧ ص

٩٨ .

(٢) قانون العقوبات الالماني سنة ١٨٨١ (المادتان ٢٦٧ و ٢٦٨) وقانون العقوبات الإيطالى سنة ١٩٣٠ (المادة ٣٨٥) . وقد عاقب على القانون الالماني على مجرد التزوير فى المحررات العرفية قبل استعمالها بوصف الشروع (Donnedieu de Vabres, p. 43).

(٣) نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ رقم ٥

ص ١١ .

مرسلة الرشوة على موظف عمومي (١) . وقد يمتد الاعتداء الى المصلحة
المادية كتزوير سندات دين (٢) .

٢٨٠ - ماهية التزوير :

يذهب جمهور الشراح الى تعريف التزوير بأنه تغيير الحقيقة بقصد
الغش في محرر باحدى الطرق المقررة بالقانون تغييراً من شأنه أن يسبب
ضرراً للغير (٣) . وعندنا أن هذا التعريف معيب من وجهتين :

(الأولى) أنه يوحي بامتداد جريمة التزوير الى تغيير الحقيقة في جميع
أنواع المحررات ، مع أن الصحيح هو عدم تجريم هذا الفعل الا اذا ورد
على نوع من المحررات يشمل القانون بحمايته ، وهي التي تنبعث منها الثقة
منها الثقة العامة .

(الثانية) أنه يؤدي الى اضافة شرط جديد لتجريم التزوير وهو الضرر ،
وهو ما لا حاجة بنا اليه ، كما سنبين فيما بعد .

وعلى ضوء ذلك نرى أن التزوير في تعريفه الصحيح هو تغيير الحقيقة
بقصد الغش باحدى الطرق المقررة بالقانون في محرر يحميه القانون .

٢٨١ - وضع الضرر في النموذج القانوني لجريمة التزوير :

التزوير هو من جرائم الخطر : يقيم الفقه تقابلاً بين كل من جرائم الضرر
وجرائم الخطر . وأساس هذا التقابل بين النوعين ليس في تحقيق النتيجة
في النوع الأول من الجرائم وتخلفها في النوع الثاني ، وإنما في اتخاذ هذه
النتيجة صورة معينة تبدو في أثر العدوان الذي يقع على الحقوق المحمية
بالجريمة ، وما اذا كان يصل الى حد الاضرار بالحق الذي يحميه القانون ،
أو يقتصر على حد تهديده بالخطر . مثال ذلك أنه في جريمة القتل - وهي

(١) استئناف جنح الاسكندرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ المجموعة
الرسمية ص ٧ رقم ١٠ .

(٢) نقض ١٩ يولية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم
١٤٦ ص ١٩٧ .

(٣) أحمد أمين ص ٨٢ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٨٢ ، محمود
مصطفى ص ٨٩ ، رؤوف عبيد ص ٥٨ ، محمود نجيب حسني ، القسم
الخاص ٧٣ .

من جرائم الضرر - يصل العدوان على حق الحياة الى حد ازهاق الروح ،
بينما هو في جريمة ترك طفل في مكان خال من الأدميين - يقتصر على مجرد
تعريض حق هذا الطفل في الحياة وسلامة الجسم للخطر . واذن فان فكرة
الضرر أو الخطر كما تقدم لا ينظر اليها الا على ضوء الصورة الفعلية
للنتيجة المترتبة على الفعل (١) .

ويحدد الشارع حالات الضرر أو انخطر وفقا لسياسته في التجريم ولا
يترك الأمر لتقدير القاضي . واذا طبقنا هذه المبادئ على جريمة التزوير
نجد أن النتيجة المادية في هذه الجريمة هي ذلك التغيير في العالم الخارجى
الذى يترتب على النشاط الاجرامى الذى يأتية الجانى ؛ وهو تغيير الحقيقة
هذا التغيير يتمثل في الاعتداء على مصلحة من مصالح المجتمع هي الثقة
العامة وهو ما تتحقق به النتيجة القانونية في التزوير . فاذا ما نظرنا الى
مدى ما يتطلبه القانون في هذه النتيجة القانونية ، نجد أنه يكفي بمجرد
تعريض سلطة الدولة أو المصلحة الخاصة - على حسب الأحوال - للخطر
ولا يتطلب حصول ضرر فعلى بها . فالتعير بالضرر في مجال التزوير يبدو
اذن غير دقيق ، والأصح أن يقال بالخطر أو باحتمال الضرر .

الرائى القائل باشتراط (احتمال الضرر) لتجريم التزوير :

ذهب جمهور الفقه (٢) الى أنه يجب للعقاب على التزوير أن يترتب
عليه ضرر محتمل «Préjudice éventuels» وسار على ذلك جانب كبير من أحكام

(١) انظر محمود نجيب حسنى ، القسم العام طبعة ١٩٦٢ ص ٣٠٧ .

(٢) Chauveau et Hélie, t. 2, no. 673, p. 383; Blanche, (٢)
2e éd., t. 3, no. 123, p. 174; Garçon, art. 147, no. 93;
Garraud, t. 4, no. 1399,

السعيد مصطفى السعيد ص ٨٤ ، محمود مصطفى ص ١٠٦ ، على راشد
ص ٢٠٦ ، رؤوف عبيد ص ٨٠ ، محمود نجيب حسنى ص ٧٥ ، محمود
أبراهيم اسماعيل ص ٢٨٢ ، عبد المهيمن بكر ص ٢٠٨ .

القضاء المصري (١) وانفرنسى (٢) • على أن الخلاف قد ثار حول تحديد مدى أهمية الدور الذي يقوم به الضرر في جريمة التزوير • فذهب البعض (٣) الى أنه يعد ركنا قائما بذاته في هذه الجريمة ، بينما قال البعض (٤) الآخر بأنه عنصر في ركنها •

وهناك اتجاه ثالث يميز بين المحررات الرسمية والعرفية • فقد استقر القضاء بالنسبة الى الأوراق الرسمية على أن مجرد الاخلال بالثقة اللازمة لها يترتب عليه ضرر ، وأن تغيير الحقيقة في هذه الأوراق من شأنه أن يززع هذه الثقة (٥) • أما بالنسبة الى الأوراق انعرفية فقد ذهب جارو مؤيدا بجانب كبير من الفقه الى أن فكرة الضرر تستمد من قوة الاثبات التي يتمتع بها المحرر المزور • وأيضاها لذلك قيل بأنه للعقاب على تغيير الحقيقة في محرر عرفي يجب أن يكون هذا المحرر معدا لاتخاذ حجة على اكتساب حق أو نقله أو اثبات حق أو حالة أو صفة • فالتزوير المعاقب عليه - في نظر جارو - هو التزوير الذي يقع في محرر يمكن أن تتولد منه عقيدة مخالفة للحقيقة عند من يقدم اليه ذلك المحرر ، وبعبارة أخرى المحرر الذي يمكن أن يتخذ دليلا • وبذا يبين أن جارو قد استمد ضابط الضرر

(١) انظر نقض ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة التواعد القانونية ج ٦ رقم ١٩٨ ص ٤٣٠ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٤٨ ص ١٢٢ •

(٢) انظر Cass., 19 mars 1920, D.P., 20.1.182; 15 juin 1962, Bull. no. 222.

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ٨٤ ، محمود نجيب حسنى ص ٧٥ ، محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٨٢ •

Goyet, Rousselet et Patin : Droit pénal spécial, 1958, p. 115.

(٤) محمود مصطفى ص ١٠٦ ، علي راشد ص ٢٠٦ •
Garraud, t. 4, no. 1399, p. 189.

(٥) قضاء مستقر لمحكمة النقض المصرية مشا اليه في مجموعة التواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ ص ٣٤١ - ٣٤٢ من رقم ٤٢ الى ٤٧ ، نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦ • وانظر الاحكام الفرنسية المشار اليها في مؤلف دونديه دى فابر سالف الذكر ص ١١٦ •

من شروط المحرر المزور ذاته . وخلافا لذلك ذهب رأى في الفقه (١) مدعما ببعض أحكام القضاء ، الى أن احتمال الضرر في التزوير قد يتوافر بناء على ظرف خارج عن المحرر أى على الرغم ما تجرده من قوة الاثبات . ومن الأمثلة التي ساقها تأييدا لذلك ، حالة شخص حصل على بطاقة زيادة مطبوع عليها اسم خصمه في دعوى منظوره وكتب عليها عبارة مضمونها وعد للقاضي بدفع مبلغ من النقود أجرا على المساعدة ، وأرسل هذه البطاقة غير ممضاة الى القاضي بطريق البريد بنية افهامه أنها من قبل الخصم وهو ما اعتقده القاضي فعلا (٢) ، وكذلك حالة الشخص الذي اتهم بانتوقيع على شكوى في حق آخر بامضاء شخص ثالث للايهام بأنها مقدمة من هذا الثالث (٣) ، وأيضا حالة من زور عقدا عرفيا على امرأة بأنها قبلت الزواج به (٤) .

تقدير (احتمال الضرر) كشرط لتجريم التزوير :

تقدير احتمال الضرر كشرط لتجريم التزوير : يبين مما تقدم كيف أن القضاء في المحررات الرسمية لم يذهب الى البحث في مدى توافر احتمال الضرر خارج المحرر الرسمي ، بل ذهب الى افتراض الضرر نتيجة للعبث في صفته الرسمية . وذهب جانب من الفقه الى أن احتمال الضرر في المحررات العرفية رهين بقوة المحرر في الاثبات . ويوضح هذا الاتجاه الثالث أن المقصود باحتمال الضرر ليس شرطا قائما بذاته لتجريم فعل التزوير، وانما هو مجرد أثر لتفسير الحقيقة في محرر يحويه القانون . أما قد يتوافر احتمال الضرر بناء على ظرف خارج عن ذات المحرر ، فهو مردود بأن الحالات التي قبل فيها بتوافر هذا الضرر المحتمل يمكن ردها الى معنى تفسير الحقيقة أو الى شروط المحرر . فالبطاقة التي زور عليها عرض الرشوة هي محرر

(١) انظر على رأسه ص ٢٢٤ وما بعده ، عبد المهيمن بكر ص ٢٠٨ .

(٢) استئناف جنح الاسكندرية في ٢ فبراير سنة ١٩٣٦ المجموعة الرسمية س ٧ رقم ١٠١ .

(٣) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٣ .

(٤) نقض ١٤ اكتوبر سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ رقم ٥ ص ١١ .

يرتب عليه القانون المحرر . فالبطاقة التي زور عليها عرض الرشوة هي محرر يرتب عليه القانون أثرا هو مسالة من أرسلها جنائيا عن جريمة عرض الرشوة هي محرر يرتب عليه القانون أثرا هو مسالة من أرسلها جنائيا عن جريمة عرض الرشوة ، والشكوى التي زور فيها توقيع مرسلها تعد كذلك محررا يحمي القانون بالنظر الى ما يترتب عليها من أثر قانوني هو اجراء التحقيق فيما تضمنته من وقائع وتعرض مرسلها للمسالة الجنائي اذ ثبت كذبه في البلاغ . أما بالنسبة الى مثال تزوير العقد العرفي بالزواج فيلاحظ أنه استند على حكم صدر من محكمة النقض في عام ١٩١١ (١) ، وفي هذا الوقت لم يكن القانون يقيد اثبات الزوجية بوثيقة رسمية ، اذ هو أمر لم يتقرر الا اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٣١ طبقا للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣١ ، ومن ثم فان العقد العرفي بالزواج في ذلك التاريخ يصلح دليلا ، وبالتالي فان اصطناعه كان يعد تزويرا .

وهكذا يتضح أن (احتمال الضرر) لا يبدو منتجا في جريمة التزوير ، ويمكن الاستغناء عنه بما يشترط في المحرر من مظهر قانوني معين يتوقف على ما يرتبه عليه القانون من قوة معينة ، هو الثقة العامة فيه . فهذا المحرر هو الذي يحظى بحماية القانون المنصوص عليها في مواد التزوير (٢) وهو الشرط المفترض في جريمة التزوير ، وذلك باعتبار أنه يمثل واقعة يجب توافرها قبل ارتكاب الركن المادي للتزوير . فاحتمال الضرر ليس الا أثر لازما لتفسير الحقيقة في المحرر الذي يحمي القانون . أما هو وحده فلا يضيف معنى قانونا جديدا ، اذ العبرة بما يجب أن يتوافر في المحرر من شروط حتى يعاقب القانون على تزويره . من أجل هذا فنحن لا نرى الأخذ باحتمال الضرر كشرط مستقل في جريمة التزوير . أما النتائج التي يعزوها الفقه الى فكرة الضرر فيمكن ردّها الى عنصر تغيير الحقيقة أو الى شرط المفترض في التزوير وهو المحرر ، كما سنبين فيما بعد .

(١) نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ سالف الذكر .

(٢) انظر

Donnedieu De Vabres, Notion de préjudice, 1943, pp.

108, 121, etc.

وقد سلم رأى في الفقه الى أن الضرر هو أحد خصائص الفعل مما تدرجه في الركن المادى للتزوير ، لأنه بناء على هذا التكيف ليس الا صفة لأحد عناصر هذا الركن (١) . وأضاف هذا الرأى الى أنه يميل مع ذلك الى اعتبار « الضرر » ركنا على حدة من أركان التزوير ، بناء على مقتضيات الوضوح في الدراسة والتطبيق القانونى السليم (٢) .

ولكننا نرى أن احتمال الضرر أو الخطر ليس الا النتيجة القانونية للتزوير . فتغيير الحقيقة لا يعتبر تزويرا ما لم يؤد في ذاته الى هذه النتيجة القانونية وهى احتمال الضرر أى الخطر . ويتوقف كل ذلك على التحديد الدقيق للشرط لمفترض لهذه الجريمة وهو المحرر . فهذا التحديد يكشف عن المصلحة المحمية بالعقاب على التزوير ، ويوضح أن تغيير الحقيقة الوارد على المحرر ينطوى حتما وازوما على تهديد هذه المصلحة بالضرر ، أى تعرضها للخطر . وكل ذلك يغنى عن البحث عما يسمى بالضرر في التزوير . وبالإضافة الى ذلك ، فانه لا يجوز عند دراسة القسم الخاص بالبحث عن أركان جديدة للجريمة غير التى حددها القسم العام . فالجرائم تتحدد أركانها القانونية على ضوء النموذج العام للجريمة كما ورد في القسم العام وليس من عناصره شرط الضرر أو الخطر على الإطلاق . وعندنا أن ربط أفكار القسم الخاص من قانون العقوبات بقسمه العام يكفل المزيد من الوضوح والسهولة في التطبيق .

البحث الثانى

الشرط المفترض

(المحرر الذى يحميه القانون)

٢٨٢ - تمهيد ، ٢٨٣ - المظهر المادى للمحرر ،
٢٨٤ - المظهر القانونى للمحرر ، ٢٨٥ - عناصره .

٢٨٢ - تمهيد :

يتعين لوقوع التزوير أن يرد على محرر يحميه القانون ، وهو الذى تتولد عنه ثقة عامة . وعلة هذه الثقة ترجع الى ما يجب أن تتوافر في هذا

(١) محمود نجيب حسنى القسم الخاص ، طبعة ١٩٧٢ ص ٢٨٤ .

(٢) محمود نجيب حسنى القسم الخاص ، المرجع السابق ص ٢٨٥ .

المحرر من قوة قانونية . وقد أسبغ القانون الحماية على هذا المحرر بقدر قيمة ما تتولد عنه من آثار قانونية ، وهي تختلف وتتوسع بفدر أنواع المحررات . فمنها ما يعد رسميا وبعضها ما يعتبر عرفيا . وقد استظهر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ نوعين جديدين من المحررات العرفية هما محررات الشركات العامة ومحررات الجمعيات التعاونية والشركات المساهمة والجمعيات ذات النفع العام .

وبحث ما يشترط في المحرر الذي يتمتع بحماية القانون أمر بالغ الأهمية والخطورة ، بعد أن استبعدنا احتمال الضرر من عداد الشروط التي تتطلبها القانون لتجريم التزوير ، واعتبرناه أثرا لازما لتغيير الحقيقة في محرر يحميه القانون . فما الذي يجب أن يتوافر في هذا المحرر ؟

٢٨٢ - (١) المظهر المادي للمحرر :

القرض في المحرر أن يكون مكتوبا ، إذ الثقة العامة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير تتوقف على شرط الكتابة . واذن فتغيير الحقيقة بالقول أو الفعل لا يعد تزويرا ، كمن يزعم لدى آخر شفويا أنه موفد من قبل زوجته لاستلام بعض النقود أو الملابس ويتمكن بذلك من الاستيلاء على هذه الأشياء . هذا دون إخلال باعتبار الفعل نصبا أو شهادة زور أو ما إليها على حسب الأحوال .

ويقصد بالمحرر في هذا الصدد كل مسطور مكتوب يتضمن حروفا أو علامات ينتقل بقراءتها الفكر الى معنى معين (١) . فلا يعد محررا كل ما هو غير مسطور كالاعداد الحاسب لاستهلاك الكهرباء أو الغاز أو المياه والآلة الحاسبة .

ويستوى في المحرر أن يكون القانون قد اشترط في تحريره توافر شروط شكلية معينة ، أو أن يكون شكله معلقا على محض إرادة كاتبه (٢) .

Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 501.

(١)

وقد حكم انه لا يعد تزويرا احداث تغيير في الاداة التي يستعملها الخباز لصنع الخبز .

(Paris, 3 mars 1854, D. 55.2.30).

Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 557.

(٢)

ولا يشترط في الكتابة أن تتمثل في الحروف الهجائية ، بل يكفي أن تبدو في صورة أو أرقام أو علامات اصطلاحية تفيد معنى معيناً كعلامات الكتابة المختزلة وعلامات الشفرة السرية . والفرض أن تكون العلامات لها معنى معين يفهمه كافة الناس أو فئة معينة منهم . فلا يعد محرراً في هذا الصدد العلامات التي لا تدرك مدلولها سوى كاتبها (١) . فلا عقاب على التزوير إذا وقع على ما لا يعد محرراً لعدم توافر شرط الكتابة بالمعنى المذكور ، لذا حكم بأنه لا يعتبر تزويراً أن يضع رسام في ركن لوحة رسمها اسم فنان شهير حتى يوهم الناس بأنها من صنعه (٢) ، مع عدم الإخلال باعتبار هذه الواقعة غشاً تجارياً أو نصباً إذا توافرت أركان الجريمة . فإذا كان المحرر مكتوباً يشمل جزءاً آخر غير مكتوب ، فإن التفسير في هذا الجزء الأخير لا يعتبر تزويراً ، وإن كان يراد به تفسير الحقيقة في الجزء المكتوب . ولذا قضت محكمة النقض بأنه إذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغير ضمني في معنى الرخصة إلا أنه تغير غير مباشر لا يقع على نفس المسطور ، فضلاً عن أنه لم يحصل بإحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادي ؛ لأن المتهم لم يمس كتابة الرخصة فهو إذن تفسير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير (٣) . كما قضت محكمة النقض بأنه لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدي) بمجرد قيام المتهم بلصق ورقة عرفية مزورة (الإيصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها إيراد اليوم في دفتر الخزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك (٤) .

Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 501.

(١)

(٢) حكم بذلك في إنجلترا في قضية :

Rev v. Class. 7 Cox C.G. 494 (Clark and Marshall. 1958, p. 842).

(٣) تقض ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم

١٨٧ ص ٢٥٦ .

(٤) تقض ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الأحكام ص ٨ رقم ٢٠٦ ص

٧٤٧ .

ولا عبء باللغة التي أثبت بها المحرر ، فيستوى أن تكون العربية أو الأجنبية • وفي اللغة الأجنبية لا يشترط أن تكون من اللغات الحية أو الحديثة (١) • على أنه يشترط إذا كتب المحرر المزور بلغة قديمة أن يكون قد أرجع تاريخه الى وقت استعمال هذه اللغة ابقاء على مظهره المادي والا كان المزور مفضوحا أن ناطقا بنفسه • ويلاحظ أنه اذا كان القانون يتطلب لوجود المحرر كتابته بلغة معينة ، فلا عقاب تزويره اذا كتب بلغة أخرى (٢) •

ولا عبء بالمادة التي أثبت فيها الكتابة ، فقد تكون من معدن معين أو خشب أو قماش أو جلد أو نحوه • ويرى البعض (٣) أنه يشترط في الكتابة أن ترد على منقول ، وأنه لا عبء اذا وردت على عقار كحائط منزل مثلا ، وهو تخصيص بغير موجب من القانون • والعبء في النهاية هي ما اذا كانت هذه الكتابة لها مظهر قانوني أم لا حتى يحميها القانون • كما لا عبء بوسيلة الكتابة ، فقد يكون المحرر مكتوبا باليد ، بالبراص أو بالحبر ، أو بالآلة الكاتبة أو مطبوعا (٤) •

والفرض في الكتابة أن تكون قابلة للقراءة ، باعتبارها الوسيلة العادية لفهم مضمونها ، فإذا لم تكن كذلك فلا عقاب على تزويرها (٥) • كما يتعين أن تكون معبرة عن ارادة صاحبها ، فلا يعد محررا البطاقة التي تحمل اسم

(١) Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 558; Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 501.

(٢) وقد نصت المادة ١/٢٤ من قانون السلطة القضائية على أن افعة المحاكم هي العربية ، وعلى ذلك فان تصورنا أن الحكم أو محضر الجلسة قد كتب بلغة أجنبية فلا عقاب على ما قد يتضمنه من تزوير .

(٣) Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 501.

Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 562.

(٤) Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 558.

(٥) وقد اشار الى نقض مدني نابولي في ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩ في هذا المعنى .

(٥) كذا ذكر السلك الحديدية (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٢٣ ص ٦٥٩) ، أو تصريح للسفر الجاني (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٩٥ ص ٤٦٨) •

صاحبها الا اذا تضمنت كتابة بالمعنى سالف الذكر كما اذا دون عليها سند
بدين أو ايصال بسداد (١) .

ويتعين أن يتضمن المحرر بذاته تعريفا بالشخص الذي صدر عنه ،
فالكتابة المجهولة لا تعد محررا يحمي القانون . ولا يشترط أن يكون
صاحب المحرر هو الذي حرره بخطه ، بل يكفي أن يكون قد كتب باسمه .
والأصل أن نسبة المحرر الى صاحبه تثبت بتوقيعه عليه ، الا أنها قد تثبت
كذلك من مدونات المحرر ذاته ، الا اذا طلب القانون كشرط لوجود المحرر
أن يكون مهورا بتوقيع صاحبه (٢) .

وبوجه عام فانه يشترط في المحرر أن يراعى الأوضاع التي قررها القانون
لتحريره . وسوف تبين فيما بعد حكم التزوير في المحررات البتلة .

ويلاحظ أن وجود المحرر لمزور في ملف الدعوى ليس عنصرا لازما
لثبوت جريمة التزوير ، فمتى ثبت للمحكمة من وقائع القضية وظروفها
وقرائن الأحوال أن ثمة تزوير قد وقع قانونا ، فانه لا يحول دون أن توقع
حكمها أن يكون المحرر المزور قد فقد أو أعدم (٣) .

٢٨٤ - (٢) المظهر القانوني للمحرر :

لا يكفي لوقوع جريمة التزوير أن تتوافر في المحرر المزور مظهره المادي ؛
ذلك أن مناط العقاب على هذه الجريمة هو الاخلال بالثقة العاملة المنبثقة
من المحرر . ولما كانت هذه الثقة لا تتوافر الا في محرر يتمتع بقوة قانونية ،

Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 561.

(١) انظر

Manzini, vol. 6, no. 2220, p. 567 ; Antolisei, vol. 2,
pp. 501, 502.

(٢)

(٣) نقض ٥ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد التانونية ج ٥ رقم
١٥٢ ص ٤٥٨ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٢٨٩ ص ٣٦٨ ،
٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ص ١٥ رقم ١٣٧ ص ٦٩٧ وفي الحكم الاخير قضت
محكمة النقض بأنه للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات
ولها ان تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى
صحتها .

Cass., 23 Oct. 1946, Bull. 187.

Garçon, art. 147, no. 91.

فانه يتعين في المحرر محل التزوير أن يكون مستوفيا مظهره القانوني على هذا النحو . فما حدود هذا المظهر ؟ وبعبارة أخرى ما هي عناصر القوة القانونية التي يجب أن يتمتع بها المحرر محل التزوير ؟

نظرية جارو : سبق أن عرضنا لاتجاه الاستاذ جارو بالنسبة الى ربط فكرة الضرر بمدى قوة المحرر العرفي في الاثبات . وهذا الاتجاه ليس الا تطبيقا لنظريته العامة في التزوير والتي تقوم على تحديد المصلحة المحمية من تجريم التزوير . فقد ذهب جارو (١) الى أن المحرر الذي يتمتع بحماية القانون هو الذي أعد لاعتباره دليلا ، وأنه يتعين لوقوع جريمة التزوير أن يرد تغيير الحقيقة على سند له قوته في الاثبات . وفي تفصيل ذلك بقول جارو أن القانون لا يرمى من وراء تجريم التزوير الى حماية المحرر في ذاته ؛ اذ العلامات والحروف التي يتكون منها لا قيمة لها في حد ذاتها . ولا يرمى أيضا الى حماية شكل المحرر ، وانما يهدف الى حماية الثقة الواجب توافرها في المحرر . وبناء على ذلك يقيم جارو ارتباطا وثيقا بين نظرية الاثبات ونظرية التزوير . فالتزوير المعاقب عليه هو التزوير الذي يقع في محرر يمكن أن تتولد منه عقيدة مخالفة للحقيقة عند من يقدم اليه ذلك المحرر ، وهو المحرر الذي يمكن أن يتخذ دليلا . صحيح أن أساس التزوير هو الكذب في المحررات ، ولكن ليس كل كذب صالحا لأن يكون تزويرا معاقبا عليه ، انما الذي يعاقب عليه القانون في التزوير هو الاخلال بالثقة العامة التي هي من مستلزمات الدليل الكتابي الذي أصبح روح المعاملات بين الناس .

وبذا يكون جارو قد أقام مقابلة بين العبث بالدليل الشفوي والعبث بالدليل الكتابي ، فكما أن القانون لا يعاقب على الكذب الشفوي الا اذا اقترن بحلف اليمين واتخذ بذلك الثوب الذي يسمح باعتباره دليلا شفويا ، فانه أيضا لا يعاقب على الكذب المكتوب الا اذا ورد في محرر له حجية في الاثبات (٢) ، وهو ثوب الدليل الكتابي .

وقد أورد جارو على هذا المبدأ العام ثلاثة قيود (أولا) أن المحرر

Garraud, t. 4, no. 1364, P. 106.

(١)

Garcon, art. 147, no. 167,

(٢)

لا يشترط فيه أن يكون معدا في الأصل لاعتباره دليلا كاملا أى بالمعنى القانونى ، بل يتسع للأحوال التى يمكن أن يكون المحرر فيها صالحا لاتخاذ دليلا في ظروف معينة أى الذى يصلح لاتخاذ أساسا لرفع دعوى أو المطالبة بحق مهما كانت طبيعته • (ثانيا) أنه اذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا بوضع امضاء مزور ، أى باتتحال شخصية الغير أو لاختفاء شخصيته الحقيقية ، فهذا الفعل يعد تزويرا ماديا بلا جدال متى توافر القصد الجنائى (ثالثا) لا عقاب على التزوير الا اذا تعلق بحق الغير ، فاذا ارتكبه موظف عام فانه لا محل للتمييز بين تغيير الحقيقة الذى ينصب على مصلحة ذاتية بالمزور أو بغيره من الناس •

وقد رتب جارو على هذه النظرية أربعة نتائج : (١) لا عقاب على التزوير اذا كان المحرر المزور لا يمكن أن يتخذ أساسا للمطالبة بحق ما • مثال ذلك ما حكم به من أن من يقدم الى شركة التأمين فواتير تحتوى على بيانات كاذبة لتأيد ما يدعيه عن مقدار البضائع التى يزعم أنها هلكت فى الحادث الذى نزل به لا يرتكب جريمة التزوير ، لأن هذه الفواتير ليس من شأنها أن تتخذ سندًا يحتج به (١) • (٢) لا عقاب على التزوير اذا كان تغيير الحقيقة قد حصل فى غير ما أعد المحرر لاثباته — مثال ذلك من يثبت كذبا فى عقد رسمى أنه تاجر أو من أرباب الأملاك ، أو أنه مقيم بجهة كذا ، حيث لا يكون لهذه البيانات أهمية فى العقد (٢) • (٣) لا عقاب على التزوير اذا كان المحرر المزور صادرا عن موظف غير مختص بتحريره ، أو منسوبًا الى موظف غير مختص بتحريره • (٤) لا عقاب على التزوير اذا كان تغيير الحقيقة واقعا فى كشوف حساب أو فواتير أو ما أشبه ذلك ، وذلك باعتبار أن هذه الأوراق عرضة دائما للمراجعة والتمحيص •

وقد أسس جارو نظريته على عبارة وردت فى المادة ١٤٧ عقوبات فرنسى (المقابلة للمادة ٢١٣ عقوبات مصرى) وهى التى تعاقب على التزوير المعنوى (سواء كان ذلك باضافة أو تغيير شروط أو اقرارات أو وقائع كان الغرض

من تحرير السندات ادا رجها أو اثباتها بها) • وقد استخلص جازو من هذه العبارة الهامة أن هناك ثمة علاقة وثيقة تربط بين نظرية التزوير من جهة ونظرية الاثبات من جهة أخرى •

نقد نظرية جازو : كان لنظرية جازو الفضل الأول في التنبيه الى ما يجب أن يتوافر في المحرر موضوع التزوير من قوة في الاقتناع تبرر العقاب على تزويره • الا أن بعض الفقهاء انتقدوا هذه النظرية بمقولة أنها تضيف الى الجريمة شرطا عاما أغضله القانون هو قوة المحرر في الاثبات ، وقيل بأنه اذا جاز الاستناد الى المادة ١٤٧ عقوبات فرنسي للمناداة بهذه النظرية ، فإن الحرج يبدو أشد في القانون المصري الذي جاءت فيه المادة ٢١٣ عقوبات أقل وضوحا وصراحة ، دون أن ترد بها على الاطلاق كلمة « الاثبات » ولا أى كلمة أخرى تقيّد مدلولها • وذهب جرسون ^(١) الى وجوب التمييز بين فرضين : (الأول) اذا كان الجاني قد قلد الكتابة أو الامضاء أو غير فيهما • (والثاني) هو وقوع التزوير بغير ذلك من الطرق • ففي الحالة الأولى يقع التزوير مهما كانت طبيعة المحرر بشرط أن يكون من شأنه احداث الضرر ، بينما في الحالة الثانية يتعين أن يرد التزوير على ما أعد المحرر لاثباته • وهذا الانتقاد مردود بأنه اذا تطلبنا في المحرر أن يكون له قوة في الاثبات ، فانه لا يشترط أن ينبع هذا الشرط صراحة من النصوص التي تعاقب على التزوير ، بل يجب استخلاصه من المصلحة الممتدى عليها بالتزوير وهي الثقة العامة والتي لا تتولد الا من نوع معين من المحررات • هذا الى أن التفرقة التي أتى بها جرسون لا تعتمد على أساس قانوني سليم ، ففي أولا تقوم على تقابل بين العقاب على التزوير وطريقة ارتكابه وهو ما لا يبرره القانون الذي سوى بين جميع طرق التزوير ^(٢) ، كما أنه مع التسليم جدلا بفكرة الضرر التي قال بها ، فانه قد ربط بينها وبين احدى طرق التزوير الأخرى ولم يبرر لنا لماذا يكتفى بالضرر الواقعي بالنسبة للتزوير الحاصل

Garcon, art. 147, no. 178. (١)

على راشد ، ص ٢٠٣ ، أحمد أمين ص ٢٣٦ •

(٢) انظر عبد المهيمن بكر ١٨٢ هامش ٣ •

بتقليد انكثابة أو الامضاء أو التغير فيهما ، بينما يأخذ بالضرر القانونى المتمثل فى التزوير فى المحررات التى تتمتع بقوة فى الاثبات •

وعندنا أنه بالرغم من أهمية نظرية جارو ، فاننا لا نريد ما ذهب اليه فى موضعين : (الأول) القول بوقوع التزوير بلا جدال اذا كان تغير الحقيقة حاصلًا بوضع امضاء مزور ، أى باتحال شخصية الغير أو لاختفاء شخصيته الحقيقة • فهذا ما لا يجوز التسليم به نظرًا لأن مناط العقاب على التزوير لا يتوقف على استعمال طريقة معينة للتزوير من شأنها أن تحدث الضرر ، انما بحصول تغير الحقيقة فى محرر يتمتع بالثقة العامة • (الثانى) القول بالعقاب دائمًا على التزوير الذى يرتكبه موظف عام أو مأمور عام ولو لم يتعلق بحق الغير • هذا القول لا محل له طالما كان المناط فى العقاب على التزوير هو ما للمحرر ذاته من حجة فى الاثبات • فضلًا عن أنه سوف يؤدى الى اقامة نوع من التزوير هو التزوير المهنى ، وهو ما لا يعرفه القانون (١) •

٢٨٥ - عناصر المظهر القانونى للمحرر :

يتوقف المظهر القانونى للمحرر على قيمته القانونية ، وهى تبني على عنصرين هما قوة المحرر فى الاثبات ، والأثر القانونى للواقعة المدرجة به •

(١) قوة المحرر فى الاثبات : لما كانت الثقة العامة فى المحررات تتوقف على قوتها فى الاثبات فانه لا يمكن جحد هذا الأثر القانونى عند تقدير قيمتها • لهذا كان من البديهي للعقاب على التزوير أن يرد على محرر يتمتع بالمظهر القانونى الذى تنشأ عنه الثقة العامة ، وهى التى يريد القانون حمايتها بتجريم فعل التزوير • ويستوى فى المحرر الذى يتمتع بقوة الاثبات أن يتضمن الاخبار أو الشهادة على حصول وقائع معينة كمحاضر التحقيق أو الجلسات ، أو يتضمن التعبير عن ارادة صاحبها كالعقد والوصية (٢) •

(١) انظر Donnedien de Vabres : Notion de préjudices, p. 105.

Donnedieu de Vabres, La notion de document, Rev de sc. crim., 1940, p. 176.

(٢) Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 502; Manzini, vol. 6, no. 2219, pp. 562, 563.

ويستوى في المحرر أن يكون دليلا معدا Préconstituée عند انشائه كالعقد والسند ، أو يكون دليلا بالمصادفة أى لم يعد من قبل للتمسك به في الاثبات . وانما يصلح أن يعد دليلا في ظروف مستقلة ، كالخطاب العاطفي الذي يبعث به رجل الى امرأة ، فانه يصلح أن يكون أساسا لدعوى تعريض .

وقد نصت بعض القوانين صراحة على الاعتماد على قوة المحرر في الاثبات كمناط للعقاب على ما يشوبه من تزوير . فنصت المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات الالمانى على أن يعاقب على التزوير كل من غير أو قلد بقصد جنائي سندا رسميا أو محررا عرفيا صالحا لأن يتخذ حجة لاثبات الحقوق والعلاقات القانونية (١) ونصت المادة ٤٧٩ من قانون العقوبات الايطالى على معاقبة التزوير في الوقائع التى أعد المحرر لاثبات حقيقتها . ونصت المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات الهولندى على معاقبة من صنع أو وزر محررا يمكن أن ينشأ عنه حق أو التزام أو ابراء مما يكون قد أعد لأن يتخذ حجة . ونصت المادة ١٥٩ من قانون العقوبات اليابانى على معاقبة من زور محررا عرفيا يصلح لاتخاذ حجة لاثبات حق أو واجب أو واقعة ما .

وتطبيقا لهذا المبدأ استقر القضاء الفرنسى على عدم وقوع التزوير اذا خلا المحرر المزور من قوة الاثبات ، كما اذا ورد على صورة فونوغرافية لسند دين (٢) ، أو فواتير أو كشوف حساب وغيرها من الادعاءات القابلة للتحييص والتى لا تجوز وحدها قوة معينة في الاثبات (٣) ، أو ورد على عبارة أضافها المؤجر في نهاية ايصال الأجرة وبعد التوقيع ، تفيد زيادة الأجرة

(١) Donnedieu de Vabres La notion de document, pp. 163, 165, 170.

(٢) Cass., 30 mai 1924, D.H. 1924.432.
على أن الحكم يبدو مختلغا اذا كانت هذه الصورة مصدقا عليها من احد بمطابقتها للاصل ، أو كانت ثابتة التاريخ . انظر :

Goyet, Rousselet et Patin, Droit pénal spécial, 1958.
pp.143, 144.

(٣) Cass., 20 déc. 1928, S. 1930.1.357; 18 juin 1925, S. 926.1.92.

(Cass., 30 avril 1909, D. 1911.1.369).

الى حد معين ابتداء من الشهر التالي ، باعتبار أن هذه العبارة التي لم يوقعها كل من المؤجر والمستأجر لا تتمتع بقوة الاثبات (١) .

وفي القضاء المصرى نجد أمثلة كثيرة لتطبيق هذا البدأ منها أنه قضى بعدم العقاب على التزوير في عقد بيع باضافة عبارة عديمة الجدوى لا تؤدي الى زيادة في قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لاثبات الواقعة المزورة (٢) ومن ناحية أخرى قضى بأن كل تغيير للحقيقة في كشوف الحساب المخصصة لاثبات عملية صرف أجور العمال يعتبر تزويرا ما دامت هذه الكشوف قد أعدت أصلا لاثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم (٣) ، كما قضى بأن تغيير الحقيقة في سند مديونية عر في بوضع امضاء مزور يعد تزويرا متى كان هذا المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لدعوى أو للمطالبة بحق (٤) .

ويلاحظ أن المشكلة لم تثر بالنسبة الى المحررات الرسمية ؛ لأنها جميعا لها قوة الاثبات . واقتصر مجال البحث في هذه المحررات على ما اذا كان تغيير الحقيقة قد تناول فيها بيانات جوهرية أم اقتصر على بيان ثانوى ، وهو ما سنتعرض له تفصيلا فيما بعد .

٢- الاثر القانوني في المحرر : لا يكفي أن يكون للمحرر قوة في اثبات واقعة ما حتى يصلح اعتباره موضوعا للتزوير ، بل يجب أن تكون الواقعة المدرجة به ذات أثر قانوني (٥) . ولذا يفترض في هذه الواقعة أن تكون

(١) Pau, 20 janv. 1960, Rev. de sc. crim., 1960, p. 280.

(٢) نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٤ ص ٢٠٣ .

(٣) نقض ١٣ يولية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٤٦ ص ٦٥٧ .

(٤) نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٤٦ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٤٢ ص ٢٠٦ .

(٥) Donnedieu de Vabres, La notion de document, Rev. de sc. crim., 1940, p. 167; Donnedieu de Vabres, Notion de préjudice, 1943, p. 73; Manzini, vol. 6, no. 2218, p. 555; Antolisei, vol. 2, no. 130, p. 503.

مستوفية للشروط التي يتطلبها القانون لقبولها في الالابات . والواقع من الأمر ، فان هذا العنصر ليس الا تحديدا للعنصر السابق ، وذلك لان قوة الالابات التي يمنحها القانون للمحررات الا ترد الا على الوقائع التي يترتب عليها القانون أثرا .

ولا شك أن اشتراط الأثر القانوني للواقعة المثبتة في المحرر أمر تحتمه طبيعة المصلحة المعتدى عليها بالتزوير ، وهي انثقة العامة . فهذه الثقة لا يمكن أن يحميها القانون إلا في اطار من الأهمية التي يعلقها القانون على واقعة المثبتة في المحرر .

وقد غنيت كثير من التشريعات بالنص على وجوب أن يكون من شأن المحرر الذي يقع عليه بالتزوير أن يرتب آثارا قانونية . مثال ذلك ما نص عليه قانون العقوبات السويسري (سنة ١٩٣٩) في المدة ٢٥١ من المعاقبة على التزوير في المحرر اذا لحق واقعة يمكن أن تترتب عليها آثار قانونية . وما نص عليه قانون العقوبات الألباني (سنة ١٩٥٧) في المادة ١/٣٨٣ من أن المحرر المزور هو الأداة المعدة أو التي تصلح لاثبات واقعة ذات أهمية في العلاقات القانونية . وفي هذا المعنى اتجه القضاء الأمريكي الى أن المحرر المزور يجب أن تكون له أهمية قانونية ، كما اذا كان صالحا لاعتباره أساسا للمسئولية القانونية (١) .

ومن أمثلة التزوير الذي ينال محررا لا يرتب عليه القانون أثرا ، تزوير خطاب باسم أحد عظماء التاريخ وبيعه على زعم أنه من الآثار (٢) ، واصطناع دعوة لحضور إحدى الحفلات ، وتزوير برقية الى أحد الأشخاص تحصل نبأ وفاة والده ، واصطناع ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لا وجود له (٣) ، واصطناع تاجر ايصالا بالوفاء من دين في ذمته بعد

Perkins, p. 293; Clark and Marshall, p. 850 (١)

Manzini, vol. 6, no. 2222, p. 578; Antolisei, p. 503; (٢)

Perkins, p. 296.

وقد أشار بيركنز الى أنه لا يعد تزويرا من يقلد امضاء الرئيس لنكولن وبيعه بهذه الصفة الى مشتر للآثار . ويلاحظ أن مثل هذه الواقعة قد تصبح جريمة النصب اذا توافرت بقية أركانها .

(٣) نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم

اشهار افلاسه (١)، وتزوير محرر باسم أحد الاشخاص لاثبات تنازله عن دعوى في حالة ما اذا لم يكن لهذا الشخص دعوى مرفوعة (٢)، وتزوير محرر بغية الوصول الى حق ثابت قانونا بطريق قاطع خال من النزاع يوم أن تم هذا التزوير (٣)، وتزوير محرر لاثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه (٤) . وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أنه لا عقاب على تزوير شهادة طبية مقدمة الى شركة التأمين تملك حرية التعاقد مع الشخص ، وأن الدليل المستمد من هذه الشهادة لا يرتب غير أثر نفسى محض (٥) . وعندنا أن أهمية هذا الحكم تقتصر على محرر تقرير ميدأوجب أن يكون المحرر صالحا لترتيب الآثار القانونية . أما ما عدا ذلك فنحن لا نؤيد ما انتهت اليه المحكمة من تطبيق المبدأ القانونى المذكور على الواقعة المعروضة عليها ، ذلك أنه لا جدال في أهمية مدى الحالة الصحية للمستأمن في التعاقد مع شركة التأمين وتحديد شروط العقد . ولما كانت الشهادة الطبية تصلح دليلا على اثبات هذه الواقعة ذات الأثر القانونى ، فإن تغيير الواقعة فيها يعد تزويرا . ولا يقدر في ذلك أن شركة التأمين غير ملزمة بالتعاقد ، فطالما أن الحالة الصحية للمستأمن تعد عنصرا من عناصر حرية التعاقد وشروطه ، فهي على هذا الاعتبار واقعة ذات أثر قانونى .

Barnum v. State, 15 Ohio 717.

(١) القضاء الأمريكى

Clark and Marchall, p. 850.

Clark and Marchall, p. 850.

(٢)

(٣) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم

١٢٦ ص ١٨٢ .

(٤) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٨٤ ص

٧٣ .

Cass., 28 juillet 1887, S. 90.1.490.

(٥)

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الشهادات الطبية المقدمة على منازعات باصابات العمل لا تتوافر فيها شروط المحرر موضوع جريمة التزوير لأنها خاضعة لحرية المناقشة ويمكن دحضها

Cass., 18 juin 1925, S. 1926.1.92; 1er. févr. 1939, Bull. 21,

الا انه يرد على ذلك بأنه يكفى للعقاب على تزوير المحرر أن يكون صالحا لإعتباره دليلا ، دون أن يشترط في هذا الدليل أن يكون حاسما في الاثبات . فقابلية الدليل للمناقشة لا تؤثر فيما له من شأن في الاثبات .

الخلاصة : وخلاصة ما قدمناه أن المحرر موضوع جريمة التزوير هو المحرر الذى يتمتع بقوة فى الاثبات ويرتب عليه القانون أثرا .

ويلاحظ أن تقدير مدى قوة المحرر فى الاثبات أو أهميته فى العلاقات القانونية أمر يجب أن يقتصر النظر فيه على وقت حصول التزوير لا بناء على الظروف اللاحقة له . وتطبيقا لذلك فانه اذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويرا فى ورقة عرفية (سند دين) بتغيير تاريخ الاستحقاق ، ثم سدد المبلغ للمجنى عليه قبل تقديم القضية للمحكمة ، فلا يقبل من المتهم أن يدعى بأن الواقعة التى يتضمنها المحرر أصبحت غير منتجة فى الدعوى بعد سداد الدين ، لأن العبرة فى تقدير الأثر القانونى للمحرر لا تكون الا وقت تحريره (١) ، فظرا لأن القانون يعاقب على التزوير بغض النظر عن الاستعمال .

ومن ناحية أخرى فانه يجب تقدير صلاحية المحرر للاثبات وترتيب الآثار القانونية على ضوء الغرض الذى يستهدف المزور تحقيقه من وراء التزوير ويكفى لتقرير هذه الصلاحية الوقوف عند الظاهر من الأمور . فلا يحول دون وقوع الجريمة أن يستعمل الجاني المزور المحرر فتقرر المحكمة استبعاد الأخذ به كدليل مع افتراض صحته . وعلة ذلك أن الثقة العامة فى المحرر تتعلق بمجرد مظهره القانونى .

٢٨٦ - البيان الجوهري :

أهمية تحديد: قلنا أن المحرر المزور هو الذى تنبثق منه ثقة عامة لدى الجمهور ، مما يتعين معه أن يكون ذا قوة فى الاثبات وأن يرتب عليه القانون أثرا . الا أن المحرر قد يتضمن كثيرا من البيانات التى تتراوح فى أهميتها بحيث لا تنبثق الثقة العامة الا فيما يمد جوهريا منها ، مما يتعين معه قصر العقاب على التزوير فى هذه البيانات الجهرية دون غيرها ، أى حيث يتحقق الاعتداء على المصلحة الجديرة بالحماية فى مواد التزوير ، سواء

(١) انظر نقض ١٩ يولية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٣٦ ص ١٨٣ . وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض أن البحث فى وجود « الضرر » واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بنشر التفتات الى ما يطرأ فيما بعد (نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ٢٩ ص ١٢٩) .

كان المحرر رسميا أو عرفيا (١) . الا أنه تتضاعف أهمية هذا البحث في جريمة تزوير المحررات الرسمية لتي تتمتع دائما بقوة الاثبات وتترتب عليها في معظم الاحوال آثار قانونية ؛ اذ تبدو فيها الحاجة ملحة اني اختيار البيانات الجوهرية التي تنبعث منها الثقة العامة الجديرة بالحماية .

معياده :ذهب رأى في الفقه (٢) الى أن البيان انجوهري في المحرر هو بذاته البيان الضروري لصحته والذي يعد تخلفه أو تعييه سببا لبطلان المحرر . وبذا يبين أن هذا الرأى قد أقام علاقة وثيقة بين الجزء المدنى للمحرر المعيب وهو البطلان وبين العقوبة المترتبة على التزوير ، وهو قول غير سديد ؛ لأنه لا ارتباط بين الجزئين . فضلا عن أن الثقة العامة في العامة في المحرر وهي المصلحة المعتدى عليها بالتزوير لا تقتصر على مجرد البيانات التي يتطلبها القانون لصحة البيانات (٣) . هذا الى أن الرأى المذكور لا يصدق على المحررات العرفية التي يتوقف تحديد جوهرها على ارادة الطرفين .

والواقع من الأمر أن الرجوع الى المصلحة المعتدى عليها بالتزوير — وهي الثقة العامة — في المحرر تتوقف على ما يتتبع به من قوة في الاثبات وما يرتبه من أثر قانوني . وان فان تحديد البيان الجوهرى في المحرر يجب أن يتوقف على مدى ما يفيد هذا البيان من قوة في الاثبات وتأثير قانوني ،

Donnedieu de Vabres, Rev. de sc. crim., 1940, p. 172. (١)

Carnot, Commentaire sur le code pénal, 1836, art. 146. (٢)

Donnedieu de Vabres, Rev. de sc. crim., 1940, p. 171. في

وقد استند كارنو في تأييد رايه الى حكمين لحكمة النقض الفرنسية صادريين في ٨ أكتوبر سنة ١٨٠٧ و ١٧ مايو سنة ١٨١٢ .

(١) عللت محكمة النقض في احد احكامها عدم العقاب على التزوير في اشهار الطلاق اذا تناول البيان الخاص بحالة الزوجة من حيث الدخول أو عدمه بأن هذا البيان غير لازم في الاشهاد لان الطلاق يصح شرعا بدونه (نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١١٢ ص ٥١٢) . وهذا القول قد يعد تأييدا للرأى القائل بالاعتماد على البيانات الضرورية لصحة المحرر ، الا انه بالاطلاع على مدونات حكم النقض يبين أن المحكمة العليا لم تذهب الى هذا الاتجاه بل هى على العكس من ذلك اعتمدت على معيار البيان الذي اعد المحرر لاثباته .

بالنظر الى الغرض الذى أعد المحرر من أجله ، أو بعبارة أخرى هو البيان الذى تنحصر فيه ما يتمتع به المحرر من قوة الإثبات وما يترتب من أثر قانونى (١) . وفى هذا المعنى قالت محكمة النقض المصرية بأنه يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لإثباته (٢) . وهنا يجب أن نلاحظ أنه قد، تتعدد الوقائع التى يصلح المحرر لإثباتها ، وتتعدد معها البيانات اللازمة لتحديد قوتها فى الإثبات وما يترتب عليها من أثر قانونى .

تطبيقات قضائية : يبين من استقراء قضاء محكمة النقض المصرية أنها عيّنت فى صدد تزوير المحررات العرفية على تقرير عدم العقاب على التزوير الا اذا مس بياناً جوهرياً فيها بالمعنى السالف بيانه ، فقضت بأن كل إضافة على صك على من شأنها « تغيير مركز الطرفين » هو تزوير يستوجب العقاب (٣) ، وأن تغيير الحقيقة فى بيانات دفاتر بنك التسليف الزراعى « التى أعددت لإثباتها » يعد تزويراً (٤) ، وأن كل تغيير فى ورقة العقد « من شأنه التأثير فى القيمة القانونية » يكون تزويراً معاقباً عليه (٥) .

وتضاعف أهمية هذا البحث فى المحررات الرسمية ، فنجده محكمة النقض قد استقر قضاؤها على التمييز بين ما يعتبر جوهرياً فى المحرر الرسمى وما لا يعتبر كذلك . وباستقراء قضائها فى هذا الصدد نجدتها تحدد مدى جوهرية البيان على ضوء الغرض الذى أعد المحرر لإثباته ، مثال ذلك ما قضت به من تغيير الحقيقة فى دفاتر المواليد بنسبة المولود الى غير والديه تزويراً ؛ وذلك لأن دفاتر المواليد ليست معدة لقيّد واقعة الولادة مجردة عن

(١) Donnedieu de Vebres, Rev. de sc. crim., 1940, p. 171;

Donnedieu de Vebres. Notion de préjudice, pp. 78, 79.

(٢) نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة لأحكام س ٢٥ رقم ١٧٨

ص ٨٢٠ .

(٣) نقض ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاماً ج ١

رقم ٨١٤ ص ٣٦١ .

(٤) نقض ٥ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاماً ج ١.

رقم ١٩٣ ص ٣٦٣ .

(٥) نقض اول ابريل سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاماً ج ١

رقم ١٩٤ ص ٣٦٣ .

شخصية المولود واسمى الوالدين المنتسب اليهما وحتى تكون صالحا للاستهاد بها في مقام اثبات النسب (١) . وقضت بأن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعى وهو ولا شك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لاثباتهما (٢) . وقضت بأن تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التى يجب اثباتها فى محاضر الأعمال الخاصة بالمأموريات التى يكلف بها معاون محكمة الاحوال الشخصية باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسى لاثبات ما يدرج فى هذه المحاضر من البيانات (٣) . وقضت بأن تغيير الحقيقة فى بيان خلو الزوجين من الموانع الشرعية فى وثيقة الزواج يعتبر تزويرا (٤) وقضت بأن اشهار الطلاق معد أصلا لاثبات واقعة الطلاق بالحالة التى وقع بها كما أثبتته المطلق وبفسد الإلفاظ التى صدرت منه ، وليس معدا لاثبات حالة الزوجية من حيث الدخول أو عدم الدخول (٥) . وقضت بأن عقد الزواج لم يعد لاثبات أن الزوجة بكر أو لا (٦) . وقضت بأن البيان الخاص باقامة وكيل المعلن أو لمن يعملون فى خدمته ليس بيانا جوهريا فى الاعلان لأن القانون لم يشترط الاقامة بالنسبة لهؤلاء بل يكفى أن يتم تسليمهم صورة الاعلان ٨ موطنه (٧) .

-
- (١) نقض ٢٤ فبراير ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٥٤ ص ٢٤٥ .
وبلاحظ أن محكمة النقض قد استظهرت أن دفاتر المواليد تصلح دليلا لاثبات أكثر من واقعة هى الولادة ، وشخصية المولود ، ونسبه .
(٢) نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦ .
(٣) نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١١٧ ص ٦١٥ .
(٤) نقض ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٤٨ ص ٧٤٠ .
(٥) نقض ٢٨ ابريل ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١١٢ ص ٥١٢ .
(٦) نقض ٩ مارس سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٣٦ ص ١٧٦ . على أنه يجب أن يلاحظ أن ذلك مشروط ألا تكون متزوجة بشخص آخر (قادن نقض ٩ ابريل سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ٣٦ ص ٦٢٣) .
(٧) نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ رقم ١٧٨ ص ٨٣٠ .

وقضت بأن اتحال المتهم اسما كاذبا في أوراق الفيش يعد تزويرا في محرر رسمي ؛ لأن هذه الأوراق بسبب طبيعتها وما تدلى عليها بياناتها إنما أعدت لاثبات كل ما يتلق بشخص المتهم والبيانات الخاصة به ، وهو حكم منقذ (١) .

(١) نقض ٢٠ يونية سنة ١٩٦١ الطعن ٢٨٤ سنة ٢١ ق. وقد كانت النيابة العامة لا ترى الحكم بهذا المبدأ اذ قالت في مذكرتها بأن أوراق الفيش أعدت لاثبات البيانات الخاصة بالسوابق المتعلقة بأصحاب البصمات التي تحملها دون اعتبار لحقيقة الاسم الثابت فيها ، باعتبار ان الاسم الكاذب لا يحول دون معرفة شخصية المتهم من بصماته ، وأنه لذلك لا يعد اسم المتهم من البيانات الجوهرية التي أعدت أوراق الفيش لاثباتها. هذا الى ان ذكر اسم كاذب في هذه الاوراق نظرا لمصاحته من وقت التحقيق يعتبر من ضروب الدفاع المباح امتدادا لحقه في الكذب في محضر التحقيق (انظر مذكرة النيابة العامة لدى محكمة النقض في الطعن رقم ٢٨٤ سنة ٢١ في جلسة ٢٠ يونية سنة ١٩٦١) .

ونحن نؤيد هذا الرأي ، اعتمادا على أن ورقة الفيش لا تنتج اثرها القانوني الا بعد ملئها بالبيانات الخاصة بالسوابق ، فهنا - وهنا فقط - تصبح هذه الورقة حجة بسوابق المتهم وترتب اثرها القانوني على هذا النحو . ولما كانت مصلحة تحقيق الشخصية لا بد وأن تكشف الاسم الحقيقي لأصاحب البصمات ان اكن له سوابق ، فان ذكر المتهم اسمه الحقيقي في ورقة الفيش لا يبدو منتجا في تحديد حقيقة هذه الورقة واثره القانوني ، ما دام ان التحديد النهائي لاسم صاحب السوابق امر منوط بمصلحة تحقيق الشخصية ذاتها ، ومن ناحية أخرى ، فان تخويل المتهم حق اخفاء اسمه في محاضر التحقيق استعمالا لحقه في الدفاع المقرر بالقانون يقتضى تخويله حق اخفاء هذا الاسم في ورقتي الفيش والتشبيه . وهذا ما قضت به محكمة جنابات القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٣٦ في الجنابة رقم ٢٩٥٣ سنة ٦٠ ق باب الشعيرة (غير منشور) ، اذ قالت - بحق - انه اذا ابيع للمتهم ان يلجأ الى اخفاء اسمه الحقيقي في تحقيق جنائي وانتحاله اسما وهميا باعتباره ممارسة لحقه لمشروع في الدفاع عن نفسه ، فليس من التوافق والتجانس ان نلزمه بالوقوف في منتصف الطريق وان نكرم عليه بعد ذلك استعماله هذا السبيل المشروع من سبيل الدفاع عن نفسه . ذلك انه عندما يفرغ المحقق من سؤاله حتما رغم انه الى عامل البصمة لتحرير ورقتي الفيش والتشبيه ، فاذا تحتم ان يذكر اسمه الحقيقي في هاتين الوقتين لم نتج له السير في الطريق الذي اختاره للدفاع عن نفسه ، وبغير ذلك تكون قد سلبناه باليسار ما منحناه باليمين . ونلاحظ أن محكمة النقض قد اقرت اباحة الفعل الذي يقتضيه استعماله الحق ، فقضت بأن حق التبليغ عن الجرائم يقتضى في بعض صورده الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة (نقض ١١ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة الاختلاف ص ٨ رقم ٦٥ ص ٢٢٨) .

وقد كان القضاء المصرى مترددا بصدد البيان الخاص بالموانع الشرعية^(١)، أو النظامية^(٢) فى عقد الزواج ، والاقارات الكاذبة فى دفاتر المواليد^(٣) ، وتغيير الاسم فى محضر التحقيق^(٤) استناداً اما الى أن التغيير وقد وقع فى بيان لا يصلح حجة بما ورد فيه ، أو الى أن المحرر لم يكن من شأنه اثبات هذا البيان ، ثم استقر بعد ذلك على أن التغيير فى هذه البيانات يعد تزويراً^(٥) .

(١) قضى بأنه اذا ادمت امرأة انها بكر وتزوجت حالة كونها متزوجة وفى عصمة زوجها ، فهذا الفعل لا يعاقب عليه ولا يعد تزويراً فى عقد الزواج ، لأن ذلك العقد الذى قالت فيه انها بكر لم يكن من شأنه اثبات حالة انها بكر بل من شأنه اثبات انها قبلت الزواج ممن عتدت عليه وأنه قبل أن يتزوجها (استئناف ٢ ابريل سنة ١٨٩٥ و ١١ فبراير سنة ١٩٠٤ اشار اليهما الدكتور مصطفى السعيد ص ١٤١ هامش ١) وقارن نقض ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٤٨ ص ٧٤٠ فقد اعتبر هذا البيان من البيانات الجوهرية .

(٢) قضى بأن اثبات سن الزوجين أو سن أحدهما فى عقد الزواج خلافاً للحقيقة لأخفاء المانع النظامى المستند من سفر السن لا يعتبر تزويراً ، لأن هذا العقد أعد لإثبات الزواج فقط ولم يعد لإثبات السن (نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٠٦ ص ١١٤ ، ١٦ ابريل سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٣٩ ص ٢٩١) .

(٣) قضى بأنه اذا وضعت امرأة غير متزوجة طفلاً فى مستشفى ولكى تنتهى الفضيحة التجأت الى امرأة متزوجة محرومة من الأولاد واتفقت معها على قيده بدفاتر المواليد بأنه ابن الثانية وفعلاً تم ذلك ، فان الواقعة لا تعد تزويراً فى دفتر المواليد لأن كاتب الصحة عمله قاصر على اثبات ولادة من تبلغه ولادته من الاطفال وليس من شأنه التحقق من صحة ما يقال على لسان المبلغ (جبايات مصر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٩٣) .

(٤) قضى بأن تغيير الاسم فى محضر ضبط الواقعة لا يعد تزويراً . لأن هذا المحضر لم تخصص لإثبات حقيقة ما يقوله من اسم تسمى به أو دفاع يتخذه بل خصص لإثبات أن الموظف الذى حرره كتب فيه أقوال التهمين والشهود وغيرهم كما سمع (قاضى حالة الزقازيق فى ١١ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ١٣١) .

(٥) انظر بصدد الخلو من الموانع الشرعية للزواج خلافاً للحقيقة نقض ٢٤ يونية سنة ١٩١٦ (السعيد مصطفى ص ١٤٥ هامش ٣) ، نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ رقم ١٦ ص ٢٦ ، نقض ٨ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقة ١٨٢ ص ٤٧٦ وانظر نقض ٩ ابريل سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٦٣ ص ٢١٣ ،

وقد اعتمدت محكمة النقض افرنسية في قضائها على فكرة البيان الجوهري فقضت في المحررات العرفية بأنه يعد بيانا جوهريا الشرط الذي يضيفه المزور الى أحد السندات بحيث يجعله قابلا للتحويل خلافا لادارة الملتزم (١) ، وأنه يعد جوهريا البيان الخاص بالحالة الاجتماعية للشركاء على الشيوخ في عقد بيع العقار (٢) . واستقر قضاؤها في المحررات الرسمية على الاعتداد بالبيان الجوهري كمناط للعقاب على التزوير . ومن أمثلة ذلك ما قضت به من عدم العقاب على التزوير اذا أثبت الزوجان زورا في عقد الزواج أنه أرمل (٣) ، أو أثبت المبلغ في شهادة الوفاة أو المتوفاة كانت

= حيث قضت محكمة النقض ان مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج . هو ان يقع تغيير الحقيقة في اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . والقول بأنها مطلقا طلاقا يحل به العقد الجديد ما دام الأمران يلتزمان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد . فإذا كان الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقا للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحا . ولا يغير من الأمر أن يوثق الطاعن قد لجأ بعد ذلك الى المعارضة في حكم الطلاق لان العبرة انما تكون بوقت توثيق العقد .

وبصدد الخلو من الموانع النظامية انظر نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ الحماة س ٨ رقم ٥١٤ ص ٨٦٠ ، ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣ وقد صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ فعاقب بالجنحة على التزوير في عقد الزواج فيما يتعلق باثبات السن (المادة ٢٢٧ عقوبات الحالية) .

وانظر بصدد تغيير الاسم في محضر التحقيق نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٧٢ و ٨٠٧ . وانظر بصدد البيانات الخاصة بالوالدين في دفتر قيد المواليد نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٥٧ ص ٨٦ و ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ج ٥ رقم ٢٠١ ص ٧٨٨ ، نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦ .

Cass., 13 mars 1850 (Donnedieu de Vabres, *Notion de préjudice*, p. 78).

Cass., 30 avril 1841 (Donnedieu de Vabres, *ibid*, p. 79) (٢)

(٣) مشار اليه في :

Cass., 8 mai 1878 (*Chronique*, Louis Huguency, *Rev. sc. crim.*, 1950, p. 202).

زوجته (١) ، أو أثبت في شهادة الميلاد أن والدى الطفل متزوجان (٢) .

والخلاصة : أن البيان الجوهري هو البيان الذى يتوقف عليه تمتع المحرر بقوة الاثبات والأثر القانوني الذى يربته القانون عليه (٣) .

٢٨٧ - البيان الثانوى :

إذا كان البيان الذى تضمنه المحرر مجردا من أدنى قوة فى الاثبات ولا يتعلق به أثر قانوني ، فانه يعد بيانا ثانويا ، وبالتالي لا عقاب على التزوير فيه . الا أن رأيا فى الفقه نادى (٤) بالعقاب على التزوير المادى الذى يلحق هذا البيان دون التزوير المعنوى الذى يشترط فيه أن يكون

(١) مشار اليه فى :

30 avril 1841 (Chronique, Louis Huguency, Rev. de sc. crim., 1950, p. 202).

وخلافا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بأن البيان الخاص بالزوجة فى شهادة الوفاة بعد جوهريا. (28 october 1949, J.C.P. 50.11.5318) وايداه فى ذلك بعض الشراح

Colombini, J.C.P. 1950.11 5318; Louis Huguency,

Rev. de sc. crim., 1950, p. 202.

والصحيح فى رأينا هو ما قضت به محكمة النقض الفرنسية وقد تأيد بحكم اخير لها فى عام ١٩٥٢ .

Cass., 19 mars 1957, Bull. 263. (٢) Cass., 24 fév. 1970, Rousselet et Patin, no. 6, p. 114.

(٣) ونجد هذا المعنى واضحا فى القانون المدنى بالنسبة الى المحررات الرسمية . اذ انه طبقا للمادة ٣٩١ مدنى تقتصر حجية الورقة الرسمية على ما دون فيها من امور قام بها محررها فى حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن فى حضوره متى كانت بدورها فى حدود مهمة الموثق (السنهورى فى الوسيط ج ٢ ص ١٤٨) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن ذكر تاريخ الوفاة فى محضر جرد التركة لا يكون حجة بحصول الوفاة فى ذاك التاريخ . لأن هذا المحضر لم يعد لاثبات الوفاة بل لاثبات عناصر التركة فقط (نقض ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ المحامة ٢٧ رقم ٤٣٠ ص ١٠٧٤) . ومن المقرر انه اذا ثبت فى محضر حضر التركة أن التركة جميعها سلمت الى بعض الورثة فان ذلك لا يعتبر دليلا على التسليم (السنهورى ، المرجع السابق ص ١٤٨ و ١٤٩ هامش ٢٠) ونرى ان المحرر الرسمى بالنسبة الى الوقائع التى يثبتها الموظف العام خارج حدود اختصاصه يفقد صفته الرسمية .

(٤) Garcon, art. 145. no. 189; Rousselet et Patin, p. 114.

وانظر على راشد ص ٤٢٤ و ٢٤٥ .

البيان جوهريا ، مستشهدا ببعض أحكام القضاء الفرنسي . مثالها ما قضى به من العقاب على وضع أمضاء مزور على طلب مقدم الى السلطة التشريعية أو التنفيذية (١) ، والعقاب على وضع اسم الغير على خطاب يتضمن قذفا في حق الغير (٢) . ونحن لا تؤيد هذا الرأي ، لأن مناط العقاب على التزوير - كما قدمنا يتوقف على مدى حجية المحرر وأثره القانوني من ناحية ، وعلى مدى جوهريه البيان الذي أصابه التزوير من ناحية أخرى ، ولا يتوقف على سلوك الجاني طريقا معينا من طرق التزوير . فمثلا اذا أحدث المشتري ورقة عقد البيع المسجل تزويرا في البيان الخاص بوظيفته لم يترتب على ذلك عقابه على التزوير ؟ لأن التزوير المادى الذى ارتكبه لم ينصب الا على بيان ثانوى لا قيمة له من حيث الاثبات أو الأثر القانوني .

٢٨٨ - الإقرارات للفردية :

المبدأ : الأصل أنه لا يجوز لأحد أن يصطنع دليلا بنفسه لنفسه ، ومن ثم فلا يقبل أن يكون الدليل الذى يقدمه الخصم على صحة دعواه مجرد أقواله وادعاءاته أو أن يكون ورقة صارة منه (٣) ، ولذا فان المحرر لا يتمتع بالحماية المقررة بالقانون ما لم يتضمن اثبات واقعة منسوبة الى الغير ، ولا يكفى في ذلك أن تتعلق بمجرد شخص صاحب المحرر (٤) .

ولما كان الاقرار الفردي بحسب الأصل لا يتعدى أن يكون بيانا متعلقا بشخص المقرر وتصرفاته دون أن يتعلق بالغير ، فانه يجب أن يخضع للمراجعة والتأميم ، ولا يصلح وحده لاثبات الواقعة القانونية المدرجة به ، ومن ثم فانه لا يتوافر فيه المظهر القانوني للمحرر موضوع التزوير . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض (٥) بأن تحرير المدين سندا على نفسه بالدين

(١) مشار إليها في :

Cass., 3 août 1810, 10 sep. 1850 (Rousset et Patin. p. 114).

Cass., 15 mars 1917, Bull. 67.

(٢)

(٣) السنهوري ، الوسيط ص ٢ رقم ٣٠ ص ٣٦ و ٣٧ .

(٤) Donnedieu de Vabres, Rev. de sc. crim., 1940, p. 174.

(٥)

(٥) نقض ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ . مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧ ، ٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢ .

الذى فى ذمته لدائته لا يعدو أن يكون اقرارا فرديا من جانب محرره ، وهو خاضع فى كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن ، فان قصر هو الدائن ، فان قصر فى حق نكسه بأن أهمل مراقبة مدينة عند تحرير سند المديونية فلا يجوز أن يستعدى القانون عليه بحجة أنه ارتكب تزويرا فى سند الدين بتغير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يتبع من المدين من هذا القبيل شئ من معنى التزوير . وقضى بأن المستخدم فى شركة الذى يكلف بالتخليص على بضائع لا يرتكب تزويرا اذا ثبت أنه كان يدون بيانات لا حقيقة لها فى فواتير الحساب التى قدمها ؛ اذ أن هذه الفواتير ليست الا كشوفا يحررها هذا المستخدم بنفسه عن نقود يدعى كذبا أنه مصرفها فى التخليص على بضائع وهمية ، وتغيير الحقيقة فى هذه الكشوف لا عتاب عليه قانونا لأنها من صنع المستخدم وهى عرضة بطبيعتها للمراجعة وانتحيص (١) .

ولما كانت علة خروج التزوير فى الاقرارات الفردية من دائرة التجريم هو عدم صلاحيتها للاثبات ، فانه اذا انتفت هذه العلة ، بأن منح القانون هذه الاقرارات قوة معينة فى الاثبات أصبحت محلا صالحا للتزوير (٢) . فما هى الأحوال التى يتمتع فيها الاقرار الفردى بالمظهر القانونى ؟

سوف تميز فيما يلى بين الاقرار الفردى الذى يدلى به الفرد فى محرر رسمى ، والاقرار الفردى الذى يدرج فى محرر عرفى .

(١) **الاقرار الفردى فى محرر رسمى** : الأصل فى الاقرار الفردى أن يثبت فى محرر عرفى . غير أنه فى بعض الاحوال قد يتدخل موظف عمومى فى هذا المحرر على نحو يجعله يتمتع بالصفة الرسمية . وقد يقتصر على

(١) نقض ٢٤ يونية سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٩١ ص ٤٩٣ . وانظر فى هذا المعنى فى القضاء الفرنسى :

18 juin 1925, S. 1926.1.92; 20 déc. 1928, S. 1930.1.357;

12 mai 1960, Bull. 261; 7 fév. 1962, Bull. 84.

هذا دون اخلال باعتبار الواقعة نصبا عند استعمال الاقرار الفردى المزور.

(٢) ولذلك ذهب محكمة النقض الى القول بان الاقرارات الفردية - على اطلاقها - لا عقاب على تغيير الحقيقة فيها هو تقرير قانونى خاطئ (نقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام من ١٨ رقم ١١٣ ص ٥٦٩) .

تدوين الموظف ما أدلى به الفرد من اقرار أمامه دون أن يعتمد هذا الاقرار، أو يقوم الموظف بحكم وظيفة باثبات ما أورده المقرر من بيانات ثم اعتمادهما .

وفي الحالة الاولى حيث يقتصر دور الموظف العام على اثبات ما أدلى به المقر من بيانات دون اعتماد صحتها ، فإن تغيير الحقيقة في الاقرار الفردي لا يعتبر تزويرا . وذلك طالما أن دون الموظف العام قد اقتصر على مجرد هذا الاثبات على مسئولية صاحب الاقرار ، ودون أن يكون مكلفا بالتحقق من هذه البيانات . مثال ذلك أن يثبت الموثق بلسان المطلق في اشهار الطلاق أنه لم يدخل بزوجه (١) .

واستثناء من ذلك فانه اذا فرض القانون واجب الصدق على صاحب الشأن فيما يقر به فيجعله في مركز الشاهد اذا كانت الحقيقة المراد اثباتها في المحرر مما لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح إلا عن طريق ذلك المقر ، فإن الاقرار يتمتع بقوة معينة في الاثبات ، ومن ثم يصلح أن يكون محلا للتزوير . مثال ذلك الاقرارات في دفاتر قيد المواليد (٢) ، والوفيات (٣) ، وقسائم الزواج والطلاق بما أعدت هذه المحررات من أجله .

وفي الحالة الثانية : حيث يمتد دور الموظف العام الى ما أورده المقر من بيانات واعتمادهما ، فإن ما أثبتته هذا الموظف من بيانات مؤيدة للاقرار الكاذب يعتبر محلا للتزوير . وفي هذه الحالة يعتبر هذا الاقرار الكاذب وسيلة من وسائل الاشتراك (المساعدة) في جريمة تزوير ، فاعلمها الأصلي هو الموظف العام الذي اعتمد هذا الاقرار ، فأثبت على خلاف الحقيقة صدق

(١) نقض ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١١٢ ص ٥١٢ .

(٢) فمن يقرر كذبا في دفتر المواليد طفل من غير والديه الحقيقيين بعد تزويرا (انظر نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٣٢ التواعد ج ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧ ، ٣ فبراير سنة ١٩٤١ ج ٥ رقم ٢٢١ ج ٣٧٨ ، ابريل سنة ١٩٤٦ ج ٧ رقم ١٣١ ص ١١٩ ، ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٧٢ ص ٨٠٦) .

(٣) بعد مزورا الحانوتي الذي يقرر كذبا ان التوفي هو شخص معين حالة كونه شخصا آخر (نقض ٣ ابريل سنة ١٩١٠ المجموعة ٨ س ١١ رقم ١٠٣ ص ٨٠٦) .

الاقرار الكاذب الذى أدى به المقر . أما هذا الأخير فيعد شريكا بالمساعدة للموظف فى ارتكاب التزوير المذكور . ووجه المساعدة ظاهر من أن الاقرار الكاذب هو الذى سهل للموظف أن يثبت على خلاك الحقيقة صدق ما جاء به من بيانات . مثال ذلك البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه فى صحيفة الدعوى ، فهو وان كان فى الأصل لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب يصدر عن طرف واحد ومن مختص ، لا أنه اذ جاوز الأمر هذا النطاق بتداخل المحضر المنوط به عملية الاعلان بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية ، بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث اقامة المعلن اليها بالمحل الذى يوجه الاعلان اليه وعلاقتها بمن يصح قانونا اعلانها مخاطباً معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير فى المحرر الرسمى ، وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلى ويكون المقر هو الشريك فى جريمة التزوير (١) . وفى هذا المثال اذا كانت الحقيقة قد تكشفت للمحضر فأثبت عدم صحة البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه ، فانه يتعين القول بداهة بعدم وقوع تزوير ، وهو الذى لم يثبت غير الحقيقة ، ويمتنع القول تبعاً لذلك بحصول اشتراك فى تزوير بالنسبة الى المقر (٢) ، وذلك لأن ذلك الاشتراك لا يقوم الا اذا وقعت جريمة الفاعل الأصلى . ويلاحظ أنه لا يجوز مساءلة المقر بوصفه شريكاً بالمساعدة فى جريمة التزوير فى محرر رسمى صادر من موظف عام ما لم يعلم المقر وقت الاقرار بأن موظفاً عاماً سوف يثق فى هذا الاقرار ويتأثر به ، وذلك حتى يتوافر فى حقه قصد الاشتراك (٣) . ولا يغير من هذه المسؤولية أن يكون الموظف العام عالماً بتزوير الاقرار أو

(١) فاذا انعدم القصد الجنائى لدى الفاعل وجبت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك فى التزوير عملاً بالمادة ٤٢ عقوبات (نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ ، الطعن رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ ق) .

(٢) قنض ٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٣ .

(٣) فاذا ثبت كاتب الجلسة ما ادعاه الحاضر فى الجلسة من انه وكيل عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر ارقامها وتبين انها منطقة الصلة تماماً بموضوع النزاع ، ودون الكاتب فى المحضر ما يفيد حضوره بوصفه وكيلاً فانه يكون قد ارتكب تزويراً فى محضر الجلسة ، ويعتبر الحاضر فى الجلسة شريكاً معه بطريق المساعدة (نقض ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٥٧ ص ٧٨١) .

جاهلا به ؛ لأن حسن نية الفاعل لا تحول دون مساءلة الشريك طبقا للمادة ٤٢ عقوبات منه .

٢ - **الاقرار الفردى فى محور عرفى :** الأصل فى هذا الاقرار أنه لا يتمتع فى ذاته بقيمة فى الاثبات ولذلك لا يصلح أن يكون محلا للتزوير . فاذا منحه القانون هذه القيمة فى الاثبات فان يتمتع بالحماية القانونية ويصلح أن يكون محلا للتزوير ، وذلك هو الأحوال الآتية :

١ - اذا فرض القانون واجب الصديق على صاحب الشأن فيما يقر به ، مثل الاقرارات الضريبية (١) ، فخالف هذا الواجب فانه يعد مزورا .

٢ - قد يفرض الاتفاق واجب الصديق على صاحب الشأن فيما يقره ، فيجمله فى مركز الأمين على ما يشته من بيانات . فيعتبر تزويرا اذا وكل الدائن مدينه فى التأشير على ظهر سند الدين بالمبلغ الذى دفع من الدين ، فأشر المدين على السند بما يستفاد منه سداد مبلغ أكبر دفع فعلا (٢) ، واذا أعطى شخص الى آخر ورقة مضاة على يياض ووكله فى اثبات بيانات معينة فى الفراغ الذى تملأه الورقة فخان الأمانة وأثبت خلاف ما انعقد عليه الاتفاق يعد مزورا (٣) .

٣ - قد يسبغ القانون الحجية على نوع من الاقرارات الفردية الخاصة فنجد القانون التجارى قد أوجب على التجار مسك الدفاتر التجارية بانتظام وأحاطها بالرقابة ، مما شأنه أن يبعث الثقة فيها - الأمر الذى سمح للقانون باعتبارها قرينة على حجية بما ورد بها إلى حد معين ، خلافا للأصل المقرر بشأن الاقرارات الفردية . ولهذا قضت محكمة النقض بالعقاب على التزوير

(١) القى القانون واجب الصديق على الممولين فيما يدلون به من بيانات تقديرا لما يجب أن تقوم عليه العلاقة الضريبية من تفاهم واقتناع بعدالة الالتزامات الضريبية (مؤلفنا فى الجرائم الضريبية سنة ١٩٦٠ ص ٣٥٠ و ٣٥١) .

(٢) نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥٩ ص ١٠٢ .

(٣) نقض ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام ص ١٠ رقم ٣١ ص ٤١٣ . راجع المادة ٣٤٠ عقوبات .

في الدفاتر التجارية - طالما أن هذه الدفاتر تصلح دليلا في الحدود التي
سمح بها القانون (١) •

٤ - اذا اتحل المقر شخصية الغير فانه يتجاوز أموره الشخصية الى
المساس بحق الغير ، مما يشوب اقراره الكاذب بالتزوير • مثال ذلك من
يقدم الى مكتب البريد حوالة بريدية لصرفها منتحلا شخصية صاحبها وموقعا
كذبا بامضائه •

٢٨٩ - المحررات الباطلة :

يدور البحث حول حكم انتزوير في المحررات الباطلة • ووجه الدقة
يبدو في أن الأعمال الباطلة لا تنتج أثر •

وقد ثار الخلاف بين الفقهاء حول تحديد حكم هذا التزوير ، وانقسمت
الآراء الى نظريتين الأولى تنظر الى أسباب البطلان ، والثانية تترك الأمر
لتقدير القاضي وفقا لما يتبينه حول مدى ظهور البطلان •

النظرية القانونية : ذهب فريق من الفقه (٢) الى انتميز بين المحررات
الباطلة لعب شابها وقت تحريرها وبين المحررات الباطلة لعب شكلى بسبب
اغفال أشكال لاحقة على تحريرها • وقال بأنه لا يتصور حدوث ضرر من جراء
تزوير النوع الأول من المحررات ، بخلاف الحال في النوع الثاني حيث
يتعين بحث علة اغفال مراعاة الأشكال اللاحقة ، فاذا كان راجعا الى ارادة
الجاني فيفترض أن الجاني قد عدل عن تنفيذ مشروعه الاجرامى ، ومن ثم
فلا تزوير في الواقعة • فاذا كان الاغفال راجعا الى سبب خارج عن ارادة
الجاني فان الفعل يعتبر مكونا لجريمة شروع في تزوير •

وهذه فريق آخر في الفقه (٣) الى أنه لاعتقاب على التزوير في المحررات
التي يشوبها عيب شكلى يؤدى الى انعدامها أو بطلانها المطلق أو الى عيب

(١) انظر نقض ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣
رقم ٣٢٨ ص ٤١٩ •

(٢) Chauveau et Hélie, t. 2, no. 78.

(٣) Manzini, vol. 6, no. 2221. pp. 575-577.

موضوعى يؤدى الى بطلان أو عدم مشروعية الواقعة أو العلاقة التى تثبتها • هذا بخلاف الحال فى المحررات التى يشوبها عيب شكلى يؤدى الى قابليتها للبطلان — أو عيب موضوعى آخر خلاف ما تقدم ، أو بسبب عدم اتمام اجراء تكميلى لاحق •

وعيب هذه النظرية أنها تفعل نوع المصلحة المعتدى عليها مباشرة بارتكاب جريمة التزوير ، وهى الثقة العامة • فإذا كانت الثقة العامة لا تتعلق الا بمجرر له قوة فى الاثبات وقابل لترتيب الآثار القانونية ، فإن هذه الثقة تتعلق بمجرد المظهر القانونى على النحو سالف الذكر • ولا تزول بأثر رجعى بسبب قد يسفر عنه البحث اللاحق فى المحرر من عدم قبوله كدليل فى الاثبات أو اهدار آثاره القانونية •

النظرية الموضوعية : ذهب أنصارها (١) الى القول بأن مسألة التزوير فى المحررات الباطلة هى مسألة موضوعية أكثر منها قانونية ، أى أنه لا يجوز البحث مقدما فى أحوال البطلان التى تحول دون العقاب على التزوير ، وانما يتعين بحث كل مسألة على حدة لبيان مدى توافر المظهر القانونى للمجرر على نحو يثبت فيه الناس • فإذا كان البطلان ظاهرا بحيث لا يخدع فيه أحد لم يكن هناك محل للقول بتوافر الاعتداء على الثقة العامة • وقد ذهب جمهور الفقه (٢) الذى يعتمد على فكرة الضرر كشرط لتجريم التزوير أن البحث يجب أن يتناول مدى توافر الضرر الحقيقى أو المحتمل نتيجة لتغيير الحقيقة فى المحرر •

وواقع الأمر أن العمل الباطل وإن جرده انقانونى من كل أثره ، فانه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب (٣) • ولما كان لا يحول دون تعلق الثقة بالمحرر أن يتقرر بعد ذلك عدم قبوله كدليل منتج ، فانه لا مناص فى صدد نظرية التزوير من عدم الاعتداد بفكرة البطلان كسب يحول قانونا دون توافر المظهر القانونى للمحرر ، أو دون توافر

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ١٣٠ ، محمود مصطفى ص ١١٠ ، على راشد ص ٢٤٠ ، رؤوف عبيد ص ٩٨ و ١٠٠ ، محمود حسنى ، الجرائم المرة بالمصلحة العامة طبعة ١٩٧٢ ص ٣٥٩ ، عبد الميمى بكر ص ٢٠٧ •

(٢) Garraud, t. 4, no. 1400; Blanche, t. 3, no. 145.

(٣) انظر نقض ١٠ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٣٧ ص ٦٧٢ •

عنصر الضرر الذي يستلزمه رأى جمهور الفقه • ونرى الاعتداد بمظهر المحرر كأساس لمعرفة مدى تعلق الثقة العامة به أو تخلفها ، وذلك وفقا لمعيار الشخص المعتاد الذى يمكن أن يتعامل بالمحرر • والبحث فى مظهر المحرر مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع •

تطبيقات قضائية : ووفقا لهذا الرأى الأخير استقر القضاء فى مصر وفرنسا • فقضت محكمة النقض الفرنسية بتوقيع عقوبة التزوير على اصطناع وصية باطلة تحمل دليل بطلانها وهو أن تاريخها لاحق على أكثر من شهرين على وفاة المنسوب اليه الوصية (١) ، وعلى تزوير تظهير باطل لخلوه من التاريخ (٢) ، وعلى تزوير شهادة بالاغفاء من الخدمة العسكرية على الرغم من تضمنها لعيوب من شأنها أن تؤدى الى رفضها بواسطة مجلس المراجعة (٣) • وقضت محكمة النقض المصرية بأن الحكم ببطلان الحجز لعدم سبقه بالتنبيه بالدفع والانذار بالحجز لا يمحو ما وقع فيها من تزوير (٤) • وقضت بأن التزوير الذى يقع من صراف فى محضر حجز لا يمنع من العقاب لعدم اتباع الصراف فى توقيع هذا الحجز المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى القانون (٥) • وقضت بأن بطلان عقد الزواج لتحريره فى وقت كانت قد ألغيت فيه لائحة المأذونين دون صدور لائحة أخرى تخول للمأذونين سلطة تحرير عقد الزواج ، هذا البطلان لا يحول دون العقاب على التزوير ، لأن الناس يعتقدون ، وان كانوا مخطئين فى اعتقادهم ، أن العقود التى ما زال المأذونون يقومون بتحريرها عقود رسمية صحيحة (٦) •

Cass., 14 avril 1827 (Garcon, art. 147, no. 204). (١)

Cass., 18 oct. 1848 (Garcon, art 147, no. 209). (٢)

Cass., 4 juin 1835 (Garcon, art. 147, no. 212). (٣)

Cass., 18 mai 1960, Bull. 272.

(٤) نقض ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٣٧ ص ٧٩٦ ، ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٣١ ص ٨٨ .
(٥) نقض ١٠ يونية سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٣٧ ص ٦٧٣ •

(٦) نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ رقم ١١١ ص ٢٣١ •

وقضت بأنه بفرض أن المحضر لأول غير مختص بالتأثير بقيمة المجوزات على صحيفة دعوى استرداد ، فإن العقاب على التزوير واجب في صورة التزوير في هذه التأثيرة مادام البطلان اللاحق بالمرحرب بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس (١) .

وقضت بأنه اذا حرر (شيخ الحارة) كشفا بعائلة شخص أراد اغفاء من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ، وقع عليه واعتمده مأمور القسم وختمه بخاتم الجمهورية ، فانه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدح في هذا أن يكون المتهم غير مختص مكانيا بتحرير هذا الكشف أو أن يكون شيخ القسم لم يوقع مع المتهم على الكشف المذكور ، وذلك بناء على أن هذا العيب قد فات ملاحظته على الموظفين المختصين (٢) .

وقضت بأن كون البطلان اللاحق بالمرحرب بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس لا يحول دون وقوع التزوير (٣) .

اثر البطلان الظاهر : اذا كان البطلان الذي شاب المحرر ظاهرا بحيث لا يخدع به الشخص المعتاد فلا تتوافر جريمة التزوير لتخلف الشرط المفترض وهو المحرر . ولا محل لاعتبار الفعل مكونا لجريمة شروع في تزوير ؛ ذلك أن جريمة الشروع لا تقتقد من الجريمة التامة غير عنصر النتيجة - وهو تغيير الحقيقة في جريمة التزوير - مع افتراض توافر العناصر الأخرى للجريمة . أما اذا فقدت عنصرا آخر في النموذج القانوني للجريمة كشرطها

(١) نقض ٢٢ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٦٧٤ .
وقد ذهب القضاء الأمريكى بدوره الى مثل هذا الاتجاه ، فقضى بأنه لا يشترط في المحرر أن يكون صحيحا بل يكفى أن يتمتع بصحة ظاهرية ، فلا عبرة ببطلان تعهد مزور لنسبة الى شخص عديم الأهلية أو متوفى .

(٢) وأنه اذا كان البطلان اللاحق بالمرحرب بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس فان العقاب واجب (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ٤١ رقم ١٨٦ ص ١٠١٨) .

(٣) نقض ٦ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ١٠٥ ص ٥٣١ .

المفترض ، كما اذا كان المحرر لا يتمتع بالمظهر القانوني ، فليس ذلك من الشروع في شيء ، لأننا نكون بصدد استحالة قانونية .

٢٩٠ - التزوير المفصوح :

قد يقع التزوير في محرر يتمتع بمظهره القانوني ، الا أن تغيير الحقيقة فيه يبدو واضحا ، بحيث يدحض بذاته ما للمحرر من قوة في الاثبات وقابلية لترتيب الآثار القانونية بما يحتويه من وقائع . وهنا يفقد المحرر مظهره القانوني بسبب افتضاح التزوير . وقد استقر قضاء محكمة النقض على عدم العقاب على التزوير المفصوح ، فقضت بأنه اذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة الزيدة ظاهر تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خداعهم بها ، فمثل هذا التزوير المفصوح لا عقاب عليه (١) .

ونبه الى أن حكم التزوير المفصوح لا يعنى اشتراط أن يكون التزوير المعاقب عليه قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة ، بل يستوى في توافر صفة الجريمة أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أن يكون متقنا ، ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس (٢) . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا مجال للقول بافتضاح التزوير اذا كان هناك من خدع فعلا من التزوير (٣) . وأساس هذا الحكم أن انتزوير المفصوح الذي انطلى على الغير يؤكد صلاحية المحرر في نظر هذا الغير لترتيب آثار قانونية .

(١) نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد لقانونية ج ٣ رقم ١٥٤ ص ٢٠٤ .

(٢) نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة التواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٢٢٥ ص ٣٧٠ ، ٢ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٤٢ ص ٥٦٧ ، ٩ يناير سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٨ ص ٦٤ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٧١ ص ٨٧٣ ، ٦ مايو سنة ١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٠٥ ص ٥٣٦ ، ١٩ يونية سنة ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٩٤٠ ، ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٩ الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق .

(٣) نقض ٢ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٧٨ ص ٣٤٩ .

المبحث الثالث الركن المادى

٢٩١ - تمهيد :

من المقرر أن الركن المادى للجريمة يقوم على ثلاثة عناصر هى النشاط الاجرامى والنتيجة وعلاقة السببية . وبتطبيق ذلك على جريمة التزوير نجد أن النشاط الاجرامى يتمثل فى طريق التزوير التى رسمها القانون ، وأن النتيجة تحقق فى صورة تغير الحقيقة ، فإذا ما أرتكب شخص تزويرا فى محرر بما يطابق الحقيقة ، لم تتوافر جريمة التزوير لتخلف عنصر النتيجة . وغنى عن البيان أنه لا بد من توافر علاقة السببية بين النشاط وبين النتيجة . ولما كان بحث عنصر علاقة السببية لا يثير صعوبة ما فى جريمة التزوير ، فاننا سنتنصر بالنسبة اليه على الاحالة الى الأحكام العامة لقانون العقوبات . وندرس فيما يلى على حدة كلا من عنصرى النشاط الاجرامى والنتيجة .

١ - النشاط الاجرامى

(طرق التزوير المقررة بالقانون)

٢٩٢ - أهمية تحديده :

يتحقق النشاط الاجرامى فى ذلك السلوك الذى يأتیه الجانى لتحقيق غاية معينة . ويستوى تحقق هذا النشاط فى أية صورة ما دام من شأنه أن يؤدي الى الاعتداء على الحق أو المصلحة التى يحميها ، كالحق فى الحياة والحق فى سلامة الجسم . كما أنه قد يستلزم تحقق هذا النشاط فى صورة أو صور معينة حتى تقع الجريمة القتل بالسّم اذ تقتضى اعطاء السم ، وجريمة الزنا اذ تقتضى الوطء . ومن قبل هذا النوع الأخير من الجرائم ، جريمة التزوير اذ التزم القانون سيلا حصرا فى تحديد النشاط الاجرامى بحيث لا تقع الجريمة اذا تم التزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون (١) .

وطرق التزوير كما حددها القانون اما مادية أو معنوية .
وقد نص في المادة ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات على هذه الطرق ،
وأضاف إليها طريقة الاصطناع في المادتين ٢١٧ و ٢٢١ عقوبات .

ويتربط على هذا الحصر الذي استلزمه القانون أن محكمة النقض
تتطلب لصحة تسبيب الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يبين الطريقة
التي ارتكب بها حتى تتمكن من مراقبة صحة تطبيق القانون الذي حصر
طرق التزوير فيه (١) .

على أن القانون لم يلزم المحكمة باتباع طريق معين لاثبات التزوير ،
فتتوافر هذه الجريمة ما دامت المحكمة أطمأنت من الأدلة السابقة التي
أوردتها الى ثبوت التزوير ، وهي في ذلك غير مقيدة في تكوين عقيدتها
بأدلة .

وتنقسم طرق التزوير المبينة في القانون الى طرق مادية وأخرى معنوية .

(١) نقض ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم
١٨٧ ص ٢٥٦ .

(٢) نقض ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥
رقم ٢٢ ص ٤٨ . وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم المطعون
فيه قال في موضع منه ان المادون اثبت على خلاف الحقيقة زواج المجنى
عليها بالتهمة الاول وأنه بصم على الوثيقة ببصمة ختم مزور باسمها اثباتا
لقبولها الزواج منه ، بينما قال في موضوع آخر من وثيقة الزواج تضمنت
زواج المجنى عليها من ذلك المتهم بوكيل عنها ، فان الحكم يكون مشوبا
بانتهاقض في بيان الطريقة التي تم بها تغيير الحقيقة في تلك الورقة (نقض
٢ ابريل سنة ١٩٦٢ الطعن رقم ١٧٣٢ سنة ٣١ ق غير منشور) .

(٣) نقض ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٦٠
ص ٢٠٣ ، اما ما نصت عليه المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
بشأن الطريقة التي يجوز بها اثبات عكس ما ورد في اعلام الورثة ، فهو في
الحقيقة لا ينصب على الاعلام المزور بسوء القصد ، والذي تتوافر فيه
جريمة التزوير ، وانما ينصرف فقط الى الاعلام الذي ادرج فيه بطريقة
السوء او الخطأ ما تثار به حقوق الورثة الشرعيين (نقض اول فبراير
سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٣ ص ٦٩) . وانظر نقض
١٣ يناير سنة ١٩٦٩ و ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم
١٤ و ٣٥ ص ٩٦ و ١٦٤ .

ويسمى التزوير المرتكب وفقا لآى من هذين النوعين بالتزوير المادى أو المعنوى على حسب الأحوال .

٢٩٢ - التزوير المادى والتزوير المعنوى :

جرى الفقه فى مصر (١) وفرنسا على التمييز بين نوعين من التزوير : المادى والمعنوى . وقد عرف التزوير المادى بأنه هو الذى ينصب على البناء المادى للمحرر المتمثل فى الكتابة ، بخلاف التزوير المعنوى الذى ينصب على جوهره ومعناه . وقد لاحظ القانون بهذه التفرقة أن التزوير المعنوى يقتضى ارتكابه حال كتابة المحرر بخلاف التزوير المادى الذى يتم فى وقت لاحق ، وأن التحقق من التزوير المادى قد يقتضى الاستعانة برأى الخبير ، بخلاف الحال فى التزوير المعنوى ؛ إذ يمكن التحقق منه بناء على مجرد أقوال الشهود .

وقد عرف الفقه الايطالى (٢) هذه التفرقة بين نوعى التزوير ، وعبر عن التزوير المعنوى بالتزوير الفكرى « falsité idéologique » رمزاً إلى أن هذا التزوير يصيب المحرر فى مضمونه الفكرى . وذهب البعض فى بيان معيار التمييز بين نوعى التزوير إلى أن التزوير المادى يجعل المحرر غير صحيح فى مظهره ، بخلاف التزوير الفكرى أو المعنوى فإنه يجعل المحرر رغم صحته فى الظاهر — غير مطابق للحقيقة (٣) .

وقد عنيت بعض التشريعات بفرض عقوبات متفاوتة حسبما يكون عليه التزوير مادياً كان أو معنوياً، ففرضت عقوبات أشد جسامة على التزوير المادى،

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٩٧ ، محمود مصطفى ص ٩٧ ،
على راشد ص ١٧١ ، رؤوف عبيد ٦٤ ، عبد المهين بكر ص ١٩٢ .
Garraud, t. 4, no. 1371, p. 121.

وانظر فى الموضوع :

Donnedieu de Vabres, Sur la notion de faux intellectuel
en droit pénal français, Rev. de sc. crim., 1941, p. 275.

Manzini, vol. 6, no. 2296, p. 707; Antolisei, vol. 2, (٢)
no. 132, p. 509.

Manzini, vol. 6, no. 2296, p. 707; Antolisei, vol. 2, (٣)
no. 132, p. 509.

وقصرت العقاب في التزوير المعنوي على المحررات الرسمية^(١)، وإذا بحثنا عن الفائدة العملية للتمييز بين نوعي التزوير نجد أن التشريع المصري قد اقتصر على بيان طرق التزوير ، دون أن يعلق على التمييز بين التزوير المادى والمعنوي أهمية خاصة إلا في حالة فقط هي التزوير الذى يقع في محرر رسمى من شخص من آحاد الناس . فالتزوير المادى في هذه الحالة يعاقب عليه غير الموظف إذا ارتكبه بوصفه فاعلا أصليا ، بعقوبة أقل مما يتعرض لها إذا ما ساهم مع موظف عمومى في ارتكاب تزوير معنوي في هذا المحرر ، وهو أمر سنوضحه تفصيلا فيما بعد .

وسوف نبين فيما بعد أن التزوير المعنوي يثير أهمية خاصة في بعض صور التزوير ، كما في انتحال شخصية الغير وخيانة الائتمان في المحررات الموقعة على يياض والتزوير بالترك .

المطلب الأول

التزوير المادى

٢٩٤ - تقييم وحصر :

بين المشرع طرق التزوير المادى على سبيل الحصر ، فنص في المادة ٢١١ عقوبات على ثلاث طرق هي وضع الامضاءات أو الأختام المزورة ، وتغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة الكلمات ، ووضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . وأضافت إليها المادتان ٢١٧ و ٢٢١ عقوبات طريق الاصطناع . وقد ذهب جمهور الفقه^(٢) إلى أن التقليد طريقة من طرق التزوير المادى استنادا الى ذكره في المادتان ٢٠٦ و ٢٠٨ عقوبات . إلا أنه لا محل في رأينا للرجوع الى أحكام هاتين المادتان لتكملة أحكام التزوير في المحررات لأن نطاق الحماية الجنائية المقررة في المادتان ٢٠٦ و ٢٠٨ عقوبات

(١) انظر قانون العقوبات الالمانى ، وقانون العقوبات النرويجى ، وقانون العقوبات لإيطاليا .

(٢) أحمد أمين ص ١٩٩ ، السعيد مصطفى السعيد ص ١٠٦ ، على راشد ص ١٨٨ ، رؤوف عبيد ص ٦٥ ، محمود نجيب حسنى ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ص ٣٠٢ ، عبد المهيمن بكر ص ٢٠٠ .

يختلف عما قرره القانون في مواد انتزوير في المحررات (١) . ولكن هذا الجدل لا يحول دون العقاب على تقليد المحررات ؛ لأنه فضلا عن أنه لا يقع غالبا الا بمقترنا باحدى طرق التزوير الأخرى ، فان التقليد في حقيقته لا يخرج عن أن يكون احدى صور الاصطناع التي عاقب عليها القانون .

ويلاحظ أن جميع طرق التزوير المادى تؤثر في سلامة المحرر من زاويتين :
١ - نسبة المحرر الى غير محرره ، وذلك باحدى الطرق الثلاثة الآتية :

(أ) وضع امضاءات أو اختام مزورة .

(ب) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة .

(ج) الاصطناع .

٢ - التغيير في مضمون المحرر عن طريق نسبة بعض البيانات خطأ الى من حرره .

وفيما يلي ندرس هذه الطرق :

٢٩٥ - (أولا) نسبة المحرر الى غير محرره :

(١) وضع امضاءات او اختام مزورة :

الامضاء المزور : يتحقق التزوير بوضع امضاء به ينسب الجاني الى الغير على خلاف الحقيقة توقيع على المحرر . ويستوى في هذا الغير أن يكون شخصا حقيقيا أو خياليا (٢) . ولا عبء بما اذا اقتصر التوقيع على

(١) انظر محمود مصطفى ص ١٠١ .

(٢) نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢

Cass., 14 mars 1913, D. 1914.144,

رقم ٢٨ ص ٢٣٦

على أنه يلاحظ في صدد المحررات العرفية ما قضت به محكمة النقض من أن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها ، بل هي تصح في صورة ما اذا كانت الأوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام الا اذا كان الشخص نفسه الصادر السند أو العقد يمضيه باسم لا وجود له سواء اكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما ، واذا كان الاسم مذكورا في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكورا في الصلب والوهمي هو المذكور في الامضاء ، ففي هذه الاحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأخر بميله اذا انتحل لنفسه اسما

اسم الشخص أو لقبه أو اسم شهرته (١) .

ويعد تزويرا أن يضع الجاني امضاءه الحقيقي موها بأنه امضاء شخص آخر سمي له (٢) . ويتحقق التزوير بالحصول على امضاء صحيح لأحد

غير اسمه الحقيقي وغير واقع في الامضاء ليغر من الدين أو الالتزام .
أما إذا اصطنع إنسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وأمضى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالي لا وجود له ، فإن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معدومة لأن كل تمهيد أو التزام يقتضى حتما بطبيعة الحال وجود تعاقدا تكون الورقة دليلا عليه ووجود تمهيد هو أحد طرفي العقد ، فإذا كان العقد لا وجود له في الواقع كان التمهيد شخصا لا وجود له في الواقع . فالورقة ، وهى الاداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم ، لا تصلح محلا لجريمة التزوير لأنها غير صالحة لاعتبارها دليلا ولا يترتب عليها القانون اثر .
هذا دون الإخلال بالعقاب على النصب أو الشروع فيه عند استعمال هذه الورقة (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٥ ص ٥٧٠) .

وفي القضاء الأمريكى حكم بتوافر التزوير بالنسبة الى التوقيع باسم خيالى على تمهيد . وبالنسبة الى تحرير تمهيد باسم خيالى لأحد البنوك متى توافرت نية الغش لدى الجاني . (Perkins, pp. 297, 298).
وقد اشار بركنز الى أنه طبقا لبعض التشريعات يعتبر هذا الفعل جريمة خاصة .

(1) Cass., 24 février 1911, Bull. (1) no. 111; Cass., 11 février 1927, D. H. 1927. 209,

(2) حكم فى انجلترا بتوافر جريمة التزوير بالنسبة الى شخص حصل على سند واجب الدفع لشخص سمي له ثم ظهره الى آخر موقعا باسمه موها الغير بأنه قد وقع من سمي .

Nead v. Young, 4 term. R. 28 (Clark and Marshall.

p. 848).

وحكم فى أمريكا بتوافر التزوير فى حق شخص حرر باسمه اذنا الغير باستلام كمية من «الفحم» ، حالة كون من يملك اصدار الاذن يشترك معه فى الاسم ذاته .

People v. Peacock, 6 Cow (N.Y.) 72 (Clark and Marshall. p. 848).

كما قضى بتوافر التزوير فى حق شخص اصدر شيكا باسمه على أحد البنوك بقصد كسب جزء من رصيد سمي له فى هذا البنك مشار اليه فى :
People's Bank and Trust Co. v. Fidelity and Casualty
Co. 231 N.C. 510 (1950) ; Perkins, p. 298.

وانظر :

Cass., 23 mars 1912, D. 1913.1.239; Garçon, art. 147,
no. 255; Rousselet et Patin, p. 111, note 1.

الأشخاص بقصد الإيهام بأنه توقيع شخص آخر سمي لصاحب الامضاء .
مثال ذلك من يحصل على توقيع ابنته التي تحمل اسما مماثلا لاسم زوجته
بقصد استعماله وكأنه صدر عن زوجته التي تحمل الاسم ذاته (١) . ويتحقق
التزوير أيضا باضافة لقب مزور الى امضاء الغير للتمويه بانصرافه الى
شخص آخر (٢) .

ولا عبرة بما اذا كان تزوير الامضاء متقنا بحيث يخدع فيه الغير (٣) ،
بل يتحقق التزوير بمجرد كتابة الاسم كاملا دون محاولة اعطائه رسما يشبه
الامضاء ولو كان صاحب هذا الاسم قد اعتاد التوقيع به بطريقة خاصة (٤) .
وقد قضى بأن وضع وكيل المحامي لاسم المحامي في مكان التوقيع على
بطاقات مكتبه التي تتضمن تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم يعد تزويرا ،
ولو لم يكن المتهم قد قلد امضاء المحامي (٥) . ولا عبرة فيما اذا كان
المنسوب اليه الامضاء أميا لا يعرف الكتابة (٦) .

ولا يقع التزوير اذا كان صاحب الامضاء قد وكل واضعه بالتوقيع
باسمه (٧) ، طالما استعمل هذه التوقيع في حدود التوكيل . كل هذا ما لم
يقتض القانون توقيع الشخص بنفسه اثباتا لحضوره بشخصه ، كما هو

(١) مشار إليه في

State v. Farrell, 82 Iowa (1891) ; Perkins, p. 299.

Cass., 3 oct. 1806 (Garcon, art. 147, no. 258). (٢)

«Garcon, art. 147, no. 245, 246. (٣)

نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم
٣٣٣ ص ٤٥٥ .

Cass., 24 nov. 1887, Bull. no. 402. (٤)

(٥) نقض ١٣ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم
١٨٤ ص ٣٥٠ .

Cass., 4 août 1808 (Garcon, art. 147, no. 246; 14 mars 191, Bull. no. 190) ; Manzini, vol. 6, no. 2220, p. 569, (٦)

Manzini, vol. 6, no. 2220, p. 569; Garcon, art. 147, (٧)
no. 248-250.

انظر في تأييد ذلك بعض الفقهاء الألمان :

Chappnis, Le faux intellectuel et la simulation, Thèse,
Lausanne, 1950, p. 71.

الحال في توقيع الموظفين اثباتا لحضورهم في مواعيد العمل الرسمية في الدفاتر المخصصة لذلك • وكذلك الأمر إذا أريد بهذا التوكيل الاضرار بانغير ، كما اذا وكل شخص آخر للتوقيع باسمه على سند دين بقصد التهرب من هذه المديونية • فهنا تكون الوكالة باطلة • ويلاحظ أنه اذا كان الجاني وقع باسمه الخاص منتحلا في المحرر أنه وكيل عن شخص آخر اعتبر ذلك تزويرا - لا بوضع امضاء مزور وانما بتغيير المحررات بطريق الاضافة •

ولا يعتبر تزويرا تحبير امضاء صحيح مكتوب بالقلم الرصاص (١) ، وذلك باعتبار أن هذا الفعل لا ينطوي على نسبة المحرر زورا الى غير من وقع •

الختم المزور : يشترك الختم مع الامضاء في مدلول واحد ، ومن ثم يسرى عليه ما قررناه بشأن الامضاء المزور • ويعتبر استعمال ختم صحيح دون علم صاحبه بمثابة وضع الختم مزور ، وذلك باعتبار أن الجاني يكون قد نسب الى صاحبه زورا أنه بصم بختمه على المحرر (٢) • ويستوى أن يكون الجاني قد حصل على الختم بحق أو بدون حق (٣) ، كما أن استعمال ختم سبق أن ألغى استعماله يعد بمثابة وضع ختم مزور سواء كان الجاني قد استعمل هذا الختم في محررات مؤرخة في تاريخ معاصر لوقت استعمال هذا الختم ، أو في محررات لاحقة على هذا التاريخ ؛ لأن الجاني في هاتين الحالتين يكون قد نسب الى صاحب الختم على خلاف الحقيقة توقيعه به •

بصمة الاصبع : كثيرا ما يحدث أن يصم المزور باصبعه أو اصبع غيره على ورقة ثم ينسب هذه البصمة الى شخص آخر • لذا نص قانون العقوبات

(١) رمسيس بهنام القسم الخاص ص ١٠٢ •

(٢) نقض اول يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٤٥ ص ٧٩ •

(٣) مع ملاحظة انه في هذه الحالة الاخيرة تعدد جريمة التزوير مع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ او المادة ٢٠٩ على حسب الاحوال •

في المادة ٣٣٥ على أنه تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق أحكام باب التزوير (١) .

التوقيع بالمباغة : يتحقق التوقيع بالمباغة اذا كانت ارادة الموقع لم تتجه الى وضع امضائه على المحرر بصورته الراهنة ، وإنما حصل عليه الجاني مباغة أى في غفلة منه وطريق الغش (٢) . ويعتبر بمثابة وضع امضاء مزور ، أن يتمكن الجاني عن طريق المباغة من نسبة المحرر الى شخص لم يصدر عنه ، فضلا عن أنه ليس في القانون ما يحتم أن يضع الجاني الامضاء المزور بخط يده (٣) . ويستوى أن تكون المباغة في طبيعة المحرر أو في بعض محتوياته . ومثال النوع الأول من المباغة أن يكتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ثم يدسها عليه في أوراق أخرى ، فيوقع عليها بامضائه ضمن هذه الأوراق دون أن يتنبه الى طبيعتها . ومن يضع محررا عليه ورقة كربون تحت المحرر الذي وقعها صاحب هذا الشأن باختياره حتى يحصل الجاني على توقيع في هذا المحرر الأخير . ومثال المباغة في محتويات المحرر أن يطلب من شخص التوقيع على عقد بشروط معينة فيوقعه ثم يتضح أن محرر العقد قد أضاف قبل التوقيع شروطا أخرى غير التي ذكرت له .

(١) قبل هذا النص ترددت محكمة النقض في مساواة بصمة الاصبع بالامضاء أو الختم ، فقضت أولا بأن وضع البصمة ليس تزويرا استنادا الى ان البصمة التي يضعها شخص ما بأصبعه يستحيل أن تكون مرورة لا في ذاتها ولا نسبتها لغير باصمها ، لأنها لو نطقت لما فاهت الا باسم صاحبها لا بسم المراد نسبتها اليه (نقض ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ مجموعة لقواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥١ ص ٢٩٥ ، ديسمبر سنة ١٩٤٢ ج ٣ رقم ٥١ ص ٥٨) .

ثم عدلت عن هذا الرأي في نقض مارس سنة ١٩٣٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٤٨ ص ٤٤٩ . وفي هذا الاتجاه الأخير نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ٤٠ ص ١٦١ .

(٢) ويتلخص في أن الجاني دفع المجنى عليه الى التوقيع على محرر باللغة الفرنسية التي يجهلها موهبا آياه بأنه يحتوى على مضمون معين خلافا للحقيقة .

Cass., 8 fév. 1955, Bull. 87, Rev. de sc. crim.. 1955,
p. 520, Observations M. Huguency.

Perkins, p. 30.

ولا يتحقق التوقيع بالمباغة اذا كان الجاني عالما وقت التوقيع بطبيعة المحرر ومحتوياته ، الا أنه انساق في توقيعه تحت تأثير بعض المظاهر الخادعة . مثال ذلك أن يطلب أحد الأشخاص من آخر التوقيع على اتفاق معين موهما اياه كذبا بأنه سوف يجلب له الربح ، فيوقع الأخير عليه تحت تأثير هذا الغش (١) .

(ب) وضع اسماء اشخاص آخرين مزورة :

نصت على هذه الطريقة المادة ٢١١ من قانون العقوبات الفرنسي ، وهي ترجمة غير دقيقة لعبارة «Supposition de personnes» الواردة في الصيغة الفرنسية لهذه المادة ، وهو ذات التعبير الذي أورده قانون العقوبات الفرنسي في المادة ١٤٥ . والمقصود بهذه العبارة هو انتحال شخصية الغير ؛ وذلك بأن يدعى الشخص لنفسه اسما غير اسمه سواء كان صاحب هذا الاسم شخصا حقيقيا أو وهميا (٢) .

ويلاحظ أن هذه الطريقة من طرق التزوير قد لا تتحقق الا مقترنة بغيرها من الطرق ؛ ذلك أن انتحال شخصية الغير قد يقترن بالتوقيع بامضائه أو ختم مزور للشخص الذي انتحلت شخصيته أو بمحو الامضاء الحقيقي في المحرر ووضع امضاء مزور بدلا منه وهو ما يعد تزويرا ماديا . كما قد تقع هذه الطريقة بوصفها تزويرا معنويا ، كان يتقدم الجاني الى الموظف المختص منتحلا شخصية غيره فيثبت الموظف شخصيته المزورة ولو أنه يوقع الجاني بالاسم المنتحل ، مما يعتبر تزويرا معنويا يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وبناء على ذلك فان النص على هذه الطريقة لا يعدو أن يكون

Perkins, p. 299.

(١)

مع ملاحظة احتمال وقوع جريمة النصب في هذه الحالة اذا توافرت اركانها . وقد قضى في امريكا بوقوع التزوير اذا أوهم الجاني ابنه المجنى عليه - الذي لا يعرف الكتابة - ان والدها قد فوضها في التوقيع بامضائها على سند معين فوقعت على هذا السند تحت تأثير الغش المذكور .

Perkins, p. 301.

Garcon, art. 147, no. 343.

(٢)

تنقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام من ٢٤ رقم ٣٧ ص ١٧٠ (بشأن متهم زور بطاقة شخصية بان انتحل فيها اسما وهميا) .

تحصيلا لحاصل وتقريراً لواقع • وبالتالي فإن غيرها من طرق التزوير المادى والمعنوى تغنى تماما عن هذه الطريقة •

(ج) الاصطناع :

الاصطناع البحث : يتحقق الاصطناع بخلق محرر لم يكن له وجود من قبل ونسبته زورا الى غير محرره بشرط أن يكون المحرر المصطنع له مظهر قانونى ، أى متضمنا لواقعة ترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به فى اثباتها (١) • ولا يشترط فيه أن يتوخى الجانى صدور المحرر مشابها لآخر صحيح • وقد يكون الاصطناع كليا كما اذا ورد على المحرر برته ، كالعقد أو الكمبيالة • وقد يكون الاصطناع جزئيا كما اذا ورد على جزء فى المحرر يثبت واقعة قانونية مكمله ، كتزوير بيان يفيد تسجيل العقد على أحد العقود ، وتزوير تظهير على كمبيالة (٢) • وغالبا ما يقترن الاصطناع بوضع امضاء أو ختم مزور ، وان كان ذلك لا يعد شرطا ضروريا لتوافر الاصطناع (٣) • فقد يصطنع الجانى المحرر دون تزوير امضاء من نسبة اليه • وفى هذه الحالة يثور البحث عن أثر عدم وضع الامضاء على المحرر فى صحته ، ومدى وقوع التزوير فى هذه الحالة اذا ترتب على ذلك بطلان المحرر ، وهو ما عالجنه فيما سبق • ومن أمثلة الاصطناع فى المحررات الرسمية اصطناع محضر جلسة (٤) ، أو حكم (٥) ، أو شهادة وفاة (٦) ، أو اخطار بالاعفاء من التجنيد (٧) • ومن أمثلة الاصطناع فى المحررات العرفية

(١) Manzini, no. 2265, pp. 674, 675,

(٢) Garcon, art. 147, no. 282.

(٣) نقض ٢٦ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٢٢ ص ٩٠٢ •

(٤) نقض ٢٢ مارس ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٦٣ ص ٦٠ •

(٥) نقض ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٤٤ ص ٦٨٢ ، ٦ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٥ ص ٤٥١ •

(٦) نقض ٧ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٣ ص ٧ •

(٧) نقض ١٥ مارس سنة ١٩٣٥ سنة ١٩٣٥ المجموعة الرسمية س ٣٦ رقم ١٧٦ •

اصطناع عقد أو سند دين (١) ، أو شكوى صادرة من المجنى عليه ، أو وعد بأمر محرر على بطاقة زيارة •

وقد ثار البحث حول حالة ما اذا حصل شخص على أجزاء سند ممزق ولصقتها بعضها ببعض بحيث أعاد السند الى سيرته الأولى • وقد ذهب البعض (٢) الى ان ذلك يعد تزويرا بطريق الاصطناع باعتبار ان المحرر قد أصبح غير موجود على أثر اعدامه وأن جمع قصاصاته الممزقة قد أدى الى انشاء محرر جديد • وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن جمع شخص لأجزاء بعض كوبونات احدى الشركات التجارية التي كانت قد مزقت على أثر دفع قيمتها ، مما أدى الى ايجاد كوبات مصنعة ، يعد تزويرا (٣) • وذهب البعض الآخر (٤) بأن هذا الفعل لا يعد تزويرا ، وان أمكن اعتباره نصبا - وذلك باعتبار أن الجاني لم يرد بتجميع أجزاء السند الممزق نسبته الى صاحبه ، بل الايهام بأن محرره لا زال ملتزما بالتعهد الذي يتضمنه • ونحن نؤيد الرأي الأول باعتبار أن تجميع أجزاء المحرر الممزق ينطوي على خلق محرر كان معدوما وسبته من جديد الى صاحبه على غير رضائه وهو ما يتوافر به معنى الاصطناع •

الاصطناع الموصوف (التقليد) : اذا كان المشرع قد أغفل في المواد الخاصة بتزوير المحررات النص على طريق التقليد ، فإن ذلك لا يحول دون اعتباره نوعا من الاصطناع ، يشترط فيه توافر تشابه معين بين المحرر المصطنع والمحرر الصحيح • فالتقليد يفترض الاصطناع بلا جدال • وفي هذه الحالة لا عبرة بما اذا كان التقليد ماهرا متقنا أو غير متقن ، انما العبرة بأن يكون مظهر المحرر المقلد على الأقل من شأنه أن يدخل في اعتقاد الغير أن الكتابة المقلدة قد صدرت عن نسبت اليه (٥) • ويقترن التقليد غالبا

(١) انظر استئناف جنح اسكندرية في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٦ المجموعة انرسية س ٧ رقم ١٠١ •

Garcon, art. 147, no. 279.

(٢)

Cass., 26 janvier 1880 (Garcon, art. 147, no. 288).

(٣)

(٤) محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٦٣ ، رؤوف عبيد ص ٦٩ •

Garraud, vol. 4, no. 1361.

Garcon, art. 147, no. 279.

بوضع امضاء أو ختم مزور (١) وبتغيير المحرر • كأن يقلد الجاني خط الغير في عبارة يضيفها إلى المحرر • كما إذا أضاف إلى العقد شروطا لم يتفق عليها المتعاقدون ، وفي هذه الحالة يكون التزوير قد وقع بأكثر من طريقة واحد للتزوير • إلا أنه قد يتصور وقوع التزوير بالتقليد وحده غير مقترن بأحدى طرق التزوير الأخرى ، كتقليد إحدى أوراق اليانصيب أو تذاكر السكة الحديد •

٢٩٦ - (ثانيا) التفسير في مضمون المحرر :

(١) تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة الكلمات :

أراد المشرع بهذه العبارة أن تسمح لجميع صور التغيير الذي يتصور احداثه في المظهر المادى للمحرر بعد تمامه ، فإن حصل التغيير أثناء كتابته في المعاني الذي يتضمنها اعتبر ذلك تزويرا معنويا • ويتحقق هذا التغيير بكل مساس مادى بالكتابة موضوع المحرر ، كالأضافة (٢) ، أو الشطب (٣) ، أو المحو أو التحشير بين السطور أو الجذف ، أو طمس الامضاءات أو الاختتام (٤) ، أو شطبها أو انتزاعها من موضعها ولصقها في محرر آخر (٥) • ويستوى حصول هذا التغيير بطريق عادى أو بوسيلة كيميائية •

(١) محمود مصطفى ص ١٠٢ •

(٢) سواء وردت هذه الأضافة على الكلمات أو الحروف أو علامات الوقف ، الأمر الذى من شأنه أن يحدث تغييرا فى معنى المحرر •

(٣) حكم بأنه يعتبر تزويرا فى ورد الأموال المقررة أحداث تعديل فى الأرقام الدأنة على عدد الأقدنة المكلفة باسم المزور وفى الأرقام الدالة على مقدار الأموال المقررة (نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة لأحكام س ٨ رقم ١٤٢ ص ٥١٧) •

(٤) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥

رقم ١٤٨ ص ٢٧٢ •

(٥) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم

٣٧ ص ٣٤ •

وقد قضت محكمة النقض بأنه حصل المتهم على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن للأقرار المزور تتوافر جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر (نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الأحكام س ٢٣ رقم ٢٦٧ ص ١١٧٩) •

ويشور البحث في حالة اتلاف جزء من المحرر بقصد تغيير مضمونه ومعناه ، عما اذا كان الفعل المذكور يعد اتلافا أو تزويرا . ولا خلاف في أن اعدام المحرر يعد اتلافا وتنطبق عليه المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات . أما في حالة الاتلاف الجزئي ، فالراجع أن الفعل يعد تزويرا اذا ترتب عليه تغيير في مضمون المحرر ومعناه ، وبعبارة أخرى أن يترتب عليه تشويه وجه الاستعمال الذي أعد المحرر له (١) . مثال ذلك أن يمزق الجاني المخالصة المكتوبة على جزء من ثمن الدين للإيهام بعدم سداد هذا الدين (٢) . فاذا ترتب على الاتلاف الجزئي اعدام المعنى الذي ينبعث منه واعتباره عديم الجدوى أى لا ينصرف الى معنى آخر اعتبر ذلك اتلافا .

المطلب الثاني

التزوير المعنوي

٢٩٧ - تقسيم وحصر :

نصت المادة ٢١٣ عقوبات على التزوير المعنوي فبينت طرقه على سبيل الحصر وهي : تغيير اقرارات أولى الشأن التي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها بها ، وجعل وقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وجعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

والطريقة الثالثة التي نصت عليها المادة ٢١٣ عقوبات لا لزوم لها ، فالأمثلة التي يتصور القول بها تطبيقا لهذه الطريقة تندرج اما تحت الطريقة الثانية أو الأولى ، ومن ثم فلا نرى محلا لأفراد بحث مستقل لها .

ومن الصور الدقيقة للتزوير المعنوي انتحال الشخصية والتزوير في المحررات الموقعة على يياض والتزوير بالترك مما معه بحثها استقلالا على حدة .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٠٢ .

(٢) نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ للمحكمة س ٧ رقم ٤٦١ ص ٧٨٨ .

٢٩٨ - تغيير القرارات اولى الشأن التي كان الغرض من تحرير
السندات اذارجها بها :

يتحقق التزوير بهذه الطريقة كلما غير كاتب المحرر في الحقيقة التي
أدلى بها صاحب الشأن اليه لاثباتها بالمحرر . وقد يقع ذلك من موظف عام
في محرر رسمي (١) أو فرد من آحاد الناس في محرر عرقي . ومثال الحالة
الأولى أن يغير الموثق في بعض بيانات العقد التي طلب منه أصحاب الشأن
اثباتها ، أو أن ينقص المأذون من قيمة المهر بقصد الاستيلاء على جزء من
الرسوم المستحقة ، أو أن يثبت في اشهار الطلاق أنه وقع مكملا للثلاث
لا ثلاثا بعبارة واحدة كما أقر صاحب الشأن أمه (٢) ، أو أن يثبت كاتب
الجلسة أقوالا محرفة للمتهم أو أحد الشهود . ومثال التزوير في المحررات
العرفية من يكلف بكتابة مخالصة على وجه السند بسدد جزء من الدين
فيؤثر بسداد مبلغ أكبر مما سدده .

وقد يتحقق التغيير في الاقرارات باغفال ادراج ما أقر به صاحب الشأن،
سواء كان الاغفال كلياً أو جزئياً ، ما دام قد ترتب عليه تغيير المعنى الذي
أراد صاحب الشأن اثباته (٣) ، أو بنسبة اقرار الى صاحب الشأن لم يكن
منه على الاطلاق (٤) .

ولا يشترط لوقوع التزوير بهذه الوسيلة أن يكون صاحب الشأن
حاضرا بنفسه وقت الادلاء بأقراره (٥) فيعتبر تزويرا التغيير الذي يرتكبه
عامل التليفون في الاشارة التليفونية .

(١) وهو ما لا يتصور الا منه ، باعتبار أن مناط رسمية الورقة هو
صدورها من موظف عام مختص .

(٢) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧
رقم ٢٦١ ص ٢٥٨ .

Manzini, vol. 6, no. 2296, p. 711. (٣)

Manzini, vol. 6, no. 2296, p. 710. (٤)

Manzini, vol. 6, no. 2296, p. 711, (٥)

وتفترض هذه الطريقة أن يكون الجاني سىء النية لأنه هو الذى يقوم جانبه بتغيير الحقيقة فى المحرر .

٢٩٩ - جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة :

تضم هذه الطريقة جميع صور التزوير المعنوى . ويراد بها اثبات واقعة فى محرر على غير حقيقتها . وتتميز عن الطريقة الأولى فى أنها لا تستلزم أن يرد التغيير على البيان الذى يريد صاحب الشأن ادراجه بالمحرر ، بل تسع الى أكثر من ذلك فتشمل اثبات حصول أو اتمام واقعة معينة فى حضوره خلافا للحقيقة ، وبوجه عام اثبات الوقائع التى أعد المحرر لاثباتها على خلاف الحقيقة .

(١) اما عن اثبات حصول أو اتمام واقعة معينة فى حضوره خلافا للحقيقة ،

فمثاله أن يثبت معاون احدى محاكم الأحوال الشخصية فى محضر اشهار المزداد الخاص ببيع نصيب بعض القصر مقدار قيمة الثمن الذى تسلمه خلافا للحقيقة ما تسلمه (١) ، والمحقق الذى يثبت زورا فى محضره أنه عثر مع المتهم على مخدر أو سلاح أو أنه اعترف بالتهمة .

(ب) وبالنسبة الى الاثبات على خلاف الحقيقة لغيرها من الوقائع التى أعد المحرر لاثباتها ، فانه يستوى بشأنه أن يكون الجاني عالما بكذب ما يدونه أو جاهلا به معتمدا على ما أدلى به اليه صاحب الشأن . هذا بخلاف الطريقة الأولى فانها تفترض سوء نية من قام باثبات البيان المزور .

ومن أمثلة التزوير فى المحررات الرسمية بهذه الطريقة أن يصدر العمدة وشيخ البلد شهادة ادارية تثبت أن شخصا معيننا توفى فى تاريخ معين حالة كونه متوفيا فى تاريخ سابق (٢) ، وأن يحرر مدير لاحدى الورش كشفا

(١) نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٩١٧ ص ٦١٥ .

(٢) نقض ١٢ يونية سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٥٣ ص ٤٧ ، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ١٠٢ و ١٠٧ ، ٢٢ يناير سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٤٦٦ ص ٦١١ ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٩٨ ص ٤٤٦ .

يطلب ثبت فيه خلافا للحقيقة أن الورشة في حاجة الى كمية من الواح الصاج لتخزينها واستعمالها في أعمال الورش ، أو ثبت فيها خلافا للحقيقة أن عملية اصلاح ماكينات الفحم في حاجة الى كمية معينة من الواح الصلب^(١)، وأن ثبت على غير الحقيقة بصفته عمدة أوصرافا ومن أعضاء لجنة القرية في شهادة يعطيها لأحد الأشخاص بأنه من طبقة الزراع ويزرع بصلا بالقدر الذي يمكنه من صرف قدر من الخيش من بنك التسليف^(٢) .

ومن أمثلة التزوير في المحررات العرفية بهذه الطريقة ما حكم به بشأن موظف بأحد البنوك - قبل تأميمها - أثبت في ترخيص استيراد بضائع من الخارج على خلاف ما يقضى به التصريح الصادر من المراقبة العامة للاستيراد أنه رخص لأحد الأفراد باستيراد بضائع معينة لم يضمها التصريح المذكور^(٣)، وتغيير الحقيقة في دفتر حركة المبيعات الذي تسلمه الجمعية الزراعية الى وكلائها في البيع^(٤)، ومن يكلف بترجمة خطاب من لغة الى أخرى فيغير في بعض بيانات الخطاب بسوء نية^(٥) .

وقد قلنا أن التزوير بهذه الطريقة قد يتم دون علم من قام بالاثبات بتغيير الحقيقة فيما أثبتته . مثال ذلك من أثبت في صحيفة الدعوى بيانا خاطئا عن محل اقامة المدعى عليه ، ثم جاء المحضر فأيد هذا البيان بحسن نية^(٦) . ومن يقرر كذبا للمحضر أن الشخص المطلوب اعلانه مقيم معه ويتسلم الاعلان بالنيابة عنه بحجة أنه غائب مؤقتا عن المنزل^(٧) . ومن

(١) نقض ١١ يونية سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٨٧

س ٦٥١ .

(٢) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٢١٤

س ٧٦٢ .

(٣) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٣٣

س ١٦٨ .

(٤) نقض ٢٦ اكتوبر سنة ٢١٩٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥

رقم ٥٤٥ س ٦٩٤ .

(٥) Cass., 2 avril 1867 (Garcon, art. 147, no. 302).

(٦) انظر نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ ق،

٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢ .

(٧) نقض ٥ يونية سنة ١٩١٥ (اشار اليه الدكتور السعيد مصطفى

السعيد ص ١١٢ نقلا عن الشرائع س ٢ ص ٢٩٢) .

يدعى أمام المؤذون أن ابنته وكلته عنها في عقد زواجها بآخر ويعقد الزواج بهذه الصفة زورا ، ومن يبرز حوالة بريدية غير مملوكة له متحلا اسم صاحبها (١) .

٣٠٠ - انتحال شخصية الغير :

صورته : قلنا ان الثقة العامة هي المصلحة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير . وقد تتعلق هذه الثقة بشخص معين ، فاذا انتحل شخص اسم آخر أو صفة هذا الشخص أو استبدله بآخر تحقق الاعتداء على هذه المصلحة . ونظرا الى ذاتية هذه الصورة من التزوير عالجها قانون العقوبات الايطالي على حدة في المواد من ٤٩٤ الى ٤٩٨ .

ولما كان التعريف بالشخصية لا يتوقف على اسم صاحبها وانما يرجع الى عناصر أخرى كحالته الاجتماعية وموطنه وصفته القانونية (٢) ، فانه لا يجوز أن يقتصر مدلول الانتحال على الاسم وحده دون غيره . ويعتبر انتحال الشخصية تزويرا معنويا يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، وان كان يعد مثالا فريدا لهذه الطريقة (٣) . وغنى عن البيان أن هذا الانتحال لا يقع تحت طائل التزوير ما لم يثبت في محرز ، اذ الكذب الشفوي وان صلح أساسا لجريمة النصب ، فانه لا يصلح في جريمة التزوير .

(١) ويتحقق استبدال الشخصية عندما يثبت المزولة حضور شخص معين بدلا من آخر ، مثال ذلك أن يثبت المحضر أنه سلم الاعلان الى شخص المعلن اليه حالة كونه قد سلمه الى تابعه (٤) وأن يثبت كاتب الجلسة حضور المدعى بنفسه حالة كونه وكيله هو الذي حضر نيابة عنه .

(١) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٥ ص ٣٨ .

(٢) انظر في القضاء الايطالي :

Cass., 21 maggio 1953, Rassegna giur. cod. pen. 1 appendice, 1953, p. 268,

(٣) نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٢٨٥ ص ٢٣٩٢ .
(٤) Garçon, art. 147, no. 348, 350.

(ب) أما انتحال شخصية الغير بتغيير الاسم ، فيتم في صورة ما اذا أدلى الغير باسم كاذب 'تحلّه زورا' ، سواء كان هذا الاسم لشخص حقيقي أو خيالي (١) . مثال ذلك في المحررات الرسمية أن يتسمى شخص باسم المدعى عليه ويتسلم عريضة الدعوى المعلقة اليه (٢) ، ومن يتسمى أمام الموظف المختص بإدارة تحقيق الشخصية باسم غيره ليحصل لهذا الغير على صحيفة الحالة الجنائية خالية من السوابق (٣) ، ومن يتسمى باسم آخر في دفتر السجن وأوراقه وينفذ العقوبة بدلا عنه (٤) . أما في المحررات العرفية فمثاله أن ينتحل شخص اسم مدير إحدى الشركات ويعطى إشارة تليفونية باسمه ، أو أن يتسمى شخص باسم طالب ويؤدي الامتحان بدلا عنه (٥) .

(ج) وقد يتم انتحال شخصية الغير بتغيير الحالة أو الصفة التي تفيد في تحديد شخصيته ، كاهليته المدنية ، وحالته الاجتماعية ، وموطنه . ومن قبيل ذلك أن يدعى صاحب الشأن أمام موثق العقود أنه كامل الأهلية حاله كونه محجورا عليه ، وأن ينتحل شخص شخصية عامل تليفون إحدى الجهات ويعطى إشارة تليفونية بهذه الصفة . وكل ما يهم هو أن تكون

Manzini, vol. 6, no. 2376, p. 793.

(١)

- (٢) تقض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية من ٧ رقم ١٠٨ .
(٣) تقض ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٥ ص ١٤٣ يلاحظ ما قلناه فيما تقدم بشأن ورقتي الفيش والتشبيه .
(٤) تقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ .
رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢ .

(٥) أحمد أمين ص ٣١٣ ، ويلاحظ أن ورقة الإجابة تعد محررا عرفيا بالنظر الى أن كاتبها - وهو طالب - ليس موظفا عموميا . ولا تعد محررا رسميا الا في حدود تأشيرات المصححين عليها . ولا تنسحب الرسمية على الإجابة بعد تصحيحها ، لان هذا التصحيح يقتصر على تقدير درجة الإجابة بغض النظر عن شخص كاتبها . على اننا نرى ان رسم الدرجة التي نالها هذا الطالب زورا في نتيجة الامتحان يعد تزويرا في محرر رسمي - وهو كشف نتيجة الامتحان - يجعل واقعة مزورة - هي عدم اداء الطالب للامتحان - في صورة واقعة صحيحة ، ويسأل المزور في ورقة الإجابة في هذه الحالة باعتباره شريكا بالمساعدة مع فاعل حسن النية هو الموظف الذي حرر كشف نتيجة الامتحان . كما يسأل الطالب باعتباره شريكا بالاتفاق مع هذا الشريك بالمساعدة .

الحالة أو الصفة المتحلة ذات أهمية في تجديد ما للمحرر من قوة في
الاثبات وصلاحيه لترتيب الآثار القانونية (١) .

كل هذه الأمثلة تهيد كيف يتم التزوير المعنوي باتحال شخصية الغير
أو استبدالها ، وهو كما قلنا يتحقق بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة
صحيحة . الا أنه يلاحظ أن هذه الطريقة تفتقر غالبا بالتزوير المادى بوضع
امضاء مزور . ويمكن تصور حالات يتم فيها التزوير دون امضاء مزور ،
مثال ذلك أن يحضر شخص الجلسة منتحلا اسم المتهم ولا يوقع بامضاءه
في محضر الجلسة .

تغيير المتهم اسمه في التحقيق : ويدق البحث بصدد تغيير المتهم اسمه
في التحقيق . ووجه الدقة أن المتهم يتمتع بحق الدفاع عن نفسه ، وهو
ما يتسع لحالة التوجه على المحقق في اثبات شخصيته بغية التهرب من
العقاب .

وقد ذهب رأى الى أن هذا التغيير تزويرا دون تمييز بين ما اذا كان
المتهم قد وقع بامضاء مزور أو لم يوقع ، وذلك بالنظر الى أن محضر التحقيق
لم يعد لاثبات حقيقة اسم المتهم (٢) . وهذا رأى مردود بأن محضر التحقيق
قد أعد للتحقيق مع شخص بعينه هو الموجه اليه الاتهام مما يؤدي الى تغيير
جوهرى في مضمون محضر التحقيق . وذهب رأى آخر الى قصر العقاب على
التزوير في حالتى اتحال المتهم في التحقيق اسما حقيقيا ، والتوقيع بامضاء
مزور ولو كان منسوباً الى شخص خيالى (٣) . وقد ذهب جمهور الفقه (٤)
الى أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يبيح له تغيير اسمه في التحقيق
بالقدر الذى لا ينفوى على اضرار بالغير ، أى يتقيد هذا الحق بحالة اتحال

Manzini, vol 6, no 2376, p. 795.

(١)

(٢) نقض ١٤ مايو سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم
٢٥٠ . في هذا المعنى نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٣ مجموعة
الاحكام ص ٢٤ رقم ٣٧ ص ١٧٠ .

Garraud, vol 4, no. 13788.

(٣)

(٤) السيد مصطفى السعيد ص ٥١٦ ، محمود مصطفى ص ١٠٥ ،
على راشد ص ٢٣١ ، رؤوف عبيد ص ٧٩ .

اسم خيالى . وهى الصورة التى لا يترتب فيها على هذا الانتحال الحاق ضرر بالغير ، دون تفرقة بين ما اذا كان المتهم قد ارتكب تزويرا ماديا بوضع امضاء مزور أو اقتصر على التزوير المعنوى بانتحال شخصية الغير . أما اذا انتحل الجانى اسما حقيقيا ولو لم يقع بامضاء مزور ، فان هذا الانتحال وحده قد يسبب ضررا لصاحب هذا الاسم مما لا يبيح له حق الدفاع المخول للمتهم ، وبالتالي يقع فى دائرة التزوير . ونحن نؤيد هذا رأى ، ذلك أن كان من حق أن يغير فى اسمه وأقواله استعمالا لحقه فى الدفاع المقرر بالقانون ، الا أن استعمال هذا الحق يتقيد بعدم الاضرار بالغير . ولما كان انتحال اسم شخص حقيقى من شأنه أن يجلب الضرر لهذا الشخص فان هذا الانتحال لا يعد فى حدود حق الدفاع المقرر قانونا ، ومن ثم فيعاقب عليه باعتباره تزويرا . ويجب أن يلاحظ أننا هنا قد اعتمدنا على فكرة الضرر لا باعتبارها شرطا لتجريم التزوير ، وانما باعتبار أن عدم الاضرار بالغير يمثل السباح الموضوعى لحق الدفاع الذى لا يجوز لمن يمارسه أن يتخطاه والا وقع تحت طائل العقاب (١) .

وقد رأى مشروع قانون العقوبات الجديد امتدادا بالعقاب الى مختلف صور الانتحال أن ينص فى المادة ٣٤١ على معاقبة من انتحل اسم غيره أو أعطى بياناً كاذباً عن محل اقامته فى تحقيق ابتدائى أو انتهائى الا أنه نص على عقوبة مخففة لهذه الجريمة .

وغنى عن البيان أنه اذا أثبتت أقوال المتهم فى محضر التحقيق ، فلا يجوز له أنه يحدث بها تزويرا ماديا بدعى استعمال حق الدفاع ، لأنه متى أثبتت

(١) وقد ذهبت محكمة النقض فى تأييد هذا الرأى الى انه وان كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، الا ان مجرد تغيير المتهم لاسمه فى هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع ، ألا ان يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو حتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . ويلاحظ أن ما قانته محكمة النقض فى هذا الحكم من وجوب أن يكون صاحب الاسم المنتحل معروفا لدى الجانى ، يتعلق بمضمون القصد الجنائى الذى يجب توافره فى هذه الجريمة (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٥٢ ص ٤٨٩) .

أقواله في المحضر تعلقت بها مصلحة الدولة في تحقيق العدالة ، فلا يجوز الاعتداء عليها .

٣٠١ - خيانة الائتمان في الحررات الموقعة على بياض :

النشاط الإجرامي : تفترض هذه الجريمة أن المحرر موضوع التزوير قد وقع على بياض سواء بالامضاء أو الختم أو البصمة، ثم سلم على سبيل الأمانة الى الجاني لملء البياض الذي يحتويه بيانات معينة. ولا يشترط أن يكون المحرر برمته موقعا على بياض بل قد يكون متضمنا لبيانات معينة ثم يترك به بياض للملئ بغيرها من البيانات . فالجاني على هذه الصورة مكلف طبقا لعقد الأمانة الذي ارتبط مع صاحب التوقيع بأن يثبت وقائع معينة ، فإذا هو خان الأمانة وأثبت خلاف ما ائتمن عليه يكون قد ارتكب تزويرا معنويا بتغيير اقرارات أولى الشأن التي كان الغرض من تحرير السندات ادراجها بها (١) . وقد حرص المشرع على أفراد نص خاص لهذه الصورة من صور التزوير المعنوي، هو نص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات (٢) . ومثال ذلك أيضا قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٤٠٧) وقانون العقوبات الايطالي (المواد من ٤٨٦ الى ٤٧٨) .

ولا جدال في أن هذه الصورة من التزوير المعنوي لا تقع تحت طائل التزوير المادي ، لأن الجاني مكلف بكتابة المحرر وفقا لعقد الأمانة . وقد رفض الفقه الايطالي (٣) اعتبارها من صور التزوير المعنوي ، بدعوى أن

(١) ولذلك قضت محكمة النقض بأن دفاع المتهم بحقه في تظهير الكمبيالة المسلمة اليه موقعة على بياض - تظهيراً ناقلاً للملكية ، هو دفاع جوهري لما يترتب عليه من اثر في انتفاء الجريمة (نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٢٠ ص ١١٢٠) .

(٢) وقد جرى نصها على أن « كل من ائتمن على ورقة ممضاة او مختومة على بياض فخان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم او الامضاء سند دين او مخالصة او غير من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء او الختم او لماله عوقب بالحبس ويمكن ان يزداد عليه غرامة ، لا تتجاوز خمسين جنيا ، وفي حالة ما اذا تكن الورقة الممضاة او المختومة على بياض مسلمة الى الحائز وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير » .

(٣) Manzini, vol. 6, no 2340, p. 762; Antolisei, vol. 1.

no. 139, p. 530.

وقد سمي هذا النوع بالتزوير الناقص، (Manzini, vol. 6, 751).

هذه الجريمة قد تقع ولو كان ما كتب مطابقا للحقيقة ، لأن المؤتمن على التحرير لا يعبر عن فكره الخاص فيما يكتبه وانما يدون ما اتفق مع صاحب التوقيع على بياض ولو كان مخالفا للحقيقة . فاذا هو خالف هذا الاتفاق وكان ما أثبتته متفقا مع الحقيقة ، وقع تحت طائلة العقاب . ونحن نخالف هذا الرأي ، ذلك أن العبرة في تقدير الحقيقة ليست بالحقيقة المطلقة ، وانما بالحقيقة الظاهرة كما يراها صاحب الشأن ولو لم تتفق مع الحقيقة المطلقة ، كما سنبين فيما بعد . ومادام الجاني قد خالف الحقيقة التي أراد صاحب الشأن اثباتها بالمحرر فانه يعد مرتكبا لتزوير معنوي ^(١) . على أنه لما كان النشاط الاجرامي لهذه الجريمة لا يتوافر الا بالتزوير المعنوي ، فان تدخل الغير الذي لم يؤتمن على التحرير ، بكتابة بيانات مزورة في المحرر - ولو بناء على توافئه مع مستلم الورقة - يعد تزويرا ماديا يخضع للقواعد العامة (٢) .

Donnedieu de Vabres, Rev. de sc. crim., 1941, pp. 294, (١)

قارن السعيد مصطفى السعيد ص ١٩٣ ، اذ يرى أن هذا العمل يعد تزويرا ماديا بطريق الاصطناع .

(٢) قضت محكمة النيا الابتدائية بأنه اذا ملئ الفراغ الذي فوق الامضاء أو الختم من شخص آخر غير مستلم الورقة - الموقعة على بياض - ولكن بالاتفاق معه فان هذا الفعل يعد تزويرا من جانب كاتب الورقة واشتركا فيه من جانب الامين الذي تسلم الورقة مما يمنع معه عندئذ تطبيق المادة ٣٤٠ عقوبات بل يتعين تطبيق مواد التزوير (٢٩ يناير سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية للاحكام والبحوث القانونية ، يناير سنة ١٩٦٣ ص ٤١٤) . وقد كان الامر محل خلاف فذهب رأى (Chauveau et Hélie, vol. 5, no. 2259, p. 456, etc.) الى تجزئة الفعل واعتباره خيانة امانة على معضاة على بياض بالنسبة الى من ائتمن على هذه الورقة وتزويرا عاديا بالنسبة الى الغير . وعيب هذا الرأي أن جريمة خيانة الائتمان على ورقة معضاة على بياض تفترض ان نشاطها الاجرامى يتم بطريق التزوير المعنوي . فاذا ما تم بطريق التزوير المادى من الغير توافرت لدينا جريمة تزوير عادية فاعلها هو هذا الغير والشريك فيها هو الامين على ما بالورقة . وذهب رأى آخر . انظر (Garraud, vol. 6, p.) الى اعتبار الجريمة خيانة امانة بالنسبة الى الاثنين وذلك باعتبار أن الامين على ما بها هو مرتكبها الحقيقى ، وهو رأى مردود أن العيب بالائتمان كما تصوره القانون لا يقع الا من الامين ذاته بفعل التزوير المعنوي . ولعل الصحيح هو أن هذه الجريمة تفترض أن تكون الورقة قد سلمت الى الجاني الذي زور على الورقة

وقد صور كل من التشريعين الفرنسى والمصرى هذه الجريمة باعتبارها نوعا من خيانة الأمانة ، وهو تصوير لا محل له ، وقد كان له ما يبرره فى التشريع الفرنسى أيام أن كان يعتبر التزوير فى المحررات العرفية من الجنايات . أما بعد تعديل عام ١٩٥٨ الذى اعتبر هذا التزوير من الجنح فليس له ما يبرره .

طبيعة المحرر : ولا يقتصر تصور وقوع هذا النوع من التزوير على المحررات العرفية وحدها (١) . بل انه قد يقع على المحررات الرسمية والعرفية سواء بسواء . ولهذا نجد قانون العقوبات الإيطالى يفرد نصين يعالج كلا منهما التزوير فى ورقة رسمية أو عرفية ممضاة على بياض (المادتان ٤٨٦ ، ٤٨٧) . ويفترض التزوير فى المحرر الرسمى أن يكون الموظف العام الذى نيظت به كتابة الورقة قد سلمها الى الغير بعد توقيعها ملء ما بها فى حدود معينة . فاذا كان من تسلم الورقة موظفا عموما مختصا وقع منه تزوير معنوى فى محرر رسمى بوصفه موظفا عاما . واذا كان من تسلمها فرد من آحاد الناس وقع منه تزوير مادى بطريق الاصطناع فى محرر رسمى بوصفه من آحاد الناس وقع منه تزوير مادى بطريق الاصطناع فى محرر رسمى بوصفه من آحاد الناس . ولما كان المشرع المصرى قد عاقب بعقوبة الجنحة على التزوير فى الأوراق الممضاة على البياض ، فانه يكون قد استهدف الأوراق العرفية وحدها دون الرسمية . وآية ذلك ما نص عليه من صور خيانة الائتمان التى قد يرتكبها الجانى وهى كتابة « سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يكتب عليها حصول نذر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله » - وهو ما ينصرف الى المحررات العرفية

فاذا كان من عبث بالورقة لم يتسلمها فان جريمته تخضع للتزوير العادى (انظر السعيد مصطفى السعيد ص ٩٧ (Manzini, vol. 6, no. 2343, p. 758) وبهذا قضت محكمة النقض الفرنسىة (Cass., 11 juin 1936, D. H. 1936.398) وقد نصت المادة ٨٨ من قانون العقوبات الإيطالى على أن كل تزوير على ورقة ممضاة على بياض يتم خلافا لما نص عليه القانون فى المواد السابقة ، تطبق عليه احكام التزوير المادى فى المحررات العامة أو الخاصة .

Manzini, vol. 6, no. 2346, p. 781,

(1)

وحدها • وبناء على ذلك فإن حصول مثل هذا التزوير في المحررات الرسمية تسرى عليه القواعد العامة للتزوير في هذا النوع الأخير من المحررات •

وغنى عن البيان أنه يشترط لوقوع التزوير بالصورة المتقدمة أن يكون ما أثبتته الجاني في المحرر الموقع على يياض له قوة في الاثبات ويرتب عليه القانون أثراً ، وذلك لأنه وإن كان المشرع قد نظر الى هذه الجريمة بوصفها نوعاً من خيانة الائتمان الى أن ذلك لا يحول دون ارساء طبيعتها القانونية على الوجه الصحيح واعتبارها من جرائم التزوير • ولما كانت جريمة التزوير تفترض لوقوعها أن يكون المحرر موضوع الجريمة مستوفياً لمظهره القانوني الذي يوحى بالثقة العامة ، فانه يجب كذلك للمعاقب على خيانة الائتمان في الورقة الموقعة على يياض أن يكون ما أثبتته الجاني مستوفياً لهذا المظهر القانوني — بغض النظر عما أراد صاحب التوقيع اثباته • وعلى ذلك فإذا وقع شخص على يياض ثم كوض غيره في ملء هذا البياض لدعوة أحد لحضور حفل في تاريخ معين ، فغير هذا الأخير في تاريخ هذا الحفل ، فانه لا يرتكب تزويراً ، لأن هذه الورقة لم تستوف المظهر القانوني للمحرر •

اثبات خيانة الائتمان : من أهم ما تثيره هذه الجريمة من مشكلات اثبات خيانة الائتمان الذي ارتكبه الجاني ، وهو ما يقتضى اثبات الاتفاق الذي خانته المزور حين كتب فوق التوقيع أمراً يخالفه • ووجه الدقة أن المحكمة الجنائية تنقيد وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات في المواد المدنية والتجارية اذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية أو تجارية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للبحث (المادة ٢٢٥ إجراءات) • فهل يجوز القول وفقاً لهذه القاعدة بأنه يتعين اثبات تسليم الورقة الموقعة على يياض بالكتابة اذا كانت قيمة الاتفاق الذي خانته المزور يتجاوز عشرين جنبها وهو نصاب الاثبات بالبينة والقرائن طبقاً للمادة ٦٠ من قانون الاثبات الصادر سنة ١٩٦٨ • وهل يتعين اثبات عكس ما كتب فيها بكتابة مثلها طبقاً للمادة ٦١ (أ) من هذا القانون ؟

انقسم الرأي الى اتجاهين وقد ذهب الاتجاه الأول الى عدم جواز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على يياض الا بالكتابة طلالاً . كذا

من عبث بها قد استؤمن في ملء ما بها من يياض • وقيل بأنه اذا أتيح الاثبات بالبيئة ، فان اثبات الاخلال بالاثتمان يتضمن بلا شك اثبات وجود الاتفاق موضوع المحرر على يياض • وبهذا يمكن بطريق خلفى اثبات العقود المدنية بدليل لا يأخذ به قانون الاثبات (١) • هذا الا اذا كان تسليم الورقة على يياض قد تم بناء على طرق احتيالية (٢) واكراه (٣) أو كان المحرر على يياض موضوعا لعمل تجارى (٤) • وقد أخذت الدائرة المدنية لمحكمة النقض بهذا الاتجاه في حكم لها في عام ١٩٦١ (٥) قالت فيه أن الأصل في الأوراق الموقعة على يياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة يتعين الرجوع في اثباته الى القواعد العامة ، ومن مقتضاها عدم جواز اثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقعة على يياض الا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، وأنه لا يجوز الخروج على هذا الأصل الا في حالة ما اذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها بغير طريق التسليم الاختيارى خلسة أو بناء على غش أو طرق احتيالية • فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات •

أما الاتجاه الثانى ، فقد أجاز اثبات التزوير بكافة طرق الاثبات ، ذلك أن تقييد الاثبات بالكتابة يسمح للجاني بأن يفلت من العقاب بأن يكتب على اليباض ما قيمته يزيد على حد النصاب الذى يحيز الاثبات بالبيئة ، وأن تسليم المحرر على يياض هو واقعة مادية وليس عقدا ، ومن ثم فان الاثبات يجب أن يكون مقبولا بجميع الوسائل • وقد أخذت بهذا الاتجاه

(١) Orléans, 7 février 1853, S. 53.2.621 ; Angers, 12 juill, 1907, D.P. 1907.2.398,

انظر السنهورى ، الوسيط ج ٢ ص ١٨٠ و ١٨١ •

(٢) Cass., 5 janvier 1883, S. 83.1.405 ; Cass., 10 mars 1911, no, 142,

(٣) Cass., 16 octobre 1941, D.A, 1941, 374,

(٤) Cass., 26 sept, 1861, S. 26.1.232; 11 juin 1936, D.H, 1936,398,

(٥) نقض مدنى ٩ مارس سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٢٧ ص ٢١٢ ، وفي هذا المعنى النيا الابتدائية في ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ المجموعة الرسمية في يناير ١٩٦٣ ص ٤١٤ •

الدائرة الجنائية لمحكمة النقض (١) ، فقالت بأن تسليم الورقة المضادة على يياض هي واقعة مادية لا تقتضي من صاحب الامضاء الاعطاء امضاءه المكتوبة على تلك الورقة الى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المقعود بين المسلم وأمينه على ما يكتب فيما بعد بتلك الورقة بحيث يتصرف اليه بالامضاء. وهذا الاتفاق هو الذي يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما الاتفاق الذي يكتب زورا فوق الامضاء فيجوز اثبات عكسه دون تقيد بطريق الكتابة ، اذ أن القول بمكس ذلك معناه ترك الأمر في الاثبات لمشيئة مرتكب التزوير وهو لا يقصد الا نفي التهمة عن نفسه ، وهو ما يتمتع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الاثبات عن وضعها .

ونحن نؤيد ما انتهت اليه الدائرة الجنائية لمحكمة النقض من جواز اثبات عكس ما أثبت في الورقة الموقعة على يياض بكافة طرق الاثبات . فاذا صح ما استقر عليه القضاء في جرائم خيانة الأمانة من ضرورة اثبات عقد الأمانة الذي بموجبه سلم الشيء الى الأمين ، طبقا لقواعد الاثبات المقررة في القانون ، فإن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة الى تسليم ورقة موقعة على يياض للتوقيع عليها ، فهذا الفعل ليس الا واقعة مادية لا تصرفا قانونا يخضع للقواعد المقررة لاثباته . هذا فضلا عن أن الورقة الموقعة على يياض لقيمة لها في حد ذاتها أو أن قيمتها غير مقدرة ، فلا يمكن القول بأنها تزيد عن نصاب الاثبات بالبينة (٢) . واذن فلا تجوز للمجادلة في جواز اثبات واقعة تسليم الورقة على يياض بكافة طرق الاثبات. وتبقى بعد ذلك اساءة الائتمان على هذه الورقة ، وهو الركن المادي في هذه الجريمة ، وهو ما يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات مهما حرص الجاني على أن يضمن الورقة الموقعة على يياض سندا. يزيد في قيمته عن نصاب الاثبات بالبينة . والقول بغير ذلك يجعل مكنة القرار من العقاب في يد الجاني ومشيئته الذي يكون له أن يرفع قيمة السند الى حد نصاب الاثبات بالكتابة (٣) . ولم يقل أحد في

(١) نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٣١ س ١٤٣ ، ٦ يناير سنة ١٩٥٩ س ٢٠ رقم ٩ ص ٣٨ .

Manzini, vol, 6, no. 2840, p. 752,

(٢)

Chauveau et Hélie, vol, 6, no, 2266, p. 467.

(٣)

جريمة خيانة الأمانة أنه يتعين اثبات التصرف القانوني الذي يجريه المتهم على الشيء المسلم إليه على سبيل الأمانة ، وفقا لقواعد الإثبات المقررة في القانون ، وإنما اقتصر هذا التقيد في الإثبات على العقد الذي بمقتضاه سلم الشيء إليه . وواقع الأمر أن هذا الاختلاف في الآراء مرجعه اعتبار هذه الجريمة من جرائم خيانة الأمانة ، مع أن الصحيح هو اعتبارها من جرائم التزوير . وقد حدا المشرع الفرنسي إلى ذلك الرغبة في تخفيف عقوبة هذه الجريمة ، نظرا إلى خطأ صاحب التوقيع في تسليم الورقة على البياض إلى الغير ممن ليس أهلا للثقة ، وذلك في وقت كانت جريمة التزوير في المحررات العرفية تعد من الجنايات . وقد سايره المشرع المصري في ذلك دون علة واضحة .

وقد ذهب الفقه والقضاء في سويسرا على اعتبار هذه الجريمة من جرائم التزوير رغم عدم النص عليها صراحة (١) ، ونص عليها قانون العقوبات الإيطالي بوصفها من جرائم التزوير لا خيانة الأمانة .

٣٠٢ - التزوير بالترك :

يشور البحث عن حكم ما إذا ترك من نيّطت به كتابة المحرر بياناً كان يتعين إثباته به . مثال ذلك الصراف الذي يتسلم مبلغا لوضعه في الخزانة فلا يشبه في دفتره ، وكاتب الجلسة الذي يفعل عمداً إثبات أحد طلبات الخصوم . ووجه الدقة في البحث أن الترك ليس إلا عملا سلبيا ، وأن المحرر يبقى بعد الترك - كما كان قبله - خاليا من كل بيان مغاير للحقيقة (٢) . وقد ذهب رأي (٣) إلى عدم العقاب على هذا التزوير باعتبار أن المشرع قد سكت عن ذكر الامتناع كطريقة من طرق التزوير . وواقع الأمر أنه يجب بحث هذه المشكلة تطبيقا للأحكام العامة للجريمة الإيجابية التي تقع بطريق الامتناع . فحينما توجب القوانين أو اللوائح على الشخص إثبات بيانات معينة في المحرر ، فإنه يترتب على اغفال تدوينها جعل المحرر في صورة

Logoz, vol, 2, art. 251, no. 590,

(١)

(٢) على راشد ص ١٩٨ .

Juris-Classeur, art, 145-149, no. 51,

(٣) مشار إليه في :

مغايرة للحقيقة التي كان يجب أن يظهر بها ، وبالتالي فإن الامتناع عن هذا الإثبات يكون هو الذي أفضى الى تغيير حقيقة المحرر . ولتقدير ذلك لا ينبغي عدم قصر النظر على الجزء المتروك دون بقية المحرر ، بل يجب النظر الى المحرر برمته وتحديد أثر الترك في المعنى الذي كان يتعين أن ينبعث من المحرر في حدود الغرض الذي كتب من أجله ، لو أن البيان قد درج أو أثبت به (١) . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان وكيل مكتب البريد لكي يستر الاختلاس الواقع منه ، لفق في البيانات التي دونها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعملية ، فزاد في بيان عدد الطوابع الأذون وأوراق التمتع على ما هو موجود لديه بالفعل منها ونقص من بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي أثبتها ، فانه لا يقبل منه القول بأن عدم اثبات ما بدعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير (٢) .

أما اذا أغفل كاتب المحرر اثبات بيانات لا علاقة لها بموضوع المحرر ، فلا تزوير . مثال ذلك أن يمتنع سكرتير الجلسة عن اثبات ما يتفوه به الحاضرون خارج أعمال المجلس .

والطريقة التي يقع بها التزوير بانترك هي جمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة (٣) ، وقد يتمثل على وجه التحديد في طريقة تغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير السندات ادراجه بها .

٣٠٣ - الفاعل والشريك :

يدور البحث حول التزوير المعنوى الذى يرتكبه فاعل حسن انية في مدى مسئولية من أملى البيانات الكاذبة زورا مع علمه بتزويرها . ويجب أن نستبعد بداءة حالة من يعتمد أو يصدق على صحة ما يدنى به أصحاب

(١) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢٨ ص ٤١٨ . السعيد مصطفى السعيد ص ١١٩ ، محمود مصطفى ص ١٠٦ ، رؤوف عبيد ص ١٢٥ ، محمود نجيب حسنى ، الجرائم المضرة بالصلحة العامة طبعه ١٩٧٢ ص ٣٢١ . انظر :

Garraud, vol. 4, no. 1382, p. 146,

(٢) نقض ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٠٠ ص ٢٧٤ .

(٣) نقض ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ سالف الذكر .

الشأن من بيانات مزورة ، ذلك أن الركن المادى لجريمته يتمثل في هذا الاعتقاد أو التصديق المغاير للحقيقة وهو مالا يجوز أن يدونه إلا بعد المراجعة والتحقيق ، وعلى هذا الأساس يعتبر الفاعل المادى في جريمة التزوير . فإذا تم اعتماد البيانات المزورة بحسن النية ، كان فاعلا أصليا في جريمة التزوير ، وشريكه فيها هو من قدم هذه البيانات الكاذبة لما ترتب عليه من تقديم أوجه المساعدة في تسهيل هذا الاعتماد المزور . إنما ينحصر البحث في مسئولية من اقتصر دوره على تدوين ما أملاه إليه الغير من بيانات مزورة ، كالمأذون الذى يدون في العقد أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية بناء على ما قرره من ذلك ، والموظف المختص بالاثبات في دفاتر المواليد الذى يقتصر دوره على اثبات تبليغات ذوى الشأن بشأن واقعة الميلاد . قد ذهب البعض الى أنه لا يمكن مساءلة من أملى البيانات الكاذبة باعتباره شريكا بالتحريض ، لأن التحريض لا يتصور الا اذا اتجه الى من أدرك الصفة الاجرامية للفعل ، وأن القانون لا يفرق بين شخص أتى النشاط الاجرامى مستعينا بأعضاء جسمه وحدها وبين آخر يستعين على ذلك بأداة يسخرها ، وأن الشخص الذى يثبت البيانات المزورة بحسن نية على مسئولية من أدلى بها ، لا يعدو أن يكون مجرد أداة للاثبات وبالتالي فانه يتعين مساءلة من أدلى اليه بالبيانات المزورة ، باعتباره فاعلا معنويا للجريمة^(١) . ولا يتفق هذا الرأى مع مذهب القانون المصرى الذى استبعد الأخذ بنظرية الفاعل المعنوى بناء على صريح نص المادة ٤٢ عقوبات^(٢) . فوفقا لهذا المادة يعتبر الموظف العام فاعلا أصليا حسن النية ويعاقب من أدلى بالبيانات المزورة بوصفه شريكا مع فاعل حسن النية في الجريمة بطريقى التحريض والمساعدة .

٢ - النتيجة

(تغيير الحقيقة)

٣٠٤ - أهمية تغيير الحقيقة :

يمثل تغيير الحقيقة عنصر النتيجة في الركن المادى لجريمة التزوير . والواقع من الأمر ان أساس التزوير وجوهره هو تغيير الحقيقة . فلا بد من

Donnedieu De Vabres, Rev. de sc. crim., 1941, p. 294, (١)

295,

(٢) انظر تفصيلا لذلك كتابنا الوسيط في قانون العقوبات - القسم

العام طبعة ١٩٨١ .

الكذب المكتوب حتى تعتبر الواقعة تزويرا • ولا تزوير بدون هذا الكذب حتى ولو توهم الجاني أنه بغير الحقيقة • وتطبيقا لذلك حكم بأنه لا يتوافر تغيير الحقيقة بامساك يد شخص لا يعرف الكتابة ، وتحريكها بما يترتب عليه اثبات أمر ما ، ذلك لأن ما فعله هذا الشخص لا يعدو أن يكون تعبيراً عن الإرادة الحقيقة لمن نسبت إليه الكتابة (١) ، أو بتوقيع امضاء الغير على المحرر بناء على تفويضه في ذلك (٢) • وتتميز هذه الجريمة بأن تغيير الحقيقة يتم ملازماً ومعاصراً لوقت مباشرة إحدى طرق التزوير المقررة بالقانون ، فلا يتصور أن يتراخى إلى وقت لاحق • وحتى يتجلى المراد بتغيير الحقيقة ، يجب أن نحدد المقصود بالحقيقة ذاتها •

٢٠٥ - المقصود بالحقيقة :

الحقيقة المطلقة والحقيقة الظاهرة : قلنا ان الثقة العامة في المحرر إنما تتعلق بمظهره القانوني ، لا بصحة الوقائع والروابط القانونية المثبتة فيه • فلا يحول دون توافر جريمة التزوير أن ينتهي الأمر بعدم قبول المحرر المزور في الإثبات ، طالما أن مظهره القانوني كان يرشح بحسب الظاهر لهذه القوة في الإثبات (٣) • واذن فإن الحقيقة التي يحميها القانون في مواد التزوير ليست هي الحقيقة المطلقة ، وإنما هي الحقيقة الظاهرة التي أراد أن يثبتها صاحب الشأن في المحرر • وما يثبت صاحب الشأن من حقيقة ظاهرة تخالف الحقيقة المطلقة لا يعد تزويراً ، طالما أنه هو صاحب الحق في إثبات الواقعة ابتداء • مثال ذلك أن يغير الرئيس فيما أثبتته المرعوس من بيانات تكون له سلطة اعتمادها أو التغيير فيها ، وأن يغير صاحب الدعوى في تاريخ الجلسة المين في عريضة دعواه باعتباره صاحب الحق في تحديد تاريخ الجلسة

(١) مشار إليه في :

Cass., 30 juin 1830 (Chauveau et Hélie, vol. 2, no. 216, p. 343) ; Garraud, vol. 4, no. 1360 ; Garçon, art. 145. no, 28, 32,

Cass., 26 mars 1813 (Juris classeur, art. 145-149, no. 5). (٢)

Clark and Marshall, p. 850. (٣)

ابتداء (١) وأن يغير المتهم اسمه الحقيقي في محضر التحقيق (٢)، أو في ورقتي انفيش والتشبيه (٣)، اعتمادا على حقه في هذا التغيير المستمد من حقه في الدفاع . على أنه يجب أن يلاحظ أن حرية صاحب الحق في اثبات الواقعة ابتداء في تصوير الحقيقة حسبما يرى ، محدودة بما يدخل في نطاق مصلحة الخاصة ، فلا يجوز أن تمتد الى الافتئات مباشرة على مصالح الغير . وتطبيقا لذلك حكم بأن عريضة الدعوى وان كانت ملكا لصاحبها قبل اعلانها ، يحو وثبت فيها ما يشاء ، الا أن حرته في ذلك مقصورة على علاقته بالشخص المطلوب اعلانه بها . أما اذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الاعلان حق لغير هذا الشخص ، كحق الحكومة الذي ثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى ، فان كل عبث بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى يعد تزويرا ، ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يجعل التأثيرات الرسمية التي حررها الموظف العام على العريضة في صدد قيمة الدعوى والرسم الذي قدره واقتضاه عليها منسحبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتنسحب عليها لولا هذا التغيير الذي يقتضى رسوما أكثر مما أثبت فيها ، وهو ما يعتبر عبثا بذات التأثير الرسمي الوارد على العريضة (٤) .

وقد يوجب القانون على صاحب الشأن أن يكون صادقا في أقواله ، فلا يملك حينئذ حرية اثبات الواقعة كما يشاء ، مثال ذلك البيانات التي يكتبها الممول في الاقرارات الضريبية والابلاغ عن واقعة الميلاد والوفاة . وفي هذه الحالة يوجب القانون على صاحب الشأن أن يعبر في المحرر عن الحقيقة المطلقة لا أن يعبر عن ارادته ، مما يتعين معه أن تتطابق الحقيقة المطلقة مع الحقيقة الظاهرة .

(١) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٨٠ ص ٧٥ .

(٢) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٢٥ ص ٤٨٩ .

(٣) محكمة جنايات القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٦٣ ، الجنابة رقم ٢٩٥٣ سنة ١٩٦٠ باب الشعرية (غير منشور) .

(٤) نقض ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٠ .

ويلاحظ أن الحقيقة التي يعبر عنها المحرر الرسمي هي الحقيقة التي يقتصر فيه دور الموظف العام على إثبات اقرارات أولى الشأن ، هي في واقعة ادلائهم بهذه البيانات لا في صدق مضمونها . فإذا كان القانون يلقي عليهم واجب الصدق كما في التبليغ عن الولادة أو الوفاة فإن مضمون هذه الاقرارات يمثل الحقيقة التي تعبر عنها .

ومن ناحية أخرى ، فإذا كان دور الموظف العام هو مجرد اعطاء رأى فنى ، كالخبير ، فإن الحقيقة التي يعبر عنها المحرر هي في البيانات والوقائع التي بنى عليها هذا الرأى ، وليس في مضمون الرأى ذاته .

والخلاصة أن الحقيقة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير ، ليست هي الحقيقة المطلقة ، وإنما هي الحقيقة الظاهرة التي يتضمنها المحرر ويحددها مظهره القانوني .

تفسير الحقيقة الظاهرة بما يطابق الحقيقة المطلقة : ويترب على ما تقدم أن تفسير الحقيقة الذي يمثل عنصر النتيجة في جريمة التزوير هو الذي يتعلق بالحقيقة الظاهرة وحدها ، ولو كان مطابقا في ذاته للحقيقة المطلقة^(١) . مثال ذلك من يصطنع سندا لاثبات دين حقيقى له غير ثابت بالكتابة^(٢) بناء على أن هذا السند المزور في حقيقته الظاهرة لم يصدر عن المدين . وخلافا لذلك قضت محكمة النقض^(٣) بأنه إذا حرر زوج عقد بيع لزوجه يوم زواجه ليكون تأمينا للمهر الذى تحرر به سند على حدة ، ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ولكن الزوجة لم تقبل بيع الأطيان اليه ثانية فحرر عقد بيع منها اليه فلا يكون مرتكبا لجريمة التزوير قانونا ، لأنه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبت للمحكمة صحتها . وهذا الحكم منتقد ، لأن الحقيقة التي يحميها القانون هي الحقيقة التي يدل عليها المظهر القانوني للمحرر ، أى التي تتعلق بها الثقة العامة — لا الحقيقة المطلقة . ويترب على ذلك أنه يجوز قانونا أن تقع جريمة التزوير بناء على تغيير الحقيقة في محرر ولو أدى هذا التغيير الى مطابقة مضمون المحرر للحقيقة المطلقة^(٤) . وبناء

(١) راجع السعيد مصطفى السعيد ص ٨٥ ،

Logos, vol 2, art, 251, p. 258.

Cass., 29 juillet 1948, Bull. no, 216.

(٢)

(٣) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحاماة س ٣ رقم ١٠٦ ص ١٦٠ .

Logos, vol, 2, no, 251, p, 528,

(٤)

على ذلك فانه اذا كان دور الموظف العام قاصرا على تلقي بيانات طرفي العقد كشف كذبهما في بعض البيانات فقام باثبات ما هو حقيقى منها (كما اذا تعلق الأمر بمقدار ثمن البيع) ، ففي هذه الحالة تقع جريمة التزوير من جانب الموظف العام لأنه غير الحقيقة ،ظاهرة التي أدلى بها ذوو الشأن . ولا يحول دون ذلك أن تكون هذا التغيير مطابقا للحقيقة الحقة . وعلّة ذلك أن حجية هذا المحرر قاصرة على واقعة ادلاء ذوى الشأن بالبيانات لا على صدق مضمون هذه البيانات كما قلنا من قبل .

٣٠٦ - تصحيح الخطأ المادى :

قد يضطّر صاحب الشأن في اثبات الواقعة ابتداء خطأ ماديا غير مقصود في اثبات بيان معين بالمحرر ، فيصحح الغير هذا الخطأ المادى ، دون أن يعتبر هذا التصحيح بمثابة تغيير للحقيقة (١) . وعلّة ذلك أن الحقيقة التي أراد صاحب المحرر اثباتها هي بذاتها التي أسفر عنها تصحيح الخطأ المادى ، وأن هذا التغيير لم يتضمن أدنى افتتات على حرية صاحب الشأن في الاثبات . مثال ذلك أن يصحح كاتب الجلسة عند تبويض مسودة الحكم ما شابها من خطأ مادى جرى به عفو القلم القاضى أثناء الكتابة . كالخطأ في ذكر اسم المتهم أو اسم أحد الشهود . وكأن يصدر الوزير المختص قرارا اداريا يحتوى على ترقية موظف الى فئة معينة مع أن الموظف المذكور كان يشغل بالفعل هذه الفئة وأن مشروع القرار كان ينص على ترقية الى فئة أعلى ، وثبت أن الوزير قصد ترقية الى هذه الفئة ، فاذا جاء مدير المستخدمين وصحح هذا الخطأ بنفسه لا يعتبر تغييرا للحقيقة .

واذا كان القانون قد رسم في بعض الأحوال طريق تصحيح الخطأ المادى، كما هو الحال بالنسبة الى الأحكام (المادة ٣٣٧ اجراءات) ؛ فان التصحيح دون الالتجاء الى هذا الطريق لا يعد تزويرا اللهم الا اذا نسب خطأ الى جهة معينة ؛ لأن الخطأ المادى لا يمثل الحقيقة الظاهرة التي أراد صاحب

Manzini, vol, 6, no, 2266, p. 676,

(١)

وقد قضى في ايطاليا بعد توافر التزوير عند تصحيح الخطأ المادى على أساس عدم توافر القصد الجنائى

(Cass., 22 maggio 1927, Rassegna giur. Cod. pen, 11

appendice, 1958, p. 315, no, 3).

اثباتها في المحرر • وتصحيح هذا الخطأ ليس الا تجاوبا مع ارادة من كتب المحرر (١) •

٣٠٧ - الصورية :

معناها : تتحقق الصورية بتغيير الحقيقة يقره طرفا العقد • ومقتضاه الايهام بوجود عقد لا وجود له أو اخفاء طبيعة العقد للثفق عليه أو بعض الشروط المدونة فيه (٢) ، أو شخصية أحد المتعاقدين (٣) • ويتم هذا التغيير بـداهة بطريقة معنوية وقت انشاء المحرر ، وتتميز الصورية عن سائر صور التزوير المعنوي بأن تغيير الحقيقة فيها لا يتعلق بواقعة خارجية عن طرفي العقد أو واقعة مستقلة عن ارادتها ، وانما يقتصر على وهر الاتفاق الذي وقعا عليه ، وعلى المضمون الذي انصرفت اليه ارادتهما • فمن يريد أن يتوقى من دأئه أن ينفذ على شيء يملكه ، فيبيع هذا الشيء يباعا صوريا الى شخص يتفق معه على ذلك ، فان تصرفه هذا جاء في حدود سلطان ارادته ولم يتجاوز فيه حدود ملكه • وكذلك من يعقد يباعا يذكر فيه ثمننا أقل من الثمن الحقيقي توقيا من دفع رسوم التسجيل ، قد وقع منهما هذا التغيير في حدود حقهما باعتبار أن لهما حرية تغيير الحقيقة حسما تتجه اليه ارادتهما طالما كان ذلك في حدود حقهما •

وقد ثار الخلاف حول حكم قانون العقوبات على هذه الصورية ، فمن قائل بأنها تعتبر تزويرا ومن قائل بأنها لا تعد كذلك •

(١) ويتعين الا يكون قد تعلق بالخطأ المادي حق للغير . مثال ذلك ان يخطيء كاتب صحيفة الدعوى خطأ ماديا في ذكر قيمتها ، ثم يحتسب الموظف المختص الرسوم وفقا لهذا الخطأ ، ففي هذه الحالة لا يجوز لصاحب الشأن تصحيح الخطأ بدعوى انه كان محض خطأ مادي .

Garcon, art 147, no, 36,

(٢)

(٣) كان يجب شخص مالا ويكون الموهوب له المذكور في العقد ليس هو المقصود بالهبة بل المقصود شخص آخر يغلب ان تكون الهبة غير جائزة له ، فيوسط الواهب بينه وبين الموهوب له . فيكون الفرض من هذه الصورية - وتسمى الصورية بطريق التسخير التقلب على مانع قانوني يحول دون تمام الصفقة لشخص معين . مثال ذلك المواد ٤٣١ و ٤٧٢ و ٤٨٩ و ٤٧٠ من القانون المدني . انظر السنهاوري في الوسيط ج ٢ ص ١٠٧٥ .

الرأى القائل باعتبار الصورية تزويرا : ذهب رأى فى الفقه الفرنسى (١) الى اعتبار الصورية مثالا من أمثلة التزوير ، اعتمادا على أن نص القانون الذى يعاقب على التزوير من العمومية بحيث يسرى على جميع صور تغيير الحقيقة فى محرر طالما أنها تمت بناء على احدى الطرق المنصوص عليها فى القانون . وأضاف البعض (٢) أن عدم العقاب على الصورية سوف يؤدى الى خلق موقف شاذ هو معاقبة الموثق الذى يحرر العقد الصورى فى الوقت الذى يتقرر فيه عدم معاقبة أطراف هذا العقد . وقد انحازت الى هذا الرأى بعض الأحكام الفرنسية ، فقضى بأن الموثق الذى يزيد من قيمة المبيع برضاء الطرفين لغش الدائن المرتهن حول قيمة المال موضوع الرهن يعتبر تزويرا (٣) ، وقضت محكمة النقض الفرنسية فى عام ١٩٦٢ بأن البيانات الكاذبة التى يتفق طرفا العقد على اثباتها بقصد خداع الغير يعاقب عليها قانون العقوبات بوصفها تزويرا لما ينطوى عليه من احتمال الضرر (٤) .

Blanche, *Etudes pratiques sur le code pénal*, 2e. édit., (١)
t: 3, no. 135, p. 244.

Donnedieu De Vabres, *Rev de sc. crim.* 1941, p. 285: (٢)

Cass., 3 sept, 1874 (*Juris classeur*, art 145-148, no. 41). (٣)
Cass., 8 janv. 1925, *Bull.* no, 7,

وفى هذا المعنى بالنسبة الى الصورية فى عقد بيع للتوصل الى الاعفاء من الضرائب الجمركية . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن التاجر الذى يتفق مع تاجر آخر مغلس ، فيثبت خطأ فى دفاتره أنه استلم منه مبلغا حتى تخفيه عن دائنيه يعاقب على التزوير .

(Cass., 7 mai 1963; *Juris classur*, art. 145-149, no. 41),

وهذا المثال لا يصلح الاحتجاج به للقول بأن القضاء الفرنسى يعاقب على الصورية ، ذلك أن التاجر ملزم قانونا بالصدق فى دفاتره التجارية ، فهو على هذا الحال لا يملك حرية اثبات ما يشاء وهو الأمر الذى تقوم عليه فكرة الصورية .

Cass., 28 nov, 1962, *Bull.* no. 346. (٤)

وهناك خلاف فى قضاء محكمة النقض اذا ما كان الغرض من الصورية هو مجرد خداع الادارة الضريبية ، فقد ذهب حكم قديم الى عدم العقاب فى هذه الحالة ، خلافا لبعض الاحكام الاخرى .

Faux en écriture, *Répertoire Dalloz*; *Droit criminel*,
t. 2, 1954, no. 22-24.

الرائ القائل بعدم العقاب على الصورية : ذهب جمهور الفقه الى أن الصوية لا تعتبر تزويراً ، طالما أن الطرفين يملكان حرية اثبات الوقائع التي ألبساها الثوب الذي يترأى لهما ويتفقان عليه (١) . ونحن نؤيد هذا الرأي تطبيقاً للأصل العام في تفسير معنى الحقيقة التي يحميها القانون بالعقاب على التزوير . فقد قلنا أن مواد التزوير لا تحمي غير الحقيقة ائفاهرة التي أراد صاحب الشأن اثباتها في المحرر طالما كانت تدخل في نطاق مصالحه ، ولا وجه للتحدى بأن هذا التطبيق ينطوى على مساس بحقوق الغير ، طالما أن الطرفين فيما غيرا فيه كانا في حدود مصلحتهما الشخصية ، وان أدى ذلك الى المساس بطريق غير مباشر على مصالح الغير . أما اذا وصل الأمر الى حد المساس المباشر بحق الغير ، فان الواقعة تعد تزويراً ، وهذا ماقتضت به محكمة النقض المصرية (٢) .

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية بأن اتفاق طرفي عقد البيع على اخفاء جزء من ثمن العقار أثناء توقيعه أمام الموثق لا يعتبر تزويراً لأنه لا يمكن أن يترتب عليه ضرر بالغير (٣) .

كما يجب أن يلاحظ أنه يخرج عن نطاق الصورية التزوير المادى الذى يحدثه طرفا العقد بعد أن تعلق حق الغير به ، فمثلاً اذا أثبت المتعاقدان

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٩٢ ، محمود مصطفى ص ٩١ ، محمود ابراهيم اسماعيل ص ٢٢٩ ، على راشد ص ٢٥٢ ، رؤوف عبيد ص ٦٢ ، محمود نجيب حسنى ص ٧٩ ، عبد المهيم بكر ص ١٧٤ .

(٢) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨٨ ص ٣٥٦ وكانت الواقعة تحصل في أن وكيل فرع لبنك التسليف أثبت بترابطه مع آخر في استمارة من استمارات البنك المدة لأقراض المزارعين نقوداً مقابل رهن محصولاتهم عنده أنه استلم منه - على خلاف الحقيقة - مقداراً من القمح وأدخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة له عليها .

Sirey 1939. 1. 350.

(٣)

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية الى أن ادارة التوثيق لها أن تتحقق من القيمة الحقيقية للعقار عن طريق الاستعانة بالخبراء . وانظر عكس هذا الحكم في Sirey 1948. 1. 134. حيث اعتبرت المحكمة الصورية - في عقد بيع أموال منقولة تزويراً لعدم قدرة مصلحة الضرائب في هذا القرض من التثبت من حقيقة قيمة المبيع .

الشنن الحقيقى للمبيع فى عقد ثابت التاريخ ، ثم غير الشنن للتخفيف من رسوم التسجيل ، عدا ذلك تزويرا ؛ لأن هذا العقد قد تعلق به حق الدولة فى اقتضاء الرسوم كاملة فلا يجوز المساس به (١) . أما اذا كان التغيير اللاحق لكتابة العقد لا يمس حق الغير فلا يتوافر به التزوير طالما تم فى حدود حرية صاحب الحق فى اثبات الواقعة كما يشاء .

ويمكن أن يحتج لصالح هذا رأى بما نص عليه قانون التجارة فى المادة ١٣٦ من أن تقديم التواريخ فى التحاويل ممنوع وأن حصل يمسد تزويرا . وهو ما يفيد أنه قصر بالعقاب حالة واحدة من الصورية بنص مما ينطوى على استبعاد غيرها من حالات الصورية بمفهوم المخالفة . هذا الى أن القانون المدنى قد نظم أحكامه الصورية فى المادة ٢٤٤ من القانون المدنى ، وقرر سريان العقد الصورى على الغير اذا اقتضت مصلحته ذلك ، مما يعنى أن القانون قد أبعد الصورية عن نطالق التزوير والا لما رتب عليها آثرا .

٢٠٨ - الشروع فى التزوير :

يثور البحث عن حكم الشروع فى التزوير ، وهو بلا شك قاصر على التزوير فى المحررات الرسمية ، وجنايات التزوير فى بعض المحررات العرفية .

يذهب الفقه (٢) الى أنه لا يتصور الشروع فى جريمة التزوير ، استنادا الى أنها من جرائم الخطر التى يكفى لتمامها مجرد احتمال الضرر ، فعندما يقع الفعل تتم به جريمة التزوير ، ولا يبقى هناك محل لتصور الشروع المعاقب عليه .

(١) تقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٩٦ ص ٢٨٣ .

(٢) Donnedieu de Vabres; Essai sur la notion de préjudice, (٢) 1943, p. 171, etc.; Manzini, vol. 6, no. 2267, p. 680; Chauveau et Hélie, vol. 2, no. 782, p. 544.

وانظر فى تأييد ذلك من القضاء الإيطالى :

Cass 6 octobre 1953; Cass., 8 octobre 1953; Rassegna giur. Cod. pen. 1 appendice, 1955, p. 257, no. 4.

وقد ذهب البعض الى تصور الشروع في التزوير في بعض الحالات ، كمن يتقدم للامتحان باسم طالب ويكشف أمره قبل تحرير الشهادة بنتيجة الامتحان (١) ، أو من يدلى بأقول كاذبة أمام الموثق ثم يكشف أمر كذبها قبل تدوينها (٢) ، ومن يجهز أدوات كيميائية ويشرع في استعمالها لمحو بعض بيانات في المحرر الرسمي (٣) .

وواقع الأمر أن الشروع قانونا ليس الا جريمة متوافرة الأركان عدا عنصر النتيجة في الركن المادى . فلا تتوافر هذه الجريمة ما لم يكن الجانى قد بدأ فى تنفيذ النشاط الاجرامى الذى يتطلبه القانون كسبب للنتيجة .

وفى خصوص جريمة التزوير لا يتصور النشاط الاجرامى بمباشرة انطرق التى نص عليها القانون الا اذا مس الكتابة التى يتوافر بها المظهر المادى للمحرر . وبالتالي فانه لا يتصور حدوثه من الفاعل المادى للتزوير وهو القائم بالكتابة . لما كان ذلك ، فانه بالنسبة الى مثال التزوير المعنوى فى نتيجة الامتحان والتزوير فى المحرر الموثق ، لا يتصور البدء فى تنفيذ النشاط الاجرامى الا ممن يقوم بالفعل بتحرير نتيجة الامتحان أو بنوثيق المحرر . أما بالنسبة الى من يشرع فى محو بعض البيانات من المحرر ثم يضبط قبل اتمام فعله ، فان جريمته تعد شروعا فى تزوير اذا كان ما قارفه من محو لم يمس بعد البيانات الجوهرية فى المحرر وكان لو ترك لشأنه لآتى على هذه البيانات بالتغيير .

Garraud, vol. 4, no. 1397, p. 184, note 12. (١)

Cass., 14 oct. 1854, S. 1397, p. 184, note 12. (٢)

قضى بأنه اذا اتفق المتهم مع آخرين على بيع ما لا يملك ، وتقدم للموثق منتحلا اسم المالك الحقيقى وطلب اليه تحرير عقد البيع اليهم ، وابتدا الموثق فى التحرير ، ثم استرأب فى شخصية البائع ورفض اتمام العقد ، فانه يتعين مساءلة كل من البائع والمشتري عن شروع فى تزوير . انظر ايضا :

Cass., 5 août 1897, Bull. no.-277; Cass., 3 janv. 1913, S. 1913. 1. 284, note de Roux et Donnedieu de Vabres.

Mirto, Il delitto di falsità in atti, in Cricolo giuridico (٣) 1932, p. 135 (cité par Donnedieu De Vabres, *Notion de préjudice*. 1943, p. 178).

والواقع أنه على الرغم من صعوبة تصور الشروع في التزوير ، إلا أنه من الممكن في حالات نادرة - كما في المثال السابق - تصور هذا الشروع وفقاً للضوابط السالف بيانها. وقد سبق أن نبهنا إلى أن التزوير في محرر ظاهر البطلان لا يعاقب عليه بوصف الشروع ؛ لأن هذا النوع من التزوير يفتقد من الجريمة شرطها المفترض - وهو المحرر الذي يتمتع بمظهر قانوني - وهو شرط يجب توافره ابتداءً في الجريمة .

المبحث الرابع الركن المعنوي

٣٠٩ - تمهيد :

التزوير جريمة عمدية تقتضي توافر القصد الجنائي . فيشترط لوقوع هذه الجريمة أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب إحدى الطرق المقررة بالقانون لوقوع التزوير بما يؤدي إلى تغيير الحقيقة ، وذلك في محرر صالح للآثبات يرتب عليه القانون أثراً ، مع علمه بذلك . فضلاً عن القصد الجنائي العام يتعين أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق غرض خاص هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، وهو ما يعبر عنه بالقصد الجنائي الخاص .

ومتى اطمأنت المحكمة إلى توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، فلا يلزم التحدث عنه صراحة واستقلالاً في الحكم مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه (١) .

٣١٠ - القصد الجنائي العام :

يتوافر هذا القصد متى اتجهت إرادة الجاني إلى ارتكاب الركن المادي للجريمة بعنصرية (طرق التزوير وتغيير الحقيقة) ، ذلك في محرر صالح للآثبات يرتب عليه القانون أثراً ، مع علمه بذلك .

فلا محل لوقوع التزوير إذا ثبت أن الجاني قد أهمل في تحري الحقيقة

(١) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ١٩٦ ص ١٥٠ .

فأثبت البيان المزور جاهلا بأمر تزويره (١) . على أن عدم توافر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك (٢) .

ويجب لعدم توافر القصد الجنائي بالنسبة الى الجاني الذي أثبت صحة بيان معين مع جهله بتزويره أن يكون قد اعتقد خطأ بصحته . أما اذا لم يكن لديه هذا الاعتقاد وكان يشك في صحته ، وصدق على البيانات المزور بما يفيد صحته على الرغم من هذا الشك ، فان القصد يتوافر لديه لأنه حين أثبت زورا اعتقاده بصحة البيان كان يعلم بأنه لم يتوافر لديه بعد صحة هذا الاعتقاد ، وبهذا يكون قد أثبت واقعة مزورة مع علمه بتزويرها (٣) .

وتطبيقا لذلك لا يتوافر التزوير في محضر التحقيق اذا كان المتهم لم يقصد انتحال اسم شخص حقيقي ، بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي في مخيلته ثم تصادف انطباق هذا الاسم على شخص حقيقي (٤) .

ومما ينفي القصد الجنائي العام وفقا للأحكام العامة ، الجهل أو الغلط في قانون غير قانون العقوبات . ومن أمثلة ذلك أن يقرر الزوج أنه مسيحي

(١) نقض أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة الأحكام س ٧ رقم ٢٦٢ ص ٩٦٠ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ س ١٦ ص ٢٨ ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ س ٢١ ص ١١١٥ ، أول أكتوبر سنة ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٤١ .

وقد حكم بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان شيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحررة من تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصة المتوفي ولا قريبا له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقلته بشيخ الحصة والمؤمن عليها قبله فلا تصح ادانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يعن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من وسائل التي توصله الى ذلك وان هذا منه اهمال متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالي (نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٦٩ ص ٦٣١ ، أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة الأحكام س ٧ رقم ٢٦٢ ص ٩٦٠ كما لا يعتبر تزويرا أن يوقع الشخص باسم الشهرة لا اسمه الحقيقي ، اعتقادا منه بأن ما اشتهر هو اسمه الواجب التعامل به .

(٢) نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة البادئ القانونية في الخامس سنوات ص ٢٩٦ .

(٣) Logoz, vol. 2, p. 531.

(٤) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة الأحكام س ١٣ .

(٥) راجع نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٢٧٠ ص ١١١ .

حالة كونه مسلما معتقدا أنه قد استوفى اجراءات ارتداده الى الدين المسيحي بمجرد تقديم طلب الارتداد (١) . وأن تثبت الزوجة في عقد الزواج عدم وجود مانع من مواعنه ، حالة توافر هذا المانع وجهلها بوجوده ، فهو محض جهل بقانون الاحوال الشخصية (٢) ، وأن يغير شخص اسمه في أحد المحررات بعد أن يتقدم بطلب لتغيير اسمه معتقدا أنه قد استوفى بذلك اجراءات تغيير الاسم وفقا للقانون .

ويجب أن يتوافر علم الجاني بأن المحرر موضوع التزوير قد توافرت فيه صلاحيته للاثبات وترتيب الآثار القانونية . كما يجب عليه أن يحيط علما بما اذا كان المحرر رسميا أو عرفيا . وبالنسبة الى تزوير المحررات العرفية المعتبر من الجنایات يجب أن يحيط الجاني بالجهة التي صدر عنها . ويكفى لذلك توافر القصد الاحتمالي ، وذلك اذا توقع الجاني التغيير في المحرر قبل ذلك (٣) ، ومثال ذلك أن يرتكب الجاني تزويرا في محرر عرفي ثم يتوقع اضفاء الصفة الرسمية على هذا المحرر ويقبل ذلك . وخلافا لذلك ذهب رأى في الفقه الإبطالی (٤) الى أنه لا يشترط أن تحيط الجاني علما بما اذا كان المحرر صالحا لترتيب الآثار القانونية ، وما اذا كان رسميا أو عرفيا ، باعتبار أن طبيعة المحرر لا تكون ذى بال لدى الجاني أثناء التزوير . على أن هذا الرأي مردود بأنه قد استند على افتراض لا محل له ، إذ يجب ارساء القواعد القانونية بعيدا عن افتراضات الاثبات وترك الأمر في النهاية لتقدير قاضى الموضوع الذى يستخلصه من واقعة الدعوى وظروفها والقرائن .

وبالنسبة الى طرق التزوير المنصوص عليها في القانون لا يقبل الاعتذار بالجهل بها على وجه التحديد ، لأن ، طرق التزوير قسائم متساوية في نظر القانون .

٢١١ - القصد الجنائي الخاص :

ضرورته : اختلف الرأى حول تحديد القصد الخاص في التزوير . وقد

Logoz vol. 2, p. 499.

(١)

(٢) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٨١ ص ١٣٤٨ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٨٠ ص ٨٤٤ .

Manzini, vol. 6, no. 2268, p. 682, 683.

(٣)

(٤) انظر محمود نجيب حسنى ، القسم الخاص ص ١٧ .
قضى بأنه اذا تعلق المتهم مع آخرين على بيع ما لا يملك ، وتقييم

ذهب الفقه الايطالى (١) الى أنه يكفى لوقوع جريمة التزوير فى المحررات الرسمية أن يتوافر القصد الجنائى العام ، بخلاف جريمة التزوير فى المحررات العرفية فانه يتعين توافر القصد الخاص . ويستند هذا رأى الى أن القانون الايطالى عاقب على التزوير فى المحررات الرسمية بغض النظر عن الاستعمال ، بخلاف التزوير فى المحررات العرفية فانه تطلب الاستعمال للعقاب عليه . وخلافا لذلك اتجه رأى فى القانونين المصرى والفرنسى الى ضرورة توافر القصد الخاص فى جريمة التزوير . فما هى الصورة التى يجب أن يبدو بها هذا القصد الخاص ؟

نية الاضرار : ذهب رأى الى أن القصد الخاص فى جريمة التزوير هو قصد الاضرار . ويجد هذا رأى تأييدا من السوابق التأريخية . ففى القانون الرومانى كان يعبر عن انقصد الخاص بقصد الاضرار ، وذهب الى ذلك فقهاء انقانون الفرنسى القديم ، وأخذت به بعض الأحكام الفرنسية القديمة . وقيل بأنه لا يشترط قصد الاضرار بالنسبة الى التزوير الذى يرتكبه موظف عام أو مأمور عام (٢) . وقد اتقد هذا الاستثناء بأنه ينشئ نوعا من التزوير المهنى الذى يخضع لأحكام عامة تختلف عن تلك التى يخضع لها التزوير المادى ، وهو ما لا يعرفه القانون (٣) .

على أن هذا رأى يبدو معيبا ؛ ذلك أن الجانى لا ينظر فى جميع الأحوال الى الحاق الضرر بالغير من جراء فعله ، وانما ينظر فى غالب الأحوال الى المزايا التى سوف تعود اليه من جراء التزوير (٤) .

نية الاضرار او الحصول على مزية من الغير : تلات بعض التشريعات العيب الموجه الى القصد الخاص المتمثل فى نية الاضرار ، فساوت بينه

(١) Manzini, vol. 6, no. 2268, p. 682, no. 2321, p. 736. Antolisei
vol. 2, no. 136, p. 523.

(٢) Donnedieu De Vabres, *Notion de préjudice*, p. 136, 137.

وقد أشار الى بعض الاحكام الفرنسية فى ص ١٤٠ وما بعدها .
Blanche, vol. 3, p. 322

(٣) Garraud, vol. 4, no. 1393, p. 175.

(٤) Garraud, vol. 4, no. 139.

وبين نية الحصول على مزية من الغير. وهذا ما نصت عليه المادة ٢٥١/١ من قانون العقوبات السويسرى (١) والمادة ٥٨٥ من قانون العقوبات الايطالى بصدد التزوير فى المحررات العرفية (٢) ، وللمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات الألماني ، والمادة ٣٨٣ من قانون العقوبات الاثيوبى .

وقد سارت التشريعات فى تحديد القصد على هذا النحو ، لأن هذه الصورة من القصد تنشئ فى ذاتها خطرا مجردا على حسن النية انذى يجب أن يسود الحياة الجارية والعلاقات الاجتماعية (٣) .

نية استعمال المحرر المزور : خلا المشرع المصرى من تحديد صور القصد الخاص . ويتمثل فى اتجاه نية الجانى الى استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، وعلى هذا رأى استقر قضاء محكمة النقض (٤) . ومادام قد توافر هذا القصد فلا عبرة بأى باعث بعيد آخر يكمن وراء ارتكاب التزوير (٥) . وقد ذهب رأى فى الفقه المصرى (٦) الى أنه لا محل لاشتراط قصد الاستعمال بناء على أن اشتراط الضرر لقيام الجريمة يستلزم حتما استعمال المحرر المزور ، لأنه لا يتصور حدوث الضرر الا بالاستعمال ، ولا يمكن القول بأن المحرر المغاير للحقيقة ضار الا اذا كان معدا لأن يستعمل . وأول عيب يوجه ضد هذا رأى أن الضرر كما قلنا ليس شرطا مميزا فى جريمة التزوير . هذا فضلا عن أنه قد افترض تلازما بين الضرر

Logoz, vol. 2, p. 532.

(١)

Antolisei, vol. 2, p. 524

(٢) انظر

Logoz, vol. 3, p. 533.

(٣) انظر :

(٤) نقض ٤ ابريل سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨٦ ص ٢٠١ ، ٩ يناير سنة ١٩٣٩ ج ٤ رقم ٣٢٨ ص ٤٢٤ ، ٥ يناير سنة ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٣٤ ص ٦٠٤ ، ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣١٨ ص ٤٣٠ ، ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٣٣ ص ٤٥٥ ، ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢ ، ١١ يونيو ١٩٥٧ س ٨ رقم ١٧٨ ص ٦٥١ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ ص ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٠٩ .

رقم ١٩٦ ص ٩٥٠ ، ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١١٣ ص ٥٦٦ ، (٥) نقض ١٦ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٦٨ ص ٦٩٢ .

(٦) محمد مصطفى القلى ، المسئولية الجنائية سنة ١٩٥٤ ص ١٥٦ .

والاستعمال ، مع أنه قد يوجد الضرر مع عدم توافر نية الاستعمال ، كالكميالة التي يصطنعها المدرس لتلاميذه ، ويوقعها بامضاء شخص معروف لديه ليبين لتلاميذه طريقة تحرير الكميالة . فهنا يتوافر ضرر محتمل اذا وقعت الكميالة في يد شخص آخر . وقد يتوافر قصد الاستعمال دون توافر احتمال الضرر كما في حالة تزوير الفواتير وغيرها من الاقارات الفردية (١) .

وواقع الأمر أن التزوير والاستعمال مرحلتان في مشروع اجرامي واحد تكمل كل منهما الأخرى . ولا يستمد التزوير خطورته الا من اعتباره خطوة ممهدة للاستعمال . وبناء على ذلك ، فانه يتعين لتوافر هذه الخطوة أن تتجه نية الجاني الى استعمال المحرر المزور في الوجه الذي أراده الجاني ، وهو في حقيقته أمر يؤدي الى الاضرار بالغير أو الى تحقيق مزية للجاني . ومتى توافر القصد الخاص على هذا النحو فانه لا يؤثر في توافر جريمة التزوير أن يكون الباعث عليه شرفا أو غير شريف . كمن يزور مستندا لاثبات حقه . ومن يزور وصية لصالح بعض الفقراء تحقيقا للتبرعات الانسانية للموتى (٢) . وان عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير متى تحقق هذا القصد لدى الشريك (٣) .

ومتى توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يلزم التحدث عنه صراحة والاستقلال في الحكم ، بل يكفي أن تورد المحكمة من الوقائع ما يدل على قيامه (٤) .

(١) انظر انسعيد مصطفى السعيد ص ١٥ .

(٢) انظر :

Court of criminal appeal, England, December, 4, 1961 ;

The Criminal law review, 1962, p. 107.

(٣) نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة المبادئ القانونية في خمس

سنوات ص ٢٩٦ .

(٤) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام ص ١٤ رقم ١٨

ص ١٠١٨ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ ص ١٩ رقم ٦٧ ص ٣٥٨ ، ١٢ يناير

سنة ١٩٦٩ ص ٢٠ رقم ٢٤ ص ١٠٨ .

الفصل الثانى

انواع جريمة التزوير

٢١٢ - تمهيد :

درسنا فيما تقدم الصورة النموذجية لجريمة التزوير ، فبيننا الشرط المفترض فيها - وهو المحرر الذى يتمتع بقوة فى الاثبات وفعالية فى ترتيب الآثار القانونية . وحددنا الركن المادى فيها والذى يتمثل فى نشاط اجرامى يبدو فى طرق التزوير التى نص عليها القانون على سبيل الحصر ، ونتيجة اجرامية هى تغيير الحقيقة . وقلنا ان الركن المعنوى فى هذه الجريمة يقتضى فضلا عن القصد الجنائى العام ، توافر قصد خاص هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

وقد طبق القانون هذه الصورة النموذجية لجريمة التزوير على نوعين من المحررات هما المحررات الرسمية والعرفية ، فأوجد لدينا نوعين لجريمة انتزوير وفقا لطبيعة المحرر الذى يرد عليه التزوير . وقد ميز المشرع بين صورتين لجريمة التزوير فى المحررات الرسمية حسبما كانت عليه صفة الجانى ، هل هو موظف عام أو فرد من أفراد الناس . وميز طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بين ثلاثة صور لجريمة التزوير فى المحررات العرفية حسبما كانت عليه الجهة التى صدر عنها المحرر ؛ هل هى احدى الشركات العامة ، أو احدى الجمعيات التعاونية أو الشركات المساهمة أو الجمعيات ذات النفع العام؛ أو مجرد فرد من أفراد الناس . وفى الصورة الأولى يقع التزوير على محررات عرفية عامة ، وفى الصورة الثانية يقع التزوير على محررات عرفية خاصة .

المبحث الأول التزوير في المحررات الرسمية

٢١٢ - تمهيد :

سوف ندرس فيما يلي جريمة التزوير في المحررات الرسمية ، وتفترض توافر الصورة النموذجية لجريمة التزوير السالف بيانها ، عدا الشرط المفترض فانه يتميز باضفاء صفة خاصة على المحرر موضوع التزوير ، وهي الرسمية . وسوف نبداً ببيان المقصود بالمحرر الرسمي ، ثم نبث على التوالي كلا من جريمة التزوير الواقع من موظف عام ، والتزوير الواقع من غير موظف عام .

المطلب الاول المحرر الرسمي

٢١٤ - المقصود بالمحرر الرسمي :

يقصد بالمحرر الرسمي المحرر الذي يصدر عن موظف عام مختص ، سواء كانت البيانات التي تضمنها تفيد ما تم على يديه من وقائع ، أو تشير الى ما تلقاه من ذوى الشأن من أقوال . وقد ساوى القانون المدني بين المحرر الذي يصدر عن الموظف العام والمحرر الذي يصدر عن شخص مكلف بخدمة عامة (المادة ١٠ من قانون الاثبات) . الا أنه بالاطلاع على المادتين ١١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات يبين أن المشرع الجنائي قد فهم المحرر الرسمي على أنه هو المحرر الصادر من موظف عام ، دون أن يتضمن المكلف بخدمة عامة كما سبق أن فعل في المادة ١١١ بالنسبة الى جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بواجبات الوظيفة . وقد استخلصت محكمة النقض من ذلك أن الشارع قد دل بما نص عليه في المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات أن مناط العقاب على تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفاً عموماً مكلفاً بمقتضى وظيفته بتحريرها (١) . وأضافت المحكمة العليا أنه لا محل في تعريف الورقة الرسمية الاستناد الى

(١) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٣٣

المادة ٣٩٠ من القانون المدني (المقابلة للمادة العاشرة من قانون الاثبات الحالي) نظرا الى ورود هذا التعريف في الفصل الخاص باثبات الالتزام بالكتابة (١) ؛ والى أن المشرع لم ينص صراحة على أن اعتبار الموظف العام كمكلف بخدمة عامة في باب التزوير خلافا لما اتبعه في المادتين ١١١ و ١١٩ عقوبات . أما عن الحجة الأولى فقد أصبحت مردودا عليها بقانون الاثبات الجديد الذي عرف الورقة الرسمية في الفصل الخاص بالأوراق الرسمية ، فضلا عن أن العبرة بمضمون النص لا بالمكان الذي وضع فيه . وأما عن الحجة الثانية فمردود بأنه طالما استهدف قانون العقوبات حماية الورقة الرسمية ، وكان المعنى المنبثق منها مصلحة قانونية بحماية قانون الاثبات ، فيجب التقيد بمعناه الوارد في هذا القانون ، حرصا على وحدة التعريفات القانونية في فروع النظام القانوني الواحد . وإذا كان المشرع في المادتين ١١١ و ١١٩ عقوبات قد حرص صراحة على المساواة بين الموظف العام والمكلف بخدمة عامة ، فذلك لأنه لم يشمل بالحماية مصلحة قانونية سبق أن عرفها قانون آخر ، الأمر الذي احتاج منه الى تحديد نطاق المصلحة التي يشملها بالحماية (٢) .

وخلافا لذلك في صدد جريمة التزوير ساوى قانون العقوبات الفرنسي بين الموظف العام والمأمور العام *officier public* وهو المزود بتفويض من السلطة العامة (المادة ١٤٥) . كما ساوى قانون العقوبات الايطالي بنص خاص (المادة ٤٩٣) بين الموظف العام والمكلف بأداء خدمة عامة للدولة أو الموظف باحدى المؤسسات العامة .

(١) وقد طبقت محكمة النقض هذا المبدأ على أميين شسونة بنك التسليف - الذي تمده هي مكلفا بخدمة عامة - فقالت بأن الاتصالات توربد القمع المستولى عليه والتي تصدر منه ودفتر الشونة الذي ثبت فيه هذه الاتصالات لا تعد تحررات رسمية (نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٨٨٣ ص ٨٤٩ ، نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٢٣ ص ١٦٨) ، ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ١١٠ س ٥٥٩ .

(٢) في هذا المعنى محمود نجيب حسنى ، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ، ص ٣٨٦ و ٣٨٧ .

ولا يكفي لاضفاء صفة الرسمية على المحرر أن يكتب ما به من بيانات في نموذج رسمي ، بل العبرة بصدورها من موظف عام من مختص . ومتى توافرت الصفة الرسمية في المحرر ، فانه لا يغير من شأنها عدم توقيع الموظف على المحرر بخاتم الادارة أو المصلحة التي يعمل بها (١) . كما أنه لا يحول دون رسمية الورقة عدم اثباتها في النموذج المقرر لها أو خلوها من علامة تشير الى ذلك مادامت تحمل توقيعاً لموظف عام مختص بتحريرها (٢) .

ولا تقتصر الصفة الرسمية للمحرر على ما يشته الموظف من بيانات تتعلق بما تم بين يديه من وقائع وما قام به ، وانما تمتد كذلك الى ما تلقاه من ذوى الشأن من بيانات (٣) ، من حيث ابدائهم لهذه البيانات ، لا من حيث مطابقتها للحقيقة . والحجة المنبثقة من المحرر الرسمي في هذه الحالة الأخيرة قاصرة على واقعة ادلاء ذوى الشأن ببيانات معينة أمامه ولا تمتد الى صدق هذه البيانات الا اذا اعتمدها الموظف نفسه .

ولا يوهن من هذه الصفة الرسمية اختلاف هذين النوعين من البيانات في قدر الحجية التي يمنحها اياها القانون المدني ، وأن النوع الأول من البيانات له حجية مطلقة الى حد اطلعن بالتزوير ، بينما يجوز دحض صحة النوع الثاني واثبات عكسها .

ولا يشترط لتوافر صفة الرسمية في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية

(١) نقض ٣ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ٧٦
Manzini, vol. 6, no. 2224, p. 580. ص ٣٠٠ .

(٢) في هذا المعنى نقض ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ١١٠ ص ٥٥٢ .

(٣) السنهوري ، الوسيط ج ٢ رقم ٧١ ص ١١٥ . وقد قضت محكمة النقض أن اذن البريد يصبح ورقة رسمية بمجرد سحبه والتوقيع عليه من عمال البريد ، وأي تغيير في بياناته يعد تزوراً في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف العمومي المختص بتحريرها بنفسه ، ومن ثم فان التغيير في اسم من سحب الاذن له أو المكتب الذي يجب ان يصرف منه يعد تزويراً في محرر رسمي (نقض ٢ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ٤٥ ص ٢١١) .

أن يصدر هذا المحرر فعلاً من الموظف العام المختص بتحريره ، بل يكفي أن يعطى هذا المحرر المصطنع شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام مختص للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . ويستوى أن يكون الاسم المنسوب لهذا الموظف صحيحاً أو منتحلاً . ويكفي في هذا المقام أن يحتوى المحرر على ما يفيد تدخل الموظف في تحريره بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن يخدع به الناس (١) .

٢١٥ - أنواع المحرر الرسمي :

١ - السلطة التي تصدر عنها : تقسم المحررات الرسمية الى ثلاث أنواع بالنظر الى السلطة التي تصدر عنها .

١ - محررات تشريعية ، وهي التي تصدر عن السلطة التشريعية ، وتشمل القوانين وقرارات رئيس الجمهورية بقانون . وقد انقردت المادة ٢٠٦ عقوبات بالمعاقبة على تزويرها بنص خاص .

٢ - محررات قضائية ، وهي التي تصدر عن القضاء وأعوانهم ، كالأحكام ومحاضر الجلسات والتحقيق وعرائض الدعاوى ، وغيرها من المحررات التي تصدر عن النيابة العامة في حدود سلطتها القضائية .

٣ - محررات ادارية ، وهي التي تصدر عن جهات الحكومة ، سواء كانت هي الحكومة المركزية أو الحكومة اللامركزية بمرافقها الاقليمية (القرى والمدن والمحافظات) أو المصلحية (الهيئات العامة (٢) والمؤسسات العامة) . وتختلف هذه المحررات باختلاف أوجه نشاط الدولة ، مثل ذلك القرارات الادارية الفردية والتنظيمية (اللوائح) ، ودفاتر المواليد وحوالات البريد وبطاقات تحقيق الشخصية وغيرها . ومنها المحررات التي تصدر

(١) نقض ١٣ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٥٠ ن ٧١٤ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٢٧ ص ٦٩٧ .

(٢) مثل اذن صرف دفاتر السكة الحديد (نقض ٥ يونية سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١٥٥ ص ٧٧١) ، ودفاتر الاشتراكات انكيلو متري (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ س ٦٩ رقم ٣٢ ص ١٨١) .

على يد الموثقين المختصين باثبات اقرارات ذوى الشأن واتفاقاتهم واعطائها الصفة الرسمية كالزواج والطلاق والرهن. وقد استقلت المادة ٢٠٦ عقوبات بالمعاقبة على تزوير نوع من هذه المحررات هي القرارات الصادرة من الحكومة وأوراق المرتبات أو البنوك أو السراكى أو غيرها من السندات الصادرة من الحكومة وفروعها .

٢ - **المضمون الموضوعى للمحرر :** وبالنسبة الى المضمون الموضوعى للمحررات الرسمية ، قد يتضمن المحرر عملا عاما أى يصدر من الدولة فى حدود سلطتها العامة كالأعمال التشريعية والأعمال القضائية . وقد يتضمن عملا خاصا لصدوره من أحد أفراد الناس كاليانات التى يثبتها الموظف فى المحرر بناء على تلقيها من صاحب الشأن ، أو المحرر الصادر من ابدولة أثناء قيامها بالنشاط الذى يحكمه القانون الخاص . على أنه أيا كان المضمون الموضوعى للمحرر الرسمى ، فإن الرسمية فى المحرر ليست الا اطارا شكليا يحدد المحرر بالنظر الى صفة من صدر عنه ، وهو ما يكتفى به القانون لاضفاء الرسمية .

٣١٦ - مبادئ عامة فى المحرر الرسمى :

يخضع تحديد المقصود بالمحرر الرسمى الى مبادئ معينة تكفل حل كثير من المشاكل التى تدور حول الصفة الرسمية للمحرر . ويمكن اجمالها فيما يلى .

أولا : أوامر الرؤساء كمصدر للرسمية : ان مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عاما مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته . ولا يستمد الموظف العام اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فصحب وانما يستمده كذلك من أوامر رؤسائه له فيما لهم أن يكلفوه به أو طبقا لمقتضيات العمل (١) . وتطبيقا لذلك حكم بأن الدفتر المعد لتسليم المأموريات التى تندب لتنفيذها معاون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية ، مادام قد ثبت أن هذا الدفتر قد اتخذ عملا ونظاما لمراجعة

(١) نقض ٢٤ ابريل سنة ١٩٦٧ و ١٩ يونية سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ١١٠ و ١٦٧ ص ٥٥٩ و ٨٣٣ .

أعمال هذا المعاون ، أى أنه صادر وفقا لأمر رئيس مختص طبقا لمقتضيات العمل (١) .

نأيا : انسحاب الرسمية على المحرر العرفى بأثر رجعى : ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عام بادية أول الأمر ، بل ان المحرر قد يكون عرفيا فى أول الأمر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا تدخل فيه موظف عام فى حدود وظيفته تدخل من شأنه أن ينسحب أثره على البيانات التى بحرها صاحب الشأن (٢) . ولا يكفى مجرد تدخل الموظف العام فى المحرر العرفى بل يجب أن يتصل هذا التدخل بالبيانات الواردة فى المحرر العرفى سواء بالتحقق من صحتها أو بالموافقة عليها أو باعتمادها (٣) .

ومن أمثلة التدخل ما حكم به من أن كشف توريد اللحوم وان كان يحرره المتعهد وهو من آحاد الناس ، الا أنه يصبح محررا بتدخل معاون المستشفى فى أمره بالمراجعة والاعتماد (٤) ، وأن صحيفة الدعوى تنقلب الى محرر رسمى بعد قيام المحضر باعلانها (٥) ؛ لأن هذا الاعلان يحمل

(١) نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٩٨ ص ٤٤٦ ، ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ٩١ رقم ٨٨ ص ٤٥٧ .
(٢) نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ١١٧ ص ٦١٥ . وقد حكم أيضا بان مقتضيات العمل تقتضى من مأمور الضبط القضائى اذا ما تغيب عن عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما لزم من اجراءات الاستدلال فى غيبته . ولذا فان محضر التحرى الذى يحرره « البلوكامين » بناء على مقتضيات العمل يعتبر ورقة رسمية (نقض ١٤ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١١٠ ص ٥٧٩) .

(٣) ويتطلب ذلك ان يبين الحكم الصورة التى تدخل بها الموظف العام ومدى اتصاله ببيانات المحرر العرفى ، واختصاص الموظف العام فى هذا التدخل ومداه وسنده (نقض ٨ يناير سنة ١٩٧٣ مجموعة الاحكام س ٢٤ رقم ١٧ ص ٧٢) .

(٤) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٨٨ ص ٤٥٧ .

(٥) نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٠٧ ، ٤٠٧ ؛ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ج ٣ رقم ٤٠٨ ص ٥١٢ ، ٦ يناير =

في طياته معنى اقرار المحضر لصحة ما ورد فيها من البيانات ، اللازمة للاعلان ، وعلى ذلك فانه اذا تكشفت للمحضر عند اعلان الصحيفة حقيقة البيان الكاذب الذى أورده صاحب الشأن فأثبت ذلك في الصحيفة دون أن يصدق على البيان المذكور ، فان مؤدى ذلك أن الصفة الرسمية عندما انعطفت على الورقة العرفية كانت تحمل معها ما يحى به أثر البيان الكاذب ، ومن ثم فلا تسحب هذه الصفة على هذا البيان المذكور (١) .

ويجدر التنبيه الى أنه في هذه الحالة يعتبر الموظف العام الذى صدق على البيانات العرفية الكاذبة فاعلا أصليا في جريمة محرر رسمى ارتكبا حين أثبت على خلاف الحقيقة صحة هذه البيانات . واذا كان الموظف العام حسن النية ، فان ذلك لا يحول دون مساءلة الشخص الذى أثبت البيانات العرفية أو أملاها عليه باعتباره شريكا معه في التزوير بطريق المساعدة (٢) . ولا عبرة فيما اذا كانت البيانات العرفية المذكورة هي من

سنة ١٩٣٦ ج ٣ رقم ٤٢٦ ص ٥٣٦ ؛ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ج ٤ رقم ٢٩ ؛ ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ج ٤ ص ٥٥ ؛ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ٢٠٩ ص ٢١٩ ؛ ٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢ .

(١) حكم بأنه لما كان المحضر هو الفاعل الاصل ، التزوير فيما لو صدق على البيان الكاذب في صحيفة الدعوى — فانه متى أثبت كذب ما ورد منها من بيان خاطئ ، امتنع عن القول تبعا لذلك بحصول تزوير منه أو اشتراك فيه ممن حرر صحيفة للدعوى (نقض ٢١ ابريل سنة ١٩٥٩ سالف الذكر) . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يغير من رسمية نسخة الحكم الأصلية أن يخالف كاتب الجلسة واجبة ويعهد به الى غيره بتحرير تلك النسخة . لأن صفة الرسمية إنما تسحب على الورقة في هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تدخّل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ؛ إذ العبرة في هذا الصدد هي بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم انه عند تحريره النسخة الأصلية اضاف عامدا الى اسباب الحكم التى كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فان مسا انتهى اليه الحكم من اعتبار المتهم شريكا لكاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية يكون تطبيقا سليما للقانون على العمل الذى وقع منه (نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ١٩٦ ص ١٥٠) .

(٢) انظر نقض ١٣ مارس سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ ص ٣٤٠ ؛ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٦٧ ؛ ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٦٩ .

قبيل الاقرارات الفردية ؛ لأنه وان كان الموظف عليه واجب عدم الاعتماد عليها وتصديقها الا بعد التمحيص والمراجعة الا أن ذلك لا يهون من أثرها عليه اذا ما ساهمت في اقتناعه بصحتها فسهلت بذلك وقوع التزوير الذي ارتكبه حين صدق عليها . وهنا يجب أن يلاحظ أنه في هذه الحالة لا يجوز مساءلة الشخص الذي أثبت أو أملى البيانات الكاذبة في محرر عرفي بوصفه شريكا في تزوير محرر رسمي ، الا اذا توقع ما سيلحق المحرر العرفي من صفة رسمية وقبل ذلك . ففي هذه الحالة يتوافر لديه القصد الاحتمالي .

وفي رأينا أنه اذا كان المحرر المزور باطلا ثم اعتمده موظف عمومي مختص فان المحرر بهذا الاعتماد تنسحب عليه الصفة الرسمية (١) .

ثالثا : الجمع بين الرسمية والعرفية في محرر واحد : قد يكون المحرر في جزء منه رسميا وفي جزئه الآخر عرفيا ، كما اذا تداخل الموظف العام في محرر عرفي فاعتمد بعض ما ورد فيه من بيانات دون غيرها ، وكما اذا أشر بالنظر على المحرر العرفي ، اذ في هذه الحالة يمثل الجزء الذي وردت عليه هذه التاشيرة محررا رسميا . ومثال ذلك أيضا أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل - وهي محرر عرفي - المؤشر بها من موظف عام فهي المعتبرة محررا رسميا (٢) .

(١) ولا محل في هذه الحالة لبحث ما اذا كان بطلان المحرر ظاهرا أو غير ظاهر للتوصل الى العقاب على جريمة التزوير ، لأنه طالما تدخل الموظف العام المختص باعتماد هذا المحرر أصبح محررا رسميا صحيحا . ومع ذلك فقد اقتضت محكمة النقض في هذا المثال على بحث مسألة البطلان غير الظاهر في المحرر (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة الأحكام س ١٤ رقم ١٨٦ ص ١٠١٨) .

(٢) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٨٨ ص ٤٩١ ؛ ١٠ مايو سنة ١٩٣٥ ج ٦ رقم ١٩٥ ص ٢٥٣ . ويلاحظ أن حوالة البريد تشتمل على وجه رسمي وآخر عرفي ، الأول يشتمل على جزئين أولهما يحرره الموظف المختص بمكتب البريد ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمي أو ما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه واسم المرسل اليه ومكتب الصرف ، وهو محرر بلا شبهة ، والجزء الثاني يحرره من صرفت له الحوالة يقرر فيه باستلام قيمتها وهو محرر رسمي أيضا لأن العامل المختص بالصرف مكلف

٣١٦ مكررات المحررات الرسمية التي يعاقب القانون على تزويرها بعقوبة

خاصة : قد يعاقب القانون على تزوير بعض المحررات بعقوبة الجنحة .
مثال ذلك التزوير في تذاكر السفر وتذاكر المرور (المواد ٢١٦ - ٢٢٠ و ٢٢١
عقوبات) ، والتزوير في اعلانات تحقيق الوفاة والورثة (المادة ٢٢٦
عقوبات) ، والتزوير في وثائق الزواج (المادة ٢٢٧ عقوبات) والادلاء
ببيانات غير صحيحة في طلب الحصول على بطاقة شخصية (المادة ٥٩ من
القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠) في شأن الأحوال المدنية) .

على أن هذا العقاب المخفف لا يحول دون اعتبار هذه الأوراق
محررات رسمية . وبناء على ذلك فإن كل تزوير يخرج عن نطاق الطرق
والأحوال التي توقع فيها عقوبة الجنحة ، يعتبر تزويرا في أوراق رسمية
يخضع للقواعد العامة في هذا التزوير (١) .

٣١٧ - المحررات الرسمية الأجنبية :

ثار الخلاف حول حكم المحررات الأجنبية التي أصبغت عليها الصبغة
الرسمية وفقا للقانون الأجنبي كشهادات الميلاد الأجنبية والشهادات الدراسية
الصادرة من المعاهد الحكومية وجوازات السفر الأجنبية . وقد ذهب
الفقه والقضاء في فرنسا الى اعطائها حكم المحررات الرسمية الوطنية (٢) .

= بالتوقيع عليه بامضائه ويختم المكتب شهادة منه بتيامه بما تفرضه عليه
تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف
وأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها . أما الوجه الآخر من
الحوالة فهو يشتمل في أعلاه على كلمة « تحويل » وتحته عبارة « ادفعوا
للسيد » ثم يوجد حيز على بياض لكي يكتب فيه المرسل اليه الحوالة اسم
من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل ويوقع عليه بامضائه ،
وهذا الوجه محرر عرقي لأن الموظف وفقا لتعليمات البريد غير مسئول عن
صحة التوقيع وإن كان عليه فقط أن يتحقق من أن التوقيع هو باسم
المرسل اليه . وعلى ذلك فإن التزوير في الوجه الاول فقط بعد تزويرا في
محرر رسمي ، فلو اقتصر على الوجه الثاني كان تزويرا في محرر عرقي
(نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٤٥ ص ١٠١) .
وبلاحظ أن التزوير في الوجه الاول من الحوالة يقع اذا انتحل شخصية
المرسل اليه الحوالة ، ويقع في الوجه الثاني اذا لم ينتحل شخصية المرسل
اليه واقتصر على ان ينسب اليه زورا انه حول الحالة اليه أي الجاني .

(١) نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ ص ٨٩٥ ،
١٤ فبراير سنة ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٦١ ، نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٩ س ٣٠

Garraud, vol. 4, no. 1413, p. 204; Cour d' assises Doubs, (٢)

14 avril 1956 (Juris classeur, art. 145-149, no. 103).

وحرص قانون العقوبات السويسرى على أن ينص فى المادة ٢٥٥ على سريان أحكام مواد التزوير (٢٥١ الى ٢٥٤) على المحررات الأجنبية . وذهب الفقه السويسرى الى أنه وفقا لهذا القانون يجب الرجوع الى قانون الدولة الأجنبية لمعرفة ما يعد محررا رسميا ، على أن يرجع القاضى عند الفصل فى توافر أركان جريمة التزوير فى هذا المحرر الى قانون العقوبات الوطنى لا القانون الأجنبى (١) . أما فى إيطاليا فقد ذهب تسينى الى وجوب معاملة المحررات الرسمية الأجنبية بنفس المعاملة التى تعامل بها المحررات الأجنبية ، مثال ذلك الأحكام الأجنبية التى تحوز الحجية أمام القضاء الإيطالى فى حدود معينة (المادة ١٣ عقوبات إيطالى) وطلبات تسليم المجرمين المقدم من الدولة الأجنبية فى حدود الاتفاقات والعادات الدولية (المادة ١٣ عقوبات إيطالى) (٢) .

أما فى مصر ، فقد اختلف رأى فى تحديد طبيعة المحررات الرسمية الأجنبية ؛ فمن قائل (٣) بأنها تأخذ حكم المحررات الرسمية الوطنية مادامت هذه الأوراق معترفا لها بالصفة الرسمية فى بلادها . ومن قائل آخر بأن المحررات الرسمية الأجنبية لا تدخل فى حكم المحررات الرسمية المصرية (٤) . وتأيدا للرأى لأول حكم بالعقاب على تزوير شهادة دبلوم الطب انصادرة من احدى كليات الطب ببلجيكا باعتبارها محررا رسميا (٥) . أما الرأى الثانى فقد حكم تأيدا له بأنه بعد تزويرا فى محرر عرفى تغير الحقيقة فى شهادات جبركية بوضع أختام قنصلية وامضاء كل من القنصل ونائبه (٦) ، وأن التصريح الذى تعطيه ادارة الجيش البريطانى بدخول المعسكرات البريطانية هو ورقة عرفية (٧) .

Logoz, vol. 2, art. 255, p. 550.

(١)

Manzini, vol. 6, no. 2224, p. p. 580, 581.

(٢)

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ١٧٦ ، على راشد ص ٢٨٢ .

(٤) محمود مصطفى ١١٩ ، رؤوف عبيد ص ١١٢ .

(٥) راجع حكم محكمة جنابات القاهرة مشارا اليه فى نقض ١٧ يناير

سنة ١٩٢٩ الرسمية س ٢٠ رقم ٤٧ ص ١١٤ .

(٦) نقض ٥ ابريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم

٢٣٢ ص ٢٨٤ .

(٧) نقض ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ١٨٤

ص ٤٩٠ .

وواقع الأمر أنه مما يُريد الرأى القائل بأن المحررات الرسمية الأجنبية لا تعامل معاملات المحررات الوطنية ، أن المشرع حين أراد حماية المصالح الأجنبية بنفس القدر الذى تحمى به المصالح الأجنبية نص على ذلك صراحة كما فعل فى المادة ٢٠٢ عقوبات التى عاقبت على جريمة التزيف وساوت فى العقاب بين العملات الأجنبية والوطنية . وقبل أن تتقرر هذه المساواة قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٠٦ لا تطبق على أوراق البنكنوت الأجنبية ، استنادا الى أن المقصود بهذه المادة هو حماية المصالح العمومية المصرية وحدها (١) . يضاف انى ذلك أن تقليد أختام الحكومات الأجنبية أو استعمالها يعتبر فى مصر تقليدا أو استعمالا لأختام غير حكومية مما يخضع لحكم المادة ٢٠٧ عقوبات لا المادة ٢٠٦ التى تحكم الأختام الحكومية، وكذا الأمر بالنسبة الى استحصالها بغير حق واستعمالها استعمالا ضارا فانها تخضع لحكم المادة ٢٠٩ عقوبات بشأن الأختام غير الحكومية لا المادة ٢٠٨ عقوبات (٢) . هذا هو الأصل ، الا أننا نرى مع الأستاذ ما تسمينى، أنه متى منح القانون المصرى بعض المحررات الأجنبية حجية تعادل ما للمحررات الرسمية الوطنية فانها يجب أن تأخذ حكمها فيما يتعلق بالعقاب على تزويرها ، وآية ذلك أن المصلحة المتدى عليها هى الثقة العامة التى تدرج بقدر ما يتمتع به المحرر من صفة رسمية أو عرفية . فاذا كان القانون قد منح بعض المحررات الأجنبية ثقة تعادل ما تتمتع به المحررات الرسمية الوطنية ، كان لا مناص من الاعتراف بأنها تأخذ حكمها فى صدد جريمة التزوير . ويرجع فى تقدير هذه الثقة الى مدى ما تتمتع به هذه المحررات الأجنبية وفقا للقانون المصرى من حجية تعادل للمحررات الرسمية الوطنية . ومثال ذلك الشهادات الجامعية الأجنبية التى قررت الدولة معادلتها بالشهادات التى تمنحها الجامعات المصرية ، والأحكام الأجنبية الصادرة بالبراءة أو بالادانة التى تحوز الحجية وفقا للمادة ٣/٤ من قانون العقوبات . على أن هذا المعنى يجب أن يصدر به نص صريح

(١) نقض ٢٩ يونية سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما
ج ١ رقم ١٩٥ ص ٣٦٣ .

(٢) انظر رؤوف عبيد ص ٢١١ .

في قانون العقوبات ، ولا يجوز الوصول اليه بمجرد التفسير لأنه لا قياس في التجريم . وقبل أن يصدر هذا النص ، فإن المحررات الرسمية الأجنبية تعتبر مجرد محررات عرفية . هذا ما لم تصدق على توقيعاتها المزورة جهة رسمية مصرية ، وفي هذه الحالة فإن محرر التصديق يعتبر محررا رسميا مزورا .

المطلب الثاني

التزوير الواقع من موظف عام في محرر رسمي

٢١٨ - تمهيد :

تتطلب هذه الجريمة فضلا عن صفة الرسمية في المحرر شرطا مفترضا آخر في الجريمة هو أن يكون الجاني موظفا عاما ، كما تقتضي عنصرا اضافيا في الركن المادى للجريمة هو أن يقع التزوير أثناء تأدية الوظيفة . وقد سبق أن تكلمنا عن المقصود بالرسمية في المحرر . بقى أن نتحدث عما تتميز به هذه الجريمة من صفة في الجاني ، ومن كون التزوير واقعا أثناء تأدية الوظيفة .

٢١٩ - الموظف العام :

عرفنا الموظف العام بمعناه الضيق في باب الرشوة ، والاختلاس والغدر والاضرار بالمال والاهمال في أداء الوظيفة ، بأنه الشخص الذى يعين بصفة مستقرة غير عارضة للمساهمة في عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو السلطات الادارية بالطريق المباشر (١) . ويدخل فى معنى الموظف العام الموظف فى الحكومة المركزية والموظف فى الحكومة اللامركزية . بمرافقتها المصلحية (الهيئات انعام) أو الاقليمية (القرى والمدن والمحافظات) . وقد وسعت المادة ١١١ من قانون العقوبات دائرة من يندرج تحت صفة الموظف العام فى البابين سالفى الذكر . الا أن المشرع لم يسلك السبيل ذاته بالنسبة الى جريمة التزوير ، واقتصر فى تشديد العقاب على التزوير الذى يقع فى المحررات الرسمية على ما يرتكبه موظف عام بمعناه الضيق ، وهو ما عبر عنه فى المادة ٢١١ بأنه « كل صاحب وظيفة عمومية أو محكمة » دون المكلف

(١) انظر المحكمة الادارية العليا فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام

بخدمة عامة أو الموظف في القطاع العام . ولهذا قضت محكمة النقض باستبعاد لمكلف بخدمة عامة من دائرة الموظف العام في باب التزوير (١) . وواقع الأمر أننا اذا فصل الى هذه النتيجة لا يفوتنا أن تنبه الى عدم التجانس بين مواد التزوير من جهة وبين مواد الرشوة والاختلاس وغيرها من جرائم الغدر والاضرار بالمال العام والاهمال في الوظيفة من جهة أخرى . ونرى أنه اذا كان قانون العقوبات قد أراد أن يحقق استقلالاً قاعدياً في تعريف الموظف العام ، فانه يجب أن يستقر على تعريف واحد له في جميع الأحوال بلأن مقتضيات الوظيفة تملئ هذا المسلك الموحد في جميع الجرائم . وقد جاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فشد في المادة ٢١٤ مكرراً ٢/ العقوبة اذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر احدى المنشآت التي تساهم الحكومة فيها بأي نصيب .

٢٢٠ - وقوع التزوير اثناء تأدية الوظيفة :

طلبت كل من المادتين ٢١١ ، ٢١٢ عقوبات أن يقع التزوير من الموظف اثناء تأدية الوظيفة . ولا صعوبة بالنسبة للتزوير المعنوي ، اذ يقتضى هذا النوع من التزوير وقوعه اثناء تحرير الموظف للمحرر في حدود اختصاصه ، وهو مالا يكون الا اثناء تأدية وظيفته . أما التزوير المادى فقد يقع اثناء التحرير أو بعده ، كما يتصور إمكان ارتكابه خارج دائرة العمل . ولذا كان من المتعين تحديد المقصود بعبارة « اثناء تأدية الوظيفة » كعنصر في الركن المادى لهذا النوع من التزوير . والراجع (٢) أنه لا يشترط أن يكون من شئون وظيفة الجاني تحرير المحرر الذى ارتكب فيه التزوير ، بل يكفي أن يكون المحرر قد وصل الى الموظف بحكم وظيفته ولو لم يكن مختصاً بتحريره ، مثال ذلك كاتب الأرشيف الذى يزور في اقرار تعيين المرسل اليه لتنفيذه ، وكاتب المحكمة الذى يزور في أمر الأداء المسلم اليه عرضه على القاضى . والموظف الذى تكون من وظيفته الاحتفاظ ببعض النماذج

(١) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٢٣ ص ١٦٨ ، ١٤ مارس ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٠ ص ١٣٦ ، ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٨١ رقم ١١٠ ص ٥٥٩ ، بالنسبة الى المجندين في القوات المسلحة فقد اعتبرتهم محكمة النقض مكلفين بخدمة عامة .
(٢) انظر السعيد مصطفى السعيد ص ١٨٢ ، على راشد ص ٢٨٢ .
(٣٣ م - الوسيط ج ٢)

الرسمية فيملأ بيانها زورا • وقد يقع هذا التزوير بالاصطناع كما اذا صنع الموظف محررا مما يمكن أن يسلم اليه بمقتضى وظيفته (١) • وفي جميع هذه الأحوال يجب أن يكون وصول المحرر الى يد الموظف أمرا تقتضيه أعمال وظيفته • ولا يستعاض عن ذلك بمجرد تبادل انجاز الأعمال بين زملاء من الموظفين ما لم يعتمد ذلك من الرئيس المختص • ويتضح هذا المعنى الواسع لعبارة (أثناء تأدية الوظيفة) من مقارنة المادة ٢١١ بشأن التزوير المادى بالمادة ٢١٣ بشأن التزوير المعنوى ؛ اذ بينما اقتضت الأولى على اشتراط وقوع التزوير أثناء تأدية الموظف لوظيفته ، اشترطت الثانية أن تقع التزوير في بيان يختص الموظف بتحريره •

٣٢١ - العقوبة :

يعاقب الموظف العام الذى يرتكب تزويرا في محرر رسمى أثناء تأدية وظيفته بالأشغال الشاقة أو السجن • ولا عبرة بما اذا كان التزوير ماديا أو معنويا (المادتان ٢١١ و ٢١٣ عقوبات) •

المطلب الثالث

التزوير الواقع من غير موظف عام في محرر رسمى

٣٢٢ - غير الموظف العام :

ينطبق مدلول غير الموظف العام على كل فرد من آحاد الناس لا تتوافر فيه صفة الموظف العام ، أو من توافرت لديه هذه الصفة الا أنه لم يرتكب التزوير أثناء تأدية وظيفته ، كما اذا ارتكب الموظف تزويرا في محرر غير مختص بتحريره أو لم يصل اليه بحكم وظيفته •

٣٢٣ - وقوع التزوير باحدى النارق المادية أو المعنوية :

من المستقر فقها (١) أنه لا يتصور أو يقع التزوير من غير موظف عام

(١) مثال ذلك اصطناع كاتب الجلسة محضر جلسة سابقة بدلا من المحضر الاصلى الذى مزقه ، وذلك باعتبار أن هذا المحرر مما يدخل في شئون وظيفة الموظف وقد نسب الى نفسه أنه حرره اثناء تأدية وظيفته (راجع نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٢٢ ص ٩٠٢) •
(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ١٨٤ ، على راشد ٢٨٤ ، رؤوف عبيد ص ١١٨ •

الا باحدى طرق التزوير المادى ، بخلاف التزوير المعنوى فانه لا يتصور وقوعه الا من موظف عام مختص . الا أننا نرى أنه من الجائز أن يقع تزوير معنوى من غير موظف عام في محرر رسمى ؛ وذلك بوصفه شريكا مع فاعل حسن النية اذا كان الموظف العام حسن النية وأدلى اليه الشخص ببيانات معينة لاثباتها به ، وكان دور الموظف لا يتعدى مجرد تدوين ما يملى عليه . والفرض في هذه الحالة أن الموظف العام مختص باثبات هذه البيانات ، وانها بيانات جوهرية . ويستوى أن يكون ادلاء البيان المزور اليه كتابة أو شفاهة . وفي هذه الحالة يثور البحث عن تحديد الجريمة التى ارتكبها . فهل يسأل عن جريمة الموظف العام الذى يزور في محرر رسمى ، طالما أنه يعلم بصفته كموظف عام ؛ أم يسأل عن جريمة التزوير في محرر رسمى من آحاد الناس . يرجع لاجابة هذا السؤال الى الأحكام العامة في قانون العقوبات ، فوفقا للرأى باجتماع صفتى الفاعل والشريك في الفاعل مع غيره يسأل الجانى عن جريمة التزوير الواقع من موظف عام في محرر رسمى . أما وفقا للرأى الآخر الذى يحرص على التمييز بين الفاعل والشريك ، فانه يتعين مساءلة غير الموظف عن جريمة التزوير الواقع من غير موظف عام في محرر رسمى (١) . وعلة هذه المشكلة هو افتراض أن غير الموظف العام يمكن اعتباره فاعلا معنويا مع الموظف العام حسن النية . وهو افتراض غير جائز لأن القانون المصرى لم يأخذ بنظرية الفاعل المعنوى (٢) . ومن ثم فان الفرد يكون مسئولا بوصفه مجرد شريك مع الموظف .

٣٢٤ - العقوبة :

نصت المادة ٣٢١ عقوبات على معاقبة فاعل هذه الجريمة بالأشغال الشاقة أو السجن لمدة أكثر من عشر سنين . ويترتب على ذلك أن من يرتكب من الأفراد تزويرا في محرر رسمى بوصفه فاعلا أصليا تكون عقوبته أقل

(١) انظر المشكلة في شرح قانون العقوبات القسم العام ، للدكتور محمود نجيب حسنى . سنة ١٩٦٢ س ٥٥٥ وما بعدها ، محمود مصطفى ، القسم العام رقم ٨٢٨ ص ٢٥٨ .

(٢) انظر الجزء الاول (القسم العام) من هذا الوسيط بند ٨٣٥

من يرتكب هذا التزوير بوصفه شريكا لموظف عام ؛ اذ في هذه الحالة الأخيرة تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عاما ، تطبيقا للمادة ٢١٣ عقوبات والمادة ٤١ عقوبات التي تنص على أن كل من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها الا ما استثنى بنص خاص .

المبحث الثاني

التزوير في المحررات العرفية

٢٢٥ - تمهيد :

ينينا فيما تقدم المقصود بالمحرر الرسمي وقلنا انه هو الذي يحرره موظف عمومي مختص . وما عدا ذلك من المحررات يعد محررا عرفيا . وأنه وان كان القانون المدني يسبغ الصفة الرسمية على المحرر الذي يكتبه مكلف بخدمة عامة في حدود اختصاصه الا أن قانون العقوبات كما ينينا يصفى الصفة العرفية على هذا المحرر . وقد كان القانون يعرف نوعا واحدا من جريمة التزوير في المحررات العرفية هي الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ عقوبات، حتى صدر انقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فاستحدث مادة جديدة برقم ٢١٤ مكررا أتى فيها بجنايتي تزوير في أنواع معينة من المحررات العرفية هي : (١) محررات الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات والمؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام . (٢) محررات الشركات والجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأي مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت .

وقد كانت المادة ١٥٠ من قانون العقوبات الفرنسي تعاقب على هذه الجريمة بوصفها جناية حتى عدلت في عام ١٩٥٨ فأصبحت من الجنح . وسوف نبدأ أولا بتحديد المقصود بالمحرر العرفي ثم ندرس تباعا جنايتي التزوير في المحرر العرفي ، وجنة التزوير في هذا المحرر .

٢٢٦ - المحرر العرفي :

المحرر العرفي هو كل محرر لم يسبغ عليه القانون الصفة الرسمية ، أو بعبارة أخرى هو كل محرر يصدر من أحد الأفراد أو الهيئات الخاص ، أو من موظف عام غير مختص بتحريره . وقد ينينا فيما تقدم أن المحرر العرفي قد يكون مسطورا مع محرر رسمي في ورقة عرفية واحدة ، وأن المحرر قد

يولد عرفيا ثم تتسحب عليه الصفة الرسمية اذا ما تدخل موظف عام مختص واعتمد البيانات الواردة في المحرر العرفي .

٢٢٧ - جنائنا التزوير في المحررات العرفية :

يجب على القاضى أن يتحقق من أن المحرر يصلح حجة للاثبات بحسب الأصل أو بصفة عارضة ، وأن القانون يرتب عليه أثرا ، فذلك هو مناط الثقة العامة في المحررات حتى تتمتع بالحماية الجنائية المنصوص عليها في مواد التزوير .

وتمشيا مع الروح التى صدر بها القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ (١) رفع المشرع وصف تجريم التزوير في نوعين هامين من المحررات العرفية الى مصاف الجنائيات ، فميز بين نوعين من هذه المحررات : محررات عرفية عامة ، محررات عرفية خاصة .

١ - التزوير في المحررات العرفية العامة : نصت المادة ٢١٤ مكررا

عقوبات في فقرتها الثانية على أن تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين اذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لاحدى الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى اذا كان للدولة أو لأحد الأشخاص المعنوية العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت . وقد احتج المشرع الى هذا النص حتى يحقق غايته في كفالة حماية أوفر لهذا النوع من المحررات ؛ لأنها لا تعد من المحررات الرسمية ، بالنظر الى أن موظفى الشركات العامة ليسوا موظفين عموميين ، وتخضع رابطتهم بالدولة الى انقانون الخاص (٢) . وقد عالج مشروع قانون العقوبات الجديد هذا الوضع فاعتبر المحررات الصادرة من أولئك الموظفين محررات رسمية بناء على ما نص عليه في المادة ١٦٧ من أضاء الصفة العامة على الموظفين المذكورين .

(١) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦١ .

(٢) عدا الجمعيات التعاونية الزراعية طبقا للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ (المادة ٢٩) على النحو الذى سنبينه في المتن .

ونرى أنه كان يصمن بالمشرع أن يجعل محررات الشركات العامة في حكم المحررات الرسمية ، وأن يخضعها لقواعد التزوير في هذا النوع من المحررات . وهذا هو ما فعله القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ؛ إذ نص في المادة ٢٩ منه على اعتبار العاملين بها وأعضاء مجلس إدارتها وأعضاء لجان مراقبتها في حكم الموظفين العموميين ، واعتبر أوراق الجمعية وسجلاتها وأختامها في حكم الأوراق والأختام والسجلات الرسمية . وبناء عليه فإن التزوير الذي يقع في أوراق هذا النوع من الجمعيات يخضع لحكم التزوير في الأوراق الرسمية المنصوص عليه في المادتين ٢١١ و ٢١٢ عقوبات .

٢ - التزوير في بعض المحررات العرفية : نصت المادة ٢١٤ مكررا

عقوبات في فقرتها الأولى على أن كل تزوير أو استعمال يقع في محرر لاحدى الشركات المساهمة أو احدى الجمعيات أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو احدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات تقع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين . وغنى عن البيان أن الفرض في هذا النوع من المنشآت أن الدولة لاتساهم بنصيب فيها والا اندرجت محرراتها تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا . كما يلاحظ ما سبق أن قرناه عند شرح المادة ١١٣ مكررا عقوبات من استبعاد النقابات المهنية المعتمدة من المؤسسات العامة من عداد المنشآت الخاصة . ويلاحظ أن المشرع في هاتين الجريمتين لم يتطلب صفة معينة في الجاني ، فيستوى أن يكون موظفا باحدى الجهات التي يتعين أن يصدر عنها المحرر ، أو أن يكون من آحاد الناس .

٣٢٨ - جنحة التزوير في المحررات العرفية :

أما عدا ما تقدم من محررات عرفية فقد عاقبت المادة ٢١٥ عقوبات على تزويرها بالحبس مع الشغل ، أى لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

الفصل الثالث

استعمال المحررات المزورة

٣٢٩ - ذاتية الجريمة :

نصت على هذه الجريمة المادة ٢١٤ عقوبات بالنسبة الى المحررات الرسمية ، والمادتان ٢١٤ مكررا و ٢١٥ عقوبات بالنسبة الى المحررات العرفية على حسب الأحوال .

وقد طلب المشرع الايطالى للعقاب على التزوير في المحررات العرفية أن يتم استعمالها (المادة ٤٨٥ عقوبات) ، كما نصت بعض القوانين الأمريكية على اعتبار التزوير والاستعمال جريمة واحدة (١) .

أما وفقا للتشريعين المصرى والفرنسى فان جريمة استعمال المحررات المزورة تعد جريمة مستقلة عن جريمة التزوير ذاتها . ويترتب على هذا التمييز :

١ - أن مجرد التزوير وحده يؤدي الى مساءلة الجاني عن الجريمة ولو لم يستعمل المحرر المزور .

٢ - أنه اذا ارتكب التزوير والاستعمال شخص واحد ، فانه يعتبر مرتكبا لجريمتين ويستحق العقاب عليهما الا اذا وقع الفعلان لغرض واحد وكاذا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فانه في هذه الحالة يتعين الحكم عليه بأشد العقوبتين طبقا للمادة ٣٢/١ عقوبات (٢) . ولا تنطبق هذه المادة الا اذا كان استعمال المحرر في وجه معين هو الملحوظ عند ارتكاب التزوير . أما اذا ارتكب التزوير بغرض استعمال المحرر المزور في جهة معينة ثم

(١) راجع :

Wharton's, Criminal law and procedure, vol. 2, 1957.

p. 437.

Garcon, art. 148, no. 45, 46.

(٢)

استعمله الجاني في وجهة أخرى ، فلا مناص في هذه الحالة من تعدد العقوبة بالنظر الى التعدد المادي بين الجريمتين (١) * وخلافا لذلك لم يعاقب قانون العقوبات السويسري على الاستعمال الا اذا كان الجاني هو غير من قام بالتزوير *

٣- لا يتوقف العقاب على جريمة الاستعمال على ادانة الجاني في جريمة التزوير * فلا أهمية لكون الدعوى الجنائية عن جريمة التزوير قد صدر فيها أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، أو أن يكون مرتكب التزوير مجهولا (٢) أو توفي أو قضى ببراءته (٣) ، أو انقضت الدعوى الجنائية عن التزوير بمضى المدة (٤) *

٤- لا يشترط فيمن يستعمل المحرر المزور أن يكون قد ساهم في تزويره فيستوى أن يكون مساهما في التزوير أو لا *

٢٣٠- الشرط المفترض - المحرر المزور :

تفترض هذه الجريمة أن ترد على محرر مزور * ويتعين في هذا المحرر أن يكون قد استوفى مظهره القانوني الذي يتعين توافره للعقاب على تزويره (٥) وتطبيقا لذلك لا عقاب على استعمال الاقارارات الفردية الكاذبة طالما أن هذا الكذب لا يعد تزويرا * وقد حكم أنه لا عقاب على تقديم فواتير أثبت فيها الجاني بيانات كاذبة عن البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن (٦) ، وأنه لا تتوافر جريمة الاستعمال بالنسبة الى محرر عرفي لا يصلح أساسا لدعوى أو حق (٧) *

ويكفي مجرد تفسير الحقيقة في المحرر باحدى الطرق المقررة في القانون لاعتباره مزورا في نظر القانون ، ولا يحول دون ذلك ألا يتوافر القصد

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ١١١ *

(٢) Garcon, art. 148, no. 10.

(٣) Garcon, art. 148, no. 11, 12.

(٤) Garcon, art. 148, no. 15.

(٥) anzini, vol. 6, no. 2360, p. 77.

(٦) نقض ٤ يونيو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٩١ ص ٤٩٣ *

(٧) Pau., 20 janvier 1960, Rev. de sc. crim. 160, p. 280.

الجائى لدى المزور . فالضابط فى وصف المحرر بأنه مزور هو ضابط موضوعى بحت ، أى لا يقتضى غير البحث فى مدى توافر الركن المادى فى جريمة التزوير، فضلا عن شرطها المفترض . وعلة ذلك أنه بتوفر الركن المادى يتحقق الاعتداء على الثقة العامة وهى المصلحة التى يحميها القانون ، فيكون من الواجب حمايتها من خطر الاستعمال .

٢٢١ - الركن المادى - الاستعمال :

يتحقق الاستعمال بدفع المحرر المزور فى وجه من أوجه الاستفادة به باعتباره صحيحا ، فلا يكفى مجرد تقديم المحرر المزور للاستعمال ما لم يكن الجانى يدعى صحته (١) . فلا يستعمل اذا كان الجانى قد قدم المحرر المزور بوصفه مزور كالذى يحصل على وثائق مزورة تمس أحد الأشخاص ، ويبيعها له بعد أن يفهم أنها مزورة .

ويتطلب الاستعمال اظهار المحرر المزور ودفعه فى التعامل ، فلا يكفى مجرد الاستناد اليه دون تقديمه (٢) ، كأن يستند أحد الخصوم فى دفاعه الى مستند معين يدعى أنه فى حيازته دون أن يقدمه (٣) . كما لا يكفى مجرد اظهار المحرر فى مناقشة ما دون تقديمه للاستناد اليه . ويلاحظ أن تقديم الجانى المحرر المزور لأحد معارفه أو شركائه أو لمحامييه لاستعماله فى غرض معين ، لا يعد وحده استعمالا ، وإنما يسأل الجانى باعتباره شريكا فى جريمة الاستعمال اذا تمت بواسطة من سلم اليه المحرر المزور بناء على تعليماته (٤) . وعلة ذلك أن الاستعمال الذى يجرمه القانون هو الذى يتم فى وجه من

Manzini, vol. 6, no. 2360, p. 770 (١)

Manzini, vol. 6, no. 236, p. 771. (٢)

ويجب على المحكمة أن تعين ظروف تقديم المحرر المزور واستعماله حتى تستطيع محكمة النقض أن تمارس سلطتها فى الرقابة
(CClass., 31 mai 1961, Bull. no. 281).

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥١ س ١١٨ ، ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام ج ٦ رقم ٢٢٨ ص ٤٥٠ .

(٤) انظر فى القضاء الإطالى :

Tribunale di Matera, 27 giugno 1956, Rassegna di giur.
God. pen., Il appendice, 1958, p. 337.

أوجه الاستفادة بالمرحور المزور (١) • على أن استعمال الوكيل للمرحور المزور لا ينفي عنه جريمة الاستعمال ، لأن هذه الوكالة لا تنفي أنه هو الذي قارف الجريمة وهي الاستعمال (٢) • ومن أمثلة الاستعمال ما حكم به من أن تقديم صورة فوتوغرافية أو مسودة الكربون لمرحور مزور يكن وحده جريمة الاستعمال « ما دام الدليل في المواد التجارية يمكن الحصول عليه من مجرد القرينة » (٣) • ونرى أن المرحور المزور المستعمل في هذا المثال ليس هو الصور الفوتوغرافية وإنما هو المرحور الأصلي ، لأن تصويره ليس إلا تحضيريا نحو فعل الاستعمال •

ولا يتوقف الاستعمال على قبول المرحور المزور ، بل يتم وينتهي بمجرد تقديمه للاستفادة به في غرض معين ، ولو لم يتحقق هذا الغرض (٤) ، أو تنازل عنه الجاني بعد تقديمه (٥) • على أنه متى وقع الاستعمال فإن التنازل عن المرحور المزور بعد التمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة (٦) •

ولما كان الاستعمال لا يقع بمجرد الاحتجاج بالمرحور المزور إنما يتطلب فوق ذلك أن يقدم الجاني هذا المرحور ، فإنه فإذا ضمت المحكمة ملفا معينا يتضمن محررا مزورا استند اليه المدعى في دعواه على الرغم من علمه بتزويره أو قدمه شخص ثالث ثم استند هو اليه ، فإن فعله هذا لا يكون جريمة الاستعمال (٧) •

Wharton's, p. 442.

(١)

(٢) نقض أول فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ١٣ ص ٦٩ •

Cass., 12 mai 1960, Bull. no. 261.

(٣)

Cass., 25 janvier 1957, Bull. no. 46.

(٤) نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٨٠ ص ٧٣ •

Wharton's, p. 441.

(٥) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة الأحكام القانونية ج ٦ رقم ٨٥ ص ١١٨ ، ٣ أبريل سنة ١٩٥٤ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٢٢٨ ص ٤٥٠

(٦) نقض ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ٦٠ ص ٣٠٣ •

Antolisei, vol. 2. P. 529.

(٧)

ومن المقرر أن جريمة استعمال المحررات المزورة قد تكون مستمرة بحيث تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها (١) . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى في هذه الحالة إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة (٢) ، أو التنازل عنها - ولو ظلت في يدها الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ الحكم بتزويرها (٣) . ولا يوقف الطعن بالتزوير حالة الاستمرار طالما أن المزور لم يتنازل عن المحرر المزور أو يسترده (٤) . وقد تكون هذه الجريمة وقتية حين لا يتطلب تحقيق الغرض الذي يستهدفه الجاني غير مجرد تقديم المحرر المزور . مثال ذلك تقديم الجاني بطاقة اثبات شخصية مزورة الى رجل الشرطة .

٣٢٢ - الركن المعنوي - القصد الجنائي :

هذه جريمة عمدية ، يتعين لتوافرها تحقق القصد الجنائي العام ، وهو ارادة تقديم المحرر المزور في وجه من أوجه الاستفادة به مع العلم بتزويره (٥) . ومتى توافر هذا العلم وقعت الجريمة بغض النظر عن الباعث من وراء هذا الاستعمال (٦) . فهذه الجريمة تختلف تماماً عن جريمة النصب التي تقتضي توافر نية سلب مال الغير بطريق الاحتيال .

ولا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة عن توافر العلم في جريمة استعمال محرر مزور ما دامت مدوناته تدل على قيام هذا الركن (٧) .

(١) نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٢٦٩
(٢) فاذا قدمت في دعوى ، كان صدور الحكم فيها نهائياً للتمسك بها امام الجهة التي اصدرت الحكم .

(٣) نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٧٥ ص ١٣٣ ، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٧ ص ٤١ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ س ٩ رقم ٨٩ ص ٣٦٢ .

(٤) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٢٩ ص ٢٤٣ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٦ ، رؤوف عبيد ص ٢٣١ .
(٥) Garraud, vol. 4, no. 1468, p. 286.

(٦) نقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٦٩ ص ١٢٢١ .
ص ١٣٢١ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٨٥ ص ١٣٩١ .

(٧) قارن قانون العقوبات السويسري في Logoz, vol. 2, p. 532.
وقوانين بعض الولايات الاسريكية في Wharton's, p. 440, 441.

ولا جريمة اذا جهل الجاني بأمر تزوير المحرر (١) . ولو كان هذا الجهل راجعا الى اهماله . فاذا علم بأمر تزوير المحرر بعد تقديمه بحسن نية ، وجب عليه أن يتنازل عنها عند توافر هذا العلم ، والا اعتبر مرتكبا لجريمة الاستعمال من تاريخ علمه بالتزوير .

٣٣٣ - العقوبة :

ميز المشرع بين جرائم التزوير وفقا لطبيعة المحرر المزور على الوجه الآتي :

١ - اذا كان المحرر رسميا يعاقب على استعماله بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر (المادة ٢١٤) .

٢ - اذا كان المحرر عرفيا فان عقوبة استعماله تختلف وفقا للجهة الصادر منها المحرر كما يلي :

(أ) اذا صدر المحرر من إحدى الشركات العامة وما إليها تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين (المادة ٢١٤ مكررا ٢) .

(ب) اذا صدر المحرر من إحدى الشركات المساهمة وما إليها تكون العقوبة مدة لا تزيد على خمس سنين (المادة ٢١٤ مكررا ١) .

(ج) اذا صدر المحرر من فرد من أفراد الناس تكون العقوبة الحبس مع الشغل (المادة ٢١٥) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لا يكفي أن يركن الحكم الى أن الطاعن هو الذي قدم السند المزور لاستصدار أمر الأداء لأنه ليس من شأن ذلك حتما أن تتوافر به جريمة استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره ، ما دام الحكم لم يتم الدليل على أن الطاعن قد اشترك في تزوير المحرر (نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ مجموعة الأحكام س ١٦ رقم ٣٢ ص ١٤٠) .

الجزء الثاني

جرائم الاعتداء على الأشخاص

القسم الاول

جرائم الاعتداء على الحياة

٢٢٤ - تمهيد :

ولا شك أن كيان الانسان الروحي والجسدى هو أهم المصالح الجديرة بحماية القانون . فالانسان هو الخلية الأولى للمجتمع ، ولا بقاء لهذا المجتمع اذا سمح لأفراده أن يعتدى كل منهم على حياة غيره أو جسمه .

ولهذا ، فإن تاريخ القانون يبين لنا بوضوح أنه ما من حكومة أو نظام لم يترك دون عقاب الاعتداء على حياة الانسان وسلامة جسده . وواقع الأمر أن احترام حياة الانسان منذ نشأتها حتى انقضائها هو من أسس المدنية . ولهذا فإن انقوائين قد عاقبت على كافة صور الاعتداء على هذه الحياة (١) . وقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بالحق في الحياة بوصفه في مقدمة حقوق الانسان ، وأشدّها نصاعة ووضوحا . فنصت المادة ٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن كل انسان له حق الحياة . ونصت المادة ٦ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة سنة ١٩٦٦ على أن « كل كائن بشرى يتمتع بحق الحياة المتأصل فيه . وهذا الحق يحميه القانون ولا يحرم أى امرئ من هذا الحق بطريقة تعسفية » .

وقد كفل قانون العقوبات المصرى حماية الحق في الحياة فعاقب على القتل العمد في المواد من ٢٣٠ الى ٢٣٥ ، وعاقب على القتل الخطأ في المادة ٢٣٨ . وسوف ندرس في هذا الباب مختلف الاعتداء على الحق في الحياة عن طريق القتل .

وسوف نقسم دراستنا لهذه الجرائم الى ثلاثة أبواب أولها في الأحكام العامة للقتل ، والثانى في القتل العمد ، والثالث في القتل غير العمد .

Jean Graven, La répression de l'homicide en droit
snisse, Rev. sc., 1966, p. 233.

(١) انظر

المَبَادِئُ الْأَوَّلُ

الأحكام العامة للقتل

٣٣٥ - تعريف ، ٣٣٦ - تقسيم .

٣٣٥ - تعريف :

القتل هو كل اعتداء يصدر من انسان على انسان آخر يترتب عليه وفاته . هذا هو التعريف العام للقتل . ويصدق على كل من القتل العمد والقتل غير العمد والضرب المفضى الى موت . وقد استعمل القانون لفظ القتل اصطلاحاً للتعبير عن النوعين الأول والثاني سالفى الذكر دون النوع الثالث .

٣٣٦ - تقسيم :

قسم المشرع القتل بالنظر الى الركن المعنوى فى الجريمة . فمتى توافر القصد الجنائى لدى الجانى كان القتل عمداً ، وإذا لم يتوافر هذا القصد وتحققت الوفاة نتيجة لخطأ الجانى كان القتل غير عمد (١) . أما اذا وقعت

(١) جرت قواعد الـ Common law على تقسيم القتل الى نوعين : قتل مشدد murder و قتل مخفف manslaughter ولا يخضع هذا التقسيم الى معيار واحد بل يتوقف على صورة الركن المعنوى وبعض الظروف المشددة ، فيعتبر قتلاً مشدداً القتل عمداً ، ويكون القتل غير العمدى اذا توافر لدى الجانى خطأ جسيم غير عمدى ويتوافر الضرب المفضى الى الموت اذا كانت نية الجانى قد انجهدت الى احداث جرح الى الموت اذا كانت نية الجانى قد انجهدت الى احداث جرح جسيم بالمجننى جسيم بالمجننى عليه ، والقتل المقترن بجناية (وهو ما يخضع لقاعده Felony-murder أو اذا وقع القتل اثناء مقاومة الجانى لقبض صحيح . أما القتل المخفف فيندرج تحته كل قتل عمدى ارتكب تحت تأثير العاطفة دون ترو ، والقتل غير العمدى اذا لم يبلغ خطأ الجانى حداً كبيراً من الجسامة .

Wharton's p. 432. Perkins, p. 30. Clark and Marshall, p. 299.

وانظر فى القتل فى القانون الانجليزى :

Gilbert Marc, L'homicide en droit angalais depuis la loi de 1957, Paris thèse, 1966.

الوفاة بفعل القضاء والقدر أو نتيجة لخطأ المجنى عليه وحده اعتبر الفعل مجرد حادث عارضى لا يدخل فى نطاق التجريم :

وقبل أن تناول القتل بالدراسة التفصيلية يتعين بادئ ذى بدء تحديد المبادئ العامة لجريمة القتل فى صورتها المجردة بغض النظر عن صورة الركن المعنوى .

الفصل الأول

الشرط المفترض

(محل القتل)

٣٣٧ - انسان حى ، ٣٣٨ - الانتحار .

٣٣٧ - انسان حى :

تفترض جريمة القتل وقوعها على انسان حى ، بغض النظر عن العثور على جثته بالفعل (١) . وتبدأ حياة الانسان منذ لحظة انتهاء فترة اعتباره جنينا ، أى منذ لحظة ابتداء ولادته وتمكنه من تسيم الحياة دون اعتماد على أمه . فمنذ هذه اللحظة ، أى لحظة صلاحية المولود للحياة فى العالم الخارجى وتأثره به على نحو مباشر لا كنتيجة غير مباشرة لتأثير جسد الأم (٢) ، يعتبر المولود انسانا حيا ، بحيث يصبح محلا لجريمة القتل ولو لم يكن الجبل السرى قد قطع بعد أو اذا تكن ولادته قد تمت (٣) . وتعد

(١) فإذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتا كافيا ، فلا يقدح فى هذا الثبوت عدم العثور على جثة المجنى عليه (تقض ٣١ مايو ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ رقم ١٠٠ ص ٥٢١) .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ١٤٣ .

(٣) Wharton's, V. 1, p. 434. وقد حكم فى فرنسا بادانة

احدى الحكيمات لاهمالها فى العناية باحدى السيدات اثناء عملية الوضع مما تسبب عنه ان الحكيمة حضرت متأخرة لاسعاف السيدة بعد أن خرج رأس المولود من رحمها ولم تستطع اخراج جسمه الا بعد وفاته (Amien, (28 avril 1964, Rev. sc., 1964, p. 615).

هذه اللحظة معيارا حاسما بين جريمة الاجهاض التي لا تقع الا على الجنين ، وجريمة القتل التي لا ترتكب الا على الانسان الحي (١) . فاذا أراد الجاني قتل الجنين أثناء الفترة التي قضاها في أحشاء أمه ثم فشل في محاولته وجاء المولود متأثرا بما لحقه من أذى أثناء الفترة التي قضاها جنينا ، فإن الجاني لا يسأل عن وفاته باعتبارها قتلًا ، لأن النشاط الاجرامي الذي يشره الجاني لم يرد وقت وقوعه على انسان حي .

واذا قام الجاني بنشاطه لقتل المجنى عليه ، الا أنه ثبت أن هذا المجنى عليه كان قد مات قبل تأثره بهذا النشاط ، فإن الواقعة لا تعتبر قتلًا ، بل ولا تعتبر شروعًا في قتل فهي على هذا الصورة تعد جريمة مستحيلة استحالة قانونية . ومصدر الاستحالة أن الشرط الذي يوجه القانون لتجريم القتل وهو الانسان الحي لم يتحقق في هذه الحالة (٢) .

وغنى عن البيان أنه يكفي ثبوت أن المجنى عليه كان انسانا حيا قبل الاعتداء عليه حتى تقع جريمة القتل بازهاق روحه ، دون اعتداد بسدى حالته

ومع ذلك فقد اتجه القضاء الانجليزي وبعض الاحكام الامريكية الى اشتراط ان يكون المجنى عليه قد ولد ولادة كاملة وانفصل عن جسم أمه انفصالا تاما - راجع الاحكام المشار اليها في : Clark and Marshall, p. 30. :

(١) ويلاحظ ان الجنين انذى يلفظ اى الخارج قبل الموعد الطبيعى لولادته لا يعتبر انسانا حيا اذا ثبت ان حيائه كانت تتوقف على انفصاله بجسم الحامل بحيث أن انفصاله عنها قبل الاوان مما يؤدى حتما ولزاما الى الوفاة . فالعبرة لاعتباره انسانا حيا لا مجرد جنين هو في امكان مباشرته حياة مستقلة عن حياة أمه ولو ولد قبل الاوان .

Levasseur, Droit pénal, 1964, p. 53.

(٢)

ومع ذلك فقد قررت غرفة الاتهام بباريس - في معنى عكسي - احوالة متهم الى محكمة الجنايات لشروعه في قتل آخر ثبت انه كان قد مات وقت ارتكاب الفعل . وتتلخص الواقعة في ان اثنين اطلقا الرصاص متعاقبين على ذات المجنى عليه ، ثم ثبت من تقرير الطبيب الشرعى انه عندما أصيب المجنى عليه بالطلقة الثانية كان قد توفي من اثر الطلقة الاولى ومن ثم فإن انذى ارسل الطلقة الثانية لا يمكنه احدث الوفاة - انظر

Chambre d'accusation de la Cour de Paris. 9 avril 1964,

Rev. sc. crim., 1948, p. 147.

الصحية أو العقلية أو سنه أو كونه محكوما عليه بالأعدام (١) .

ولآثبات توافر هذا الشرط المفترض في جريمة القتل من الأفضل أن يقوم المحقق بتحديد شخصية المجنى عليه تحديدا دقيقا . ومع ذلك فإن هذا التحديد ليس شرطا لازما إذا لم يكن في أوروq الدعوى ما يشكك في كون المجنى عليه حيا وقت القتل (٢) . وبالتالي فلا يشترط لصحة الحكم أن يثبت في مدوناته صراحة توافر هذا الشرط طالما أنه لم يكن مدارا للنزاع .

٢٢٨ - الانتحار :

هل يشترط في الانسان الحي أن يكون غير الجاني ؟ وبعبارة أخرى هل يعتبر الانتحار جريمة قتل ؟ انه كما يقول بيكاريا « الانتحار جريمة لايمكن العقاب عليها بمعنى الكلمة ، لأن العقوبة لن تفرض الا على برىء أو على جسد بارد لا شعور فيه . انها جريمة بلا شك ولكنها جريمة يعاقب عليها الله وحده فهو الذى يمكنه معاقبة الميت بعد موته » (٣) .

وتنحصر الفائدة القانونية العملية من هذا التساؤل في بيان حكم الشروع في الانتحار والاشتراك فيه . وقد اتجهت بعض التشريعات الى معاقبة كل من الشروع والاشتراك في الانتحار ، ومثالها القانون الايطالى والقانون الانجليزى (حتى قانون ٣ أغسطس سنة ١٩٦١) والقانون السويسرى (المادة ١١٥) وقوانين بعض الولايات الأمريكية (٤) . وعلة التحريم في هاتين الحالتين هو حماية هذا النوع من الناس الذى يضعف أمام بعض

(١) فإذا قتل المحكوم عليه بالأعدام بغير الوسيلة المقررة قانونا أو بواسطة شخص لا يملك سلطة التنفيذ اعتبرت الواقعة قتلا .

(Clark and Marshall, p 302)

محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، جرائم الاعتداء على الأشخاص ، طبعة ١٩٧٨ ص ١٠ .

Crim. 15 mai 1946, Bull. no 120. (٢)

Graven, La répression de l'homicide en droit suisse, (٣)
Rev. sc. crim., 1966, p. 276.

Clark and Marshall, p. 327. (٤)

الظروف الى درجة التفكير في التخلص من حياته وخاصة اذا ما اقترن ذلك بتحريض من الغير أو مساعدته على تنفيذ ذلك (١) .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد فنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين من حرص آخر أو ساعده بأية وسيلة على الانتحار اذا تم الانتحار بناء على ذلك (المادة ٣٩٥ / ١) .

ويجب أن يلاحظ أنه اذا كان المنتحر ناقص الادراك أو الاختيار ، فإن التحريض على انتحاره أو المساعدة فيه - من قبل الغير - يعتبر معاقبا عليه بدون حاجة الى نص ، اذ المحرض في هذه الحالة يعتبر فاعلا معنويا لجريمة القتل (٢) . وقد لاحظ ذلك مشروع قانون العقوبات الجديد فنص على معاقبة الجاني في هذه الحالة بعقوبة القتل العمد (المادة ٢٩٥ / ٢) .

وقد ثار البحث في فرنسا عما اذا كان يجوز معاقبة المتسبب في الانتحار عن جريمة قتل خطأ أم لا . فقد حدث أن انتحر أحد الأشخاص بعد اصابته في حادث ، وقرر الخبراء أن اصابته في الحادث تمثل ٢٠٪ من أسباب الانتحار . واستنادا الى هذا التقرير ادعى مدنيا قبل مرتكب الحادث عن الضرر لترتب على الوفاة . وقد رفضت محكمة اكس الدعوى المدنية بناء على أن الحادث ليس الا سببا غير مباشرة أو هو سبب جزئي للانتحار الا أن محكمة النقض الفرنسية نقضت هذا الحكم (٣) . وفي رأينا أن المشكلة

(١) يجب ملاحظة الفارق الدقيق بين الاشتراك بالمساعدة في الانتحار وهو ما لا يعاقب عليه القانون - وبين المساهمة مع المنتحر بفعل يعد بدءا في التنفيذ - كربط الحبل في رقبة المنتحر بالسُنق أو ازالة المقعد من تحته ، اذ في هذه الحالة يعتبر هذا المساهم فاعلا اصليا في جريمة قتل عمد .

(٢) Graevn, La répression de l'homicide en droit suisse, Rev. sc. crim., 1966, p. 279.

وانظر رسالة الدكتوراة فوزية عبد الستار ، المساهمة الاصلية في الجريمة ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٤٣٦ .

(٣)

وانظر تعليق هيجوني على هذا الحكم .

تتعلق بمدى توافر علاقة السببية بين فعل الغير وواقعة الانتحار ، وهي لا تتوافر في هذه الصورة (١) .

الفصل الثاني

الركن المادى

(ازهاق الروح)

ان ازهاق الروح في جريمة القتل هو ركنها المادى ، فلا قيام لها بدونه ويتحقق هذا الركن بتوافر العناصر الثلاثة الآتية : (١) النشاط الاجرامى (٢) النتيجة (٣) علاقة السببية .

المبحث الاول

النشاط الاجرامى

٣٣٩ - القتل بالامتناع ، ٣٤٠ - الوسيلة ، ٣٤١ -
الوسائل النفسية .

يتحقق هذا النشاط بكافة صور الاعتداء على الحياة التى تصدر عن الجانى ودون عبء بالوسيلة التى التجأ اليها ، وأيا كانت صورة الركن المعنوى الذى لازمه . فاهمية هذا الركن تقتصر على التمييز بين القتل العمد والقتل غير العمد .

٣٣٩ - القتل بالامتناع :

الأصل فى القتل أن يتم بفعل إيجابى ، فهل يمكن أن يتم بطريق الامتناع؟ اتجه الفقه الفرنسى القديم الى القول بذلك ولم يتردد القضاء فى بعض

(١) فى تأييد ذلك انظر

Johanes Andenaes : The general part of the criminal law of Norway, London, 1965, p. 126.

الحالات في المعاقبة على القتل الذى يتم بطريق الامتناع (١) . الا أن الفقه الفرنسى الحديث قد اتجه الى عكس ذلك (٢) بناء على حجتين الأولى هي التفسير الضيق لقانون العقوبات والثانية هي عدم توافر علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة (٣) . وفى هذا المعنى قضت محكمة استئناف بواتيه بعدم توافر جريمة (الجرح الجسيم) بالنسبة الى شخص ترك أخته المصابة بمرض عقلى أعواما طويلة في حجرة مظلمة لا يدخلها الهواء (٤) . ولهذا فقد اضطر المشرع الفرنسى الى النص صراحة على مساواة الامتناع بالفعل الإيجابى فنص فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات (المعدلة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨) على معاقبة من يمتنع بنية القتل عن تقديم الطعام أو العناية بصغير يقل عمره عن ١٥ سنة بالعقوبة المقررة للقتل العمد . على أنه لا خلاف فى فرنسا على أن القتل غير العمدى قد يتم بطريق الامتناع ذلك باعتبار أن الإهمال قد يتم بفعل إيجابى أو سلبى (٥) .

وفى مصر يذهب الفقه الى تصور أن يقع القتل عن طريق الامتناع (٦) . ولم يتضح حتى الآن بطريقة حاسمة اتجاه القضاء المصرى فى هذا الصدد . فقد قضت محكمة الجنابات ببراءة أم تركت مولودها يهلك بعد ولادته من تهمة القتل العمد ، وذلك بناء على أنها لم ترتكب عملا إيجابيا يستفاد منه قصد القتل (٧) ثم قضت محكمة النقض بعد ذلك بأن تعجز شخص عن

(١) وذلك تطبيقا لقول Loysel : (Qui peut et n'empêche, péche)

Roger Merle et André Vitu; Traité de droit criminel,

1967, p. 343.

Bouzat, Traité de droit pénal, t. I, 1963, p. 122.

Levasseur, Droit pénal spécial, p. 52; Mazeaud et Tunc, (٢)

Responsabilité civile, t. 1, 1965, no. 526, p. 625.

Merle et Vitu, p. 343 ; Garçon, art. no. 18, éd. 1901. (٣)

Poitiers, 20 nov. 1901, D. 1902.11.81. (٤)

Merle et Vitu, p. 344. (٥)

(٦) محمود مصطفى ، القسم الخاص طبعة ١٩٦٤ ص ١٨٩ والقسم العام طبعة ١٩٦٧ ص ٢٥٦ و ٢٥٧ ، السعيد مصطفى السعيد ، القسم العام طبعة ١٩٥٧ ص ٥٤ و ٥٥ ، على راضد ، القسم العام طبعة ١٩٦٠ ص ١٥١ ، محمود نجيب حسنى ، ص ٢١ .

(٧) جنابات الزقازيق ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاماة سنة ٥ رقم ٥٥٨

الحركة بضربة ضربا مبرحا وتركه في مكان منزول محروما من وسائل الحياة
بنية القتل يعتبر قتلا عمدا متى كانت نتيجة مباشرة لتلك الأفعال (١) .
ونرى أن القتل قد يحدث بطريق الامتناع سواء كان عمدا أو بغير عمد .
ويشترط في هذه الحالة أن يتم هذا الامتناع بالنسبة الى التزام بالقيام
بعمل معين يقع على عاتق الجاني الممتنع (٢) . فالامتناع المعتبر قانونا هو
ما يكون بالنظر الى فعل ايجابي معين يلتزم الجاني بمباشرة ، فاذا لم يكن
هناك ثمة التزام من هذا القبيل فإن امتناعه يعتبر لغوا وعدما ، وبالتالي فلا
يصلح نشاطا اجراميا في جريمة القتل . ولكي يكون للامتناع وجود في نظر
القانون يجب أن يكون في صورة احجام عن تنفيذ التزام قانوني مباشرة
عمل ايجابي لا في مجرد النكول عن القيام بواجب أدبي (٣) . ومن المعروف
أن مصادر الالتزام القانوني هي نص القانون والارادة المنفردة والعقد والفعل
الضار والاثراء بلا سبب . هذا مع ملاحظة أن تعهد الملتزم بأداء بواجب

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٨ ص
٢٧ . وكما يقول الدكتور محمود مصطفى أن الفاعل قد قام بعمل ايجابي ،
ولكن الوفاة لم ترتب على هذا العمل وانما على ترك الجاني عليه في مكان
منزل محروما من وسائل الحياة فلو كان الترك لا يساوي العمل الايجابي
لعوقب الفاعل على شروع في قتل (القسم الخاص ص ١٨٩ هامش ٢) .

Doing nothing is not acting unless there is an obligation
to do something (Perkins, p. 514).

وهذه هي النظرية السائدة في الفقه الألماني وفقه الدول الاسكندنافية .
انظر Johannes Andenaes, The general part of the criminal
law of Norway, London, 1965, p. 131.

(٢) محمود نجيب حسني ، القسم العام طبعة ١٩٦٢ ص ٣٠٢ .
وقد قيل بأن الالتزام الذي يهتم به القانون الجنائي هو : « ١ » واجب
تقديم الطعام والكساء والمأوى . « ٢ » واجب تقديم الرعاية والعناية الطبية .
« ٣ » واجب حماية بعض الأشخاص أو الجمهور بصفة عامة ضد اخطار
معينة . ومن امثلة هذه الالتزامات التزام الأب قانونا بتوفير الطعام والمأوى
والحماية لأولاده الذين هم في كنفه . وواجب الزوج بالانفاق على زوجته
وحمايتها اذا وجدت في ظروف تحتاج الى الحماية . وقد حكم بأنه اذا
شاهد شخص زوجته واثنين من أولاده يسقطون في نوبة فلا يمد اليهم
يد المساعدة حتى يموتوا غرقا يعتبر مستولا عن قتلهم بطريق الامتناع .

Rex V. Russell, Vict. L.R. 59, 1932

انظر :

والفرض بداهة ان الاب يمكنه تقديم هذه المساعدة : فلا التزام
بمستحيل .

أدبى بالوفاء بهذا الواجب يجعله ملتزما بأداء واجب قانوني (١) . فالأب الذى لا يقدم الطعام الى ابنه الذى يكفله حتى يموت يخل بالتزام مصدره نص القانون ، والذى يتعهد بقيادة أعمى ثم يتركه دون قائد يخل بالتزام مصدره العقْد . والذى يحدث ربعا لدى شخص مما يؤدى الى سقوطه فى نهر ثم لا يحاول انقاذه يخل بالتزام مصدره الفعل الضار .

على أن الامتناع يتطلب بطبيعة الحال القدرة على التنفيذ ، وبعبارة أخرى ان القدرة على مباشرة ما لم يتم من أفعال هو أمر تتطلبه فكره الامتناع ذاتها اذ لا التزام بمستحيل ، فالأب الذى يرى ابنه يسقط فى النهر ولا نمد له يد الانقاذ لا يعد ممتنعا اذا كان الأب غير قادر على السباحة ولم يستطع الاستعانة بمن ينقذه ، والألم التى تقدم الطعام لوليدها لا تكون ممتنعة اذا لم يكن لديها هذا الطعام ولم يمكنها الحصول عليه .

ومتى توافر الامتناع على هذا النحو ، ثارت الصعوبة بشأن توافر علاقة السببية ، وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد . ويعتبر القتل عمدا أو غير عمد حسبما يكون عليه الركن المعنوى فى الجريمة .

٣٤٠ - الوسيلة :

ولا أهمية للوسيلة المستعملة فى القتل فهى ليست من عناصر الركن المادى للجريمة فقد يتم الطعن بآلة حادة أو باطلاق الرصاص أو بالخنق أو بالاغراق أو بوضع السم أو بتسليط تيار كهربائى على المجنى عليه أو برجمه بالأحجار (١) . الا أن القانون قد اعتبر القتل معاقبا عليه بالاعدام اذا تم بوسيلة معينة هى السم ، وفى هذه الحالة يكون السم عنصرا جوهريا فى الركن المادى للقتل بالسم .

(١) وقد نصت المادة ٣٠٢ مدنى على ان (الالتزام الطبيعى يصلح سببا لالتزام مدنى) .

(٢) ولذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يعيب حكم الادانة بالقتل عدم تحدئه عن الوسيلة التى استعملت فى ارتكابه (نقض ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢ ص ٤٣) ، كما لا يعيبه الخطأ فى ذكر نوع الوسيلة (نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ٢٣٩ ص ١٠٠١) .

ولا يشترط في وسيلة الاعتداء أن تصيب جسم المجنى عليه مباشرة ،
فيعد قتلًا حبس إنسان في حجرة دون تمكنه من تناول الطعام حتى يموت
جوعاً (١) .

٢٤١ - الوسائل النفسية :

ثار البحث عن مدى صلاحية الوسائل النفسية كالخوف والألم في
النشاط الاجرامى لجريمة القتل والراجح عندنا أن القانون لم يتطلب
لارتكاب القتل وسيلة معينة دون غيرها ، ومن ثم فيستوى حصول القتل
بأية وسيلة كانت (٢) . على أنه لا يفوتنا أن تنبى الى صعوبة اثبات علاقة
السببية بالنسبة الى القتل باوسائل النفسية (٣) . وهذه الصعوبة لا تحول
دون تقرير المبادئ القانونية صحيحة سليمة (٤) . ومن الأمثلة التى حكم
فيها بالقتل بهذه الوسائل ما يلي :

— التسبب في وفاة طفل بسبب ما أصابه من خوف نتيجة للاعتداء على
أمة وهي تحمله على يديها (٥) .

— التسبب في وفاة امرأة بسبب ما لحقها من خوف ورهبة نتيجة لاعتداء
الجانى — وهو مسلح ببنادقه — على زوج ابنتها. أمامها (٦) .

(١) راجع نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة التواعد ج ٤ رقم
٢٨ ص ٢٧ . وانظر تعليقا عليه للدكتور محمود مصطفى ، القسم الخاص ،
طبعة ١٩٦٤ ص ١٨٩ هامش ٢ .

(٢) رؤوف عبيد ، جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال ، طبعة
١٩٦٠ ص ١٤ ، محمود نجيب حسنى ص ١٤٩ .

(٣) حسن ابو السعود ، القسم الخاص ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٣٣ .

(٤) اتجه القانون الانجليزى القديم الى ان وسيلة القتل يجب ان تفوق
مادية ، وقد تحولت بعض الاحكام الانجليزية عن هذا المبدأ مقرر ان الفرع
والخوف والرعب والصدمة العصبية قد تكون سببا للمسئولية الجنائية
عن القتل — راجع :

Homicide by fright or shock, 47 Clark and Marshall,
p. 304.

Clark and Marshall, p. 304.

(٥)

In Re Heigho ; Albert Harno, Cases and materials on (٦)
criminal law and procedure, 1957, Chicago, p. 274.

— اثاره جواد مما أدى الى سقوط راكبه عنه بسبب الخوف مما أدى الى وفاته (١) .

— محاولة ضرب انسان مما أدى الى خوفه وتقهقره ثم سقوطه في حفرة وقتله ؛ أو تهديد شخص أدى الى قفزه من القطار أو قفزه في نهر مما أدى الى وفاته (٢) .

المبحث الثاني النتيجة

٣٤٢ — الوفاة ، ٣٤٣ — اثبات الوفاة .

٣٤٢ — الوفاة :

يتعين لوقوع جريمة القتل أن يؤدي النشاط الاجرامى الى وفاة المجنى حال الاعتداء أو متراخية عقبه (١) . ولا يستعاض عن هذه النتيجة بأى عليه . وهذه الوفاة هي النتيجة المعتبرة في القانون بغض النظر عن وقوعها حالة مرضية أخرى أصابت الجاني ولو كان من المؤكد أنها ستؤدي الى الوفاة — طالما أن الوفاة لم تحدث بعد . ولا يحول دون ضرورة توافر هذا العنصر أن يكون الطب قد تدخل لانتقاذ حياة المجنى عليه بعملية جراحية دقيقة أعادت اليه الحياة بعد أن كان قلبه قد توقف لبضع دقائق .

ويتحدد تاريخ الوفاة عند موت الجسد تماما . فإذا كان الجسد لازال حيا نتيجة استخدام بعض الأجهزة الطبية ، فان الوفاة لاتكون قد تمت قانونا .

وإذا لم تقع الوفاة وتوافر القصد الجنائي ، فان الواقعة تعد شروعا في قتل اذا وقعت الجريمة أو خاب أثرها لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه . فإذا لم يتوافر هذا القصد ووقعت الوفاة وصفت الجريمة بأنها ضرب أفضى الى موت .

Rex v. Hickman, Oxford Assises (1831), Harno, p. 272. (١)

Wharton's, p. 444.

(٢)

(٣) تنص كثير من الولايات الامريكية على عدم توافر جريمة القتل اذا لم تترتب الوفاة في خلال عام ويوم من وقوع النشاط الاجرامى للفاعل ، وهي قاعدة مأخوذة عن القانون الانجليزي ، الا أن قوانين بعض الولايات الاخرى لا تنص على هذه القاعدة — انظر :

Wharton's, p 436.

٣٤٢ - اثبات الوفاة :

لا يشترط القانون اثبات الوفاة بطريقة معينة (١) . ولا يشترط لادانة المتهم بالقتل العثور على جثة المجنى عليه ، أو تحديد شخصيته (٢) ، طالما اقتنعت المحكمة على وجه يقيني بأن الجاني قد أحدث الوفاة بانسان معين .

المبحث الثالث

علاقة السببية

٣٤٤ - المشكلة ، ٣٤٥ - معيار علاقة السببية .
٣٤٦ - اتجاهات القضاء ، ٣٤٧ - سببية الامتناع .

٣٤٤ - المشكلة :

يتعين لمسألة الجاني عن الوفاة ، أن تتوافر رابطة الاسناد المادى بين نشاطه الاجرامى وبين هذه النتيجة . ويدق البحث اذا لم تكن الوفاة قد حدثت نتيجة لفعل الجاني وحده بل ساهمت مع هذا الفعل عدة عوامل تتضافر معه في احداث هذه النتيجة . ومشكلة علاقة السببية هي من المسائل الهامة في فقه قانون العقوبات التي دار حولها الجدل كثيرا . وعلى الرغم من اعتبارها من المشكلات العامة في الفقه الجنائي (٣) والتي يثور بحثها في عديد من الجرائم . الا أن المشكلة لا تبدو واضحة ولا تثور في العمل غالبا ، لا في جرائم القتل والجرح العمدى وغير العمدى . ولذا فسوف نوضح - في مقام دراسة القتل - المقصود بعلاقة السببية .

٣٤٥ - معيار علاقة السببية :

اختلف الفقه في تحديد معيار علاقة السببية ، وفيما يلى نعرض لأهم نظريتين قيل بهما في هذا الصدد ، وهما من الفقه الألماني .

(١) محمود نجيب حسنى ، جرائم الاشخاص ، ص ٣٣ .

Class. 15 mars 1936, Gaz. Pal., 1946.1.237.

(٢)

(٣) ذهب البعض الى أن حل مشكلة السببية يجب أن يتم بعيدا عن القضاء ، وأن هذه المسألة لا تتعلق بالقانون وانما بالمنطق والعلوم الطبيعية . وقد انتقد هذا الراى بأنه يمكن في ظل المنطق والعلوم الطبيعية تفسير الفكرة الواحدة بطرق مختلفة . هذا الى أن هذه الفكرة يجب تحديدها وفقا للاعتبارات القانونية لا بناء على تعريفات العلوم الاخرى . فالمشكلة المعروضة هي السببية (القانونية) لا السببية في المنطق أو السببية في العلوم الطبيعية . (Johannes Andenæs, p. 114).

١ - نظرية تعادل الاسباب : وقد نادى بها بعض الفقهاء الألماني في نهاية القرن الماضي . وفكرة هذه النظرية من السهولة بمكان ، فهي تقول بأن تحديد علاقة السببية يتوقف على الاجابة على هذا السؤال : هل الخطأ الجنائي شرط Sine qua non لحصول النتيجة ؟ وبعبارة أخرى ، اذا لم يتوافر هذا الخطأ هل كان يمكن للنتيجة أن تحدث بنفس الكيفية التي تمت بها ؟ اذا كانت الاجابة على هذا السؤال الأخير بالاجاب ، فيجب القول بعدم توافر علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن كل نتيجة تترتب على عدة أسباب : فمثلا اذا قابل (أ) غريمه (ب) في الطريق العام فتشاجرا وانتهت المشاجرة بأن اعتدى (أ) بسكين على (ب) فقتله . في هذا المثال لو أن (أ) سار في طريق آخر أو لم يأخذ معه سكينه ، أو لم يكن منحرف المزاج في ذلك اليوم بسبب تشاجره مع زوجته ، فان القتل لم يكن ليحدث . فكل من هذه العوامل كانت (شروطا) لا غنى عنها لوقوع النتيجة (١) . الا أنه من بين هذه الشروط كان خطأ الجاني (أ) وهو اعتداؤه بالسكين على (ب) واذا كانت الشروط جميعها متعادلة في سببيتها للنتيجة ، فانها كلها أسبابا لها .

وقد وجهت الى هذه النظرية عدة انتقادات أهمها أنها لا تقيم أى تفرقة بين السبب الأكثر أو الأقل فاعلية وأنها تساوى بين مناسبة حصول النتيجة والسبب المؤدى اليها (٢) . فهي بذلك تؤدى الى الاعتراف بالمسؤولية

(١) تسمى هذه النظرية في الفقه النرويجي بنظرية
(The Condition Theory)

Johannes Andenaes, pp. 114, 115.

انظر

Merle et Vitu, p. 416.

(٢) انظر :

وقد انتقد بعض الفقهاء السوفيت هذه النظرية بأنها متائرة بالفلسفة الوضعية للفيلسوف كانت وخاصة نظرية المنطق للفيلسوف ستينورات ميل وانها بالتالى تنطوى على كل عيوب الوضعية التى ترفض الاعتراف بإمكان معرفة العالم وقوانينه وتنكر كل قيمة لقانون السببية . هذا الى انها لا تتفق مع روح المادية الجدلية انظر :

Fridieff : Le problème de la causalité en droit pénal
soviétique, Rev. sc. crim., 1952, p. 316.

الجنائية في نطاق واسع . على أن هذا ، لا تنقاد قد أصبح مردودا بأن رابطة السببية ليست الا مجرد عنصر في الركن المادى للجريمة ، وأن المسؤولية الجنائية لا تتعقد بناء على هذا العنصر وحده وانما لابد من تضافر عناصر أخرى أهمها الركن المعنوى الذى يقوم بدوره في تحديد المسؤولية الجنائية وفقا لاثم الجانى . ولعل الأصح في رأينا أن هذه النظرية لا تتفق مع طبيعة علم القانون فهو بوصفه علما اجتماعيا يجب ألا يستعير من العلوم الطبيعية أفكارا لا تتفق مع الطبيعة الانسانية للأفعال .

٢ - نظرية السببية الكافية : وتقول هذه النظرية بأنه يجب عدم الاعتداد بكافة الأسباب المؤدية الى النتيجة وفقا لمنطق النظرية السابقة ، وانما يتعين الوقوف عند السبب الذى يمكن أن يترتب عليه وفقا للمجرى العادى للأمور حدوث النتيجة . انه السبب الذى ينطوى في ذاته على امكانية موضوعية نحو حدوث هذه النتيجة في معظم الأحوال . فمثلا اذا أهمل ميكانيكى مكلف بفحص موتور طائرة في اصلاح أحد أجزائه الرئيسية ، وبعد أن أقلعت الطائرة كشف الطيار الخطأ وكان في مقدوره العودة الى المطار الا أنه لم يفعل ذلك فافضحت الطائرة واحترق من بها . في هذا المثال على الرغم من خطأ الطيار ، فان اهمال الميكانيكى في اصلاح موتور الطائرة ينطوى في ذاته على احتمال حدوث هذه الكارثة ، ومن ثم فيمكن اعتباره سببا للحدث (١) .

ويقتضى هذا المعيار البحث فيما اذا كان فعل الجانى في حد ذاته - وبغض النظر عما أحاط به من عوامل أخرى مألوفة - يتضمن القدرة على احداث النتيجة بالوسيلة التى تم بها أم لا (٢) ؟

Merle et Vitu, p 418.

الى المثال الآتى :

(١) وقد اشار الفقه
(٢) نام سائق عربية خيل اثناء سيره بأحد الركاب . فأخطا وسار في طريق آخر ، وهناك أصيب الراكب بصدمة كهربائية من الجو . في هذا المثال ارتكب السائق خطأ بنومه اثناء قيادة العربية ، فاذا تصورنا أنه سقط بها في حفرة تعين مساءلته عما يصيب الراكب نتيجة لذلك . وقد يقال بأنه لو أن هذا السائق قد سار بعربته في الطريق الصحيح لما أصيب الراكب وهو وفاته من الصدمة الكهربائية . وبين الفعل الذى ارتكبه قائد العربية . فهذا الفعل =

كما تفترض هذه النظرية أن تكون العوامل المصاحبة لفعل الجاني متوقعة ومألوفة وفقا للمجرى العادى من الأمور . وقد قيل بأن العبرة فى تقدير العوامل المتوقعة المألوفة ليس فى احاطة الجاني فعلا بهذه العوامل أو فى امكانه الاحاطة بها ، وانما بمدى قدرة شخص مجرد يتمتع بأوسع الامكانيات الذهنية أن يعلم بها (١) .

فمثلا اذا صدم سائق سيارة أحد المارة فأصيب بجراح اقتضت نقله الى المستشفى وهناك شب حريق ومات المجنى عليه حرقا ، لا يسأل السائق عن خطئه ، لأن فعله الخاطيء لا ينطوى فى ذاته على امكانية التسبب فى وفاة المجنى عليه حرقا .

وقد رجحت هذه النظرية فى انقضاءين الأمريكى (٢) ، واتجهت اليها بعض أحكام المحكمة العليا للاتحاد السوفيتى (٣) .

وقد انتقدت هذه النظرية بناء على أن فكرة القدرة الموضوعية على احداث النتيجة التى يجب أن ينطوى عليها الفعل هو بحث فى خصائص هذا الفعل لا فى الرابطة التى تصل بينه وبين النتيجة (٤) .

لا ينطوى فى حد ذاته على امكانية حدوث هذه النتيجة . هذا بخلاف الحال فى الفرض الآخر (حيث تسقط العربية فى الحفرة) فهنا يعتبر فعل السائق منطويا على امكانية حدوث اصابة الراكب .
انظر :
Johannes Andenaes, p. 125.

(١) محمود نجيب حسنى ص ٣٢٥ .

(٢) ومن امثلة ذلك أن شخصا ضرب آخر على راسه وتركه فى حالة اغماء بالطريق العام حيث دهسته سيارة وقتلته . وقد قضى بأنه على الرغم من أن صدمة السيارة هى سبب الحادث ، الا أن ذلك كان نتيجة محتملة وطبيعية لفعل الجاني وهو ضرب المجنى عليه وتركه فى الطريق العام فاقد الشعور
Peple V. Fowler, California, 1918, Jerome.

Michael and Wechsler : Criminal law and its administration, Chicago, 1940, p. 138.

(٣) انظر الحكم الصادر من الدوائر الجنائية للمحكمة العليا للاتحاد السوفيتى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ والتعليق الوارد عليه فى مقال
Friedieff, Rev. sc. crim., 1952, p. 318 et s.

(٤) محمود نجيب حسنى ، القسم العام ص ٣٢٦ . وينتقد هذه النظرية بعض رجال الفقه السوفيتى بناء على أنها تنبع من فلسفة بعيدة من المادية الجدلية - انظر مقال :
Friedieff, Rev. sc crim., p. 316.

٣٤٦ - اتجاهات القضاء :

١ - **القضاء الفرنسى** : لم يتبع القضاء الفرنسى معياراً ثابتاً فى تحديد علاقة السببية بل اتجه الى الاستعانة بعنصر معنوى فى تحديد هذه العلاقة هو المتوقع ، بمعنى أن العوامل المتوقعة هى وحدها التى يسأل عنها الجانى اذا ساهمت مع فعله فى احداث النتيجة . وفى خصوص جريمة القتل ميز القضاء الفرنسى بين القتل العمد والقتل الخطأ . ففى جريمة القتل العمد لا يسأل الجانى الا اذا كانت علاقة السببية مباشرة بين الفعل والنتيجة . فاذا تبين أنه قد حدثت عوامل أخرى غير نشاط الجانى مثل الحالة المرضية للمجنى عليه أو اهمال المجنى عليه فى العناية بنفسه ، انقطعت علاقة السببية ولا يسأل الجانى الا عن شروع فى قتل (١) . وهذا بخلاف القتل الخطأ فلا يشترط القضاء توافر علاقة السببية المباشرة وانما يكفى بالعلاقة غير المباشرة اذا كان فى امكان الجانى توقع العوامل الأخرى (٢) . وهكذا فان القضاء الفرنسى لا يتحدث عن علاقة السببية كرابطة مادية - الا من حيث اشتراط كون السبب حلالاً ومباشراً فى القتل العمد (٣) . ويتسامح فى هذا المبدأ فى بعض حالات القتل الخطأ (٤) .

٢ - **القضاء المصرى** : اتجهت محكمة النقض فى بعض أحكامها الى القول بأنه يستوى فى السببية أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ما دام الضرر

Garcon, t. art. 295, no. 7 et (١)

Garcon, art. 319 et 320, 38. (٢)

Cass. 19 mai 1958, Bull. 395 ; 15 févr. 1961, Bull. 100; (٣)

3 oct. 1962 : Sirey, 1963.2.67.

Chavanne : Le problème des délits involontaires, Rev. : انظر (٤)
sc. crim., p. 249.

وانظر احكام النقض الفرنسية الآتية :

(Crim. 11 déc. 1940, Rev. sc. crim., 1941, p. 42; 3 nov.

1955, D. 56, p. 25; Trib. grande Inst. Cusset. 26 mai 1961, J.C.P.
1961, IV. 156).

لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ (١) ؛ وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر (٢). وهذا القضاء يكشف عن تطبيق لنظرية تعادل الأسباب (٣).

الا أن محكمة النقض حرصت في أحكامها الأخيرة على استجلاء عنصر معنوى في رابطة السببية يحدد نطاق النتائج التي يسأل عنها الجاني . فقالت بأن رابطة السببية هي « علاقة مادية تبدأ بالفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من (النتائج) المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً ، أو خروجه فيما يرتكبه عن دائرة التبصر بالمواقف العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير » .

ويلاحظ من هذا القضاء الأخير أن محكمة النقض اشترطت في القتل العمدى للحد من تسلسل الأسباب اللاحقة على فعل الجاني أن تكون النتائج المترتبة عليه مألوفة يجب على الجاني أن يتوقعها . وتنبه الى أن ما عبرت عنه محكمة النقض بالنتائج المألوفة يقصد به الأسباب المألوفة

(١) نقض ٦ يونية سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٢٨ ص ٢٦٤ ، ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة القواعد في ٢٥ علما ج ٢ رقم ٧٦ ص ١٤٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ ، ٧ فبراير سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٤٨ ص ١٤٢ .

الا ان محكمة النقض ذهبت في بعض أحكامها الى أن المتهم « مسئول جنائيا عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله مأخوذاً في ذلك بقصده الاحتمالي ، اذ كان عليه ان يتوقع كل هذه النتائج الجائزة الحصول » (نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢) . وهذا الانجاء ينطوي على خلط واضح بين فكرة السببية كمنصر في الركن المادي للجريمة والتصد الاحتمالي كصورة من صور ركنها المعنوى . هذا فضلا عما ينطوي عليه من مجافاة للمعنى الصحيح للقصده الاحتمالي .

(٢) وقد وضع ذلك في حكم اخير لمحكمة النقض قالت فيه ان « ما قانه الحكم من ان الطاعن ضرب المجنى عليه بعضا على رأسه فحدثت به الاصابة التي اودت بحياته يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبطت بوفاة المجنى عليه ارتباط السبب بالمسبب لانه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الاصابة التي اودت بحياته » (نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ٤٦ ص ٢١٥) .

(٣) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ ، ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٢ ص ٤٤٥ .

اللاحقة على فعل الجاني (١) ، فضلا عن النتيجة النهائية المترتبة عليها وهي
الوفاة في جرائم القتل .

وقد يوحى التعبير بالنتائج المألوفة أن محكمة النقض تستلزم شرطين
تتوافر علاقة السببية الأول وهو أن تكون النتائج مألوفة ، والثاني هو
إمكان توقعها . والصحيح عندنا أن إمكان توقع النتائج (أو الأسباب
اللاحقة) هو بذاته معيار اعتبارها مألوفة . وبعبارة أخرى أن النتائج
لا تكون مألوفة إلا إذا كانت متوقعة وفقا لسير الأمور العادي ، فمعيار
النتائج المألوفة هو معيار موضوعي يرجع فيه الى الشخص المعتاد لبيان
ما إذا كان يمكنه في الظروف التي ارتكب فيها الجاني فعله أن يتوقع ارتكاب
حدوث النتيجة التي حققها الفاعل أو احتمال حصول الأسباب اللاحقة على
فعله أم لا (٢) .

وبناء على ذلك فإن علاقة السببية في القتل العمدى تنقضى إذا لم يكن
في استطاعة الجاني توقع العوامل الأخرى التي ساهمت مع فعله في ارتكاب
الجريمة (٣) .

وفي القتل غير العمدى ، اشترطت محكمة النقض حدوث النتيجة مقترنة
بخطأ غير عمدى يبدو في إخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر المفروضة
عليه . ولا يتوافر هذا العنصر إلا بالنسبة للنتائج المألوفة للفعل . وهكذا
يتضح أن شرط النتائج المألوفة واحد في القتل العمدى والقتل غير العمدى

(١) وهو تعبير غير دقيق لأنه يخلط بينها وبين النتيجة موضوع البحث
والتي يراد تحديد مسئولية الجاني عنها . ويتضح هذا الخلط في أن محكمة
النقض قد اعتبرت التراخي في العلاج أو الإهمال فيه ومرض الجنى عليه
وتقدمه في السن - وكلها أسباب - نتائج مألوفة (نقض ٦ مايو سنة ١٩٥٧
مجموعة الأحكام س ٨ رقم ١٢٤ ص ٤٤٨ ، ٨ مارس سنة ١٩٦٥ س ١٦
رقم ٤٦ ص ٢١٥) .

(٢) وبهذا المعيار ذاته أتجه المشرع حين ساءل الشريك عن النتائج
المحتملة المترتبة على الفعل الأصلي المكون للجريمة التي ساهم فيها (المادة
٤٣ عقوبات) انظر تعليق الدكتور مأمون سلامة على حكم النقض الصادر
بمجلس ٧ يونية سنة ١٩٦٥ في الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٢٥ ق بمجلة القانون
والاقتصاد س ٣٦ ص ٤٣٧ وما بعدها .

(٣) محمود نجيب حسنى ، جرائم الاشخاص ، ص ٤٠ و ٤١ .

معا . كل ما هناك أنه يشترط في القتل غير العمدى اسناد النتيجة الى خطأ الجاني طالما كانت مألوفة أى متوقعة وفقا للمجرى العادى للأمر . ولا يعنى ذلك التمييز بين القتل العمدى والقتل غير العمدى لأن شرط وجوب توقع النتيجة أمر يقتضيه توافر الخطأ غير العمدى سواء كان مع التوقع أو كان بدون توقع . وفي هذه الحالة الأخيرة لابد من امكان هذا التوقع واتخاذ الجاني سلوكا لا يتناسب مع هذا الامكان .

والخلاصة ان محكمة النقض تقتصر على مساءلة الجاني عن الأسباب والنتائج اللاحقة على فعله والتي توصف بأنها مألوفة (١) . ومعيار هذه الأسباب والنتائج المألوفة هو فيما يجب أن يتوقعه الجاني سواء فى الجرائم العمدية أو غير العمدية ، أو هو بعبارة أخرى ما يمكن لشخص معتاد أن يتوقعه وفقا للمجرى العادى للأمر (٢) . واذن فلا يوجد فارق بين نوعي

(١) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢٣ من ٩١ ، ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٦ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ ، ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ١٩٦ ص ٨١٠ ، ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٢٧ ص ٦٦٢ ، ١٤ يونية سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٥٢ ص ٨٠٦ ، ٢٧ مارس سنة ١٩٦٧ س ١٨ رقم ٨٤ ص ٤٤٥ .
وفي هذا المعنى أيضا قضاء المحكمة الفيدرالية السويسرية - انظر :٢

Graven, La répression de l'homicide en droit suisse,

Rev. sc. crim., 1966, p. 289.

(٢) ومن امثلة ذلك ان محكمة النقض قضت بان المتهم بالقتل العمد مسئول عن وفاة المجنى عليه التي لم تحدث الا بعد علاج دام ثمانية وخمسين يوما طالما انه كان في استطاعته ومن واجبه ان يتوقع هذه النتيجة (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ الشرائع س ١ رقم ١٨٥ ص ١٧٦ ، وانظر نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٥٤ ص ١٦١) . وفي صدد القتل الخطأ قضى بان المتهم يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التي احدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الاهمال ما لم يثبت انه كان متعمدا ذلك لتجسيم المسؤولية (نقض ٨ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ٤٦ ص ٢١٥) ، وانظر بالنسبة الى الضعف الشيخوخى نقض ٦ مايو سنة ١٩٥٧ س ٨ رقم ١٢٤ ص ٤٤٨ ، وبالنسبة الى خطأ المجنى عليه نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٢٧٩ ص ١٠٢٤ و ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٥٩ ص ٢٩٦ ، وبالنسبة الى خطأ الغير نقض ١٣ يونية سنة ١٩٥٥ س ٦ رقم ٢٢٧ ص

القتل فيما يتعلق بميعار علاقة السببية (١) .

٢٤٧ - سببية الامتناع :

قلنا فيما تقدم أن الامتناع قد يكون وسيلة لارتكاب القتل ، وأن الصعوبة لا تثار الا بصدد امكان توافر علاقة السببية بين الامتناع والوفاة . وقد أنكر الفقه والقضاء الفرنسي سببية الامتناع في الجرائم العمدية وسلم بها في الجرائم غير العمدية (٢) . أما عن القضاء المصري فلم يتحدد اتجاهه بوضوح نحو هذه المشكلة ، ولم تمنح الفرصة بعد لكي تدلى فيها محكمة النقض برأيها صراحة . والراجح عندنا هو الاعتراف بسببية الامتناع في كل من الجرائم العمدية وغير العمدية . وعلة ذلك أنه لما كان الفعل الايجابي الذي امتنع الجاني عن مباشرته كان من شأنه ألا يحقق النتيجة الاجرامية

١١٢٢ ، ٢٧ يناير سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ . وبالنسبة الى الانفعال النفسي الذي يمهّد ويعجل بحصول نوبة قلبية تؤدي الى الوفاة (نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٧٣ مجموعة الاحكام س ٢٤ ص ٥٨ ، ١٢ مارس سنة ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٦٠) . وحكم بعدم توافر علاقة السببية في قتل خطأ اذا كان الميار الذي انطلق لم يكن ليصيب احدا لولا انفجار ماسورة السلاح ، وان اصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المنفجرة بسبب عيب في صناعتها ولم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه (نقض ١١ يونية سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١٠٢ ص ٥٣٠) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا محل لمناقشة وجود حساسية لدى المجنى عليه بالنسبة الى مخدر معين وان هذه الحساسية من شأنها أن تؤدي الى وفاته ولو تناول المجنى عليه المخدر بالقدر القانوني طالما أن الثابت فعلا هو أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بهذا المخدر نتيجة لتعاطيه بكمية كبيرة (٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢٢ ص ٩١) . ويبدو أن المحكمة العليا كانت مستعدة لمناقشة فكرة الحساسية اذا لم يثبت أن الوفاة كانت نتيجة للتسمم ، ففي هذه الحالة تعتبر الحساسية عاملا شاذًا غير مألوف يقطع علاقة السببية بين فعل العجز والوفاة . وهذا المعنى هو ما قضت به محكمة النقض في نقض ٢٥ يونية سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٩٤ ص ٧١٧ . وتنقطع علاقة السببية اذا توافر خطأ آخر لا يمكن توقعه ولا يتفق مع السير العادي للأمر (انظر نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٢٢٧ ص ١١٦٢) .

(١) محمود نجيب حسني ، جرائم الاشخاص ، ص ٤٣ .

(٢) Rousselet et Patin, 1958, p. 3176 . جرسون ، المادة

(الوفاة في القتل العمد) ، فانه بمفهوم المخالفة يكون الامتناع عن مباشرة هذا الفعل هو سبب حدوث هذه النتيجة • ومع ذلك فقد قضى بأن سكوت ضابط البوليس عما يجرى في حضوره من تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف لا يجعله مسئولاً عن جريمة التعذيب (١) مع أن هذا الضابط عليه واجب قانوني في منع هذا التعذيب • وقضى بأن الأم التي لم تربط الحبل السرى لوليدها وتركته حتى هلك لم يقع منها جريمة (٢) • وهذا الحكم لا يصلح للاستناد اليه لأن المحكمة استندت في البراءة على انتفاء القصد الجنائي • وخلافا لهذا الاتجاه حكم بمقاب حارس على زراعة قطن محجوز عليها باعتبارها مبددا له ، باعتبار أنه ترك الزراعة بغير أن يجنيها بعد أن نضجت حتى ألفتها الرياح (٣) •

والامتناع الذي يعتد به قانونا هو الامتناع عن أداء واجب قانوني ، طالما كان منطقيا في حد ذاته على خطر احداث النتيجة ، وفقا لمعيار شخص معتاد في مثل ظروف الممتنع (٤) •

(١) استئناف ١٠ مايو ١٩٠٢ ، الحقوق س ١٧ رقم ٥٧ ص ١٠٦ •
(٢) جنابات الرقازيق في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، المحاماة س ٥ رقم ٥٥٨ ص ٦٨٨ •
(٣) دكرنس الجزئية في ٢٢ فبراير ١٩٣٣ المحاماة سنة ١٤ رقم ٢٧٥ ص ٧٣٤ •
(٤) انظر الجزء الاول (القسم العام) طبعة ١٩٨١ ص ٤٩١ •

الباب الثاني

القتل العمد

٣٤٨ - تمهيد :

عرضنا فيما تقدم للأحكام العامة التي تثيرها جريمة القتل - عمداً كان أو خطأ - ولا تتطلب جريمة القتل العمد بالإضافة إلى هذه الأحكام إلا حكماً خاصاً بالركن المعنوي هو القصد الجنائي ، وهو ما سوف نبينه فيما يلي .
وإذا ما فرغنا من استكمال صورة القتل العمد رسمنا كلا من صورته المشددة والمخففة .

الفصل الأول

القتل العمد

المبحث الأول

القصد الجنائي

٣٤٩ - عنصر القصد الجنائي ، ٣٥٠ - القصد الاحتمالي ، ٣٥١ - لا أثر للبائع في توافر القصد ، ٣٥٢ - القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه ، ٣٥٣ - القتل تحت تأثير الاستفزاز ، ٣٥٤ - اثبات قصد القتل .

٣٤٩ - عنصر القصد الجنائي :

يتوافر القصد الجنائي باتجاه ارادة الجاني الى الاعتداء على انسان حي وازهاق روحه مع علمه بذلك .

١ - اتجاه الارادة (نية القتل) : يجب أن تتجه ارادة الجاني الى

الاعتداء على انسان حي وازهاق روحه . فلا تتوافر الجريمة اذا صدر فعل الجاني عن اكراه ، أو لم يرد ازهاق روح انسان حي كما اذا صوب

بندقية نحو حيوان فأخطأ التصويب وأصاب انسانا (١) . والعبرة هي باتجاه الارادة الى ازهاق روح انسان أيا كان ، فهذه هي النتيجة المعتبرة في نظر القانون ، ولا تتوقف على شخصية المجنى عليه . ونذا فانه اذا أخطأ الجاني فأصاب شخصا غير الذي كان يقصده ، اما لخطأ في التصويب أو لخطأ في شخصية الجاني . فاذا ذلك لا يحول دون توافر القصد الجنائي طالما أن الجاني أراد بفعله ازهاق روح انسان حي (٢) .

ويلاحظ أن اتجاه الارادة الى ازهاق الروح هو ما يعبر عنه الفقه (٣) والقضاء (٤) « بنية القتل » كقصد خاص في جريمة القتل العمد . واثبات من الأمر أنه لا حاجة للاتجاء الى فكرة القصد الخاص في القتل العمد ، فطالما أن النتيجة في القتل هي ازهاق الروح فانه يتعين لتوافر القصد العام أن تتجه الارادة الى احداث هذه النتيجة ، أى الى ازهاق الروح . وبذا يبين أن نية القتل ليست الا جوهر القصد الجنائي العام ذاته ، وهو اتجاه الارادة الى احداث النتيجة (٥) .

فلا تتوافر نية القتل لدى من يطلق أعيرة نارية بقصد الارهاب فيصيب أحدها شخصا ويودي بحياته (٦) .

٢ - العلم : يتعين لتوافر القصد الجنائي أن يعلم الجاني أن اعتدائه منصب على انسان حي ، فلا يتوافر القصد اذا اعتقد أنه جنين أو حيوان . ويجب أن يعلم أن نشاطه يمثل اعتداء على المجنى عليه ، فالممثل الذي يطلق

(١) وفي هذه الحالة يسأل عن قتل خطأ .

(٢) نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٧٩ ص ٣٧٢ ، ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٤١٠ ص ٦٦٤ ، جارد ح ١ رقم ٢٩٠ . وقد حكم بأن عدم توافر ظرف الترسد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل (نقض ٧ مايو سنة ١٩٦٢ الطعن ١٨٠٥ سنة ٢١ ق) .

(٣) محمد مصطفى القللي ص ١٦١ ، رؤوف عبيد ص ٣٣ .

(٤) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ و ٢ يناير سنة ١٩٣٩ و ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ و ٥ يونيو سنة ١٩٤٢ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ و ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ و ٦ مارس سنة ١٩٥٠ و ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ و ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٤٥ - ٥٩ .

(٥) انظر الجزء الاول من هذا المؤلف - القسم العام ، طبعة ١٩٨١ .

٨٢ .

(٦) نقض ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٩٣ ص

مسدسه على مثل آخر أثناء التمثيل معتقدا بأن المسدس يحوى رصاصا فارغا لا يتوافر لديه القصد الجنائي اذا استبدل شخص آخر الرصاص دون علمه (١) . ويلاحظ أن شخص المجنى عليه ليس عنصرا في الركن المادى للجريمة ومن ثم فلا يشترط العلم به ، اذ يكفى مجرد العلم بأنه انسان حى . ولا يشترط علم الجانى بالعوامل التى تساهم مع فعله فى احداث النتيجة ، ذلك أن القانون لم يتطلب فى القتل تسلسلا سببيا بل انه يضع على قدم المساواة جميع الوسائل التى تؤدى الى القتل . وطالما أن علاقة السببية بين فعل الجانى والوفاة قد أصبحت متوافرة ، فان غلط الجانى فى هذه العوامل ليس الا غلطا غير جوهري لا يؤثر فى توفر انقصد الجنائي (٢) . هذا عدا جريمة القتل بالسم ، فانه يتعين لمساءلة الجانى عن هذه الجريمة أن يعلم أن سبب الوفاة كان هو السم .

٣٥٠ - القصد الاحتمالى :

تفترض ارادة ازهاق الروح توقع حدوث الوفاة ، فلا يتصور اتجاه ارادة الجانى الى وفاة المجنى عليه ما لم يكن قد توقع هذه الوفاة نتيجة لفعله . ويتحقق توقع الوفاة فى فروض ثلاثة هى (١) أن يتوقع الجانى الوفاة كنتيجة ممكنة لفعله ويريد هذه النتيجة . (٢) أن تكون الوفاة نتيجة حتمية لازمة لفعله ، ويتوقع الجانى هذه النتيجة ، كمن ينسف باخرة بها ركاب لقبض مبلغ التأمين . وفى هذا الفرض لا بد أن تكون ارادة الجانى قد اتجهت الى هذه النتيجة طالما أنها حتمية . (٣) أن يتوقع الجانى الوفاة كنتيجة ممكنة لفعله ولكنه وان لم يرد تحققها الا أنه قبل وقوعها . مثال ذلك من يقوم فى سيرك بتصويب خنجر فى اتجاه من رأس شخص آخر لكى يظهر مهارته فيتوقع لمرضه أن يخطيء التصويب ويصيب هذا الشخص ، الا أنه رجب باحتمال حدوث هذه النتيجة أى قبلها .

فى الفرضين الأول والثانى توافر القصد المباشر لدى الجانى لأن ارادته

(١) وفى هذه الحالة يسأل الغير باعتباره شريكا بطريق المساعدة مع فاعل حسن النية عن القتل العمد اذا توافر لديه القصد الجنائي ويعتبر فاعلا معنويا لدى بعض الآراء .

(٢) محمود نجيب حسنى ، النظرية العامة للقصد الجنائي ، طبعة

تقد اتجهت الى احداث النتيجة . أما فى الفرض الثالث فقد توافر لديه ما يعرف بالقصد الاحتمالى . والواقع من الأمر أن الذى يتوقع نتيجة معينة وقبلها مرجحاً بحصولها وكأنه يريد تحقيق هذه النتيجة . ولذا فإن القصد الاحتمالى هو فى حقيقته ليس الا صورة من صور القصد الجنائى العام (١) . أما اذا لم يقبل الجانى النتيجة الا أنها حدثت نتيجة لخطئه فى التصويب ، فانه يسأل عن قتل خطأ .

٢٥١ - لا اثر للباعث فى توافر القصد :

من المسلم أنه أهمية للباعث الذى حمل الجانى على ارتكاب القتل ، سواء كان هذا الباعث شريعياً أو سيئاً فهو ركناً فى الجريمة ولا عنصران فى ركنها المعنوى ، وبالتالي فإن الخطأ فيه لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام أنه لم يتخذ منه دليلاً فى الادانة (٢) . كما لا يحول دون توافر القصد أن يكون الباعث على ارتكاب الجريمة هو الشفقة بالمجنى عليه أو الغيرة العاطفية أو الانتقام منه . وهذا وقد أثار القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه أو القتل تحت تأثير العاطفة اهتمام الفقه والقضاء مما يجدر معه بحث هاتين المشكلتين .

٢٥٢ - القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه :

قد يكون المجنى عليه فى بعض الأحوال مريضاً بمرض لا شفاء منه ويعانى من مرضه آلاماً مبرحة قاسية لا يطيقها ، فيثير شفقة الغير فيقتله رحمة به وراحة له من آلامه . وقد يكون ذلك بناء على طلب المريض نفسه . ويمبر عن هذه الجريمة بالقتل للشفقة Euthanasie ، فما حكم القانون فى هذا النوع من القتل ؟ لقد أثارت المشكلة أمام القضاء الأجنبى فى عدة قضايا شغلت الرأى ، كما اهتم يبحثها الأطباء ورجال القانون ، وفيما يلى تبين موقف القضاء من هذه المشكلة ثم نحدد كلمة القانون فيها .

(١) راجع نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٣٥ ص ١٦٨ .

(٢) نقض ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام ص ١٧ ص ٧١٥ ، ٣ ابريل سنة ١٩٦٧ ص ١٨ ص ٤٨٠ ، ٢ ابريل سنة ١٩٧٠ ص ٢١ ص ١٠٤٢ ، ٢٦ مارس سنة ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٤٢٧ ، ٨ يونية سنة ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٤٩٣ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٧٠٧ ، ١٣ مارس سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ ص ٢٧٥ .

القضاء الفرنسي : عرف القضاء الفرنسى بعض أمثلة لهذه المشكلة نعرض لأهمها فيما يلى :

(أ) حدث فى عام ١٩٢٤ أن قتلت ممثلة بولونية خطيبها المريض بالسرطان حتى تريحه من الآلام القاسية التى يعانى منها . وقد قضت محكمة جنايات السين براءة المتهم (١) .

(ب) فى عام ١٩٦٢ حدث أن قتل والد طفلة المريضة فى حديقة منزله . وكانت الجنى عليها خرساء وفقدت ملكاتها العقلية وتعانى آلاما قاسية تهز بعنف قلوب أخوتها . وقد قضت محكمة جنايات السين بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ .

(ج) فى عام ١٩٦٢ قتل عامل إيطالى أخاه الذى يعانى من مرض خطير ويتعذب خلال مرضه من جراء ما يعانى من آلام . وقد قضت محكمة جنايات كولمار براءة المتهم (٢) .

القضاء الأمريكى : (أ) فى عام ١٩٥٠ قتلت طالبة والدها المريض بالسرطان على نحو غير قابل للشفاء والذى يعانى آلاما شديدة ، وقد قضت المحكمة ببراءتها .

(ب) فى عام ١٩٥٠ قتل أحد الأطباء زوجة زميل له كانت مريضة بسرطان غير قابل للشفاء وتعانى آلاما لا يمكن تحملها . وقد قضت المحكمة ببراءته .

(١) وما يذكر أن المحامى العام أوضح فى مذكرة طلباته فى هذه القضية أنه إذا كان يتعين إطلاق سراح المتهم فيجب ألا يكون ذلك . خاطا بالتصفيق ، وإنما يجب تركها تبعد فى صمت وهدوء وربما فى تانيب الضمير . هذا وقد قضت المحكمة ببقية حياتها بعد ذلك فى تبريض المرضى بالسرطان

Jean Graven : Le procès de l'euthanasie, Revue pénale
Graven, ibid., pp. 126 et 127.

(٢) قال المتهم أن الموت الذى قدمه لأخيه كان هدبة له ، وأنه يأسف للعمل الذى قام به ولكنه لا يأسف لوفاة أخيه ، وأن هناك اشخاصا مصابون بمرض يماثل ذلك الذى تعذب أخوه من أجله ولديهم أقرباء لم يفعلوا معهم مثل ما فعل هو مع أخيه ، ولكن هؤلاء الناس قد لا يحبونهم مثل ما كان هو يحب أخاه . (انظر . Graven, Ibid, PP. 126 et 127.)

القضاء البلجيكي : لعل أهم ما شغل القضاء البلجيكي في الآونة الأخيرة هو ما يسمى بقضية ليج (Procès de Liège) • ويتلخص موضوعها في أنه في عام ١٩٦٢ رزقت أم بطفل مشوه الخلقة متأثراً بما تعاملته من أدوية مهدئة للأعصاب أثناء الحمل • وقد رغبت الأمم في رحمة الطفل من الآلام المروعة التي سيتعرض لها في حياته ، فقتلته بالسم باتفاق مع طبيب الأسرة وقدمت الأم والطبيب للمحاكمة • واهتم الرأي العام بهذه القضية وتابعتها باهتمام بالغ وسائل الاعلام في العام • وقد حكم ببراءة الأم والطبيب بين تصفيق الجمهور (١) •

صحيح القانون : استعرضنا فيما تقدم أمثلة من القضاء الأجنبي ، وقد رأينا كيف اتجه هذا القضاء الى الحكم بالبراءة في حالة القتل شفقة بالمجنى عليه ، فما صحيح القانون في هذه الحالة ؟

من المسلم بلا شك أن القتل شفقة بالمجنى عليه هو في حقيقته جريمة يعاقب عليها القانون ، وهو عادة ما يكون مقترنا بظرف سبق الاصرار لأنه يتم بطبيعة الحال بعد كثير من التفكير والتحضير • ومن المفرد أن الباعث على القتل مهما كان شرفاً مستمداً من الحب أو الشفقة لا يغير مطلقاً من الطبيعة القانونية للجريمة عندما تتوافر جميع عناصرها القانونية • فالقاتل في هذه الأحوال قد قتل ضحيته بعد ترو ودون خطأ أو إكراه • ولا يمكن أن يحتج بالدفاع الشرعي أو الضرورة • فالدفاع الشرعي لا يتصور الا ضد اعتداء غير شرعي وحال لا ضد مرض يقاسى منه المجنى عليه • ولا تتوافر الضرورة بالمعنى القانوني الا للحيلولة دون الاعتداء على مصلحة قانونية وذلك عن طريق التضحية المشروعة المتناسبة بمصلحة أخرى قانونية • وتهدف هذه التضحية الى الحفاظ على المصلحة الأولى ضد الخطر الحال الذي

(١) انظر تفاصيل هذه القضية في :

Le dossier confidentiel de l'euthanasie, Editions Stock, Paris, 1962.
وثناء المحاكمة قالت الأم المظالمة « لقد كان أمراً بسيطاً للغاية ، ولم يكن هناك في الواقع أمر آخر أستطيع أن أفعله ، ولا يمكنني أن أرى طفلي يتعذب كل يوم ، انه أمر يفوق ويتجاوز مقدرة البشر • ان ضميري لا يؤنبني على الإطلاق » .

يهددها ومع اقتراض أنه لا يمكن المحافظة عليها الا بواسطة هذه التضحية • ولا حق لشخص في قتل الغير لحمايته من الألم ، لأنه في هذا الفعل يضحى بالمصلحتين معا : بحق هذا الغير في الحياة وبحقه في أن يعيش دون ألم (١) • وأخيرا فلا عذر لمرتكب بالشفقة ولا مبرر له استنادا الى الواجب المهني - اذا كان من الأطباء - فهو حتما لا يتفق مع القانون • هذا الى أن القتل معاقب عليه ولو برضاء المجنى عليه أو بناء على طلبه (٢) •

وبناء على هذه الاعتبارات القانونية ، نجد أنه في بعض البلاد الأنجلو سكسونية والتي لا تعرف مبدأ الملاءمة في رفع الدعوى الجنائية (٣) قد ظهرت الدعوة الى تعديل قانون العقوبات واجازة القتل للشفقة بالمجنى عليه واراحته من الآلام • كما أنشئت عدة جمعيات تدعو الى تعديل التشريع في صدد هذه الجريمة • وفي ولاية أوهاو بأمريكا صدر قانون في عام ١٩٠٦ نص على أن كل شخص مصاب بمرض غير قابل للشفاء ومصحوب بالآلام مبرحة له أن يطلب انعقاد لجنة مكونة على الأقل من أربعة أعضاء لتقرير مدى ملاءمة وضع حد لحياته المؤلمة (٤) •

اذا كان ذلك هو حكم القانون ، فعلى أى أساس اذن حكم بالبراءة في بعض حالات القتل للشفقة على النحو الذي عرضناه فيما تقدم من أمثلة للقضاء الأجنبي ؟

لقد استند القضاء الأمريكى في القضية الأولى الى أن المتهمة كانت في حالة جنون وانحطاط فكري وقت الجريمة • وفي القضية الثانية كان

(١) على أنه تتوافر الضرورة اذا أجرى له عملية جراحية لشفائه من هذا الألم ، فهنا يهدف الجاني الى حماية مصلحته في أن يعيش دون الألم •

(٢) انظر المرجع السابق Graven, pp. 144, 145.

(٣) وهذا المبدأ يخول النيابة سلطة حفظ الدعوى أو اصدار أمر بعدم وجود وجه لأقامتها رغم ثبوت التهمة وذلك استنادا الى اعتبارات أخرى تتفق مع الصالح العام كصغر سن المتهم أو الصلح مع المجنى عليه أو اذا كان الباعث على الجريمة شريفا (في أمثلة محدودة) •

(٤) وقد رفض الكونجرس في ولاية واشنطن مشروعا مماثلا لقانون ولاية أوهايو في نفس العام ، وكان هذا المشروع أوسع مدى من القانون المذكور لأنه كان يجيز قتل الاطفال الشواذ والبلاء (انظر المرجع السابق) •

أساس البراءة أن المجنى عليها كانت تحتضر فهي ميتة لا محالة من الناحية العملية . وإن كان سبب البراءة في القضية الأولى له ما يورده من حيث انتفاء الركن المعنوي في الجريمة ، إلا أنه في القضية الثانية يفترق السند القانوني ، فطالما أن الحياة كانت تدب في جسم المجنى عليها فإنها تعتبر انسانا حيا لا يجوز قتله ولو كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة .

وبالنسبة الى القضية البلجيكية الشهيرة ، فقد كان القانون البلجيكي واضحا صريحا في العقاب على القتل أيا كان الباعث عليه إلا أن هيئة المحلفين في محكمة الجنايات فضلت اطلاق سراح الأم والطبيب على ادانتها ، فأجابت بالنفي على الأسئلة التي وجهها اليها رئيس المحكمة والتي تتعلق بما إذا كان المتهمان مسئولين يجب ادانتها أم لا (١) . وخشية النتائج الخطيرة المترتبة على المتهمين في هذه القضايا تحت تأثير الشعور الانساني فقد اقترح بعض أعضاء نقابة المحامين في لياج بلجيكا النص على الاعفاء من العقاب في حالة القتل للشفقة بالمجنى عليه بشرط أن يثبت أن موت المجنى عليه كان محتما بتقرير من ثلاثة خبراء من الأطباء ، إلا أن هذا الاقتراح لاقى معارضة شديدة لأنه سوف يؤدي الى الحد من حماية الحق في الحياة وهو مالا يجب المساس به (٢) .

وواقع الأمر أنه لا يمكن مطلقا في ظل القانون القائم وفي اطار الحضارة المعاصرة سواء من الناحية الأدبية أو الاجتماعية أو القانونية ، لا يمكن السماح باعطاء فرد من الأفراد الحق في القضاء على حياة شخص آخر مهما كان الباعث على ذلك ولو كان هو رضاء المجنى عليه . وعلى

(١) وقد رددت هيئة المحلفين الاجابة بالنفي احدى عشرة مرة . ومن المعروف ان هيئة المحلفين في محكمة الجنايات صاحبة الكلمة الاخيرة في ثبوت التهمة ، وقرارها غير مسبب من حيث القانون أو الوقائع ومن ثم فلا رقابة عليه . وقد علق البعض على هذه القضية بأنه كان يجب عدم رفع الدعوى الجنائية عنها وحفظها تطبيقا لمبدأ اللامعة في رفع الدعوى الجنائية والذي يأخذ به القانون البلجيكي .

Philippe Toussaint : Le Procès de Liège, Bruxelles, 1963.
compte rendu dans la Revue Sc. crim., 1963, p. 657.

Graven, p. 156 et s.

(٢) انظر المرجع السابق

الرغم من أن الباعث في قتل المجنى عليه شفقة به هو في توفير الألام القاسية التي يعاني منها ، إلا أن هذا الباعث مسبوق بنية مؤتمة في القانون هي نية القتل . هذا إلا اذا ثبت بتقارير فنية أن الجاني وقت جريمته كان فاقد الإدراك أو الشعور . ونحن لا تؤيد مطلقا أية محاولة لوضع نص يعجز هذا القتل . فالأخرى هو أن نساعد الناس على المحافظة على حياتهم لانقضاء عليها . والسبيل الوحيد لمراعاة ظروف الجاني في مثل هذه الجريمة هو تخفيف العقاب في حدود السلطة التقديرية للقاضي أو استعمال حق العفو عن العقوبة اذا وجد مقتضى لذلك . كما أن للنيابة العامة في حدود سلطتها التقديرية أن تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية (لعدم الأهمية) مراعاة لظروف الجريمة .

٢٥٣ - القتل تحت تأثير الاستفزاز :

اهتم الفقه الجنائي ببحث حالة القتل للعاطفة وهو القتل الذي يرتكب تحت شعور عاطفي شديد كالغضب أو الاستفزاز الشديد .

ولا جدال حول توافر القصد الجنائي في هذه الحالة ، إذ لا تناقض بين نية ازهاق الروح وبين حالة الغضب أو الاستفزاز (١) . إلا أن هذه الحالة قد تنفي توافر سبق الاصرار اذا ما ثبت أنها قد حالت دون توفير الوقت الكافي للتفكير الهادئ المترن ، وانتفاء سبق الاصرار لا ينفي القصد الجنائي (٢) .

ويقتصر التساؤل عما اذا كان القتل تحت تأثير الاستفزاز يصلح أن يكون ظرفا قضائيا مخففا أو عذرا تشريعا مخففا . لا شك أن العاطفة مهما بلغت شدتها لا يجب اعتبارها عذرا يمنع العقاب ، حماية للحق في الحياة من العبث به . وقد حاولت بعض التشريعات معالجة هذه الحالة فجعلتها

(١) محمود نجيب حسنى ، جرائم الاشخاص ، ص ٧٢ .

(٢) نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة الأحكام من ٢١ رقم ٤٤ من ١٨١ ، ٨ مايو سنة ١٩٧٢ من ٢٣ رقم ١٥٢ ص ٦٧٢ ، ٩ أبريل سنة ١٩٧٣ من ٢٤ رقم ١٣ ص ٦٣١ .

عذراً مخففا للعقاب بشروط معينة (١) * ويلاحظ أنه لا يكفي للقول بأن القتل كان تحت تأثير عاطفة شديدة أن يكون مبعثه الأحقاد الدقيقة للجاني أو شعوره اللانائي أو ضعفه الخلقي بل يجب أن تتوافر ظروف خارجية تثير الجاني * وهذه الاثارة بلا شك تعتمد على تكوين الجاني النفسي والخلقي * ومن هنا يجب التنبيه الى ضرورة فحص شخصية المجرم في القتل بالعاطفة فقد يتضح أنه على الرغم من أن الباعث على القتل كان هو الاثارة أو الاستفزاز الشديد الا أن المجرم بالغ الخطورة ، وفي هذه الحالة لا تجدى في معالجته العقوبة المخففة بل لا بد من معاملته عقابيا على نحو ملائم ، وقد يقضى الأمر فرض تدبير احترازي عليه *

ولم يعرف القانون المصري القتل للعاطفة الا في صورة واحدة هي انقتل للاستفزاز في حالة زنا الزوجة ، فقد اعتبر هذا الاستفزاز عذرا مخففا للعقاب (المادة ٢٣٧) * أما ما عدا ذلك من أحوال الاستفزاز أو الاثارة فتخضع للقواعد العامة في الظروف المخففة للعقاب أى يترك الأمر لمطلق تقدير المحكمة وفقا لما تستبينه من ظروف الدعوى والمتهم * الا أن مشروع قانون العقوبات الجديد نص في المادة ١١٩ على أنه يعد من الأعدار المخففة ارتكاب الجريمة لبواث أو غايات شريفة أو بناء على استفزاز خطير صدر من المجنى عليه بغير حق *

(١) مثال ذلك قانون العقوبات السويسري (المادة ١١٣) اذ نص على عقوبة مخففة اذا ارتكب القتل تحت تأثير عاطفة شديدة . انظر في الموضوع :

Graven ; la répression de l'homicide en droit Suisse, Rev. sc. crim., 1965, P. 252.

انظر حكم المحكمة الفيدرالية السويسرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ ؛ مشار اليه في مقال Graven سالف الذكر هامش ١ ص ٢٦٠ . وقد قضت بأنه لا يكفي لتوافر العذر بمجرد العاطفة الشديدة المنبعثة من انانية الجاني أو ضعفه الخلقي . وقد عرفت محكمة مقاطعة زيورخ المجرم في القتل بالعاطفة بأنه الشخص الذي يوجد بدون خطأ منه في ازمة تدفعه الى القتل (انظر حكمها في ٤ يولية سنة ١٩٤٦ المرجع السابق ص ٢٦٠) ومن أمثلة هذه التشريعات القانون الفرنسي (المادة ٣٢١) والقانون الايطالى المادة ٦٢) وقد جعل الاستفزاز من الظروف المخففة للعقوبة .

٢٥٤ - اثبات قصد القتل :

قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحوس الظاهر وانما يدرك بانظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتتم عما
يضمرة في نفسه (١) .

واستخلاص هذا القصد متروك الى محكمة الموضوع في حدود سلطتها
التقديرية ويجب عليها أن تتحدث في حكمها استقلالاً عن توافر هذا
الركن (٢) . ومتى قررت المحكمة استخلاص هذا القصد من أسباب سائفة
تؤدي اليه من حيث المنطق والعقل فلا رقابة لحكمة النقض عليها (٣) .

(١) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام سنة ١٧ ص ٩٤ ،
٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ ص ٢١ رقم ٣٨ ص ١٥٧ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣
ص ٢٤ رقم ٢٢٩ ص ١١٧٢ .

(٢) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٠٩
ص ٤٠٢ ، ٤ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام ص ٢١ رقم ١٢٦ ص ٦٦٤ .

(٣) نقض ١٢ يونية سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٣٨ ص
١٩١ ، ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٣٢ ص ٣٠٩ ،
١٣ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٥٠ ص ١٣٨ ، ٩ اكتوبر
سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام سنة ٢ رقم ٥ ص ١٢ ، ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٥٠ ص ٢ رقم ٨٠ ص ٢٠٥ ، ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ ص ٥ رقم
٢١٣ ص ٦٣٧ ، ٩ يونية سنة ١٩٥٤ ص ٥ رقم ٢٤٦ ص ٧٤٥ ، ٢٠ اكتوبر
سنة ١٩٥٨ ص ٩ رقم ١٩٧ ص ٨٠٧ ، ٧ يونية سنة ١٩٦٥ ص ١٦ رقم
١١١ ص ٥٥٦ ، ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ ص ١٧ رقم ١٧ ص ٩٤ ، ٣٠ يناير
سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ١٩ ص ١٠٨ ، ٢٦ يونية سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم
١٧٦ ص ٨٧٥ ، ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ٢١٢ ص ١٠٢٤ ،
٢٦ فبراير سنة ١٩٦٨ ص ١٩ رقم ٥٠ ص ٢٧٦ ، اول ابريل سنة ١٩٦٨
ص ١٩ رقم ٧٣ ص ٣٨٣ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٦٨ ص ١٩ رقم ٨١ ص
٤٢٤ ، ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ ص ١٩ رقم ١٤٦ ص ٧٢١ ، ٢٤ يونية سنة
١٩٦٨ ص ١٩ رقم ١٥١ ص ٧٥٠ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ ص ٢٠ رقم ٣١
ص ١٤٥ ، ٢١ ابريل سنة ١٩٦٩ ص ٢٠ رقم ١١١ ص ٥٣١ ، ٢٦ مايو
سنة ١٩٦٩ ص ٢٠ رقم ١٥٧ ص ٧٨٠ ، ٢ يونية سنة ١٩٦٩ ص ٢٠ رقم
١٦٦ ص ٨٣٢ ، ٤ مايو سنة ١٩٧٠ ص ٢١ رقم ١٥٥ ص ٦٥٥ ، ٢٢ يونية
سنة ١٩٧٠ ص ٢١ رقم ٢١٥ ص ٩١١ ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ ص ٢٢
رقم ١٨٤ ص ٧٧٧ ، ٦ مارس سنة ١٩٧٢ ص ٢٢ رقم ٧٤ ص ٣١٩ ،
٢٥ مارس سنة ١٩٧٣ ص ٢٤ رقم ٨٠ ص ٣٧٣ ، ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٧٣ ص ٢٤ رقم ٢٦٣ ص ١٢٩٢ .

(م ٣٦ - الوسيط، في قانون العقوبات - ج ٢)

وغالبا ما يرتكز الطعن أمام محكمة النقض في جرائم القتل على عدم توافر قصد ازهاق الروح وهو ما يعبر عنه بنية القتل . وتماثل محكمة النقض رقابتها على محكمة الموضوع من حيث التسبب السليم لتوافر هذه النية ولا تكفي محكمة النقض بمجرد استدلال محكمة الموضوع على توافر نية القتل من مجرد توافر بعض الظروف كاستعمال آلة قاتلة أو أحداث اصابة جسيمة بالمجنى عليه أو اصابته في مقتل ، بل لابد من أن تفصح محكمة الموضوع عن علة عدم اطمئنانها الحقيقي على توافر قصد الجاني . وبعبارة أخرى فإن هذه الظروف كلها أو بعضها ليست قرائن قانونية ذكرها كاف للتدليل على توافر نية القتل بحيث يعتبر مجرد اثباتها بذاتها دليلا حاسما على قيام هذه النية ، بل لا بد من أن تستخلص المحكمة بنفسها من هذه الظروف في حدود اقتناعها وعلى ضوء كافة الوقائع الأخرى للدعوى ما يدل على توافر نية القتل . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن مجرد استعمال آلة قاتلة لا يكفي دليلا على نية القتل اذا كانت المحكمة لم تعرض لمسألة النية مقتصرة على اثبات نوع الآلة (١) ، اذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء . كما قضت بأن اطلاق مقذوف من سلاح ناري لا يكفي وحده في اثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن عمد ، واصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منه توافر نية القتل لا اذا كان مطلق العيار قد وجهه الى من أصيب به وصوبه الى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلا (٢) .

والخلاصة فانه لا يثبت نية القتل ، لا يكفي أن تعتمد محكمة الموضوع في تقرير توافر هذه النية على مجرد نوع الآلة أو الاصابة وانما يجب على

-
- (١) نقض ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٥٢ ص ١٣٩ ، ٤ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام سنة ١٦ رقم ٥ ص ١٦ .
- (٢) نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٣٢ ص ٤٥٤ . وقد قضت محكمة النقض بان ما اورده الحكم المطعون فيه استدلالا على توافر نية القتل لدى الطاعن من تصويبه البندقية نحو المجنى عليه واطلاقه منها عيارا ناريا عليه لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته واطلاق عيارى ناري منه على المجنى عليه وهو ما لا يكفي بذاته لثبوت نية انقتل مادام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن (نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ ص ٤٨٧) .

المحكمة أن تمحص كافة وقائع الدعوى وظروفها وأن تستخلص منها توافر نية القتل ، ولا بأس عليها في هذه الحالة من الاعتماد على سبيل الاستدلال في استخلاصها المذكور على نوع الآلة أو الإصابة (١) .

وعلى أية حال فقد لاحظنا أن محكمة النقض تتأثر بالموضوع الى حد كبير فيما يتعلق باثبات نية القتل .

المبحث الثالث

العقوبة

٣٥٥ - عقوبة القتل العمد .

٣٥٥ - عقوبة القتل العمد :

نصت المادة ٢٣٤/١ عقوبات على أن يعاقب من قتل نفسا عمدا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . هذا دون اخلال بالعقوبات المخففة التي نصت عليها المادة ١٧ عقوبات . وقد غلظ المشرع عقوبة القتل العمد في أحوال معينة وخففها في حانة واحدة كما سنبين فيما بعد . ولذا يمكن القول بأن القتل ينقسم من حيث العقوبة الى نوعين : قتل مشدد وقتل مخفف .

(١) وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن ما استدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطامن من حضوره الى مكان الحادث حاملا سلاحا من شأنه احداث القتل واطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطامن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح سنة ١٩٦٥ مجموعة لاحكام سنة ١٦ رقم ٤٤ ص ٢٠٦) .

الفصل الثاني

القتل العمد المشدد

٣٥٦ - تمهيد :

نص القانون على تشديد عقوبة في الأحوال الآتية :

(أولا) من حيث نية الجاني : (١) سبق الاصرار (٢) التردد .

(ثانيا) من حيث الوسيلة : استعمال السم في القتل .

(ثالثا) من حيث ظروف الجريمة : (١) اقتران القتل بجناية (٢) ارتباط القتل بجنحة .

(رابعا) من حيث صفة المجنى عليه : ارتكاب القتل على جريح حرب .

المبحث الأول

من حيث نية الجاني

١ - سبق الاصرار

٣٥٧ - تحديده ؛ ٣٥٨ - سبق الاصرار وتعدد الجناة ؛ ٣٥٩ - اثره .

٣٥٧ - تحديده :

عرفت المادة ٣٣١ عقوبات سبق الاصرار بأنه « هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون المصمم منها ايذاء شخص معين وجده أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد مطلقا على حدوث أمر أو موقافا على شرط » .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد اقتصر على بيان أن يكون تفكير الجاني قد سبق اقدامه على تنفيذها . بينما يشترط لسبق الاصرار

(Préméditation) أن يكون الجاني هادئا مترويا . فهنا تبدو علة التشديد فالجاني الذي يفكر هادئا في الجريمة ويزنها مقدرًا احتمالاتها ، ثم ينتهي الى التصميم على السير في غية يعتبر بحسب الأصل أخطر من المجرم الذي يرتكب جريمته دون ترو وتدبر جريا وراء تأثير انفعال أو عاطفة هو جاءه . وقد نازعت المدرسة الوضعية في علم الاجرام في قيمة هذه الصفة وذهبت الى أن التسرع في ارتكاب الجريمة لا علاقة له بقابلية المجرم للاصلاح وأن هناك نوعا من المجرمين الذين يرتكبون الجريمة متأثرين بفكرة طارئة تبلغ درجة خطورتهم الاجتماعية هذا يفوق المجرمين الذين يتوافر لديهم سبق الاصرار (١) . ونرى على الرغم من وجهة هذا الرأي أن سبق الاصرار في حد ذاته قرينة على الخطورة الاجرامية للجاني الا أنها قرينة قابلة لاثبات العكس . فاذا تبينت المحكمة أنه على الرغم من توافر سبق الاصرار لدى الجاني فانه لا تتوافر لديه خطورة اجرامية كبيرة ، وجب عليها في هذه الحالة معاملته بالقدر الملائم لخطورته المحدودة (٢) .

وجوهر سبق الاصرار هو الحالة الذهنية التي يمر بها المجرم قبل الاقدام على ارتكاب جريمته ، وهي العزم على بلوغ مقصده في هدوء وطمأنينة . فيتمين أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح له بتريد الفكر بين الاقدام وترجيح أحدهما على الآخر (٣) . ويتعين عدم الخلط بين

(١) Garçon, art. 296 et 297, no. 5. وقد قيل ايضا في معرض الانتقاد ان العاطفة قد تؤدي الى سبق الاصرار مثلما تؤدي مباشرة الى ارتكاب الفعل .

Machael and Wechsler : Criminal law, 1940, p. 170.

(٢) انظر المؤلف بحثا عن نظرية الخطورة الاجرامية ، مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٦٤ .

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦٦٩ ص ٢٢٢ ؛ ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٣٢٥ ص ٩٢٧ ، انظر نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٥٩ ص ٨٢٣ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٣٥ ص ١٩٣ . وانظر نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ٢٨ ص ١٥٧ . وفي هذا الحكم أبرزت محكمة النقض العنصر النفسي في سبق الاصرار فقالت بانه « بتحقيق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال ، مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا ان تكون الدفعة الاولى في نفس جاشت بالاضطراب ، وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره » .

نية القتل وسبق الاصرار فقد يقرر الجاني قتل المجنى عليه فور تأثره بأمر معين ، الا أنه لا يقدم على تنفيذ جريمته الا بعد فترة هدوء يتأمل فيها العواقب والاحتمالات (١) .

• وسبق الاصرار بوصفة حالة ذهنية قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ولكنه يستفاد من وقائع وظروف خارجية تستخلص المحكمة على نحو لا يتنافر مع العقل المنطق (٢) .

ويتطلب هدوء نفس الجاني مضى فترة زمنية طالت أو قصرت ، يستطيع فيها أن يقلب أوجه الجريمة التي أزمع المضي فيها . وهذا العنصر الزمني أمر يقتضيه العنصر النفسي ، فيدون هذا الأخير لا تقوم قائمة لسبق الاصرار . الا أن العنصر الزمني لا يكفي وحده للقول بسبق الاصرار مالم يقرن به هدوء في حالة الجاني النفسية ، فقد يثبت أنه على الرغم من مضى فترة زمنية معينة فإن الجاني كان خاضعا لثورة غضب أو عاطفة هوجاء . فالعبرة إذن هي بصلاحية الفترة الزمنية في ظروف الواقعة للتفكير الهادئ المتروى (٣) .

ولا يحول دون توافر سبق الاصرار أن يكون معلقا على شرط ، كما اذا اعترم الجاني قتل المجنى عليه اذا حضر الى مسكنه أو تعرض له في زراعته أو منعه من عمل معين (٤) ، كما لا يشترط لتحقيق هذا الظرف المشدد أن يكون قصد الجاني في القتل محددا ، بل يستوى أن يكون غير محدد كأن يصمم الجاني عن قتل من يعترض سبيله كائنا من كان (٥) ، ولا يؤثر في توفر

(١) فالتانون لا يعاقب الجاني لسبق العزم على القتل
وانما لسبق الاصرار على ارتكابه *prémédité* (Garçon, art. 296-298, no. 12).
(٢) تقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٨٦٦ ،
٢٥ أبريل سنة ١٩٧٧ و ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٧ مجموعة الاحكام س ٢٨ ص ٥١٠ و ٨٧٥ .

(٣) محمود نجيب حسني ، جرائم الاشخاص ، ص ٨٢ .
(٤) تقض ٢٨ أبريل ١٩٥١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٤٧ ص ٥٤٩ .
(٥) تقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٨٩ ص ٢٥٨ ؛ تقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٢٦٥ ص ١٩٦٤ وقد حكم بأن سبق الاصرار يتوافر ولو لم يكن التهم علانا بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه (تقض ٥ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٧٨ ص ٢٨٤) .

هذا الظرف المشدد خطأ الجاني في التصويب أو في شخصية المجنى عليه ،
أو أن تكون الوسيلة المستعملة لم تخصص أصلا للقتل (١) .

٣٥٨ - سبق الاصرار وتعدد الجناة :

سبق الاصرار ظرف شخصي ، ومن ثم فلا يؤاخذ به الا من توافر لديه
هذا القصد دون غيره من الجناة فاعلين كانوا أو شركاء . فاذا توافر سبق
الاصرار لدى المساهمين في الجريمة أمكن الاستدلال منه على توافر الاتفاق
فيما بينهم ومساءلتهم جميعا - فاعلين كانوا أو شركاء - عن النتيجة المحتملة
طبقا للمادة ٣٣ عقوبات . على أن محكمة النقض ذهبت في بعض أحكامها
الى أن مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه حتما الاشتراك
بالاتفاق فيما بينهم (٢) .

ونحن لا نريد هذا المبدأ على إطلاقه ، ذلك أنه قد يتصور توافر سبق
الاصرار دون حصول الاتفاق ، كما اذا أصر كل من (أ) و (ب) على قتل
(ج) دون اتفاق بينهما ، وبعد أن أطلق (أ) عياره الناري على (ج) أطلق
(ب) عليه بدوره عيارا آخر بقصد التداخل معه في ارتكاب هذه الجريمة (٣) .
ومن ناحية أخرى فان سبق الاصرار قد يكون منتفيا على الرغم من توافر
الاتفاق بين الجناة (٤) . كما اذا اتجهت نيتهم فجأة الى الاعتداء على المجنى
عليه واتفاقهم على ذلك في اللحظة ذاتها . فلا تلازم بين الاتفاق وسبق الاصرار
وان كان سبق الاصرار في غالب الأحوال يتضمن حصول الاتفاق . وبهذا
أخذت محكمة النقض أخيرا اذ اشترطت ثبوت الاتفاق بين المتهمين فضلا عن
توافر سبق الاصرار لديهم لمساءلتهم عن نتيجة الجريمة التي حصل الاتفاق
عليها (٥) . الا أنه نتيجة لتأثر محكمة النقض بقضائها الأول الذي جرت فيه

(١) نقض ١٥ ابريل سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٠ ص ٤٠٦ .

(٢) نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٨٩ ص ٣٥٨ ؛ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ ج ٥ رقم ٨٢ ص ٧٢ .

(٣) هنا يعتبر كل من أوب فاعلين أصليين .

(٤) نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام سنة ٩ رقم ١٥٠ ص ٥٨٥ .

(٥) نقض ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام سنة ١٦ رقم ١٢٧ ص ٦٦٢ .

على استخلاص الاتفاق بين الجناة في حالة توافر سبق الاصرار لديهم ، فقد ذهبت محكمة النقض الى أن الأصل هو أن الجاني يسأل عن جريمة القتل التي يرتكبها مع غيره متى توافر سبق الاصرار - وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها^(١) . وهذا القضاء ليس صحيحا على إطلاقه إذ العبرة بتوافر قصد التداخل عند كل الجناة ، وهو ما يفترض أن يكون كل مساهم في الجريمة عالما بنشاط الآخرين وأن تتجه ارادته الى اقحام نشاطه الاجرامى في سلسلة العوامل التي أدت الى النتيجة^(٢) ، وهذا الفرض ليس نتيجة حتمية لتوافر سبق الاصرار ، فقد يقع الفعل من شخص أو أكثر كل منهم يبيت النية مع سبق الاصرار على قتل المجنى عليه ، دون أن يتوافر قصد التداخل عند كل منهم . مثال ذلك أن يبيت (أ) النية على قتل (ج) فيقطعنه بسكين فيصيبه في مقتل ، ثم ينقل (ج) الى المستشفى وهناك يحضر (ب) الذي كان قد أصر على قتل (ج) ولا يعلم بسبب نقله الى المستشفى فيطلق عليه عيارا ناريا يودي بحياته . في هذا المثال توافر سبق الاصرار لدى كل من أ ، ب ولكن لم يتوافر لهما قصد التداخل ، ولذا يسأل الأول عن شروع في قتل بينما يسأل الثانى عن جناية قتل تامة .

٢٥٩ - اثره :

يعاقب على القتل العمد المصحوب بسبق الاصرار بالاعدام (المادة ٢٣٠ عقوبات) .

ويلاحظ أنه لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار في جريمة القتل المنسوبة اليه ما دامت العقوبة المحكوم بها مقررّة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار^(٣) .

ومع ذلك فانه اذا استخلصت محكمة الموضوع توافر الاتفاق بين الجناة من سبق الاصرار لديهم ، فان للمتهمين مصلحة أمام محكمة النقض في الطعن

(١) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام سنة ١٧ رقم ١٧ ص ١٤ .

(٢) محمود مصطفى ، القسم العام ، طبعة ١٩٦٧ ص ٢٢٤ .

(٣) نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٦ و ٦ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام ص ٦ ص ١٨٥ و ٣٠٧ ، ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ مجموعة الاحكام ص ٢٩ ص ٥٩ .

بعلم توافر سبق الاصرار توصلنا لهدم توافر الاتحاق فيما بينهم وهدم علاقة السببية بين الاتحاق والنتيجة .

٢ - الترسد

٣٦٠ - تحديده ، ٣٦١ - أثره .

٣٦٠ - تحديده :

عرفته المادة ٢٣٣ عقوبات بأنه « تربص الانسان بشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو ايدائه بالضرب ونحوه » .

يتحقق الترسد (Guet-apens) بانتظار الجاني للمجنى عليه في المكان الذي يعرف أنه سوف يأتي اليه سواء كان ذلك بالتربص له في مكان ثابت (١) أو في طريق عام أو بالسير في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من مكان حتى اذا ما قدم هذا الأخير ظفر به الجاني وقتله (٢) . ولا يشترط لتوافر الترسد أن يكون الجاني متخفيا أو أن ينتظره مدة طويلة (٣) . وظاهر أن الترسد يسهل للجاني اقتناص المجنى عليه بالمباغطة والفدر ، مما تتوافر به حكمة التشديد . والغالب أن الترسد يسبقه اصرار ، الا أن ذلك ليس شرطا في الترسد ، فقد يتربص الجاني لخصمه على أثر ثورة قسمية اتابته (٤) . ولا يؤثر في توافر الترسد أن يكون قصد القتل محدودا

(١) ولا يؤثر في توافر الترسد ان يكون في مكان خاص بالجاني نفسه (نقض ١٥ يونية سنة ١٩٥٣ مجموعة الأحكام سنة ٤ رقم ٢٤٦ ص ٣٦٤ ؛ ٦ فبراير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٩٥٧ سنة ٣٠ ق) .

(٢) انظر في تعريف الترسد نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، مجموعة الأحكام س ٤ رقم ٢١٩ ص ٣٠٦ ؛ ١٥ يونية سنة ١٩٥٣ الذكر ؛ ٥ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ١٩٢ ص ٥٨٨ . وانظر نقض ٢١ أبريل سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١١١ ص ٥٣١ ؛ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٤٤ ص ١٨١ .

(٣) نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠ ص ١١ ؛ ١٠ مايو سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٨٠ ص ٢٤٧ .

(٤) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة التواعد ج ٥ رقم ٤١٠ ص ٦٦٤ .

أو غير محدود (١) ، أو حالا أو معلقا على شرط (٢) ، كما بينا في سبق
الاصرار (٣) . ولما كان التردد ظرفا عينيا يتعلق بالركن المادى للجريمة ،
فانه يسرى على جميع المساهمين في الجريمة ، سواء علموا أو لم يعلموا
بخلاف سبق الاصرار الذى يعتبر ظرفا شخصا .

٣٦١ - آخره :

ويعاقب على القتل العمد مع التردد بعقوبة الاعدام (المادة ٢٣٠
القتل العمد المنسوبة اليه مادامت العقوبة المحكوم بها مقررّة لجريمة القتل
العمد بغير تردد (٤)) .

المبحث الثانى

(استعمال الوسيلة)

من حيث استعمال الوسيلة

٣٦٢ - تمهيد . ٣٦٣ - السم . ٣٦٤ - التسبب في
الوفاة . ٣٦٥ - إحالة الى الاحكام العامة . ٣٦٦ - العقوبة .

٣٦٢ - تمهيد :

شدد القانون عقوبة القتل بالسم ، بالنظر الى ما تنطوى عليه هذه
الوسيلة من خسة وغدر ، فضلا عن أنه لا يسهل على المجنى عليه اكتشافها .
وهى غالبا ما تنطوى على سبق الاصرار ، وان كان من الممكن تصور استعمال
السم على اثر ثورة نفسية قرر فيها الجانى قتل المجنى عليه . ويتطلب القانون
المصرى لتوافر الظرف المشدد أن يموت المجنى عليه نتيجة للتسم ، بخلاف
القانون الفرنسى اذ نص على أن مجرد اعطاء السم يعد فى ذاته جريمة تامة

(١) كان يترصد لخصومه بقصد قتل عدد منهم لا يعرف من هم .

(٢) كان يترصد لمن يحاول دخول ارضه ليلا .

(٣) ولا يؤثر فى ذلك أن المادة ٢٢٢ عقوبات لم تنص على ذلك اسوة بما
فعلته المادة ٢٣١ عقوبات الخاصة بسبق الاصرار ، ذلك ان ما نصت عليه
هذه الأخيرة ليس الا تطبيقا للقواعد العامة فى شأن القصد الجنائى .
(Garçon, art. 296-298, no. 33).

(٤) نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٦ و ٦ مارس سنة ١٩٥٦ مجموعة
الاحكام س ٧ ص ١٨٥ و ٣٠٧ .

ولو لم يعقبه وفاة المجنى عليه ؛ وبالتالي فإن ما يعتبر شروعا في قتل بالسم في نظر القانون المصري يعد جريمة تامة في نظر القانون الفرنسي (١) .

ويرتّب على الخلاف بين القانونين أنه لا أثر لعدول الجاني طبقا للقانون الفرنسي كما إذا أسعف المجنى عليه بعد أن فاوله السم ، مادامت الجريمة طبقا لهذا القانون تعتبر تامة بمجرد اعطاء السم ، بخلاف الحال في قانوننا الذي يحتم حصول الوفاة كنتيجة للقتل ومن ثم فإن العدول الاختياري بعد البدء في التنفيذ لا تتوافر معه جريمة الشروع في القتل (٢) ، وذلك إذا ما نجح الجاني في ازالة أثر السم بعد ذلك من المجنى عليه عن طريق العلاج .

٦٤٣ - السم :

يراد « بالجواهر التي يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا » كما عبر نص المادة ٢٣٣ عقوبات ، المواد التي تؤثر في أجهزة الجسم فتؤدي الى الوفاة . وقد تكون هذه المواد سامة بطبيعتها ، وعندئذ يستوى أن تكون من السموم الحيوانية أو العضوية أو المعدنية . والبحث فيما يعتبر سما ومالا يعتبر أمر علمي يحدده أهل الفن طبقا لسلطة محكمة الموضوع في التقدير ، دون أن يتوقف على ما يحدده قانون مزاوله مهنة الصيدلة على أنه لا يشترط لتوافر الظرف المشدد أن تكون المادة المعطاة سما بطبيعته ، اذ العبرة بما يترتب على اعطاء المادة في ظروف معينة لا بالطبيعة السامة التي تكمن فيها (٣) مثل مزج مادتين غير سامتين يترتب على تفاعلها احداث مادة سامة (٤) . على أنه في هذه الحالة يجب أن يثبت أن هذه المادة غير السامة

Garçon, art. 301, no. 5; Garraud, t. 5, no. 1098. (1)

(٢) وان كان يسأل عن جنحة باعطاء مواد ضارة .

(٣) تدل على ذلك عبارة النص التي قالت (يتسبب عنها الموت) ؛ ولم تقل (من شأنها احداث الوفاة)

Cass. 18 juin 1835 (Garçon, art. 301, no. 29 et 37).

(٤) محمود نجيب حسنى ، ص ٩٩ ؛ عمر السعيد رمضان ، القسم الخاص (١٩٦٨ - ١٩٦٩) ص ٢٦٣ .

قد أدت الى الوفاة بالتسمم نظرا الى الظروف التي أعطيت فيها (١) ، اذ لا يكفي لتوافر الظرف المشدد أن تكون المواد قاتلة بغير طريق التسمم (٢) .

وتبقى بعد ذلك مشكلة القصد الجنائي اذ يجب أن يثبت علم الجاني بأن خلط المادتين غير السامتين يخلق منهما مادة سامة .
وأية ذلك أن المشرع قد وصف الجاني في هذه الجريمة بأنه قاتل (بالسم) وعلى ذلك فإن من يدس لآخر مسمارا في طعامه فيموت بسبب ما أحدثه هذا المسمار من تمزق في أحشائه لا يعد قاتلا بالسم .

٣٦٤ - التسبب في الوفاة :

تقع هذه الجريمة اذا تسبب الجاني في وفاة المجنى عليه بواسطة السم الذي قدم اليه . وتستوى في ظر القانون وسيلة تقديم السم . وقد يتحقق ذلك بالوضع في الطعام أو بالمناولة أو بالحقن أو بغير من الوسائل . ويلاحظ أنه اذا كانت المادة سامة - سواء بطبيعتها أو بالاستعمال في ظروف معينة - ثم خاب لأثر الجريمة لاعطائها بكمية قليلة فإن الجريمة تعد شروعا ، ويتم العقاب عليها (٣) . بخلاف ما اذا كانت المادة غير سامة الا أن الجاني

(١) وفي هذه الحالة يصعب اثبات القصد الجنائي فيتمين أن يثبت بجلاء أن الجاني أراد أن يستغل ظروفًا معينة تحيط بالمجنى عليه تجعل من شأن اعطائه المادة غير السامة بمثابة اعطاء لسم حقيقي . وقد حكم بأن وضع الزئبق في اذن شخص بنية قتله هو من الاعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ، ما دامت تلك المادة تؤدي في بعض الصور - اذا وجدت جروح - الى النتيجة المقصودة ، فاذا لم تحدث الوفاة اعتبر شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك أن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل للجاني فيه ، ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الفرض المقصود منها (نقض ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨) .

(٢) حكم بأنه لا يعتبر قتلًا بالسم تقديم خبز مخلوط بالزجاج الى المجنى عليه ، (Riom, 25 avril 1855 (Garçon, art. 301, no. 32) والواقع من الأمر أن حكمة تشديد عقوبة القتل بالسم ان السم مما لا يسهل اكتشافه بخلاف غيره من المواد .

(٣) نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٥٣ ص

توهم أنها كذلك ، فانها تعد جريمة مستحيلة (١) لانهايار عنصر جوهري في ركنها المادى .

٣٦٥ - احالة الى الاحكام العامة :

ونحيل الى الأحكام العامة فيما عدا ذلك من مسائل قانونية يثيرها كل من الركنين المادى والمعنوى لهذه الجريمة . وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع أن الجانى كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه فاذا سكت الحكم عن ابراز هذه النية كان مشوبا بالتقصير (٢) .

وتنبه الى ضرورة التحقق من علم الجانى بأن المادة سامة للانسان . فاذا ثبت أنه يعتقد أنها ضارة بالجسم فقط انتهى قصده الجنائى ، ولو ثبت علمه بأن المادة سامة للحشرات . فيجب ان يثبت علمه اليقيني بأن المادة سامة للانسان .

٣٦٦ - العقوبة :

عقوبة القتل بالسّم الاعدام (المادة ٣٣٣ عقوبات) . هذا دون اخلال سلطة المحكمة في تخفيف العقوبة طبقا للمادة ١٧ عقوبات .

المبحث الثالث

من حيث ظروف الجريمة

١ - الاقتران بجناية

٣٦٧ - تمهيد ؛ ٣٦٨ - شروط التشديد ؛ ٣٦٨ - وحدة الجانى ؛ ٣٧٠ - ملا يشترط ؛ ٣٧١ - أثر الظرف المشدد .
٣٦٧ - تمهيد :

نصت المادة ٢٣٤/٢ عقوبات على أنه يحكم على فاعل جناية القتل بالاعدام « اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » . وعلة التشديد هو خطورة المجرم الذى يتمادى في اجرامه بحيث يرتكب القتل مع جناية

(٢) مع اعتباره جريمة اعطاء مواد ضارة . Garçon, art. 301, no. 21.

(١) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ الموسوعة الذهبية سنة ١٩٨١ ج ٧

رقم ١٢١٧ من ٥٤٤ ، ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ الموسوعة الذهبية ج ٧
رقم ١٢٣١ من ٥٥٠ .

أخرى في فترة زمنية واحدة • ويتضمن هذا النص خروجاً على القواعد العامة التي تقضى بتوقيع عقوبة الجريمة الأشد في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة أو بتعدد العقوبات عند تعدد الجرائم دون ارتباط بينها (١) ويتطلب القانون لتوافر التشديد (١) ارتكاب جناية أخرى • (٢) اقتران الجاني بالقتل • (٣) وحدة الجاني •

٣٦٨ - شروط التشديد :

١ - الجناية الأخرى : يتعين لتوافر هذا الظرف المشدد أن يقترن القتل بجناية • ولا يتطلب القانون نوعاً معيناً من الجنايات ، فيستوى اقتران القتل بجناية من الجنايات التي تنطوي على اعتداء على المصلحة العامة أو تلك التي تنطوي على اعتداء على مصالح الأفراد • كما قد تكون الجناية المقترنة قتلًا • ويستوى في هذه الجناية أن تكون تامة أو شروعا (٢) • وكل ما يشترط أن تقع هذه الجناية بالفعل ، فلا يكفي مجرد ارتكاب القتل يباعث ارتكاب الجناية •

والعبرة في وصف الجناية هي بما تنتهي إليه المحكمة لا بما يرد في قرار الاتهام • فإذا رأت المحكمة أن الجناية المقترنة هي في حقيقتها جنحة لا يتوافر هذا الظرف المشدد ، دون إخلال بتوافر ظرف القتل المرتبط بجنحة •

Garçon, art. 304, no. 1.

(١)

(٢) وبلاحظ أنه إذا كانت الجناية مما يتعين تخفيف عقوبتها إلى عقوبة الجنحة نظراً إلى اقترانها بعذر قانوني - كصغر السن مثلاً - فإنها تعد جنحة : نأزاً إلى أن القانون وقد جعل مناط الجريمة هو قدر العقوبة المحدد لها ، فإنه إذا ما أوجب على القاضى في حالة العذر القانونى تخفيف العقوبة إلى مستوى عقوبة الجنحة يكون وكأنه قرر هذه العقوبة للجريمة (محمود نجيب حسنى ، القسم العام ص ٥٦ ، عكس ذلك السعيد مصطفى ، الأحكام العامة ١٩٥٧ ص ٨٦ ؛ محمود مصطفى القسم العام سنة ١٩٦١ رقم ٢٦ ص ٣٢) • وبلاحظ أن القضاء الفرنسى على الرغم من اتجاهه إلى عكس هذا الرأى قد انتهى بصدد جريمة القتل بالاقتران إلى أن الجناية التي توافر فيها عذر قانونى تعد جنحة •

Garçon, art. 304, no. 17; Cass. 24 mai 1930, Sirey 1932.1.35, 24 mars 1931, Bull. no. 92.

أما محكمة النقض المصرية فترى أن حكم عذر الاستفزاز للزنا وحده هو الذى يغير من طبيعة الجناية ويحولها إلى جنحة (نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٣٥٠) •

ويتعين - تمثيا مع حكمة التشديد - أن تكون هذه الجناية معاقبا عليها فلا يتوافر الاقتران اذا كانت الجناية غير معاقب عليها لسبب من أسباب الاباحة أو لمانع من موانع المسؤولية أو لمانع من موانع العقاب .

٢ - استقلال الجناية الأخرى : ويشترط أن تكون الجناية المقرنة ذات كيان مستقل عن القتل بحيث لا تكون مشتركة معه في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التى يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب وبعبارة أخرى يتعين أن تتعدد الأفعال المادية التى قارفها الجاني ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة ، اذ العبرة هى بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها مكونا لجريمة مستقلة (١) ، بحيث يوصف احداها بأنه جناية قتل ويعتبر الآخر جناية أخرى ، فلا يكون القتل مستقلا عن الجناية الأخرى في حالة ما اذا كانت الجريمة قد وقعتا بفعل واحد ، وهى حالة التعدد المعنوى للجريمة . مثال ذلك من يطلق عيارا ناريا واحدا فيودى بحياة أكثر من شخص (٢) أو يلقي بحجر من علو فيقتل عدة أشخاص أو يلقي بقنبلة فتصيب أكثر من شخص . كما لا يتحقق الاستقلال اذا كان القتل عنصرا من عناصر الجناية الأخرى ، كما هو الحال في جناية السرقة بالاكراه حين تكون وسيلة الاكراه فيها هى القتل . وفى هذا المثال الأخير قالت محكمة النقض بأن هذه السرقة وان كان يصح فى القانون وصفها بأنها اكراه اذا ما نظر اليها مستقلة عن جناية القتل العمد الا أنه اذا نظر اليهما معا ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاعتداء الذى يكون جريمة القتل يكون هو بذاته ركن

(١) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الموسوعة الذهبية ج رقم ١٢٢٤ ص ٥٤٦ .

(٢) نقض ٥ ابريل سنة ١٩٣٧ الموسوعة الذهبية ج ٧ رقم ١٢١٨ ص ٥٤٤ ، ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الموسوعة الذهبية ج ٧ رقم ١٢٢٣ ص ٥٤٦ .
فاذا تعددت الاعيرة النارية أصبحنا حيال أفعال متعددة تكون جرائم مستقلة يتحقق بها معنى الاقتران (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام ص ٦ رقم ٢٢٧ ص ٧٠١) .

الإكراه في السرقة (١) • وعلة اشتراط استقلال الجناية عن القتل هي عدم محاسبة الجاني مرتين عن فعل واحد (٢) •

٢ - الاقتران: يتعين توافر عنصر زمني بين القتل والجناية الأخرى • ولا يتطلب القانون فترة زمنية معينة لتوافر الاقتران (٣) وكل ما يشترط هو أن يقع القتل والجناية الأخرى في فترة زمنية يصح معها القول بأنهما متعاصرتان • وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض ان معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمني على الاطلاق (٤) • ويستوى أن تكون الجناية قد تقدمت القتل أو تلتته أو وقعت معه في وقت واحد • وتقدير توافر هذه الرابطة الزمنية أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع (٥) • وتسترشد في تقديرها بمدى جراءة الجاني على القتل حين يقدم في وقت واحد على ارتكاب أكثر من جناية احداها جناية قتل •

(١) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٢ ص ٢٢ ؛ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ رقم ٢٧ ص ٢٥٦ وتتلخص وقائع هذه القضية الأخيرة ان المتهمه بينت النية على قتل الطفلة المجنى عليها بقصد سرقة مصوغاتها فاستدرجتها الى منزلها ضربتها بيديها على عينيها حتى ازهقت روحها ثم خلعت من الجثة الحلي التي كانت تتحلى بها) • على أنه يلاحظ أنه اذا ارتكب الجاني السرقة بالاكراه ثم قتل المجنى عليه أو شخصا آخر صادفة بعد تمام السرقة ، فان معنى الاقتران يتوافر قانونا • انظر في انتقاد قضاء النقض : حسن أبو السمود ، المرجع السابق ص ١٥٨ •

(٢) ففي المثال السابق يعتبر فعل الإكراه مكونا لجناية القتل وللظرف المشددة في جناية السرقة بالاكراه في آن واحد ، ولهذا لا تجوز المعاقبة عليه طبقا لهذين الوصفين مرتين • فاذا قلنا بان الإكراه يكون وحده جريمة قتل انتزعنا هذا الظرف من جناية السرقة الاكراه فتحول بدونه الى جنحة سرقة، وبالتالي يكون من الجائز اعتبار القتل مرتبطا بجنحة سرقة بدلا من اعتباره مقترنا بجناية سرقة وذلك اذا توافرت شروط الارتباط •

(٣) انظر نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٠ ص ١٦ ؛ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٢٢٧ ص ٧٠١ •

(٤) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٢٢٧ ص ٧٠١ •

(٥) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٧٥ ص ٦٣٩ •

٣٦٩ - وحدة الجاني :

على أنه بطبيعة الحال يتعين أن يكون المسئول عن الجريمتين شخصا واحدا ، سواء باعتباره فاعلا أصليا أو شريكا في الجريمتين أو فاعلا في احدهما وشريكا في الأخرى (١) . واذن فلا يتحقق الاقتران اذا ارتكب الجاني القتل لتمكين شخص آخر من الهرب عقب ارتكابه جناية (٢) ، أو اذا توجه الجاني مع آخر لقتل المجنى عليه وبعد ارتكاب القتل هناك زميله عرض ابنة المجنى عليه بالقوة فهنا لا يسأل الأول الا عن قتل عمده ، بينما يسأل الثاني عن قتل مقترب بجناية هناك عرض (٣) .

وقد يتعدد المسئولون عن الجريمتين ، اذا ما أثبت الحكم على نحو كاف صدور القتل المقترب بجناية من الجناة من الناحيتين المادية والمعنوية (٤) . ولا يعتبر المساهمون في القتل مسئولين عن القتل المقترب بجناية أخرى مالم يكونوا في ذات الوقت مساهمين في هذه الجناية .

٣٧٠ - مالا يشترط :

١ - يكفي لتغليظ العقاب عملا بهذا الظرف المشدد أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

٢ - ولا يتطلب القانون فوق هذا اشتراط نوع معين من الارتباط

(١) فاذا توافر هذا النوع من الارتباط لم يحل ذلك دون اعتبار الجريمة قتلا بالاقتران لا قتلا بالارتباط ، طالما توافر بين الجريمتين عنصر الرابطة الزمنية .

(٢) ويسأل كل من أنفاعلين والشركاء عن الجناية التي يقارفها أحدهم اذا كانت نتيجة محتملة لارتكاب الجريمة الأصلية . مع عدم الإخلال باعتبار ذلك قتلا بالارتباط كما سنبين .

(٣) باعتبار أن هناك العرض ليس نتيجة محتملة القتل . وهذا يفرض أن الثاني لم يتفق معه على ارتكاب جريمة هناك العرض .

(٤) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ ص ٣٩١ ، ٣١ مايو سنة ١٩٦٦ . مجموعة الأحكام س ١٧ ص ٧١٥ .
(م ٣٧ - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

السببي بين الجناية والقتل ، أو ارتكاب الجريمتين في مكان واحد ، أو وحدة المجنى عليه فيهما أو ارتكاب بهما تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة^(١) .

٣ — ولا محل للنص في منطوق الحكم على الجريمة المقترنة اذ العبرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية^(٢) .

٣٧١ — أثر الظرف المشدد :

إذا توافر هذا الظرف المشدد كانت العقوبة هي الاعدام (المادة ٢٣٤/٢ عقوبات) . ويلاحظ أن الجناية المقترنة تذوب في جناية القتل فتصبح مجرد ظرف مشدد فيها، فلا يجوز بعد ذلك توقيع عقوبة مستقلة لها^(٣) . ومع ذلك فإذا لم تثبت جريمة القتل استردت الجناية المقترنة استقلالها ويتعين معاقبة المتهم عليها^(٤) . وتعتبر الدعوى الجنائية مرفوعة على المتهم بشأن هذه الجناية ، مما يجب معه على المحكمة أن تفصل فيها^(٥) . وهذه القاعدة تنطوي على خروج عن القواعد العامة في تعدد الجرائم ، حيث يتعين توقيع عقوبة الجريمة الأشد في حالة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة ويتعين تعدد العقوبات عند عدم توافر الارتباط .

(١) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ الموسوعة الذهبية ج رقم ١٢٤٠ ص ٥٥٤ .

Crim., 16 déc. 1958, Bull. no. 748, 5 janv. 1973, Bull no. 8.

(٢) ويلاحظ عدم الخلط بين الارتباط الذي لا يقبل التجزئة وبين القتل المقترن بجناية . فالقتل المقترن يتمين معه توقيع عقوبة واحدة نظرا الى الظرف المشدد الذي احاط به وهو الاقتران بجناية لا بالنظر الى الارتباط الذي لا يقبل التجزئة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات . (قارن مع هذا نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٥١ ص ٥٩٠ .

(٣) محمود نجيب حسنى ، ص ١٢٠ .

(٤) نقض اول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٢٠٠ ص ١٠٦٩ .

٢ - ارتباط القتل بجنحة

٣٧٢ - تمهيد ؛ ٣٧٣ - شروط التشدد ؛ ٣٧٤ - مالا
يشترط ؛ ٣٧ - أثر الظرف المشدد .

٣٧٢ - تمهيد :

شددت المادة ٢٣٤/٢ العقاب اذا كان القصد من القتل (التأهب لفعل)
جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على
الهرب أو التخلص من العقوبة) .

وعلة التشديد أن الجاني قد بلغ به الاستهتار حد الاقدام على اذهاق
الروح من أجل تنفيذ جرائم أخرى أو الفرار عن عقوبتها .

ويشترط لتوافر هذا الظرف المشدد فضلا عن وقوع جناية القتل أن
يكون هناك ثمة ارتباط سببي بين قتل عمد وجنحة أو جناية .

٤٧٣ - شروط التشديد :

١ - ارتكاب جنحة (أو جناية) : اقتصر النص على تشديد عقوبة القتل
المرتبطة بجنحة ، الا أنه تفسيرا للنص يتعين مد فطاق التشديد الى القتل
المرتبطة بجناية من باب أولى ، خاصة وأن هذا التفسير لا ينحرف عن حكمة
التشديد وهي استهتار الجاني بالارواح في سبيل جريمة أخرى . ولا يشترط
في هذه الجريمة أن تكون من نوع معين ، ويستوى أن تكون عمدية أو غير
عمدية (١) . ومهما كانت جسامة هذه الجريمة فهي أقل جسامة من القتل
بوصفه اعتداء على الحق في الحياة . فخطورة الجاني متوافرة من اقدمه
على اذهاق الارواح لارتكاب أبة جريمة مهما كانت جسامتها في نظر القانون .
ويستوى أن تقع الجنحة المرتبطة كجريمة تامة أو كشروع فيها (٢) .
فالخطورة الاجرامية المتوافرة لدى الجاني في حالة الارتباط مستمدة من
تعدد الجرائم لا من مجرد النوايا . فاذا انصرفت نية الجاني الى ارتكاب

(١) يقتصر امكان القتل من أجل جريمة غير عمدية على حالة القتل
لتمكين الجاني من الفرار من عقوبتها .

(٢) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ ص ٢٣٤

جريمة من وراء القتل دون أن يقدم على البدء في تنفيذها ، أصبحنا في نطاق البواعث على الجريمة دون أن نصل الى حد القتل المرتبط بجريمة أخرى .

على أنه يشترط في الجناية أو الجنحة سواء وقعت تامة أو في حالة الشروع ، أن تكون معاقبا عليها ، فلا محل للتشديد اذا كانت غير معاقب عليها لسبب من أسباب الاباحة أو لمانع من موانع المسئولية أو لمانع من موانع العقاب .

على أنه يلاحظ أنه متى وقعت الجريمة المعاقب عليها المرتبطة بالقتل فقدت استقلالها وامتزجت مع القتل بحيث أصبحت تكون معه حركة اجرامية واحدة غير قابلة للتجزئة . وبناء على ذلك فان التنازل عن الشكوى (كمافي السرقة بين الاصول والفروع) أو الطلب عن هذه الجريمة بعد وقوع القتل . أو انقضائها بالتقادم لا يؤثر على توافر الظرف المشدد (١) .

٢ - **الارتباط السببي** : لا يتوافر الظرف المشدد الا اذا ارتبطت الجنحة أو الجناية بالقتل ارتباطا سببيا معينا ، بأن يرتكب القتل من أجل الجنحة أو الجناية لا أن ترتكب هذه الجريمة من أجل القتل .

ويتحقق الارتباط السببي اذا اتجه قصد الجاني الى القتل للقيام بأحد الأمرين الآتين :

اولا : التآهب لارتكاب جنحة أو جناية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل .

مثال ذلك حارس الطريق الذي يقتل أحد رجال الشرطة بقصد تمكين زملائه من ارتكاب السرقة ، أو قتل بواب المنزل من أجل التمكن من دخوله وسرقته .

ويقضى هذا الشرط أن يكون الجاني قد توافر لديه القصد الجنائي اللازم لارتكاب الجنحة أو الجناية أو أنه قد ارتكب القتل تنفيذا لهذا القصد ، مما يؤداه أن يكون القتل قد ارتكب في سبيل جريمة عمدية .

وليس من المحتم أن يكون القتل نتيجة محتملة لارتكاب الجنحة وفقا للمجرى العادي للأموار .

ثانيا : مساعدة مرتكبي الجنحة أو الجناية أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . مثال ذلك من يقتل أحد رجال الشرطة لمنه من القبض على متهم بجناية أو جنحة (١) .

والفصل في تقدير قيام الارتباط من عدمه مسألة موضوعية تستقل بحسبها محكمة الموضوع (٢) .

٣٧٤ - مالا يشترط :

ولا يتطلب القانون توافر رابطة مكانية أو زمنية معينة بين القتل والجريمة الأخرى اكتفاء بتوافر الارتباط السببي المذكور (٣) . الا أنه اذا توافرت الرابطة الزمنية وكان الارتباط السببي متوافرا بين القتل وجناية أخرى ، فانه يتعين مسالة الجاني عن قتل بالاقتران بالارتباط . وبين من ذلك أن فائدة القول بجواز حصول القتل مرتباً بجناية أسوة بالجنحة لا تتحقق الا اذا لم يتوافر التعاصر الزمني بين القتل والجناية .

كما لا يتطلب القانون وحدة الجناة خلافا لما قررناه بشأن القتل بالاقتران . فقد يرتكب الجاني القتل من أجل تمكين غيره من ارتكاب جنحة أو جناية أو الفرار منها . وبعبارة أخرى فانه لا يشترط لمسالة القاتل عن القتل بالارتباط أن يكون مساهماً في ارتكاب الجنحة أو الجناية المرتبطة . فاذا ارتكب الجاني جناية القتل لمنع مقاومة شخص آخر ارتكب سرقة

(١) يلاحظ انه في هذا المثال يعتبر فعل الجاني مكوناً لجريمتين : الاولى قتل عمد ، والثانية جناية استعمال العنف مع موظف عام لمنه من اداء واجبه طبقاً للمادة ١٠٩ مكرراً عقوبات . ولا يقال بان القتل يعتبر مقترناً بجناية لتوافر العنصر الزمني اذ طالما أن فعل العنف هو بذاته الفعل المكون لجريمة القتل ، فان الجناية لا تعتبر مستقلة عن القتل .

(٢) تقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام من ١١ رقم ٨١ ص ٤٢٤ . (وقد قضت محكمة الموضوع بعدم توافر الارتباط اذا كان الجناة قد شرعوا في قتل بعض رجال الشرطة انتقاماً منهم بسبب القبض على أقاربهم في جناية سرقة بالاكراه) .

(٣) فقد يقابل مرتكب الجنحة أحد رجال الشرطة بعد ارتكابها بشهور فيقتله عندما يهم هذا الأخير بالقبض عليه .

ولاذ بالفرار، فإن القتل المرتبط يكون متوافرا (١) . وذلك أن علة التشديد لا ترجع الى مساهمته في ارتكاب هذه الجريمة الأخيرة وانما الى باعته السيء الذى ينبىء عن حالة الاستهتار التى تكمن في حالة ارتكابه القتل في سبيل جريمة أخرى (٢) .

٣٧٥ - اثر الظرف المشدد :

إذا توافر هذا الظرف المشدد كانت العقوبة هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٣٣٤/٢ عقوبات) . وغنى عن البيان أنه إذا كان الجاني قد ارتكب القتل والجريمة المرتبطة معا فانه لن توقع عليه غير العقوبة المذكورة . هذا بخلاف من يرتكب الجريمة المرتبطة وحدها فانه يسأل عن هذه الجريمة دون القتل الا اذا كان قد ساهم فيه سواء بوصفه فاعلا أو شريكا ، أو كان شريكا مع القاتل في ارتكاب الجريمة المرتبطة وكان القتل نتيجة محتملة لهذه الجريمة الأخيرة (المادة ٤٣ عقوبات) .

المبحث الرابع

من حيث صفة الجنى عليه

(ارتكاب القتل على جريح حرب)

٣٧٦ - تمهيد ؛ ٣٧٧ - شروط التشديد ؛ ٣٧٨ - اثر الظرف المشدد .

٣٧٦ - تمهيد :

نصت المادة ٢٥١ مكررا على أنه « اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل (ويتعلق بجرائم القتل والجرح والضرب) أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم مع سبق الاصرار والترصد » . وحكمة التشديد هى حماية

(١) محمود نجيب حسنى ، ص ١٢٧ .

(٢) ذهب رأى آخر الى عكس ذلك قائلا بأنه لا يتصور أن تشدد العقوبة على شخص بسبب جريمة لم يساهم فيه . (محمود مصطفى ص ٢٢٠ ، عكس ذلك جرسون المادة ٣٠٤ رقم ٦٦ وتقض فرنسي ١٦ مايو ١٨٦٣ و ٢٨ ديسمبر ١٨٧٧ مشارا اليه في جرسون المادة ٣٠٤ رقم ٦٧ و ٦١ ؛ حسن أبو السعود ص ١٥٠ ؛ رمسيس بهنام ص ١٨٤) .

جرحي الحرب . عدم تعريضهم للخطر في غير ما تقتضيه ضرورة العمليات الحربية .

٣٧٧ - شروط التشديد :

يتوافر هذا الظرف المشدد اذا توافر شرطان :

١ - أن يكون المجنى عليه جريح حرب : وجريح الحرب هو المجنى عليه في احدى جرائم القتل أو الجرح أو الضرب نتيجة ما لحقه من اعتداء أثناء العمليات الحربية . ويرجع في تحديد الحرب الى ما هو مقرر في القانون الدولي العام . ولا يشترط أن يكون المجنى عليه جنديا بل يستوى أن يكون من الوطنيين أو من الأعداء .

٢ - ارتكاب الاعتداء أثناء الحرب : يتعين وقوع الاعتداء على المجنى عليه أثناء الحرب . ولا عبء بوقت ازهاق روحه فقد يتم ذلك بعد أن تضع الحرب أوزارها . وغنى عن البيان أنه يشترط في الاعتداء أن يكون معاقبا عليه وفقا للقواعد العامة ، فلا مجال لهذا الظرف المشدد اذا توافر سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع المسؤولية .

٣٧٨ - أثر الظرف المشدد :

يترتب على توافر هذا الظرف جواز أن تصل عقوبة القتل العمد الى الاعدام . والتشديد هنا جوازي .

الفصل الثالث

القتل العمد المخفف

٣٧٩ - تمهيد ؛ ٣٨٠ - شروط التخفيف ؛ ٣٨١ - أثر التخفيف .

٣٧٩ - تمهيد :

نصت المادة ٣٣٧ عقوبات على أن من « فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٣٣٤ ، ٣٣٦ » وهي صورة من صور القتل للعاطفة .

وعلة تخفيف العقوبة هي حالة الاستفزاز التي يتعرض لها الجاني حين يفاجأ بزوجه وهي تزني .

٣٨٠ - شروط التخفيف :

فضلا عن الأركان العامة لجريمة القتل العمد يتطلب القانون شروطا ثلاثة هي :

- ١ - صفة الجاني وهي أن يكون زوجا للمرأة الزانية .
- ٢ - استفزاز الزوج بمفاجأة الزوجة حال تلبسها بالزنا .
- ٣ - القتل في الحال .

١ - صفة الجاني : لا يستفيد من هذا العذر القانوني المخفف سوى الزوج أما غيره مهما بلغت صلته بالمرأة الزانية فانه يسأل عن جناية قتل عمد بدون هذا العذر (١) . ولما كان العذر - كما سنبين - من شأنه أن يغير طبيعة الجناية - فيؤدى الى اعتبارها جنحة ، فان الشريك مع الزوج

(١) نصت المادة ٣٩٤/٢ من مشروع قانون العقوبات على انه « ويسرى هذا الحكم على من فاجأ احدى اصوله او فروعه او اخواته متلبسة بجريمة زنا » .

يستفيد من هذا العذر • ويلاحظ أن مناط هذا العذر يتوقف على أن يكون الزوج فاعلا أصليا في القتل • وبالتالي فإنه إذا وقع القتل من الغير تعين مساءلته عن جنابة قتل عمد • وفي هذه الحالة يسأل الزوج عن هذه الجنابة باعتباره شريكا لهذا الغير في قتل زوجته الزانية إذا ساهم في ارتكابه بأي وسيلة من وسائل الاشتراك ، وذلك باعتبار أن اجرامه كشريك مستمد من طبيعة الفعل الذي قارفه الفاعل الأصلي (١) وهو الغير.

٢ - استنزاف الزوج بمفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا : يشترط لتوافر هذا الشرط عنصران :

(أ) التلبس بالزنا • (ب) الاستنزاف بالمفاجأة •

(أ) التلبس بالزنا : ولا يشترط لتقدير حالة التلبس الرجوع الى مارسه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣٠ في هذا الصدد ، اذ يكفي مشاهدة الزوجة وشريكها في ظروف لا تدع مجالا للشك عقلا في أن زنا قد تم ، كما اذا شاهدها عارية أو لا يسترها غير جلباب النوم والشريك متخفيا تحت السرير (٢) •

(ب) الاستنزاف بالمفاجأة : لا يعتبر القانون المصري الاستنزاف عنصرا مخففا الا في حالة الزوج الذي يفاجئ زوجة حال تلبسها بالزنا فيقتلها هي ومن يزني بها (٣) • ويلزم لتوافر العذر المخفف أن يفاجأ الزوج بما شاهده بما يتوافر به معنى الاستنزاف فلا يتوافر هذا العذر اذا كان الزوج قد تأكد من خيانة زوجته فصمم على قتلها لدى أول مرة يضبطها فيه متلبسة بالزنا ،

(١) محمود مصطفى ص ٢٢٣ •

(٢) انظر نقض ٢ ديسمبر ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٠٩ ص ٥٣١ • وكما اذا شاهدهما الزوج بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما الداخلية بجوار بعض • (نقض ١٨ مارس ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٨٠ ص ٢٤٢) • ولا يعتبر تلبسا مجرد وجود الشريك في المحل المخصص للحريم في بيت مسلم ، وان كان ذلك يعتبر دليلا مقبولا على حصول الزنا (المادة ٢٨٦ عقوبات) •

(٣) نقض ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الموسوعة الذهبية ج ٧ رقم ١٢٦٠ ص ٥٦٢ •

اذ لا يتحقق في هذه الحالة عنصر الاستفزاز • هذا بخلاف ما اذا كان الزوج غير متحقق من الخيانة ولكنه يشك في اخلاص زوجته فأراد أن يقف على حقيقة الأمر وكن في المنزل حتى اذا ما حضر العشيق واختلى بزوجته وراودها وداعيا ثم اختلا بها برز له من مكمته وقتله ، ففي هذه الحالة يستفيد الزوج من العذر لتوافر عنصر الاستفزاز (١) •

٣ - القتل في الحال : يتعين أن يرتكب الزوج جريمته حال المفاجأة الأمر الذي يعذر من أجله ظمرا الى حالة الاستفزاز التي مر بها والثورة النفسية التي اجتاحتها • أما اذا لم يرتكب الزوج الفعل وتريث حتى وقت آخر ارتكب فيه جريمته ، فان فعله يتجرد من مبررات التخفيف ويصبح مجرد انتقام يخضع لحكم القواعد العامة في القتل العمد •

٢٨١ - اثر التخفيف :

يترتب على توافر هذه الشروط تخفيف عقوبة القتل العمد الى الحبس (أى لمدة تتراوح ما بين ٢٤ ساعة و ٣ سنوات) • وان كان القانون قد نص على استفادة الزوج من التخفيف اذا ارتكب قتلا عمدا أو ضربا أفضى الى موت (المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ عقوبات) ، الا أنه يستفيد من باب أولى اذا ارتكب جنائية ضرب أفضى الى عاهة مستديمة •

والتخفيف المذكور وجوبى على القاضى ، مما مؤداه أن القانون قد أمر بانقاص العقوبة المقررة للجريمة الى الحبس • لما كان ذلك ، وكان مناط تقسيم الجرائم يتوقف على نوع العقوبة المقررة لها ، فانه اذا نص القانون على عقوبة الحبس في هذه الحالة يكون قد رأى اعتبار هذه الجريمة جنحة

لا جنابة (١) • ويترب على ذلك أنه اذا شرع الجاني في قتل زوجته الزانية أو شريكها فلامحل لمعاقبته طالما أنه لا عقاب على الشرع في الجنح الا بنص - الا اذا ترب على هذا الشرع اصابة أحدهما ، فعندئذ يعاقب على جنحة ضرب بسيط (٢) •

(١) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٤٥٠ •

(٢) محمود مصطفى ص ٢٢١ •

Crim. 24 mai 1930, Sirey, 1932.1.35.

البَابُ الثَّالِثُ

القتل غير العمد

٢٨٢ - تمهيد ؛ ٢٨٣ - المقصود بالخطأ غير العمدى ؛
٢٨٤ - أنواع الخطأ غير العمدى ؛ ٢٨٥ - صور الخطأ غير
العمدى ؛ ٢٨٦ - الخطأ المادى والخطأ المهنى ؛ ٢٨٧ - بعض
المشكلات الخاصة بالأطباء .

٢٨٢ - تمهيد :

عاقبت المادة ٢٣٨ عقوبات على جريمة القتل غير العمد . ونظرا لتطور
أسباب الحوادث فى العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد
نواحى النشاط الاقتصادى فى الحياة اليومية وصلت الحوادث فى بعض
الأحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا . لذا أحس المشرع بأن
النصوص القائمة بشأن القتل الخطأ لم تحقق الردع الكافى ولذا أصدر
القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات ورفع
الجزاء المقرر لهذه الجريمة اذا توافرت ظروف معينة منها ما يدل على
جسامة الخطأ الذى تردى فيه الجانى ومنها ما يدل جسامة الضرر الذى
أسفر عنه خطأه . ورأى المشرع أنه لا محل لتغيير طبيعة الجريمة من جنحة
الى جناية لأن وصف الجناية لا يتلاءم مع فكرة الخطأ غير العمدى .

وتسرى على جريمة القتل غير العمدى الأحكام العامة التى ذكرنا بشأن
جريمة القتل سواء ما تعلق منها بالنشاط الاجرامى أو النتيجة أو علاقة
السببية . على أن هذه الجريمة تتميز بصورة معينة للركن المعنوى هى
الخطأ غير العمدى . ولذا يكفى أن نحدد المقصود بهذا الخطأ ثم نتلوه
بيان العقوبة المقررة للقتل غير العمد .

الفصل الأول

الخطأ غير العمدى

٢٨٢ - المقصود بالخطأ غير العمدى :

بينما عند شرح جريمة الاضرار غير العمدى بالأموال والمصالح معيار الخطأ غير العمدى (١) . ويتضح من هذا الشرح أن الخطأ غير العمدى يتحدد وفقا لمعيار موضوعى واقعى (٢) . وعلى هذا الأساس فإنه يتكون من عنصرين :

(الأول) العنصر الموضوعى ، وهو عدم مطابقة سلوك الجانى لمستوى الحيطة والحذر الذى يسلكه الشخص المعتاد ، كقيادة السيارة ليلا فى مكان ملىء بالضباب الكثيف أو زيادة السرعة فى المدينة أو عند منحنيات الطرق على نحو يعرض المارة للخطر وتناول الخمر الى درجة السكر قبل قيادة السيارة (٣) . ووفقا لهذا العنصر يتحدد الركن المادى فى جريمة الخطأ غير العمدى .

(الثانى) العنصر الواقعى (أو الشخصى) . ويتمثل فى الظروف الشخصية التى تحيط بالجانى ، سواء ما تعلقت بحالته الصحية وسننه ودرجة تعليمه وذكائه وخبرته فى المهنة التى يقوم بها أو ظروف الزمان والمكان التى تحيط به . اذ لا معنى لقياس الخطأ غير العمدى وفقا للظروف العادية المجردة ، لأنه فى هذه الحالة لا يكون من المدالة توجيه اللوم الى الجانى

(١) انظر ما تقدم رقم ٢٠٨ ص ٢٨٥ .

(٢) Graven : *La répression de l'homicide en droit suisse*, (٢)

Rev. se. crim., 1966, pp. 189 et 290.

(٣) ولا محل للدفع فى هذه الحالة بأن السكران لم يتوافر لديه الشعور والاختيار مما ينفى عنه المسؤولية الجنائية ، لأنه من المعروف أن حالة السكر ان تمكن صاحبها من احترام قواعد المرور واتباع الحيطة والحذر ، فاذا هو تناول المسكر مع علمه بأنه سيقود السيارة بعدئذ كان مخطئا . انظر المحكمة الفيدرالية السويسرية بهذا المعنى فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٩ ؛

(Graven, p. 29)

الذى لا يحيط بهذه الظروف بل يجب أن يرتض هذا اللوم على عدم قيامه بالسلوك الواجب في مثل ظروفه هو لا ظروف غيره . ووفقا لهذا العنصر يتحدد الركن المعنوى في جريمة الخطأ غير العمدى .

٣٨٤ - أنواع : لخطأ غير العمدى :

قسم الفقه الخطأ غير العمدى الى نوعين : الخطأ مع التوقع «La faute

consciente» والخطأ بغير توقع «La faute inconsciente»

ويتحقق الخطأ مع التوقع اذا توقع الجانى النتائج غير المشروعة لسلوكه وحسب أنه في الامكان تجنبها ، دون أن يسلك سلوكا يؤدي الى تفادى وقوعها^(١) . ويحفظ في هذه الحالة أن يتوافر لدى الجانى نوع من الاهمال . فمثلا قد يتوقع الجراح الذى يجرى العملية احتمال وفاة المريض ، الا أنه لا يمكن مساءلته عن الوفاة اذا هو استمر في مباشرته للعملية ، متى كان هذا السلوك أمرا معتدلا . وعلة ذلك أن الخطأ غير العمدى كما قلنا يقوم على معيار موضوعى واقعى أى يجمع بين الجانبين الموضوعى والشخصى . فيتمين النظر الى عقل المتهم لتحديد ما اذا كان الرجل العادى المعقول اذا توافر لديه التوقع الذى دار في ذهن هذا المتهم ، سوف يستمر في سلوكه على النحو الذى فعله هذا الأخير ، فاذا لم يكن الأمر كذلك توافر الخطأ غير العمدى مع التوقع .

أما الخطأ بغير توقع ، فيتحقق اذا لم يتوقع الشخص أن سلوكه قد يؤدي الى تحقيق هذه النتائج غير المشروعة ، مع أنه كان يجب عليه وفي امكانه أن يتوقعها .

٣٨٥ - صور الخطأ غير العمدى :

عبر المشرع عن الخطأ غير العمدى بأوصاف مختلفة فسماه أحيانا

(١) ويجب تمييز هذا النوع من الخطأ عن التصد الاحتمالى . فاذا اقترن التوقع بقبول الجانى للنتائج المتوقعة كان التصد احتماليا . راجع :

Altavilla, Rapport général, Congrès de Lisbonne, Revue intrnational de droit pénal, 32e. année. 1961, p. 773. Jérôme Hall, General principales of criminal law 1960, p. 105.

بالإهمال (المواد ١٣٩ و ١٤٧ و ٣٦٠) ، وسماه أحيانا بالإهمال وعدم الاحتراس (المادة ١٦٣) . وأ بالاهمال وعدم الاحتياط (المادة ٨٣ مكررة) . وقد بينت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على سبيل المثال عدة أوصاف للخطأ غير العمدى بلغت حدا كبيرا من الإحاطة والشمول بحيث تتسع لكافة صور الخطأ غير العمدى ، وهى : الرعونة ، وعدم الاحتياط والتحرز ، والاهمال والتفريط وعدم الانتباه والتوقى ، وعدم مراعاة اتباع اللوائح .

وسوف نوجز فيما يلى معنى كل من هذه الصور :

١ - الرعونة : يراد بها أن يقوم الجانى بنشاط مخوف بالأخطار دون أن يتوقع أو يتنبه الى النتائج الضارة التى سوف تنجم عنه ، كمن يقطع فرع شجرة فيصيب أحد المارة ، أو من يضع طفلا على حافة سور فيسقط على الأرض أو يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة المأما كافيا (١) . أو يغير اتجاهه فجأة دون أن ينبه المارة فيصيب شخصا (٢) . وتندرج تحت هذه الحالة الأخطار المهنية التى تتم عن جهل الجانى بالمبادئ الأولية لمباشرة مهنته (٣) .

(٢) عدم الاحتياط والتحرز : ويتحقق عدم الاحتياط والتحرز اذا كان الجانى قد توقع الأخطار التى قد تترتب على عمله الا أنه مضى فى عمله دون أن يتخذ الوسائل الوقائية بالقدر اللازم لدفع هذه الأخطار ، مثال ذلك من يقود سيارته بسرعة لا تتفق مع الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث (٤) ، ومن يضع طفلا بجوار موقد غاز مشتعل عليه ماء فيسقط عليه

(١) محمد مصطفى القللى فى المسؤولية الجنائية ص ٢١٩ .

(٢) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤١٧ ص

٥٥٠ .

Garçon, art. 219 et 220, No. 34.

(٣)

(٤) نقض ٣ ابريل سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ١٤٦ ص ٥٠٤ ؛ ٣ ابريل سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ١٧٧ ص ٦٧٠ . ومن المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمسؤولية الجنائية فى جريمة القتل والاصابة الخطأ هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح (نقض ٦ مارس سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٦٦ ص ٣٢٥) .

الماء وتحدث به حروق تؤدي بحياته والحامل التي تنتبذ مكانا قصيا لتضع فيه حملها مع جهلها بقواعد الولادة مما يؤدي الى وفاة وليدها (١) ، والمرضع التي تنام بجوار رضيعها فتقلب عليه أثناء نومها وتقتله (٢) ، وقائد السيارة الذي ينحرف بالسيارة من جهة الى أخرى دون احتياط (٣) .

(٣) **الاهمال والتفريط وعدم الانتباه** : ويراد بالاهمال والتفريط وعدم الانتباه حالة ما اذا نكل الجاني عن اتخاذ ما يقتضيه واجب الحيلة والتبصر لتفادي حصول النتائج الضارة . وهي وان تشابهت مع حالة (عدم الاحتياط والتحرز) في هذا المعنى الا أنها تختلف عنها في أن الأولى تتمثل في عمل ايجابي يمضي فيه الجاني دون مراعاة ما يجب اتخاذه من أساليب الوقاية بخلاف هذه الحالة فانها تتمثل في صورة اذا اتخذ الجاني موقفا سلبيا ، فلم يقيم بما من شأنه الحيولة دون وقوع الضرر . مثال ذلك من يقيم أرجوحة في الطريق للعب الأطفال ولا يحيطها بسياج ليحمي المارة منها فتؤدي الى اصابة أحد المارة ثم وفاته (٤) ، ومن يدير آلة بخارية ثم لا يتخذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن الجمهور المعرض للاقتراب منها فتؤدي الى وفاة أحد أفراد (٥) ، والمالك الذي يترك منزله الآيل للسقوط بدون اصلاح أو تنبيه السكان الى ما به من خلل يستوجب اخلاءهم فيسقط ، ويترتب على ذلك وفاة بعض الناس (٦) ، والخفير المعين من الهيئة العامة لشئون

(١) حسن أبو السعود ، القسم الخاص ص ٢٧٣ .

(٢) محمد مصطفى انقلى المسؤولية الجنائية ٢١٩ .

(٣) نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٦٧ ص

٢٨٩ .
(٤) محكمة ديباط الجزئية ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة ١١ ص

٧٥٧ .
(٥) نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد س ١١ رقم ٢٣٨ ص ٣٩٠ . وانظر في افعال الصيدلي

Trib. Corr. Seine, 31 mai 1956. 766, note de F. Golley.

وفي المسؤولية عن التسبب في قتل طفل حديث الولادة :

Cass. 14 juin 1957, D. 1957. 512, Paris, 10 jan. 1959. D. 1959 Somm.

74.

(٦) انظر نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم

٦٩ ص ٢٩٦ .

السكك الحديدية على المجاز (المرزقان) اذا يادر الى تحذير المارة في الوقت المناسب وتسيهم الى قرب مرور القطار وتراخى في اغلاق المجاز من ضلقتيه ولم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير ، مما أدى الى وقوع الحادث (١) ، ومن يترك حفرة دون أن يضع عليها مصباحا ليلا أو لا ينبه الجمهور مما أدى الى سقوط أحد المارة بها ووفاته .

(٤) عدم مراعاة اللوائح : أما عدم مراعاة اللوائح فهو سبب قائم بذاته يتحقق بخلافه ما تنص عليه القوانين أو اللوائح أو التعليمات أو أوامر الرؤساء مثال ذلك عدم اتباع لائحة السكة الحديد فيما توجه من أسبقية المرور للقطارات (٢) ، وعدم اتباع مفتش الصحة منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقورين الى المستشفى الكلب (٣) ، والتزام قائد السيارة الاتوبيس طبقا للمادة ٧٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات في التحقق من تمام ركوب الركاب قبل السير بسيارته (٤) . وعادة ما ينطوى الخطأ بعدم مراعاة اللوائح على احدى صور الخطأ سالفة الذكر ، مثال ذلك اهمال خفير المجاز في القيام بما ترضه عليه تعليمات السكك الحديدية . الا أن ذلك لا يحول دون تقرير أن مراعاة القوانين أو اللوائح وحده يعد كافيا - في القانون المصرى - لتوافر الخطأ اللازم لقيام جريمة القتل الخطأ . ولا محل للتحدى في هذه الحالة بأن سلوك الجاني كان في حدود واجب الحيطة والحذر الذى يلتزم به الشخص العادى ، وذلك باعتبار أن الواجب الذى فرصته القوانين واللوائح يمثل حدا أدنى لواجب الحيطة والحذر الذى يجب أن يلتزمه الشخص المعتاد (٥) . الا أن توافر

(١) انظر نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٢٢ ص ١٣١ .

(٢) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ الموسوعة الذهبية ج ٧ ص ٤١٩ .

(٣) نقض ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ الموسوعة الذهبية ج ٣ ص ٤٢٣ .

(٤) نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام ص ٢١ ص ٤٤٣ .

(٥) ويرى الفقه السويسرى عكس ذلك بناء على أن المخالفة الشكلية للقوانين واللوائح وان اعتبرت خطأ في حد ذاتها الا انها لا تعتبر خطأ بالمعنى الذى يقصده قانون العقوبات في المسؤولية الجنائية عن الجرائم غير العمدية. (Graven, p. 291).

الخطأ دائماً بمخالفة القوانين واللوائح لا يعنى قيام الجريمة غير العمدية بل لا بد من توافر علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة (١) . فمثلاً اذا قاد شخص سيارة بدون رخصة وصدم آخر فقتله ، ثم ثبت أن سبب الوفاة يرجع الى خطأ المجنى عليه وحده فان علاقة السببية لا تكون متوافرة ولا يسأل المتهم الا عن جريمة قيادة السيارة بدون رخصة فقط .

وغنى عن البيان أن القانون لا يتطلب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الوفاة بجميع صورة التى أوردتها ، بل يكفي لوقوع الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها (٢) .

الخلاصة : يبين من استقراء جميع الصور السابقة أن الخطأ غير العمدى يتحقق اذا توافر أحد أمرين :

١ - ألا يتوقع الجانى النتائج الضارة التى تنجم عن فعله وفقاً للمجرى العادى للأمور - وتندرج تحتها صورة الرعونة ، ويسمى الخطأ فى هذه الحالة بالخطأ بغير توقع .

٢ - أن يتوقع الجانى الأخطار التى تحدث بفعله الا أنه لا يكف عن الاستمرار فى فعله أولاً يياشر ما يجب أن يتخذ الشخص العادى (العاقل) فى مثل هذه الظروف من سبل الوقاية للحيلولة دون حدوث الضرر . وتندرج تحتها صور « عدم الاحتياط التحرز » و « الإهمال والتفريط وعدم الانتباه » ، ويسمى الخطأ فى هذه الحالة بالخطأ مع التوقع .

أما عدم مراعاة اللوائح فقد تندرج تحت أى من هذين الأمرين اذا تضمنت احدى صور الخطأ غير العمدى ، والا فانها تعتبر وحدها بذاتها خطأ غير عمدى دون طلب أى عنصر آخر .

(١) تقض ١١ يونية سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ١٠٢ ص ٥٣٠ ؛ ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٩٠ ص ٤٧٥ ؛ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم ٢٣٧ ص ١١٦٢ .

(٢) تقض ٤ يونية سنة ١٩٥٦ مجموعة الأحكام س ٧ رقم ٢٣٠ ص ٨٣١ ؛ تقض ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٢١ ص ٦٢٨ ؛ ٧ مايو سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ١١٤ ص ٤٥٣ ؛ ٣ فبراير سنة ١٩٦٦ س ٢٠ رقم ٤٤ ص ٢٠١ .

٢٨٦ - الخطأ المادي والخطأ المهني :

ميز البعض بين الخطأ الفني والخطأ المادي ، بالنسبة الى القواعد التي يتحدد الخطأ بالنسبة اليها (١) . فقول بأن نسبة الى القواعد التي تحكم أصول المهن الفنية والقواعد التي تحكم واجبات أصحاب هذه المهن فإن الخطأ في تطبيقها يعتبر خطأ مهني . أما القواعد التي تحكم الواجبات العامة للحيلة والحذر التي تنظم نشاط جميع الأفراد ، فإن الخطأ في تطبيقها يعتبر خطأ ماديا .

ويبدو الخطأ في النشاط المهني في صور شتى ، كالخطأ في حوادث العمل ، والخطأ في أعمال البناء والأشغال العامة ، والخطأ في أعمال الصناعة والترميم ، والخطأ في ممارسة المهن الطبية والصيدلية . وكل هذه الأخطاء يستعان في تحديدها بمعيار الخطأ غير العمدي السالف بيانه . وهذا التمييز ليست له أهمية قانونية .

٢٨٧ - بعض المشكلات الخاصة بالإطباء :

وقد ثار البحث بوجه خاص حول معيار خطأ الأطباء (١) . فقد قيل بضرورة التمييز بين الإهمال الذي يرتكبه الطبيب (أو صاحب المهنة الفنية) بالنظر الى مخالفته لقواعد الحيلة والحذر المفروضة على كافة الناس ، والإهمال الآخر الذي يرتكبه الطبيب (أو صاحب المهنة) بالنظر الى مخالفة القواعد العلمية التي تفرضها مهنته وهو ما يعبر عنه بالخطأ المهني . ويسأل الطبيب عن إهماله في الحالة الأولى ولا يسأل عن إهماله في الحالة الثانية الا اذا كان جسيما . وعلة هذا التمييز عند أصحاب هذا الرأي هو وجوب تخويل الطبيب (أو صاحب المهنة الفنية) حرية كبيرة في ممارسة مهنته لأنه من الضروري ألا تتولد لديه الخشية الدائمة من المسؤولية الجنائية لأن ذلك لا يوفر لديه الاطمئنان عند ممارسة مهنته .

(١) انظر في الموضوع : Garçon, art. 319 à 320 bis, no. 232.

(٢) وانظر الدكتور سليمان مرقس في تطبيقه على تقض في ٢٢ يونية سنة ١٩٣٦ مجلة القانون والاقتصاد ص ٧ و ١٥٧ وانظر الدكتور محمود مصطفى في مقاله عن مسؤولية الجراحين الجنائية بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٨ ص ٢٩٦ ، وما بعدها .

على أنه يهنا في هذا الصدد أن تؤكد المبادئ الآتية :

١ - لا يتميز الأطباء بمعيار خاص للخطأ غير العمدي . ومن غير المنطقي أن نعطي مطلق ثقتنا في الطبيب ثم لا نتطلب منه مراعاة الاحتياط العادي أثناء ممارسته لمهنته . ولا خشية عليه من تقرير هذه المسؤولية لأن مؤاخذة الطبيب عن خطئه المهني ولو كان يسيرا ، لن تقرر لمجرد الشك بل لا بد أن يثبت الخطأ بصفة قاطعة . كما أن الخطأ سوف يتحدد بالقياس الى ما يجب أن يسلكه شخص معتاد من فئة الأطباء أنفسهم . وبناء على ذلك فقد اتجه الرأي الراجح في الفقه الى تقرير المسؤولية الجنائية للأطباء عن كافة أخطائهم غير العمدية ، اليسير منها والجسيم سواء بسواء .

ولا مجال لبحث القيمة العلمية للأسلوب الفني الذي اتبعه الطبيب في التشخيص أو في العلاج ، فليس للقاضي أن يفصل مثلا بين جاليون وهيوكرات ، وانما عليه أن يبحث بالاستمانة بالخبراء مدى توافر الخطأ في ضوء المعطيات العلمية الحالية والقواعد التي تتم بها ممارسة مهنة الطبيب .

وقد استقر القضاء في فرنسا على أن مسؤولية الأطباء تخضع للقاعدة العامة ، وأنه متى تحقق القاضى وثبت لديه قطعيا الخطأ المنسوب الى الطبيب ، سواء كان مهنيا أولا ، أيا كانت درجته جسيما كان أو يسيرا ، فانه يتعين مساءلة الطبيب عن خطئه (١) .

Crim. 5 janv. 1944, D.A. 1944. 62 ; Crim. 31 janv. 1956, (١)
D. 1956. 251 ; Crim. 14 juin 1957, D. 1957.512.

وانظر في سوء تنظيم الطبيب لمعمله. (Crim. 29 avril 1964, Bull. no. 140).

وفي نسيان الطبيب أحد أدواته في جسم المجني عليه

(Crim. 5 juin 1958, Bull. no. 443. Aix, 12 janv. 1954.

D., 1954. 338).

وفي أهمال جراح الفم عند خلعه أسنانا كثيرة لأحد الاطفال
(Chartres, 28 Oct. 1959, D. 1959. 611).

وقد اتجه القضاء المصري بعد تردد الى مساءلة الطبيب عن كافة أخطائه الجسيم منها واليسير (١) . كما أن محكمة النقض المصرية لم تأخذ بهذه التفرقة ، بل قضت بأن اباحة عمل الطبيب (أو الصيدلي) مشروطة أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمله الفعل أو تبيته أو تقصيره أو عدم تحرزه في أداء عمله (٢) . والواضح من هذا القضاء أن محكمة النقض قد ساءلت الطبيب عن مجرد تقصيره وعدم تحرزه دون أن تقيم أى تفرقة مصطنعة بين خطأ يسير وآخر جسيم . ومما يؤكد هذا الاستخلاص أن الحكم المطعون في إحدى القضايا (٣) قد استند في

وفي أعمال الطبيب عند حقن أحد المرضى

(Crim. 31 janv. 1956, D. 1956. 251. 12 juill. 1961, D. 1962, somm. 2) (Crim. 14 juin 1957, D. 1957. 512).

وفي اختيار الطبيب للعلاج اسلوبا مهجورا

(Paris, 13 avr. 1964, D. 1964, somm.

وفي عدم تأكد الجراح قبل اجراء العملية من خلو معدة المريض من الطعام
Crim., 26 janv. 1977, Bull. 38.

(١) محكمة مصر الابتدائية في ٣ مايو سنة ١٩٢٧ (المجموعة الرسمية
س ٢٩ ص ١٢٠ ؛ استئناف مصر في ٣ يناير سنة ١٩٣٦ (المحاماة س ١٦
ص ٧١٢) ؛ محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ (المحاماة
س ٢٤ ص ٧٨) .

(٢) نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١
وفي هذه القضية قررت المحكمة ان الخطأ الطبى الذى يكفى مسؤولية
الطبيب يتوافر بطلبه من الصيدلى تحضير مخدر موصى بنسبة معينة دون
ان يعين المخدر او يطلع على الزجاجة التى وضع فيها للتحقق مما اذا كان
هو المخدر الذى يريده ام غيره ، ومن ان الكمية التى حقن بها المجنى عليها
تفوق الى اكثر من ضعف الكمية المسموح بها ومن انه قبل ان يجرى عملية
جراحية قد تستغرق ساعة فاكثر دون الاستعانة بطبيب مختص بالتخدير
مما يقتضى تحمله بالتزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

ونقض ١١ يونية سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٩٩ ص ٥٠٦ ؛
وفي هذه القضية توافر خطأ الطبيب من اجرائه للمجنى عليها عملية
كحت غشاء الرحم ، حدث اثناءها تمزق بالجدار الخلفى للرحم اعقبه تدلى
لغة من امعاء المجنى عليها من هذا التمزق ، ثم عدم تلبيته استغاثة زوج
المجنى عليها عندما أخبره بسوء حالتها .

(٣) نقض ١١ يونية سنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

الادانة الى تقرير كبير الأطباء الشرعيين الذى جاء به أن ما حدث كان نتيجة قلة خبرة الطبيب المعالج وأنه يعتبر خطأ من جانبه وان كان لا يرقى الى مرتبة الخطأ المهني الجسيم . وقد طعن على هذا الحكم بأن المسؤولية الطبية لا تقوم الا حيث يكون هناك جهل أو تقصير بين (أى جسيم) الا أن محكمة النقض رفضت هذا الطعن وقررت مساءلة الطبيب عن أن تقصير يصدر منه .

٢ - من المقرر الآن أن كل خطأ في التشخيص مهما كان يسيرا يربط مسؤولية الطبيب مادام أنه لا يمكن أن يصدر من طبيب يقظ يمر بنفس الظروف التى كان يمر بها المتهم (١) وهنا يلاحظ أن التشخيص الطبى يعتبر من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها دون الاستعانة بالخبراء (٢) . على أن رأى الخبير فى هذه الحالة يخضع لتقديرها وهى اذ تأخذ به أو تطرحه يجب أن تستند الى دالة سائفة صحيحة والا كان حكمها باطلا .

٣ - يجب على الطبيب - بحسب الأصل - عدم اللجوء الى علاج المريض أو المساس بجسمه دون الحصول على رضائه سلفا ، فهذا الرضاء أمر يقتضيه احترام الحرية الشخصية للفرد . على أنه من المسلم أن أساس اباحة عمل الطبيب فى هذه الحالة هو نص القانون الذى ينظم مهنة الطب ، أما رضاء المجنى عليه فليس الا شرطا تنظيميا لهذه الاباحة وليس فى ذاته سببا مباشرا لها .

فاذا لم تكن حالة المريض تسمح للطبيب بشرح حالته له والحصول على رضائه قبل اجراء العملية له وجب عليه الحصول على موافقة وليه . هذا ما لم توجب حالة المريض اجراء العملية والا توفى أو أصيب بأضرار بالغة . ففى هذه الحالة يجوز للطبيب اجراء العملية دون المجنى عليه بناء على حالة

(١) Grenoble, 4 Nov. 1946, Sirey 1947. 2. 38 ; Paris 7 Nov. 1963, D. 1964, Somm. 43.

(٢) نقض ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ٨٩ ص

الضرورة • وتثور المشكلة عندما يتبين الجراح أثناء اجراء العملية ثمة حالة جسيمة بالمريض أو حالة تختلف عن الحالة التي شخصها تقتضى تدخلا جراحيا أوسع مدى أو في مكان آخر من جسم المجنى عليه • فما لم تقتض حالة الضرورة القيام بهذا التدخل الجراحى فورا فقد استقر القضاء الفرنسى على أنه يجب على الطبيب أن يوقف العملية الجراحية انتظارا لرضاء المريض • وقد انتقد هذا القضاء بناء على أنه اذا كان الجراح واثقا من ضرورة العملية فيجب التساؤل عما يعد خطأ في حقيقة الأمر هل هو الاستمرار في الجراحة دون رضاء المريض أم إيقاف الجراحة ثم انتظار موافقة المريض - وهو لا يملك الرفض - اذا كان عاقلا ، ثم اجراء عملية ثانية له ، بينما التأخر في اجراء العملية يضر بالمجنى عليه • والصحيح عندنا بأن الطبيب لا يمكن أن يجرى تدخلا جراحيا لم يوافق عليه المريض الا اذا كان هناك خطر حال جسيم على النفس ، ففي هذه الحالة وحدها تتوافر الضرورة التي تبيح فعل الطبيب •

المصل الثاني

العقوبة

٢٨٨ - القاعدة ؛ ٢٨٩ - الظروف المشددة ؛ ٢٩٠ -
جسامة الخطأ ؛ ٢٩١ - جسامة الضرر ؛ ٣٩٢ - جسامة الخطأ
والضرر معا •

٢٨٨ - القاعدة :

عاقبت المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ القتل الخطأ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين • ويلاحظ أن التعديل قد وضع حدا أدنى لعقوبة الحبس هو مدة الستة شهور ، دون أن يضع للغرامة مثل هذا الحد الأدنى • ونرى أن تقييد مدة الحبس بحد أدنى أمر لا مبرر له • وقد يشجع القاضى الذى يرى الحكم بالحبس لمدة أقل من ستة أشهر أن يقضى بعقوبة الغرامة أو أن يشمل عقوبة الحبس بإيقاف التنفيذ •

٢٨٩ - الظروف المشددة :

استحدث القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢، ظروفًا مشددة للعقاب على الجريمة اما بسبب جسامته الخطأ أو بناء على جسامته الضرر . وقد ثار الخلاف حول الأساس الملائم لتقدير عقوبة الجريمة غير العمدية ، فذهب رأى الى الاستناد الى معيار جسامته الضرر ، وذلك باعتبار أن الضرر يمثل عنصرا جوهريا لا غنى عنه للعقاب على الجريمة غير العمدية ، فالخطأ غير العمدى بدون هذا الضرر لا يكفى وحده للعقاب (١) . وذهب رأى آخر الى أن تدرج العقاب وفقا لجسامته الضرر لا يكفل تحقيق الزجر الخاص الذى يجب أن تكفله العقوبة ، وأن هذا المعنى لا يتحقق الا اذا احتسب العقاب وفقا لجسامته خطأ الجانى (٢) .

وقد أخذ القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بكل من معيارى جسامته الخطأ وجسامته الضرر لتدرج العقاب ، وذلك على الوجه التالى :

٢٩٠ - (اولا) جسامته الخطأ :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة على أن تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا توافرت احدى الظروف الآتية :

١ - اخلال الجانى اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه وظيفته او مهنته او حرفته : ويلاحظ أنه وان كان الأصل أنه لا يجوز عند تحديد مدى توافر الخطأ غير العمدى الوقوف عند الخطأ الفنى وحده الذى يتحدد بالرجوع الى القواعد العلمية والفنية التى تحدد أصول المهن والحرف ، بل يجب أن يمتد الى غير ذلك من واجبات الحيطة والحذر العامة التى يلتزم بها الناس كافة ، ومنهم أرباب الوظائف وأصحاب المهن أو الحرف - الا أن المشرع

(١) Hani Bittar : *Rev. Int. de droit pénal*, 1961, pp. 839, 840 ; Bayer, p. 107.

(٢) Jean Lebreton : *Rev. Int. de droit pénal*, 1961, pp. 1062, 1063.

عند تقدير توافر هذا الظرف المشدد قد تطلب وقوع خطأ مهني جسيم ،
بدليل أنه قد قصر الاخلال الجسيم على ما تفرضه أصول الوظيفة أو المهنة
أو الحرفة . أما اذا كان الاخلال جسيما بالواجبات العامة التي يلتزم بها
كافة الناس ، فتسرى في شأن الجاني القاعدة العامة في العقوبة الا اذا
توافر في شأنه ظرف مشدد آخر . ولا شك أن تقدير جسامته الاخلال أمر
موضوعي تستخلصه المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية مستعينة بالظروف
التي أحاطت بالخطأ .

وبالنسبة الى الاخلال الجسيم بأصول الوظيفة ، فان جريمة القتل الخطأ
قد ترتبط في هذه الحالة بجريمة الإهمال في أداء الوظيفة المنصوص عليها
في المادة ١١٦ مكررا (ب) ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى معه توقيع
عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقا للمادة ٤٢ عقوبات . ويلاحظ
أنه في هذه الحالة اذا كان القانون قد قصر سلطة رفع الدعوى الجنائية
في جريمة الإهمال في الوظيفة على النائب العام أو المحامي العام ، فان ذلك
لا يخل بسلطة أعضاء النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جنحة القتل
الخطأ المرتبطة بهذه الجريمة ولو كان الارتباط لا يقبل التجزئة .

٢ - أن يتعاطى الجاني مسكرا او مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم
عنه الحادث : كان مشروع وزارة العدل يقتضى في السكر أن يكون بينا ،
الا أن لجنة تعديل قانون العقوبات رأت حذف وصف « البين » المشترك
في السكر ، ليشمل هذا الظرف حالة السكر الذي يصل الى الحد عدم
المبالاة دون أن يكون بينا ، وليكون تقدير حالة السكر متروكا للمحاكم .
ويتعين أن يكون الجاني وقت الجريمة في حالة سكر أو تخدير ، فالعبرة
هي بالأثر وليست بمجرد التعاطى .

٣ - التناول وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة او
عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك : من يرتكب جريمة غير عمدية ،
يكون ملتزما بتعويض المجنى عليه . فاذا كان باستطاعة الجاني مساعدة
من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له لا يكون قد أدخل بواجب
قانوني تجاه المجنى عليه فاذا هو تكلل عن أداء هذا الواجب بإهماله أو

عدم تحرزه يكون له قد ارتكب خطأ آخر غير عمدى ، أو بعبارة أخرى تضاعف خطؤه غير العمدى . وبين مما تقدم أن هذا الظرف المشدد يتحقق بتعدد الخطأ غير العمدى الذى قارفه الجانى ، مرة حين ارتكب جريمته وأخرى حين نكل عن تدارك النتائج المترتبة على فعله أو العمل على تداركها مع تمكنه من ذلك .

ويشترط لتوافر هذا الظرف المشدد ما يلى :

(أ) أن يكون الخطر الذى أحاط المجنى عليه بسبب الحادث حالا وثابتا ويقضى تدخلا حالا . ومبث هذا الشرط ما نص عليه القانون من وجوب تقديم المساعدة وقت الحادث . وبناء على ذلك ، فإذا لم يصب المجنى عليه بأية ضرر وقت الحادث ثم جلت ظروف لاحقة ترتب عليها احتمال أصابته بالضرر لا يلتزم الجانى قانونا بتقديم هذه المساعدة . ومن ناحية أخرى ، فإذا كن الخطر حالا وقت الحادث ، فلا يعفى الجانى من واجب تقديم المساعدة أن يثبت بعد ذلك أن الخطر لم يكن جسيما أو أن المساعدة بفرض تقديمها لن يكون لها فائدة (١) .

(ب) أن يكون مصدر الخطر هو فعل الجانى الاجرامى (٢) مثال ذلك قائد السيارة الذى يصدم أحد المارة ، فلو هرب الجانى توافر فى حقه الظرف المشدد . والفرض أن يثبت الخطأ فى حق الجانى . فإذا ثبت بعد ذلك أن خطأ المجنى عليه قد استغرق خطأ الجانى (١) ، فإن نكول هذا الأخير عن مساعدة المجنى عليه لا أثر فى ترتيب مسئوليته أو تشديد عقابه . وعلة ذلك أن النكول عن المساعدة ليس الاظرفا مشددا فى الجريمة، وليس جريمة مستقلة . ومن ثم فإن توافره معلق على وقوع الجريمة أصلا وهو

Aix, 23 déc. 1952, D. 1953. 227 ; Crim. 21 janv. 1954, (١)

D. 1954. Crim. 13 janv. 1955, J.C.P. 1955, 11, 8560.

(٢) لا يشترط القانون الفرنسى هذا الشرط لوقوع جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة .

راجع : Bouzat, *op. cit.*, p. 125

(٣) انظر : C. Rennes, 20 déc. 1949, Sirey, 1949. 2. 61.

ما يتوقف على ثبوت الخطأ في حق الجاني . وهذا الموقف منتقد من الناحية التشريعية . وياحبذا تمشيا مع واجب التضامن الاجتماعي أن ينص المشرع على اعتبار النكول عن مساعدة من يتعرضون للخطر مع القدرة على تقديم هذه المساعدة جريمة مستقلة ، أسوة بالتشريع الفرنسي ، وهذا ما اتبعه مشروع قانون المقبولات الجديد (١) .

(ج) امكان تقديم المساعدة للمجنى عليه سواء بنفسه أو يطلبها من الغير . ويجب على الجاني تقديم المساعدة الفعالة للمجنى عليه ، فلا يكفي لاسقاط الالتزام عن كاهله أن يقوم بقدر ضئيل من المساعدة لا يجدى المجنى عليه تقعا طالما ثبت أن الجاني كان في مقدوره تقديم قدر أكبر يحقق النفع للمجنى عليه (٢) . ولا يعنى الجاني من واجب تقديم المساعدة ألا يكون لها أثر في شفاء المجنى عليه (٣) . على أنه اذا ثبت أن المجنى عليه قد توفي فور الحادث ولذا الجاني بالفرار قبل أن يتحقق من ذلك ، فانه لا يسأل عن نكوله عن واجب تقديم المساعدة ، لأن الالتزام المذكور يصبح مستحيلا (٤) .

(١) وقد نص مشروع قانون العقوبات الجديد (المادة ٣٧٢) على معاقبة من امتنع أو توانى بدون عذر عن اغاثة ملهوف في كارثة أو مجنى عليه في جريمة .

(٢) وعلى ذلك فاذا صدم سائق السارة المجنى عليه ثم حمله الى منزله لتضميد جروحه هناك ، فان التزامه بتقديم المساعدة لا يسقط عنه اذا ثبت ان حالة المجنى عليه كانت تستدعى نقله الى المستشفى ولم يتم الجاني بذلك مع قدرته عليه . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية بأن من يجد مصابا بالطريق فينقله الى الطبيب بدلا من تمريره بنفسه يعتبر متجاوبا مع القانون

Crim. 9 oct. 1956, Gaz. Pal. 1956. 2. 298.

(٣) قضت محكمة النقض الفرنسية أن الالتزام بتقديم المساعدة لا تتوقف على فاعليتها .

(Crim. 15 mars 1961, D. 1961. 610).

وقارن عكس ذلك :

(Poitiers, 25 oct. 1951, J.C.P. 1952. 11. 6932 ; Poitiers, 27 avril 1950, J. C.P. 11. 5618).

Crim. 1er. févr. 1955, D. 1955, p. 384.

٢٩١ - (نكيا) جسامة الضرر :

عاقبت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالحس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين اذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص . ويعنى ذلك أن مجرد تسبب الفعل المشوب بالخطأ غير العمدى فى وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص كاف وحده للتشديد دون تطلب شروط أخرى (١) .

٢٩٢ - جسامة الخطأ والضرر معا :

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ المذكورة على تشديد العقوبة اذا توافر الطرفان المشددان سالفا الذكر معا . فاذا كان الخطأ جسيما لأحد الأسباب الثلاثة سالمة الذكر وترب عليه وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، كانت العقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشرة سنين .

(١) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ مجموعة الاحكام س ٢٢ رقم ٦٩ ص

القسم الثاني

جرائم الاعتداء على سلامة الجسم

تمهيد :

عاقب المشرع على جرائم الاعتداء على سلامة الجسم (الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة) في المواد ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ الى ٢٤٣ ، ٢٦٥ عقوبات ، وهي جميعها تعتبر من جرائم الاعتداء على سلامة الجسم . وقبل التحدث عن هذه الجرائم يتعين الاحاطة بفكرة شاملة عن الأحكام المشتركة في هذه الجرائم .

الباب الأول

احكام عامة

الفصل الأول

الركن المادى

٣٩٣ - الاعتداء على سلامة الجسم ؛ ٣٩٤ - الجرح والضرب ؛ ٣٩٥ - اعطاء مواد ضارة ؛ ٣٩٦ - عدم التطابق بين معنى القانون والمعنى الطبى .

٣٩٣ - الاعتداء على سلامة الجسم :

ينحصر الركن المادى لهذا النوع من الجرائم فى صورة اعتداء على سلامة الجسم . فما المقصود بسلامة الجسم ؟

ان سلامة الجسم تعنى استمراره فى أداء وظائف الحياة على نحو طبيعى وأن يحتفظ بمادته الجسدية ، وأن يتحرر من الآلام البدنية (١) . ويتحقق الاخلال بهذه السلامة فى احدى صور ثلاث :

١ - الاخلال بالسير الطبيعى لوظائف الحياة ، وهو ما يعنى هبوط المستوى الصحى للمجنى عليه

٢ - المساس بمادة الجسد سواء بالانقاص منها أو باحداث أى تغيير آخر فيها . مثال ذلك استئصال عضو من جسد المجنى عليه أو طعنه بآلة حادة أو قص شعر المجنى عليه .

(١) محمود نجيب حسنى ، الحق فى سلامة الجسم ، مجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ ص ٨ .

٣- الايلام البدنى، ويتحقق بما يلحق المجنى عليه من أذى فى شعوره بالانتياع، ولو لم يصل الى حد جسيم. مثال ذلك ما ينشأ عن صفع المجنى عليه أو دفعة أرضا، ولا يشترط أن يؤدي هذا الايلام الى المساس بصحة المجنى عليه أو بمادة جسده (١) .

يبقى بعد هذا تحديد ما هى الأفعال التى يجرمها القانون بالنظر الى اخلالها بسلامة الجسم. وقد عبر المشرع المصرى عن هذه الأفعال بالجرح والضرب واعطاء المواد الضارة والايداء الخفيف

٢٩٤ - الجرح والضرب :

يتحقق الجرح بكل مساس بجسد المجنى عليه يؤدي الى تمزيق أنسجته. ولا عبرة بما اذا كان التمزيق سطحيا أو عميقا أو أدى الى بتر جزء من الجسم أو اقتصر على مجرد احداث فتحة فيه، كما يستوى أن ينبثق الدم من الخارج أو ينسكب فى الداخل .

أما الضرب فقد جرى القول (٢) بأنه يتحقق بالمساس بأنسجة الجسم عن طريق الضغط عليها بجسم خارجى دون أن يؤدي الى تمزيقها. والواقع من الأمر أن الضرب اصطلاح عام يشمل كل مساس بسلامة الجسم بما فيه معنى الجرح .

ولا يستلزم القانون وسيلة معينة لاحداث الضرب أو الجرح (٣)، فقد يكون ذلك باليد أو بآلة حادة أو قاطعة أو راضة أو غير ذلك. كما يستوى حدوثه بأية كيفية كالدفع أرضا أو الركل بالقدم أو استعمال الآلة فى جسد المجنى عليه. ولا يشترط المساس المباشر بجسد المجنى عليه، فقد يتحقق بطريق غير مباشر (٤) كتكليف المجنى عليه بالسير فى طريق به حفرة بقصد

(١) محمود نجيب حسنى، المرجع السابق ص ١٢ وما بعدها .

(٢) محمود مصطفى ص ١٨٢؛ محمد نجيب حسنى، القسم الخاص ص ٢١٢؛ رؤوف عبيد ص ٧٦؛ حسن أبو السعود ص ١٨٨ .

(٣) ولهذا لا تلتزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التى استعملت فى الاعتداء متى استيقنت ان المتهم هو الذى أحدث اصابة المجنى عليه (نقض ١٦ يناير ١٩٦١ مجموعة الاحكام ص ١٢ ص ٩١) .

Perkins, p. 81.

(٤)

التسبب في سقوطه بها ، واحداث ما يفزع المجنى عليه أثناء جلوسهم على سقالة مما تسبب عنه سقوطه منها واصابته .

٣٩٥ - اعطاء مواد ضارة :

عرفت المادة ٣٩٥ عقوبات المواد الضارة بأنها الجواهر غير القابلة التي ينشأ عنها مرض أو عجز عن العمل ، واذن فان تحديد ماهية المواد الضارة يتوقف على مدى تأثيرها بالضرر على الصحة سواء بأحداث اعتلال بها أو بزيادة ما كانت تعانيه من انحراف من قبل ، وهو ما يتحقق بالاخلال بوظائف الحياة في الجسم على أى نحو كان . وتشمل الصحة كلا من الوظائف البدنية والنفسية في الجسم (١) . وعلى ذلك فمن يعطى لآخر موادا يترتب عليها اصابته بمرض عصبى أو بالجنون يعد مرتكبا لجريمة اعطاء المواد الضارة . وقد تكون المواد الضارة سامة ، وفي هذه الحالة يكون المناط في التمييز بين الشروع في القتل بالسهم واعطاء المواد الضارة هو القصد الجنائي .

ولم يتطلب القانون صورة معينة للاعطاء ، ولذا فانه ينصرف الى كل فعل يتمكن به الجاني من اقامة الصلة بين المواد الضارة وجسم المجنى عليه . فقد يتحقق بالمناولة أو بدس المواد في الطعام أو بتسليط أشعة ضارة على المجنى عليه أو حقنه بمادة ضارة .

٣٩٦ - عدم التطابق بين المعنى القانوني والمعنى الطبي :

لما كان القانون قد أراد أن يكفل حماية الحق في الجسم بما نص عليه من جرائم الجرح والضرب واعطاء المواد الضارة ، وكان لقانون العقوبات ذاتيته واستقلاله ، فانه يجب التزام التفسير الذي يحقق هذه الحماية دون تقييدها بالمداول الطبي لهذه المصطلحات (٢) . وقد بينا فيما تقدم صور

(١) محمود نجيب حسنى ، المقال سالف الذكر ص ٥٢ . وقد نص على ذلك صراحة القانون السويسرى في المادة ٢٢ . انظر :

Logoz : *Commentaire du code pénal suisse, partie spéciale*, T. I, p. 41.

(٢) حسن أبو السعود ص ١٧٧ ؛ محمود نجيب حسنى ، المرجع

الاخلال بسلامة الجسم » وعلى هذا يعتبر ضربا كل اخلال جسيم بسلامة الجسم أيا كانت صورته كالامساك بملابس المجنى عليه بشدة ، وتفجير « بالون » به مواد قذرة في وجهه ، وفتح النافذة في حجرته أثناء نومه في ليلة قارسة البرد مما تسبب عنه اصابته بالبرد ، وقص شعر امرأة ، واحداث الرعب في نفس المجنى عليه بشتى الوسائل النفسية . كما يعتبر اعطاء لمواد ضارة تعمد وضع المجنى عليه بين بعض المرضى لنقل العدوى اليه »

وقد نصت المادة ٣٧٧/٢ عقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ المعاقبة بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه على « من وقعت منه مشاجرة أو تعد وايداء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح » . وهذه الحالة تمثل اعتداء على سلامة الجسم ، دون أن يصل الى حد الجسامة التي تنطوي عليها أفعال الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة . ومن أمثلته البصق في وجه انسان أو قص شاربه (١) . واذن فان جسامة الايداء هو مناط التمييز بين الضرب ونحوه والايداء الخفيف » وتقدير مدى جسامة الايداء أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية .

السابق ص ٧٢ وما بعدها ويلاحظ أن هذه الصعوبة لا تثور في القوانين التي استعملت الفاظا أخرى أكثر شمولاً ، كالقانون الفرنسي الذي استعمل في المادتين ٣٠٩ و ٣١٩ لفظي العذاب والتعدي ، والقانون الإيطالي الذي استعمل في المادة ٥٨١ لفظي التعدي والايداء الشخصي ، والقانون السويسري الذي استعمل في المادة ١٢٦ لفظ . العنف . والقانون الانجلو أمريكي الذي يعاقب على الاعتداء (assault) فضلا عن الضرب «battery» (Perkins, p. 86).

(١) مع ملاحظة أن نزع الشعر قد يؤدي الى مساس بالانسجة فيعتبر جرحاً .

الفصل الثاني

الركن المعنوي

٣٩٧ - القصد الجنائي :

يتوافر القصد الجنائي في الجرائم سالفة الذكر متى اتجهت ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل عن علم بأنه يترتب عليه المساس بجسم انسان حي (١) . ولا يؤثر توافر القصد خطأ الجاني في التصويب أو في شخصية المجنى عليه (٢) .

ومتى توافر القصد على هذا النحو ، فلا تأثير للبواعث الدافعة الى ارتكاب الجريمة ولو كانت شريفة (٣) . ويلاحظ أن القانون أباح فعل الطبيب لا على أساس انتفاء القصد الجنائي ، وانما بسبب الترخيص الذي تتطلبه القوانين الخاصة بمهنة الطب الحصول عليه قبل مزاولتها ، وينبني على ذلك أن من لا يملك حق مزاوله الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح باعتباره متعمدا لتوافر القصد الجنائي دون أن يؤثر في ذلك حسن الباعث . ولا يعفى من العقاب الا عند توافر حالة الضرورة بشروطها القانونية (٤) .

(١) نقض ٢٤ أكتوبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد س ٢ رقم ٣٦٨ ص ٦٠٣ ؛ ٣١ مايو ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٣١٠ ص ١٠٥٦ .
(٢) ٢٣ ديسمبر ١٩٣٥ و ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ و ١٨ فبراير و ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٧٢ - ٧٨ ص ٨٢٢ .
(٣) نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٥٢ ص ١٠٤٤ . فلا يحول دون توافر القصد كون الجاني قد اراد مداعبة المجنى عليه .

(٤) نقض ١٣ ديسمبر ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ ؛ ١٥ أكتوبر ١٩٧٥ س ٨ رقم ٢١١ ص ٨٧٦ ؛ ١٨ ديسمبر ١٩٤٤ ؛ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٧٨ و ٧٩ ص ٨٢٣ .

ولا يتوافر القصد اذا كان الجاني لم يتعمد الضرب وما اليه ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر ، وكل ما يجوز نسبته اليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في احداث هذا الجرح (١) .

(١) حكم تطبيقا لذلك بأنه اذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم وهو تمرير مرور بعين المجنى عليها لم يكن مقصودا به احداث جرح وان استعمال المروء على هذا النحو ليس من طبيعته حدوث الجرح وان الجرح انما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك بتوافر القصد الجنائى (نقض ١٦ ابريل ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١١٦ ص ٤٢٧) . وهذا الحكم محل نظر لانه بصرف النظر عن الجرح الذى احدثه المروء فان تمرير المروء على العين يعد فى ذاته ضربا بالمعنى القانونى الذى اسلفنا بيانه .

الباب الثاني

انواع الجرائم

٣٩٨ - تمهيد :

ميز القانون بين نوعين من جرائم الجرح والضرب أو اعطاء المواد الضارة فاعتبر الأول من الجرح والثاني من الجنايات .

الفصل الأول

الجرح

(أولا) الضرب البسيط ؛ ٣٩٩ - مدلوله ؛ ٤٠٠ -
العقوبة ؛ (ثانيا) الضرب الجسيم الذى نشأ عنه مرض أو
عجز عن الأشغال مدة تزيد على عشرين يوما ؛ ٤٠١ - مدلوله ؛
٤٠٢ - العقوبة ؛ (ثالثا) الضرب أثناء التجمهر ؛ ٤٠٣ -
مدلوله ؛ ٤٠٤ - التوافق ؛ ٤٠٥ - الضرب أو الجرح ؛
٤٠٦ - العقوبة ؛ ٤٠٦ مكررا - ظرف مشدد مشترك .

(أولا) الضرب البسيط :

٣٩٩ - مدلوله :

يكفى لحصول هذا النوع من الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة أن يثبت حصول هذا الفعل ولو لم يتخلف عنه أثر ما (١) . وكل ما يشترط هو ألا ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما .

(١) نقض ١٩ ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٨١٣ رقم ١ .

٤٠٠ - العقوبة :

نصت المادة ٢٤٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة على أن تكون العقوبة في هذه الجريمة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة وتشدّد العقوبة اذا توافر أحد ظركين .

(الأول) يرجع الى نفسية الجاني ، وهو سبق الاصرار أو التردد . وقد سبق أن بينا معناه عند الحديث عن جريمة القتل . وفي هذه الحالة تكون العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيها اذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى .

وقد ميز المشرع في هذا الظرف المشدد بين الضرب المباشر ، والضرب بالواسطة . وهذا النوع الأخير هو الذي يتوافر فيه التشديد وتحقق كلما استخدم الجاني شيئا في الضرب ايا كان نوعه . فمن يأمر كلبا بمضض آخر يتوافر في شأنه التشديد لأنه استخدم الكلب كأداة في الضرب . أما من يدفع شخصا نحو الحائط فيصيبه بأذى ، فان الضرب يعتبر مباشرا ولا يتوافر في شأنه التشديد . وعند توافر هذا الظرف المشدد تكون العقوبة الحبس .

(ثانيا) الضرب الجسيم (الذي نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما) :

٤٠١ - مدلوله :

يتعين لتوافر هذه الجريمة أن ينشأ عن الضرب وما اليه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وهو ما يعتبر ظلما مشددا لجريمة الضرب البسيط . ويقصد بالمرض كل ما يصيب الصحة من ضرر عن طريق الاخلال بالوظائف الطبيعية للجسم البدنية منها والنفسية . أما العجز عن الأشغال الشخصية فيراد به عدم قدرة المجنى عليه على القيام بالأعمال البدنية العادية التي تتصل بحياته كإنسان كتحريك اليد والسير على القدمين . فلا عبء بأعماله المهنية التي تتعلق بطبيعة المهنة التي يشتغل بها . ولا يحول دون توافر هذه النتيجة الجسيمة أن

يثبت أن المجنى عليه قد تمكن من أداء أعمال وظيفته على الرغم من إصابته التي أعجزت عن القيام عن أعماله البدنية العادية . كما لا يجوز احتساب العجز بالنظر الى الأعمال غير العادية غير العادية التي اعتاد المجنى عليه أدائها قبل إصابته كحمل الأثقال ومباشرة رياضة عنيفة (١) . ولما كان العجز عن الأشغال الشخصية يعتبر مرضا بالمعنى الواسع ، فإن ما عبر عنه القانون بالمرض كمرادف لهذا العجز يجب أن يكون على قدر من الجسامة بحيث يتساوى معه في الدرجة (٢) ، والقول بغير ذلك يؤدي الى أن القانون قد ميز بين نوعين من المرض دون موجب من القانون .

ويشترط أن يستمر المرض أو العجز لمدة تتجاوز عشرين يوما . ويبدأ احتساب هذه المدة من اليوم الذي أحدث فيه الجاني النتيجة . فمثلا اذا أعطى الجاني المجنى عليه موادا ضارة فأصابه المرض بعد هذا الفعل بيومين ، فإن المدة المذكورة تحتمل من تاريخ النتيجة لا من تاريخ الاعطاء . ولا يكفي مجرد اثبات استمرار المجنى عليه في العلاج خلال هذه المدة ، بل يجب أن يثبت أنه كان طوال هذه المدة يعاني عجزا عن أشغاله الشخصية أو مرضا في درجة جسامة هذا العجز (٣) .

٤٠٢ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيها . وتشدد العقوبة الى الحبس اذا توافر أحد الظرفين المشددين السالف بيانهما عند شرح الضرب البسيط ، وهو الظرف الخاصة بنفسية الجاني (سبق الاصرار أو الترصد) ، والظرف الخاص بالوسيلة المستخدمة في الضرب . فتكون العقوبة الحبس (المادة ٢٤١ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

(١) انظر نقض ٢٢ مايو ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٤٣ ص ٣٧ .
(٢) محمود مصطفى ص ٢٣٤ ؛ رؤوف عبيد ص ٩٨ ؛ محمود نجيب حسنى ص ٢٣٥ ؛ انظر نقض ٨ يناير ١٩٣١ مجموعة التواعد ج ٢ رقم ١٥٠ .
(٣) نقض ٨ يناير ١٩٣١ سالف الذكر ، ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام ص ١٨ رقم ٢٠ ص ١١٤ .

(ثالثاً) الضرب أثناء التجهيز :

٤٠٣ - مدلوله :

عاقبت المادة ٢٤٣ عقوبات على الضرب أو الجرح سالفى الذكر اذا وقع بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدى والايذاء . وقد أراد المشرع بهذا النص أن تمتد يد العقاب الى أشخاص لم يساهموا فى الضرب أو الجرح ، سواء بوصفهم فاعلين أو شركاء . وقد تلاق القانون احتمال افلات بعض المساهمين من العقاب حين تطيش الضربات ويتعذر تحديد المساهمين فيها . ويشترط لوقوع هذه الجريمة أن توجد عصبة أو تجمع مكون من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يظن بينهم توافق على التعدى والايذاء ، وأن يقع ضرب أو جرح معاقب عليه طبقاً للمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبات .

٤٠٤ - التوافق :

يراد به توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يتتويج كل واحد منهم فى نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه (١) . وإذا كان مجرد توافق المتهمين يكفى لمساءلتهم عن الضرب أو الجرح طبقاً للمادة ٢٤٣ عقوبات فإن اتفاقهم على ذلك يؤدى الى مساءلتهم عن هذه الجريمة طبقاً للقواعد العامة (٢) .

٤٠٥ - الضرب أو الجرح :

يتعين أن يحصل ضرب أو جرح طبقاً للمادتين ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبات . فلا يسأل من الجناة عن الضرب اذا أقضى الى عاهة أو وفاة الا من ثبت

(١) نقض ٢١ مارس ١٩٤٩ مجموعة القواعد فى ٢٥ عما ج ٢ رقم ١٠٩ ص ٨٢٧ ؛ انظر نقض ١٥ فبراير ١٩٣٢ و ١٧ يونية ١٩٤٠ المجموعة المذكورة رقم ١٠٧ و ١٠٨ ش ٨٢٨ .

(٢) انظر نقض ٦ نوفمبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٩٣ ص ٨٥

أنه قد ساهم في احداث الاصابات التي أدت الى العاهة أو الوفاة (١) . ونرى أنه اذا تمذر اثبات مساهمة أى من الجناة في هذه النتيجة الجسيمة ، فانه يتعين مساءلتهم عن جنحة ضرب طبقا للمادة ٢٤٣ عقوبات (٢) ، وذلك لأن العاهة أو الوفاة تتضمن بحكم الضرورة اصابة مما يدخل في نطاق المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ عقوبات ، وهذه هي ما يجب الوقوف عندها ومحاسبة الجناة عليها كقدر متيقن في حقهم . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهي الاعفاء من العقاب اذا ما أسفرت الاصابة عن عاهة أو وفاة مع تقرير عقابهم اذا قُود الاصابة الى ذلك (٣) .

ولا يشترط أن يقع الضرب أو الجرح من جميع المتجهرين بل يكفي أن يقع من أحدهم (٤) . ويشترط أن يقع الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، فلا مجال لوقوع هذه الجريمة اذا وقع هذا الاعتداء باستعمال أحد أجزاء الجسم أو بدفع المجنى عليه أرضا . ولا يشترط أن يكون الجميع حاملين الأسلحة والعصى أو الآلات الأخرى وانما يكفي أن يتوافر ذلك بالنسبة الى أحدهم .

٤٠٥ - العقوبة :

متى وقعت هذا الجريمة كانت العقوبة الحبس (المادة ٢٤٣ عقوبات) .

يكون الحد الأدنى للعقوبات في جرائم الضرب البسيط (المادة ٢٤١) والضرب الجسيم (المادة ٢٤٢) ، والضرب أثناء التجمهر (المادة ٢٤٣) خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة الى

(١) نقض ١٨ مارس ١٩٥٨ : مجموعة الأحكام من ٩ رقم ٨٦ ص ٣٠٩ .
واذا توافر الاتفاق بينهم وتمذر معرفة الجاني تعين مساءلتهم باعتبارهم شركاء مع مجهول من بينهم ، وهو القدر المتيقن في حقهم .
(٢) مع تقرير أن الفاعل في جنائية الضرب المفضى الى عاهة أو الى وفاة مجهول من بينهم .

(٣) قارن محمود مصطفى ص ٢٣٩ ؛ محمود نجيب حسنى ص ٢٤٧ .
(٤) لذا حكم بأنه ليس من الضروري ، أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه (نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١١١ ص ٨٢٧) .

عقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه فيها عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات (المادة ٢٤٣ مكرراً) • والمناطق في توافر هذا الظرف المشدد صنمته المجنى عليه وأن يكون الاعتداء أثناء أداء العمل سواء عند سير وسيلة النقل العام أو توقفها • فلا يتوافر هذا الظرف اذا كان المجنى عليه في مكتبه دون اخلال بتطبيق المادة ١٣٦ عقوبات في هذه الحالة •

المفصل الثالث

الجنايات

(اولا) الضرب الذى نشأ عنه عاهة مستديمة ؛
٤٠٧ - تمهيد ؛ ٤٠٨ - العاهة المستديمة ؛ ٤٠٩ - القصد الجنائى ؛ ٤١٠ - العقوبة ؛ (ثانيا) الضرب المفضى الى موت ؛
٤١١ - تمهيد ؛ ٤١٢ - الوفاة ؛ ٤١٣ - القصد الجنائى ؛
٤١٤ - العقوبة •

(اولا) الضرب الذى نشأ عنه عاهة مستديمة :

٤٠٨ - تمهيد :

عاقبت المادة ٢٤٠ عقوبات « كل ما أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد احدى العينين أو نشأت عنه أية عاهة مستديمة يستحيل برؤها » • واذن فان العاهة المستديمة هى مناطق التشديد الذى يتوقف عليه رفع الجريمة الى مصاف الجنايات • وفيما عدا ذلك يرجع الى الأحكام العامة السالف بيانها •

٤٠٨ - العاهة المستديمة :

يبين مما تقدم أن القانون لم يعرف ما هى العاهة المستديمة واقتصر على بيان بعض أمثلة لها • وقد عرفت محاكمة النقض بأنها هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديمة (١) •

(١) نقض اول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٨ رقم ١٩٩

ومن استقراء هذه الأمثلة نجد أن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه ، وبكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية (٧) . ولم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها (١) ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير محكمة الموضوع (٢) . ويتعين أن تكون العاهة مستديمة وذلك بانعدام الأمل فى شفائها ، أما عبارة « يستحيل برؤها » التى نصت عليها المادة ٢٤٠ عقوبات بعد عبارة « عاهة مستديمة » فهى - كما قالت محكمة النقض - ليست الا فضلة وتكريرا للمعنى ، لأن استدامة العاهة يلزم عنها حتما استحالة برئها (٣) .

وتدخل العلم للتخفيف من آثار العاهة ليس من شأنه أن ينفى وجودها كلية (٤) .

(٢) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٢٨ ص ٢٤١ ؛ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١٠ ص ٨١٤ .
(١) نقض ٢٢ ابريل ١٩٣٥ مجموعة التواعد ج ٣ رقم ٣٦٣ ص ٤٦٨ ؛ نقض ٢٣ مارس ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٣٤ ص ٦٤٣ . وقد حكم بأنه لا يؤثر فى قيام العاهة ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية ؛ وانما التقدير يلزم فقط لبيان جسامه العاهة ومبلغ الضرر الذى لحق المجنى عليه من جرائمها (نقض ٨ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٥٣ ص ٥٩٢ ؛ ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٥١ ص ٥٢ ؛ نقض ٣٠ مارس ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٨٣ ص ٣٧٢) .

وضالة نسبة العاهة المستديمة لا ينفى عنها هذه الصفة (نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١٩ ص ٨١٥) .
انظر نقض ٢٧ ابريل ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١١٧ ص ٤٣٣ .
(٢) حكم بأن لمحكمة الموضوع بما لها من حرية مطلقة فى تقدير الوقائع والأدلة أن تجزم بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه فى تقريره بشأن حالة ابصار المهن قبل الإصابة على اعتبار انه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها (نقض ٦ ابريل ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٨٩ ص ٤١١) .

(٣) نقض ٩ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة التواعد ج ٢ رقم ٢٨٤ ص ٣٥٢ ؛ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٥ ج ٤ رقم ٤١٨ ص ٥٢٧ ؛ أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١١٩ ص ١٠٦١ .
(٤) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يجدى الطاعن فى دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الاذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماما (نقض أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٠٦١) .

ومن أمثلة العاهة المستديمة فقد الابصار ، واستئصال العين ، وفقد جزء من فائدة الذراع ، وفقد سلامة من أحد أصابع اليد ، وعدم امكان ثنى أصبع اليد ، وفقد جزء من عظام الرأس على أثر عملية تربنة اذ يجعل المصاب أقل مقاومة للاصابات الخارجية والتغيرات الجوية ويعرضه لاصابات المخ كالصرع والجنون وخراجات المخ ويقلل من كفاءته للعمل (١) ، واستئصال طحال المجنى عليه (٢) ، أو احدى كليتيه (٣) وفقد القواء العقلية . ويعد عاهة مستديمة كل ما من شأنه أن يعطل أحد الأجهزة العضوية في الانسان كفقْد المرأة قدرتها على الحمل (٤) أو فقد الرجل قدرته الجنسية ، وكذا ما من شأنه أن يعطل على نحو دائم قدرته العقلية كالجنون أو العته .

ويلاحظ أن المشرع استعمل تعبير (عاهة مستديمة) بعد أن حدد صوراً يفقد فيه الشخص فائدة أحد أعضائه . ومن ثم فيلاحظ اعطاء هذا التعبير معناه في ضوء مدلول هذه الصور . ومن ثم فنحن نرى أن مجرد التقليل البسيط لمنفعة العضو لا يجوز اعتباره عاهة مستديمة . كما اذا فقد المجنى عليه قدرته على ثنى أحد أصابعه بنسبة يسيرة (٥) .

وقد حكم بأنه لا يعتبر من قبيل العاهة فقد جزء من صيوان الأذن مادام ذلك لم يؤثر على حاسة السمع (٦) ، وكذا كسر الأسنان لأن ذلك

(١) نقض ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣ و ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ و ٧ يناير ١٩٥٢ و ٢٧ أبريل ١٩٥٣ و ١٥ يولية ١٩٤٣ مجموعة اقواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٢١ - ٢٥ ص ٨١٥ و ٨١٦ .

(٢) نقض ٣ مارس ١٩٤١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٢٦ ص ٨١٦ .

(٣) نقض ٢ يناير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٤ ص ٢١ .

(٤) كما اذا اعطاها الجاني مواداً ضارة أدت الى هذه النتيجة .

(٥) وقد اتجهت محكمة النقض الفرنسية الى اشتراط فقد المنفعة للعضو حتى تتوافر العاهة المستديمة (انظر

Merle et Vitu, Droit pénal spécial, 1982, T. 2, p. 1410.

(٦) نقض ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ المحاماة س ٦ رقم ٨٣ كذا تأثرت حاسة السمع اعتبر ذلك عاهة مستديمة . تطبيقاً لذلك قضت محكمة

لا يقلل من منفعة الفم على نحو دائم لأنه في الامكان استبدالها بأسنان صناعية تؤدي وظيفتها (١) .

٤٠٩ - القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية . ويكفي أن يتوافر القصد الجنائي بالنسبة الى الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة . أما العاهة فيسأل عنها الجاني باعتبارها نتيجة محتملة للفعل الذي ارتكبه عمدا . على أن هذا لا يحول دون امكان أن تتجه ارادة الجاني في بادئ الأمر الى احداث العاهة ، ولا يؤدي ذلك الى تغيير في وصف الجريمة . ويترب على ذلك تصور جريمة الشروع في احداث العاهة اذا اتجه صد الجاني الى العاهة ولم تتم الجريمة بسبب خارج عن ارادته .

٤١٠ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين . واذا كان الفعل صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فيحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث سنين الى عشر سنين (المادتان ٢٤٠ و ٢٦٥ عقوبات) .

(ثانيا) الضرب المفضي الى الموت :

٤١١ - تمهيد :

عاقبت المادة ٢٣٦ عقوبات « كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت » . وتتميز هذه الجريمة في أمرين : (١) (٢) اتجاه قصد الجاني الى الضرب وما في حكمه دون الموت .

النقض بأنه تعتبر عاهة مستديمة فقد صيوان الاذن بأكمله عدا « شحمة الاذن » التي لا تؤدي وظيفة ولا تعدو أن تكون حلية اذا ترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الاذن بنسبة ١ - ٢٪ (نقض أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩٩ ص ١٠٦١) .

(١) نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماة س ٨ رقم ٢١٩ ؛ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦٨ ص ٥٨ .

٤١٢ - الوفاة :

يتعين وفاة المجنى عليه كنتيجة للجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة . ولا عبء بتاريخ حدوث الوفاة ، اذ يستوى حصولها عقب الفعل مباشرة أو بعد مدة من الزمن طال أو قصرت . وكل ما يشترط هو توافر السببية بين الضرب والوفاة .

٤١٣ - القصد الجنائي :

هذه الجريمة عمدية ، الا أن القصد الجنائي فيها يجب ألا يتجه الى احداث النتيجة وهي الوفاة ، والا اعتبرت الرمية قتلًا عمدًا . وكل ما يشترط هو أن يتجه قصد الجاني الى احداث الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة سواء في صورته البسيطة أو المشددة (ومنها العاهة المستديمة) . وتحديد القصد على هذا النحو من الأهمية بمكان لما ينطوى عليه من وضع معيار فاصل بين هذه الجنائية وجناية القتل العمد .

ويتعين أيضا عدم الخلط بين هذه الجنائية وجنحة القتل الخطأ ، فبينما لا بد من توافر القصد نحو ارتكاب الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة لوقوع جناية الضرب المفضي الى الموت ، فانه يتعين عدم توافر هذا القصد واستبداله بخطأ غير عمدى لوقوع جنحة القتل الخطأ (١) .

(١) مثلا اذا صوب الجاني بندقته نحو طائر لاصابته فاصاب انسانا وقتله يسأل الجاني عن قتل خطأ لعدم توافر القصد الجنائي لديه في ضرب أو جرح انسان حي . هذا بخلاف ما اذا كان قد صوب بندقية رشح نحو انسان حي لمجرد اصابته فأدى ذلك الى وفاته ، فانه في هذه الحالة يسأل عن ضرب أفضى الى موت باعتبار أن قصد الجرح أو الضرب قد توافر لديه . ولهذا نحن لا نتر ما قضت به محكمة النقض من انه اذا تولى تومرجى علاج المجنى عليه بأن ادخل قبله قسطرة معدنية بطريقة غير فنية فأحدث جرحين بالثانة وبمقدم القبل مما نشأ عنه تسمم دموى عفن أدى الى الوفاة ، يعتبر مسئولا عن جنحة قتل خطأ (تقض ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٨٢ ص ٤٨٤) . وعلّة انتقادنا لهذا القضاء أن الجاني وإن لم يعتمد احداث جروح بالثانة وبمقدم القبل ، فانه حين ادخل القسطرة قبله قد ادخل عمدا بسلامة جسمه باحداث ايلام بدني (هو الشعور بعدم الارتياح على الأقل) ، مما يعد ضربا وفقا لدلوله القانوني كما سبق أن بينا فيما تقدم . ومتى توافر قصد الضرب على هذا النحو تعين مساءلة الجاني عن جناية الضرب المفضي الى الموت .

والواقع من الأمر أن هذه الجريمة هي من الجرائم المتعدية القصد ، بمعنى أنها تقع بحصول نتيجة جسيمة (الموت) لم يتجه إليها قصد الجاني . ويتميز القصد الجنائي في هذه الجريمة بما يلي :

١ - يتجه الى وقوع النتيجة البسيطة (الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة) .

٢ - لا يتجه الى وقوع النتيجة الجسيمة (الموت) (١) .

فإذا لم يتجه القصد الى وقوع النتيجة البسيطة وحدثت الوفاة كانت الجريمة قتلًا خطأ متى توافر الخطأ غير الممدى ، وإذا اتجه القصد الى وقوع النتيجة الجسيمة (الموت) كانت الجريمة قتلًا عمداً .

٤١٤ - العقوبة

يعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع . فإذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . ولا يتصور الشروع في هذه الجريمة لأن الشروع يقتضى قصد احداث النتيجة الجسيمة (الموت) ، وهو مالا يجوز في هذه الجريمة . هذا الى أنه لا يتحقق الشروع في هذه الجريمة اذا شرع الجاني في الضرب فأدى ذلك الى الوفاة ، كما لو هم شخص بضرب آخر فتقهقر هذا الأخير الى الوراء ليتفادى الضرب فسقط في حفرة ومات ، وذلك لأن القانون لم ينص على عقاب الشروع في جنحة الضرب (٢) .

(١) وكل ما يشترط لمساءلة الجاني عن هذه النتيجة الجسيمة هو توافر علاقة السببية بين الجريمة الأساسية وهي الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة والنتيجة الجسيمة . (راجع الآراء المختلفة التي ساهم بها الفقه في هذا لصدد في رسالة الدكتور جلال ثروت عن نظرية الجريمة المتعدية القصد (بالالة الكاتبة) جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦٠ بند ٨٧ الى ١٨٧ مكرر) .

(٢) جلال ثروت ، المرجع السابق رقم ٢٨٢ ونرى انه في هذه الحالة يعاقب الجاني عن قتل خطأ ، لأن شروعه في ضرب المجنى عليه (وان لم يعاقب عليه في حد ذاته) يعتبر سلوكاً خاطئاً وقد أدى الى الوفاة . (م ٤٠ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

الباب الثالث

الجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة غير المتعمد

٤١٥ - احالة :

عاقبت المادة ٢٤٤ عقوبات على التسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد اذا كان ذلك ناشئا عن خطأ غير عمدي . وتخضع هذه الجريمة الى الأحكام الخاصة بجريمة القتل الخطأ فيما يتعلق بمدلول الخطأ ورابطة السببية بين النتيجة والفعل .

٤١٦ - العقوبة :

يقرر القانون لهذه الجريمة عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحد هاتين العقوبتين (المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) .

٤١٧ - الظروف المشددة :

شدد التعديل الجديد العقوبة وفقا لجسامة الخطأ أو الضرر على الوجه الآتي :

(١) جسامة الخطأ : تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنية أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالا جسيما بما تفرض عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه في ذلك (١) .

(١) انظر ما تقدم عند شرح جريمة القتل الخطأ .

(ب) **جسامة الضرر** : تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة ، وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاث أشخاص . فإذا تعدد المجنى عليهم على هذا النحو وترتب على إصابتهم عاهة مستديمة لحقت كلا من المجنى عليهم تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمسة سنين (المادة ٣/٢٤٤) .

(ج) **جسامة الخطأ والضرر معاً** : إذا توافر خطأ جسيم على النحو السالف يئانه وأدى إلى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص كانت العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين (المادة ٣/٢٤٤) .

القسم الثالث

جرائم الاعتداء على العرض والشعور بالحياء

٤١٨ - تمهيد :

يلعب قانون العقوبات دورا هاما في حماية الأعراض والأخلاق الجنسية . ويتمثل ذلك في نوعين في حماية نوعين من المصالح الاجتماعية التي تمس الأفراد مباشرة وهما : (١) الحرية الجنسية (٢) الحياء العام . وسوف ندرس فيما يلي جرائم الاعتداء على هاتين المصلحتين والتي وردت في القسم الخاص من قانون العقوبات .

(أولا) جرائم الاعتداء على الحرية الجنسية : رأى المشرع أن المصلحة الاجتماعية عدم تجريم كافة أفعال المساس بالعرض ، وإنما فقط الأفعال التي تقتضى تمثل اعتداء على الحرية الجنسية للفرد . فالتقاليد والنظم الاجتماعية تسمح بممارسة هذه الحرية في حدود معينة . وضمان هذه الحرية أمر لازم لوجود الناس في المجتمع وحفظ النظام الطبيعي للحياة (١) . لذا عاقب القانون على المساس بالحرية الجنسية على النحو الآتي :

١ - استعمال الاكراه ، ويتحقق ذلك في جريمة اغتصاب الأنثى وهتك العرض بالقوة أو التهديد .

٢ - التغرير بصغير السن أو حديث الخبرة ، ويتحقق ذلك في جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد .

أما ممارسة الحرية الجنسية في غير الحدود التي لا ينهى عنها القانون

كهمتكم العرض بالرضاء لمن بلغ ثمانية عشر عاما ، فهو لا يعاقب عليه القانون ، هذا دون اخلال باعتباره فعلا مخالفا للتقاليد الاجتماعية .

(ثانيا) جرائم الاعتداء على الحياء العام . ذلك أمر يقتضيه حسن الأخلاق والآداب العامة في المجتمع ، ولذا حرص المشرع على حمايته بتجريم كل فعل يخل به ، وهو ما يتحقق في الفعل الفاضح ، والتحريض العام على الفسق .

الباب الأول

جرائم الاعتداء على الحرية الجنسية

سندرس فيما يلي جريمة اغتصاب الاناث وجرائم هتك العرض

الفصل الاول

اغتصاب الاناث

٤١٩ - تمهيد :

يمكن تعريف الاغتصاب بأنه اتصال الرجل جنسيا بالمرأة كرها عنها .
وقد نصت المادة ٢٦٧ عقوبات على أن « من واقع أثى بغير رضاها يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » . فإذا كان الفاعل من أصول المجنى
عليها ومن المتولين تربيتها أو ملاحظاتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان
خادما بالأجرة عندها أو عند أحد ممن ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة
المؤبدة » . وتقتضى هذه الجريمة توافر ركنين .

١ - ركن مادی هو واقعة أثى بغير رضاها .

٢ - ركن معنوی هو القصد الجنائي .

٤٢٠ - الركن المادی : واقعة اثى بغير رضاها :

يتحقق هذا الركن بتوافر عنصرين هما : (١) الوقاع (٢) عدم الرضاء.

٤٢١ - (١) الوقاع :

يتحقق الوقاع بالاتصال الجنسي التام الطبيعي بين رجل وامرأة .

فلا يعد وقاعا دون ذلك من الأفعال كالمساس بالعضو التناسلي للمرأة أو وضع شيء آخر فيه أو إزالة بكارتها بأصبعه . هذا دون اخلال باعتبار هذا الفعل هتك عرض أو شروعا في اغتصاب حسبما يكون عليه القصد الجنائي للمتهم . ومتى تم الاتصال الجنسي التام فلا أهمية لما اذا كان الجاني قد حقق شهوته الجنسية بقذف المواد المنوية أو لم يتمكن من ذلك (١) . ويتعين في الوقاع أن يكون طبيعيا فاتيان الأثني من الخلف لا يعد وقاعا وان اعتبر هتك عرض .

ويشترط أيضا أن يحدث الوقاع بين رجل وامرأة . فالفاعل الأصلي في هذه الجريمة لا بد أن يكون رجلا ، مع ملاحظة أن المرأة قد تكون شريكة في هذه الجريمة كما اذا حرضت الجاني أو اتفقت معه أو ساعدته على مواجهة اثني بغير رضاها (٢) . ويشترط في الفاعل الأصلي أن يكون قادرا على القيام بالاتصال الجنسي ، فلا تقع الجريمة أو الشروع فيها ممن ليست لديه هذه القدرة اما لصغر سنه (٣) أو لمرض فيه (٤) . والمجنى عليه في هذه الجريمة لا بد أن يكون امرأة ، فلا وقاع من رجل على رجل (٥) . وكذلك اذا حدث الاعتداء على طفلة صغيرة قرر الطبيب الشرعي استحالة حصول الإيلاج في عضوها التناسلي (٦) . وغنى عن

(١) Perkins, p. 114. ؛ محمود مصطفى ص ٢٣٤ ؛ محمود نجيب حسنى ص ٢٨٦ . وقد ذهب القضاء الانجليزى في عام ١٧٨١ الى اشتراط القذف المنوي émission لوقوع الاغتصاب وتابعته في ذلك بعض الاحكام الامريكية (انظر Clark and Marshall, p. 402

(٢) Logoz, p. 297 ولكنها لا يمكن ان تكون فاعلا معنويا او فاعلا مع غير وذلك بالنظر الى طبيعة هذه الجريمة .
Damaska : *Les infractions contre la moralité sexuelle en droit yougoslave*, Rev. Int. de droit pénal, 1964, 1014.

(٣) من المقرر في انجلترا أن الصبي دون الرابعة عشر غير قادر على ارتكاب الاغتصاب ولا يقبل اثبات عكس ذلك
(Clark and Marshall, 1958, p. 676).

(٤) على انه لا يحول دون حصول الوقاع عدم قدرة الجاني على القذف او اذا كانت مواده المنوية غير صالحة للاخصاب .

(٥) وفي هذه الحالة تعتبر الواقعة هتك عرض بالقوة .
Levasseur : *Droit pénal spécial*, 1964, p. 47.

(٦) فاذا قرر الطبيب امكان حصول الإيلاج لا وجه للتحدى بصغر

البيان أنه يشترط لحصول الوقاع أن يقع على امرأة على قيد الحياة ، فلا تقع الجريمة بالفسق بجثة امرأة متوفاة . هذا دون الاخلال بالعقاب على جريمة انتهاك حرمة القبور اذا توافرت أركانها .

ولا عبرة بما اذا كانت المرأة شريفة أو ساقطة ، لأن الجريمة تقع بالاعتداء على حريتها الجنسية لا على شرفها (١) ، مع ملاحظة أن سوء سلوك المجنى عليها قد يعتبر قرينة على رضاها .

ويشترط في الوقاع أن يكون غير مشروع ، فالزوج الذي يواقع زوجته كرها لا تقع منه جريمة الاغتصاب لأنها حل له بمقتضى عقد الزواج (٢) ، هذا الا اذا كان الزوج مريضا بأحد الأمراض السرية المعدية ، اذا لا يجوز معاشرة زوجته في هذه الحالة ، وان واقعها رغم ارادتها بعد فعله اغتصاب (٣) .

٤٢٢ - الشروع :

تقف الجريمة عند مرحلة الشروع اذا لم يحدث الايلاج التام الطبيعي، وكان الجاني قد ارتكب فعلا من شأنه أن يؤدي حالا ومباشرة الى وقوع الاغتصاب (٣) اذا توافرت أركانها . هذا ويلاحظ أنه عند البدء في التنفيذ

Blasco, Fernandez de Moreda : *Les infractions contre la (١) famille et la moralité sexuelle en Argentine*, Rev. Int. de droit pénal, 1964, p. 481.

(٢) اذا اتاهها من الخلف كرها عنها فان فعله يعتبر هتك عرض بالقوة ، لأن الحل الشرعى بمقتضى عقد الزواج لا يبيع له غير الاتصال الجنسي الطبيعى .

Blasco Fernandez de Moreda, Rev. Int. de droit pénal, (٣) p. 482.

(٣) من أمثلة ذلك ما حكم به من أنه اذا دفع المتهمان المجنى عليها . كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ثم كشف احدهما ملابسها ومزق سروالها والقاه من نافذة السيارة ورقد فوقها وحاول أن يواقعها فان ذلك يعد شروعا في اغتصاب (تقضى ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٢٥ ص ١٥٦) وأنه اذا دفع المتهم المجنى عليها بالقوة أرقدتها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها عنوة حتى تمزق في يده وجثم فوقها يحاول مواقعتها بالقوة ، فان ذلك مما تتحقق

تقع جريمة هتك العرض اذا توافرت أركانها • كما أنه من ناحية أخرى في هذه الحالة يكون المميز الفاصل بين الشروع في الاغتصاب وهتك العرض هو القصد الجنائي لدى الجاني •

٤٢٣ - عدم الرضاء :

يتحقق عدم رضاء المجنى عليها اذا لم تتجه ارادتها الى قبول الاتصال الجنسي ، وذلك باستعمال الاكراه معها أو بسبب عوامل أخرى في حكم الاكراه تسلب ارادتها • ويشترط أن تتوافر علاقة السببية بين هذا الاكراه وما في حكمه وبين الواقع •

اما الاكراه فانه قد يكون ماديا أو أدبيا • ويتحقق الاكراه المادي بارتكاب فعل من أفعال القوة والعنف على جسم المرأة مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الارادة ويقعدها عن المقاومة • ولا يشترط في القوة أن تصل الى حد معين من الجساماة أو تترك أثر جروح في المجنى عليها اذ العبرة بالقدر اللازم لشل مقاومة المجنى عليها ، وهو أمر يتوقف على ظروفها الشخصية ومدى احتمالها الصحي (١) • أما الاكراه الادبي فيقع بطريق التهديد بالحاق شر مستطير بجسم المجنى عليها أو ماله أو سمعتها أو بشخص عزيز عليها وغير ذلك مما من شأنه أن يشل ارادتها ويخضعها الى رغبة الجاني • وتقدير تأثير هذا الاكراه بنوعيه أمر متروك لمحكمة الموضوع تقديره في حدود سلطتها الموضوعية •

اما العوامل الأخرى التي تعتبر في حكم الاكراه فانها تشترط معه في أثرها على المجنى عليها وهو عدم ارادتها وان اختلفت عنه في طبيعتها ،

به جريمة الشروع (نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٢٩٨ ص ١٠٧٩) . انظر امثلة أخرى في نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة س ٣ رقم ٣٢٥ ص ٣٩١ ؛ ١١ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٧٤ ص ٩٩ ؛ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٦٤ ص ١٨٥ .

(١) نقض ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٣ ص ٤٧ ؛ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ١١٧ ص ٦٣٩ .

ومنها المباغة (١) والخداع وغيره من سبل الفس (٢) وانتهاز فرصة فقد المجنى عليها شعورها أثناء النوع (٣) أو الاغواء (٤) أو خضوعها لتتوييم مغناطيسى أو عدم الشعور بسبب السكر (٥) أو الجنون وما فى حكمه مما يعدم الارادة (٦) .

٤٢٤ - الركن المعنوى : القصد الجنائى :

هذه جريمة عمدية يتطلب لقيامها توافر القصد الجنائى العام . فيجب أن تتجه ارادة الجانى الى وقاع المجنى عليها بغير رضاها مع علمه بذلك . ولا يحول دون توافر هذا القصد حسن الباعث ، فمثلا لا يصلح دفاعا أن يدعى الجانى الذى واقع زوجته بعد أن طلقها طلاقا بائنا دون علمها أنه قد حرص معاشرة زوجته أن يبقى على أسرته . كما لا يؤثر فى القصد

(١) نقض ٢٦ مارس ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٥٢ ص ٢٥٤ .
(٢) وقد حكم بأنه يعتبر اغتصابا اذا واقع طبيب امرأة أثناء معالجتها ظنا منها أنه لا زال يعالجها بوسائل الطب والجراحة اذا كانت لم تستسلم له الا بناء على هذا الظن (راجع الاحكام الانجليزية والامريكية المشار اليها فى هامش ٧ من ص ١٢٤ فى Perkins وهامش ٢٤ من ص ٦٧٤ فى Clark and Marshall) وقد حكم بتوافر الاغتصاب اذا كان الجانى قد توصل الى موافقة المجنى عليها بالخدعة بان دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها (نقض ١٤ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٣٩٧ ص ٨٩ ، انظر بعض الاحكام الامريكية المشار اليها فى ص ١٢٥ من Perkins)
واذا طلق زوج زوجته طلاقا بائنا دون أن يخبرها بذلك اعتبرت معاشرته اياها وقاعا بغير رضاها (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٣ ص ٤) .

ومن قبيل ذلك الكتابى الذى لا يجوز له الزواج بمسلمة اذا ادعى أنه مسلم وتزوجها وهى غير عالة بدينه ، والزواج الذى لا تبيح له شريعته الزواج بأكثر من واحدة اذا تزوج بأخرى دون أن يخبرها بزواجه السابق (انظر محكمة جنابات اسيوط فى ٦ يونية سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ص ٦٤٤ وقارن نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ص ٩٠) .

(٣) نقض ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٤١ ص ٦٩٢ ؛ ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٧٤ ص ٩٩ .

Perkins, p. 122.

(٤)

(٥) سواء وجدها الجانى فى هذه الحالة أو قدم لها ما يؤدى الى فقدانها الشعور (Perkins, p. 122).

غير ذلك من البواث كالاتقام به وينتفى القصد الجنائى اذا كان الجانى جاهلا بأن المرأة التى واقعها أثناء نومها ليست زوجته أو بىطلان عقد زواجه أو أن المرأة التى واقعها مجنونة أو فاقدة الشعور (١) . كما ينتفى القصد اذا ثبت أن الجانى كان يعتقد برضاء المجنى عليها عن واقعة لها ، وأن مقاومتها له كانت غير عمدية (٢) .

٤٢٥ - العقوبة :

القاعدة : يعاقب على اغتصاب الأنثى بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (المادة ٢٦٧/١ عقوبات) .

الظروف المشددة : نصت المادة ٢٦٧/٢ عقوبات على بعض الظروف المشددة التى من شأنها رفع العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤبدة وهى :

(١) ان يكون الجانى من أصول المجنى عليها : وهم من تناسلت منهم تناسلا حقيقيا كالأب والجدة فلا يدخل فى عداد هؤلاء الأب بالتبني .

(٢) ان يكون الجانى من التولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها : ويقصد بهم كل من وكل اليهم أمر الاشراف عليها وتهذيبها ، سواء كان ذلك بحكم القانون ، كالولى أو الوصى أو القيم أو المدرس فى المدرسة أو حكم الاتفاق كالمدرس الخصوصى ، أو كان بحكم الواقع (٣) . كزوج الأم وزوج الأخت والعم والأخ الأكبر .

(٣) ان يكون الجانى ممن له سلطة على المجنى عليها : ويستوى فى السلطة أن تكون قانونية أو فعلية . وقوام هذه السلطة ما للشخص من مقدرة على تنفيذ أوامره على المجنى عليها والسيطرة على تصرفاتها .

(١) ذهب بعض الاحكام الامريكية الى عدم الاعتداد بجهل الجانى بأن المرأة مجنونة Perkins, p. 673. هامش ٢١ .

(٢) La Cour d'Assises du Bas-Rhin, D. 1960, p. 639, not de M. Aberkane.

(٣) اذ لم يكن أحد من هؤلاء من المتوفين تربيتها جاز اعتباره ممن لهم سلطة فعلية عليها .

ومثال السلطة القانونية سلطة المخدم على خادمته ورب العمل على عاملاته (١) . أما السلطة الفعلية وهي التي ترجع الى واقع الأمر لا بناء على صفة قانونية ، فمثالها سلطة أحد أقارب المجنى عليها اذا لم يكن من المتولين تربيتها ، وكان يسخر الجاني بعض الفتيات لجمع أعقاب السجائر أو الشحاذة لحسابه ويفرض عليهن أتاوة معينة والا تعرضن للاذى ففى هذه الحالة تكون له سيطرة فعلية عليهن بلا جدال .

(٤) ان يكون الجاني خادما بالأجرة عند المجنى عليها أو أحد ممن ذكروا فيما تقدم : لا يشترط أن يكون خادما عند المجنى عليها ذاتها بل يستوى أن يكون خادما عند أحد من أصولها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها له سلطة عليها . وعلى ذلك يتوافر الظرف المشدد اذا واقع خادم خادمة أخرى تعمل معه فى منزل واحد ، اذ هو فى هذه الحالة يعتبر خادما عند من له على المجنى عليها سلطة (٢) .

(١) ولا يشترط ان يكون العمل مشروعا ، كالعاملة التى تعمل فى مصنع يباشر عمله دون ترخيص .
(٢) محمود نجيب حسنى ص ٣٦٤ .

الفصل الثاني

هتك العرض

٤٢٦ - تمهيد :

نصت المادتان ٢٦٨ و ٢٦٩ عقوبات على جريمة هتك العرض • وقد ميز القانون بين هتك العرض البسيط وهو الذى لا يقترن بالقوة أو التهديد وهتك العرض الموصوف الذى يقترن بهذا الظرف • هذا الى أن القانون لم يعاقب على هتك العرض البسيط الا اذا بلغ المجنى عليها سنا معينة • ولما كان هتك العرض فى صورتيه البسيطة والموصوفة يخضع الى أحكام عامة مشتركة سواء من حيث مدلول هتك العرض أو القصد الجنائى فيتعين البدء فى ايضاحها أولا •

المبحث الأول

احكام عامة

٤٢٧ - مدلول هتك العرض ؛ ٤٢٨ - هتك العرض والاغتصاب ؛ ٤٢٩ - الشروع فى هتك العرض ؛ ٤٣٠ - القصد الجنائى ؛ ٤٣١ - العلم بسن المجنى عليه •

٤٢٧ - مدلول هتك العرض :

لم يعرف القانون معنى هتك العرض • وهذا الفعل وان كان يتصف بالاعتداء على حياة المجنى عليه الا أنه يحتاج الى ضبط مدلوله ، لفهم معناه وتمييزه عن من الفعل الفاضح والاغتصاب وقد تولت محكمة النقض ضبط مدلول هتك العرض • وقد اتجه قضاؤها فى هذا الشأن اتجاهاين هما •

(أولا) ذهبت محكمة النقض الى أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يستلزم

الكشف عن عورة المجنى عليه بل يكفى في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء والعرض درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق (١) .

(ثانياً) قضت محكمة النقض بأن الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مخل بالحياء العرض للمجنى عليه ويستتيل الى جسده ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية (٢) .

والاتجاه الثانى منتقد لأنه يؤدي الى التضيق من دائرة ما يعد هتك عرض ، فضلاً عن صعوبة تحديد ما يعتبر عورة وما لا يعتبر . فبينما ملامسه عجز امرأة أو رجل ولو من فوق الملابس تعتبر طبقاً لهذا الاتجاه الأخير هتك عرض ، فإن أى اعتداء فاحش يقع على يد المجنى عليه أو فمه لا يعتبر هتك عرض لأن اليد والفم لا يدخلان في العورات . كما يثور التساؤل عما يراد بالعورات وهل يتعين تحديدها وفقاً للاصطلاح الشرعى فتتصرف بالنسبة الى المرأة الى سائر جسدها ما عدا وجهها ويديها ، وبالنسبة الى الرجل الى ما دون سرته لغاية ركبتيه ، أم يراد تحديدها وفقاً للاصطلاح العرفى وعندئذ يتغير المناط وفقاً لجنسية المجنى عليه ومدى تماسكه بالتقاليد ومكان وقوع الاعتداء اذ يظل الاتجاه الى العرى على شواطئ الاستحسان (٣) .

وواقع الأمر أن هتك العرض يتميز بما يلى :

١ - وقوعه على شخص المجنى عليه . هذا بخلاف الفعل الفاضح فإنه لا يشترط فيه أن يقع على شخص معين لأنه يتحقق بكل ما من شأنه المساس بحياء الناس لا بشخص معين بذاته .

(١) انظر محمد مصطفى القللى ، مجلة القانون والاقتصاد ص ٤ ص ٨٩١ و ٨٩٢ .

(٢) راجع نقد الدكتور محمد مصطفى القللى في المرجع السابق ص ٨٩٢ و ٨٩٤ . وانظر محمود مصطفى ص ٢٩٥ وما بعدها ، محمود نجيب حسنى ص ٣٧٧ ؛ رمسيس بهنام ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

(٣) م ٤١ - الوسيط - ج ٢)

٢- بلوغه فحشا معينا . وإن كان هتك العرض يعتبر ماما بالحياء العام إلا أن كونه من الأفعال الماسة بالحرية الجنسية للمجنى عليه يقتضى فيه فحشا جسيما ويصل ذروته عند المساس المباشر بالأعضاء التناسلية للمجنى عليه (١) . كما يتحقق على الأقل بكل فعل يمس الحياء العرضي للمجنى عليه سواء باستعمال الجاني عضوا في جسمه يعتبر عورة يمس به جزءا من جسم المجنى عليه ولو لم يكن عورة في حد ذاته ، أو بغير ذلك من الأفعال ذات المعاني الجنسية . ولا جدال في أن كل مساس بما في جسم المجنى عليه مما يعتبر عورة هو في نظر القانون هتك عرض (٢) .

الا أنه لا يوجد ما يمنع من توافر هتك العرض ولو لم يبلغ حد المساس

Levasseur, Droit pénal spécial, 1964 p. 491.

(١)

(٢) قضت محكمة النقض بأنه يعتبر هتك العرض تمزيق شخص سروال غلام من الخلف وكشف جزء جسمه هو من العورات (نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٥ ص ١٨٧) ؛ وإن تطويق الجاني كتف امرأة بقرعائه وضمها اليه يعتبر هتك عرض لأن هذا الفعل يمس منها جزءا لا ريب داخل في حكم العورات (نقض ٤ يناير سنة ١٩٢٣ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ٦ ص ١١٨٧) ؛ وإن ثدى المرأة هو من العورات التي تعرض دائما على عدم المساس بها فامسأكه يعتبر هتك عرض (نقض ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ٧ ص ١١٨٧) . وإن ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها يعتبر هتك عرض ، ولو كان عنيئا ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر هتك العرض (نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ٨ ص ١١٨٨) ؛ وإن الفخذ من المرأة عورة فلمسه وقرصه يعد هتك عرض (نقض ١١ مايو سنة ١٩٣٦ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ٩ و ١٠ ص ١١٨٧ و ١١٨٨) . وانظر نقض ٨ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة الأحكام س ٢١ رقم ٨٧ ص ٢٥١ ، ٥ أبريل سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ١٢٥ ص ٥١٨ ؛ ونقض ١٢ يناير سنة ١٩٧٥ س ٢٦ رقم ٧ ص ٢٧ ، وقضت بأن كشف الجاني عورة المجنى عليه يعتبر هتك عرض (نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٤٤ ص ٢١٢) . وانظر نقض ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ٢٢ ص ١٠٢ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ س ٢٨ رقم ٨٦ ص ٤١٠ .

وقضى بأنه لا يعتبر هتك عرض تقبيل فتاة ريفية في وجنتيها (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ١ ص ١١٨٧) ، وأنه إذا قاد المجنى عليه شخصان الى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ وقلبه أحدهما في وجهه وقبله الثاني على غرة منه في فقاء وعضه في موضع التقبيل فهذا الفعل لا يعد هتك عرض (نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ١١ ص ١١٨٨) .

بمودة المجنى عليه . وهنا قالت محكمة النقض في حكم قديم لها عن ضابط المودة بأنها لم ترد به حصر الحالات التي يصح أن تندرج تحت جريمة هتك العرض ، وإنما هو مبدأ جنائي تناولت فيه المحكمة جريمة هتك العرض من ناحيتها الأكثر وقوعها ، وأن هذا لا يفيد أن أفعال هتك العرض محصورة فيما يعتبر مساسا بالمورث ، بل قد توجد حالات يتحقق فيها إخلال بالحياة العرضي للمجنى عليه بأفعل لا تصيب من جسمه موضوعا بعد عورة (١) .

٣ - لا يشترط في توافر هتك العرض أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه (٢) ، أو أن يصل إلى حد المساس به ، مجرد كشف جزء من الجسم ولو لم يقتزن بفعل من أفعال الفحش يعتبر هتك عرض إذا كان هذا الفعل قد خدش عاطفة الحياة العرضي للمجنى عليه . ويعتبر كشف

(١) « ... كما لو وضع الجاني عضوه التناسلي في يد المجنى عليه أو في فمه أو جزء آخر من جسمه لا يعد عورة » (نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٧٢ ص ٣٦٦) . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه متى كان الفعل المادي الذي قارفه المتهم هو مباغتة المجنى عليها (جامعة أعقاب سجاير) بوضع يدها الممدودة على قلبه من خارج الملابس فإن هذا الفعل مما يخدش حياة المجنى عليها العرضي وقد استتال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر به الركن المادي لجناية هتك العرض (نقض ١٧ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٨٣ ص ٢٩٨) ، وانظر نقض ١٦ يونية سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٦٧ ص ٦٥٩ ، قارن نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة الأحكام س ٧ رقم ٥٥ ص ١٧٤ حيث أطلقت محكمة النقض عباراتها بما قد يفيد العودة إلى الأخذ بمعيار العورة . وقضت محكمة النقض بأنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه بعد من المورث التي يحرس على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتزن ذلك بفعل مادي آخر (نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة الأحكام س ١٣ رقم ٢٨ ص ١٤٥ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ١١٧ ص ٦٣٩ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٥٩ ص ٨٠٥) وانظر نقض ٩ يونية سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٨٧١ ص ٨٥٣ .

(٢) نقض ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧ مجموعة الأحكام س ٨ ص ٨٦ ، ٢٧ يونية ١٩٦١ س ١٢ رقم ٧٤٧ ، ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ س ١٣ ص ٥٨ ، ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٨٢ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤١٠ .

المورث - كما ينأ فيما تقدم - خلشاً لهذا الحياء • ويمكن تحقيق خلش الحياء بغير ذلك مما لا يسر المورة •

٤٢٨ - هنك العرض والاغتصاب :

يتميز هنك العرض عن الاغتصاب في أنه قد يقع على ذكر وأثى كما أنه قد يقع من أثى (١) اذ لا يشترط القانون صفة معينة في الجاني • وهو يتم بفعل لا يتوافر به الوقاع (٢) • فكل اتصال جنسى غير تام أو غير طبعى ، أو لم ينشأ عن اكره أو ما في حكمه يعد هنك عرض (٣) •

على أن الاثنين يشتركان في افتراض عدم مشروعية العلاقة بين الجاني والمجنى عليه •

٤٢٩ - الشروع في هنك العرض :

يتحقق الشروع في هنك العرض بفعل يعد بدءاً في التنفيذ ، وهو لا يخرج عن احدى صورتين (٤) : (١) ألا تكون الافعال التي أتاها الجاني في ذاتها غير مخلة بالحياء ، كما اذا صرح شخص انساناً بنيته في هنك عرضه وهدهد وضربه وأمسك به القوة على الرغم من مقاومته اياه وألقاه على الارض ليعبث بعرضه ولم يمل مأربه بسبب استغاثته (٥) • (٢) أن

(١) قضى بأنه اذا كشفت المتهمة عن عودة المجنى عليها بعد نزع سروالها فان ذلك مما تتوافر معه جريمة هنك العرض (نقض ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٥٦ ص ٢٨٦) • وانظر نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٠٥ ، ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٢ •

(٢) قضى بأنه اذا اتهم أربعة اشخاص بأنهم القوا المجنى عليها أرضاً وامسكوها من يديها ورجليها وطعنوا اثنان منهم بدمية في ساعدها وفخذها حتى تم آخر من ازالة بكارتها بأصبعه فان الافعال المسندة الى المتهمين الأربعة المذكورين تعد هنك عرض (نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٠٤ ص ٢٦٥) •

(٣) نقض ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٢٣ ص ١٠٩ •

(٤) انظر محمود مصطفى ، القسم الخاص طبعة ١٩٧٥ ص ٣١٥ ؛ حسنين عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص طبعة ١٩٧٣ ص ١٧٨ ؛ محمود نجيب حسنى ص ٣٩٦ •

(٥) نقض ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٣٢ ص ٤٢٢ •

تكون الأفعال التي ارتكبها الجاني مخلة بالحياة بدرجة يسيرة مما يصدق عليها في ذاتها وصف الفعل الفاضح ، الا أن الجاني توافر لديه القصد الجنائي في جريمة هتك العرض مما يرفع الفعل من جنحة فعل فاضح الى جنابة شروع في هتك عرض . مثال ذلك الامساك بيد امرأة أو تقبيلها بنية هتك عرضها (١) .

٤٣- القصد الجنائي :

القاعدة : ان كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مغل بالحياة العرضي لمن وقع عليه . ولا يشترط القانون لتوافر هذا القصد أن يكون الجاني مدفوعا الى فعله بياغث الشهوة بل يكفي مجرد العلم بأنه يعتدى على عرض المجنى عليه مهما كان الباعث الذي حمل على ذلك ، كما اذا لم يقصد من فعله غير مجرد الانتقام (٢) . ولا يتوافر القصد اذا مس الجاني جسم المجنى عليها غفوا أو التصديق بها بغير عمد بسبب ازدحام سيارة النقل التي يركبونها .

(١) وكذلك ايضا محاولة المتهم عبثا انزال سروال المجنى عليه بنية الفسق به دون أن يستطيع الكشف عن جزء من جسمه يعد عورة (نقض ٥ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ١٢٥ ص ٥١٨) .

(٢) نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ و ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٥ و ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ وقم ١٢ - ١٥ ص ١٨٨ ، نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٥٥ ص ١٧٤ . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجدي الطاعن ما يثيره من انه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، ذلك ان الأصل ان القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفعه الجاني الى فعله أو الغرض الذي توخاه منها (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٧٧ ص ٩٢٥ ؛ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٥٩ ص ٨٠٥ ، وانظر ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٣ س ١٤ رقم ١١٧ ص ٦٣٩ ؛ ٩ يونية سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٧١ ص ٨٥٣ ؛ ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ٩٥ ص ٢٨٢ ؛ ١٥ فبراير سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٤٤ .

٤٣١ - العلم بسن الجنى عليه :

سوف نبين فيما بعد أن القانون قد اهتم بسن الجنى عليه فجعله مناطا للعقاب في تلك العرض بغير قوة أو تهديد وظرفا مشددا في تلك العرض بصورتيه . وطبقا للقواعد العامة في القصد الجنائي يتعين على الجاني أن يحيط علما بهذا السن حتى تتقرر مسؤوليته عن الجريمة ، إلا أن محكمة النقض ذهبت الى افتراض علم الجاني في تلك العرض بسن الجنى عليه بحيث لا تتجشم سلطة الاتهام عناء اثبات علم المتهم بهذا الأمر (١) ، ولا يقبل من المتهم الدفع بانتفاء القصد الجنائي لجهله بالسن لمجرد اثبات ذلك بكافة الأدلة . بل يتعين عليه لقبول هذا الدفع أن يثبت أن جهله كان يرجع لأسباب قهرية أو ظروف استثنائية وأنه لم يكن في مقدوره بحال الوقوف على الحقيقة (٢) واستندت الى أن « كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائبة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ في التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة » (٣) وهو قضاء منتقد (٤) يخالف القاعدة العامة في القصد الجنائي . والصحيح

(١) نقض ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠٥ ص

٢٧٧ .

(٢) انظر نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية ص ١٧ رقم ٩٤ ص ١٦٥ ؛ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٩٢ ص ٣٩٦ ؛ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ رقم ٢٥٦ ص ٣٠٤ .

(٣) نقض ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ سالف الذكر .

(٤) وقد برر البعض هذا القضاء استنادا الى ان السن حالة يحيطها القانون بالعلانية ويكفل لها الاشهار ويجعل لكل شخص شهادة تثبت تاريخ ميلاده ، ويفترض بعد هذه الاجراءات ان حقيقة السن معروفة للكافة ، وأنه بالإضافة الى ذلك يفصح المظهر الخارجى للشخصية في غالب الاحوال عن حقيقة سنه ، وأنه على هذا النحو لا يرى في قضاء محكمة النقض ما بعد خروجها على القواعد العامة في تحديد عناصر القصد الجنائي وان عد خروجها على قواعد الاثبات اذ لم يبق عبء الاثبات على عاتق الاتهام بل افتراضه وسميح للمتهم دحضه في حالة الظروف القهرية الاستثنائية اذا حالت دون هذا

هو تطلب اثبات العلم بالسن . هذا مع ملاحظة أنه اذا ثبت أن الجاني قد توقع أن يكون المجنى عليه قد يكون بالغا للسن المعتبر في جريمة هتك العرض الا أنه لم يتحقق من حقيقة الأمر واندفع نحو جريمته قابلا النتيجة فيما لو ثبت أن المجنى عليه في هذه السن ، فإن القصد الاحتمالي يكون متوافرا في حقه .

العلم (محمود نجيب حسيني في القصد الجنائي ، مقال بمجلة القانون والاقتصاد س ٢٨ ص ١٢٨ و ١٢٩) . اما نحن فنرى أن المحكمة العليا قد ساوت بين الاهمال والعمد في هذه الجريمة اذ ساءت الجاني لمجرد أنه لم يتحرر الوسائل الممكنة للوقوف على سني المجنى عليه ، وهو بذاته مدلول الخطأ غير العمدي كما عرفناه فيما تقدم ، ولا نرى فيما أدلى به الرأي السابق سندا للحيلولة دون انتقاد قضاء محكمة النقض ، لأن افتراض علم الجاني بالسن وعدم السماح له بما ثبت العكس الا في حالة الظروف القهريه والاستثنائية هو افتراض القصد بعينه لا مجرد التغيير في قواعد الاثبات ، او هو بعبارة أخرى قاعدة موضوعية لا مجرد قاعدة اثبات والا ما فائدة القول بأن المحكمة العليا لا زالت تتطلب القصد الجنائي فيما يتعلق بسن المجنى عليه !! . . كما ان كون السن تحيطه العلانية لا يحول دون امكان الجهل به . اما اباحة اثبات الجهل بالسن لأسباب قهريه فيصلح مبررا لانتفاء الخطأ غير العمدي لا القصد الجنائي . بل انه اذ سلمنا جدلا بأن هذا القضاء لم يغير الا من قواعد الاثبات فهو لا زال منتقدا من هذه الوجهة لأن هذا التغيير لا سند له فقانون الاجراءات الجنائية صريح في تقرير مبدأ سلطان القاضي في تقدير الأدلة الا في أحوال معينة ليست جريمة هتك العرض من بينها . هذا وقد نصت المادة ٣/١٩١ من قانون العقوبات السويسري على تخفيف عقوبة هتك العرض (الى الحبس) اذا ثبت أن الجاني جهل بسن المجنى عليه لعدم اتخاذ وسائل الحيلة والحذر لتجنب هذا الخطأ . وذهب الفقه الى أن هذه الجريمة المخففة تعتبر من جرائم الاهمال ، وأنه اذا ثبت أن الجاني قد جهل بالسن رغم التزامه قواعد الحيلة والحذر فإنه يتعين تقرير عدم مسؤوليته (Logoz, pp. 313-314) وظاهر من ذلك أن مساءلة الجاني عن الجهل بالسن لم تقرر الا بناء على نص في القانون . اما القضاء الانجليزي فقد ذهب على الرغم من اشتراط القصد الجنائي كقاعدة عامة الى المساواة بين القصد والخطأ غير العمدي فيما يتعلق بالسن في جرائم العرض ، وقال أن الواقعة الجوهرية في هذه الجرائم هي السلوك غير الأخلاقي وأنه متى انصرف العمد نحو هذا السلوك توافر القصد (قضية Regina v. Prince مشار إليها في :

Hall : General principles of criminal law, 1960, p. 373

وقد اتجه القضاء الأمريكي الوجهة ذاتها ، وأضاف في قضية هتك عرض بالرضاء أن القانون قد عاقب كل هتك عرض ما لم يكن المجنى عليه في سن معينة تسمح باعطاء رضاء صحيح قانونا وأنه لذلك يكون العلم بالسن غير متطلب لتوافر القصد . انظر : (Michael and Wechsler, p. 761)

المبحث الثاني

هتك العرض بالقوة والتهديد

٤٣٢ - تهديد؛ ٤٣٣ - القوة والتهديد؛ ٤٣٤ - الظروف المشددة .

٤٣٢ - تهديد :

نصت المادة ٢٦٨ عقوبات على أن كل من هتك عرض انسان بالقوة والتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع . واذ كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ سن ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها مما نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبين مما تقدم أن القانون قد جعل القوة أو التهديد مناط اعتبار الجريمة من الجنايات وشدد العقاب بالنظر الى صغر سن المجنى عليه أو توافر صفة معينة في الجاني .

٤٣٢ - القوة أو التهديد :

يطلب القانون في الركن المادي لهذه الجريمة أن يقع هتك العرض بناء على استعمال القوة أو التهديد مع المجنى عليه ، وهو ما يتحقق بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجنى عليه وهو يقابل عنصر عدم الرضاء في جريمة الاغتصاب ويطلق مدلوله ، فيتمين الرجوع اليه . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يشترط توافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الجاني الاكراه المادي مع المجنى عليه بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة^(١)،

(١) نقض ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١١٧ ص ٦٣٩ .

ويكفى أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه. كلن يكون بناء على إكراه أو مباغة أو استعمال الحيلة (١) وانتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال عاهة العقل أو الجنون (٢) أو تأخير النمو العقلي للمجنى عليه (٣) أو القيوبة (٤) أو النوم (٥) . ويتوافر رضا

(١) نقض ١٦ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام من ٩ من ٦٥٩ فالذا أثبت المحكمة أن المتهم باغت المجنى عليها من خلفها أثناء وقوعها بحجرة المتحف المصري الذي يعمل حارسا عليها بساعديه وشمها الى صدره حتى لامس عجزها ، فذلك مما تتوافر به جنابة هناك الغرض بالقوة (نقض ١٦ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام من ٩ رقم ١٦٧ من ٦٥٩) ، وقضى بأنه إذا كان المتهم طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها وجذبها اليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإبداء أن رفضت ، فاستفادت ، فاعتدى عليها بالضرب - فان هذا الذي حدث يعتبر هناك عرض بالقوة (نقض ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٣١) وقضى بأنه متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استطل إلى موضع العفة منها وخدش حياتها ، فان هذا ما تتحقق به كل من جريمتي هناك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق (نقض ٢٧ يونية سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام من ١١ رقم ١١٨ من ٦٢٧ . وفي هذا المعنى نقض ١٩ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٦٣ من ٥١٨) .

(٢) نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام من ١٧ رقم ١٢٣ من ٦٧٤ . وفي هذا الحكم قضت محكمة النقض بأن البله عاهة في العقل يوقف نمو الملكات الذهنية ويحول دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في عاهة العقل أن فقد المصاب الإدراك والإرادة معا وإنما تتوافر بفقد أحدهما .

(٣) قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن « المجنى عليه يبلغ من العمر ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه الحالي بحوالي أربع سنوات » إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقله عن التقرير الطبي الشرعي خاصة بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه ، فان الحكم المظنون به يكون مشوبا بالقصور في التسيب (نقض ١٤ أبريل سنة ١٩٦٤ مجموعة الأحكام من ١٥ رقم ٦٢ من ٣٠٨) .

(٤) قضى بأنه إذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يعبت فيه بيده فهذا كاف لإثبات تواجر ركن القوة (نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٦ من ١٨) .

(٥) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٥٠ الأحكام من ١ رقم ٢٢٢ من ٦٨٢ .

المجنى عليه اذا سكت وتفاضى عن أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكز على جسمه لا يمكن أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذى دعاه الى السكوت (١) . وقد قضت محكمة النقض أن هتك العرض اذا بدىء فى تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضا صحيحين فان ركن القوة يكون منتفيا فيه ، استنادا الى عدم امكان تجزئة الواقعة المكونة له لارتكابها فى ظروف وملابسات واحدا بل فى وقت واحد وتنفيذا لقصد واحد مما لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء منها وراضيا بجزء آخر ، كما أن العبرة فى هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل لأنها معدمة للرضا ، فاذا ما تحقق الرضاء دون أن يكون للقوة أى أثر فى تحقيقه فان مساءلة المتهم عنها لا يكون لها ما يبرره (٢) .

ويلاحظ أن اثبات مدى توافر رضا المجنى عليه أو عدم رضائه فى جريمة هتك عرض يدخل فى اطلاقات محكمة الموضوع مما لا يخضع لرقابة محكمة النقض (٣) .

ويلاحظ أن القانون قد ساوى فى العقوبة بين الجريمة التامة والشروع .

٤٣٤ - الظروف المشددة :

ساوى القانون بين عقوبة الجريمة التامة وعقوبة الشروع فيها وهناك نوعان من الظروف المشددة :

(١) نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٨٢ ص ١٤٧ .

(٢) نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٨٢ ص ١٤٧ ، قضى بأن واقعة هتك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المكونة لها ، فلا يصح أن توصف بوصفين مختلفين ، بل يتمين وصفها بالوصف الذى فيه مصلحة المتهم . فاذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباغتة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التى وقعت فان ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضا حاصلًا بالرضا . (نقض ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٣٥ ص ٦٨٨) .

(٣) نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٣ مجموعة الأحكام ص ٢٤ ص ٢٥٨

١ - سن المجنى عليه : اذا كان من المجنى عليه دون السادسة عشر
جاز تشديد العقوبة الى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة
(خمسة عشر عاما) .

والعبرة في السن في هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة
لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه
وحالة نموجسية أو على أى سبب آخر .

٢ - صفة الجاني : وهي اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه
أو من المتولين تربيته (١) أو ملاحظته ، أو ممن له سلطة عليه (٢) ، أو
كان خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم (٣) . وهي ظروف مذكورة
على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها .

(١) حكم بمناسبة جريمة هتك العرض بأنه لا يشترط أن تكون التربية
بإعطاء دروس عامة للمجنى عليه مغ غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة
أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق القاء دروس خاصة على المجنى
عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني
بالتربية قصيرا . وسيان يكون محترفا أو في مرحلة التمرين ما دامت له
ولاية التربية بما تستتبعه من سلطة (نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة
الاحكام س ٨ رقم ٢٣٣ ص ٨٥٩) . وانظر أيضا نقض ١٠ ديسمبر سنة
١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٢٤ رقم ٢٤٢ ص ١١٩١ حيث حكم بتوافر
الظرف المشدد اذا كان التهم مدير المدرسة التي الحق بها المجنى عليه .

(٢) حكم بأن تكليف التهم للمجنى عليه يحمل متاعه من محطة سيارات
حتى مكان الحادث يجعل له سلطة بالمعنى الواردة في الفقرة الثانية من المادة
٢٦٧ عقوبات (نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٥ ص
٢٢٦) .

(٣) حكم بأنه متى كان التهم والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء
واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه ينطبق على
التهم الظرف المشدد المذكور (نقض ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام
س ٨ رقم ٧٥ ص ٢٦٣) . وحكم بأنه اذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه
أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما
بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم . ونص المادة ٢/٢٦٩ عقوبات يدخل
في متناوله الخادم بالأجر الذي لا يرعى سلطة مخدمه فيقارفر جريمة على
خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدم وحمايته . (نقض ٢٥ مارس
سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٨٢ ص ١٤٧) .

ومتى توافرت هذه الصفة يكنى تشديد العقوبة ، دون حاجة للتدليل على أن الجاني استعمل سلطة وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

المبحث الثالث

هتك العرض بغير قوة أو تهديد

٤٣٥ - تمهيد ؛ ٤٣٦ - سن المجنى عليه ؛ ٤٣٧ -
العقوبة .

٤٣٥ - تمهيد :

نصت المادة ٢٦٩ عقوبات على أن « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سن سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ما نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة » ويلاحظ أن هذه الجريمة جنحة ، وأن القانون قد اعتد بسن المجنى عليه باعتباره ركنا فيها ثم جعله ظرفا مشددا . ولا تثير هذه الجريمة صعوبة ما ، إذ يتعين الاحالة على ما ذكرناه بشأن معنى هتك العرض ، مع اسقاط عنصر القوة أو التهديد الذى أسلفنا بيانه فى الجريمة السابقة . يبقى بعد هذا الاشارة الى أهمية السن فى هذه الجريمة .

٤٣٦ - سن المجنى عليه :

لا تقع الجريمة الا اذا كان سن المجنى عليه (ذكرا أو أنثى) دون الثمانية عشر عاما وللمحكمة أن تتحقق من هذا السن بكافة طرق الاثبات ومنها تقارير الأطباء اذا تعذر معرفة السن الحقيقى بالحصول على شهادة الميلاد أو ما فى حكمها (١) .

(١) يرى معظم الفقهاء الاعتداد بالتقويم الهجرى لانه اصلح للمتهم ، محمود مصطفى ، ص ٣٢٢ ؛ عبد المهيمن بكر ، ص ٢٢١ . وهذا هو ما أخذت به محكمة النقض (نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٢٥٤ ص ١٢٠٨) .

فإذا لم يبلغ المجنى عليه سبع سنوات أصبحت الجريمة جناية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة . ولم يكن المشرع بطاعة الى هذا النص اذا أن رضاء الصغير الذى لم يبلغ السابعة غير معتبر قانونا ، ولذا فانه بدون هذا النص يجوز اعتبار هتك عرض هذا الصغير بمثابة هتك عرض بالقوة ، استنادا الى التفسير المعتمد لمعنى القوة ومساواتها بعدم الرضاء ، هذا وقد تصل عقوبة الفاعل الى الأشغال الشاقة المؤبدة فيما لو اجتمع هذا الظرف مجتمعا مع الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ، بشأن الصفة الخاصة فى الجاني وهذا هو ما نصت عليه المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . ولذلك فانه اذا هتك عرض صغير دون السابعة ممن توافرت فيه الصفة المنصوص عليها فى المادة ٢/٢٦ عقوبات وجب معاقبة المتهم طبقا للمادة ٢/٢٦٨ عقوبات . وننبه الى أنه اذا كان الجاني قد اغتصب الصغيرة دون السابعة فان هذا الفعل يكون جريمة هتك عرض بالقوة ولا يعتبر اغتصابا لأن هذه الصغيرة لا تعتبر امرأة قابلة للاتصال الجنسى ولا تملك حرية جنسية قابلة للاعتداء عليها . ولذا وجب تشديد العقاب على هذا النوع من الأفعال ومساواته بعقوبة الاغتصاب .

وإذا كان المبر العقلى للمجنى عليه أقل من عمره الحقيقى بسبب تخلفه العقلى ، فلا يمتد برضاء المجنى عليه اذا كان التخلف العقلى لايسمح بإعطاء رضاء حر قانونا . وهنا يكون التخلف العقلى مانعا للرضاء الحر رغم توافر السن الفعلى للرضاء قانونا . فالمسألة ليست فى استماضة السن العقلى بالسن الفعلى وانما هى فى التحقق من قدرة المجنى عليه على الرضاء الحقيقى .

٤٢٧ - العقوبة :

القاعدة هى المعاقبة على هذه الجريمة بالجس . الا أنه تشدد العقوبة الى الأشغال الشاقة المؤقتة اذا توافر أحد ظرفين مشددين .

١- أن يكون المجنى عليه دون السابعة .

٢ - أن يكون المجنى عليه ممن نصت عليهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات ، أى إذا كان الجانى من أصول المجنى عليها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقديم ذكرهم •

ولم يشدد القانون العقوبة فيما لو اجتمع الطرفان معا •

الباب الثاني

الاعتداء على الحياة العام

٤٣٨ - تمهيد :

جرم قانون العقوبات الاعتداء على الأخلاق العامة في صورة الفعل الفاضح ، بوصفه مؤذيا للحياة العام . وفي صورة تحريض المارة على الفسق .

وفي هذه الجريمة لا يتمثل اعتداء الجاني على شخص معين كما هو الحال في جرائم الاعتداء على الذاتية والحرية الجنسية ، وإنما يتمثل هذا الاعتداء في المساس بالحياة العام لأفراد المجتمع .

الفصل الأول

الفعل الفاضح

٤٣٩ - تحديد الموضوع :

الفعل الفاضح هو سلوك مخل بحياء الغير . وقد نصت المادة ٢٧٨ عقوبات على أن « كل من فعل علانية فعلا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » ونصت المادة ٢٧٨ عقوبات على أن « يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية » . وظاهر مما تقدم أن القانون عاقب على الفعل الفاضح في صورتين : (الأولى) إذا وقع الفعل علنا ، (الثانية) إذا وقع الفعل في غير علانية وفي حضور امرأة . وتشترك الصورتان في افتراض توافر سلوك مخل بحياء الغير كعنصر في الركن المادي للجريمة . ولذا يتعين علينا أن نبدأ أولا بتحديد المقصود بالسلوك الفاضح ومعياره ثم نتناول بعد ذلك بحث أركان الجريمة في صورتها المذكورتين .

المبحث الأول

السلوك المخل بالحياء

- ٤٤٠ - مدلوله ؛ ٤٤١ - معيار الإخلال بالحياء ؛
٤٤٢ - تمييز الفعل الفاضح عن هتك العرض والاعتصاب ؛
٤٤٣ - جريمة التعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها .

٤٤٠ - مدلوله :

يتحقق الفعل الفاضح بفعل مادی مخل بحياء الغير . ويقصد بالفعل في هذا الصدد كل عمل يأتيه الجاني لا يتخذ صورة القول (١) أو الكتابة . فلا يمد فعلا فاضحا توجيه أقوال بذينة (٢) أو عرض صور عارية أو مخالفة للآداب وإن كانت هذه الأفعال تتحقق بها جرائم أخرى نص عليها القانون . عدا ذلك فإن الفعل يتحقق بأي فعل مخل بالحياء يأتيه الجاني ولو كان في صورة اشارات . ولا يشترط في الفعل أن يكون قد وقع على شخص الغير ، كما هو الحال في الاعتصاب وهتك العرض ، بل قد يوقعه الجاني على نفسه كأن يخلع ملابسه عاريا في الطريق العام أو يكشف عن عورته أو يشير إليها أو تصدر منه إشارة تفيد مدلولاً جنسياً أو معنى آخر مخل بالحياء .

ويتحقق الإخلال بالحياء بكل ما من شأنه المساس بماطقة الحياء عند الناس ويتمثل أساسا في الظهور على نحو جرح للشعور بالحياء . ولا يستد بمعنى الحياء لدى من شاهد الفعل من الناس ، وإنما يجب قياسه بالنظر

(١) يجب ملاحظة أن سماع الأصوات قد يدل على وقوع مخل بالحياء إذا تم عن معنى جنسي أو مبتذل يחדش الحياء .

(٢) قضت محكمة النقض أن مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش لا تعتبر إلا سببا . فإذا كان الحكم قد اعتبر ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أي سينما » جريمة فعل فاضح مخل بالحياء ، فإنه يكون قد أخطأ ، والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب (نقض ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١ ص ٨٩٩) هذا دون الإخلال باعتبار هذه الواقعة جريمة تعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها في الطريق العام .

الى المجتمع بأسره في البيئة التي تم فيها الفعل (١) وفقا لزمان ومكان ارتكابه فلا شك أن معايير الاخلال بالحياة تختلف من القرية عن المدينة ومن بلد الى بلد ، كما تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فما يعد فعلا فاضحا منذ نصف قرن قد لا يعتبر كذلك اليوم ، وما يعد فعلا فاضحا في الطريق العام لا يعد كذلك على شاطئ البحر .

وقد ثار التساؤل عن حكم العري ولا شك أن العري الكامل يعتبر فعلا فاضحا . انما يدق الأمر بالنسبة الى شبه العري ، وخاصة عند التمثيل أو الرقص في المسرح أو السينما . ونرى أن القدر المسموح به من العري أثناء التمثيل هو الذي يقتضيه الدور الذي يؤديه الممثل أو الراقصة وفقا للأصول الفنية التي تتفق مع تقاليد المجتمع . واذا وصل الأمر الى حد اثاره الفرائز الجنسية خرج عن دائرة الفن وأصبح جارحا للشعور بالحياة أى فعلا فاضحا (٢) . ويجب أن يلاحظ أن الفن هو درجة راقية من التعبير . وله دور ثقافي وتربوي وكل ما يصل الى مجرد اثاره المتعة الجنسية فهو خارج دائرة الفن .

٤٤١ - معيار الاخلال بالحياة في الفعل الفاضح :

لقد وجدنا فيما تقدم أن هناك العرض يتم بفعل مادي مخل بالحياة بحسب طبيعته ، فيشترك بذلك مع الفعل الفاضح في معنى الاخلال بالحياة . غير أن معيار الاخلال بالحياة في هاتين الجريمتين يختلف تمام

(١) ولذا فان القاضي المصرى لا يجوز له الاستعانة بمبادئ القضاء الاجنبى في هذا الصدد الا ما اتفق منها مع تقاليد المجتمع المصرى وآدابه (انظر محمود نجيب حسنى ٢٩٩) . وقالت محكمة النقض (حيث ان المحل الذى كانت ترقص فيه المتهمه هو محل عمومى يدخله الصالح والطالح ، فاذا كان بعض داخله قد تلزم احساسهم لدرجة عدم الخجل مما يشهدون فان البعض الآخر لا شك ان احساس الحياء عنده ينجرح من شهود تلك الحال ويكفى هذا الانجرح ولو عند البعض حتى يكون الفعل مستوجبا للعقاب حسب القانون) (نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٣١ ص ٢٧٠) .

R.C., Le «nu» au spectacle peut-il outrager la pudeur, Rev. sc. crim. 1953, p. 362 et s.

(م ٤٢ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

الاختلاف نظرا لاختلاف الحق المعتدى عليه في هتك العرض عنه في الفعل الفاضح . فبينما يشترط في هتك العرض أن يمس الفعل المادى جسم الغير ، فإن الفعل الفاضح قد يصدر من الجاني على جسمه كمن يسير في الطريق العام عاريا ، أو يكشف عن عضوه التناسلى .

٢ - هذا بالإضافة الى أن هتك العرض بوصفه مامبا بالحرية الجنسية ينطوى على اخلال جسيم بحياء الغير . هذا بخلاف الفعل الفاضح فإن أثره في الاخلال بالحياء أقل جسامة من هتك العرض .

والواقع أن الجسامة هي الميعار الفاصل بين كل من هتك العرض والفعل الفاضح ، فاذا بلغ الاخلال بالحياء حدا جسيما بحيث يمكن اعتباره اعتداء على الحرية الجنسية للمجنى عليه اعتبر هتك عرض ، أما اذا لم يبلغ هذه الجسامة فإنه يعتبر فعلا فاضحا . ويرتك لقاضى الموضوع سلطة الفصل في مقدار الجسامة مسترشدا بمسدى تحقق الاعتداء على الحق موضوع هتك العرض وهو الحرية الجنسية . واذا استخلص القاضى أن الاعتداء بلغ هذا القدر من الجسامة اعتبر هتك عرض وفعلا فاضحا في آن واحد ، أما اذا انتهى الى أن الفعل لم يصل الى حد جسامة الاعتداء على الجريمة الجنسية ، فإنه يعتبر مجرد فعل فاضح (١) .

والخلاصة أن دائرة الفعل الفاضح تتسع فتشمل هتك العرض أى أن كل ما يعتبر هتك عرض يعد عملا فاضحا ولا عكس .

٤٤٢ - تمييز الفعل الفاضح عن هتك العرض والاغتصاب :

نبداً فنقول بأن دائرة الفعل الفاضح تتسع لكل من الاغتصاب وهتك العرض . فهاتان الجريمةان تشكلان اعتداء على الحرية الجنسية للمجنى

(١) قضت محكمة النقض بأن ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها تنطوى في ذاته على الفعل الفاضح العلنى (نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٢٢٣ ص ٩١٢) وحكم بأنه مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم أن تاتى المرأة بحركات بدنية تثير فكرة التمازج الجنسى (نقض ١٨ ابريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٣١ ص ٢٧٠) . انظر محمد راغب عطيه في الجرائم الجنسية سنة ١٩٥٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

عليه وهو ما يعتبر بذاته اخلالا بالشعور العام للحياة (١) . عدا ذلك فان الفعل الفاضح يتميز عن هاتين الجريمتين فيما يلي :

١ - يشمل الأفعال التي تخل بحياء الغير اخلالا غير جسيم وهو ما لا يكفي في ذاته لكي تقوم به جريمة هتك العرض أو الاغتصاب .

٢ - قد يقع الفعل الفاضح بنشاط يقوم به الجاني على جسمه نفسه ، بخلاف هتك العرض والاغتصاب الذي لا بد أن يقع على شخص المجنى عليه .

٣ - يقع الفعل الفاضح على الرغم من مشروعية العلاقة بين الجاني والمجنى عليه ، فالرجل الذي يتصل جنسيا بامرأة بلغت الثمانية عشر عاما علنا يعد مرتكبا لفعل فاضح . وعلة ذلك أن الفعل الفاضح لا يقوم على فكرة الحرية الجنسية وانما يستند على معنى الاخلال بالشعور العام للحياة .

٤٤٣ - جريمة التعرض لأثني على وجه يخدش حيائها :

يتميز الفعل الفاضح عن مجرد التعرض لأثني على وجه يخدش حيائها في أنه يتحقق بسلوك مخل بالحياء ويتخذ صورة الفعل لا مجرد القول . هذا ينما التعرض لأثني قد يقع بالقول أو بفعل آخر . كما أن هذا الفعل الأخير لا يتضمن في ذاته معنى الاخلال بالحياء أى المساس بعاطفة الحياء عند مجموع الناس (١) .

(١) وقد تتمدد هذه الجرائم تعددا معنوياً ، فلا توقع على الجاني الا عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ١/٣٢ عقوبات . (انظر نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام ص ٢٢ ص ٥٨) .

(٢) مثال ذلك من يلاحق امرأة بعبارات الفزل أو يفتح لها باب سيارته داعياً اياها لمصاحبة في نزوة . وهنا يجب تقدير معنى خدش الحياء وفقاً لمعيار موضوعي وأقصى اى لا ينظر الى حياء المجنى عليها بذاتها وانما الى حياها كأنثى في ظروف الزمان والمكان التي وقع فيهما الفعل مع مراعاة ظروف كل حالة وملابسها ومدى ما تعارف عليه الناس من دلالة بعض الإلفاظ .

ويشترط في التعرض لأثني أن يقع على أثني بطبيعة الحال ، بخلاف الفعل الفاضح فانه يستوى أن يقع على ذكر أو أنثى ، الا اذا كان غير علني فان القانون لا يعاقب عليه الا اذا وقع على أنثى .

وقد عاقب القانون في المادة ٣٠٦ مكررا « ١ » عقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ على التعرض لأثني اذا وقع ذلك في طريق عام أو مكان مطروق . وهذا التعرض بخلاف الفعل الفاضح العلني يقع متى توافرت العلانية أيا كان مناطها . واذا وقع الفعل الفاضح على وجه يخدش حياة أثني في الطريق العام أو في مكان مطروق وقعت جريمة الفعل الفاضح وحدها لأنها تستغرق في هذه الحالة جريمة التعرض لأثني (١) .

وقد كان القانون قبل تعديله سنة ١٩٨١ يعاقب على هذا الفعل بعقوبة المخالفة ثم رفع بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ مستوى التجريم الى مصاف الجح ، فعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر .

المبحث الثاني

جريمة الفعل الفاضح العلني

٤٤٤ - تمهيد ؛ ٤٤٥ - العلانية ؛ ٤٤٦ - ضابط
العلانية ؛ ٤٤٧ - اثبات العلانية ؛ ٤٤٨ - الركن المعنوي ؛
٤٤٩ - العقوبة .

٤٤٤ - تمهيد :

تتميز هذه الجريمة بتوافر عنصر العلانية في ركنها المادي ، وهي جريمة عمدية تتطلب توافر القصد الجنائي .

٤٤٥ - العلانية :

لا يعاقب القانون على الفعل الفاضح في هذه الجريمة ما لم يقع علنا ،

(١) انظر نقض ٨ فبراير سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ٥٩ ص ٢٣٨ وقد اعتبرت محكمة النقض الجريمة متعمدة تان تعددا معنويا مما يقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والحكم على الجاني بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العلني .

الا أنه لم يحدد المقصود بالعلانية ولم يحل الى المادة ١٧١ عقوبات في
تحديدها لمعانها كما فعل في جريمتي القذف والسب ، وغيرهما من جرائم
النشر . وعلة ذلك أن القانون لم يضع قواعد عامة تسرى على كل الجرائم
التي يتطلب فيها العلانية ، بل أكثر أن يكون نطاق العلانية محددا وفق
للغرض الذي أراد القانون تحقيقه في الجريمة (١) .

ولما كان القانون قد استهدف بالعقاب على هذه الجريمة الشعور
العالم بالحياء ، فإن العلانية تتحقق اذا شاهد الغير هذا الفعل أو أمكنه
مشاهدته .

المشاهدة :

لا يقصد بالمشاهدة مجرد الرؤية بل يكفي مجرد احساس الغير بالفعل
بأى حاسة من حواسه . وقد ذهبت محكمة النقض الى أن الفعل الفاضح
هو الذي يחדش في المجنى عليه حياء العين والاذن ليس الا ، بحيث
لا يمكن اعتبار الشخص الاعمى الاصم مجنيا عليه في هذه الجريمة (٢) .

على أن العلانية يمكن تحقيقها بأية حاسة أخرى غير النظر والسمع ،
كما اذا وقع الفعل الفاضح على جسمه بفعل يחדش حياءه على نحو غير
جسيم ، أو اذا أمكنه أن يلمس الفعل بحاسة أخرى ، كاليد مثلا (٣) .
فضلا عن أن العبرة هي بالحياء العام لا بحياء شخص معين .

٥٥٦ - ضابط العلانية :

لا يشترط لتوافر العلانية أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي
أن تكون المشاهدة محتملة (٤) . فهي علانية حقيقية اذا تمت المشاهدة
وعلانية حكمية اذا كان ذلك أمرا ممكنا .

(١) محمد عبد الله ، جرائم النشر سنة ١٩٥١ ص ٢٥٠ ؛ محمد محبي
الدين عوض ، رسالة دكتوراه في العلانية سنة ١٩٥٤ ص ٣٤١ .

(٢) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ مجموعة التواعد ج ١ رقم ١٧ ص ٣٢ .

(٣) محمود مصطفى ص ٢٦٥ ؛ محمود نجيب حسني ص ٤٢٨ .

(٤) نقض ١٠ نوفمبر ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٢٢٣ ص

٩١٣ ، ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٢٢ ، ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣
س ٢٤ ص ٨٤٧ .

المكان العام : لما كان المكان العام هو الذي يرتاده الجمهور دون تمييز الأمر يتحقق به احتمال المشاهدة فإن العلانية تتحقق فيه بلا جدال . أما المكان الخاص فتتحقق فيه العلانية اذا تمكن الغير من مشاهدة الفعل أو ثبت أنه كان باستطاعته ذلك .

ويميز الفقهاء في صدد المكان العام بين المكان العام بطبيعته والمكان العام بالتخصيص والمكان العام بالمصادفة . أما الأول فإن الاصل فيه هو حق الجمهور في ارتياده دون قيد كالطرق العامة والميادين والحدائق (١) . ولذا تتحقق به العلانية دائما ولو لم يشاهد أحد الفعل وحرص الجاني على اخفائه كما لو ارتكبه في الظلام ، وذلك باعتبار أن عمومية المكان تجعل المشاهدة أمرا مستطاعا . والثاني هو مكان خصص لاستقبال الجمهور في أوقات معينة . وقد يخضع لشروط معينة كالمساجد والكنائس ودور السينما ودور الحكومة التي تتصل أعمالها بالجمهور ، وهو يعتبر مكانا عاما في الوقت المباح فيه ارتياد الجمهور . أما عدا ذلك فيعد مكانا خاصا ولهذا فالعلانية لا تعتبر متحققة دائما الا أثناء فتحه لارتياده بواسطة الجمهور ، والا فانه يأخذ حكم المكان الخاص (٢) . والمكان العام بالمصادفة كالمكان العام بالتخصيص هو مكان خاص بحسب الاصل ولا يرتاده الجمهور الا بصفة عرضية كالسجون والنوادي وعربات النقل والحوافيت ، وعندئذ يعتبر مكانا عاما . ويسرى عليه حكم علانية المكان

(١) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١٣ ص ٥٨ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن العلانية تتحقق في الفعل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع جمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، اما في غير هذا الوقت فانه يأخذ حكم الاماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية متى شاهد الفعل الفاضح احد اصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل ، فاذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو افترض الفعل نتيجة حادث قهري أو بسبب غير مشروع (نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ مجموعة الاحكام س ١٩ رقم ٢٢٩ ص ١١٢١) .

العام بالتخصيص التي تختلف باختلاف وقت وجود الجمهور (١) • أما
عدا ذلك فانه يعتبر مكانا خاصا (٢) •

المكان الخاص : أما المكان الخاص وهو الذى يقتصر حق دخوله على
فئة معينة من الناس فان العلانية لا تتحقق فيه الا اذا ثبت أن الفعل قد
شوهده من الغير فعلا أو توافر به احتمال أن يرى الغير ما بداخله • مثال
ذلك أن يرتكب الجاني الفعل الفاضح في غرفته تاركا الباب مفتوحا أمام
المارة أو تاركا النافذة مفتوحة بحيث يستطيع الغير مشاهدة ما يحدث
بداخلها (٣) أو أن يكون المكان غير محكم الغلق كأن يستطيع من هو
في مكان عام مشاهدة ما بداخله أو أن يتاح لمن هو في مكان خاص
آخر مشاهدة ما يجرى فيه ، وذلك كفناء المنزل والمسكن التي تطل
نوافذها على مساكن أرى مقابلة لها (٤) •

ويعتبر مكانا خاصا كل مكان عام بالتخصيص أو بالمصادفة في وقت
عدم ارتياد الجمهور له •

وإذا كان المكان الخاص مغلقا فان العلانية تتوافر اذا كان بداخله
بعض الناس وتم الفعل في حضورهم ودون رضائهم (٥) • ولا يكفي

(١) محمود مصطفى ص ٢٥٦ ؛ محمود نجيب حسنى ص ٤٣١ •

(٢) نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣ مجموعة الأحكام س ٢٤ رقم ١٧٥

ص ٨٤٧ •

(٣) قضت محكمة النقض الفرنسية بتوافر العلاقة اذا امكن الغير
رؤية ما يحدث في المكان الخاص بواسطة فتحة في الحائط

Crim. 7 déc. 1960, Bull. no. 573.

(٤) فلا تتحقق العلانية اذا اتخذ الجاني الاحتياطات لمنع المشاهدة
كإغلاق النافذة أو الباب أو إسدال ستارة أو التخفى في أهداب الظلام
الدامس • هذا الا اذا كشفت الأصوات المسموعة بما فيها من خدش لاجساس
السامع ما يقع في الدخل من فعل مخل بالحياء •

(٥) فلا تتحقق العلانية بتواجد بعض الناس عن علم بما يحدث بداخله.
هذا فضلا عن انه اذا تم الفعل في حضور الغير من البالغين (سن الثامنة
عشر) وبرضائهم فلا تقع الجريمة • لأنه طالما أن القانون قد اعتد برضاء
المجنى عليه في هتك العرض اذا ما بلغ هذا السن ، فهو من باب أولى يعتد
بهذا الرضا بالنسبة الى الإخلال بالحياء • والفرض بطبيعة الحال أن يكون

لتوافر العلانية أن يكون الحاضر شخصا واحدا هو المجنى عليه في هتك العرض باعتبار أن هذا الفعل يعتبر مخلا بالحياء في ذات الوقت . وعلة ذلك أن تجريم الفعل الفاضح لا يستند الى مساس هذا الفعل بشخص مجنى عليه بعينه كما هو في هتك العرض بل انه يتوقف على ما ينبعث من من هذا الفعل من معان تؤذى الشعور بالحياء . ويفترض ذلك بطبيعة الحال اذا كان الفعل الفاضح هو بذاته هتك عرض ، أن يوجد في المكان الخاص يحتمل ايذاء شعوره بالحياء حتى تتوافر العلانية (١) .

ويجدر التنبيه الى أن العلانية تتحقق ولو كان مرتكب الفعل من أهل البيت أو المكان أو ممن تربطه قرابة أو علاقة خاصة بالحاضرين - بخلاف العلانية في جرائم النشر (٢) .

واذا ارتكب الفعل الفاضح في سيارة خاصة ، فان العلانية تتوقف على مكان وقوف السيارة أو مرورها . فاذا كانت في طريق عام تحققت العلانية مهما وقع الفعل خفية أو في الظلام ، طالما كان محتملا مشاهدة هذا الفعل . على أن العلانية تنقضي اذا لم يمكن تحقيق هذه المشاهدة كما كانت السيارة في جراج خاص مغلق أو كانت الستائر مسدلة على الزجاء (٣) .

والخلاصة : لأن العلانية تتحقق اذا ارتكب الفعل في مكان عام بطبيعته في جميع الأحوال . ولا تتحقق العلانية في المكان العام بالتخصيص أو بالمصادفة الا في الوقت المباح للجمهور ارتياده فيه .

مغلقة بحيث ينحصر تحديد المجنى عليهم الذين راوا الفعل برضاؤهم اما اذا كان المكان مفتوحا للغير ، فان رضاء الحاضرين لا يمنع من احتمال رؤية الفعل من الخارج ممن لا يوافق على رؤيته . انظر :

Levasseur, *Droit pénal spécial*, p. 490.

Crim. 25 nov. 1958, D. 1959. 54; 19 juillet 1956; Gaz. (١)

وانظر الأحكام المشار اليها في :

Pal. 1956.2.222; Huguenev, *Rev. sc. crim.* 1955, p. 81.

(٢) محمد عبد الله ، ص ٢٥٢ .

(٣) محمود نجيب حسني ، ص ٤٣٣ .

وفي المكان الخاص لا تتحقق العلانية الا في حالتين : (١) أن يشاهد الغير الفعل بداخله (٢) ألا يشاهد أحد الفعل ، الا أنه يكون في استطاعة الغير مشاهدته لعدم اتخاذ الاحتياطات التي تحول دون هذه المشاهدة .

٤٤٧ - اثبات العلانية :

لما كانت العلانية عنصرا جوهريا في الركن المادي للجريمة ، فيجب على محكمة الموضوع أن تثبت في حكمها توافر كافة الظروف التي تدل بطبيعتها على تحقق هذه العلانية . وذلك حتى تمكن محكمة النقض من مباشرة رقابتها على حسن تطبيق القانون (٨) .

٤٤٨ - الركن المعنوي :

صورة الركن المعنوي في هذه الجريمة هي القصد الجنائي العام (٩) . ويتحقق هذا القصد باتجاه ارادة الجاني الى اتيان الفعل المخل بالحياة علنا مع علمه بذلك . ولما كان القانون لم يتطلب في العلانية أن يشاهد الغير الفعل بل يكفي أن يكون ذلك أمرا مستطاعا ، فإن القصد يتحقق بالنسبة الى العلانية التي اتجهت ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل على مشهد من

Crim. 25 nov. 1958, D. 1959, p. 54.

(١)

(٢) وقد ذهب رأى في الفقه الفرنسي الى أن صورة الركن المعنوي في هذه الجريمة هو الخطأ غير العمدى ، وأنه ليس من الضروري أن يقصد الجاني القيام بالفعل الفاضح ، بل يكفي أن يصدر هذا الفعل عن إهمال منه .

كما أن قضاء محكمة النقض الفرنسية اتجه في بعض احكامه بدوره الى استبعاد القصد الجنائي في هذه الجريمة والاكتفاء بمجرد الإهمال .

(Crim. 21 janv. 1944, Encyclopaedie Dalloz, t. I. attentat aux moeurs, p. 193, n° 468; Crim. 20 oct. 1955, D. 1956.117; Crim. 7 déc. 1960, Bull. n° 573).

ونحن لا نتفق مع هذا الاتجاه - بناء على ان الأصل في الجرائم أن تكون عمدية والاستثناء أن تكون غير عمدية . والقاعدة هي أنه اذا سكت الشارع عن بيان صورة الركن المعنوي في إحدى الجرائم كان معنى ذلك أنه قد اشترط القصد الجنائي فيها . ولا يستعاض عن القصد الجنائي بالخطأ غير العمدى الا بنص صريح . فاذا طبقنا ذلك على جريمة الفصل الفاضح في قانون العقوبات المصري (المادة ٢٧٨) او قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٣٣٠) لوجدنا أن كلا القانونين لم يفصحا عن الاكتفاء بالخطأ غير العمدى كصورة للركن المعنوي .

الغير أو وضع يجعل هذه المشاهدة أمرا مستطاعا • ولما كان لا يشترط في العلانية أن تكون حقيقة ، فانه يكفي العلم بمجرد المشاهدة الاحتمالية ولو بمجرد التوقع البسيط • مثال ذلك من يقوم بفعل فاضح في حجرته متوقعا أن أحدا ربما يدخل عليه الحجرة ، ولا يستعاض عن ذلك بمجرد امكان التوقع • فإذا اتجه الجاني الى الاحتياطات للحيلولة دون تحقق العلانية كما لو ارتكب الفعل في حجرة بها بابان وأحكم اغلاق أحدهما دون أن يتطرق الى الآخر معتقدا أنه قام بالاحتياط اللازم لمنع مشاهدة الغير للفعل فإن القصد لا يتوافر •

ومتى توافر القصد على هذا النحو فلا عبرة بالباعث • فلا يصلح دفاعا أن يتمسك المتهم بأنه كان يؤدي دورا تمثيليا أو يحاول اظهار فنه (١) • ولا يشترط القانون في هذه الجريمة توافر قصد خاص هو نية الاخلال بالحياء بل يكفي مجرد اتجاه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المكون له •

ويجب على المحكمة أن تثبت في حكمها توافر هذا القصد ، الا أنه لا يشترط أن تذكر ذلك صراحة بل يكفي أن يكون ذلك مفهوما ضمنا من الظروف التي ساققتها في حكمها والتي تدل على توافر هذا القصد (٢) •

٤٤٩ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة أو الغرامة التي تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري (المادة ٢٧٨ عقوبات) •

المبحث الثالث الفعل الفاضح غير العنفي

٤٥٠ - تمهيد ؛ ٤٥١ - ما تتميز به هذه الجريمة ؛

٤٥٢ - العقوبة .

٤٥٠ - تمهيد :

نصت المادة ٢٧٩ عقوبات على معاقبة « كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية » ولا تثير هذه الجريمة بحثا يضاف الى ما أسلفناه الا في أوجه معينة تتميز بها هذه الجريمة سوف نوردتها فيما يلي :

٤٥١ - ما تتميز به هذه الجريمة :

يتعين في هذه الجريمة توافر عناصر جديدة في الركن المادى هي :

١ - ارتكاب الفعل فى حضور امرأة . ويراد بالمرأة هنا مطلق الاثنى وكل ما يشترط هو أن تكون مميزة بحيث تدرك ماهية الفعل .

٢ - اثناء العلانية سواء كانت حقيقية أو حكمية وفقا للمعنى الذى

سبق تحديده .

٣ - عدم رضا المجنى عليها . وعلة ذلك أن القانون لم يستهدف

من المعاقبة على هذه الجريمة حماية الشعور العام بالحياء ، وانما حماية شعور الاثنى (١) . ويفترض هذا العنصر وقوع الفعل دون رضا المجنى

(١) ولا وجه للقول باباحة الفعل اذا كانت المرأة من الساقطات اللاتى لا يחדش شعورهن مجرد الفعل الفاضح ، لأن القانون حين نص على هذه الجريمة قد اراد حماية الاثنى كشخص مجرد ولم يتطلب حصول ضرر معين يحقق بالمجنى عليها . فالجريمة تقوم بغض النظر عن الاثر الفعلى للعمل الذى اتاه الجانى .

عليها ، فإذا هي رضية لم يكن هناك مجال للاخلال بالشعور (١) وتفصل محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية في مدى توافر هذا الرضاء (٢) .

وقد ذهب رأى (٣) الى اشتراط أن تكون المجنى عليها قد بلغت الثمانية عشر حتى يعتد برضاها استنادا الى أن عدم الرضاء في هذه الجريمة له عين الدلالة التي له في هتك العرض . ونحن نؤيد هذا الرأى ، فقد أفصح القانون عن قاعدة مؤداها أن ما دون هذه السن لا يعتد برضاها في كل ما يتعلق بالاخلال بالحياء .

وبالإضافة الى ما تقدم فقد علق القانون رفع الدعوى الجنائية في هذه الجريمة على شكوى المجنى ليها .

٤٥٢ - العقوبة :

يعاقب على هذه الجريمة بعقوبة الفعل الفاضح العلنى وهى الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيها .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأنه يشترط أن تتم الجريمة بغير رضاء المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع على جسمها أو بحضورها أمور مخلة بالحياء على الرغم منها (نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٧٨ ص ٨٣٥) . قارن محمود نجيب حسنى إذ يرى أن هذه الجريمة تشكل اعتداء على الحرية الجنسية للمجنى عليها .

(٢) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(٣) محمود نجيب حسنى ، ص ٣١٠ .

الفصل الثاني

تحريض المارة على الفسق

٤٥٣ - تمهيد ؛ ٤٥٤ - الركن المادى ؛ ٤٥٥ - الركن
المعنوى ؛ ٤٥٦ - العقوبة .

٤٥٣ - تمهيد :

نصت المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال . فإذا عاد الجانى الى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة) .

وقد كان القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل قانون العقوبات قد استحدث هذه الجريمة وعاقب عليها بعقوبة المخالفة الا في حالة العود فقد عاقب عليها بعقوبة الجنحة . وجاء القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ فعدل هذه المادة بما يجعل هذه الجريمة جنحة .

والمصلحة المحمية في هذه الجريمة هي الحياء العام بالإضافة الى اخلاق أفراد المجتمع . فالقانون يريد حماية هذه المصلحة في مواجهة ما يחדش هذا الحياء وما ينبه الناس الى ما يفسد أخلاقهم .

وهذه الجريمة هي من جرائم الخطر العام . فهي تعرض المصلحة المحمية للخطر . فلا يشترط لوقوعها حدوث أى ضرر .

٤٥٤ - الركن المادى للجريمة :

يتوافر الركن المادى لهذه الجريمة بتحريض المارة على الفسق

بإشارات أو أقوال في محل عام أو مكان مطروق • وعلى ذلك يلزم تحقق
العنصرية الآتية :

(١) تحريض المارة على الفسق : التحريض قانونا هو بث فكرة معينة
أو تزيينها أو تحسينها أو تحبيذها في ذهن المجنى عليه بغية التأثير عليه
لاعتناق هذه الفكرة وتحقيقها •

ولا يشترط لوقوع هذه الجريمة تحقيق التأثير المراد احداثه من
التحريض فعلا ، بل يكفي مجرد صدور فعل يوصف في حد ذاته بأنه نوع
من التحريض على النحو الذى بيناه آتفا • والمعيار هنا موضوعى تحت ،
ينظر فيه الى طبيعة الفعل في حد ذاته بغض النظر عن طبيعة الأشخاص الموجه
الموجه اليهم ومدى قائلتهم للتأثر به • وبناء على ذلك تقع الجريمة ، ولولم
تعرف المارة الذين وجه اليهم التحريض ، أو كان التحريض بقول لم
يسمعه أحد من المارة • فالخطر العام هو النتيجة القانونية لهذه الجريمة •

والمراد بالفسق الأعمال الجنسية غير المشروعة التى تقع من المرأة أو
الرجل (١) ، سواء بالمواقعة أو دون ذلك من الأفعال التى تهدف الى
أى مساس شهوانى • فالفسق تعبير عام له مدلول أوسع من
تعبير (البغاء) • فالبغاء يعنى الفجور والدعارة وكلاهما نوع من ارتكاب
الفحشاء مع الناس تغير تمييز • فإن ارتكبه الرجل فهو فجور ، وإن قارفته
أثى فهو دعارة (١) •

ويشترط القانون أن يقع التحريض بوسيلة معينة هى الاشارة أو
القول • والمراد بالاشارة كل أنواع الايماات والحركات أيا كان شكلها
التي تصدر من الجاني تجاه المارة • أما القول فهو العبارة الشفوية التي
ينطق بها الجاني سواء مباشرة أو من خلال تسجيل معين • ويشترط بطبيعة
الحال أن تكون الاشارات أو الاقوال دالة بذاتها على الغرض منها وهو

(١) انظر محمد نيازى حتاته ، جرائم البغاء ، رسالة دكتوراه ،
جامعة القاهرة سنة ١٩٦١ ص ٢٠٨ •

(٢) نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٧٨ مجموعة الاحكام س ٢٩ ص ١٠٨ •

التحريض على الفسق • ولم ينص القانون في المادة ٢٦٩ مكررا على التحريض بالكتابة أو بالرسوم أو الصور أو غير ذلك من صور النشر • الا أن الفعل يمكن أن يندرج تحت طائل العقاب طبقا للمادة ١٤ من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة التي عاقبت كل من أعلن تأييد طريقة من طرق الاعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك •

ويستوى أن يكون المحرض على الفسق هو الذي يعرض نفسه للفسق مع أحد المارة أو أن يقصد الفسق مع غيره ، كالقوادين الذي يعيشون في الطرقات لتصيد العملاء لحساب البغايا أو نحوهم •

ولا يشترط أن يوجه المحرض على الفسق اشارته أو حديثه الى شخص معين من المارة ، لأن التحريض الذي تقوم به الجريمة هو التحريض العام لا التحريض الخاص الموجه لفرد معين •

٢ - ان يكون التحريض في طريق عام او مكان مطروق : فقد رأى المشرع أن الخطر العام الذي ينتج من فعل التحريض على الفسق يتطلب وقوع الفعل في طريق عام أو في مكان مطروق • وهو ما تتوافر به العلانية الا أن العلانية التي تتطلبها القانون هي علانية محددة بالطريق العام أو أو المكان المطروق • فلا تقع الجريمة اذا وقع فعل التحريض كل خاص على مرأى أو مسمع ممن في خارج المحل • وهنا تختلف العلانية في هذه الجريمة عن العلانية في جريمة الفعل الفاضح •

ولا يشترط وقت وقوع التحريض مرور أحد من المارة ، اذا كان من المحتمل أن يمر أحد وقت هذا الفعل • كمن يقف في طريق عام ومعه مسجل يذيع أغنية تحرض على الفسق ، فتقع الجريمة ولو لم يمر أحد وقت اذاعة الأغنية طالما أن مرور بعض الناس أمر محتمل ومتوقع • كما لا يشترط أن يشاهد الفعل أو يسمعه أحد من المارة ، فالمرأة التي تهمش في آذان المارة لتحريضهم على الفسق بما قد لا يصل الهمس الى مسامعهم • والشخص الذي يجلس في سيارة مغلقة قد يتحدث الى بعض المارة أو

يخير اليهم دون أن يحسوه بما يصدر عنه اذا لم يتنبهوا اليه . وعلة ذلك أن القانون لا يشترط أن يحدث التحريض أثره على الغير .

ويستوى في المارة أن يكونوا جالسين أو راكبين أو سائرين . فيعتبر من المارة مرتادو المقاهي ، والواقفين أمام المحلات العامة في الطريق العام أو البائعين داخل الأكشاك ، أو ركاب وسائل النقل العام ، طالما صدر فعل التحريض في طريق عام أو مكان مطروق مما يوجد هذا النوع من الناس .

٤٥٥ - الركن المعنوي :

هذه الجريمة عمدية يتطلب القانون لوقوعها توافر القصد الجنائي العام ويكفي توافر هذا القصد الجنائي لوقوع الجريمة . فلا عبء بالباعث على ارتكابها . ومن ثم فلا يصلح دفاعا الادعاء بأن الجاني كان يهدف من أغنيته التي تعرض على الصق مجرد احداث الطرب . ولا يصلح دفاعا الادعاء بأن الاشارة أو القول كان لمجرد المداعبة .

٤٥٦ - العقوبة :

عاقب القانون على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على شهر . وشدد العقاب اذا توافر لدى الجاني عود خاص مؤقت ، وذلك اذا عاد الى ارتكابها خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى . والعبرة هنا هي بالحكم البات ، أي الحكم الذي استنفذ جميع طرق الطعن شاملة للطعن بالنقض . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

ويستتبع الحكم بالادانة في حالة العود وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . وهي عقوبة تبعية تترتب بقوة القانون .

ويلاحظ أن هذا الفعل قد يتعدد تعددا معنويا مع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة

الدعارة ، وهي الاعلان عن دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك • والعقوبة الأصلية لهذه الجريمة الأخيرة هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين • وفى هذه الحالة يعاقب الجانى بعقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد •

القسم الرابع
جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية

٤٥٧ - تمهيد :

عالج الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم
الاعتداء على الحرية وهي « القبض على الناس وجسدهم بدون وجه حق
وسرقة الاطفال وخطف البنات » وسوف ندرس فيما يلي نوعا هاما من
هذه الجرائم هي القبض بدون وجه حق والخطف .

الباب الأول

القبض بدون وجه حق

٤٥٨ - تمهيد ، ٤٥٩ - الركن المادي ، ٤٦٠ - القصد الجنائي ؛ ٤٦١ - العقوبة ؛ ٤٦٢ - الظروف المشددة .

٤٥٨ - تمهيد :

نظم القانون نوعين من القبض بدون وجه حق : القبض البسيط وهو جنحة ونصت عليه المادة ٢٨٠ عقوبات ، والقبض الموصوف وهو جنابة ونصت عليه المادة ٢٨٢ عقوبات . ويشترك الاثنان في معنى القبض ، الا أن الأخير يتميز عن الأول باقتراه ببعض الظروف المشددة . وسوف نبين فيما يلي أركان جريمة القبض بدون وجه حق وما يطرأ عليها من ظروف مشددة تجعلها جنابة .

٤٥٩ - الركن المادي : القبض بدون وجه حق :

نصت المادة ٢٨٠ عقوبات على معاقبة « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة » . ويبين من ذلك أن القانون قد طلب توافر عنصرين في هذا الركن : (١) القبض (٢) عدم المشروعية .

١ - القبض : عبر نص المادة ٢٨٠ عقوبات عن هذا العنصر بالقبض أو الحبس أو الحجز .

ويراد بالقبض حرمان الشخص من حرية التجول دون تمليقه على قضاء فترة زمنية معينة (١) ، بخلاف الحبس أو الحجز اذ يقتضيان هذا الحرمان

(١) نقض ٢٧ ابريل ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ رقم ١٠٥ ص

لفترة من الزمن (١) . وتشترك هذه الافعال في تحقيق معنى واحد هو حرمان الشخص من حريته طال الأمد أو قصر (٢) . ويكفي في نظر القانون وقوع احدى هذه الافعال (٣) . ولما كان كل حبس أو حجز يقتضى بحكم الزوم حصول القبض ، فإن لفظ القبض يكفي وحده للتعبير عن قصد المشرع من هذا المنصر . وهذا هو ما فعله في المادة ٢٨٢ عقوبات حين نص على الظروف المشددة للجريمة اذ اقتصر على التعبير بالقبض وحده (٤) .

ويتعين في القبض أن يؤدي الى حرمان المجنى عليه تماما من حريته في التجول ، فلا يعد قبضا مجرد منعه من الذهاب الى مكان معين . ولا عبرة بمكان القبض ، فيستوى ايداع المجنى عليه في سجن عام أو في مكان خاص أو باقتياده الى الشرطة (٥) أو بمنعه من مغادرة مسكنه . ولا يشترط في القبض أن يوضع الشخص في مكان ثابت ، بل يتحقق بحبسه في سيارة نقل أثناء سيرها ، أو نقله على غير ارادته من مكان الى آخر . ولا عبرة أيضا بوسيلة القبض ، اذ يستوى استعمال الاكراه أو دون ذلك من الوسائل أو بمجرد اصدار أمر شفوي اثنى المقبوض عليه (٦) . كل ما يشترط هو أن يكون القبض قد جاء على غير ارادة المجنى عليه .

٢ - عدم المشروعية : رسم قانون الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين المكملة له الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على الأشخاص ، وحدد الشروط الموضوعية والشكلية التي يتعين ا فراغ هذا العمل وفقا لها . وقد

(١) ذهب البعض الى ان الحبس هو ما لا يكون الا في السجن ، بينما يكون الحجز في مكان خاص . وهو رأى علق عليه جرسون بأنه محل شك (المواد ٣٤١ - ٣٤٤) .

(٢) تنص ٨ مايو ١٩٤٤ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١ ص ٩٣٠ .

(٣) Garçon, art 341-344, no. 7. وقد اشار الى نقض فرنسي ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨ .

(٤) وليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة ٢٨٢ عقوبات تفليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه اخف من الحجز أو الحبس (تنص ٨ مايو ١٩٤٤ سالف الذكر) .

(٥) Garçon, art. 341-343, no. 8.

(٦) Perkins, P. 130.

يتم القبض كوسيلة للتأديب أو التعليم وعندئذ تتوقف مشروعيتها على عدم تجاوزها حدود استعمال حق التأديب أو التعليم . وبوجه عام فإن القبض يعتبر مشروعاً إذا تم استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون . ويعتبر قبضاً غير مشروع الامتناع عن الافراج عن المقبوض عليه حين يتمين الافراج عنه قانوناً (١) .

متى تتم الجريمة : تقع هذه الجريمة بحرمان الشخص من حريته وتستمر طالما استمر هذا الحرمان . وعلى هذا الأساس تعتبر جريمة القبض بدون وجه حق مستمرة بالقدر يستغرقه زمن القبض (٢) .

٤٦٠ - القصد الجنائي :

تطلب هذه الجريمة قصداً جنائياً عاماً ، هو اتجاه ارادة الجاني الى حرمان المجنى عليه من حريته في التجول دون وجه حق مع علمه بذلك . فلا يتوافر هذا القصد اذا جهل القاضي ببطان الأمر بالقبض أو بأن القبض ليس من اختصاصه أو خطأ بحسن نية في شخصية المقبوض عليه . ولا يتحقق القصد اذا توافر لدى الجاني غلط في الاباحة بأن اعتقد أثناء ارتكاب الفعل أنه يحق له قانوناً القبض على المجنى عليه (٣) . ويلاحظ أن الجهل بقانون الاجراءات الجنائية وغيره من الأحوال التي تحدد أحوال القبض وشروط صحته هو جهل بغير قانون العقوبات مما ينفي القصد الجنائي . ولا يصلح الخطأ غير العمدي بديلاً عن القصد الجنائي لانعدام المسؤولية الجنائية ، هذا دون اخلال بمسألة الجاني مدنياً (٤) في هذه الحالة .

(١) Garçon, art. 341-344, no. 41, 42; Logoz, P. 276.
وعندما تقتضي الحالة العقلية للمجنى عليه ايداعه بمستشفى الأمراض العقلية فيعتبر قبضاً مشروعاً

Clarkand Marshall, P. 667.

(٢)

Paris, 4 janvier, 1881, Dalloz 81-2-97.

(٣) انظر :

(٤) انظر المادة ٦٣ / عقوبات تطبيقاً لهذه النظرية . وقد اتجه رأي في القضاء الأمريكى الى أن جميع الاشخاص مكلفون بالمعلم بالقانون وأنه لذلك يتمين مساءلة ضابط الشرطة الذي ينفذ امراً باطلاً بالقبض ولو حسنت نيته باعتناده بصحة الأمر Clarkan Marshall

Garraud, 2 éd., t. 3, no. 939.

(٥)

Logoz, P. 276; Garçon, art. 341-344, no. 38 et 39

واذا توافر القصد الجنائي وقمت الجريمة دون عبء بالبائع على ارتكابها .

٤٦١ - العقوبة :

القاعدة : يعاقب على هذه الجريمة بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيتها (المادة ٢٨٠ عقوبات) .

٤٦٢ - الظروف المشددة :

نصت المادة ٢٨٢ عقوبات على ظروف مشددة تندرج تحت مدلول التحاليل والقوة أو التهديد . ويترتب على توافر احداها رفع الجريمة الى مصاف الجنايات ، وهي :

١ - التحاليل : حصرت المادة ١/٢٨٢ عقوبات صور هذا التحاليل فيما يلي :

حصرت المادة ١/٢٨٢ عقوبات صور هذا التحاليل ١ - التزيب بدون حق بزي مستخدمى الحكومة ، ٢ - الاتصاف بصفة كاذبة ، ٣ - ابراز أمر مزور ملغى صدوره من طرف الحكومة .

ويشترط أن تتوافر علاقة سببية بين هذه الأسباب وبين القبض ، أى يتعين أن تكون هي التي أدت اليه لا أن تكون لا حقة عليه . ويكفى لذلك أن تكون احدى هذه الصور قد ساهمت في القبض على المجرى عليه .

ويقصد بزي مستخدمى الحكومة : الزى الرسمى الخاص برجال السلطة .

ولا يشترط في السلطة أن تكون جهة معينة ، فيستوى أن تكون هي الشرطة أو القوات المسلحة أو غيرها . ولا يشترط أن يكون السبب المنتحل للقبض غير المشروع له علاقة بهذه السلطة .

ويراد بالصفة الكاذبة انتحال احدى الوظائف التى يملك صاحبها سلطة اجراء القبض أو تنفيذه (١) ، ولو لم يقترن ذلك بالتزيب بزي معين .

(١) تقضى حكمة التشديد هذا المعنى المحدد . وسوف نبين عند دراسة الخطف بالتحاليل ان انتحال الصفة الكاذبة لا يتقيد بهذا المعنى .

أما إبراز الأمر الزور فيراد به اظهار محرر مزور ينطوى على أمر بالقبض على المجنى عليه ، ولا يكفى مجرد التمسك به دون اظهاره . كما يتعين أن يكون محرراً فلا يستعاض عنه بالأمر الشفوى الكاذب . ويتوافر الظرف المشدد اذا أبرز الجاني أمراً بالقبض باسم شخص آخر سمي للمجنى عليه مدعياً بسوء نية أنه يتعلق بهذا الأخير . على أنه لا يعتبر أمراً مزوراً الأمر الباطل الصادر سواء لصدوره من شخص غير مختص أو لغير ذلك من الأسباب (١) .

ومتى توافر هذا الظرف المشدد عوقب مرتكب الجريمة بالسجن .

٢ - القوة أو التهديد : عبر المشرع عن هذا العنصر بتهديد المجنى عليه بالقتل أو تعذيبه بالتعذيبات البدنية (المادة ٢٨٢/٢ عقوبات) .

وبالنسبة الى التهديد بالقتل فانه يتعين أن يكون موجها الى المجنى عليه نفسه لا الى شخص آخر مهما كان عزيزاً على المجنى عليه (٢) . ويتعين في التهديد أن يكون بالقتل ، فلا يكفى مجرد التهديد بالايذاء مهما بلغت جسامته (٣) . على أن العبرة في توافر التهديد بالقتل ليس بما يدخل في روع المجنى عليه من اعتقاد ولو كانت ظروف الحال تبرر هذا الظن ، وإنما العبرة بما يصدر عن الجاني نفسه من قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . ويتعين في التهديد أن يكون معاصراً للقبض لا أن يكون تألياً له (٤) .

Garçon, art. 341-344, no. 52 (١)

(٢) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد في ٢٥ عاماً ج ٢ رقم

٣ ص ٩٣١ .

(٣) اذا كان التهديد باستعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها فان ذلك لا يكفى لاعتباره تهديداً . ولا يكفى مجرد التهديد باستعمال السلاح الا اذا كان السلاح قاتلاً بطبيعته ، أما اذا كان باستعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها فان ذلك لا يكفى لاعتباره تهديداً بالقتل ما لم يفصح الجاني عن قصده صراحة .

(٤) قضى بأنه اذا اعتبر الحكم عنصر التهديد بالقتل قائماً على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شامرين ايهاا وبعضهم كان يستحث المجنى عليهما في السير بدفعهما بالبندقية . فانه يكون قد اخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً (نقض ١٢ ابريل سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد في ٢٥ عاماً ج ٢ رقم ٩٣١) .

أما عن القوة فقد عبر عنها القانون بالتعذيب البدني ، فلا يكفي مجرد عدم الرضاء وانما يتعين فوق ذلك أن يصاحبه ايلام بدني بجسم المجنى عليه .

ولم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجساماة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى (١) . على أن كل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن التعبير بالتعذيب البدني يتضمن معنى الاكراه البدني البالغ الجساماة ، كالضرب بالسوط وحرق الاطراف وتصفيد المجنى عليه بالاغلال (٢) . كما يعتبر من قبيل هذا التعذيب حرمان المجنى عليه من القوت اليومي أو من النوم (٣) . وقد قضى أنه اذا أثبت الحكم أن تعذيب المجنى عليه أسفر عن اصابته بجروح وسحجات وكدمات رضية استعملت في أحداثها « كعب » البندقية فان ذلك ما يتحقق به التعذيب البدني (٤) ، وأنه من قبيل هذا التعذيب حمل المجنى عليه على التمرغ في الاحوال أو الاستلقاء على القفا أو على الوجه ورفع الرجلين الى أعلى ثم الانهيار عليهما بالسياط (٥) .

(١) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ و ١٦ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٥ و ٦ ص ٩٣١ ؛
(٢) نقض ٢٣ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٥٣ ص ٦٨٨ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٢١٩ ص ١١٦١ .

(٣) وفي هذا المعنى حكم بتوافر هذا التعذيب بالنسبة الى ضابط شرطة وبعض العساكر قام اثناء التحقيق باحضار المقص وقص به ناحية من شارب أحد المتهمين ثم مزق ملابسه واشترك معه في ذلك عساكر النقطة جميعا في تمزيق ملابس جميع من قبض عليهم رجالا ونساء على السواء حتى جردوهم من الملابس فيما عدا احدثهم وانهاوا جميعا عليهم بالسياط ثم أمرهم الضابط واجبرهم جميعا أن ينزلوا الى مياه انترعة المجاورة للقطعة وهم عراة ونزل خلفهم أحد العساكر ويده سوط يضربهم به ليضطرهم أن يغطسوا برؤوسهم في المياه ويدفعهم بسوطه ناحية الضابط الذي كان يقف على قنطرة وكلما اقترب احدثهم منه الهب بسوطه (نقض ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ١٥٩ ص ٨٠٥) .

(٤) نقض ٣ يونية سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٥٢٣ ص ٦٨٨ .

(٥) محكمة جنابات المنصورة في ١٥ يناير سنة ١٩٣١ المحاماة س ١١ ص ٢١٤ .

واذا وقع التعذيب من موظف عام تعين مساءلته عن جناية القبض بدون وجه حق المقترب بالتعذيب البدني • ولا يجوز له الاحتجاج بالمادة ١٢٩ عقوبات التي وردت ضمن المواد التي تنص على جرائم الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس ، ذلك أن هذه المادة لا تعنى الا وسائل العنف التي لا تبلغ درجة القبض على الناس وجسهم (١) •

ونبه الى أنه لا يشترط في هذا الظرف المشدد بنوعية قيام أية علاقة سببية وبين اتمام القبض ، بل يكفي مجرد اقتران الظرف بالقبض ولو كان لا حقا على فعل القبض، لأن القبض في ذاته جريمة مستمرة •

ويترب على توافر هذا الظرف معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤقتة (٢)

(١) نقض ٨ ديسمبر ١٩٦٤ مجموعة الأحكام س ١٥ رقم ١٥٩ ص ٨٠٥ •

(٢) نص الشارع على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيب البدنية - فقد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسمين بمنزله واحدة من جهة توافر الموجب لتغليط العقوبة ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر (نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الأحكام س ١٦ رقم ١٦٥ ص ٨٦١) •

الباب الثاني

الخطف

٤٦٢ - تمهيد :

ندرس في هذا الباب جريمة خطف الأطفال والبنات المنصوص عليها في المواد من ٢٨٨ الى ٢٩١ عقوبات . وقد ميز القانون بين الخطف بالتحايل أو بالإكراه وبين الخطف بغير ذلك ، كما ميز بين خطف الأطفال والبنات . وبيان ذلك أن هذه المواد تعاقب على خطف الأطفال سواء بالتحايل أو المواد من ٢٨٨ الى ٢٩١ عقوبات . وقد ميز القانون بين الخطف بالتحايل وبيان ذلك أن هذه المواد تعاقب على خطف الأتفال سواء بالتحايل أو بالإكراه (المادة ٢٨٨) أو بدون ذلك متى كان المجنى عليه دون السادسة عشر (المادة ٢٨٩) . أما الأناث فقد عاقب على خطفهن مهما بلغن من السن سواء كان الخطف بالتحايل أو بالإكراه (المادة ٢٩٠ عقوبات) أو (المادة ٢٨٩) كان الخطف بغير ذلك من الوسائل . وللم يتطلب القانون سنا معينة في الأثني اذا كان خطفها بغير تحايل أو إكراه . واذا فانه يخرج عن نطاق جريمة الخطف الذكر الذي بلغ السادسة عشر مهما كانت وسيلة الخطف . ويتعين أولا أن نبدأ ببيان الأحكام العامة لجريمة الخطف ثم نتلوها ما تتميز به عن غيرها من الجرائم .

الفصل الأول

احكام عامة

٤٦٤ - الركن المادى ؛ ٤٦٥ - الفاعل والشريك ؛
٤٦٦ - القصد الجنائى ؛ ٤٦٧ - الاعفاء من العقاب .

٤٦٤ - **الركن المادى** : يتحقق الخطف - بوجه عام - بانتزاع المجنى عليه من المحل الذى يقيم فيه وابعاده عنه (١) . وقد نصت المادة ٢٥٤ عمومات فرنسى على أن الخطف يتحقق بابعاد الطفل من المحل الذى وضعه فيه من عهد به الى سلطتهم أو ادارتهم . ويتفق هذا النص مع ما اقتضاه القانون الفرنسى فى مواد الخطف من أن يكون المجنى عليه قاصرا مع تشديد العقوبة اذا كان لم يبلغ السادسة عشر .

وواقع الأمر فانه كما قضت محكمة النقض يكفى بعياد واقعة الخطف انتزاع المخطوف من بيته، وقطع صلة بأهله (٢) . ولا يشترط أن تتم واقعة الخطف فى مكان اقامة بل يستوى أن يكون ذلك فى مدرسة أو فى مكان أحد اصدقائه أو فى الطريق العام أو فى أى مكان آخر طالما أدى الخطف الى انتزاع المخطوف من بيته، وقطع صلة بأهله . والمراد بالأهل هنا هو المحيط الذى ينتمى اليه أو يعيش فيه .

وبالنسبة الى خطف الأثنى التى بلغت السادسة عشر فبتم بانتزاعها من المكان الذى تتواجد فيه بغير ارادتها وابعادها عنه رغما عنها . ويكفى فى ذلك أن يكون الانتزاع من المكان الذى تتواجد به سواء كانت مقيمة فيه أو تعمل به أو كائنه به بغير ذلك من الأسباب .

وترتب على ذلك أن الخطف لا يتحقق الا اذا كان المجنى عليه بارادته قد أفلت من نطاق أسرته التى يعيش فى كنفها فتلققه الجاني وآواه فى منزله (٣) على أنه اذا كان المجنى عليه دون السابعة من عمره . فإن ارادته لا تعد بها ويعتبر الشخص الذى تلققه وأخفاه عن أهله خاطفا له . كما لا يتحقق بمجرد دفع المجنى الى الغياب عن أهله لفترة

(١) «Kidnappings» Logoz, P. 279 ويعرف Common law الخطف

بأنه انتزاع المجنى عليه أو « سرقته » من بلده وارساله الى بلد آخر .

(٢) نقض ١٩ مايو ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ١٥٧ ص ٥٤٦ .

وانظر مثالا للخطف فى نقض ٩ ابريل سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س

١٥ رقم ٧٧ ص ٣١٢ .

Garçon, art. 9354-357, no. 16.

(٣)

معينة لأن ذلك لا يتحقق به معنى الانتزاع والابعاد . مثال ذلك من يدفع فتاة - الى أن تقضى معه فترة من الوقت بشرط ألا يكون تركها المكان الذى تقيم فيه بغير ارادتها .

ويلاحظ أن الجريمة تقع حصل خطف المجنى عليه القاصر (ذكرا أو أنثى) من المكان الذى وضعه فيه من يكلفه ، كالمدرسة أو المحل أو المصنع الذى يعمل به . هذا الى أنه لا يشترط أن يرتكب الخطف من المكان الذى يوضع فيه المجنى عليه القاصر بناء على سلطة من يكلفه ، بل قد يحدث فى الطريق العام أو فى أى مكان آخر يتواجد فيه المجنى عليه طالما أنه لا زال مرتبطا بمن يعوله ويكلفه (١) .

(١) Garçon, art. 354-357, no. 17, 18. ١٨ ؛ جندي عبد الملك فى الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٢٧٦ . وقد أشار حرسون الى مثال يوضح فكرة الخطف اخذه عن حكم لمحكمة Bordean فى ٢ أكتوبر ١٨٧٦ ، مؤداه ان طفلا فى الخامسة عشر كان يصاحب والده حين خطفه (ب) بالاشتراك مع (ج) وبعد بضعة أيام قام (ج) بخطف المجنى عليه من المكان الذى وضعه فيه وأخفاه عند والديه . قضت المحكمة بادانة (ب) عن تهمة الخطف وادانة (ج) عن تهمة الاشتراك معه الا انها لم تدن (ج) او والديه عن خطف المجنى عليه من المكان الذى اودع فيه بعد خطفه لأول مرة ، وذلك طالما انه لم يكن قد وضع فى هذا المكان بواسطة والدى المخطوف (انظر رقم ٢١ من المرجع السابق) . وهذا الحكم محل نظر ، ذلك أن الخطف جريمة مستمرة ، ما قام به (ج) ووالده ليس الا استمرارا فى انتزاع الطفل من أبيه . وقد حكم بعد ثوافر جريمة الخطف فى قضية تتلخص وقائعها فى أن المتهم قابل غلاما فى الشارع وأخذه بتصد ادخاله بعض أماكن اللهو ولكنه ادخله فى حجرة ومزق سرواله بعد أن طلب منه موافقته ولما لم يقبل تركه فأدخله فى أحد المسارح حيث عثر عليه . وقد أسست المحكمة قضاءها على ما تبين من أن المتهم لم يبعد المجنى عليه من الدائرة التى بها المنزل والديه وأنه كان يسير هرا فى الشوارع القريبة منه . وأنه دخل منعيا فى نفس الدائرة كان من المحتمل أن يوجد بين المترددين عليه من تكون له معرفة بالطفل أو بذويه كما حصل فعلا . وليس ذلك كله شأن من يريد أن يفرق بين المجنى عليه وبين أهله ويقطع صلته بهم فريقيا وقطعا جديدا (تقضى ١٦ نوفمبر ١٩٣١ موسوعة جندي عبد الملك ج ٣ ص ٢٨٧) .

ويقع الخطف ولو ارتكب من أحد الوالدين أو الجدين اذا وقع على
ممن حكم لهم بحق حضانة المجنى عليه أو حفظه ، الا أن القانون أفرد
عقوبة مخففة لهذا الفعل في المادة ٢٩٣ عقوبات (١) .

متى تتم الجريمة : لما كان الخطف يتحقق بإبعاد المجنى عليه عن مكان
اقامته وهو أمر يتوافر في كل لحظة تمر على المجنى عليه أثناء وجوده في
المكان المخطوف به ، فإن هذه الجريمة تعتبر مستمرة ، أى تستمر طالما كان
المجنى عليه بعيدا عن مكانه الأصلي الذى يقيم فيه وتنتهى بالافراج عن
المجنى عليه .

٤٦٥ - الفاعل والشريك في الخطف :

ساوى القانون في جريمة الخطف بين الفاعل الأصلي والمعرض على
ارتكاب الجريمة واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا خلافا للقواعد العامة (٢) ،
ويرتب على ذلك أن المحكمة عند ادانة المعرض على الخطف لا تكون بحاجة
الى بيان طريقة الاشتراك (٣) .

(١) اتجهت المحاكم الفرنسية بادية الامر الى ان خطف الطفل بواسطة
أحد والديه لا يعتبر خطفا ، وقد اضطر المشرع الفرنسي لسد هذا النقص
الى اصدار قانون ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ أضاف به فقرة مكملة للمادة ٣٥٧
تعاقب على هذا الفعل Garçon, art. 354-357, no. 65. وقد اتجهت
المحاكم المصرية الوجهة ذاتها فلم توافق على اعتبار هذا الفعل خطفا (نقض
٢ يناير ١٩٣٠ وجنابات أسيوط في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩ الموسوعة الجنائية
لجندى عبد الملك ج ٣ ص ٢٩٣) حتى اضطر المشرع المصرى الى اصدار
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ الذى أضاف الى قانون العقوبات المادة ٢٥٣
مكررة (التى تماثل المادة ٢٩٢ عقوبات الحالية) .

(٢) و (٣) نقض ٢٧ ديسمبر ١٩٣٧ و ٢٢ أبريل ١٩٤٠ و ١٤ مايو
١٩٥١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ١١ - ١٣ ص ٥٤٧ . انظر
نقض ١١ أبريل ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٦٩ س ٣٤٧ . ولا يعتبر
المعرض فاعلا معنويا - بعكس ما قالته محكمة النقض - لأن محل نظرية
الفاعل المعنوى ان يكون منفذ الجريمة غير أهل للمسئولية أو ان يكون حسن
النية (محمود مصطفى ، القسم العام طبعة ١٩٦١ ص ٢٨٧ ؛ محمود نجيب
حسنى طبعة ١٩٦٢ ص ٤٧٨) ، وهو ملا يشترط في جريمة الخطف .

ويلاحظ بالنسبة الى الشريك في الخطف أن أعمال الاشتراك يجب أن تكون سابقة على الخطف ، فلا يتصور وقوعها بفعل يعد تاليا له . هذا مع ملاحظة أنه لا يعتبر عملا تاليا للخطف كل فعل قد يساهم به الشريك عقب انتزاع المجنى عليه من مكانه وابعاده عنه طالما كان لازال مبعدا باعتبار أن الخطف كما قدمنا جريمة مستمرة . وعلى ذلك فإن تداخل الغير للوساطة بين الجاني وأهل المجنى عليه لاعادة المجنى عليه بعد دفع القدية قد ينطوي على اشتراك في الخطف اذا ثبت أن هذا الغير قد تداخل في الجريمة كأن يتفق مع الجاني على الاستمرار في الخطف طالما لم تدفع القدية . على أن مجرد الوساطة في اعادة المجنى عليه وقبض القدية يصح أن يكون منفصلا عن الخطف ولا يصلح بذاته دليلا على الاشتراك فيه ، بل يتعين على المحكمة أن تثبت اعتمادا على أدلة أخرى قيام هذا الاشتراك (١) .

٤٦٦ - القصد الجنائي :

جريمة الخطف عمدية . ويشترط فيها توافر القصد الجنائي العام وهو اتجاه ارادة الجاني الى انتزاع المجنى عليه من المكان الذي يقيم فيه أو يعيش فيه مع من يكلفه وابعاده عنه مع علمه بذلك (٢) . فلا يتوافر اذا لم يكن الجاني قد أراد أن يقطع صلة المجنى عليه بأهله كالذى يستدرج طفلة الى مسكنه لسرقة قرطها ، أو الذى يستدرج فتاة الى مكان بعيد عن أهلها لقضاء فترة من الوقت معها . ويتنفي القصد اذا جهل الجاني بأن المجنى عليه لم يبلغ السادسة عشر عاما (٣) .

(١) نقض ٧ مايو ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٣١ ص ٤٧٧ .
وانظر نقض ٢٤ فبراير ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٥٣ ص ٢٤٩ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٩١ ص ٨٣٩ .

(٢) نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣١ و ٣١ مارس ١٩٥٢ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٧ و ٨ ص ٥٤٧ .

ومتى توافر القصد وقعت الجريمة أيا كان الباعث عليها (١) . فلا عبرة بما اذا كان الجاني قد استهدف من جريمته الانتقام من أهل المجنى عليه أو هتك عرضه (٢) أو أخذ فدية من أهله أو تبنيه أو استغلاله في التسول أو الشحاذة .

٤٦٧ - الاعفاء من العقاب :

نصت المادة ٢٩١ عقوبات أنه اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما (٣) . ويشترط أن يكون الزواج صحيحا فلا يتحقق الاعفاء اذا كان الجاني يتمتع عليه قانونا الزواج بمن خطفها كما اذا كان كتابيا وهي مسلمة . ولم يتطلب القانون أجلا معيناً يتم فيه الزواج ، ولذا يجوز أن يتم أثناء المحاكمة وقبل صدور حكم فيها ، وكل ما يشترط هو أن يتم قبل صدور حكم من محكمة الموضوع فلا أثر لهذا الزواج على الطعن في الحكم أمام محكمة النقض اذا تم بعد صدور الحكم . ولا يستفيد من هذا الاعفاء غير من تزوج بالمخطوفة سواء كان فاعلا أو شريكا ، دون غيره من المساهمين في الجريمة . ولم يرد بالنص علاج لحالة ما اذا طلق الخاطف زوجته بعد الحكم ببراءته لا متنازع العقاب . ونرى وجوب التدخل بنص يجيز محاكمة الجاني اذا طلق زوجته دون مبرر خلال مدة معينة من تاريخ زواجه مع تعليق رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى من المجنى عليه .

(١) نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٥٤٧ ؛ ونقض ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ١١٧ ص ١١٦ . وقد حكم بأنه لا ينفي المسؤولية عن الجاني أن يكون قد ارتكب فعلته على مراءى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معينين أو مدفوعا اليهم بغرض معين (نقض ١٥ يونيو ١٩٤٢ المجموعة السابقة رقم ٩ ص ٥٤٧) .

(٢) نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٧ ص ٥٤٧ .

(٣) تقضى المادة ٣٥٦ عقوبات فرنسي على أنه اذا تزوج الخاطف بمن خطفها فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية عليه الا بعد ابطال عقد الزواج بواسطة المحكمة المدنية وبناء على شكوى تقدم ممن يحق لهم طلب ابطال هذا الزواج .

المفصل الثاني

الخطف بالتحايل أو بالإكراه

٤٦٨ - تمهيد ؛ ٤٦٩ - صفة المجنى عليه ؛ ٤٧٠ -
التحايل أو الإكراه ؛ ٤٧١ - العقوبة .

٤٦٨ - تمهيد :

تتطلب هذه الجريمة فضلا عن الأحكام العامة لجريمة الخطف توافر شرط مفترض يتعلق بصفة المجنى عليه ، وعنصر اضافي للركن المادى هو التحايل أو الإكراه .

٤٦٩ - صفة المجنى عليه :

تقع هذه الجريمة على الذكور أو الاناث . ويشترط ألا يبلغ سنه ستة عشر سنة كاملة (المادة ٢٨٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠) والا فانه تسرى عليه أحكام جريمة القبض بدون وجه حق . أما اذا كانت المجنى عليها من الاناث فانه يستوى أن تكون دون السادسة عشر أو تزيد عن هذه السن (المادة ٢٩٠ عقوبات) .

وبناء على ذلك فان وقوع الجريمة على الذكور الذين لم يبلغوا ستة عشرة سنة كاملة يحولها الى قبض بدون وجه حق (المادتان ٢٨٠ و ٢٨٢ عقوبات) بخلاف الحال فى الاناث فانها تخضع فى جميع الأحوال لاحكام الخطف (المادة ٢٩٠ عقوبات) (١) .

(١) قارن نقض ٢ ابريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد فى ٢٥ عاما رقم ٦ ص ٥٤٧ حيث يأخذ بالتقويم الهجرى استنادا الى أنه أصلى للمتهم .

ونرى احتساب السن وفقا للتقويم الميلادى باعتبار أنه هو التقويم
المعتبر فى المعاملات الرسمية، وقد أخذ به قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة
الى المواعيد .

٤٧٠ - التحايل او الاكراه :

يتطلب الركن المادى فى هذه الجريمة وقوع الخطف بناء على التحايل
أو الاكراه . ويقصد بالتحايل كل فعل من أفعال الغش والتدليس تمكن
به الجانى من خداع المجنى عليه أو من يكفله ولا يكفى مجرد الكذب
العادى أو الوعد الكاذب المجرد لاعتباره تحايلا ما لم يتأيد فعل الغش (١) .
ولذا يمكننا أن نقول ان هناك ثمة تطابق بين فكرة الاحتيال فى النصب
وفكرة التحايل فى الخطف ، وأنه لا يكفى مجرد الاغواء لحصول التحايل .
ويستوى أن يكون المخدوع بهذا التحايل هو المجنى عليه نفسه أو أهله
أو من يقوم برعايته . وقد حكم تطبيقا لذلك أنه يصح أن يقع التحايل على
ادارة المدرسة الخاصة التى يتلقى فيها المجنى عليه دروسه (٢) . وحكم
بتوافر جريمة الخطف بالنسبة الى شخص حمل فتاة على مفاداة منزل

(١) نقض ١٥ يونية سنة ١٩٤٢ ومجموعة القواعد فى ١٥ عاما ج ١
رقم ٢ ص ٥٤٦ وقد حكم بأنه اذا طلب التهم من المجنى عليها ان تسلمه ابنتها
لتذهب معه الى منزل والدها ليراه وتتناول العشاء عنده ، فسلمتها أباه
فأخفاها فى جهة اخرى غير معلومة ، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت
ان تذهب مع امها الى ذلك المنزل وانها ذهبت اليه مرة وحدها ثم عادت .
فان هذه الواقعة تكون جنائية خطف من غير تحيل أو اكراه ، اذ ان ما قاله
المتهم لام المجنى عليها لا يمدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال
طرق الغش والابهام (نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المجموعة السابعة ج ١
ص ٥٤٦) .

(٢) ومثال التحايل ان شخصا انتحل شخصية والد المجنى عليه
وانصل بكتاب المدرسة وأخبره بوفاة جده المجنى عليه وطلب اليه أن يأذن له
بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، ولما استبطل خروج المجنى عليه اتصل
بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبديا التأثير والألم من عدم خروجه فخدع
الناظر وأذن للمجنى عليه بالخروج (نقض ٢٢ يونية سنة ١٩٥٣ المجموعة
السابقة ج ١ رقم ٣ ص ٥٤٦) .

أهلها بأن أوهمها بواسطة خطابات موقعة باسم مزور بأن شابا ينتظرها في مدينة مجاورة للزواج بها (١) .

أما الاكراه فيقصد به كل فعل من شأنه أن يعدم الإرادة عن المجنى عليه سواء تم ذلك بإحدى وسائل الاكراه المادى (٢) أو الأدبى أو كل ما من شأنه أن يفقد المجنى عليه إرادته كاعطاء المواد المخدرة . كما لا يتوافر الرضاء اذا كان المجنى عليه لم يبلغ السابعة من عمره (٣) ، أو انتهز الجانى فرصة فقدانه الشعور بسبب نومه أو وجوده في حالة سكر أو انغماء أو جنون .

٤٧٠ - مكررا - الخطف المقترب بالاعتصاب :

شدد القانون العقاب الى الاعدام اذا اقترنت جناية خطف أثنى بالتحايل أو بالاكراه بمواقعتها بغير رضاها ، أى اغتصابا . ومن ثم يجب أن يتوافر شرطان في هذا الطرف المشدد :

١ - الاغتصاب : ونحيل هنا الى أركان جناية اغتصاب الأثاث .

٢ - الاقتران : ويقصد به المعاصرة الزمنية للاختطاف سواء كان أثناء

(١) نقض فرنسي ٢٤ مارس سنة ١٨٢٨ مشار اليه في جرسون ، المواد ٣٥٤ - ٣٥٨ رقم ٤١ . وقد حكم بأنه اذا اثبت الحكم في حق المتهم انه توجه الى مكان المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو في الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما اراد الشاهد ان يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يتعد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة موهما اياه انه سيصحبه الى جده ثم اخفاه بعد ذلك عن اهله فاصدا قطع صلته بهم وستره عن لهم حق ضمه ورعايته ، فان ذلك مما تتوافر به جريمة الخطف بالتحايل (نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٣٦ ص ١٧٧٢ . ٠١) ويلاحظ ايضا ان ظرف الاكراه متوافر في هذه الجريمة لأن المجنى عليه كان دون السابعة من عمره .

(٢) قضى بأنه اذا اثبت الحكم ان المجنى عليها كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها وأن المتهم الأول جذبها من يدها الى خارج الغرفة وأنصرف بها الى الطريق ومعها المتهم الثانى فان ما اثبتته الحكم في ذلك يتوافر به ركن الاكراه (نقض ١١ يناير سنة ١٩٥٥ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ١ رقم ٤ ص ٥٤٦) .

(٣) أنظر نقض ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ،

ج ١ ص ٥٤٧ .

أو بعده ، طالما وقع ذلك قبل استرداد المخطوفة لحريتها • ولا يشترط أن يكون الاغتصاب هو سبب الخطف •

١ - الاغتصاب : ونحيل هنا الى أركان جناية اغتصاب الاناث •

٢ - الاقتران : ويقصد به المعاصرة الزمنية للاختطاف سواء كان أثناء أو بعده ، طالما وقع ذلك قبل استرداد المخطوف لحرته ولا يشترط أن يكون الاغتصاب سببا للخطف •

٤٧١ - العقوبة :

يعاقب على الخطف بالتحايل أو بالاكراه بالعقوبات الآتية :

١ - الاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان المجنى عليه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة (المادة ٢٨٨ عقوبات) • ويستوى أن يكون الجاني قد ارتكب الخطف بنفسه أو بواسطة غيره •

٢ - الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان المجنى عليه أثنى • ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا اقترنت بها جناية واقعة المخطوفة بغير رضائها (المادة ٢٩٠ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة) وقد ساوى القانون بين الخاطف بنفسه والخطاف بواسطة غيره • فكل منهما يعتبر فاعلا أصليا في الخطف •

الفصل الثالث

الخطف بغير التحايل أو الاكراه

٤٧٢ - حكمه ؛ ٤٧٣ - العقوبة .

٤٧٢ - حكمه :

والآن وقد بينا الأحكام العامة لجريمة الخطف والمراد بالتحايل أو الاكراه ، لا نجد صعوبة في تحديد أحكام الخطف بغير التحايل أو الاكراه . فهذه الجريمة لا تتطلب أكثر من توافر الأحكام العامة لجريمة الخطف مع تخلف عنصر التحايل أو الاكراه وافترض أن المجنى عليه - ذكرا كان أو أنثى - طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة . أما إذا زاد المجنى عليه عن هذه السن فإنه يتعين مساءلة الجاني عن جريمة قبض بدون وجه حق .

٤٧٣ - العقوبة ؛

عقوبة هذه الجريمة هي السجن من ثلاث سنوات الى عشر اذا كان المخطوف ذكرا ، والاشغال الشاقة المؤقتة اذا كان المخطوف أنثى (المادة ٢٨٩ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) .

القسم الخامس

جرائم المساس بالشرف والاعتبار

نص قانون العقوبات في الباب السابع من الكتاب الثالث في المواد من ٣٠٢ الى ٣١٠ عام على جرائم القذف والسب وافشاء الأسرار • وتترك هذه الجرائم في وحدة الحق المعتدى عليه وهو الشرف والاعتبار ، ويعنى به المكانة التى ينالها الشخص في الجماعة ، وتتكون من رصيد تصرفاته الموروثة والمكتسبة • وتحدد هذه المكانة وفقا لمعيار موضوعي قوامه الرأى العام في المجتمع الذى يعيش فيه لا طبقا لآراء الشخص عن نفسه (١) •

الباب الاول

القذف

٤٧٥ - تمهيد :

نصت المادة ١/٣٠٢ عقوبات على أنه « يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا او كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا ، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه» . ويبين من هذا أن هذه الجريمة تتطلب ركنين : (١) ركن مادی قوامه عناصر ثلاثة هي : الاسناد وأن يكون قدورد على واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت اليه أو احتقاره ، وعلانية الاسناد . (٢) ركن معنوی هو القصد الجنائي . وسوف فيمايلي هذين الركنين . ثم نبين أسباب الاباحة التي تجرد الفعل من صفة التجريم .

الفصل الأول

الركن السادس

٥٧٦ - الاسناد ؛ ٤٧٧ - موضوعه ؛ ٤٧٨ - علانيته ؛
٤٧٩ - علانية القول أو الصياح ؛ ٤٨٠ - علانية الفعل
والإبماء ؛ ٤٨١ - علانية الكتابة ؛ ٤٨٢ - رقابة محكمة
النقض .

يتحقق هذا الركن بتوافر ثلاثة عناصر : (١) الاسناد . (٢) موضوع
الاسناد . (٣) علانية الاسناد .

٥٧٦ - الاسناد :

يتحقق الاسناد بنسبة أمر الى شخص معين . ويستوى نسبة الأمر الى
الى الشخص بصفة تأكيدية أو بصورة تشكيكية . وبعبارة أخرى فان
الاسناد يتحقق بمجرد الاخبار بواقعة تحتل الصدق والكذب ، وذلك
لأن هذا الفعل من شأنه أن يلقي في روع الجمهور ولو بصفة مؤقتة احتمال
صحة الواقعة ، وهو ما يكفي وحده للمساس بشرف المجنى عليه
واعتباره (١) .

ويستوى أن ينسب الجاني الواقعة الى المجنى عليه باعتبارها من
معلوماته الخاصة أو بوصفها رواية ينقلها عن الغير (٢) أو اشاعة يرددها .
ولا يحول دون وقوع هذا الاسناد ، أن تكون الواقعة المسندة الى المجنى
عليه قد سبق اعلانها من قبل أو سبق نشرها (٣) .

(١) نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٨٢ ص
٢٥١ ، نقض ١٧ يناير سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ١٥ ص ٩٤ .

(٢) قضى بأنه يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التي اذاعها
الجاني منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك ان نقل الكتابة التي تتضمن
جريمة ونشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء يسواه (نقض
٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١٨١ ص ٩٩٢) .

وانظر نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٨٣ ص
٢٥١ .

(٣) بشرط ان يثبت قصده الجنائي نحو اسناد هذا المعنى السيء .

ويستوى أن يكون المعنى السيء واضحا لا يحتاج الى تفسير ، أو
مخفيا في لفظ برىء (١) ، أو يكون في صورة تلميح (٢) ، أو كتابة (٣) .
وبوجه عام فانه لا عبرة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف طالما أنه
يشير لدى القارئ الشك في شرف المجنى عليه (٤) .

ويتحقق الاسناد بطريق القول أو الكتابة به أو الرسم (٥) أو الفعل
أو الإشارة .

٤٧٧ - موضوع الاسناد :

يتمتع لتحقيق جريمة القذف ورود الاسناد على موضوع معين ، هو
أن يسند الجاني الى المجنى عليه واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقابه جنائيا

(١) قضى بأن « المداورة في الاساليب الانشائية بفكرة الفرار من حكم
القانون لا تقع فيها للمداور ما دامت الاهانة تتراءى للمطلع خلف شعارها
وتستشعرها الانفس من خلالها . انما تلك المداورة مخبئة اخلاقية شرها
ابلغ من شر المصارحة فهي اخرى بترتيب حكم القانون (نقض ٢٧ فبراير سنة
١٩٢٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٦٦ ص ١٤٦) وانظر نقض ٢٤ أبريل سنة
١٩٤٤ ج ٣ رقم ١٠٧ ص ١٧٠ .

(٢) كما لو قال عن شخص انه طويل اليد او مكسور العين وكمن يقول
لشخص « ما أبى فاجر » (انظر محمد عبد الله في جرائم النشر طبعة ١٩٥١
ص ١٧٣ وما بعدها) .

(٣) نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٧٢
ص ٢٢٠ . وفي هذا الحكم قالت محكمة النقض انه ليس للقاذف أن يتعلل
بكون المقال الذى عوقب من أجله موضوعا في قالب اسئلة . وفي هذا المعنى :
7 juillet 1937, D. H. 1937, 490, 21 juillet 1953, Bull. no. 255 ; 20 Janr.
1958, Bull. no. 110 ; 24 nov. 1960, Bull. no. 552.

(٤) ويبدو عادة في الكاريكاتور وهو يقابل الكتابة في الكتابة . يريد به
الرأس تقرير المعنى في ذهن القارئ . ومن تطبيقات ذلك انه حكم بأن نشر
صورة تمثل وجه « رئيس الوزراء على جسم امرأة عارية الا من غلالة شفافة
في ضع شائن وكتب تحتها الرقص على السلام تعتبر سبا » (محكمة جنائيات
القاهرة في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ٦٨٠ الأزبكية سنة ١٩٤٨
أشار اليه الأستاذ محمد عبد الله ، المرجع السابق ص ١٨٠ و ١٨١) .

(٥) وقد ذهبت محكمة النقض في جرائم القذف والسب التى تقع
بطريق النشر الى أن من سلطتها مراقبة محكمة الموضوع في تفسير المقال
موضوع الجريمة لتستظهر مرامية وتبين مناحيه (نقض ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٣ ص ٥٧) قارن نقض ١٥ يونيو
سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٣٩ ص ٦٠ .

(٤٥٨ - الوسيط في قانون العقوبات - ج ٢)

أو احتقاره عند أهل وطنه (١) . وهو ما يعنى المساس بشرف المجنى عليه أو اعتباره . ويشترط فى موضوع الاسناد ثلاثة عناصر هى تعيين الواقعة ، وتحديد طبيعتها ، وتعيين الشخص الموجه اليه القذف .

١ - تعيين الواقعة :

يشترط فى فى الأمر المسند الى المجنى عليه أن يكون معينا ومحددا على نحو يمكن اقامة الدليل عليه ، لا أن يكون فى صورة مرسلّة مطلقة غير منضبطة (٢) . وفى هذا الشرط يتميز القذف عن السب فهذا الأخير يتحقق بمجرد اسناد العيب دون أن يتضمن واقعة معينة . فلا يعتبر قذفا تمنى الشر للشخص أو توقع الضرر له فى المستقبل ، ولو كان الشر أو الضرر محددا طالما أنه لا يتعلق بواقعة محددة . ومثال تعيين الواقعة أن يسند الجانى الى المجنى عليه أنه سرق منه مبلغا من المال أو أنه زنى بامرأة معينة أو أنه احتال على فلان . أما قوله بأن المجنى عليه لص أو زان أو نصاب فلا يعلو أن يكون اسنادا ليعب لا يحوى واقعة معينة الامر الذى يعتبر سبا (٣) . ولا يشترط فى تحديد الواقعة أن يكون كاملا بحيث يتضمن جميع عناصر الواقعة فى أذهان الغير . أما اللفظ الغامض العام الذى لا ينطوى على نسبة وقائع معينة فلا تتوافر به القذف .

ولا يشترط فى تحديد الواقعة ذكرها بتفاصيل معينة بل يكفى استخلاص هذا التحديد على نحو مفهوم ، ولو كان هذا الفهم فى محيط ضيق .

وفى فصل قاضى الموضوع فى مدى تعيين الواقعة فى حدود سلطته الموضوعية على ضوء الظروف التى وقع فيها القذف . ومن هذه الظروف أن يكون الحديث دائرا عن سرقة مال معين فيسند خلاله أحد الحاضرين الى

(١) نقض ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩ ص

١٠٦ .

(٢) Crim. 22 mars 1966, Bull. 108, Hugueney Rev. sc. crim. 1966, p. 897.

س ٢٣ رقم ٢٢١ ص ٩٩٥ . Levasseur, Rev. sc. crim. 1967, p. 455.

آخر أنه لص ، فانه يطلب على قول الجاني أنه أراد نسبة سرقة المال الذي يدور حوله الحديث الى المجنى عليه مما يعتبر قذفا .

٢ - طبيعة الواقعة :

يشترط في الواقعة أن يكون من شأنها عقاب من تنسب اليه أو احتقاره . ومعنى ذلك أن الواقعة يجب أن تكون من طبيعتها احداث هو الأثر . ويلاحظ أن كلمة (الاحتقار) تتسع لقابلية الواقعة للعقاب عليها ، لأن كل ما يعاقب عليه أمر محتقر ، ولا عكس . والمراء بالاحتقار هو ما يمس الشرف أو الاعتبار . وقد عني قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ بالنص صراحة على هذا الوصف لقيام جريمة القذف .

ولا صعوبة بالنسبة الى الواقعة المعاقب عليها جنائيا اذ المناط في تحديد مدلولها هو قانون العقوبات والقوانين الجنائية المكملة . ويدق الأمر اذا كانت الواقعة معاقبا عليها تأديبيا . والراجح أن القذف يتوافر في هذه الحالة لأن الجزاء التأديبي يمس الاعتبار الوظيفي للمجنى عليه ، وقد يكون أقسى عليه من غرامة بسيطة (١) . هذا الاضافة الى القذف يمس اعتبار الانسان الاجتماعي والمهني والوظيفي سواء بسواء .

ولم يحتم القانون أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل يكفي أن يكون من شأنها احتقاره عند أهل وطنه . ويتحقق ذلك بكل ما من شأنه الحط من كرامته واضعاف قدره لدى الناس . وبعبارة أخرى كل ما يمس شرفه واعتباره في نظر المجتمع سواء باعتباره عضوا في المجتمع (الاعتبار الاجتماعي) أو بالنظر الى مهنته ، (الاعتبار المهني) أو بالنظر الى وظيفته (الاعتبار الوظيفي) . ومن أمثلة ذلك أن ينسب شخص الى آخر أنه يغش في الامتحان ، أو أنه يقوم بأعمال غير مشروعة مع بعض القليات في مكتبه ، أو أنه يعاشر امرأة معاشرة غير شرعية ، أو أنه مريض بمرض معد ، أو أنه طبيب يعتمد اطالة فترة العلاج ليتقاضى ربحا أكبر ، أو أنه محام

(١) محمود نجيب حسني ، ص ٥٢٨ . نقض ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٢
مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٢٢١ ص ٩٦٥ .

يحمل قضاياه ، أو أنه قاض يجمع بين عمله وبين الحماماء (١) أو ينسب الى آخر أنه قد ورث عن أهله ضعفا في العقل (٢) . أو أنه يحمل اسما غير الذي ورد في شهادة ميلاده ، أو أنه ارتد عن الاسلام ، أو أنه قد أشبه أفلاسه .

ولما كان اعتبار الشخص وشرفه هو حصيللة الرصيد الذي يتكون من صفاته وأخلاقه وتصرفاته وسبعته سواء ما يمس منها شخصه كفرد في المجتمع أو ما يمس مهنته التي يمارسها ، فإن الواقعة الموجبة للاحتقار يجب أن تصرف الى واحد من عناصر هذا الرصيد . ولا يشترط أن تكون الواقعة المسندة الى المجنى عليه غير مشروعة ، فهناك من الأفعال المشروعة ما يعتبر وصمة خلقية في المجتمع (٣) ، كالمعاشرة غير المشروعة للنساء ولعب القمار (٤) . هذا كما لا يشترط أن تكون الواقعة المسندة قد قيل بارتكابها من المجنى عليه في القذف ، فقد يسند الى الغير أنه كان مجنيا عليه في واقعة معينة بصورة مهينة قد تمس اعتباره وكرامته وتحط من قدره بين الناس (٥) .

(١) نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٢٢١ ص ٩٩٥ . هذا فضلا عن اعتبار هذه الواقعة مستوجبة عقاب القاضي تأديبيا .

(٢) انظر : Grim. 20 déc. 1923, D. H. 1924. 68.

(٣) وقد حكم بتوافر القذف من قول الجاني (ان المجنى عليه يؤجر شقة مفروشة في منزله لكل من هب ودب ويقيم فيها أحيانا حفلات صاخبة تمتد الى ما قبل الفجر) (نقض ٢١ مايو سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ١٨٧ ص ٧٥٦) .

(٤) محمود نجيب حسني ، ص ٥٣٠ .

(٥) لا يعاقب القانون القمار وان عاقب من يعد مكانا للعب القمار . المادة ٣٥٢ عقوبات .

(٥) كان ينشر في احدى الصحف أن اثنين انتحما مكتب محام وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانهالا عليه ضربا بالعصى الفليطية وأمرأه بخلع ملابسه ووقف المحامي عاريا في مكتبة وأوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلد ثم حاولا الهرب بعد أن اخذا حبلته (راجع نقض ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ ص ٤٧) .

ولا يشترط أن تكون الواقعة محتقرة في نظر جميع أهل الوطن الذي ينتمى اليه المجنى عليه كما قد توحى بذلك خطأ عبارة المادة ٣٠٢ عقوبات ، بل يكفي أن تكون من طبيعة الواقعة المنسوبة الى المجنى عليه تحقيره عند أهل الجماعة التي يعيش فيها أو المهنة أو الوظيفة التي ينتمى اليها ، سواء كان المجنى عليه من أهل الوطن أو أجنبيا . وبالتالي فإن المحكمة لا تبحث في المعتقدات الشخصية للمجنى عليه حول معنى الشرف أو الاعتبار ، فالمعنى المذكور موضوعي بحث بالنسبة الى المجتمع المصري . فلا يصلح دفاعا أفكار المجنى عليه عن الواقعة وكونها غير محتقرة لديه . فالعبرة هي بنظرة المجتمع لا بنظرة المجنى عليه اليه .

ومن ناحية أخرى ، فإن تقدير المنبعث من الواقعة لا يتحدد في ضوء الباعث من نسبتها الى المجنى عليه . فلا تقدير الجاني ولا لاتقدير المجنى عليه لمعنى الواقعة له تأثير في تحديد طبيعة الواقعة .

ويلاحظ أنه اذا كان من سلطة محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومعناها فإن لمحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية على بحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجه الصحيح (١) .

ولا يشترط في الواقعة المسندة أن تكون كاذبة (٢) ، اذ يستوى في نظر القانون أن تكون صحيحة أو كاذبة . ولا يسمح للجاني أن يثبت صحة الواقعة الا في حالة القذف في حق موظف عام ، كما سنبين فيما بعد .

٣ - تعيين الشخص الموجه اليه القذف :

تفترض جريمة القذف الاخلال باعتبار شخص معين ، ومن ثم وجب تعيين هذا الشخص ، ولا يشترط لهذا التعيين تحديده بالاسم أو تعيينه

(١) نقض ١٦ يناير ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٣ ص ٤٧ .

(٢) فيبعد قاذفا من ينسب الى رجل انه يعول في معيشته على بغاء

امراة ولو صح ذلك .

صراحة بل يكفي تحديد شخصيته بغير ذلك من الامارات (١) كالزمان والمكان والمهنة وغير ذلك من معالم الشخصية . فلا يكفي لذلك توجيه القانون أن تكون صحيحة أو كاذبة ولا يسمح للجاني أن يثبت صحة دون اعتبار الشخص الموجه اليه القذف معينا ألا يكون ذلك متاحا الا لبعض القراء فقط دون غيرهم .

ويعمد بعض الكتاب في محاولة التهرب من المسؤولية الى محاولة اخفاء الشخص المذدوف في حقه بعدم ذكر اسمه وطرح الوقائع المنسوبة اليه في عبارات منمقة وأسلوب جذاب يحتمل أكثر من معنى ، حتى اذا ما وقع تحت طائل المسؤولية ادعى أنه كان يريد المعنى الحسن لا المعنى السيء . أو أن مراده لم ينصرف الى شخص معين ولمحكمة الموضوع أن تستعين بطروفي خارجة عن المقال الذي يحتوى على القذف لتحديد الشخص المذدوف في حق ، متى كان هذا التحديد ممكنا لدى بعض الناس ولو كان ذلك راجعا لعلاقتهم بالمجنى عليه .

ويستوى في هذا الشخص أن يكون طبيعيا أو معنويا . وبالنسبة الى الشخص الطبيعي ، فان الحماية الجنائية لاعتباره تمتد اليه بغض النظر عن سنه وجنسه وأهليته المدنية وجنسيته ، ذلك أن الاعتبار لصيق بصفته عضوا في المجتمع وهو أمر يثبت له بحكم كونه انسانا يعيش في هذا المجتمع .

وبالنسبة الى الشخص المعنوي ، فيجب بطبيعة الحال لتوافر هذه الصفة لديه أن يكون متمتعاً بالشخصية القانونية . وفي هذه الحالة يعتبر هذا الشخص وحده هو المجنى عليه في جريمة القذف . هذا الا اذا ثبت أن القاذف قد مس كذلك بعض أعضاء معينين ممن يدبرون هذا الشخص المعنوي (شركة مساهمة مثلا) . فانه في هذه الحالة يكون هؤلاء بدورهم

(١) نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٢٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٠ ص ٩ . في هذا المعنى نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٣ ص ٥٤ . ومسألة تعيين الشخص المذدوف في حقه أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التديرية دون رقابة محكمة النقض (نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١١ ص ٢٢٤) .

مجنيا عليهم ويحق لكل منهم الادعاء المباشر على الجاني (١) ، استقلالا عن الشخص المعنوى نفسه الذى يحق له الادعاء المباشر أيضا بسبب ما أصابه من ضرر نتيجة لهذا القذف . فاذا وجه القذف الى مجموعة من الأشخاص لا تمتع بالشخصية المعنوية ، فانه لا تقع جريمة القذف على هذه المجموعة طالما أنها لا تتمتع بشخصية قانونية . الا أنه يثور البحث عما اذا كان كل عضو من أعضاء هذه المجموعة يمكن اعتبار القذف واقعا عليه أم لا . ذهب رأى (٢) الى أن القذف يعتبر في هذه الحالة موجها الى كل عضو من أعضاء هذه المجموعة . ووفقا لذلك قضت محكمة النقض بأن عبارات القذف الموجهة الى مجموعة من الناس كمجلس الأقباط الملى مثلا تعتبر موجهة الى أفراد ذلك المجموع ، فيكون لكل فرد من أفراد الحق في طلب تعويض ما ناله من ضرر بسبب هذا القذف (٣) . وخلافا لذلك اتجه رأى آخر الى عدم المعاقبة على القذف باعتبار أن الاسناد لا يتعلق بأفراد المجموعة بصفاتهم الشخصية وانما بصفاتهم أعضاء فيها (٤) . ونرى أن تحديد المجنى عليه في جريمة قذف مجموعة من الناس لا تتمتع بالشخصية القانونية يتوقف على اعتبارين : الأول هو مضمون عبارات القذف والثانى هو عدد أفراد المجموعة . فان كان الظاهر من عبارات القذف أنها تنصرف الى كافة أفراد المجموعة أو أنها تنصرف فقط الى مجلس إدارتها ، وقعت جريمة القذف سواء على كافة أفراد المجموعة أو على أفراد مجلس الإدارة فقط على حسب الأحوال . أما اذا لم يتضح ذلك من عبارات القذف وجب النظر الى عدد أعضاء المجموعة ، فان كان العدد محدودا بحيث يمكن معرفة

(١) أنظر نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٢٧ ص ٣٧٧ .

(٢) محمود مصطفى ، ص ٣٣١ .

(٣) نقض ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ رقم ١٠٤ .

أعضائه بسهولة اعتبر القذف واقعا على كل من هؤلاء . الا أنه اذا كان العدد كبيرا بحيث لا يسهل معرفة أفراده لا تقع جريمة القذف (١) .

ولا تتوافر الجريمة اذا تم القذف في حق الموتى ، الا اذا تناول أحد أقاربه بطريق غير مباشر ، وذلك بناء على أن من عناصر اعتبار الشخص في المجتمع صفاته الوراثية واعتبار الأسرة التي ينتمى إليها ، مثال ذلك أن يقال عن امرأة متوفاة أنها كانت تعاشر غير زوجها ، وأنجبت ولدا غير شرعى فهذا القذف يمس ابن المتوفاة ويعتبر سندا اليه .

٤٧٨ - علانية الاسناد :

يتمتع لتوافر جريمة القذف أن يقع الاسناد علنا . وقد أحالت المادة ٣٠٢ عقوبات الى المادة ١٧١ فيما يتعلق بالطرق التي تتحقق بها العلانية وهذه الطرق لم ترد في تلك المادة على سبيل الحصر ، وانما ذكرت على سبيل البيان . وبعبارة أخرى فان هذه الطرق تتحقق بها علانية حكومية في نظر القانون ، دون الاخلال بتوافر العلانية الفعلية بغيرها من الطرق . وهذا الحكم مستمد من المادة ١٧١ عقوبات التي أشارت الى (أية وسيلة أخرى من وسائل العلانية) .

واستثناء من عنصر العلانية نصت المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات على معاقبة من قذف غيره بطريق التليفون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ ولا يشترط أن يكون المذوف في حقه موجودا عند اسناد القذف اليه ، وذلك لأن الحق المعتدى عليه ليس هو شعور المجنى واحساسه الخاص وانما هو اعتباره وشرفه في نظر المجتمع وهو ما يتحقق الاعتداء عليه بالقذف ولو تم الاسناد في غيبته (١) .

وتختلف طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ باختلاف طرق الاسناد وهي القول ، والفعل أو الايحاء ، أو الكتابة أو الرسوم أو الصور .

(١) بل وفي هذه الحالة قد ينتفى عنصر العلم بالمجنى عليه في القصد الجنائي ، فلا تتوافر الجريمة لانهايار الركن المعنوي . وقد ذهب القضاء الفرنسى الى العقاب على جريمة القذف اذا كان عدد اعضاء المجموعة محدودا: Crim. 10 juill. 1937, D. P. 1938, 141.

(٢) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٢١ ص ٥٨٩ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ج ٦ رقم ٥٧ ص ٨٧ .

٤٧٩ - علانية القول أو الصياح :

وتحقق في احدى صور ثلاث :

١ - الجهر بالقول أو الصياح أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر • ٢ - الجهر بالقول أو الصياح في محل خاص بحيث يستطيع سماعه من يكون في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق • ٣ - اذاعة القول أو الصياح بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى •

وبين مما تقدم أن علانية القول أو الصياح تستمد من المكان العام الذى أجهزت به كما في الصورة الأولى ، أو الذى يستطيع سماعه فيه كما في الصورة الثانية ، كما تستمد من وسيلة الاذاعة اذا كان من شأنها اتاحة الصور الثلاث •

المكان العام : في هذه الحالة تستمد العلانية من مكان الجهر بالصوت سماع الصوت للجمهور كما في الصورة الثالثة • وفيما يلي نبث هذه أى يتحقق اذا نطق بالقول أو الصياح في محفل عام أو أى مكان آخر مطروق ولو ثبت أن أحدا من الناس لم يسمع الصوت بالفعل •

ويراد بالمحفل العام الاجتماعى العام الذى يشترك فيه جمهور من الناس لم يدعوا اليه بصفته الشخصية (١) •

يسترشد القاضى في تحديد عمومية الاجتماع بعدد الحاضرين وطبيعة ما لهم من صفات وشروط اشتراكهم في الاجتماع (٢) •

(١) نص قانون الاجتماعات العامة (المادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ على أن الاجتماع يعتبر عاما اذا رأى (المحافظ) ان الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها وبسبب أى ظرف آخر ليس له الصفة الصحيحة لاجتماع خاص • على ان هذا الضابط لا يصلح الاستناد اليه في تقرير علانية القذف ذلك أنه وان كان الاجتماع يعتبر عاما من حيث العلانية وفقا لقانون الاجتماعات الا انه ليس كل اجتماع خاص في نظر هذا القانون يعتبر كذلك بالنسبة الى العلانية •

(٢) فكلما كان العدد كبيرا وتوفقت الروابط بين الحاضرين وكان اشتراكهم في الاجتماع مرده توافر صفات معينة فيهم كان ذلك ادعى لاعتبار الاجتماع خاصا •

أما الطريق العام فهو مكان عام بطبيعته تتحقق فيه العلانية دائما ولو لم يوجد به أحد وقت التفوه بمبارات القذف (١) .

والمكان المطروق هو في الأصل مكان خاص الا أنه يصبح مكانا عاما اما بالتخصيص أو بالمصادفة اذا تردد عليه الجمهور بغير تمييز . والمكان العام بالتخصيص هو الذي يتواجد فيه الجمهور بحكم تخصيصه لاستقباله ولو خضع ذلك لقيود أو شروط معينة ، مثال ذلك المعابد والمطاعم والملاهي والحدائق ومحطات السكك الحديد وقاعات المحاكم ودور الحكومة المفتوحة (٢) . والمكان العام بالمصادفة هو الذي يدخله الجمهور بغير تمييز بحكم الواقع أو بصفة عرضية دون أن يكون مخصصا لذلك ، كمكاتب المحامين وعيادات الأطباء وغيرها ، فهذه أماكن خاصة لأن من يتردد عليها ليسوا الا أفرادا معينين تربطهم ظروف معينة بصاحب المكتب أو العيادة ، الا أنها تعتبر أماكن عامة اذا اجتمع فيها عدد من الجمهور بغير تمييز أى طائفة من الناس من غير المترددين عليها عادة (٣) . هذا الى أن المحفل العام يعتبر مكانا عاما بالمصادفة أى بحكم الواقع (٤) .

(١) نقض ٢١ اكتوبر سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١١٦ ص ٦٣٢ .

(٢) حكم بأن مكتب تاجر الادوات الطبية يعتبر مكانا مطروفا تتوافر فيه العلانية قانونا (نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ مجموعة التواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٦٣ ص ٧٣٤) وانظر هذا المعنى بالنسبة الى جهر بالقذف في حانوت كواء (نقض ٢٢ مايو ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١١٢ ص ٥٩٠) .

(٣) وقد حكم بأن ترديد ناظر المدرسة لمبارات القذف في مكتب عمله في حضور اثنين غريبين عن مخالطيه في عمله يضاف على مكتبه صفة المكان المطروق (نقض ٢٢ مايو ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١١٢ ص ٥٩٠) وفي هذا المعنى بمفهوم المخالفة نقض ٢٥ اكتوبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٤ ص ١٥) ؛ وانظر بالنسبة الى سلم المنزل اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على اسماعهم ما يقع الجهر به من قذف على سلم ذلك المنزل نقض ١٩ مارس ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ١٠٨ ص ٣٦٧ . وقضى بان فناء المنزل مكان خاص الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه وان العلانية لا تتوافر ولو سمع القذف سكان المنزل (نقض ٢٣ نوفمبر ١٩٣٦ مجموعة القواعد س ٤ رقم ١٤ ص ١٥ ؛ ١٨ اكتوبر ١٩٤٣ س ٦

ويتعين أن يتم النطق بالقذف جهرا بحيث يستطيع أن يسمعه من يكون متواجدا أو عساه أن يكون في المكان العام بأنواعه المتقدمة ، أما اذا صدرت العبارات بحيث لا يمكن أن يسمعها الا من ألفت اليه فلا تتوافر العلانية^(١) .
على أن العلانية تتحقق بمجرد الجهر بالقذف في المكان العام ولو لم يسمعه أحد . وبالتالي فلا تريب على المحكمة اذا هي لم تتحقق من هذا السماع .

المكان الخاص : في هذه الحالة تستمد العلانية من طبيعة مكان استطاعة السماع فمناطها المكان الذي يمكن فيه سماع عبارات القذف . ويتوافر ذلك اذا صدر القذف في محل خاص بحيث يستطيع سماعه من وجد في مكان عام بالمعنى السالف بيانه . وتطبيقا لذلك حكم بأن الالفاظ الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علنية اذا سمعها من يمرن في الشارع العمومي^(٢) . أما اذا لم يكن متاحا سماع الالفاظ لغير سكان المنزل نفسه فلا تتوافر العلانية^(٣) ، لأن القانون قد تطلب استطاعة سماعها في المكان

رقم ٢٢٦ ص ٣١٥) الا ان محكمة النقض اعتبرت الغناء مكانا عاما اذا كان المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون الى فنائه بحيث يستطيع سماع الالفاظ مختلف السكان على كثرة عددهم (نقض ١٤ فبراير ١٩٤٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٥٧ ص ١٨١ ؛ ٥ مايو ١٩٥٣ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٧٨ ص ٧٣٦) .

(١) نقض ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٣١٨ ص ٨٥١ . ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأن الالفاظ الصادرة من المتهمه وهي تقف في « بشر السلم » يجوار المصعد تعتبر علنية اذا صدرت جهرا بحيث سمع بها جميع سكان العمارة (نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٥٩ ص ٢٩٨) ويبدو ان محكمة النقض قد تأثرت بقضاها الذي اعتبرته فيها غناء المنزل مكانا عاما اذا كان سكان المنزل يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون الى فنائه بحيث يستطيع سماع الالفاظ مختلف السكان على كثرة عددهم (نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٥٧ ص ١٨١) .

(٢) نقض ٢٧ أبريل ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٩١ ص ٦٤٨ .

(٣) نقض ١٥ فبراير ١٩٤٣ مجموعة التواعد ج ٦ رقم ١٠٨ ص ١٦٠ . وقضى بأنه اذا أثبت الحكم أن الالفاظ كانت على مسمع من السابله لان المتهمه والمجنى عليها كانتا واقفتين بباب المنزل المظل على الطريق العام فذلك يكفي لتوافر العلانية (نقض ١٢ مايو ١٩٥٢ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٦٠ ص ٧٣٤) ؛ وقضى بأنه متى كان المتهم قد جهر بالالفاظ

العام • وهنا أيضا لا يشترط السماع الفعلي للالفاظ بل يكفي مجرد امكان السماع •

الاذاعة : تتحقق العلانية المستمدة من وسيلة الجهر أو الصياح استنادا الى الوسيلة التي يتبعها الجاني لاسماع الغير عبارات القذف ، وهي الاذاعة بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى كالتليفزيون • وبهذه الوسيلة يتاح للناس سماع القذف • ويعتبر مكان الجريمة في هذه الحالة محطة الاذاعة أو مكان الارسال (١) • ومتى استعمل الجاني هذه الوسيلة تحققت العلانية ، لأن من شأنها استطاعة السماع لمن يوجد في مكان عام — خلافا لحالة الجهر الجهر في مكان خاص — فلا محل لتطلب هذه الشرط (٢) ، وأن كان الجهر بهذه الوسيلة مما يتيح سماعه عادة لمن وجد مكان عام •

٤٨٠ - علانية الفعل والاياء :

تتحقق العلانية اذا وقع الفعل أو الاياء (٣) في مكان عام بالمعنى الذى حددناه في حالة الجهر بالقول أو الصياح أو اذا وقع في مكان خاص بحيث يستطيع رؤية من وجد في هذا المكان خاص •

٤٨١ - علانية الكتابة :

نصت المادة ١٧١ عقوبات على أن علانية الكتابة تتحقق باحدى وسائل ثلاث :

١ - التوزيع ٢ - التعريض للاظهار • ٣ - البيع والعرض للبيع •

من نافذة غرفة مظلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فانه بهذا تتحقق العلانية (نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٢ المجموعة السابعة ج ٢ رقم ٦١ ص ٧٢٤) ؛ وقضى بأن العلانية تتوافر بالجهر للالفاظ في شرفة مسكن المتهم المظلة على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين (نقض ٩ يناير ١٩٥٠ المجموعة السابقة ج ٢ رقم ٥٩ ص ٧٢٤) .

(١) محمد عبد الله ، ص ٢٢١ •

(٢) محمد عبد الله ، ص ٢٣١ •

(٣) محمود نجيب حسنى ، ص ٣٤٤ •

(٤) ورد في التعليقات على المادة ٤٣٦ من قانون العقوبات السودانى المثال الآتى للفعل : « سئل عمرو من سرق ساعة محمد فأشار الى زيد وهو يقصد جعل الناس يعتقدون بأن زيدا سرقها » (محمود مصطفى ص ٣٣٩) .

أما التوزيع فيتحقق بحسب الأصل بتسليم نسخ متعددة من المكتوب أو المطبوع أو الرسم الى عدد من الافراد بغير تمييز (١) . ولا يشترط أن يقوم الجاني بنفسه بهذا التوزيع مادام الفعل الذى أتاه يؤدي حتما اليه ، ولذا حكم بأن العرائض التى تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالطن في حق موظف عام مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الاذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة (٢) ، ولا يحول ذلك أن الجهة التى تلقت الشكوى تعمل في سرية (٣) . ويتحقق التوزيع بتسليم نسخة واحدة الى عدة أشخاص لتداولها بينهم ما دام قد قصد اطلاعهم عليها . على أنه لا يتحقق التوزيع بدون هذا التسليم كما لو افضى الجاني بمضمون المكتوب الى عدد من الناس . وقد

(١) نقض ٣ ابريل ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٧٥ ص ٥٢٢ .
(٢) نقض ٢١ مارس ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨١ ص ١٦٩ ؛ ٥ فبراير ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٢٧ ص ١٢٢ ، وقد قضى بأنه اذا استخلص الحكم توافر ركن العلانية من الكيفية التى قدم بها المشتكى شكواه ضد القاضى ، وهى ارساله الى المجنى عليه ، والى المحكمة الابتدائية التى يشتغل فيها ، والى الادارة القضائية الاهلية بوزارة العدل والى وزارة العدل ، عدة عرائض سيماها ردا للقاضى المجنى عليه ، على اعتبار ان هذا منه يدل دلالة واضحة على انه اراد اذاعة ما نسب اليه اذ انه لو لم يقصد الاذاعة لاقتصر على ارسال الشكوى للقاضى وحده دون الجهات الأخرى التى يعلم بالبداة ان كل جهة منها تحوى عددا من الموظفين من الضروري ان تقع الشكوى تحت حسهم وبصرهم ، فانه لا يكون قد اخطأ (نقض ٨ مايو ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٥٠ ص ٤٨٣) . وقضى بأن المتهم بوصفه محاميا لم يكن يجهل تداول مذكرته التى تضمنت عبارات القذف والسب كنتيجة حتمية للايداع الذى يستدعى بالضرورة اطلاع الموظفين المختصين بالحكمة عليها ، وبهذا تتوافر العلانية (نقض ٢٣ مارس ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٦٧ ص ٦٢٨) . وقضى بأن العلانية تتوافر في عريضة الدعوى المعلقة الى المدعى عليه (نقض ١٠ يونية سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١١٩ ص ٧٤١) . وقد حكم بأنه اذا ارسل المتهم صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في اوضاع تنبئ بوجود علاقة غير شريفة بينهما وذلك بطريقة سرية داخل مظاريف مغلقة أو سلمها يدا بيد دون ابصالتها للجمهور فان العلانية لا تتحقق (نقض ٢٦ يونية سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٢٤٥ ص ٨٩٤) .

(٣) نقض ٧ ابريل سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ٩٦ ص ٤٥٨ ؛ ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٦٣ ص ٦٦٩ .

تطلب القانون التوزيع بغير التمييز أى التسليم الى أشخاص غير معينين لا تربطهم بالجاني صلة خاصة تبرر مكاشفتهم بمضمونه أو لا شأن لهم بموضوعه •

ويراد بالتعريض للأظهار عرض الكتابة أو الرسوم أو نحوها بحيث يستطيع أن يراها من يتواجد في مكان عام ، ويتحقق ذلك اما بتحقيق العرض في المكان العام ذاته أو في مكان خاص بحيث يكون معرضا لأظار من يوجد في المكان العام •

أما البيع والعرض للبيع فهو الذى يتفق به وضع الشيء في التداول أو في السوق ليحصل عليه من يشاء ، فلا يكفي بيع الشخص نسخة من كتاب من مكتبته الخاصة ، أو يبيع أصول كتابه للناس (١) • ولا يكفي مجرد حيازة الشيء في المحل لاعتباره معروضا للبيع مالم تثبت نية العرض من طريقة وضعه وغير ذلك من ظروف الاحوال • ويستوى حصول البيع في مكان خاص أو عام اذ العلانية مستمدة من عملية البيع أو العرض للبيع باعتبارها وسيلة لطرح الشيء في التداول بين الناس لا من طبيعة المكان (٢) •

٤٨٢ - رقابة محكمة النقض على العلانية :

يجب التمييز بين اثبات العلانية وفهم معناها ، فالأول أمر تقدره محكمة الموضوع وفقا لما تحصله من وقائع الدعوى ، ولا تخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض الا من حيث القصور في تسييب الحكم (٣) • أما فهم معنى العلانية فانه مسألة قانونية يخضع في تحديده لرقابة محكمة النقض حتى تستوثق من صحة تطبيق المكان • وحتى تمارس محكمة النقض سلطاتها المذكورة يتعين على المحكمة أن تبين العناصر الموضوعية التي التي استخلصت منها توافر العلانية والا كان حكمها قاصرا (٤) •

(١) محمد عبد الله ، ص ٢٥٧ •

(٢) محمد عبد الله ص ٢٥٨ ؛ محمود مصطفى ص ٣٤٣ ؛ محمود

نجيب حسنى ص ٣٤٧ •

(٣) نقض ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما س ٢ رقم

٧٨ ص ٧٧٦ •

(٤) نقض ٢ ديسمبر ١٩٥٠ و ١١ مارس ١٩٥٦ مجموعة القواعد في

٢٥ عاما ج ٢ رقم ٧٤ و ٧٥ ص ٧٣٥ •

الفصل الثاني

الركن المعنوي

٤٨٣ - مدلوله ؛ ٤٨٤ - قصد الاسناد ؛ ٤٨٥ - قصد العلانية ؛ ٤٨٦ - حسن النية .

٤٨٣ - مدلوله :

هذه جريمة عمدية يتعين فيها توافر القصد الجنائي فيتعين أن تتجه ارادته الى اسناد عبارات القذف قاصدا علانيتهما مع علمه بذلك . ونحلل هذا القصد الى عنصرين : (١) قصد الاسناد . (٢) قصد العلانية .

٤٨٤ - (اولا) قصد الاسناد :

يتعين أن تتجه ارادة الجاني الى اسناد واقعة القذف الى المجنى عليه مع علمه بذلك وأنها لو صحت لاستوجبت عقابه أو احتقاره . فينتفى هذا القصد اذا وقع الجاني على الخطاب الذي يتضمن عبارات القذف دون قراءته (١) . كما لا يتحقق اذا جهل بأن الواقعة التي أسندها الى المجنى عليه ، ولا عليه اذا جهل بأن الواقعة معاقب عليها اذ أن قانون العقوبات يكون في هذه الحالة أساسا لتكليف عنصر في الركن المادى للجريمة لا كغالب التجريم أى مصدرا لركنها الشرعى ، وبالتالي يتعين العلم به . ولا يكفي مجرد افتراض هذا العلم لان هذا الافتراض لا يتحقق الا عند الرجوع لقانون العقوبات كمصدر لتجريم القذف نفسه (٢) . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه اذا كانت العبارات موضوع القذف (أو السب) شائنة في ذاتها فان علمه يكون مفترضا (٣) .

(١) في هذا المعنى نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٠ ص ٤١ .

(٢) انظر محمود نجيب حسنى ص ٣٤٨ .

(٣) نقض ١٦ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٣ ص ٤٧ ؛ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ١٣٦ ص ٦٨٧ .

٤٨٥ - (ثانيا) قصد العلانية :

لما كانت العلانية عنصرا جوهريا في الركن المادي للقذف ، فيتعين توافر قصد العلانية • ولا يكفي أن يكون الجاني قد أراد القول أو الكتابة أو الفعل وانما يتعين فضلا عن ذلك أن يكون قد تعمد اعلان ذلك (١) وقد حكم بأنه لا يكفي لتوافر قصد العلانية أن يكون المتهم قد أرسل برقية يشكو فيها المجنى عليها الى جهة الاختصاص لانهما قبضا عليه دون وجه حق اذا لم يكن ينبغي وراءها غير استرداد حرته اذاعتها (٢) • واذا أسر شخص لآخر حديثا هذا الأخير لا يسأل عما تضمنه هذا الحديث من قذف لاتفاء قصد العلانية (٣) الا اذا علم بأن هذا الأخير سوف يذيع ما يخبره به وأراد تحقيق هذه الاذاعة (٤) • فسنقذ يتوافر لديه هذا القصد • ويكفي مجرد القصد الاحتمالي للعلاقة • ، كما اذا أرسل شخص الى آخر مكتوبا يتضمن بعض عبارات القذف وهو يعلم أن عددا كبيرا غير متميز من الجمهور سوف يطلع على هذا المكتوب وقبل هذه النتيجة • الا أنه لا تجوز مساءلة الجاني عن النتائج المترتبة على قذفه طالما لم يحط بها قصده الجنائي في صورته المباشرة والمحتملة ، كما اذا جهر بالقذف في مكان خاص فاذاغ الحاضرون ما قذف به (٥) ، أو يكون قدم شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم الا أنه لم يكن قصد من شكواه اذاعة ما أسنده الى المجنى عليه (٦) •

(١) نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٢١ ص ٣٦٢ ؛ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٧ س ٨ رقم ٢٤٨ ص ٩١٠ ؛ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٤ س ١٥ رقم ٤٤ ص ٢١٨ ؛ ١٣ اكتوبر سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٠١ ص ١٠٣٢ ؛ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٦٣ ص ٦٦٩ .
(٢) أنظر نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٢٤٨ ص ١١٠ .

(٣) هذا دون الاخلال بمساءلة الشخص الثاني باعتباره فاعلا أصليا في جريمة القذف . وفي هذا المعنى نقض ٦ ابريل سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٥٢ ص ٦٩٧ ؛ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٢١ ص ٣٦٢ .

(٤) كما اذا كانت هذه الاذاعة امرا حتميا .

(٥) محمد عبد الله ، ص ١٩٥ .

(٦) نقض ٣٠ مارس سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٤٤

ص ٢١٨ .

ويستفاد هذا القصد من تعمد السلوك المحقق للعلاية ، ولذا قضت محكمة النقض بأن محكمة الموضوع ليس عليها أن تتحدث عن قصد العلاية على استقلال طالما أن القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم (١) .

٤٨٦ - حسن النية :

متى توافر القصد الجنائي في القذف وقعت الجريمة دون اشتراط تحقق نية الاضرار فيه فلا أثر للباعث على الجريمة خبيثا كان أو شريفا ، وبالتالي ليس للمتهم أن يدفع عنه التهمة بدعوى أنه كان حسن النية . كما لا يشفع للجاني ادعاءه بصحة الواقعة المسندة الى المجنى عليه (٢) الا في حالة القذف في حق الموظف العام ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة كما سنبين فيما يلي . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بتوافر جريمة القذف في حق محرر باحدى الصحف نشر خبرا ينطوى على خطأ في ذكر اسم المتهم نتيجة غلطة بين اسم المتهم الحقيقي واسم رجل البوليس أثناء تلقيه الخبر بطريق التليفون (٣) .

وقد ترددت محكمة النقض في تقرير هذا المبدأ . فبعد أن قامت بارسائه في فجر قضائها (٤) ، عادت وتطلبت في جريمة القذف أن يتجه قصد الجاني الى الاضرار بالمجنى عليه لا الى خدمة المصلحة العامة (٥) ، الا أنها لم

(١) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١١٢ ص ٥٩٠ . ١١ مايو سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ١٦٢ ص ٦٩٣ .

(٢) Crim. 19 oct. 1960, Bull. 460 ; 24 nov. 1960, no. 551.

(٣) Crim. 15 févr. 1955, D. 1955. 487.

(٤) نقض ٣ مارس سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣ ؛ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ س ٩ ص ١٥٩ ؛ ٢٤ يناير سنة ١٩١٧ س ١٨ ص ٩٦ . وانظر نقض ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ القضية رقم ٨٨٥ سنة ٤١ وقد أشار اليه الاستاذ الدكتور القللى في المسؤولية الجنائية ص ١٣٥ .

(٥) نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ القضية رقم ١٧٤٤ سنة ٤١ ق ٢ و ٢ مارس سنة ١٩٢٦ القضية رقم ٣٦٤ سنة ٤٣ ق ونقض اول مايو سنة ١٩٢٨ القضية رقم ٣٢٣ سنة ٤٥ ق مشار اليها في المسؤولية الجنائية للدكتور القللى ص ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٩ على التوالي .

(م ٤٦ - الوسيط في قانون العقوبات)

تلبث أن عادت الى قضائها الاول مقررة أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق بمجرد اسناد عبارات القذف • ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف وأنه متى تحقق القصد على هذا النحو لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية الا في حدود ما يكون القذف موجها الى موظف عام (١) • وهذا المبدأ الأخير هو الذي يتفق مع حكم القانون ذلك أن المشرع وقد نص في المادة ٣٠٢/٢ عقوبات على انتفاء القصد الجنائي اذا كان القذف موجها بحسن نية الى موظف عام ، يكون بمفهوم المخالفة قد وضع حكما مخالفا بشأن القذف الموجه الى غير الموظفين العموميين •

(١) نفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٧٩ ص ٢٧٤ ؛ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ٢٠١ ص ٢٤٦ ؛ ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ج ٢ رقم ٣١١ ص ٤٠٢ ؛ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ٢١٥ ص ٤٧٢ ؛ ٥ يونية سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ١٣٧ ص ١٩١ ؛ ١١ يونية سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ٢٧٠ ص ٢٦٦ ؛ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ج ٥ رقم ٣٣ ص ٥٤ ؛ أول ديسمبر سنة ١٩٤١ ج ٥ رقم ٣١٥ ص ١٩٢ ؛ ٨ مايو سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٥٠ ص ٤٨٣ ؛ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام ص ١٠ رقم ٧٨ ص ٣٤٨ •

الباب الثاني

اسباب اباحة القذف

- ٤٨٧ - تمهيد ؛ ٤٨٨ - الطعن في اعمال موظف عام ؛
٤٨٩ - اخبار المحاكم القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب
لعقوبة فاعله ؛ ٤٩٠ - اسناد القذف في الدفاع الشفوي أو
الكتابي أمام المحاكم ؛ ٤٩١ - نشر الأخبار في الصحف ؛
٤٩٢ - حق النقد .

٤٨٧ - تمهيد :

بيننا فيما تقدم القانون يعاقب على الاسناد العلى للقذف . على أن
القانون قد يخول الأشخاص حق هذا الاسناد في أحوال معينة ، فيكون
القذف قد مباحا استعمالا لحقهم المقرر بالقانون . وسوف ندرس فيما يلي بعض
صور استعمال هذا الحق وهى : (١) الطعن في أعمال موظف عام . (٢)
أخبار المحاكم القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . (٣)
اسناد القذف من خصم لآخر في الدفاع الشرعى أو الكتابي أمام المحاكم .
(٤) نشر الأخبار في الصحف . (٥) نقد التصرفات .

٤٨٨ - (اولا) الطعن في اعمال موظف عام :

نصت المادة ٣٠٣ / ٢ عقوبات « ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف
عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت
حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو
النيابة أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه » . وعل
اباحة الطعن في أعمال الموظف العام ومن في حكمه خطورة المصلحة العامة
التي يسهر هذا الموظف على رعايتها ، الأمر الذى يبرر التوضيحية بمصلحته
الخاصة في سبيل تمكين المجتمع من حماية مصلحته العامة وصيانتها (١) .

(١) محمد مصطفى القنلى في المسؤولية الجنائية ص ١٤٣ .

ويشترط لصحة استعمال هذا الحق : (١) أن يكون القذف مسنداً الى موظف عام أو من في حكمه • (٢) أن تكون الواقعة المسندة اليه متعلقة بأعمال الوظيفة • (٣) أن يكون الاسناد بحسن نية • (٤) أن يثبت القاذف حقيقة كل أمر أسنده الى الموظف •

١ - الموظف العام ومن في حكمه : يراد بالموظف العام في صدد جريمة القذف : (١) الموظف العام بمعناه الدقيق ، وهو كما أسلفنا كل من يقوم بعمل دائم في خدمة مرفق عام • ويندرج تحت هذا المعنى المستخدم العام (١) • (٢) الشخص ذو الصفة النيابية العامة • ومن هذا القبيل أعضاء مجلس الشعب ومجلس المحافظة ومجلس المدينة أو القرية • (٣) المكلف بخدمة عامة ، وقد سبق أن بينا مدلوله عند التحدث في جريمة الرشوة فيرجع اليه •

أما عدا ذلك من طوائف فلا يباح القذف في حقهم ، كالمستخدمين في مصالح خاضعة لرقابة الحكومة الا اذا كانوا مكلفين بخدمة عامة ، أو المحامين أو الأطباء أو غيرهم • واذا كانت الواقعة محل القذف الموجه ضد موظف عام قد ساهم فيها أحد آحاد الناس ، فلا يباح ذكر اسم هذا الأخير أو تحديده •

ولا يشترط أن يقع القذف أثناء ثبوت هذه الصفة للمجنى عليه ، بل يحق للجاني أن يطعن في أعماله ولو بعد زوال هذه الصفة ما دام قد حصر طعنه على أعمال الوظيفة التي قام بها الموظف أو ما في حكمه ابان تقلده وظيفته العامة (٢) ، وذلك باعتبار أن الطعن المباح هو ما انصرف الى أعمال الوظيفة لا الى شخص الموظف •

٢ - أعمال الوظيفة العامة : يشترط أن ينحصر الطعن في أعمال الوظيفة العامة التي يتقلدها الموظف العام أو من في حكمه • فلا يجوز للجاني أن يمد طعنه الى الأعمال التي تمس حياته الخاصة الا اذا

(١) انظر ما قلناه بشأن ذلك في باب التزوير • راجع نقض ٦ نوفمبر ١٩٢٤ القضية رقم ١٧٤٤ سنة ١٤ ق ، أشار اليه الدكتور محمود مصطفى في ص ٢٩٤ هامش ٢ •

(٢) محمود مصطفى ص ٣٥٣ ؛ محمود نجيب حسني ص ٣٥٥ •

تعلقت بطريق غير مباشر بأعمال وظيفته . مثال ذلك أن يسند الجاني الى الموظف أنه قد سهر ليلة في احدى الملاهي على نقرة أحد أرباب المصالح الذين يترددون على مكتبه ، أو أنه يرتكب أفعالا شائنة في مكتبه بالمصلحة (١) . مما أنه لا يشترط أن تكون الأعمال المشوبة بالقدف داخلة في اختصاصه ، كمن ينسب للموظف أنه يقبل الرشوة مقابل تعيين العمال ، ثم يتضح أن هذا التعيين لا يدخل في اختصاصه . وبوجه عام فإن الإباحة قاصرة على ما يتعلق بالمجنى عليه بإعتباره موظفا لا بوصفه مجرد فرد من أفراد الناس . فلا تتحقق الإباحة إذا امتد الطعن الى ما يدخل في حياة الموظف الخاصة ، كما يقتصر نطاق الإباحة على أعمال الوظيفة العامة وحدها دون الواجبات التي يجب أن يتحلى بها الموظف في حياته الخاصة حتى يتمتع بما يجب أن يتحلى به من حسن السمعة والاحترام . وبعبارة أخرى فإنه قد يؤاخذ الموظف اداريا لانحرافه عن سلوكه الخاص انحرافا يتنافى مع ما كان يجب أن يتمتع به من سمعة حسنة واحترام ، الا أن هذا السلوك الخاص يظل بعيدا عن دائرة أعمال الوظيفة العامة فلا يجوز الطعن عليه بالقدف ، كان ينسب الى الموظف واقعة معينة تفيد أنه سكير أو مقامر .

٢ - حسن النية : يتحدد مدلول حسن النية وفقا لأحد معنيين : (١) حسن الباعث وابتغاء وجه المصلحة العامة . (٢) الاعتقاد بصحة الواقعة المسندة الى المجنى عليه . وفي صدد تفسير مدلول حسن النية هنا يتعين استبعاد المعنى الثاني ، ذلك أنه يشترط لتوافر الإباحة أن يثبت الجاني صحة الواقعة المسندة الى الموظف ، مما مؤداه أنه لا محل لأن يثبت الجاني اعتقاده بصحة الواقعة بعد أن قام باثبات صحتها بالفعل . على أنه يلاحظ أنه اذا لم يكن الجاني يعتقد بصحة الواقعة فإنه لا بد أن

(١) حكم بأنه اذا كانت الوقائع الواردة في المقال الذي يساءل عنه المتهم بالقدف في حق المجنى عليه لا تتعلق اى منها بصفته نائبا أو وكلا لمجلس النواب بل هي موجهة اليه بصفته فردا من أفراد الناس ، فإن القذف يكون معاقبا عليه بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٣٠٣ (نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٢١٦ ص ٦٥٧) .

يكون قد هدف من قذفه الاضرار بالموظف ، مما مؤداه أن الاعتقاد بصحة الواقعة ليس الا نتيجة حتمية لاقتضاء الرغبة في تحقيق المصلحة العامة ، ولا عكس . والواقع من الأمر أن المراد بحسن النية هنا هو معناها الأول أى حسن الباعث في المصلحة العامة ، فمعنى أن الجاني يجب أن يقصد بالظن في أعمال الموظف العام أداء خدمة عامة لا مجرد الانتقام أو التشهير أو التجريح أو غير ذلك من صور الاضرار (١) . ولا يكفي مجرد الاعتقاد بصحة الواقعة لانتفاء نية الاضرار ، فقد يعتقد الجاني بصحة الواقعة وينجح في اثبات ذلك الا أنه يسندها الى الموظف لمجرد الاضرار به كأن يرسل خطابات الى عدد كبير من أسرة خطيبته ينسب فيها الى الموظف أنه قد اختلس بعض أموال الدولة بقصد حملهم على فسح خطبته .

وتحديد مدى توافر حسن النية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع . وسوف نبين أن القانون قد اشترط تقديم الأدلة على صحة الواقعة في أمر معين ، لتأكيد حسن نية المتهم .

والواقع من الأمر أنه لما كان الظن في أعمال الموظف العام هو حق خوله القانون للأفراد ، فانه يتعين قصر استعماله على تحقيق الهدف الذي أراده القانون بتحويل هذا الحق ، وهو ابتغاء المصلحة العامة . وفي هذا المعنى قالت محكمة النقض ان « كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به الى المصلحة العامة ، لا الى شفاء

(١) قضت محكمة النقض انه اذا كان القاذف لا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح وشفاء ضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه اثبات صحة الوقائع التي أسندها الى الموظف ، وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به (تقض ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٢٠ ص ١٢٢ ؛ ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٩ ص ١٠٦ . وانظر في هذا المعنى تقض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢١٢ ص ٤٠٣ ؛ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ ؛ ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم ١٠٧ ص ١٦١ ؛ ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ٢٢٤ ص ٢٩٧ ؛ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٦ ج ٤ رقم ٣٩٨ ص ٥٥٧) وراجع محمد مصطفى القلبي المرجع السابق ص ١٤٥ ، وقارن محمود نجيب حسنى (المرجع السابق ص ٣٥٦) وكذا تعليقات الحقانية على المادة ٣٦١ عقوبات — المقابلة للمادة ٣٠٢ حيث تفسر مدلول حسن النية بأنه الاعتقاد بصحة الوقائع .

الضغائن والأحقاد الشخصية » (١) . وحسن النية في هذا الموضع لا يعمدو أن يكون تطبيقا لدلول حسن النية كشرط لاستعمال الحقوق (٢) ، ويقابل شرط حسن النية عند قيام الموظف بتنفيذ ما أمر به القانون أو رئيس تجب عليه اطاعته وفقا للمادة ٦٣ عقوبات (٣) .

٤ - صحة الوقائع المسندة الى الموظف : يتعين أيضا لتوافر الاباحة أن تثبت صحة الوقائع المسندة الى الموظف . وهنا يخرج المشرع عن القاعدة العامة في القذف حيث تتوافر هذه الجريمة على الرغم من صحة الواقعة التي تتضمنها القذف . وقد ألقى القانون عبء الاثبات على المتهم ونص في المادة ١١٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ على أنه يجب على المتهم أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند الى المذدوف . فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن الى النيابة والمدعى تالحق المدنى بيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لاعلان التكليف بالحضور . ويترتب على الاخلال بهذا الميعاد

(١) نقض ١٩ مارس سنة ١٩٢٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢٤ ص ٢٩٧ ؛ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ ج ٤ رقم ٣٩٨ ص ٥٥٧ ؛ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٤٢ ص ٢٠٥ ؛ ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٣٧ ص ١٢٢ ؛ ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٩ ص ١٠٦ ؛ ٧ ابريل سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٩٦ ص ٤٥٨ ؛ ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ ص ٢١ رقم ٩٢ ص ٣٧٣ .

(٢) يتطلب القانون أن يستهدف صاحب الحق بفعله نفس الغرض الذى من أجله قرر القانون الحق له . فان اراد تحقيق غرض سواء ، ولو كان شريفا ، فهو سبىء النية فيما يتعلق باستعمال الحق المخول له . فمثلا اذا انصرف الطبيب عن غرض العلاج الذى يجب أن يتوخاه عند مباشرة الاعمال الطبية اعتبر سبىء النية كما لو قصد اجراء تجربة علمية تفيد الإنسانية . (محمود نجيب حسنى ، القسم العام سنة ١٩٦٢ ص ١٨١) .

(٣) فيتعين ان يستهدف الموظف العام باستعمال السلطة التقديرية تحقيق الغرض الذى من أجله خوله القانون هذه السلطة . فمثلا اذا اصدر المحقق قرارا بحبس المتهم احتياطيا لمجرد الانتقام منه يكون حبسه باطلا ولو توافرت سائر الشروط المقررة لصحة هذا الاجراء (احمد فتحى سرور نظرية البطالن فى قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٩ ص ٣٢٥) .

الجمهورى سقوط حق المتهم فى اقامة الدليل على صحة وقائع القذف (١) .
ويترتب على ذلك اعتبار المتهم عاجزا عن اثبات حقيقة ما أسنده الى الموظف ،
فيسرى عليه حكم الظروف المشددة المنصوص عليه فى المادة ٣٠٣/٢
عقوبات .

ولا يكتفى مجرد صحة الوقائع المنسوبة الى الموظف بل يجب تقديم
الأدلة التى تثبت هذه الوقائع فى هذا الميعاد . وعلة ذلك أن القانون لا يعجز
القذف فى حق الموظف العام ما لم تكن أدلة الاتهام واضحة متوافرة فى يد
القاذف وقت ارتكاب جريمة ، حتى لا يصدر منه القذف الا بعد التثبت
والتحرى بدقة .

ويجب على المتهم أن يتولى بنفسه تقديم الأدلة الى المحكمة ، وليس
له أن يعنى على المحكمة أنها قصرت فى تحقيق الدعوى واستخلاص
أدلتها (٢) . على أن من حقه أن يتقدم الى المحكمة بطلب ضم أوراق أو
سماع شهود ، وعندئذ يتعين على المحكمة اجابته الى طلبه تحقيقا لدفاعه ،
والا كان حكمها مشوبا بالاخلال بحق الدفاع . وله أن يقدم للمحكمة أدلة
اضافية ولا يتطلب القانون لاثبات وقائع القذف دليلا معينا بل يجوز اثباتها
بكافة طرق الاثبات .

الغلط فى الإباحة : من المقرر أن الغلط فى الإباحة يتحقق متى اعتقد
الجانى بتوافر الشروط التى يقوم عليها سبب الإباحة على الرغم من عدم
توافرها فى حقيقة الواقع ، وأن من شأن هذا الغلط انتفاء القصد الجنائى (٣) .
فهل ينتفى القصد الجنائى اذا اعتقد المتهم خطأ بصحة الواقعة المسندة الى

(١) ويقتصر واجب المتهم فى هذا الموعد على التقدم بشواهد صحة
وقائع القذف أى مجرد بيان الأدلة التى سوف يقوم باثباتها . أما حريته
فى اثبات هذه الأدلة فغير مقيدة بميعاد معين .

(٢) حكم بأنه متى كان الحكم قد اثبت ان المتهم تقدم وبده خالية من
الدليل على صحة وقائع القذف فلا يقبل منه ان يطلب من المحكمة أن تتولى
عنه هذا الاثبات (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم
٣٧ ص ١٢٢) .

(٣) Delogu; Les causes de justification, P. 162

وقد طبق المشرع هذه القاعدة فى المادة ٦٣ عقوبات بشأن قيام الموظف
بعمل غير قانونى اذا اعتقد بمشروعية فعله وفى المادتين ٢٤٠ و ٢٥٠ عقوبات
بشأن الخطر التصورى فى الدفاع الشرعى .

الموظف ؟ ذهب رأى الى أن هذا الاعتقاد الخاطئ ليس الا غلطا في احدى الوقائع التى يقوم عليها سبب الاباحة ، وأنه يترتب على ذلك انتفاء القصد الجنائى لدى المتهم متى ثبت توافر الشروط الأخرى لسبب الاباحة المذكور (١) . وهذا المبدأ هو ما أقرته محكمة النقض في حكم هام لها حين قالت بأن حسن النية المؤثرة في المسؤولية الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ عقوبات هو من كليات القانون . ولا تختلف مقوماته باختلاف الجرائم ، وبالتالي يحل الاعتقاد بصحة الواقعة مقام الواقع (٢) . وقد ذهب رأى (٣) آخر الى أن حسن النية في هذه الجريمة لا يقوم به الغلط في الاباحة لأنه يستنفد دوره القانونى باعتباره شرطا للاباحة في ذاتها ، وأنه لا يتصور الغلط في الشرط الأخير للاباحة وهو اثبات صحة الواقعة ، وذلك لأنه لا يكفى مجرد القول بصحة الواقعة لتوافر الاباحة بل يتعين اقامة الدليل

-
- (١) محمود مصطفى ، ص ٣٧٦ ؛ أحمد فتحى سرور ، الوسيط في شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص طبعة ١٩٦٨ ص ٥٨٢ .
- (٢) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٢٠ ص ١٩٩ . الا أنه يبدو من حكم النقض ان المحكمة العليا تتطلب ان يكون الاعتقاد بالمشروعية نتيجة تثبت وتحر وبناء على اسباب معقولة ، اخذا بالحكم الوارد في المادة ٦٣ عقوبات ، الا أنه يجب ان يلاحظ ان هذا الشرط الإضافي لم يتطلبه القانون الا لتقرير انتفاء المسؤولية الجنائية في صورتها العمدة وغير العمدة ، وأنه يكفى الاعتقاد بمجرد الاعتقاد بالمشروعية لنفى القصد الجنائى اى المسؤولية العمدة وحدها . ولما كانت جريمة التذف من الجرائم العمدة فإنه يكفى مجرد الاعتقاد بالمشروعية الفعل لنفى المسؤولية الجنائية ولو لم يستند هذا الاعتقاد الى تثبت الجانى وتحريره واسباب معقولة . وقد ذهبت محكمة النقض في كثير من أحكامها من أن ما يدعيه المتهم بالذف في حق موظف عام من سلامة نيته لا يبعفه من العقاب ما دام قد عجز عن اثبات حقيقة ما أسنده اليه (نقض ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ؛ ١١ يونية سنة ١٩٣٤ ؛ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد في ٢٥ عاما ج ٢ رقم ١٠٦ - ١٠٨ ، ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٢٣ ص ٦٨٨) . على أن محكمة النقض لم تقرر في هذه الاحكام أن مدلول حسن النية الذى يكفى وحده لانتفاء المسؤولية الجنائية هو بذاته الاعتقاد بصحة الواقعة المسندة وليس مجرد ابتفاء وجه المصلحة العامة . اذ لا يكفى مجرد حسن النية بالمعنى الأخير لاعفاء المتهم من المسؤولية اذا عجز عن اثبات صحة الواقعة وإنما يجب ان يتوافر مدلولها وهو الاعتقاد بصحة الواقعة المسندة لتقرير هذا الحكم لقانونى .
- (٣) محمود نجيب حسنى ، القسم الخاص ص ٦٠٥ .

على هذه الصحة في مدة معينة فالإباحة ليست متوقعة على صحة الواقعة المنسوبة الى الموظف ، وانما يعتمد على ميعاد معين لتقديم أدلة هذه الصحة وهو ما لا يتصور الغلط فيه . لذلك نرى أن الرأي الأول يستقيم مع القواعد العامة للقانون قبل صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٩ . فهذا القانون الأخير عدل المادة ١١٣ اجراءات تعديلا بمقتضاه يتحتم على المتهم تقديم الأدلة على صحة الواقعة في ميعاد معين . ويهدف هذا التعديل الى ضمان أن تكون أدلة الإثبات في يد المتهم حين يوجه القذف في حق الموظف العام ، حتى لا يشجع الناس على القذف قبل أن تتوافر أدلة الإثبات لديهم . ومفاد ذلك أن تقديم الادلة في موعد معين أمر يوجه القانون لتأكيد حسن نية المتهم .

٤٨٩ - (ثانيا) اخبار الحكام القضائيين او الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله :

التبليغ : نصت المادة ٣٠٤ عقوبات على أنه لا يحكم بعقوبة القذف « على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله » . ويقرر هذا النص مشروعية القذف الذي يقع استعمالا لحق الأشخاص في التبليغ عن الجرائم (١) بالشروط الآتية :

١ - أن يكون الفعل الذي تضمنه البلاغ معاقبا عليه جنائيا أو اداريا . والاكتفاء بالعقوبة الادارية مستفاد من النص على عدم العقاب على البلاغ المقدم الى الحكام الاداريين (٢) . فاذا كان الفعل معاقبا عليه جنائيا تعين

(١) ومن امثلة اباحة الجريمة التي تقع استعمالا لحق التبليغ ما حكم به من أن التبليغ عن الجرائم يقتضى في بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة وقد يكون جُسم الجريمة مما يحظر التناون حيازته أو احرازه أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال امده لا يفسر الجريمة (نقض ١١ مارس سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٦٥ ص ٢٢٨) .

(٢) ولا يشترط في هذه الحالة أن يكون البلاغ بهذا الامر الى الحكام الاداريين وحدهم اذ أن تبليغ السلطات القضائية سوف يؤدي الى اخبار السلطات الادارية بمضمون البلاغ بطريق غير مباشر .

طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ اجراءات أن يكون رفع الدعوى الجنائية عنه بغير شكوى أو طلب ، والا فان حق التبليغ في هذه الحالة الأخيرة يكون قاصرا على من له حق تقديم الشكوى أو الطلب دون غيره .

فاذا انطوى الأمر المبلغ عنه على واقعة توجب الاحتقار دون أن تكون معاقب عليها جنائيا أو اداريا وقعت جريمة القذف .

٢ - أن يكون البلاغ صادقا ، بأن يثبت للمحكمة صحة الواقعة المبلغ بها . وليس على المبلغ عبء اثبات صدق البلاغ بل ان ذلك أمر متروك للسلطات المختصة ، بخلاف الطعن في أعمال الموظف العام .

وقد طلبت المادة ٣٠٤ عقوبات أن يكون الجاني حسن النية ، الا أن هذا الشرط لا لزوم له طالما كان البلاغ صادقا ، وذلك أن مجرد تقديم البلاغ الصادق الى السلطات القضائية أو الادارية ينطوى على غاية مشروعة هي عقاب الجاني . ولا تتأثر الاباحة اذا اقترنت هذه الغاية المشروعة بغاية أخرى غير مشروعة وهي نية الاضرار كاشباع رغبة المبلغ في الانتقام ، اذ في هذه الحالة تتطلب الغاية المشروعة وتصبح سببا صحيحا للعمل الذي أتاه المبلغ ، أما نية الاضرار فلا تعدو في هذه الحالة أن تكون مجرد ظرف عرضى لا يؤثر في صحته (١) .

ومتى كان التبليغ صادقا فان القذف الذي يتضمنه البلاغ يعتبر مباحا، فلا يستوجب أى من المسئولتين الجنائية أو المدنية . على أنه قد لا يكون البلاغ صادقا ويعتقد الجاني خطأ بصدقه . ومع ذلك تنتهى مسئولية الجاني الجنائية لا على أساس الاباحة وانما على انتفاء قصده الجنائى اعمالا لفكرة الغلط في الاباحة التى بينها فيما تقدم . على أنه يشترط في هذه الحالة أن يتوافر حسن النية عند الجاني بأن يتوافر لديه قصد تحقيق المصلحة العامة

(١) يلاحظ أن المادة ٣٠٤ عقوبات قد عبرت خطأ عن سبب الاباحة المذكور بأنه مانع للعقاب .

وهو ما يقتضى بحكم اللزوم أن يكون معتقدا بصحة الواقعة (١) . وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض بأن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه (٢) ويبين من ذلك أن أهمية اشتراط حسن النية لا تبدوا الا اذا كان البلاغ كاذبا . ونخلص مما تقدم الى تقرير عدم العقاب على القذف اما بسبب صدق البلاغ أو بسبب حسن نية الجانى ، مع اختلاف الاساس القانونى فى الحالتين فهو الاباحة فى حالة البلاغ الصادق ، بينما هو انتفاء القصد الجنائى فى حالة البلاغ الكاذب مع حسن النية . وتأكيذا لهذا المعنى تطلب المادة ٣٥٠ عقوبات للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كاذبا مع سوء القصد ، مما مؤداه أن توافر الأمرين معا لازم لتوافر جريمة البلاغ الكاذب وان تخلف أحدهما يكفى وحده لعدم قيامها (٣) .

ويلاحظ أنه اذا تضمن البلاغ طعنا فى أعمال أحد الموظفين العموميين فان اباحة القذف تخضع لشروط حق التبليغ .

الشهادة : تمثل الشهادة إحدى اجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة ، ويعاقب القانون على النكول عنها فى مرحلتى التحقيق والمحاكمة . ومن ثم فانه اذا افطوت الشهادة على قذف فى حق أحد الأشخاص كان

(١) انظر نقض ٨ يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٤٨ ص ٥٨١ ونقض ١٧ يونية سنة ١٩٤٦ مجموعة التواعد فى ٢٥ عاما ج ٢ رقم ٨٥ ص ٧٣٧ .

(٢) نقض ١١ مايو سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ٦٨ ص ٣٤٣ .

(٣) مع ملاحظة ان الجريمة لا تقوم بسبب الاباحة اذا كان البلاغ صادقا ولا تتوافر بسبب انتفاء القصد الجنائى اذا كان البلاغ كاذبا مع حسن نية . وفى هذه الحالة الأخيرة قد يسأل الجانى مدنيا عن خطئه اذا كان توقعه لصحة البلاغ غير مستند الى اسباب معقولة .

انفعل مباحا بشرط ألا تخرج الشهادة عما يستلزمه تحقيق الدعوى (١) .
فاذا انصرف الشاهد عما تقتضيه الدعوى تعين مساءلته عما ينزاق به لسانه
من وقائع مكونة للقفذ الا اذا حسنت نيته فاعتقد أن موضوع الشهادة
يتطلب ذكر هذا النوع من الوقائع ، ففى هذه الحالة الأخيرة يتعين عدم
مساءلته لانتفاء قصده الجنائى .

٤٩٠ - (ثالثا) اسناد القذف فى الدفاع الشفوى او الكتابى امام المحاكم :

خول القانون حق الدفاع لطرفى الخصومة من أجل تقرير محاكمة عادلة
— ولذا فان القذف الذى يقتضيه هذا الدفاع يعد مباحا . وقد نصت المادة
٣٠٩ عقوبات على أنه « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦
و ٣٠٨ (القذف والبلاغ الكذب والسب) على ما يسنده أحد الخصوم
لخصمه فى الدفاع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه
الا المقاضاة المدنية أو الماطمة التأديبية » (٢) . ويشترط لاباحة القذف
الذى يقتضيه الدفاع :

١ — أن يكون موجها من أحد الخصوم لخصمه سواء كان ذلك فى
خصومة جنائية أو مدنية أو ادارية . ويتسع معنى الخصم فيشمل كلا من
أطراف الخصومة الأصليين والمنضمين والمحامين وغيرهم ممن يتولون
الدفاع عنهم . ويلاحظ أن أعضاء النيابة يتمتعون بالاعفاء بناء على ما تقتضيه
وظيفتهم من أجل أن يقولوا ويكتبوا كل ما تمليه عليه ضمائرهم فى سبيل
أداء واجبهم ، فعضو النيابة لا يعتبر خصما وانما هو ممثل للنسبة العامة
فى أداء مهمتها ، ولا يجوز تشبيهه بالمحامى الذى يمثل الخصوم فى دفاعهم

(١) نقض ٤ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٧١ ص

(٢) لا محل لهذه المسؤولية المدنية أو التأديبية اذا كان القذف مباحا ،
الا انه قد تتوافر هذه المسؤولية اذا لم ترتع جريمة بسبب انتفاء القصد
الجنائى — كما سنبين — لا بسبب الإباحة . وفى هذا المعنى قالت محكمة
النقض ان العبارة الخاصة بالمسؤولية المدنية أو التأديبية عسرة الفهم
(نقض ٨ يناير ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٤٢ ص ١٨٠) .

فهو موظف عام يؤدي واجبه • والاباحة التي يتمتع بها تستند الى أداء الواجب • ولهذا لا يجوز له أن يخرج عن حدود التقاليد القضائية باستعمال ألفاظ تنبؤ عن اللغة القضائية ولا تتطلبها المرافعة •

على أنه لا يجوز قصر حرية الدفاع على ما يسنده أحد أطراف الخصومة لخصمه مباشرة ، بل يجب أن تمتد الى كل ما يقدمه هذا الخصم من أدلة ، فيجوز له تجريح الشاهد أو الخير بما يقتضيه الدفاع حتى يثبت للمحكمة فساد الدليل المترتب على شهادته أو خبرته • وهذه النتيجة أمر تقتضيه حرية الدفاع كأصل من أصول المحاكمة ، ولا يقف حائلا دون تقريرها قصور المادة ٣٠٩ عقوبات عن شمولها ، ذلك أن الحكم الذي تضمنته هذه المادة لم ينشئ حكما جديدا على القواعد العامة بل هو لا يعدو أن يكون تقررا لقاعدة تقتضيها حرية الدفاع المكفولة في المحاكمات ، فان شابه القصور فيجب تكملته بما تقتضيه حرية الدفاع (١) •

٢ — أن يقع القذف أثناء الدفاع الشفوي أو الكتابي • وقد أوجبت المادة ٣٠٩ عقوبات أن يكون هذا الدفاع أمام المحكمة أيا كان نوعها أو درجتها • على أننا نرى أن ما ييديه المتهم في سبيل الدفاع عن نفسه أمام جهة التحقيق تشمل (٢) حصانة الدفاع باعتبار أن حرية الدفاع من الاصول العامة التي يجب احترامها أيا كانت الجهة المقدم اليها هذا النوع (٣) • على أن هذه الحصانة لا تمتد الى ما ييديه الخصم من قذف خارج مجلس القضاء أو جهات التحقيق • وقد قضى بأن الاعفاء يتناول ما ييديه الخصم في عريضة الدعوى وذلك باعتبار أنها من الأوراق الواجب أن تعين فيها

(١) وقد ذهب رأى الى أنه يجب أن تحمل المادة ٣٠٩ على أنها تنصرف الى ما يسنده الخصم الى خصمه مباشرة أو على نحو غير مباشر عن طريق مهاجمته أو تجريحه لدليل مقدم من الخصم أو واقعة يستند اليها أو يلعنها ، محمد عبد الله ص ٣٥٢ • وانظر :

Cass. 13 mai 1933 D. 1933. 1. 172

(٢) وتشمل جهة الاستدلال وغيرها من جهات التحقيق الإداري •

(٣) نقض ١٩ مايو ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٦٦ ص ٥٢٢ •

طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ويتحقق نظر الدعوى أمام المحكمة بناء على ما جاء بها (١) .

٣ — أن يكون القذف من مستلزمات الدفاع . مثال ذلك أن ينكر المدعى عليه في دعوى اثبات النسب بنوة الطفل وينسبه الى أمه أنها حملته سفاحا أو أن ينسب محامى الحكومة الى أحد الموظفين في الدعوى التى رفعها هذا الأخير أمام محكمة القضاء الادارى لالغاء قرار فصله أنه مختلس أو مرتشى أو ارتكب أفعالا شائنة تبرر فصله . أو أن ينسب المدعى فى دعواه التى طلب فيها عزل ناظر الوقف أن هذا الناظر اختلس ريع الوقف (٢) ، أو ينسب الخصم فى دعوى الحراسة الى المرشح بالحراسة بأنه حكم بافلاسه بقصد تجريجه (٣) . فلا تتوافر الاباحة اذا لم يستلزم الدفاع اسناد عبارات القذف ، الا أنه لا يتوافر القصد الجنائى فى حق الجانى اذا توهم أن هذا القذف هو مما يقتضيه الدفاع ، تطبيقا لنظرية الغلط فى الاباحة . فاذا لم يكن هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة تعين مساءلته مدنيا أو تأديبيا على حسب الاحوال عن خطئه (٤) . وتقدير ما اذا كان القذف من مستلزمات الدفاع أو لا تقدره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها (٥) .

٤٩١ — (رابعا) نشر الاخبار فى الصحف :

من المقرر أن للصحف حق نشر الأخبار حتى تؤدي رسالتها فى الاعلام . على أنه فيما يتعلق بنشر أخبار الجرائم والتحقيق فيها واجراءات المحاكمة ،

(١) نقض ١٠ يونية ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٢٤ ص ٢٣٧ .

(٢) نقض ١٠ يونية ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٢٢ ص ٢٣٠ .

(٣) نقض ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ١٦٧ ص

٥٠٨ .

(٤) انظر نقض ٨ يناير ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٤٢ ص

١٨٠ .

(٥) نقض ٢٦ يناير ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥١٩ ص ٤٧٨ ؛

٨ فبراير ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ١٦٧ ص ٥٠٨ ، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٣٣٢ ص ١١٩٦ ؛ ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ س ٢٣ رقم ٢٢١ ص ٦٥ .

فقد دل الشارع بما نص عليه في المواد من ١٨٩ الى ١٩١ عقوبات أن هذا الحق يتحدد بما يلي :

١ - الاجراءات القضائية العلنية (١) . فلا يمتد هذا الحق الى ما يجري في المداولات (المادة ١٩١ عقوبات) ، أو اجراءات المحاكمة التي تجري في الجلسات السرية (المادة ١٨٩) ، أو اجراءات المحاكمة في الجلسات التي قرر القانون (٢) أو المحكمة الحد من علانيتهما (٣) . وبالنسبة الى الحكم وموضوع الشكوى فانه لا يجوز نشرهما في حالتين : (١) أن تكون الدعوى مما لا يجوز فيها اقامة الدليل على صحة الأمور المدعى بها ، كدعوى القذف في حق غير الموظفين العموميين ودعوى السب . ويسقط هذا الحظر اذا تم بناء على طلب الشاكى كما لو رأى في هذا النشر تعويضاً للضرر الذى لحقه ، (ب) اذا قررت المحكمة هذا الحظر أعمالاً لسلطتها المبينة في المادة ١٩٠ عقوبات في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب .

وبين مما تقدم أن الاجراءات التي أبيع نشرها هي التي تتمتع بانعلاية وبالتالي فلا ضير أن تمتد هذه العلانية والنشر في الصحف . ولما كان التحقيق بطبيعته لا يشهده غير الخصوم وكلائهم ، فان حصانة النشر لا تمتد الى التحقيق جنائياً كان أو ادارياً ، فمن ينشر الوقائع التي تشملها التحقيقات وما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وجس وتفتيش واتهام واحالة الى المحاكمة ، فانما ينشر في ذلك معرضاً نفسه للمسئولية الجنائية عما يتضمنه هذا النشر من قذف أو سب أو اهانة (٤) . وقد ذهبت محكمة

(١) فلا تنسحب الى ما لا يعتبر من قبيل هذه الاجراءات كالوقائع والتصرفات التي تقع في الجلسة مما لا يعتبر من قبيل الاجراءات .

(٢) نصت المادة ١٨٩ عقوبات على أنه لا يجوز نشر ما جرى في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني (وهى القذف والسب والبلاغ الكاذب وافشاء الأسرار) .

(٣) هي المحاكمة التي ترى فيها المحكمة في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب حظر نشر الاجراءات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها .

(٤) نقض ٢٤ مارس ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٧٨ ص ٣٤٨ ؛ ١٦ يناير ١٩٦٢ من ١٣ رقم ١٣ ص ٤٧ .

النقض الى أنه لا يجوز التحدى بحرية الصحفي في النشر ، لان حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن يتجاوزها الا بتشريع خاص (١) .

٢ - يجب أن يتوافر في النشر حسن النية . ولما كان القانون قد أباح للصحف حق نشر الاخبار بغية تحقق وظيفتها في الاعلام ، فانه لا يجوز أن تنحرف عن حدود هذا الحق والا اعتبرت متجاوزة له ، كما لو تم النشر بقصد التشهير والانتقام (٢) .

ويجدر التنبيه الى أن مجال الاباحة ينحصر في مجرد الاخبار أى مجرد سرد الحوادث لاعلامها للقراء ، فلا يمتد ذلك الى التعليق الا في حدود حق النقد .

٤٩٢ - (خامسا) حق النقد :

النقد هو ابداء الرأي في أحد التصرفات دون المساس مباشرة بشخص صاحبها . ولا شك أن هذا النقد من شأنه تبصير المجتمع بما ينطوى عليه التصرف من خطأ وتوجيهه الى الصواب ، ويستند الحق فيه الى ما للناس من حرية في التعبير عن آرائهم . وقد ينصب الانتقاد على نسبة واقعة معينة لو صحت لأوجبت عقاب من أسندت اليه أو احتقاره . الا أنه مع ذلك يظل في دائرة المشروعية طالما أن الناقد لم يتجاوز الاطار المرسوم لحق النقد . ويتحدد بما يلي من شروط :

١ - أن يرد على واقعة ثابتة أو مسلمة (٣) . فلا يبيح حق النقد التصدى الى الوقائع المستورة بكشفها الا في الحدود التي أيج فيها هذا الفعل كما في حالة الطعن على أعمال الموظفين . كما لا يجوز أن يؤسس الناقد رأيه

(١) نقض ٢٤ مارس ١٩٥٩ ، ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ السالف الاشارة اليها .

(٢) راجع محمد عبد الله ، ص ٣٦٢ .

(٣) حكم بأن نقد القانون في ذاته من حيث عدم توافر الضمانات الكافية في احكامه هو من قبيل النقد المباح لتعلقه بما هو مكفول من حرية الرأي لكشف العيوب التشريعية للقوانين (نقض ١٠ يناير ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٤٧ ص ١٤١) .

(م ٤٧ - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

على مجرد شائعات • فإذا اعتقد الجاني خطأ أن الواقعة محل النقد ثابتة أو مسلمة لا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي ، دون إخلال باحتمال مساءلته مدنيا إذا لم يكن اعتقاده الخاطئ يستند الى أسباب معقولة •

٢ — أن يتمثل النقد في صورة رأى أو تعليق على عمل أو واقعة صدرت من المجنى عليه هي وعاء النقد ، فإذا صدر الرأى بعيدا عن الواقعة التي ينسبها الى المجنى عليه ، يكون قد انحراف عن أصول حق النقد • ويجب أن يلتزم هذا الرأى بالعبارة الملائمة والالفاظ المناسبة للنقد ، وذلك باعتبار أن النقد ليس الا وسيلة للبناء لا للهدم فإذا ما استعمل الجاني عبارات فيها مساس بشخص صاحب الامر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح (١) •

على أنه لا يؤثر في مشروعية النقد أن يثبت عدم صحة الرأى الذى أبداه الناقد ، ما دام قد صدر في عبارة ملائمة وتوافر لديه حسن النية • كما أنه لا يقدح في صحة النقد أن يلجأ الناقد الى عبارات قاسية طالما كان المقام يتطلب ذلك ، وكأف العبارات لا تمس شخص الموجه اليه النقد (٢) •

٣ — أن يكون التصرف أو الواقعة وعاء النقد ذات أهمية اجتماعية بحيث يؤدي انتقادها الى تحقيق المصلحة العامة • مثال ذلك الاعمال التى يؤدها أرباب المهن المتصلة بالجمهور كالأطباء والمحامين فهى تهم المجتمع ويحقق انتقادها مصلحة عامة • فلا يجوز أن يمتد النقد الى الحياة الخاصة للناس فيما لا يحقق أدنى فائدة اجتماعية • على أن هذا لا يحول دون تقرير أن بعض الشئون الخاصة للأفراد الذين يعملون في مجال الحياة

(١) تقضى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٣٦ ص ٦٨٧ ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٤٩ ص ٧٨٧ •

(٢) نفى ٤ يناير ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٧٦ ص ٧٢٨ • انظر أمثلة لانحراف الجاني عن حدود حق النقد في تقضى ١٠ يناير ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٤٦ ص ١٤٠ و ١٥ يونيو ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٦٤١ ص ٦١٢ •

العامة قد تؤثر في اعتبارهم العام وتصرفاتهم التي تمس الجمهور ، فيكون تناول هذه الشئون بالنقد من أجل المصلحة الاجتماعية غير منطوق على انحراف عن حدود حق النقد .

٤ — بتعين توافر حسن النية في النقد ، وذلك بأن يلتزم الناقد حدود الغرض الذي أبيع من أجله حق النقد ، وهو تحقيق المصلحة العامة . ويفترض هذا الشرط أن يكون الجاني معتقدا لصحة الواقعة التي أسس عليها نقده ، بدون ذلك يكون نقده مستندا الى الهوى والباحث الشخصي لا الى المصلحة العامة .

٤٩٢ — (سادسا) التعبير في البرلمان :

نصت المادة ٩٧ من الدستور على أن (لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الافكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس في في لجانه . ونصت المادة ٢٠٥ من الدستور على سرمان حكم المادة السابعة على مجلس الشورى .

وبناء على ما تقدم فان الدستور يقرر حق أعضاء مجلسي الشعب والشورى في التعبير عن آرائهم خلال كافة أداء أعمالهم في كل من المجلسين أو في لجانها . وهذا الحق لا يختلط بالحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء المجلسين عن الجرائم التي تقع أثناء عضويتهم لاحد المجلسين ، والتي تتطلب تقييد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية لا باذن سابق من المجلس (المادتان ٩٩ و ٢٠٥ من الدستور) . فحق التعبير في البرلمان هو سبب من أسباب الاباحة ، بينما الحصانة البرلمانية قيد اجرائي على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية .

وتتمثل حدود حق التعبير في البرلمان فيما يلي :

١ — يشمل هذا الحق كل ما يبيده عضو المجلس من أقوال أو اشارات أو كتابات أو تصويت ، يتم عن ابداء الفكر أو الرأي ، مهما كان الوصف القانوني المنطبق عليه من أوصاف التجريم . فيستوى أن يندرج تحت وصف القذف أو السب أو الاهانة أو الفعل الفاضح أو التحريض العام المعاقب عليه أو البلاغ الكاذب . الا أنه يجب أن يلاحظ أن هذه الاباحة نسبية ، فهي تقتصر على رفع وصف التجريم عن الفعل في داخل قانون العقوبات ، دون أن تمتد الى وصف الفعل في اللائحة الداخلية للمجلس ودون اخلال بتعريض العضو للجزاءات التي تنص عليها هذه اللائحة .

ولا يمتد هذا الى الى الافعال كالضرب ونحوه من أعمال العنف ،
أو الاتلاف • ولكن يشمل الكتابة بالاضافة الى القول • ومثال الكتابة
الاقتراحات والمشروعات وتقارير اللجان ومحاضرها •

٢ — يجب أن يكون ابداء الافكار أو الآراء خلال أداء أعمالهم في
المجلس أو في لجانه • ومن ثم فإن هذا الحق له نطاق محدود بأداء العمل
ومكانه • فيجب أن يكون القذف (أو السب) المباح أثناء أداء العمل
البرلماني ، لا بعد انتهائه • فلا يتوافر هذا الحق بعد انقضاء الجلسة في
المجلس أو في اللجنة • كما أنه يجب أن يصدر الفكر أو الرأي في المجلس
أو في احدى لجانه • والمقصود بالمجلس هنا ليس مبنى المجلس وانما
جلسات المجلس • فلا يتوافر الحق اذا وقع القذف من العضو في ردهات
المجلس (١) • أو في أحد مكاتبه ولو كان خلال مناقشة موضوعات تهم
المجلس • ويقصد بلجان ما يشكله المجلس من لجان طبقا للقانون سواء
كانت لجانا دائمة أو لجانا مكلفة بفحص موضوعات محدودة •

ولا تسرى هذه الاباحة على ما يردده العضو من أقوال في الصحف
ولو كان يروى ما قاله في المجلس لان حقه ليس مطلقا وانما هو محدود
بالمجلس ولجانه •

٣ — لا يملك هذا الحق غير عضو المجلس • فلا يستفيد منه موظفوه ،
ولا أى شخص سمح له بحضور المجلس أو أحد لجانه • الا أن جميع
المساهمين مع عضو المجلس في ارتكاب القذف أو السب يستفيدون من
الاباحة التى يتمتع بها ، مثال ذلك اشترك أحد الاشخاص مع عضو
المجلس في تحضير خطبة برلمانية تتضمن قذفا أو سبا ، فان هذا الشخص
يستفيد من الاباحة التى يتمتع بها عضو المجلس •
كما لا يستفيد منه سائر أعضاء المجالس الاخرى كالمجالس المحلية
والمجالس الشعبية •

٤ - يجب أن يستعمل عضو المجلس هذا الحق بحسن نية •
والمقصود بحسن النية هنا هو الغاية المشروعة وهي المصلحة العامة • ان
البرلمان ليس منبرا للشتم أو القذف ، وانما منبر سياسى للتشريع
والرقابة فاذا استباح أحد الاعضاء لنفسه الخروج عن هذا الهدف وابدى
آراء أو أفكارا لا يقتضيها بحث الموضوع الذى يتكلم فيه بغية التشهير
بأحد الاشخاص دون مقتضى انحصر عنه الحق الذى يتمتع به • فالحق
فى التعبير أمام البرلمان ليس ميزة للعضو بقدر ما هو ضمان للمواطنين فى أن
يتحدث مثلوهم بكل حرية فى البرلمان لتحقيق الصالح العام • فاذا خرج
عن هذه الحدود متحينا فرصة وقوفه أمام المنبر لكى يقول ما شاء ويمس
من يشاء مستخدما السب والقذف أداة له فى النيل ممن يريد حق عليه
العقاب • واذن متى كان ابداء القول أو الرأى من غير مستلزمات التعبير
البرلمانى زال الحق وانطبق القانون العام • وواقع الامر ، ان عنصر الغاية
يتخذ موقعه فى هذا الحق من اشتراط أن يكون ابداء القول أو الرأى
أثناء أداء العمل فى المجلس أو فى احدى لجانه • فهذا المناط يحدد مضمون
الغاية المشروعة التى يجب أن يستهدفها الحق فى التعبير البرلمانى •

الفصل الرابع

عقوبة القذف

٤٩٣ - القاعدة ، ٨٩٤ - الظروف المشددة .

٤٩٤ - القاعدة :

نصت المادة ٣٠٣/١ عقوبات على معاقبة القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية أو باحدى هاتين العقوبتين .

٤٩٥ - الظروف المشددة :

شدد القانون عقوبة القذف في أربعة أحوال :

(١) القذف في حق الموظف العلم أو من في حكمه : شدد القانون العقوبة على القذف في حق ذوي الصفة العمومية نظرا الى حساسية المركز الذي يتولونه والاضرار الفادحة التي تعود عليهم من جراء الطعن عليهم بأمور كاذبة ، وخاصة فان القانون وقد خول الافراد الطعن على أعمالهم بشرط اثبات صحة الوقائع المسندة اليهم مما يتعين معه التشدد مع الافراد اذا ما سولت لهم أنفسهم مهاجمة الموظفين العموميين بالافتراء عليهم . ولتوافر الظرف المشدد يتعين أن يكون المجنى عليه موظفا عاما أو شخصا ذي صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، وأن يكون القذف بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة . فلا يمتد الى موظف شركات القطاع العام لانهم لا يعتبرون موظفين عموميين في تطبيق قانون العقوبات الا بما نص عليه القانون صراحة . ويترتب على توافر هذا الظرف تشديد العقوبة الى الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية أو احدى هاتين العقوبتين .

ويلاحظ أنه في هذه الحالة تختص محكمة الجنايات بنظر الدعوى طبقاً للمادة ٢١٦ إجراءات استثناء من القواعد العامة .

(٢) **القذف في حق عمال النقل** : إذا كان المجنى عليه في القذف موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع القذف عليه أثناء أداء عمله سواء سيرها أو أثناء توقفها في المحطات ، شدد الحد الأدنى لعقوبة الحبس وحدها بحيث لا يقل عن خمسة عشر يوماً (المادة ٣٠٦ مكرراً (ب) عقوبات) . وقد استهدف القانون من هذا التشديد حماية عمال النقل حتى يمكنهم أداء واجبهم بما لا يؤدي إلى تعطيل سير وسائل النقل . ويستوى أن يكون النقل موظفين عموميين بالمعنى السابق تحديده أو من موظفي القطاع العام .

(٣) **القذف بطريق النشر** : إذا وقع القذف بطريق النشر في إحدى انجرائد أو المطبوعات شدد كل من الحدين الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة إلى ضعفيها (المادة ٣٠٧ عقوبات) . وعلة التشديد هو خطورة الوسيلة التي التجأ إليها الجاني في علانية القذف بما تؤدي إليه من ذبوع الواقعة المسندة في مجال واسع ، فضلاً عن أن القذف بطريق النشر لا يصدر إلا بعد نرو وتفكر بخلاف الجهر في الأمكنة العامة الذي كثيراً ما يحدث في ثورة غضب واستفزاز . هذا إلى أن المشرع قد لاحظ أن حملات السب أو القذف في الصحف قد يتخذها بعض من لا خلاق لهم سبيلاً للكسب أو غيرهم من ذوي الأغراض الشخصية (١) .

(٤) **الطعن في الاعراض** : إذا تضمن القذف طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعه العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً فإذا تم القذف بوسيلة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات وجب ألا تقل الغرامة عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور . ويتحقق الطعن في

(١) انظر المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات سنة ١٩٣٧ .

العرض بكل ما ينطوى على معنى تفريط الرجل أو المرأة في عرضه (١) .
أما خدش سمعة العائلات فيراد به كل ما يمس أسرارها وشؤونها الخاصة
بحيث يمس سمعتها . ولا شك أن هذا النوع من القذف قد بلغ من
الفحش والجسامة بحيث يبرر تغليظ العقوبة . ومتى اثبت الحكم أن
المتهم قد وجه هذه الألفاظ ، فإن هذا البيان يفيد توافر القصد الجنائي
لديه دون حاجة الى ذكر ذلك صراحة (٢)

(١) انظر مثالا واضحا في نقض ٢٨ يناير ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س٣
رقم ١٧٩ ص ٤٦٨ حيث اعتبرت محكمة النقض أن قول الجاني بأنه تزوج
ابنة المجنى عليه باعتبارها بكرا فوجدها ثيبا يعتبر قذفا في الاعراض .
(٢) انظر نقض اول اكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم
٦٠٧ ص ٧٤٦ .

الباب الثاني

السب العلى

٤٩٦ - تمييز السب عن القذف ، ٤٩٧ - احالة ، ٤٩٨ - العقوبة .

٤٩٦ - تمييز السب عن القذف :

يتميز القذف عن السب في أنه لا يتحقق الا باسناد واقعة معينة الى المجنى عليه ، فلا يكفي لتوافره مجرد اسناد عيب معين اليه اذا لم يحدد الجاني الواقعة التي تفيد هذا العيب . هذا بخلاف السب فانه يتحقق بكل ما يمس اعتبار الانسان وشرفه اذا لم يستند الى واقعة معينة ، ويتحقق ذلك باسناد عيب معين أو غير معين اليه أو بكل ما ينطوى على معنى الاحتقار والتصغير . ومن أمثلة اسناد العيب المعين أن ينسب الجاني الى المجنى عليه أنه سارق أو مرتش أو مختلس (١) أو سكير أو مغفل . وقد يكون العيب غير معين كأن ينسب الى المجنى عليه أنه أردا من يعمل في المصلحة أو أنه بعيد عن الاخلاق . ومن قبيل ذلك أيضا تشبيهه بالحيوانات كأن ينسب اليه أنه حمار أو كلب أو ابن كلب (٢) . وقد عرفته محكمة النقض بأن المراد به « أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو استعمال المعارض التي تومىء اليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى غيره (٣) » .

(١) فإذا حدد الجاني الواقعة التي يستند اليها في اسناد هذا العيب كان يذكر له أنه سرق محفظة نقود . مثلا اعتبر ذلك قذفا .

(٢) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٨ ص ١٦ .

(٣) نقض ٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة الاحكام ص ٢٠ رقم ١٩٧ ص

ويتحقق السب بكل ما من شأنه المساس بالشرف والاعتبار كالإساءة على المجنى عليه بالخراب أو الدمار ، وتوجيه عبارات الغزل الى النساء دون رضائهن (١) . ونرى أن توجيه العبارات القاسية الى لا يقتضيها المقام تعتبر سبا متى كان من شأنها تحقير المجنى عليه أو المساس بشرفه أو احتقاره على أى وجه ، كأن يصبح الجاني في وجه المجنى عليه بصورة مهينة لا تتناسب مع مركز المجنى عليه قاتلاً (اطلع بره) أو (غور من هنا) .

والأصل أن المرجع في تقريب حقيقة ألفاظ السب (أو القذف أو الإهانة) هو بما يطمئن اليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في تطبيق القانون (٢) .

ويفترض العلم بمعنى ألفاظ السب اذا كانت الألفاظ في ذاتها شائنة بديئة تنطق بمعنى السب (٣) .

٤٩٧ - الاحكام المشتركة بين السب والقذف :

يشترك السب مع القذف - عدا ما يناه بشأن تعيين الواقعة - في غير ذلك من المسائل القانونية التي ييناها بصدد المقصود بالاسناد والعلاينة والقصد الجنائي (٤) فيتعين الرجوع اليها . ويضيق نطاق أسباب الإباحة في السب عنه في القذف ، فلا يشمل سب الموظف العام ومن في حكمه اذا أن توجيه عيب الموظف لا يمكن ضبطه وتحديدده طالما لم يستند الى واقعة معينة يمكن كشفها وبالتالي فانه يؤدي الى الاضرار به لا الى المصلحة العامة . كما لا يشمل حق اخبار الحكام أو القضاة أو الاداريين بأمر مستوجب لمقوبة فاعلة ، أو حق نشر الأخبار في الصحف أو حق نقد التصرفات ، لأن هذه الحقوق جميعها تتطلب توافر واقعة معينة يرد عليها

-
- (١) نقض ٢٦ فبراير ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٦٨ ص ١١٦ .
 - (٢) نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١١٦ ص ٦٢٢ ، نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٤٩ ص ٨٧ .
 - (٣) نقض ٩ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٧٨ ص ٢٣٥ ، ١١ مايو سنة ١٩٧٠ س ٢١ رقم ١٦٣ ص ٦٩٣ .
 - (٤) نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ السالف الإشارة اليه .

التبليغ أو النشر أو النقد على حسب الأحوال ، وهو مالا يتوافر في السب،
هذا باستثناء حق الدفاع فانه يبيح السب طالما كان مما يقتضيه
(المادة ٣٠٩ عقوبات) •

٤٩٨ - العقوبة :

يعاقب على السب بالجس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على
مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣٠٩ عقوبات) • ويشترك
السب مع القذف في ظروفه المشددة والعقوبات المقررة لها (المواد ٣٠٦
مكررا ب ، ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٨ مكررا عقوبات) عدا حالة السب في
ذوى الصفة العمومية اذ يقتصر التشديد على زيادة الحد الادنى للغرامة
الى عشرين جنيها (المادة ١٨٥ عقوبات) (١) • وفي حالة السب بطريق
النشر في احدى الجرائد أو المطبوعات لا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة عن
عشرين جنيها (المادتان ٣٠٦ و ٣٠٧ عقوبات) •

(١) هذا مع عدم الاخلال بتطبيق العقوبة المشددة للقذف اذا وجد
ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبها المتهم ذاته ضد المجنى عليه الذى
وقعت عليه جريمة السب (المادة ١٨٥ عقوبات) •

الفصل الثاني

السبب غير العلني

٤٩٩ - - حكمه :

عاقبت المادة ٣٧٨/٩ عقوبات كل من ابتدر انسانا بسبب غير علني بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها . ويلاحظ أن القانون قد تطلب لمعاقبة السبب غير العلني أن يتم بالابتدار وبعد الجاني مبتدار الغير بالسبب اذا لم يكن المجنى عليه قد استفزه اليه . فيعتبر السبب مباحا اذا حدث نتيجة الاستفزاز . على أنه في هذه الحالة يتعين ألا تتوافر العلانية في السبب والا اعتبر جنحة سب علني على من استفز . ولا شك أن اباحة السبب نتيجة الاستفزاز يتطلب حصوله في وقت لازال الجاني فيه خاضعا لثورة الغضب الناشئة عن الاستفزاز .

أما عدا ذلك من البواعث فانه لاينفي وقوع السبب غير العلني ، ولو كان الباعث هو المزاح مع المجنى عليه .

ومتى وقعت الجريمة على هذا النحو تعين توقيع عقوبة المخالفة السالف بيانها ولو اقترن بأحد الظروف المشددة المنصوص عليها في جريمة السبب العلني .

الباب الثالث

البلاغ الكاذب

٥٠٠ - ماهية ، ٥٠١ النموذج القانوني للبلاغ الكاذب

٥٠٠ - ماهية البلاغ الكاذب :

بيننا أن القذف يتحقق باسناد أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، متى ثم ذلك بأحدى طرق العلانية الميينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

وقد اختار القانون احدى صور القذف ووضع لها ضوابط محددة ، ثم عاقب عليها بوصف خاص هو البلاغ الكاذب ونعني بذلك القذف الذي يتحقق باسناد أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه قانونا . فهذا القذف يعنى اسناد واقعة اجرامية الى الغير مما يعاقب عليها القانون . ويعتبر هذا النوع من القذف بلاغا كاذبا اذا توافر الشرطان الآتيان :

١ - أن يكون التبليغ الى السلطة القضائية أو الادارية المختصة بتلقى البلاغات عن الوقائع المسندة الى الغير . وقد عبر عنها القانون بالحكام القضائيين أو الاداريين (المادة ٣٠٤ عقوبات) .

والمقصود بالسلطة القضائية المحاكم و النيابة العامة .
ويقصر الامر على المحاكم الجنائية وحدها لانها هي المختصة بالفصل في الجرائم .

وهنا يلاحظ أن القذف يعاقب عليه القانون متى ثم بأحدى طرق العلانية التي حددها القانون (المادة ١٧١ عقوبات) ، بخلاف البلاغ الكاذب الذي يجب ان يتم بوسيلة محددة هي التبليغ للسلطة المختصة بذلك سواء كانت قضائية أو ادارية .

٢ - أن يكون البلاغ كاذبا . فالكذب في البلاغ شرط ضروري للتحريم ، بخلاف الحال في القذف فانه يقع قانونا سواء صدقت الواقعة المسندة الى الغير أو لم تصدق ، مالم تكن مسندة بحسن نية الى أعمال الوظيفة أو النيابة أو بخدمة العامة (المادة ٣٠٣/٢ عقوبات) .

ومتى اجتمع هذان الشرطان في القذف العلنى الذى يتم باسناد واقعة لو صحت لأوجبت عقاب مرتكبها قانونا ، فان الواقعة تعتبر قذفا وبلاغاً كاذباً في آن واحد ، فيعاقب الجانى بعقوبة الجريمة •

الأشد الا أنه يلاحظ أن عقوبة الجريمتين واحدة (١) • الا أنه قد تقع جريمة البلاغ الكاذب وحدها دون القذف اذا لم تتوافر العلانية في التبليغ •

٥٠١ - النموذج القانونى للبلاغ الكاذب :

لم ينص القانون على جريمة البلاغ الكاذب بطريقة مستقلة فقد نصت المادة ٣٠٤ عقوبات على أنه « لا يحكم بهذا العقاب - عقاب القذف - على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة » ، ثم نص في المادة ٣٠٥ عقوبات « وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به » •

وقد استهدف المشرع من تجريم البلاغ الكاذب ضمان شرف الناس واعتباره في مواجهة اساءة استعمال الحق في التبليغ عن الجرائم المكفول للناس جميعا ، في مواجهة الشكاوى الكيدية • وواقع الأمر ان المصلحة المحمية في هذه الجريمة هي مصلحة مزدوجة ، فهي من ناحية مصلحة خاصة للأفراد في حماية شرفهم واعتبارهم في مواجهة البلاغات الكاذبة ، وهي من ناحية أخرى مصلحة عامة تبدو في حماية السلطات الادارية والقضائية من شر التضليل عن طريق مدحا بالبلاغات الكاذبة التى تعطل وظيفتها وتشوه مقصدها •

ويقتضى العقاب على البلاغ الكاذب أن يتوافر فيه وركان أحدهما مادى والآخر معنوى •

ويتمثل ركنها المادى في تقديم البلاغ الكاذب عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله الى السلطة القضائية أو الادارية • ويتمثل ركنها المعنوى في القصد الجنائى • وفيما يلي ندرس كلا من هذين الركنين •

(١) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ م - مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٦٨٦ ص

الفصل الأول

الركن المادى فى جريمة البلاغ الكاذب

٥٠١ - الاخبار ، ٥٠٣ - الواقعة الكاذبة مضمون الاخبار ، ٥٠٤ - السلطة التى تتلقى الاخبار .

بشروط لقيام الركن المادى فى جريمة البلاغ الكاذب توافر ثلاثة عناصر هى : ١ - الاخبار ٢ - الواقعة الكاذبة مضمون الاخبار ٣ - السلطة التى تتلقى الاخبار وهى السلطة القضائية أو الادارية .

٥٠٢ - (١) الاخبار :

ماهيته : يتحقق الاخبار فيما يتعلق بهذه الجريمة بتبليغ السلطة العامة بنسبة واقعة معينة الى شخص معين . فهو على هذا النحو ينقل الى السلطة التى تتلقى التبليغ فكرة معينة عن الشخص المبلغ ضده ومضمون هذه الفكرة هى ارتكاب هذا الشخص واقعة معاقب عليها القانون .

شخصية المبلغ : ولا يشترط صفة معينة فمن يقوم بالاخطار ، فيستوى ان يكون موظفا عاما أو فردا عاديا . واذا صدر التبليغ من شخص معنوى ، فان الجريمة لاتقع فى حق الشخص المعنوى فى غير الحالات الاستثنائية التى بقر فيها القانون مسئوليته (١) .

شكل الاخطار : ولا يشترط القانون شكلا معيناً فى الاخطار ، فيستوى ان يكون كتابة أو شفاهة . على أنه فى حالة الاخطار الشفوى يفترض ان يكون من تلقى البلاغ قد أثبتته كتابة حتى ولو لم يوقعه من صدر منه الاخطار . فاثبات البلاغ فى هذه الحالة كتابة هو الذى يسمح باتخاذ الاجراءات ضد المبلغ ضده ، الأمر الذى يتحقق به الاعتداء على المصلحة المحمية . واذا كان البلاغ مكتوباً فيستوى أن يكون بخط يد صاحبه

أو غيره ، أو مطبوعا أو مكتوبا على الآلة الكاتبة • ويستوى ان يكون باللغة العربية أو بلغة أجنبية • ولا يشترط أن يكون البلاغ موقعا فمن ثبت أنه قد صدر عنه • بل يكفي أن يكون في صورة مقال أو خبر منشور في الصحف •

ولا يشترط في الاخطار أن يكون على سبيل التأكيد ، بل يكفي أن يكون في صيغة الاشاعة أو بطريق الرواية عن الغير (١) •

تلقائية الاخطار : لم ينص القانون صراحة على أنه يجب في الاخطار صدوره من تلقاء نفس المبلغ ، الا أن هذا الشرط استخلصه قضاء محكمتي النقض المصرية والفرنسية • فيجب لتوافر الجريمة أن يأخذ المبلغ زمام المبادرة فيما يلقي به من اخطار ، وألا يكون قد اقتصر على الرد على الأسئلة الموجهة اليه ولو تضمن رده معلومات كاذبة عن الغير بسوء نية • وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض المصرية بأنه يجب ان يكون الاخبار بمحض اخبار المبلغ أى بلا طلب من الجهة الحكومية (٢) ، أو أن يقدم البلاغ بمحض ارادة المبلغ (٣) ، أى تلقاء نفسه (٤) •

وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأنه لا عقاب على المبلغ اذا كان ما بلغ به قد حصل منه أثناء استجوابه في تحقيق مادة سيق من أجلها الى مركز البوليس وسمعت أقواله فيها كمجنى عليه (٥) • وقضت محكمة النقض الفرنسية بعدم توافر جريمة البلاغ الكاذب بالنسبة الى الشخص الذى يتهم الغير أثناء التحقيق معه بقصد نفي التهمة الموجهة اليه (٦) •

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٣٧٥ ، ٢١ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٥١ ص ٢٠٦٦ •
(٢) نقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٦٩ ص ٤١٧ •

(٣) نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجموعة ٨ سم س ١٨ رقم ١٧ ص ٣٠ ، ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ص ج ٢ رقم ٤٤ ص ٣٨ •
(٤) نقض اول مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٨٦ ص ٩٥٥ ، ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٢٢ ص ٥٥٠ •

(٥) نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٤٤ ص ٢٨ •

ويستوى في الاخطار أن يتضمن معلومات معروفة سلفا للسلطة العامة أو أن يتضمن معلومات لم تكن معروفة لديها . على أنه اذا كان المبلغ قد أدلى بأمور لا علاقة لها بالتحقيق الذي سئل فيه ولا تتطلبها الأسئلة الموجهة اليه ولا يقتضيها الدفاع عن نفسه ، فان التلقائية تتوافر لديه في هذه الحالة . ولذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المتهم قد قدم بلاغه الأصلي متظلما من نقله الا أنه أدلى في تحقيق البلاغ بأمور ثبت كذبا أسندها الى المدعى بالحقوق المدنية ، مما يستوجب عقابه ولا علاقته بها بموضوع بلاغه ، ولم يكن عندما مثل أمام المحقق متهما يدافع عن نفسه ، وانما كان متظلما يشرح ظلامته ، فان ما انتهى اليه الحكم من ادانة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا (١) .

مضمون الاخطار (امر مستوجب لعقوبة فاعله) : من المقرر أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به (٢) . ويستوى أن يكون العقاب المقرر عن هذا الأمر جنائيا أمر تأديبيا (٣) . ولا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه ، بل يصح العقاب ولو كان الأمر المذكور قد أسند الى المبلغ ضده في صيغة الاشاعة أو عن طريق الرواية عن الغير (٤) .

٥ - الواقعة الكاذبة مضمون الاخبار :

يجب لتوافر جريمة البلاغ الكاذب أن يتضمن وقائع مكذوبة . ولا يشترط لذلك أن تكون جميع الوقائع التي تضمنها البلاغ مكذوبة برمتها بل يكفي أن يكون قد كذب في بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف اليها أمورا ذات وصف جنائي أو غفل عن ذكر بعض أمور هامة يتعين ذكرها . مثال ذلك أن يدعى المبلغ في بلاغه أن أشخاصا سرقوا منه ثمانية جنيهات

(١) نقض ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ٦٢٢ ، نقض ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٧ .

(٢) نقض ٥ ابريل سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ ص ٥١٤ .

(٣) نقض ١٩ فبراير سنة ١٤٠ مجموعة القواعد القانونية .

(٤) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية .

(٤٨ م) - الوسيط في قانون العقوبات ج ٢)

بالاكراه في الطريق العام أو أن الاكراه ترك أثر جروح به ثم ثبت أن واقعة السرقة بالاكراه مكذوبة برمتها وان الواقعة لم تكن الا تعديا بالضرب يعد البلاغ كاذبا ويستحق لبلغ العقاب (١) .

ولا يشترط لا ثبات كذب البلاغ سبق صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ (أو بالأوجه لاقامة الدعوى) في موضوعه ، بل انه للمحكمة أن تستخلص كذب البلاغ بناء على التحقيقات المطروحة عليها أو التي تكون قد اجرتها .

ولا تنقيد المحكمة عند قظر دعوى البلاغ بأمر الحفظ (أو الامر بالأوجه) ولو كان صادرا لعدم صحة الواقعة موضوع البلاغ . فللمحكمة رغم هذا الأمر أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الامر اذا ماقتنعت هي بذلك (٢) . على أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه (٣) .

ولا يشترط للمحاكمة عن جريمة البلاغ الكاذب اتخاذ اجراء قضائي بأن الأمر المبلغ عنه . فليس من اللازم أن يكون ثبوت عدم صحة البلاغ بحكم نهائي ببراءة المبلغ ضده أو بأمر بالأوجه لاقامة الدعوى قبله أو بأمر بحفظه ، فالأمر متروك للمحكمة في اثبات مدى كذب البلاغ ولولم يحصل في هذا الشأن أى تحقيق قضائي من قبل .

ويلاحظ أن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها ليس دليلا على كذبها ، لأن التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد ، وتحقيق

(١) نقض ١٥ يونية سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ، ١٩ يونية سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ، ٢٤ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة الأحكام س ٤ .

(٢) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ، ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد مايو سنة ١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٤٣ ، ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٣ ١١٤ .

(٣) نقض ٢ مايو سنة ١٩٤٩ مجموعة الأحكام س ١ ، ٥ ابريل سنة ١٩٧٠ س ٢١ ص ٥١٤ ، ١٧ يناير سنة ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٧ .

البلاغات والبحث في صحتها وكذبها من شأن السلطة المختصة بإجراء التحقيق الجنائي . ولا يقاس البلاغ عن الجريمة ضد موظف عام على القذف في حقه ، لأن القانون في صدد هذا النوع من القذف قد أباحه اذا استطاع من نشر عبارات القذف أن يقيم الدليل على صحتها ، وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم فإن الشارع لم يقصد منع التبليغ الا اذا كان المبلغ واثقا من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه .

وبلاحظ أن تشكك المحكمة في الأمر المبلغ عنه لا يقطع في صحة أو كذب البلاغ المقدم عنه والأمر في النهاية متروك لتقدير محكمة الموضوع ، بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر بها حتما الأمر المبلغ عنه ليعلم انه كان من الأمور التي يرب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا (١) . وان القضاء بالبراءة في الأمر المبلغ عنه ليشكك المحكمة في أدلة الثبوت بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ومن ثم فانه لا يقيد المحكمة المطروحة امامها دعوى البلاغ الكاذب في بحث الواقعة موضوع البلاغ طليقة من كل قيد (٢) . كما أن القضاء بالبراءة لسبب قانوني لا يدل بحال على ان المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها (٣) .

واذا أقيمت الدعوى الجنائية عن الواقعة محل البلاغ الكاذب ، فان المحكمة التي تنتظر دعوى البلاغ الكاذب تلتزم بوقف هذه الدعوى الى حين الفصل في الدعوى الجنائية المتعلقة بالواقعة محل البلاغ الكاذب طبقا للمادة ٢٢٢ اجراءات .

(١) نقض ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ ص ٢٧١ ،
٢١ مارس سنة ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٥٥ ، ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ س ٢٢
ص ٩١٥ ، ٢ فبراير سنة ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٢٢ .
(٢) نقض ٣ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة الاحكام س ٢٦ ص ١٣٢ .
(٣) نقض ٧ مارس سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ ص ٢٣٦ .

الفصل الثاني

الركن المعنوي في جريمة البلاغ الكاذب

٥٠٤ - السلطة التي تتلقى الاخطار :

يجب أن تتلقى الاخطار احدى السلطات العامة بجميع أنواعها . ولا يشترط أن تكون السلطة التي تتلقى الاخطار من جهات التحقيق الجنائي ، بل يستوي أن تكون من جهات التحقيق الاداري أو غيرها من سلطات الدولة . ذلك أن القانون أوجب على كل موظف عام يعلم بوقوع جريمة ان يبلغ عنها ، ومن ثم فإن مخاطبة كافة سلطات الدولة ببلاغ عن جريمة يوجب عليها أن تخطر به الجهة المختصة ، مما يعرضه المبلغ ضده كذبا للخطر .

هذه الجريمة عمدية ، ومن ثم فإن الاثم الجنائي في ركنها المعنوي يتخذ شكل القصد الجنائي . وتتميز هذه الجريمة بوجود توافر قصد جنائي خاص بها .

٥٠٥ - القصد الجنائي العام :

يجب لتوافر القصد الجنائي العام في هذه الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على التبليغ، مع علمه بأن الواقعة التي أبلغ عنها مكذوبة (وأن الشخص المبلغ ضده برىء مما نسب اليه) (١) . ويجب أن يكون علم الجاني بذلك يقينيا (٢) ، فاذا كان المبلغ يعتقد بناء على أسباب معينة بصحة الواقعة التي أبلغ عنها فلا اثم عليها حتى ولو كانت هذه الأسباب واهية طالما لم يثبت أنه كان عالما بكذب البلاغ أو ببراءة من أبلغ ضده .

(١) نقض ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ١٥٥ ص ٦٩١ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ رقم ٢٥ ص ١٢٥٥ ، ٢٧ مايو سنة ١٩٧٣ س ٢٤ رقم - ص ٦٥٣ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٧٧ ص ٨٢٧ .
(٢) نقض ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ مجموعة الاحكام س ٢٦ رقم ٤٠ ص ١٧٩ .

٥٠٦ - القصد الخاص :

أوجب القانون توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة وعبر عنه بسوء القصد . وقد حددت محكمة النقض هذا القصد الجنائي الخاص بأنه نية الاضرار ، أو قصد الاساءة بمن بلغ في حقه . فتمت أثبتت محكمة الموضوع أن المبلغ بالاضافة الى علمه يكذب الوقائع التي أبلغ عنها قد اتوى الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، كان ذلك كافيا لاستظهار القصد الخاص من الوقائع المطروحة عليها (١) .

وتقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب من اطلاقات محكمة الموضوع بشرط أن يكون وليد تدليل كاف واستدلال سائق . ويجب على محكمة الموضوع في الحكم الصادر بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن تدل صراحة على توافر القصد الجنائي بعنصره العام والخاص (٢) .

ولا عبرة بالباعث على البلاغ الكاذب في توافر القصد الجنائي .

(١) نقض ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٣ ص ٢٠ ، ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ س ٢٢ رقم ٢٨١ ص ١٢٥٥ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٧٧ ص ٨٢٧ .

(٢) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٢٨١ ص ١٢٥٥ ، ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٧٧ ص ٨٢٧ .

الفصل الثالث

عقوبة البلاغ الكاذب

٥٠٧ - ماهية العقوبة :

عاقب القانون مرتكب البلاغ الكاذب بالعقوبة المقررة للقذف وهي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية أو إحدى هاتين العقوبتين . وإذا قدم البلاغ الكاذب ضد موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة فإن العقوبة تكون الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فيها (المادتان ٣٠٤ و ٣٠٥ عقوبات) .

على أنه لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يبين الحكم الصادر بالادانة توافر ركن العلانية التي يتطلبها القانون في جريمة القذف، فإذا كان الفعل الذي وقع من المتهم قد كونه جريمة البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى ، وكانت العقوبة المقررة لكليهما الجريمتين واحدة فإن اغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه وافية ولا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب لمتهم عنها (١) .

(١) نقض ١١ يونية سنة ١٩٧٨ مجموعة الاحكام من ٢٩ ص ٥٨٧ .

الباب الرابع

انتهاك حرمة الحياة الخاصة

الفصل الأول

انتهاك حرمة المحادثات الشخصية

- ٥٠٩ - ماهيتها ، ٥١٠ - المكان الخاص ، ٥١١ - المكالمات التليفونية ،
٥١٢ - الركن المادى ، ٥١٣ - الركن المعنوى ، ٥١٤ - العقوبة .

٥٠٨ - تمهيد :

عاقبت المادتان ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا « أ » عقوبات المضافة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٧٢ على انتهاك حرمة المحادثات الشخصية فنصت على ما يلى « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وذلك بأن ارتكب أحد الافعال الآتية فى غير الاحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضاء المجنى عليه .

(أ) سرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الاجهزة ايا كان نوعه محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفون .. » .
وقد كمل القانون بذلك حماية المحادثات الشخصية كوعاء لاسرار الحياة الخاصة من شر الاعتداء عليها .

وفىما يلى نبث المصلحة المحمية - وهى المحادثات الشخصية ، ثم نبين الركنين المادى والمعنوى للجريمة .

٥٠٩ - ماهية المحادثات الشخصية :

تعتبر المحادثات الشخصية وعاء تنصب فيه أسرار الحياة الخاصة للناس . فيها يتبادل الافراد أسرارهم ويسطون أفكارهم الشخصية التي تنبثق من حياتهم الخاصة. ومن هنا كان للمحادثات الشخصية حرية لا يجوز انتهاكها باعتبارها امتداد للحياة الخاصة للناس .

وتتطلب هذه الحرفة حماية الاحاديث الشخصية ضد جميع وسائل التصنت والنشر لذلك جاء حظر تسجيل الاحاديث الشخصية أو مراقبتها بأية وسيلة .

وتتعرض هذه الحرمة لحظر الانتهاك حين تستخدم كوسيلة للضغط أو الابتزاز . وقد استخدمت في بعض المجتمعات لأهداف سياسية (١) . كما أن بعض سلطات التحقيق الجنائي قد تتعسف في استعمالها رغبة في معرفة الحقيقة والو على حساب الحرية الشخصية . كما أن بعض الأفراد قد يلجأون إليها اما لاثبات حقوقهم أو رغبة في التشهير والابتزاز .

وقد اشترط القانون المصرى لتجريم المساس بحرمة المحادثات الشخصية أن تجرى هذه المحادثات في مكان خاص ، أو عن طريق التليفون ، مما يتعين معه أن نحدد المقصود بكل من المكان الخاص والكلمات التليفونية .

٥١٠ - المكان الخاص :

اشترط القانون المصرى لوقوع الجريمة أن تكون المحادثات في مكان خاص . وقد عرف الفقه الفرنسى المكان الخاص بأنه المكان المطلق الذى لا يسمح بدخوله للخارجين عنه ، أو الذى يتوقف دخوله على اذن لدائرة محدودة صادر من يملك هذا المكان أو من له الحق في استعماله أو الاتفاع

به (٢) . أما القانون العام الانجليزي Common law فقد جعل مناسط المكان الخاص الملكية أو الحيازة الخاصة ، فاشتراط لاضفاء صفة المكان الخاص أن يكون مملوكا لاحد أطراف الحديث أو في حيازته . وكانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة تأخذ بهذا الاتجاه ثم عدلت عنه سنة ١٩٦٤ (٣) .

٥١١ - المكالمات التليفونية :

ساوى المشرع المصرى بين المكان الخاص والخطوط التليفونية لاضفاء الحماية الجنائية لقانون العقوبات على حرمة الاحاديث الشخصية . والمكالمات التليفونية بحسب طبيعتها تتضمن أدق أسرار الناس وخباياهم ، ففيها يهدأ المتحدث الى غيره خلال الاسلاك ، فيث أسرارهم ويسيطر له أفكاره دون حرج أو خوف من تصنت الغير . لهذا كان التصنت على المكالمات التليفونية كشفا صريحا لستار السرية وانتهاكا سافرا لحجاب الكتمان الذى يأمن المتحدثان خلفه .

٥١٢ - الركن المادى :

يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بتوافر ثلاثة عناصر حددتها المادة ٣٠٩ مكررا عقوبات .

(أ) استراق السمع أو التسجيل أو النقل . والجامع المشترك فى هذه الافعال هو انتهاك حرمة الاحاديث الشخصية . الا أن استراق السمع يتحقق بمجرد التصنت دون تسجيله ، بخلاف التسجيل الذى يمتد الى الاحتفاظ بالاحاديث الشخصية التى تم التصنت عليها . أما نقل الاحاديث فانه ينطوى بلا شك على التصنت عليها .

(ب) ويشترط أن تتم الافعال السالف بياها من خلال جهاز من الاجهزة . ويكفى أن يكون هذا الجهاز قد استخدم لمجرد التصنت ولو لم يقترن بالتسجيل . كما يكفي أن يكون الجهاز قد استخدم لنقل الاحاديث من مكان الى آخر . ولا أهمية لنوع هذا الجهاز . وبناء عليه فلا عقاب على التصنت بمجرد الاصغاء بالأذن .

Becourt; Réflexion sur le projet de la loi relatif à la protection (1)
de la vie privée, 1970, Gaz. pal. doctrine, p. 202.

Clinton V. Virginia (1964) 377 U.S. 158

(٢)

(ج) أن يتم ذلك بدون رضا المجنى عليه • فإذا رضى المجنى عليه زالت السرية ولم يعد هناك حق معتدى عليه •

ويشترط لتوافر الرضاء أن يشمل أطراف الحديث برسته ولا يقتصر الامر على طرف منه دون آخر •

وقد افترض القانون رضاء المجنى عليه اذا صدرت الافعال المعاقب عليها أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع •

٥١٣ - الركن المئوى :

هذه جريمة عمدية يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائى العام • ويتطلب هذا القصد أن تتجه ارادة الجانى الى الافعال المكونة للجريمة مع علمه بأنها تنصب على أحداث شخصية في مكان خاص أو على مكالمات تليفونية بدون رضاء المجنى عليه •

وخلافا لذلك فان القانون الفرنسى يشترط للعقاب على توافر قصد خاص هو المساس بالحياة الخاصة بالغير • وبناء على ذلك فقد استبعد الفقه الفرنسى حالة من يسجل محادثات شخصية للغير بقصد معرفة حياته العامة (١) • وبمكس ذلك في القانون المصرى فان مجرد الاعتداء على المحادثات الشخصية عن علم واردة كانت لوقوع الجريمة • هذا مع ملاحظة أن المحادثات الشخصية تعتبر في ذاتها وعاء للحياة الخاصة •

٥١٤ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هى الحبس مدة لا تزيد على سنة •

فاذا ارتكب هذه الجريمة موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته كانت العقوبة الحبس (أى لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات) •

وبالاضافة الى هذه العقوبة الاصلية فقد نص القانون على عقوبة تكميلية وجوبية هى مصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة ، ومحو التسجيلات المتصلة عنها أو اعدامها •

الفصل الثاني

جريمة التقاط أو نقل الصورة

٥١٥ - تمهيد ، ٥١٦ - الركن المادى ، ٥١٧ - الركن المعنوى ،
٥١٨ - العقوبة .

٥١٥ - تمهيد :

عاقبت المادة ٣٠٩ مكررا على من التقط أو نقل بجهاز من الاجهزة أيا كان نوعه صورة شخص فى مكان خاص . وقد رأى المشرع أن تواجه الانسان فى مكان خاص هو استعمال لحقه فى الحياة الخاصة بتعين حملته من الاتهامك .

وصورة الانسان هى احدى مكونات شخصيته ، ومن ثم فانها تتمتع بها لهذه الشخصية من ذاتية وحرية .

٥١٦ - الركن المادى :

يشترط لوقوع الركن المادى لهذه الجريمة توافر أربعة عناصر هى :

(أ) التقاط الصورة أو نقلها . ويتم ذلك بالتمكن من أخذ صورة الانسان وحيازتها . والالتقاط هو تثبيت الصورة على مادة حساسة أما النقل فيكون بإرسال الصورة من مكان الى آخر .

(ب) أن يتم ذلك بجهاز من الاجهزة أى باحدى الوسائل الفنية ، مثل آلات التصوير أيا كان نوعها . ومن ثم فلا يقع تحت طائل التجريم الاسم والنحت والحفر وغير ذلك من الاساليب الفنية .

(ج) أن يتم ذلك فى مكان خاص بالمعنى الذى سبق تحديده .

(د) أن يتم ذلك بغير رضاء المجنى عليه . فكيف يشور البحث عن المساس بالحياة الخاصة للانسان بينما هو راض بتدخل الغير فيها . ويفترض هذا الارضاء بتمام التصوير على مرأى من الحاضرين فى اجتماع عام . ولا يكفي

مجرد الرضاء بمبدأ التصوير بل يجب أن يشمل تحديد ما يدخل في الصورة فإذا قبل شخص تصويره بين أطفاله فلا يقبل أن يستغل المصور موافقته على التصوير وأن يصوره مع زوجته التي تقف بعيدا عنه .

٥١٧ - الركن العنوى :

هذه جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي العام بما يتطلبه من عنصرى الارادة والعلم .

٥١٨ - العقوبة :

هى الحبس مدة لا تزيد على سنة . فاذا كان الجانى موظفا عاما وارتكب الجريمة اعتمادا على سلطة وظيفته كانت العقوبة الحبس .

ويعاقب الجانى بمقوبة تكميلية وجوبية هى مصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة ، ومحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها .

الفصل الثالث

اذاعة او استعمال التسجيل او المستند

٥١٩ - الركن المادى ، ٥٢٠ - الركن المعنوى ، ٥٢١ - العقوبة .

نصت المادة ٣٠٩ مكررا (أ) على أنه يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل اذاعة أو استعمال ولو فى غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن .

وتهدف هذه الجريمة الى تعقب البواث الخبيثة لدى الجانى من وراء انتهاك حرمة ملك الغير .

٥١٩ - الركن المادى :

يشترط لوقوع هذه الجريمة توافر العناصر الآتية :

(أ) أفعال معينة هى الاذاعة أو تسهيل الاذاعة ، أو استعمال التسجيل أو المستند . ويراد باذاعة التسجيل أو المستند (ويسرى على الصورة) تمكين عدد غير محدود من الناس من العلم به والاطلاع على فحواه . أما تسهيل الاذاعة فيراد به تقديم المساعدة لمن يقوم بالاذاعة . ويراد بالاستعمال الاتفاص بالتسجيل أو المستند ولو فى غير علانية كمن يطلع آخر على صورة التقطت لفظة فى مكان خاص . وغالبا ما ينطوى الاستعمال على الاذاعة .

(ب) أن يرد أحد هذه الافعال على تسجيل لحديث من الاحاديث الشخصية أو على مستند مع ملاحظة أن يكون التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه باحدى الطرق المبينة فى المادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن . والمهم هو أن يكون الفعل المادى قد تم بغير رضاء صاحب الشأن فذلك هو جوهر المساس بحرمة الحياة الخاصة .

٥٢٠ - الركن العنوى :

هذه جريمة عمدية تقع بتوافر القصد الجنائي العام الذى يقوم على الارادة والعلم .

٥٢١ - العقوبة :

عقوبة هذه الجريمة هي الحبس .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بافشاء أمر من الامور التى تم التحصل عليها باحدى الطرق المشار اليها لحصل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه . فاذا ارتكب الجريمة موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته كانت العقوبة السجن .

وهناك عقوبة تكميلية وجوبية هي مصادرة الاجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم فى الجريمة أو تحصل عنها ، وكذلك محو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها .

الباب الخامس

افشاء اسرار المهنة

٥٢٢ - تمهيد ، ٥٢٣ - المصلحة المحمية .

شمل قانون العقوبات بحماية الثقة في الأمانة على الأسرار . فنص في المادة ٣١٠ على أن (كل من الأطباء والجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوص أو ثمن عليه فأفشاءه في غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى) .

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا فى الأحوال التى لم يرخس فيها قانونا بافشاء أمور معنية كالمقرر فى المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .)

٥٢٢ - المصلحة المحمية فى هذه الجريمة :

ثار البحث حول المصلحة التى يحميها القانون من وراء تجريم افشاء أسرار فقد ذهبت إحدى النظريات فى القرن التاسع عشر الى أن الأمانة على الأسرار يلتزم بعدم افشاء السر بناء على عقد وديعة بينه وبين من أودع لديه السر . وبناء على هذا التحليل القانونى ، فإن المصلحة الشخصية فى صاحب السر تكون هى المصلحة التى يحميها القانون من وراء تجريم افشاء ذلك السر (١) .

(١) انظر فى عرض هذا الراى

على أن هذه النظرية لم تصمد للنقد ، وذلك باعتبار أن عقد الوديعة لا يرد إلا على منقول مادي . فضلا عن أن التحليل المتقدم يتجاهل الجانب الاجتماعي الواجب مراعاته في منع افشاء الأسرار . ولذلك فقد اتجه الرأي السائد الى أن المصلحة الاجتماعية يجب اثباؤها عن طريق عدم افشاء الأسرار ، وأن السر المهني يرتكز على كل من المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وأن الالتزام بالكتمان تفرضه اعتبارات الصالح العام أكثر مما تقتضيه المصلحة الخاصة (١) .

(١) انظر في الموضوع رسالة الدكتور أحمد كامل سلامة في الحماية الجنائية لأسرار المهنة ، طبعة ١٩٨٠ ص ١٠٩ وما بعدها .

الفصل الأول

السر المهني

٥٢٤ - الأمناء على الأسرار ، ٥٢٥ - الوقائع المشمولة بالسر المهني :

يفترض القانون لوقوع الجريمة ان يكون هناك سر مهني مودع لدى أحد الأمناء عليه . وهو شرط يجب توافره قبل بحث أركان الجريمة .

٥٢٤ - (١) الأمناء على الأسرار :

لم يحدد القانون على سبيل الحصر الأمناء على الأسرار ، بل اقتصر في المادة ٣١٠ عقوبات على تحديد الأطباء وغيرهم من النظراء أو المعاوين في المجال الطبي ، ثم أحال الى غيرهم ممن تودع اليهم الأسرار بمقتضى صناعته أو وظيفته . ولعل اهتمام القانون بالإشارة صراحة الى الأطباء وغيرهم ترجع الى أن معظم مشكلات افشاء أسرار المهنة تحدث في هذا المجال .

وقد عني القانون المصري بتحديد بعض الأمناء على الأسرار في نصوص خاصة ، مثال ذلك المادة ٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي اعتبرت اجراءات التحقيق وللتأنيح لتى تسفر عنها من الأسرار ، وألزمت قضاة التحقيق واعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم بعدم افشاءها وإلا عوقبوا طبقا للمادة ٣١٠ عقوبات . كما نصت المادة ٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية على التزام مأموري الضبط القضائي بسر المهنة عما وصل الى علمهم بسبب التفتيش من معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة . ونصت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات على الزام موظفي البريد والبرق بالمحافظة على سرية المراسلات ونصت المادة ١٤٦/١ (٢٩٢ - الوسيط ج ٢)

من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرب على الدخيل على أن كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات ملزم بمراعاة سر المهنة .

على أن المشرع لم يقتصر على هذا النحو القانوني لأمناء الأسرار سواء في قانون العقوبات أو غيره من القوانين بل أحال الى غير ذلك من الأمناء تحتم وظيفتهم أو صناعتهم . ويعنى ذلك الأمناء على الأسرار بحكم وظائفهم أو مهنتهم . وقد عبرت ذلك محكمة النقض في قولها (الأسرار التي يضطر صاحبها أن ياتمنهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضى هذا الاطلاع (١) . وعبرت عن ذلك محكمة النقض الفرنسية في قولها (الوقائع التي تصل الى علم الشخص أثناء ممارسته مهنته أو أداء أعمال أضفى عليها القانون صفة السرية للمصلحة العامة وللنظام العام ، أو في الحالات التي تودع فيها هذه الوقائع تحت ستار السرية بسبب يتعلق بمهنة أو وظيفة مماثلة) (٢) .

٥٢٥ - (ب) الوقائع المشمولة بالسرية :

أما عدا ذلك من الأشخاص فانهم لا يلتزمون في قانون العقوبات بالكتمان ولو أودعهم الشخص أسرار بصفة شخصية ،

تتميز الأسرار التي يتعين الالتزام بكتمانها بخصيصتين هما : السرية ، وأن تصل الى علم الأمين أثناء ممارسة مهنة أو وظيفة .

١ - فمن حيث السرية ، فانه لا يشترط لتمتع احدى الوقائع بالسرية أن تكون قد أبلغت صراحة الى الغير ، بل يكفي أن تكون قد وصلت علم الأمين أثناء ممارسة مهنته أو وظيفته سواء من خلال ما ابلغ اليه صراحة أو ما فهمه أو سمعه من الوقائع . بل ان السرية تشمل الواقعة ولو كانت

(١) نقض ٢ يولية سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام هامش ٤ رقم ٣٧٠ ص

Crim., 7 mars 1957, Bull., no. 241, 5 fév. 1970, Bull., no. 56. (٢)

مجهولة من صاحبها (مثل المرض) . ومن ثم فالأسرار تتحدد بطبيعتها ، ولا تقتصر على ما يعهد به صراحة الى الأمانة على الأسرار . وتظل الواقعة سرية حتى ولو أحاط بها علما بعض الأشخاص ، أو عدد كبير من الناس فلا يجوز للمحامى مثلا أن يعلن تفاصيل اسرار قضية طلاق موكل فيها حتى ولو نشرت أخبار هذا الطلاق ، ذلك أن هذا الافشاء يضىء صفة التأكيد على وقائع لا قالت محل شك لدى الجمهور (١) .

وتظل الواقعة سرية حتى ولو لم يترتب على افشائها ضرر بصاحب السر .

٢ - ويجب أن تصل الواقعة السرية الى علم الأمين أثناء ممارسة مهنته أو وظيفته . فالطبيب يلتزم بالمحافظة على ما يقرره له المريض أثناء علاجه ، والمحامى يلتزم بالمحافظة على ما يقرره له موكله أثناء مناقشة قضية وتوكيله بمباشرتها . ويجب أن تكون هذه الوقائع لها علاقة بالمهنة أو الوظيفة التى يعمل بها الأمين . فلا تتمتع بالسرية ما يصل الى علم الأمين خارج ممارسته لأعمال مهنته أو وظيفته ، أو ما يصل الى علمه من وقائع لا علاقة بها بالمهنة أو الوظيفة . ومع ذلك فانه فى بعض الأحوال قد يمنح الشخص لصاحب المهنة (كالطبيب والمحامى) ثقة مطلقة غير محدودة فيقرر له بعض الأسرار ولو كانت مما لاتتقضى ممارسة المهنة . فى هذه الحالة تحتفظ تلك الأسرار بطابعها ويجب أن يلتزم الأمين بكتمانها لأنها وصلت الى المحكمة الى علمه بسبب ممارسة مهنته أو وظيفته .

الفصل الثاني

اركان الجريمة وعقوبتها

٥٢٦ - الركن المادى (فعل الافشاء) :

يتحقق الافشاء بكل فعل يؤدي مباشرة أو بطريق غير مباشرة الى بلافشاء بالسر كله أو بعضه الى الغير .

ويستوى أن يتحقق الافشاء شفويا (سواء أثناء حديث شخصى أو من خلال المناقشة أو المرافعة الشفوية) ، أو كتابه (سواء فى تقرير أو شهادة أو مقال صحفى) .

ويستوى لتحقيق الافشاء أن يكون السر قد أفضى به الى شخص ولحد أو الى عدد غير محدود من الناس . على أنه لا يتحقق الافشاء بطبيعة الحال اذا رأى الأمين على السر أن يخبر به صاحب الشأن ، كالطبيب الذى يخطر المريض بمرضه ، ولا يتحقق اذا أخطر به أفراد أسرته المصاحبين له عند الكشف الطبى عليه على أساس أن حضورهم يفترض معه موافقه على معرفة أسرار مرضه ، طالما كان الغرض من هذا الاخطار هو توصيتهم بالعناية به وفقا لارشاداتهم الطبية . ولا يتحقق الافشاء اذا أعطى الطبيب للمريض شهادة بمرض فقدمها هذا الأخير للغير . بناء على ذلك ، فإن المستشفى يمكنها اعطاء ملف المريض للخير الذى تعينه المحكمة فى الدعوى التى يرفعها المريض نفسه .

ويقع الافشاء بغير موافقة صاحب الشأن تحت طائل التجريم ولو كان الشخص قرب من صاحب الشأن طالما لم يأذن هذا

الأخير باعطائه السر . ويلاحظ أنه اذا كان المريض يعالجه طبيباً فانه يمكن لأحدهما أن يتبادل السر مع الآخر ، وكذلك الشأن بالنسبة الى الموكل الذى يباشر قضيته محاميان ، والمر فى هذه الحالة يتقاسمه كل منهما .

٥٢٧ - الركن المعنوى (القصد الجنائى) :

لا تقع الجريمة ما لم يكن الافشاء عمدياً . فلا جريمة اذا كان الافشاء بطريق الاهمال ، دون اخلال بإمكان مساءلة المفشى مديناً عن خطئه .

ويتطلب القصد الجنائى أن يكون الجانى عالماً بالطابع السرى للواقعة التى يفشىها وأنها مودعة لديه بصفته أميناً على الأسرار . فاذا كان جاهلاً بذلك انتهى القصد الجنائى .

ولا يشترط قانوناً لتوافر الركن المعنوى قصد خاص وهو قصد الاضرار بالغير ، فلا عبء بالبائع على الافشاء ، شريطة أن لا يكون غير شريف .

٥٢٨ - العقوبة :

نصت المادة ٣١٠ عقوبات على معاقبة الذى يفشى أسرار المهنة بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى . ولا عقاب على الشروع فى هذه الجنحة .

الفصل الثالث

إباحة افشاء الأسرار

٥٢٩ - المشكلة :

واضح مما تقدم أن الامناء على الأسرار يلتزمون بالصمت تجاه الأسرار التي يحملونها . ولكن ماذا يكون الحل ، إذا فرض القانون واجبا عليهم في التحدث عن هذه الأسرار ، أو إذا سمح القانون بذلك وإن لم يصل هذا السماح إلى حد فرض الواجب ؟ وماذا يكون الحل أيضا إذا كان الأمين على الأسرار - حالة ضرورة أو في حالة دفاع شرعى تدفعه إلى افشاء السر الذى يحمله .

إن مفتاح هذه المشكلة يكمن في نظرية الإباحة في قانون العقوبات . فهذه النظرية تحكم كافة أنواع الجرائم دون استثناء . و نظرا للصور العملية التى تثيرها جريمة افشاء الأسرار ، فانه من المناسب التعرض لتطبيقات أسباب الإباحة على هذه الجريمة .

٥٣٠ - الحق في التبليغ :

نصت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على أن يكون تجريم افشاء الأمين للأسرار (فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك) . وهذه الفقرة ليست الا تطبيقا للقواعد العامة بشأن أسباب الإباحة ، باعتبار أن الحق في التبليغ هو حق مقرر بمقتضى القانون . فقد نصت المادة ١/٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه (يجب على مأمورى الضبط القضائى أن يقبلوه التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يتقدموا بها فوراً الى النيابة العامة) . ونصت المادة ٢٦ من هذا القانون على أنه (يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو

المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي) . ووصل الأمر بالقانون في بعض الأحوال أن جعل التبليغ عن الجرائم واجبا على المواطنين بحيث يترتب على مخالفته وقوع المخالف تحت طائلة العقاب ، كما هو الحال بالنسبة الى عدم التبليغ عن جرائم الاعتداء على أن الدولة من جهة الخارج (المادة ٨٤ عقوبات) ، وعدم التبليغ عن جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل (المادة ٩٨ عقوبات) .

والأمر على أية حال لا يخلو من صعوبة ، ذلك أن قانون العقوبات فرض التزاما بالمحافظة على السر ، ثم نص القانون في ذات الوقت على الحق في التبليغ أو على الالتزام بالتبليغ . فأى حق له الأولوية على الآخر ؟ ذهب البعض (١) . الى اعطاء الأولوية للالتزام بالمحافظة على السر بينما ذهب البعض الآخر الى اعطاء الأولوية للحق في التبليغ . وذهب فريق ثالث الى منح صاحب الشأن الحرية في الاختيار بين الحقين ، فان اختار ممارسة الحق في التبليغ تمنع بالإباحة . ونحن نؤيد هذا الرأي الأخير . على أنه يجب أن يلاحظ أنه اذا فرض القانون التزاما بالتبليغ على الأمين على الأسرار كان لهذا الالتزام أولوية على الالتزام بالمحافظة على السر ، وذلك باعتبار أن نصوص القانون متكاملة ، فاذا فرض القانون التزاما بالتبليغ كان هذا الالتزام قيда على الالتزام بالمحافظة على السر . وهنا يجب أن يلاحظ أن التوازن في هذه الحالة يكون بين التزامين قانونيين لا بين التزام ومجرد حق . ويؤدي هذا التوازن الى تقييد الالتزام بالمحافظة على السر بالالتزام بالتبليغ حين يوجب القانون ذلك كما هو الحال في الالتزام بالتبليغ بجرائم الاعتداء على أن الدولة من جهة الخارج أو من

Garçon, art. 378, no. 163.

(١)

Merle et Vitu, t. 2, p. 1626.

(٢)

جهة الداخل (المادتان ٨٤ و ٩٨ عقوبات) • أما اذا كان الأمين على السر يملك مجرد حق ، فان الأمر متروك لمحض اختياره كما بينا • ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ٦٦/١ من قانون الاثبات من أنه لايجوز لمن علم من المحامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صنعته ، ما لم يكن ذكرها مقصورا به ارتكاب جناية أو جنحة • ومفاد ذلك أن الأمناء على الأسرار لهم الحق في التبليغ عن الوقائع والمعلومات التي يقصد بها ارتكاب جناية أو جنحة ولو لم تقع الجريمة بالفعل • وهو مجرد حق لا واجب • وبالتالي فلا يأخذ موضع الصدارة على الالتزام بالمحافظة على السر • والأمر متروك لتقدير الأمين على السر ، فان استعمل حق المقرر بالقانون تمتع بالاباحة •

٥٣١ - الشهادة :

ينص القانون على التزام الشاهد بالحضور للشهادة عند دعوته الى ذلك قانونا ، وعلى التزامه بأداء الشهادة • وهو التزام يتعارض مع التزامه بكتمان السر الملقى على عاتق الأمناء على الأسرار اذا مادعوا للشهادة • فأى من الالتزامين إله الأولوية على الآخر ؟ ذهب البعض الى أن الالتزام بكتمان السر هو التزام مطلق مما يفرض على الأمين التزاما بعدم الشهادة بالسر المؤتمن عليه (١) • بينما ذهب البعض الآخر الى أن الالتزام بكتمان السر هو التزام متغير وفقا للفتنة التي ينتمى اليها الأمين على السر • فهناك أمناء يجب عليهم الامتناع عن الشهادة كالأطباء والمحامين ، بينما هناك أمناء يجب عليهم الادلاء بالشهادة عما يصل اليهم من الاسرار كالموظفين العموميين ورجال البنوك (٢) •

Garraud, Traité de instruction criminelle, t. 2 no. 392. (١)

(٢)

Bouzat, la protection juridique du secret en droit comparé, Rev. sc. crim. 1950, p. 541.

Merle et Vitu, p.t. 2, p 1629.

(٣)

ولذلك نص قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المادة ٦٦ على المحامين أو الوكلاء بعدم افشاء الوقائع أو المعلومات التي علم ، بها الأمناء على الأسرار عن طريق مهنهم ما لم يكن مقصودا به ارتكاب جناية أو جنحة . وتمشيا مع ذلك ينص قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٨٤ على عدم توقيع عقوبة الامتناع عن أداء الشهادة في الأحوال التي يجوز له القانون فيها ذلك . وبناء على ما تقدم ، فإن الأصل في القانون المصرى هو تغليب الالتزام بكتام السر على الالتزام بالشهادة . ومع ذلك يلاحظ أن المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية قد ألت على الموظف العام التزاما بالتبليغ عن الجرائم التي تصل الى علمه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته . وهو ما يعنى أن السر المهني للموظف العام يزول أمام التزامه بالتعاون أمام القضاء الجنائي (١) . وإن كان القانون قد نص على التزامه بالتبليغ فقط ، إلا أنه لا يمكن تجريد هذا الالتزام عن التزامه بالشهادة أمام القضاء أيضا ، فكيف يكون عليه واجب التبليغ ابتداء ولا يمكنه الشهادة فيما أبلغ به . . لقد التزم بافشاء السر ابتداء ومن ثم فانه يلتزم بعدم كتمان هذا السر في الحدود التي أوجب القانون فيها افشاء السر عن طريق التبليغ . ويسرى هذا المبدأ على جميع الأحوال التي فرض فيها القانون التزاما بالتبليغ ، فمن يلتزم بالتبليغ عن الجريمة يلتزم بالشهادة بمضمون هذا التبليغ .

٥٢٢ - الخبرة :

إذا ندب المحقق الخير طبقا للمادة ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية فهل يلتزم الخير بأن يضمن تقريره ما يتلقاه من أقوال أو ما يدونه من ملاحظات مما يدخل في نطاق أسرار المهنة ؟ أن المشكلة تتعلق بالتكييف القانوني لمهمة الخير . فإذا اعتبر الخير ممثلا للقاضي وجب أن يوضح في تقريره للقاضي كل ما تلقاه من معلومات ولو كانت من اسرار المهنة .

وقد لقي هذا الرأي تأييد اتجاه في الفقه (١) . وقد عارضه اتجاه آخر على أساس أن الخير ليس ممثلاً للقاضي لأنه لم لا يملك مباشرة سلطات القاضي ولا يقيد القاضي في رأيه ، وأضاف بأن الخير هو محض رجل فني ملتزم بأسرار المهنة في كل المسائل الخارجية عن مهنته ، وأنه يجب أن يلوذ بالصمت حول ما يتلقاه من اعترافات أو أسرار ممارسة أعماله (٢) . وهذا الاتجاه الثاني هو الأصوب عندنا ، ذلك أن واجب الخير ينحصر في المهمة التي ندب من أجلها وليس له أن يخرج عن حدودها . والخبرة هي دليل فني . وفي هذا النطاق فقط يكتب الخير أو يتكلم . أما أسرار المهنة فهي من محارم القانون . وكلما حافظ الخير على أسرار مهنته دون تأثير في الدليل الفني التابع عن خبرته ، كلما اكتسب عمله ثقة المحكمة وذلك باعتبار أن هذه الثقة تتوقف على حسن احترامه للواجبات مهنته .

٥٣٣ - الدفاع الشرعي وإفشاء الأسرار :

قد يضطر الأمين على الأسرار في معرض الدفاع عن شرفه وعن كرامته ضد أي اعتداء عليها أن يفشي بعض المعلومات التي تلقاها أثناء ممارسة مهنته . وهذا الإفشاء هو بلا شك خروج على التزامه بكتمان السر المهني إلا إذا كان هو الوسيلة التأمين دفاعه ، وأنه لا توجد وسيلة أخرى للدفاع إلا بإفشاء الوقائع أو المعلومات التي تلقاها أثناء ممارسة مهنته .

Garçon, art. 378, no. 164.

(١) فوزية عبد الستار شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص سنة ١٩٨٣ ص ٦٤٠ .

Merle et Vitu, T. 2, p. 1631.

(٢) Vouin, le juge et son expert, Dalloz, 1955, chran., p. 131 et s.

(٣) Paris, 16 fév. 1966, Dalloz 1966, 618.

Crim., 20 déc. 1967, Dalloz 1969, 309.

فمثلا اذا اتهم طبيب بأنه اعطى شهادة طبية مزورة لأحد الأشخاص فانه يحق له دفاعا عن نفسه أن يثبت صحة مرض هذا الشخص الذى تتعلق به هذه الشهادة .

٥٣٤ - رضاء الجنى عليه :

صاحب السر هو الذى يملك اما الاستمرار فى اضعاف السرية عليه ، أو التوقف عن ذلك بالاذن بافشاءه . فاذا صدر عنه هذا الاذن سقطت عنه حرمة . وطالما كان الأمر بيد صاحب السر ، فهو بلاشك يملك الاذن بذلك للأمين على الأسرار . وقد قضت محكمة النقض تطبيقا لذلك بأنه لا عقاب على افشاء السر اذا كان لم يحصل الا بناء على طلب مستودع السر (١) .

وتأكيدا لذلك ، فان المادة ٦٦ من قانون الاثبات بعد أن حظرت الشهادة على أمناء الأسرار بالنسبة الى الوقائع والمعلومات التى علموا بها عن طريق مهنتهم ، أوجب عليهم أداء هذه الشهادة متى طلب منهم ذلك من أسرها اليهم على ألا يخل ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

ويشترط فى الرضاء أن يكون وليد ارادة حرة ، وأن يكون سابقا على افشاء السر . فالرضاء اللاحق هو نوع من التصالح لا يحول دون وقوع الجريمة . والرضاء حق شخصى بحث لصاحبه السر ، لا يجوز التنازل ، ولا يورث . ومن ثم فلا يحق للوارث أن يرضى بافشاء أسرار مورثه ، ما لم تكن تلك الأسرار متكلفة بشخص الوارث .

(١) نقض ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ص ٥ رقم ١٦٢ ص

الجزء الثالث

جرائم الاعتداء على الأموال

القسم الاول

المقدمة

٥٣٥ - تمهيد :

كان القانون الرومانى يعبر عن السرقة بأنها كل استيلاء على مال الغير بسوء القصد ، وذلك أيا كانت الوسيلة المتبعة للحصول على هذا المال . وبناء على ذلك فإن السرقة تقع بغض النظر عما اذا كان المال مسلما قبل الى الجانى أذ أن الجانى حصل عليه بطريق الاحتيال أو انتزعه من الغير . وقد جاء قانون العقوبات الفرنسى القديم سنة ١٨١٠ فميز بين ثلاث صور من الاستيلاء على مال الغير هى السرقة والنصب وخيانة الامانة . وقد اقتضى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات اعطاء مدلول قانونى محدد لكل من هذه الجرائم يستلزم ؟ بدوره مقومات معينة لا تقوم الجريمة بدونها .

وقد نص قانون العقوبات المصرى على السرقة والجرائم الملحقه بها فى الباب الثامن من الكتاب الثالث تحت عنوان (السرقة والاغتصاب) ، وهى موضوع دراستنا فى هذا الباب .

الباب الأول

أركان السرقة

السرقة وفقا لقانون العقوبات هي اختلاس مال منقول مملوك للغير .
وقد نصت المادة ٣١١ عقوبات على أن (كل من اختلس منقولا مملوكا
لغيره فهو سارق) •

وواضح من هذا التعريف أن السرقة تهترض وقوعها على مال مملوك
للغير • وهذا المال شرط مفترض يسبق وقوع السرقة • وبدونه لا تقع
الجريمة • وفيما يلي سوف ندرس هذا الشرط المفترض ثم نعقبه بدراسته
ركنى السرقة •

المبحث الأول

الشرط المفترض

(المثلث المثلث للخط)

يشترط في محل الاختلاس وهو الشيء موضوع السرقة أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير . ومن ذلك يتضح أنه لا بد من توافر ثلاثة عناصر في هذا الشيء هي : (١) أن يكون الشيء مالا مادياً (٢) أن يكون منقولاً . (٣) أن يكون مملوكاً للغير .

ويشير كل من هذه العناصر بعض المشكلات التي يتعين حلها لتحديد مدى وقوع جريمة السرقة (١) .

المبحث الأول

ان يكون الشيء مالا مادياً

٧٣٧ - ماهيته ، ٧٣٨ - سرقة الكهرباء ، ٧٣٩ - سرقة الخط
التليفوني ، ٧٤٠ - سرقة المياه
٧٣٧ - ماهيته :

يشترط في الشيء موضوع السرقة أن يكون مالا مادياً أى له كيان مادي ملموس حتى يمكن تصور الاستيلاء عليه بطريق الاختلاس . وبالتالي فيستبعد من مجال السرقة الأفكار والاختراعات ما لم تكن مدونة على أوراق معينة ، فيحوز ان تكون هذه الاوراق محلاً للسرقة بوصفها أشياء مادية .

(١) قضت محكمة النقض بأن « التسليم الذي تنتفى به نية الاختلاس في السرقة يجب ان يكون برضاء حقيقى من واضح البد مقصودا به التخلي عن الجائزة حقيقة ، فان كان عن طريق التغافل بقصد ابتلاع المتهم وشبطه فانه لا يعد صادرا عن رضاء صحيح ، وكل ما هنالك ان الاختلاس في هذه الحالة يكون بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاء منه - لان عدم العلم - هو الذي بهم في جريمة السرقة . (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٣٧ ص ٦٠٥) .

ولا عبءة بقتنة المال ، فهو يصلح دائما محلا للسرقة مهما قلت قيمته (١) ولا عبءة بما اذا كانت السرقة لا تسبب ضررا جديدا للمجنى عليه (٢) . كما أن الاشياء ذات القيمة الاعتبارية كالتذكارات والخطابات الشخصية والمستندات تصلح محلا للسرقة . فاذا لم يكن للشيء قيمة على هذا النحو لا يصلح محلا للاختلاس ولو وجد في صورة مادية . وهنا يجب أن يلاحظ بصدد سرقة المحررات أن هناك فارقا بين التزوير والسرقة ، فينما يشترط في الشيء موضوع التزوير أن يكون محررا صالحا للابثات وأن يرتب عليه القانون اثرا ، فان هذا الشرط لا وجود له في جريمة السرقة بالنسبة الى اختلاس مسودات لبعض المحررات قابلة للتعديل أو التغيير ، وذلك رغم أن هذه الاشياء ، ليست لها قيمة تجارية أو مادية (٣) . على أنه اذا لم يكن للشيء قيمة ادبية فلا يصلح محلا للسرقة (٤) .

(١) قضت محكمة النقض بأن اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو انه غير موقع من صاحبه يعتبر سرقة ، ولو كان هذا الدفتر قليل القيمة في ذاته الا انه ليس مجردا من كل قيمة (نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ، المحاماة س ١٠ رقم ٣٣٣ ص ٦٧١ ، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ١٠٥ ص ٢٧٥) .

Lévasseur, P. 266

(٢)

Crim. 23déc. 1957, Bull. P. 1589.

(٣)

(٤) ولذا حكم بأنه لا تقع جريمة السرقة بالنسبة الى اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجنة حزب الى مدير ادارة اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليها وإنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي اثر خدمة واداة غشى البست ثوب ورقة لها شأن (نقض ٣١ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢) .

ولا يشترط في الشيء أن تكون حيازته مشروعة ، فالسرقة تقع على الأسلحة غير المرخصة والمخدرات والمواد المغشوشة (١) .

والفرض أن يكون المال له كيان مادي حتى يمكن اختلاسه بالمعنى السابق تحديده (٢) . ومن ثم فيخرج من نطاق المال موضوع الاختلاس الأموال المنقوية كالآفكار والآراء والابتكارات ، إلا إذا كان لها مظهر مادي وانصب الاختلاس على هذا الكيان المادي ففي هذه الحالة يكون موضوعا للاختلاس . وكذلك الشأن بالنسبة إلى المنفعة فهي مال غير مادي لا يصلح اعتباره موضوعا للسرقة ، مثال ذلك من يركب وسائل المواصلات دون دفع قيمتها أو الخادم الذي يستعمل ملابس سيده فيرتديها أثناء غيابه . على أنه يجب التمييز بين القوة الطبيعية ومصدرها ، فهي وإن كانت شيئا غير مادي لا يمكن حيازته إلا أن مولدها يمكن سرقة بما له من كيان مادي ، مثال ذلك وابلور الغاز وجهاز التدفئة أو التكييف . وعلى ضوء معيار الكيان المادي للمال موضوع السرقة يمكن حل كافة الصعوبات التي قد يثيرها العلم الحديث بشأن سرقة الطاقة ، سواء كانت طاقة حرارية ، أو للتبريد أو طاقة كهربائية ، أو طاقة محرركة أو طاقة نووية .

وقد أثار التطبيق العملي المشكلة بشأن سرقة الطاقة الكهربائية والخط التليفوني . وسرقة المياه وفيما يلي نعرض لما انتهى إليه الرأي في هاتين الحالتين ثم نبين رأينا في الموضوع بشأن سرقة الطاقة بوجه عام .

٧٣٨ - سرقة الكهرباء :

ثار الجدل حول حكم سرقة الكهرباء نظرا لكونها في ذاتها أمرا غير محسوس ، إلا أن هذا الجدل سرعان ما حسمه القضاء على ضوء معيار

(١) قضت محكمة النقض بأن الأفيون وإن كان من المواد المنوعة أحرارها وببعضها إلا بترخيص من الحكومة إلا أن وجوده في حيازة شخص بالفعل يجعل ذلك الشخص مالكا له عملا بقاعدة الحيازة في المنقول حجة على مالكه ، وإن مجرد ضبط الأفيون وأخذه من الحائز لا يزيل ملكه عنه ، بل يبقى معتبرا مالكا له حتى يصدر في قضيته حكم بمصادره (تعض ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٨ رقم ٣٨) .

(٢) ولهذا فإن فقه الـ Common law يذهب إلى أن معيار تحديد ما إذا كان الشيء قابلا للسرقة أم لا ، هو هل يمكن للفرد أن يسيطر على هذا الشيء أي يدخله في حوزته ؟ (Clark and Marshall, P. 11)

الكيان المادى للمال . فظالما أن الكهرباء لها كيان مادى يبدو فى الاسلاك التى تربىها فانه يتصور اقتراع حيازتها عن طريق هذه الأسلاك ، أى سرقتها (١) . والفرض بطبيعة الحال هو الاستيلاء على الكهرباء بغير رضا مالكيها . والمالك بحسب الأصل هو المؤسسة العامة للكهرباء ، وهى تنقل الكهرباء الى مستأجرى العدادات . ويتصور سرقة الكهرباء من المؤسسة عن طريق إجراء توصيلة كهربائية ببعض الأسلاك دون موافقتها قبل مرور الكهرباء على العداد فلا يثبت الكمية الحقيقية للكهرباء المستهلكة . وقد تتم سرقة الكهرباء من أحد السكان وذلك بإجراء توصيلة كهربائية ببعض أسلاك إحدى الشقق بعد مرور الكهرباء بعدد هذه الشقة مما يجعل السارق يختلس الكهرباء التى احتسبها هذا العداد على الساكن (٢) .

ولكن ما الحل اذا لم يتم إجراء توصيلة كهربائية بل احتسب العداد الكمية المستهلكة ثم عبث المستهلك بالعداد فسجل كمية أقل من الكمية المنصرفة ؟ لا يمكن القول فى هذه الحالة بحصول الاختلاس لأنه قد تم الحصول على الكهرباء عن طريق العداد وبموافقته ، وشأن هذا العداد هو شأن مندوب مؤسسة انكهرباء ، وهو اذ سجل الكمية المستهلكة يكون قد سلمها الى المستهلك تسليما ناقلا للحيازة أى مانعا من حصول الاختلاس . أما ما أتاه المستهلك تسليما ناقلا للحيازة أى مانعا من حصول بعد ذلك وانتمكن بذلك من الاحتيال على شركة الكهرباء لدفع مبلغ أقل مما يستحق فهو مما يكون جريمة النصب (٣) .

٧٣٩ - سرقة الخط التليفونى :

قضت محكمة النقض باعتبار الخط التليفونى مالا منقولاً مملوكاً للغير قابلاً لأن يكون محلاً للسرقة ، وذلك باعتبار أن العبارة هى بكل مال قيمة ممكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر ضالة قيمته ما دام أنه

(١) نقض ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٤ ص ٢٩٨ ؛ ٥ ابريل سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ٦٩ ص ٦٣ ؛ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ج ٧ رقم ٣٩ ص ٣١ ؛ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٨١ ص ٢٥٥ .

Crim. 8 Janvier 1958. 2. 10 546, note M. Delpech.

(٢) محمد مصطفى القلى ص ٤١ هامش ٢ .

Levasseur, P. 265; Crim. 22 Octobre 1959, Bull. no. 447; (٣)

10 avril 1964, Bull. 108.

ليس مجرداً من كل قيمة (١) . كما أنه لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسماً متميزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة ، بل هو يتناول كل شيء قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان الى آخر .

٧٤٠ - سرقة المياه :

ثارت المشكلة في فرنسا بشأن من يستهلك المياه بطريقة تتجنب احتساب الكمية التي يستهلكها بواسطة العداد المخصص لذلك .

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية هذا الفعل سرقة (٢) . على أن الخلاف قد ثار بشأن من يتلاعب في عداد المياه لكي يسجل كمية أقل مما يستهلكه أو يعطل الجهاز حتى لا يحتسب استهلاك المياه . وقد اتجهت محكمة النقض الفرنسية بادئ الأمر الى عدم اعتبار هذا الفعل سرقة والمعاقبة عليه بوصفه غشاً في كمية البضاعة المباعة (٣) . وقد تعرض هذا الاتجاه للنقد ، ونادى البعض بالمعاقبة على هذا الفعل باعتباره نصباً . وفي حكم حديث لمحكمة النقض الفرنسية (٤) عدلت عن قضائها الأول واعتبرت هذا الفعل سرقة لا نصباً . ويمثل هذا الحكم تحولاً نحو التوسع في تعريف الاختلاس . وقد أيد جانب من الفقه الفرنسي هذا الاتجاه لأنه يوجد في العقاب بين كافة صور الاستيلاء على الطاقة . ولكن هذا الاتجاه - في نظرنا - لا يجوز أن يكون على حساب المبادئ القانونية . والأمر متروك للمشرع للتدخل بنص صريح للمعاقبة على هذا الفعل بعقوبة السرقة .

(١) نقض ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٠ مجموعة الاحكام س ٣١ رقم ١٩٤ ص ١٠٠٢ .

(٢) Crim., 15 avril 1921 Sirey 1921. 1. 302, Dalloz 1922. 1. 146 ; 11 oct. 1978 Dalloz 1979. 76.

(٣) Crim. 7 mars 1956 Bull. 233, 22 oct. 1959, Bull. 447.

(٤) Crim., 11 oct. 1978, Dalloz 1979. 78, Rev. rc. crim. 1979, P. 337 Observ. Bouzat.

المبحث الثاني ان يكون الشيء منقولاً

٧٩١ - ماهيته :

يميز القانون المدني بين العقار والمنقول . وفي صدد العقار يميز كذلك بين العقار بطبيعته والعقار بالتخصيص . فإذا ما جاء قانون العقوبات واشترط في محل الاختلاس أن يكون مالا منقولاً ، فإنه قد افترض في هذا المال قابلية للانتقال من مكانه إلى أى مكان آخر يرغب السارق في نقله إليه . فالعبرة إذن هي باعتبار الشيء المسروق قابلاً للانتقال . وتطبيقاً لذلك نقرر ما يلي :

١ - لا يقع الاختلاس على العقارات بطبيعتها ولو تم بالاستيلاء على حيازتها . على أنه إذا أمكن نقل أجزاء من هذا العقار فإنه يمكن اختلاس هذه الأجزاء لأنها متى انفصلت عنه أصبحت منقولة . مثال ذلك أبواب المنزل ونوافذه والأشجار من المتاح والمحصول الذى تنتجه الأرض والأشجار بعد قطعها (١) . ومتى ثبت أن الشيء الذى يرغب الجاني في سرقة وإن كان جزءاً من عقار إلا أنه قابل للنقل ، فإنه لا يجوز دون تصوره محلاً للاختلاس أن يضبط قبل انتزاعه من مكانه . وفي هذه الحالة تعتبر الجريمة في حالة شروع . مثال ذلك من يضبط أثناء اقتراع شبابيك نافذة من مكانها (٢) .

٢ - يتصور وقوع الاختلاس على العقارات بالتخصيص ، إذ هي في الأصل منقولة وقد خضعت للنظام العقارى بمقتضى حيلة قانونية بتخصيصها لخدمة عقار بطبيعته ، مثال ذلك أدوات الزراعة وآلات المصنع . ويجوز سرقتها بطبيعة الحال طالما كانت قابلة للانتقال . هذا فضلاً عن أن فصلها عن العقار بفعل من الجاني سوف يزل عنها صفة التخصيص فتصبح منقولة .

٣ - لا يتصور وقوع الاختلاس على الحقوق الشخصية وإنما تقع على المجزئات التي ثبتت هذه الحقوق باعتبارها الكيان المادى الذى تمير عنه . وبناء عليه فإذا كان (١) مديناً لـ (ب) فذهب إليه (ج) وادعى أنه موكل من

(١) بالنسبة لسرقة الأشجار . Crim. 10 février 1965, Bull. no. 44.

(٢) محمد مصطفى القللى ص ١٩٤ .

قبل (ب) لأخذ دينه فصدقه (أ) وأوفى له هذا الدين • فهذا لا يمكن القول بأن حق (ب) الشخص كان محلا للاختلاس ، وانما تتوافر جريمة النصب بانتحال صفة غير صحيحة ويكون محلها هو مبلغ النقود المسلمة الى (ج) وفاء للدين (١) •

المبحث الثالث

ان يكون الشيء مملوكا لغير

٧٤٢ - ماهيته ، ٧٤٣ - الأموال المباحة ، ٧٤٤ -
الأموال المتروكة ، ٧٤٥ - الأموال المفقودة ، ٧٤٦ - الأموال
الملوكة للمتهم والتي تقع في حيازة الغير ، ٧٤٧ - الأموال
٧٤٢ - ماهيته :

يجب أن يكون الشيء موضوع الاختلاس مملوكا لغير الجاني • ولا أهمية لتحديد شخص المجنى عليه في السرقة للقول بوقوعها ، اذ أن اثبات ملكية الغير هو أفضل وسيلة لاثبات أن الشيء لا يملكه الجاني • ومع ذلك فمن المحتمل ألا يعرف المالك الحقيقي للشيء مع الجزم في الوقت نفسه بأن الجاني ليس هو مالك هذا الشيء • فالجانب الهام للمشكلة هو ليس في معرفة المالك وانما في معرفة أن الجاني ليس هو المالك • وعلى ذلك فلا يعيب الحكم أن يفصل تحديد من هو مالك الشيء المسروق طالما أثبت أنه غير مملوك للجاني (٢) •

ويشير هذا الشرط مشكلات دقيقة حول الأموال المباحة ، والأموال المتروكة ، والأموال الفاقدة ، والأموال المملوكة للمتهم والتي تقع في حيازة الغير ، والأموال المملوكة على الشيوخ • وسوف نتعرض لها بالمبحث فيما يلي •

٧٤٣ - الأموال المباحة :

وقد عرفها القانون المدني بأنها هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكا لأول واضع يد عليها (المادة ٨٧٠ مدني) • ولما كان القانون يتطلب أن يكون المال المسروق مملوكا لغير ، وكان الثابت أن المال المباح غير مملوك لأحد ، فإن استيلاء الغير على هذا المال لا يعتبر سرقة ، بل هو على العكس

Levasseur, P. 266.

(١)

(٢) تنقضى ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٨١ ص

٥٤٢ ؛ ٢٥ يناير سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٨٤ ص ١١٨

Crim. 23 déc. 1963, Bull. no. 376.

من ذلك مصدر شرعى من مصادر الملكية . فاذا تملك الغير المال المباح بالاستيلاء لا يجوز لأحد أن يختلس هذا المال والا اعتبر سارقا ، فمن يصطاد طيرا من احدى الغابات يصبح مالكه لاصيده فلا يجوز لغيره أن يختلس ما اصطاده^(١) وتحديد متى يعتبر الحال المباح مملوكا للغير هو النقطة القانونية التى تثير بحثا جديدا فى هذا الصدد ولا نريد أن نطرح هذا الموضوع على بساط البحث فى هذا المقام باعتباره من المسائل المدنية التى يتعين بحثها فى القانون المدنى . ودر الفقيه الجنائى بالنسبة اليها يقتصر على أخذ النتائج المسلم بها فى القانون المدنى لكى يرتب عليها بالاضافة الى غيرها من العناصر الأحكام المقررة فى قانون العقوبات . على أنه فى هذا الصدد تقتصر على ابراز الملحوظات الآتية :

١ - يجب عدم الخلط بين الأموال المباحة والأموال العامة التى يباح للناس الانتفاع بها بغير تمييز . ومثال الأموال العامة - أى المخصصة للمنفعة العامة - الشوارع والميادين والطرق الزراعية ومباني الحكومة وغيرها . ولذا حكم بأن من يختلس أتربة من الطرق العمومية أو الأشجار التى تفرس فيها يعد سارقا^(٢) .

٢ - تعتبر الآثار مملوكة للدولة ، وقد حماها المشرع بقانون خاص . الا أن نطاق هذا القانون الخاص لا يصح أن يعطل أحكام القانون العام . وبناء عليه حكم بأنه متى توافرت عناصر جريمة السرقة من محجر مسن المحاجر المملوكة للحكومة ، فانه لا يؤثر على قيام هذه السرقة كون المحجر أو بعضه داخلا فى منطقة الآثار التى وضع لحمايتها فى القانون ، بل يجب العقاب عليها بقانون العقوبات^(٣) .

Trib. Corr. Avenes-Sur-Helpe, 4 mars 1959, D. 1959, Somm. 7. (١)

وهناك حكم عجيب لمحكمة ديجون بفرنسا قضت فيه بأن من يصطاد حماما داخل احدى المدن يرتكب جريمة سرقة لأن هذا الحمام هو فى الأصل داخل المدينة ويساهم فى جمالها ، ويفيد بذلك المدينة من الناحية السياحية
Dijon, 12 octobre 1927, Gaz. Pal. 1927. 2. 961.

(٢) نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٩٣ ص

٦٤٠.

(٣) نقض ١٤ يونيو سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٦٣٤ ص

٦٠٣.

٣- أن مجرد حصول شخص على امتياز الاستيلاء على الأموال
المباحة في إحدى المناطق لا يجعل منه مالكا لكل تلك الأموال ، ول أن ملكيته
لا تنبثق الا على ما يستولى عليه فعلا . وبناء عليه حكم بأن من يصطاد
في بحيرة أعطى امتياز الصيد فيها لشخص آخر لا يعتبر سارقا لأن ملكية
صاحب الامتياز قاصرة على السك الذي يصطاده فعلا (١) ، انما يجوز
له الرجوع مدنيا على المتهم . ومن ناحية أخرى ، فقد تحتفظ الحكومة
في عقد الامتياز بملكيتها لبعض الأشياء ، وفي هذه الحالة تقع السرقة
بالاستيلاء عليها (٢) .

٧٤٦ - الأموال المتروكة :

ويراد بها تلك الأموال التي تخلى عنها مالكا بارادته . ومن أمثلتها
فضلات الطعام والأوعية الفارغة والملابس القديمة وأعقاب السجائر ،
والمناط في تحديد الأموال المتروكة هو في نية مالكا . والفرض أن المالك
لا يتخلى عن ملكيته الا اذا لم تكن للأشياء قيمة لديه . ومن ثم فاذا كانت
للأشياء قيمة ما ، فانه يفترض أن المالك لم يقصد التخلي عن ملكيتها وأنها
على الأقل قد فقدت منه ، ما لم يثبت العكس بطبيعة الحال (٣) . ويعتبر

(١) نقض ١٦ يناير سنة ١٨٩٧ (القضاء س ٤ ص ١٣٣) ؛ أسيوط
الابتدائية ١٣ يونية سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية ١٣ رقم ١٣٤ .
(٢) تطبيقا لذلك حكم بأن الزبرجد الموجود في باطن جزيرة الزبرجد
لا يعتبر مالا مباحا ، لأن الجزيرة ملك الحكومة والعقد الصادر من الحكومة
للخاصة يدل على ميلها على المحافظة على ما بالجزيرة من زبرجد حتى انها
اشتترطت أن ما تستخرجه الخاصة يكون ملكا لها . وهذه كلها أحوال تثبت
أن الزبرجد المسروق له مالك معروف هو الحكومة وانها لم تهمل مطلقا في
ترك حقها لكل طارق في الجزيرة (نقض ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ ، الاستقلال
س ٤ ص ١٥) .

(٣) حكم بأنه اذا تراهن شخصان على القاء نقود في البحر ، واللقى كل
منهما ورقة بمشرة جنيها ، فانه يكون قد تنازل بمحض اختياره عن
ملكيتها ، وتعتبر ملكا لأول واضح يد عليها فاذا التقطها شخص آخر ولم
يردها لصاحبها الأصلي فلا يكون سارقا (سمالوط الجزئية في ١٦ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ المحاماة س ٦ رقم ٣٥ ص ٤٨) وفي هذا المعنى قضت محكمة
النقض بطلان حكم أدان متهما بسرقة أوراق أميرية دون أن يتعرض لها
دفع به . المتعن من أن الأوراق من المتروكات (الدشت) ولم يعد لها مالك
بعد أن تقلت الحكومة منها ، وذلك بناء على أن كون هذه الأموال ذات قيمة
لا يحول دون اعتبارها من المتروكات لانه لا يشترط في الشيء المتروك أن
يكون معدوم القيمة (نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧
رقم ٢٥٨ ص ١٩٢) .

من قبيل الأموال المتروكة ما يقرر اعتباره كمنته. مهما كانت قيمته لأن هذا القرار يعنى التخلي عن ملكيته .

ومن المسائل التى تثير الدقة فى هذا الصدد ، اكتفان جملابى المتوفى أو ما يوضع مع الجثة من أمتعة . وفيصل النزاع هو فى تحديد ملك هذه الأشياء . ولما كان المتوفى لا تنسب إليه ملكية ما ، فإن ورثته هم للملكون لكل ما كان يملكه أو لما وضعوه فى قبره أو تركوه مع جثة . وبناء على ذلك . فإذا كان كل اختلاس للأشياء المدفونة مع الجثة أوبها تعتبر سرقة . أما الجثة فهى غير مملوكة لأحد ، الا أن نبش القبر يشكل فى ذاته جريمة خاصة هى انتهاك حرمة القبور (المادة ١٦٠/٣ عقوبات) .

٧٤٥ - الأموال المفقودة :

ويراد بها تلك الأشياء التى لم تصبح فى يد مالكيها ، الا أنه لم يتخلى عن ملكيتها . بل ان له قانونا أن يستردها ممن عثر عليها أو اشتراها ولو كان حسن النية فالم يسقط حقه فى الملكية بمضى المدة (المادة ٩٧٧ مدنى) . هذا مع ملاحظة أن قاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية لا تطبق على الشيء المسروق أو الضائع (المادة ٩٦٨ مدنى) . واذن فمن الثابت أن الأموال المفقودة مملوكة لغير الجاني ، ومن ثم فالاستيلاء عليها بنية التملك يعتبر سرقة . وقد نظم المشرع حكم الأشياء المفقودة فأصدر قانونا خاصا بها فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ ، ثم أعاد المشرع تنظيم ضم الاستيلاء على الأشياء المفقودة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون العقوبات فاستحدث مادة جديدة فى قانون العقوبات تحت رقم ٣٢١ مكررا نصت على أن كل من عثر على شيء أو حيوان فاقد ولم يرده الى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه الى مقر الشرطة أو جهة الادارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تجاوز سنتين اذا احتسبه بنية تملكه . أما اذا احتسبه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التى لا تجاوز مائة جنيه .

والذى يثير الدقة فى هذا البحث لا يتعلق بمحل السرقة ، فهو شيء .

مملوك لغير الجاني بلا جدال ، وانما هو تحديد متى تتم السرقة ؟ والحال لا يخرج عن الفروض الآتية :

- ١ - أن يعثر المتهم على الشيء المفقود فيلتقطه بنية رده الى صاحبه أو التبليغ عنه ثم يضبط معه الشيء بعد انقضاء الموعد المقرر قانونا للتبليغ .
- ٢ - أن يعثر المتهم على الشيء المفقود فيلتقطه بنية رده الى صاحبه أو التبليغ عنه ، ثم تسول له نفسه بعد ذلك أن يحتفظ بهذا الشيء بنية تملكه .
- ٣ - أن يعثر المتهم على الشيء المفقود فيلتقطه بنية تملكه .

في الفرض الأول : لا تقع جريمة السرقة ، فلا يستعاض بالتأخير عن ركن الاختلاس ، وكل ما ينسب الى المتهم في هذه الحالة هو المخالفة المنصوص عاها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣١ مكررا عقوبات .

وإن الفرض الثاني : فإن مقطع النزاع هو في تحديد أثر التقاط المتهم للشيء المفقود بنية رده الى صاحبه ، هل يرتب له حيازة ناقصة على الشيء أم أن يده عليه مجرد يد عارضة ؟ الواضح من الاطلاع على الفقرة الأولى من ٣٣١ مكررا عقوبات أنه قد فرض على من يعثر على الشيء المفقود أن يرده متى تيسر ذلك ، ثم رخص له استثناء أن يحتفظ به المدة المقررة للتسليم . ووجوب رد الشيء متى تيسر ذلك يعنى أن القانون لم يرد اعطاء من يجد الشيء المفقود أى سلطة على هذا الشيء . وبناء على ذلك فإن القانون لم يخول من عثر على الشيء المفقود سلطة في حيازته ، وانما مكنه فحسب من اليد العارضة على هذا الشيء حتى يحقق التزامه بالرد . وبناء على هذا التكيف القانوني لصفة واضح اليد على الشيء المفقود ، فإن تفسير نية بعد العثور عليه الى نية التملك تكشف عن استيلائه على الحيازة بنية التملك (وهو الاختلاس) . وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأنه

(١) نقض ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٦٣ ص ١٥٠ ؛ ١٠ فبراير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٠٤ ص ٣٩٥ ؛ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٣٥٢ ص ١٢٧٤ ؛ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ٢١٦ ص ٨٩١ .
محمود مصطفى ص ٤٤٣

لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند المتهم حال عثوره على الشيء وانما يصح أن تنشأ بعد ذلك فتتوافر بها أركان الجريمة .

وخلافا لذلك ذهب رأى آخر الى عدم وقوع السرقة في هذا الفرض بناء على أن الجاني وقت أن استولى على الشيء بدأت (حيازته) مشروعه (١) . وعيب هذا الرأي أنه يتصور أن العثور على الشيء المفقود يخول الجاني حيازة قانونية على الشيء ، مع أنه كما بينا لا يعطيه أكثر من اليد المعارضة فاذا أراد الاستيلاء عليه بعد عد مختلسا (٢) .

أما بالنسبة الى الفرع الثالث : حيث يعثر المتهم على الشيء المفقود عليه ، فيلتقطه بنية تملكه ، فانه يعتبر سارقا بلا شبهة .

٧٤٦ - الأموال المملوكة للمتهم والتي تقع في حيازة الغير :

قد ينقل المالك حيازة أمواله الى الغير مع احتفاظه بملكيتها ، وهذا هو ما عبر عنه جارسون بالحيازة الناقصة ، كما في عقود الوديعة والاجارة والوكالة والرهن ففى هذه الأحوال - وغيرها - يحوز المودع لديه أو المستأجر أو الوكيل أو الراهن المال لحساب المالك . فإذا يكون الحل لو استرد المالك ماله عنوة أى دون رضا الحائز له . لا شبهة في أن السرقة لا تقوم ، بناء على أن الاختلاس لا يقوم بمجرد انتزاع الاحراز المادى للشيء من مكمته ، وانما هو الاستيلاء على ملكيته أيضا وهو أمر ثابت للمالك ، ومن ثم فان محل الاختلاس ليس مالا مملوكا لغير الجاني ، وبالتالي فلا سرقة في الموضوع . ولا يحول دون الوصول الى هذه النتيجة ، أن تكون هناك منازعة حول الملكية بين المتهم والحائز وقت الاستيلاء على الشيء ، إذ العبرة بما ينتهى اليه البحث في هذا النزاع ، في تحديد من هو المالك الحقيقي للشيء ؟ فاذا كان هو المتهم فلا تقوم السرقة ولو كان الشيء محلا للنزاع وقت الاستيلاء عليه .

(١) السعيد مصطفى السعيد ، مجلة القانون والاقتصاد س ١٢ ص ٢٢١ ؛ عمر السعيد رمضان في جرائم الامتداء على المال ، طبعة ١٩٦٢
(٢) Garçon, no. 597. ؛ محمد مصطفى القلى ص ٤٩ ؛

ولا يغنى عن اشتراط ثبوت الملكية، ما يتمتع به الشخص من حقوق شخصية قبل حائز الشيء، مثال ذلك الدائن الذى يختلس مال مدينه وفاء لدينه ، والمؤجر الذى يختلس بعض أمتعة المستأجر وفاء للأجرة المتأخرة .

على أن عدم تجريم استرداد المالك للملكه الذى يقع فى حيازة الغير ، مشروط بطبيعة الحال ألا ينطوى هذا الاسترداد على جريمة أخرى يعاقب عليها القانون تحت وصف آخر . فإذا اضطر المالك مثلا الى استعمال العنف عند استرداد ماله فانه يسأل عن جريمة اتلاف الأشياء غير المملوكة له أو الضرب العمد الذى يكون قد صدر منه . وكذلك الأمر اذا كان المالك محجوزا عليه فلا يجوز للمالكه الحقيقي استرداده والا عوقب وفقا للمادة ٣٢٣ عقوبات بشأن اختلاس الأشياء المحجوز عليها ، وذلك لأن معنى الاختلاس وفقا لهذه المادة هو كل فعل يراد به عرقلة تنفيذ على هذه الأشياء لا معناه المعروف فى السرقة .

٧٤٧ - الأموال المملوكة على الشيوع :

من المسائل التى تثير الدقة حكم المالك على الشيوع الذى يختلس جزءا من هذا المال . ولا شبهة اذا كان الجزء المختلس يزيد عن نصيبه فى ملكية الشيء ، انما الشبهة تكون اذا اختلس قدرا فى حدود هذا النصيب . على أنه حتى فى هذه الحالة يعتبر المالك سارقا ، وذلك لأن الملكية على الشيوع تقتضى اعتبار كل شريك مالكا فى كل ذرة من ذرات المال ، ومن ثم فانه الجزء الذى اختلسه أحد الملاك ليس ملكا خالصا له ، بل هو أيضا مملوك لغيره من الشركاء .

ولكن هل يتغير الحل اذا تمت بعد السرقة قسمة للمال ترتب عليها أن أصبح فى نصيب السارق الجزء الذى اختلسه من قبل ؟ من المقرر فى القانون المدينى (المادة ٨٤٣) أن قسمة المال الشائع لها أثر رجعى أى تقتضى فى الشريك أنه كان مالكا لنصيبه المقرز - بعد القسمة - منذ بدء حالة الشيوع . فهل يجوز للسارق فى هذه الحالة أن يدفع تهمة السرقة بأنه أصبح مالكا للمال المختلس بناء على حصول القسمة وأن هذا المال قد دخل ملكيته بأثر رجعى ، مما يترتب عليه أنه كان وقت السرقة مالكا لهذا الشيء ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على تحديد ذاتية قانون العقوبات وعلاقته بالقوانين الأخرى . فإذا كان هذا القانون يحمي بالجزاء الجنائي المصالح والعلاقات القانونية التي تنظمها القوانين الأخرى ، فإنه لا يفعل ذلك باعتباره قانونا تبعا يتحدد مجاله وفقا لما ترسمه هذه القوانين . بل إن مهمة قانون العقوبات أخطر من ذلك بكثير ، فهو القانون الذي يحمي المجتمع من كافة الأعمال التي تمثل خطورة على القيم والمصالح الاجتماعية الهامة والتي يدخل في نطاقها ما تنظمه القوانين الأخرى كالقانون المدني والتجاري . لقد عرف النظام القانوني الجزاءات المدنية والتجارية والإدارية ، ولا يمكن مطلقا تشبيه الجزاءات الجنائية بها لأن هذا النوع الأخير قد شرع لتحقيق هدف آخر هو المصلحة الاجتماعية . ويقتضى ذلك أن يستند قانون العقوبات بالواقع والظاهر من الأمور والذي يكون من شأنه تهديد المصالح الاجتماعية أو وذلك بغض النظر عن الآثار الاعتبارية للقوانين الأخرى والتي نص عليها للحيلولة دون فرض جزاءات غير جنائية فحسب (١) ، وعلى ضوء ما تقدم نقول أنه لا دخل للأثر الرجعي للقسم في وقوع السرقة من الشريك ، طالما أن المال المسروق كان - في واقع الأمر - غير مملوك له وقت السرقة (٢) .

ومع ذلك فإذا كان الشريك المشتاع مكلفا بإدارة المال ثم استولى على جزء منه دون موافقة بقية الشركاء كمن يملك على الشيوع جزءا من أرض زراعية واستولى لنفسه على جزء من مخصص هذه الأرض . ففي هذه الحالة يمكن اتهامه بخيانة الأمانة بوصفه وكيلًا عن بقية الشركاء في الإدارة .

(١) انظر : Stefani, Quelques aspects de l'autonomie du droit pénal, 1956, Préface.

(٢) قارن الدكتور محمود مصطفى ، القسم الخاص ص ٣٧ حيث يرى عكس هذا الرأي . على أن القانون الإيطالي قد استبعد بنص خاص للحيلولة دون هذه النتيجة ، فنص في المادة ٢/٦٢٧ عقوبات على أن لا عقاب إذا حصل الاختلاس على أشياء قابلة للقسم وكانت قيمة المختلس لا تجاوز نصيب الفاعل . وللاوضح من هذا النص أننا بصدد مانع من موانع العقاب أي لا يحول دون اعتبار الجريمة قائمة .

الفصل الثاني

الاختلاس

٧٤٨ - تطيله :

يقوم فعل الاختلاس على عنصرين أحدهما موضوعي والآخر شخصي^(١) ويتمثل العنصر الموضوعي فيما يصدر عن الجاني من سلوك إجرامي يؤدي إلى النتيجة . أما العنصر الشخصي فانه يشترك في القيام به كل من الجاني والمجنى عليه . فبالنسبة إلى الجاني يجب أن تصدر عنه نية التملك . أما المجنى عليه فيصدر عنه عدم الرضاء عن استيلاء الجاني على ماله . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فانه هل يشترط أن يقوم الجاني باقتراع الشيء المسروق من حيازة المجنى عليه ونقله إلى حيازته ، أم أنه يستوى أن يكون الشيء في حيازة الجاني ابتداء طالما أنه قد ظهر على الشيء بمظهر المالك ؟ هذا ما سنجيب عنه فيما يلي .

المبحث الأول

العنصر الموضوعي

٧٤٩ - تحديده ، ٧٥٠ - النظرية القديمة ،
٧٥١ - النظرية الحديثة ، ٧٥٢ متى يقع الاختلاس .

٧٤٩ - تحديده :

يقصد بفعل الاختلاس كل نشاط مادي يهدف إلى نقل الشيء المسروق من الذمة المالية للمجنى عليه إلى ذمة السارق . فالهدف الذي يسعى إليه

(١) انظر في الموضوع الدكتور مراد رشدي ، نظرية الاختلاس ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة .

Katousian ; La notion de soustraction dans le vol, thèse, Paris, 1962.

Uaude J. Berr. Aspects actuel de la notion de soustraction frauduleuse, Rev. sc. crim. 1967, PP. 4989.

هو انشاء علاقة ملكية بينه وبين الشيء المسروق . واذن فالاختلاس هو المصدر غير المشروع لسيطرة الجاني على الشيء المسروق والظهور عليه بمظهر المالك . والسؤال المطروح الآن كيف يتحقق هذا المصدر غير المشروع أى كيف يقع الاختلاس ؟ هل يشترط لذلك أن ينتزع الجاني الشيء المسروق من حوزة المجنى عليه انتزاعا وينقله الى حوزته ؟ أم أنه قد يتوافر الاختلاس بفعل أدنى من ذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال ظهرت نظريتان في الفقه : الأولى تضيق من نطاق هذا الفعل . والثانية توسع من نطاقه ليشمل كافة الصور التي يسعى فيها الجاني الى تملك الشيء بطريق غير مشروع . وسوف نعرض فيما يلي لهذين الاتجاهين :

٧٥٠ - النظرية القديمة - انتقال الشيء بحركة مادية :

الفكرة : اتجه الفقه وانقضاء في فرنسا بادىء الأمر الى تحديد فعل الاختلاس وفقا لمعيار ضيق يقصر مدلوله على نشاط مادي معين يجب صدوره من الجاني . فقبل بأن الاختلاس يتحقق باعتداء الجاني على الشيء عن طريق انتزاعه ، أو أخذه من صاحبه ، أو نقله لدى الجاني - دون رضا المجنى عليه (١) . وتستند هذه النظرية الى أن السرقة جريمة لها استقلالها القانوني وأنها تتميز عن النصب وخيانة الأمانة فهاتان الجريمتان الأخيرتان لا تشترطان نزع الشيء أو نقله من حوزة صاحبه ، ومن ثم وجب أن يتوافر في السرقة ما لا يتوافر في هاتين الجريمتين .

وبقتضى منطق هذه النظرية استبعاد وقوع الاختلاس اذا لم يتم بأفعال ايجابية معينة صادرة عن الجاني في صورة أخذ أو نزع أو نقل الشيء ، أو بعبارة أخرى ما لم تصدر عن الجاني حركة مادية ينقل بها الشيء من

Crim. 7 mars 1817, Bull. no. 18 ; 2 mai 1845, l. 474 ; 27 déc. (1)
1874, Sirey 1874. 1. 499; Garrand : Traité théorique et Pratique de droit pénal français, 3^{éd.} 1935, t. VI, no. 1373.
(م ٥١ - الوسيط في قانون العقوبات)

موضعه . فاذا كان المجنى عليه قد سلم الشيء برضائه ، فلا يتصور وقوع الاختلاس أيا كان الباعث على هذا التسليم . ففي هذه الحالة اذا امتنع المسلم اليه الشيء عن رده الى صاحبه لا تتوافر في حقه السرقة .

نقد : مالبت هذه الفكرة أن صادفت كثيرا من الصعوبات أثناء التطبيق تجلت فيما يلي :

١ - كشف التقدم العلمي والفني عن بعض طرق السيطرة على الشيء التي لا تحتاج الى القيام بأي حركة مادية من الجاني على هذا الشيء ، أو دون ضرورة للاتجاه الى أي مظهر من مظاهر العنف . مثال ذلك سرقة غاز الاستصباح والكهرباء . وقد اضطر القضاء الى العقاب على اختلاس هذا الشيء (١) رغم أنه لا يتم بانتزاعه أو أخذه عنوة .

٢ - في بعض الأحوال التي يسلم فيها المجنى عليه الشيء الى الجاني لا توجه نيته الى التنازل له عن حيازته ، وإنما يتعين العقاب على الصورة التي يحتفظ فيها الجاني بالشيء المسلم اليه . الا أن الفكرة السائدة في ذلك الوقت والتي تقول بأن تسليم المال يحول دون وقوع الاختلاس . كانت تقف حائلا دون هذا العقاب . ولهذا اضطر القضاء الفرنسي الى أن يستحدث نظرية التسليم الاضطراري . ومؤدى هذه النظرية أن التسليم لا ينفي الاختلاس اذا كانت تتطلبه ضرورة التعامل ومقتضيات الأخذ والمطاء (٢) . ومن أمثلة تطبيقات هذه النظرية حالة البيع نقدا (٣) وحالة اختلاس الشخص للشيء الذي يوضع بين يديه لمحصه أو الاطلاع عليه . ففي الحالة الأولى ، سلم البائع الشيء المبيع الى المشتري ، الا أن هذا التسليم لا يكون نهائيا الا في اللحظة التي يدفع فيها المشتري الثمن الى

(١)

Crim. 3 a out 1912, D. 1913. 1. 439 ; Donnedien de Vabres, Rev. rc. crim. 1941, PP. 47 et 318, cass. 7 mars 1956, Bull. no. 232.
Roux, Sirey 1918. 1. 225 ; crim. 18 juill 1963, Bull.

(٢) انظر :

Crim. 26 juin 1879, Bull. no. 134 ; 2 Juin 1876, Bull.
no 262.

البائع • أما قبل ذلك فالتسليم يكون اضطراريا ولا يحول دون وقوع الاختلاس اذا احتفظ المشتري بالشئ وامتنع عن رده • وفي الحالة الثانية فان تسليم الشئ الى أحد الأشخاص لمجرد فحصه أو الاطلاع عليه لا يمنع من وقوع الاختلاس اذا استولى عليه باعتبار أن هذا التسليم وقع اضطراريا • والواقع من الأمر أن فكرة التسليم الاضطراري متقدمة في أصلها لأنه خال تماما من فكرة الضرورة أو الاضطرار ، بل انه يتم عادة باختيار الشخص • وقد اضطر اليها القضاء لمجرد تلافي النقص الذي شاب القول بأن التسليم ينفي الاختلاس • ولهذا فانه طبقا للنظرية الثانية التي لا تجعل التسليم - في جميع الأحوال - نافيا للاختلاس لا يكون هناك محل للالتجاء الى نظرية التسليم الاضطراري •

٧٥١ - النظرية الحديثة - الاستيلاء على حيابة الشئ :

الفكرة : رأينا مما تقدم كيف اتجه القضاء نحو الموازنة بين مقتضيات العقاب في بعض الأحوال والمنطق القانوني للنظرية الأولى • الا أن هذه الموازنة قد اقتصرت على وضع الحلول لبعض المشكلات التي تسبب فيها المعيار الضيق لهذه النظرية ، ولكن المشكلة من الناحية النظرية لا زالت قائمة ، أو بعبارة أخرى فان الحلول التي أتى بها القضاء لتفادي هيوب النظرية الأولى كانت في حاجة الى تأصيل • وقد ابرى للقيام بهذه المهمة الأستاذ جارسون ، فنأدى بنظرية كان لها تأثير فعال في تطور أحكام القضاء بشأن أحكام الاختلاس •

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه اذا سلم شخص الى خصمه أثناء وجودهما بالمحكمة عقد رهن للاطلاع عليه ورده فإخفاه المتسلم فانه يكون سارقا ، لأن تسليم العقد لكي يكون نافيا للاختلاس يجب ألا يكون لازما ولا اضطراريا (نقض ١٠ مايو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ص ١٥٩) وفي هذا المعنى نقض ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٤ المحاماة س ١٥ رقم ١٤ ص ٢١ •

وتتلخص نظريته في أن الشروط القانونية للاختلاس لا يمكن تحديدها
الا بالرجوع الى المبادئ المستقرة في قانوننا الوضعي بشأن الحيازة .
فاذا كان التسليم لم يهدف الى غير نقل مجرد الحيازة العارضة أو المادية
للشيء الى الجاني فذلك لا يمنع من وقوع الاختلاس (١) .
وفي سبيل ايضاح هذه الفكرة أوضح جرسون أن الحيازة تنقسم الى
عنصرين :

(أ) عنصر مادي (Corpus) (ب) وعنصر معنوي (animus) ، وهي
بالنظر الى هذين العنصرين تنقسم الى ثلاثة أنواع :

١ - الحيازة التامة أو الدائمة : ، يقصد بها السيطرة الفعلية على الشيء
ومباشرة سلطات المالك عليه مع نية الاستئثار به كمالك . وفي هذه الحالة
يبدو العنصر المادي للحيازة في مجموعة الأفعال التي يباشرها مالك الشيء
عليه كحجسه واستعماله والتصرف فيه الى غير ذلك من الأفعال التي يخولها
حق الملكية . ويبدو العنصر المعنوي في نية الاحتفاظ بالشيء والظهور
عليه كمالك .

٢ - الحيازة المؤقتة أو الانتافضة : وهي التي يباشر فيها الحائز بعض
سلطات الشيء بناء على تعاقد مع المالك كما في عقد الايجار أو الوديعة
أو الرهن . ففي هذه الحيازة يبدو العنصر المادي للحيازة في مجموعة
الأفعال التي يباشرها حائز الشيء عليه بمقتضى العقد كحجسه أو استعماله .
الا أن العنصر المعنوي يبدو في حيازة هذا الشيء لحساب المالك وفقا
للرابطة التعاقدية .

٣ - الحيازة المادية أو العارضة وتوافر بوجود الشيء بين يدي
الشخص ، دون أن يتوافر له حق يباشره على الشيء لا بوصفه مالكا ولا
بوصفه صاحب حق عيني أو شخصي على الشيء . وكل ما في الأمر هو وضع
الشيء ماديا بين يدي الشخص بصفة عارضة . وفي هذه الحالة لا تتوافر في
عنصرها المادي ولا المعنوي . وطالما كان هذا النوع من الحيازة لا يخول

لصاحبه على الشيء أى حق من الحقوق ، فانه لا يحول دون وقوع الاختلاس . فاذا اتجهت نية الحائز الى تملك هذا الشيء ، وقام بفعل من شأنه أن يكشف هذه النية وقعت جريمة السرقة . وبعبارة أخرى فإن صاحب الحيازة العارضة يقع منه (الاختلاس) اذا قام بفعل استولى به على الحيازة الكاملة للشيء أى بعنصرها المادى والمعنوى السابق ايضاحهما . أما فى حالة الحيازة المؤقتة أو الناقصة ، فانه طالما أن انشئ قد سلم الى الشخص ليياشر عليه حقوقا قررت لها أحد العقود وفقا للقانون ، فانه لا يتصور منه وقوع السرقة اذا هو قصد تملك الشيء بل تقع فى هذه الحالة جريمة أخرى هى خيانة الأمانة اذا كان هذا العقد من عقود الأمانة المذكورة على سبيل الحصر .

وعلى ضوء ما تقدم يعرف جرسون الاختلاس بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء بعنصرها المادى والمعنوى بغير رضاء مالكة أو حائزه (١) .

تقدير النظرية: من المقرر الآن أن الذى أتى به جارسون لتحديد معنى الاختلاس يعتمد عايه الفقه والقضاء بوجه عام فى تحديد معنى الاختلاس (٢) . وأكبر فضل حقيقته تلك النظرية هى أنها أوضحت الغموض الذى كان يكتنف فكرة تسليم الشيء وينت للقضاء الأحوال التى يمكن فيها وقوع الاختلاس .

على أنه من الأفضل بدلا من القول بالحيازة المادية أو العارضة استعمال تعبير آخر هو اليد العارضة . وبذا نقيم تميزا بين كل من حيازة الشيء — وتتضمن الحيازة الكاملة والحيازة الناقصة — واليد العارضة عليه (فى صورة ما سعى بالحيازة العارضة) . وفى الحالة الأولى لا تقع السرقة ، بينما تقع فى الحالة الثانية وحدها .

وفود التنبيه الى أنه لا يشترط لتوافر الحيازة الناقصة أن يكون مصدرها هو أحد الحقوق الشخصية كما فى عقد الإيجار بل يستوى أن يكون أحد الحقوق العينية — عدا حق الملكية — مثل حق الرهن الحيازى .

والآن وقد انتهينا من إبراز النظريتين المعروفتين في تحديد معنى (الاختلاس) ، وبعد أن أوضحنا أن النظرية الثانية هي التي تسود الآن في الفقه والقضاء يهنا أن نجيّب على السؤال الآتي : متى يقع الاختلاس ؟
يقع الاختلاس بتوافر عنصرين هما النشاط الإجرامي والنتيجة .

٧٥٢ - النشاط الإجرامي :

قلنا ان الاختلاس - وفقا للرأى الراجح - هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء - بعنصرها المادى والمعنوى - بدون رضا مالكه وهو ما يتحقق من الناحية المادية بحرمان صاحب الحيازة القانونية منها فما هي الحالات التى يتصور فيها وقوع الاختلاس ؟

اولا - انتزاع الشيء او نقله من مكانه : هذا هو الفرض السهل الذى يجمع الفقه والقضاء على اعتباره مثالا للاختلاس . فمتى ثبت أن الشيء كان فى حوزة الغير ، فان أخذه منه دون رضائه بأى وسيلة يعد اختلاسا . مثال ذلك النشل والسرقة من المسكن . ولا يعول دون ذلك أن يكون الشيء قد دخل حوزة الغير برهة قصيرة . مثال ذلك المشتري الذى ينقد البائع ثمن المبيع بعد أن يتسلمه ثم يفاطه وينتزع منه النقود التى أعطاهها له ، ففى هذه الحالة يتوافر الاختلاس ، لأن النقود قد أصبحت فى حيازة البائع وقت الاستيلاء عليها . ومن ناحية أخرى فإذا حرر البائع ايصالا بتمن البيع للمشتري ووضعه أمامه تحت تصرفه ، حتى اذا ما قبض الثمن استرد الايصال ورفض اعطاءه للمشتري . فى هذه الحالة يقع الاختلاس من جانب البائع ، لأنه وقد تخلى عن حيازة الايصال للمشتري ولو لبرهة قصيرة ، فان استيلاءه عليه بعد ذلك يعد اختلاسا (١) .

(١) انظر الدكتور رمزى سيف فى الوسيط فى شرح قانون المرافعات

ثانياً - الاستيلاء على الحيابة الكاملة للشيء المسلم الى الجاني : الفرض في هذه الحالة يكون الشيء قد سلم للجاني تسليماً لم ينقل حيابة الشيء (في صورة الحيابة الكاملة أو الناقصة) وانما مجرد اليد العارضة عليه . والفرض كذلك أن الاختلاس لا يحتاج الى أن يبدو من الجاني على الشيء أى حركة مادية ينقله بها اليه اذ هو تحت يده العارضة أى تحت سيطرته القطعية .

ولما كان تسليم الشيء هو الأداة اللازمة سواء لنقل حيابة الشيء الى المسلم اليه أو لتمكينه من وضع يده العارضة عليه ، فانه يتعين عند حدوث التسليم أن نحلل سببه حتى نرتب عليه أثره الناقل هل هو حيابة الشيء أم مجرد اليد العارضة عليه ؟ ويجب على محكمة الموضوع عند الدفع بأن الشيء المختلس قد سبق تسليمه الى الجاني أن تخلص بعناية سبب هذا التسليم ، وهو أمر لا يخلو من صعوبة في بعض الأحوال لما تقتضيه من بحث في نية المسلم أو المسلم اليه عندما لا يكون هناك مظهر خارجي يكشف حقيقتها (١) . وماذا يكون الحل لو تبينت المحكمة أن نية المسلم لم تتفق مع نية المسلم اليه وقت التسليم ، وما هي النية التي يجب أن تعول عليها ؟ ان الاجابة على كل هذه الاسئلة تتوقف على تحديد شروط التسليم الذي ينفي الاختلاس وهو الذي ينقل الى المسلم اليه حيابة الشيء .

شروط التسليم النافي للاختلاس : تتمثل هذه الشروط فيما يلي : ١ - أن يكون ارادياً ٢ - أن يكون صادراً من مالكه أو حائزاً قانوناً ٣ - أن يكون المقصود منه نقل حيابة الشيء (أى الحيابة الكاملة أو الناقصة) .

١ - ان يكون التسليم ارادياً : فلا يتوافر التسليم اذا تم بناء على اكراه أو تهديد وكذلك الأمر اذا صدر التسليم عن ارادة لا يعتد بها القانون ، كما

إذا صدر من مجنون أو صغير غير مميز أو سكران (١) .

وقد ثار البحث في هذا الصدد عن حكم التسليم الحاصل عن غلط ، سواء كان هذا الغلط متعلقا بشخص المستلم أو بالشئ محل التسليم . ومثال الغلط في شخص المستلم أن يوصل العامل بأحد الحالات الشئ المبيع الى غير المشتري فيتسلمه هذا الأخير . أما الغلط في الشئ ، فمثاله أن يعطى المشتري للبائع ورقة مالية لصرفها وأخذ ثمن المبيع منها فيرد له البائع مبلغا يزيد عن قيمة الورقة بعد استئزال قيمة الشئ المبيع منها . ففي هاتين الحالتين على الرغم من أن التسليم كان ناشئا عن غلط الا أن ارادة المسلم كانت متوافرة رغم ما شابها من غلط . لذلك اتجه القضاء الى عدم توافر السرقة اذا احتفظ المسلم اليه بالشئ بنية تملكه سواء كان عالما بالغلط الذي وقع فيه المسلم أو لم يعلم (٢) . وهذا القضاء محل نظر ، لأن الشئ الذي تسلمه الغير عن غلط يعتبر مفقودا من مالكه ومن ثم تسرى عليه أحكام سرقة الاشياء المفقودة التي بينها آها .

وقد يكون هذا الغلط بناء على فعل ايجابي صدر من المسلم اليه لخداع المستلم ، وهو ما يسمى بالتدليس . مثال ذلك أن يوهم المشتري البائع بأنه أعطاه ورقة مالية أكبر مما أعطاه إياه فيسلمه البائع باقى هذه العملة الكبيرة ، أو أن يدخل الشخص مطعما مفتعلا بعض مظاهر الثراء أو الاقتدار ويطلب طعاما وبعد تناوله يفر دون دفع الثمن ، أو أن يستولى لاعب قمار على نقود زملائه بطريق الغش في اللعب . في هذه الأحوال تم التسليم بناء

Crim. 25 mai 1938, D.H. 1938 453 ; 26 juin 1974, Bull. (١)
1974, no. 243.

Crim. 22 janv. 1948, D. 1948. 143 ; 4 nov. 1964, J.C.P. (٢)
1965, 11, 1966, note A. Chavarna.

حكمت محكمة النقض بأنه اذا قدم المشتري للبائع في الظلام ورقة مالية فرنسية قيمتها ألف فرنك وغير صالحة للاستعمال واوهمه بأنها ورقة مصرية بمبلغ خمسين قرشا وأخذ بذلك منه الفرق بعد خصم قيمة الم ترى فإن هذه الواقعة تعتبر سرقة (نتمش ١١ مايو سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١) . انظر الدكتور محمد مصطفى القلى في جرائم الاموال طبعة ١٩٣٩ ص ١٩ .

على غلط وقع فيه المستلم ، إلا أن هذا الغلط لا يحول توافر الإرادة في التسليم ، مما ينفي وقوع الاختلاس (١) . إلا أن القفل قد يعاقب عليه باعتباره نصبا أو بوصف آخر (٢) . وذلك حسب الأحوال .

ومن ناحية أخرى فقد يكون الشيء المسلم بداخله شيء آخر يجهل المسلم بوجوده . مثل ذلك ، من يعطى بدلة للكواء لكيها وينسى بداخلها حافظة نقوده ، ومن يسلم آخر سيارته لاستعمالها وينسى بداخلها حقيبتها الخاصة ، ومن يعير لآخر كتابا وينسى بين صفحاته أوراقا مالية . في هذه الأمثلة اتجهت إرادة المسلم الى تسليم الشيء فقط دون الشيء الذي وجد بداخله ، ولم تتجه إرادته الى تسليم هذا الشيء الأخير ، ومن ثم فإذا استولى عليه المسلم اليه بنية تملكه اعتبر سارقا . وخلافا لذلك يرى البعض أن التسليم في هذه الحالة ينفي الاختلاس لأنه بنى على خطأ من المسلم ، وهو ما لا ينفي الإرادة (٣) . والواقع من الأمر أن هناك ثمة فرق بين الإرادة المشوبة بالغلط والارادة . ففي الحالة الأولى وجدت الإرادة إلا أن صاحبها لم يدرك حقيقة الشيء أو الشخص الذي انصرفت اليه إرادته ، كعامل النقل الذي يوصل البضاعة الى غير صاحبها ، فهو وإن لم يدرك صاحب البضاعة إلا أن إرادته اتجهت الى إعطائها الى الشخص الذي توهم أنه صاحبها ، أما في الحالة الثانية حيث لا تتوافر الإرادة ، فإن صاحبها لم يعلم بحقيقة الشيء المسلم والمُدعى أن إرادته قد انصرفت الى تسليمه . والذي يسلم بدلة للكواء لكيها وينسى بداخلها حافظة نقوده لا يعلم بوجود هذه الحافظة بداخلها لا تتجه إرادته الى تسليمها وإنما اقتصرت هذه الإرادة على تسليم البدلة فقط دون محتوياتها . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأشياء تعتبر مفقودة من صاحبها ويسرى عليها حكم سرقة الأشياء المفقودة .

Crim. 10 fév. 1954, Sirey 1955.144.

(١)

(٢) انظر المادة ٣٢٤ مكررة عقوبات بشأن جريمة الامتناع عن دفع ثمن الطعام أو الشراب .

Garraud, T. VI, no. 3280 : Cass, 24 nov. 1927, Sirey (٣)

1929.I.160 ; 17 janv. 1930, Gaz. Pal. 1930.1.501.

محمود مصطفى ص ٤٢١ ، مصطفى القلبي في جرائم الأموال ص ١٦ .

٢ - أن يكون التسليم صادرا من مالكه أو حائزه قانونا : من المقرر قانونا أن « فاقد الشيء لا يعطيه » وبالتالي فلا يتصور أن ينقل حيازة الشيء سوى من يملك هذه السلطة القانونية عليه سواء بوصفه مالكا أو حائزا للشيء حيازة ناقصة . أما صاحب اليد العارضة على الشيء فلا يملك حيازة هذا الشيء قانونا . فإذا تصورنا أن شخصا (أ) دخل أحد المحلات للتفرج على المعروض بداخله ثم سلمه البائع بعض الأشياء لرؤيتها فقام (أ) بتسليم هذه الأشياء بدوره الى آخر (ب) لكي يفر بها . في هذا المثال لم ينقل البائع حيازة الشيء الى (أ) وانما نقل اليه مجرد اليد العارضة ومن ثم فإن استيلاء (أ) على الشيء عن طريق تسليمه الى (ب) لكي يفر به يعتبر اختلاسا من جانب الاثنين معا .

٣ - أن يكون التسليم بغرض نقل حيازة الشيء : يفترض الاختلاس أن الشيء المسلم الى الشخص لم يدخل في حيازته بطريق مشروع ، ومن ثم فإن التسليم النافي للاختلاس يجب أن يستهدف نقل هذه الحيازة الى المسلم اليه ، باعطاءه اما حق الملكية (في الحيازة الكاملة) أو حق عيني أو شخصي (في الحيازة الناقصة) . أما اذا كان التسليم لا يعني سوى مجرد وضع الشيء ماديا في يد المسلم اليه دون تخويله مباشرة أى حق عليه ، فهو تسليم ناقل لمجرد اليد العارضة . مثال ذلك تسليم المجني عليه حافظة نقوده الى صديقه بسبب عدم تمكنه من فتحها لانشغاله بحمل أمتعة في كلتا يديه (١) أو تقديم ورقة يانصيب الى البائع للتحقق مما اذا كان رقمها من الأرقام الراجعة (٢) .

ويشير هذا الشرط بعض المسائل الدقيقة وهي سبب التسليم ، وسرقة الخدم والعمال والنازلين في منزل واحد .

(١) اما عن سبب التسليم : فقد يكون رابطة تماقدية ، وذلك اما لتنفيذ العقد أو التمهيد نحو انعقاده . فإذا كان التسليم تنفيذا لعقد معين سواء كان ناقلا للملكية أو ناقلا للحيازة الناقصة (أو المؤقتة) من وقوع الاختلاس فلا سرقة في الامر حتى ولو اختلف المتعاقدان بعد ذلك .

أما في حالة التسليم تمهيدا لابرار عقد معين فان طبيعة العقد الموعود بانعقاده باضافة الى العرف الجارى واردة الطرفين كل هذا يساهم في تحليل الغرض من التسليم وهل ينقل الحيازة أم ينقل مجرد اليد العارضة . مثال ذلك مالك السيارة الذى يسلمها الى آخر لتجربتها وفحصها تمهيدا لشراؤها فهنا يمكن القول أن المتعاقدين لم يتفقا على نقل حيازة السيارة الى من يريد شراءها ، فاذا استولى عليها كان سارقا (١) . على أنه على العكس من ذلك ، اذا أراد شخص شراء بعض الحلوى فسمح له البائع بتذوق قطعة منها قبل الشراء ، فان ارادة البائع في هذه الحالة قد انصرفت الى نقل الحيازة الكاملة لهذه الحلوى التى قدمها اليه ، فاذا لم يوافق المشتري على شراء الحلوى بعد ذلك فانه لا يعتبر سارقا للقطعة التى تذوقها . في هذين المثالين كان التسليم لتسهيل انعقاد عقد البيع ، الا أن أثره الناقل للحيازة قد اختلف في الحالة الثانية (٢) . ويلاحظ مما تقدم أن اشتراط التسليم الناقل للحيازة يعنى تماما عن نظرية التسليم الاضطرارى التى أختلنا بها القضاء الفرنسى لتماضى العيوب الموجهة الى النظرية الاولى في الاختلاس . فبدلا من أن يقال أن التسليم كان اضطراريا ، يجب القول بأن التسليم كان بغرض نقل اليد العارضة فقط ، كما هو الحال في المثال الخاص بتسليم السيارة لفحصها . والمبرة في جميع الاحوال هى بتحليل نية المسلم حتى بتحدد مضمون التسليم الذى نقله الى الغير ، هل هو مجرد اليد العارضة (٣) ، ولو اختلف مع نية المسلم اليه . على أنه اذا حدث هذا الاختلاف بأن اعتقد المسلم اليه أن التسليم كان لنقل الحيازة لا مجرد هذا الاختلاف بأن اعتقد المسلم اليه أن التسليم كان لنقل الحيازة لا مجرد اليد العارضة ثم اختلس الشئ فان القصد الجنائى لا يتوافر في حقه طالما أثبت أنه كان لا يعلم بعدم رضا المجنى عليه بنقل الحيازة اليه وهى مسألة تتعلق بالركن المعنوى للسرقة .

Berr, Rev. sc. crim., 1967, p. 70.

(١)

Crim. 10 avr. 1959, D. 1959, Somm. 107.

(٢)

(٣) وفي قضية تحصل وقائعها في أن عاملا زراعيا كان يملك بعض الحيوانات التى تعيش في المزرعة التى يعمل بها ، وقد اضطر لدخول المستشفى لمرضه وبعد خروجه منها كشف أن صاحبة المزرعة قد باعت أثناء غيابه في المستشفى الحيوانات التى يملكها مدعية انها هى المالكة لهذه الحيوانات . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بتأييد ما قضت به محكمة

ومن المسائل المرتبطة بسبب التسليم ، مسألة السرقة من حرز مغلق .
والفرض في هذا الحالة أن الشيء موضوع الاختلاس كان مودعا في حرز
مغلق كالمخزن أو الدولاب أو الصندوق أو الحقيبة . فإذا فرضنا أن
المجنى عليه سلم هذا الحرز المغلق الى أحد الاشخاص مع علمه بمحتوياته
تسليما ناقلا للحيازة ، فهل يتضمن هذا التسليم نقل حيازة المحتويات
أيضا وإذا استولى المسلم اليه الحرز على محتوياته هل يعتبر مرتكبا للجريمة
السرقة ؟

إن العبرة كما قلنا يبحث نية المسلم ، هل أراد تسليم الحرز مغلقا دون
محتوياته أم اتجهت نيته الى تسليم المحتويات أيضا ؟ قد تكشف ظروف
الواقعة عن هذه النية ، فإذا أخذ منه توقيعا على كشف تضمن محتويات
هذا المخزن أو الحقيبة ... دل ذلك على أنه قد سلمه المحتويات أيضا تسليما
ناقلا للحيازة الكاملة أو الناقصة الامر الذي يحول دون وقوع الاختلاس .
وإذا سلمه مفتاح المخزن أو الحقيبة دل ذلك على تسليم محتوياته . على
أنه حتى في هذه الحالة لا بد من معرفة الغرض من هذا التسليم هل هو
نقل الحيازة (كما في عقد البيع أو إيجار الشقة المفروشة) أم مجرد يد
العارضة (لمعينة الشقة المفروشة تمهيدا لاستئجارها) ؟ ولكن ماذا يكون
الحل لو لم يسلم صاحب الحرز المغلق مفتاحه الى المسلم اليه فقام هذا
الاخير وفتح الحرز عنوة واستولى على بعض محتوياته ؟ ذهب البعض (١)
الى ان المسلم قد انتقلت اليه الحيازة المؤقتة للمحتويات لا مجرد اليد

الاستثناء من اعتبار الواقعة سرقة على أساس ان حيازتها الحيوانات
كانت عارضة .

Class, 21 avril 1964, D. 1964. 398.

في قضية أخرى تمحصل وقائمها في أن شخصا كان يقيم مع سيدة في
بيتها ، فلما ساءت العلاقات بينهما رفضت أن يعطيه أشياءه التي كان قد
أحضرها لاستعماله لخاص أثناء مقامه عندها ، وقد قضت محكمة النقض
باعتبار الواقعة سرقة . وقد اتضح من الوقائع أن المجنى عليه قد ترك أشياءه
تحت اليد العارضة المتهمه ولم يقصد نقل الحيازة اليها .

Crim. 17 févr. 1949, Rev. sc. crim. 1949, p. 748.

العارضة اذ تفترض اليد العارضة أن مظاهر الحياة باقية للحائز الأصلي أى أن اى شئ باق تحت ظره أو تحت اشرافه يتصرف فيه اذا شاء وهذا ما لم يعد للمسلم بعد أن سلم الحرز المعلق بما فيه الى المسلم اليه . وذهب رأى آخر الى أن الاحتفاظ بالمفتاح يدل أن صاحب الحرز لم ينقل الى المسلم اليه حياة ما بداخله ومن ثم فإن الاستيلاء عليه يعتبر اختلاسا ، وأن الاستيلاء على الحرز كله يعتبر خيانة أمانه . وقد اخذت محكمة النقض المصرية (١) بهذا رأى الاخير اذ قالت بأن « تسليم المظروف مطلقا أو الحقيقية مقفلة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتما على أن المسلم قد أثّرتن على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقة بالذات لأن غلق الظرف وما يقتضيه من حظر فتحه على المسلم أو اقبال الحقيقة مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبها اذ حال ماديا بين المسلم أو اقبال الحقيقة مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبها اذ حال ماديا بين المسلم وبين ما فيها ، لم يشأ أن يأتنيه على ما بداخلها . واذن فاختلاس المظروف بعد فسخ الظرف لهذا الغرض ثم اعادة غلقه يصح اعتباره سرقة » . ونحن تؤيد هذا رأى الاخير ونضيف بأن اختلاس الحرز المعلق برمته أى بسحتوياته يعتبر مكونا لجريمتى خيانة الامانة والسرقة معا ، الاولى بالنسبة للحرز المعلق والثانية بالنسبة للمحتويات . ويلاحظ أنه لا صعوبة على الاطلاق اذا كان مسلم الحرز المعلق لا يعلم بسحتوياته ففي هذه الحالة لا تتوافر لديه حتما ارادة تسليم هذه المحتويات .

(ب) وبالنسبة الى التسليم المعلق على شرط : فإن نقل الحياة اما أن يكون حالا أو أن يكون معلقا على شرط واقف . ففي الحالة الاولى تنتقل حياة الشئ الى المسلم اليه فور التسليم . أما في الحالة الثانية ، فإن الحياة لا تنتقل الى المسلم اليه الشئ الا بعد تحقق هذا الشرط الموقوف ، ويقتصر الأثر الفوري للتسليم على مجرد نقل اليد العارضة على

Garçon, no. 120-131.

(١) محمود مصطفى ص ٤٢٦ ،

(٢) نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٩٩

ص ٢٥١ .

الشيء ، فاذا تحقق الشرط الموقوف تغيرت صفة الوضع اليه وأصبحت له الحيازة القانونية على الشيء الأمر الذي يحول دون وقوع الاختلاس . ويجوز هذا المبدأ القانوني تطبيقا له في حالات البيع نقدا وعقد المصارفة .

ففي حالة البيع نقدا ، يتقدم المشتري الى البائع في أحد المحلات التجارية وبعد أن تسلم البائع ويفحصه يعبر عن رغبته في شرائه بشحن ويقبل البائع بيعه له ، وفجأة ينافل المشتري البائع ويفر بالمبيع . وتبدو هذه الصورة واضحة في بعض المحلات التي تنظم دفع الثمن عن طريق تذاكر بقيمة المبيع . فاذا تصورنا أن شخصا تقدم الى أحد عمال مباشرة واشترى بعض الأشياء وتسلمها على أن يذهب الى الخزينة ويدفع ثمنها ويحصل على تذكرة بقيمة الثمن يعطيها بعد ذلك الى العامل ، الا أن هذا الشخص بعد أن تسلم الأشياء المبيعة لم يدفع ثمنها وخرج بها من المحل . فان وجه الدقة في هذه الحالة أنه قد يقال ان عقد البيع قد تم باتفاق الطرفين وأن التسليم لم يكن الا تنفيذا لهذا العقد ومن ثم فهو ناقل للحيازة الكاملة للشيء الأمر الذي ينفي الاختلاس . الا أن محكمة النقض الفرنسية ازاء كثرة الاستيلاء على الأموال من المحلات التجارية بهذه الصورة ذهبت الى أن تسليم المبيع في هذه الحالة يكون معلقا على شرط واقف ضمنى هو دفع الثمن . وطالما لم يدفع المشتري الثمن فيده على الشيء هي مجرد يد عارضة فاذا استولى عليه اعتبر مختلسا . أما اذا دفع الثمن تحقق الشرط الموقوف وانتقلت اليه الحيازة الكاملة للشيء (١) . وواقع

Cass. 4 juin 1915, Dalloz 1921.1.57 ; Crim. 18 juillet (1)
1963, Bull. no. 262 ; 21 avril 1964, Bull. no. 121 ; 4 nov. 1964, Bull. no. 288.

وقد طبق القضاء الفرنسي هذا المبدأ على السرقة من محلات الخدمة الحرة (magazins de libre-service) حيث يجد المشتري الأشياء معروضة أمامه ويسمح له بأخذ ما يشاء من تلقاء نفسه على أن يتوجه بعد ذلك لدفع ثمن ما حصل عليه في الخزينة . في هذه الحالة قضت محكمة النقض الفرنسية أن استلام المشتري هذه الأشياء بموافقة المسؤولين عن المحل معلق على شرط واقف هو دفع الثمن ، وبدون هذا الشرط فان يده عارضة عليها

(Crim. 14 mai 1958, D. 1958, p. 513 ; 30 mai 1958.
D. 1958.573).

الامر أن التسليم بناء على شرط واقف هو مجرد حيلة قانونية أتى بها القضاء الفرنسى لأن السارق الذى تسلم الشيء بقصد تملكه لم تتجه ارادته الى ابرام عقد مع البائع ومن ثم فإن يده عليه كانت عارضة . ويلاحظ فى بعض الاحوال أن المبيع قد يكون شيئاً قابلاً للاستهلاك الفورى ، له بتناول المشروب قبل دفع الثمن كان التسليم ناقلاً للحيازة الكاملة وينبع بالتالى من وقوع الاختلاس (١) .

وفى المحلات التجارية الكبرى التى تقوم على دعوة الزبائن على خدمة أنفسهم بأنفسهم بحمل البضائع معهم الى الصراف ، يقع الاختلاس بمجرد تجاوز المكان المخصص للدفع ، مع اخفاء البضائع بقصد تملكها (٢) .

وفى حالة عقد المصارفة ، أى استبدال النقود ، فقد يزعم أحد الأشخاص لآخر أنه يريد استبدال ورقة مالية كبيرة ببعض النقود الصغيرة ، فيوافق الأخير على ذلك ويسلمه النقود الصغيرة ويأخذها هذا الشخص ويلوذ بالفرار دون أن يدفع الورقة الكبيرة . ومن ناحية أخرى فقد يتسلم الشخص الآخر الورقة الكبيرة ويستولى عليها ويمتنع عن دفع النقود الصغيرة . هل يتوافر الاختلاس فى هذه الحالة ؟ ان وجه الدقة فى المشكلة يبدو فى القول بأن هناك اتفاقاً بين الاثنين على حصول المصارفة تم بناء عليه تسليم النقود الصغيرة - فى المثال الاول - أو الورقة الكبيرة فى المثال الثانى . وينتقد الفقه هذا الرأى (٣) . بناء على أنه التسليم فى كلتا الحالتين معلق على شرط واقف ضمنى هو رد المقابل . وبدون تحقق هذا الشرط فإن أثر التسليم يقتصر على مجرد نقل اليد العارضة على الشيء وبالتالى

Levasseur, p. 261.

(١)

على أنه يجوز فى هذه الحالة معاقبة المتهم طبيعياً للمادة ٣٢٤ مكرراً بشأن من يتناول طعاماً أو شراباً فى محل معد لذلك ثم يمتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به وهى جريمة خاصة وليست سرقة .

Michel Véron, Droit pénal spécial, Masson, 1976, p. 18. (٢)

Crim. 3 janv. 1973, Gaz. Pal. 1973.1.290. وانظر :

Gauoud, VL, m2381, P.12 7 - 128

(٣)

نان الاستيلاء عليه يعتبر اختلاسا (١) .

والرائج عندنا أن عقد المصارفة لم ينعقد أصلا إذا كانت ارادة المسلم اليه بادى الامر قد اتجهت الى الاختلاس ، ومن ثم فإن يده كانت عارضة على الشيء الذى تسلمه دون اتفاق سابق .

ثالثا : استيلاء على الحيازة الكاملة للشيء الموجود عرضا في يد الجاني :

قد لا يسلم المجنى عليه الشيء الى الجاني وإنما يوجد بين يديه بسورة عارضة دون تسليم سابق . كالمستأجر الذى يجد أثاثا مملوكا سلفه في شقة فيستولى عليه . والمشكلة بالنسبة الى سرقة الخدم والعمال والنازلين في منزل واحد ، فصاحب المنزل يترك أمتعته في يد الخادم، كالطاهى مثلا اذ بيده أدوات المطبخ « السفرجى » اذ بيده أدوات المائدة والعامل في المصنع أو المحل التجارى تتواجد بين يديه أدوات ومهمات تتعلق بالعمل . وكذلك الأمر بالنسبة الى السكان الذين يعيشون تحت سقف واحد تأخرات الاسرة الواحدة والضيف الذى يزل في ضيافة أحد الأشخاص فكل هؤلاء توجد بين يديه بعض أدوات تتعلق بالمنزل . والسؤال الآن ما الحكم اذا استولى أحد

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت الواقعة هى ان شخصا حضر الى بائع فاكهة في دكانه وطلب منه كبلو موز وان يبدل له ورقة بخمسة جنديات بنتود معدنية فاعطاه الفاكهى أربعة جنديات وأربعة وتسعين قرشا وشغل الفاكهى باحضار فاكهة لشخص آخر ثم التفت الى الشخص الاول فلم يجده ، فان الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة ، لأن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليما ماديا مقيدا بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه ، وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنديات للمجنى عليه بمجرد تسليمه الأربعة جنديات والأربعة والتسعين قرشا ، فان لم يتحقق هذا الشرط الأساسى ولم ينفذه المتهم في الحال فان رضاء المجنى عليه بالتسليم يكون غير ناقل للحيازة فلا يكون معتبرا (نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢ ص ٢٠) وقضت محكمة النقض بأنه اذا طلب المتهم باق قطعة من النقود (ريال) فسلمه المجنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال ، وبذا يستوفى دينه منه ، فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت وهو تسليم الريال للمجنى عليه ، فاذا انصرف المتهم خفية بالنقود التى تسلمها فقد أخل بالشرط ، وبذا ينعدم الرضاء بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان (نقض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣١٨ ص ٤٢٨) .

هؤلاء الأشخاص على بعض الأشياء المتواجدة بين يديه ؟ لاشك أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على تحديد مدى توافر الحيابة من المقرر أن صاحب المنزل لا يتقل حيابة أمتعة أو أدوات منزله الى خادمه ، فهي موجودة فقط بين يديه بحكم واجبه ليمكن من استعمالها في خدمة سيده (١) وكذلك الشأن بالنسبة الى العامل فصاحب العمل لم يقصد نقل الأدوات الى حيابته (٢) . وأيضا بالنسبة الى الأمتعة الموجودة في المسكن فهي مملوكة لصاحبه وفي حيابته وحده ويد الضيوف في المنزل على منقولاته هي مجرد يد عارضة (٣) ومن ثم فإن الاستيلاء على المال من أحدهؤلاء يعتبر اختلاسا . هذا هو الأصل الا أنه قد تثبت الظروف في بعض الأحوال أن نية صاحب الأشياء قد اتجهت الى خلاف ذلك ، فصاحب المنزل الذي يسلم تقودا الى خادمه لتوصيلها الى آخر أو لشراء أشياء بها ، قد اتجهت نيته الى اعتباره وكيلًا عنه في القيام بهذا التصرف القانوني ، مما يجعل حيابة الخادم للمال بناء على عقد الوكالة . فان استولى عليه الخادم اعتبر مرتكبا لجريمة خيانة الامانة لا جريمة السرقة (٤) . وكذلك بالنسبة الى عمال المحل فالصراف بحكم وظيفته حيث يقبض النقود من الزبائن يعتبر وكيلًا عن صاحب المحل

(١) محمد مصطفى القللى ، ص ٢٩ .

(٢) حكم بأنه يعد سارقا العامل في شركة فحم اذا اختلس الفحم الذي تسلمه من مخدمه لتوصيله الى منزل أحد العملاء . (نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٠٤ ص ٣٧٢) وحكم بأنه اذا كلف شخص بعمل مظلة خشبية وسلمت اليه الأخشاب اللازمة من منزل المجنى عليه ليستعملها في اقامة المظلة في مكان قريب من المنزل فأختلس بعضها في الطريق فان فعله يعتبر سرقة (أحداث الاسكندرية في ١٥ يونية سنة ١٩٢٤ س ٥ رقم ٢٨١ ص ٤٤٧) . وحكم بأنه اذا كان المتهم يشتغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها ، ضبط وهو يحاول افراغ البنزين خلسة في طلبية أحد باعة البنزين دون علم الشركة ، فان الواقعة تكون شروعا في سرقة لا خيانة امانة (نقض ٨ يونية سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٣٨ ص ٩٣٧) .

(٣) محمد مصطفى القللى ص ٣٠ .

(٤) حكم بأنه اذا أعطى سيد خادمه حمارة وجحشا لبيعهما في السوق فبادل بهما حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم لاختها ثم بابها ، فان عمل الخادم لا يعتبر سرقة لأن الحمارة الاخيرة دخلت في حوزته بعد أن رفضها المجنى عليه فهي لم تؤخذ خلسة . وكذلك لا يعتبر عمله

في هذا العمل فإن اختلس النقود اعتبر عمله خيانة أمانة لا سرقة (١) . وإذا تنازل صاحب المنزل عن شقته المفروشة لأحد أصدقائه وسلمها للاتفاع بها في أحد شهور الصيف مثلاً ، فإنه يكون قد نقل اليه الحيابة الناقصة للائتمنة فإن اختلسها الضيف اعتبر مرتكباً لجريمة خيانة الامانة لا السرقة (٢) .

ويلاحظ أنه بالنسبة الى أفراد الأسرة المقيمين تحت سقف واحد ، فيدهم على الأمتعة والمنقولات المخصصة لمنفعة المقيمين بالمسكن هي حيابة قانونية تمنع من وقوع الاختلاس (٣) . على أنه بالنسبة الى بعض الاموال المملوكة لأحد الأفراد كالزوج أو الزوجة كالنقود الخاصة أو المجوهرات فإنها ليست مخصصة لمنفعة غيرهم من الأفراد ، ومن ثم فيدهم عليها هي مجرد يد عارضة وبالتالي فالاستيلاء عليها من جانبهم يعتبر اختلاساً .

٧٥٢ - النتيجة :

تتمثل النتيجة القانونية في الاختلاس في حرمان مالك الشيء من ملكيته ولو بصفة مؤقتة . أما النتيجة المادية التي يتم بها الاختلاس فتتم بحرمان مالك الشيء من سيطرته الفعلية عليه وعدم تمكنه من الظهور عليه مظهر المالك . فالملكية حق قانوني ، ما فائدة هذا الحق اذا لم يكن الشيء في حوزة صاحبه مسيطراً عليه . واذن فالمقصود من الاستيلاء على الحيابة

حيابة أمانة لأن من اركان هذه الجريمة ان يقع تسليم الشيء المبدد على وجه من الوجوه المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ على سبيل الحصر ، والجمارة الاخيرة لم تسلّم للمتهم لغرض من تلك الأغراض بل هي بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه اضافتها للكله بدلاً من حمارته التي اذن التهم في بيعها ولم يضمها الى ملكه (نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٢٨ ص ٣٨٣) ونحن تؤيد هذا الحكم الأخير في عدم اعتباره الواقعة مكونة لجريمة السرقة ، الا اننا لا نتفق معه في استبعاد جريمة خيانة الأمانة لأن المجنى عليه وقد طلب من المتهم اعادة الجمارة الاخرى يكون قد وكله في ذلك . فان بددها يكون قد ارتكب خيانة الأمانة (بناء على عقد الوكالة وهو من عقود الأمانة) .

Garçon, no. 239.

(١)

(٢) محمد مصطفى القللى ص ٣٠ .

(٣) عكس ذلك الدكتور القللى ص ٣٠ حيث يرى اعتبار الفعل سرقة ولو ان الأشياء توضع تحت تصرفهم ولهم حق استعمالها .

الكاملة للشيء لا يعنى تملك الشيء . فلا يمكن السرقة أن تكون مصدرا
من مصادر الملكية . وانما يكفى أن يتمكن الجاني من تجريد صاحب الملكية
من الشيء الذى يملكه ، وهو ما يتحقق بحرمانه من السيطرة عليه .

وان كانت السيطرة فى ذاتها مظهرا ماديا للحيازة الا أن تجريد صاحبها
منها والظهور عليها بمظهر المالك ، هو العنصر المعنوى فى الحيازة .

ومتى تحققت النتيجة المادية على هذا النحو تم الاختلاس . ويتحدد
الوضع القانونى للجاني بعد ذلك فى ضوء نيته . فاذا توافرت لديه نية
التملك كان سارقا . أما اذا لم تتوافر لديه هذه النية فانه يخرج عن نطاق
التجريم حسب الاحوال .

٧٥٤ - العنصر الشخصى فى الاختلاس (عدم رضا مالك (وحائز) الشيء :

بينما فيما تقدم العنصر الموضوعى فى الاختلاس ، وقوامه عمل مادی
يصدر عن الجاني هو الاستيلاء على مال الغير . الا أن هذا العنصر
الموضوعى لا يكفى وحده لوقوع الاختلاس بل يتعين اقترانه بعنصر
شخصى يصدر من المجنى عليه . وهو عدم الرضاء عن الاستيلاء على المال .

وقد يتوافر عدم رضا المالك (أو الحائز) صراحة ، كما قد يكون فى
صورة ضمنية . ويدق البحث حول مدى توافر الرضاء عند حصول
التسليم السابق للشيء الى المجنى عليه . ان التسليم لا يفترض
معه الرضاء الضمنى للمجنى عليه فلا مجال للرضاء اذا ثبت أن
التسليم تم دون ارادة المالك أو الحائز كما فى حالة الاكراه أو الجنون

أو صغر السن (أقل من السابعة) (١) • وكذلك الامر اذا اتجهت نية المسلم الى مجرد نقل اليد العارضة على الشيء ، فذلك يعنى حتما عدم الموافقة على تمكنه من تملك الشيء • على أن الغلط أو الغش في التسليم الناقل للحيازة لا يحول كما بينا من قبل - دون توافر الارادة نحو التسليم وبالتالي توافر رضا المجنى عليه في نقل الحيازة (٢) •

وفي هذا الصدد يلاحظ الترق بين الحماية التي يقرها القانون المدني والحماية التي يكفلها قانون العقوبات • فالتسليم المشوب بالغلط (٣) • يسمح للمجنى عليه أن يطالب بتوقيع جزاءات مدنية نتيجة وقوعه في الغلط • إلا أن هذا لا يتطلب في الوقت ذاته توقيع جزاء جنائي ، وذلك لان قانون العقوبات لا يتدخل لحماية كافة الحقوق وانما يختار فقط نوعا من الحقوق التي تقتضى المصلحة الاجتماعية فرض جزاء جنائي على المساس بها • فاذا لم تتطلب هذه المصلحة تدخل قانون العقوبات ، فإن المشرع يكتفى بدور القانون المدني في حمايتها بالجزاءات المدنية (٤) •

(١) قارن : Crim. 15 juil. 1909, Bull. no. 375 ; 10 févr. 1954,

Sirey 1955.1.44.

وانظر : Cass. 26 avril 1955, D. 1955.355 ; 23 oct. 1958, D. 1959, Somm. 23, 15 déc. 1959, D. 1960.190.

(٢) قضت محكمة النقض الفرنسية أن الاحتفاظ بشيء سلم على سبيل الخطأ لا يمكن اعتباره سرقة •

Crim 22 janvier 1948, Sirey 1949.1.149 note Lemercier,
Rev. sc. crim. 1949, P. 748.

(٣) يلاحظ أن التسليم المشوب بالتدليس قد يعتبر مكونا لجريمة انتصب ، وذلك متى ثبت أن الجاني قد قام بطرق احتيالية تهدف الى الحصول على هذا التسليم :

(٤) Berr, Aspects actuels de la notion de soustraction frauduleuse, Rev. sc. crim. 1967, P. 86.

والعبرة هي بعدم رضا المجنى عليه لا بعدم علمه . فإذا توافر لديه العلم بالسرقة فإن ذلك لا يحول دون وقوع الاختلاس طالما ثبت أن المجنى عليه لم يوافق على ذلك . مثال ذلك أن يعلم المجنى عليه بنية الجاني في السرقة فيتركه ينفذ مشروعه الاجرامى للايقاع به وضبطه متلبسا بالسرقة .

٧٥٥ - تمام الاختلاس :

من المسائل الدقيقة التي تثيرها جريمة السرقة هي تحديد الوقت الذي يتم فيه الاختلاس . وهو لا يخلو من أهمية قانونية تبدو (أولا) في التمييز بين الشروع في السرقة والجريمة التامة . (ثانيا) في تحديد تأثير الظروف المادية المشددة كالاكراه وهل كان قبل تمام الاختلاس أم كان لاحقا عليه . (ثالثا) في تحديد بدء سريان مدة تقادم الدعوى الجنائية والتي تبدأ من وقت تمام الجريمة .

لقد عرفنا الاختلاس فيما سبق بأنه الاستيلاء على الحييزة الكاملة للشيء بدون رضا صاحبه ، فمتى يمكن القول بأن هذا الاستيلاء قد تم واتمى ؟ يتم ذلك عندما يفقد المجنى عليه السيطرة الكاملة على الشيء بعد أن يستولى عليه الجاني - فلا يكفي لذلك مجرد وضع الجاني يده على الشيء ما لم يكن هذا الاخير قد تمكن من حرمان المجنى عليه من سيطرته على الشيء فأصبح في قبضة الجاني وتحت سيطرته الفعلية .

ويختلف الامر حسبما يتم الاختلاس فإذا انتزع الجاني الشيء ماديا من حوزة المجنى عليه يتعين أن ينتقل الشيء الى الجاني ويصبح تحت سطرته الفعلية . ولا يتوافر ذلك الا اذا كان الشيء بعيدا عن رقابة الجاني ، وأن ينتقل بصورة قاطعة من الناحية المادية الى حوزة الجاني . وكل هذا يقتضى

أن يستتب الاحراز المادى للجاني على الشيء بصورة هادئة مطمئنة . وهى مسألة موضوعية يقدرها قاضى الموضوع مستعينا فى ذلك بكافة الظروف والملاسات التى تبين وضع كل من الجانى والمجنى عليه . والسؤال الذى يطرحه القاضى لنفسه هو : هل استتبت السيطرة الفعلية للجاني على الشيء أم لا ؟ فإن كانت الاجابة بالايجاب تم الاختلاس ووقعت السرقة تامة تبعا لذلك . أما اذا كانت الاجابة بالنفى لم يتم الاختلاس وتعتبر السرقة فى حالة شروع .

من الامثلة التى عرضت على القضاء فى هذا الصدد :

١ - قضى بأنه اذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن محطة السكة الحديد الى مكان آخر فى دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ، ثم حضر ليلا وهو يحمل سلاحه ومعه آخرون وحملوا القمح الى خارج المحطة حيث ضبطوا به فلا يعتبر فعله اختلاسه تاما الا عندما نقل المتهمون معا القمح من دائرة المحطة فى الظروف التى نقلوه فيها (١) .

٢ - حكم بأنه اذا كانت الواقعة هى أن صراف المديرية تسلم بعض رزم الاوراق المالية من البنك لاهلى ، ووضعها على منضدة بجواره ، وشغل بتسليم باقى الاوراق ، فاغتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها ، وأخفاها تحت ثيابه ، ولما اقتضت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لان المال قد انتقل فعلا من حيازة الصراف الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس (٢) .

(١) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٠٦ ص

٦٦٢ .

(٢) نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٥

ص ٢٦٦ .

٣ - قضى بأنه اذا وقعت السرقة فى حديقة ، وضبط المتهم قبل أن يخرج منها ، فإن الواقعة تكون شروعا فى سرقة (١) .

٤ - حكم بأنه اذا كانت الواقعة هى أن المتهم ، وهو خادم فى صيدلية أخذ بعض أدوية ونقلها من المكان المعد لها الى المكتب الموجود بالمخزن ثم جاء آخر ودخل المخزن فأعطاه الخادم بعض هذه الادوية فأخذها وانصرف ، فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن الا شروعا فى سرقة . أما وقع بعد حضور هذا الاخير فانه سرقة تمت بأخذ الادوية وخروجه من الصيدلة (٢) .

ويلاحظ من استعراض الامثلة السابقة أن الجانى قد وضع يده بالفعل على الشيء ، الا أنه اعتبر فى بعض الحالات شروعا واعتبر فى حالات أخرى جريمة كاملة . فما هى المعايير التى يهتدى بها القضاء لتحديد متى تتم السيطرة الفعلية للجانى على الشيء ؟

(١) اذا كان الجانى قد دخل المكان الذى به الشيء المسروق بطريق غير مشروع ، فإن السيطرة الفعلية للجانى على الشيء الذى وضع يده عليه لا تتم الا اذا خرج تماما من هذا المكان ، لانه لا يحكم سيطرته الفعلية فى غير مكانه وفى غير مأمنه (٣) . فاذا ضبط بداخله كانت الواقعة

(١) طهطا الجزئية ٥ يناير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٦ رقم ١٠١ .

(٢) نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٥ ص ٥٠ .

(٣) ومن امثلة ذلك ايضا ما حكم به من انه اذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم (تمورجى) كسر قفل باب مخزن المستشفى الأميرى المسلحة امتعته الى معاون المستشفى بوصفه امينا عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة وحملها الى العنبر الذى يشتغل هو معرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضها تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها ، فهذه الواقعة تعتبر شروعا فى سرقة (نقض ١٢ مايو سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٣٤١ ص ٩١٥) .

مجرد شروع ، وذلك كما في المثالين الأول والثالث ، ويلاحظ أن الخروج بالشيء لا يكون تاما اذا طارده المجنى عليه أو الناس ، لأن هذا التعقب لا يحقق له السيطرة الفعلية على الشيء ، ومن ثم فإن ضبطه بالشيء أثناء المطاردة يجعل الواقعة شروعا (١) .

(ب) اذا كان الجاني قد وجد في المكان الذي به الشيء المسروق بطريق مشروع ، فإن السيطرة الفعلية للجاني على الشيء الذي وضع يده عليه تتم بمجرد اخفائه الشيء عن أنظار المجنى عليه ولو لم يخرج من هذا المكان ، وذلك كما في المثال الثاني . ويلاحظ في المثال الرابع أن الخادم كان وجوده في الصيدلية بطريق مشروع الا أنه عندما نقل الادوية لم يكون قد أخفاها عن أنظار المجنى عليه بل وضعها في آخر مكشوف (وهو المكتب الموجود بالمخزن) .

أما اذا كان الشيء في يد الجاني من قبل بصورة عارضة سواء كان على سبيل التسليم أم لا ، فيتعين أن يقوم الجاني بفعل يوضح سيطرته الفعلية على الشيء كبيعه أو رهنه أو اخفائه أو الفرار به . فإذا ضبط الجاني قبل أن يتم هذا الفعل الذي يوضح سيطرته الفعلية على الشيء كانت الواقعة شروعا . مثال ذلك الخادم الذي تكون أمتعة موجودة بين يديه فإن السرقة تتم من جانبه بمجرد اخفائه بعض هذه الامتعة في حقيبة خاصة مغلقة ولو كان لا زال في بيت مخدومه . وكذلك الامر بالنسبة الى البيع بالنقد فالمشتري الذي يتسلم المبيع ولا يدفع الثمن يرتكب الاختلاس بمجرد فراره بالمبيع . فإذا ضبط أثناء فراره كانت الواقعة شروعا .

وأیضا المستأجر الذي يرفض رد الإثاث الخاص بالمستأجر السابق والذي لم ينقله بعد الى شقته الجديدة ، يقع الاختلاس منه كاملا اذا امتنع عن رده ثم ظهر عليه بمظهر المالك عن طريق الاتفايع به أو التصرف فيه .

الفصل الثالث

القصد الجنائي

٧٥٦ - صورته ، ٧٥٧ - القصد العام ، ٧٥٨ - فيه التملك ، ٧٥٩ - تعاصر القصد الجنائي مع الاختلاس .

٧٥٦ - صورته :

السرقه جريمة عمدية ، ومن ثم فلا تقع الا بتوافر القصد الجنائي لدى المتهم ، ويفترض اثبات توافر السرقه تحقق قصد جنائي خاص هو نية التملك ، وذلك باعتبار هذه النية هي التي تكشف عن ارادة الجاني في حيازة الشيء حيازة كاملة ، مما يعني حرمان المجنى عليه من حيازته الكاملة لذات الشيء لا تقوم بغير ارادة الجاني . وليس ضروريا أن يثبت توافر القصد الجنائي بأدلة صريحة ، بل يكفي أن يقام عليه الدليل من بعض الامارات والقرائن والظروف . وليس على المحكمة بدورها أن تتحدث عنه استقلالا طالما أن الثابت من مدونات الحكم أنها قد استخلصت توافره من سائر أدلة الدعوى (١) . هذا الا اذا جادل المتهم في ثبوت هذا القصد ، فانه يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تبين توافره صراحة ولا كان حكمها قاصرا (٢) .

ويشير القصد الجنائي في السرقه عدة مشكلات تتعلق بالقصد العام ، وماهية القصد الخاص وضرورة تعاصر القصد الجنائي مع الاختلاس .

(١) نقض ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٣٦٣ ص ٣٤٤ ؛ أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٧٨ ص ١٦٦ ؛ ٤ مايو سنة ١٩٥٣ س ٤ رقم ٢٧٩ ص ٧٦٨ .

(٢) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٧٢ ص ٢٦٦ .

٧٥٧ - القصد العام :

يشترط لتوافر القصد العام أن تتجه ارادة الجاني الى اختلاس المملوك للغير مع علمه بذلك . فيلزم إذن توافر عنصرين هما الارادة والعلم .

(أ) الارادة : لاصعوبة بالنسبة الى الارادة ، فلا بد أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الاختلاس ، أى الاستيلاء على مال الغير بنية تملكه دون رضائه . فاذا لم تتوافر هذه الارادة فلا يتوافر القصد الجنائي .

ومثال عدم توافر الارادة ارتكاب الاختلاس تحت وطأة الاكراه ، أو أن يضع شخص بعض المبروقات في حقيبة المتهم دون موافقته أو أن يتظاهر بالموافقة على الاشتراك في الاختلاس مع السارقين بقصد ايقاعهم وتمكين الشرطة من ضبطهم متلبسين (١) . ومتى توافرت الارادة في السرقة فلا عبرة بالبائع عليها سواء كان الإثراء أو الانتقام أو مجرد الانتفاع المؤقت بالشيء . ولا عبرة أيضا بما اذا كان هذا البائع شريفا أو غير شريف .

(ب) العلم : يقضى عنصر العلم أن يكون الجاني مدركا أنه يختلس مالا مملوكا للغير بدون رضائه . ويشير هذا العنصر عدة مشكلات تتعلق بتأثير جهل الجاني بوقائع الاختلاس أو بالقانون .

ولا صعوبة بالنسبة الى الجهل بالواقع فهو ينفي القصد الجنائي بلا جدال (٢) .

(١) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٧٤ ص

(٢) Roujou de Boubée: L'intention dans le délit de vol,

Recueil de l'Académie de législation de Toulouse, 5e Série,

t. 4, 1959, P. 5.

وقد ينصب هذا الجهل على واقعة ملكية الغير للمال أو على واقعة عدم رضا الغير عن الاختلاس . ولما كانت كل هاتين الواقعتين تماثلان عنصرا جوهريا لقيام الركن المادى فى السرقة ، فان الجهل بهما ينفى القصد الجنائى . ومثال الجهل بواقعة الملكية أن يعتقد الجانى أن المال المسروق مملوك له (١) بو أنه من الاموال المباحة أو المتروكة أو أن المال الذى بيع له مملوك للبائع (٢) . أما الجهل بواقعة عدم رضا المالك فمثاله من يتنازل عن ايجار مسكنه لآخر ويسلمه مفتاح المسكن فيعتقد المستأجر أن المالك قد تنازل له أيضا عن بعض الادوات التى وجدها فى المسكن ويستولى عليها بنية تملكها . أما الجهل بالقانون ، فمن المقرر أن الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات يأخذ حكم الجهل بالواقع وينفى القصد الجنائى . كما أن قاعدة عدم جواز الاعتداد بالجهل بالقانون ، لا تطبق فى صدد بحث الركن المعنوى الا بشأن قانون العقوبات دون القوانين الأخرى (٣) . مثال ذلك من يستولى على كنز وجده فى أرض الغير معتقدا أن القانون يمنحه ملكية هذا الكنز دون مالك الأرض (٤) وإذا نشأ نزاع

(١) مثال ذلك أن يختلط الأمر على أحد الركاب فيأخذ حقيبة راكب آخر ظنا منه أنها حقيبته ، وقد قضى بأنه ينبغى الحكم ببراءة المتهم فى سرقة إذا تبين للمحكمة أن ملكية الشيء المختلس محل نزاع جدى بين المتهم والمجنى عليه ، وأنه لم يقد دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى عليه الذى يعتقد أن الملكية خالصة له من دونه ، وتبقى المسألة نزاعا مدنيا محضا يظفر فيه من يكون دليله مقبولا بمقتضى قواعد القانون المدنى (نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩١٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٧٨ ص ١٩٧) .

(٢) حكم بأنه لا يسأل عن سرقة من يختلس اتربة مملوكة لمصلحة الآثار إذا ثبت أنه لم يقدم على أخذ هذه الأتربة الا بناء على عقد بيع صادر له من آخر على اعتبار أنه مالك ، وأنه كان يجهل أن من باعه اياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها (نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٩٨٣ ص ٦٤٧) .

(٣) عكس ذلك نقض أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ رقم ١٤ ص ٣٦ ؛ ٣ يونية سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٢ رقم ١٣٦ ص ٢٧٥ ؛ ومحمد مصطفى القلى ص ٥٧ .

حول ملكية الشيء المسروق ، ثم ثبت أن المال مملوك لغير الجاني ، فانه لا يتوافر القصد الجنائي في حقه اذا كان الجاني يعتقد وقت الاختلاس أن المال مملوك له ولو بنى اعتقاده على خطأ في تفسير القانون المدني .

٧٥٨ - نية التملك :

يكاد يجمع الفقه والقضاء في مصر وفرنسا (١) على أن القانون قد اشترط لتوافر السرقة قصدا جنائيا خاصا هو نية التملك . أى أنه يشترط بالإضافة الى القصد العام أن تتجه نية الجاني الى تملك الشيء المسروق . وقد تأثر هذا الرأي بفكرة السرقة في القانون الروماني فقد كان هذا القانون يوسع من مدلول السرقة ليشمل كل استيلاء على مال الغير بسوء قصد (السرقة والنصب وخيانة الأمانة في القانون الحديث) وسرقة المنفعة وسرقة الحياة . ولذا حاول الفقه لتحديد المعنى الضيق للسرقة في القانون الحديث اشترط قصد خاص هو نية التملك .

على أننا نلاحظ النتيجة المادية التي يتحقق بها الاختلاس تتم بحرمان مالك الشيء من سيطرته الفعلية على الشيء وعدم تمكنه من الظهور عليه بمظهر المالك . ويعتبر الجاني سارقا لهذا الشيء اذا توافرت لديه وقت هذا الفعل نية التملك ، أى قصد الظهور على الشيء المختلس مظهر المالك ، أى قصد الحلول محل المالك الحقيقي في ملكيته لهذا الشيء .

(١) انظر في مصر : محمد مصطفى القللى ص ٥٨ ؛ محمود مصطفى ص ٤٤٧ . محمود نجيب حسنى القسم الخاص سنة ١٩٥٥ ص ٢٧٠ ؛ رؤوف عبيد ص ٢٢١ ؛ عبد المهيم بكر (جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال طبعة سنة ١٩٦٦) ص ٢٢٥ .

وانظر في فرنسا :

Garçon, no. 358; Rousselet et Patin, Droit pénal spécial.

1958, no. 783.

وبناء على ذلك فإن من يستولى على شيء بنية الاجارة أو العارية دون موافقة صاحبة لا يعتبر سارقا ، لانه لم يقصد الحلول محل المالك في حيازته الكاملة للشيء ، بل قصد مجرد الحيازة الناقصة . ويستدل على ذلك من ظروف الواقع ومنها مبادرة الجاني بسداد الاجرة أو ابداء استعداده على أدائها .

ويدق البحث بالنسبة الى الاستيلاء على السيارات دون رضا أصحابها لمجرد الانتفاع بها فترة معينة . فقد قيل بعدم توافر حرية السرقة على أساس أن الجاني أراد الاستيلاء على مجرد المنفعة ولم تتوافر لديه نية التملك (١) . وذهب البعض الى المعاقبة على هذا الفعل بوصفه مجرد سرقة لبنزين السيارة (٢) . واتجهت محكمة النقض لفرنسية الى معاقبة هذا الفعل بوصف السرقة على أساس أن الجاني أراد الظهور على الشيء بمظهر المالك بصفة مؤقتة وأن نيته في رد السيارة مجرد باحث لا تحول دون وقوع الجريمة (٣) .

الا أن المشرع المصرى أخذ بالاتجاه الأول في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ الذى أضاف مادة جديدة الى قانون العقوبات تحت رقم ٣٣٣ مكررا «أ» عاقب فيها على الاستيلاء وبغير نية التملك على سيارة مملوكة لغيره بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، أو باحدى العقوبتين .

(١) انظر الاحكام الفرنسية التى اشار لها جرسون تحت المادة ٣٧٩

رقم ٣٩٥ .

Rolland, he vol d: usage, T.C.P., 1957.I.1392

(٢)

(٣) أخذت بذلك محكمة النقض الفرنسية

Crim, 19 fév. 1959, Bull., 123

2 mars 1959, Bullm, 148

على أنه يلاحظ أن نية التملك وإن كانت أمراً ضروريا لتوافر السرقة ،
إلا أن اشتراطها لازم لوقوع الاختلاس نفسه . فلا قيام لهذا الاختلاس
إذا اتجهت إرادة الجاني إلى الاستيلاء على الشيء للاتفاق به يو لرهنه ،
بل لا بد من توافر نية التملك للاستيلاء على الحيازة الكاملة لشيء . فقد
بيننا أن الاستيلاء على العنصر المعنوي للحيازة يقتضى توافر نية التملك
أي نية الظهور على الشيء بمظهر المالك .

وهنا يلاحظ أن نية التملك تقوم بدورها في توافر الاختلاس لا في
توافر الركن المعنوي .

ولا محل للاعتراض على ذلك بأن الركن المادى هو مجرد سلوك
وتنتيجة ولا دخل فيه للإرادة أو النية ، ذلك أن السلوك الإجرامى المكون
للاختلاس في السرقة وهو اغتيال ملكية الغير ، يقتضى بطبيعته توافر هذه
النية . وهو أمر يكشف عنه الفعل الذى يرتكبه الجاني والذى يفضح
رغبته في الاستيلاء على ملكية الغير . وإذا اقتضى الأمر البحث في نوايا
الجاني فذلك لتحديد مضمون سلوكه وليس لتحديد القصد الجنائى في
مباشرة هذا السلوك أى أنه بحث يدخل في الركن المادى للجريمة .

وأخيرا فإن فهم دور الركن المعنوى في الجريمة لا يدع مجالا
للشك في أن نية التملك تعتبر عنصرا في الركن المادى للسرقة . فالركن
المعنوى في الجريمة هو اتجاه الإرادة إلى الماديات غير المشروعة للجريمة ،
أو هو بعبارة أخرى انعكاس لماديات الجريمة في نفس الجاني ، فالإرادة
تتجه إلى هذه الماديات (١) . ومن ثم كان تحديد الركن المعنوى للجريمة

(١) محمود نجيب حسنى ، القسم العام طبعة ١٩٦٢ ص ٥٨٧ .

يفترض حتما توافر الصفة غير المشروعة في ركنها المادى ، أى أن يكون هذا الركن الاخير مستوفيا بذاته كل عناصر عدم المشروعية .

لما كان ذلك ، وكان عدم المشروعية في السرقة يقوم على استيلاء الجانى للشيء المملوك للغير بنية تملكه رغما عنه ، كان من الواجب أن يستوفى الركن المادى للسرقة كل عناصر عدم المشروعية وهى الاستيلاء على مال الغير ، ونية التملك وعدم رضا هذا الغير . ولا يمكن السماح بادخال عنصر من هذه العناصر - وهو نية التملك - في الركن المعنوى ، لان تحديد هذا الركن الاخير متوقف على تحديد ماديات الجريمة كامله غير منقوصة . ومصدر اللبس في الموضوع أن نية التملك أمر نفسى ، الا أن ذلك يجب ألا يحول دون معرفة أن ذلك الامر النفسى يلعب دوره في جريمة السرقة باعتباره عنصرا من عناصر عدم المشروعية التى يجب أن يتصف بها الركن المادى . ولا يخفى أن الركن الشرعى نفسه قد تقتزن به عناصر نفسية مثال ذلك نية التأديب لاستعمال حق انتاديب ، ونية شفاء المريض لاستعمال الطبيب حقه في العلاج .

وبناء على ما تقدم ، فنحن لا نسلم بوجود قصد خاص في جريمة السرقة وان كنا نشترط توافر نية التملك بوصفها عنصرا لازما لقيام الاختلاس (١) .

ولكن هل هناك فائدة عملية لهذا الاختلاف في تأصيل موضع (نية التملك) بين أركان الجريمة ؟ نعم بلا شك ، فالتائج العملية ان هى الاثمار أصول مقررة في القانون . وأى تعديل في هذه الاصول يحدث أثرا في تلك النتائج ، فيترتب مثلا على القول بأن نية التملك في السرقة هى عنصر في الركن المادى للجريمة ما يلى :

(١) من هذا الراى :

Berr : Aspects actuels de la notion de soustraction frauduleuse, Rev. sc. crim. 1967, p. 81.

وانظر الدكتور عمر السعيد رمضان في جرائم الاعتداء على المال ، طبعة ١٩٦٢ ص ٦٥ .

١ - في الدفاع الشرعى من المقرر أن الضابط في اعتبار الخطر غير مشروع يقوم على مجرد الركن المادى للجريمة . فإذا كان المعتدى لا يتوافر لديه الركن المعنوى لم يمنع ذلك من استعمال حق الدفاع الشرعى ضده . وبناء عليه ، فإذا استولى شخص على مال الغير بنية الاتفاع به - لا تملكه - جاز وفقا للرأى القائل بأن نية التملك تعتبر عنصرا في القصد الجنائى استعمال حق الدفاع شرعى طالما أن الاستيلاء في حد ذاته هو الركن المادى للسرقة . أما وفقا لرأينا فانه طالما كان الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك فلا يتوافر الركن المادى للسرقة وبالتالي لا يحق استعمال الدفاع الشرعى ضد المستولى . كل ما هناك أنه اذا اعتقد المدافع ان القائم بالاستيلاء لديه نية التملك ، فانه يعتبر في حالة غلط الاباحة ينفى القصد الجنائى عنه .

٢ - طبقا للمادة ٤٢ عقوبات يسأل الشريك عن الجريمة ولو كان فاعل الجريمة غير مسئول عنها لعدم توافر القصد الجنائى لديه . وعلى ذلك فإذا حرض شخص آخر على الاستيلاء على منقول مملوك للغير وطلب منه احضاره اليه وأوهمه بأنه سيرده الى المالك بينما كان المحرض ينوى تملكه . في هذه الحالة اذا اعتبرنا نية التملك عنصرا في القصد الجنائى يسأل المحرض باعتباره شريكا في سرقة مع فاعل حسن النية ، أما اذا اعتبرنا نية التملك عنصرا في الركن المادى للسرقة لا يسأل الشريك عن السرقة لان ركنها المادى لم يقع .

٧٥٩ - تعاصر القصد الجنائى مع الاختلاس :

من المقرر وفقا للقواعد العامة أن القصد الجنائى يجب أن يكون معاصرا للركن المادى في الجريمة العمدية . وتطبيقا لذلك في جريمة السرقة، فانه اذا استولى الجانى على مال الغير بنية تملكه غلنا منه أن هذا المالم من الأموال المباحة أو المتروكة أو أن الغير قد وافق على هذا الاستيلاء ، ثم اتضح له بعد ذلك خطأ اعتقاده الا أنه استمر في استيلائه على المال بنية التملك . في هذه الحالة لا تتوافر جريمة السرقة لعدم تعاصر الاستيلاء والقصد الجنائى . وقد يعترض على ذلك بأن الجانى يلتزم قانونا برد

الشيء المسروق الى مالكه بعد ثبوت اعتقاده الخاطيء أن امتناعه عن هذا الرد هو من قبيل الجرائم الايجابية التي تقع بطريق الامتناع ، أى تحقق به فعل الاختلاس . الا أن هذا الاعتراض مردود بأن السرقة هي من الجرائم الوقتية التي تتم وتنتهى بارتكاب الاختلاس . وما حبس الشيء في يد السارق الا أثر من آثار هذا الاختلاس وبالتالي فلا يتصور أن يقع اختلاس جديد من السارق اذا هو امتنع عن رد الشيء المسروق بعد أن ثبت له أنه مملوك للغير أو أخذ منه بدون رضائه .

الباب الثالث

عقوبة السرقة

٧٦٠ - الأصل العام :

الأصل في السرقة أنها جنحة ويعاقب عليها بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين (المادة ٣١٨ عقوبات) .

وإذا كانت السرقة في حالة الشروع ، فيعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا (المادة ٣٣١ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩٨٢) .

وقد نصت المادة ٣٣٠ عقوبات على أن المحكوم عليه بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يوضع تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر . والواضح من هذه المادة أنه يشترط للحكم بالوضع تحت المراقبة أن تكون السرقة تامة وليست في حالة شروع . ويؤيد ذلك أن المادة ٣٣٠ التي نصت على عقوبة الوضع تحت المراقبة قد سبقت المادة ٣٣١ التي نصت على عقوبة الشروع .

هذا هو الأصل العام في العقوبة للسرقة . وهذه الجريمة قد تكون جنحة مقترنة بظروف مشددة أو أخرى مخففة ، وقد تكون جناية إذا اقترنت بها ظروف مشددة من نوع معين .

٧٦٠ مكررا - قيد اجرائى لصالح الاسرة :

نصت المادة ٣١٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ على أنه « لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع الا بناء على طلب من المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى . كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائى فى أى وقت شاء » .

وبهذا أصبحت سلطة النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فى جريمة السرقة ، التى تقع اضرارا بأصل الجانى أو فرعه أو بمن تربطه بالجاني صلة الزوجية - معلقة على شكوى من المجنى عليه . وقد ذهبت محكمة النقض الى التوسع فى هذا القيد الاجرائى وعدم قصره على السرقة ومد أثره الى غير ذلك من جرائم الاستيلاء على المال كالنصب وخيانة الامانة^(١) .

ويستند هذا التوسع الى اجازة القياس فى القواعد الاجرائية التى جاءت لمصلحة المتهم استصحابا على قرينة البراءة وعلى أن الاصل فى الاشياء الاباحة . ولا ينطبق هذا القياس على جرائم الاموال التى تنطوى على اعتداء على مصلحة اخرى مثل جريمة اصدار شيك بدون رصيد لأنها تخل بالائتمان وقابلية الشك للتداول ، أو الحصول على المال بطريق التهديد (المادة ٣٣٦ عقوبات) لأنها تخل بأمن الشخص عن ماله أو تزوير المحررات العرفية لأنها تخل بالثقة العامة .

واذا اقترنت السرقة بطرف مشدد أو بجريمة أخرى انحصر نطاق القيد الاجرائى على السرقة وحدها وأمكن للنياية العامة أن تبأشر الدعوى الجنائية دون قيد ، بالنسبة للأفعال المكونة للظروف المشددة تحت وصف آخر ، والاقتصار على مباشرة الدعوى بالنسبة للجرائم المرتبطة وحدها .

وهذا القيد الاجرائى نسبى الاثر فلا يستفيد منه غير الاصول والقروع والازواج دون غيرهم من الفاعلين أو الشركاء ، أيا كانت درجة مسأهمتهم فى الجريمة ، والعبرة فى توافر الصفة هى بوقت وقوع الجريمة .

وفىما يلى سوف نبأث (أولا) جنح السرقة (ثانيا) جنابات السرقة .

(١) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢١٩ ص

الفصل الأول

جنح السرقة

المبحث الاول

الظروف المشددة

سوف نبدأ بدراسة الظروف المشددة ثم نتناول بعد ذلك الظروف المخففة .

٧٦١ - بيانها ؛ ٧٦٢ - تمهيد ؛ ٧٦٣ - السرقة من مكان مسكون أو معد للسكنى أو ملحقاته ؛ ٧٦٤ - السرقة من معد للعبادة ؛ ٧٦٥ - السرقة مع التسور من الخارج أو التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة في الامكنة المسورة ؛ ٧٦٦ - السرقة مع كسر الأختام ؛ ٧٦٧ - السرقة ليلا ؛ ٧٦٨ - السرقة مع تصدد الفاعلين ؛ ٧٦٩ - السرقة مع حمل السلاح ؛ ٧٧٠ - السرقة على جرحى الحرب ؛ ٧٧١ - السرقة التى تقع فى احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ؛ ٧٧٢ - السرقة التى تحصل فى مكان مسكون أو معد للسكنى أو احدى ملحقاته بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروطة ؛ ٧٧٣ - السرقة التى تقع من الخدم بالأجرة ؛ ٧٧٤ - السرقة التى تقع من المستخدمين والصناعات والصبيان ؛ ٧٧٥ - السرقة التى تقع من متعهدى النقل .

٧٦١ - تمهيد :

ميز المشرع بين نوعين من الظروف المشددة . نوع يشدد العقاب فى نطاق وصف الجنحة ، ونوع آخر يشدد العقاب متجاوزا نطاق الجنحة الى الجناة . وقد اتبع المشرع المصرى فى كلا المسلكين خطة واحدة هى اما الاقتصار عند التشديد على ظروف واحد ، أو اشتراط توافر عدد من الظروف . وقد طرأت على نظرية الظروف المشددة فى السرقة عدة تعديلات تشريعية ويبدو التحكم التشريعى واضحا فى بيان هذه الظروف . ويتطلب الأمر تعديلا تشريعا شاملا لها متفقا مع أحدث اتجاهات السياسة

الجنائية • ويلاحظ أن المشرع الفرنسي قد أعاد بدوره تنظيم نظرية الظروف المشددة في السرقه بالقانون الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٨١ بتعديل قانون العقوبات •

٧٦٢ - بيانها :

بينت المادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) المضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٠ والمادة ٣١٧ عقوبات الظروف المشددة في جنح السرقه ، وهي تنقسم الى ظروف عينية أى تتعلق بمادة الجريمة وأخرى شخصية أى تتعلق بصفة الجاني • ومن المقرر أن الظروف العينية تؤدي الى تشديد العقوبة على جميع المساهمين في الجريمة ولو لم يعلموا بها • بخلاف الظروف الشخصية فإنها تقتصر على تشديد العقوبة على من توافرت فيهم هذه الظروف • فإذا ترتب عليها تعديل في وصف الجريمة انسحبت على الشركاء متى علموا بها • (المادة ٤١ عقوبات) وفيما يلي سوف ندرس (أولا) الظروف العينية المشددة ثم نلقيها بدراسة الظروف الشخصية المشددة والظروف العينية هي : ١ - صفة المكان (المكان المسكون أو محل العبادة ، المكان المسور) ٢ - وقت الجريمة (الليل) ٣ - الوسيلة (حمل السلاح) الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة وكسر الاختام • ٤ - تعدد الجناة • ٥ - حالة المجنى عليه •

أما الظروف الشخصية فتتخصر في صفة الجاني وهي : ١ - كون المتهم خادما بالاجرة لدى المجنى عليه • ٢ - كونه من محترفي النقل •

المطلب الاول

الظروف العينية

٧٦٣ - تمهيد :

شدد القانون كقاعدة عامة العقوبات عند توافر بعض الظروف العينية المشددة • ومن حيث هذه الظروف تنقسم جنح السرقه الى نوعين : (١) جنح معاقب عليها بالحبس مع الشغل • (٢) جنح معاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات • وندرس فيما يلي هذين النوعين •

§ ١ - الممرقات المتعاقب عليها بالتعصب مع التبطل

٧٦٤ - (أولا) السرقة من مكان مسكون أو معد للسكنى أو ملحقاته

(المادة ١/٣١٧) :

داعى القانون ما للكان المسكون من حرمة فهو المكان الذى يهدأ
نقع منه • وأهم ما يميز المكان المسكون عن غيره من الاماكن هو الاقامة
الفعلية فيه ومن مظاهرها تناول الطعام والخلود للراحة والنوم • ولا يشترط
أن يكون النوم ليلا ، فقد يقتضى عمل صاحب المكان العمل ليلا والنوم
نهارا • ومن أمثلة هذه المساكن المنزل والفندق والمستشفى والمدرسة
الداخلية والسجن والعشة والكوخ والخيمة بل بل والعربات الكبيرة التى
يستعملها الجواله وقيمون فيها وعربات النوم بالسكك الحديدية (١) •
ولا يشترط أن تكون الاماكن المسكونة مخصصة أصلا للسكنى بل يكفى
أن تتوافر فيها مظاهر السكنى ، وأهمها النوم • مثال ذلك دور الحكومة
التى ينام فيها الحارس وغيرها من الاماكن المخصصة للأعمال والتى يبيت
فيها بعض الاشخاص كالحال التجارية • والمعيار الذى نضعه فى هذا الصدد
هو (هل يستعمل المكان عادة للنوم فيه) (٢) ولا أهمية بعد ذلك لما اذا
كان المكان معدا لغرض اضافى آخر أم لا •

وقد نص القانون على (الأماكن المعدة للسكنى) بالاضافة الى
المسكونة) ، فما الذى عناء بذلك ؟ ان الأمر لا يخرج عن أحد تفسيرين
للأماكن المعدة للسكنى (الأول) أن يقصد بها الأماكن المعدة للسكنى
المستقبله كالمنازل المبنية حديثا والتى ام يشغلها أحد انسان بعد (٣) •
(الثانى) أن يقصد بها الاماكن التى استعملت للسكنى الا أن سكانها
لا يقيمون فيها مؤقتا كالأماكن المعدة للتصيف بها أو المساكن التى غادرها
أصحابها أثناء سفرهم فى الخارج أو بسبب الحرب (٤) •

(١) قارن عمر السعيد رمضان ص ٨١ •

(٢) نقض ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٣٦
ص ٤٢٩ ؛ محمد مصطفى القلى ص ٧١ ؛ محمود مصطفى ص ٤٦٠ •

(٣) محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٦٤

ص ٢٥٧ •

ونرى أن ترجيح أحد هذين التفسيرين يكون على ضوء المصلحة التي يحميها القانون بهذا الظرف المشدد ، وهي كما أسلفنا حرمة المكان المسكون . لما كان ذلك ، وكانت هذه الحرمة لا تتوافر في المكان الا اذا استعمله أحد الاشخاص بالفعل كمسكن له ، أى أنها لا تلحق المكان الا بالنظر الى الشخص الذى سيقم فيه ، ومن ثم فانه اذا كان خاليا معدا للإيجار — ولو كان مفروشا — ولم يستأجره بعد ، فلا يعد مكانا مسكونا أو معدا للسكن في نظر قانون العقوبات .

ولا تنطبق فكرة المكان المسكون فحسب على الابنية المعدة للسكنى الدائمة ، وانما تمتد كذلك الى الاماكن التى تتوافر فيها اقامة مؤقتة لتحقيق حاجيات معينة ومباشرة أعمال معينة ، كالمصانع ، ومكاتب البوليس ومكاتب البريد . فلا يشترط لاعتبار المكان أن يكون معدا للسكنى بصفة أصلية أو دائمة ، فطالما توافرت السكنى وأهمها النوم فيها عادة اعتبر مسكنا .

وقد مد القانون المصرى حماية الاماكن المسكونة الى الاماكن الملحقة بها والمخصصة لمنفعة ، كغرف الفسيل والمطبخ والجراج والحديقة وعشش الطيور . وقد كان القانون الفرنسى يسير على ذات المنوال بصدد الاماكن الملحقة بالاماكن المسكونة ، الى أن أخرجهما من نطاق الظروف المشددة بالقانون الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٨١ على أساس أن المرقعة منها يهدد المال فقط دون حرمة الحياة الخاصة للمجنى عليه .

والآن وقد أوضحنا المراد بالمكان الذى يتوافر به الظرف المشدد يهنا أن نشير الى أمرين :

١ — لا يشترط فى الشيء المسروق أن يكون من الأشياء التى يحوزها أو يملكها صاحب المسكن ، بل يتوافر الظرف المشدد بسرقة أشياء ملحقة

بالبناء نفسه كالشبايك وقضبان الحديد • وكذلك الامر اذا وقعت السرقة على أشياء يحوزها أو يملكها أشخاص في المنزل بصفة عارضة كالضيوف •

٢ — لا يشترط أن تقع السرقة بطريق الدخول غير المشروع (١) ، فالظرف المشدد يتوافر اذا ارتكبها صاحب المنزل نفسه على ضيف يقيم عنده لأن المسكن في هذه الحالة يعتبر منسوباً الى هذا الضيف أيضاً أى أن حرمة يتمتع بها كل من يقيم فيه •

٣ — لا يشترط وقت السرقة وجود شخص في المكان المسكون أو المعد للسكنى •

٧٦٥ — (ثانياً) السرقة من محل معد للعبادة (المادة ١/٢١٧)

راعى القانون ما تمتع به محلات العبادة من حرمة دينية فشدّد العقوبة على السرقات التى تقع فيها • وقد لا حظ القانون فضلاً عن الحرمة الدينية لهذه المحلات أن المترددين عليها تتوافر لديهم الثقة والطمأنينة مما يجدر معه حمايتهم كذلك •

ويعتبر المحل معداً للعبادة اذا كان مخصصاً لاقامة الشعائر الدينية السماوية كالمساجد والكنائس والمعابد •

ولا يشترط أن تكون السرقة من متعلقات هذا المحل • بل يستوى أن تقع على شيء من متعلقات أحد المصلين •

ويستوى أن تقع السرقة وقت اقامة الشعائر الدينية أو في غيرها • وكل ما يشترط ألا يكون المحل قد أغلق كما في المصلات الملحقة بالمدارس أثناء الاجازة الصيفية أو عطلت فيه الشعائر الدينية لأحد الأسباب •

(١) انظر احكام محكمة النقض انفرنسية المشار اليها في موسوعة دالوز ج ٢ (طبعة سنة ١٩٥٤) رقم ٦٤ •

ويستوى أن يكون المحل مفتوحا للجمهور كافة أو ملحقا بأحدى المستشفيات أو المدارس أو الجمعيات •

٧٦٦ - (ثالثا) السرقة مع التسور من الخارج أو التسور أو استعمال مفاتيح مصنعة في مكان مسور (المادة ٢/٢١٧ عقوبات) :

وانجه المشرع في هذه الظروف نوعا من المجرمين الخطيرين الذين لا يترددون في ارتكاب السرقة رغم الأسوار التي تحيط بالمكان واحكام غلقه ، فيقدمون بكل جرأة على الافلات من هذه الأسوار سواء بطريق التسور أو الكسر من الخارج أو استعمال مفاتيح ثم اغتيال مال المجنى عليه • وقد قام المشرع بهذا الطرف قرينة بسيطة على خطورة المجرم مما يقتضى معه معاملته على نحو يتفق مع جسامه هذه الخطورة •

ويشترط لتوافر هذا الشرط المشدد شرطان : أحدهما يتعلق بمكان السرقة والثاني يتعلق بوسيلة السرقة •

(الأول) أن يكون المكان مسورا :

على ضوء الحكمة من هذا الطرف المشدد وهي خطورة المجرم ، يشترط أن يكون المكان الذي وقعت فيه السرقة مسورا أى أن يكون محاطا بسياج يلتف حول المكان كله على نحو يعوق اجتيازه عن طريق باب الدخول ولا عبرة بالمادة المكون منها السور أو ارتفاعه أو متاته ، وانما يكفي مجرد وجود سياج يرمز الى الحيطه التى بذلها صاحب المكان لمنع دخول الغرباء • ولا يحول دون توافر هذا الشرط أن يكون بابه قد ترك مفتوحا •

(الثانى) أن تتم السرقة بواسطة الكسر من الخارج أو التسور أو استعمال مفاتيح مصنعة :

(١) الكسر من الخارج : يراد به تحطيم أحد الحواجز التى تحول دون دخول الجانى المكان المسور • وقد عرفته محكمة النقض بأنه احدى وسائل العنف لفتح مدخل للأغلاق (١) • مثال ذلك كسر زجاج النافذة أو كسر قفل الباب أو قنب جدار السور أو ثنى بعض أعمدة السور •

(١) نقض ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٩١ ص

ماذا يكون الحل لو دخل السارق المكان من باب المكان المسور ثم كسر باب إحدى الغرف الداخلية أو حطم باب الخزائن المحتوية على النقود المراد سرقتهما ؟ في هذه الحالة لا يتوافر الظرف المشدد لأن العبرة هي بالكسر الذي يرتكبه الجاني لدخول المكان المسور ، فإذا تم هذا الدخول على نحو طبيعي لا يتحقق الظرف المشدد بالكسر من الداخل • وآية ذلك أمران : الأول أن القانون قد استعمل لفظ الكسر من الخارج لا مجرد الكسر فقط • والثاني أنه ساوى بين الكسر من الخارج والتسور مما يؤكد أن الكسر يجب أن يكون كالتسور هو وسيلة اقتحام المكان المسور • وأخيرا فإن العبرة هي بطريقة اقتحام المكان لا كيفية الوصول الى الشيء المسروق بداخل هذا المكان •

(ب) التسور : ويتم باحتياز المحيط الخارجي للمكان بأية وسيلة غير طبيعية كالتسلق أو استعمال سلم أو القفز من سطح مكان مجاوز •

(ج) استعمال مفاتيح مصطنعة : ويراد به استعمال مفتاح يختلف عن المفتاح الأصلي المعد لفتح المكان المسور أو استعمال آلة لفتحه • ولا يعتبر مفتاحا مصطنعا المفتاح الأصلي اذا حصل عليه الجاني بطريق غير مشروع •

احكام مشتركة : تشترك الوسائل الثلاثة تحديدها فيما يلي :

(أ) أن يتم استعمالها أصلا بقصد السرقة ، فإذا استعمل الجاني إحدى هذه الوسائل لغرض آخر كمقابلة شخص ثم سولت له نفسه سرقة أحد الأشياء لا يتوافر الظروف •

(ب) يستوى استعمالها بقصد الدخول للسرقة أو الخروج بالمسروقات، ففي هذه الحالة يكون الخروج بالمسروقات أمرا لازما لاتمام السرقة •

٦٧٧ - (دابعا) السرقة مع كسر الاختام (المادة ٢١٧ / ٢) :

قد تقتضى المصلحة العامة وضع بعض الاختام الحكومية على محل أو حرز معين ضمانا لعدم العبث بمحتوياته • وتقديرا للاحترام الواجب لهذه الاختام وما ينطوى عليه كسرها من استهتار بأوامر الحكومة ، رأى المشرع تشديد العقاب اذا التجأ السارق الى كسر الاختام من أجل ارتكاب

السرقه • وغنى عن البيان أن هذا الكسر يجب أن يكون عمدا وكوسيلة لاتمام السرقه ، فلا يتوافر الظرف المشدد اذا تم الكسر بطريق الاهمال ، أو استهدف منه الجانى الاطلاع على أوراق معينة ولو اتجهت نيته الى سرقه أشياء أخرى فى حرز آخر دون التجاء الى كسر الأختام •

والمراد بالكسر فى هذا الصدد هو رفع الختم من موضعه بأى طريقة كانت ولو لم يلحقه أدنى تلف •

هذا وقد عاقب المشرع على العبث بالأختام الحكومية فى المواد من ١٤٧ الى ١٥٠ عقوبات وكذلك المادة ١٥٣ عقوبات • وتعاقب هذه المواد على الاهمال فى حراسة هذه الأختام (المادتان ١٤٧ و ١٤٨) وعلى كسرها عمدا (المواد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣) •

وبالنسبة الى الكسر العمدى للأختام فقد ميز المشرع بين نوعين من الأختام :

(أ) أختام موضوعة على أوراق أو أمتعة لمتهم فى جناية او محكوم عليه فى جناية — وفى هذه الحالة يعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على سنة (المادة ١/١٤٩ عقوبات) •

(ب) أختام موضوعة لأمر غير ما ذكر فيما تقدم — وفى هذه الحالة يعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها (المادة ١٥٠ عقوبات) وقد عرف القانون ظرفين مشددين فى هذه الأحوال •

١ — **صفة الجانى** : اذا كان الجانى هو الحارس على النوع الأول للأختام فتعتبر الواقعة جناية ويعاقب الفاعل بالسجن من ثلاث سنين الى (المادة ٢/١٤٩ عقوبات) ؛ ويعاقب بالنسبة الى النوع الثانى من الأختام بالحبس مدة لا تتجاوز سنة (المادة ١٥٠ عقوبات) •

٢ — **الاکراه** : اذا حصل كسر الأختام بطريق الاكراه فتعتبر الواقعة جناية ويعاقب الفاعل بالإشغال الشاقة المؤقتة (المادة ١٥٣ عقوبات) •

ووفقا لما تقدم فانه اذا تم كسر الأختام لارتكاب السرقة تكون بحيال جريمتين غير قابلتين للتجزئة الاولى هى السرقة بكسر الاختام وعقوبتها الحبس لمدة يجوز أن تصل الى ثلاث سنوات والثانية هى جنحة أو جناية كسر الأختام على التفصيل السابق يباين • فاذا كان كسر الختم يعتبر جنحة طبقت عقوبة السرقة باعتبارها العقوبة الأشد وفقا للمادة ٣٣/٢ عقوبات •

أما اذا كان الكسر مما يعتبر جناية (المادتين ١٤٩/٢ و ١٥٣ عقوبات) فتوقع عقوبة الجناية باعتبارها العقوبة الأشد •

(ثانيا) من حيث وقت الجريمة :

٧٦٨ (خامسا) السرقة ليلا (المادة ٣١٧/٤) :

شدد المشرع عقوبة السرقة التى تقع ليلا بالنظر الى اعتبارين : الأول هو سهولة ارتكاب السرقة فى طيات الظلام والثانى هو ما يلاقه المجنى عليه من صعوبة فى حماية نفسه وسط الظلام •

والمشكلة التى يثيرها هذا الظرف هى فى تحديد معناه ، والأمر لا يخرج عن أحد تفسيرين (الأول) التقييد بالمعنى الفلكى لليل وتحديد به الفترة التى تقع ما بين غروب الشمس وشروقها • (الثانى) الاستئناس بالمصلحة التى راعاها القانون حين نص على تشديد العقوبة ، وربط فكرة الليل بالوقت الذى يخيم فيه الظلام ولو كان قبل الغروب أو بعده بفترة معينة •

وقد أخذ بالتفسير الأول الفقه والقضاء فى فرنسا (١) واتجهت اليه محكمة النقض المصرية فى بعض أحكامها (٢) • أما التفسير الثانى فقد اعتنقه بعض أحكام القضاء المصرى (٣) • ومؤدى هذا التفسير الأخير

Garçon, art. 381, no. 32 ets. evasseur, p. 311.

(١)

وانظر أحكام النقض الفرنسية التى أشار اليها جارسون .

(٢) نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٠٧

ص ٣٩١ ، ٦ يناير سنة ١٩٢٨ رقم ٤٨٣ ص ٦٤٦ •

(٣) قضى بأن ارتكاب الجريمة فى العشرة الدقائق التالية للغروب لا يعتبر حاصلًا ليلا لأن الليل لا يقبل بمجرد مضي هذه البرهة اليسيرة بعد الغروب (استئناف مصر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ رقم ٨٩) ؛ وبأن السرقة التى تقع قبل طلوع الشمس تعتبر واقعة نهارا (دشنا الجزئية ٢٧ يولية سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٧ رقم ٣١) •

أن تحديد ظرف الليل يعتبر مسألة موضوعية تترك للمحكمة حسبما تظمن
الى وقت جنوح الظلام . ويبدو أن هذا التفسير هو الذى بدأت تعتقه
اليه محكمة النقض المصرية اذ قضت فى حكم حديث لها بأن توافر ظرف
الليل فى جريمة مسألة موضوعية (١) .

٧٦٨ م - (سادسا) السرقة مع تعدد الفاعلين (المادة ٣١٧ هـ
عقوبات) :

شدد القانون عقوبة السرقة التى تحصل من شخصين فاكتر بالنظر الى
أن ظرف تعدد الفاعلين يضيف خطورة على الجريمة تبدو فى قوة الجناة وشدة
بأسهم وهو ما يضيف مقاومة المجنى عليه .

ولا يتحقق التعدد كظرف مشدد الا اذا وجدنا مع الفاعل الأصلي
مساهمون أصليون مثله ، فلا يكفى اذن لتوافر التعدد وجود شريك مع
الفاعل ولو كان بطريق المساعدة . وعلة ذلك أن التشديد يقوم على أثر
التعدد فى نفس المجنى عليه ، وهو ما يتوقف على وجودهم فى مسرح
الجريمة (٢) . وقد استقرت محكمة النقض فى مصر (٣) وفرنسا (٤) على
اعتبار الجاني فاعلا أصليا مع غيره اذا ظهر على مسرح الجريمة وقدم
مساعدته للفاعل وقت ارتكابها .

(١) نقض ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٩٠
ص ٢٧٧ . وفى المعنى نقض ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية س
١١ رقم ١٢ ؛ ٢٦ يونية سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ رقم ٣٥ .

Garçon, III, no. 949.

(٢)

(٣) نقض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٣٢
ص ٦٠٣ ؛ أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٣٢
ص ٤٠٧ ؛ ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ٣٦٥ ص
٩٦٤ ؛ ١٣ مارس سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٦٦ ص ٣٤٧ ؛ ١٧ أبريل سنة
١٩٦١ س ١٢ رقم ٨٢ ص ٤٤٢ .

Crim. 19 nov. 1943, Bull. no. 129.

(٤)

وقد نصت بعض التشريعات (قانون العقوبات الليبي في المادة ١٠٣ مكررة أ) على أنه في الأحوال التى ينص فيها القانون على تشديد العقاب لتعدد الفاعلين يتحقق التعدد بحضور الشريك تنفيذ الجريمة (١) .

٧٦٩ - (سابقا) السرقة مع حمل السلاح (المادة ٢١٦ مكررا « ثالثا » عقوبات) :

شدد القانون عقوبة السرقة مع حمل السلاح ، بالنظر الى ما يترتب على حمل السلاح من بث الذعر فى نفس المجنى عليه واضعاف مقاومته وتسهيل مهمة الجاني .

ويشور التساؤل عن المقصود بالسلاح فى هذا الصدد . ولا صعوبة بالنسبة الى السلاح بطبيعته أى المد أصلا للاعتداء على النفس ، كالخناجر والمدافع والمسدسات والبنادق . انما ثور الدقة بالنسبة الى غيرها من الأسلحة التى أعدت فى الأصل لأغراض بريئة الا أنها تصلح مع ذلك فى ظروف معينة كوسيلة للاعتداء على الانسان ، كالمطواة والسكين والمقص والفأس وتسمى بالأسلحة بالتخصص . ولتحديد مدى اعتبار حمل هذا النوع من السلاح ظرفا مشددا يتعين الرجوع الى علة التشديد . ولما كانت هذه العلة هى خطورة الجاني المسلح ، فان السلاح بالتخصيص يمكن اعتباره ظرفا مشددا فى السرقة متى ثبت أن الجاني قد حملة عمدا معه أثناء السرقة ليشد به أزره ويبعث به الخوف فى نفس المجنى عليه . وهنا تتبين أثر الخلاف بين السلاح بطبيعته والسلاح بالتخصيص فى أن الأول يعتبر فى جميع الأحوال ظرفا مشددا ولو لم يحمله الجاني معه

(١) من هذا الراى فى القانون المصرى برغم عدم وجود نص ، الدكتور رمسيس بهنام فى مقاله عن الاتجاه الحديث فى نظرية المساهمة الجنائية ، مجلة الحقوق السنة التاسعة ٢٨٣ وما بعدها .

بمناصفة السرقة (١) بخلاف النوع الثاني فإنه لا يعتبر ظرفا مشددا إلا اذا حمله الجاني من أجل هذه السرقة (٢) .

ولا يشترط بعد ذلك أن يكون اسلح ظاهرا أو مخبأ . كما لا يشترط أن يضبط السلاح بالفعل بل يكفي أن تطمئن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية الى أن ثمة سلاح كان يحمله الجاني وقت السرقة (٣) .

ولا يحول دون توفر ظرف السلاح أن يكون حمله من مقتضيات وظيفة المتهم كالخفير مثلا — طالما كان الجاني يعلم بوجوده معه .

٧٧٠ - (ثامنا) السرقة على جرحى الحرب (المادة ٢١٧ / ٩ عقوبات) :

شدد القانون العقاب على السرقات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء . وقد استحدث هذا النص بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ تنفيذا لتعهدات مصر بتحسين حال الجرحى والمرضى في الحرب، وذلك وفقا للمعاهدة الدولية الصادرة في سنة ١٩٢٩ والنافذة المفعول في مصر اعتبارا من ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ طبقا للمرسوم الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ . وقد راعى المشرع في هذا التشديد حماية جريح الحرب الذي يفرض القانون الدولي العام معاملته وفقا لاصول معينة ، فضلا عن ضعف ومقاومة هذا الجريح .

(١) نفى ٩٢ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٢١ ص ٢٧٦ ؛ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ج ٣ رقم ١٢ ص ١٣ ؛ ١٣ مارس سنة ١٩٤٠ ج ٦ رقم ٣٧٠ ص ٦٣٢ ؛ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٣٣ ص ٦٧٠ ؛ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٠ ج ٧ رقم ٣٣٩ ص ٣٢٧ ؛ ١١ مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ٢٠٩ ص ٧٤٣ .

(٢) نقض ٨ مارس سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٣٦ ص ١٩٩ ؛ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٢١٧ ؛ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٠١ ص ٨٢١ ؛ ٢ مايو سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ٨٠ ص ٤٠٢ .

(٣) نقض ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٣٧ ص ٤٣٢ .

ويشترط لتوافر هذا الظرف المشدد تحقيق شرطين : ١ — قيام حرب فعلية بين دولتين أو أكثر ولا يغنى عن ذلك حالة قطع العلاقات السياسية^(١) .
٢ — أن يكون المجنى عليه في السرقه جريحا في هذه الحرب من جراء العمليات الحربية ويستوى في هذه الحالة أن يكون من الوطنيين أو الأعداء، من المدنيين أو العسكريين . والفرض في هذه الجروح أن تكون على قدر من الجسامه بحيث تقعهه عن المقاومة .

ولا يتوافر الظرف المشدد اذا كان المجنى عليه وقت السرقه قد توفى متأثرا بجراحه (٢) ففي هذه الحالة تزول عنه صفة الجريح .

§ ٢ — السرقات انعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات

٧٧١ — (أولا) السرقه التي تقع في احدى وسائل النقل البرية او المائية او الجوية (المادة ٣١٦ مكررا « ثالثا » / ١) :

استحدث القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون العقوبات هذا النوع من جنح السرقات المشددة . وقد روعي أن اجراءات الأمن لا تتوافر في هذه المسائل مما يجب معه أن يكون لدى الأشخاص وازع شخصي نحو احترام القانون . هذا الى أن المجنى عليهم في وسائل النقل قد لا يتاح لهم الانتفاع بحماية الشرطة .

ويصد بوسائل النقل في هذا الشأن ما هو مقرر للاستعمال العام . وتشمل قطارات السكك الحديدية (٣) وسيارات الأتوبيس (٤) ومركبات

(١) اما اعتبار هذه الحالة في حكم حالة الحرب وكذلك الفترة التي يحدث فيها خطر الحرب متى انتهت بعد وقوعها فعلا وذلك . وفقا للمادة ٨٥ (١) عقوبات فان ذلك يقتصر على الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

(٢) عكس ذلك الدكتور رؤوف عبيد ص ٢٩٢ ؛ والدكتور عمر السعيد رمضان ص ٩٥ ؛ عبد المهيمن بكر في جرائم الاعتداء على الأشخاص والاموال طبعة ١٩٦٦ ص ٣٦٨ .

(٣) نقض ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٢٢٦ ص ١٠٢٢ .

(٤) نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ مجموعة الاحكام س ٢٢ رقم ١٦٩ ص ٦٩٧ .

الترام والبواخر والطائرات ونحوها • فلا يتوافر الظرف المشدد في وسائل النقل الخاصة • ويستوى أن تكون هذه الوسائل حاملة للركاب أو للبضائع أو البريد • ويجب أن تقع السرقة أثناء تشغيل هذه الوسائل • فلا يتوافر الظروف المشدد إذا وقعت السرقة في وسيلة النقل في فترة تخزينها أو إصلاحها • على أنه يستوى أن تقع السرقة أثناء سير وسيلة النقل أو توقفها في إحدى المحطات أو الموانئ أو المطارات حسب الأحوال •

٧٧٢ — (ثانيا) السرقة التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو إحدى ملحقاته بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيم أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة (المادة ٣١٦ مكررا « ثالثا » / ٢) :

لاحظ المشرع أن السرقة من مكان مسكون عن طريق دخوله بوسيلة غير مشروعة ينطوى على اعتداء أكثر جسامة وينمو عن خطورة أشد للجاني ، فشدد العقوبة على السرقة إذا اجتمع الظرفان المشددان معا : المسكن والوسيلة غير المشروعة (المادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) / ٢ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ •

وقد بينا فيما تقدم المقصود بالمكان المسكون أو المعد للسكنى أو أحد ملحقاته • وبيننا أيضا المقصود بالتسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة ، وقد سادى القانون بين هذه الوسائل وبين انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة • ولاحظ أن الادعاء بالقيام أو التكليف بخدمة عامة هو نوع من الصفة الكاذبة • ولكننا لا نقر صياغة النص التي أخذت بمطلق الوسائل غير المشروعة دون تحديدها ، وهو أمر غير جائز في قانون العقوبات لمخالفته لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات •

(م ٥٤ — الوسيط في قانون العقوبات)

المطلب الثانى الظروف الشخصية

عاقب القانون على السرقة المقررة بالظروف المشددة الشخصية .
وهذه الظروف هى فى جملتها ترجع الى صفة الجانى . وعلة التشديد ترجع الى الثقة الخاصة فى الجانى والمستمدة من الصفة التى يتمتع بها . الا أن علماء الاجرام المحدثين تشككوا فى خطورة الجانى بناء على هذه الصفة وحدها ، مما أدى الى عدم الاعتداد بها فى التطبيق القضائى فى فرنسا كظرف مشدد . وجاء التعديل الفرنسى لقانون العقوبات سنة ١٩٨١ واستبعد تشديد العقوبة بسبب صفة الجانى (١) . بل ان بعض التشريعات الأجنبية تجعل هذه الصفة سببا للتسامح . مثال ذلك القانون الألمانى الذى يشترط فى السرقة التى تقع من خادم تقديم شكوى من المضرور أسوة بالسرقة . وفيما يلى نبين الظروف الشخصية فى القانون المصرى .

٧٧٣ — (اولا) الخدم بالاجرة (المادة ٢١٧/٧) :

يرجع تشديد العقاب فى هذه الحالة الى علاقة الخدمة التى تربط الجانى بالمجنى عليه والتى تؤدى الى تمتع الأول بثقة مخدمه وتمكنه بناء على هذه الثقة من سهولة وضع يده على أمواله .
ويشترط لتوافر هذا الظرف شرطان :

١ — أن يكون الجانى خادما بالاجرة : ويقصد به كل من يعمل فى خدمة شخص ويقوم بلوازمه ولوازم عائلته الخاصة لقاء أجر معين . مثال ذلك الطاهى والسفرجى والبواب وسائق العربى ومربية الأطفال (٢) . ولا عبرة بقيمة هذا الاجر أو شكله ، فيستوى أن يكون تقدا أو عينا ، كما أنه لا عبرة بالمدة المقررة لهذا الاجر ، فيستوى أن يكون أسبوعيا أو شهريا .
وقد ذهب جمهور الفقه (٣) الى أنه لا بد أن يكون الخادم منقطعاً

Mele et vitu, No. 2265, p. 1851.

(١)

(٢) محمد مصطفى القللى ص ٨٤ .

(٣) محمد مصطفى القللى ص ٨٤ ؛ محمود مصطفى ص ٤٥٤ ؛

رؤوف عبيد ص ٢٦٥ ؛ عمر السعيد رمضان ص ٩٧ .

لخدمة المجنى عليه ، فإذا كان يقوم بخدمة أشخاص متعددين أو كان عمله قاصرا على التردد عليه من حين لآخر لأداء بعض الأعمال ولو في مقابل أجر كالفسالة التي تعمل يوما في الأسبوع ، فإن السرقة لا تتوافر . على أن هذا الرأي معيب فيما يتصوره من ضرورة أن تكون الخدمة مستمرة طوال اليوم ، وهو شرط لا موجب له بل يكفي أن تكون أعمال الخدمة بصورة منتظمة ولو كانت لمدة ساعة واحدة في اليوم أو يوما واحدا في الأسبوع .

٢ — أن تتم السرقة اضرازا بمخدومه : وهو ما يتحقق إذا كان المال المسروق مملوكا للمخدوم أو موجودا في حيازته كالايجار أو الوديعة أو الرهن أو العارية . فإذا كان المال مملوكا لغيره ولو كان موجودا معه في نفس المسكن كالضيوف فلا يتوافر الظرف المشدد .

ولا يشترط أن تقع السرقة في منزل المخدوم ، بل كل ما يشترط هو أن يكون المال مملوكا له سواء كان في منزله أو في مقر خدمته أو في مكان آخر .

٧٧٤ — (ثانيا) المستخدمين والصناعات والصبيان (المادة ٧/٢١٧٧) :

ويرجع تشديد العقاب في هذه الحالة الى رابطة العمل التي تربط الجاني بالمجنى عليه والتي تسهل له الوصول الى الشيء المشروق .

وشرط لتوافر هذا الظرف شرطان :

١ — أن يكون الجاني من المستخدمين والصناعات والصبيان ، ويقصد بهم أولئك الذين يعملون في خدمة شخص آخر دون أن تتصل بشخصه . فالذي يميزهم عن طائفة الخدم أن الأعمال التي يقومون بها تتصل بالحرفة أو المهنة التي يشتغل بها المجنى عليه ، بخلاف الخدم فإن أعمالهم تتصل بشخص المجنى عليه . مثال هؤلاء الكاتب والسكرتير والعامل في المصانع والمطال التجارية . وإذا كان الجاني موظفا عاما توافرت في حقه جنائية الاختلاس (المادة ١١٢ عقوبات) أو الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للقطاع العام (المادة ١١٣ عقوبات) حسب الأحوال متى توافرت أركان هاتين الجريمتين .

٢ — أن تقع السرقة في محل العمل : ويستوى في هذه الحالة أن يكون المسروق مملوكا لصاحب العمل أو في حيازته مملوكا للغير أو في حوزته للمادية . كما إذا كان مع أحد العمال أو المترددين على المحل . هذا بخلاف السرقة من الخدم فإنه يشترط فيها أن تتم اضراراً بالمدخوم ولو لم يكن ذلك في محل الخدمة .

٧٧٥ — (ثالثاً) متعهدو النقل (المادة ٣١٧٧/٨ عقوبات) :

يرجع التشديد في هذه الحالة الى العلاقة التي تربط الجاني بالمجنى عليه والتي ترتب عليها تسليم الأول المنقولات لنقلها على نحو يسهل له الاستيلاء عليها ، مما يقتضى أن يكون على مستوى الثقة في الاحتفاظ بهذه الأشياء وعدم الاستيلاء على حيازتها .

ويجدر الاشارة الى خروج المشرع عن القواعد العامة حين اعتبر هذه الحالة ظرفاً مشدداً في السرقة . ذلك أن توافر عقد النقل بين المجنى عليه ومتعهدى النقل يؤدي الى تسليم منقولاته الى هؤلاء على سبيل الحيازة الناقصة مما ينفي ركن الاختلاس . وكل ما يتصور في هذه الحالة هو توافر جريمة خيانة الأمانة اذا ما اتجهت نية الجاني الى تملك هذه الأشياء . وقد حذا المشرع المصري في ذلك حذو قانون العقوبات الفرنسي (٤/٣٨٦) الذي وصفه بعض الفقهاء في هذا الشأن بأنه قد وقع في خطأ فريد (١) . ومن هذا يبين أن هذا الظرف المشدد ينطوي على خروج عن القواعد العامة في الركن المادى للسرقة فضلاً عن تشديد العقوبة . وقد تقادى مشروع قانون العقوبات الجديد هذا المسلك فاستبعد هذه الحالة من الظروف المشددة في جنح السرقة (المادة ٤٤١) .

ويشترط لتوافر هذا الظرف المشدد في القانون الحالي شرطان :

١ — أن يكون الجاني مكلفاً بنقل الأشياء بأجر ولو لم تكن مهنته الأصلية هي النقل . مثال ذلك الحمالون وأصحاب عربات وسيارات النقل وعمال السكك الحديدية المكلفين بالنقل .

٢ — أن تكون المسروقات قد سلمت الى الجاني لنقلها بصفته طرفا في عقد النقل . فلا يتوافر الظرف المشدد اذا كانت المسروقات لم تسلم اليه لنقلها ولو كانت مملوكة للمتعاقد معهم على النقل ، حتى ولو كان راكبا معهم . مثال ذلك سرقة أشياء من الامتعة الشخصية للراكب والتي يحتفظ بها معه ، والسرقه التي يرتكبها عامل القطار على طرد وضعه ماله بالقطار لنقله معه .

ولكن ما الحكم اذا توافر في الجريمة ظرف مشدد مما يغير وصف الجريمة ويعتبرها جنائية كالسرقة بالاكراه . كما اذا قاوم الراكب المتهم أثناء شروعه في سرقة بعض الامتعة المكلف بنقلها فاستعمل الجاني معه الاكراه لانتماء السرقة . ونرى أن هذا الظرف المشدد كان له اثران (الأول) اعتبار الواقعة سرقة خلافا للقواعد العامة و (الثانية) تشديد العقوبة . والاستثناء على القواعد العامة يجب أن يقدر بقدره ، ومن ثم فانه اذا توافر ظرف مشدد آخر للسرقة فانه لا يسرى في حق هذا النوع من الجناة .

الفصل الثاني

جنايات السرقة

٧٧٦ - بيان الظروف المشددة التي تغير من وصف الجريمة

ينت المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ مكررا ثانيا عقوبات الظروف المشددة في السرقة والتي من شأنها تغيير وصف الجريمة ورفعها الى مصاف الجنايات . وكلها ظروف عينية أى تتعلق بماديات الفعل الاجرامى ، ومن ثم ففسرى على جميع المساهمين في الجريمة سواء علموا أو لم يعلموا . وتنقسم هذه الظروف من حيث تغييرها في وصف الجريمة وتأثيرها في عقوبة الجريمة الى ثلاثة أنواع .

(الأول) ظروف يكفى توافر احداها لاعتبار الواقعة جنائية ، وهى الاكراه ، ووقوع السرقة على أسلحة الجيش وذخائره ، ووقوع السرقة على المهمات أو الادوات المتعلقة بالمواصلات التليفونية أو التلغرافية . (ثانيا) ظروف لا تؤدي الى اعتبار الواقعة جنائية الا اذا توافرت ثلاثة منها . والجرائم التي تتوافر فيها هذه الظروف الثلاثة الى ما يلى :

(١) جنايات الطريق العام :

١ - تعدد الجناة وحمل السلاح والطريق العام (المادة ١/٣١٥) -

٢ - تعدد الجناة والاكراه والطريق العام (المادة ٢/٣١٥) -

- ٣ — حمل السلاح والليل والطريق العام (المادة ٣/٣١٥) •
٤ — حمل السلاح والاكره أو التهديد باستعمال السلاح والطريق العام (المادة ٣/٣١٥)

(ب) جناية لا تقع في الطريق العام :

- تعدد الجناة وحمل السلاح والليل (المادة ٣١٦) •
(ثالثا) ظروف ستة تؤدي الى اعتبار الواقعة جناية معاقبا عليها
بالاشغال الشاقة المؤبدة وهي :

- ١ — الليل • ٢ — تعدد الجناة • ٣ — حمل السلاح •
٤ — المكان المسكون أو المعد للسكنى • ٥ — التسور أو الكسر
أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو التزبى بزي أحد الضباط أو موظف
عمومى أو ابراز أو حكومى مزور • ٦ — الاكره أو التهديد
باستعمال السلاح (المادة ٣١٣) • ويلاحظ أن صياغة هذه المادة قد أدمجت
الطرفين الرابع والخامس في شرط واحد ، ولذا نصت على أن هذه الجريمة
تم تتوافر خمسة شروط • والصحيح كما أسلفنا هو ٦ ظروف •

وفيما يلى سوف ندرس كلا من الأنواع الثلاثة من جنايات السرقة
وهي :

١ — الجنايات التى تقع بطرف مشدد واحد •

٢ — الجنايات التى تقع بثلاثة ظروف مشددة •

٣ — الجناية التى تقع بستة ظروف مشددة •

المبحث الاول الجنايات ذات القرف الواحد السرقه بالاكره

٧٧٧ - تمهيد :

نصت المادة ٣١٤ عقوبات على أنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقه بالاكره فاذا ترك الاكره أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وقد أقام المشرع قرينة على خطورة الجاني الذي يلتجأ الى الاكره في سبيل ارتكاب السرقه فرفع الفعل الى مصاف الجنايات ، وشدد عقوبة الجناية اذا ترك الاكره أثر جروح (١) . ولذا يمكن القول بأن مطلق الاكره يعتبر ركنا في جناية السرقه لأنه يغير من وصف الجريمة وأن أثر الجروح يعتبر ظرفا مشددا لأن أثره يقتصر على تغيير العقوبة . وهنا يلاحظ أن التعديل الفرنسي لقانون العقوبات عام ١٩٨١ قد جعل الاكره ظرفا مشددا الا أنه لم يخرج السرقه من مصاف الجنح خلافا لما كان عليه الأمر فيما سبق ، ما لم يترتب على الاكره عدم قدرة المجنى عليه تماما عن أداء أعماله الشخصية لمدة تزيد على ثمانية أيام (المادة ٣٨٤ عقوبات فرنسي الجديدة) .

وتثير هذه الجريمة نوعا من الدقة في بحث مدلول الاكره ، ومدى الارتباط بين الاكره والسرقه . وسوف يتضح كل ذلك عند بحث شروط هذا الاكره . وغنى عن البيان أن الاكره في السرقه هو من موضوعات الركن المادي في جناية السرقه بالاكره . ويجب الالتجاء دائما الى الاحكام العامة في أركان السرقه لاستجلاء ماعدها من موضوعات .

(١) يقول الاستاذ جارسون ان استتباب الامن العام في بلد ما يقاس بعدد ما يرتكب فيه من جنايات السرقه بالاكره . (Garçon, art. 381. 386, no. 7).

٧٧٨ - شروط توافر الاكراه في السرقة :

يتعين لتوافر الاكراه في هذه الجناية توافر ثلاثة شروط هي :

- ١ - أن يكون الاكراه ماديا .
- ٢ - أن يكون الاكراه موجها ضد انسان .
- ٣ - أن يقع الاكراه بقصد السرقة .

١ - الاكراه المادي : رأينا في جريمتي هتك العرض بالقوة واغتصاب الاثاث أن الاكراه ركن في هاتين الجريمتين وأن مدلوله ينصرف الى مطلق عدم رضا المجنى عليه سواء كان نتيجة اكراه مادي أو معنوي . ولاشك أن الوضع في جريمة السرقة لا يخلو من الدقة في هذه المسألة . ذلك أن عدم رضا المجنى عليه شرط لا غنى عنه لوقوع السرقة ابتداء ، ومن ثم فإن الاهتمام بأثر الاكراه على المجنى عليه لا يكون بالنسبة الى دلالة على عدم رضا المجنى عليه فحسب - فهو أمر مفترض في جنح السرقة وانما يكون بالنسبة الى ما يصاحبه من عنف مادي يدل على خطورة الجاني . ولا أدل على صحة ارتباط فكرة الاكراه بالعنف المادي من أن القانون قد رفع عقوبة جناية السرقة بالاكراه الى الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ترك الاكراه أثر جروح ، وهو مالا يتصور الا اذا كان الاكراه عنفا ماديا لا مجرد تهديد معنوي . واذن فإن الاكراه يجب أن يكون ماديا لا معنويا . وقد عرفته محكمة النقض بأنه يشمل كل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهila للسرقة (١) .

ومن أمثلة هذا الاكراه المادي ثني ذراع المجنى عليه وانتزاع الساعة

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ رقم ٢١٥ ،
١٤ يناير سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ رقم ٧٢ ، ١١ فبراير سنة
١٩٣٥ مجموعة التواجد ج ٣ رقم ٢٣٠ ص ٤٢٢ ، ٢٦ نوفمبر مجموعة
الاحكام س ١٣ رقم ١٨٨ ص ٧٧٠ .

من يده بالقوة (١) ، والقبض على رقبة المجنى عليه وأخذ ما بيده عنوة (٢) ، ونزع قرط من أذن فتاة بعنف يقطع طرف أذنها ، والقاء غطاء على رأس المجنى عليه حتى لا يميز السارق (٣) ، أو وضع قطعة مبللة بمادة الاثير المخدرة ومادة الاسيتون على أنف المجنى عليه لتخديره (٤) . ولا يشترط مطلقا أن يصل هذا الاكراه الى درجة معينة من العنف بل يكفي لتوافره أى قدر منه (٥) . ولا يكفي لوقوع الاكراه مجرد اختطاف الشيء من المجنى عليه (٦) ، طالما لم تحدث أدنى مقاومة منه . على أنه بدأ الجاني في اختطاف الشيء من يد المجنى عليه (حقيقة يد مثلا) فقاومه هذا الأخير مما اضطر معه الجاني الى بذل مزيد من الجهد بأن جذب الشيء بعنف من يده فان الاكراه المادى يعتبر متوافرا (٧) .

وبناء عليه فلا يكفي لتوافر الاكراه ، ارتكاب السرقة أثناء نوم المجنى عليه (٨) الا اذا تسبب الجاني في تخدير المجنى عليه فذلك يعتبر

(١) نقض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٣٧

ص ٩١ .

(٢) نقض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ ، الشرائع س ٣ ص ٥٦ .

(٣) محمد مصطفى القللى ص ٨٨ .

(٤) نقض ٣ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة الاحكام س ٥ رقم ١٨٧

ص ٥٥١ .

(٥) نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٢٢

ص ٥٩١ .

(٦) نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ مجموعة ج ١ رقم ٢٨٧ ص ٣٤٦ .

(٧) أنظر نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٥٦

ص ١٣٩ . وتتصل وقائع هذه القضية في أن أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة وأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ المجنى عليه يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني فتظاهر بالعمل على انتقاذ المجنى عليه وأخذ يجلب الحقيبة الا انه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندها فر السارقان .

(٨) هذا بخلاف هنك العرض حيث يعتبر الاكراه متوافرا .

من صور العنف ، كما لا يكفي مجرد اكراه المجنى عليه معنوياً على تسليم
المنقولات تحت ضغط التهديد بأذى يلحق أولاده أو نشر فضيحة تمس
شرفه واعتباره مثلاً .

الا أن محكمة النقض توسعت في تحديد فطاق الاكراه ، فلم تقتصره
على الاكراه المادى وأضافت اليه احدى صور الاكراه المعنوى وهى
التهديد باستعمال السلاح . وقد استندت المحكمة العليا لتقرير هذا
المبدأ (١) الى حجتين :

(الأولى) أن الاكراه المنصوص عليه فى المادة ٣١٤ عقوبات يجب أن
يفسر على ضوء مواد السرقة الأخرى التى ورد فيها الاكراه ، فالاكراه
كله واحد فى باب السرقة . وقد نصت المادتان ٣١٣ و ٣١٥ عقوبات على
جعل التهديد باستعمال السلاح فى حكم الاكراه .

(الثانية) التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته ضرب من ضروب
الاكراه ، ولا يقل تأثيره عن الاعتداء المادى .

ومن أمثلة ذلك رفع سكين فى وجه زوجة المجنى عليه أثناء ارتكاب
السرقة لمنعها من الاستغاثة ، وإطلاق السلاح النارى أثناء السرقة للارهاب .
وقد ساوت محكمة النقض بين السلاح بطبيعته والسلاح بالتخصيص
فقضت بأنه يكفي التهديد باستعمال أداة من الأدوات العادية التى تصلح
للاعتداء مثل فأس أو قضيب حديدى أو نحوهما (٢) .

(١) نقض ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٣٠
ص ٤٢٢ ، ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٩٧ ص ٢٧٠ ، ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٩٤ ص ٢٤٥ ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢
س ٤ رقم ٢٠ ص ٤٧ .

(٢) نقض ٨ مارس سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٣٦ ص
١٩٩ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٤٩ ص ٢١٧ .

ويفتقر هذا القضاء الى سند قانونى سليم من واقع نصوص القانون الحالى ، وذلك للأسباب الآتية :

١ — ان نص القانون على مساواة الاكراه بالتهديد باستعمال السلاح فى المادتين ٣١٣ و ٣٥٥ عقوبات ، يفيد أولا أن الاكراه بذاته لا ينطوى على معنى التهديد باستعمال السلاح ، والا لما احتاج الى النص صراحة على المساواة فى الحكم بين الاثنين .

٢ — ان اعتبار التهديد باستعمال السلاح فى حكم الاكراه فى المادتين ٣١٣ و ٣٥١ عقوبات جاءت لعلة معينة لا تتوافر فى غيرهما ، وهى وجود ظروف مشددة أخرى تجتمع مع هذا انظر فى تعيين توافرها معا لجعل السرقة جنائية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة (المؤقتة) أو المؤبدة ، مما دفع المشرع الى التوسع فى مدلول الاكراه واعتبار التهديد باستعمال السلاح ظيـرا له .

ولا تقوم هذه اللة فى المادة ٣١٤ عقوبات حيث اعتبر المشرع الاكراه وحده كافيا لاعتبار السرقة جنائية معاقبا عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة حسبما يكون عليه تأثير الاكراه . وأكثر من هذا ، فان النص على التهديد باستعمال السلاح فى المادتين ٣١٣ و ٣١٥ عقوبات دون المادة ٣١٤ عقوبات يفيد أنه قد قصره عليهما دون غيرهما .

٣ — أما قول محكمة النقض بأن التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته من ضروب الاكراه ، فذلك يصدق أيضا على كافة صور الاكراه المعنوى ، وقد يكون منها ما هو أشد أثرا فى تحطيم ارادة المجنى عليه كالتهديد بالحاق شر مستطير بولده الوحيد أو التهديد بنشر فضيحة تدمر مستقبله . وهو ما لم تقل به محكمة النقض .

٤ — لا يجوز القياس على المادتين ٣١٣ و ٣١٥ عقوبات فهو أمر ممتنع بالنسبة الى نصوص التجريم والعقاب .

والواقع من الأمر ان ما استقر عليه قضاء محكمة النقض بشأن اعتبار التهديد باستعمال السلاح مساويا للاكراه المادى فى جناية السرقة بالاكراه هو أمر يعوزه السند التشريعى . ولذا حرص مشرع قانون العقوبات الجديد عند تقنينه لقضاء النقض سالف الذكر على النص صراحة فى المادة ٤٣٧ بشأن السرقة بالاكراه على المساواة بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح .

٢ — أن يوجه الاكراه ضد انسان : ان اعتبار الاكراه ظلما يعطل المقاومة التى تعترض تنفيذ السرقة يقتضى بداهة اشتراط وقوع هذا الاكراه على انسان . فلا يعنى أى مظهر من مظاهر القوة التى يلجأ اليها الجانى على الأشياء ، مثال ذلك تحطيم مصباح الكهرباء (١) أو قطع أسلاك التليفون أو قتل كلب الحراسة أو كسر القفل .

ولا يشترط فى الانسان الذى يقع عليه الاكراه أن يكون هو المجنى عليه نفسه ، بل يكفي أن يقع على أى شخص آخر من شأنه أن يقاوم الجانى لمصلحة المجنى عليه . مثال ذلك الاعتداء على زوجة المجنى عليه لمنعها من الصراخ والاعتداء على بواب المنزل للتمكن من اقتحامه والاعتداء على بعض المارة الذين تعقبوا السارق فور خروجه من المنزل ومعه الأشياء المسروقة لمنعهم من اللحاق به .

أما اذا وقع الاكراه على انسان آخر لا يقف عقبة فى سبيل اتمامه السرقة بقصد تهديد المجنى عليه بالتنازل عن الشيء المسروق فى سبيل عدم الاستمرار فى هذا الاكراه ، فذلك يعتبر اكراها معنويا للمجنى عليه لا تقوم به جناية السرقة (٢) . مثال ذلك أن يمسك الجانى بولد المجنى عليه ويلوى

(١) طنطا الابتدائية فى ٣ فبراير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢

رقم ٢٦ ص ٤٩ .

(٢) هذا بفرس ان المجنى عليه فى الاكراه لم يكن من شأنه مقاومة الجانى أثناء السرقة ، ففى هذه الحالة يعتبر هذا الاكراه معطلا بهذه المقاومة وبالتالي يعتد به كركن فى جناية السرقة بالاكراه .

ذراعيه في عنف ثم يهدد المجنى عليه بقتل هذا الولد اذا هو لم يسلمه شيئا في حوزته ، دون اخلال باعتبار هذا الفعل جنحة ابتزاز طبقا للمادة ٣٣٦ عقوبات .

٢ - ان يقع الاكراه بقصد السرقة : يتعين أن يلتجأ الجاني الى الاكراه كوسيلة لارتكاب السرقة ، أى لابد من الالتجاء الى هذا الاكراه لتسهيل السرقة ، عن طريق تعطيل المقاومة التي تقف في وجه تنفيذها .

فلا يغنى عن ذلك الالتجاء الى الاكراه لغرض آخر ولو كان ذلك سابقا أو معاصرا للسرقة . مثال ذلك أن يتشاجر شخص مع آخر فيصيبه بجرح يقع بعده مغشيا عليه ، ثم تطرأ فكرة السرقة عند الجاني فيسرق ما بجيوب عليه أو ما يسقط منه أثناء المشاجرة ، أو أن يشرع الجاني في السرقة فتخيب جريمته ويعدو وراءه المارة للقبض عليه فيستعمل مع أحدهم الاكراه لمنعه من القبض عليه (١) . وعادة ما يدعى بعض الأفراد حدوث سرقة بالاكراه أثناء المشاجرة التي يفقد فيها أحد المتشاجرين شيئا من ممتلكاته كحافظة نقود أو قرط . ولا شك أن الباعث الأصلي على التشاجر هو الذى يحسم شبهة الجنائية ، فظالما كان هذا الباعث بعيدا عن السرقة ، فإن الاكراه الذى يبدل أثناء التشاجر لا يكون القصد منه هو السرقة . وبالتالي فالسرقات العرضية التى تحدث أثناء هذه المشاجرات أو بعدها لا تكون مقترنة بالاكراه .

ومتى استعمل الجاني الاكراه بقصد السرقة ، فلا يصلح دفاعا أن يدعى بأنه لم يكن محتاجا الى هذا الاكراه نظرا لعزم المجنى عليه على تسليمه المال قبل استعمال الاكراه ، طالما ثبت أن الجاني قد استعمل العنف المادى معه بقصد السرقة .

(١) حكم بأنه اذا ضبط المجنى عليه اللصوص وحضر رجال الحفظ على صباحه وبعد ذلك شربه أحد الجناة فلا يعد هذا اكراها لعدم اقتراحه بالسرقة (نقض ١٦ يونيه سنة ١٨٩٦ القضاء ص ٣٨٢) . ويلاحظ أنه اذا كان الجاني قد ضبط حاملا الاشياء المسروقة قبل أن تسبب له السيطرة الفعلية عليها ، فإن الاكراه في هذه الحالة يكون بقصد تسهيل السرقة أى يعتد به كركن في جنائية السرقة باكراه .

وفترض هذا الشرط أن يكون الاكراه سابقاً أو معاصراً للسرقة ، فلا أثر له على وصف السرقة اذا كان لاحقاً على تمام السرقة • بل انه في هذه الحالة يكون الاكراه لغرض آخر غير السرقة ومن ثم فلا أثر له في تكييف الجريمة •

والواقع من الأمر ان أهم مشكلة تثيرها جناية السرقة بالاكراه هو في التمييز بين الاكراه المعاصر للسرقة أو اللاحق عليها توصلاً لتحديد ما اذا كان الاكراه بقصد السرقة أم لا • وهذه المشكلة في حقيقة الأمر ترتبط تمام الارتباط بمشكلة تحديد وقت تمام جريمة السرقة • وقد بينا فيما تقدم أن ذلك أمر يتوقف على تمام السيطرة الفعلية للجاني على الشيء • وقد حرصت محكمة النقض — تطبيقاً لهذا المعيار — على القول بأن الاكراه الذي يقع عقب امساك الجاني بالشيء المسروق يجعل هذه السرقة حاصلة بالاكراه متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للافلات بالمسروقات (١) • فهنا لا يمكن القول بأن الجاني قد استتب له السيطرة الفعلية على الشيء فهو لا زال في مرحلة البدء في التنفيذ • ومن أمثلة قضاء محكمة النقض في هذا الصدد أنه اذا كان الثابت أن المجنى عليه بعد أن ضبط الجاني وهو بيده المسروق أمسك به شخص آخر كان مع الجاني ومنعه من ضبط الفاعل الأول حتى تمكن من الهرب ، فإن الاكراه يعتبر متوافراً (٢) • كما حكم بأن الواقعة تعتبر سرقة باكراه اذا حصل التعدي بالعصا من أحد الجناة على ابن المجنى عليه عندما أراد تخليص البقرة المسروقة منهم ، وذلك لأن جريمة السرقة كانت وقت حصول هذا التعدي في حالة تلبس ، وكل اكراه يقع من الجاني والجريمة في هذه الحالة ليتمكن من الافلات بالمسروقات يجعل السرقة حاصلة بطريق الاكراه (٣) • وحكم بأنه اذا كان المتهم قد طعن المجنى عليه بمطواة عندما حاول القبض عليه

(١) لا يصح القول في هذه الحالة بأن الاكراه قد تم عقب ارتكاب السرقة ، فالسرقة ام تم •

(٢) نقض ٥ مارس سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٢١ ص ٦٥٨ •

(٣) نقض ١٨ ابريل سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٠٥ ص ٢١٨ •

لتعطيل مقاومته وليتمكن من الفرار بالقطن المسروق فإن يتوافر به الاكراه في السرقة (١) .

وقد انتقد بعض الفقهاء (٢) قضاء النقض في هذا الصدد استنادا الى أن حالة التلبس لا علاقة لها بشروط الجريمة وانما هي الفترة الزمنية التالية للجريمة مباشرة . وقد رتب الشارع عليها بعض الاحكام في قانون الاجراءات الجنائية فيكون من غير المفهوم أن ترتب عليها نتيجة موضوعية تتعلق بقانون العقوبات ، و أن الأمر يحتاج الى تعديل تشريعي للأخذ بقضاء محمة النقض . على أننا نرى أن ما قالته محكمة النقض بشأن استعمال الجاني الاكراه وهو في حالة تلبس بالسرقة ليس الا تطبيقا للقواعد العامة بشأن الشروع في السرقة . فقد سبق أن قلنا أن السرقة لا تتم الا بعد أن تستتب السيطرة الفعلية للجاني عن الشئ — وما لم يتحقق هذا الاستتباب فهو لا زال في مرحلة الشروع . وضبط الجاني والجريمة في حالة تلبس في الامثلة المتقدمة كان قبل أن تستقر له السيطرة الفعلية على الشئ . ولا يبدو من الوقائع التي عرضت لها محكمة النقض أنها تعني كافة صور التلبس ومنها التلبس الاعتباري بل وكل ما تعنيه في المثال السابق هو التلبس قبل أن تنهيا للجاني السيطرة الفعلية على الشئ .

ولما كان وقوع الاكراه يقصد السرقة هو الذي يؤثر في تكيف الجريمة، فانه يتبين على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها الرابطة بين الاكراه الذي صدر عن الجاني وبين فعلا الاختلاس ، والا كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه (٣) .

٨٧٩ - العقوبة :

إذا وقعت السرقة مقترنة بالاكراه على النحو المتقدم اعتبرت جناية

(١) نقض ٣ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٦٢ ص ٢١٧ .

(٢) محمد مصطفى القلالي ٩٢ ، محمود مصطفى ، القسم الخاص ص ٤٧٥ ، عبد المهيمن بكر ص ٣٨٢ .

(٣) نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٧٣٩ ص ٦٩٩ ، ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة الاحكام س ٥ رقم ٢٢٥ ص ٦٧٤ .

عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . فإذا ترك هذا الإكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ولا يشترط في آثار الجروح أن تصل الى درجة معينة ، الا أن المشرع وقد عبر عنها بآثار الجروح يقتضى أن تكون جروحا واضحة ظاهرة مما يترك أثرا يحتاج الى علاج . فلا تكفى مجرد الخدوش أو الرضوض البسيطة التى تندمل دون علاج . والأمر على أية حال متروك لمحكمة الموضوع فى تقدير آثار الجروح . ولا تقاس على آثار الجروح آثار اعطاء المواد الضارة لأنه لا يقاس فى الصفات .
ولما كان الإكراه ظرفا عينيا فانه يسرى على كافة المساهمين فى الجريمة سواء علموا به أو لم يعلموا .

وهنا يلاحظ أن القانون الفرنسى المعدل سنة ١٩٨١ لم يعتبر الواقعة جنابة سرقة بالإكراه اذا أدى الإكراه المستعمل الى عجز المجنى عليه عن أداء أعماله الشخصية لمدة تزيد على ثمانية أيام^(١) . وتطبيقا لظرف مشدد عام فى القانون الفرنسى فانه استخدم السارق لتحقيق غرضه وسائل إكراه جسيمة مما يعتبر تعذيبا أو أعمالا وحشية (بربرية) عوقب الجانى بالعقوبة المقررة لجريمة القتل العمد التى تصل الى الاعدام (المادة ٣٠٣ عقوبات فرنسى) .

(١) ميزت لجنة مراجعة مشروع قانون العقوبات الفرنسى بين الإكراه المؤدى الى جروح وبين الإكراه المؤدى الى ضرر دائم أو عاملة مستديمة ، فجعلت العقوبة فى الحالة الأولى الحبس لمدة لا تزيد على عشر سنين ، وجعلتها فى الحالة الثانية الحبس لمدة لا تزيد على عشرين عاما .
(م ٥٥ - الوسيط فى قانون العقوبات)

٢٤ - سرقة اسلحة الجيش وذخائره

٧٨٠ - تمهيد :

نصت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات (المضافة بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤) على أن يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو اذا توافر منها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ .

والواضح مما تقدم أن مجرد وقوع السرقة على أسلحة الجيش وذخائره يؤثر في وصف الجريمة فيعتبرها جنائية ، ومن ثم فهو يعد ركنا في هذه الجنائية . وقد تقتزن هذه الجنائية بظرف مشدد آخر هو الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو غير ذلك من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ عقوبات وفي هذه الحالة تصل العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وعلة هذا التشديد كما أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ هو ما لوحظ من تكرار حوادث السرقة التي تقع على أسلحة الجيش وذخيرته واستهانه الجناة بالعقوبة المقررة في هذا القانون وخاصة عند عدم اقتران السرقة بظروف مشددة ، الأمر الذي أظهر بجلاء أن تلك العقوبة غير رادعة وأنه يتحتم النظر في تشديدها . واضح أن المشرع قد استظهر في هذا النوع من السرقات جسامة الخطورة الاجرامية للجاني من أمرين (أ) استهانة الجاني بالقيم والمثل بالنظر الى أن الأشياء المسروقة مما تعتمد عليه قوة الجيش وحسن أدائه لمهمته . (ب) اقدام الجاني على هذا الفعل رغم ما قد يصاحبه من مقاومة كبيرة من القوات المسلحة .

٧٨١ - المقتصد بأسلحة الجيش او ذخيرته :

يقصد بأسلحة الجيش وذخيرته كل ما تعتمد عليه القوات المسلحة من أدوات أو مهمات في أغراض القتال . ويدخل فيها ما يعد للتدريب على القتال . ومن أمثلة ذلك المدافع والبنادق والدبابات والبواخر الحربية

والطائرات والمتفجرات والمواد الحارقة • أما عدا ذلك من مؤن أو متعلقات (كالملابس والأدوية والأدوات الطبية) فهي مما يتعلق بالحياة الخاصة للجنود قبل القتال أو بعده ليهتمهم للجو المناسب له ، فهي لا تعتبر أسلحة أو ذخائر • ولا يشترط في السلاح أو الذخيرة أن تكون من المواد الحية بل تعتبر كذلك المواد المستعملة لأغراض التدريب أو التدريس • كما انها لا تفقد صفتها اذا استعملت لأغراض التدريب العسكري لغير أفراد القوات المسلحة ، أو بالنسبة الى أفراد المقاومة الشعبية أو لطلبة الجامعات أو المدارس •

ولا يشترط أن يكون المسروق في ذاته مما يعد سلاحا بل يستوى أن يكون جزءا يتكون به السلاح أو الذخيرة ، ويستوى أن يكون المسروق سلاحا بطبيعته أو سلاحا بالترخيص •

٧٨٢ - العقوبة :

يترتب على ارتكاب السرقة على أسلحة الجيش وذخائره اعتبار الواقعة جناية معاقبا عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة •

فاذا استعمل الجاني الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أثناء ارتكاب الجريمة أو أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ (١) وصلت العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة •

ويلاحظ أن القانون لم يجعل وقوع هذه الجريمة في زمن الحرب ظرفا مشددا خلافا لما اتبعه بشأن جريمة اتلاف الأسلحة أو السفن أو الطائرات (المادة ٧٨ هـ عقوبات) ، وذلك على الرغم من أن السرقة تتساوى مع الاتلاف في تيجتها • وفي رأينا أنه اذا ترتب على سرقة بعض أسلحة الجيش التي تعتبر جزءا في سلاح آخر — كسرقة بعض القطع التي يتكون منها المدافع أو الصواريخ أو الدبابات ، جعل السلاح الاصلى غير صالح

(١) ويلاحظ بالنسبة الى ظرف حمل السلاح أن السلاح يجب أن يكون شيئا آخر غير السلاح المسروق موضوع الجريمة •

للاستعمال أو تعطيله — فأننا نكون بصدد جناية اتلاف الأسلحة المنصوص عليها في المادة ٧٨ (هـ) عقوبات ، وذلك متى ثبت أن الجاني كان يعلم بأن السرقة التي ارتكبها سوف تؤدي الى هذه النتيجة وقبل حدوثها . وفي هذه الحالة تتعدد الجريمتان ويعاقب الجاني بالعقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في المادة ٧٨ (هـ) عقوبات .

ولكن ماذا يكون الحكم لو أن الجاني كان موطئا عاما وسلمت اليه أسلحة الجيش أو ذخيره بسبب وظيفته ؟ ان الواقعة تعتبر في هذه الحالة جناية اختلاس طبقا للمادة ١١٢ عقوبات ويعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة (١) . ولكن الوضع لا يخلو من شذوذ فيما لو توافر ظرف مشدد مما نصت عليه المادة ٣١٧ عقوبات الخاصة بجنح السرقة . فمثلا اذا اختلس الموظف أسلحة مسلحة اليه بسبب وظيفته أثناء الليل لا يؤثر ظرف الليل في مدة عقوبته ، بخلاف ما اذا ارتكب الجريمة فرد عادي فان الواقعة تعتبر سرقة في هذه الحالة ويعاقب عليها — لتوافر ظرف الليل — بالاشغال الشاقة المؤبدة ؟ ولا يمكن اعتبار الواقعة سرقة بالنسبة للموظف العام طالما أن الأسلحة سلمت اليه بسبب وظيفته لأن حيازته على الأسلحة ليست عارضة بل هي حيازة قانونية (ناقصة) لحساب الدولة ، ومن ثم فلا تصور في شأنه سوى وقوع جناية الاختلاس . هذا بخلاف ما اذا لم تكن الأسلحة مسلحة الى الموظف بسبب وظيفته ، ففي هذه الحالة تتوافر في حقه جنايتان الأولى هي الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة والثانية هي السرقة المشددة لأسلحة الجيش . وقلنا الى التعدد المعنوي لهاتين الجريمتين فيعاقب بالعقوبة الأشد وهي الخاصة بالسرقة المشددة لأسلحة الجيش . ويلاحظ أن قانون الاحكام العسكرية (القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦) قد نص في المادة ١٤٤ على معاقبة السرقات التي تقع على

(١) اذا لم يقتصر بها ظرف مشدد مما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات .

أسلحة القوات المسلحة أو ذخيرتها بالاشتغال الشاقة المؤبد ، ولكنه لم يواجه صورة الموظف العام الذى يتسلمها بسبب وظيفته (١) . ولا يكفى لذلك نص المادة ١٤٣ من هذا القانون التى نصت على أن يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبد كل « من له شأن بالتحفظ » على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ثم سرقتها على أنه مما يخفف حدة هذه النقص التشريعى أن المادة ١٦٧ من قانون الاحكام العسكرية قد نصت على أن كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات العام تشدد عليه العقوبة بحيث ترفع الاشتغال الشاقة المؤقتة الى الاشتغال الشاقة المؤبد .

٣ - سرقة المهمات او الادوات المتعلقة بالمواصلات

التليفونية او التلفزيونية

٧٨٢ - تهديد :

نصت المادة ٣١٦ مكررا ثانيا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ على أن يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات أو الادوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية أو التلفزيونية أو فى توليد أو توصيل التيار الكهربائى المملوكة للمرافق التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو ترخص بانشاءها لمنفعة عامة ، وذلك اذا لم يتوافر فى الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد ٣١٣ الى ٣١٦ عقوبات .

(١) لا يخضع لقانون العقوبات العسكرى سوى افراد القوات المسلحة وكل من ثبت له الصفة العسكرية . وبلاحظ أن قواعد الاجراءات الجنائية المنصوص عليها فى هذا القانون يخضع لها الافراد المدنيين بالنسبة الى بعض الجرائم (انظر المواد ٥ و ٦ و ٧ من قانون الاحكام العسكرية) .

ويلاحظ أن من بين المخاطبين بقانون الاحكام العسكرية من ليسوا موظفين عموميين وهم طلبة المدارس ومراكز التدريب المهنى والمعاهد والكليات العسكرية ، وأسرى الحرب (المادة ٣/٤ ، ٤ من قانون الاحكام العسكرية) .

والواضح مما تقدم أن وقوع السرقة على مهمات وأدوات المواصلات التليفونية أو التلفرافية يؤثر في وصف الجريمة فيعتبرها جناية .

وعلة التشديد هو ما عبرت عنه المذكرة :لايضاحية للقانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ من أن العمل كشف أن الردع لم يعد كافيا في العقوبات المقررة لجرائم السرقات المعدودة من الجنب والتي تقع على هذا النوع من المهمات أو الادوات فزادت هذه السرقات حتى أصبحت خطرا يهدد مرافق المواصلات التلفرافية والتليفونية بضرر فادح . ونرى أن المشرع قد استظهر الخطورة الاجرامية للجاني من ارتكابه السرقة رغم النتائج الخطيرة التي قد تترتب عليها وهي تهديد مرافق المواصلات التلفرافية والتليفونية بالعطب ، مما يفيد ضعف مقاومة للجرائم .

٧٨٤ - المقصود بمهمات وادوات المواصلات التليفونية او التلفرافية :

يشترط في محل السرقة أن يكون في صورة أدوات أو مهمات مخصصة للاستعمال في المواصلات التليفونية والتلفرافية ، أو في توليد أو توصيل التيار الكهربائي المملوكة للمرافق التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها ، أو ترخص بانثائها لمنفعة عامة .

ولا يشترط في هذه الادوات أو المهمات أن تكون مستعملة بالفعل في أحد الأغراض السلف ذكرها بل يكفي أن تكون معدة للاستعمال .

ولا يشترط لوقوع الجريمة على هذا النحو أن يترتب على السرقة أى توافر ضرر فعلى بل يكفي مجرد الخطر وهو ما يترتب حتما على مجرد هذه السرقة .

٧٨٥ - العقوبة :

يترتب على ارتكاب هذه السرقة معاقبة الجاني بالسجن . هذا دون اخلال بمعاقبة الجاني بعقوبة أشد (الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة) اذا توافرت في حق الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ عقوبات . ويجدر التنبيه في هذه الحالة أنه لتطبيق العقوبة

المنصوص عليها في احدى هذه المواد المذكورة يتعين توافر موجب تطبيقها
أي كافة الظروف المشددة اللازمة لتطبيقها اذا ما اقتضى القانون توافر أكثر
من ظرف واحد كما في المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ .

المبحث الثاني

الجنايات ذات الظروف الثلاثة

١ - السرقات التي تقع في الطريق العام

٧٨٦ - تحديدها :

عرف المشرع أربعة أنواع من جنايات السرقة التي تقع في الطريق العام
وهي شروط لوقوعها ثلاثة ظروف من بينها ظرف الطريق العام ووسائل
النقل العامة وهذه الجرائم هي .

- (أولا) السرقة مع التعمد وحمل السلاح (المادة ١/٣١٥)
- (ثانيا) السرقة مع التعمد والاكراه (المادة ٢/٣١٥)
- (ثالثا) السرقة مع حمل السلاح والليل (المادة ٣/٣١٥)
- (رابعا) السرقة مع حمل السلاح والاكراه أو التهديد باستعمال
السلاح (المادة ٣/٣١٥)

وقد سبق أن شرحنا فيما تقدم ظروف التعمد وحمل السلاح ، والليل
والاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

والجديد في هذه الجرائم هو الظرف الذي تشترك فيه جميعا وهو
طرف الطريق العام ولذا سنقتصر على ايضاحه الآن .

ونود التنبيه أن علة التشديد في هذه الجرائم هو خطورة هذا النوع
من المجرمين والذي يبدو في قطع الطريق على المارة والمسافرين ، مما ينطوي
عليه من استهانة بالأمن العام في الطرق ووسائل النقل العام .

٧٨٧ - الطريق العام ووسائل النقل العامة :

كان قانون العقوبات قبل سنة ١٩٧٠ يقتصر على تشديد عقوبة السرقة

التي تقع في طريق عام يربط المدين بغيرها أو بالقرى أو يربط ما بين القرى وغيرها . وقد راعى المشرع في تشديد العقاب على السرقة في هذه الطرق تأمين المواصلات الداخلية وحماية أمن المسافرين في هذه الاماكن البعيدة عن العمران . وعلى ضوء هذه العلة يتحدد مفهوم الطريق العام وفقا للمعنى السالف بيانه وهو يتسع لكافة أنواع الطرق ، البرية والبحرية ، الطرق البحرية في صورة الانهار والترع والقنوات والبحيرات .

وبناء على علة التشديد سالفه الذكر ، فقد استبعد من معنى الطرق العامة الشوارع والميادين والمتزهات في المدين أو القرى . (١) وقد جاء القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ فعدل المادة ٣١٥ عقوبات على نحو أصبح معه مفهوم الطريق العام ساريا على ما في داخل المدين أو القرى أو خارجها سواء بسواء ، وانصرف التشديد أيضا على السرقة في وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . والمقصود بها وسائل النقل العامة لا الخاصة .

ولا يشترط أن يكون المجنى عليه سائرا على قدميه في الطريق العام بل يستوى أن يكون في عربة أو سيارة أو راكبا إحدى الدواب .

ويلاحظ أن الظروف المشددة الأخرى والتي يجب توافرها مع ظرف الطريق العام أو وسيلة النقل العام وهي التعدد أو حمل السلاح أو الليل أو الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح ، كلها ظروف من شأنها أن تبيث الذعر في نفس المجنى عليه أي تفترض وجوده بنفسه . وبناء على ذلك فلا يتوافر ظرف الطريق العام اذا تمت السرقة عن طريق العثور على أشياء مفقودة في الطريق العام والاحتفاظ بها بغية تملكها أو اذا وقعت السرقة على الأشجار القائمة على جانبيه أو وقعت من المحترفين بنقل الأشياء (٢) .

Crim. 9 juillet 1900, Bull. no. 189; 10 mars 1949, Sirey (1)

1950.1.196; 12 juillet 1961, Bull. no. 338; 12 juillet 1961, Bull. no. 338.

(٢) Garraud, v. 6, no. 2450. وانظر محمد مصطفى القلبي ص ٩٦ ،

محمود مصطفى ص ٤٧٨ .

٢ - السرقة التي تقع ليلا من شخصين

أو أكثر مع حمل السلاح

٧٨٨ - تحديدها :

من الواضح أن اجتماع ظروف الليل والتعدد وحمل السلاح يضاعف من خطورة الفعل على نفس المجنى عليه وتأثيره في الأمن العام ، فضلا عما يدل عليه من جرأة لدى الجناة وهو ما يستدل منه على خطورتهم الاجرامية •

وقد بينا فيما تقدم المقصود بكل من هذه الظروف الثلاثية على أننا نود التنبيه في صدد حمل السلاح الى ما يلي :

١ - يكفي أن يحمل السلاح أحد الجناة دون الآخرين ولو كان مخبأ • فهو من الظروف العينية التي تنتج أثرها على جميع المساهمين في الجريمة ولو لم يعلموا بها •

٢ - لا يشترط في السلاح أن يكون معدا بطبيعته للاعتداء على الانسان بل يكفي أن يكون أحد الجناة قد حملته لاستخدامه في الاعتداء به أثناء السرقة اذا اضطر الى المقاومة • على أنه لا يكفي أن يكون القصد من السلاح هو استخدام القوة في كسر الباب « كالأجنحة » مثلا طالما أن الغرض من حملها كان هو مجرد استعماله في الكسر لا في مقاومة المجنى عليه أو الناس •

٧٨٩ - العقوبة :

نصت المادة ٣١٦ عقوبات على معاقبة الجناة في هذه السرقة بلاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة •

البحث الثالث
الجناية ذات الظروف الستة
(السطو على المساكن)

٧٩٠ - تحديدها ، ٧٩١ - تحليل الركن المادى ، ٧٩٢ القصد الجنائى ،
٧٩٢ - المقوية .

٧٩٠ - تحديدها :

نصت المادة ٣١٣ عقوبات على جناية السطو على المساكن • وقد بين النص
أنها تتكون من خمسة شروط هي :

(الأول) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا • (الثانى) أن تكون
السرقة واقعة من شخصين فأكثر • (الثالث) أن يوجد مع السارقين أو
مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة • (الرابع) أن يكون السارقون
قد دخلوا دارا أو منزلا (حجرة) أو ملحقاتها مسكونة أو معدة
للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح
مصطنعة أو بواسطة التزبى يزى أحد الضباط أو موظف عمري أو ابراز
أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة • (الخامس) أن يفعلوا
الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح •

ويلاحظ من استقراء هذه الشروط الخمسة التى أوردها النص أن كل
شرط منها يخطو على ظرف مشدد عدا الشرط الرابع فهو ينطوى على
ظرفين مشددين هما : (أ) المكان الذى يكون أو المعد للسكنى • (ب)
التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو التزبى يزى أحد
الضباط أو موظف عمومى أو ابراز أمر حكومى مزور ، ولذا حق القول
بأن هذه الجناية تتكون من ستة ظروف مشددة •

وعلة التشديد فى هذه الجناية هى خطورتها الفادحة على الأمن العام
وتهديدها للأمن فى مساكنهم فضلا عما تنطوى عليه من الدلالة على
جسامة الخطورة الاجرامية للجناة والتى تبدو فى جرائهم واستهتارهم •

٧٩١ - تطيل الركن المادى :

يقوم الركن المادى لجناية السطو على المساكن بتوافر شرطين :

١ - الاختلاس وقد حددنا معناه فيما تقدم .

٢ - أن يتم هذا الاختلاس من مكان مسكون أو معد للسكنى بعد اقتحامه ليلا من أكثر من شخص مع حمل السلاح واستعمال الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح . ويمكن تحليل هذا الشرط الى العناصر الآتية :

(١) الاقتحام (٢) المكان المسكون أو المعد لسكن (٣) الليل (٤) تعدد الجناة (٥) حمل السلاح (٦) استعمال الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

وبالنسبة للعنصر الأول وهو الاقتحام فهو ينقسم الى نوعين : اقتحام حقيقى وآخر حكمى .

اما الاقتحام الحقيقى للمكان فيتم بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصنعة وبالنسبة الى الكسر واستعمال المفاتيح المصطنعة فنلاحظ أن القانون لا يشترط استعمالها لدخول باب المنزل الخارجى اسوة بالظرف المشدد فى جنحة السرقة ، وذلك لأن المادة ٣١٧/٢ عقوبات قد علقت هذا الظرف المشدد على دخول مكان مسور مما أدى الى القول بأن الكسر أو استعمال المفاتيح المصطنعة يجب أن يفسر على ضوء معنى التسور وهو ما يفترض دخول المكان من الخارج . فلم تشترط المادة ٣١٣ عقوبات أن يكون المكان مسورا ، بل انها اشارت الى دخول الحبرات ، مما يفيد صراحة أن الكسر أو استعمال المفاتيح المصطنعة قد يكون لدخول الحبرات الداخلية . واكثر من ذلك فان هذه المادة لم تشترط فى الكسر أن يكون من الخارج ، بخلاف المادة ٣١٧/٢ فقد

اشتترط ذلك . وبناء على ما تقدم فاذا دخل الجناة المكان من بابه الخارجى ثم اقتصموا باب احدى الحبرات عن طريق الكسر أو استعمال مفاتيح

مصطنعة توافر الظرف المشدد . ولا يتوافر هذا الظرف اذا استعملت هذه الوسيلة لفتح الاحراز المغلقة — كالخزائن والصناديق — التى تحتوى على المسروقات .

اما الاقتحام الحكى للمكان فيتم بدخوله بطريق الغش وذلك اما بواسطة التزجى بزي أحد الضباط أو موظف عمومى أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة . وقد سبق أن شرحنا كلا من هذه الوسائل فى باب جريمة الخطف فيستعين الرجوع اليه .

ولا تثير الظروف الاخرى للجريمة صعوبة جديدة . وقد سبق شرحنا عند بيان الظروف المشددة للسرقه فيما تقدم . وبهنا فقط أن نقف عند العنصر الثالث وهو ظرف الليل ، فنقول انه لا بد أن يقع فعل الاختلاس ليلا بالاضافة الى غيره من الظروف المشددة ، فمثلا اذا تمكن الجناة من كسر الباب الخارجى نهارا ثم قاموا بالسرقه ليلا فلا توافر هذه الجناية ، بل لا بد أن يقع عنصر الاقتحام ليلا كذلك . وفى هذه الحالة لا يشترط أن يقع الاقتحام والاختلاس معا فى ليلة واحدة ، فلا بأس من أن يتم الكسر فى ليلة وأن يتم الاختلاس فى ليلة أخرى . وكذلك الامر بالنسبة الى مسائى الظروف المشددة ، فلا توافر الجريمة اذا استعمل الاكراه نهارا كما اذا أعطى البواب مخدرا حتى اذا ما فقد شعوره دخل السارقون المكان ليلا . وغنى عن البيان ان الليل ظرف عينى يتعلق بماديات الجريمة ، ويكون معها جزءا لا يتجزأ .

٧٩٢ — القصد الجنائى :

سبق أن حددنا المقصود بالقصد الجنائى فى السرقه . والذي يهنا فى هذا الموضوع أن اتجاه الارادة الى الاختلاس يجب أن يتم فى وقت معاصر لواقعة اقتحام المكان . فاذا اقتحم الجناة للمكان مثلا لخطف شخص ثم سولت لهم أنفسهم سرقه شئ به ، فإن هذه الجناية لا تكون متوافرة .

٧٩٣ — العقوبة :

تصل عقوبة هذه الجناية الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

القسم الثاني

النصب وما يلحق به

٧٩٤ - تمهيد :

مع التطور في نوع الجريمة وأساليبها تبدو جريمة النصب من أهم الجرائم المتطورة والتي تزداد وتختلف صورها وفقا للتطور الاجتماعي في بلد ما . فالجاني في هذه الجريمة يعتمد على مدى قابلية الناس للاقتناع وفقا للظروف التي تحيطهم ، ويبدأ في رسم جريمته بذكاء لخداع هؤلاء الناس وحملهم على الاقتناع بشيء وهمي للتوصل الى الاستيلاء على أموالهم .

٧٩٥ - تمييز جريمة النصب عما يشته به :

١ - بينما تتوقف جريمة السرقة - بوجه عام - على المجهود الجثماني الذي يبذله الجاني في سبيل على حيازة الشيء المسروق ، فان جريمة النصب خلافا لذلك تقول على المجهود الممنوي الذي يبذله في حمل المجنى عليه على تصديقه .

٢ - تقوم جريمة السرقة بالاستيلاء على المال دون رضا المجنى عليه بخلاف جريمة النصب ، فان المجنى عليه نفسه يسلم المال الى الجاني راضيا مختارا .

(ب) وان كانت جريمة النصب تشته مع جريمة خيانة الأمانة في أن الجاني يتسلم المال برضاء المجنى عليه تسليما صحيحا الا أنها تتميز عنها بما يلي :

١ - التسليم في جريمة خيانة الأمانة يعتمد على الارادة الحرة للمجنى عليه والتي لا يشوبها أى عيب ، بخلاف الطال في جريمة النصب فان ارادة المجنى عليه مشوبة بعيب الغلط .

٢ - يهدف التسليم في جريمة خيانة الأمانة الى قتل الحيازة الناقصة للشيء الى الجاني لكي يقف عليها لصالح المالك ، بخلاف الحال في جريمة النصب فان المجنى عليه يسلم الشيء الى الجاني تسليما ناقلا للحيازة الكاملة .

٣ - التسليم في جريمة النصب يمثل بذاته عنصر الاستيلاء على المال ،

بخلاف الحال في جريمة خيانه الأمانة ، فان التسليم يكون سابقا على الاستيلاء ولا يتحقق هذا الأخير الا بفعل لاحق على التسليم هو كما عبر القانون المصري : التبديد أو الاختلاس أو الاستعمال .

(جـ) أما عن جريمة النصب والتدليس المدني فالاثنتان يشتركان في أثرهما على قسمة المجنى عليه وهو إيقاعه في الغلط . على أن الاثنتين يختلفان في أن التدليس المدني لا يتوقف على قدر معين من الطرق الاحتمالية وانما يكف بمجرد الكذب بخلاف جريمة النصب اذ لا تقوم بمجرد الكذب بل لا بد من توافر نوع من الطرق الاحتمالية قدر المشرع أن الالتجاء اليه يمثل الحد الأدنى للخطر الاجتماعي الذي يستوجب العقاب الجنائي .

٧٩٦ - القانون المصري :

نصت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أن يعاقب بالحبس كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول ، وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور ، واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . أما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

ويجوز جعل الجنائي فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

وقد الحق القانون بهذه الجريمة جرائم أخرى تشبه معها هى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد (المادة ٣٣٧) واستغلال ضعف القاصر للحصول منه على فائدة مادية (المادة ٣٣٨) والإقراض بالربا الفاحش (المادة ٣٣٩) .

الباب الاول

النصب

تقوم جريمة النصب على ركنين : ركن مادي قوامه التوصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على مال الغير ، وركن معنوي قوامه القصد الجنائي . وفيما يلي نبث هذين الركنين .

الفصل الأول

الركن المادي

٧٩٧ - تعطيله :

ان جوهر عدم المشروعية في جريمة النصب هو التوصل بطريق الاحتيال الى الاستيلاء على مال الغير . ويفترض الركن المادي توافر جميع عناصر هذه المشروعية : (١) الاحتيال . (٢) الاستيلاء على مال الغير . (٣) علاقة السببية بين الاحتيال والاستيلاء حتى تتوافر الصلة التي يحتمها القانون بين العنصرين السابقين .

وفيما يلي نبث هذه العناصر الثلاثة .

المبحث الثاني

الاحتيال

٧٩٨ - اساليبه :

تقول جريمة النصب على فكرة خداع المجنى عليه . وهو ما يفترض اعتراف الجاني أسلوبا من أساليب الاحتيال . وقد حدد القانون على سبيل الحصر الأساليب التي يقع بها الاحتيال كمعصر في النصب وهي استعمال الطرق الاحتيالية ، والتصرف في مال الغير ، واتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

ولا يتوافر عنصر الاحتيال اذا لم يلجأ الجاني الى احدى هذه الأساليب الثلاثة . ولذا كان من الواجب على محكمة الموضوع أن تستظهر في حكم الادانة بجريمة النصب ما هو الأسلوب الذي تلجأ اليه الجاني للتوصل الى الاستيلاء على مال الغير . فاذا خلا الحكم من هذا البيان كان قاصرا عن ذكر عناصر الجريمة مما يحول دون تمكين محكمة النقض من مباشرة رقابتها ، وهو قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه (١) .

§ ١ - استعمال الطرق الاحتيالية

- ٧٩٩ - معنى الطرق الاحتيالية ؛ ٨٠٠ - الكذب ؛
٨٠١ - الموقف الايجابي ؛ ٨٠٢ - المظاهر الخارجية ؛
٨٠٣ - النافية من الابهام ؛ ٨٠٤ - الابهام بشيء واقع ؛
٨٠٥ - الابهام بشيء محتمل ؛ ٨٠٦ - معيار الابهام ؛
٨٠٧ - استصدار الاحكام بطريق الاحتيال .

٧٩٩ - معنى الطرق الاحتيالية :

يجب التمييز بين التدليس المدني والتدليس الجنائي المكون لجريمة النصب . والفارق بين الاثنين هو في درجة هذا التدليس لا في أثره . فبينما يكفي الكذب لتوافر التدليس المدني لا يكفي لوقوع التدليس الجنائي أى النصب . وعلة ذلك أن دور قانون العقوبات يختلف عن دور القانون المدني ، فبينما يتدخل هذا القانون للاخذ لحماية المعاملات المدنية بين افراد فان قانون العقوبات على العكس من ذلك لا يتبع القانون المدني بالمعاقبة على كل خطأ مدني في هذه المعاملات بل لا يتدخل الا اذا انطوى هذا الخطأ على تهديد لمصلحة اجتماعية ، أو بعبارة أخرى اذا اتسم الفعل بصفة الخطورة على المجتمع على الرغم من وقوعه مباشرة على فرد من أفراد الناس . وهذا الفعل الخطر سوف يعكس في الوقت ذاته خطورة مرتكبة مما يحتم تدخل الشارع لعلاج هذه الخطورة منعا من تفاقمها واثاقا للمجتمع من الافعال التي تهدده .

(١) نقض ١١ مارس سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٤ ص ٢١٣) ؛
٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ (الشرائع س ١ ص ٨٧) ؛ ٢٥ يولية سنة ١٩١٦ (الشرائع س ٣ ص ٦٢٤) ؛ ٦ فين اير سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٢٢٨ ص ٦٥٤ .

وعلى ضوء هذا الدور الذى يؤديه قانون العقوبات كان لا بد أن تتوافر فى الطرق الاحتمالية معنى الخطورة على المجتمع • وهو ما يقتضى تحديدها بصورة تفوق مجرد الكذب العادى وعلى نحو ايجابى • ويجب توجيهها نحو ايهام المجنى عليه بأمر يترتب عليه الاستيلاء على بعض أمواله • على أن كل احتيال يفترض الكذب بداهة ، ومن ثم فلا بد أولا من الكذب ، على أن يكون متسما بالتنظيم والحيك ، أى مؤيدا بأفعال ايجابية خارجية من شأنها أن تدخل فى روع المجنى عليه أن الشيء المكذوب ليس الا حقيقة واقعة • والخلاصة أن الطرق الاحتمالية تفترض الكذب وتقوم على ما يلى :

١ - موقف ايجابى لا سلبى (٢) مظاهر خارجية (٣) ايهام المجنى عليه بأحد الأمور •

٨٠٠ - الكذب :

لا بد من الكذب أولا للاحتيال على المجنى عليه ، أى ذكر شيء مخالف للحقيقة (١) الا أن هذا الكذب وحده لا يصلح طريقة من طرق الاحتيال • ويستوى أن يكون شفويا أو مكتوبا أو مطبوعا ، طالما أنه مجرد كذب صادر من الجانى وحده • ففى هذه الحالة لا يبدو هناك خطر جدى يهدد المجتمع ، لأن الكذب أو الصدق من الأمور التى يألفها الناس فى المجتمع ويجب على أفرادها التحقق منه • وعلى ضوء ذلك تقول بأن الكذب لا يصلح فى ذاته بدء فى التنفيذ ، فهو ليس من الخطورة بحيث يؤدي حالا ومباشرة فى المجرى العادى للأمور الى خدع المجنى عليه والاستيلاء على ماله •

(١) وبناء عليه قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصبا بناء على انهما توصلا الى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق ايهامهما باحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها والاستعانة فى ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التى وقعت فى الجهة ، وكانت قد قالت فى حكمها ما يفيد أن الحادث المشار اليه قد وقع فعلا وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره التهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتمالية كما هى معروفة فى القانون (نقض ١٧ يونية سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٦٤ ص ١٧٩) وانظر نقض ١٤ ابريل سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام ص ٤ رقم ٢٥٨ ص ٧١١ •

وتطبيقا لذلك فقد حكم بعدم توافر جريمة النصب في الأمثلة الأتية :
إذا صادف الاتهم المجنى عليهما في الطريق العام وعرض عليهما شراء
تذكرتين من تذاكر الملاهي باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنهما سبق
استعمالهما — دون أن يدعم كذبه هذا بأى مظهر خارجي يؤيده (١) .

— إذا استولى شخص على مبلغ من المال من المجنى عليه زاعما له أنه
سيقدمه رشوة لموظف لتأدية عمل (٢) .

— الامتلاء على مبلغ من المال عن طريق اقتراضه من المجنى عليه
وتقديم كميالة اليه بالمبلغ : « لأن هذه الكميالة لا تحمل على الاعتقاد
وحدها بأن الجاني لديه ثروة وهمية (٣) » .

— الحصول على مبلغ من المال من احدى السيدات بناء على وعده
اياها بالزواج (٤) .

— أن يدعى بعض الملاك في سبيل الحصول على اعانة من الدولة
أنهما يحتاجان لهذا الاعانة لاقامة مبان جديدة ، بينما يريدان في الحقيقة
اجراء بعض الاصلاحات في بعض المنازل التي يملكونها (٥) . ومن أمثلة
الكذب المجرد الذى لا يصلح وحده لتكوين الاحتيال ، اقتراض مبلغ
من النقود بناء على الزعم بضياع حافظة نقوده أو نسيانها ، والحصول على
مال من امرأة بناء على وعد كاذب بالزواج (٦) .

(١) نقض ١١ يونية سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦٠٢ ص ٧٣٦ .

(٢) نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ (الشرائع س ٢ ص ١٠٩) ؛ ١٢ مارس
سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٠٠ ص ٢٥٩ .

(٣) محكمة النقض البلجيكية في ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ في :

Revue de droit pénal et de criminologie, 1959-60, p. 870.

Crim. 23 juin 1883, *Bull.* no. 161. (٤)

Crim. 22 fév. 1940, *J.C.P.* 1940.11.1466. (٥)

Crim. 20 juillet 1960, *Dalloz* 1961 191 - *Trib. Cass.* (٦)

Seine, 10 avril 1965, *Dalloz* 1965.680.

ويجدر التنبيه الى أن الكذب المجرد العارى الذى لا يصلح وحده طريقا للاحتيال يجب ألا يكون موضوعه اسم شخص أو صفة • وذلك لأن مجرد الاداء باسم كاذب أو صفة كاذبة قد اعتبر القانون وحده أسلوبا ثالثا من أساليب الاحتيال « ولو لم يتأيد بأى مظاهر خارجية (أ) » • وسوف نوضح ذلك فيما بعد عن دراسة هذا الأسلوب الثالث من أساليب الاحتيال •

٨٠١ - الموقف الإيجابى :

يجب على الجانى أن يبذل نشاطا ايجابيا حتى يعتبر فعله طريقة من الطرق الاحتيالية •

أما مجرد الامتناع ، أو السكوت ، أو الموقف السلبي فلا يصلح مطلقا طريقة من هذا القبيل (١) • مثال ذلك أن يخفى التاجر عمدا عن تعاقد معه أنه قد أشهر افلاسه ، أو أن يستمع الدائن عن تنبيه المدين الى خطئه فى المبلغ الذى سلمه اليه والذى يزيد عن قيمة الدين •

٨٠٢ - المظاهر الخارجية :

ويجب أن يتأيد الكذب بمظاهر خارجية يستعين بها الجانى فى تأييد مزاعمه ، واقتناع المجنى عليه وحمله على تصديقه •

وتنقسم هذه المظاهر الى ثلاثة أنواع :

(أ) الاستعانة بالغير •

(ب) مباشرة بعض الأعمال المادية •

(ج) استغلال الصفة أو الثقة •

Garraud, t. V, no. 241; Chaveme, Les principaux aspects (١)
de la politique criminelle moderne, Paris, 1960, p. 150.

Levasseur, P. 360.

(١) الاستعانة بالغير : لقد استعندنا مجرد الكذب من فطاق الطرق الاحتيالية بناء على أنه لا يكفي وحده لخداع المجنى عليه . ولكن اذا تأيد هذا الكذب بشخص آخر ، فلا شك في أن هذا التأيد يكون من شأنه أن يجعل الغير على التصديق (١) . ويشترط لكي يتوافر هذا الأثر لتدخل الغير ثلاثة شروط :

١ — يجب أن يحتفظ الغير بقدر من الاستقلال في أفعاله عن شخص الجاني . ويتطلب ذلك ألا يكون الغير ممثلاً للجاني أى رسولاً له أو وكيلاً عنه ، ففي هذه الحالة لا وزن لأقواله ولا تبدو الا كترداد لما يعبر عنه الاصيل أى الجاني (٢) . كل هذا بشرط أن يكون تدخل هذا الغير قاصراً على ترديد وجهة نظر الجاني . أما اذا عبر هذا الوكيل عن وجهة نظره الشخصية مؤيداً ادعاء الاصيل الذى عبر عنه ، ففي هذه الحالة يكون لتدخله أثر فعال ، كما اذا كانت له ذاتية شخصية تسمح بأن يعبر عن وجهة نظر مستقلة عن رأى موكله كالحامى (٣) والخير وموظف الحكومة (٤) ، والزوجة في بعض الأحوال (٥) .

٢ — أن يكون الجاني قد استعان بهذا الغير ، أى لا بد أن يكون للجاني دخل فيما صدر عن الغير . فاذا ادعى الجاني كذباً بعض الأمور ثم تدخل شخص آخر سواء بناء على طلب المجنى عليه أو من تلقاء نفسه بدون تدخل من الجاني وأيد أكاذيبه سواء عن جهل أو علم ، فلا يمكن القول بأن الجاني قد صدرت عنه طرُق احتيالية . وعلة ذلك أن تدخل

(١) نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ١٢٢ ص. ٥٥١ .

(٢) Crim. 22 mars 1955, J.C.P. 1955, IV, 65. (٢)

Crim. 15 juin 1928, Bull. no. 181. (٣)

Crim. 5 nov. 1936, Gaz Pal. 1936-2-902.

(٤) حكم بأن الزوجة تعتبر فاعلة أصيلة في النصب اذا قامت بتأييد مزاعم زوجها مما أدى بالمجنى عليه الى دفع النقود له (نقض ٧ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ١١٢ ص ٤٤٣) .

(٥) نقض 1٤ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة الاحكام ج ١٧٤ ص ١٥٩ .

الغير بدون سعى من الجاني يجعل الفعل الذى صدر من هذا الأخير هو مجرد الكذب العادى الذى لا يصلح وحده طريقا من طرق الاحتيال • قال الكذب الصادر من شخص واحد لا يكتفى ، بل لا بد من تدعيمه بكذب صادر من شخص آخر • وتطبيقا لذلك فقد حكم بتوافر جريمة النصب فى الأمثلة الآتية :

— اذا أيد شخصان كل منهما الآخر فى أنه قادر على إعادة الأشياء المسروقة لصاحبها (١) •

— اذا كان المجنى عليه يده ورقة يانصيب فذهب عند ظهور نتيجة السحب الى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق ليستعلم منه عما اذا كانت ورقته رابحة أم لا ، فتناول البائع كشوفا وأخذ قلب فيها ثم أخبره أن ورقته ربحت ثمانين قرشا فى حين أنها كانت قد ربحت مائتى جنيه ، وكان مع البائع شخص آخر قاهر هو أيضا وقتئذ بالكشف عن رقم الورقة ، ثم أيد البائع فى قوله أن الورقة ربحت ثمانين قرشا ، فسلم صاحب الورقة ورقته الى البائع وأخذ منه خمسة وسبعين قرشا ، وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التى ربحتها الورقة (٢) •

— اذا أيد المحضر والمحامى كل منهما مزاعم الآخر فى أن الدعوى التى رفعها المجنى عليه على أساس لها مما دفعه الى الموافقة على دفع مبلغ من النقود (٣) •

وقد فى هذا الصدد أن تنبه الى الملحوظات الآتية فى تحديد معنى الغير :

- (١) نقض ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٧٤ ص ١٥٩ .
(٢) نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٦٦ ص ٦٩ .

(١) لا يشترط في هذا الغير أن يكون مساهما على درجة معينة في الجريمة ، بل يستوى أن يكون فاعلا أو شريكا (٢) .

(ب) يكفي مجرد تدخل الغير لتأييد مزاعم الجاني ولو كان حسن النية معتقد بصحتها (٣) . بل أن هذا التدخل يبدو أكثر فعالية لأنه يحتفظ بظهور الاخلاص في القول واللبعد عن الشبهات (٤) .

(ج) لا يشترط في تدخل الغير أن يتم بشكل معين ، فقد يكون شفاهة أو كتابة ، مثال ذلك أن يبعث الغير رسالة أو ينشر خبرا أو اعلانا في الصحف يعزز مزاعم المتهم .

(د) لا يشترط أن يكون للغير وجود فعلى ، بل يكفي أن يكون مزعوما . وذلك بأن يسطنع الجاني بعض المظاهر التي تهدد تدخل شخص ما لتأييد مزاعمه . وعادة ما يكون ذلك في صورة كتابة منسوبة زورا الى هذا الشخص الوهمي . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض باعتبار المتهم مرتكبا لجريمة النصب متى أوهم المجنى عليه بأن من سلطته أن يعينه بوظيفة في أحد البنوك وأيد دعواه بأوراق تشهد دون حق بأنها صادرة عن هذا البنك وبأن له بمقتضاه أن يعين الموظفين فيه ، فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تأمينا (٥) .

(١) محمد مصطفى القللى ص ١٦٥ .

(٢) Crim. 7 mai 1953, Bull. no. 160; 27 avril 1955, D. 1955. 455; 23 déc. 1957, no. 871; 3 mars 1960, Bull. no. 139.

(٣) Crim. 15 mai 1968, Bull. 1968 no. 159.

(٤) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٣ ص ٢٩ . وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت الواقعة أن المتهم تقدم الى دائته بسند مزور مهور بتوقيعه وتوقيع شخص آخر ، وأوهمه بصحة هذا السند وبأنه حرره بأصل الدين والفوائد ليحل محل السند الاصلى الذي تحت يده هو ، وحصل منه بهذه الطريقة على السند الصحيح ، فإن ما وقع من المتهم لم يكن مجرد كذب غير معاقب عليه ، بل هو من الطرق الاحتمالية المكونة لجريمة النصب ، اذ الكذب الذي اثر به على المجنى عليه حتى استولى منه على السند الصحيح كان مقرونا بعمل آخر خارجي وهو السند الذي تقدم به اليه على اعتباره أنه صحيح ، وكان التوقيع المنسوب

(ب) مباشرة بعض الأعمال المادية : قد يلجأ الجاني الى اعداد بعض المظاهر المادية كى يزين للمجنى عليه مزاعمه ويحمله على تصديقها ويلبسها لباس الصدق • والضابط فى هذه الأعمال هو فى مدى اتقانها للانطلاء على عامة الناس من الفئة التى ينتمى اليها المجنى عليه • والأمر فى ذلك متروك لقاضى الموضوع لكى يحدد فى فطاق سلطته التقديرية مدى كفاية المظاهر المادية التى درها الجاني لخداع المجنى عليه (١) •

ومن استقراء الأمثلة القضائية بين أن فن النصب عن طريق مباشرة بعض الأعمال المادية ، يختلف وفقا للأغاية التى يهدف اليها الجاني من وراء الاحتيال • وهى فى النهاية لا تمدو أن تكون تجسيدا لمزاعم الجاني أو اعداد لبعض المناظر التى تخلق الجو المساعد على تصديق الكذب •

أما هذا التجسيد ، فيتحقق ببعض المظاهر الخارجية التى يدبرها وينظمها حتى يدخل فى روع المجنى عليه صحة مزاعمه ، وهى فى ذلك تشبه التمثيل المسرحى حيث يستعين المخرج ببعض المناظر التى تحدد الجو الملائم للتمثيل سواء من حيث الزمان أو المكان حتى يشعر الجمهور بأن التمثيل لا يبعد عن حقيقة الواقع •

نزيمه شاهدا له من الغير قد اقنع المجنى عليه بصحة الواقعة المزعومة (نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٥ ص ٤٦٥) • وحكم بأن جريمة النصب تقع اذا ادعى الجاني انه مندوب مثلا عن جمعية صورية وأيد أقواله بخطاب نسبه الى مدير وهى لهذه الجمعية المختلفة وتمكن بذلك من الحصول على اشتراك أو احسان للجمعية • وحكم بأنه متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للمجنى عليهم (وهم تجار لبيع الدقيق) بوصفه مخبرا بالتموين ، وكان يركب سيارة يطلق عليها (بوكسفورد) وهى فى شكل السيارات التى يركبها عادة موظفو الحكومة الاداريون فهذا فيه ما يكفى لبيان الطرق الاحتمالية (نقض ٣١ يناير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٩٦ ص ٣٩٣) •

(١) انظر نقض ١٩ يناير سنة ١٩٧٥ مجموعة الاحكام س ٢٦ رقم ١٥٢ ص ٥٣ •

مثال ذلك الظهور بظن العظمة والثراء كالأقامة في الفنادق الفخمة ، واستعمال السيارات الفاخرة ، واستخدام الخدم والموظفين لايام المجنى عليه بثرائه أو بنفوذه ، واستخدام أحد ألعاب القمار السهلة (الثلاث ورقات) وتمكين أحد اللاعبين من أعوانه من الريح السريع ، لتحريض الغير على اللعب والاستيلاء على ماله (١) . ومن أمثلة ذلك أيضا ما حكم به من أنه اذا كانت الواقعة هي أن المتهم كان يدير مستوصفا للعلاج وأنه كان يظهر أمام المرضى الذين يؤمون المستوصف بمظهر طبيب يرتدى معظفا أيضا كما يرتدى الأطباء ، ويوقع الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لايهامهم بأنه يفحصهم ، ويستعين بامرأة تستقبلهم وتقدمهم اليه على أنه هو الطبيب — كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتمالية ، اذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون اليه أثمانا ما كانوا ليدفعوها الا لاعتقادهم بأنه حقيقة طبيب (٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ينتشر عادة لدى بعض الفئات من الناس من ادعاء الغير القدرة على معرفة الغيب واستخدام الجن وتأيد ذلك بظواهر خارجية توحى بصدق هذا الادعاء (٣) ، وتدير الحوادث الصورية كالحرق أو السرقة للحصول على مبلغ التأمين .

ومن أمثلة ذلك أيضا المشروعات الوهمية . ويبدو ذلك في انشاء الشركات الوهمية بصورة تحمل على الاقتناع بجديتها (٤) ، كالاستعانة المتهم في تأييد مزاعمه بنشر اعلانات عن نفسه وعن مشروعه وعن فتح

(١) Crim. 24 juillet 1968, Buil. no. 236, 19 mai 1971, Bull. no. 411.

(٢) نقض ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٤٣٧ ص ٦٩٠ .

(٣) وقد حكم بأنه اذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم في اغراضه واتخذ لذلك عدته من كتابات وبخور ، ثم اخذ يتحدث الى بيضة ويرد على نفسه في اصوات مختلفة ليلقى في روع المجنى عليه انه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على ما اثم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجتهم . فانه يعد مرتكبا لجريمة النصب (نقض ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٨١ ص ٤٤٣) .

Crim. 23 déc. 1940, Dalloz, 1941. 59.

(٤)

حساب في أحد البنوك تودع فيه الأموال التي يساهم بها في مشروعه واعداد مقر فخم للشركة التي أنشأها ويديرها (١) ، وكذلك أيضا الإيهام بوجود مشروع للتبرع للفقراء والمحتاجين عن طريق مظاهر علنية زائفة لاقتناع الجمهور واستئثار عطفه (٢) . ولا يشترط في هذه المظاهر أن تكون متعددة بل يكفي أن يلجأ الجاني الى اصطناع مظهر واحد من شأنه أن يؤدي ادعاءه . مثال ذلك أن يخرج الجاني من جيبه حافظة نقود محشوة بالأوراق موها المجنى عليه أنها مملوءة بالأوراق المالية حتى يوهمه بثرائه وقدرته على السداد (٣) . على أنه في هذه الحالة يجب ألا يقتصر الجاني على استعمال حواصة وانما يتعين أن يستعين فوق ذلك بشيء خارجي ، فلا تتوافر جريمة النصب بمجرد الاشارات والحركات التي يلجأ اليها الجاني بيديه أو برأسه أو بعينه ، مثال ذلك اشارة الجاني الى جيبه الخالي للإيهام بأنه يحتوى على حافظة نقوده .

نشر الأكاذيب : يعتبر نشر الأكاذيب مظهرا خارجيا يجسدها أمام المجنى عليه فتتحقق به طريقة الاحتيال . والقرص بطبيعة الحال ألا يكون الناشر هو غير الجاني ، الا اذا كان هذا الغير متواطئا مع الجاني في مزاعمه ، وتحقق بتأييده طريقة لاحتيال فيكون الاثنان فاعلين أصليين في النصب وانما المشكلة تبدو في حالة النشر بمعرفة الجاني نفسه . كأن ينشر شخص اعلانا بقدرته على التزوييم المغناطيسي ومعرفة الغيب من وراء ذلك أو يوزع منشورات تؤيد مزاعمه . وقلنا لما للكتابة من أثر فعال في حمل الناس على التصديق وخاصة اذا ما اتخذت ثوب العلاية ، فان هذا المظهر الخارجي يعتبر تجسيدا لكذب الجاني وتحقق به طريقة الاحتيال . وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه يعتبر مرتكبا لجريمة النصب من أعلن في نشرة طبعها

(١) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ٢٩٤

ص ١٢١٢ .

Petit, L'exploitation commerciale de la charité publique, (٢)

Gaz. Pal. 1962. I. Doctr., P. 41; Crim. 10 oct. 1977, D. 1977,

P. 494; Bouzat, sc. Crim. Rev. 1978, P. 109.

Crim. 22 février 1924, Gaz. Pal. 1924.1.603.

(٣)

ووزعها على الجمهور أنه قادر على معالجة بعض الأمراض (١) ووفقا لهذا
المبدأ استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية (٢) .

الغش والتزوير : كما استقر القضاء على اعتبار الغش والتزوير نوعا
من تجسيد الكذب الذي تتحقق به الطرق الاحتيالية .

ومن أمثلة الغش أنه قد حكم بأنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهم كان
يحضر أقراصا من مادة أخرى خلاف المادة التي تعمل منها أقراص
(إسبيرين باير) الحقيقية وأقل منها بكثير في الأثر وتسكين الآلام والأوجاع
ويضع هذه الأقراص في غلافات من الصفيح عليها علامة (باير) ويوزعها
على الجمهور بواسطة شخص آخر كأن يقرر للمشتري أن المتهم وكيل
شركة (باير) وتمكن المتهم بهذه الطرق من بيع كمية من الأسبيرين
الذي حضره واستولى على مبالغ بسبب ذلك ، فهذه الواقعة تتحقق فيها
جريمة النصب (٣) . كما حكم بأنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهمين استولوا
على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعا نحاسية مطلاة ببقشرة
من الذهب وأوهماه أنها قطع ذهبية ورهناها اليه ضمانا للوفاء بالمبلغ
مسالف الأذى ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمتي
النصب والغش التجاري (٤) ، ومن أمثلة ذلك أيضا غش العدادات
والأجهزة الحاسبة .

(١) نقض أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ المحاماة س ٥ رقم ٣٥٤ ص ٤١٣ .

(٢) انظر

Blondet, L'escroquerie à la publicité, Dalloz 1953,
Chronique, P. 133.

Crim. 2 déc. 1936, D. 1926. 149 ; 6 Mars 1957, D. 1957. 468 ; 28
Avril 1964, D. 1964. 421 ; 28 Nov. 1968, Bull. no. 321 ; 5 Juin 1975, Dalloz
1975 . 157 ; 3 juillet 1975, Dalloz 1975. 197.

(٣) نقض ٢٩ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٦٤ ص

٦٠ .

(٤) نقض ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٨١ ص
٥٤٧ . ومع ذلك قارن نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س
٢ رقم ٨٢ ص ٢١١ .

ويلاحظ أنه اذا انصب تغير الحقيقة على أوراق منسوبة الى الغير الغير زورا ، فان الاحتيال يتحقق أيضا بتدخل الغير . وكل تغير للحقيقة يصدر من الجاني لتأييد أكاذيبه يعتبر في ذاته تجسيدا لهذا الكذب ويتحقق به الاحتيال . وقد حكم بأنه اذا حصل خطأ في تحرير شيك بأن كانت قيمة الشيك الميئة بالكتابة أعلى من قيمة الشيك الصحيحة الميئة بالأرقام وعمد حامل الشيك الى طمس المبلغ المبين بالأرقام ببقعة من الحبر وبذلك منع المسحوب عليه من تبين قيمة المبلغ الحقيقي فان الطرق الاحتيالية تعتبر متوافرة في هذه الحالة (١) . وقضى بأن تقديم اقرارات مزورة الى صندوق التأمينات الاجتماعية للحصول على مبالغ غير مستحقة ، يعتبر مجرد كذب مكتوب ، ولا تقع به جريمة النصب ما لم يكن مدعما بوقائع خارجية (٢) .

ومن أمثلة ذلك أيضا ، تقديم فواتير مزورة (٣) وتقديم شهادات مزورة بالحالة الاجتماعية (٤) وتقديم مستندات مزورة على ادارات الحكومة ، كأن يقدم مكاول مستندا مزورا تفيد تقدمه في انجاز الأشغال المكلف بها وذلك للحصول على بعض النقود تزيد عن المستحق له (٥) وتقديم شهادات طبية مزورة (٦) . وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على وقوع جريمة النصب في حالة تقديم فاتورة مزورة بثمان السلعة ، الى احدى شركات الائتمان والحصول على قرض استقر منها بالقيمة الواردة في الفاتورة المزورة (٧) .

Crim. 8 juillet 1932, Gaz. Pal. 1932.569. (١)

Crim. 23 mars 1946; Sirey 1946.1.90. (٢)

Crim. 24 juin 1942; SiSrey, Chr. Heb. Sirey, 1942, no. 22. (٣)

(٤) وانظر في الشهادات المزورة المقدمة للحكومة.

Crim. 21 mai 1957, Bull. 426; 7 janvier 1944, D. 1944.210.

Crim. 11 février 1937, Bull. 48. (٥)

Crim. 7 déc. 1977, D. 1978.176; Bouzat, chronique, (٦)

Rev. sc. crim. 1978, P. 641.

Crim. 9 nov. 1977, D. 1978. 71, Bouzat, chronique, Rev. (٧)
sc. crim. 1978, P. 359.

ومن المسائل الدقيقة التي عرض لها القضاء الفرنسي في هذا الصدد استعانة التجار بميزانية مزورة لاثبات مالتهم المالية ، وتزوير الأطباء في البيانات الخاصة بعدد المرضى وقيمة أتعابهم . وبالنسبة الى التزوير في ميزانية التاجر فقد استقر القضاء الفرنسي على عدم العقاب عليه بناء على أن الميزانية ليست الا اقرارا فرديا بحالة التاجر المالية ولا تصلح أن تعتبر دليلا (١) . وبالنسبة الى جريمة النصب باستعمال هذه الميزانية المزورة فقد ذهب القضاء الفرنسي في بادىء الأمر (٢) الى عدم القول بعدم توافرها بناء على أنها لا تعدو أن تكون كذبا مكتوبا غير مؤيد بمظهر خارجي ، الا أن هذا القضاء تحول بعد ذلك واعتبر استعمال الميزانية المزورة طريقا من طرق الاحتيال (٣) ، وذلك بناء على أن الميزانية التجارية تحتوى في ذاتها على ضمانات تشهد بصحتها ، فهي بذلك ليست مجرد كذب مكتوب . وفي رأينا أن هذا التعليل يجب أن يكون نقطة تحول أخرى نحو العقاب على تزوير هذه الميزانية ، لأنه طالما كان القضاء الفرنسي يرى أن الضمانات التي أحاط بها القانون هذه الميزانية تكفل عدم العبث بها ومن ثم فهي مبعث الثقة والتصديق ويجب أن تتمتع لذلك الحماية القانونية . وبالنسبة الى تزوير الأطباء في البيانات الخاصة بعدد المرضى وقيمة أتعابهم ، فقد استقر القضاء الفرنسي على أن تقديم الطبيب كشفا مزورا الى مصلحة التأمينات الاجتماعية بعدد زيارات المرضى وقيمة ما تقضاه من أتعاب توصلا للاستيلاء على ما يزيد عن مستحقاته الفعلية (٤)

Crim. 31 janvier 1905, D. 1905.2.377. (١)

Crim. 18 mars 1913, Bull. 58. (٢)

(٣) وقد اتجهت محكمة السين قبل ذلك الى التمييز بين ميزانية التاجر الفرد وميزانية الشركة لمساهمة وقصرت وقوع جريمة النصب على تزوير ميزانية الشركة باعتبار أنها قد حصلت على موافقة الجمعية العمومية ومراجع الحسابات وتضمنت بذلك ما يفيد تدخل الغير مشار اليهما في :
Seine, 21 déc. 1932, 9 juillet 1934; Garçon art. 405, no. 35.

Crim. 4 août 1933, Bull. 230; 4 déc. 1936, Bull. no. (٤)

407; 15 avril 1937, Bull. no. 227; 2 février 1939, Bull. no. 407; 18 déc. 1940, Gaz. Pal. 1941.1.156.

والتعليل السليم لهذا القضاء أن الثقة المنبعثة من صفة الجاني (الطبيب) تدعو الى تصديق مزاعمه في الكشف المزورة التي يقدمها رغم أنها ليست الا اقرارات فردية .

وواقع الأمر أنه في صدد استعمال المحررات المزورة فان مجرد استعمال محرر مزور منسوب الى الغير يعتبر في ذاته احتيالا عن طريق تدخل الغير لتأييده . فاذا لم يكن المحرر منسوباً الى الغير وجب أن تنبعث منه ثقة تدعو الى تصديق الجمهور اياه بحيث لا يعتبر مجرد كذب مكتوب عار . ويتحقق ذلك اما يكون المحرر مما يحمي القانون مثلاً بالعقاب على تزويره وفقاً للمعنى الذي أوضحناه في باب التزوير كما هو الحال بالنسبة الى المحررات الرسمية مثلاً ، أو اذا كانت الثقة تتعلق بشخص كاتب المحرر ، فتكون صفته الشخصية لا المحرر المزور وحده قد ساهمت في إيجاد المظهر الخارجي المؤيد للكذب .

فاذا اقترنت جريمة النصب مع جريمة التزوير يسأل الجاني عن الجريمتين ويحكم عليه بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد .

(ج) استغلال الصفة : قد يلجأ الجاني الى أى مظهر خارجي يؤيد كذبه ولا يستعين بآخر في تأييده ، وانما يستغل صفة المنبعثة من شخصه أو وظيفته فيدلي بأكاذيبه بناء على هذه الصفة التي تحمل الناس على تصديقه . ونتب الى الفرق بين استغلال الصفة بوصفه صورة من صور الطرق الاحتيالية وبين اتحال الصفة غير الصحيحة بوصفه أسلوباً مستقلاً عن أساليب النصب . ففي الحالة الأولى يعتمد الجاني على الثقة المنبعثة من صفة الحقيقية التي يحملها لكي يصدقه الناس (١) ، بخلاف الأمر في الحالة الثانية فان الجاني يعتمد على اتحاله صفة أخرى مزيفة لا يحملها . وبينما يشترط في استغلال الصفة بوصفه من طرق الاحتيال أن يتوخى أن يتوخى أحد الغايات التي يهدفها القانون — كما مسنين الآن — فانه

(١) مثل صفة الموثق Notaire (Grim 22 juill. 1971, Bull. 237)

(Cirm. 1er. avril 1968, Bull. 115).

وصفة مدير أحد فروع البنك وصفة العمدة :

لا يشترط في ائتمان الصفة غير الصحيحة أن يتجه الى احدى هذه الغابات لأنه يعتبر في ذاته أسلوبا للنصب مستقلا عن الأسلوب الأول وهو الطرق الاحتمالية .

ومثال استغلال الصفة ذلك أن يخفى مدير أحد البنوك المركز المالى لأحد العملاء باتفاق معه ، محرضا آخر على التعامل مع هذا العميل لتمكنه من استيلاء على أمواله (١) . وقد حكم بأنه اذا كان المتهم تمورجى في المعزل الطبى الذى ينزل فيه أخ المجنى عليها وتوصل بهذه الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ من النقود على زعم أنه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها فان ماصدر منه يعد من قبيل الطرق الاحتمالية (٢) . كما حكم بأنه اذا كان المتهم من رجال الدين وأوهم المجنى عليها أن فى امكانه أن يسحر لها ليصلحها مع زوجها وكانت صفته الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليها بصدق ادعائه فانه يكون مرتكبا لجريمة النصب (٣) .

والضابط في استغلال الصفة ألا يكتفى الجانى باستخدام صفته الحقيقة في الاستيلاء على مال الغير ، بل يجب أن يثبت أنه قد أساء استخدامها مستعينا بها على تعزيز أقواله المكذوبة (٤) .

Crim. 3 mars 1960, Bull. no. 139.

(١)

Crim. 30 nov. 1960, J.C.P. 1961.11.12240.

وانظر

حيث قضت محكمة النقض الفرنسية بعدم توافر النصب في حق احد وكلاء الدعاوى ، اوهم المتقاضى بضرورة دفع مبلغ من النقود لاعطائه مكافأة الى احدى موظفى المحكمة .

(٢) نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦١٥ ص

٧٦٥ .

(٣) نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، المحاماة س ٦ رقم ٧٧ ص ١٠٨ . وفى هذا المعنى حكم بأنه اذا كان المتهم مستخدما في عائلة المجنى عليه ومسكنا له ومترددا عليه بعد انقطاع المسكنة عليه ومعتبرا كما قال الشهود كواحد من عائلته وأفهمه أن فى امكانه أن يعيده الى الخدمة بواسطة مسكرتير مستشار الخزانة ويتوصل بسبب ذلك الى الحصول على مبلغ منه باسم دفعة الى المسكرتير المذكور كان ذلك نصبا (استئناف مصر فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ٨٨) .

(٤) نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٧٨ الطعن رقم ١٧١ سنة ٤٨ ق .

ويلاحظ أن الموظف العام الذي له شأن في التحصيل اذا حصل غير المستحق قانونا من الأفراد يرتكب جناية الغدر المنصوص عليها في المادة ١١٤ عقوبات فضلا عن جناية الاختلاس اذا استولى لنفسه على غير المستحق . كل ذلك بالإضافة الى جنة النصب في هذه الحالة (١) . وتعدد جريمة النصب مع هاتين الجريمتين تعددا ويحكم على الجاني بعقوبة الجريمة الأشد .

وتنبه الى أنه لا يجوز أن يصل استغلال الصفة الى حد استغلال النفوذ الحقيقي أو المزعم الذي يعتبر من الجرائم الملحقه بالرشوة .

٨٠٢ - الفاية من الايهام :

حددت المادة ٣٣٦ عقوبات الفاية من الايهام الأهداف الآتية : الايهام بوجود مشروع كاذب ، الايهام بوجود واقعة مزورة ، احداث الأمل بحصول ربح وهمي ، احداث الأمل بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال ، الايهام بوجود سند دين غير صحيح ، الايهام وجود سند مخالصة مزور . وتشترك هذه الفايات في أنها جميعا تهدف الى حمل المجنى عليه على الاعتقاد الكاذب بوجود شيء واقع أو احتمال وجوده مستقبلا . أما الشيء الواقع فهو مشروع كاذب ، أو واقعة مزورة ، أو سند دين غير صحيح ، أو سند مخالصة مزور . والشيء المحتمل فهو الحصول على ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال .

(١) وقد حكم بأن مسكرى البوليس الذي يستولى بعد تنفيذه حكما شرعيا على مبلغ من المال من شخص بابهامه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم يحق عليه العقاب عن جريمة النصب (نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ مجموعة النواحد ج ٢ رقم ٢٨٠ ص ٦١٠) . وقضى بأنه اذا حصل صراف مبلغا من الشخص موهبا اياه انه رسوم املاكه فان هذا العمل يعتبر نصبا ولو لم تصحبه اعمال خارجية ، وذلك بالنظر الى صفة الجاني (الزقازيق في ٤ مارس سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٨ ص ١٠٤) ومع ذلك قارن قضاء النقض اذ قضت المحكمة العليا بأن مجرد كون المتهم صرافا لا يمكن اعتباره من الطرق الاحتيالية اذ هي وظيفته الثابتة وهو لم يات عملا ايجابيا من شأنه ايهام المجنى عليه بنفوذه لا يملكه (نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٥٧ ص ١٦٤) .

(م ٥٧ - الوسيط في قانون العقوبات)

وقد يوحى ظاهر النص أن المشرع قد أورد هذه الغايات على سبيل الحصر مما لا يتصور معه قانونا الاحتيال بدونها^(١) ، بينما الواقع من الأمر أنه لا يتصور فعلا وقوع الاحتيال الا في نطاق هذه الغايات ، ذلك أن غاية الايهام بوجود واقعة مزورة واسعة المدى بحيث يمكن أن تتسع لكافة الصور الأخرى وغيرها . وقد عدل مشروع قانون العقوبات الجديد (المادة ٤٥٣) عن تحديد الغاية من الطرق الاحتيالية ، وهو ما تقيده لأن الغاية من الاحتيال لن تتعدى الايهام بوجود شيء حقيقى حال أو مستقبل .

وسوف نبين فيما يلى المقصود بانغايات التى أوردتها المادة ٣٣٦ عقوبات ، ففى ذكرها زيادة فى ايضاح المقصود بالطرق الاحتيالية .

٨٠٤ - (١) الايهام بشيء واقع :

١ - **الايهام بوجود مشروع كاذب :** ويقصد بالمشروع كافة صور النشاط المنظم للقيام ببعض الأعمال . وليس بشرط أن يتخذ المشروع المنشأة أو الشركة أو المؤسسة^(٢) بل انه يتسع لكافة صور الجهود المنظمة لتحقيق غرض معين سواء اتخذ شكل الشركات أو البنوك أو الجمعيات أو الحفلات الخيرية أو المسابقات . مثال ذلك من يستأجر شقة ويضع فيها بعض المكاتب والموظفين ويلق لوحه على باب الشقة فيفيد أن بداخلها شركة لبيع اراضى البناء ، أو من يدعو الى اقامة حفلة خيرية وهمية لجمع التبرعات . ومن ينظم مسابقة وهمية من السهل الحصول فيها على الربح^(٣) ، ومن ينظم محاضرات وهمية بقصد جمع المال فقط^(٤) .

(١) انظر فى هذا المعنى عمر السعيد رمضان ص ١٧٨ ومحمود نجيب حسنى ، القسم الخاص طبعة ١٩٥٥ ص ٣٣٧ .

(٢) Garçon, art 405, no. 50 ; Garraud, t. 6, no. 2559.

(٣) 1968, Dalloz, 1968. 451 ; 2 Fév. 1972, Dalloz, 1972, somm. 73.

Crim. 6 Janv. 1962, Bull. 1962, no. 11 ; Crim. 1 Février.

وقد قضى فى فرنسا بادانة رئيس كنيسة فرنسية نظمت محاضرات وهمية لبث بعض الافكار الدينية مستهدفة مجرد الحصول على المال .

(٤) (Paris, 14 Février 1978, Rev. sc. crim. 1978, p. 358).

ولا يشترط أن يكون المشروع كله وهما بل يكفي لوقوع الاحتيال أن يكون المشروع قائما بنشاط تجارى معين طالما أن الجاني قد أوهم المجنى عليه باتساع دائرة نشاطه وأعماله عما يقوم به فعلا (١) وتقع الجريمة ولو كان في قدرة الجاني القيام بما وعد به طالما كانت نيته قد انصرفت الى مجرد الاستيلاء على المال دون تحقيق المشروع الموعود به (٢) .

٢ - الإيهام بوجود واقعة مزورة : والمعنى الضيق للواقعة المزورة هو حدث أمر غير حقيقي ، مثال ذلك إيهام المجنى عليه بقدرته على شفاؤه من الأمراض (٣) أو معرفة الغيب ، أو إيهام شركة للتأمين بحدوث سرقة أو حريق (٤) .

٣ - الإيهام بوجود سند دين غير صحيح : ويتحقق ذلك بإيهام المجنى عليه بأنه مدين له وسعى الى ذلك عادة بتقديم مستند مزور . مثال ذلك الموظف الذى يقدم لشركة التى بها فواتير مزورة من بعض الجهات بقيمة المبالغ التى صرفها والتى يطلب استردادها (٥) ، وطبيب الشركة الذى يقدم إليها كشفا مزورا بأسماء المرضى من موظفى الشركة الذين ترددوا عليه للحصول على مبالغ تزيد عن مستحقاته الحقيقية . ومن المتصور أن يكون الإيهام بعلاقة المديونية عن طريق الاستعانة بأحد الشهود . ولا يشترط

Crim. 8 Février 1956, Bull. no. 144.

(١) انظر :

وقد قضت محكمة النقض أنه اذا كان المشروع الذى عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع وهمي وثبت أنه لم يغال في تقديره وتقديره ما تحقنه المشروعات المماثلة من أرباح فإنه لا يرتكب جريمة النصب باستعمال الطرق الاحتيالية (نقض ١٤ ابريل سنة ١٩٥٣ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٥٨ ص ٧١٦) .

(٢) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ مجموعة الاحكام س ٢١ رقم ٢٩٤

ص ١٢١٢ .

Crim. 6 mars 1957 Sirey 1957, p. 333.

(٣)

Crim. 14 Juin 1977, D. 1978, p. 127 ; Bouzat, chronique, (٤)

Rev. sc. 1978, p. 360.

(٥) اذا كانت الشركة تساهم الحكومة فيها بأى نصيب يسأل الجاني عن جنائية استيلاء بغير حق على أموال القطاع العام .

أن يكون المجنى عليه مدينا في الأصل للجاني بل تقع جريمة النصب لو كان الهدف من الاحتيال ايهام المجنى عليه بأنه مدين للجاني بمبلغ يزيد عما هي مدين به فعلا .

٤ - **الايهام بوجود سند مخالصة مزور** : وتشمل في أن الجاني يريد أن يوهم المجنى عليه بأنه قد أوفى بدينه اليه أو التزامه نحوه لكي يحمله على اعطائه المخالصة أو الوفاء بالتزامه المقابل . مثال ذلك أن يوهم الجاني المجنى عليه بأنه سدد دينه اليه للحصول على مخالصة بهذا الدين (١) ، أو أن يوهم المشتري البائع بأنه قد سدد اليه الثمن للحصول على الشيء المبيع . وقد تتم هذه الحالة في صورة عكسية وذلك بأن يوهم الجاني المجنى عليه بأنه قد حرر له مخالصة بالدين حتى اذا ما حصل على نقوده تبين أن المخالصة تحمل توقيع شخصا آخر أو أنها لا تفيد سوى الوفاء بجزء من الدين . ويلاحظ أن التعبير يلفظ السند المزور هنا لا يقصد به أكثر من السند غير الصحيح . كما يراد بالسند هنا مطلق الالتزام . فالذى يوهم المجنى عليه بأنه سدد التزامه نحوه - ولو لم يقدم اليه مستندا يفيد ذلك - يقع منه الاحتيال وفقا لهذه الصورة .

٨٠٥ - (ب) **الايهام بشيء محتمل** :

١ - **احداث الأمل بحصول ربح وهمي** : ويراد به ايهام المجنى عليه باحتمال حصوله على فائدة مستقبلا .

(١) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان المتهم قد اوهم الدائن برغبته في سداد دينه اليه ودفع تأييدا لزعمة مبلغا من النقود ووقع سندات بما يوازي قيمة الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل له عن الحجز ، حتى اذا ما تم له ما اراد اخذ صبورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة ثم عاد مبلغا المجنى عليه بأن الشركة لم تقبل هذه المخالصة منه واسترد منها ما دفعه من نقود وسندات بعد ان اعاد اصل المخالصة (نقض ١٠ يونية سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٦٥ ص ٦٥١) . وهذا الحكم محل نظر بالنسبة الى صلاحية صورة المخالصة كموضوع للنصب . وسنبحث ذلك فيما بعد .

فالمربح هنا لا يقصد به معناه الاقتصادي وإنما يتسع مدلوله الى مطلق الفائدة مادية كانت أو معنوية . مثال ذلك ايهام المجنى عليه بقدرته على تحويل النحاس الى ذهب أو الحصول على ربح من وراء احدى الصفقات (١) أو قدرته على ضمه لعضوية احدى الجمعيات أو النوادي التي تشترط للانتماء اليها شروط معينة .

٢ - احداث الامل بتسديد المبلغ الذي اخذ بطريق الاحتيال :
ويتحقق ذلك بجعل المجنى عليه يتوهم بأنه سوف يسترد ماله الذي سلمه الى الجاني . مثال ذلك من يحصل على مبلغ من النقود مقابل رهن شيء يتبين فيما بعد أنه مزيف أو لا قيمة له . ومن يحصل على النقود مقابل اعطاء كميالة بالمبلغ ثم يتبين أن الجاني قد أشهر افلاسه وقت الاقتراض .

٨٠٦ - معيار الايهام :

والآن وقد حددنا مم تتكون الطرق الاحتيالية يهنا أن نحدد معيار الايهام الذي تتوخاه هذه الطرق . هل هو معيار موضوعي ينظر فيه الى الشخص المعتاد أم هو معيار شخصي ينظر فيه الى شخص المجنى عليه ؟

لو تمسكنا بحرفية النص قلنا أن القانون يأخذ بالمعيار الموضوعي ، قلنا الى أن المادة ٣٣٦ عقوبات قد استعملت تعبير « ايهام الناس » لا « ايهام المجنى عليه » (٢) .

(١) مثال ذلك ان يزعم الجناة للمجنى عليه بأن السلطات البريطانية في منطقة القندل تطرح صورا مكررة لبعض الأوراق المالية المصرية باقل من قيمتها بقصد اغراق السوق بها وأنه في استطاعتهم أن يحصلوا على مائة جنيه مقابل مبالغ أربعين جنيها (انظر نتض ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٢٣ ص ١٨٨) . ويلاحظ أن محكمة النتض قد تقضت حكم محكمة الموضوع للقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وهو لا يمس صحة تكييف الواقعة باعتبارها نصبا فيما لو كان التسبب سليما .

(٢) تلافى مشروع قانون العقوبات الجديد هذا التعبير واقتصر على مجرد النص على الطرق الاحتيالية دون أن ينص على الفية منها تاركا الامر للفقه والقضاء .

الا أنه لا يجب الوقوف عند هذا التعبير مالم يكن متفقا مع مفهوم الجريمة في حدود نموذجها القانوني ، وخاصة وأن المشرع لم يمن بصياغة هذه المادة فجرت على استعمال عبارات غير دقيقة عند تحديد الغاية من الايهام . والمشكلة الآن هي : هل يشترط في الطرق الاحتمالية أن تكون على قدر خاص من الاتقان بحيث لا يخدع بها سوى شخص معناد من الناس ، أم أنه يكفي أن تكون قد وصلت الى قدر من شأنه أن يخدع المجنى عليه ولو كان من البسطاء ؟

هناك حقيقتان لا بد من ادراكها لتحديد النموذج القانوني للطرق الاحتمالية في جريمة النصب (الأولى) أن قانون العقوبات بحسب طبيعته قانون واقعي لا يقوم على الافتراضات والمجازات . كما أنه في الوقت ذاته يكفل الحماية لكافة أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم الذهنية . (الثانية) أن القانون لا يعاقب على مجرد الاحتيال الا اذا قام على فعل ينطوي على خطورة معينة . وقد حدد القانون معيار هذه الخطورة في ثلاثة أساليب هي الطرق الاحتمالية ، والتصرف في ملك الغير واستعمال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . وبالنسبة الى الأسلوب الأول فالحد الأدنى لصفة الخطورة في الفعل هو أن يتجاوز مجرد الكذب أي لا بد من عنصر يضاف الى الكذب .

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين ، يتبين أن جريمة النصب باستعمال طرق احتمالية تقع على كافة أفراد المجتمع بشرط أن يكون الاحتيال قد تجاوز مجرد الكذب . وليست هناك صعوبة اذا وقعت الجريمة تامة بأن استولى الجاني على مال المجنى عليه نتيجة للطرق الاحتمالية التي بذلها معه . ففى هذه الحالة لا محل مطلقا للبحث فيما اذا كانت هذه الطرق من شأنها ان تخدع غير المجنى عليه أم لا (١) ، وانما ينصب البحث فقط حول ما اذا كان الجاني قد قام بقسط يزيد على مجرد الكذب أم لا وذلك لاستيفاء شروط الخطورة في فعل النصب على النحو الذي حدده القانون . وعلة ذلك أنه

وقد أفلحت خديمه الجاني لا محل للبحث في درجة تأثير الخديعة على عامة الناس ، لأن حماية القانون تشمل المجنى عليه نفسه لو كان من البسطاء ، بل ان هؤلاء أحق بحماية القانون من حياثل المحتالين . والصعوبة الحقيقية في الموضوع هو عندما يقف تنفيذ الجريمة أو يخبب أثرها لسبب لا دخل لارادة الجاني فيه، هل من شروط في الطرق الاحتمالية لاعتبار الواقعة شروعا؟ نرى التمييز بين حالتين (أ) حيث يقع المجنى عليه في الغلط (ب) حيث لا يقع المجنى عليه في الغلط وانما يتنبه الى الاحتيال فيكشفه . في الحالة الأولى يتعين القول بتوافر الشروع طالما أن الفعل الذي أتاه الجاني قد حقق أثره وهو ايقاع المجنى عليه في الغلط ، ولا عبرة بعد ذلك بما اذا كانت النتيجة لم تتحقق . وفي الحالة الثانية يتعين اللجوء الى معيار واقعي قوامه الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه ، وتدخل فيها ثقافته وحالته الاجتماعية وخبرته . فيكون السؤال عندئذ هل الطريقة التي التجأ اليها الجاني من شأنها أن تخدع شخصا معتادا في مثل ظروف المجنى عليه ؟ ويستبعد في هذه الحالة ما يعرفه المجنى عليه بصفة خاصة من معلومات غير نشاط الجاني المريب كما اذا كان ضابط شرطة وتخفى لكي يقبض على المجنى عليه متلبسا فهذه معلومات خاصة لا دخل لها في تقدير معيار الاحتيال . فاذا كانت الاجابة بالاجاب كذا في مرحلة الشروع واذا كانت بالنفي ، فلا جريمة في الامر .

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن الطرق الاحتمالية كانت مفضوحة ، الأمر الذي يجعل الجريمة مستحيلة استحالة مطلقة من حيث الوسيلة (١) .

٨٠٧ - استصدار الأحكام بطريق الاحتيال :

بيننا فيما تقدم أن الاحتيال ينصرف الى المجنى عليه ، فهل يمكن أن ينصرف الى القضاء توصلا بطريق غير مباشر الى الاستيلاء على المال من أحد الأفراد ؟ كمن يرفع دعوى على آخر أمام المحكمة مطالبا اياه بأمر غير حقيقى ثم يقدم للمحكمة تأييدا لطلبه سندات غير صحيحة أو يستعين

(١) انظر الدكتور القللى ص ١٧٦ وقارن الدكتور محمود مصطفى حيث يأخذ بالمعيار الموضوعى ، القسم الخامس ص ٥١٥ .

بشهود زور حتى يحصل على حكم لصالحه وينفذه على المدعى عليه ؟ هل يمكن القول في هذه الحالة بتوافر الطرق الاحتمالية وبالتالي وقوع الجريمة ؟ لا صعوبة أولا بالنسبة الى اتخاذ الاجراءات القضائية كطريقة من طرق الاحتمال لرفع الدعوى أو تقديم الشكوى أو ارسال اذار على يد محضر، فكل هذه الاجراءات قد يستعين بها الجاني لاجادة حبه أكاذيبه فينخدع المجنى عليه ويسلمه أمواله دون حاجة الى صدور حكم القضاء . مثال ذلك أن يصطنع الجاني حادثا وهميا وقع ضحيته ويدعى كذبا أن المجنى عليه قد تسبب في هذا الحادث ثم يقدم ضده بلاغا للنيابة العامة وبعد ذلك يتفاوض معه على الصلح أو التنازل عن بلاغه مقابل دفع مبلغ من النقود . في هذه الحالة لاخلاف حول وقوع جريمة النصب (١) .

ولكن ماذا يكون الحل لو استمر الجاني في الاجراءات القضائية حتى استصدر حكما لصالحه من القضاء ؟ لقد أثار هذا السؤال مشكلتين : (الأولى) هل يجوز توجيه الطرق الاحتمالية نحو عقيدة القاضي بدلا من الأفراد (الثانية) تفترض جريمة النصب أن يسلم المجنى عليه الشيء نتيجة وقوعه تحت برائن الاحتمال ، فما هو الشيء الذي سيحصل عليه الجاني في هذا المثال ، هل هو الحكم ؟ أم هو الاموال التي سيدفعها المجنى عليه تنفيذا للحكم ؟

وعدا هاتين المشكلتين ، فانه من المؤكد أن استعمال الاجراءات القضائية في حد ذاته يعتبر من الطرق الاحتمالية (٢) .

Maurice Rolland : L'escroquerie « au jugement », La chambre criminelle et sa jurisprudence; Recueil d'études en hommage à la mémoire de Maurice Patin, Paris 1965, pp. 362 et s. ; Garçon, art. 405, no. 25, Bouzat, Rev. sc. crim. 1973. 707 ; Crim. 19 juin 1936, Sirey 1937.1.313.

Garçon, art. 405, no. 103.

(٢)

لقد اتجه القضاء الفرنسي الى وقوع جريمة النصب عند الاستيلاء على المال تنفيذا لحكم صدر بناء على تقديم مستندات مزورة (١) . واعتبر مجرد تقديم هذه المستندات شروعا في نصب اذا لم تصل الحكم (٢) . وأيده جانب من الفقه الفرنسي (٣) بينما عارض البعض الآخر (٤) .

وقد انتقد الاتجاه الى اعتبار الواقعة نصبا في هذه الحالة بناء على أن القاضي مكلف بحكم عمله بتحري الصدق في ادعاءات المتقاضين وكشف غشهم وحتياهم ولا يتصور وقوعه هو تحت تأثير الاحتيال . هذا فضلا عن أن تجريم النصب شرع لحماية الأفراد من الوقوع في برائن الاحتيال ولم يشرع لحماية القضاء الذي يكفل القانون حمايته بالاجراءات والضمانات القضائية . هذا بالإضافة الى أن استصدار حكم على المجنى عليه ليس من الغايات التي حددها القانون لكي تتجه اليها الطرق الاحتيالية . وأخيرا فإن النصب يفترض تسليم المجنى عليه للجاني الشيء موضوع النصب ، وهو أمر لا يتوافر في هذا الحالة لأن ورقة الحكم لا يمكن اعتبارها شيئا ولا تصلح لاعتبارها محلا للنصب (٥) .

ولكننا نلاحظ على هذه الانتقادات ما يلي :

١ - قد يقع القاضي في الغلط نتيجة للغش الصادر من أحد أطراف الخصومة وقد شرع القانون طلب إعادة النظر لتفادي هذه النتيجة في حالة الحكم البات وفي حدود معينة .

٢ - الفكرة في هذا الموضوع ليست في الاحتيال على القاضي وإنما في الاحتيال على المجنى عليه . وما الحكم القضائي الا جزء من الطرق

Cour de Paris 22 Février 1963, 27 Juin 1963, 26 Mai 1964, (J.C.P. 1964.2.13845).

Cass. 14 Mars 1972, Gaz. Pal. 1972.2.738 ; 22 Mars 1973, D. 1973.379.

Garraud, t. V, no. 2565 ; Maurice Rolland, p. 271. (٣)

Garçon, art. 405, no. 977. (٤)

Maurice Rolland, pp. 268-270. (٥) انظر هذه الانتقادات في
محمد مصطفى القلي ١٩٨ .

الاحتمالية التي يسمى اليها الجاني • وفي الأحوال الأخرى للنصب لا بأس من وقوع الطرق الاحتمالية على وكيل المجنى عليه أو على مستشاره حتى يقتنع هذا الأخير ويشير بدوره على المجنى عليه بصحة ادعاءات الجاني • فتكون الطرق الاحتمالية هي التي حملت المجنى عليه بلسان وكيله على التسليم • وعلى ضوء ذلك يمكن القول عند استصدار الأحكام بطريق الاحتمال أن الطرق الاحتمالية هي التي تحمل المجنى عليه بناء على الحكم القضائي على تسليمه المال •

٣ - أما القول بأن استصدار الأحكام ليس من الغابات التي حصرها القانون لكي يتجه اليها الاحتمال فمردود بأن الغاية من الطرق الاحتمالية ليس هو استصدار الأحكام وإنما الإيهام بسببها ، فمن يرفع دعوى على آخر مطالبا إياه بسداد دين غير حقيقي عليه يكون الغرض من الاحتمال هو الإيهام بوجود سند دين غير صحيح، وليس الحصول على الحكم بالمديونية. فالحصول على الحكم ليس إلا وسيلة لا غاية في ذاته (١) •

٤ - أن جريمة النصب - في رأينا - لا تقوم بمجرد صدور الحكم ، فهو ليس الغاية النهائية للجاني • بل أنه حتى صدور الحكم لا تعدى الواقعة مرحلة الشروع في النصب حتى يسلم المجنى عليه المال الى الجاني تنفيذا لهذا الحكم •

واذن ففي رأينا ، يجوز وقوع جريمة النصب ولو استعان الجاني بطريق احتمالية استهدفت الحصول على حكم قضائي • ولكننا نضع على ذلك قيда هاما مستمدا من النموذج القانوني لجريمة النصب كما حددها القانون • وهذا القيد هو أن يكون المجنى عليه قد وقع غلط تحت تأثير الاحتمال الذي نصب عليه • أما اذا كان المجنى عليه يعلم تماما بكذب ادعاءات الجاني وزيف تصورات ، ولم يسلم المال الى الجاني الاتنفذا لحكم القضاء ، فان جريمة النصب لا تكون متوافرة • وقد تقع في هذه

(١) هذا بالإضافة الى أنه في القانون المصري فان الاحتمال للإيهام بوجود واقعة مزورة من الاتساع بحيث يشمل كافة صور الاحتمال ولو لم يذكره القانون •.

الحالة جريمة الشروع في النصب اذا لم يكشف المجنى عليه كذب ادعاءات الجاني الا أثناء سير الدعوى . ولنضرب المثال الآتي لايضاح هذا التقييد :

افتعل (أ) حادث سرقة وهمية لسيارته المؤمن عليها وأبلغ الشرطة بذلك وطالب شركة التأمين بشئنها فاعتضت الشركة على ذلك بناء على تأخره في التبليغ عن السرقة وفقا لما تنص عليه شروط العقد ، فرفع (أ) دعوى على الشركة يطالبها فيها بقيمة السيارة وقدم للمحكمة أدلة مزيفة تدل على وقوع السرقة . فقضت المحكمة بطلباته وقضت الشركة هذا الحكم .

في هذا المثال كان موضوع الادعاء هو سرقة السيارة ، وقد خدعت به الشركة وقد توصل الجاني في سبيل الاستيلاء على أموال الشركة الى استصدار حكم قضائي ، في هذه الحالة تقع جريمة النصب . فإذا فرضنا أنه أثناء نظر الدعوى علمت الشركة أن ثمة سرقة لم تحدث وجادلت في ذلك أمام المحكمة ، في هذه الحالة تقع جريمة شروع في النصب . أما اذا كانت تعلم سلفا وقبل رفع الدعوى بكذب ادعاءات الجاني فيما يتعلق بسرقة السيارة فلا جريمة في الأمر .

§ ٢ - التصرف في ملك الغير

٨٠٨ - تمهيد :

يشتمل الأسلوب الثاني للاحتيال في التصرف في ملك الغير . وقد أدخله المشرع في عام ١٩٠٤ حتى لا يفلت من العقاب المحتالون الذين يسلبون أموال الناس بواسطة التصرف في ملك الغير . ووجه الدقة في الموضوع أن مجرد التصرف في ملك الغير لا يعدو أن يكون كذبا شفويا أو مكتوبا يدعى فيه الجاني أنه مالك للشيء المبيع ، ولا يعتبر وحده من الطرق الاحتمالية ما لم يدعم بمظهر خارجي ، وحماية للمعاملات التجارية بين يدعمه الجاني بأي مظهر خارجي .

ويشترط لتوافر هذا الأسلوب شرطان :

(١) التصرف في ملك الغير . (٢) أن يكون الجاني غير مالك للشيء .
وليس له حق التصرف فيه .

٨٠٩ - (١) التصرف في ملك الغير :

ويقتضى تحديد الشرط بحث مسألتين هما : (١) معنى التصرف (٢) محل التصرف . أما عن محل التصرف فانه ينصرف الى العمل القانوني الذي من شأنه نقل ملكية الشيء أو انشاء حق عيني عليه أصلي أو تبعي . ومثال التصرف الذي من شأنه نقل الملكية البيع والمقايضة والهبة ، أما التصرف الذي من شأنه انشاء الحق العيني فهو الرهن (١) وتقرير حقوق الارتفاق والانتفاع .

ويستوى في هذا التصرف أن يكون شفوياً أو مكتوباً . ولا يخضع لاثبات هذا التصرف لقواعد قانون الاثبات المدني التي تشترط الكتابة بالنسبة الى التصرفات القانونية التي تزيد قيمتها عن عشرين جنيهاً . وذلك لأن التصرف يمثل عنصراً في الركن المادي لهذه الجريمة . ومن ثم فهو مظهر من مظاهر عدم المشروعية والخروج عن القانون ، فيعامل في ظنر قانون العقوبات معاملة الوقائع المادية التي يجوز اثباتها بأي طريق . وهو على أية حال ليس تصرفاً (قانونياً) لأن القانون لا يرتب عليه أثراً .

وبالنسبة الى محل التصرف فيستوى أن يكون عقاراً أو منقولاً . وفيما يتعلق بالتصرف في المنقول المملوك للغير فعادة ما يقتزن هذا الفعل بجريمة أخرى كالسرقة أو خيانة الأمانة الأمر الذي يسهل له الحصول على حيازة المنقول ثم التصرف فيه الى الغير (٢) . ولا يشترط وقوع هذا الاحتيال أن يسلم الجاني المنقول بل يتم بمجرد التصرف .

(١) انظر تنض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٢١٤ ص ١١٣٦ .

(٢) فاذا استولى (١) على درجة وجدها في الطريق العام بنية تملكها ثم باعها لى آخر واستولى على ثمنها ، فانه يرتكب جريمتين : الأولى هي السرقة والثانية هي النصب عن طريق التصرف في ملك الغير . فاذا كان (١) قد استاجر هذه الدراجة للانتفاع بها فترة معينة فباعها الى آخر واستولى على ثمنها ، فانه يرتكب جريمتين الأولى جنابة الأمانة والثانية هي النصب عن طريق التصرف في ملك الغير . وسوف نوضح فيما بعد المقصود بخيانة الأمانة .

ويلاحظ بالنسبة الى العقار أن مجرد التصرف فيه يتحقق به عنصر الاحتيال في جريمة النصب ، ولو لم يتمكن المجنى عليه من تسجيله أو نقل حيازته اليه . فبمجرد تحرير العقد الابتدائي ببيع عقار لا يملكه البائع ولا يتمتع بحق التصرف فيه ، واستيلائه على عربون الثمن بنا على هذا العقد تقع جريمة النصب كاملة ولو لم يمكن الجاني المجنى عليه من تسجيل العقار المبيع أو لم يسلمه اليه . وهنا نود التنبيه الى أن محل النصب هو المال المنقول الذي استولى عليه الجاني من المجنى عليه نتيجة تصرفه في العقار المملوك الى الغير . فلاحتمال قام بالتصرف في العقار إلا أن جريمة النصب نفسها قامت على المال المنقول الذي تسلمه الجاني بسبب هذا التصرف . والمجنى عليه في النصب هو المشتري الثاني لا المشتري الأول ، لأن المشتري الأول هو المالك الحقيقي ، أما المشتري الثاني فهو الذي تم الاستيلاء على ماله ببيع الشيء اليه مرة ثانية .

٨١٠ - (٢) ألا يكون مالكا للمحل وليس له حق التصرف فيه :

لا يخرج التصرف في المال عن أحد الفروض الآتية :

- (أ) أن يكون المتصرف مالكا للمال وله حق التصرف فيه .
- (ب) أن يكون المتصرف غير مالك للمال وله التصرف فيه .
- (ج) أن يكون المتصرف مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه .
- (د) أن يكون المتصرف غير مالك للمال وليس له حق التصرف فيه .

وسوف نعالج فيما يلي كلا من هذه الفروض الأربعة حتى يتحدد نطاق هذا الشرط الثاني .

(١) ان يكون المتصرف مالكا للمال وله حق التصرف فيه :

في هذا الفرض لا يتوافر الاحتمال بالمعنى الذي أراده القانون في هذا الموضوع . ولا يحول دون ذلك أن يكون المتصرف قد بيت النية وقت تعاقد على عدم اتمام الصفقة أو على عدم تسليم الشيء المبيع . وفي هذا المعنى قضى بما مؤداه أنه اذا كان المتهم مستعينا ببعض السماسرة قد أوهم المجنى عليه برغبته في أن يبيع لكل منهم المنزل المملوك له ولوالدته ولاخته ، وقدم الى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر اليه من شركائه ،

وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العربون ويحرر
بالبيع عقدا ابتداءً ثم يتمتع عن تحرير عقد نهائي قابل للتسجيل ، فان
استعانته بسمار لايجاد مشتر للمنزل وتقديمه مستندات الملكية وعقود
الايجار وسند الوكالة عن والدته وأخوته ، واحضار هؤلاء وتقريرهم
بالموافقة على البيع - كل هذا لا يكون احتيالا بالمعنى القانوني مادام المتهم
كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية الى
أحد المشتريين لعدم تسجيل العقد (١) .

والفرض في هذه الحالة أن يكون المتصرف مالكا لجميع المال الذي
تصرف فيه ، والا فانه تتوافر في حقه جريمة النصب اذا هو تصرف في جزء
لا يملكه بغير نيابة عن شركائه (٢) .

(ب) ان يكون المتصرف غير مالك للمال وله حق التصرف فيه :
وهذا هو شأن النائب الذي تخوله النيابة سلطة التصرف في ملك الأصيل .
ولا عبرة بما اذا كانت النيابة قانونية كالولاية على النفس أو تعاقدية
كالوكالة . وبديهي أن الاحتيال غير متوافر في هذا الحالة لأن تصرف
النائب تمسح آثاره الى الأصيل .

ولكن ما الحكم اذا تصرف النائب في المال لا بوصفه نائبا وانما
بوصفه مالكا أصيلا أى ادعى أن المال مملوك له . لا جدال في وقوع جريمة
النصب في هذه الحالة . لأن النائب يجب أن يتصرف في المال باعتباره نائبا
لا أصيلا ، فاذا هو اضرف عن حدود النيابة كان شأنه الغير . فمثلا من
يسلم يسلم سيارته الى وكيله لبيعها لحسابه فيبيعه هذا الأخير باسمه
لا بوصفه وكيلاً ، فانه يرتكب جريمتين الأولى هي خيانة الأمانة والثانية
على النصب عن طريق التصرف في ملك الغير .

(١) نقض ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد جـ ٥ رقم ٢٦٨ ص ٥٢٥ .

(٢) ارجع الى تفصيل هذا الموضوع في جريمة السرقة .

(ج) أن يكون المتصرف مالكا لئمال وليس له حق التصرف فيه :
قد يحدث في بعض الأحوال الاستثنائية أن يملك المتصرف المال ثم لا يكون له حق التصرف فيه ، إما بسبب الحجز على أمواله أو رهنها أو الحجز عليه أو الحكم عليه بعقوبة جنائية (المادة ٢٥ / ٤ عقوبات) أو وضعه تحت الحراسة .

اختلف الرأي في هذه الحالة ، فذهب العميد الدكتور محمد مصطفى القللى (١) الى العقاب في هذه باعتبار الواقعة نصبا وذلك على أساس أن حالة المالك المحتال الذى ليس له حق التصرف هي أخطر صور الاحتيال اذ من السهل أن يخدع الناس بمظهر الملكية فيستغل جهلهم . ولكن محكمة النقض المصرية ذهبت خلاف هذا الرأي فقضت بأنه لا يسأل عن نصب من يبيع أطيانه المحجوز عليها بعد اخطاره بتنبيه نزع ملكيتها وتسجيل هذا التنبيه ، وذلك لأن تسجيل تنبيه نزع الملكية وإن كان يترتب عليه غل يد المدين في التصرف في العقار إلا أنه لا يخرج العقار من ملكه (٢) .

وواقع الأمر أنه لا خلاف في أن ادعاء المالك بأنه يملك التصرف خلافا للواقع كذب مقبت ، ولكن الخلاف الآن هل يكون هذا الكذب وحده الأسلوب الثانى من أساليب الاحتيال ، أم لا بد من تدعيمه بمظاهر خارجية حتى يندرج تحت الأسلوب الأول (٣) . والراجع عندنا أن حرمان المالك من التصرف في ملكه لا يجعل الواقعة نصبا بمجرد تصرفه فيما يملك .

(١) انظر مؤلفه في جرائم الاموال ، المرجع السابق ص ٢١٨ و ٢١٩ .
(٢) نقض ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢٦ ص ٣٠٣ . ومع ذلك راجع أسباب هذا الحكم حيث ورد بها ما يفيد أن المحكمة من الوجهة المدنية ترى أن حرية المدين في التصرف في العقار المتزوجة ملكيته باقية حتى تسجيل تنبيه نزع الملكية .

(٣) لم تجد محكمة النقض نساء في اعتبار الواقعة نصبا عند ما تبينت ان الكذب المذكور كان مدعما بمظاهر خارجية . وتحصل الواقعة التي عرضت على محكمة النقض ان شخصا محجوزا عليه للمنزل عليه وامراختصاص فرهن المنزل مخفيا أمر الحجر عن المجنى عليه كما أخفى عنه أن العقار عليه حق اختصاص بأن استخراج شهادة مزورة من محكمة مصر الابتدائية تفيد أن المنزل خال من التصرفات والتسجيلات . (انظر نقض ١٥ يولية سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٤٨٤ ص ٦٠٩) فقد استندت المحكمة في اعتبار الواقعة نصبا الى أن الجاني قد ارتكب الاسلوب الاول من الاحتيال وهو الطرق الاحتيالية .

فالواضح من نصوص القانون أنه لا بد من توافر الشرطين معا لا أحدهما فحسب لوقوع الاحتيال ، وهما عدم الملكية وعدم القدرة على التصرف .
على أن المالك الذى يتصرف على الرغم من حرمانه من التصرف يقع تحت طائل النصب اذا هو استخدم طرقا احتيالية لايهام المجنى عليه بقدرته على التصرف وتنفيذ التزاماته اذا ما تشكك المجنى عليه في هذه القدرة .

(د) ان يكون التصرف غير مالك للمال وليس له حق التصرف فيه :
هنا ، وهنا فقط يقع الاحتيال بمجرد التصرف . ويستوى في هذه الحالة أن يكون الجانى مالكا للشيء قبل التصرف فيه ، طالما أنه كان وقت التصرف غير مالك .

ولا يعتبر احتيالا اذا تصرف المالك فى ملكه ثم عجز أو امتنع عن نقل ملكيته الى المشتري . بل ولايتوافر الاحتيال اذا كان السبب فى ذلك هو زوال صفة الملكية عن المالك بسبب صدور قرار من الحكومة بالاستيلاء على المال ونزع ملكيته أو بسبب بيعه للمغير ومبادرة هذا الأخير بتسجيله قبل المشتري الأول . فالعبرة اذن بكون الجانى غير مالك وليس له حق الصرف ، هو بوقت التصرف فى المال لا قبله ولا بعده .

§ ٣ - انتحال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

٨١١ - تحديد :

لئن كان مجرد الكذب العادى لا يكفى وحده لتوافر الطرق الاحتيالية ، الا أنه اذا ورد هذا الكذب على الاسم أو الصفة ، كان له أثره وخطورته .
وعلة ذلك أنه فى المعاملات التجارية بين الناس لم تجر العادة على اثبت من الاسم أو الصفة انتهى يتحلها الغير الا فى أحوال خاصة . وتقديرا لذلك اعتبر المشرع أن مجرد انتحال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة يعتبر وحده أسلوبا قائما بذاته من أساليب الاحتيال (١) .

(١) فارن عكس ذلك نقض ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة التواعد ج ٢ رقم ٥٣١ ، ١٩٠ ، وقد استقر قضاء محكمة النقض بعد ذلك على أن مجرد اتخاذ صفة غير صحيحة يكفى وحده لتوافر الاحتيال ولو لم يكن مصحوبا بأفعال خارجية مزع هذا الادعاء (نقض ٦ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٢٩ ص ٣٢٤ ، نقض ٦ مايو سنة ١٩٥٢ س ٣ رقم ٣٧٠ ص ٩٦٦ ، نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٥ س ٦ رقم ٣٦٦ ص ١٢٥١ ، نقض أول مارس سنة ١٩٧٦ ص ٢٧ رقم ٦٠ ص ٢٨٢) .

ويلاحظ على هذا الأسلوب من أساليب الاحتيال ما يلي :

١ - يستوى في انتحال الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة أن يكون شفوياً أو مكتوباً . فإذا كان مكتوباً وتوافرت فيه عناصر جريمة التزوير ، تعين مساءلة الجاني عن التزوير والنصب باعتبارهما جريمتين من مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة فلا يحكم عليه بغير عقوبة الجريمة الأشد .

٢ - يجب أن يكون الانتحال ايجابياً . فلا يكفي أن يعتقد المجنى عليه بأن الجاني له صفة معينة فيسلمه المال بناء على هذا الوهم ، ما لم ينتحل الجاني فعلاً هذه الصفة الكاذبة . وقد يحمل الجاني صفة معينة ثم تزول عنه ولا يخبر المجنى عليه بزوالها عنه ، فيسلمه هذا الأخير المال بناء على هذه الصفة . في هذه الحالة لا يتوافر الاحتيال .

٣ - لا يجوز أن يكون الادعاء مفضوحاً بأن يتناقض مظهره الخارجى بصورة مكشوفة واضحة مع الصفة التى انتحلها . ويشترط فى هذه الحالة أن يكون التناقض المكشوف واضحاً للشخص المعتاد فى مثل ظروف المجنى عليه . على أنه اذا خدع المجنى عليه فعلاً بهذا الادعاء المفضوح وسلم للجاني المال ، فان جريمة النصب تقع تامة .

٨١٢ - الاسم الكاذب :

هو الاسم الذى ينتحله الجاني خلافاً للحقيقة ويستوى أن يكون لشخص حقيقى أو خيالياً . كما يستوى أن يكون كاذباً برمته أو صحيحاً فى جزء منه وكاذباً فيه . فيكفى اذن مجرد انتحال لقب الأسرة ولكن ماذا يكون الحل لو كان الاسم الحقيقى للجاني^(١) يشبه مع اسم شخص آخر معروف ، فى هذه الحالة لا يتوافر الاحتيال بمجرد ترديد الاسم ، لأن الجاني لم يفعل غير ذكر اسمه الحقيقى ولم يصدر منه أدنى كذب . على أن الاحتيال يتوافر فى حقه اذا هو انتحل بالإضافة الى ذلك صفة الشخص الآخر المعروف ، أو اتخذ طريقة احتيالية لايهام المجنى عليه بأنه هو ذلك الشخص .

(١) سواء كان اسمه بالميلاد أو بالنسبة .

٨١٢ - الصفة غير الصحيحة :

الصفة هي المركز الذي يمنح صاحبه سلطات أو مزايا معينة يستطيع أن يباشرها أو يتمتع بها . ومن أمثلتها الوظيفة أو المهنة أو الدرجة العلمية أو الرتبة ، أو صفة الوكالة . وواقع الأمر أن تعبير « الصفة » يحمل تأويلات وتفسيرات كثيرة ويحتاج الى كثير من التحديد . الا أن استعماله في صدد جريمة النصب يوجب تحديده على النحو الذي يتفق مع طبيعتها وخاصة وأن القانون قد اعتبر مجرد الادعاء بالصفة غير الصحيحة أسلوبا كافيا من أساليب الاحتيال ولو لم يدعم بأي مظهر خارجي . ولا يتيسر لذلك الا اذا كان من شأن الصفة المنتحلة اعطاء صاحبها ميزة أو قدرة أو خصيصة معينة تؤهله لقضاء الحاجة التي أوهم بها المجنى عليه . لم تعرف محكمة النقض الصفة غير الصحيحة واكتفت بإيراد أمثلة لها فقالت بأن الصفة غير الصحيحة هي اتحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ماشكل ذلك (١) .

ومن الأمثلة القضائية للصفة التي يمكن اتحالها المهنة والوظيفة والوكالة . وفي صدد المهنة اتخاذ المتهم صفة تاجر (٢) أو بأنه من المشتغلين بأعمال البنوك (٣) . ويمكن أن نضيف إليها على سبيل المثال الأطباء والمحامين والصيدلة . وفي صدد الوظيفة حكم بأنه الجاني بأنه « موظف كبير » حالة كونه موظفا صغيرا يحمل في ثناياه الايهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأي الى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير ، مما يجعل هذا الادعاء اتحالا لصفة غير صحيحة (٤) ، وكذلك الأمر ادعاء المتهم بأنه ضابط مباحث (٥) . وفي صدد الوكالة فقد

-
- (١) نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٠٧ ص ٤٠٩ .
(٢) نقض ٦ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٢٩ ص ٣٨٤ .
(٣) Crim. 25 Janv. 1935, Dalloz 1935.165.
(٤) نقض أول ابريل ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٥١ ص ٤٠٤ .
(٥) نقض ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٢٠١ ص ٥٣٥ .

حكم بأنه اذا ذهب شخص الى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء معين فصدقته وأعطته أياه اعتبر هذا الشخص متخذاً صفة غير صحيحة (١) . وبهذا المعنى استقر قضاء النقض بالنسبة الى انتقال صفة الوكالة (٢) .

وقد ذهبت بعض أحكام القضاء الى عدم توافر الصفة غير الصحيحة في صدد جريمة النصب بالنسبة الى من يدعى الأهلية حالة كونه قاصراً أو محجوزاً عليه (٣) ، وادعاء المتزوجة بأنها لم تتزوج (٤) وادعاء الملكية (٥) .

المطلب الثاني

الاستيلاء على مال الغير

٨١٤ - المال موضوع النصب ، ٨١٥ - التسليم ، ٨١٦ - هل يشترط الضرر لوقوع جريمة النصب ، ٨١٧ - وقوع المجنى عليه في الغلط ، ٨١٨ - أن يكون التسليم قد تم بناء على الغلط .

٨١٤ - المال موضوع النصب :

القاعدة في جريمة النصب - بل وفي سائر جرائم الاعتداء على المال - أن يكون محلها مالا منقولاً ، وأن يكون هذا المال مادياً ، أى له كيان ملموس حتى يمكن الاستيلاء عليه . فالأشياء المعنوية لكونها غير مجسمة لا يتصور انتزاع حيازتها كالأفكار والآراء والحقوق الشخصية أو العينية . وعلى ذلك فمن يحصل من الغير بطريق الاحتيال على مجرد المنفعة لا يرتكب

(١) نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٠٧ ص ٣٧٧ .

(٢) نقض أول فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٩٣ ص ١٣٠ ، نقض ٥ يولية سنة ١٩٣٩ ج ٤ رقم ١٠٤ ص ٥٦٧ ، نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٣٦٦ ص ٢٥١ .

Crim. 2 Mars 1935, Gaz. Pal. 1935.1.706 ; 4 Mars 1937, (٣)

D.H. 1937.237.

Paris 19 Juin 1915, D.P. 1917.2.63.

(٤)

ومع ذلك فقد حكم بأن الذي يدعى بأن له أولاد يعتبر منتحلاً صفة غير صحيحة .

2 Mars 1935, Gaz. Pal. 1935.1.706 ; 4 Mars 1937, D.H. (٥)

1937.237.

نصبا ، كمن يحتال ليدخل السينما مجانا أو ليدخل مكانا للاطلاع على أحد الأسرار بداخله أو ليركب إحدى وسائل النقل (١) ومن يضع قطعة معدنية خالية من القيمة في جهاز تليفون للتمكن من استعماله دون دفع ثمن المكالمة (٢) . ولذلك فقد اضطر المشرع في سبيل حماية بعض الأشياء المعنوية من الاعتداء عليها أن يفرد لذلك نصوصا خاصة (٣) . أما السندات المدنية للحقوق فيمكن أن تكون محلا لجريمة النصب وغيرها من جرائم الاعتداء على المال باعتبار أن الحقوق وقد اندمجت فيها ، أما المعنى الذي ينبعث فيها لا يعدو أن يكون أمرا معنويا لا ينقسم عنها ولا يمكن الاستيلاء عليه وحده دونها . وخلافا لذلك تتجه بعض التشريعات ومنها القانون الألماني ، إلى المعاقبة على النصب للحصول على المنفعة (٤) .

(١) قضت محكمة استئناف الإسكندرية بأن من يوهم سائق سيارة خاصة بأن مالك السيارة يكلفه بنقله الى مكان معين فانخدع السائق وفعل ذلك لا يعد بذلك مرتكباً لجريمة . نصب (١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة لبرسمية س ١٠ رقم ٩٩) . على أن هذا الفعل قد جرمه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ واعتبره جريمة مستقلة في المادة ٣٢٤ مكررة عقوبات .

(٢) انظر :

Crim. 10 Déc. 1970, Dalloz 1972.155, note G. Roujou de Boubée.

(٣) انظر القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بحماية حق المؤلف والقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانونين رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والقانونية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والرسوم بقانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ بالاسماء التجارية . كما اُضيف المشرع الى قانون العقوبات المادة ٣٢٤ مكررة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ التي تعاقب من شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر معدة للإيجار مع علمه بأنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحقه من ذلك أو فر دون الوفاء .

(٤) ففي القانون الألماني يعتبر نصبا الاحتيال على الشاهد للأدلاء بأقوال كاذبة لمصلحته ولاحتيال على أحد الأشخاص للموافقة على القيام معه بعلaque جنسية .

ولما كان المال هو كل شيء يصلح أن يكون محلا لحق مالى ، فانه يشترط فى هذا الشيء أن يمثل قيمة ما فى نظر القانون ، فكون الشيء مقوما هو علة اعتباره مالا (١) . لما كان ذلك ، فانه اذا سلب المتهم جزءا من قيمة الشيء المملوك للمجنى عليه يكون قد استولى على جزء من المال الذى يتمثل فى هذا الشيء ، ولو لم يمس مادته ، وبالتالي يكون قد أُنقص من ذمته (٢) .

ولا تقع جريمة النصب عن طريق الاحتيال للتوصل الى الزواج بالمجنى عليها أو خطبتها ، ما لم يكن هذا الزواج أو الخطوبة هو وسيلة للحصول على أموال الزوجة أو الخطيبة ، فيعتبر فى هذه الحالة مجرد مظهر خارجى لتأييد كذبه وتدليس .

(١) كمن يستولى بطريق الاحتيال على ماركات او بونات يستعملها
ص ٤٩٢ .

(٢) انظر نقض ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٤٢ صاحب مطعم أو مقهى فى محاسبة رواده ، ثم يتناول الطعام ويرد هذه الماركات أو البونات الى صاحبها . فهنا تقع جريمة النصب . على أن محكمة النقض قضت فى ١٠ يونية سنة ١٩٥٨ (مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٦٠ ص ٦٥١) بأن الحصول على صورة مخالصة بطريق الاحتيال يعتبر نصبا . وكان الجاني فى هذه القضية لم يفعل أكثر من اخذ صورة فوتوغرافية للمخالصة التى أعدها الدائن عندما يسدد دينه اليه . فهل حقيقة يعتبر المخالصة استنزافا للقضية ؟ الملاحظ فى هذه القضية ان الاحتيال قد ورد على منفعة (تصوير المخالصة) ، وأن عملية التصوير لم يترتب عليهم سلب جزء من قيمة المخالصة ذاتها . هذا فضلا عن أن صورة الورقة العرفية لا قيمة لها فى الالبابا - ولو كبد ثبوت بالكتابة - لأنها لاتحمل توقيع صاحبها (السهنورى الوسيط ج ٢ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ ، استئناف مصر فى ١٨/٤/١٩٣٣ ، المحاماة س ١٤ ص ٤٥٨ رقم ٢٨١) . وفى هذا المعنى قضت محكمة بروكسل فى ١٦ مايو سنة ١٩٢٣ بأن من استولى على صبور رسائل أو على كويبا افادات لا يمكن اعتباره مرتكبا لجريمة السرقة أو أى جريمة أخرى يعاقب عليها القانون لأن هذه الصورة ليست لها قيمة فيما حوته من المعانى فقط (المحاماة س ٥ رقم ٨٤ ص ٨٥) .

(راجع تعليقا لنا على حكم محكمة النقض الصادر فى ١٠ يونية سنة ١٩٥٨ المشار اليه بمجلة القانون والاقتصاد س ٢٩ (١٩٥٩) ص ١٠٢٨ وما بعدها) .

وينبغي أن يكون المال منقولاً ، فهو أمر أفصح عنه عبارات المادة ٣٣٦ عقوبات . فإذا ترتب على الاحتيال أن تمكن الجاني من وضع يده على عقار لا تقع جريمة النصب . على أنه إذا تجاوز الأمر ذلك وتوصل الجاني بطريق الاحتيال إلى أن ينقل المجنى عليه ملكية العقار . فالجاني قد تمكن من الحصول على هذا السند - وهو منقول - وبالتالي تقع جريمة النصب . على أنه إذا تجاوز الأمر ذلك وتوصل الجاني بطريق الاحتيال إلى أن ينقل المجنى عليه إليه ملكية العقار ، فنرى إمكان وقوع النصب في هذه الحالة على أن يكون محله هو السند المثبت للملكية العقار . فالجاني قد تمكن من الحصول على هذا السند - وهو منقول - وبالتالي تقع جريمة النصب . وهنا يعتبر النصب واقعا بطريق غير مباشر على عقار ، إلا أنه طالما تمكن الجاني من الاستيلاء على سند مثبت لهذه الملكية فهذا يكفي لوقوع الجريمة (١) .

وغنى عن البيان أنه يشترط في المال أن يكون مملوكا للغير ، فإذا توصل شخص بطريق الاحتيال إلى استرداد ماله فلا يقع النصب (٢) .

٨١٥ - التسليم :

لا يشترط أن يتسلم الجاني بنفسه المال موضوع النصب ، بل يكفي أن يطلب من المجنى عليه تسليمه إلى الغير سواء كان شريكا معه أم لا (٣) .

(١) محمود مصطفى ص ٥٢٤ . وننبه إلى عدم جواز الخلط بين التصرف في العقار المملوك للغير كاسلوب الاحتيال - وبين العقار كمحل للاحتيال ، ففي الحالة الأولى كان التصرف في عقار الغير بنية الاستيلاء على منقول ويكون هذا المنقول هو محل النصب في هذه الحالة الأولى كان التصرف في عقار الغير بنية الاستيلاء على منقول ويكون هذا المنقول هو محل النصب في هذه الحالة لا العقار . أما في الحالة الثانية حيث يكون العقار محلا للاحتيال فالجاني يحصل على عقار المجنى عليه نتيجة احتياله عليه ، وهو أمر جثو ولا يكون جريمة نصب .

(٢) ويقول جارسون في هذه الحالة ان النصب لا يقع لعدم توافر الضرر ، والأمسح أن يقال أنه لم يقع لعدم وقوعه على مال مملوك للغير .

Crim. 6 Janv. 1962, Bull. 17 ; 6 Oct. 1977. Dalloz 1978.52 ; (٣)

وفي هذه الحالة لا يعتبر هذا الغير مساهما في جريمة النصب ما لم يتوافر لديه القصد الجنائي (١) . ولا يشترط عند تسليم المال الى الغير ثبوت أن الجاني قد حصل على المال أو استفاد من النصب (٢) .

ونبه الى أن التسليم يفترض حتما أن يكون المجنى عليه قد اتجهت ارادته الى وضع الشيء في متناول يد الجاني أو تحت أمره . فإرادته وان كانت مشوبة بالغلط ، الا أن ذلك مجرد عيب في الإرادة لا يجوز أن يحول دون اشتراط وجودها بالفعل . وهنا يظهر الاختلاف بين الاستيلاء في النصب والاستيلاء في السرقة فالأول يتم بناء على رضا المجنى عليه بينما لا يتحقق الثاني الا دون رضائه .

ولا يشترط أن يتحقق التسليم بالمناولة ، بل قد يتم بالإيداع في المصرف بالمقاصة . فإذا تصورنا أن الجاني كان مدينا للمجنى عليه بمبلغ معين ، فتمكن بطريق الاحتيال من أن ينشئ قبله دينا في ذمته ، ثم تمت بعد ذلك مقاصة بين الدينين ، دون أن يتسلم الجاني شيئا من المجنى عليه . ففى هذه الحالة تنطوى المقاصة على تسليم ضمنى من جانب المجنى عليه ، مما يحقق جريمة النصب (٣) .

ونبه الى أن هذا التسليم يجب أن يكون ناقلا للحيازة الكاملة للشيء أى بعنصرها المادى والمعنوى . وبعبارة أخرى فيجب أن يكون قصد المجنى عليه هو تمكين الجاني من الظهور على الشيء بظهر المالك أى تمليكها إياه فلا تقع الجريمة اذا كان القصد من التسليم هو مجرد نقل

Levasseur, pp. 353 et 354.

(١)

فاذا لم يعلم الشخص الثالث بالنصب الا بعدم استلام المال فانه يكون مسئولاً عن جنة اخفاء اشياء متحصلة من جنة .

Crim. 6 Janv. 1962, Bull. 17 ; 6 Oct. 1977, D. 1978.42 ; (٢)

Bouzat, Rev. sc. crim. 1978, chronique, p. 357.

Bouzat و تملق Crim. 25 Janvier 1967, D. 1967. 400 (٣)

Rev. sc. crim 1967, p. 667.

على هذا الحكم فى الـ

Crim. 6 Juin 1966, Bull no. 174; Pais 28 Juin 1966. Gaz. Pal. 1966.2.147.

الحيازة الناقصة كما في الوديعة العارية ، أو مجرد نقل اليد العارضة
كتسليم الشيء للاطلاع عليه أمامه ثم رده في الحال .

فمثلا إذا دخل شخص محلا لبيع المجوهرات واتحل صفة غير صحيحة
ترتب عليها أن قدم له البائع ثقة في شخصيته قطعة من أغلى ما لديه من
مجوهرات لمشاهدتها وفحصها فغافلة هذا الشخص وفر بها . في هذا المثال
تم التسليم ولكنه تسليم ناقص لمجرد اليد العارضة وبالتالي فإن ما أتاه
الجاني يعتبر سرقة لا نصباً .

وخلافا لذلك يرى البعض (١) أنه يستوى أن يكون الفرض من
التسليم هو نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة أو اليد العارضة ، وأنه لا بأس
من أن يجمع فعل الجاني بين وصف السرقة والنصب . على أننا نرى أن
الفرق الجوهرى بين السرقة والنصب هو أن الجاني في الجريمة الأولى
يفتال الحيازة الكاملة رغما عن المجنى عليه بينما في الجريمة الثانية يستولى
عليها برضائه المريب تحت تأثير الاحتيال . ولما كانت النتيجة في جريمة
النصب هي التسليم ، فيجب أن يكون هذا التسليم بذاته ناقلا للحيازة
الكاملة . والقول بغير ذلك يؤدي الى الخلط بين حدود كل من السرقة
والنصب .

٨١٦ - هل يشترط الضرر لوقوع جريمة النصب :

يثور البحث عادة في جريمة النصب عما اذا كان الضرر يعتبر شرط
في الركن المادى لهذه الجريمة أم لا ؟ والأمثلة التى توضح أهمية هذا
التساؤل : ماذا لو أن دائنا استعمل طرفا احتيالية مع مدينه للحصول على
مبلغ منه يوازى قيمة دينه حتى يتمكن من اجباره على الوفاء (٢) ؟ أو اذا

(١) انظر عمر السعيد رمضان ص ١٩٤ .

(٢) انظر :

Crim. 6 Mars 1913. Bull. no. 114 ; 30 Mars 1939 ; 15 Déc. 1943,
no. 153.

حيث قضى بتوافر جريمة النصب . وقارن عكس ذلك نقض ٢٣ بونية
سنة ١٩١٢ ، الحقوق ص ٢٨ . وقد استست المحكمة قضاءها على عدم
توافر القصد الجنائي .

انظر احكام محكمة النقض الفرنسية المشار اليها في
Garçon, art. 405, no. 116. حيث قضى بتوافر جريمة النصب .

استعمل مع آخر طرقا احتيالية وأهمه أنه سيتعاقد مع شركة تأمين معينة بشروط معينة بينما تم التعاقد مع شركة أخرى تتمتع بنفس مكانة الشركة الأولى وطبقا لنفس الشروط (١) ؟ أو اذا استعمل شخص آخر طرقا احتيالية لايهامه بأنه سيشتري سلعة معينة ثم باع اليه سلعة أخرى ولكنها تتفق في قيمتها مع الثمن الذي دفعه المشتري (٢) ؟ •

لا خلاف في وقوع جريمة النصب في هذه الأمثلة وغيرها . بهذا قضت محكمة النقض الفرنسية في الأمثلة السابقة ، وانما الخلاف هو في السند القانوني للعقاب . فيقول البعض (٣) أن الركن المادي في جريمة النصب يتكامل بغض النظر عما اذا كان استيلاء الجاني على المال بهذه الوسيلة قد الحق ضررا بالمجنى عليه أم لا ، أي أن الضرر لا يدخل عنصرا في الركن المادي للنصب . ونرى أن هذه الجريمة هي من جرائم الضرر لا من جرائم الخطر ، ومن ثم فلا بد من وقوع ضرر . ولكننا نفهم الضرر بمعنى مخالف للرأى الأول ، ونرى أن الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يقدر الضرر الذي حاق به هو المجنى عليه ، ومن ثم فيجب عند تقدير الضرر النظر الى كافة ظروفه الشخصية من جميع الوجوه . ففي مثال النصب على المدين كيف لا يقال بوقوع ضرر على المدين الذي احتال عليه دائئه حتى تمكن من الاستيلاء على مبلغ من النقود يعادل قيمة الدين ؟ ان الضرر هنا

(١) انظر :

Crim. 22 Mai 1903, Bull. no. 195 ; 23 Avril 1910, no. 223 ; 26 Nov. 1932, Gaz. Pal. 1933.1.149 ; 7 Mai 1951, D. 1951.489.

(٢) محمد مصطفى القلبي ص ٢٣١ ، محمود مصطفى ص ٥٢٥ .

(٣) انظر Garçon, art. 405, no. 114 ومع ذلك فقد

قضت محكمة النقض المصرية بعدم توافر جريمة النصب بالنسبة الى من يتحل صفة غير صحيحة بقصد حمل بائع على تقسيط ثمن شيء مبيع ودفع بعضه معجلا ثم قام بسداد الأقساط ولكنه عجز في النهاية عن دفع باقيها لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وانما قصد به اخذ رضا البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال (نقض ١٣ ابريل ١٩٣٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٣٣ ص ٣١٠) .

متوافر وصورته هي تفويت حق المجنى عليه في السداد الوقت الملائم له ، ويبدو الضرر أكثر وضوحا اذا كان الدين معلقا على شرط لم يتحقق بعد أو محلا للنزاع . وفي المثال الخاص بشركة التأمين كيف لا يقال بوقوع الضرر على المجنى عليه بينما لم تحترم ارادته في التعاقد والتي هي وحدها القادرة على التمييز بين شركات التأمين واختيار الشركة التي يطمئن اليها دون غيرها ، ولا يجوز مصادره في ارادته وتقسيم شركة التأمين الثانية وفقا لنظرة مختلفة عن نظرة المجنى عليه . وفي المثال الثالث الخاص بالنصب خلال البيع تمثل الضرر أيضا في عدم احترام ارادة المجنى عليه في التعاقد واختيار الشيء المبيع وازعامة على قبول شيء آخر لم تتجه اليه ارادته .

ومن هذه النظرة يتبين أننا نلتقي مع من ينكرون توافر الضرر في جريمة النصب بمعنى النتائج المترتبة على الجريمة . والضرر الذي تصوره والذي لا ترى شيئا غيره هو مجرد تسليم المجنى عليه المال للغير تحت تأثير الاحتيال وهو ما ينطوي حتما ولزاما على الاعتداء على حرية المجنى عليه في التصرف في ماله . أما عدا ذلك من نتائج غير مباشرة في الذمة المالية للمجنى عليه فهي ليست عناصر في الجريمة ولا يجوز حتى بحثها كمنصر ممكن في الجريمة . فمثلا من البديهي أنه لا يحول دون وقوع السرقة أن يترك السارق في مكان الجريمة مبلغا موازيا لقيمة الشيء المسروق .

والنصب جريمة وقتية تقع بمجرد الاستيلاء على مال الغير بنقض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك . فيكفي لوقوع الجريمة ثمة أن يقوم المجنى عليه بتسليم المال تحت تأثير الاحتيال (١) . فجريمة النصب تقع كاملة حتى ولو لم يملك المحتال المال الذي تسلمه أو لم يحقق أدنى ربح من وراء احتياله (٢) .

(١) Crim. 7 Mai 1951, Dalloz 1951.489 ; Nov. 1969, crim. 1978, chronique, p. 437.

(٢) Michel Véron, Droit pénal spécial, 1976, p. 36. Crim. 29 Déc. 1949, J.C.P. 1950.11.5582, note A.C.

الخلاصة اذن أن مجرد استيلاء الجاني على مال المجنى عليه بطريق الاحتيال أى رغما عنه يعد في ذاته ضررا ، وتقع به الجريمة دون الى أى نتائج غير مباشرة تمس ذمته المالية (١) .

٨١٧ - وقوع المجنى عليه في الغلط :

لا يكفي أن ييذل الجاني أحد أساليب الاحتيال بل يجب أن يكون ذلك الأسلوب قد أثمر في إيقاع المجنى عليه في الغلط . فذلك هو جوهر الاحتيال ذاته . فاذا تبه المجنى عليه الى ما يرسمه الجاني حوله من وسائل احتيالية ، امتنع القول بوقوع النصب . هذا دون اخلال بوقوف الجريمة عند حد الشروع في النصب حسب الأحوال (٢) .

ونبه الى أن انخداع المجنى عليه أى وقوعه في الغلط هو شرط عام بالنسبة الى جميع أساليب الاحتيال . وفي صدد اسلوب الطرق الاحتيالية قضى بأنه اذا كان المجنى عليه يعتقد بأن السحر الذى اتوى المتهمان عمله لشفاء زوجته هو من أفعال الدجل والشعوذة ، وأنه لم يسمح لهما بالحضور الى منزله لاثيان هذا العمل الالعمل لاجل زوجته على الاقتناع بصحة ما يعتقدوه هو فان علاقة السببية تكون منتفية بين تلك الطرق الاحتيالية واستلام المال (٣) . وفي صدد أسلوب التصرف في ملك الغير قضى بأنه اذا كان المتهم قد تصرف في ملك غيره وكان من حصل له التصرف عالما بأن المتصرف ليس مالكا للشيء وليس له حق التصرف فيه وسلمه رغم ذلك مبلغا من المال

(١) وقد قضت محكمة النقض أنه يجب في جريمة النصب أن بين المحكمة بالحكم بيانا تاما الأفعال والظروف التى اعتبرتها مكونة للضرر والا تعدل على محكمة النقض أن يراقب وجود الضرر أو عدم وجوده (نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ ، المجموعة الرسمية س ١٧ ص ٧٧) . وانظر نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المحاماة س ٤ ص ٦٤١ .

(٢) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن الغش المستوجب للعقاب في جريمة النصب هو الذى ينخدع به المجنى عليه . فاذا كان المجنى عليه عالما بحقيقة ما وقع عليه من أساليب فان هذا العلم ينفي وقوع الجريمة بهذه الأساليب (نقض ١٤ نوفمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٦٩ ص ٣٢٨) .

(٣) نقض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٣٩٠ ص ١٣٢٣ .

فان فعل المتهم لا يكون جريمة. (١) • وفي صدد اتحال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة قضى بأن جريمة النصب باتخاذ صفة كاذبة لا تتحقق الا اذا كانت هذه الصفة هي التى خدعت المجنى عليه وحملت على تسليم المال للمتهم (٢) •

والفرض أن يكون وقوع المجنى عليه فى الغلط من جراء الاحتيال الذى نسج له الجانى خيوطه حوله لا لسبب آخر •

٨١٨ - أن يكون التسليم قد بناء على الغلط :

يتمين أن يتم تسليم المال الى الجانى تحت وطأة الغلط الذى وقع فيه • فإذا تم التسليم بناء على سبب آخر انقطعت علاقة السببية • ولذلك حكم بأنه اذا حصلت بعض الوقائع الاحتمالية من المتهم واستعان فيها بأشخاص آخرين فى سبيل التفرير بالمجنى عليه ودخل هذا الأخير الخوف من هؤلاء الأشخاص المسخرين من جانب المتهم فسلم المبلغ اليهم ، ففي هذه حالة لا توافر جريمة النصب كاملة لأن التسليم لم يتم تحت تأثير وانما بناء على حالة الخوف التى اعترف المجنى عليه • ولذا يجب على المحكمة أن تستظهر فى الواقعة التى تثبت لديها ما يدل على توافر علاقة السببية (٣) •

وغنى عن البيان أن التسليم فى هذه الحالة لا بد أن يكون لاحقاً على الاحتيال ، فإذا اتفق اثنان مثلاً على دخول احدى محلات بيع الحلوى بدعوى شراء بعض الحلوى أو الحصول عليها بطريق الاحتيال • الا أنه عندما بدأ أحدهما فى عرض ادعاءاته غافل الثانى البائع واستولى على بعض الحلوى وغادر المحل فى غفلة من البائع • واستمر زميله فى نسج احتياله فاحتل صفة كاذبة كان من شأنها أن اخضع البائع ووافق على ان يسلمه الحلوى لكى تشاهدها

(١) تقضى ٢٥ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٩٣ ص ٣٦٦ ، ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة التواعد ج ٦ رقم ٤٢٠ ص ٥٦٠ ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١١٤ ص ٦٣٦ •

(٢) انظر محكمة مصر الابتدائية فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧ ، المحاماة س ٨ رقم ٣١٥ ص ٥٥٨ •

(٣) تقضى ٣ يناير سنة ١٩٧٢ مجموعة الاحكام س ٢٣ رقم ٦ ص ٢٠ •

زوجته بالمنزل ، واذا بحث عنها البائع تبين له سرقتها بمعرفة زميله . في هذا المثال تم الاستيلاء على الحلى وتم الاحتيال الا ان الأول سبق الثاني ، وبالتالي تقع السرقة ولا يقع النصب .

المطلب الثالث

الركن المعنوي

٥٨٤ - القصد الجنائي . ٥٨٥ - لأهمية لمباحث . ٥٨٦ - رواب
محكمة النقض .

٨١٩ - القصد الجنائي :

النصب جريمة عمدية لا بد من توافر القصد الجنائي فيها وهو يتكون من عنصرين : الإرادة والعلم .

(١) الإرادة : يجب أن تتجه إرادة الجاني الى ماديات الواقعة الاجرامية وهي الاحتيال والاستيلاء على مال الغير .

وبالنسبة الى إرادة الاحتيال يجب أن يكون الجاني قد أراد استعمال أحد أساليب الاحتيال التي نص عليها القانون . فمثلا اذا اقتصر المتهم على الكذب ثم تدخل أحد الأشخاص لتأييد هذا الكذب دون أن يحمله على ذلك لا يتوافر في حقه قصد استعمال الطرق الاحتيالية . وكذلك الأمر اذا اعتقد المجنى عليه كذبا أن المتهم يحمل صفة معينة فسكت المتهم ولم ينبه الى خطئه لا يتوافر في حقه القصد (١) . واذا باع الوكيل عقارا كان مملوكا للاصيل ثم زالت عنه ملكيته ، وذلك دون علم الاصيل ، فان هذا الأخير لا يسأل عن هذا التصرف لعدم توافر القصد لديه .

ويدق الأمر بالنسبة الى إرادة الاستيلاء على مال الغير . لقد بينا فيما تقدم أن تسليم المجنى عليه المال الى الجاني نتيجة للاحتيال ، يمثل عنصر النتيجة في الركن المادي لجريمة النصب . ومن ثم فيجب أن تتجه إرادة

(١) واذا كان المتهم يحمل اسما متباها لاسم شخص آخر معروف وانخدع المجنى عليه باسمه واختلط عليه الأمر وطنه صاحب الاسم المعروف ، فان الجاني لا يسأل عما ترتب على ذلك اذا لم تتجه إرادته الى استغلال هذا التشابه .

الجاني الى احداث هذه النتيجة ، أى الى استلام الحيازة الكاملة لمال المجنى عليه . وفى هذا الصدد يرى جمهور الفقهاء أن ارادة احداث النتيجة بالمعنى المذكور يعتبر قصدا خاصا فى جريمة النصب يسمى بنية تملك الشيء الذى استولى عليه (١) ونحن تؤيد ذلك ، بل نرى أن نية تملك الشيء الذى استولى عليه الجاني ليست الا ارادة احداث النتيجة فى النصب . فالنتيجة المذكورة هى تسليم المجنى عليه المال الى الجاني . وقد قلنا ان المراد بهذا التسليم هو نقل الحيازة الكاملة للشيء أى ملكيته . ومن ثم ، فإن ارادة النتيجة وهى ارادة استلام الحيازة الكاملة للشيء المملوك للمجنى عليه ، ان هى الا نية تملك هذا الشيء . واذن فلا مجال للقول بوجود قصد خاص فى جريمة النصب .

ولا تتوافر ارادة النتيجة اذا كان المتهم لم تتجه ارادته الى غير استلام اليد العارضة للشيء خلافا لما اتجهت نية المجنى عليه من نقل حيازته الكاملة اليه فلا يتوافر القصد الجنائي . مثال ذلك أن يوهم المتهم صاحب مكتبة برغبته فى شراء بعض الكتب بينما أن ارادته الحقيقية تتجه الى مجرد الاطلاع عليها وردها ، فانه اذا أرسلها اليه المجنى عليه بنية بيعها له أى تملكها اياه ، فقرأها هذا الأخير ثم أعادها الى البائع لا يتوافر فى حقه القصد الجنائي (٢) .

(ب) العلم : يجب أن يحيط الجاني علما بماديات الواقعة الاجرامية . ومن ثم فينبغى أن يعلم أن ما صدر عنه هو نوع من الاحتيال . وهو ما يفترض العلم بكذب ادعاءاته . فلا يتوافر القصد اذا كان المتهم معتقدا بصدق ما يقول . واذا تصرف المتهم فى عقار مملوك للغير معتقدا أنه مملوك له فلا يتوافر القصد . وقد حكم بأنه لا مسئولية على خادم الطبيب الروحاني اذا كان لا يعلم بأن مخدومه يستعمل طرفا احتيالية (٣) .

(١) محمد مصطفى القللى ص ٢٢٧ ، محمود مصطفى ص ٥٢٨ ، محمود نجيب حسنى ص ٤٤١ ، عبد المهيمن بكر فى جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة ١٩٦٦ ص ٤٨٠ .

(٢) أنظر نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٢١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٢٣ ص ٣١٠ بشأن عدم توافر قصد الاستيلاء على مال المجنى عليه .
(٣) نقض ٦ مارس ١٩٢٣ ، المحاماة س رقم ٩ ص ١١ .

٨٢٠ - لا أهمية للبائع :

متى توافر القصد الجنائي على هذا النحو ، فلا عبء بالبائع الذي حمل الجاني على الاحتيال فيستوى أن يكون شريفاً أو غير شريف ، فذلك أمر لا يتعلق بأركان الجريمة ولا يؤثر في صحة انعقادها . ومع ذلك فقد ذهبت محكمة النقض الى أنه اذا كان الجاني يعني من وراء ارتكاب النصب على مدينة الحصول على دينه الذي ما طله فيه كثيراً ، فان جريمة النصب لا تتوافر (١) . وهذا حكم منتقد لأنه خلط بين القصد والبائع ، فطالما توافرت ارادة الاحتيال والاستيلاء على مال الغير بذلك فلا أهمية بعد ذلك لما اذا كان الجاني يعني إجراء مقاصة بين ما حصل عليه وبين دينه قبل المجنى عليه فتلك بواعث لا تؤثر في انعقاد الجريمة .

٨٢١ - رقابة محكمة النقض :

يجب أن تبين محكمة الموضوع في حكمها توافر القصد الجنائي على الوجه السالف بيانه ، الا أنه لا يشترط لذلك أن تفصح عن ذلك صراحة واستقلالاً في حكمها متى كانت مدونات الحكم تحمل في طياتها توافر هذا القصد (٢) .

ويلاحظ بالنسبة الى الركن المادي للجريمة يجب التمييز بين الوقائع والتكليف . فبالنسبة الى ثبوت الوقائع المكونة للاحتيال أو الاستيلاء على المال فان محكمة الموضوع هي صاحبة الكلمة الأخيرة في تحصيلها بشرط أن تبني اقتناعها على أدلة سائغة مقبولة . أما تكليف هذه الوقائع بأنها تكون طرقاً احتيالية أو تصرفاً في ملك الغير أو انتحالاً لاسم أو صفة كاذبة فهو أمر يتعلق بالقانون ويخضع لرقابة محكمة النقض ، فيجوز لها أن تراجع محكمة الموضوع في وضعها للأفعال بأنها تعتبر احتيالا وتقرر أنها لا تعد أن تكون تدليسا مدنيا والعكس بالعكس (٣) .

(١) نقض ٢٢ بونية سنة ١٩١٢ ، الحقوق ص ٢٨ ص ١٢ .

(٢) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة التواعد ج ٢ رقم ١١٠ .

ص ٢٦٧ ، ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ٢٣٨ ص ٣٢٢ .

(٣) نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٢٥ .

ص ١٢٦ .

المبحث الثانى العقوبة

٨٢٢ - حدودها :

عاقب القانون على النصب بعقوبة أخف من السرقة فنص على أن تكون
هى الحبس .

ويماقب على الشروع فى النصب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة
وفى حالة العود يجوز للقاضى فضلا عن تشديد العقوبة فى الحدود التى
تسمح بها المادة ٥٠ عقوبات أن يحكم ان جانبها بعقوبة تكميلية هى الوضع
تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر (المادة
٢/٣٣٦ عقوبات) .

وقد كان قانون العقوبات ويجعل الفرامة جوازية فى هذه الجريمة ،
الى أن جاء القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ فجعل الحبس وجوبيا .

الفصل الثاني

اعطاء شيك بدون رصيد

٨٢٢ - تمهيد :

يؤدي الشيك دوره في التعامل فيؤدي وظيفة النقود (١) . وهو لذلك يختلف عن غيره من الأوراق التجارية التي تقوم بدورها كأداة ضمان لا وفاء . وأمام الوظيفة الهامة التي يؤديها الشيك في نطاق التعامل بوصفه أداة وفاء كان لا بد أن يحيطه المشرع بضمانات كافية تكفل المحافظة على ثقة الناس في التعامل به واحلاله محل النقود . وخاصة وأن ازدياد النشاط في التعامل وتقدم الوعي المصرفي في الدولة سوف يؤدي الى زيادة التعامل بالشيكات . ومن هنا تولدت مصلحة اجتماعية اقتضت تجريم العبث بالشيكات ، وعدم الاكتفاء بالجزاءات المدنية المترتبة على ذلك .

ولم يتدخل قانون العقوبات في مصر لحماية الشيك الا في عام ١٩٣٧ بمناسبة صدور القانون الحالي . وقبل ذلك اختلف الرأي فيما اذا كان اعطاء شيك بدون رصيد يعد مكوفا لجريمة النصب أم لا ، فذهبت محكمة النقض في حكم قديم لها (٢) الى اعتبار الواقعة نصبا ثم عدلت بعد ذلك في حكم آخر قررت فيه أن مجرد تقديم الشيك الذي لا يقابله رصيد لا يكفي لتوافر جريمة النصب (٣) .

(١) انشئ الشيك في إنجلترا ثم انتقل الى الولايات المتحدة وتم استعماله بعد ذلك في القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا اللاتينية .
Herzog : Réflexions sur la législation pénale du chèque, Mélanges Patin, 1965, Paris, p. 278.

(٢) نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ : اشار اليه الدكتور الزللي ، المرجع السابق ص ٢٥٠ هامش ٢ .

(٣) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج رقم ١٣٠ ص ١٢٠ .

(٥٩ - الوسيط في قانون العقوبات)

وقد نصت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على أنه يحكم بالعقوبات المقررة للنصب « على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يكفى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » • وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد فأفرد لجرائم الشيك ثلاث مواد (٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧) وأعاد تنظيمها على نحو يوسع من دائرة التجريم تأكيدا لحماية الشيك من العبث به •

٨٢٤ - المصلحة المحمية :

كان لأهمية الشيك فى التعامل أثره فى تطور كافة التشريعات المتعلقة بحماية الشيك ، حتى أصبح هذا التطور يمثل مظهر للتغير الاقتصادية التى تمر بها لمجتمعات وخاصة الصناعية منها • ويهدف تجريم الشيك وتشديد العقاب على جريمة الى حماية الائتمان العام والذى يقتضى أن يؤدى هذا الشيك وظيفته بانتظام بعد أن أصبح يقوم بوظيفة النقود • هذا بجانب المصلحة الخاصة للمستفيد والأفراد المجتمع الذين قد يتداول الشيك بين أيديهم عن طريق التظهير •

المبحث الأول

الركن المادى

٨٢٥ - تحليله :

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة على عنصرين :

(أولا) اعطاء الشيك •

(ثانيا) عدم قيام الرصيد المقابل •

وفى ما يلى سوف نبث المقصود بكل من هذين العنصرين •

المطلب الأول

اعطاء الشيك

١- المراد بالشيك

٨٢٩ - الشيك في القانون التجارى ، ٨٢٧ - معنى الشيك
في قانون العقوبات ، ٨٢٨ - تطبيقات قضائية .

٨٢٦ - الشيك في القانون التجارى :

تفترض هذه الجريمة أن الجانى قد أصدر شيكا . والشيك ورقة
تجارية تتميز عن غيرها من الأوراق مهما كان وجه الشبه بينها وبين الكمبيالة .
ولا بد من توافر شروط شكلية وأخرى موضوعية لصحة هذا الشيك .
ويمكن تعريفه بأنه « أمر مكتوب وفقا لأوضاع معينة يطلب به الساحب
الى المسحوب عليه بأن يدفع بقتضاه وبمجرد الاطلاع عليه ، لشخص معين
أو لأمر شخص معين أو لحامله ، مبلغا معينا من النقود أودعه الساحب
لديه » (١) .

(١) وتتمثل الشروط الشكلية للشيك فى استيفاء البيانات الآتية :

١ - توقيع الساحب فهذا التوقيع هو الذى يعطى الشيك قيمته ،
ويدل على من أصدره . والأصل أن يوقع الساحب بنفسه ، ومع ذلك فالقواعد
العامة للقانون التجارى تجيز التوكيل فى التوقيع على أن يذكر الوكيل
صفته بجانب التوقيع . ولا يشترط لصحة الشيك أن يكون التوقيع مطابقا
للمنموذج الذى اعتاد الساحب استعماله فى الشيكات وعلى أساسه يجرى
البنك المضاهاة قبل صرف الشيك : كل ما هنالك أنه اذا تعمد الساحب
أن يوقع خلافا للمنموذج المعتاد لامضائه كان ذلك بمثابة اعطاء شيك بدون
رصيد ، وهو أمر منبغثه فيما بعد .

(١) انظر بحثنا للمرحوم الدكتور أمين بدر فى « معنى الشيك فى خصوص
المادة ٢٣٧ عتوبات » بمجلة مصر المعاصرة ، القدد ٢٧٥ ص ٥ . هذا وقد خلا
التشريع المصرى من تعريف للشيك .

٢ - اسم المسحوب عليه : ويستوى أن يكون مصرفا أو شخصا تجمع لديه نقود الناس بصفة ودائع • ولا يشترط لصحة الشيك أن يقبل المسحوب عليه الوفاء بقيمته ، فذلك أمر يتجافى مع وظيفته الشيك كأداة وفاء تقوم بدور النقود •

٣ - اسم المستفيد : لابد من تعيين شخص المستفيد من الشيك وهو من صدر لمصلحته • وقد يكون شخصا معينا أو لأمره أو لحامله ، وقد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا • وقد يفوض الساحب الحامل في تحديد شخص المستفيد •

٤ - الأمر بالدفع : يجب أن يتضمن الشيك أمرا بالدفع صادرا من الساحب الى المسحوب عليه يقوم هذا الأخير بموجبه بأداء قيمة الشيك الى المستفيد • وبهذا الأمر يؤدي الشيك وظيفته في الوفاء • ويجب أن يكون الأمر الوارد في ورقة الشيك حالا أى غير معلق على شرط سواء كان واقفا أو فاسخا • فهذا التعليق أمر لا ينفق مع طبيعة الشيك لأنه يعنى عدم الوفاء بقيمته الا عند تحقق الشرط •

٥ - قيمة الشيك بالنقود : تقتضى وظيفة الشيك أن ينصب الأمر بالدفع على مبلغ معين من النقود ، فاذا ورد على شئ آخر غير النقود أو على مبلغ غير محدد كأن يذكر للمسحوب عليه « ادفعوا الباقي من حسابى طرفكم » فإن الشيك لا يكون صحيحا •

٦ - تاريخ سحب الشيك : ويراد به تاريخ اصدار الشيك أو تحريره • وتبدو أهمية هذا التاريخ في أن قيمة الشيك ستكون واجبة الأداء فور حلول هذا التاريخ فيما لو كان الشيك قد حرر في تاريخ سابق •

(ب) وبالإضافة الى هذه الشروط الشكلية لصحة الشيك ، يخضع الشيك من الناحية الموضوعية لشروط صحة الأعمال القانونية وهى الأهلية والرضا والحلل والمسبب •

٨٢٢ - معنى الشيك في قانون العقوبات :

يينا فيما تقدم معنى الشيك في القانون التجارى • ولكن ماذا يكون الحل في قانون العقوبات لو كان الشيك باطلا لسبب شكلى أو موضوعى ؟

هل يترتب على ذلك انهيار عنصر في الركن المادى لجريمة اعطاء الشيك بدون رصيد مما يترتب عليه القول بعد توافر الجريمة .

لقد سبق أن أوضحنا في أكثر من مناسبة أن قانون العقوبات يتمتع بذاتية خاصة وأنه ليس قانونا تابعا لغيره من القوانين يأتمر بأمرها ، لأنه يخضع لسياسة مختلفة تتعلق بنطاق الحماية التي يكفلها هذا القانون بالجزاء الجنائي . فمن المؤكد أن كل قانون يهدف الى تحقيق غاية معينة . فاذا التزم قانون العقوبات بالقوالب والصيغ القانونية والآثار الاعتبارية للقوانين الأخرى التي يعاقب على مخالفتها بجزاء غير جنائي ، لترتب على ذلك اهدار الغاية الحقيقية لقانون العقوبات وجعله قانونا تبعا يسعى الى مجرد تحقيق الغايات الأخرى للتشريعات المدنية وغيرها . وهو أمر يترتب عليه في النهاية هدم قانون العقوبات . فمثلا ان الغرض من قيام القانون التجارى بوضع شروط لصحة الشيك هو تنظيم التعامل به باعتباره من الأوراق التجارية لكي يؤدي وظيفته كأداة للوفاء . أما قانون العقوبات فانه حين يعاقب على اعطاء الشيك دون رصيد يهدف الى مواجهة الخطر المترتب على العبث بهذا الشيك سواء فيما يتهدد الائتمان العام أو مصلحة المستفيد . وفي هذه الحالة لا بد أن سؤالا يطرح نفسه على بساط البحث: هل تستوجب هذه الحماية الجنائية أن يكون الشيك مستوفيا لشروط صحته في القانون التجارى ؟ الاجابة على ذلك بالنفى ، فقد ثبت أن الأفراد يخدعون بظهور الشيك رغم بطلانه في ظنر القانون التجارى ، وأن هذا البطلان قد لا يحول دون التعامل به (١) . كما قد ثبت أن الفعل الاجرامى قد عبر عن خطورة الجنائي رغم بطلان الشيك ولذلك فقد استقر القضاء على وقوع الجريمة رغم بطلان الشيك في بعض الأحوال .

(١) أنظر : Donnedieu de Vabres, Rev. sc. crim., 1938, p. 714.

Michel Vasseur : Des effets en droit pénal des actes nuls ou illégaux d'après d' autres disciplines, Rev. sc. crim., 1951, pp. et s.

Frenisy : Des effets attachés par juridictions répressives aux actes nuls au regard du droit civil et du droit commercial, thèse, Paris, 1959, pp. 12 et s.

Michel Cabailac : L'indépendance du droit pénal à l'égard de quelques aspects de l'autonomie du droit pénal, ouvrage collectif sous la direction de M. Stefani, Paris, Dalloz, 1956, p. 294.

فما هو النموذج القانوني للشيك الذى يحميه قانون العقوبات ؟
وبعبارة أخرى ما هو المعيار الذى يجب تطبيقه على الشيك الباطل لمعرفة
ما اذا كان العيب الذى شابه لا يجرده من قيمته كشيك فى نظر هذا القانون .

حددت محكمة النقض الفرنسية فى حكم شهر لها عام ١٩٤٠ النموذج
القانوني للشيك فى نظر قانون العقوبات ، بأنه السند الذى يحمل جميع
مظاهر الشيك ، متى كان قد أصدره الساحب وقبله المستفيد بوصفه
شيكا (١) . وعلى ضوء ذلك لم يتردد القضاء الفرنسى فى كثير من التطبيقات
فى الحكم بتوافر جريمة اصدار الشيك بدون رصيد ، رغم بطلان الشيك
فى نظر القانون التجارى .

وقد اتبعت محكمة النقض المصرية معيار (الظاهر) فقضت بأنه متى
كان مظهر الشيك وصيغته بدلان على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع
وأنه أداة وفاء لأداة ائتمان ، فان سبب اعطاء الشيك لا أثر له
على طبيعته (٢) . على أن محكمتنا العليا قد وضعت قيدا على هذا المعيار ،
وهو ألا يكون الشيك قد تحول قانونا الى ورقة تجارية أخرى . وبعبارة
أخرى ، فانه اذا كان ظاهر الشيك - فى نظر الساحب الذى أصدره
والمستفيد الذى قبله - أنه يعتبر شيكا ، ألا أن العيب الذى شابه وان أثر
فيه بالبطلان الا أن الشيك تتوافر فيه عناصر ورقة تجارية أخرى ويتحول
قانونا الى الورقة التى توافرت فيه عناصرها فلا يعتبر شيكا . وتطبيقا لذلك
قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الشيك قد حمل تاريخين فانه فقد

Crim. 9 Oct 1940, Sirey 1942.1.149, not Huguency. (1)

قالت محكمة النقض الفرنسية

« Si le titre ... présente toutes les apparences d'un chèque et s'il avait
été émis et accepté comme tel. »

(٢) نئض ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٣٣

ص ١٢٤ .

مقوماته كإداة وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان فخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا (١) .

٨٢٨ - تطبيقات قضائية :

وبمنا أن نبرز بعض التطبيقات القضائية للمعنى الذاتي للشيك في نظر قانون العقوبات .

فبالنسبة الى الشروط الشكلية ذهب القضاء الفرنسي الى أنه يترتب على تخلف شرط توقيع الساحب وشرط الأمر بالدفع أن يصبح الشيك منعما (٢) وبالتالي فلا تقع الجريمة . وهنا يلاحظ أن انعدام الشيك - لا بطلانه - قد اقتضى أن يفقد الشيك مظهره الذي يعتد به قانونا العقوبات .

على أنه حكم بأن الشيك لا يفقد صفته اذا خلا من ذكر التاريخ (٣) ، أو ورد به تاريخ لاحق على تاريخ اصداره الحقيقي (٤) ، أو كتب على

(١) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٣٠٠ ص ٥٦٨ ، أول ديسمبر سنة ١٩٤١ رقم ٣١٣ ص ٥٩١ ، ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٢٨٧ ص ٣٨٣ ، ٧ مارس سنة ١٩٦٠ مجموعة الأحكام س ١١ ، رقم ٤١ ص ٢٠٨ ، ٩ أبريل سنة ١٩٦٣ س ٤ رقم ٦٤ ص ٣١٧ . وانظر نقض ٦ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة الأحكام س ٤ رقم ١٢١ ص ٣٣٩ ، ٩ يونيو سنة ١٩٧٥ س ٦ رقم ١١٨ ص ٥٠٥ ، ٢٥ أبريل ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٠٠ ص ٤٦١ .

Crim. 11 Mai 1935, Gaz. Pal. 1935.2.178 ; Juillet 1955, (٢)
1931.309 ; Grenoble 28 Déc. 1932, D.H. 1933.170 ; Trib. Corr. Seine, 17 Bull. 375, Rev. sc. crim. 1956, p. 116 ; Toulouse, 12 Mars 1931, D.H. Oct.1935, DH. 1935.567.

Crim. 3 Mai 1939, Gaz. Pal. 1939.2.247 ; 18 Mars 1951, (٣)
Bull. 71 ; 5 Juin 1956, Bull. no. 425 ; 7 Mai 1957, Bull. no. 379 ; 15 Oct. 1958, Bull. no. 622 ; Juillet 1961, Bull. no. 333 ; 26 Déc. 1961, Bull. no. 555

Crim. 6 Février 1936, D.H. 1936.133 ; 31 Juillet 1936, (٤)
Gaz. Pal., 1936.2.695 ; 8 Janvier 1937, Bull. no. 2 ; 7 août 1944 ; Sirey 1945.1.6 ; 12 Juillet 1961, Bull. no. 333.

يباض (١) . وقضت محكمة النقض المصرية بأن اعطاء الشيك لمن صدر لمصلحته بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ . فإذا أثبت المستفيد تاريخا في الشيك وقدمه إلى البنك ولم يكن هناك رصيد وقت تقديمه فإن مصدر الشيك يكون قد ارتكب الجريمة (٢) . ومتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في ذلك التاريخ المثلث فيه ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق (٣) . وقد رأينا كيف أن محكمة النقض قد اعتبرت الشيك الذي يحمل في ذاته تاريخين أحدهما هو تاريخ تحريره والآخر هو تاريخ استحقاقه فإنه يفقد مقوماته كشيك .

وبالنسبة إلى الشروط الموضوعية ، فقد حكم بأن الشيك يقع تحت الحماية الجنائية حتى ولو كان باطلا لعدم أهلية من أصدره (٤) ، أولصدوره بناء على سبب غير مشروع (٥) . وقضت محكمتنا العليا في هذا المعنى بأن الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا ينفي عن صاحبه هذه الجريمة (٦) ، وأنه

Grim. 7 Mai 1957, Bull. no. 379 ; 7 Oct. 1959, Bull. (1)
no. 411.

(٢) نقض ١٠ يولية سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٤٦١ ص ١٠٧١ .
(٣) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٣ ص ٥٢ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٥ ص ٦٣ ، ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٢٧ ، ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ٢٠٤ ص ٨٤٦ ، ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٤ ص ٥٨ ، ١٨ يناير سنة ١٩٥٦ س ١٦ رقم ١٩ ص ٧٩ .

Trib Corr. Seine, 7 Avril 1924, Sirey, 1926, Somm. (٤)
no. 149.

(٥) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٤١ ص ٥٠٢ .

(٦) كما لو كان الاستيفاء دين قمار .

Grim. 27 Nov. 1926, Gaz. Pal. 1926.1.17 ; 19 Nov. 1932, Bull. no. 242 ; Aix. 14 Nov. 1958, Gaz. Pal. 1959.1.54 ; Nantes, 10 Mai 1949 Dalloz 1949, Somm. 28 ; Grasse, 16 Oct. 1949, Gaz. Pal. 1946.2.202 ; Grim. 10 Janv. 1967, Bull. no. 242.

لا عبء بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا
ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاة في
نظر القانون (١) .

وقد ثار البحث في فرنسا عن حكم شيكات المسافرين وشيكات البريد
وقد ذهب محكمة النقض الفرنسية بأن شيكات المسافرين (أو الشيكات
السياحة) لا يصدق عليها وصف الشيك ، وبالتالي فإذا تصورنا أن إحدى
الشركات أصدرت شيكات صورية من هذا القبيل ، فإنها لا ترتكب جريمة
إعطاء شيك بدون رصيد (٢) . وقد انتقد هذا القضاء على أساس أنه يخالف
نظرية الظاهر لأن هذه الشيكات تحتفظ بظهورها (٣) . ومع ذلك فيلاحظ
أن الواقعة تعتبر في هذه الحالة نصبا .

وبالنسبة إلى شيكات البريد ، فقد نص قانون البريد الفرنسي الصادر
في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ (المادة ١٧٢) على أن النصوص الجنائية التي
تعاقب على إعطاء شيك بدون تنطبق على شيكات البريد المسحوبة باسم
المستفيد على مكتب البريد . وقد ثار البحث عن حكم شيكات البريد
المسحوبة مباشرة باسم مكتب البريد ، وذهب القضاء الفرنسي إلى عدم
توافر جريمة الشيك في هذا النوع من الشيكات (٤) . وقد انتقد هذا
القضاء لمخالفته لنظرية الظاهر التي سبق أن أخذتها بها محكمة النقض
الفرنسية (٥) ، فضلا عن أنه لا فارق بين الشيك الصادر باسم المستفيد
لتقديمه إلى مكتب البريد أو الشيك باسم هذا المكتب مباشرة . أما في مصر
فقد اتجه الرأي إلى أن شيكات البريد والمسماة بأذونات الخصم لا تعتبر
شيكات (٦) .

(١) نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٢ مجموعة الأحكام س ١٢ رقم ٢٣
ص ١٢٤ .

(٢) Crim. 20 Janvier 1960, Bull. no. 32 ; 16 Janv. 1963
Bull. no. 26.

Bouzat, Rev. sc. crim. 1956, p. 553 ; Rev. sc. crim. 1960, (٣)
p. 293.

Crim. 14 oct. 1958, Bull. 618 ; Béthune, 28 nov. 1958, (٤)
Gaz. Pal., 1959.1.127 ; Douai, 25 sept. sept. 1957, Rev. sc. crim. 1958, p. 404.

Bouzat, Rev sc. crim 1958, p. 404. (٥)

(٦) محمد مصطفى القلبي ٢٥٩ .

وقد جاء مشروع قانون العقوبات الجديد فنص في المادة ٤٥٧ على سرمان أحكام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد على أذن الخصم البريدية (الشيكات البريدية) •

وأخيرا ، فانه متى ثبت للمحكمة أن ثمة شيك قد أعطاه الساحب بدون رصيد ، فليس بشرط أن يوجد الشيك فعلا متى أطمأنت المحكمة الى صدوره واعطائه للمستفيد (١) • ولهذا قضى بأن للمحكمة أن تأخذ بالصورة التسمية للشيك اذا ما أطمأنت الى صحتها (٢) •

٢ - اعطاء الشيك بدون رصيد

٢٩ - تحلية ، ٨٣٠ - اعطاء الشيك ، ٨٢١ - عدم وجود
رصيد ٨٣٢ - عدم كفاية الرصيد أو عدم قابلية الحساب
وقت الاعطاء ، ٨٣٣ - الحيلولة دون صرف الشيك بعد الاعطاء .
٨٢٩ - تحليته :

تقوم جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد بتوافر العنصرين الآتيين :
(١) اعطاء الشيك •

(ب) عدم وجود رصيد قابل للسحب •

وسوف نبحث فيما يلي مدلول كل من هذين العنصرين •
٨٣٠ - أولا : اعطاء الشيك :

لا يعاقب القانون على مجرد انشاء الشيك بدون رصيد ، وانما يعاقب على اعطائه (٣) الأمر الذي يتحقق بتسليمه الى المستفيد (٤) • واذن فالركن المادى للجريمة لا يقوم على مجرد تحرير الشيك وانما يتوقف على اعطائه

(١) نقض ٤ أبريل سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ٤٨ ص ٣٩٣
(٢) نقض ١١ يونيو سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام س ١٣ رقم ١٣١
ص ٥٢١ ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٠٥ .
(٣) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١٥٥
ص ٨١١ ، ٤ أبريل سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٥٨٤ ص ٣٩٣ .
Orléans, 9 nov. 1948, J.C.P. 1949.2.4688. انظر :
Légal, Rev. sc. crim., 1959, p. 115. (٤)

أى تسليمه الى المستفيد بقصد وضعه في التداول . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو اجراء مئدى متجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وافادة البنك بعدم وجود الرصيد ليست الا اجراء كاشفا للجريمة (١) . وطالما ظل الشيك في حيازة مصدره فهو لا زال في دائرة الأعمال التحضيرية ، ولا يتوافر في شأنه الاعطاء اذا غلت يده عن التصرف بسبب وضعه تحت الحراسة أو او اشهار افلاسه ، ثم تبين بعد ذلك أن الشيك الذى سبق أن حرره واحتفظ به لا يقابله رصيد قائم .

ويشترط في التسليم أن يكون بنية التغلى عن حيازته الكاملة أى طرحه في التداول ، فاذا سلم الساحب شيكا لحامله الى وكيله على سبيل الأمانة ، فبان هذا الأخير الأمانة وظهره الى الغير ثم تبين أنه لا يقابله رصيد ، فان الجريمة لا تقوم (٢) .

(١) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٧١ ص ٩٣٥ .

(٢) وقد اكدت محكمة النقض هذا المعنى بمفهوم المخالفة ، اذ قضت بأنه متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه تم على وجه تغلى فيه الساحب نهائيا عما سلمه الوكيل فان الركن المادى يكون قد تحقق (نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ١٤٩ ص ٥٨٠) . وقد حدث في فرنسا أن مديرا لشركة صناعية اختلف مع بعض شركائه وبعد الاجراء الى التحكيم تعهد مدير الشركة أن يشتري اسهم شركائه مقابل دفع مبلغ في تاريخ معين . وفى ذلك التاريخ سحب مدير الشركة شيكا ببالغ ملى أحد الشركاء وسلمه للخبراء وإنما اشترط عليهم عدم تسليم انشيك الشركاء الا اذا توافروا شروطا معينة الا ان الشركاء رفضوا شروطه فرد انشيك الشيك للساحب . ثم تبين بعد ذلك ان هذا الشيك ليس له رصيد . وقد قضى بعدم توافر جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد على اساس أن الشيك لا يتم اعطاؤه الا بتسليمه للمستفيد .

Limoge, 3 juin 1938, Gaz Pal. 1938.2.340 ;

وانظر في هذا المعنى :

Douai, 24 juillet 1946, Rev. sc. crim. 1946, p. 475.

رأينا ان العبرة في هذه الحالة بتحديد قصد الساحب من تسليم الشيك للخبراء ، فاذا كان قد اعطاه اياهم صرفه واعطاء المبلغ للشركاء اذا توافرت شروطه وقعت الجريمة ، أما اذا انصرفت نية الساحب الى عدم تخويل الخبراء صرف لشيك وإنما ايداعه فقط لديهم على أن يسلموه بدورهم الى الشركاء اذا توافرت شروطه ، فان الجريمة لا تقع بمجرد ايدع الشيك لدى الخبراء .

ومع ذلك اذا كان القصد من اعطاء الشيك جعله تأمينا لدين ناشئ من عملية تجارية ، فان الشيك في هذه الحالة يلعب دوره كأداة تقوم مقام النقود الى التعامل فاذا كان الشيك لا يقابله رصيد وقعت الجريمة (١) .

على أن فعل الاعطاء يقتضى حتما ولزما أن يسبقه انشاء المحرر . فالجريمة ان هى الا جريمة صاحب الشيك ، ولا بد من توافر هذه الصفة فيه ابتداء (٢) . ومن ثم فان الوكيل في المثال السابق - ولو كان عالما بأن الشيك لا يقابله رصيد - لا يرتكب جريمة اعطاء الشيك ، اذا هو خان الأمانة وظهروه الى الغير ، طالما أنه ليس الذى أنشأ المحرر . على أنه اذا كان الساحب قد وكله في تسليم الشيك ، فانه يعتبر في هذه الحالة شريكا بطريق المساعدة في ارتكاب الجريمة متى كان يعلم بأن الشيك لا يقابله رصيد (٣) . هذا مع ملاحظة أن الوكيل يسأل بوصفه فاعلا أصليا في الجريمة ، متى ثبت أنه هو الذى حرر الشيك أى أصدره بوصفه وكيلًا عن صاحب الحساب وذلك دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، لأن وكالته عن صاحب الحساب لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أجلها (٤) وذلك بتحرير الشيك والتوقيع عليه ثم تسليمه الى المستفيد .

٨٢١ - تظهير الشيك :

من المسائل الدقيقة التى يثيرها عنصر اعطاء الشيك ، حالة ما اذا تداول الشيك بين عدة أشخاص قبل وصوله الى يد المستفيد . ان جريمة اعطاء الشيك هى بطبيعتها جريمة الساحب الذى وقع على الشيك . فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها في التداول (٥) ، فما حكم الأشخاص الذين قبلوا هذا الشيك وظهروه الى الغير ، مع علمهم بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للدفع . لقد أوجد القانون الفرنسى جريمة خاصة هى قبول الشيك

(١) انظر نقض ١١ فبراير سنة ١٩٧٤ مجموعة الاحكام س ٢٥ ص ١١٩ .

(٢) أنظر : Légal, Rev. sc. crim. 1959, p. 115.

(٣) Crim. 3 janvier 1959, Bull. no. 11 ; 7 oct. 1959, Bull. no. 411.

(٤) نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ٢٢ ص ١٠٣ .

Crim. 3 janvier 1959, Bull. no. 11 ; 7 oct. 1959, Bull. no. 411.

لا يقابله رصيد مع العلم بذلك (المادة ٦٦ من القانون الصادر في ١٤ يولية سنة ١٨٦٥) ، خلافا للقانون المصرى . ولكن هل يمكن اعتبار من قبل الشيك ثم ظهره الى الغير مساهما مع الساحب في جريمته ؟ لقد رأى البعض أن فعل الاعطاء لا يجب قصر مدلوله على تسليم الشيك الى المستفيد ، وانما يجب أن يشمل أيضا وضع الشيك في التداول بمعرفة الساحب (١) ، الأمر الذى يؤدى الى عقاب التظهير بوصفه نوعا من الوضع في التداول . الا أن القضاء الفرنسى لم يتجه الى اعتبار التظهير معايبا عليه (٢) . كما أن محكمتنا العليا أكدت هذا المعنى حين قضت بأن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب وأن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة انما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع على من تحرر الشيك باسمه (٣) . ومن المقرر أن الشيك متى صدر لحامله أو أصدر لأمر شخص معين أو اذنه فان تداوله يكون بالطرق التجارية ، ومن شأن تظهيره - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد

Herzog, Mélanges Patin, p. 293.

(١) انظر :

وقد قضى بان اصدار الساحب شيكا باسمه ولامره دون أن يقابلة رصيد قائم تقع به الجريمة

Paris, 9 juillet 1956, Rev. sc. crim. 1957, p. 146.

Trib. Corr. Nantes, 10 mai 1949, D. 1949, Somm. 28 ; (٢)

Rennes, 2 mai 1950, Gaz. Pal. 1950.2.14.

(٣) نقض ٨ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١ ص ١٠ . ويلاحظ في هذا الحكم أن الشيكات موضوع الجريمة كانت شيكات اسمية وقد ظهره المستفيد الى الغير ، وقد ذهبت المحكمة الى أن الجريمة موضوع الدعوى تعتبر انما وقعت أصلا على المستفيد الذى أقصر دوره على تظهير الشيكات الى الغير تظهيرا ناقلا للملكية بالطريق التجارى على غير مقتضى القانون .

وانظر في عدم المعاقبة على التظهير محكمة باب الشعرية الجزئية في ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ المجموعة الرسمية س ٦٤ رقم ٢١٩ .

الذى حرر الشيك لأمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره (١) .

وواقع الأمر ان فعل الاعطاء لا يصدر الا من صاحب الشيك . فاذا كان الاعطاء قد تم وانتهى فان أى فعل لاحق له ولو اتخذ ثوب التظهير يعتبر من الأفعال اللاحقة للجريمة ولا يتكون به الاشتراك بالمساعدة . على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك لا يحول دون العقاب عليه بوصفه نصبا متى ثبت أن المظهر قد ارتكب احدى وسائل الاحتيال .

٨٢٢ - ثانيا : عدم وجود رصيد قابل للسحب :

يجب قبل اعطاء الشيك أن يكون له رصيد كاف وقابل للسحب ، أو بعبارة أخرى ، فان الساحب - يوم اعطاء الشيك - يجب أن يكون مودعا لدى البنك المسحوب عليه رسيدا سائلا وكافيا وقابلا للسحب . ولا يفنى عن توافر الرصيد ، أن يكون الساحب قد أودع البنك سندات لبيعها وايداعها في حسابه اذا لم يكن البيع قد تم بعد (١) . ومتى كان الرصيد كافيا وقابلا للسحب فلا جريمة ولم لم يكن الرصيد مملوكا للساحب ، كما اذا كان المسحوب عليه قد فتح حسابا للساحب باتفاقه معه بحيث يكفى لدفع قيمة الشيك (٢) .

ويتحقق عدم وجود الرصيد الحقيقي في خمسة صور هي : انعدام الرصيد ، أو عدم كفايته ، أو عدم قابليته للسحب ، أو سحب الرصيد كله أو بعضه ، أو بالأمر بعدم الدفع . ويبين أن هذه الصور الخمسة ترد الى نوعين :

١ - الرصيد غير كاف اما لانعدامه أو نقصه أو سحبه كله أو بعضه .

٢ - الرصيد كاف ولكنه غير قابل للسحب أو أصدر الساحب أمرا

بعدم الدفع .

(١) نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة الاحكام س ٢٤ ص ٩٢٦
١٤ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ١٤٤ ص ٦٤٥ .

Seine, 5 nov. 1927, Gaz. Pal. 1928.11.16.

(٢)

Seine, 8 nov. 1949, Rev. sc. crim. 1950, p. 211.

(٣)

(٤) انظر نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ١٢٦

ص ٦٦٧ .

ومن هذين النوعين يلاحظ أن الساحب لا يلتزم فقط بأن يكون للشيك رصيد كاف وقابل للسحب وقت الاعطاء، وإنما يلتزم أيضا باستمرار هذا الرصيد الكافي وتلك القابلية للسحب حتى تقديمه الى البنك وبعدم عرقلة الوفاء بقيمته . ويتحدد وقوع الجريمة بالاخلال بهذا الالتزام، وهو ما يتم في إحدى لحظتين (الأولى) اعطاء الشيك دون أن يقابله رصيد كاف سواء كان منعما أو ناقصا أو دون أن يكون قابلا للسحب في الاعطاء .

(الثانية) سحب جزء من الرصيد بعد اعطاء الشيك بحيث لا يكفى الباقي للوفاء بقيمته ، أو الأمر بعدم صرف الشيك بعد اعطائه .

وهنا يلاحظ أن افادة البنك بعدم وجود الرصيد ليست الا اجراء كاشفا للجريمة بحيث لا يكفى الباقي لسداد قيمة الشيك ، أو الحيلولة دون قابلية الشيك للسحب . وهنا يلاحظ أن تاريخ الاعطاء كان سابقا على تاريخ السحب أو عرقلة قابليته للسحب عن طريق الأمر بعدم الدفع ، الا أن هذا الفعل الأخير هو الذى انطوى وحده على الاخلال بالالتزام الساحب بإبقاء على الرصيد وقابليته للسحب ، ومن ثم فإن الصفة الاجرامية توقفت عليه وحده ، وبالتالي وجب الاعتداد بتاريخه لتحديد وقت ارتكاب الجريمة .

ومن هذا التحليل يتضح أن الجريمة تتم في أحد تاريخين (الأول) هو تاريخ اعطاء الشيك و (الثانى) هو تاريخ الحيلولة دون صرف الشيك اما بسحب جزء من الرصيد أو بالأمر بعدم الدفع .

ويدق الأمر بالنسبة الى الشيك الذى يعطيه الساحب في تاريخ معين وثبت في الشيك تاريخا آخر لاصداره ، فماذا يكون الحل لو تقدم الحامل بالشيك فور استلامه وقبل حلول التاريخ المبين بالشيك ، مع افتراض أن الشيك يحمل تاريخا واحدا . الحل في القانون الفرنسى واضح اذ جعل هذا الشيك واجب الدفع يوم تقديمه ولو كان ذلك قبل التاريخ المبين به بل وفرض عقوبة جنائية على صاحب الشيك الذى يؤخر تاريخ الشيك وعلى مظهره الأول وحامله (القانون الصادر فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المعدل فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٥) . أما فى مصر وطالما لا يوجد هذا النص الخاص ، فإن الشيك لا يستحق الدفع الا فى التاريخ المبين به بل انه لا يعتبر شيكا

الا في هذا التاريخ ، ولا تقوم الجريمة الا منذ هذا التاريخ . وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض بالنسبة الى الشيك المتأخر التاريخ بأنه يعتبر صادرا في التاريخ المثبت فيه ولا يقبل من صاحبه القول بأنه في حقيقة الأمر صدر في تاريخ سابق (١) .

وفما يلي سوف نبث هذه الجريمة في هاتين الحالتين أى بالنظر الى تاريخ وقوعها وهما :

١ - عدم كفاية الرصيد أو عدم قابليته للسحب وقت الاعطاء .

٢ - الحيولة دون صرف الشيك بعد الاعطاء .

٥٩٨ - (١) عدم كفاية الرصيد أو عدم قابليته للسحب وقت الاعطاء :

يتحقق عدم كفاية الرصيد أو عدم قابليته للسحب وقت الاعطاء في ثلاثة صور ، هي :

١ - انعدامه على الإطلاق : ويندرج تحت هذه الصورة الجاني الذي يعطى شيكا على أحد البنوك دون أن يكون لديه حساب جار على الإطلاق .

٢ - عدم كفاية الرصيد : لا يكفي أن يكون للساحب رصيد ما بل يجب أن يكون هذا الرصيد كافيا لدفع الشيك . ولا يحول دون وقوع الجريمة أن يتستر البنك على سمعة الساحب بصرفه متطوعا للمستفيد قيمة الشيك كاملة (٢) . وعلة ذلك أن الجريمة تقع بمجرد اعطاء الشيك بدون رصيد كاف ، ومن ثم فإن تدخل البنك بتكملة الرصيد بعد تقديم الشيك اليه ان هي الا واقعة لاحقة على تاريخ الجريمة لا تؤثر في سبق وقوعها ، اذا ما لم يكن الساحب متفقا مع البنك سلفا على تكملة الرصيد بناء على تسهيلات ائتمانية منحها البنك .

(١) نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٠٥ .

(٢) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٤ رقم ٢٣ ص ٥٢ .

ويلاحظ أن علم المستفيد بانعدام الرصيد أو عدم كفايته وقت اعطاء الشيك لا يؤثر في وقوع الجريمة ، ولو كان المستفيد هو الذي طلب منه تحرير الشيك ضمنا لدين ، وهو ما يحدث غالبا في ألعاب القمار . بل وفي هذه الحالة يعتبر هذا المستفيد شريكا مع الساحب بطريق التحريض في ارتكاب الجريمة لأنها لم تقع الا بناء على هذا التحريض (١) .

٢ - عدم قابلية الرصيد للسحب : قد يتوافر الرصيد الكافي الا أنه يكون وقت الاعطاء غير قابل للسحب كما اذا كان الجاني قد أشهر افلاسه أو محجوزا على رصيده في البنك أو أن تكون أمواله موضوعة تحت الحراسة ، أو أن يكون محجوزا عليه .

ونرى أن تعمد الساحب توقيع الشيك بامضاء يخالف توقعه المعتمد لدى البنك ، أو تحرير الشيك على ورق عادي خلافا لاتفاقه مع البنك على اصدار الشيك وفقا لنماذج مطبوعة معينة . كل ذلك يجعل الرصيد غير قابل للسحب بفعل من الساحب . وعلة ذلك أنه طالما كان الساحب والبنك متفقين على شروط معينة لا بد من توافرها في الشيك حتى يكون قابلا للصرف ، فإن سحب الشيك خلافا لهذه الشروط يجعل الرصيد غير قابل للسحب حتما . وقد عني مشروع قانون العقوبات الجديد بالنص صراحة على تجريم هذه الحالة منعا لأي خلاف ، فنص على معاقبة من يتعمد تحرير الشيك أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه (المادة ٤٥٥ /) . وفي ظل النص الحالي قضت محكمة النقض بأنه متى أصدر الساحب الشيك مستوفيا شرائطه الشكلية التي تجعل منه أداة وفاء مقام النقود تعين البحث بعدئذ في أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية « كرفض البنك عند التشكك في صحة التوقيع » ، أو عند عدم

(١) انظر حسن صادق المرصفاوي في جرائم الشيك ، طبعة ١٩٦٣ ص ١٢٧ و ١٢٩ . وقد نص مشروع قانون العقوبات الجديد في المادة ٣/٤٥٥ على انه يعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة اعطاء الشيك بدون رصيد « من يحمل غيره على أن يعطيه أو يظهر اليه أو يسلمه شيكا ويعلم أنه ليس له مقابل ويبقى بقيمته أو أنه غير قابل للصرف » .

مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه ، أو لعدم تحرير الشيك على نموذج خاص ، لأنه لا يسار الى بحث القصد للملابس للفعل الا بعد ثبوت الفعل نفسه (١) .

ويلاحظ في ضوء هذا الحكم أن محكمة النقض تعتبر الجريمة قائمة طالما كان الشيك لا يقابله رصيد كاف حتى ولو كان سبب رفض صرفه راجعا الى سبب شكلي .

٨٢٣ - (ب) الحيلولة دون صرف الشيك بعد الاعطاء :

يتحقق ذلك في صورتين هما :

١ - سحب الرصيد : تقع الجريمة اذا سحب من أعطى الشيك الرصيد كله أو بعضه قبل تقديم الشيك الى البنك بحيث لا يفي بالوفاء بقيمته . ولا عبرة في هذه الحالة بأن يكون الساحب قد قدم الشيك بعد انقضاء المواعيد التي يقررها القانون التجارى (٢) أو بعد غيبة طويلة ، غاية ما هناك أنه في هذه الحالة الأخيرة اذا كان الساحب قد نسي أمر هذا الشيك ولم يعلم أنه لم تسدد قيمته بعد ، ففي هذه الحالة ينتفى القصد الجنائي ، وعلى الجنائي عبء اثبات حسن النية .

٢ - الأمر بعدم الدفع : قد يكون الرصيد كافيا الا أن الساحب يصدر أمره الى البنك بعد اعطاء الشيك بعدم دفع قيمته . وفي هذه الحالة تقع الجريمة بمجرد صدور هذا الأمر ، دون عبرة بالأسباب التي حملت الساحب

(١) نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٢١٣ ص ١٠٢٢ . ١٩٧٦/٤/٢٥ س ٢٧ رقم ١٠٠ ص ٤٦١ .

(٢) قضى بأنه وان كانت المادة ١٩١ من القانون التجارى تنص على أن الاوراق المتضمنة أمرا بالدفع ومنها الشيك يجب تقديمها للصرف في الميعاد المعين في المادة المذكورة - وهو خمسة ايام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلد التي يكون فيها الدفع وثمانية ايام محسوبا من اليوم المؤرخة فيه خلاف ميعاد المسافة اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى - الا أن عدم تقديم الشيك في هذا الميعاد لا يترتب عليه زوال صفته ولا يخول الساحب استرداد مقابل لوفاء ، وانما يخوله فقط ان يثبت كما تقول المادة ١٩٢ من القانون المذكور أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل في منفعة (تنض ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٤٠٢ ص ٣٨٠ . وانظر في نفس المعنى نقض ٢٣ ابريل سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ رقم ١٧٦ ص ٦٢٧ ؛ اكتوبر سنة ١٩٥٨ س ٩ رقم ١٩١ ص ٧٨٦) .

على ذلك ، أى ولو كان الأمر راجعا لسبب مشروع يتفق مع طبيعة المعاملات التي تجرى بين الساحب والمستفيد (١) . وعلة ذلك أن الشارع وقد أراد حماية الشيك كأداة وفاء تقوم بوظيفة النقود ، فيجب أن تحمل وحدها وبذاتها عنوان قابليتها للوفاء وقبولها في المعاملات شأنها شأن النقود . فالشيك بحكم طبيعته يتضمن أمرا قطعيا من الساحب الى المسحوب عليه (البنك) بدفع قيمة الشيك للحامل ولا يجوز للساحب أن يرجع عن هذا الأمر بتوجيه أمر عكسي لاحق على اصدار الشيك (٢) .

وفترض التجريم في هذه الحالة صدور فعل ايجابي من الساحب يتمثل في أمر يصدره الساحب بعد دفع قيمة الشيك . فاذا امتنع البنك من تلقاء نفسه عن الدفع لسبب أو لآخر كالكسب في صحة التوقيع فلا تقوم الجريمة .

ولكن هل يجوز للساحب قانونا يأمر بعدم الدفع في بعض الأحوال ، أم أن الحظر مطلق في هذا الصدد ؟ لقد نصت المادة ١٤٨ من القانون التجارى على أنه « لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الكمبيالة الا في حالتى ضياعها أو تفتيس حاملها » . ويذهب الفقه التجارى (٣) الى أن هذه القواعد تنطبق على الشيك متى اعتبر ورقة تجارية . وبذا يقتصر الحق في الأمر بعدم الدفع على هاتين الحالتين وهما :

١ - ضياع الشيك .

٢ - افلاس حامل الشيك .

(١) انظر تقض ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٢٦٦ ص ٧٩٢ ؛ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٧٦ ص ٨٢٠ ؛ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٧٧ ص ٩٠٩ ؛ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٥ ؛ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٢٠٩ ص ١١٥ .

(٢) انظر استئناف مختلط في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، التشريع والنضاء ، س ٤٩ ص ٢٥١ .

(٣) انظر امين بدر ، الاوراق التجارية في التشريع المصرى ، ١٩٥٤ ص ٥٣٥ .

والفرض في هاتين الحالتين أن الشيك قد أصدره الساحب أى اعطاه للحامل ، ثم فقد من هذا الأخير او افلس الحامل بعد ذلك . اما اذا كان الساحب قد أنشأ المحرر ثم فقد منه قبل اعطائه للمستفيد فله دون حاجة الى نص حق الأمر بعدم الدفع حماية لحقوقه ، بل في هذه الحالة لا تثار مشكلة الجريمة على الاطلاق طالما أن الشيك لم يكن قد أعطى بمد للحامل .

وقد راعى المشرع من اعطاء الساحب حق المعارضة في حالة ضياع الشيك بعد اعطائه للحامل الحيولة دون تسديد قيمته الى حامل جديد ليس له الحق في صرف الشيك . كما راعى من اعطائه حق المعارضة في حالة افلاس الحامل المحافظة على حقوق الدائنين خشية أن يتصرف المدين المفلس في قيمة قيمة الشيك بما يؤدي الى الاضرار بهم (١) .

ومن المقرر أنه يدخل في حكم الضياع السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد ، لأنه في هاتين الحالتين انتزع الشيك من الحامل دون ارادته فشأنه في ذلك شأن الضياع . وفي أول يناير سنة ١٩٦٣ صدر حكم شهير من الهيئة العامة للمواد الجزائية (٢) قالت فيه بأنها لما كان « من المقرر أن القياس في أسباب الاباحة أمر يقرره القانون بغير خلاف فانه يمكن بحق الحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات

(١) يترتب على تفليس الحامل غل يده عن إدارة امواله ومنعه تبعا من استيفاء حقوقه قبل الفير . ويلاحظ أن افلاس الساحب نفسه لا يمنع من الوفاء للحامل وفاء صحيحا إذ أن مقابل الوفاء ملك للحامل ويحق له أن يقتضيه من المسحوب عليه (البنك) ، ويمتنع على وكيل تفليسة الساحب المعارضة في الوفاء بين يدي المسحوب عليه إذ أن مقابل الوفاء قد خرج من ذمة الساحب بمجرد سحب لشيك (أمين بدر ، المرجع السابق ص ٥٣٥) .

وقد يثار التساؤل ماذا يكون الحل لو أن الحامل لم يشهر افلاسه الا بعد تسلمه الشيك ، أو اذا كان قبل شهر افلاسه قد ظهر الشيك الى الغير . فهل يجوز للساحب في هذه الحالة إصدار أمر بعدم الدفع . هذا ما لا نراه ، فطالما أن الحامل لم يشهر افلاسه الا بعد استلام الشيك وبعد تظهيره ، فلا يكون هناك محل لحماية حقوق الدائنين بل انه في هذه الحالة يمكن القول بان المظهر اليه اصبح الحامل الحقيقي وهو لم يشهر افلاسه .

(٢) مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١ ص ١ .

من حيث اباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعا من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الأمر أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل » . ونحن نريد محكمة النقض في قياسها التبديد على السرقة والضياع ، لأن الساحب في التبديد لم يسلم الشيك الى المستفيد الا على سبيل الأمانة لا متخليا نهائيا عن حيازته الكاملة (١) ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن عنصر اعطاء الشيك قد توافر قانونا . كلما أنه في حالة النصب تم الاعطاء بارادة مشوبة بعبث الغش والتدليس .

ونحن نختلف مع القول بأنه في حالة الضياع يتوافر سبب من أسباب الاباحة . فالحديث عن أسباب الاباحة يفترض أن الشيك قد أعطى للحامل بينما في هذه الحالة وكما قلنا من قبل لا يتوافر هذا الاعطاء . فضياع الشيك من الساحب بعد انشائه لا يعتبر اعطاء ولو عثر عليه الغير . وكذلك الأمر في حالتي السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد حيث انتفت ارادة التسليم ابتداء ، وفي حالة التبديد حيث انتفت ارادة التملك وبالتالي نكون في هذه الأحوال حيال جريمة لم تقع لعدم توافر ركنها المادي وهو اعطاء الشيك . وسبب الاباحة الوحيد هو افلاس الحامل ، وهنا فقط يكون اعطاء الشيك قد قانونا ووقعت به الجريمة اذا لم يكن للشيك رصيد ويمتنع على الساحب أن يأمر بعدم الدفع ، فاذا خوله القانون حق اصدار هذا الأمر عند افلاس الحامل ، فان استعمال هذا الحق يعد من أسباب الاباحة وفقا للمادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(١) ويكفي مجرد وقوع الركن المادي لخيانة الامانة حتى ولو لم يتوافر القصد الجنائي كما اذا كان التبديد بسبب غلط في الواقع . فالعبرة هي بعدم توافر الاصدار عند تسليم الشيك على سبيل الامانة للغير .

المطلب الثانى

الركن المعنوى

٨٣٤ - القصد الجنائى ؛ ٨٣٥ - القانون الفرنسى ؛
٦٠٢ - القضاء المصرى .

٨٣٦ - القضاء المصرى .

ان جريمة اعطاء الشيك هى من الجرائم العمدية أى التى لا بد من توافر القصد الجنائى فيها من ارادة وعلم . ولكن ما نطلق هذا القصد ؟ هل هو مجرد القصد العام أم يتعين توافر القصد الخاص بالإضافة الى ذلك ؟ ان علة هذا التساؤل هو أن القانون قد عبر عن القصد الجنائى بعبارة (بسوء نية) ، وورد فى مناقشات البرلمان لهذه المادة عن معنى سوء النية قال فيه « من الجائز أن يحرر شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد فى البنك ، ولكنه ينتظر أن يكون له رصيد فى موعد الدفع فىصرف قيمة الشيك ، فليس فى هذا جريمة وان كان فيه اهمال ظاهر » . وقال الوزير ما مؤداه ان هذا النص أخذ من القانون الفرنسى الصادر سنة ١٩١٧ ، ولا يجب أن نصدر قانونا أشد حكما منه اذ يحسن ألا تأخذ الأمور طرفة واحدة (١) . الا أن هذا التفسير ينطوى على تناقض واضح ، فالمثال الذى ضربه الوزير يوحى بأنه لا بد من معنى خاص لعبارة سوء النية ، هو انصراف نية الساحب عند تحرير الشيك الى عدم دفع قيمته ، هذا بينما أن القضاء الفرنسى قد فسر قانونه وفقا لمعنى مخالف ، فلم يشترط هذا القصد الخاص . وفيما يلى نعرض لوجهة نظر القضاء الفرنسى ثم نعين اتجاه قضاء محكمتنا العليا فى هذا الصدد .

٨٣٥ - القانون الفرنسى :

كان القضاء الفرنسى يعطى لعبارة (سوء النية *mauvaise foi*) تعريفا موضوعيا خاليا من أى مضمون تسمى جديد اكتفاء بمجرد القصد العام . واستقر هذا القضاء على أن الجريمة تقع متى كان الساحب يعلم

(١) انظر الدكتور القللى ص ٢٦٥ حيث اشار الى مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ .

وقت اعطاء الشيك أنه لم يودع من قبل رصيذا كافيا وقابلا للسحب أو كان يجب عليه أن يعلم بذلك (١) . وأكثر من ذلك فقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية بأن صاحب الشيك لا يتوافر لديه حسن النية إذا لم يتحقق من وجود الرصيد الكافي القابل للسحب قبل الاعطاء . فهنا نجد أن المحكمة العليا الفرنسية لم تقف عند حد مجرد (العلم) بعدم وجود الرصيد بل اكتفت بعدم اتخاذ الحيطة نحو التحقق من وجود الرصيد الكافي ، أو عدم التأكد من قابلية الرصيد للصرف قبل سحب الشيك (٢) . ومن تحليل أحكام محكمة النقض الفرنسية يتضح أنها قد أقامت من مجرد عدم وجود الرصيد أو عدم قابليته للسحب قرينة على أن الساحب كان يعلم بذلك وبالتالي توافر لديه سوء النية . وقد ذهب البعض من الفقه الفرنسي الى تحليل هذا القضاء والقول بأن سوء النية أصبح لا يختلف معناه عن عدم الحيطة والاهمال (٣) وهي نتيجة خطيرة بلا شك من شأنها أن تجعل هذه الجريمة معاقبا عليها بوصف الاهمال أو العمد سواء بسواء . بينما ذهب رأي آخر في الفقه الى أن القضاء الفرنسي قد اعتمد في هذه الأحكام على فكرة القصد الاحتمالي (٤) والتي تشترك مع فكرة الخطأ غير العمدى مع التوقع في عنصر توقع الجاني للنتيجة ، الا أنها تختلف

(١) Crim. 19 juin, Bull. no. 191 ; 1er août 1929, Bull. no. 224 ;
27 avril 1934, Gaz. Pal. 1934.2.63 ; 15 juin 1934, Gaz. Pal. 1934.2.456 ;
3 févr. 1938, Gaz. Pal. 1938.1.498 ; 30 déc. 1952, Bull. no. 333.

(٢) قالت محكمة النقض الفرنسية

«s'en était remis à l'initiative de sa banque pour approvisionner son compte de chèques postaux et ne s'était pas assuré, avant l'émission d'un titre, que la banque avait procédé aux opérations nécessaires pour qu'il pût être payé lors de sa présentation». (Crim., 6 nov 1962, Bull. no. 302).

وانظر :

Crim., 3 févr. 1938, Gaz. Pal. 1938.1.498 ; Crim., 30 avril 1959, Bull. no. 147.

(٣) Costa : Les infractions involontaires du point de vue de la responsabilité pénale en France, Rev. sc. crim. 1963, p. 735.

(٤) Herzog : Réflexions sur la législation pénale du chèque. Mélanges Patin, p. 300.

عنه في أنه لقيام القصد الاحتمالي فان الجاني وان لم يكن غير متأكد من حصول النتيجة الا أنه يقبل حدوثها .

وفي عام ١٩٧٢ عدل المشرع الفرنسي قانون الشيك ، فحذف عبارة (سوء النية) واستعاض عنها بعبارة أخرى هي (قصد الاضرار بحقوق الغير) . واتجه الفقه الى تفسير هذه العبارة بأنها تنصرف الى قصد الاضرار بحق ملكية الغير ، أى حقوق المستفيد (١) . وبناء على هذا التعديل ، فان القصد الجنائي لا يتوافر في حق الساحب اذا أعطى شيكا بدون رصيد على بنك اعتاد صرف الشيك رغم عدم توافر الرصيد ، الا أنه فجأة في هذه المرة امتنع عن صرف الشيك (٢) .

٨٣٦ - القضاء المصري :

استقر قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يشترط لانزال العقاب الا مجرد علم الجاني بأن الشيك الذى أصدره لم يكن له وقت اعطائه لمن أصدره له مقابل وفاء كاف ويمكن التصرف فيه (٣) ، وأنه لا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته الى اصداره لأنها من قبيل البواش التى لا تأثير لها في قيام المسئولية الجنائية ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة (٤) . ولا يجدى المتهم الدفع بأنه قد أوفى بقيمة الشيك

(١) Michel Cabrillac, Le droit pénal du chèque, Libraire de la Cour de Cassation, 1976, p. 37.

(٢) انظر تعليق وزير العدل الفرنسي في الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

(٣) نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٦٣ ص ١٠١ ؛ أول يونية سنة ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٦١٤ ص ٥٧٩ ؛ ١١ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٢٠٦ ص ٥٤٨ ؛ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ٣٢٠ ص ١١٥٧ ؛ ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ٢٨ ص ١٧٥ ؛ ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٠ س ١١ رقم ١٢٦ ص ٦٦٧ ؛ ٨ مارس سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٥٥ ص ٧٧٨ ؛ ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٦٣ ص ٣٢٥ ؛ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٨٨ ص ١٠٠٥ ؛ ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٨ الظن رقم ٦٧ سنة ٤٨ ق .

(٤) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ١٢٤ ص ٦٢٧ .

الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ما دام هو لم يسترد الشيك من المجنى عليه (١) والتزام برد الشيك بعد التخالص ينبع من الاتفاق على التخالص ولا يتحول الى وديعة في يد المستفيد .

كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي الجريمة (٢) . وقد قضت محكمة النقض أنه لا يحول دون توافر القصد أن يكون الجاني لديه معاملات كثيرة وأن رصيده دائم التغير بين الصعود والهبوط اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه (٣) وقضت أيضا في هذا المعنى بأن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو أمر مفروض في حق الساحب اذ عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ، وأنه لا يفنى في ذلك اثباتا لحسن نيته مجرد اعتقاد الوكيل في وجود رصيد لموكله لدى البنك المسحوب عليه أو كتابة هذا الرصيد للوفاء بقيمة الشيك ، بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على انتفاء علمه بعدم وجود الرصيد أو بعدم كتابته (٤) .

والملاحظ في هذا القضاء أن محكمة النقض قد ساءلت الجاني عن الجريمة بناء على أن من واجبه التحقق من وجود رصيد كاف ومستحق الصرف وقت اعطاء الشيك ، وهو ما قد بدل على أن المحكمة قد أقامت الجريمة على مجرد اهمال الجاني وعدم احتياظه . على أن الصحيح هو أن محكمة النقض قد أقامت قرينة على العلم بعدم وجود الرصيد وألقت عبء اثبات العكس على عاتق الساحب . وهي مسألة تتعلق بإجراءات الاثبات

(١) نقض ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ١١٩ ص ٢٤٦٠٥ و ٤ أبريل سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ٨٤ ص ٣٩٣ .

(٢) نقض ٤ و ١٨ أبريل سنة ١٩٧٦ و ١٤ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ٨٤ و ٩٤ و ١٤٤ ص ٣٩٣ و ٤٣٦ و ٦٤٥ .

(٣) نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الاحكام س ١٥ رقم ١٤١ ص ٧١٧ .

(٤) نقض ٣١ اكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩٣ ص ١٠٢٧ .

ولا تأثير لها في طبيعة القصد الجنائي الذي يفترض العلم اليقيني . ولهذا نجد محكمة النقض تقول في حكمها الأخير بأن العلم مفروض في حق الساحب وأنه يتعين عليه إقامة الدليل على انتفائه ، ومقتضى ذلك أنه إذا نجح الساحب في إثبات جهله بعدم وجود الرصيد وقت إعطاء الشيك فإن قصد الجنائي يكون منتفياً . هذا إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الجاني قد توقع عدم وجود الرصيد الكافي وإن لم يتأكد من ذلك وأنه حين إصدار الشيك توافر لديه هذا التوقع واستوى لديه أن يوجد الرصيد أولاً ، ففي هذه الحالة يتوافر القصد الاحتمالي .

وفي حالة سحب الرصيد بعد إعطاء الشيك لا يتوافر القصد الجنائي متى كان الساحب يعلم أن الشيك لم يصرف بعد . وكذلك الأمر عند إصدار الأمر بعدم الدفع فذلك الأمر في حد ذاته ينطوي حتماً على توافر القصد الجنائي ، أيا كانت البواعث التي أملت على الجاني إصداره في غير حالتي الضياع وإفلاس الحامل (١) .

المبحث الثاني

الجزاء

٨٣٧ - العقوبة ؛ ٨٣٨ - التعويض المدني .

٨٣٧ العقوبة :

نص القانون على نفس العقوبات المقررة لجريمة النصب وهي الحبس . وفي حالة المود يجوز للقاضي فضلاً عن تشديد العقوبة الأصلية في الحدود المبينة بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات أن يحكم إلى جانبها بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

ويلاحظ أن المشرع قد أحال إلى عقوبة النصب بالنسبة إلى الجريمة التامة لإعطاء شيك بدون رصيد ، ومن ثم فلا تسرى الإحالة إلا على جريمة النصب التامة كذلك . وبالتالي فلا عقاب على الشروع في هذه الجريمة حيث لم ينص المشرع على عقوبة له . ولا شروع في الجنح إلا بنص .

(١) نقض ٤ أبريل سنة ١٩٧٦ مجموعة الأحكام س ٢٧ رقم ٨٤ ص ٣٩٣ ؛ ١٤ يولية سنة ١٩٧٦ س ٢٧ رقم ١٤٤ ص ٦٤٥ .

وبلاحظ أن محكمة النقض قد استقر قضاؤها على أنه متى كانت الوقائع تدل على أن المتهم قد أصدر عدة شيكات لصالح شخص واحد في يوم واحد وعن معاملة واحدة وأنه جعل استحقاق كل منها في تاريخ معين ، فإن ذلك يقطع في أن ما وقع من المتهم إذا كان وليد نشاط إجرامي واحد يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، مما يتعين معه اعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة (١) . وواقع الأمر أن علة الحكم بعقوبة واحدة في هذه الحالة ترجع الى أن أفعال الجاني تمثل جريمة متتابعة طالما كانت اعتداء على شخص واحد وتنفيذا لمشروع إجرامي واحد .

وقد استحدث المشرع الفرنسي في قانون سنة ١٩٧٢ الذي عدل به قانون الشيك تديرا احترازا جوازيا هو حرمان الجاني من اعطاء شيكات مع استرداد ما لديه من نماذج . وقد أيد تعديل سنة ١٩٧٥ النص على هذا التدبير ، وجعله لمدة تتراوح ما بين سنة وخمسة أعوام . ولا يخفى أن هذا التدبير ينطوي على معنى جزائي ، لأنه يؤثر في شرف الجاني والثقة به .

٨٣٨ - التعويض المدني :

هل يجوز الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية للمطالبة بقيمة الشيك وتعويض الأضرار المترتبة على الجريمة .

بالتسبة الى المطالبة بقيمة الشيك ، فإن الأمر يصطدم بمبدأ عدم جواز رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي الا للمطالبة بتعويض عن الضرر المترتب على الجريمة مباشرة ، بينما قيمة الشيك لا تمثل سوى دين سابق على الجريمة ومستقل عنها تمام الاستقلال . ولهذا اتجه القضاء الفرنسي الى تطبيق هذا المبدأ دون تردد والحكم بعدم جواز المطالبة بقيمة الشيك أمام القضاء الجنائي ، لأن هذه القيمة لا يرجع سببها الى اعطائه بدون رصيد قابل للمسحب وانما لسبب سابق على واقعة الاعطاء ذاتها (٢) . وظل

(١) تقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ١٤٩ ص ٥١٧ ؛ ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ س ١٦ رقم ١٤ ص ٥٨ .

(٢) Crim. 1er juin 1934, Sirey 1935.1.155 ; 12 déc. 1936, Bull. no. 148 ; 7 mai 1937, Bull. no. 98.

الحل كذلك حتى تدخل الشارع الفرنسي بمرسوم في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ فأجاز للمستفيد أن يطلب من القاضي الجنائي مبلغا مساويا لقيمة الشيك، دون اخلال بحقه في المطالبة بالتعويض المترتب على الجريمة . وبذا أجاز القانون الفرنسي نوعين من الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي (الأولى) هي دعوى مدنية عادية موضوعها هو المطالبة بقيمة الشيك (١) و (الثانية) هي دعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية موضوعها هو المطالبة بالتعويض .

ونظرا لعدم صدور مثل هذا التشريع الخاص في مصر ، فقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه ليس للقاضي الجنائي أن يحكم للمستفيد بقيمة الشيك في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ، اذ أن الحكم به لا يعد تعويضا عن ضرر تسبب عن الجريمة (٢) .

وقد ذهب رأى في الفقه الى اجازة رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للمطالبة بقيمة الشيك على أساس أنه من عناصر تقدير الضرر ، وأن هذه القيمة لا تمثل علاقة مديونية سابقة على الجريمة ، وذلك بناء على أن كون الشيك له مقابل وفاء أو لا وجود له أمر يعتبر في ذاته مكونا للجريمة ويحق بناء عليه جملة أساسا للتعويض المدني (٣) . على أن هذا الرأي مردود بأن اعطاء الشيك بدون رصيد لا ينطوي على وفاء صحيح بالتزام الساحب قبل المستفيد ، ويجوز لهذا الأخير مطالبة المستفيد بقيمة هذا الدين كما ورد بالشيك . ومن ثم فإن اعطاء الشيك بدون رصيد لم يترتب عليه ضياع هذا الدين عليه حتى يقال بأنه قد أصيب بضرر يستحق عنه التعويض بقيمة هذا الدين . بل ان هذا الدين قد نشأ قبل اعطاء الشيك ولم يترتب على كون الشيك بدون رصيد أى مساس به .

Crim., déc. 1953, D. 1954.437.

(1)

(٢) نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ مجموعة الاحكام س ١٠ رقم ١٧٦ ص ٨٧٠ ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ س ١٣ رقم ٣٣ ص ١٢٤ ؛ نقض ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ٥١٧ ص ٨٣٣ ؛ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٨٦ ص ٩٩٧ .

(٣) حسن صادق المرصفاوى ص ١٢٣ .

أما بالنسبة الى المطالبة بتعويض الأضرار المترتبة على الجريمة ، فلا صعوبة في الأمر . وقد استقر قضاء محكمة النقض على جواز المطالبة أمام القضاء الجنائي بتعويض الضرر الناتج عن عدم قابلية الشيك للصرف (١) . وقضى بأنه لا تجوز المنازعة حول انتفاء الضرر استنادا الى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتقييده على آجال مختلفة بموجب سندات اذنية ، طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد استحقاقه (٢) . وأكثر من ذلك فقد أجازت محكمة النقض للمظهر اليه أن يطالب الساحب بالتعويض المترتب على الجريمة على الرغم من أن الساحب لم يصدر الشيك اليه ، وذلك استنادا الى أن من شأن تظهير الشيك - متى وقع صحيحا - أن ينقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهير الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي كرر الشيك لأمره وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا لقيمه فور تظهيره ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر اليه طالما انه قد أصابه ضرر فاشيء عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا (٣) .

(١) نفى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٥٧ ص ٨٣٣ ؛ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٦ س ١٧ رقم ١٨٦ ص ٩٩٧ .
(٢) انظر نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٦٦ السالف الاشارة اليه .

(٣) انظر نقض ٢٠ يونية سنة ١٩٦٦ السالف الاشارة اليه . وقارن نقض ٨ يناير سنة ١٩٦٣ مجموعة الاحكام س ١٤ رقم ١ ص ١٠ حيث رفضت محكمة النقض تطبيق هذا الابدأ على المظهر اليه الشيك الاسمي نظرا الى أن « الشيك الاسمي غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية » وقالت أن الجريمة تعتبر انها وقعت أصلا على المستفيد من الشيك الذي اقتصر دوره على تظهير هذا الشيك الى المجنى عليه تظهيرا ناقلا للملكية بالطريق التجارى على غير مقتضى القانون ، وأن المظهر اليه ام يصبه ضرر ناشيء عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا وهو شرط قبول دعواه امام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض امام القضاء الجنائي . وبتحليل هذا الحكم يتضح أن محكمة النقض لم تنكر على المظهر اليه الحق في المطالبة بالتعويض امام القضاء الجنائي الا اذا كان التظهير باطلا . وفي القضية الساتية كان الشيك المظهر شيئا اسميا ومن ثم فلا يجوز تداوله الا بطريق الحوالة المدنية وهي تتطلب لتنفاذها قبول المسحوب عليه

ويشور التساؤل عما اذا كانت تجوز المطالبة بالتعويض عن جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد اذا كان سببه غير مشروع كدين القمار مثلا ؟

وقد بحثت هذه المشكلة في فرنسا على نطاق واسع ، فقضت محكمة النقض الفرنسية الى عدم قبول دعوى التعويض عن الجريمة الا اذا كان سبب الشيك دين قمار (١) ، وتأكد ذلك بحكم حديث في ٧ ديسمبر سنة سلطة أخرى غير التحقيق من الموضوع وسبب الالتزام الذي يمثل الشيك موضوع الجريمة (٢) . وقد اتفق هذا القضاء على أساس أن قانون الشيك قد نص على أن تسليم الشيك إلى المستفيد يؤدي إلى نقل ملكية الرصيد إليه ، وأن القانون المدني الفرنسي قد نص على أن المدين في دين القمار الذي يسدده باختياره لا يجوز أن يطالب باسترداد ما دفعه (٣) . ويلاحظ أن هذا المبدأ الذي اتبعته محكمة النقض الفرنسية من العموم بحيث يسرى على كل المطالبة بقيمة الشيك - وفقا لما أجازه القانون الفرنسي نص خاص - أو المطالبة بالتعويض المترتب على الجريمة ، وهو أمر يتضح من الأسلوب الذي صاغته محكمة النقض في مدتها المذكور (٤) .

وفي رأينا أنه يتعين التمييز بين دعوى المطالبة بقيمة الشيك فهذه تخضع لقواعد القانون المدني التعويض المترتب على جريمة اعطاء الشيك بدون رصيد فإن سببها الوحيد هو هذه الجريمة . ولا محل للبحث في سبب

أو اعلانه . على أنه يجوز للمستفيد توكيل الغير عنه في قبض قيمة الشيك وذلك عن طريق التظهير التوكيلي (انظر أمين بدر . المرجع السابق ص ٥٠٩) . وبناء على ما تقدم فإن التظهير الناقل للملكية عن غير طريق الحوالة المدنية يعتبر باطلا ولا يرتب للمظهر إليه أي حق في المطالبة بالتعويض المدني لأن هذا التظهير لم ينقل إليه ملكية قيمة الشيك .

(١) Crim., 18 avril 1929, Bull. no. 129 ; 19 juillet 1929, Bull. no. 207 ; 19 nov. 1932, Bull. no. 242 ; 1er juin 1934, Sirey 1935.1.155 ; 18 janvier 1935, Bull. no. 14 ; 11 février 1937, Gaz. Pal. 1937.1.861.

(٢) Crim., 7 déc. 1961, Bull. no. 511.

(٣) Herzog, op. cit., p. 314.

(٤) انظر حسن صادق المرصفاوى ص ١٦٤ ، ادوار غالى الذهبى فى اختصاص القضاء المدني بالفصل فى الدعوى المدنية سنة ١٩٦٤ ص ١٢٤ .

الالتزام الأصلي الذي حرر الشيك من أجله لأن هذا الالتزام ليس مطروحا على بساط البحث .

ولكن ماذا يكون الحل لو كان المضرور بالجريمة سيء النية أى عالما وقت تسليمه الشيك بأنه لا يقابله رصيد قابل للسحب ؟ تردد القضاء الفرنسى فى الاجابة على هذا السؤال فذهب حكم الى أن المستفيد فى هذه الحالة لاحق له فى المطالبة سواء بقيمة الشيك أو بالتعويض عن الجريمة (١) . ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت حديثا (٢) بأن هذا المستفيد يحق له المطالبة أمام القضاء الجنائى بالتعويض المترتب على الجريمة دون قيمة الشيك . وعلّة التمييز بين الأمرين هو الفرق بين طبيعة كل من دعوى التعويض ودعوى المطالبة بقيمة الشيك . على أن هذا التمييز أمر منتهقد فلا محل لحرمان المستفيد سيء النية بالمطالبة بقيمة الشيك طالما ثبت أن سبب هذه المطالبة كان مشروعاً . هذا الى أن العلاقة بين المستفيد والساحب أمر سابق على اعطاء الشيك بدون رصيد ، ولا تؤثر واقعة لاحقه عليها هي اعطاء هذا الشيك الى المستفيد قد حرض الساحب على اعطاء الشيك بدون رصيد قابل للسحب فتمت الجريمة بناء على هذا المترتب على جريمة ساهم هو فى ارتكابها . وهذا هو ما أقرته الدائرة الجنائية لمحكمة النقض اذ قضت بأنه لا يصح فى القانون أن يترتب للراشى حق المطالبة بتعويض عن جريمة ولكنه كان يعلم فقط بأمر عدم وجود الرصيد أو عدم قابليته للسحب وقت استلامه الشيك فذلك لا يحرره من حق المطالبة بالتعويض . وبالنسبة الى المطالبة بقيمة الشيك فهى أمر سابق على الجريمة فلا يتأثر حق المستفيد فى المطالبة بقيمة الشيك بكونه قد ساهم فى الجريمة لان حقه فى القيمة كان سابقا على وقوعها الجريمة .

Crim., 22 avril 1950, Bull. no. 123.

Crim., 8 déc. 1953, Bull. no. 325, Rev. sc. crim. 1954, p. 437.

Hergoz, op. cit., p. 318.

(١)

(٢) تقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ١٢٥

ص ٢٢٤ .

كتاب الخيانة

خيانة الأمانة

٨٣٦ تمهيد :

كانت خيانة الأمانة تعتبر من ضروب السرقة في القانون الروماني ، ومنذ الثورة الفرنسية بدأت تأخذ معنى مستقلا متميزا . وهي لا تشبه الآن مع السرقة الا في كونها من جرائم الاعتداء على المال ، الا أنها تختلف عنها اختلافا بينا في الركن المادى ، فبينما تقع السرقة بالاختلاس الذى يتمثل في انتزاع الحيازة الكاملة للشيء ، فانه في خيانة الأمانة يكون الشيء مسلما من قبل الى المجنى عليه على سبيل الحيازة الناقصة لحساب المالك الا أن الجانى لا يقتصر على ممارسة هذه الحيازة بل يغير نيته في وضع الشيء ويظهر عليه بمظهر المالك . وهي في صدد التسليم السابق على الاستيلاء تشبه مع النصب . ففى كل من خيانة الأمانة والنصب يسلم المجنى عليه الشيء الى الجانى تسليما قانونيا . ولكن التسليم وأثره تختلف في كل من الجريمتين . فهو في جريمة خيانة الأمانة تسليم ناشئ عن ارادة حرة الا أنه لا يؤدي الى غير نقل الحيازة الناقصة ، أما في جريمة النصب فهو تسليم ناشئ عن ارادة معيبة تحت تأثير الغلط . ويؤدي الى نقل الحيازة الكاملة للشيء .

والمصلحة المعتدى عليها في هذه الجريمة هي الثقة التى عهد بها المجنى عليه الى الجانى والتي وردت على مال معين . فالعبرة ليست بمجرد الاعتداء على المال وانما في المساس بهذه الثقة التى تولدت عن أحد عقود الأمانة . وقد رأى المشرع أن الجزاء المدنى ليس كافيا في هذه الحالة ، لأن انتشار العبث بالائتمان الخاص أمر يهدد العلاقات الخاصة ويقضى على روح التعامل بين الناس في ثقة واطمئنان . فالمصلحة الاجتماعية في (م ٦١ - الوسيط)

حماية هذا الائتمان أصبحت جوهرية وتدعو الى ضرورة تدخل القانون الجنائي . ولا يخفى أن هذا التدخل سيكفل مواجهة صنف من الناس توافرت لديهم خطورة اجرامية من شأنها أن تهدد باحتمال اهدار الأمانات وخيانة الثقة الممنوحة لهم من الغير .

وقد نصت المادة ٣٤١ عقوبات على جريمة خيانة الأمانة فقالت « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرازا بمالكها أو أصحابها أو واضى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز » .

وتسكون هذه الجريمة من شرط مفترض هو استلام الجاني للمال بناء على أحد عقود الأمانة ، وركن مادي هو الاختلاس أو الاستعمال أو التبديد ، وركن معنوي هو القصد الجنائي . وسنبين فيما يلي هذه الأركان الثلاثة ثم نختمها ببيان العقوبة .

الفصل الأول

الشرط المفترض

استلام المال بناء على أحد عقود الأمانة

٨٤٠ - تطيله :

يمكن تحليل هذا الشرط المفترض الى ثلاثة عناصر هي :

١ - التسليم السابق ٢ - أحد عقود الأمانة ٣ - المال .

وفيما يلي سنتحدث عن كل من هذه العناصر على حدة .

البحث الاول

التسليم السابق

٤٨١ - مداولة :

نفترض هذه الجريمة بادیء ذی بدء أن يكون المال مسلما من قبل الى الجاني . وهذا التسليم اما أن يتم بواسطة مالك الشيء أو شخص آخر باسمه أو بناء على أوامره . فإذا سلم شخص الى آخر شيكا ليصرفه، وقبض هذا الأخير قيمة الشيك واحتفظ بها لنفسه ، يكون قد ارتكب جنحة خيانة الأمانة . ففي هذا المثال كان موضوع الجريمة هو قيمة الشيك وقد استلمها الجاني من البنك بناء على أمر من صاحب الشيك وهو المجنى عليه .

ومن ناحية أخرى فلا يشترط أن يكون التسليم قد تم الى الجاني مباشرة بل يكفي أن يكون قد تم الى شخص آخر وكيل عنه أو يعمل لحسابه أو باسمه .

فإذا أرسل شخص ابنه الى صاحب محل ليستعير منه بعض أدوات المحل فسلمها هذا الأخير الى هذا الابن الذي قام بدوره بتسليمها الى والده ،

فانه اذا احتفظ الوالد بالأدوات لنفسه بنية تملكها يرتكب خيانة الامانة ولو أن المال لم يسلم اليه مباشرة .

وغنى عن البيان أن المسلم اليه الشيء ليس هو مالك الشيء . على أنه اذا كان مالكا للشيء ثم زالت عنه ملكيته وسلم الشيء بعد ذلك فانه قد تقع منه جريمة خيانة الامانة . مثال ذلك من يشتري أشياء من أحد المحلات ثم يودعها لدى البائع فترة من الوقت فيعمد هذا الأخير لبيعها لآخر فان البائع في هذا المثال يرتكب خيانة الامانة مع أنه كان من قبل مالكا للشيء (١) .

ويستوى في التسليم أن يكون حقيقيا أو رمزيا . والتسليم الرمزي يكون بتسليم مفتاح الحرز الذى يحتوى على الأشياء أو بتغير صفة الحائز كما في المثال السابق حيث تغيرت صفة بائع الأشياء من مالك الى مودع لديه رغم أن الأشياء كانت في حوزته فلم تخرج منها بعد . ومثال ذلك أن يرغب مدين في سداد دينه لدائنه فياخذ هذا الأخير جزءا منه ويوكله في توصيل الباقي الى شخص آخر ، ففي هذه الحالة تغيرت صفة الحائز (المدين) وأصبح المال الذى كان مملوكا له مسلما اليه على سبيل الوكالة . على أنه ما لم يقر المدين يعرض مبلغ الدين كله على الدائن قبل أن يأخذ هذا الأخير جزءا منه فلا تقع الجريمة (٢) .

وأهم ما يشترط في التسليم أن يكون ناقلا للحيازة الناقصة . وقد سبق أن أوضحنا عند بيان ركن الاختلاس في السرقة التمييز بين الحيازة الكاملة والحيازة الناقصة من جهة واليد العارضة من جهة أخرى . ومن الواضح أنه في الحيازة الكاملة يتمتع الحائز بسلطات المالك على الشيء بخلاف الأمر في الحيازة الناقصة فان الحائز يتمتع بالسلطات التى يخولها اياه العقد الذى ارتبط به مع المالك ويلتزم برد الشيء اليه . فاذا ثبت

(١) Levasseur, P. 322. نفذ ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ١٣٦ ص ٤٠٦ .

(٢) ولذا حكم بأنه لا يرتكب خيانة الامانة المدين الذى يدفع جزءا من الدين ويتعذر للدائن بأن يدفع الباقي سدادا لبعض ديون في ذمة الدائن أو غيره متى أخل بهذا التعهد .

أن الشيء كان مسلما الى الجاني على سبيل الحيازة الكاملة فلا تقسع الجريمة . مثال ذلك أن يوكل شخص آخر في القيام بعملية معينة وينتدبه أجره مقدما وبعد أن يتسلم الوكيل أجرته لا يقوم بالعمل المكلف به .
في هذا المثال لا يمكن القول بوقوع جريمة خيانة الأمانة على الأجر الذي أخذه هذا الوكيل لأنه قد تسلمه على سبيل الحيازة الكاملة .

وفي هذا المثال يلاحظ أن العقد الذي تم التسليم بناء عليه كان من عقود الأمانة وهو الوكالة ، الا أن ذلك لم يكن وحده كافيا طالما أن التسليم لم يكن ناقلا للملكية (١) . وإذا كان التسليم ناقلا للميد العارضة وحدها فإن استيلاء الجاني على الشيء الذي تسلمه يعتبر سرقة .

المبحث الثاني

عقود الأمانة

٨٤٢ - تحديد ، ٨٤٣ - نطاق التعامل بعقود الأمانة ،
٨٤٤ - أثر التحديد الحصري للعقود ، ٨٤٥ - تكييف العقد ،
٨٤٦ - أثر العقد الباطل ، ٨٤٧ - أثبات العقد ، ٨٤٨ -
الوديعة ، ٨٤٣ - الإجارة ، ٨٥٠ - عارية الاستعمال ، ٨٥١ -
الرهن ، ٨٥٢ - الوكالة ٨٥٣ - القيام بعمل مادي .

٨٤٢ - تحديد :

يجب أن يكون تسليم المال بناء على أحد العقود وأن يكون من شأن هذا العقد نقل الحيازة الناقصة للمال أي التي تخول صاحبها حقا شخصيا قبل المالك لتمكينه من الانتفاع به في أوجه معينة يخوله حقا عينيا مباشرا على الشيء فإذا كان العقد ناقلا للملكية فلا تقع الجريمة .

(١) وقد قضى بأنه إذا كانت شركة المياه الفازية تتقاضى من عملائها مبلغا من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد إليها ، فإن تسليم الشركة الزجاجات لعملائها لا يكون على سبيل الوديعة ولا عارية الاستعمال ولا يعد التصرف فيها من العميل تهديدا .

(٢) تقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٣ رقم ١٩٦ ص ١٥١٩ .

وقد اتبع المشرع المصري خطة القانون الفرنسي فحدد على سبيل
الحصر عقود الأمانة التي يجب أن يتم التسليم السابق بناء عليها . ومن
ثم فكل تسليم سابق بناء على غير هذه العقود ، لا يصلح أن يكون ركنا
مفترضا في الجريمة . وقد يتعاقد الطرفان على عقد من عقود الأمانة
الا.أنهما يستبدلان هذا العقد بعقد آخر ، ولذا فإن العبرة تكون بالعقد
المتفق عليه قبل وقوع خيانة الأمانة مباشرة لا بعدها (١) .

والعقود التي أوردها القانون هي الوديعة والاجارة وعارية الاستعمال
والرهن والوكالة . وقد اتبع مشروع قانون العقوبات هذا المسلك المصري
والترزم بهذه العقود الخمسة قسما (المادة ١/٤٥٨) ، ونص على أنه في
تطبيق جريمة خيانة الأمانة يعتبر في حكم الوكيل الشرك على المال
المشترك والفضولي على مال صاحب الشأن ومن تسلّم شيئا لاستعماله
في أمر معين لمنفعة صاحبة أو غيره (المادة ٢/٤٥٨) .

٨٤٣ - نطاق التعامل بعقود الأمانة :

يجدر التنبيه الى أن تسليم المال بناء على أحد هذه العقود يكون
قاصرا على ما يتفق عليه في نطاق المصالح المدنية الخاصة دون أن يمس
علاقات القانون العام . فالموظف العام الذي يتسلم مالا من الدولة لحفظه
يشكل لأوامرها بحكم وظيفته . ولا يعتبر هذا التسليم مبتئا على أحد
العقود لأن العلاقة بينه وبين الدولة ليست علاقة تعاقدية بل هي رابطة
من روابط القانون العام ، بل ان ما يتسلمه الموظف من الأفراد بحكم
وظيفته يكون كذلك بناء على مقتضيات وظيفته لا بناء على أحد العقود .
مثال ذلك الموظف الذي يحصل من الافراد قيمة الرسوم وغيرها من
مستحقات الدولة فهو لا يتسلم المال من الأفراد بناء على أحد العقود وانما
بحكم وظيفته العامة . وترتب على ذلك أن اعتبرت خيانة الموظف العام
للأمانة المسلمة اليه بسبب وظيفته جنائية اختلاص طبقا للمادة ١١٢ عقوبات .

(١) نقض ١٩ مايو سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٦٢٤

ص ٥٢٠ .

هذا الى أن اعتبار التسليم مستندا الى واجبات الوظيفة العامة لا الى أحد العقود أدى الى عدم خضوع هذا التسليم لقواعد الاثبات المدنية^(١).

ومع ذلك ففى بعض الأحوال قد تعهد الادارة الى الموظف بتمثيلها فى بعض العقود كالوديعة . مثال ذلك موظف مصلحة البريد الذى يقبل النقود المودعة فى صندوق التوفير والموظف الذى يقبل الودائع فى المصارف . فى هذه الأحوال التى يمثل فيها الموظف الجهة التى يتبعها فى عقد من هذه العقود يتعين بداءة اثبات ذلك العقد وفقا للقواعد المقررة فى القانون المدنى^(٢) الا أن اختلاس المال يعتبر جنائية لا جنحة خيانة امانة بناء على اعتباره فى حكم الموظف العام طبقا للمادة ١١١ عقوبات .

٨٤٤ - اثر التحديد الحصرى للعقود :

يترتب على التحديد الحصرى لعقود الامانة عدم جواز القياس عليها . اعمالا لمبدأ عدم القياس فى مواد التجريم ، وذلك بالنظر الى أن هذه العقود شرط مفترض لتوافر التجريم . وتطبيقا لذلك حكم بأنه لا تقع الجريمة اذا كان مبنى التسليم هو غارية الاستهلاك^(٣) . أو عقد البيع كما اذا امتنع البائع عن تسليم الشيء المبيع رغم قبض الثمن^(٤) ، أو عقد المصارفة ، أو الحساب الجارى^(٥) ، أو عقد القرض ، أو المقايضة^(٦) .

(١) نقض ٢ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة الاحكام س ١٨ رقم ٦ ص ٤١ .
(٢) وبالنسبة الى هذه الأحوال ينطبق ما قلناه فى باب الاختلاس من انه يرجع الى قواعد الاثبات المدنية فى اثبات الاشياء التى تسلمها الموظف نيابة عن الدولة متى كان التسليم قد تم بناء على أحد العقود . ونود التنبيه الى أنه يشترط فى هذه الحالة أن يكون التسليم بناء على أحد العقود المذكورة على سبيل الحصر فى خيانة الامانة .

Crim., 11 juillet 1935, D.H. 1935- 494. (٣)

Trib. Corr. Seine, 9 sept. 1949, D. 1950, Somm. 13. (٤)

Crim., 29 juillet 1905, D.P. 1907-1-55.

Crim., 20 juin 1931, Sirey 1933-1-35. (٥)

(٦) نقض ٤ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة الاحكام س ٥ رقم ١٩٢ ص ٥٦٥.

ويرتب على ذلك أن محكمة الموضوع يتعين عليها أن تبين في حكمها المقد الذي حصل التسليم بناء عليه حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيقها للمادة ٣٤١ عقوبات (١) . على أن المنازعة في شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والجاني عليه في جريمة جناية الأمانة هي من الأمور الموضوعية التي تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عن وظيفة محكمة النقض (٢) .

٤٨٥ - تكييف المقد :

من المقرر في القانون أن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني ومن ثم حقيقة التكييف القانوني لا يتحدد وفقا للوصف الذي يعطيه المتعاقدان لاتفاقهما ، بل العبرة بحقيقة الواقع وما يسبغه القانون على هذا الواقع من أوصاف . وعلى ذلك فإذا أقرض شخص آخر مبلغا من النقود ثم حصل منه على (إيصال أمانة) بقيمة هذا المبلغ وبين الطرفان في الإيصال أن المبلغ قد سلم إلى المقرض على سبيل الأمانة أو الوديعة ، فإن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر الواقع وهو أن اتفاق الطرفين كان قرضا وان أسبغا عليه كذبا وصف عقد الوديعة توصلا إلى ترتيب جزاء جنائي فيما لو أخل المقرض بتمعهده برد المبلغ إلى المقرض ، وهو كذب لا يجوز أن يغير من صحيح القانون (٣) . وعلى القاضي الجنائي أن يغطي للاتفاق بين الخصوم تكييفه القانوني السليم دون عبرة بما أضفاء عليه الطرفان (٤) . ولذا يجب على القاضي أن يبين العناصر الضرورية التي استمد منها تكييفه قانونيين كلاهما من عقود الأمانة المذكورة على سبيل الحصر كالأجارة والعارية قبلا ، وذلك لم يبين العناصر التي استمد منها هذا الاستخلاص

(١) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ الحماية س ٣ رقم ٥٤٩ ص ٢٢٦ .

(٢) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة س ١٧ رقم ٢٤٥ ص

١٢٧٩ .

(٣) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الحماية س ٧ رقم ٣٦٥ ص ٥٦٠ ص ٥٦٠ ٢٨٤ مارس سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨٩ ص ١٩٠ .

(٤) *Crim.*, 4 déc. 1936, *Pal* 1937-1-136; 27 janvier 1938,

Sirey 1939-1-195.

Crim., 5 avril 1924. D.H. 1942-532; 18 déc. 1941, D.,

1942-137; 8 janvier 1942, D. 1942-64; 9 février 1957, *Bull.* no. 148.

حتى يسمح لمحكمة النقض مراقبة صحة هذا التكييف (١) . ومع ذلك فإن خطأ قاضي الموضوع في تحديد طبيعة العقد لا يترتب عليه نقض الحكم اذا ثبت من الوقائع التي بينها الحكم أن العقد في تكييفه القانوني الصحيح هو أيضا من عقود الأمانة التي ذكرت على سبيل الحصر (٢) .

ومن المسائل التي تعرض كثيرا في العمل عقود البيع بالتقسيط التي ينص فيها البائع على عدم انتقال الملكية الى المشتري الا بعد دفع الثمن كاملا . وقد يذكر البائع في العقد أن الأشياء سلمت الى المشتري على سبيل الاجارة أو عارية الاستعمال على الرغم من أنه في حقيقته يعتبر ييعا . ولا جدال في هذه الحالة أن العبرة هي بحقيقة الواقع لا بالوصف الذي اتفق عليه الطرفان أي أن العقد يعتبر ييعا (٣) . على أنه في بعض الأحوال يسلم الشيء الى من يريد الشراء على سبيل التجربة تمهيدا لشرائه فيما لو راقه الشيء . وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأننا بصدد عقد بيع ، بل الصحيح أن الشيء قد سلم على سبيل عارية الاستعمال أو الوديعة ، فان تصرف فيه المشتري قبل انعقاد البيع اعتبر مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة (٤) . وقد قضى بأن تسليم البضاعة الى الغير وتخويله حق بيعها على أن يرد ثمنها في حالة البيع أو يعيدها بذاتها اذا لم يتمكن من بيعها ، ينطوي على عقد بيع معلق على شرط واقف ، وبالتالي فهو ليس من عقود الأمانة (٥) .

Crim., 25 mars 1941, D. 1941-198; 5 février 1948, D. (١)
1948-168; 5 janvier 1957, Bull. no. 19.

Crim., 9 juillet 1953, D. 1953-556. (٢)

Crim., 1er juin 1935, 1936, Gaz. Pal. 1937-2-315; Trib. (٣)
Corr. Paris, 27 mars 1972, J.C.P. 1972.11-17218, note P. Level.

(٤) نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٥٢
س ٢٧٥ .

Crim. 29 juin 1977, Chronique, Rev. sc. Crim. 1978, (٥)
P. 109.

٨٤٦ - أثر العقد الباطل :

متى ثبت وجود الاتفاق بين الطرفين امتنع البحث في مدى صحته أو بطلانه وفقا للقانون المدني . لقد سبق أن أكدنا في أكثر من مناسبة ذاتية قانون العقوبات وأنه لا يعتمد على الأحكام الموضوعية للقوانين الأخرى في تحديد شروط التجريم . وفي صدد جريمة خيانة الأمانة لا بد من توافر العقد ابتداءً ، إلا أن المفهوم الجنائي للعقد لا يساير المفهوم المدني له ، فقانون العقوبات يعاقب على خيانة الأمانة لما تدل عليه من خطورة مرتكبها بعد اتجه قصده الى اغتيال الأمانة التي عهد بها اليه . وعند التحقق من هذه الخطورة الاجرامية وما تقتضيه حماية المصلحة الاجتماعية من مواجهتها يقف قانون العقوبات ، ولا يشترط أكثر من وجود العقد لا صحته . وفي هذا الصدد يكفي مجرد الوجود الظاهري للعقد (١) . فعندئذ يتحقق التسليم على سبيل الحيازة الناقصة أى الأمانة . يُريد ذلك أن قانون العقوبات لا يعاقب على الاخلال المدني بتنفيذ العقد أو المساس بالمصلحة الخاصة بأحد طرق العقد ، وإنما يعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم على سبيل الأمانة ويتدخل لحماية المصلحة العامة التي تترتب على هذا الفعل . وتطبيقا لذلك قضى بأنه اذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت الى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليسأجر المسكن باسمه لتتخذها هي لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة ، فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، فهذا الفعل يكون جريمة خيانة الأمانة ، وذلك رغم بطلان عقد الوكالة الذي بموجبه تم تسليم المال من المجنى عليها (٢) .

(١) أنظر : Vasseur : Des effets en droit pénal des actes nuls ou illégaux d'après d'autres disciplines, Rev. sc. crim. 1951.

P. 25. Frenisy : Des effets attachés par les juridictions répressives aux actes nuls, au regard du droit civil et du droit commercial, thèse, Paris, 1959, PP. 55 et s. Levasseur, P. 324; 1er févr. 1972, J.C.P. 1973-11-17304.

(٢) نقض ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٨٧ ص ٧٤ . وأنظر نقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨٣ ص ١٧١ .

٨٤٧ - اثبات العقد :

لما كان عقد الأمانة هو من الشروط المفترضة لقيام الجريمة فانه كثيرا ما ينازع المتهم في وجود هذا العقد . وتبدو دقة الموضوع في أن هذا العقد هو من العقود المدنية التي تخضع في اثباتها لقواعد القانون المدني . وتقضى هذه الأحكام استلزام الدليل الكتابي متى تجاوزت قيمة العقد عشرين جنيا الا اذا توافر مبدأ ثبوت بالكتابة أو قام مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على كتابة ، أو كانت للعقد طبيعة تجارية . ولا مناص من احترام هذه القواعد تطبيقا للمادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على أن تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تهمل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل (١) . وعلة ذلك أن عقد الأمانة يمثل واقعة مدنية لا بد من توافرها ابتداء قبل البحث في الركن المادي للجريمة (٢) . ولا تناقض البتة بين هذا القول بعدم تطبيق القانون المدني فيما يتعلق بشروط صحة العقد ، ذلك أن الرجوع الى هذا القانون الأخير لن يكون الا فيما يتعلق بقواعد الاثبات لا الشروط الموضوعية لصحة العقد ، وقد تم الرجوع الى قواعد الاثبات نزولا على حكم المادة ٣٣٥ اجراءات سالفة الذكر (٣) .

ومن تطبيقات ذلك أنه قضى بأنه اذا كانت هناك ورقة محررة بخط المتهم ولكن لم يوقع عليها بامضائه تتضمن أنه تسلم الأمانة المدعى باختلاسها فان للمحكمة أن تعتبرها مبدأ ثبوت بالكتابة وتقبل الاثبات بالبينة (٤) . وقضى بأن القول بعدم تجزئه الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع

(١) فاذا توافر مانع أدبي يحول دون اشتراط الكتابة امكن اثبات العقد بكافة طرق الاثبات ، مثل عقد الوكالة بين خطيبين .
(Crim. 3 mai 1967, D. 1967 Somm. 97).

Levasseur, P. 322.

(٢)

(٣) انظر نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ مجموعة الاحكام س ١٦ رقم ١٦٢ ص ٨٤٨ .

Crim. 26 février 1963, Bull. no. 91.

(٤) نقض ٢١ يولية سنة ١٩٤٣ مجموعة التواعد ج ٦ رقم ٢٣٠ ص ٣٠٢ .

من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه في ناحية أو أكثر من نواحيه (١) . فيجوز معه الاثبات بالبينة والقرائن (٢) .

ويلاحظ أنه في المسائل التجارية لا يتقيد الاثبات بالكتابة ، ومن ثم فإن العقود التي يرتبط بها موظفو الشركات التجارية أو من يمارسون الأعمال التجارية لا تخضع لدليل الكتابة (٣) .

وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررّة لمصلحة الخصوم فقط . ومن ثم فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة فذلك مما يعد منه تنازلاً عن حقه في المطالبة بالاثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع (٤) . ويلاحظ أن للنيابة أن تتصرف في الدعوى الجنائية بالحفظ أو بعدم وجود وجه لاقامتها اذا دفع المتهم عند سؤاله بهذا الدفع ، ففي هذه الحالة يتخلف الشرط المفترض في الجريمة فلا تقع قانوناً .

٨٤٨ - الوديعة :

هي عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ الشيء وعلى أن يردّه عينا (المادة ٧١٧ مدني) . وجوهر الوديعة هو في التزام المودع لديه يحفظها وردها بذاتها (٥) . فإذا ثبت أن صاحب المال قد خول المودع لديه حق التصرف في المال فإن العقد لا يعتبر وديعة (٥) ، بل قرضاً أو عارية استهلاك .

(١) نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٩٧ ص ٦٤٢ .

(٢) نص ٢١ يولية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٢٣ ص ٢٩٥ .

Levasseur, PP. 323 et 324.

(٣) نقض ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٧١ ص ٢٤٠ ، ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٨٧ ص ٢٥٥ ، ٢١ يولية سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٢٢٣ ص ٢٩٥ .

(٥) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام ن ٢٧ رقم ٢٤ ص ٩٧ .

(٦) Grim, 22 février 1935, D.H. 1935-212; Crim. 11 juillet 1935, Sirey 1937-1-76; 24 juin 1941, Gaz. Pla. 1941-2-264.

وقد قضى بأنه اذا سلم قطن لمحلج بموجب ابصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ثم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون اذن صاحبه فلا يعتبر ذلك تبديدا (١) . وفي هذه الحالة التى يصرح فيها المودع للمودع لديه بأن يتصرف في الوديعة يسمى الاتفاق بالوديعة الناقصة (٢) ، وهى يكثر استعمالها في المصارف وصناديق التوفير .

ويستوى في الشيء محل الوديعة أن يكون قيما أو مثليا كالنقود والغلال . وبالنسبة الى الأشياء المثلية لا بد أن يتجه القصد الى رد نفس الأشياء المودعة حتى بالنسبة للنقود (٣) . هذا هو الأصل العام ، على أنه اذا لم تكن لقطع النقود المودعة أو أوراقها قيمة تذكارية لدى المودع فان المودع لديه لا يعتبر خائنا للأمانة اذا خلط هذه النقود بنقوده الخاصة طالما أنه لا زال يحتفظ لديه بمبلغ مساو لقيمة الوديعة . وعلة ذلك أن ارادة المتعاقدين قد انصرفت في هذه الحالة الى ايداع النقود بقيمتها لا بقطعها أو أوراقها (٤) . ومن المقرر أن المثليات ينوب بعضها عن بعض ولا يتعارض ذلك مع نص المادة ٧٢٦ من القانون المدنى التى نصت على أنه اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شئ آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذونا له في استعماله اعتبر قرضا . وعلة عدم التعارض أن الجاني في هذا المثال ليس مأذونا له في استعمال قيمة هذا المبلغ من النقود .

والأصل في الوديعة أن تكون تعاقدية ، الا أنها قد تكون قضائية أو قانونية . أما الوديعة القضائية فصورتها الحراسة القضائية على الأموال

(١) نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٧٧ ص ٤٨٨ .

(٢) وتختلف عارية الاستهلاك من حيث وجوب ردها عند أول طلب من المودع ، بخلاف الامر في عارية الاستهلاك اذ لا يكون الرد الا عند حلول الاجل المتفق عليه .

(٣) انظر نقض ٢ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٧٣ ص ٢٠٨ .

(٤) محمد مصطفى القلى ص ٤٣٢ .

المتنازعة عليها فمصدرها الحكم القضائي . والوديعة القانونية مصدرها القانون كالحراسة على الأموال المحجوز عليها فالقانون يعهد الى الحارس بالمحافظة على هذه الأشياء . ومن هذا القبيل المال المودع لدى المورث والذي يتسلمه الوارث بعد وفاته ، فقد قضى بأنه اذا تسلم الوارث شيئا كان قد سلم الى مورثه على سبيل الوديعة قبل وفاته وهو عالم بذلك ، فان وجود هذا الشيء لديه يعتبر على سبيل الوديعة بحكم القانون بحيث اذا اختلسه أو بدده كان خائنا للأمانة . ولا يقلل من صحة هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه وديعة ، وأن العقد الذي أنشأه انما كان مع أبيه فينتهي بموته (١) .

٨٤٩- الاجارة :

الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم (المادة ٥٥٨ مدني) . ويستوى أن يرد الايجار على عقار أو منقول . وكل ما يشترط في حانة ورود الايجار على عقار أن تقع جريمة خيانة الأمانة على منقول ، مثال ذلك تبديد المستأجر لمسكن مفروش شيئا من أثاث المسكن (٢) ، وتبديد المستأجر الأرض زراعية شيئا من الأدوات الزراعية أو الماشية أو أحد الأشجار المثبته بها عن طريق خلعها ثم بيعها .

ولا يحول دون انعقاد الايجار ألا يكون المستأجر قد دفع الأجرة بعد . ومتى تم الاتفاق على مبدأ الأجرة فلا يحول دون وقوع الجريمة ألا تكون قد حدثت بعد . وهنا نود التنبيه الى أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم بمجرد الاخلال بأحد التزامات المستأجر (٣) . على أن قانون العقوبات لا يقف الا عند التزام واحد فحسب هو الالتزام برد الأعيان المؤجرة بل انه في هذه الحالة لا تقع جريمة خيانة الأمانة بمجرد الاخلال

(١) نقض ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١٠٥
ص ١٥١ .

(٢) Crim. 12 avril 1930, Sirey 1931-1-73.

(٣) Garçon, art. 408, no. 376.

هذا الالتزام ، سواء بالاتلاف أو بالامتناع عن دفع الاجرة أو بساءة الاستعمال الاجرامى . بل لا بد من وقوع نشاط اجرامى معين يتحقق به المعنى المقصود من خيانة الأمانة .

٨٥٠ - عارية الاستعمال :

هى عقد يلتزم به المير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو فى غرض معين على أن يردّه بعد استعمال (المادة ٦٥٣ مدنى) . ويلاحظ من هذا التعريف أن المحل الذى ترد عليه عارية الاستعمال هو شئ غير قابل للاستهلاك ، ويتعين رده بذاته سواء كان مثلياً أو قيمياً . هذا بعكس الحال فى عارية الاستهلاك ، فإن المحل الذى ترد عليه قابل للاستهلاك عن طريق استعماله ومن ثم فتسليمه الى المستعير يكون ملحوظاً فيه نقل الملكية ، وبالتالي فلا يلتزم المستعير برد هذا الشئ بذاته بل يتعين رد شئ آخر من نوعه ومقداره وصفته . ومن قبيل ذلك عقد القرض وهو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقرض عند نهاية القرض شيئاً مثله فى مقداره ونوعه وصفته (المادة ٥٣٨) . وعقد القرض على هذه الصورة ليس من عقود الأمانة التى حددها القانون ، ومن ثم فلا تقع الجريمة اذا لم يرد المقرض المبلغ الذى اقترضه ولو اتوى عدم الرد منذ تاريخ العقد .

٨٥١ - الرهن :

الرهن نوعان : رهن رسمى وآخر حيازى . وقد قصد المشرع الرهن الحيازى دون الرسمى ، اذا فى حالة الرهن الرسمى يظل الشئ المرهون تحت يد الراهن وفى حيازته ، بخلاف الرهن الحيازى فإن الشئ ينتقل من يد المالك الراهن الى حيازة الدائن المرتهن أو الى أجنبى يعينه المتعاقدان (١) .

(١) عرفته المادة ١٠٩٦ من القانون المدنى بأنه عقد به يلتزم شخص ضماناً لدين عليه أو على غيره أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبى يعينه المتعاقدان شيئاً يرتب عليه الدائن حقاً عينياً يخوله حبس الشئ الى حين استيفاء الدين وأن يتقدم الدائن التالين فى الرتبة فى اقتضاء حقه من ثمن هذا الشئ فى أى يد يكون .

والرهن من العقود العينية التي لا تتعقد الا بتسليم العين المرهونة ، ومن ثم فلا تقع جريمة خيانة الأمانة اذا لم يكن الشيء المرهون قد سلم بعد الى الدائن المرتهن أو الى الأجنبي الذي اختاره المتعاقدان ، دون اخلال باعتبار الواقعة سرقة اذا انتزع الشيء من حيازة مالكه .

ويلاحظ أن الدائن المرتهن يتولد له حق عيني على الشيء المرهون ، بخلاف عقود الأمانة الأخرى فكل ما للحائز هو حق شخصي قبل مالك الشيء . ومع ذلك فان حق الرهن لا يولد سوى حيازة ناقصة على الشيء . والحائز هو وحده الذي يتصور منه وقوع جريمة خيانة الأمانة . فاذا كان الشيء المرهون - مثلا - مسلما الى شخص ثالث اختاره ثالث اختاره المتعاقدان ثم استولى الدائن على الشيء فانه يعد سارقا بخلاف ما اذا استولى عليه هذا الشخص الثالث فانه يعد خائنا للأمانة . أما اذا استولى المالك على هذه الأشياء فالأصل أنه لا جريمة في الأمر طالما وقع الفعل من المالك ، الا أنه صيانة للرهن من عبث الراهنين أورد الشارع جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٣٣ مكررة هي اخلاس الراهن الشيء المرهون واعتبرها في حكم السرقة .

والرهن الحيازي قد يقع على عقار أو منقول ، الا أنه في صدد جريمة خيانة الأمانة يجب أن يرد على منقول ، فاذا ورد على عقار يجب أن يقع خيانة الأمانة على أدوات منقولة توجد في هذا العقار أو على أجزاء منه تصبح أشياء منقولة بعد انتزاعها منه . على أنه اذا تصرف الحائز في العقار فانه تقع منه جريمة النصب عن طريق التصرف في ملك الغير .

وقد يرد الرهن على نقود ، وعندئذ يتصور وقوع جريمة خيانة الأمانة اذا كان ملحوظا وقت الرهن ألا يتصرف الحائز في هذه النقود النقود وأن يردها بذاتها كما لو كانت نقودا ذهبية أو عملة أجنبية مثلا . أما اذا كان ملحوظا وقت الرهن أن للحائز حق التصرف في هذه النقود على أن يردها بعد انقضاء الرهن ، فلا تقع خيانة الأمانة ، مثال ذلك التأمين الذي يقبضه صاحب المسكن من المستأجر والتأمين الذي يقبضه صاحب العمل من العامل .

٨٥٢ - الوكالة :

الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل (المادة ٦٩٩ مدني) . وأهم ما نود التنبيه اليه في صدد جريمة خيانة الأمانة ، أن موضوع الوكالة هو القيام بعمل قانوني . هذا بخلاف الحال في عقدي المقاولة والعمل فإن موضوعهما هو القيام بعمل مادي . ولا يشترط في الوكالة أن تكون بأجر ، بل يستوى أن تكون بأجر أو مجانا .

ومصدره الوكالة ليس دائما العقد ، بل قد يكون هو نص القانون كما في حالة الولى أو الوصى أو حكم القضاء كما في حالة وكيل التفليسة . وهنا يثور التساؤل عما اذا كانت انوكالة غير التعاقدية تصلح عنصرا مفترضا في جريمة خيانة الأمانة ؟ والاجابة على ذلك أن الوكالة واحدة اذ تنتج نفس الآثار القانونية أيا كان مصدرها . هذا ولم يرد بنص المادة ٣٤١ عقوبات شئ عن ذكر العقود ، وكل ما ورد هو التكليف القانوني لسند التسليم أيا كان مصدره (١) . وفي هذا الصدد أشارت هذه المادة الى كون الأشياء قد سلمت الى الجاني بصفته وكيلادون ذكر مصدر الوكالة على سبيل التحديد . ولهذا استقر القضاء في مصر وفرنسا (٢) . على القول بوقوع جريمة خيانة الأمانة في حالة الوكالة أيا كان مصدرها تعاقدية أو قانونية أو قضائية .

ويستوى في الأشياء التي ترد عليها الجريمة أن يكون الوكيل قد تسلمها من الموكل ذاته أو من الغير لحساب هذا الموكل ، اذ العبرة يكون هذه الأشياء قد سلمت اليه بوصفه وكيلادولحساب الموكل . فلا تمتد الجريمة الى ما يتسلمه الوكيل بصفته اذاتية لا بناء على صفة انوكالة ولا الى ما يتسلمه لحسابه الشخصى لا بوصفه وكيلادول مثال ذلك المنحة

(١) انظر مثالا لذلك في الوديمة حيث يكون مصدرها أو حكم القضاء .

Crim. 3 mars 1949, Bull. no. 79.

(٢)

وانظر نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٢ ص ١٩ ، ١٣ يونية سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ٢٧٨ س ٣٢٤ ، ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ج ٥ رقم ٢٤ ص ٣٤ ، ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ج ٥ رقم ٣٤١ ص ٦٠٧ ق ، نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ٩١ ص ١٥٣ .

التي يحصل عليها الوكيل أثناء عمله فهي مقررة له بصفته الشخصية . وهنا يجدر التنبيه الى أن التخفيض في الثمن الذي يجريه المتعاقد مع الوكيل لصالح الموكل لا يجوز للوكيل أن يأخذه لنفسه ، طالما كان أمرا غير مقرر لشخصه ، فاذا هو استولى عليه كان مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة . وكذلك الأمر اذا حصل الوكيل على فاتورة مزورة تثبت كذبا زيادة في الثمن الحقيقي الذي اشترى به الوكيل السلعة ، وذلك من أجل تغطية الاحتفاظ بجزء من النقود التي سلمها اليه الموكل ، ففي هذه الحالة تقع جريمة خيانة الأمانة (١) .

ومن المسائل التي تثير الدقة حكم الشريك اذا عين مديرا للشركة . والفضولي ، ووارث الوكيل .

وفيما يتعلق بالشريك ، فالأصل أنه لا يتصور وقوع جريمة خيانة الأمانة منه نظرا الى أن عقد الشركة ليس من عقود الأمانة التي حددها القانون . و مع ذلك فانه في هذه الحالة يعمل باسم الشركة ويمثلها لا بصفته شريكا وانما بوصفه وكيلا . وشأنه في ذلك شأن مدير الشركة المعين من غير الشركاء فمن المقرر أن هذا المدير يعد وكيلا عن الشركة (١) . وكذلك أيضا اذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض انذى اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين (٢) . وبهذا الرأي استقر القضاء في مصر وفرنسا (٣) .

(١) على انه اذا كان المنصود من تقديم الفاتورة المزورة للموكل الحصول منه على بعض النقود ففي هذه الحالة تقع جريمة التصب بالاستيلاء على هذه النقود .

(٢) انظر عبد الرازق السنهوري في الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الخامس الثاني طبعة ١٩٢٦ ص ٣٠٤ . وقد نصت المادة ٨٨٥ مدني على أن المدير الذي يعد من غير الشركاء تكون له الحقوق المعطاة للوكيل بنفس المادة ٧٧٧ ، ما لم يكن هناك نص مخالف .

(٣) نقض ٧ يولية سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام ن ٢٧ رقم ١٤٠ ص ٦٢٢ .

أما الفضولي فهو الذى يقوم بعمل ضرورى لفائدة شخص آخر بعير اذن منه ، فهو وان لم يكن وكيلًا بالاتفاق ، الا أنه يعتبر نائبًا نيابة قانونية عن الشخص الذى يقوم بالعمل لصالحه ، فهو اذا وكيلًا عنه (١) .

وبالنسبة الى وارث الوكيل ، فمن المقرر أن الوكالة تنتهى بموت الوكيل ، فاذا عثر الوارث على أشياء مملوكة لموكل مورثة واختلسها رغم علمه بأنها ليست من التركة ، هل تقع جريمة خيانة للأمانة ؟ . لقد قيل بقياس هذه الحالة على حالة الوديعه حيث اتجه الرأى الى اعتبار وارث المودع لديه مسئولًا عن الوديعه . ولكننا نرى خلاف ذلك أن الوكيل يلتزم القيام بعمل قانونى لصالح الموكل ، ولا يمكن أن ينتقل هذه الالتزام على عاق الوارث ما لم ينشأ عقد جديد بالوكالة بينه وبين الموكل يلتزم الوارث بسداده بعينه الى صاحب الوديعه .

٨٥٢ - القيام بعمل ماذى :

بيننا أن الوكالة تقتضى التزام الوكيل القيام بعمل قانونى . فلا تنعقد الوكالة قانونًا اذا كانت مهمة الوكيل هى القيام بأعمال مادية . الا أن المشرع أراد أن يواجه هذه الحالة فنص فى المادة ٣١٤ على الأشياء التى

سلمت « لاستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك أو غيره » والمقصود بذلك هو العمل المادى . مثال ذلك عقد الاستصناع كمن يكف حائكًا بتفصيل حلة له أو يكلف نجارًا بصنع بعض الأثاث أو يكلف شخصًا باصلاح ساعته (١) .

وانظر نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٨ ص ٢٥ ، ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ ج ٥ رقم ١١١ ص ٢١٤ ، ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة الأحكام ص ٢ رقم ٢٣٦ ص ٦٢٠ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٥٥ رقم ٣٥٥ .

(١) محمد مصطفى القللى ص ٣٦١ .

(٢) حكم أيضًا بأنه اذا كان الموظف (بلوكامين تحقيق شخصية) المتهم باختلاس طوابع تمفة كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلًا منها على

وقد يتمثل العمل المادى فى مجرد توصيل أشياء الى الغير كمن يعطى ملابسه الى شخص لتوصيلها الى الكواء ، أو يسلم مستندات الى صديق له لتوصيلها الى محاميه (١) ، وصاحب المحل الذى يكلف أحد عماله بتوصيل الطلبات الى منازل العملاء •

وفود التنبيه بصدد عقد الاستصناع الى أن محل الجريمة هى الأشياء التى سلمت للقيام بعمل مادى بشأنها ، كالخشب بالنسبة الى النجار المكلف بصنعه أثاث • أما الأجر الذى أخذه النجار فقد تسلمه على سبيل الحيازة الكاملة لا الناقصة • ولا يحول دون ذلك أن يكون مكلفا برد هذه الاجرة اذا هو لم يقم بالعمل المطلوب •

الأوراق طوابع اخرى مستعملة غير مختص اصلا بتسليم هذه الطوابع ولصقتها ، فانه فى تسلمه اياها انما كان ينوب عن اصحابها لاستعمالها فى امر معين لمنفعة فيعاقب اذا ما اختلسها لضرارها بهم (نقض ٢ فبراير سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٧ راقم ٥٢٤ ص ٤٨٥) •

(١) حكم بأن تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها الى المحامى لرفع دعوى استرداد لصالها كان بقصد استعمالها فى امر معين لمنفعة الزوجة فاذا اختلس الزوج هذه القائمة عد فعله خيانة امانة (نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٨٦ ص ١٢١٢) •

المبحث الثالث المال

٨٥٤ - مال منقول :

عبرت المادة ٣٤١ عن المال المنقول ببعض أمثلة هي (المبالغ والامتعة والبضائع والنقود والتذاكر والكتابات المشتمة على تمسك أو مخالصة) وهو أسلوب غير دقيق عدل عنه مشروع قانون العقوبات الجديد اذ استعمل عبارة (مبالغ أو سندات أو أى مال آخر) .

ولا تثير هذه الجريمة صعوبة خاصة في تحديد ماهية المال المنقول . فقد سبق أن أوردنا مدلوله عند بحث جريمتى السرقة والنصب . واذن فكل ما يشترط هو أن يكون المال منقولاً ، ويستوى في ذلك أن تكون له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه (١) .

٨٥٥ - ان يكون المال مملوكاً لغير الجاني :

يشترط في هذه الجريمة كغيرها من جرائم الاعتداء على المال أن يكون مملوكاً لغير الجاني . فلا جريمة في الأمر اذا كان المال مملوكاً للجاني . مثال ذلك المدين الذي يقدم منقولاً مملوكاً له الى دائنة على سبيل الرهن الحيازي ، ثم يؤجر له الدائن هذا المنقول فيتصرف فيه المدين المالك لهذا المنقول ، فهنا لا تقع منه هذه الجريمة . وكذلك اذا تبين من استعار منقولاً أن هذا الشيء كان مملوكاً له ثم سرقة منه ، فانه لا تقع منه جريمة خيانة المال اذ هو تصرف في هذا المال (٢) .

ويلاحظ أن المادة ٣٤٢ عقوبات قد نصت على معاقبة المالك المعين حارساً على أشيائه المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً اذا اختلس شيئاً منها .

(١) نقض ٣١ اكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣٢ . وانظر نقض ٢٩ مارس سنة ١٥٥ مجموعة الاحكام س ٩ رقم ٢٢٣ ص ٧١٧ ، ٢٩ يونية سنة ١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٥٧ ص ٧١١ .

(٢) ويلاحظ في هذه الحالة أن المتهم يقع عليه عبء اثبات انه المالك الاصيل للشيء .

وهذا النص ليس خروجاً على القواعد العامة لأن هذه الجريمة ليست من قبيل خيانة الأمانة بل هي من جرائم الاعتداء على أوامر السلطات . فالمصلحة المعتدى عليها ليست ملكية الغير وإنما هي أوامر السلطات التي أمرت بالحجز على المال . والركن المادي في هذه الجريمة ليس هو الاستيلاء على المال وإنما هو عرقلة التنفيذ على المال المحجوز عليه . لذلك لم يكن غريباً أن يتصور القانون وقوع الجريمة من مالك للأشياء المحجوزة لأنه في هذه الحالة لا يعتدى على ماله الخاص وإنما يعتدى على أوامر السلطات بالحجز على هذا المال .

ويكفى ألا يكون المال كله مملوكاً للجاني ، فتتم الجريمة إذا كان شريكاً في المال . وقد عني مشروع قانون العقوبات الجديد بتأكيد هذا المعنى حين نص على أنه في تطبيق جريمة خيانة الأمانة يعتبر في حكم الوكيل الشريك على المال المشترك .

الفصل الثاني

الركن المادي

٨٥٦ - عناصره :

حدد القانون الركن المادي لجريمة خيانة الأمانة في قوله « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع ... أو غير ذلك اضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضى اليد عليها » .

وظاهر هذا النص أن الركن المادي يتكون من عنصرين : (الأول) هو خيانة الأمانة في صور التبديد أو الاختلاس أو الاستعمال . (الثاني) هو الضرر .

على أننا كما سبقين الآن يتمثل الركن المادي لهذه الجريمة في تغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة ، ويفترض هذا التغيير توافر نية التملك . أما عنصر الضرر فهو تحصيل لحاصل ولا يضيف جديدا الى الجريمة .

البحث الاول

تفسير الحيازة

٨٥٧ - التمييز بين خيانة الأمانة والاخلال بتنفيذ عقد الأمانة ، ٨٥٨ - فكرة تفسير الحيازة ، ٨٥٩ - موضع نية التملك في الركن المادي ، ٨٦٠ - المقصود بنية التملك ، ٨٦١ - (١) التبديد ، ٨٦٢ - (٢) الاختلاس ، ٨٦٣ - (٣) الاستعمال ، ٨٦٤ - الخلاصة .

٨٥٧ - التمييز بين خيانة الأمانة والاخلال بتنفيذ عقد الأمانة :

يجدر التنبيه بادىء ذي بدء أن الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة يختلف عن مجرد الاخلال بتنفيذ عقد الأمانة . حقيقة ان كل خيانة للأمانة تنطوي على الاخلال بتنفيذ العقد ، الا أن العكس ليس صحيحا . فإذا

ما طل المودع لديه في رد الوديعة أو أساء العامل في صنع الأشياء المسلمة اليه ، أو أساء الوكيل تنفيذ الوكالة . كل ذلك لا ينطوى على جريمة الا اذا توافرت فيها خيانة الأمانة بالمعنى الذى يستهدفه قانون العقوبات ، فما المقصود بهذا المعنى ؟

٨٥٨ - فكرة تغيير الحيابة :

بينا أن الحيابة التى تكون للأمين على الأشياء المسلمة اليه هى حيابة ناقصة . ونوع هذه الحيابة هو الذى يحدد الركن المادى لهذه الجريمة وهو خيانة الأمانة . ويتحدد هذا الركن بفعل يؤدى الى تغيير شكل هذه الحيابة من ناقصة الى كاملة . أى أن خيانة الأمانة ليست الا اعتداء على ملكية الشئ . ويتجلى في ظهور الجانى عليه بظهر المالك لا مظهر الأمين . وهنا يبدو الخلاف بين الركن المادى في هذه الجريمة والركن المادى في السرقة والنصب . ففي الجريمة موضوع البحث حيابة المال في يد الجانى ولكنها حيابة ناقصة فيغيرها الى الحيابة الكاملة . وفي السرقة لا توجد بيد الجانى حيابة ما فيعمد الى الاستيلاء عليها دون رضا المجنى عليه . أما في النصب فهو وان اشترك مع السرقة في أن الجانى ليست بيده حيابة قط الا أنه يعمد الى الاستيلاء عليها برضا المجنى عليه ولكنه رضاء مشوب بالسلط تحت تأثير التدليس الذى وقع على المجنى عليه .

واذن فالجانى في جريمة خيانة الأمانة هو دائماً حائز للشئ ، ولكنها حيابة لحساب المالك . ومن ثم فيقتضى الركن المادى لهذه الجريمة تغيير الحيابة وجعلها كاملة لصالح الحائز لنفسه لا ناقصة لحساب المالك ، أى أن تغيير الحيابة يقتضى أن يظهر الحائز على الشئ بوصفه مالكا . فهنا وهنا فقط تتحقق خيانة الأمانة . أما اذا حبس الأمين الشئ المسلم اليه بدون الظهور عليه بوصف المالك ، فلا يمكن اعتباره خائنا للأمانة . مثال ذلك الوكيل الذى يحبس عنده بعض المستندات حتى يدفع له الموكل أجره ، والتجار الذى يحبس لديه الأثاث الذى صنعه حتى تدفع له

أجرته كاملة . ومن يطيل الانتفاع بالشيء أو يحتفظ به أكثر من المدة المقررة . في هذه الأمثلة تحقق لدينا استمرار الحيازة الناقصة رغم ارادة المالك الذي يريد استرداد حيازته ، الا أنه لم يتحقق أدنى تغيير للحيازة أى لم يرد الحائز جعلها حيازة كاملة ، ومن ثم فلا تقع جريمة خيانة الأمانة . حقيقة ان عدم رد الشيء الى مالكة رغم طلبه اياه قد يستفاد منه أن الحائز قد اتتوى تملكه أى خان للأمانة ، ولكن الركن المادى في هذه الحالة لن يكون هو استمرار الحيازة ، بل ان هذا الاستمرار هو مجرد مظهر كاشف لتغيير الحيازة . ومن ناحية أخرى ، فان اساءة الحيازة الناقصة عن طريق سوء استعمال الشيء المسلم على سبيل الأمانة لا يتوافر به الركن المادى ، طالما أن سوء الاستعمال لا يكشف عن تغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة . مثال ذلك من يستأجر أحد الأفلام لعرضه بشروط معينة فيخالف هذه الشروط فذلك لا يعتبر خيانة للأمانة (١) .

والخلاصة اذن أن الركن المادى لخيانة الأمانة يتحقق بتغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة (٢) . ولا يكفي لتوافر هذا التغيير مجرد الاستمرار في الحيازة الناقصة أو اساءة استعمالها مالم يكشف كل ذلك عن نية الجانى في تغيير الحيازة وهو أمر يعوزه الدليل . وقد يستدل على هذه النية من كون المستأجر قد تعمد تغيير عنوانه وجعل المالك فى وضع يستحيل معه العثور عليه لاسترداد الشيء محل الايجار . مع ملاحظة أن عدم رد الشيء لا يعنى دائما توافر نية التملك والأمر فى النهاية مرجعة تقدير محكمة الموضوع (٣) .

ولما كان تغيير الحيازة يقوم على توافر نية الظهور على الشيء بمظهر المالك ، فان ذلك يقتضى حتما ودائما أن تكون هذه النية أمرا ملازما للأفعال التى من شأنها تغيير الحيازة . بل ان تغيير الحيازة ونية التملك

Dijon, 9 juillet 1930, Sirey 1931-2-123.

(١)

(٢) تقضى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ القواعد ج ٦ رقم ٥٠٦ ، ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٦ ، ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ ج ٣ رقم ٣٧٥ ص ٤٧٦ .

Bouzat, chronique, Rev. sc. crim. 1978, P. 641.

(٣)

ان هما الا وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن فصل احدهما عن الأخرى .
ومن ثم فان نية التملك تمثل شرطا ضروريا في خيانة الأمانة . فما المقصود
بنية التملك في هذا الصدد .

٨٥٩ - موضع نية التملك في الركن المادى :

قد يبدو أمرا غير مستساغ أن ندخل في الركن المادى للجريمة عنصرا
تفسيا ، فيبدو لأول وهلة أن هناك ثمة خلط بين الركن المادى والركن
المعنوى ، الا أننا سبق أن بينا في جريمة السرقة أن العنصر الشخصى
للاختلاس يقتضى جعل نية التملك عنصرا فيه . ولا نود أن يفهم من اعتبار
نية التملك عنصرا في الركن المادى للسرقة وخيانة الأمانة أننا من أنصار
النظرية الغائية التى تقول بأن الاتجاه الارادى الى نتيجة معينة هى أهم
عناصر الفعل ، الأمر الذى يترتب عليه اعتبار القصد الجنائى عنصرا في
الركن المادى للجريمة ، اذ أن اتجاه الارادة الى احداث النتيجة هو القصد
الجنائى . فهذه النظرية تؤدى الى اعتبار القصد الجنائى في جميع الاحوال
عنصرا في الركن المادى للجريمة . الا أننا لا نقول ذلك ولازلنا نسلم
بوجود القصد الجنائى جنبا الى جنب مع الركن المادى . وانما نعتمد في
رأينا على أنه في بعض الأحوال لا تتصور الركن المادى بدون عنصر نفسى
معين . فمثلا في جريمة خيانة الأمانة يمثل الركن المادى في تغيير الحيازة
فهل تتصور هذا التغيير بدون نية التملك ؟ الاجابة طبعا بالنفى وفي السرقة
يمثل الركن المادى في الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء بعنصرها
المادى والمعنوى ، فهل يتصور هذا الاستيلاء بدون نية التملك ؟ الاجابة
طبعا بالنفى . أما في جريمة القتل العمد فمثلا ان الركن المادى هو ازهاق
الروح فهل يمكن أن تتصور ازهاق روح انسان بدون توافر نية القتل ؟
الاجابة بنعم . وعندئذ لا تكون نية القتل عنصرا في الركن المادى بل
ان موضعها الطبيعى هو الركن المعنوى نية استعمال المزور ؟ الاجابة بنعم .
ولهذا كانت نية استعمال المحرر المزور عنصرا في الركن المعنوى لا الركن
المادى .

والخلاصة اذن ان نية التملك عنصر في الركن المادى لخيانة الأمانة ، لأنه لا يمكن تصور النتيجة في هذه الجريمة وهي تغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة بدون نية التملك . وغنى عن البيان أن نية التملك لا تكفى وحدها لتغيير الحيازة بل لا بد من صدور فعل مادى يمر به الجانى تغيير التملك . ومن هنا كانت هذه النية شرطا هاما في خيانة الأمانة . أو هي بعبارة أخرى شرط لتغيير الحيازة ولو تمثل ذلك في مجرد بقاء الشيء الذى تسلمه تحت يده (١) .

٨٦٠ - القصد بنية التملك :

تمثل هذه النية في اتجاه ارادة الأمين على الشيء في أن يصبح مالكا له . ولا صعوبة في هذا التحديد اذا كان موضوع الأمانة شيئا معينا بذاته ، فان هذه النية تكون واضحة من الأفعال التى يأتىها الجانى على الشيء والتي لا تصدر الا عن مالكة .

أما اذا كان الشيء مثليا كالنقد فان تحديد هذه النية يصادف بعض الصعوبة . والفرض بطبيعة الحال أن الأمين على الشيء لا يتمتع بحق التصرف فيه ، والا أصبحنا حيال عقد قرض أو عارية استهلاك وهما ليسا من عقود الأمانة التى نص عليها القافون . ونرى أن هذه النية تتوافر حتما اذا استعمل الأمين الشيء كماله الخاص (١) . وهي نتيجة حتمية و منطقية لاعتبار الركن المادى في هذه الجريمة هو تغيير الحيازة . ولا يحول دون توافرها أن يتجه قصد الجانى الى رد الشيء الذى تصرف فيه وكأنه مالك له فذلك أمر لا يحول دون توافر حقيقة واقعة هي أن نية التملك قد سبقت هذا القصد ، أى أنه لا يغير من توافر النية . وسوف نبين فيما بعد عند دراسة القصد الجنائى كيف حاول فريق من الفقهاء تقيده بعض أحكام القضاء التقليل من حدة هذا المبدأ عن طريق اشتراط أن تتجه

(١) نقض اول نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الاحكام س ١٧ رقم ١٩٨ ص ١٩٥٣ .

(٢) نقض ٢٠ يونية سنة ١٩٧٦ مجموعة الاحكام س ٢٧ رقم ١٤٦ ص ٦٥٢ .

نية الجاني الى الاضرار المجنى عليه ، بحيث اذا اتجهت نيته الى رد الشيء لا يتوافر القصد الجنائي .

ونبه الى أن نية التملك هنا هي الحد الفاصل بين تغيير الحيازة ومجرد الاخلال بتنفيذ العقد . فاذا فرضنا أن الأمين قد أخل بتنفيذ العقد ، بحيث ترتب عليه هلاك الشيء أى حرمان مالكه منه ، فإن ذلك لا يعنى أن الجاني قد غيرت حيازته عليه لأنه لم تتوافر لديه نية تملكه .

ويلاحظ أن الأمين قد يغير حيازته للشيء بناء على حق مقرر بمقتضى القانون . وفي هذه الحالة لا تتوافر الجريمة — لا لأن الجاني لم يقصد تملك الشيء — وانما بناء على سبب من أسباب الإباحة هو استعمال الحق . مثال ذلك الأمين الذى يمتنع عن رد الأمانة استعمالا لحقه فى المقاصة القانونية (١) .

والآن وقد اتهمنا من تحديد وجه الركن المادى للجريمة وهو تغيير الحيازة ودور نية التملك فى قيام هذا التغيير يهنا أن نحدد صور تغيير الحيازة كما حددها القانون وهى التبيد والاختلاس والاستعمال .

٨٦١ - (١) التبيد :

ويحقق التبيد فى أوضح صور تغيير الحيازة وذلك بفعل يخرج به الجاني من حوزته المادية . ويتوافر ذلك عن طريق التصرف فيه على نحو لا يمكن صدوره الا عن مالك الشيء . ويستوى أن يكون التصرف قانونيا كالبيع أو الهبة أو المقايضة أو الرهن ، أو ماديا كاستهلاك الشيء . أما الاتلاف فهو فى رأينا لا يعتبر تبديدا لأنه لا ينطوى على تغيير فى الحيازة ، فالجاني فى الاتلاف لا يهدف الى تملك الشيء وانما الى تدميره (٢) .

(١) انظر تقضى ٨ ابريل سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٨ رقم ١٠٠

٣٧٤ .

(٢) قارن عكس ذلك ؟ الدكتور القلى ص ٤٠٥ .

٨٦٢ - (٢) الاختلاس :

أما الاختلاس فهو لا يقتضى خروج الشيء من الحوزة المادية للجاني وإنما يتحقق بكل فعل من شأنه أن يفصح نية الجاني في تملك الشيء . مثال ذلك اذا عرض شخص ما ائتمن عليه للبيع فهو أمر يدل على أنه اعتبر الشيء الذى يعرضه ملكا له (١) . وقد حكم بأن أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيه اذا باعا شيئا من الأرز المودع بالشونة لحساب وزارة انزراعة الى شخص ما وتسلما منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله ، وضبط الأرز قبل اتمام نقله من الشونة ، فان جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة اليها (٢) . وقضى بأن احتفاظ المتهمين بالآلات بحالتها وعدم استعمالها لها لا يعفيهما من المسؤولية الجنائية ، اذ يكفي لتمام جريمة اختلاس الأشياء المودعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فتتحول الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية الحيازة وقتية لحساب الغير (٣) .

٨٦٣ - (٣) الاستعمال :

عبر المشرع المصرى عن (الاستعمال) كصورة ثالثة من صور الركن المادى فى خيانة الأمانة . وقد أثار هذا اللفظ بعض اللبس ، فهل يقصد به استعمال الشيء مجرد من نية التملك ، وعندئذ تختلط هذه الجريمة بمجرد الاخلال بتنفيذ العقود ، أم يقصد به استعمال الشيء مصحوبا بنية التملك ، فلا يتعدى الأمر أكثر من معنى (الاختلاس) كما حددناه فيما سبق .

واقع الأمر أن تحديد معنى (الاستعمال) يجب أن يكون على ضوء مدلول الركن المادى فى هذه الجريمة وهو تغيير الحيازة ، واذن فالاستعمال

(١) نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٥٧ ص ٤٠٥ .

(٢) نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٠٦ ص ٦٥٠ . وغنى عن البيان أنه تتوافر فى هذه الحالة جريمة نصب عن طريق التصرف فى ملك الغير .

(٣) نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٥٩ ص ٤٩٦ .

المقصود هو ذلك الذى يصدر عن الجانى مصحوبا بنية الظهور على
الشيء مظهر المالك . ولكن ما الحكمة فى ايراد هذه الصورة بينما تغنى
عنه الصورة السابقة أى الاختلاس ؟

لقد قبل بأن السبب فى اضافة هذه الصورة هو ما لوحظ فى فرنسا
من قصور نص المادة ٤٠٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٣٤١ عقوبات) فى بعض
الأحوال التى لا يقصد فيها للأمين تملك الشيء وانما يسمى استعماله أو
استغلاله بما يؤدى الى فقد ، وخاصة فى مجال الشركات التجارية . اذ
اضطرت بعض المحاكم الفرنسية الى ادانة الجانى فى هذه الأحوال . مثال
ذلك مدير الشركة الذى يوظف أموالها فى عمليات خارجة عن نطاق
نشاطها لتحقيق مصلحة شخصية . وقد انتقد بعض الفقهاء هذا التوسع
فى القضاء (١) . لذا أراد المشرع المصرى بلفظ (الاستعمال) مواجهة
هذه الأحوال .

ونرى أن تحديد معنى الاستعمال يكون على ضوء المعنى الذى حداه
للركن المادى الجبريمية وهو تغير الحياة الناقصة الى حياة كاملة .
والحياة الكاملة كما يينا تتضمن عنصرين : عنصر مادى يبدو فى الأفعال
التى يقوم بها المالك على الشيء ، وعنصر معنوى يبدو فى الظهور على
الشيء بمظهر المالك . والأفعال التى تصدر عن مالك الشيء أبلغها هو
التصرف فيه وهو ما يتحقق بالتبديد . ومنه ما يبدو فى مجرد استعمال
الشيء حيث تتحقق هذه الصورة من صور خيانة الأمانة ، وذلك حينما
يستعمل الجانى الشيء استعمال المالك ، وهو ما يقتضى حتما ولزاما نية
الظهور عليه بمظهر المالك . مثال ذلك صاحب المطبعة الذى طبع عددا
من نسخ الكتاب يزيد عما أذن به المؤلف ، ومن يطلب الى مقاول أن يعد
له رسما لمبان يريد اقامتها وبعد أن يقدم له المقاول الرسم المطلوب للاطلاع
عليه ثم اعادته يأخذه ويستعمله بنقل صورته ليعهد بها الى مقاول آخر .
والخفار الذى يتسلم من أحد التجار ألواحاً منقوشاً عليها علامته التجارية
لكى يستخرج له منها عددا معينا من الصور ، فاستخرج صوراً أكثر مما

طلب التاجر وباعها الى تجار آخرين (١) . وكذلك من يستأجر سيارة لمدة معينة ثم يحتفظ بها بعد انقضاء هذه المدة ويستعملها على نحو لا يصدر الى عن مالكةا ، وهو ما يقتضى الاحتفاظ بها فترة طويلة بحيث يستخلص منها قاضى الموضوع أن الجاني قد أراد الظهور بظهر المالك . فى هذه الأمثلة تحقق لدينا استعمال للشيء المسلم الى الأمين على نحو لا يصدر الى عن مالك الشيء .

ويلاحظ أنه لا يجب الوقوف عند مجرد الاخلال المدنى بتنفيذ العقد وانما يتعين فوق ذلك أن يثبت أن هذا الاخلال قد تحقق على نحو ظهر فيه المالك على الشيء بظهر المالك . فنحن لا تعاقب على مجرد اساءة استعمال الشيء ، وانما يكون العقاب على الاستعمال الذى لا يصدر الا عن مالك الشيء والذى يقع به تغيير الحيازة . ولا يحول دون ذلك أن يكون الجاني قد أراد رد الشيء الى صاحبه بعد استفاد غرضه .

٨٦٢ - الخلاصة :

وعلى ضوء ما تقدم نرى أن الشارع قد تدرج فى تحديد صور تغيير الحيازة الذى يحقق خيانة الأمانة على النحو التالى :

١ - اخراج الشيء من حوزته المادية وذلك بالتصرف فيه - ويتم بالتبديد .

٢ - الاحتفاظ بالشيء مع ارادة تملكه ولو لم يقرن ذلك باستعماله أو التصرف فيه - ويتم بالاختلاس .

٣ - استعمال الشيء على النحو الذى لا يصدر الا من مالكة - ويتم بالاستعمال .

ويتضح مما تقدم أن الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يفنى عن كل من التبديد والاستعمال ، فكل منهما ينطوى حتما على الاحتفاظ بالشيء مع ارادة تملكه .

(١) انظر محمد مصطفى القلى ٤٤٧ هامش ٢ .

المبحث الثاني أهمية الضرر

٨٦٥ - الفقه السائد ، ٨٦٦ - رأينا في الموضوع .

٨٦٦٥ - الفقه السائد :

نصت المادة ٣٤١ عقوبات على وجوب أن تقع الجريمة « اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها » . وساد الفقه بناء على ذلك القول بأن الضرر ركن لازم لقيام هذه الجريمة . ولا يشترط تحقيق الضرر فعلا بل يكفي أن يكون محتمل الوقوع . ويستشهد الفقه على توافر هذا الركن بأنه اذا وقعت خيانة الأمانة ثم حصل المجنى عليه ماله عن طريق المتهم أو غيره فان العقاب يكون واجبا (١) . وبأنه اذا استلم شخص مبلغا من المال لشراء طوابع أميرية ولصقها على أوراق معينة فحصل على طوابع مستعملة ولصقها بعد أن محا الختم الذي كان عليها ، وقدم تلك الطوابع للمصلحة المختصة فلم تفتن للتلاعب واعتمدتها ، فان هذا الشخص رغم ذلك يعد خائنا للأمانة ، لأن صاحب الأوراق الذي اتئنه على المبلغ المختلس معرض للرجوع عليه بضمن الطوابع اللازمة (٢) ، وبأن العامل بشركة الألبان الذي يضيف الى اللبن كمية من الماء ويحتفظ لنفسه بضمن الكمية الزائدة ، يرتكب خيانة الأمانة لأن الشركة وان لم يصبها ضرر مادي فانها بهذا الفس مرضة معرضة لفقد ثقة زبائنها . وفي كل هذا ما ينفي للقول بتوافر ركن الضرر (٣) .

٨٦٦ رأينا في الموضوع :

نرى أن اشترط الضرر على الوجه المذكور لا يضيف جديدا الى الجريمة ، ويتمين الاستغناء عنه . وعلة ذلك أن الركن المادي للجريمة يتحقق بتغيير الحيازة وهذا التغيير ينطوي حتما على تعريض مصلحة المجنى

(١) تقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٤٨

ص ٦٦٦ .

Grim. 18 mars 1936, Gaz. Pal. 1936-1-881.

(٢)

Garçon, art. 408, no. 136

(٣)

عليه للضرر . فالذي يعتال ملكية غيره يعرض مصلحة هذا الغير لخطر الضياع . وقد يتم ذلك في صورة ضرر فعلى كما اذا استهلك الجاني الشيء أو استعمله على نحو لا يصدر الا من مالك . وقد يقتصر الأمر على الضرر المحتمل كما في الاختلاس حيث يستطيع المالك استرداد ماله المختلس . الا أن هذا الضرر الحقيقي أو المحتمل ليس الا أثرا مؤكدا لفكرة تغيير الحيازة . ولا يمكن أن تصور تحقيق هذا التغير دون أن ينطوى على ضرر محتمل على الأقل . وفي الأمثلة الثلاثة المتقدمة وقعت الجريمة بمجرد تغيير الحيازة ، سواء بالتصرف في المال كما في المثالين الأول والثاني أو باختلاس كمية من اللبن في المثال الثالث . وما كان يجوز بعد ذلك البحث في الأضرار التي يحتمل ترقبها نتيجة لهذا الفعل . وهل لا يعتبر ضررا محتملا مجرد ظهور الأمين على الشيء بظهر المالك رغما عنه . لا شك ان هذا الفعل في ذاته يمثل الضرر الذي عناه القانون .

وقد أراد البعض التدايل على فائدة ركن الضرر ، فقدم لنا مثالا على حصول تغير في الحيازة دون أن يقرن به ضرر ، وهو أن يقوم الوكيل بصرف النقود المسلمة اليه على أن يدفع بدلها من تقوده الخاصة عند تقديم الحساب للموكل ، وذلك اذا كان مليئا لدرجة لا يحتمل معها الشك في قدرته على الوفاء بالمبلغ في أى وقت يطلب منه (١) . على أنه في هذا المثال لم يحدث تغيير في الحيازة نظرا الى ان الموكل سلم اليه النقود بقيمتها لا بشكلها المادى ، ومن ثم فلا يقع تغير الحيازة بمجرد أن يخطط الوكيل النقود المسلمة بنفوده الخاصة ، بل ولا يقع بمجرد أن يتصرف في المبلغ المسلم اليه مادام لديه من النقود — في لحظة التصرف — مايفى بهذا المبلغ . أما اذا تصرف الوكيل في هذه النقود لحاجة خاصة دون أن يتوافر لديه ما يقابل قيمتها ، وذلك على أمل أن يردّها من ماله الخاص قبل ميعاد الحساب ثم حان الموعد دون أن ترد اليه النقود التي كان يتوقع

(١) محمد مصطفى القلى ص ٤١٠ .

(م ٦٣ الوسيط في قانون العقوبات)

حصوله عليها ، فانه يعتبر خائنا للأمانة منذ تاريخ التصرف في النقود المسلمة اليه . فقد حدث تغيير في الحيازة ولا يحول دون عوافره قانونا أى عذر آخر (١) .

من هنا يبين أن ما عبر عنه القانون من لفظ (الاضرار) بمالك الشيء أو حائزة ليس الا تحصيلها لحاصل واثباتا لأمر مفهوم من طبيعة تغيير الحيازة ، وأى بحث في الظروف اللاحقة على هذا التغيير لا يمس ماديات الجريمة ولا يتعلق بوقوعها قانونا .

(٢) انظر محمد مصطفى القلى ص ٤١٥ .

الفصل الثالث

الركن المعنوى

٨٦٧ - القصد الجنائى : ٨٦٨ - هل يشترط
توافر قصد الاضرار ، ٨٦٩ - رأينا فى الموضوع .

٨٦٧ - القصد الجنائى :

هذه جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائى . ويقتضى تحقيق
عنصرين :

(١) الارادة : يتعين أن تتجه ارادة الأمين الى تغيير الحيازة من ناقصة
الى كاملة . وهنا يلاحظ أن نية التملك قد أدرجت فى الركن المادى لهذه
الجريمة . ويقف دور الركن المعنوى بالنسبة الى هذه النية على البحث
فى مدى وجود الارادة قانونا . فالنية ارادة تتجه الى غرض معين ، أى هى
ارادة متخصصة . ودور الركن المعنوى هنا يقتصر على البحث فى وجود
هذه الارادة ابتداء . فاذا كانت ارادة الأمين مشوبة بالاكراه ومعيبة بالغلط
فانها لا تتوافر . ويلاحظ أن تعيب الارادة بالغلط يدخل فى العنصر الثانى
من القصد وهو العلم .

حقيقة أن دور الارادة هنا قد تضاءل فى هذه الجريمة الا أن مرد ذلك
هو طبيعة ركنها المادى الذى يتم باعتداء على الحيازة الكاملة للشيء وهو
مالا يتصور الا بالاستعانة بعنصر نفسى هو نية التملك .

ويذهب بعض الفقهاء (١) الى أنه من أمثلة عدم توافر الارادة هلاك
الاشياء المسلمة بحادث فجائى أو بقوة قاهرة كالخربق أو السرقة أو
الضياع . وقد أكدت محكمة النقض هذا المعنى بالنسبة الى فقد الاشياء

المسلمة على سبيل الأمانة (١) ، ولكننا نرى أنه في هذه الأمثلة لم تقع الجريمة لا بسبب عدم توافر القصد الجنائي وإنما بسبب عدم وقوع الركن المادى أصلاً أى تغيير الحيازة ، فإن هو الفعل الذى أتاه الجانى عندما حرق الشيء المسلم اليه أو سرقة أو فقد منه ؟

(ب) العلم : في هذا العنصر يحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة لأمانة أهمية أكبر . فيتعين أن يحيط المتهم علماً بأن الأشياء التى غير حيازته عليها كانت مسلمة اليه بناء على أحد عقود الأمانة المذكورة على سبيل الحصر ، وأنها مملوكة الغير . فلا جريمة اذا تصرف فى الشيء معتقداً أنه مملوكا له . مثال ذلك الوارث الذى يتصرف فى مال كان مودعا لدى مورثه معتقداً أنه ضمن محتويات التركة (٢) . وكذلك الأمر اذا اعتقد المستعير أن الشيء قد سلم اليه على سبيل الهبة أو بناء على عقد بيع .

وقد يكون الجهل منصبا على احدى قواعد القانون المدنى ، كمن يخطئ في تكليف العقد - وفي هذه الحالة يأخذ هذا الجهل حكم الجهل بالواقع ، فينفى القصد الجنائي . ومن قبيل ذلك أن يعتقد الوكيل بحصول مقاصة يترتب عليها انقضاء التزامه قبل الموكل ، فانه اذا لم تتحقق المقاصة كان لدينا غلط في الاباحة مردده اعتقاد الوكيل خطأ بتوافر حق له بمقتضى القانون يبيح له تغيير حيازته على الشيء المسلم اليه . إلا أنه في هذا المثال اذا ثبت أن الوكيل قد توقع عدم حصول المقاصة القانونية ، وقام رغم ذلك بتغيير حيازته على الشيء قابلاً لهذه النتيجة - فيما لو كانت المقاصة لم تتم - فإن القصد الاحتمالى يكون متوافراً . وعادة ما يدفع المتهم بوجود حساب بينه وبين مالك الشيء لتبرير امتناعه عن الرد . وهنا يجب على القاضى للتحقق من وقوع الجريمة أن يبحث فيما اذا كانت هناك مقاصة يترتب عليها انقضاء الالتزام أم لا ، فاذا لم تثبت المقاصة تعين البحث فيما اذا كان الجانى قد قصد الاحتفاظ بملكية الشيء أم لا .

(١) نقض ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢١٦ ص ٢٥٧ .

(٢) محمود مصطفى ص ٥٥٨ .

فإذا توافرت نية التملك وقعت الجريمة مهما تطل الجاني من مجزوات •
فإذا كان الجاني قد احتفظ بالشيء في انتظار تصفية حسابه ، فذلك لا يخلو
على توافر نية التملك أى لا يقع به تغيير الحياة •

٨٦٨ - هل يشترط توافر قصد الاضرار :

ذهب بعض الفقهاء الى اشتراط (١) توافر نية الاضرار • فيجب
أن يثبت أن الجاني كانت لديه وقت تغيير الحياة نية الاضرار بالمجنى
عليه • فإذا قام الجاني بتغييرها مؤملا استطاعته رد الأشياء التي استهلكها
الى المجنى عليه ، لم يتوافر القصد • وعلة ذلك عند هؤلاء الفقهاء أن
الضرر ركن في الجريمة ، فإذا لم تتجه ارادة الجاني الى احداثه فان
القصد الجنائي لا يتوافر •

وقد اعتبر بعض الآخر على هذا الرأي وقالوا أنه لا يشترط أن
تنصرف ارادة الجاني الى احداث الضرر بل يكفي أن يكون الضرر
بطبيعته محتملا ولو لم يقصده بل ولم يتوقعه ، فقصد الاضرار غير
لازم (٢) • ويكتفى الاستاذ جارسون بمجرد وجوب توقع الضرر الذي
يمكن أن يترتب على تغيير الحياة • أى لا يشترط أن يقصد الجاني
توافر هذا الضرر وانما يكفي أنه كان يجب عليه أن يتوقعه (٣) ، وهو
ما يعتبر قصدا احتماليا •

وقد انتقد بحق هذا الرأي الثاني على أساس أن وجوب التوقع ليس
هو القصد الاحتمالي وانما هو عنصر في الخطأ غير العمدى (٤) ، ذلك أن
القصد الاحتمالي يقتضى التوقع الفعلى للنتيجة مع قبولها • ويترتب على
الرأى السابق أن تصبح جريمة خيانة الأمانة هى مجرد جريمة غير عمدية •
الا أن صاحب هذا الانتقاد نادى برأى ثالث مؤداه أنه يكفي مجرد توافر

Chaveau et Hélie, t. V, no. 2296.

(١)

محمد مصطفى القللى ص ٤١٤ •

(٢)

Garçon, no. 408, no. 20 et 21.

(٣)

Colombet : Intention et faute lourde dans l'abus de con-
fiance, Rev. sc. crim. 1967, P. 629.

(٤)

الخطأ الجسيم لقيام الركن المزدوج . فتقع الجريمة بناء على ذلك إذا لم يستطع الجاني رد الشيء رغم أن نيته لم تتجه الى تملكه . فالوكيل الذي يستعمل لمصلحته الشخصية النقود المسلمة اليه ، تقع منه جريمة خيانة الأمانة إذا هو لم يستطع رد هذه النقود . ويستشهد هذا الرأي ببعض أحكام محكمة النقض الفرنسية التي قضت بوقوع الجريمة إذا كان الجاني بغطئه قد جعل النقود المسلمة اليه في حالة يستحيل معه ردها (١) . ولا يكفي لذلك مجرد عدم الرد بل يجب أن يصبح الجاني في حالة يستحيل معها الرد (٢) .

٨٦٩ - رأينا في الموضوع :

نلاحظ على الآراء الثلاثة المتقدمة ما يلي :

١ - أن الرأي الذي يشترط توافر قصد الاضرار كأن منطقيا مع نفسه ، فظالما كان الضرر ركنا في الجريمة تعين أن يحيط به القصد الجنائي . ولكننا نستبعد الضرر كركن في الجريمة كما بينا ، ومن ثم فبداهة لا تشترط توافر قصد الاضرار .

٢ - أما الرأي الثاني الذي يكفي بمجرد توقع الضرر ، فهو يجافي القصد الجنائي الذي يشترط التوقع الفعلي . كما أن الضرر في ذاته ليس ركنا في الجريمة فلا محل للبحث في مدى توقعه أو وجوب توقعه . وكل ما يكفي هو أن تتجه ارادة الجاني الى تغيير الحياة مع غلظه بأنها مسلمة اليه على سبيل الأمانة . فتفسير الحياة وحده هو النتيجة التي يعتد بها القانون ، ولا أكثر من ذلك .

Crim. 15 janvier 1953; 27 février 1943. (Colombet, Rev. (1)
sc. crim., 1967, P. 633).

Crim., 12 juillet 1956, Bull. no. 531.

Colombet, Rev. sc. crim., 1967, P. 634.

Crim., 20 nov. 1957, Bull. no 751.

(٢)
وانظر :

وواقع الأمر أن المثال الذى دارت حوله هذه المشكلة هو الأمين الذى يتصرف فى النقود المسلمة اليه على سبيل الأمانة ثم يستحيل عليه ردها . أى أن المشكلة فى حقيقتها لا تثار الا بالنسبة الى الأشياء المثلية دون القيمة . وقد سبق فى هذا الخصوص أن بينا أن الوكيل يتسلم النقود بقيمتها لا بمادتها ، ومن ثم فانه يوم أن يتصرف فيها لا يقع منه الركن المادى للجريمة الا اذا كان عالما بأنه لم يبق لديه ما يوازى هذه القيمة . فاذا تصرف فى النقود دون أن يكون لديه ما يوازى قيمتها ، فان الجريمة تقع بلا جدال .

ولا يحول دون توافر القصد الجنائى أن يكون الجنائى قد توقع حصول ربح يستطيع منه رد المبلغ ، فذلك من قبيل البواش التى لا دخل لها فى وقوع الجريمة . ان تقرير هذا المبدأ بكل حزم مع استبعاد ركن الضرر فى الوقت ذاته يوفر علينا كثيرا من المشكلات التى قد تؤدى الى تبييع حكم القانون فى هذه الجريمة .

والخلاصة أن الأمين التى سلمت اليه الأشياء المثلية يرتكب فى شأنها خيانة الأمانة يوم أن يغير حيازته عليها دون أن تكون لديه أشياء مثلية أخرى تقابلها فى قيمتها . فاذا تصرف الوكيل مثلا فى النقود المسلمة اليه وكان لديه وقت التصرف مال يوازىه فى قيمته ، الا أنه حدث بعد ذلك أن أشهر افلاسه أو حجز على أمواله الخاصة فانه لا تقع منه جريمة خيانة الأمانة .

٣ — أما رأى الذى يكتفى بمجرد الخطأ غير العمدى الجسيم فمردود بأن هذه جريمة لا يستعاض فيها بالخطأ غير العمدى مهما بلغت جسامته بالقصد الجنائى . كما أن مجرد تغيير الأمين حيازته على الأشياء المثلية (النقود مثلا) دون أن يتوافر لديه فى نفس الوقت أشياء تقابل قيمتها تقع به الجريمة .

الفصل الرابع

تمام الجريمة والعقاب عليها

٨٧٠ - تمام الجريمة ، ٨٧١ - العقوبة .

٨٧٠ - تمام الجريمة :

يكشف التحليل المتقدم لصور الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة أن هذه الجريمة تتم متى أظهر الأمين نيته في تملك الشيء . ولما كان اتجاه النية التي التملك أمرا لا يحتمل التجزئة فلا يتصور الشروع في هذه الجريمة . ولا يقال بأن ضبط الجاني أثناء التصرف في الشيء المسلم اليه على سبيل الأمانة يعتبر شروعا ، وذلك لأن الفعل الذي ضبط عنده الجاني - وهو العرض للبيع مثلا - يكشف عن نية الجاني في تملك الشيء . ولما كان مجرد الاحتفاظ بالشيء مع نية تملكه تقع به جريمة خيانة الأمانة كاملة في صورة الاختلاس ، فإنه لا يتصور الشروع في هذه الجريمة فهي إما أن تقع كاملة أو لا تقع على الإطلاق (١) .

وللقاضى مطلق التقدير في اثبات تاريخ تمام الجريمة ، فيجوز أن تثبت الجريمة بامتناع الأمين عن رد الأمانة أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك (٢) ، إذ يطلب في هذه الجريمة أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك (٣) . فإذا ثبت للقاضى أن تمييز الحيازة وقع في تاريخ سابق وجب الاعتماد بهذا التاريخ .

(١) محمد مصطفى القلى ص ٤٢٧ ، محمود مصطفى ص ٥٥٧ .
(٢) نقض ٢ يناير سنة ١٩٥٠ مجموعة الأحكام ص ١ رقم ٧٣ ص ٢٠١ ، ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ص ٩ رقم ٢٧٧ ص ١١٤٨ .
(٣) نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام ص ١٧ رقم ١٩٤ ص ١٠٣١ . قد حكم بأنه إذا اعتبر الحكم تاريخ تقديم الوعى كشف الحساب الحساب الى المجلس الحسبى مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة

وخيانة الأمانة جريمة وقتية تتم وتنتهى بمجرد تغير الحياة ، أما استمرار الجاني في وضع يده على المال فليس الا أثرا للركن المادى ولا يغير من الطبيعة الوقتية للجريمة (١) .

٨٧١ - العقوبة :

هى الحبس . ويجوز أن تضاف عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولم ينص القانون على ظروف مشددة للجريمة ، ولا على عقوبة الوضع تحت المراقبة كما هو الحال فى السرقة والنصب . وقد قضت محكمة النقض بأن قانون العقوبات وان نص على اعتبار السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة من حيث العود الا أن نتيجة ذلك قاصرة على تشديد العقوبة الأصلية . أما مراقبة البوليس فهى عقوبة اضافية لا تطبق الا حيث ينص عليها القانون فلا يحكم بها على المائد الذى يدان لجريمة خيانة الأمانة (٢) .

تبيد أموال القصر المسندة اليه — على أساس أن اسقاطه بعض المبالغ التى فى ذمته للقصر من الكشف بعد دليلا على أنه اختلسها لنفسه — فإن هذا يكون صحيحا ولا غبار عليه (تقضى ٨ يونية سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٢٤ ص ٦٧٧) .

(١) انظر محمد عوض الاحوال ، سلطة العقاب بالتقادم ، طبعة

١٩٦٥ ص ١٥٧ .

(٢) تقضى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢٦٨

ص ٣١٠ .

الباب الرابع

انتهاك حرمة ملك الغير

٨٧٢ - تمهيد :

لم تقتصر حماية المشرع على ملك الغير بل امتدت الى حيازته للعقار، لما تنطوي عليه هذه الحيازة من احساس صاحبها بالامن والاستقرار . ولم يكن رائد المشرع الجنائي في هذه الحماية احداث ازدواج في الحماية القانونية يتساوى فيها مع المشرع المدني ، بل انه استهدف مصلحة أخرى غير المصلحة المدنية . فالمصلحة المحمية ليست مجرد المصلحة المدنية المتولدة عن حيازة العقار ، وانما أيضا ما تنبعث من هذه الحيازة من مصلحة اجتماعية في حرمة هذا العقار وخاصة عندما يكون مسكنا أو مكانا معدا للسكنى . فالمصلحة المحمية هنا هي خليط ما بين المال وحرمة الحياة الخاصة .

وسوف نرى أن الحماية الذاتية لقانون العقوبات سوف تنعكس على مدلول الحيازة في قانون العقوبات .

وقد تدخل المشرع الجنائي بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات فشدد العقاب على هذا النوع من الجرائم (المواد ٣٦٩ الى ٣٧٣ عقوبات) وحول النياية العامة سلطة اتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيازة (المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات) .

وتنقسم الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات لحماية الحيازة الى أربعة أنواع هي :

١ - دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه (المادة ٣٦٩ عقوبات) .

٢ — دخول بيت مسكون او معد للسكنى أو نحوه بقصد منع
حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه (المادة ٣٧٠ عقوبات) •

٣ — وجود شخص أحد المحال السالف بيانها مخفيا عن من لهم
الحق في اخراجه (المادة ٣٧١ عقوبات) •

٤ — دخول أحد المحال السالف بيانها وعدم الخروج منه بناء على
تكليفه من لهم الحق في ذلك (المادة ٣٧٣ عقوبات)

• وسوف ندرس فيما يلي الشرط المفترض في هذه الجرائم (وهو المحل
الذى تقع عليه الجريمة) ، ثم الافعال المكونة لركنها المادى ، والقصد
الجنائى في كل منها • وبعد ذلك ندرس الاجراء التحفظى الذى يمكن
اتخاذها لحماية الحياة •

الفصل الأول

الشرط المفترض

(المحل الذى تقع عليه الجريمة)

٨٧٣ — تحديده . ٨٧٤ . (١) العقار ، ٨٧٥ — (٢) حيازة الغير

٨٧٤ — تحديده .

يشترط فى المحل الذى تقع عليه الجريمة شرطان هما :

١ — العقار الذى يحميه قانون العقوبات .

٢ — ان يكون العقار فى حيازة الغير .

٨٧٥ — (١) العقار الذى يحميه قانون العقوبات :

العقار هو كل شئ مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه بدون تلف .

ولم تقتصر حماية القانون على حيازة العقار بوجه عام (المادة ٣٦٩ عقوبات) بل امتدت الى حماية المسكن (المادة ٣٧٠ عقوبات) فى المقصود بالمسكن انه المكان الذى يأوى فيه الشخص ويقضى فيه حياته انخاصة ، سواء كان منزله الاصلى الذى يبيت فيه عادة ، أو منزله الصيف الذى يقضى فيه بعض وقته ، أيا كان شكل هذا المكان ، وأيا كان الوقت الذى يقضيه فيه . ولا يمكن التحدث عن مكان معد للسكنى مالم يكن المكان قد تهيأ بالفعل للسكنى ، فاذا كان بناؤه أو استكمال مرافقه لم يتم بعد فلا تتوافر فيه صفة المسكن أو المكان المعد للسكن . ولا يشترط أن تستند حيازة المسكن الى سند قانونى معين ، فيستوى أن يكون مالكا أو مستأجرا أو مجرد حائز له . ويستوى فى المكان المستأجر أن يكون مفروشا أو خاليا ، وسواء كان المستأجر يحوز المكان بناء على عقد الايجار أو بعد انقضائه . ويستوى أن يكون حائز العقار مستندا الى سند قانونى أو الى مجرد حيازة فعلية ، فى المستأجر الذى حكم بطرده من المكان لا يزال يتمتع بحماية القانون طالما ظل حائزا لهذا المكان . ويلاحظ أن الغرفة للمستأجرة فى الفندق تأخذ صفة المسكن . على أنه لا تأخذ صفة

المسكن المكان الذى يسمح فيه للجمهور دخوله بغير تمييز ، كالمحلات والمحطات والمقاهى .

٨٧٦ - المحل المعد لحفظ :

شملت المواد من ٣٧٠ الى ٣٧٣ عقوبات بحمايتها المحل المعد لحفظ المال . ويستوى فى هذا المحل أن يكون معدا لحفظ المال بحسب طبيعته كالبنوك أو المخازن ، أو أن يكون قد خصص من صاحبه لحفظ المال ولو لم يكن مخصصا لذلك التى يستخدمها صاحبها مخزنا لبلات القطن .

ويستوى فى المال أن يكون تقودا أو منقولاً آخر له قيمة مالية كالأخشاب ويستوى فى هذا المحل أن يكون معدا فقط لحفظ هذا المال دون غير ذلك من الأغراض ، أو أن يكون حفظ المال أحد هذه الأغراض ، كالتاجر والحظائر .

ويستوى أن يكون هذا المحل عقارا أو منقولاً . ومثال سيارة النقل المعلقة التى يستخدمها صاحبها لتخزين بضائعه بها . وتبدو أهمية هذا المحل اذا لم يكن مسكونا أو ملحقا بمكان مسكون ، فانه اذا لحقه وصف السكنى اندرج تحت تعبير المكان المسكون .

٨٧٧ - (ثانيا) ان تكون الأماكن المذكورة فى حيازة الغير :

شمل القانون بالحماية كافة الأماكن سالفة الذكر طالما كانت فى حيازة الغير ، أيا كان سنده فى هذه الحيازة . فلقد منح قانون العقوبات الأولوية فى الحماية لحائز أى من هذه الأماكن فى الصراع الذى يدور بين هذا الحائز وغيره من الأشخاص الذين لهم حقوق على المكان الذى يحوزه . وعلة هذه الأولوية أن الحماية التى قررها قانون العقوبات لا تنصرف الى حماية الملكية أو حماية الحيازة المعروفة فى القانون المدنى أو حماية أى حق عينى على المكان ، وانما تنصرف أساسا الى حرمة الحيازة الخاصة المستفادة من هذه الحيازة .

وتطبيقا لهذا التأصيل القانونى قضت محكمة النقض بأنه يكفى فى جريمة التعرض للغير فى حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة

فعلمية ، فلا تشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح .
ولايهم أن يكون الحائز مالكا للعقار أو غير مالك (١) . وقضت بأن القانون
يحمي الحيازة من كل اعتداء يرمى الى رفعها ولو كان اساسها محضر
تسليم مشوبا بما يبطله (٢) . وقضت بأنه لا يجدى المتهم صدور أحكام
تضمنت أن الحيازة ليست للغير الذي دخل العقار الذي في حيازته مادامت
الحيازة الفعلية لم تكن هو (٣) . وقضت بأنه اذا كان الحكم قد مضى
ببراءة المتهم بدخول أرض في حيازة غيره بالقوة استنادا الى ما ثبت من
وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها من أن الأرض لم تكن في حيازة غيره
بل في حيازته هو بوصف كونه مستأجرا من البنك الذي كان قد تسلمها
بمقتضى محضر تسليم رسمي عمل بحضور مدعى الحيازة فانه لا يكون
قد أخطأ ، لأن محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا
خاصا بتنفيذ الأحكام ، والتسليم الذي يحصل بمقتضاء لا يصح وصفه
بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل ، اذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم
وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في الحال الذي
حصل تسليسه نقلا فعليا (٤) . وقضت بأنه اذا كان الظاهر مما أورده الحكم
أنه بعد أن حرر عقد الايجار الذي أجر بموجبه زيد الى بكر فداناً من
الأطيان المؤجرة له من ملك خالد لانشاء مصرف به عدل زيد عن
اتفاقه ، فانه اذا أمر بكر رجاله بالتقدم لدخول الأرض لكي يمنعوا زيدا من
حيازتها فهذا يعد في القانون جريمة معاقبا عليها بالمادة ٣١٩ عقوبات

(١) نقض ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٩٤
ص ٤٦٦ ، ١٣ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٨٣ ص ٣٥٠ ،
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية في ربع قرن ، الطعن رقم
١٦٠٠ سنة ١٤ ق ص ٢٩٦ .

(٢) نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ص ٤ رقم
٣٤٩ ص ٤٦٤ .

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رسم
٨٣ ص ١١٧ .

(٤) نقض ٧ يونية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم
٢١٧ ص ٢٩١ .

بغض النظر عما إذا كان استرداد زهد الحيازة بعد التأجير صحيحا أو غير صحيح (١) .

على أن حماية الحيازة الفعلية بغض النظر عن سندها القانوني ، وبغض النظر عن مدى توافر شروط الحيازة القانونية فيها كما نص عليها القانون المدني ، لا يعني أن القانون يحمي الحيازة الفعلية إذا كانت قائمة على الغضب أو القوة (٢) . وتطبيقا لذلك يحق لحائز المكان أن يخترق بالقوة المسكن الذي يحوزه إذا احتله بعض المتشردين وأن يلقي بهم خارج مسكنه دفاعا عن ماله ، كما يحق لحائز المسكن أن يطرد من يحتل مكانه للاختفاء من أعين الشرطة (٣) . واساس هذا المبدأ هو حق الدفاع الشرعي عن المال ، وذلك باعتبار أن احتلال المكان بالقوة أو بالغضب هو خطر مستمر غير مشروع كل هذا الشرط أن يتم الدفاع قبل أن يكون تستقر للمغتصب حيازته فعلية للمكان .

وحكم بأن من يلقي بدوره خلسة في أرض مستأجرها الحائز لها لا يمكن اعتباره حائزا لمجرد القائه البذور فيها ، ولا يمكن اعتبار المستأجر معتديا في دخوله هذه الأرض وإنما المعتدي هو الذي خالسه في القاء البذور (٤) .

ومن ناحية أخرى ، فانه إذا اشترك أكثر من شخص في حيازة مكان ، فيحق لأي من الحائزين دخول المكان ولو بغير رضا الحائز الآخر . ومن ثم فيحق للزوج أن يدخل مسكنه عنوة ولو بغير رضا الزوج الآخر هذا المسكن هو بيت الزوجية . فاذا حدث انفصال بينهما فإن المكان الذي يحوزه الزوج لا يجوز دخوله بدون إذن حائزه .

(١) تقض ٧ يونية سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢١٢ ص ٢٨١ .

(٢) في هذا المعنى تقض ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢١٩ ص ٤٣١ حيث قالت محكمة النقض (انه وإن كان صحيحا أنه لا محل لحماية الحيازة الفعلية إذا كانت قائمة على الغضب أو القوة ...) .

Crim, 30 mars 1971, Ball. no. 113.

(٣)

(٤) تقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد ج ١ رقم ١٣٢ ص ٥٠ .

ولا عبرة بملء الحيابة ، فمستأجر الترفة فى الفندق يتمتع بالحرمة على هذه الترفة مهما كانت مدة استجاره لها ولو كانت يوما واحدا (١) .

وبناء على ذلك ، فانه لاجبة للحكم الصادر ببراءة المتهم من تهمة الامتناع عن تصريح عقد ايجار ، فى الدعوى المرفوعة عليه بدخول مسكن بقصد منع حيازته بالقوة ، لأن افتقار الحائز لسند الايجار لا يبيع للغير دخول المكان بقصد منع حيازته بالقوة ، حتى لا يأخذ حقه بيده ولا يقيم العدل بنفسه .

وظرا الى أهمية هذا العنصر القانونى ، فانه يمين لصحة الحكم بالادانة أن تبين المحكمة أن المجنى عليه كان جائزا فعلا للمكان ، فاذا هى لم تبين هذا العنصر كان حكمها قاصرا .

(ثالثا) افعال الاعتداء على حيازة الغير التى جرمها القانون :

٨٧٨ - (١) دخول المكان :

١ - يقصد بدخول المكان اختراقه بدون رضاء صاحب الحق فى السماح بدخوله ، أى هو الدخول بغير حق . وقد كان قانون العقوبات الفرنسى (المادة ١٨٤ / ٢) يشترط فى هذا الدخول أن يكون بناء على استعمال القوة أو التهديد بها ، ثم تدخل القانون الصادر فى ٨ يونية سنة ١٩٧٠ فوسع من نطاق الدخول غير المشروع ، أو ساوى بين الطرق الاحتيالية والتهديد والاكرام . وبناء على ذلك ، فلا تقع الجريمة طبقا للقانون الفرنسى اذا كان دخول المكان تم بطريقة سلمية حتى ولو استعمل الجانى الاكرام حتى لا يترك المكان (٢) . وخلافا لذلك فان القانون المصرى يكتفى بمجرد دخول المكان بغير حق ولو لم يستعمل الجانى أى طريق من طرق الخداع أو الاكرام أو التهديد . ويكون الدخول بغير حق ولو لم يعارض فيه حائز المكان متى كان الدخول مقترنا بالكذب أو الخداع بحيث لو علم الحائز بسوء قصد الجانى لما سمح له بالدخول .

Crim., 3 nov. 1955, Dalloz, 1956, p. 26.

(١)

Merle et Vitu, Partie spéciale, op. cit., no. 2023, p. 1641.(٢)

(٣) نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ مجموعة الأحكام س ٢٠ رقم

٤٨ ص ٢٢٧ .

وقضت محكمة النقض بأن (الدخول) المكون للركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا لغير فى حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة (١) .

وبناء على ذلك فإن منع حائز العقار من دخول العقار الذى فى حوزته يعتبر تعرضا للحيازة مما يمس حرمة الحياة الخاصة لهذا الحائز . فالمراد بدخول المكان بقصد منع حيازته بالقوة هو الحيلولة دون حيازة الغير للمكان ، سواء بالدخول الفعلى أو بالدخول الحكمى الذى يتحقق بالتعرض للحائز لمنع حيازته . ومع ذلك فلا يجوز التوسع فى تحديد المقصود بالدخول احتراماً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات . وبناء على ذلك قضى بأنه لا يعتبر دخولا لعقار فى حيازة آخر مجرد فتح مطلات على هذا العقار بناء على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وعدم جواز القياس فى نصوص التجريم لأن فتح المطلات هو اعتداء على حق الملكية لا على الحيازة ، وذلك باعتبار أن المطلات هى قيود على حق الملكية (٢) . وقضت محكمة النقض بأنه لا يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعه الى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقية وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان فى ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضاً مادياً أو غصباً للحيازة الثابتة لغيره ، ولو بسند باطل (٣) . وقضى بأن اصرار الطأعن على عدم ازالة البناء الذى أقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية الغير لها ودون الرجوع اليه رغم صدور أمر من النيابة العامة

(١) نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ مجموعة الأحكام س ٢٠ رقم ٤٨ ص ٢٢٧ ، نقض ٨ ابريل سنة ١٩٧٩ مجموعة الأحكام س ٣٠ رقم ص

(٢) انظر حكم محكمة سنورس الجزئية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٨٢ برئاسة القاضى كمال ضيف الله فى القضيتين رقم ٣٠٩٣ و ٤٠٢٣ سنة ١٩٨٢ جنح سنورس (غير منشور)

(٣) نقض ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ مجموعة الأحكام س ٢٠ رقم ٤٨ ص ٢٢٧ .

بالازالة ، لايعبر عن قصد استعمال القوة (١) . وقضى بأن كسر السور المحيط بالعقار لا يتوافر به معنى الدخول الذى جرمه القانون ولو اقترن بالقوة ، (٢) .

ويلاحظ أن القانون لا يعاقب على مجرد الشروع ، ومن ثم فإذا ضبط أحد الجناة فى حالة بدء فى تنفيذ دخول العقار ، لم تقع منه الجرائم . وقد قضى بأن ضبط المتهم بعد أن دخل بأحد رجليه والأخرى كانت فى الخارج يعتبر شروعا غير معاقب عليه (٣) .

٢ - ويشترط أن يقترن دخول المكان بفعل يفيد أن فى نية الجانى استعمال القوة لمنع حيازة الغير اذا اقتضى الحال ذلك ، أو ان يقترن دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه . وبالنسبة الى الصورة الأولى لهذا الشرط ، وهى نية استعمال القوة لمنع حيازة الغير ، فلايشترط استعمال القوة بالفعل بل يكفى مجرد صدور أى فعل ينبىء عن توافر هذه النية (٤) وبناء على ذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم قد أثبت حيازة الأرض للمجنى عليه وشروعه فى البناء بعد حصوله على الرخصة اللازمة له وتعرض الطاعن وأولاده له فى الأرض والقاء مهماته خارجها بقصد منعه من البناء واستخلص من ذلك ومن اصرار الطاعن فى التحقيق على مسلكه ثبوت تهمة دخوله أرض المجنى عليه بقصد منع حيازته بالقوة ، فالطعن فى هذا الحكم لا يكون له أساس (٥) .

والمقصود بالقوة فى هذا الصدد هو ما يقع على الأشخاص لاعلى الأشياء . ولا يشترط أن توجه القوة الى حائز العقار بل يكفى أن تقع على من يحول دون دخوله العقار . على أنه يجب أن يبين الحكم ما وقع من الجانى مما يفيد نيته فى استعمال القوة . وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا

(١) تقض ٢ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤٦

ص (٩١) .

(٢) الجيزة ١١ مارس سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ رقم ٢٠ .

(٣) تقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ١٧

مايو سنة ١٩٦٠ .

(٤) تقض ٣ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة الاحكام س ٣ رقم ٢٠٠ ص

كان الحكم قد اجتزأ في بيان ركن قصد منع الحياة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثاني منع حياة المجنى عليها بالقوة إذ أجبرها قهراً على عدم حراسة الأرض فان هذا القول على ما به من اجمال لا يكشف عما وقع من الطاعن من أفعال يعدها القانون أو تتم بذاتها على أنهما قصدا استعمالها (١) .

ولا يشترط أن تكون القوة من أجل مجرد دخول العقار بل العبرة بالقوة لمنع حياة الغير لهذا العقار . ويكفى لذلك أن يدير من الجاني فعل ينشئ عن نية استعمال هذه القوة ولو لم تستعمل فعلاً (٢) .

وبالنسبة الى الصورة الثانية لهذا الشرط ، أن يدير من الجاني ما يدل على قصد ارتكاب جريمة في المكان الذي دخله ، أيا كانت هذه الجريمة سواء أمكن تحديد هذه الجريمة أم تعذر ذلك ، طالما ثبت أن دخول المنزل في الظروف التي تم فيها كان يفرض اجراماً . وقد قضت محكمة النقض بما مؤداه أن القانون يعاقب اطلاقاً كل من سولت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق بجعله يتناول حالات دون أخرى لاسيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص إذ القول بأن حكم هذا النص لا يتناول سوى الحالات التي لاتتمتع فيها الجريمة يؤدي الى نتيجة غير مقبولة وهي تميز الجاني الذي يشرع في ارتكاب جريمة مع أن كليهما دخل البيت لفرض اجرامى وكان أولهما أكثر امكاناً في تنفيذ ما اتسوى من شر وأولى بجزاء القانون على فعله . واذن فالنص ينطبق حتى في حالة ، اذا ما وقعت فعلاً الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلاً لارتكابها أو كانت قد شرع فيها سواء كان ذلك الشروع معاقباً عليه أم لا (٣) . وقضت بأنه سواء أكانت نية المتهم الاجرامية من الدخول (١) نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام س ٦ رقم ٢٥٤ ص ١٢١٣ .

(٢) نقض أول مايو سنة ١٩٥٦ مجموعة الاحكام س ٧ ص ٦٩٢ .

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٨٢ و ١١٧ .

نقض ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة الاحكام س ١١ رقم ٩١ ص ٤٧٧ .

نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٨٨ ص ٢٨٢ .

في منزل غيره قد تعينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا أم كانت لم تعين فالعقاب واجب في الحالتين لأن النص يعاقب عليهما معا (١) .

ويلاحظ بالنسبة الى قصد ارتكاب الزنا ، فان جريمة دخول المنزل تتحقق ولو كان هذا الدخول بقصد ارتكاب جريمة زنا لم تقع ومن ثم فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك أن القانون لم يشترط هذا التقيد - وهو شكوى الزوج - الا في حالة تمام الزنا (٢) . على أنه يجب ان تكون الجريمة التي ينوي الجاني ارتكابها في المنزل ، مما نص عليه قانون العقوبات . فلا تكفي مجرد الجريمة التأديبية ، أو الجريمة بالمعنى الاخلاقي . واذن فان دخول الشخص منزل امرأة غير متزوجة بقصد موافقتها برضاها لا تقع به الجريمة طالما ثبت أن هذه المرأة لاتمارس الدعارة .

٨٧٩ - دخول المكان بوجه قانوني والبقاء فيه لفرض غير مشروع (المادة ٣٧٧ عقوبات)

يتحقق ذلك بدخول المكان برضاء حائزه ثم الامتناع عن الخروج منه ، يقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه . ويتميز هذا الفعل عن الصورة السابقة ، بأن الجاني يدخل المكان أصلا على وجه قانوني ، أي برضاء حائزه ، الا أنه يبقى بالمكان دون وجه حق .

وبناء على ذلك ، فلا يصلح دفاعا أن يدعى الجاني أن حائز المكان قد سمح له بدخوله ابتداء طالما أنه قد بقي في المكان متجاوزا الفرض الذي سمح له بدخوله . ولا يشترط في ذلك أن يثبت أن حائز المكان قد أمره بالخروج طالما أن بقاءه في المكان كان متجاوزا للفرض المشروع من دخوله . مثال ذلك أن يسمح صاحب المكان بدخول ضيف في مسكنه فيبقى في المكان بقصد ارتكاب جريمة الزنا مع زوجته .

(١) نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ورقم ٣٠٢ ص ٤٠٤ ، ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ورقم ٤٤٣ ص ٦٩٣ ، مجموعة الاحكام س ٢٠ رقم ١٤٤ ص ٧١٦ .
(٢) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ١٠٥ ص ٢٨١ ، ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ س ١٢ رقم ٣٣ ص ٢٠٦ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ١٤٤ ص ٧١٦ .

ويشترط القانون أن يبدر من الجاني ما يدل على أنه قد قصد من بقاءه في المكان الذي في حيازة آخر ، اما منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وقد بينا فيما تقدم المقصود من كل هذين القصدين . ومتى تبينت المحكمة توافر أحد هذين القصدين توافرت الجريمة سواء ثبت أن الجاني قد دخل المكان برضاء أصحابه أو بغير رضاء منهم (١) .

٨٨١ - (٤) دخول المكان وعدم الخروج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق (ذلك المادة ٣٧٢ عقوبات) :

تقع هذه الجريمة بمجرد تواجد شخص في المكان مختفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، دون حاجة الى بحث كيفية دخوله هذا المكان ابتداء ، وسواء دخله على وجه مشروع ثم اختفى بداخله دون رضاء صاحب الحق في اخراجه ، أو دخله على وجه غير مشروع .

وصاحب الحق في اخراج الشخص هو حائز المكان . على أن الزوج يكون وحده هو صاحب الحق في ابقاء الشخص أو اخراجه طالما كان موجودا في المكان . ولذلك قضت محكمة النقض بأن دخول شخص بدعوة من إحدى سيدات المنزل لا يكفي لتبرير وجوده بها اذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار ، فاذا وجد هذا الشخص مختفيا عن أعين رب الدار فقد قارف الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٧١ عقوبات (٢) . وقضت بأن مجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لعقابه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها (٣) .

ولا أهمية لمعرفة الباعث الذي حمل الجاني على دخول المكان ما دام قد اختفى عن أعين من لهم الحق في اخراجه (٤) . ولا يشترط لوقوع هذه

(١) نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ مجموعة الأحكام س ٢ رقم ١٠٥ ص ٢٨١ ، ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٤٨ ص ٢٢٧ .

(٢) نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج-٢ رقم ٢٩١ ص ٣٥٩ .

(٣) نقض ٢٠ يناير سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج-٥ رقم ١٩١ ص ٣٦٢ ، نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ مجموعة الأحكام ٢ ص ٩٨٦ ، ٨ أبريل سنة ١٩٧٦ س ٢٠ ص ٤٥٠ .

(٤) نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ ، ص ٢٩٨ .

الجريمة أن يصدر من الجاني ما نبىء أن الغرض من اختفائه هو منع حيازة الغير بالقوة للمكان أو قصد ارتكاب جريمة فيه (١) .

٨٨١ — (٤) دخول المكان وعدم الخروج منه بناء على تكليفه من لهم الحق في ذلك (المادة ٣٧٣ عقوبات) :

يتميز هذا الفعل عن الأفعال المجرمة ساقطة الذكر بما يلي :

١ — دخول المكان أن يكون بحق أو بغير حق .

٢ — لا يشترط أن يكون الجاني مختفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه .

٣ — لا يشترط أن يقصد الجاني من عدم خروجه أى قصد خاص ولا عبءه بالباث لديه على ارتكاب هذا الفعل .

٤ — يتسع نطاق حماية الحيازة المقرر في هذه الحالة ليشمل أيضا حماية حيازة الاراضى الزراعية والاراضى القضاء والمباني حتى يعاقب من يدخل أحد هذه المقارات ويمتنع عن الخروج منه رغم تكليفه ممن لهم الحق في ذلك .

وكل ما يشترط لتوافر هذا الفعل أن يصدر صاحب الحق في حيازة المكان أمرا الى الشخص بالخروج من المكان ثم لا يمثل لهذا الأمر . في هذه الحالة تقع الجريمة بمجرد اتخاذ هذا الموقف السلبي وحده .

٨٨٢ — الركن العنوى :

تتطلب جرائم انتهاك حرمة حيازة الغير توافر القصد الجنائي العام . فيجب أن يثبت أن الجاني قد أراد دخول المكان — أو بقاءه فيه — رغم ارادة حائزة . ولا عبءه للباث في توافر هذه الجريمة . ولما كان القانون يحمي مطلق حيازة الغير للمكان أيا كان سنه في هذه الحيازة ، وبفض

النظر عن مدى توافر شروط الحيابة التي يحميها القانون المدني ، فانه لا يقبل اعتذار الجاني بجهله بسند حيابة الغير للمكان لأن ماهية هذا السند لا تأثير له على وقوع الجريمة . ولا يعذر الجاني أيضا باعتقاده أن الجريمة تفرض توافر الحيابة القانونية لدى الغير ، لأن هذا الغلط القانوني يتعلق بنطاق الحماية التي يمنحها قانون العقوبات ، ومن ثم فهو غلط في قانون العقوبات لا يصلح عذرا .

وقد بينا فيما تقدم عند بحث الأفعال التي جرمها القانون ضرورة توافر قصد خاص ، في كل من دخول الأماكن بدون حق أو البقاء فيها . رغم دخولها برضاء حائزها (المادتان ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات) وهو اما قصد منع حيازتها بالقوة ، أو قصد ارتكاب جريمة منها . وقد حددنا مضمون هذا القصد في موضعه .

أما الأفعال الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٧١ و ٣٧٣ عقوبات ، فيكفي للعقاب عليها مجرد توافر القصد الجنائي العام .

٨٨٣ - العقوبة :

المبدأ : تدرج المشرع في العقاب على النحو الآتي :

١ - يعاقب على مطلق دخول العقار بدون حق أو البقاء فيه بعد دخوله بحق ، اذا كان ذلك بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري (المادة ٣٦٩/١ عقوبات) . فاذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقتل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأكثر ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري (المادة ٣٦٩/٢ عقوبات) .

٢ - شدد المشرع العقاب اذا كان العقار الذي دخله الجاني بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في احدى ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في

محل معد لحفظ المال ، فجعلها ذات العقوبة المشددة التى يعاقب بها الجانى اذا توافر الظرف المشدد سالف الذكر والنصوص عليها فى المادة ٣٩٩/٢ عقوبات . وهذه العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى (المادة ٣٧٠ / ٢ عقوبات) .

فاذا وقعت الجريمة ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين (ولا تكون الغرامة بجوازية) المادة ٣٧٢/١ عقوبات) . واذا ارتكبت الجريمة ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل السلاح فتكون العقوبة الحبس (المادة ٣٧٢/٢ عقوبات) .

٣ — أما الاختفاء فى مكان عن أعين من لهم الحق فى اخراجه ، فالعقوبة عنه هى الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه (المادة ٣٧١ عقوبات) .

وقد شدد المشرع العقوبة اذا ارتكبت الجريمة ليلا ، فجعلها الحبس مدة لا تتجاوز سنتين (المادة ٣٧٢ / ١ عقوبات) . فاذا ارتكبت الجريمة ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل السلاح فتكون العقوبة الحبس (المادة ٣٧٢/٢ عقوبات) .

٤ — أما عن جريمة دخول المكان وعدم الخروج منه بناء على ممن لهم الحق فى ذلك المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ عقوبات ، فقد عاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

(١) بتحقيق الكسر باستخدام الجانى اية وسيلة من وسائل العنف
لفسح مدخل معد للاغلاق (تقضى ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ مجموعة القواعد
القانونية فى ٢٥ عاما رقم ١٢٧ ص ٢٦٩) .

الفصل الثاني

سلطة النيابة العامة في اتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة

٨٨٤ - الحكم القانونى المستحدث :

استحدث القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون العقوبات المادة ٣٧٣ مكررا عقوبات التى جرى نصها بما يلى :

« يجوز للنياية العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السالفة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحياة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص ، لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر تأييده ، أو بتعديله أو بالغاءه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل فى النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو الدعوى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بالغاءه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار اليها ، وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لا قامه الدعوى»

٨٨٥ - اساس سلطة النيابة فى حماية الحياة :

الأصل أن النيابة العامة لا تملك أدنى سلطة فى التدخل لحماية الحياة القانونية . فتلك مسألة مدنية اختص بها القانون القضاء المدنى للبت فيها . ومع ذلك ، فقد كان العمل يجرى على اعطاء النيابة العامة سلطة اتخاذ اجراء تحفظى فى منازعات الحياة دون سند من القانون . وكانت

النيابة لا تتقيد عند اتخاذ هذا الاجراء التحفظى بمدى ما تنطوى عليه المنازعة فى الحيازة من وقوع جريمة مما ينص عليه القانون .

وقد تدخل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ لوضع السند القانونى لتدخل النيابة العامة فى مسائل الحيازة ، فاستحدثت المادة ٣٧٣ مكررا سالفه الذكر .

وأهم ما يسترعى النظر فى هذا السند القانونى أنه قصر تدخل النيابة على منازعات الحيازة التى تنطوى على اتهام بوقوع جريمة مما ينص عليه القانون . وبناء على ذلك تقتصر سلطة النيابة العامة فى التدخل لحماية الحيازة على كونها تمارس سلطة التحقيق ، اذ يشترط توافر اتهام جدى على وقوع احدى جرائم انتهاك حرمة الحيازة التى نص عليها القانون . وبناء على ذلك لا تتقيد النيابة العامة بالمفهوم المدنى للحيازة القانونية ، نظرا لأن قانون العقوبات يحى مجرد وضع اليد الفعلى ولو لم تتوافر فيه شروط الحيازة القانونية التى يحمىها القانون المدنى .

٨٨٦ - شروط صحة الأمر بالاجراء التحفظى :

يشترط لصحة الأمر بالاجراء التحفظى الذى تتخذه النيابة العامة ما يلى :

١ - توافر اتهام جدى بوقوع جريمة مما نص عليه القانون بشأن انتهاك حرمة حيازة الغير .

٢ - أن يقتصر الاجراء التحفظى على حماية الحيازة محل الاعتداء، دون الفصل فى أصل الحق ودون مساس بحقوق الغير .

٣ - أن يعرض الأمر بالاجراء التحفظى خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص ، وهو قاضى المحكمة الجزئية التى تقع بدائلتها النيابة التى تتخذ الاجراء .

ويتم عرض الأمر على القاضي بناء على طلب النيابة العامة أو صاحب المصلحة في ذلك ، لأن القانون لم يحتم أن يكون العرض من النيابة العامة وحدهما .

ويفصل القاضي في هذا الأمر دون حاجة لحضور ممثل النيابة العامة أو ممثلي النزاع . على أنه لاضير من سماعه أقوال الخصوم أن رأى محلا لذلك .

ويجب على القاضي أن يبت في النزاع خلال ثلاثة أيام على الأكثر سواء بالتأييد أو بالتعادل أو بالالغاء ، وذلك بقرار مسبب . والتسبب هنا شرط لصحة القرار ، فيجوز الطعن ببطلانه أمام المحكمة الاستئنافيه على أن يكون ذلك عند قظر الدعوى الجنائية بناء على استئناف الحكم الجنائي الصادر من محكمة أول درجة .

ولا يجوز للقاضي أن يتطرق في قراره من بعيد أو قريب الى أصل الحق ، والا كان قراره باطلا .

٤ — يسقط الأمر باتخاذ الاجراء التحفظي ولو أيده القاضي الجزئي اذا لم ترفع النيابة الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار القاضي الجزئي . وفي هذه الحالة يعتبر كل من أمر النيابة العامة باتخاذ الاجراء التحفظي وقرار القاضي الجزئي بتأييده كأن لم يكن . ويلاحظ أن رفع الدعوى الجنائية يتم بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة . على أن سقوط الأمر باتخاذ الاجراء التحفظي لا يخل بسلطة النيابة العامة في رفع الدعوى طالما لم تمض مدة انقضاءها بالتقادم .

كما يسقط هذا القرار أيضا اذا قررت النيابة العامة عدم رفع الدعوى الجنائية ولو لم تكن قد قضت بعد مدة الستين يوما . ويلاحظ أنه اذا سقط هذا القرار بسبب اصدار النيابة العامة أمرا بالأوجه لاقامتها ، فإنه يظل ساقطا حتى ولو عدلت النيابة العامة عن هذا الأمر لظهور دلائل

جدية أو الغاء النائب العام ، ولم تكن قد قضت بعد مدة الستين يوما التي تكفي لسقوط هذا القرار .

ومن ناحية أخرى ، فانه اذا ألغى النائب العام أو المحامي العام أمر النيابة العامة بشأن الحيابة سقط قرار القاضي المؤيد له لأنه يرد على معدوم .

٨٨٧ - حجية الامر (أو القرار) الصادر بالاجراء التحفظي

(اولا) امام المحكمة الجنائية : لا تنقيد المحكمة الجنائية بدرجتها عند نظر الدعوى بهذا الاجراء التحفظي ، فيجوز لها أن تفصل في النزاع حول الحيابة بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى المدني أو المتهم بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن اما بتأييد قرار القاضي الجزئي أو بالغائه . وتنقيد المحكمة بأن تفصل في هذا النزاع عند الحكم في موضوع الدعوى الجنائية . فهي لا تملك الفصل في هذا النزاع بعد ذلك لأن الدعوى تكون قد خرجت من ولاية المحكمة .

ولا يوجد ما يحول أن تتخذ اجراء وقتيا في الحيابة قبل الفصل في الموضوع . على أنه لا تنقيد المحكمة عند الفصل في الموضوع بأي قرار سبق أن اتخذته في منازعة الحيابة .

وتملك المحكمة الاستئنافية ان تفصل في منازعة الحيابة أمامها بقرار منها اذا كانت محكمة أول درجة قد فصلت في هذه المنازعة .

(ثانيا) امام المحكمة المدنية :

لا حجية لقرار القاضي الجزئي ولو أيده المحكمة الجنائية أمام القضاء المدني . وعلة ذلك أمران :

(الأول) أن الحيابة التي يحميها قانون العقوبات هي مجرد وضع اليد القملى مجردة من أى سند في القانون ودون حاجة لبحث مدى توافر العيابة القانونية التي يحميها القانون المدني . وبناء على ذلك ، فلا بأس

من ان يحمى قانون العقوبات حيازة معينة ولا يحميها القانون المدني .
ويترب على ذلك أنه لا بأس من أن يصدر القاضى الجزئى قرارا بحماية
حيازة شخص معين فى منازعة جنائية حول هذه الحيازة ، ثم يصدر القاضى
المدنى حكما بطرده من المكان الذى يحوزه . فلا تطابق بين الحماية المدنية
والحماية الجنائية للحيازة . فكل منهما له مجاله المرسوم فى القانون .

(الثانى) أن الاجراء التحفظى الذى تتخذه النيابة العامة ويقره
القاضى الجزئى هو اجراء وقتى فى الدعوى الجنائية . والحجية التى
يمنحها القانون للاحكام الجنائية أمام القضاء المدنية تتعلق بالاحكام
الفاصلة فى الموضوع .

٨٨٨ - طبيعة الامر بالاجراء التحفظى

تتخذ النيابة العامة فى الدعوى الجنائية الاجراء التحفظى بوصفها
سلطة تحقيق . فهى لا تتخذ هذا الاجراء الا بعد وقوع الجريمة . ومن
خصائص اجراءات التحقيق سواء كانت من اجراءات جمع الأدلة أو من
الاجراءات الماسة بالحقوق والحريات أن تتسم بعنصر التهر . وهذا هو
الشان فى الاجراء التحفظى الصادر بشأن الحيازة . ومن ثم ، فانه اذا رأت
النيابة عدم رفع الدعوى الجنائية بعد اتخاذ هذا الاجراء اعتبر قرارها فى
هذا الشأن أمرا بالاجه لاقامة الدعوى .

ولا عبرة يكون المادة ٣٧٣ عقوبات مكررا قد تصورت امكان صدور
امر بالحفظ بعد اتخاذ هذا الاجراء التحفظى لأن التكييف القانونى للاجراء
ليس من مهمة المشرع ولا ينال قوة الحكم القانونى .

ملحق

ظهرت أثناء طبع هذا الكتاب عدة تعديلات تشريعية تنوه بها فيما يلي :

(أولا) القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ :

مادة ٢١١ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاء أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

مادة ٣٦٠ — الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المحلات الاخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كيماويات أو حشيش يابس وكذا الحريق الناشئ عن اشعال صواريخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري .

فاذا وقع الحريق من التدخين أو من نار موقدة في محطات لخدمة وتأمين السيارات أو محطات للغاز الطبيعي أو مراكز لبيع أسطوانات البوتاجاز أو مستودعات للمنتجات البترولية أو مخازن مشتملة على مواد أخرى قابلة للاشتعال ، تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

(ثانيا) القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ :

مادة ١١٥ مكررا : كل موظف عام تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة لوقف خيرى أو لاحدى الجهات الميينة في المادة ١١٩ وذلك بزراعتها أو غراسها أو اقامة انشاءات بها أو شغلها أو اتضع بها بأية صورة

أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة يعاقب بالسجن متى كان ذلك العقار يتبع الجهة التي يعمل بها أو جهة يتصل بها بحكم عمله ، وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة •

ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بالعزل من وظيفته أو زوال صفة ويرد العقار المكتسب بما يكون من مبان أو غراس أو برد ، مع ازالة ما عليه من تلك الاشياء على نفقته وبغرامة مساوية لقيمة ماعاد عليه من منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه •

مادة ٣٧٢ مكررا : كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مملوكة للدولة أو لاحد الاشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لاحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى بنص القانون على اعتبار أموالها العامة ، وذلك بزراعتها أو غراسها أو اقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الارتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين منس الجنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الجاني برد العقار المكتسب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع ازالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع قيمة ماعاد عليه من منفعة •

فاذا وقت الجريمة بالتحايل أو نتيجة تقديم اقرارات أو الادلاء ببيانات غير صحيحة مع العلم بذلك تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين •

وتضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين في حالة العود •
(ثالثا) قرار رئيس الجمهورية بقانون لسنة ١٩٨٢ :

ألغى القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى شدد العقوبة على التجهر
بقرار رئيس الجمهورية بقانون لسنة ١٩٨٣ •

فهرس الكتاب

مقدمة

٥

الصفحة

الموضوع

- ١ — القسم الخاص من قانون العقوبات ٥
- ٢ — قانون العقوبات الخاص ٦
- ٣ — أهمية دراهمة القسم الخاص ٧
- ٤ — تبويب القسم الخاص ٩
- ٥ — القسم الخاص في القانون المصرى ١٢
- ٦ — خطة البحث ١٣

القسم الاول

١٥

الجرائم المفترضة بالمصلحة العامة

الباب الاول

١٧

جرائم الاعتداء على امن الدولة

الفصل الاول

١٧

جرائم الاعتداء على امن الدولة من جهة الخارج

المبحث الاول

١٧

عموميات

١٧

٧ — تطور تاريخى

١٨

٨ — تعريف

١٩

٩ — الخيانة والجاسوسية

٢٠

١٠ — جرائم غير سياسية

٢٣

١١ — النطاق الاقليمى

٢٤

١٢ — خطة البحث

المبحث الثانى

٢٤

جرائم السعى او التخالف لادى دولة اجنبية

٢٤

١٣ — تمهيد

(م ٦٥ — الوسيط فى قانون العقوبات)

الصفحة	الموضوع
٢٥	١٤ — مدلول السعى والتخابر
٢٨	ما لا يشترط
٢٨	الشروع
٢٩	الدولة الاجنبية
٣٠	لعميل
٣١	أولاً — السعى أو التخابر للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية
٣١	١٥ — تمهيد
٣٢	١١ — قصد القيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية
٣٥	١٧ — العقوبة
	ثانياً — السعى أو التخابر لمعاونة دولة اجنبية معادية في عملياتها
٣٥	الحربية أو للاضرار بالعمليات الحربية للجمهورية
٣٥	١٩ — الدولة المعادية
٢٨	٢٠ — القصد الجنائي
٤٠	٢١ — العقوبة
	ثانياً — السعى أو التخابر لمعاونة دولة اجنبية معادية في عملياتها
٤٠	الحربى أو السياسى أو الدبلوماسى أو الاقتصادى
٤٠	٢٢ — تمهيد
٤١	٢٣ — صور الاضرار التى من شأن السعى أو التخابر أن يؤدى اليها
٤١	(أ) الاضرار بالمركز الحربى
٤٢	(ب) الاضرار بالمركز السياسى
٤٢	(ج) الاضرار بالمركز الدبلوماسى
٤٢	(د) الاضرار بالمركز الاقتصادى
٤٣	٢٤ — القصد الجنائي
٤٣	القصد الخاص كظرف مشدد
٤٤	المصلحة القومية
٤٤	اثبات القصد
٤٤	٢٥ — العقوبة

المبحث الثالث

٤٥	جريمة انتهاك اسرار الدفاع
٤٥	٢٦ — تمهيد
٤٦	٢٧ — الشرط المفترض — اسرار الدفاع
٤٧	٢٨ — أولاً — ما يعتبر سراً
٤٩	نظرية جيران

الصفحة	الموضوع
	٢١ - ثانيا - ما يتعلق بالدفاع
	(١) المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية
٥١	والاقتصادية والصناعية
٥١	١ - المعلومات الاقتصادية
٥٢	المعلومات السياسية
٥٢	المعلومات الدبلوماسية
٥٢	المعلومات الاقتصادية
٥٢	المعلومات الصناعية
	٢ - الأشياء التي يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد قصر العلم
٥٢	بها على من يناط بهم حفظها أو استعمالها
	٣ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بالشئون العسكرية
٥٤	والاستراتيجية
	٤ - الأخبار والمعلومات المتعلقة بكيفية كشف جرائم
	الاعتداء على أمن الدولة الخارجى أو تحقيقها أو
٥٤	محاكمة مرتكبيها
٥٥	٢٠ - انتهاك أسرار الدفاع
٥٦	٢١ - أولا - انتهاك الاسرار لمصلحة دولة اجنبية
٥٦	يتحقق هذا الانتهاك في عدة صور هي
٥٦	١ - التسليم
٥٧	٢ - الانشاء
٥٨	٣ - الحصول على السر
٥٨	٤ - الاتلاف
٥٩	٥ - جعل السر غير صالح للانتفاع به
٦٠	٢٢ - ثانيا - انتهاك الاسرار لغير مصلحة دولة اجنبية
٦٠	(١) الحصول على السر
٦٠	(ب) اذاعة السر
٦١	(ج) تنظيم أو استعمال وسائل التراميل
٦١	(د) انشاء السر
٦٢	٢٣ - الركن المعنوى
٦٢	١ - انتهاك الاسرار لمصلحة دولة اجنبية
٦٢	٢٣ - مكررا - انتهاك الاسرار لمصلحة دولة اجنبية بطريق الاحمال
٦٥	٢ - انتهاك الاسرار لغير مصلحة دولة اجنبية
٦٦	٢٣ - العقوبة

الصفحة	الموضوع
٦٦	١ — انتهاك إسرائيل الدفاع لمصلحة دولة اجنبية
٦٦	٢ — انتهاك استمرار الدفاع لغیر مصلحة دولة اجنبية
٦٧	الحرب والسلم

الفصل الثاني

٦٨	في جرائم الاعتداء على امن الدولة من جهة الداخل
----	--

المبحث الاول

٦٨	عموميات
٦٨	٣٤ — تطور تاريخي
٧٠	٣٥ — تعريف
٧١	٣٦ — خطة البحث

المبحث الثاني

٧١	محاولة قلب نظام الحكم
٧١	٣٧ — تمهيد
٧٣	٣٨ — المصلحة المحية
٧٥	٣٩ — الركن المادی
٧٦	اولا — المحاولة
٨١	ثانيا — استعمال القوة
٨١	٤٠ — الركن المعنوی
٨٢	٤١ — العقوبة
٨٢	الظرف المشدد

المبحث الثالث

	جرائم تالیف التنظيمات المناهضة للدولة أو الاشتراك فيها
٨٣	أو الترويج لافكارها
٨٣	٤٢ — تمهيد
٨٥	٤٣ — المصلحة المحية
٨٥	٤٤ — صور الركن المادی
٨٦	٤٥ — التنظيمات المناهضة
٩٠	ج ٤ — أولا — تالیف وإدارة التنظيمات المناهضة
٩٠	تالیف التنظيم المناهض
٩١	إدارة التنظيم المناهض
٩١	٤٧ — ثانيا — الاشتراك في التنظيمات المناهضة
٩١	الاتصام
٩١	الاشتراك بأية صورة

الصفحة	الموضوع
٩٢	الاتصال غير المشروع
٩٢	٤٨ — ثالثاً — الدعوة للأفكار المناهضة
٩٢	٤٩ — رابعاً — حيازة وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة
٩٤	٥٠ — الركن المعنوي
٩٦	٥١ — العقوبات
٩٦	٢ — الاشتراك في التنظيمات المناهضة
٩٦	٣ — الترويج للأفكار المناهضة
	الفصل الثالث
	التحريض والاتفاق والتشجيع والدعوة إلى ارتكاب بعض جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلي
٩٧	٥٢ — تمهيد
٩٧	٥٣ — الركن المعنوي
٩٨	١ — التحريض
٩٩	٢ — الاتفاق
١٠٠	٣ — التشجيع
١٠٠	٤ — الدعوة إلى الاتفاق الجنائي غير المقبول
١٠١	٥٤ — الركن المعنوي
١٠١	٥٥ — العقوبات
١٠١	١ — التحريض
١٠١	٢ — الاتفاق الجنائي
١٠١	٣ — التشجيع
١٠١	٤ — الدعوة إلى الاتفاق الجنائي غير المقبول
	الفصل الرابع
	التجمهر
١٠٢	٥٦ — تمهيد
١٠٢	٥٧ — الركن المعنوي
١٠٣	٥٨ — المقصود بالتجمهر
١٠٤	٥٩ — التجمهر المهدد للسلم العام
١٠٥	٦٠ — التجمهر لفرض غير مشروع
١٠٥	(أولاً) التجمهر البسيط
١٠٥	(ثانياً) التجمهر الجسيم
١٠٦	٦١ — الركن المعنوي (تصد التجمهر)
١٠٨	٦٢ — العقوبة

الصفحة	الموضوع
١٠٨	٦٣ — المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي تقع أثناء التجبير
	القسم الثاني
١١١	جرائم الاعتداء على الوظيفة العامة
	الباب الأول
١١٣	الرشوة
	الفصل الأول
١١٣	عمومات
١١٣	٦٤ — تمهيد
١١٤	٦٥ — خطة المشرع في تجريم الرشوة
١١٥	٦٦ — طرق الرشوة
١١٦	٦٧ — منهج البحث
	الفصل الثاني
١١٦	الرشوة بمعناها الدقيق
١١٦	٦٨ — تمهيد
	المبحث الأول
١١٦	صفة الجاني
١١٦	٦٩ — ذاتية مدلول الموظف العام
١١٨	٧٠ — أولاً — الموظف العام بالمعنى الدقيق
١٢٠	٧١ — (أ) المستخدمون في المصالح الحكومية
١٢١	(ب) المستخدمون في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة
١٢٢	٧٢ — أعضاء المجالس النيابية
١٢٢	٧٣ — ثانياً — الموظف الفعلي
١٢٣	٧٤ — ثالثاً — الموظف العام حكماً
١٢٣	٧٥ — (أ) المكلف بخدمة عامة
١٢٤	٧٦ — (ب) الحكومون والخبراء ونحوهم
١٢٥	٧٧ — (ج) العاملون في القطاع العام
١٢٦	٧٨ — (د) حكم خلس بالأطباء والجراحين والتبايلات والشهود
	المبحث الثاني
١٢٨	الركن المادي
١٢٨	٧٨ — مكرراً — تمهيد
١٢٩	٧٩ — ١ — الطلب أو القبول أو الإخذ
١٢٩	٧٩ — مدى أهمية الاتفاق بين الرأش والمرشئ
١٣٢	٨٠ — الطلب أو القبول أو الإخذ

الصفحة	الموضوع
١٣٤	٨١ — التحريض المصوري على الرشوة
١٣٨	٨٢ — الفائدة موضوع الرشوة
١٤٠	٨٣ — § ٢ — سبب الرشوة
١٤٠	٨٤ — تمهيد
١٤١	٨٥ — الاختصاص بالعمل
١٤٣	٨٦ — الزعم بالاختصاص
١٤٧	٨٧ — ما يراد تحقيقه من الرشوة
١٤٧	٨٨ — ١ — أداء العمل
١٤٨	٨٩ — ٢ — الامتناع عن العمل
١٤٨	٩٠ — ٣ — الاخلال بواجبات الوظيفة
١٥١	٩١ — الرشوة اللاحقة
١٥٥	٩٢ — تنفيذ السبب

المبحث الثالث

القصد الجنائي

١٥٥	٩٣ — القاعدة
١٥٧	٩٤ — الرشوة اللاحقة

الفصل الثالث

المساهمة التكمية في الرشوة

١٥٨	٩٥ — تمهيد
-----	------------

المبحث الاول

اجرام الراشئ

١٥٨	٩٦ — التكيف القانوني لجريمة الراشئ
١٥٨	٩٧ — الركن المادي (الارشاء)
١٥٩	٩٨ — القصد الجنائي للراشئ

المبحث الثاني

اجرام الوسيط

١٦٠	٩٩ — التكيف القانوني لجريمة الوسيط
١٦٠	١٠٠ — الركن المادي (الوساطة)
١٦١	١٠١ — القصد الجنائي

الفصل الرابع

عقوبة الرشوة

١٦٢	١٠٢ — القاعدة
١٦٢	١٠٣ — العقوبة الاصلية

الصفحة	الموضوع
١٦٣	٢ — العقوبات التكميلية
١٦٤	٣ — العقوبات التبعية
١٦٥	٩٩ — تشديد العقوبة
١٦٦	١٠٠ — الرشوة اللاحقة
١٦٦	١٠١ — الشروع
١٦٧	١٠٢ — عقوبة الراشئ الوسيط
١٦٧	١٠٣ — امتناع العقاب
١٦٨	اولا — اخبار السلطات بالجريمة
١٦٨	ثانيا — الاعتراف بالجريمة
١٧٠	١٠٤ — عدم جواز تمويض الراشئ
١٧١	الفصل الخامس
١٧١	الجرائم الملحقه بالرشوة
١٧١	١٠٥ — تمهيد
	المبحث الاول
١٧٢	الاستجابة للرجاء او التوصية او الوساطة
١٧٢	١٠٦ — تمهيد
	١٠٧ — التكيف القانونى لجريمة الاستجابة للرجاء والتوصية او الوساطة
١٧٣	
١٧٤	١ — أركان الجريمة
١٧٤	١٠٨ — الركن المادى
١٧٤	(١) الرجاء او الوساطة او التوصية
١٧٥	(٢) الاستجابة للرجاء او الوساطة او التوصية
١٧٧	١٠٩ — الفاعل الاصلى والشريك
١٧٨	١١٠ — التمييز بين هذه الجريمة وجريمة الرشوة اللاحقة (المادة ١٠٤)
١٧٩	١١١ — الركن المعنوى
١٨٠	٢ — العقوبة
١٨٠	١١٢ — العقوبة
	المبحث الثانى
١٨١	الرشوة فى محيط القطاع الخاص
١٨١	١١٣ — تمهيد
١٨١	١ — الرشوة فى محيط الاعمال الخاصة الفردية

الصفحة	الموضوع
١٨١	١١٤ — الشرط المفترض
١٨٣	١١٥ — الركن المادى
١٨٣	(أ) الطلب أو القبول أو الأخذ
١٨٣	(ب) سبب الرشوة
١٨٥	(ج) عدم علم ورضاء صاحب العمل
١٨٥	١١٦ — الركن المعنوى
١٨٦	١١٧ — العقوبة
١٨٧	٢ — الرشوة فى محيط الشركات المساهمة وما إليها
١٨٧	١١٨ — الركن المفترض
١٨٨	١١٩ — الركن المادى
١٨٨	١٢٠ — الركن المعنوى
١٨٩	١٢١ — العقوبة

المبحث الثالث

١٨٩	استغلال النفوذ
١٨٩	١٢٢ — تمهيد
١٩٠	١٢٣ — التمييز بين استغلال النفوذ والرشوة
١٩١	١٢٤ — الركن المادى
١٩١	التدرع بالنفوذ
١٩٢	الفرض من الفعل
١٩٤	١٢٥ — الركن المعنوى
١٩٤	١٢٦ — العقوبة

المبحث الرابع

١٩٥	عرض الرشوة دون قبولها
١٩٥	١٢٧ — تمهيد
١٩٦	١٢٨ — الركن المادى
١٩٦	(أ) عرض الرشوة
١٩٩	(ب) عدم قبول الرشوة
٢٠٠	١٢٩ — عرض الرشوة لدرء عمل ظالم
١٢١	١٣٠ — الركن المعنوى
٢٠٣	١٣١ — العقوبة

المبحث الخامس

٢٠٤	عرض الوساطة أو قبولها
-----	-----------------------

الموضوع	الصفحة
١٣٢ — تمهيد	٢٠٤
١٣٣ — الركن المادى	٢٠٤
(١) عرض الوساطة	٢٠٤
(٢) قبول الوساطة	٢٠٥
١٣٤ — الركن المعنوى	٢٠٦
١٣٥ — العقوبة	٢٠٦

المبحث السادس

٢٠٧	الاستفادة من الرشوة
١٣٦ — تمهيد	٢٠٧
١٣٧ — من هو المستفيد من الرشوة	٢٠٧
١٣٨ — الركن المادى	٢٠٨
١٣٩ — الركن المعنوى	٢٠٩
١٤٠ — العقوبة	٢٠٩

الباب الثانى

جرائم الاموال العامة

(اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر)	٢١٠
١٤١ — تمهيد	٢١٠

فصل تمهيدى

احكام مشتركة	٢١٢
١٤٢ — تحديدها	٢١٢

المبحث الاول

التجريم

١٤٣ — الشرط المفترض	٢١٢
١٤٤ — (١) الموظف العام	٢١٢
١٤٥ — (٢) المال العام	٢١٣
اولا : الجهات التى تملك المال العام	٢١٥
ثانيا : المساواة بين ملكية المال العام والاشراف عليه او ادارته	٢١٦
٢١٧	٢١٧

المبحث الثانى

المقالب

١٤٦ — الاحكام المتميزة للعقاب فى جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر	٢١٧
١٤٧ — (١) التدابير العقابية التكميلية الجوازية	٢١٨

الموضوع	الصفحة
١٤٨- (٢) التخفيف الجوازي للعقاب	٢٢٠
١٤٩- (٣) الاعفاء من العقاب	٢٢٢

المبحث الثالث

٢٢٣	الدعوى الجنائية
٢٢٣	١٥٠- الأحكام المميزة في الدعوى الجنائية
٢٢٣	١٥١- (١) سلطة رفع الدعوى الجنائية
٢٢٤	١٥٢- (٢) تقادم الدعوى الجنائية
٢٢٥	١٥٣- (٣) التحقيق
٢٢٦	الشروط اللازمة للمنع من التصرف في الإدارة
٢٢٧	نطاق الأمر بالمنع من التصرف في الإدارة
٢٢٨	(٢) مضمون التدبير
٢٣١	١٥٤- المحاكمة
٢٣١	(١) التجنيح
٢٣٢	(ب) الحكم
٢٣٣	١٥٤ - مبررات الحراسة

الفصل الأول

٢٣٤	الاختلاس والاستيلاء على المال العام
٢٣٥	المبحث الأول
٢٣٥	اختلاس الموظف العام بما يحوزه بسبب وظيفته
٢٣٥	١٥٥- تهديد
٢٣٦	١٥٦- الشرط المفترض
٢٣٦	أولاً : صفة الجاني
	ثانياً : وجود الأشياء المختلفة في حيازة الموظف العام بسبب الوظيفة
٢٣٧	(١) الأشياء المختلسة
٢٣٧	(٢) حيازته للأشياء المختلسة بسبب الوظيفة
٢٣٨	١٥٧- الركن المادي (الاختلاس)
٢٤٢	١٥٨- الركن المعنوي
٢٤٤	١٥٩- العقوبة
٢٤٦	(١) العقوبات المقررة لهذه الجريمة هي
٢٤٧	(ب) الرد
٢٤٨	١٦٠- الظروف المشددة

الصفحة

الموضوع

أولاً : أن يكون الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو

- ٢٤٨ الأمانة على الودائع أو الصيارفة
٢٤٨ ١ — مأموري التحصيل
٢٤٨ ٢ — مندوب التحصيل
٢٤٩ ٣ — الأمين على الودائع
٢٥٠ ٤ — الصراف

ثانياً : ارتباط جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال

٢٥٠ محرر مزور ارتباط لا يقبل التجزئة

ثالثاً : ارتكاب الجريمة في زمن الحرب ووقوع اضرار بمركز

٢٥١ البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها بناء على الجريمة

٢٥٢ ١٦٦ مكرراً — اختلاس العاملين بالشركات المساهمة

المبحث الثاني

استيلاء الموظف العام على الأموال العامة

- ٢٥٣ ١٦١ — تمهيد
٢٥٣ ١٦٢ — الشرط المفروض
٢٥٣ ١ — صفة الجاني
٢٥٤ ٢ — ملكية المستولى عليه
٢٥٦ ١٦٣ — لركن المادى
٢٥٦ (أولاً) الاستيلاء بغير حق

٢٥٧ (ثانياً) تسهيل الاستيلاء بغير حق للغير

- ٢٥٩ ١٦٤ — الركن المعنوي
٢٦٠ ١٦٥ — العقوبة
٢٦١ ١٦٦ — الاستيلاء بغير نية التملك
٢٦١ ذاتية الجريمة
٢٦٢ العقوبة

٢٦٢ ١٦٧ — استيلاء العاملين بالشركات المساهمة على أموالها

الفصل الثاني

الفدر وتسخير العمال

- ٢٦٣ ١٦٨ — تمهيد
٢٦٣

المبحث الأول

الفدر

٢٦٤

الموضوع	الصفحة
١٦٩ — فكرة عامة	٢٦٤
١٧٠ — الشرط المفترض	٢٦٥
١ — صفة الجاني	٢٦٥
٢ — صفة المال موضوع القدر	٢٦٥
١٧١ — الركن المادي	٢٦٦
١٧٢ — الركن المعنوي	٢٦٧
١٧٣ — العقوبة	٢٦٨

المبحث الثاني

تسخير العمال

١٧٤ — فكرة عامة	٢٦٨
١٧٥ — الشرط المفترض	٢٦٩
١٧٦ — الركن المادي	٢٦٩
(اولا) استخدام العمال سخرة	٢٦٩
(ثانيا) الامتناع بغير مبرر عن دفع الأجور	٢٧٠
١٧٧ — الركن المعنوي	٢٧١
١٧٨ — العقوبة	٢٧١

الفصل الثالث

التربيع

١٧٩ — فكرة عامة	٢٧٢
١٨٠ — الشرط المفترض	٢٧٣
١٨١ — الركن المادي	٢٧٥
(ا) التربيع	٢٧٥
(ب) العمل الذي يؤديه الموظف	٢٧٨
(ج) تمام الجريمة	٢٧٩
١٨٢ — الركن المعنوي (القصد الجنائي)	٢٨٠
١٨٣ — العقوبة	٢٨٧

الفصل الرابع

الاضرار بالاموال والمصالح

١٨٤ — تمهيد	٢٨٢
-------------	-----

المبحث الثاني

الاضرار العمدي بالاموال والمصالح

٢٨٣

الصفحة	الموضوع
٢٨٣	(أولا) اضرار الموظف العام بالأموال والمصلحة الممهودة بها اليه
٢٨٣	١٨٥ — تجديدها
٢٨٣	١٨٦ — الشرط المفترض
٢٨٣	(أولا) صفة الجاني
٢٨٤	(ثانيا) الأموال والمصلحة
٢٨٤	(أ) أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العام
	(ب) أموال الأفراد أو مصالحهم الممهودة بها إلى الجهة التي
٢٨٤	يعمل بها الموظف العام والتي يتصل بها بحكم وتوظيفه
٢٨٥	١٨٧ — الركن المادي
١٨٦	١٨٨ — الركن المعنوي
٢٨٦	١٨٩ — العقوبة
٢٨٧	(ثانيا) الآخلاق بنظام توزيع السلع
٢٨٧	١٩٠ — تجديدها
٢٨٧	١٩١ — الشرط المفترض
٢٨٧	١٩٢ — الركن المادي
٢٨٨	١٩٣ — الركن المعنوي
٢٨٨	١٩٤ — العقوبة
٢٨٩	(ثالثا) الإخلال العمدي بتكليف بعض الالتزامات المتعددة
٢٨٩	١٩٥ — تجديدها
٢٩٠	١٩٦ — الشرط المفترض
٢٩٢	٢ — بعض العقود الإدارية
٢٩٣	١٩٧ — الركن المادي — الإخلال أو الغش في تنفيذ العقود
٢٩٤	(أولا) الإخلال بالتنفيذ
٢٩٦	(ثانيا) الغش في التنفيذ
	(ثالثا) استعمال أو توريد بضاعة أو مواد معشوشة أو
	فاسدة تنفيذا لأي من العقود سالفة الذكر ولو ثبت
٢٩٧	علمه بالغش أو الفساد
٢٩٨	الفاعل والشريك
٢٩٨	١٩٨ — الركن المعنوي
٣٠٠	١٩٩ — العقوبة
٣٠٠	(رابعا) تخريب الأموال الممهودة بها إلى الموظف العام
٣٠٠	٢٠٠ — تجديدها

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	٢٠١ — الشرط المفترض
٢٠٢	٢٠٢ — الركن المادى
٢٠٢	٢٠٣ — الركن المعنوى
٢٠٤	٢٠٤ — العقوبة

المبحث الثانى

الاضرار غير العمدى بالاموال والمصالح

٢٠٥	(اولا) اهمال الموظف اداء وظيفته
٢٠٥	٢٠٥ — تحديدها
٢٠٦	٢٠٦ — الشرط المفترض
٢٠٧	٢٠٧ — الركنان المادى والمعنوى
٢٠٧	٢٠٨ — (اولا) الخطأ غير العمدى
٢٠٧	معيان الخطأ غير العمدى
٢١١	عدم اشتراط الجسامة فى الخطأ العمدى
٢١٣	١ — الاهمال فى اداء الوظيفة
٢١٥	٢ — الاخلال بواجبات اولظيفة
٢١٥	٣ — اساءة استعمال السلطة
٢١٥	٢٠٩ — (ثانيا) الضرر الجسيم
٢١٨	٢١٠ — العقوبة
٢١٨	القاعدة
٢١٨	الظروف المحددة
٢١٩	(ثانيا) الاهمال فى صيانة او استخدام المال العام
٢١٩	٢١١ — تحديدها
٢١٩	٢١٢ — الشرط المفترض
٢٢١	٢١٣ — الركن المادى والمعنوى
٢٢١	٢١٤ — العقوبة

الباب الثالث

اعتداء الافراد على الوظيفة العامة

٢٢٢	٢١٥ — تبديد
-----	-------------

الفصل الاول

٢٢٣	الشرط المفترض
٢٢٣	(الموظف العام ومن فى حكمه)
٢٢٣	٢١٦ — اعمال الوظيفة العامة

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	٢١٧ — معنى الوظيفة العامة
٢٢٤	٢١٨ — الموظف العام
٢٢٤	رجل الضبط
٢٢٥	المكلف بخدمة عامة
٢٢٥	٢١٩ — حدود المصلحة المحمية

الفصل الثاني

صور الجرائم

٢٢٧	١ — امانة الموظف العام
٢٢٧	٢ — التعدي على الموظف العام
٢٢٧	٣ — الاكراه على الاخلال بالوظيفة العامة

المبحث الاول

امانة الموظف العام

٢٢٧	٢٢٠ — تمهيد
٢٢٧	٢٢١ — الركن المادي (الامة)
٢٢٧	١ — معنى الامة
٢٣٠	طرق الامة
٢٣٠	١ — الامة بالتول
٢٣١	٢ — الامة بالاشارة
٢٣١	٣ — الامة بالتهديد
٢٣١	٢٢٢ — الركن المعنوي
٢٣٢	٢٢٣ — العقوبة
٢٣٢	ظرف مشدد
٢٣٢	امانة المحامي
٢٣٤	الامة والتظن في حق الموظف العام

المبحث الثاني

التعدي على الموظفين وكرامهم على الاخلال باعمال وظيفتهم

٢٣٤	٢٢٤ — تمهيد
٢٣٥	٢٢٥ — الركن المادي (التعدي او المقاومة)
٢٣٥	٢٢٦ — الركن المعنوي
٢٣٦	في جريمة الاكراه على الاخلال باعمال الوظيفة
٢٣٩	٢٢٧ — العقوبة

الصفحة	الموضوع
٣٣٩	الأصل العام
٣٣٩	ظروف مشددة
٣٣٩	١ — الوسيلة
٣٣٩	٢ — صفة المجنى عليه ومكان وقوع الجريمة
٣٤٠	الأصل العام
٣٤٠	الظروف المشددة
	٢٢٨ — صورة خاصة من جريمة الإكراه على الإخلال بواجبات
	الوظيفية (الإكراه على الإخلال بواجبات رئيس الجمهورية
٣٤٠	أو أحد أعضاء الوزارة أو مجلس الشعب)
٣٤١	الشرط المفترض
٣٤١	الركن المادى
	الفصل الثالث
	مقاومة الموظف العام
٣٤٢	
٣٤٢	٢٢٩ — المشكلة
٣٤٢	٢٢٠ — مدى حق الفرد في مقاومة الموظف العام
٣٤٤	١ — حماية مصدر القرار الإدارى
٣٤٤	٢ — حماية القرار الإدارى
٣٤٤	٣ — حماية المجتمع
٣٤٧	٢٣١ — موقف التشريع المصرى
	٢ — الاستثناء
٣٤٩	١ — عدم الشرعية الشخصية
٣٥٠	٢ — جسامه الأثر المترتب على عدم الشرعية
٣٥٠	٢٣٢ — رأينا فى الموضوع
	القسم الثانى
٣٥٣	الجرائم المخله بالنفقه العامة
	الباب الاول
٣٥٥	جرائم التزيف
٣٥٥	٢٣٣ — المصلحة التى يحجبها القانون
	الفصل الاول
٣٥٨	الشرط المفترض
٣٥٨	العملة المتداولة قانون
٣٥٨	٢٣٤ — نصوص القانون المصرى
	(م ٦٦ — الوسيط فى قانون العقوبات)

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	٢٣٥— نوع العملة موضوع الجريمة
	الفصل الثاني
٣٦٢	الركن المادى
٣٦٢	٢٣٧— (أولاً) التزيف
٣٦٥	١ — التقليد
٣٦٥	٢ — الانتقاص
٣٦٥	٣ — التمويه
٣٦٥	٤ — التزوير
٣٦٦	تمام الجريمة
٣٦٦	الشروع
٣٦٧	٢٣٨ — (ثانياً) الاستعمال
٣٦٧	١ — ادخال أو اخراج العملة المزيفة
٣٦٨	٢ — الترويج
٣٧٠	٢٣٩— (ثالثاً) حيازة عملة مزيفة بقصد الترويج أو التعامل
	الفصل الثالث
	القصد الجنائى
٣٧١	٢٤٠— القصد العام
٣٧١	٢٤١— القصد الخاص
٣٧٣	٢٤٢— اثبات القصد الجنائى
	الفصل الرابع
	العقوبة
٣٧٤	٢٤٣— القاعدة
٣٧٤	٢٤٤— عذر مخفف : جريمة قبول العملة المزيفة بحسن نية ثم التعامل بها بعد العلم بعيبها
٣٧٤	الشرط المفترض
٣٧٥	الركن المادى
٣٧٦	الركن المعنوى
٣٧٧	العقوبة
	٢٤٥ — ظرف مشدد — هبوط سعر العملة الوطنية أو استدانت
٣٧٧	الحكومة أو زعزعة الائتمان
٢٨٧	٢٤٦— الاعفاء من العقاب
٢٨١	الثانية تمكين السلطات من القبض على الجناة

الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني
٢٨٤	تزوير الاختام والتمغات والعلامات وبعض الاوراق
٢٨٤	٢٤٧ — كلمة عامة
٢٨٤	٢٤٨ — تقسيم
	الفصل الاول
	تقليد الاختام والتمغات والعلاقات غير الحكومية واساءة استعمالهم
٢٨٥	
	المبحث الاول
٢٨٥	تزوير اختام وتمغات وعلامات الحكومة وبعض الاوراق الرسمية
٢٨٥	٢٤٩ — تمهيد
٢٨٥	١ — الشرط المفترض
٢٨٥	٢٥٠ — بيان وحصر
٢٨٦	٢٥١ — (اولا) الاختام والتمغات والعلاقات والامضاءات
٢٨٨	١ — التمغات
٢٨٩	٢ — العلامات
٢٩٠	٤ — الامضاءات
٢٩٠	٢٥٢ — (ثانيا) بعض الاوراق الرسمية
٢٩٠	١ — القرارات التشريعية
٢٩١	٢ — القرارات الادارية
٢٩١	٣ — الاوراق المالية
	٢ — الركن المادى
٢٩١	٢٥٣ — التقليد
٢٩٢	٢٥٤ — التزوير
٢٩٣	٢٥٥ — احكام عامة
٢٩٤	٢٥٦ — (٣) الاستعمال
٢٩٤	٢٥٧ — (٤) الادخال فى البلاد
٢٩٥	٣ — الركن المعنوى
٢٩٥	٣٥٨ — القصد العام
٢٩٥	٢٥٩ — القصد الخاص
٢٩٦	٢٦٠ — تقليد علامات البريد والتطراف والضرائب
٢٩٧	٤ — العقوبة
٢٩٧	٢٦١ — تحديدها

الصفحة	الموضوع
٣٩٨	٢٦٢ — الاعفاء من العقاب
٣٩٨	(أولاً) الاخبار
٣٩٩	(ثانياً) تسهيل القبض على الجناة
	المبحث الثاني
٤٠٠	إساءة استعمال اختتام الحكومة
٤٠٠	٢٦٣ — تمهيد
٤٠١	٢٦٤ — الشرط المفترض — الاختتام والتمفات والعلامات الصحيحة
	٢٦٥ — الركن المادى — الاستحصال بغير وجه حق والاستعمال
٤٠٣	الضار
٤٠٤	١ — الاستحصال بغير وجه حق
٤٠٤	٢ — الاستعمال الضار
٤٠٦	٢٦٦ — الركن المادى
٤٠٦	٢٦٧ — العقوبة

الفصل الثانى

تقليد الاختتام والتمفات والعلامات غير الحكومية وإساءة استعمالها

٤٠٧

المبحث الاول

٤٠٧	تقليد الاختتام والتمفات والعلامات غير الحكومية
٤٠٧	٢٦٨ — تمهيد
٤٠٨	٢٦٩ — الشرط المفترض
٤٠٨	١ — جهات القطاع العام
٤٠٨	٢ — بعض المشروعات الخاصة ذات الاهمية
٤١١	٢٧٠ — الركن المادى
٤١١	٢٧١ — الركن المعنوى
٤١٢	٢٧٢ — العقوبة

المبحث الثانى

٤١٢	إساءة استعمال الاختتام غير الحكومية
٤١٢	٢٧٣ — تمهيد
٤١٣	٢٧٤ — الشرط المفترض
٤١٣	٢٧٥ — الركن المادى
٤١٤	٢٧٦ — الركن المعنوى

الصفحة	الموضوع
٤١٥	٢٧٧ — العقوبة
	الباب الثاني
٤١٦	التزوير في المحررات
	الفصل الاول
٤١٦	الاركان العامة للتزوير
٤١٦	تمهيد
	المبحث الاول
٤١٦	عمومات
٤١٦	المصلحة المعتدى عليها في جريمة التزوير
٤١٨	المصلحة الخاصة
٤١٩	٢٨٠ — ماهية التزوير
٤١٩	٢٨١ — وضع الفرد في النموذج القانوني لجريمة التزوير
٤٢٠	الرأى القائل باشتراط (احتمال الضرر) لتجريم التزوير
٤٢٢	تقدير (احتمال الضرر) كشرط لتجريم التزوير
	المبحث الثاني
٤٢٤	الشرط المفترض
٤٢٤	(المحرر الذى يحويه القانون)
٤٢٤	٢٨٢ — تمهيد
٤٢٥	٢٨٣ — (١) المظهر المادى للمحرر
٤٢٨	٢٨٤ — (٢) المظهر القانونى للمحرر
٤٢٩	نظرية جارو
٤٣١	نقد نظرية جارو
٤٣٢	٢٨٥ — عناصر المظهر القانونى للمحرر
٤٣٢	١ — قوة المحرر فى الاثبات
٤٣٧	الخلاصة
٤٣٧	٢٨٦ — البيان الجوهري
٤٣٩	تطبيقات قضائية
٤٤٤	٢٨٧ — البيان الثانوى
٤٤٥	٢٨٨ — الاقرارات للفردية
٤٤٦	١ — الاقرار الفردى فى محرر رسمى
٤٤٩	٢ — الاقرار الفردى فى محرر عرفى

الصفحة	الموضوع
٤٥٠	٢٨٩ — المحررات الباطلة
٤٥٠	النظرية القانونية
٤٥١	النظرية الموضوعية
٤٥٢	تطبيقات قضائية
٤٥٣	اثر البطلان الظاهر
٤٥٤	٢٩٠ — التزوير المفصوح

المبحث الثالث الركن المادى

٤٥٥	٢٩١ — تمهيد
٤٥٥	١ — النشاط الإجرامى
٤٥٥	(طرق التزوير المقررة بالقانون)
٤٥٥	٢٩٢ — أهمية تحديده
٤٥٧	٢٩٣ — التزوير المادى والتزوير المعنوى

المطلب الاول التزوير المادى

٤٥٨	٢٩٤ — تقسيم وحصر
٤٥٨	٢٩٥ — (اولا) نسبة المحرر الى غير محرره
٤٥٩	(١) وضع امضاءات او اختتام مزورة
٤٦٢	الختم المزور
٤٦٣	بصمة الاصبع
٤٦٣	التوقيع بالمباغنة
٤٦٤	(ب) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة
٤٦٥	(ج) الاصطناع
٤٦٦	الاصطناع الموصوف (التقليد)
٤٦٧	٢٩٦ — (ثانيا) التغير فى مضمون المحرر
٤٦٧	(١) تغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او زيادة الكلمات

المطلب الثانى التزوير المعنوى

٤٦٨	٢٩٧ — تقسيم وحصر
-----	------------------

الصفحة	الموضوع
٢٩٨	تغيير اقرارات أولى الشأن التى كان الغرض من تحرير
٤٦٩	السفندات ادراجها بها
٤٧٠	٢٩٩— جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة
٤٧٠	(١) اما عن اثبات حصول أو اتهام واقعة معينة فى حضوره
٤٧٢	خلافًا للحقيقة
٤٧٤	٣٠٠— انتحال شخصية الغير
٤٧٦	تغيير المتهم اسمه فى التحقيق
٤٧٨	٣٠١— خيانة الائتمان فى المحررات الموقعة على بياض
٤٧٩	طبيعة الحرر
٤٨٢	اثبات خيانة الائتمان
٤٨٣	٣٠٢— التزوير بالنزل
	٣٠٣— الفاعل والشريك

٢ — النتيجة

٤٨٤	(تغيير الحقيقة)
٤٨٤	٣٠٤— أهمية تغيير الحقيقة
٤٨٥	٣٠٥— المقصود بالحقيقة
٤٨٥	الحقيقة المطلقة والحقيقة الظاهرة
٤٨٧	تغيير الحقيقة الظاهرة بما يطابق الحقيقة المطلقة
٤٨٨	٣٠٦— تصحيح الخطأ المادى
٤٨٩	٣٠٧— الصورة
٤٨٩	معناها
٤٩٠	الرأى القائل باعتبار الصورةية تزويراً
٤٩١	الرأى القائل بعدم العقاب على الصورةية
	المبحث الثانى

الركن المعنوى

٤٩٤	٣٠٩— تمهيد
٤٩٤	٣١٠— القصد الجنائى العام
٤٩٦	٣١١— القصد الجنائى الخاص

الفصل الثانى

٤٩٧	نية الاضرار أو الحصول على مزية من الغير
٤٩٨	نية استعمال المزور
٥٠٠	انواع جريمة التزوير

الصفحة	الموضوع
٥٠٠	٣١٢ — تمهيد
	المبحث الاول
٥٠١	التزوير في المحررات الرسمية
٥٠١	٣١٣ — تمهيد
	المطلب الاول
٥٠١	المحرر الرسمي
٥٠١	٣١٤ — المقصود بالمحرر الرسمي
٥٠٤	٣١٥ — انواع المحرر الرسمي
٥٠٤	١ — السلطة التي تصدر عنها
٥٠٥	٢ — المضمون الموضوعي للمحرر
٥٠٥	٣١٦ — مبادئ عامة في المحرر الرسمي
٥٠٥	اولا : اوامر الرؤساء كمصدر للرسمية
٥٠٦	ثانيا : انسحاب الرسمية على المحرر العرفي بأثر رجعي
٥٠٦	ثالثا : الجمع بين الرسمية والعرفية في محرر واحد
	٣١٦ — مكررا — المحررات الرسمية التي يعاقب القانون على تزويرها بمقوبة خاصة
٥٠٩	٣١٧ — المحررات الرسمية الاجنبية
٥٠٩	
	المطلب الثاني
	التزوير الواقع من موظف عام في محرر رسمي
٥١٢	٣١٨ — تمهيد
٥١٢	٣١٩ — الموظف العام
٥١٣	٣٢٠ — وقوع التزوير أثناء تأدية لوظيفة
٥١٤	٣٢١ — العقوبة
	المطلب الثالث
	التزوير الواقع من غير موظف عام في محرر رسمي
٥١٤	٣٢٢ — غير الموظف العام
٥١٤	٣٢٣ — وقوع التزوير باحدى الطرق المادية او المعنوية
٥١٥	٣٢٤ — العقوبة
	المبحث الثاني
٥١٦	التزوير في المحررات العرفية
٥١٦	٣٢٥ — تمهيد
٥١٦	٣٢٦ — المحرر العرفي

الصفحة	الموضوع
٥١٧	٣٢٧— جنائنا التزوير في المحررات العرفية
٥١٧	١ — التزوير في المحررات العرفية العامة
	٢ — التزوير في بعض المحررات العرفية
٥١٨	٣٢٨— جنحة التزوير في المحررات العرفية
	الفصل الثالث
٥١٩	استعمال المحررات المزورة
٥١٩	٣٢٩— ذاتية الجريمة
٥٢٠	٣٣٠— الشرط المفترض — المحرر المزور
٥٢١	٣٣١— الركن المادى — الاستعمال
٥٢٣	٣٣٢— الركن المعنوى — القصد الجنائى
٥٢٤	٣٣٣— العقوبة
	الجزء الثانى
	جرائم الاعتداء على الاشخاص
	القسم الاول
	جرائم الاعتداء على الحياة
٥٢٧	
٥٢٩	٣٣٤— تمهيد
	الباب الاول
	الاحكام العامة للقتل
٥٣٠	
٥٣٠	٣٣٥— تعريف
٥٣٠	٣٣٦— تقسيم
	الفصل الاول
٥٣١	الشرط المفترض
٥٣١	محل القتل
٥٣١	٣٣٧— انسان حى
٥٣٣	٣٣٨— الانتحار
	الفصل الثانى
٥٣٥	الركن المادى
٥٣٥	(اضرار الروح)
	المبحث الاول
٥٣٥	النشاط الاجرامى
٥٣٥	٣٣٩— القتل بالامتناع
٥٣٨	٣٤٠— الوسيلة
٥٣٩	٣٤١— الوسائل النفسية

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني
٥٤٠	النتيجة
٥٤٠	٣٤٢ — الوفاة
٥٤١	٣٤٣ — اثبات الوفاة
	المبحث الثالث
٥٤١	علاقة السببية
٥٤١	٣٤٤ — المشكلة
٥٤١	٣٤٥ — معيار علاقة السببية
٥٤٢	١ — نظرية تعادل الاسباب
٥٤٣	٢ — نظرية السببية الكافية
٥٤٥	٣٤٦ — اتجاهات القضاء
٥٤٥	١ — القضاء الفرنسي
٥٤٥	٢ — القضاء المصري
٥٤٦	٣٤٧ — سببية الامتناع
	الباب الثاني
٥٥١	القتل العمد
٥٥١	٣٤٨ — تمهيد
	الفصل الاول
٥٥١	القتل العمد
	المبحث الاول
٥٥١	القصد الجنائي
٥٥١	٣٤٩ — عنصرا القصد الجنائي
٥٥١	١ — اتجاه الارادة (نية القتل)
٥٥٢	٢ — العلم
٥٥٣	٣٥٠ — القصد الاحتمالي
٥٥٤	٣٥١ — لا اثر للباعث في توافر القصد
٥٥٤	٣٥٢ — القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه
٥٥٥	القضاء الفرنسي
٥٥٥	القضاء الامريكي
٥٥٦	القضاء البلجيكي
٥٥٦	صحيح القانون
٥٥٦	٣٥٣ — القتل تحت تأثير الاستفزاز
٥٦١	٣٥٤ — اثبات قصد القتل

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثالث
٥٦٣	العقوبة
٥٦٣	٣٥٥ — عقوبة القتل العمد
	الفصل الثاني
٥٦٤	القتل العمد المشدد
٥٦٤	٣٥٦ — تمهيد
	المبحث الأول
٥٦٤	من حيث نية الجاني
٥٦٤	١ — سبق الإصرار
٥٦٤	٣٥٧ — تحديده
٥٦٧	٣٥٨ — سبق الإصرار وتمدد الجناة
٥٦٨	٣٥٩ — اثره
٥٦٩	٢ — التردد
٥٦٩	٣٦٠ — تحديده
٥٧٠	٣٦١ — اثره
	المبحث الثاني
٥٧٠	(استعمال الوسيلة)
٥٧٠	من حيث استعمال الوسيلة
٥٧٠	٣٦٢ — تمهيد
٥٧١	٣٦٣ — السم
٥٧٢	٣٦٤ — التسبب في الوفاة
٥٧٣	٣٦٥ — إحالة الى الاحكام العامة
٥٧٣	٣٦٦ — العقوبة
	المبحث الثالث
٥٧٣	من حيث ظروف الجريمة
٥٧٣	١ — الاقتران بجناية
٥٧٣	٣٦٧ — تمهيد
٥٧٤	٣٦٨ — شروط التشديد
٥٧٤	١ — الجناية الاخرى
٥٧٥	٢ — استقلال الجناية الاخرى
	٢ — الاقتران
٥٧٧	٣٦٩ — وحدة الجاني

الصفحة	الموضوع
٥٧٧	٣٧٠— ما لا يشترط
٥٧٨	٣٧١— أثر الظرف المشدد
٥٧٩	٢ — ارتباط القتل بجنحة
٥٧٩	٣٧٢— تمهيد
٥٧٩	٣٧٣— شروط التشديد
٥٧٩	١ — ارتكاب جنحة (أو جنائية)
٥٨٠	٢ — الارتباط السببي
٥٨١	٣٧٤— مالا يشترط
٥٨٢	٣٧٥— أثر الظرف المشدد
	المبحث الرابع
٥٨٢	من حيث صفة المجنى عليه
٥٨٢	(ارتكاب القتل على جريح حرب)
٥٨٢	٣٧٦— تمهيد
٥٨٣	٣٧٧— شروط التشدد
٥٨٣	٣٧٨— أثر الظرف المشدد
	الفصل الثالث
٥٨٤	القتل العمد المخفف
٥٨٤	٣٧٩— تمهيد
٥٨٤	٣٨٠— شروط التخفيف
٥٨٤	١ — صفة الجاني
٥٨٥	٢ — استفزاز الزوج بمفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا
٥٨٥	(أ) التلبس بالزنا
٥٨٥	(ب) الاستفزاز بالمفاجأة
٥٨٦	٣ — القتل في الحال
٥٨٦	٣٨١— أثر التخفيف
	الباب الثالث
٥٨٨	القتل غير العمد
٥٨٨	٣٨٢— تمهيد
	الفصل الأول
٥٨٩	الخطأ غير العمدى
٥٨٩	٣٨٣— المقصود بالخطأ غير العمدى
٥٩٥	٣٨٤— أنواع الخطأ غير العمدى

الصفحة	الموضوع
٥٩٠	٣٨٥ — صور الخطأ في العمدى
٥٩١	١ — الرعونة
٥٩١	٢ — عدم الاحتياط والتحرز
٥٩٢	٣ — الإهمال والتفريط وعدم الانتباه
٥٩٣	٤ — عدم مراعاة اللوائح
٥٩٤	الخلاصة
٥٩٥	٣٨٦ — الخطأ المادى والخطأ المهنى
٥٩٥	٣٨٧ — بعض المشكلات الخاصة بالأطباء
	الفصل الثانى
٥٩٩	العقوبة
٥٩٩	٣٨٨ — تمهيد
٦٠٠	٣٨٩ — الظروف المشددة
٦٠٠	٣٩٠ — (أولا) جسامه الخطأ
	١ — إخلال الجانى أخلاقا جسيما بما تفرضه عليه
٦٠٠	وظيفته أو مهنته أو حرفته
	٢ — أن يعطى الجانى مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه
٦٠١	الخطأ الذى نجم عنه الحادث
	٣ — النكول وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه
	الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من
٦٠١	ذلك
٦٠٤	٣٩١ — (ثانيا) جسامه الضرر
٦٠٤	٣٩٢ — جسامه الخطأ والضرر معا
	القسم الثانى
٦٠٥	جرائم الاعتداء على سلامة الجسم
٦٠٧	تمهيد
	الباب الاول
٦٠٩	احكام عامة
	الفصل الاول
٦٠٩	الركن المادى
٦٠٩	٣٩٣ — الاعتداء على سلامة الجسم
٦١٠	٣٩٤ — الجرح والضرب
٦١١	١ . اعطاء مواد ضارة
٦١١	٣٩٦ — عدم التطابق بين المعنى القانونى والمعنى الطبى

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
٦١٣	الركن المعنوي
٦١٣	٣٩٨ — القصد الجنائي
	الباب الثاني
	انواع الجرائم العينية
	الفصل الاول
	الجنح
٦١٥	اولا : الضرب البسيط
٦١٥	٣٩٩ — مدلوله
٦١٥	٤٠٠ — العقوبة
٦١٦	ثانيا : الضرب الجسيم (الذى نشأ عنه مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما)
٦١٦	٤٠١ — مدلوله
٦١٧	٤٠٢ — العقوبة
٦١٨	ثالثا : الضرب أثناء التجمهر
٦١٨	٤٠٣ — مدلوله
٦١٨	٤٠٤ — التوافق
٦١٨	٤٠٥ — الضرب أو الجرح
٦١٩	٤٠٦ — العقوبة
	الفصل الثالث
	الجنايات
٦٢٠	اولا : الضرب الذى نشأ عنه عاهة مستديمة
٦٢٠	٤٠٧ — تمهيد
٦٢٠	٤٠٨ — العاهة المستديمة
٦٢٣	٤٠٩ — القصد الجنائي
٦٢٣	٤١٠ — العقوبة
٦٢٣	ثانيا : الضرب المنضى الى الموت
٦٢٣	٤١١ — تمهيد
٦٢٤	٤١٢ — الوفاة
٦٢٤	٤١٣ — القصد الجنائي
٦٢٥	٤١٤ — العقوبة
	الباب الثالث
	الجرح أو الضرب أو اعطاء المواد الضارة
٦٢٦	غير المتعمد

الصفحة	الموضوع
٦٢٦	٤١٥— احالة
٦٢٦	٤١٦— العقوبة
٦٢٦	٤١٧— الظروف المشددة
٦٢٦	(أ) جسامة الخطأ
٦٢٧	(ب) جسامة الضرر
٦٢٧	(ج) جسامة الخطأ والضرر معا
	القسم الثالث
٦٢٩	جرائم الاعتداء على العرض والشعور بالحياة
٦٣١	٤١٨— تمهيد

الباب الاول جرائم الاعتداء على الحرية الجنسية

الصفحة	الموضوع
	الفصل الاول
	اغتصاب الاناث
٦٣٣	٤١٩— تمهيد
٦٣٣	٤٢٠— الركن المادي : واقعة اثنى بغير رضاها
٦٣٣	٤٢١— (١) الوقاع
٦٣٥	٤٢٢— الشروع
٦٣٦	٤٢٣— عدم الرضاء
٦٣٦	أما الاكراه
٦٣٦	أما العوامل الاخرى
٦٣٧	٤٢٤— الركن المعنوى : القصد الجنائى
٦٣٨	٤٢٥— العقوبة
٦٣٨	الظروف المشددة
٦٣٨	١ — أن يكون الجانى من أصول المجنى عليها
	٢ — أن يكون الجانى من المتولين تربية المجنى عليها
٦٣٨	أو ملاحظتها
٦٣٨	٣ — أن يكون الجانى من له سلطة على المجنى عليها
	٤ — أن يكون الجانى خادما بالاجرة عند المجنى عليها
٦٣٩	أو أحد من ذكروا فيها تقدم
	الفصل الثانى
٦٤٠	هتك العرض
٦٤٠	٤٢٦— تمهيد

الصفحة	الموضوع
	المبحث الاول
٦٤٠	احكام عامة
٦٤٠	٤٢٧— مدلول هتك العرض
٦٤٤	٤٢٨— هتك العرض والاغتصاب
٦٤٤	٤٢٩— الشروع في هتك العرض
٦٤٥	القصد الجنائي
٦٤٥	القاعدة
٦٤٦	٤٣١— العلم بسن المجنى عليه
	المبحث الثانى
٦٤٨	هتك العرض بالقوة والتهديد
٦٤٨	٤٣٢— تمهيد
٦٤٨	٤٣٣— القوة او التهديد
٦٥٠	٤٣٤— الظروف المشددة
٦٥١	١ — سن المجنى عليه
٦٥١	٢ — صفة الجاني
	المبحث الثالث
٦٥٢	هتك العرض بغير قوة او تهديد
٦٥٢	٤٣٥— تمهيد
٦٥٢	٤٣٦— سن المجنى عليه
٦٥٢	٤٣٧— العقوبة
	الباب الثانى
٦٥٥	الاعتداء على الحياء العام
٦٥٥	٤٣٨ — تمهيد
	الفصل الاول
	الفعل الفاضح
٦٥٥	٤٣٩— تحديد الموضوع
٦٥٥	
	المبحث الاول
٦٥٦	السلوك المخل بالحياء
٦٥٦	٤٤٠— مدلوله
٦٥٧	٤٤١— معيار الاخلال بالحياء في الفعل الفاضح
٦٥٨	٤٤٢— تمييز الفعل الفاضح عن هتك العرض والاغتصاب
٦٥٩	٤٤٣— جريمة التعرض لاثنى على وجه يخذش حياءها

الصفحة

الموضوع

المبحث الثاني

جريمة الفعل الفاضح العلني

٦٦٠	٤٤٤ — تهديد
٦٦٠	٤٤٥ — العلانية
٦٦١	المشاهدة
٦٦٢	المكان العام
٦٦٣	المكان الخاص
٦٦٤	والخلاصة
٦٦٥	٤٤٧ — اثبات العلانية
٦٦٥	٤٤٨ — الركن المعنوي
٦٦٦	٤٤٩ — العقوبة

المبحث الثالث

الفعل الفاضح غير العلني

٦٦٧	٤٥٠ — تهديد
٦٦٧	٤٥١ — ما تتميز به هذه الجريمة
٦٦٧	تهديد
٦٦٨	٤٥٢ — العقوبة

الفصل الثاني

تحريض المارة على الفسق

٦٦٩	٤٥٣ — تهديد
٦٦٩	٤٥٤ — الركن المادي للجريمة
٦٧٠	١ — تحريض المارة على الفسق
٦٧٢	٤٥٥ — الركن المعنوي
٦٧٢	٤٥٦ — العقوبة

القسم الرابع

جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية

٦٧٥	٤٥٧ — تهديد
٦٧٧	

الباب الاول

القبض بدون وجه حق

- ٦٧٩ — تمهيد
٦٧٩ — ٥٨ — الركن المادى : القبض بدون وجه حق
٦٧٩ ١ — القبض
٦٨٠ ٢ — عدم الشروعية
٦٨١ متى تتم الجريمة
٦٨١ ٦٠ — القصد الجنائى
٦٨٢ ٦١ — العقوبة
٦٨٢ القاعدة
٦٨٢ ٦٢ — الظروف المشددة
٦٨٢ ١ — التحاليل
٦٨٢ ويقصد بـزى مستخدمى الحكومة
٦٨٣ ٢ — القوى او التهديد

الباب الثانى

الخطف

- ٦٨٧ — ٦٣ — تمهيد

الفصل الاول

احكام عامة

- ٦٨٨ — ٦٤ — الركن المادى
٦٩٠ متى تتم الجريمة
٦٩٠ ٦٥ — الفاعل والشريك فى الخطف
٦٩١ ٦٦ — القصد الجنائى
٦٩٢ ٦٧ — الاعفاء من العقاب

الفصل الثانى

الخطف بالتحايل او بالاكره

- ٦٩٣ — ٦٨ — تمهيد
٦٩٣ — ٦٩ — صفة المجنى عليه
٦٩٤ ٧٠ — التحايل او الاكره
٤٩٥ أما الاكره

الصفحة	الموضوع
٦٩٥	٧٠. — مكررا الخطف المترن بالاغتصاب
٦٩٦	١ — الاغتصاب
٦٩٦	٢ — الاقتران
٦٩٦	٧١. — العقوبة

الفصل الثالث

الخطف بغير التحايل او الاكراه

٦٩٧	٧٢. — حكمه
٦٩٧	٧٣. — العقوبة

القسم الخامس

جرائم المساس بالشرف والاعتبار

٧٠١	٧٤. — كلمة عامة
-----	-----------------

الباب الاول

الفصل

٧٠٣	٧٥. — تمهيد
-----	-------------

الفصل الاول

الركن المادى

٧٠٤	٧٦. — الاسناد
٧٠٥	٧٧. — موضوع الاسناد
٧٠٦	١ — تعيين الواقعة
٧٠٧	٢ — طبيعة الواقعة
٧٠٩	٣ — تعيين الشخص الموجه اليه القذف
٧١٢	٧٨. — علانية الاسناد
٧١٣	٧٩. — علانية القول أو السياح
٧١٣	المكان العام
٧١٥	المكان الخاص
٧١٦	الاذاعة
٧٦١	٨٠. — علانية الفعل والايماء
٧١٦	٨١. — علانية الكتابة
٧١٨	٨٢. — رقابة محكمة النقض على العلانية

الفصل الثانى

الركن المعنوى

الصفحة	الموضوع
٧١٩	٤٨٣ — مدلوله
٧١٩	٤٨٤ — (أولا) قصد الاسناد
٧٢٠	٤٨٥ — (ثانيا) قصد العلانية
٧٢١	٤٨٦ — حسن النية

الباب الثانى

اسباب اباحة القذف

٧٢٣	٤٨٧ — تمهيد
٧٢٣	٤٨٨ — (أولا) الطعن فى أعمال موظف عام
٧٢٤	١ — الموظف العام ومن فى حكمه
٧٢٤	٢ — أعمال الوظيفة العامة
٧٢٥	٣ — حسن النية
٧٢٨	الغلط فى الاباحة

٧٣٠	٤٨٩ — (ثانيا) اخبار الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لمقربة فاعله
٧٣٠	التبليغ
٧٣٢	الشهادة
٧٣٣	٤٩٠ — (ثالثا) اسناد القذف فى الدفع الشفوى أو الكتابى أمام المحاكم
٧٣٥	٤٩١ — (رابعا) نشر الاخبار فى الصحف
٧٣٧	٤٩٢ — (خامسا) حق النقد
٧٣٩	٤٩٣ — (سادسا) التعبير فى البرلمان

الفصل الرابع

عقوبة القذف

٧٤٢	٤٩٤ — القاعدة
٤٤٢	٤٩٥ — الظروف المشددة
٧٤٢	١ — القذف فى حق الموظف العام أو من فى حكمه
٧٤٣	٢ — القذف فى حق عمال النقل
٧٤٣	٣ — القذف بطريق النشر
٧٤٣	٤ — الطعن فى الاعراض

الباب الثاني

السب العلني

- ٧٤٥ - ٤٩٦ - تمييز السب عن القذف
٧٤٦ - ٤٩٧ - الأحكام المشتركة بين السب والقذف
٧٤٧ - ٤٩٨ - العقوبة

الفصل الثاني

السب غير العلني

- ٧٤٨ - ٤٩٩ - حكمه

الباب الثالث

البلاغ الكاذب

- ٧٤٩ - ٥٠٠ - ماهية البلاغ الكاذب
٧٥٠ - ٥٠١ - النموذج القانوني للبلاغ الكاذب

الفصل الأول

الركن المادى في جريمة البلاغ الكاذب

- ٧٥١ - ٥٠٢ - (١) الاخبار
٧٥١ - ماهيته
٧٥١ - شكل الاخطار
٧٥٢ - تلقائية الاخطار
٧٥٣ - مضمون الاخطار (امر ستوجب لعقوبة فاعله)
٧٥٣ - ٥٠٣ - الواقعة الكاذبة مضمون الاخبار

الفصل الثاني

الركن المعنوى في جريمة البلاغ الكاذب

- ٧٥٦ - ٥٠٤ - السلطة التى تتلقى الاخطار
٧٥٦ - ٥٠٥ - القصد الجنائى العام
٧٥٧ - ٥٠٦ - القصد الخاص

الفصل الثالث

عقوبة البلاغ الكاذب

- ٧٥٨ - ٥٠٧ - ماهية العقوبة

الباب الرابع

انتهاك حرمة الحياة الخاصة

الفصل الاول

انتهاك حرية المحادثات

- ٧٥٩ - ٥٠٨ - تهديد
٧٦٠ - ٥٠٩ - ماهية المحادثات الشخصية
٧٦٠ - ٥١٠ - المكان الخاص
٧٦١ - ٥١١ - المكالمات التليفونية
٧٦١ - ٥١٢ - الركن المادى
٧٦٢ - ٥١٣ - الركن المعنوى
٧٦٢ - ٥١٤ - العقوبة

الفصل الثانى

جريمة التقاط او نقل الصورة

- ٧٦٢ - ٥١٥ - تهديد
٧٦٣ - ٥١٦ - الركن المادى
٧٦٤ - ٥١٧ - الركن المعنوى
٧٦٤ - ٥١٨ - العقوبة

الفصل الثالث

اذاعة او استعمال التسجيل او المستند

- ٧٦٥ - ٥١٩ - الركن المادى
٧٦٦ - ٥٢٠ - الركن المعنوى
٧٦٦ - ٥٢١ - العقوبة

الباب الخامس

انشاء السر المهنى

- ٧٦٧ - ٥٢٢ - انشاء المصلحة المحمية فى هذه الجريمة

الفصل الاول

- ٧٧٠ - ٥٠٤ - (ا) الامناء على الاسرار
٧٧٠ - ٥٢٥ - (ب) الوقائع المشعولة بالسر المهنى

الفصل الثانى

اركان الجريمة وعقوبتها

- ٧٧٢ - ٥٢٦ - الركن المادى وفعل الافشاء

الصفحة	الموضوع
٧٧٣	٢٢٧- الركن المعنوى (القصد الجنائى)
٧٧٣	٢٥٨- المقوبة

الفصل الثالث

اباحة افشاء الاسرار

٧٧٤	٥٢٩- المشكلة
٧٧٤	٥٣٠- الحق فى التبليغ
٧٧٦	٥٣١- الشهادة
٧٧٧	٥٣٢- الخبرة
٧٧٨	٣٣٣- الدفاع الشرعى وافشاء الاسرار
٧٧٩	٥٣٤- رضاء المجنى عليه

الجزء الثالث

جرائم الاعتداء على الاموال

القسم الاول

السرقه

٧٨١	٥٣٥- تمهيد
-----	------------

الباب الاول

اركان السرقه

٧٨٥

الفصل الاول

الشرط المفترض

٧٨٦

(المالى المملوك للغير)

المبحث الاول

ان يكون الشئ مالا ماديا

٧٨٦	٧٣٧- ماهيته
٧٨٨	٧٣٨- سرقه الكهرباء
٧٨٩	٧٣٩- سرقه الخط التليفونى
٧٩٠	٧٤٠- سرقه المياه

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني
٧٩١	ان يكون الشيء منقولاً
	المبحث الثالث
٧٩٢	ان يكون الشيء مملوكاً للغير
٧٩٢	٧٤٢ - ماهيته
٧٩٢	٧٤٣ - الأموال المباحة
٧٩٤	٧٤٤ - الأموال المتروكة
٧٩٥	٧٤٥ - الأموال المفقودة
٧٩٧	٧٤٦ - الأموال المملوكة للمتهم والتي تقع في حيازة الغير
٧٩٨	٧٤٧ - الأموال المملوكة على الشيوع
	الفصل الثاني
٨٠٠	الاختلاس
٨٠٠	٧٤٨ - تحليله
	المبحث الأول
٨٠٠	العنصر الموضوعي
٨٠١	٧٤٩ - تحديده
٨٠١	٧٥٠ - النظرية القديمة - انتقال الشيء بحركة مادية
٨٠٣	٧٥١ - النظرية الحديثة - الاستيلاء على حيازة الشيء
٨٠٤	١ - الحيازة الكاملة أو الكاملة
٨٠٤	٢ - الحيازة المؤقتة أو الناقصة
٨٠٤	٣ - الحيازة المادية أو العارضة
٨٠٥	تقدير النظرية
٨٠٦	٧٥٢ - النشاط الإجرامي
٨٠٦	أولاً - انتزاع الشيء أو نقله من مملكته
٨٠٧	ثانياً - الاستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء المسلم إلى الجاني
	شروط التسليم الثاني للاختلاس
٨٠٧	١ - ان يكون التسليم ارادياً
٨١٠	٢ - ان يكون التسليم صادراً من مالكه وحائزه قانوناً

الصفحة	الموضوع
٨١٠	٣ - أن يكون التسليم بفرض نقل حيازه الشيء
٨١٠	(١) أما عن سبب التسليم
٨١٣	(ب) وبالنسبة الى التسليم المعلق على شرط
	ثانيا : استيلاء على الحيازة الكاملة للشيء الموجود عرضا في
٨١٦	يد الجاني
٨١٨	٧٥٣- النتيجة
٨١٩	٧٥٤ - العنصر الشخصي في الاختلاس عدم رضا مالك أو حائز الشيء
٨٢١	٧٥٥- تمام الاختلاس

الفصل الثالث

القصد الجنائي

٨٢٥	
٨٢٥	٧٥٦- صورته
٨٢٦	٧٥٧- القصد العام
٨٢٨	٧٥٨- نية التملك
٨٣٢	٧٥٩- تعاصر القصد الجنائي مع الاختلاس

الباب الثاني

عقوبة السرقة

٨٣٤	٧٦٠ - الاصل المأم
٨٣٥	٧٦٠- مكروا - قيد اجرائي لصالح الاسرة

الفصل الأول

جنح السرقة

المبحث الأول

الظروف المشددة

٨٣٦	
٨٣٦	٧٦١- تمهيد
٨٣٧	٧٦٢- بيانها

المطلب الأول

الظروف المينة

٨٣٧	
٨٣٧	٦٧٣- تمهيد

الصفحة	الموضوع
	١ - السرقات المعاقب عليها
٨٣٨	بالجس مع الشغل
٨٣٨	٧٦٤ - (أولا) السرقة في مكان مكتوف أو معد للسكنى أو ملحقة (المادة ٣١٧ / ١)
٨٤٠	٧٦٥ - (ثانيا) السرقة من محل معد للعبادة (المادة ٣١٧ / ١)
	٧٦٦ - (ثالثا) السرقة مع التسور من الخارج أو التسور واستعمال
٨٤١	مفاتيح مصطنعة في مكان مسور (٢ / ٣١٧ عقوبات)
٨٤١	(الأول) أن يكون مسورا
	(الثاني) أن تتم السرقة بواسطة الكسر من الخارج أو التسور
٨٤١	أو استعمال مفاتيح مصطنعة
٨٤١	(١) الكسر من الخارج
٨٤٢	(ب) التسور
٨٤٢	(ج) استعمال مفاتيح مصطنعة
٨٤٢	٧٦٧ - (رابعا) السرقة مع كسر الاختام (المادة ٣١٧ / ٢)
٨٤٣	١ - صفة الجاني
٨٤٣	٢ - الإكراه
٨٤٤	(ثانيا) من حيث وقت الجريمة
٨٤٤	٧٦٨ - (خامسا) السرقة ليلا (المادة ٣١٧ / ٤)
٨٤٥	٧٦٨ - م (سادسا) السرقة مع تعدد الفاعلين (المادة ٣١٧ / ٢٥ عقوبات)
٨٤٦	٧٦٩ - (سابعا) السرقة مع حمل السلاح (المادة ٣١٦ مكر ١)
٨٤٦	عقوبات
٨٤٧	٧٧٠ - (ثامنا) السرقة على جرحى الحرب (المادة ٣١٧ / ٩ عقوبات)
	٢ - السرقات المعاقب عليها بالجس مدة لا تقل عن ستة
٨٤٨	اشهر ولا تجاوز سبع سنوات
	٧٧١ - (أولا) السرقة التي تقع في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية
٨٤٨	أو الجوية (٣١٦ مكررا « ثالثا » / ١)
	٧٧٢ - (ثانيا) السرقة التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكن
	أو إحدى ملحقاته التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة
	أو انتحال صفة كاذبه أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير
٨٤٩	ذلك من الوسائل غير المشروعة (المادة ٣١٦ مكررا « ثالثا » / ٢)

الصفحة	الموضوع
	المطلب الثاني
	الظروف الشخصية
٨٥٠	٧٧٣- (أولا) الخدم بالاجرة (المادة ٣١٧/٧)
٨٥٠	٧٧٤- (ثانيا) المستخدمين والصناع والصبيان (المادة ٣١٧/٧)
٨٥١	٧٧٥- (ثالثا) متمهدو النقل (المادة ٣١٧/٨ عقوبات)
٨٥٢	
	الفصل الثامن
	جنايات السرقة
٨٥٤	٧٧٦- بيان الظروف المشددة التي تغير من وصف الجريمة
	المبحث الاول
	الجنايات ذات الظروف الواحد السرقة بالاكراه
٨٥٦	٧٧٧- تمهيد
٨٥٦	٧٧٨- شروط توافر الاكراه في السرقة
٨٥٧	٣- أن يقع الاكراه بقصد السرقة
٨٦٢	٨٧٩- العقوبة
٨٦٤	
٨٦٦	g ٢ - سرقة اسلحة الجيش ونظائره
٨٦٦	٧٨٠- تمهيد
٨٦٦	٧٨١- المقصود باسلحة الجيش أو ذخيره
٨٦٧	٧٨٢- العقوبة
	٣- سرقة المهمات أو الادوات المتعلقة بالمواصلات التليفونية
٨٦٩	أو التلغرافية
٨٦٩	٧٨٣- تمهيد
٨٧٠	٧٨٤- المقصود بمهمات وادوات المواصلات التليفونية أو التلغرافية
	المبحث الثاني
	الجنايات ذات الظروف الثلاثة
٨٧١	١- السرقات التي تقع في الطريق العام
٨٧١	٧٨٦- تحديدها
٨٧١	٧٨٧- الطريق العام وسائل النقل العامة
٨٧١	٢- السرقة التي تقع ليلا من شخصين أو أكثر مع حمل السلاح
٨٧٣	

الصفحة	الموضوع
٨٧٣	٧٨٨- تحديدها
٨٧٣	٧٨٩- العقوبة

المبحث الثالث

٨٧٤	الجناية ذات الظروف الستة (السطو على المساكن)
٨٧٤	٧٩٠- تحديدها
٨٧٥	٧٩١- تحليل الركن المادى
٨٧٥	أما الاقتحام الحقيقى للمكان فيتم
٨٧٥	أما الاقتحام الحكمى للمكان منهم
٨٧٦	٧٧٢- القصد الجنائى
٨٧٦	٧٩٣- العقوبة

القسم الثامن

٨٧٧	النصب وما يلقى به
٨٧٩	٧٩٤- تمهيد
٨٧٩	٧٩٥- تمييز جريمة النصب عما يشبهه به
٨٨٠	٧٩٦- القانون المصرى

الباب الأول

النصب

الفصل الأول

الركن المادى

٨٨١	٧٩٧- تحصيله
-----	-------------

المبحث الثانى

الإحتيال

٨٨١	٧٩٨- أساليبه
-----	--------------

§ ١ - استعمال الطرق الاحتيالية

٨٨٢	٧٩٩- معنى الطرق الاحتيالية
٨٨٣	٨٠٠- الكذب
٨٨٥	٨٠١- الموقف الإيجابى
٨٨٥	٨٠٢- المظاهر الخارجية

الصفحة	الموضوع
٨٨٦	(١) الاستماعة بالغير
٨٩٥	(ب) مباشرة بعض الأعمال المادية
٨٩٧	(ج) استقلال الصفة
٨٠٣	الفاية من الإيهام
٨٩٨	٨٠٤ - (١) الإيهام بشئ واقع
٨٩٨	١ - الإيهام بوجود مشروع كاذب
٨٩٩	٢ - الإيهام بوجود واقعة مزورة
٨٩٩	٣ - الإيهام بوجود سند دين غير صحيح
٩٠٠	٤ - الإيهام بوجود سند مخالصة مزور
٩٠٠	٨٠٥ - (ب) الإيهام بشئ محتمل
٩٠٠	١ - أحداث الأمل بحصول ربح وهمي
٩٠١	٢ - أحداث الأمل بتسوية المبلغ الذي اخذ بطريق الاحتيال
٩٠١	٨٠٦ - معيار الإيهام
٩٠٣	٨٠٧ - استصدار الاحكام بطريق الاحتيال
	§ ٢ - التصرف في ملك الغير
٩٠٧	٨٠٨ - تمهيد
٩٠٨	٨٠٩ (١) التصرف في ملك الغير
٩٠٩	٨١٠ - (٢) ألا يكون مالكا للمحل وليس له حق التصرف فيه
٩٠٩	(١) ان يكون المتصرف مالكا للمال وله حق التصرف فيه
٩١٠	(ب) ان يكون المتصرف غير مالك للمال وله حق التصرف فيه
٩١١	(ج) ان يكون المتصرف مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه
	(د) ان يكون المتصرف غير مالك للمال وليس له حق التصرف فيه
٩١٢	
	§ ٣ - انتحال اسم كاذب أو صفة
	غير صحيحة
٩١٢	٨١١ - تحديده
٩١٢	٨١٢ - الاسم الكاذب
٩١٤	٨١٣ - الصفة غير الصحيحة

المطلب الثاني

الاستيلاء على مال الغير

- ٩١٥ - ٨١٤ - المال موضوع النصب
٩١٨ - ٨١٥ - التسليح
٩٢٠ - ٨١٦ - هل يشترط الضرر لوقوع جريمة النصب
٩٢٣ - ٨١٧ - وقوع المجنى عليه في الغلط
٩٢٤ - ٨١٨ - أن يكون التسليح بناء على الغلط

المطلب الثالث

الركن المعنوي

- ٩٢٥ - ٨١٩ - القصد الجنائي
٩٢٥ (١) - ٨٢٠ - الارادة (ب) العلم
٩٢٧ - ٨٢٠ - لا اهمية للباعث
٩٢٧ - ٨٢١ - رقابة محكمة النقض

المبحث الثاني

العقوبة

- ٩٢٨ - ٨٢٢ - حدودها

الفصل الثاني

اعطاء شيك بنون رصيد

- ٩٢٩ - ٨٢٣ - تمهيد
٩٢٩ - ٨٢٤ - المصلحة المحيية
٩٣٠

المبحث الاول

الركن المادي

- ٩٣٠ - ٨٢٥ - تحطيله
٩٣٠

المطلب الاول

اعطاء الشيك

- ٩٣١ - ١ - المراد بالشيك
٩٣١ - ٨٢٦ - الشيك في القانون التجاري
٩٣٢ - ٨٢٧ - معنى الشيك في قانون العقوبات
٩٣٥ - ٨٢٨ - تطبيقات قضائية

الصفحة	الموضوع
١٣٨	٢ - اعطاء الشيك بدون رصيد
١٣٨	٣٢٩ - تطيله
١٣٨	١٣٠ - لولا : اعطاء الشيك
١٤٠	٨٣١ - تطهير الشيك
١٤٢	٨٣٢ - ثانيا : عدم وجود رصيد قابل للسحب
٥٩٨ - (١)	عدم كفاية الرصيد أو عدم قابليته للسحب وقت
١٤٤	الاعطاء
١٤٤	١ - اتعدامه على الاطلاق
١٤٤	٢ - عدم كفاية الرصيد
١٤٥	٣ - عدم قابلية الرصيد للسحب
١٤٦	٨٣٣ - (ب) الحيلولة دون صرف الشيك بعد الاعطاء
	المطلب الثاني
٩٥٠	الركن المعنوي
١٥٠	٨٣٤ - القضاء المصري
١٥٠	٨٣٥ - القانون الفرنسي
١٥٢	٨٣٦ - القضاء المصري
	المبحث الثاني
٩٥٤	الجزاء
١٥٤	٨٣٧ - العقوبة
٩٥٥	٨٣٨ - التعويض المدني
	الفصل الثالث
١٦١	خيانة الامانة
١٦١	٨٣٩ - استموييد
	الفصل الاول
١٦٣	الشرط المفترض
١٦٣	اسلام المال بناء على احد عقود الامانة
١٦٣	٨٤٠ - تطيله

المبحث الأول

التسليم السابق

١٦٣

١٦٣

٤٨١ - مداولة

المبحث الثاني

عقود الامانة

١٦٥

١٦٥

٨٤٢ - تحديد

١٦٦

٨٤٣ - نطاق التعامل بعقود الامانة

١٦٧

٨٤٤ - اثر التحديد الحصرى للعقود

١٦٨

٨٤٥ - تكييف العقد

١٧٠

٨٤٦ - اثر العقد الباطل

١٧١

٨٤٧ - اثبات العقد

١٧٢

٨٤٨ - الوديعة

١٧٤

٧٤٩ - الاجارة

١٧٥

٨٥٠ - عارية الاستعمال

١٧٥

٨٥١ - الرهن

١٧٧

٨٥٢ - الوكالة

١٧٩

٨٥٣ - القيام بعمل مادي

المبحث الثالث

المسائل

١٨١

٨٥٤ - مال منقول

١٨١

٨٥٥ - أن يكون المال مملوكا لغير الجاني

الفصل الثاني

الركن المالى

١٨٣

١٨٣

٨٥٦ - عناصر

المبحث الأول

تغيير الحيابة

١٨٣

١٨٣

٨٥٧ - التمييز بين خيانة الامانة والاخلال بتنفيذ عقد الامانة

١٨٤

٨٥٨ - فكرة تغيير الحيابة

١٨٦

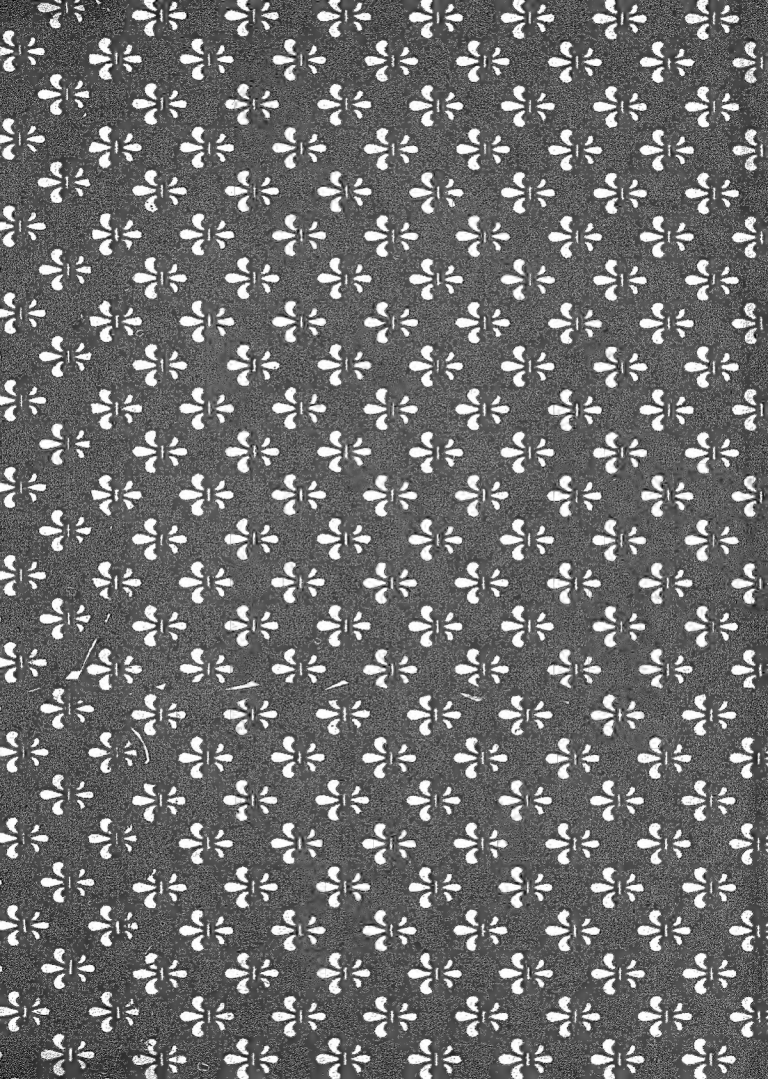
٨٥٩ - موضع نية التملك في الركن المادى

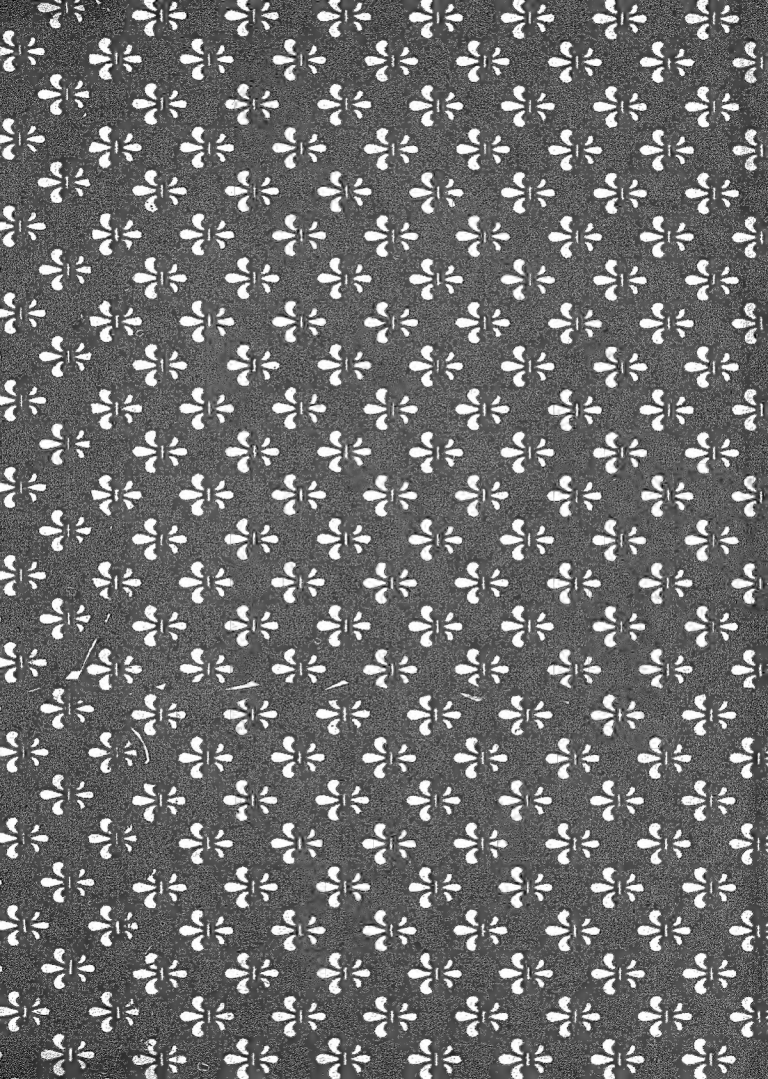
الصفحة	الموضوع
١٨٧	٨٦٠ — المقصود بنية التملك
١٨٨	٨٦١ — (١) التبديد
١٨٩	٨٦٢ — (٢) الاختلاس
١٨٩	٨٦٣ — (٣) الاستعمال
١٩١	٨٦٢ — الخلاصة
	المبحث الثاني
١٩٢	اهمية الضرر
١٩٢	٨٦٥ — الفقه السائد
١٩٢	٨٦٦ — رأينا في الموضوع
	الفصل الثالث
١٩٥	الركن المعنوي
١٩٧	٨٦٨ — هل يشترط توافر قصد الاضرار
١٩٨	٨٦٩ — رأينا في الموضوع
	الفصل الرابع
١٠٠٠	تمام الجريمة والعقاب عليها
١٠٠٠	٨٧٠ — تمام الجريمة
١٠٠١	٨٧١ — العقوبة
	الباب الرابع
١٠٠٣	انتهاك حرمة ملك الغير
١٠٠٣	٨٧٢ — تمهيد
	الفصل الاول
١٠٠٥	الشرط المفترض
١٠٠٥	المحل الذي تقع عليه الجريمة
١٠٠٥	٨٧٤ — تحديد
١٠٠٥	٨٧٥ — (١) العقار الذي يحويه قانون العقوبات
١٠٠٦	٨٧٦ — المحل المعد لحفظ
١٠٠٦	٨٧٧ — (ثانيا) أن تكون الاماكن المذكورة في حيازة الغير
	(ثالثا) افعال الاعتداء على حيازة الغير التي حرمها القانون
١٠٠٩	

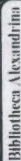
الصفحة	الموضوع
١٠٠٩	٨٧٨ — (١) دخول المكان
١٠١٣	٨٧٩ — دخول المكان بوجه قانوني والبقاء فيه لفرض غير مشروع (المادة ٣٧٧ عقوبات)
١٠١٤	٨٨١ — (٤) دخول المكان وعدم الخروج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك (المادة ٣٧٢ عقوبات)
١٠١٥	٨٨١ — (٤) دخول المكان وعدم الخروج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك (المادة ٣٧٣ عقوبات)
١٠١٥	٨٨٢ — الركن المعنوي
١٠١٦	٨٨٣ — العقوبة

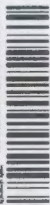
الفصل الثاني

١٠١٨	سلطة النيابة العامة في اتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيابة
١٠١٨	٨٨٤ — الحكم القانوني المستحدث
١٠١٨	٨٨٥ — اساس سلطة النيابة في حماية الحيابة
١٠١٩	٨٨٦ — شروط صحة الامر بالاجراء التحفظي
١٠٢١	٨٨٧ — حجية الامر (او القرار) الصادر بالاجراء التحفظي
١٠٢١	(ثانيا) امام المحكمة المدنية
١٠٢٢	٨٨٨ — طبيعة الامر بالاجراء التحفظي
١٠٢٣	ملحق بآخر التعديلات التشريعية





 Bibliotheca Alexandrina



0566957